

شرح المقدمة الجزولية للكبير

للاستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبي
(٥٦٢ هـ - ٦٥٤ هـ)

درسه وحققه

د. تركي بن سهوب بن نزال العتيبي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

هذا العمل تقدم به المحقق إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه

وقد تمت مناقشتها مساء يوم الأربعاء ١١/١/١٤٠٨ هـ أمام
الجنة مكونة من :

١ - أ. توفيق محمد الجوهري سيع المشرف على الرسالة
رئيساً

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض

٢ - أ. د. سيد عبد المقصود درويش عضواً

الأستاذ في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

٣ - أ. د. أمين عبد الله سالم عضواً

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض

وبعد المناقشة قررت اللجنة منح المحقق درجة الدكتوراه مع
مرتبة الشرف الأولى في النحو والصرف .

شرح المقدمة الخويلية الكبير

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحه
هاتف : ٦٠٣٢٤٣ - ٨١٥١١٢ - ص.ب. : ٧٤٦٠ - بريقيا : بيوشران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين ... أما بعد :-

فقد وقع اختياري على (« شرح المقدمة الجزولية الكبير » لأبي علي الشلوبين) دراسة وتحقيقاً ليكون موضوع دراستي لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف للأسباب الآتية :-

- ١ - أن أبا علي - رحمه الله تعالى - من أكبر نخاة الأندلس ، تلمذ له عدد غير قليل من علماء الأندلس ونهائهم ممن صار لهم شأن بعده .
- ٢ - كثرة آراء الأستاذ أبي علي المنبث في كتب النحو ، وجلالته مما يدل على عمق فكري ، حتى صار يقرن بالأئمة الأوائل .
- ٣ - لم يطبع من كتب أبي علي سوى التوطئة ، وهو كتاب قدم به إلى الجزولية وجعله تمهيداً وتوطئة لها ، فهو صغير الحجم ، لا يمثل فكر أبي علي كل التمثيل .
- ٤ - أن الشرح الكبير من أوسع كتب أبي علي ، ويمثل نضجه العقلي ، وطول بابه في ميدان النحو واللغة .
- ٥ - أن هذا الشرح من أكبر شروح الجزولية التي وصلت ، واستطاع الناس أن يقفوا عليها ، ويفيدوا منها .

لهذا استشرت بعض إخواني الأفاضل فأشاروا به ، ثم عرضت الأمر على شيعي محمد المفدى فحمد لي اختياري وأعانني على وضع الخطة ، وبدأت العمل مستعينا بالله سبحانه ، مترسماً خطة عملي فيه على النحو الآتي :-

المقدمة : بينت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع ، وخطتي في البحث وأهم الصعوبات التي واجهتني خلال عملي فيه .

أولا : الدراسة :

التمهيد : حياة الشلوين .

قسمت الحديث فيه قسمين :-

(أ) سيرته ، وتحدثت عن اسمه ونسبه ، وهل هو الشلوين أو الشلويني أو ابن الشلوين ؟ ورجحت ما أراه في ذلك ، ثم تحدثت عن مولده ونشأته وأخلاقه ورحلاته وشيوخه وتلاميذه ووفاته وآراء العلماء فيه .

(ب) آثاره ، تحدثت فيه عن مصنفات أبي علي المطبوعة والمخطوطة والمفقودة وأشرت إلى المطبوع والمخطوط منها عند الحديث عن الكتاب نفسه ، وتمكنت من الحصول على المعروف من مخطوطاته .

الفصل الأول :- متن الجزولية .

عرض وتحليل .

تحدثت عن سبب تأليفها ، وذكر أسمائها ، ثم تحدثت عن أسلوب الجزولي فيها ، ونهجه في تبويبها ، ومصادرها ، وأهم مزاياها والمآخذ عليها ، ثم وازنت بينها وبين جمل الزجاجي في التبويب : أهى مأخوذة عنه أم أنها كتاب مستقل ؟ وكذلك وازنت بين الكتابين في الشواهد والمادة العلمية .

الفصل الثاني :- أثر الجزولية :-

فصلت أثر الجزولية على هذا النحو :-

أ - الشروح ، ب - المختصرات ، ج - النظم .

الفصل الثالث :- شرح المقدمة الجزولية الكبير « عرض وتحليل » .

وكان حديثي في هذا الفصل في نقاط على هذا النحو :-

أ - توثيق نسبة الكتاب إلى أبي علي .

ب - طريقة المؤلف في الشرح .

ج - أسلوبه .

د - مصادره .

هـ - شواهدہ .

و - موقفہ من المتقدمين .

ز - رأيہ في إدخال علم المنطق في النحو .

ح - عناية المؤلف بالعلة .

ط - القياس عنده .

ى - اجتهاداته من خلال هذا الشرح .

ك - قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه .

الفصل الرابع :- موازنة بين شرحي الجزولية : الكبير والصغير للمؤلف .

تحدثت أولاً عن أسبقهما تأليفاً ثم وازنت بينهما في نقاط هي كما يلي :-

أ - الأسلوب .

ب - المادة العلمية .

ج - تعليل الأحكام .

د - تحقيق الآراء .

هـ - الشواهد في الكتابين .

الفصل الخامس :- موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأبدي في الأمور

الآتية :-

أ - الاختيار والترجيح .

ب - الشواهد .

ج - تعليل الأحكام .

د - طريقتهما في الشرح .

هـ - الأسلوب .

ثانياً : التحقيق :-

تناول الحديث فيه جانبين :-

أ - حديث عن نسخ الكتاب الثلاث ، ومنهجي في التحقيق .

ب - تحقيق النص : حسب المنهج الذي اخترته .

وعقبت البحث بفهارس فنية تشمل : فهرس الآيات ، فهرس الأحاديث ، فهرس أقوال العرب ، فهرس الأمثال ، فهرس الأشعار ، فهرس الأعلام ، فهرس الكتب ، فهرس المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

وقد واجهتني صعوبات جمة من أهمها : - أن الكتاب أوله مغرق في المنطق ، وهو فن لم ألتق منه شيئاً ، وأن أبا علي لم يشرح جميع متن الجزولية ، بل كان يجتزئ العبارة اجتزاءً ، ولا يتناول بالشرح إلا ما يراه مهما ... فيصطفي كلمة من بين كلمات ، أو جملة من بين فقرات ، تاركاً ما عدا ذلك ، مما حدا بي إلى أن أذكر السابق حيناً أو اللاحق حيناً آخر أو السابق واللاحق حيناً ثالثاً حتى يتبين مراد الشارح ، وتتضح ملامح الفكر ، مع أن مساعدة المشرف وتشجيعه المستمر الدائب جعلتني أجتاز ذلك .

والفضل يعرف لأهله فلا يسعني - قبل أن ألقى القلم - إلا أن أسطر أجمل آيات الشكر والعرفان ، والدعاء بالتوفيق الدائم لأستاذي فضيلة الشيخ الجليل / توفيق محمد الجوهري سيع الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بهذه الكلية لما لقيته منه من تقدير لما أعمله ، ومن متابعة جادة دقيقة متميزة لما أكتبه ، فلقد قرأ هذا البحث حرفاً حرفاً ، وعلق عليه تعليقات أفدت منها الشيء الكثير ، كما وجدت من رحابة صدره الشيء الكثير ، فلم يضمن علي بوقت ، ولم يؤخر لي عملاً ، فعسى الله العلي القدير أن يأجره عني خيراً ، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله .

وأشكر أيضاً د . أحمد كحيل المشرف السابق على هذه الرسالة إذ لم أمتع بإشرافه طويلاً لاستقالته ، وأشكر أيضاً أستاذي د . محمد المفدى ، وأخي العزيز د . عياد بن عيد الثبتي . وجميع إخواني الذين لمست منهم التشجيع والتقدير .

القسم الأول :-

الدّراسة

التمهيد

أبو علي الشلوين :-

أ - سيرته

ب - مصنفاته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أ - سيرته :-

اسمه ونسبه :-

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، الإشبيلي أندلسي نحوي ، المشهور بأبي علي الشلوين ^(١) . فهو إشبيلي مولداً وإقامة ووفاة ^(٢) ، أندلسي قطرا ، نحوي صناعة .

أما قبيلته فهو من الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان ^(٣) فهي قبيلة قحطانية يمانية ^(٤) . لأنه « لما استقر قدم أهل الإسلام بالأندلس وتنام فتحها ، صرف أهل الشام وغيرهم من العرب همهم إلى الحلول بها ، فنزل بها من جرائم العرب وساداتهم جماعة أورثوها أعقابهم إلى أن كان من أمرهم ما كان ^(٥) » ، « وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعماثر والبطون والأفخاذ ^(٦) » ، أخلص من هذا إلى أن أبا علي الشلوين عربي صليبة ، وبذلك افتخر

(١) انظر ترجمته في المصادر الآتية :-

إنباه الرواة ٣٣٢/٢ - ٣٣٥ ، وفيات الأعيان ٤٥١/٣ - ٤٥٢ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، اختصار القدر المعلق ١٥٢ - ١٥٤ ، المغرب في حل المغرب ١٢٩/٢ - ١٣٠ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ - ٢٥٩ ، الدياج المذهب ٧٨/٢ - ٨٠ ، التذيل والتكميل ١٢٦/٢ أ - ب ، إشارة التعيين ٢٤١ ، تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١٦٢ - ١٦٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ - ٢٠٨ ، مرآة الجنان ١١٣/٤ - ١١٤ ، البداية والنهاية ١٧٣/١٣ ، الذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، البلغة ١٦٢ - ١٦٣ ، النجوم الزاهرة ٣٥٨/٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣٥/٢ ، العبر للذهبي ٢٥٢/٣ ، بغية الوعاة ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ - ٢٣٣ ، كشف الظنون ٥٠٨/١ ، ١٤٢٨/٢ ، ١٨٠٠ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

(٣) انظر : جمهرة أنساب العرب ٤٨٤ .

(٤) انظر : نفح الطيب ٢٩٣/١ .

(٥) نفح الطيب ٢٩٠/١ .

(٦) المصدر السابق ٢٩٣/١ .

في شعره فقال :-

لَوْ لَمْ تُكُنْ لِيْ أَعْرَاقُ لَهَا كَرَمٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي رِجَالِ الْأَزْدِ لِيْ سَلَفٌ
لَكَانَ فِي سَيِّئِيهِ الْفَخْرُ لِيْ وَكَفَى بِذَلِكَ فَخْرًا فَكَيْفَ الْعِلْمُ وَالشَّرَفُ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا انْصِرَامَ لَهُ فَكُلُّ ذِي حَسَدٍ فِي مِثْلِ ذَا يَقِفُ ^(١)

لقبه :

لقَّب أبو علي بالشلوين ^(٢) ، وبالشلوبيني حيناً ، وبابن الشلوين حيناً آخر ، وتردد كثير من الباحثين الذين عرضوا بالدراسة لأبي علي في إثبات أيٍّ من هذه الألقاب ^(٣) ، واجتهد حمّاد الثمالي في التوفيق بين هذه الأقوال ، وخلص إلى نتيجة هي أنه بالإمكان أن نقول : « إن أبا الشلوين كان أبيض أزرق ، وأنه كان من أهل أشيلية ، فإذا قلنا : الشلوين لقبناه بلقب أبيه ، وإذا قلنا الشلوبيني نسبناه إلى شلوينة ، فبذلك يصبح كل من القولين صحيحاً ، وأياً منها اعتنقت كان صواباً » ^(٤) .

وهنا أمر أود مناقشته :-

ذكر أصحاب معاجم البلدان مدينة (شَلُوبِيْنَة) وأن أبا علي الشلوين منها ^(٥) ، لهذا قيل له : الشلوبيني ، وعندي أن أبا علي ليس من هذه البلدة وليس اللقب نسبة إليها للأمور الآتية :-

١ - أن أبا محمد الحرّار سأل أبا علي عن هذه النسبة « أهى إلى شلوين الذي بلسان روم الأندلس الأشقر الأزرق أم إلى شلوبانية بلد بساحل غرناطة ؟ فقال : كان

(١) انظر : اختصار القدر المجلد ١٥٣ .

(٢) هو لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ، ولامه مضمومة ، وقد

تفتح . انظر : شرح التصريح ٢٤٥/١ .

(٣) انظر : التوطئة ٣٥ ، الشرح الصغير ١٢ - ١٣ ، حواشي المفصل ١ - ٢ .

(٤) حواشي المفصل ٣ .

(٥) انظر : معجم البلدان ٣/٣٦٠ ، الروض المعطار ٣٤٣ ، صبح الأعشى ٢١٨/٥ .

أبي أشقر أزرق^(١) ، وهذا نص صريح من أبي علي أن هذه النسبة ليست إلى شلوينة .

- ٢ - أبو حيان نحوي أندلسي محقق قال : « الشلوين لقب لأبيه ثم غلب على الأستاذ أبي علي^(٢) » فهنا أمران نص عليهما أبو حيان : إثبات الاسم دون ياء ، وأنه لقب لأبيه ، يؤيد سؤال أبي محمد الحرار ، ونَصَّ على هذا أيضا ابن مكتوم^(٣) وابن غازي^(٤) والكتاني^(٥) نقلا عن ابن الطيب ، وابن العماد الحنبلي^(٦) .
- ٣ - أن تلاميذه الذين رووا عنه ولازموه لم يسيروا إلى أنه من شلوينة^(٧) ، بل ذكر بعضهم قصة أبي محمد الحرار ، مما يدل دلالة واضحة على أنه ليس من هذه البلدة ، وقد ذكروا ميلاده ووفاته ، وهذا أيضا يدل على معرفتهم التامة بشيخهم .
- ٤ - أن أصحاب معاجم البلدان الذين ذكروا شلوينة وقالوا : إن أبا علي منها مشاركة^(٨) ومعاصرون له كياقوت الحموي ، ومن المتبادر إلى الذهن حين سمعوا الاسم أن يظنوا أنه من هذه البلدة ، أما محمد بن عبد المنعم الحميري وهو عالم بالبلدان والسير والأخبار وأندلسي كذلك . فلم يقطع في معجمه عن البلدان بأن الشلوين من هذه البلدة بل قال : « شلوينة قرية مسكونة على ضفة البحر بينها وبين المنكب عشرة أميال ، ويجود فيها الموز وقصب السكر ، ولعل الأستاذ أبا علي الشلوين منسوب إليها^(٩) » . فكلامه هنا ظني وجاء بصيغة التمريض . مما يجعل أدلة القول الآخر أقوى منه .

(١) الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) التذييل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

(٣) انظر : تلخيص أخبار النحويين واللغويين ٢٦٣ .

(٤) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٣ .

(٥) انظر : فهرس الفهارس والأبواب ١٠٧٧/٢ .

(٦) شذرات الذهب ٢٣٣/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٨) كالحموي والقلقشندي .

(٩) الروض المطار ٣٤٣ .

٥ - أنني لا أعلم من ذكر أن الشلوين من حصن شلوينة من تلاميذه سوى ابن سعيد^(١) ، ومظنة الوهم عنده كبيرة ، لأنه لم يلزم شيخه ملازمة الرعيني أو ابن أبي الربيع ، بل جهل سنة وفاته - في بعض كتبه - إذ قال بعد ترجمته لأبي علي : « وقد بلغني أنه مات رحمه الله^(٢) » هذا مما يؤكد عدم دقته في معرفة أبي علي وإنما يعرف عنه ما يعرفه أي تلميذ ، فتبادر إلى ذهنه أنه من شلوينة لأجل الشلوين ، ولم يذكر أيضاً قصة أبي محمد الحرّار مع أبي علي .

وبعد هذا يتضح أن أبا علي لم يكن من حصن شلوينة ، ويبقى لقبان ابن الشلوين أو الشلوين ، والذي أميل إليه أنه ابن الشلوين للأمر الآتي :-

١ - قصة سؤال أبي محمد الحرّار^(٣) الذي يعرف معنى (شلوين) بلغة روم الأندلس ، فلو كان أبو علي أشقر أزرق لما احتاج أن يذكر أن أباه بهذه الصفة ، ولاكتفى بأن المراد بها الأشقر الأزرق بلغة الروم ، حتى تكون صفة عليه - رحمه الله - .

٢ - أن ابن عبد الملك المراكشي - تلميذ الرعيني والجياياني وابن الضائع وأبي الحسين ابن أبي الربيع وأبي عبد الله بن أبي وأبي علي بن منصور الجنب وكلهم تلاميذ لأبي علي الشلوين - ينص في مواضع كثيرة تجاوزت الخمسين موضعاً على أنه ابن الشلوين^(٤) .

٣ - أن هذا لقب لأبيه ، لكنه مع الزمن غلب على أبي علي ، وقد نص على هذا أبو حيان^(٥) وابن غازي^(٦) . فلكثرة تردد اسم أبي علي في المصنفات يسهل وصفه بالشلوين ، لأنه أخف من ابن الشلوين .

(١) انظر : اختصار القدر المعلق ١٥٢ .

(٢) المغرب في حلى المغرب ١٣٠/٢ .

(٣) انظر ما سبق ص ١١ .

(٤) انظر : شيوخ الشلوين وتلاميذه الآتية فكل ما ذكر أن مصدره الذيل والتكملة فقد ذكر في هذا

الموطن أنه ابن الشلوين .

(٥) انظر : التذيل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

(٦) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٥ .

مولده :-

لم تختلف المصادر حول سنة ولادة أبي علي ، وسبب ذلك أن أبا علي وجد سنة ميلاده مقيدة بخط والده ^(١) ، وهي سنة اثنتين وستين وخمسمائة ^(٢) .

نشأته وحياته :-

نشأ أبو علي - رحمه الله - في كنف والده ومرت حياته بعدة مراحل جاءت على النحو الآتي :-

المرحلة الأولى :-

فتح أبو علي الشلوين عينيه في هذه الدنيا على والد يعمل في الخدمة ^(٣) ، ويمتحن حرفة الخبازة ^(٤) ، فأنفقت نفس الابن من مقام والده ، وأبت عزة نفسه أن يسير على منواله ، فأنصرف إلى العلم يجد في طلبه ، ويجعله همه ووكد ، وقيل : إنه « اختص بابن الجدد ، وربي في حجره ، لأن أباه كان خادماً لابن الجدد ^(٥) » . وهذا يعني أن سيد والده هو الذي تولاه بالرعاية والتربية والثقيف حتى اشتد عوده .

المرحلة الثانية :-

ظهرت نجابة أبي علي مبكرة ، فبرع في التحصيل ، وصرف همه إلى العربية ، حتى وصل فيها إلى المستوى المطلوب قال ابن عبد الملك : « وظهرت نجابته - يعني أبا علي - قدماً فقد وقفت على خَطِّي الحافظ أبي بكر ابن الجدد وأبي الحسن بن نجبة مجيزين له « كتاب سيبويه » بعد أخذه عنهما بين سماع وقراءة ، وقد وصفاه بالأستاذية وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه ، وهو ابن اثنتين وعشرين عاماً أو دونها ،

(١) الذيل والتكملة ٤٦٤/٢/٥ .

(٢) انظر مثلاً : وفیات الأعيان ٤٥٢/٣ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، إشارة التعيين ٢٤١ وغيرها .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

(٤) انظر : اختصار القدر المعلق ١٥٢ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

وحسبك بهذا شهادة له بالإدراك ولا سيما من الحافظ » (١) .

المرحلة الثالثة :-

مرحلة التعليم والإقراء إذ تصدر الأستاذ أبو علي الشلوين للتدريس في إشبيلية لأنه « كان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتذها بإشبيلية مبرزاً في تحصيلها ، ومستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنفات نافعة ، وتنبيهات نبيلة ، وشروح واستدراكات وتكميلات ، تصدر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة » (٢) ، فخرج طلاب العلم وشذاته ليأخذوا عنه ويغترفوا من فضل علمه .

المرحلة الرابعة :-

مرحلة ذبوع شهرته ، فقد طارت سمعته في الآفاق قال ابن سعيد « ... وجدت ذكره ملاً مسامع الشام » (٣) ، وذكره ياقوت الحموي فقال - متحدثاً عن شلوينة - : « ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي إمام عظيم مقيم بإشبيلية ، وهو حي أو مات عن قريب » (٤) وقال القفطي : « وهو حي في زماننا هذا بإشبيلية يفيد هذا الشأن ، ويقرأ عليه السوق والأعيان ، لم تبلغنا وفاته وذلك في سنة اثنتين وثلاثين وستائة » (٥) ، هذا الكلام من أئمة علماء فكيف بباقي الناس ؟ يشهد لهذا أن طلاب العلم توافدوا على إشبيلية ليأخذوا عن أبي علي قال ابن سعيد : « شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلدين والغرباء من الآفاق » (٦) .

بسبب ذبوع شهرته استفاد جاهاً عريضاً ومالاً عظيماً (٧) ، واتصل بسادة

(١) الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

(٢) المصدر السابق ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) اختصار القدر المعلق ١٥٢ .

(٤) معجم البلدان ٣٦٠/٣ .

(٥) إنباه الرواة ٣٣٥/٢ .

(٦) اختصار القدر المعلق ١٥٢ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

عصره وقادتهم كني زهر الذين « كانوا كلهم أعياناً علماء رؤساء حكماء وزراء »^(١) ،
وبني عبد المؤمن^(٢) وأبي العلاء بن المنصور^(٣) ، وخطب بين يدي مأمون بني
عبد المؤمن خطبته المشهورة في مرسية^(٤) ، مما يدل على تقدمه ورفعة منزله .

المرحلة الخامسة :-

هي مرحلة الشيخوخة إذ انقطع عن التعليم بسبب كبر سنه إذ جاوز الثمانين
عاما ، وكان انقطاعه عن التعليم سنة أربعين وستائة^(٥) تقريباً ، وبقي على حاله حتى
توفاه الله رحمه الله تعالى .

أخلاقه وصفاته :-

تعرض أبو علي الشلوين لنقد بعض ما ذكر عنه من عيوب خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة
وهذا صحيح ، وله شواهد تؤيده لكن أن يتهم بما يخرج عن الذوق والأدب أو بما ينبو
عن أخلاق العلماء ، فهو أمر لا يُحْمَد ولا يُرْضَى ، وتعرض بعض من كتب عن أبي
علي لهذه العيوب مستندين فيها إلى قصص تداولتها كتب التراجم وسوف أعرض لها
بإيجاز مبيناً رأيي في بعضها ، وأهم صفات أبي علي وعيوبه هي على النحو الآتي :-

١ - لشغة في لسانه :-

كان أبو علي - رحمه الله - يقلب السين ثاء ، فيقول في حسين : حثين ، « ولما
أراد مأمون بني عبد المؤمن التوجه إلى مرسية ، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء
وتكلم في مجلسه الخطباء ، قام الشلوين وقال - دعاء منه - ثلمك الله ونترك ، يرهّد
سلمك الله ونصرك لأنه بلكته يَرَدّ السين والصاد ثاء ، فكان كما قال : عاد المأمون

(١) نفح الطيب ٢٤٧/٢ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

(٣) انظر : اختصار القدر المعلق ١٥٣ .

(٤) ستأتي في العيوب العيب الأول .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

وقد ثلم عسكره ونثر» (١).

٢ - عدم فصاحته :-

اجتمع مع لثغته أن لسانه ليس بليغاً قال القفطي : « وهذا الشلويني له في بلاده ذكر كثير ، وهو متصدر هناك ، وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال لي : لم تكن عبارته بليغة ، وإن قلمه في التصنيف لأجود من عبارته (٢) » ، وقال المقرئ - معلقاً على عدم فصاحة أبي علي وانحراف لسانه : « مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية ، حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلويني أبي علي المشار إليه بعلم النحو في عصرنا الذي غربت تصانيفه وشرقت وهو يقرئ درسه لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه » (٣).

٣ - حدة طبعه وسلاطة لسانه :-

لقد كان أبو علي - رحمه الله - حاد الطبع سليط اللسان « وكان أبو العلاء ابن المنصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه ، فمَنَعَ الحضور من حينئذ ، وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ، ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك » (٤) ، وقصته مع ابن الصابوني وحدة الأستاذ عليه مشهورة (٥).

وإذا أمعنت النظر وجدت الشيخ في شرحه هذا قد وصف بعض العلماء بأنه

(١) نفع الطب ٤٩١/٣ ، وانظر : اختصار القدر المجلد ١٥٣ ، الروض المعطار ٣٥٥ .

(٢) إنباه الرواة ٣٣٣/٢ .

(٣) نفع الطب ٢٢١/١ - ٢٢٢ ، وهذا مخالف لما ذكره ابن عبد الملك . انظر ما سبق ص : ١٥ .

(٤) اختصار القدر المجلد ١٥٣ .

(٥) انظر : اختصار القدر المجلد ١٥٢ ، وقد علق عليها حماد الثمالي تعليقا مقبولا ، ولعل له النصيب

الأوفى من الدقة . انظر : حواشي المفصل ٢٠ - ٢١ .

(١ - شرح المقدمة الجزئية الكبير)

مجنون من مجانين هذا الوقت^(١) ، ووصف ابن طلحة بالتخلف في موطنين^(٢) ، ودعا على الجزولي بالألا تقال عثرته^(٣) .

هذه حدة - لاشك فيها - أكسبته نفرة ، فقد وقعت بينه وبين تلميذه ابن عصفور جفوة^(٤) ، وهجاه ابن عتبة الطبيب^(٥) .

٤ - غفلته :

وسم أبو علي بأن فيه غفلة ، وذكرت قصص ونوادر تحكى عنه^(٦) ، وقد تكون هذه الحكايات صحيحة وقد تكون من نسج خيال من كره أبا علي ، وهي إن كانت صحيحة لا تغض من قيمة أبي علي وقدرته العلمية .

٥ - زهده في العلم :-

هذه من الأوصاف التي ألصقها القفطي - عفا الله عنه وغفر له - بالشيخ ، قال عن الشلوين : « والذي وقع لي أنه غير عاشق في هذه الصناعة ، وإنما يريد لها للارتزاق وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية العشاب الأشبيلي أخبرني أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق للحج ابتاع من عمر الشلويني الأندلسي كتاب (العالم في اللغة) لأحمد بن أبان بن سيد الأشبيلي الأندلسي في اللغة في أربعين مجلدا ، وهو كتاب غريب عجيب لا يسوغ لعالم عاشق في علم العربية أن يخرج عن يده ، واستدلت بهذا على ما قلت^(٧) » . وتصدى لهذه التهمة ابن مكتوم - تلميذ أبي حيان - ورد على القفطي رداً مطولاً ومن أجمل ما فيه مما

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٢٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص ٨٥٨ - ٨٥٩ ، ٨٦٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق ص ١٠١٨ .

(٤) انظر : نفح الطيب ٢/٢٠٩ .

(٥) انظر : اختصار القدح المعل ١٥٢ .

(٦) هذه النوادر في اختصار القدح المعل ١٥٤ ، وفيات الأعيان ٣/٤٥١ - ٤٥٢ .

(٧) إنباه الرواة ٢/٣٣٣ - ٣٣٤ .

يرد هذه التهمة عن أبي علي أنه « قد أرسل إليه بعض ملوك المغرب من بني عبد المؤمن ابن علي ، يستهديه شيئاً من كتب العربية فأرسل إليه نحواً من عشرة أحمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتاباً إلا وعندي منه النسختان والثلاث ، فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق بالقفطي إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم أن ينبه على اسمه ، ويسكت عما ذكره من ترهات القول ^(١) » . وحسبي هذا من رد على القفطي فإن من يهدي عشرة أحمال ، من كل كتاب عنده منه نسخة أو نسختان لن يعجز عن أن يكون عنده نسخة أخرى من كتاب العالم . لكن هذه هي عادة القفطي وددنه في الغض من معاصريه ، قال عن الإمام عبد اللطيف البغدادي كلاماً هو غاية الانتقاص والازدراء ^(٢) ، لذا قال عنه ابن مكتوم عند ترجمة البغدادي : « وظهر به تحامل القفطي عليه بما ذكره ، وهذه عادته في هضم العصريين ، وحط مراتبهم وإيهام أنه عارف بمنازل العلماء وتمييز طبقاتهم ، ولم يكن هناك ولا قريباً عفا الله عنه » ^(٣) .

٦ - بعده عن العفة :-

قال ابن عبد الملك : « ... إن كثيراً من أهل بلده كانوا يرغبون بأبنائهم عنه ، ولا يسمحون لهم بالتلمذ له والقراءة عليه ، لقبیح لا يليق مثله بأهل العلم نسبوه إليه ، وكانوا يميلون بأبنائهم إلى غيره كأبوي الحسن : ابن الدباج وابن عبد الله وأبي بكر ابن طلحة قبلهما ، وغيرهم ممن شُهر بالدين والعفاف وتنزه عن التهمة بفساد الخلوة » ^(٤) ، وظاهر هذا الكلام واضح ، ومؤداه بَيِّن ظاهر ، مما يجعل المسلم يربأ بالشلوين أن يكون كذلك ، ولعل مرد هذا الطعن الحسد والحقد ، مما دفع بابن عبد الملك إلى أن يقول ما قال ، وخاصة إذا عرفنا أن ابن سعيد قال عن الشلوين « ومع هذا فإنه كان من ذوي المروءات والعصبيات ، له في ذلك غير حكاية ، وأما في

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

(٣) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١١٤ .

(٤) الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

درجة العلم والدراية فإليه كانت قصب الغاية» ^(١) . فمما لاشك أن هذه التهمة تتنافى مع المروءة والعصية ، وإخالها تهمة لا صحة لها .

رحلاته :

لم يرحل الشلوين في طلب العلم - فيما أعلم - وهي التي تهم الدرس الذي أعمل له ، سوى رحلة إلى مراكش أيام المنصور من بني عبد المؤمن ^(٢) ، وفي هذه الرحلة ناظر أبا موسى الجزولي فقد حكى هذه القصة ابن عبد الملك المراكشي قال : « حدثني غير واحد ممن لقيته أن الشيخ النحوي الحافل أبا علي ابن الشلوين قدم على مراكش أول قدماته عليها وصيته بعيد وذكره عتيد ، وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه الحضرة من المرتسمين بالعربية ، فدخل إليها من باب ذكالة أحد أبوابها الشمالية ، وكان أبو موسى في ذلك الوقت يدرس في مسجد على الطريق بمقربة من ذلك الباب الذي اجتاز به الأستاذ أبو علي ، وسمع أصوات طلبة العلم قد علت بالمذاكرة والمباحثة ، فسأل عن ذلك فأخبر أنه مجلس بعض أساتيد العربية وبينما هو يستطرف مأخذهم في المناظرة ، دخل أبو موسى وكان رجلاً رقيق الأدمة تعلوه صفرة ... ولما استقر بأبي موسى المجلس أخذ يتكلم في بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وإحكام أصولها بما لا عهد لأبي علي بمثلها ، فبهت عند ذلك وقال : إذا كان مثل هذا الموضع الخامل الذي لا يكاد يؤبه له ولا يعد من كبار مجالس العلم لكونه في أخريات البلد ينتصب للتدريس فيه مثل هذا البربري البعيد في بادي الرأي عن التكلم فضلاً عن مثل هذا الاستبحار في النحو فما الظن بالمجالس المختلفة ؟ هذا بلد لا أسود فيه بعلمي » ^(٣) ويرى أن أبا علي سأل أبا موسى سؤالاً في حلقة المبتدئين فأجاب بجواب متوسط ، ثم سأل سؤالاً آخر في

(١) اختصار القدح المجلد ١٥٤ .

(٢) الذيل والتكملة ٤٦٣/١/٥ .

(٣) الذيل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

حلقة الشادين فأجاب أبو موسى جواباً في غاية التحقيق والتدقيق (١) .
هذه هي الرحلة العلمية الوحيدة لأبي علي التي وقفت عليها .

شيوخه :-

الشلوين علم من أعلام الأندلس ، أخذ عن جلة علمائها ، وكبار أئمتها ، ليس في فن النحو فحسب ، بل في القرآن والقراءات والأدب واللغة ، وقد وقفت على عدد غير قليل منهم وهم على النحو الآتي :-

١ - إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي (... - ٥٨١ هـ) المشهور بابن ملكون ، روى عن أبي الحسن بن شريح وأبي مروان بن محمد ، والقاسم بن بقي ، له شرح على الحماسة ونكت على تبصرة الصيمري ، وإيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهم ، أخذ عنه أبو علي الشلوين ، وابن حوط الله وابن خروف (٢) .

٢ - أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن محمد بن عبد الله السكوني أبو العباس (٥٢٨ - ٥٨١ هـ) روى عن أبيه وعمه الحاج أبي محمد ابن عبد الغفور ، وأبي الحكم بن بطلال ، وأبي عبد الله بن أحمد المجاهد وأبي الفضل عياض أخذ عنه الشلوين وأبو القاسم الملاحي وأبو محمد بن أحمد ابن جمهور وغيرهم من الجلة (٣) .

٣ - أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي (٥١٣ - ٥٩٢ هـ) المعروف بابن مضاء القرطبي ، أخذ عن أبي بكر بن عبد الله بن العربي وأبي بكر بن محمد المرخي والبطروجي

(١) انظر : أبو موسى الجزولي ٤٤ - ٤٥ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ١٩٠/٤ ، برنامج شيوخ الرعني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، إشارة التعيين ١٨ ، بقية الوعاة ٤٣١/١ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١١١/١ -

وابن الرماك وغيرهم أخذ عنه أبو علي بن الشلوين والحسن بن الحجاج ومحمد عبد الواحد الملاحي وابن الحاج ، له مصنفات منها : الرد على النحاة ، والمشرق ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان (١) .

٤ - أحمد بن علي بن حكم بن عبد العزيز بن محمد القيسي الحصار (٥١٣ هـ - ٥٩٨ هـ) سمع أبا إسحاق بن مروان بن حبيش وأبا بكر بن الخلف وابن العربي وابن الباذش وابن معدان وأبا سليمان السعدي وغيرهم . روى عنه أبو جعفر يوسف بن الدلال وأبو الحسن بن محمد بن بقي وأبو الحجاج بن علي بن عبد الرزاق والشلوين وغيرهم (٢) .

٥ - أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكناني الإشبيلي (٥٠٢ - ٥٧٧ هـ) المعروف بأبي العباس اللص لقبه بذلك الأستاذ أبو بكر ابن يحيى الأبيض في صغره لكثرة سرقة أشعار الناس بزعمه ، فغلب عليه ، روى عن أبي يحيى الأسدي وأبي بكر بن عبد الغني بن فندلة ، والأبيض المذكور وأبي الحسن بن شريح ، وأخذ عنه أبو بكر بن عبد الله بن قسوم ، وأبو جعفر عبد الله بن عبد الرحمن بن سلمة وأبو علي الشلوين وغيرهم (٣) .

٦ - أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٠٠٠ - ٦٢٢ هـ) أبو القاسم وقيل أبو الوليد ، أخذ عنه أبو علي الشلوين (٤) .

٧ - أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (٠٠٠ - ٦١٠ هـ) أبو القاسم ، أخذ عن أبي إسحاق بن علي بن طلحة وأبي بكر بن خير وأبي محمد بن أحمد بن موجه وغيرهم وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد المفرج

(١) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٢١٢/١/١ - ٢٢٣ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، الذيل والتكملة ٣٠٣/١/١ - ٣٠٥ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣١٦/١/١ - ٤٦١/٢/٥ ، ٣٢٠ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الدياج المذهب ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ .

والشلوين ، وأبو عمران الجزيري وأبو القاسم بن الطيلسان وغيرهم (١) .

٨ - أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الإشبيلي (... - ٥٨٨ هـ)
أبو القاسم الحوفي روى عن أبي بكر بن العربي وأبي الحسن بن خليل
وعبد الرحمن بن أحمد بن بقي وأبي الطاهر السلفي ، وأخذ عنه أبو إسحاق بن
محمد بن زغلل ، وأبو الحسين عبيد الله بن عاصم الداري ومحمد بن عياش بن
عظيمة وأبو علي الشلوين وغيرهم (٢) .

٩ - أحمد بن محمد بن سلفة الأصبهاني (٤٧٢ - ٥٧٦ هـ) الحافظ أبو الطاهر
السلفي صدر الدين أحد الحفاظ المكثرين ، أخذ عن الكيا أبي الحسن الفقه ،
وعن الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي اللغوي اللغة ، وعن أبي محمد
جعفر بن السراج وغيرهم من الأئمة الأمثال ، أجاز أبا علي الشلوين (٣) .

١٠ - أحمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين (... - ...) روى عن أبيه
الزاهد أبي عبد الله ، وكان رجلاً فاضلاً صالحاً ، أخذاً بطرف جيد من العلم ،
أخذ عنه أبو علي الشلوين (٤) .

١١ - أحمد بن محمد بن مقدم الرعيني الإشبيلي (٥١٦ - ٦٠٤ هـ) أبو العباس
وقيل أبو القاسم أخذ عن أبي الحسن شريح ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عظيمة ،
وأبي بكر بن العربي وابن الرماك وأبي الطاهر السلفي ، روى عنه أبو إسحاق بن
أحمد اللخمي ، وابن علي بن المنذر وابن أحمد بن سيد الناس ، وأبو علي
الحسن بن هشام العبدري وأبو علي بن الشلوين وغيرهم (٥) .

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٦٥/١/١ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤١٤/١/١ - ٤١٥ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ١٠٥/١ - ١٠٧ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ،
الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الدياج المذهب ٧٨/٢ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٤٨/٢/١ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٨٤/١/١ - ٣٨٥ .

- ١٢ - أبو الوليد جابر بن أيوب ، من شيوخ الشلوين نص على ذلك ابن أبي الربيع ^(١) وابن عبد الملك ^(٢) .
- ١٣ - جابر بن محمد بن نام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي أبو الوليد (... - ٥٩٦ هـ) أخذ القراءات والحديث عن أبي الحسن بن شريح ، والنحو عن أبي القاسم بن الرماك ، وأخذ عنه الشلوين وابننا حوط الله ^(٣) .
- ١٤ - أبو جعفر بن يحيى ، وهو من شيوخ أبي علي الشلوين ذكر ذلك الرعيني ^(٤) وابن عبد الملك ^(٥) .
- ١٥ - أبو الوليد الحسن بن عيسى بن أصبغ بن محمد الأزدي ، من شيوخ أبي علي الشلوين نص على هذا الرعيني ^(٦) .
- ١٦ - أبو خالد بن يزيد بن محمد بن رفاعة ، من الذين أخذ عنهم أبو علي ذكر ذلك الرعيني ^(٧) وابن أبي الربيع ^(٨) وابن عبد الملك ^(٩) .
- ١٧ - خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال بن يوسف الخزرجي الأنصاري القرطبي (٤٩٤ - ٥٧٨ هـ) أبو القاسم ، مؤرخ عالم بحاثه ولي القضاء في بعض جهات إشبيلية أخذ عنه الشلوين ^(١٠) .

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، بغية الوعاة ٤٨٤/١ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٧) انظر : المصدر السابق ص ٨٥ .

(٨) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٩) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(١٠) انظر : وفیات الأعيان ٢٤٠/٢ - ٢٤١ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة

٤٦١/٢/٥ ، برنامج المجارى ١٠٣ ، شرح النور ١٨٢ .

- ١٨ - أبو الربيع بن محمد المقوقى ذكر ابن عبد الملك أن الشلوين أخذ عنه ^(١) .
- ١٩ - سليمان بن أحمد بن سليمان بن يحيى اللخمي الإشبيلي (... - بعد ٥٨٠ هـ) أبو الحسين أخذ عن ابن الرماك وعبد السلام بن المؤذن وشريح وأبي بكر بن العربي ، أخذ عنه ابن سيد الناس وابن برجان اللغوي ويوسف بن أحمد البهراني وأبو علي بن الشلوين ^(٢) .
- ٢٠ - الطفيل بن أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن الطفيل العبدي الإشبيلي (... - بعد ٥٩٩ هـ) ، أبو نصر بن عزيمة ، أخذ عن أبيه ، وشريح ، أخذ عنه أبو بكر ابن سيد الناس وأبو العباس بن هارون وأبو علي الشلوين وأبو القاسم ابن الطيلسان ^(٣) .
- ٢١ - عبد الحق بن الخراط ، نص الرعيني ^(٤) وابن أبي الربيع ^(٥) وابن عبد الملك ^(٦) على أن الشلوين قد أخذ عنه .
- ٢٢ - عبد الحق بن عبد الملك بن بونة العبدي (... - ٥٨٧ هـ) أبو محمد بن البيطار من أهل مالقة ، وسكن المنكب وأصله من غرناطة قال ابن الأبار : « توفي بالمنكب يوم عيد الأضحى سنة ٥٨٦ هـ قاله أبو سليمان بن حوط الله ، وقرأته بخط الأستاذ أبي علي بن الشلوين وغلطا في ذلك وإنما توفي في آخر سنة ٥٨٧ هـ ، قاله أبو الربيع بن سالم وهو الصحيح » ^(٧) ، أخذ عنه الشلوين ^(٨) .

(١) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، الذيل والتكملة ٥٦/٤ ، ٤٦١/٢/٥ ، بغية الوعاة ٥٩٦/١ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١٥٩/٤ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٧) انظر : المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصديقي : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٨) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

٢٣ - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسن بن سعدون الخثعمي (٥٠٨ - ٥٨١ هـ) أخذ عن الخطيب أبي الحسن بن عباس ، وبالسبع على أبي داود بن يحيى ، وعلى أبي علي منصور بن علاء وأبي القاسم بن الأبرش وأبي الحسن بن الطراوة وغيرهم وروى عنه أبو إسحاق الزوالي وأبو إسحاق الجاني وابن أبي العافية وأبو علي الشلوين وغيرهم (١) .

٢٤ - عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن أبي عيسى الأنصاري الأندلسي (... - ٥٨٤ هـ) أبو القاسم بن حبيش ، برع في النحو وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغيره ولغته ، وأخذ عنه أبو علي الشلوين (٢) .

٢٥ - عبد الرحمن بن يحيى بن الحسن القرشي (... - ...) ، صاحب كتاب الاستدكار لمشهور قراءات القراء السبعة بالأمصار ، أخذ هذا الكتاب الرعيني (٣) عن أبي علي الشلوين حدثه به مؤلفه (٤) .

٢٦ - عبد الله بن أحمد بن جمهور بن سعيد بن يحيى بن جمهور القيسي (... - ٥٩٢ هـ) أبو محمد بن جمهور أخذ عن ابن حبيش وابن فرقد وابن قرقول وابن ملكون وغيرهم (٥) ، وأخذ عنه أبو علي الشلوين (٦) .

٢٧ - أبو عبد الله بن حميد نص الرعيني وابن أبي الربيع وابن عبد الملك على أن الشلوين أخذ عنه (٧) .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج المجارى ١٢٤ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الإحاطة ٤٧٧/٣ - ٤٨١ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، بغية الوعاة ٨٥/٢ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ١٥ - ١٦ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ١٧٤/٤ - ١٧٦ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، ثم المصادر السابقة .

٢٨ - عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد الحجري (٥٠٥ - ٥٩١ هـ) ، أبو محمد بن عبيد الله ، أخذ عن أبي عبد الله بن زغبة وأبي القاسم بن ورد وأبي الحجاج بن يسعون وأبي الحسن بن اللؤلؤ ، أخذ عنه أبو علي الشلوين وغيره (١) .

٢٩ - عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن فرج الخزرجي الغرناطي (٥٢٤ - ٥٩٧ هـ) أبو محمد ابن الفرس أخذ عن أبي الحسن بن هذيل وأبي بكر بن الخلوف وابن الدباغ وابن فندلة وابن ليلى وغيرهم ، وأخذ عنه أبو عبد الله التجيبي وابن عبد الحق التلميسي وابن الرومية وابن هارون وأبو علي الشلوين وغيرهم (٢) .

٣٠ - عبد الولي بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي (... - ...) روى عن أبي الحسن بن عقاب وأبي عبد الله بن الفرس وأبي القاسم بن حبيش ، وروى عنه أبو إسحاق بن إبراهيم العشاب وابن الحداد وأبو علي الشلوين وغيرهم (٣) .

٣١ - علي بن أحمد بن علي بن فتح بن لبّال الأموي الشريشي (٥٠٨ - ٥٨٣ هـ) أبو الحسن بن لبّال روى عن أبي بكر بن طاهر وابن العربي وابن فندلة وغيرهم ، وروى عنه : ابن الغزال وابن الفخار وأبو علي الشلوين وابن حوط الله وغيرهم (٤) .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ ، برنامج التجيبي ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، التكملة ٨٦٥/٢ - ٨٧١ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥٨/١/٥ - ٦٣ ، ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٧٢-٧١/١/٥ - ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١٦٩/١/٥ -

٣٢ - علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن كوثر المحاربي (٥٢٩ - ٥٨٩ هـ)
 أبو الحسن بن كوثر أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن أبي الحسن الطوسي
 وأبي الحسن بن خلف بن رضا الأنصاري البلنسي وأبي حفص الميانجي وأخذ
 عنه أبو جعفر بن عبد المجيد الجيار وابن يوسف الواشري وابن قطرال وابننا
 حوط الله وأبو علي الشلوين وغيرهم (١) .

٣٣ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي النحوي (... -
 ٦٠٩ هـ) أبو الحسن ، أخذ النحو عن ابن طاهر الخَدَب (٢) ، وذكر محمد
 محمد مخلوف أن الشلوين أخذ عنه (٣) .

٣٤ - عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدي
 الإشبيلي (... - ٥٨٥ هـ) أبو عمرو بن عزيمة ، روى عن أبيه وأبي الحسن
 شريح وابن الطاهر السلفي روى عنه البهراني وابن قسوم وابن يملول وأبو الحسن
 الشريشي وأبو علي الشلوين وأبو مروان الباجي وغيرهم (٤) .

٣٥ - عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البربري المراكشي (٥٤٠ -
 ٦٠٧ هـ) أبو موسى الجزولي لزم ابن بري في مصر ، وتصدر للإقراء بالمرية
 وغيرها . أخذ عنه ابن معط والشلوين (٥) .

٣٦ - أبو القاسم بن غالب الشَّرَاط نص الرعيني (٦) وابن أبي الربيع (٧) وابن
 عبد الملك (٨) على أنه من شيوخ الشلوين .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : لإنهاء الرواة ١٨٦/٤ ، إشارة التعيين ٢٢٨ ، بغية الوعاة ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ .

(٣) انظر : شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل ٤٦١/٢/٥ ، ٤٨٧ - ٤٨٩ .

(٥) انظر : بغية الوعاة ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ، أبو موسى الجزولي ٤٢ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٧) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ .

(٨) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

٣٧ - محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف اللخمي الإشبيلي (... - ٥٨٦ هـ) أبو بكر بن صاف روى عن أبي الحسن شريح ، وأبي محمد شعيب ابن عيسى ، وأبي بكر بن أبي ركب ، وأبي الحسن عبد الرحيم الحجاري ، وعلي بن مسلم ، وابن بقي وابن الرماك ، وروى عنه أبو الحسن الزهري والدباج والشلوين وابننا حوط الله ^(١) .

٣٨ - محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي (٥٠٢ - ٥٧٥ هـ) أبو بكر ، أخذ عن شريح وابن العربي وابن حبيش وابن عتاب والسلفي ، أخذ عنه أبو علي الشلوين مقامات الحريري وأشعار الستة الجاهليين ^(٢) .

٣٩ - محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي (٥٠٢ - ٥٨٦ هـ) أبو عبد الله بن زرقون ، أخذ عن أبي الحسن شريح ، وأبي عبد الله أحمد الخولاني وابن الحاج وابن شبرين وغيرهم ، وأخذ عنه ابنه محمد وابن السراج وابن عاصم الدائري وابن يعيش وأبو علي الشلوين وغيرهم ^(٣) .

٤٠ - محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد الأموي (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي بكر بن صاف وأبي إسحاق ابن ملكون وأبي بكر بن الجند وأبي القاسم السهيلي وأبي جابر بن أيوب ، وروى عنه أبو بكر بن جابر السقطي وابن سيد الناس وأبو علي بن الشلوين ^(٤) . وغيرهم .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ١٨٨/٦ - ١٩٠ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، فهرس الفهارس ٣٨٤/١ - ٣٨٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٢٠٣/٦ - ٢٠٨ ، برنامج المجارى ١٠٠ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٣٥/٦ - ٢٣٦ ، والتكملة ٦٠٥/٢ .

٤١ - محمد بن عبد الرحمن بن محمد مشكريل الإشبيلي (... - بعد ٥٥٠ هـ)
 روى عن شريح كان عاقداً للشروط بارعاً في الخط ، أخذ عنه أبو علي
 الشلوبين (١) .

٤٢ - محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجدة الفهري الإشبيلي اللبلي (٤٩٦ -
 ٥٨٦ هـ) أبو بكر بن الجدة ، أخذ عن ابن منظور الهوزني وأبي محمد بن
 عتاب ، ومالك بن وهيب وأبي الوليد بن رشد وغيرهم . روى عنه أبو إسحاق
 ابن قسوم وأبو بكر بن طلحة وأبو الحسن بن قطرأل وأبو الحسن بن عزيمة
 وهمام بن إبراهيم وأبو علي الشلوبين وابن الملقوم وغيرهم (٢) .

٤٣ - محمد بن عبد الملك بن زهر بن الحاج عبد الملك بن محمد بن مروان الإشبيلي
 (٥٠٧ - ٥٩١ هـ) أبو بكر الحفيد ، روى عن أبي بكر عاصم النحوي
 وعن ابن أبي العلاء وغيرهم ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين وغيره (٣) .

٤٤ - محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي (... - ...) نص ابن أبي الربيع على أن
 الشلوبين لقيه وشافهه وأجاز ابن الحذاء الشلوبين (٤) وكذلك نص الرعيني (٥)
 وابن عبد الملك (٦) .

٤٥ - محمد بن يحيى بن محمد الجذامي أبو بكر (... - ...) نص الرعيني على أن
 أبا علي أخذ عنه (٧) .

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ٣٦٣/٦ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٢٣/٦ - ٣٢٦ ،
 برنامج التجيبي ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، برنامج المجاري ١١٦ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٩٨/٦ - ٤٠٣ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

٤٦ - مرجي بن عبد الملك بن مرجي الأنصاري (... - ٥٧٨ هـ) أبو عمرو بن مرجي أخذ عن مشيخة بلده ، وهو من أهل (شلب) ، وأخذ عنه أبو الحسن ابن عزيمة وأبو علي الشلوين وغيرهما ^(١) .

٤٧ - ابن ملك أبو بكر ، وقيل ابن مالك : نص الرعيني ^(٢) وابن أبي الربيع ^(٣) وابن عبد الملك ^(٤) على أن الشلوين أخذ عنه .

٤٨ - نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة بن يوسف الرعيني الإشبيلي (٥٢٠ - ٥٩١ هـ) أبو الحسن ، أخذ عن أبي الحسن شريح بن محمد ، وأبي محمد شعيب اليابري وأبي جعفر الجذامي وأبي العباس بن حرب المسيلي ، أخذ عنه أبو علي الشلوين ^(٥) .

٤٩ - النيار أبو بكر ، أخذ عنه الشلوين نص على هذا ابن أبي الربيع ^(٦) وابن عبد الملك ^(٧) .

٥٠ - يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجير الفهري (٥٣٥ - ٥٨٨ هـ) أبو بكر ، شاعر المغرب في وقته ، حدث عنه أبو بكر محمد بن محمد بن جمهور ، وأبو الحسن بن الفضل وأبو عبد الله بن عياش وأبو علي الشلوين وأبو القاسم بن أحمد بن حسان وأبو المتوكل الهيثم وغيرهم ^(٨) .

٥١ - يحيى بن عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن الحاج المجريطي

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، التكملة ٧٢٥/٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٣) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، التكملة ٧٥٨/٢ - ٧٥٩ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٦) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٨) انظر : الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٨/٤ - ٤٢١ .

(... - ٥٩٨ هـ) أبو العباس روى عن أبيه وعن أبي محمد عبد الرحمن بن علي الخزرجي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي جعفر البطروجي وغيرهم ، وأخذ عنه القاضيان ابنا حوط الله والحافظ أبو محمد القرطبي وأبو الربيع بن سالم وأبو علي الشلوين وأبو القاسم بن الطيلسان وغيرهم (١) .

٥٢ - يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن أزهر الحجري (... - بعد ٥٨١ هـ) أبو بكر الشريشي روى عن الحاج أبي القاسم عيسى بن جهور القيسي وأبي محمد بن الخزاز ، روى عنه أبو العباس بن عبد المؤمن الشريشي وأبو بكر بن رفاعة وأبو بكر محمد بن علي الغزال وأبو علي الشلوين وغيرهم (٢) .

٥٣ - أبو الوليد يزيد بن بقي ، ذكر الرعيني (٣) وابن أبي الربيع (٤) وابن عبد الملك (٥) أن الشلوين تلقى عنه وأجازه ابن بقي .

تلاميذه :-

إن تلاميذ الأستاذ أبي علي لا يحصون عدداً قال ابن الزبير : « وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه (٦) » ، فإذا كان أمر أبي علي هكذا فإن هذا يؤكد كثرة عدد طلابه ، ولذلك سأكتفي بسرد ذكر أسماء من وقفت عليه منهم ، وسني وفياتهم مع توثيق ذلك وهم على النحو الآتي :-

(١) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ١٨٨/٧ - ١٨٩ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ١٨٥/٧ - ١٨٦ ، الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٦) صلة الصلة ٧١/٧ .

- ١ - إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني (٦٠٩ - ٦٩٠ هـ) أبو إسحاق التلمساني ، لقي أبا علي الشلوين وأجازه ^(١) .
- ٢ - إبراهيم بن سهل الإسرائيلي (... - ٦٤٩ هـ) شاعر إشبيلية المعروف كان يهودياً فأسلم ، قرأ على الشلوين وابن الدباج ^(٢) .
- ٣ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السلمي (٦١١ - ٦٦١ هـ) أبو إسحاق ، لازم الدباج والشلوين في العربية والأدب سنين ^(٣) .
- ٤ - إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الحاج التجيبي القرطبي (٦٢٥ - ٦٩٨ هـ) أبو إسحاق ، أخذ عن ابن قسوم والدباج والشلوين وغيرهم ^(٤) .
- ٥ - أحمد بن أبي الحسن نبيل الرومي (... - ٦٦٩ هـ) مولى أبي القاسم بن محمد ابن أبي بكر بن رزين التجيبي الشقوري ، أجازه الدباج وأبو علي الشلوين وغيرهم ^(٥) .
- ٦ - أحمد بن عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاري المالقي (... - ٦٥٢ هـ) المشهور بأبي بكر حميد ، أجازه أبو سليمان بن حوط وأبو علي الشلوين وأبو القاسم بن بقي ^(٦) .
- ٧ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن عميرة الخزومي البلسني الشقوري (٥٨٢ - ٦٥٦ هـ) أبو مطرف ، روى عن أبي الخطاب بن واجب وأبي الربيع ابن سالم وأبي علي الشلوين وابن حوط الله ^(٧) .
- ٨ - أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي الإشبيلي (٦٠٧ - ٦٧٨ هـ) أبو العباس ،

(١) انظر : الإحاطة ١/٣٢٦ - ٣٢٩ ، الديباج المذهب ١/٢٧٤ ، شجرة النور ٨٢ .

(٢) انظر : نفح الطيب ٣/٥٢٢ - ٥٢٩ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ١/٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٤) انظر : برنامج الوادي آشي ٥٢ - ٥٣ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ١/٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١/١٣٨ - ١٤٣ .

(٧) انظر : الإحاطة ١/١٧٣ - ١٧٤ ، نفح الطيب ١/٣١٣ - ٣٢١ .

- أخذ العربية عن أبي الحسن الدبّاج وأبي علي الشلوين^(١) .
- ٩ - أحمد بن علي بن أحمد بن زيد الله بن علي بن محمد بن أحمد بن عمريل الحضرمي الإشبيلي (٦٠٠ تقريباً - بعد ٦٤٠ هـ) أبو عمرو وقيل : أبو العباس ، روى عن ابن زرقون والنباتي والشلوين^(٢) .
- ١٠ - أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي (٥٨٧ - بعد ٦٦٦ هـ) أبو العباس الماردي ، أخذ العربية عن الدبّاج والشلوين وأجازاه ابن عبيدس^(٣) .
- ١١ - أحمد بن علي بن أبي القاسم أحمد بن عبد الرحمن الأموي الإشبيلي أبو العباس ابن الناظر ، روى عن ابن جابر السقطي والشلوين وابن الطيلسان^(٤) .
- ١٢ - أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (... - ٦٥١ هـ) أبو العباس بن الحاج ، روى عن الدباج والشلوين^(٥) .
- ١٣ - أحمد بن محمد بن أحمد بن ثعلبة العبدي الإشبيلي أبو القاسم بن ثعلبة ، روى عن الرعيني والفزاري وأبي بكر بن هشام وأبي علي الشلوين^(٦) .
- ١٤ - أحمد بن محمد بن سليمان بن شنيف العقيلي البلسي (... - ٦٦٤ هـ) أبو جعفر روى عن أبي الربيع بن موسى بن سالم وابن الأبار والشلوين وابن عميرة^(٧) .
- ١٥ - أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد بن خلف القرشي العامري الإشبيلي أبو طلحة ،

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٤/١/١ - ٢٨٥ ، بغية الوعاة ٣٣٥/١ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٨/١/١ - ٢٨٩ .

(٣) انظر : صلة الصلة ٧١/٧ ، الذيل والتكملة ٢٨٩/١/١ - ٢٩٠ ، بغية الوعاة ٣٣٨/١ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٩٣/١/١ .

(٥) انظر : اختصار القدر المعلى ٦٦ - ٦٧ ، الذيل والتكملة ٣٨٦/١/١ ، بغية الوعاة ٣٥٩/١ -

٣٦٠ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٣٦٥/١/١ ، بغية الوعاة ٣٥٧/١ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٣٠/٢/١ - ٤٣٢ .

- من المعدودين في أصحاب الشلوين (١) .
- ١٦ - أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (٦٢٣ - ٦٩١ هـ) أبو جعفر ، أخذ عن الشلوين والدبّاج وابن خروف (٢) .
- ١٧ - أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي (... - ٦٥٧ هـ) المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على أبي علي (٣) .
- ١٨ - الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري (٦٠٣ - ٦٧٩ هـ) ، أبو علي بن الناظر ، لازم أبا علي في العربية والأدب (٤) .
- ١٩ - الحكم بن إبراهيم بن محمد الصنعاني ، قرأ على أبي علي حواشي العسكرية (٥) .
- ٢٠ - سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم القرشي الطبري (٦٠١ - ٦٨٠ هـ) أبو عثمان ، أخذ عن ابن زرقون وابن خلفون والشلوين وأبي القاسم ابن بقي (٦) .
- ٢١ - سليمان بن يحيى بن سليمان بن يذّر القيسي الإشبيلي (... - ٦٤٦ هـ) أبو عمرو ، روى عن ابن حوط الله وأبي الحجاج بن نموي والشلوين والقسطلي (٧) .
- ٢٢ - طاهر بن علي بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الشقري أبو الحسن ، أجاز له ابن زرقون والعزفي والشلوين والبايجي (٨) .

(١) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٦/٢/١ ، بغية الوعاة ٣٦٧/١ .

(٢) انظر : عنوان الدراية ٣٤٥ ، برنامج الوادي آشي ٥٣ ، ٣١٠ ، نفح الطيب ٢٠٨/٢ - ٢١٠ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ٤٧٣/١ .

(٤) انظر : الإحاطة ٤٦٣/١ - ٤٦٥ ، بغية الوعاة ٥٣٥/١ .

(٥) انظر : ص ٤٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٢٨/٤ - ٣٣ ، بغية الوعاة ٥٨٣/١ - ٥٨٤ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٩٧/٤ .

(٨) انظر : الذيل والتكملة ١٥٥/٤ - ١٥٦ .

٢٣ - طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف الأسعد ابن حزم الأموي الإشبيلي اليابري (٦٠١ - ٦٤٣ هـ) أبو محمد ، روى عن أبيه وابن زرقون وابن عاصم والشلوين وابن خلصة (١) .

٢٤ - عبد الحق بن يوسف بن تونارت الصنهاجي العدوي الجياني (... - عشر الأربعين وستائة) أبو محمد ، قرأ العربية على الشلوين والدباج وغيرهما (٢) .

٢٥ - عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل الطائي (٦٠٣ - ٧٠٢ هـ) أبو محمد النحوي أخذ النحو عن الدباج والشلوين وابن خلصة (٣) .

٢٦ - عبد الواحد بن محمد بن بقي بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن تقي الجذامي المالقي (... - ٦٣٧ هـ) أبو عمر بن تقي ، روى عن الجيار والرندي والشلوين والملاح (٤) .

٢٧ - عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي (٥٩٩ - ٦٨٨ هـ) أبو الحسين بن أبي الربيع من أنه تلاميذ أبي علي ، واعتمد عليه في علم العربية قرأ على أبي علي الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه (٥) .

٢٨ - عدي بن علي بن عبد الله القيسي الإشبيلي أبو الحسن ، أخذ العربية والأدب عن الشلوين (٦) .

٢٩ - علي بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن الخشني الأبندي (٦١٣ - ٦٨٠ هـ)

(١) انظر : الذيل والتكملة ١٦١/٤ - ١٧٠ ، بغية الوعاة ١٩/٢ - ٢٠ .

(٢) انظر : صلة الصلة ١٢/٧ ، بغية الوعاة ٧٤/٢ .

(٣) انظر : برنامج الوادي آثي ٥١ ، بغية الوعاة ٦٠/٢ - ٦١ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٦٨/١/٥ - ٦٩ .

(٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج التجيبي ١٣٨ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، الذيل والتكملة

٥٣٧/٢/٨ - ٥٣٨ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١٤١/١/٥ .

أبو الحسن روى عن الشلوين والدباج (١) .

٣٠ - علي بن جثرون اللوري (... - ٦٤٠ تقريباً) قرأ على الشلوين (٢) .

٣١ - علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧ - ٦٥٩ هـ)
أبو الحسن بن عصفور ، أخذ عن أبي علي الشلوين ، ولازمه مدة في علم
العربية وانتفع به كثيراً ، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى
مقاطعة (٣) .

٣٢ - علي بن محمد بن حسن الأنصاري الإشبيلي (... - ٦٦٣ هـ) أبو الحسن
الجواني ، أخذ العربية والأدب عن أبي علي الشلوين والدباج (٤) .

٣٣ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي
(٥٩٢ - ٦٦٦ هـ) أبو الحسن بن الفخار ، وهو أبو الحسن الرعيني
صاحب البرنامج ، لزم أبا علي كثيراً وحضر مجالس إقرائه سمع عليه جملة من
الكتاب ثم قرأه عليه وختمه عليه (٥) .

٣٤ - علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي (٦١٤ - ٦٨٠ هـ)
أبو الحسن بن الضائع ، أخذ العربية عن أبي زكرياء بن ذي النون وعن أبي علي
الشلوين (٦) .

٣٥ - علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخثني الأبندي (... - ٦٨٠ هـ)
أبو الحسن ، أخذ عن أبي علي الشلوين واختص به ولازمه (٧) .

٣٦ - علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد الغرناطي القلعي

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٤٩/١/٥ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ١٨٤/٢ .

(٣) انظر : صلة الصلة ١٤٢/٧ - ١٤٣ ، الذيل والتكملة ٤١٣/١/٥ - ٤١٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٦٨/١/٥ - ٦٩ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، الذيل والتكملة ٣٢٣/١/٥ - ٣٦٩ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٣٧٣/١/٥ ، بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٣٩١/١/٥ .

- (٦١٠ - ٦٨٥ هـ) وهو أبو الحسن بن سعيد ، أخذ عن أعلام إشبيلية كالشلوين والدباج وابن عصفور (١) .
- ٣٧ - قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطلبيسي (... - بعد ٦٣٠ هـ) المعروف بالصفار ، صحب أبا علي وابن عصفور وأخذ عنهما (٢) .
- ٣٨ - مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن المرحل السبتي (٦٠٤ - ٦٩٩ هـ) أخذ عن ابن الدباغ والشلوين وأبي القاسم بن بقي وأجازوا له (٣) .
- ٣٩ - محمد بن إبراهيم الغساني التلمسني (... - ٦٦٣ هـ) أبو عبد الله التلمسني ، أخذ عن التجيبي ، وابن عبد الحق والعزفي وابن طلحة والشلوين (٤) .
- ٤٠ - محمد بن إبراهيم بن أحمد بن حسن الطائي الفرناطي (٦٠٠ - ٦٧٠ هـ) أبو عبد الله بن مسمفور ، أخذ العربية عن الشلوين والدباج (٥) .
- ٤١ - محمد بن أحمد بن إبراهيم الصدي إشبيلي ، أبو بكر ، الأديب البارع ، قرأ على الأستاذ أبي علي الشلوين ، وكان من النجباء في النحو وغيره (٦) .
- ٤٢ - محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العبيدي إشبيلي (... - ٦٤٦ هـ) أبو بكر ابن البناء ، روى عن ابن طلحة وأبي الحسن بن عزيمة وابن جابر الدباج وأبي علي الشلوين وأبي المجد بن هذيل (٧) .
- ٤٣ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري إشبيلي ، أبو بكر الخفاف ،

(١) انظر : درة الحجال ٢٤٠/٣ ، نفح الطيب ٢٧٠/٢ - ٢٩٠ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٢٥٦/٢ .

(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٩ - ١٤٠ ، الإحاطة ٣٠٣/٣ - ٣٠٥ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٧٠/١/٨ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٨٣/٦ - ٨٤ .

(٦) انظر : نفح الطيب ٦٣١/٢ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٦٨١/٢/٥ - ٦٨٢ .

أخذ عن أبي محمد بن فضيل وابن قسوم والدباج والشلوبين وأبي عبد الله بن الفخار ^(١) .

٤٤ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن أبي القاسم سيد الناس (٥٩٧ - ٦٥٩ هـ) غلبت عليه كنيته حتى صارت كالاسم ، روى عن ابن قسوم وابن النيار وابن خروف وأبي علي الشلوبين ^(٢) .

٤٥ - محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن إسماعيل بن حجاج اللخمي الإشبيلي (... - ٦٥٤ هـ) روى عن محمد بن يوسف وأبي العافية وابن الدباج ، وابن قطرال والشلوبين وأبي بكر بن هشام ^(٣) .

٤٦ - محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (٥٧٥ - ٦٤٧ هـ) ، أبو عمر بن أبي هارون ، روى عن ابن خروف وابن خيار والشلوبين وأبي محمد بن الباجي وابن حوط الله ^(٤) .

٤٧ - محمد بن أحمد بن محمد بن سلمة الخزرجي الإشبيلي (... - ٦٥٨ هـ) أبو بكر بن الحصار ، روى عن ابن عفير وأبي الحسن بن الدباج والنباتي والشلوبين ^(٥) .

٤٨ - محمد بن إسماعيل بن سعد السعدي بن أحمد بن هشام بن إدريس الأموي (٥٩٣ - ٦٦٧ هـ) أبو الوليد ، روى عن أبي بكر بن طلحة وابن زرقون وابن عزيمة والشلوبين والبهرائي ^(٦) .

٤٩ - محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي الإشبيلي (٦١٨ - ٧٠٦ هـ) ابن مطرف الوزير ، قرأ النحو على الشلوبين ، وكان يحفظ كتاب سيبويه ^(٧) .

(١) انظر : الذيل والتكملة ٦٥١/٢/٥ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٦٥٣/٢/٥ - ٦٦٢ .

(٣) انظر : الذيل والتكملة ١٨/٦ - ١٩ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٣٢/٦ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٣٩/٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١١٩/٦ - ١٢٣ .

(٧) انظر : بغية الوعاة ٧٤/١ - ٧٥ .

- ٥٠ - محمد بن حسن بن عمر الفهري (٥٨٣ - ٦٦١ هـ) أبو عبد الله بن المحلى ،
 روى عن ابن خروف وأبي علي الشلوين وابن معروز وغيرهم (١) .
- ٥١ - جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (٦٠٠ -
 ٦٧٢ هـ) المعروف بابن مالك ، أخذ عن ثابت بن خيار ، وأحمد بن نوار وأبي
 علي الشلوين ، وقيل : جلس في حلقة الشلوين ثلاثة عشر يوما (٢) .
- ٥٢ - محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (... - ٦٥٩ هـ) ابن الأبار ، أخذ
 عن أبي علي الشلوين (٣) .
- ٥٣ - محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الإشبيلي (... - ٦٢٨ هـ)
 أبو بكر القرطبي ، روى عن أبي إسحاق الشطاطي وابن الجدد وابن صاف وابن
 طلحة ، وأبي القاسم بن بقي وأبي علي الشلوين (٤) .
- ٥٤ - محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسى (٥٧٠ - ٦٥٥ هـ) ،
 أبو عبد الله شرف الدين ، أخذ النحو عن ابن شريك الداني وابن الطيب
 النحوي والشلوين والتاج الكندي (٥) .
- ٥٥ - محمد بن علي بن محمد بن إدريس بن أحمد الأنصاري ، أبو عبد الله الغرناطي ،
 روى عن أبي جعفر الساعدي وأبي الحجاج البياسي والشلوين وأبي القاسم بن
 بقي (٦) .
- ٥٦ - محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجبائي (... - ٦٤٠ تقريبا)
 أبو بكر يعرف بابن سالم وبابن الخياط ، روى عن أبي الحسين بن زرقون
 وأبي علي الشلوين (٧) .

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٩/١/٨ - ٢٩٣ ، التكملة ٣٧١/١ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ١٣٠/١ - ١٣٧ ، نفع الطيب ٢٢٢/٢ - ٢٣٣ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٣) انظر : شجرة النور ٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٣٩/٦ - ٢٤١ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٣٠٢/٦ - ٣٠٤ ، بغية الوعاة ١٤٤/١ - ١٤٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٨٤/٦ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٥/٦ ، بغية الوعاة ١٨٨/١ .

- ٥٧ - محمد بن عمر الأندي الشاعر أبو بكر صاحب ابن سعيد ، قرأ العربية مع ابن سعيد على أبي علي الشلوين ^(١) .
- ٥٨ - محمد بن عيسى المالقي المالكي (... - ٦٥١ هـ) أبو بكر الخزرجي ، اشتغل بالعربية على أبي علي الشلوين ^(٢) .
- ٥٩ - محمد بن مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقي نجل الإمام مالك بن المرحل ، أخذ العربية عن الأستاذ أبي علي الشلوين ^(٣) .
- ٦٠ - محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المرسى (... - ٦٥٠ هـ) أبو عبد الله بن الجنان ، روى عن ابن خطاب وابن قطرال وأبي الربيع بن سالم والشلوين ^(٤) .
- ٦١ - محمد بن محمد بن محمد بن أبي صالح التجيبي (... - ٦٤٤ هـ) أبو عبد الله ، وقيل : أبو صالح ، أخذ عن القرطبي والرندي وأبي علي الشلوين ^(٥) .
- ٦٢ - محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري المالقي (... - ٧١٧ هـ) ، شيخ مالقة أخذ عن الشلوين والكبار ^(٦) .
- ٦٣ - محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مسدي المهلبى (... - ٦٦٣ هـ) ابن مسدي ، روى عن ابن صلتان وأبي البقاء بن العديم والشلوين وغيرهم ^(٧) .
- ٦٤ - يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي (... - ٦٣٣ هـ) أبو زكريا ،

(١) انظر : اختصار القدر المجلد ١٦٨ ، المغرب ٣٣٨/١ .

(٢) نفح الطيب ٢١٢/٢ - ٢١٣ .

(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٢ - ١٣٣ .

(٤) انظر : الإحاطة ٢/٣٤٨ - ٣٤٩ ، نفح الطيب ٤١٦/٧ .

(٥) انظر : التكملة ٢/٦٥٧ .

(٦) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٧ ، شذرات الذهب ٥٢/٦ .

(٧) انظر : الديباج المذهب ٢/٣٣٣ - ٣٣٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

- أخذ عن الأستاذين أبي علي الشلوين وأبي الحسن الدباج وغيرهم ^(١) .
- ٦٥ - يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم التميمي (... - ٦٤٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوين ^(٢) .
- ٦٦ - يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن سلمة السكوني (... - بعد ٦٤٣ هـ) روى عن أبي الحجاج بن غصن وأبي الحجاج بن وهبون الكلاعي وأخذ في كبره عن أبي علي الشلوين ^(٣) .

وفاته :-

- تكاد تجمع المصادر على أن أبا علي الشلوين قد توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمائة ^(٤) . إلا أن ابن سعيد خالف في هذا فذكر أن الشيخ أبا علي توفي ببلده سنة ست وأربعين وستمائة ^(٥) ، وهو مردود بأمرين :
- ١ - أن ابن سعيد لم يكن في إشبيلية سنة وفاة الشيخ والدليل على هذا أنه ذكر في المغرب قوله : « وقد بلغني أنه مات - رحمه الله ^(٦) - » وهذا يدل على عدم وجوده في إشبيلية حينذاك .
- ٢ - أن تلاميذ أبي علي المقربين قد قيدوا سنة وفاته وشهرها ^(٧) .

آراء العلماء فيه :-

- ١ - قال ابن الزبير : « وكان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماماً في علم العربية غير مدافع ،

(١) انظر : صلة الصلة ١٩٥/٧ ، بغية الوعاة ٣٣٢/٢ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٣٤٠/٢ .

(٣) انظر : صلة الصلة ١٩٦/٧ .

(٤) انظر : برنامج الرعي ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٩ ، الذيل والتكملة ٤٦٤/٢/٥ ، البداية والنهاية ١٧٣/١٣ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ - ٢٣٣ .

(٥) اختصار القدح الملع ١٥٤ .

(٦) المغرب في حل المغرب ١٣٠/٢ .

(٧) انظر ما ذكره الرعي وابن الربيع في برنامجيهما وابن عبد الملك في الذيل والتكملة .

وهو آخر أئمة ذلك الشأن بالشرق والمغرب وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته ، واشتهر ذكره ، وكان رحمه الله ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ناصحاً ، به أبقى الله ما بأيدي أهل المغرب من علم العربية » (١) .

٢ - قال ابن سعيد : « شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلدين والغرباء من الآفاق ، ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق ، وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجلية ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها عامراً بذلك غدوه وأصيله » (٢) .

٣ - قال ابن عبد الملك : « وكان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات ، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتيدها بإشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها ، مستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنفات نافعة وتنبهات نبيلة وشروح واستدراكات وتكميلات تصدر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة » (٣) .

٤ - قال أبو حيان : « وكان في وقته علماً في العربية إليه يرحل الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى قياماً عليها واستبحاراً وهو شيخ شيوخنا ولم ينجب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه ، وقد جمعت من تلاميذه ، نحواً من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد إلا مشهوداً له بالعلم والنحو » (٤) .

٥ - قال ابن مكتوم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي - رحمه الله - ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً ، كأبي الحسن بن عصفور ، وأبي الحسين بن أبي الربيع ... وكلهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبقوا بعلمه الآفاق ، وملأوا بفوائده ، وفرائده الأوراق ، وأما من أخذ عنه وتمثل بين يديه للتعلم منه فعالم

(١) صلة الصلة ٧٠/٧ - ٧١ .

(٢) اختصار القدر الممل ١٥٢ .

(٣) الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٤) التذييل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

لا يحصون ، رحمه الله ورضي عنه » (١) .

هذه بعض أقوال الأئمة في أبي علي الشلوين - رحمه الله - ولم أقف على من طعن في علمه أو دينه ، ولم يرم بزيغ أو ضلال ، وإنما عيب عليه بعض خلال أبنيتها سابقا ، ولعل مردها ضيق أخلاق الرجل وحدة لسانه مما جلب عليه نقمة بعض الناس فعابوا عليه أشياء قل أن يسلم منها أحد :-

ومن ذا الذي تُرضى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ ثُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ

ب - آثاره :-

سوف أعرض - بمشيئة الله - لمصنفات أبي علي مرتبة حسب حروف الهجاء وهي :-

١ - « الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال » أحال عليه الشارح في باب معرفة علامات الإعراب قال : « وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال » (٢) . ولم أقف عليه .

٢ - أمثلة الجزولية ذكره د . رمضان ششن في فهارسه « نادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا » (٣) وقد تمكنت بفضل الله من إحضار نسخة من هذا الكتاب (٤) وهي محفوظة في جوروم برقم ٢/٢٧٧٣ ، وعدد أوراقها تسع وستون ورقة ، كتب على غلافها : أمثلة الجزولية مما جمعه الشيخ الفقيه الأوحد الرئيس أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الشلويني ، وفي آخرها : « فرغ من كتابته أبو بكر بن الحسن بن سعادة بن نعمة الله بن محمد السلماسي الحافظ في منتصف ذي الحجة حجة اثنتين وستين وستمائة » .

وقد قمت بتحقيقه ، وسوف يرى النور قريباً بإذن الله تعالى .

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٢١ .

(٣) انظر : ٣٢٨/١ .

(٤) قام بتصويرها لي الأخ / عبد الرحمن بن عبد الله الحضيري ، فجزاه الله خيراً .

٣ - برنامج شيوخه : جمعهم وفصل كيفية أخذه عنهم ^(١) ، وقيل : إن الذي جمع هذا البرنامج هو أبو محمد الحريري ^(٢) .

٤ - تعليق على كتاب سيبويه . ذكره عدد ممن ترجم لأبي علي الشلوين ^(٣) .

٥ - التنايه ، قال الدماميني : « قال الشلوين في كتاب التنايه جمع تنبيه ^(٤) » ، ولا أظنه كتاباً مستقلاً ، بل هو أحد حواشيه فهي كالتنبيهات على أمهات الكتب .

٦ - التوطئة : قام بتحقيقها يوسف أحمد المطوع لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف أ.د. تمام حسان ، معتمداً على نسخة واحدة محفوظة في دار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور . كما حققه : جمال عبد العاطي مخيمر لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر سنة ١٩٧٨ م . وطبع بتحقيق المطوع مرتين . الأولى سنة ١٩٧٣ م وعليها اعتمدت والثانية ١٤٠١ هـ ، قال ابن الزبير : « وألف كتاب التوطئة للكراسة المذكورة أيضاً تميماً وتحريراً وتكملة » ^(٥) .

٧ - حواشي الإفصاح : الإفصاح كتاب لابن الطراوة هو كتاب « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح » وقد قام بتحقيقه د . عياد بن عيد الثبتي ، والحواشي موجودة على نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠) .

٨ - حواشي إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهم ، إيضاح المنهج لابن ملكون شيخ أبي علي جاء على نسخة إيطاليا : « السفر الثاني من إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهم لأبي الفتح بن جني ، مما عني بجمعه الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٢) صلة الصلة ٧١/٧ .

(٣) إنباه الرواة ٣٣٣/٢ ، صلة الصلة ٧١/٧ ، إشارة التعيين ٢٤١ وغيرها .

(٤) تعليق الفرائد ٢١٤/١ .

(٥) صلة الصلة ٧١/٧ .

الحضرمي رضي الله عنه ، بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي وإصلاحه ، رحمهم الله أجمعين » وهي محفوظة في مكتبة (اللورنزيانة) بمدينة (فلورانس) بإيطاليا . ومنها نسخة في الأسكوريال رقم (٣١٣) ، وثالثة في الزاوية الحمزاوية رقم (٢٣) وجاء في حاشية الصفحة الثالثة منها : « هذا أول موضع تكلم فيه أبو علي الشلوين ، فالعلامة الموضوعة في هذا الكتاب على صورة ع هي علامة للحواشي التي كان وضعها على كتاب شيخه ابن ملكون رحمه الله » .

٩ - حواشي الحماسة أو شرح الحماسة منه نقل في تخلص الشواهد ٣٢١ ، الخزانة ٣٥٤/٩ .

١٠ - حواشي المفصل : قام بتحقيقه الأخ حماد محمد الثمالي لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بإشراف د . يوسف الضبع سنة ١٤٠٢ هـ معتمداً على نسختين نسخة جستريني رقم ٥٠٢٦ ، ونسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب .

١١ - حواشي المسائل العسكرية : المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، علق عليها الشلوين بخطه جاء في أولها تحت العنوان بخط الشلوين : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم ، قرأ عليّ جميع هذه المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي في هذه النسخة صاحبها الطالب الذكي الزكي أبو عمرو حكيم بن إبراهيم بن محمد الغساني ، قراءة تفقه في معانيها وبحث عن دعاويها ، وإبداء إذا أمكن لضعيفها وواهيها ، ونهت له بخطي على بعضها في حواشيها ، فليرو جميع ذلك عني ، وليحدث به من شاء ، وفي هذه النسخة أشياء مختلة المعاني كذلك كانت في أصل ابن بلبل الذي رجع إليه فيها قد أصلحتها له بما اقتضاه ... » .

وفي آخرها : « بلغت قراءة على الشيخ الفقيه الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي أدام الله سعادته وبلغه إرادته » . وهي محفوظة في المكتبة الحمزاوية رقم ٤٣ ، ومنها صورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٥٥٥ .

١٢ - شرح الإيضاح ، وقد أحال عليه الشارح في شرحه هذا ^(١) ، وهو مفقود لم أقف عليه .

١٣ - الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ، وقد قام بتحقيقه الشيخ / ناصر بن عبد الله الطريم لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض بإشراف أ.د. أمين السيد سنة ١٤٠١ هـ ، معتمداً على نسخة واحدة منها صورة في معهد المخطوطات تحت رقم (١٠٣) نحو .

١٤ - شرح المقدمة الجزولية الكبير وسوف أقدم عرضاً له - إن شاء الله - إذ هو موضوع البحث .

١٥ - المسائل والأجوبة ، نقل عنه الشاطبي ^(٢) .

هذه هي أهم مصنفات أبي علي الشلوين ، وقد وقع نظر بعض المعاصرين على قطعة من شرح الجزولية وفي آخرها : « انتهى كلام الشلويني على هذا الباب قدس الله روحه ونفقه بالعلم والإسلام ويتم هذا الجزء يتم الشرح ، والحمد لله رب العالمين » ، وهو أمر يدعو إلى الشك ، خاصة أن مفهرسي الأسكوريال - وهو مكان الأصل لهذه القطعة - نسبوه إلى أبي علي الشلوين ^(٣) ، وصنع صنيعهم المفهرسون في معهد المخطوطات العربية ^(٤) ، مما حدا به إلى أن يعده الشرح الكبير ، ويجعل هذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه شرحاً وسيطاً .

وقد وقفت على تمام تلك القطعة وهي : جزء من الجزء الثاني من شرح الجزولية للأبدي من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب إذ النسخة كاملة ، ثابتة النسبة إلى صاحبها الأبدي ، وبهذا ينتفي أن تكون هذه النسخة هي الشرح الكبير ، وينتفي عن هذا الشرح الذي قمت بتحقيقه أن يكون وسيطاً فهو إذن الشرح الكبير .

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٠٦ .

(٢) انظر : شرح الألفية ٢/٢٩٤ .

(٣) المخطوطات العربية في دير الأسكوريال ٢/١ رقم ٢ . باللغة الإنجليزية .

(٤) فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٠ .

الفصل الأول

متن الجزولية

عرض وتحليل /

- (أ) سبب تأليفها .
- (ب) تحقيق اسمها .
- (جـ) حديث عن الأسلوب .
- (د) نهج المؤلف في تبويبها .
- (هـ) مصادرها .
- (و) المزايا والمآخذ .
- (ز) موازنة بينها وبين جُمل الزجاجي .

الفصل الأول

متن الجزولية « عرض وتحليل »

الجزولية مقدمة مختصرة في النحو ألفها أبو موسى الجزولي ^(١) ، وقد تناولها عدد من العلماء بالشرح والتعليق والحديث عن صاحبها ، وسوف أعرض لها في نقاط على النحو الآتي :-

(أ) سبب تأليفها :-

ليس ثمة سبب واضح في وضع هذه المقدمة ، وإنما كان المراد بها الكلام على أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وإحكام أصولها ^(٢) . بأسلوب مختصر وعبرة قصيرة حتى يسهل على الطلاب حفظ متنها وتدبر معانيها : « ولقد أتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها » ^(٣) .

(ب) تسميتها :-

سميت هذه المقدمة بعدد من الأسماء ، وقد تحدث عن أسمائها المحدثون ^(٤) بما لا مزيد عليه لكنني سوف أورد هذه الأسماء بإجمال :-

- ١ - المقدمة : وهي تسمية ذكرها أبو علي الشلوبين في شرحه .
- ٢ - القانون : وهي التسمية التي أطلقها الجزولي على مقدمته .
- ٣ - الكراس : وهذه تسمية اعتمدها العطار في شرحه .

(١) تقدمت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص ٢٨ .

(٢) انظر : الذليل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

(٣) وفيات الأعيان ٤٨٨/٣ - ٤٨٩ .

(٤) تحدث عنها أحمد الزواوي . انظر : أبو موسى الجزولي ٥٨ ، وسعد حمدان الغامدي . انظر : شرح

الجزولية للأبدي ص ٦١ من الدراسة .

- ٤ - الإملاء : لكونها إملاء في النحو .
- ٥ - الجزولية : نسبة إلى مملها أي موسى الجزولي .
- ٦ - الاعتماد : ذكرها ابن الأثير ^(١) .
- ٧ - التقييد : ذكره الزواوي .
- ٨ - المجموع : ذكره الزواوي .

إذن هناك تسمية واحدة اعتمدها الجزولي قال ابن خلكان : « كان إماماً في علم النحو ، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه ، وصنف فيه المقدمة التي سماها القانون ^(٢) » ، وما صنعه ابن جعفر في شرحه على الجزولية وتسميته له « المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي » موافق لتسمية الجزولي لهذه المقدمة .

(ج) أسلوبها :-

يتسم أسلوب المقدمة الجزولية بصفات أهمها :-

١ - الإيجاز الشديد :-

عبارة أبي موسى في قانونه موجزة غاية الإيجاز ، ذكر ذلك شراح الجزولية والمترجمون لأبي موسى وقد سبق قول ابن خلكان في ذلك ، ويؤيد ذلك صغر حجمها مع اشتغالها على جميع أبواب النحو .

٢ - الغموض :-

الإيجاز سبب الغموض قال اللورقي : « لا ينكشف لكل أحد معناها ، ولا يدرك إلا بعد التأمل مغزاها ، فرمما قرأها الشادي فلم يحلّ منها بقرة عين ، أو حفظها المبتدئ فرجع عنها بخفي حنين ، وهذا مما يُنْفَر الطباع منها ، ويصرف القلوب عنها ، مع أنها صدقة احتوت على نكتٍ أنفس من الجواهر » ^(٣) .

(١) انظر : التكملة ١/١٦٩ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٤٨٨ .

(٣) المباحث الكاملية ١/١ .

٣ - قلة الشواهد :-

مما زاد في صعوبة الجزولية قلة الشواهد التي توضح القواعد وتدعمها ، وهذه سمة عامة في المتن كله ، فشواهد الشعرية لا تزيد على ثمانية أبيات فقط ؛ وسوف نرى ذلك في الموازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي .

٤ - قلة الأمثلة :-

أمثلة الجزولية قليلة ، مما يجعل قواعده بعيدة المنال صعبة الفهم ، غير قريبة من الإدراك مما يجعل الطباع تنفر منها ، والقلوب تنصرف عنها .

٥ - التأثير بالمنطق :-

وهذا واضح جلي في أولها يؤيده قول ابن جعفر : « ثم إنني وجدت أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه ورأيت أكثرهم يعجز عن فهمه والوصول إليه فضلا عن كشفه والكلام عليه ، حتى ظن بعضهم به أنه منطوق أو أن أكثره منطوق ^(١) » ، يؤيد هذا مثل قول الجزولي : « كل جنس قسم إلى أنواعه وإلى أشخاص أنواعه أو نوع قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم صادق على الأشخاص والأنواع وإلا فليست بأقسام له » ^(٢) .

٦ - كثرة التقسيمات والتفريعات :-

مثال ذلك قوله - رحمه الله تعالى - : « الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها ، ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة أو في الفعل خاصة أو رابطاً بين اسمين أو بين فعلين أو بين فعل واسم أو بين جملتين أو داخلاً على جملة تامة قالباً لمعناها ، أو مؤكداً له أو زائداً لجرد التوكيد ^(٣) » فقد ذكر هنا ثمانية أقسام للحرف من غير شاهد يعضدها أو مثال يوضحها ، مع أن شواهدا كثيرة وأمثلة يسيرة .

(١) النهاج الجلي اب ١ .

(٢) الجزولية اب ١ .

(٣) المصدر السابق اب ١ .

٧ - الإجمال والإيهام :-

مثال ذلك قوله - رحمه الله تعالى - : « المفعول ما تضمنه الفعل من حدث وزمان والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محل وباعث ومصاحب » ^(١) . فقد عرض هنا إلى المفعول به والمفعول فيه زماناً أو مكاناً ، والمفعول لأجله والمفعول معه وهذه سمة عامة في الكتاب كله .

(د) نهج المؤلف في تبويبها :-

لم أستطع أن بأحدد منهجاً معيناً للنهج الذي اقتفاه أبو موسى الجزولي في مقدمته ، وكذلك صنع غيري قبلي ممن كتب عنه وعن مقدمته هذه ، فقد بدأ الجزولي حديثه عن الكلام وعرفه . ثم تحدث عن تعريف الاسم والفعل والحرف ، وتحدث بعد ذلك عن معاني الحروف الثمانية ، وعرج بعد ذلك على الفاعل وعرفه ، ثم المفعول فعرفه تعريفاً يشمل كل أنواعه فقال : « المفعول ما تضمنه الفعل من الحدث والزمان ، والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث ومصاحب » ^(٢) ، ألا ترى أنه أراد بقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث المفعول المطلق ، وأراد بقوله : الزمان المفعول فيه إذا كان ظرف زمان ، وبقوله : والتزمه الحدث من مكان المفعول فيه إذا كان ظرف مكان ، وبقوله : واستدعاه من محل : يريد به المفعول به الذي هو محل فعل الفاعل ، وبقوله : وباعث : يريد المفعول لأجله ، وبقوله : ومصاحب : يريد المفعول معه ^(٣) .

ثم تحدث بعد هذا عن دلالة الفعل على المصدر ووقوعه على أحد الكلم الثلاث ^(٤) .

بعد هذا يأتي الحديث عن باب الإعراب : فيعرفه ويذكر فائدته ^(٥) . ثم يعرف

(١) الجزولية ١٢ أ .

(٢) الجزولية ١٦ ب .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٣٨ - ٢٤١ .

(٤) الجزولية ١٢ أ .

(٥) المصدر السابق ١٢ أ .

البناء ويذكر الفرق بينه وبين الإعراب ، ثم يذكر ألقاب الإعراب وألقاب البناء وأصل الإعراب أنه للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، ثم إعراب المضارع وعلة ، وتتوالى جزئيات هذا الباب : حديث عن المعرب من الكلم ، وعن التنوين وفائدته ، وعن المبني من الأسماء ، واحتياج الاسم إلى الألف واللام ، والنعت والتصغير ليختص بذلك ، فيفيد الإخبار عنه ^(١) .

وعن التصرف ، وعدم دخول الجزم على الأسماء وعن التثنية وتعريفها وشرطها وأصلها وفائدتها ^(٢) ، وعلة عدم دخولها الأفعال ، ثم عن الجمع : تعريفه وشرطه وفائدته وأصله وسبب العدول عن العطف ، وعلة عدم جمع الأفعال ، ثم عن التانيث في الأشخاص والتذكير الشخصي ، ثم عن التنكير وهو تنكير الآحاد دون الأجناس ، ثم عن الأفراد الذي هو أفراد الأشخاص ^(٣) . يختم هذا الباب بأن « الفاعل يخبر عنه بفعله والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلا ، والمبتدأ يخبر عنه ، والفعل لا يخبر عنه فلا يكون مبتدأ ، المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولا » ^(٤) .

هذا الباب الذي عقده أبو موسى - رحمه الله تعالى - للإعراب ، أثبت فيه أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل ، وأن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء ، وانطلق بعد ذلك يتحدث عما يختص به الاسم من الألف واللام والنعت والتصغير والنداء والتثنية والجمع والتانيث والتذكير والتنكير والفاعلية والابتدائية والمفعولية .

بعد هذا تتوالى أبواب الجزولية باب علامات الإعراب ^(٥) ، باب الأفعال ^(٦) وفيه الحديث عن النواصب والجوازم ، باب الاسم المثني ^(٧) إما صحيح فيه

(١) الجزولية ٢ ب .

(٢) المصدر السابق ٢ ب .

(٣) المصدر السابق ٣ أ .

(٤) المصدر السابق ٣ ب .

(٥) المصدر السابق ٣ ب .

(٦) المصدر السابق ٦ ب .

(٧) المصدر السابق ٩ أ .

الحديث عن كيفية التثنية وكيفية الجمع ، باب فيه ذكر لشيء من أحكام الفاعل ^(١) ، باب الموصولات ^(٢) ، باب النعت ^(٣) فيه تحدث عن المعارف : الضمير ، العلم المعرف بالأداة ، الإشارة باب العطف ^(٤) ، باب التوكيد ^(٥) ، باب البدل ^(٦) ، باب الأفعال بالنسبة إلى التعدي ^(٧) ثم تتابع أبواب المسائل النحوية والصرفية ^(٨) .

وهذه الأبواب تختلف تبعا للنسخ في الترتيب والتبويب فهذه نسخة تيمور تختلف عن نسخة فاس ، وتختلف عنهما نسخة علم الدين اللورقي التي اعتمدها في شرحه . فمثلا باب الوقف جاء في نسخة فاس بين بابي أقسام المفعولين وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ^(٩) وهو في التيمورية بعد باب ما ينتصب على إضمار الفعل ^(١٠) . ولم يرد في نسخة فاس باب جمع الاسم الثلاثي صفة ؛ وهو في التيمورية ^(١١) . وكذلك باب اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي لم يرد في نسخة فاس وهو في التيمورية ^(١٢) ، وهكذا كما ترى في حواشي آخر الرسالة .

أما اللورقي فقد تقدم عنده « باب أحرف الجواب » فجاء بعد باب الإخبار بالذي وفروعه ^(١٣) . وجاء في نسخة فاس وتيمور آخر الأبواب .

(١) الجزولية ١٠ أ .

(٢) المصدر السابق ١١ أ .

(٣) المصدر السابق ١٢ أ .

(٤) المصدر السابق ١٥ أ .

(٥) المصدر السابق ١٥ ب .

(٦) المصدر السابق ١٦ أ .

(٧) المصدر السابق ١٦ أ .

(٨) انظر : فهرس الموضوعات .

(٩) انظر : نسخة فاس ٤١ ب ، ٤٢ أ ، ٤٢ ب .

(١٠) نسخة تيمور ١١١ .

(١١) نسخة تيمور ١١٤ .

(١٢) نسخة تيمور ١١٧ .

(١٣) المباحث الكاملية ٤٦٩/٢ .

وهذا يؤكد أن صاحبهما لم يترسم خطأ معيناً في تبويبه لها ، كما أن اختلاف ترتيبها ونقص بعض أبوابها يؤكد ما قيل : إنها إملاء أملاه الشيخ على طلابه عدة مرات (١) .

(هـ) مصادرها :-

لخص أحمد الزاوي مصادر الجزولي في نقطتين :-

١ - مصادر شفوية .

٢ - مصادر كتابية .

المصادر الشفوية تتلخص فيمن تلقى عنهم الجزولي مشافهة ، ولم ينص على أحد غير شيخه ابن بري فقد نقل عنه مسألة واحدة في آخر باب من الجزولية وهو : باب من حروف التصديق والإيجاب « وآخر مسألة من هذا الباب وهي مسألة اسمية جبر » (٢) .

المصادر الكتابية تتلخص في صنفين : صنف أخذ أبو موسى عنهم من كتبهم وصرح بأسمائهم وهم :-

١ - سيبويه نقل عنه غير مرة .

٢ - الكسائي .

٣ - الفراء .

٤ - الأنخفش .

٥ - المازني .

٦ - المبرد .

٧ - الزجاج .

٨ - ابن كيسان .

وصنف آخر استفاد من كتبهم ولم يصرح بأسمائهم أو بأسماء مصنفاتهم وهم :-

١ - الفارسي .

٢ - الرماني .

٣ - عبد القاهر الجرجاني .

٤ - الزجاجي .

٥ - الزمخشري وغيرهم .

(١) أبو موسى الجزولي ٦٢ .

(٢) انظر : نسخة فاس ٤٧ ب - ٤٨ أ .

وقد ذكر الزواوي صور هذه الاستفادة بشيء من التفصيل (١) .

(و) المزايا والمآخذ :-

قال علم الدين اللورقي : « ... إنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر ، وتضمنت درر معان أثلت للغائص عليها مآثر ومفاخر ، وكنت ممن حصلها من معدنها وغربها عن موطنها » (٢) ، وقال ابن جعفر عن القانون : إنه وإن « كان صغير الحجم لكنه كثير العلم كبير الاسم ، مستغلق النظم مستعص على الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، منطوق على سر كلام العرب متضمن للنكت القرية الغريبة » (٣) .

الجزولية نص نحوي مختصر صغير مجرد ، سهل حفظه وتعلمه ، يسهل أيضاً تعليمه وشرحه ، لذا كان الجزولي يعلمه لطلابه ، وقرئ أيضاً على الأستاذ أبي علي مرات عديدة ، فشرحه شرحاً صغيراً كما سنرى ، ثم وسعه وأفاض فيه في الشرح الكبير ، مما يدل على مكانتها .

أما أهم المآخذ فهي على النحو الآتي :-

١ - خلو الكتاب من الشواهد والأمثلة .

قد ذكرت في الحديث عن أسلوب أبي موسى في الجزولية أنه تجنب الشواهد والأمثلة ، مما يجعل النص مستغلقاً فهمه ، صعباً مرامه ، وهذا واضح لمن قرأها .

٢ - تشتت جزئيات الباب الواحد في أكثر من موطن .

مثال ذلك : عرض المؤلف لتعريف الفاعل في باب الكلام (٤) . وبعد عشر ورقات تقريباً تراه يتحدث في باب مستقل عن أحكام الفاعل (٥) ، وعرض تعريف المفعول به في باب الكلام (٤) ، وبعد عدد من الأبواب عرض للمفعول

(١) انظر : أبو موسى الجزولي ٩٤ - ١٠٠ .

(٢) الباحث الكاملة ١/١ .

(٣) المنهاج الجلي ١ ب .

(٤) الجزولية ١ ب .

(٥) المصدر السابق ١١٠ .

معه والمفعول لأجله ^(١) وبعده يتحدث عن باب الحكاية وباب الهجاء وباب من الهمز ثم يعود ليتحدث عن باب حذف عامل النصب في الأسماء ^(٢) ، وعرض للثنائية والجمع في ثلاثة مواطن متباعدة . وغير ذلك مما يدركه من نظر في فهرس الموضوعات في هذا البحث أو في شرح من شروح الجزولية .

٣ - التفريق بين أبواب كان حقها أن تكون متوالية أو أن تكون هناك علاقة بين بعض جزئياتها .

مثال ذلك : (باب المبتدأ والخبر) ونواسخهما ، تحدث عن باب الابتداء ^(٣) ، بعده تحدث عن باب الاشتغال ^(٤) ، بعد ذلك تحدث عن الأفعال الناسخة ^(٥) ثم الحروف الناسخة ^(٦) ، وبعد عدد من الأبواب تأتي باب (ما ولا) المشبهتين بليس ^(٧) ، وبعد عدد آخر من الأبواب تأتي أفعال المقاربة .

٤ - إدخال ما حقه ألا يدخل .

مثال ذلك : تحدث في باب النعت ^(٨) عن المعارف بالتفصيل ؛ وعن الضمير بشيء من التوسع ثم عن العلم وأقسامه ، ثم عن المعرفة بالأداة ، ثم عن أسماء الإشارة ومراتب المشار إليه ^(٩) .

٥ - إدخال كل في الحدود .

قال الجزولي : « الفعل : كل كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرض لزمان

(١) الجزولية نسخة تيمور ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) الجزولية ١٨ ب .

(٤) المصدر السابق ١٩ ب .

(٥) المصدر السابق ١٩ ب .

(٦) المصدر السابق ٢٢ ب .

(٧) المصدر السابق ٢٨ أ .

(٨) المصدر السابق ١٢ أ . والحديث عن النعت لا يتجاوز نصف ورقة .

(٩) المصدر السابق ١٢ - ١٤ ب .

وجود ذلك المعنى ^(١) ، قال الأبيدي : « وهذا الحد منقود من جهات ، منها : أنه أدخل فيه لفظ (كل) ، وليست (كل) من الألفاظ التي تدخل في الحدود ، بل يختبر الحد بها إذا طرد وعكس » ^(٢) .

٦ - عدم نسبة كثير من الآراء مع شهرتها وإنما يكتفي بقوله : فيها على رأي ^(٣) ، من غير أن ينسبه إلى أحد مع العلم بأنه قد نسب بعض الآراء إلى سيبويه والخليل والأحفش وأبي عمر بن العلاء وأبي عبيدة وغيرهم .

إن صغر الجزولية جعل الشراح يستدركون عليها أشياء ، وينبهون على مواضع كان المؤدي لها التساهل في التعبير أو الاصطلاح ، وقد اعتذر الشلوبين عن أبي موسى في مواطن كثيرة .

(ز) موازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي :-

ذكر القدماء أن ثمة علاقة بين المقدمة الجزولية وجمل الزجاجي قال ابن عبد الملك : « وله - يعني الجزولي - مصنفات في النحو مفيدة ، أشهرها التقييد المحاذي به أبواب الجمل للزجاجي المسمى بالاعتماد وبالقانون أيضا ، الجاري عليه بين الناس اسم : « الكراسة القزولية » ^(٤) ، بل يرى اللورقي ما هو أكبر من هذا فيقول : « فإنه لما كانت الجزولية الموضوع كالحواشي على جمل أبي القاسم الزجاجي لا ينكشف لكل أحد معناها » ^(٥) . فهو يرى أنها كالحواشي على الجمل ، ويرى العطار أن الجزولية لإصلاح الجمل بضبط فصوله وأبوابه فيقول : « وإنما وجب استدراك هذا الفصل لأمرين : أحدهما : أن صاحب الجمل قد ذكره بإغفاله إياه لا يصلح ، وهو يريد ضبط أبواب الجمل وفصوله .

(١) الجزولية اب .

(٢) شرح الجزولية ١٦/١ .

(٣) انظر مثلا : الجزولية ١٧ ، ٢١ ب ، ٢٥ ، ٢٨ .

(٤) الذيل والتكملة ٢٤٨/١/٨ .

(٥) المباحث الكاملية ١/١ .

الثاني : أنه مما تدعو إليه الضرورة في الكلام ^(١) ، والذي أميل إليه ما يأتي :-

١ - ليست الجزولية شرحاً للجمل أو حاشية عليه بل هو : « كتاب مستقل وضعه أبو موسى بمثابة قانون عام للنحو ، وكان يسعى من ورائه إلى إحكام أصول العربية وضبط قواعدها العامة » ^(٢) . وبما يؤكد ذلك أن الحدود في الكتابين تختلف اختلافا تاما انظر حد الاسم ^(٣) وحد الفعل ^(٣) وحد الحال ^(٤) كما أن الجزولي يعرف المصطلحات وهو ما أغفله الزجاجي مثل : عطف النسق ^(٥) ، التوكيد ^(٦) ، البديل ^(٧) ، الابتداء ^(٨) وغيرها . كما يختلفان اختلافا تاماً في عرض المادة العلمية في الباب الواحد انظر مثلاً : باب التوكيد ^(٩) ، باب ألف القطع وألف الوصل في الجمل ^(١٠) ويقابله باب همزة الوصل في الجزولية ^(١٠) ، مثال ثالث باب الحكاية في الجمل استغرق من ص ٣٢٥ - ٣٤٨ ، وهو في الجزولية أقل من صفحة ^(١١) .

٢ - لاشك أن الجزولي استفاد من تبويب الجمل فسار عليه في أغلب أبوابه .

٣ - أن هناك اختلافاً بين الكتابين ، وهو قليل ، ولا يعدو أن يكون مرده اختلاف مجالس إملاء الجزولية ، فقد ترى أن الجزولية نفسها تختلف في الترتيب والتبويب فنسخة اللورقي تختلف عن نسخة الشلوين وهما تختلفان عن نسخة فاس كما سبق في الحديث في نهج المؤلف في تبويبها .

(١) المشكاة والنبراس ٥٩٢/١ .

(٢) أبو موسى الجزولي ٦٨ .

(٣) الجمل ١ ، الجزولية اب ١ .

(٤) الجمل ٣٥ ، الجزولية ١١٨ .

(٥) الجمل ١٧ ، الجزولية ١١٥ .

(٦) الجمل ٢١ ، الجزولية اب ١٥ .

(٧) الجمل ٢٣ ، الجزولية ١١٦ .

(٨) الجمل ٣٦ ، الجزولية اب ١٨ .

(٩) الجمل ٢١ - ٢٢ ، الجزولية اب ١٥ - ١١٦ .

(١٠) الجمل ٢٥٧ - ٢٥٨ ، الجزولية اب ٣٨ - ١٣٩ .

(١١) الجزولية تيمور ١٠٨ .

ولقائل أن يقول : نعم اختلفت حدود أبي موسى عن حدود الزجاجي ، وأضاف حدوداً أخرى لم يضعها أبو القاسم الزجاجي كل ذلك من أجل ضبط الجمل وتقريره في قواعد ثابتة .

وهذا كلام لا يبعد أن يكون له جانب من الصحة ، لكنه لا ينفي عن الجزولية استقلالها ، ولهذا سوف أعقد موازنة بين الجزولية والجمل في جانبين :-

٢ - المادة العلمية .

١ - الشواهد .

أولا : الشواهد :-

بلغت الشواهد من القرآن الكريم في جمل الزجاجي ستا وعشرين ومائة آية وفي الجزولية أربع آيات فقط ، واستشهد الزجاجي بحديثين ، والجزولي بحديث واحد ، استشهد الزجاجي بعشرة أقوال للعرب ، والجزولي بستة فقط ، بلغت أبيات الشعر عند الزجاجي أربعة وثمانين ومائة بيت ، أما الجزولي فلم يرد في مقدمته سوى ثمانية أبيات .. بهذا يتضح جليا وفرة شواهد الجمل وتنوعها ، وندرة شواهد الجزولية .

ثانيا : المادة العلمية :-

اختلفت مادة الكتابين اختلافا جليا ، ولا غرابة في هذا ؛ لأن الجزولية كما مر سابقا - في نظر بعض الأئمة - كالحواشي على الجمل^(١) ، وإذا كان الأمر كذلك فبدهي أن تكون الحاشية توضيحا أو تكملة أو تأسيسا لما هو مفيد ، وهكذا كان وكذا الجزولي في كتابه ، وسأضرب أمثلة لاختلاف المادة العلمية بينهما :-

١ - باب الكلام :-

تحدث أبو القاسم فيه عن أقسام الكلام الثلاثة وعرف الاسم والفعل والحرف^(٢) ،

(١) انظر ما سبق ص : ٦٠ .

(٢) الجمل ١ .

أما الجزولي فقد عرف الكلام وذكر أقسامه المنطقية ، وعرف الاسم ثم الفعل ثم الحرف بتعريف مغاير لتعريف الزجاجي ، ثم تحدث عن معاني الحروف الثمانية ، وعرف الفاعل والمفعول ، ثم تحدث عن دلالة الفعل على المصدر وعلى الزمان ^(١) . ولم يعرض الزجاجي لشيء من ذلك ^(٢) .

٢ - باب الإعراب :-

تحدث فيه الزجاجي عن « إعراب الأسماء : رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها ، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها » ^(٣) وتحدث عما ينفرده الاسم وعما ينفرده الفعل ، وعلة عدم جزم الأسماء وعلة عدم خفض الأفعال في نصف صفحة فقط .

أما الجزولي فقد : عرف الإعراب وذكر فائدته ، وعرف البناء ، ثم الفرق بينهما ، وذكر ألقاب الإعراب الأربعة ، وألقاب البناء الأربعة ، وأصل الإعراب للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، وعلة إعراب المضارع وأوجه مضارعه للاسم ، ثم تحدث عن المعرب من الكلم ، وعرف التنوين وذكر فائدته وعدم دخوله الفعل والحرف ، وتحدث عن المبني من الأسماء وعن الألف واللام والنعت والتصغير واحتياج الاسم لهما ليختص فيفيد الإخبار عنه ، وعدم دخول ذلك على الفعل والحرف ، وذكر المنادى وأنه مفعول والفعل لا يكون مفعولاً فلا ينادى ، والتصرف في الأفعال يقابله التمكن في الأسماء ، ثم تحدث عن التنئية وعن الجمع ، ومدلولات الأفعال أجناس فلا تتثنى ولا تجمع ، وتحدث عن التأنيث الشخصي والتذكير الشخصي ، والتذكير والإفراد ، وأن الفاعل يخبر عنه بفعله والمبتدأ يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ، وختم حديثه عن المفعولية وأنها لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولاً ^(٤) .

(١) الجزولية ١ - ٢٢ .

(٢) انظر الجمل ١ .

(٣) الجمل ٢ .

(٤) الجزولية ٢٢ - ٣٣ . ثلاث صفحات ونصف .

وكان حديثهما معاً مجرداً عن الأمثلة .

٣ - باب حبذا :-

تحدث الزجاجي عن أنه (حب) رفع (ذا) ثم لزم مكاناً واحداً ، وذكر أنه يرفع ما بعده ويجيء معه الحال والتمييز ، ومثل لذلك بخمسة أمثلة واستشهد له بقول جرير :-

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا ^(١)

أما الجزولي فقال : « (حب) من قولك : حبذا فعل ، فاعله (ذا) وذا لا يتغير بحسب المشار إليه لأنه حبذا أجري مجرى المثل حين نقل عما وضع له واستعمل للمحمدة والثناء كنعم ^(٢) » ، ثم ذكر حكم المنصوب بعده من النكرات أنه تفسير للمبهم ، وقيل فيه : مشتقاً حال ، وحكم الجمع بينه وبين (ذا) ، لأن (ذا) مبهم والمبهم يسد مسد المضمر ، فإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في نعم فإن يجمعوا بينه وبين (ذا) أولى ^(٣) ، وذكر بعد ذلك أنه لا بد له من مرفوع هو بمنزلة المدح في نعم . بعد هذا تحدث عن كل فعل على (فَعَل) فالعرب تسكن وسطه تخفيفاً ، فإن كان فيه معنى المدح استجازوا النقل .

حديث الجزولي - في هذا الباب لا يختلف عن باقي الأبواب - مجرد من الأمثلة ، وهذه سمة تسجل للزجاجي خلافاً لأبي موسى الذي عني بالقاعدة دون المثال .

٤ - حروف الجواب :-

تحدث الزجاجي عن الجواب ببلى ونعم ، وذكر أن السؤال إن كان موجباً كان جوابه بنعم ، وإن كان غير موجب فجوابه ببلى ، ومثل لذلك بستة أمثلة وشاهدين من القرآن ، ولم يزد على ذلك ^(٤) .

(١) الجمل ١١٠ .

(٢) الجزولية ٢٩ .

(٣) المصدر السابق ٢٩ .

(٤) الجمل ٣٤٥ .

أما الجزولي فقرر قاعدة للجواب بَنَعَم ، وأخرى للجواب يبلى مقترنا باستفهام أو غير مقترن وذكر قول الجوهري وقول الأنخفش . ثم تحدث عن (إن) بمعنى نعم وذكر قول أبي عبيدة وأيده بشاهد . ومن أحرف الجواب التي ذكرها أي ومثل لها ، و (جبر) عند بعضهم وذكر قول الجوهري ، وجاء بعده بقول شيخه أبي محمد ابن بري مستدلاً على اسميتها ببيت شعر (١) .

بعد هذا العرض يتضح أن الجزولي أفاد من الجمل ، لكن مقدمته تختلف عن الجمل اختلافاً كبيراً في المادة بالزيادة والتوسع ، وهذا ظاهر من الأمثلة السابقة .

(١) الجزولية ٤٧ب - ٤٨أ .

الفصل الثاني :-

أثر الجزولية

- (أ) الشروح .
- (ب) المختصرات .
- (ج) النظم .

صفحة رقم ٦٦ ، ٦٨ أبيض [

الفصل الثاني

أثر الجزولية

أولاً : الشروح :-

حظيت الجزولية بعدد من الشروح وأهم شراحها هم :-

١ - أبو موسى الجزولي (٥٤٠ هـ - ٦٠٧ هـ) .

شرح أبو موسى الجزولي مقدمته الجزولية ذكر ذلك ابن خلكان ^(١) وابن عبد الملك ^(٢) ، ولعل هذا الشرح هو النسخة الكبرى التي وقف عليها اللورقي والطار ، قال اللورقي : « قال - رحمه الله تعالى - : والإحاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، والمتجزئ يكون بحسب العامل والمعمول ، تقول : رأيت زيداً كُله ، ولا يجوز جاء زيد كُله ، لأن العامل لا يجزئ المفرد ، وفي الأخرى : وأما الإحاطة فما يفيدها تتبع الاسم المعرفة بشرط أن يقع موقعاً يصلح فيه أن يبدل . قلت : هذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى ولينها تمت وكملت » ^(٣) ، بينما يتردد ذكرها عند الطار في مواطن كثيرة مثال ذلك : « وكذلك ما ذكره في النسخة الكبرى من أن المشدد الياء يحرك بالحركات الثلاث غير معروف ^(٤) » ، وقول الطار : « وإنما الموصول الذي فيه الألف واللام إن كان مشتقاً فهو ينعت وينعت به كالطويل في كل شيء ، هذا كله على مذهب المؤلف الذي نص عليه في كراسه الكبير ^(٥) » . وقال الطار أيضاً : « وقوله - يعني الجزولي - : فإن اتفق أن يكون ماها فيه مشتقاً فالأجود أن

(١) وفيات الأعيان ٤٩٠/٣ .

(٢) الذيل والتكملة ٢٤٨/١/٨ ، ونص على أن أبا موسى توفي قبل إكماله ، مما يؤيد قول اللورقي الآتي .

(٣) المباحث الكاملية ٣٩٠/١ .

(٤) المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

(٥) المصدر السابق ١٦٨/١ (ف) .

يكون مما يخص الجنس المقصود ، قد شرح مقصده في النسخة الكبرى فقال :
لأن ذلك من باب إقامة الصفة مقام الموصوف ^(١) ؛ وهذا النص الأخير يقطع
بأن النسخة الكبرى شرح الجزولية .

٢ - أبو بكر بن طلحة : وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد
الأموي (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) . قيل : إنه درس القانون وله شرح عليه ، ومنه
نقل في الشرح الكبير رد على أبي موسى ^(٢) .

٣ - ابن معطي : يحيى بن معطي بن عبد النور أبو زكرياء (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) .
من تلاميذ أبي موسى الجزولي له شرح على الجزولية ^(٣) وكان متداولاً عند النحاة
المتأخرين ^(٤) .

٤ - ابن الحجاز : أحمد بن الحسين بن أحمد شمس الدين الحجاز الإربلي (... -
٦٣٧ هـ) . له شرح على الجزولية ^(٥) ، قال ابن هشام : « وذكر ابن الحجاز في
شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة » ^(٦) .

٥ - أبو زكرياء بن علي ، « شيخ العطار » .

له شرح وتقريرات على الجزولية ^(٧) ، وشرحه « يتسم بسمات خاصة استنادا إلى
ما نقله عنه تلميذه أبو إسحاق العطار ، فهو يهتم بتوجيه عبارة أبي موسى ، وحل
الإشكالات التي أوردت عليه في بعض المواضع ويرد الاعتراضات التي وجهها
لعبارته بعض الدراسين قبله ، ولا سيما أبو علي الشلوين ^(٨) » وهاك نموذجين من

(١) المصدر السابق ١٦٨/١ (ف) ، وانظر أيضا ١٢٢ ، ١٩٧ . وغيرها .

(٢) أبو موسى الجزولي ٢٢٦ ، الشرح الكبير ص ١٩٩ .

(٣) المصدر السابق ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، مقدمة الفصول الخمسون ٢٦ .

(٤) انظر التعليقة على المقرب ١١٨ ب .

(٥) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٦) مغني اللبيب ٣٧٦/١ .

(٧) نقل العطار عنه نقولا كثيرة . انظر : المشكاة والنبراس ١٧/١ ، ٣١ ، ٨٦ ، ١٤٧ (ف) .

(٨) أبو موسى الجزولي ٢٢٨ .

كلامه قال تلميذه العطار : « نقصه - يعني الجزولي - أمران ؛ أحدهما : أن تكون همزة القطع سقطت من أوله نحو يطيع ويحب ويعيد ، إذا أمرت رددت همزة القطع فقلت : أطع وأعد ، ولا يترك على حركته كما قال المؤلف ... قال شيخنا أبو زكريا رحمه الله يمكن أن يجاب عنه بأن هذا ترك على حركته ولم يغير ورد إليه ما حذف منه على نحو ما كان أصله أن ينطق به ^(١) » والنموذج الآخر : « وأما شيخنا أبو زكريا فقال : إنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمر (رُبَّ) ، وبالذي لا يثنى ولا يجمع مضمر نعم وبئس » ^(٢) .

٦ - الشريشي : أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف البكري (٥٨٣ - ٦٤٠ هـ) .

له شرح على المقدمة الجزولية ذكره السيوطي ^(٣) وإسماعيل باشا البغدادي ^(٤) .

(٧ - ١٠) أبو علي الشلوطين ، له التوطئة وهي توطئة للجزولية وأمثلة الجزولية والشرح الصغير والشرح الكبير ، وقد تقدم الحديث عنها في مصنفات أبي علي ^(٥) .

١١ - البياني : أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله (... - ٦٤٥ هـ) .

شرح الجزولية ذكره السيوطي ^(٦) وحاجي خليفة ^(٧) .

١٢ - ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي (٥٧١ -

٦٤٦ هـ) . شرح المقدمة الجزولية ومن شرحه نسخة في جامع القرويين بفاس ١١٩٨ ^(٨) .

(١) المشكاة والبراس ٨٦/١ (ف) .

(٢) المشكاة والبراس ١٤٧/١ .

(٣) بغية الوعاة ٣٦٠/١ .

(٤) هدية العارفين ٩٤/٥ .

(٥) انظر ما سبق ص ٤٤ - ٤٧ .

(٦) بغية الوعاة ٥٧٧/١ .

(٧) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٨) انظر : تاريخ الأدب العربي ٣٥٠/٥ ، ابن الحاجب النحوي ١١٥ - ١١٦ .

١٣ - الشلوين الصغير : محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي (... - ٦٦٠ هـ تقريباً) .

أكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية ^(١) .

١٤ - العلم اللوري : أبو القاسم بن أحمد بن الموفق اللوري الأندلسي النحوي (٥٧٥ - ٦٦١ هـ) . شرح المقدمة الجزولية شرحاً سماه المباحث الكاملية ، شرح المقدمة الجزولية حققه شعبان عبد الوهاب محمد لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم عام ١٣٩٨ هـ معتمداً على نسختين .

١٥ - ابن عصفور : (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ) .

شرح الجزولية ولم يتمه ، وأتمه تلميذه الشلوين الصغير ^(٢) .

١٦ - ابن مالك : (٥٦٨ - ٦٧٢ هـ) .

شرح الجزولية ذكر ذلك السيوطي ^(٣) وحاجي خليفة ^(٤) ، وما ذكر الأخير من أن كتاب ابن مالك على الجزولية هو : المنهاج الجلي ليس صحيحاً ، لأنه وُجِدَتْ نسخ تامة من هذا الشرح منسوبة إلى صاحبها وسيأتي .

١٧ - ابن ميمون : أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التميمي القلعي (... - ٦٧٣ هـ) . قرأ عليه تلميذه الغبريني قانون الجزولي ^(٥) ، وشرحه .

١٨ - الأبلدي أبو الحسن : (٦١٣ - ٦٨٠ هـ) .

شرح الجزولية ، وقد قام بتحقيق الجزء الأول د . سعد بن حمدان الغامدي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ١٤٠٥ هـ معتمداً على نسخة واحدة . ويقوم الآن بتحقيق الجزء الثاني من الكتاب .

(١) الذيل والتكملة ٤٨٣/٦ ، بغية الوعاة ١٨٧/١ ، كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) بغية الوعاة ١٣٣/١ .

(٤) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٥) عنوان الدراية ١٢٦ .

١٩ - الشاطبي : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي الشاطبي (... - ٦٩٠ هـ) . شرح قانون الجزولي ^(١) .

٢٠ - رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي :

من علماء القرن السابع الهجري نقل عنه رضي في شرح الكافية نصوصاً كثيرة في شرح الكافية ، وجميع هذه الأقوال موجودة في شرحه على الجزولية المسمى « المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي ^(٢) » .

٢١ - أبو جعفر المالقي : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد (... - ٧٠٢ هـ) .

شرح الجزولية ذكر ذلك ابن الخطيب ^(٣) والسيوطي ^(٤) وحاجي خليفة ^(٥) .

٢٢ - ابن الفخار : محمد بن علي بن أحمد بن الفخار الجذامي الأركشي (... - ٧٢٣ هـ) .

شرح الجزولية شرحاً سماه : « منح الضوابط المقسمة في شرح قوانين المقدمة » ^(٦) .

٢٣ - الحلبي : أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلبي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ) .

له المقاصد الوافية بفوائد القانون والكافية ^(٧) .

٢٤ - العطار : إبراهيم بن عبد السلام العطار (... - كان حياً سنة ٧٠٥ هـ) .

شرح الجزولية بشرح سماه : « المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس منه

نسخة في مكتبة خزانة القرويين بفاس رقم ل ٥٠٧/٤٠ جزآن .

(١) انظر : عنوان الدراية ١٢٦ ، الذيل والتكملة ٥١٠/٦ ، نفع الطيب ٦١٦/٢ .

(٢) يحقق القسم الأول منه على ثلاث نسخ عبد الرحمن بن عبد الله الحضيري في قسم النحو والصرف

وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض لنيل درجة الدكتوراه .

(٣) الإحاطة ١٩٨/١ .

(٤) بغية الوعاة ٣٣١/١ .

(٥) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٦) درة الحجال ٨٣/٢ ، ١٢٦ .

(٧) روضات الجنات ٢٧٢/٢ .

- ٢٥ - ابن أم قاسم : حسن بن قاسم المرادي (... - ٧٤٩ هـ) .
 ذكر ابن حجر أن له شرحاً على المقدمة الجزولية ^(١) .
- ٢٦ - الألبيري : محمد بن علي بن أحمد الخولاني الألبيري (... - ٧٥٤ هـ) .
 ذكر حاجي خليفة أنه شرح المقدمة الجزولية ^(٢) .
- ٢٧ - علي بن ميمون المغربي الهاشمي الغماري (... - ٩١٧ هـ) .
 له شرح الجزولية وله شرح آخر على الأجرومية . ذكر الأول حاجي خليفة ^(٣) .
 وذكر الاثنين معا إسماعيل البغدادي ^(٤) .
- ٢٨ - عز الدين المازندراني (... - ٩٣٧ تقريباً) .
 ذكر حاجي خليفة أن له شرحاً على المقدمة الجزولية ^(٥) .
- ٢٩ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي .
 قال حاجي خليفة : « يقال : إن من شروحه الأمالي في النحو ، وقيل : ألفه
 الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي » ^(٦) .
- ثانياً : المختصرات :-
- ٣٠ - اختصر المقدمة الجزولية الحلبي أبو منصور بن يوسف بن علي المطهر المعروف
 بأبي منصور الشيعي ^(٧) .

(١) الدرر الكامنة ٣٢/٢ ، مقدمة الجنى الداني ٢٣ .

(٢) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٣) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٤) هدية العارفين ٧٤١/٥ .

(٥) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٦) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٧) روضات الجنات ٢٧٢/٢ .

ثالثاً : المنظومات :-

حظيت الجزولية بنظمين فقط :-

٣١ - محمد بن عبد الله بن غياث الجذامي الشريشي أبو عمرو (٥٣٦ - ٦٢٠ هـ) .

كان شاعراً محسناً قال ابن عبد الملك المراكشي : « ونظم الكراسية القزولية في رجز ينزل من نمط شعره » ^(١) .

٣٢ - محمد بن الشيخ أبي الفتح محمد بن الفضل بن علي البعلي الحنبلي شمس الدين

(٦٤٥ - ٧٠٩ هـ) . نظم الجزولية وقيل شرحها ^(٢) ، وشرح ألفية شيخه

ابن مالك .

[صفحات أرقام ٧٦ ، ٧٨ أبيض]

(١) الذيل والتكملة ٦/٢٩٥ .

(٢) أبو موسى الجزولي ٢٣١ ، هدية العارفين ١٤١/٥ .

الفصل الثالث

شرح المقدمة الجزئية الكبير للشلوين

عرض وتحليل

- (أ) توثيق نسبته .
- (ب) طريقة المؤلف في الشرح .
- (ج) أسلوبه .
- (د) مصادره .
- (هـ) شواهد .
- (و) موقفه من المتقدمين .
- (ز) رأيه في إدخال علم المنطق .
- (ح) عناية المؤلف بالعلة .
- (ط) القياس عنده .
- (ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح .
- (ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ .

شرح المقدمة الجزولية الكبير

عرض وتحليل

(أ) توثيق نسبته :-

هذا الكتاب من كتب أبي علي الشلوين ، ثابت النسبة إليه ، وما يؤكد ذلك :-

١ - أن المترجمين لأبي علي من المتقدمين ذكروا أن له شرحاً كبيراً على مقدمة الجزولي نص على هذا ابن سعيد ^(١) وابن الزبير ^(٢) وابن فرحون ^(٣) وابن خلكان ^(٤) . وغيرهم كثير .

٢ - أن المتقدمين نقلوا عن هذا الشرح بما لا يدع مجالاً للشك في نسبته إلى أبي علي ، وأشار إلى أن هذه النصوص غير موجودة في الشرح الصغير ، بل الكبير فقط ، نقل عنه العلم اللورقي فأكثر ، نقل اعتراض الشلوين على إطلاق الجزولي القول : إن (من) وأخواتها لا تكون إلا حروفاً ^(٥) ، وليس هذا النص في الشرح الصغير ^(٦) . كذلك نقل كلام الشلوين عن (حتى) وأنها تكون بمعنى (كي) على المجاز لا على الحقيقة ^(٧) ، بعض هذا النص في الشرح الصغير ^(٨) ، وهي بنصها تامة في الشرح الكبير ^(٩) ، كذلك نقل اعتراض الشلوين على قول الجزولي : إن حتى بخلاف إلى ، وهو نص طويل ^(١٠) ، ورد في الصغير

(١) اختصار القدر المعلق ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ٧١/٧ .

(٣) الديباج المذهب ٧٩/٢ .

(٤) وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ .

(٥) المباحث الكاملية ١/٢ - ٢ ، وانظر الشرح الكبير ٨١٥ .

(٦) انظر : ص ٢١٠ .

(٧) المباحث الكاملية ٢٢/٢ - ٢٣ .

(٨) انظر : ص ٢١٩ .

(٩) انظر : ٨٣٦ - ٨٣٩ .

(١٠) المباحث الكاملية ٢٥/٢ - ٢٦ .

بعضه ^(١) ، وورد تاما في الشرح الكبير ^(٢) ، وغيرها من نصوص كثيرة أوردتها اللورقي تامة وليس في الصغير منها شيء أو يكون فيه ملخص لها .

كما نقل عن هذا الشرح الأبدي ^(٣) ، والعتار ^(٤) وغيرهما .

٣ - جاء في أول النسخة التونسية ترجمة لأبي علي ، وذكر مصنفاته ، وجاء على نسخة فاس ما نصه (الشلوين في النحو) ، مما يدل على أن الكتاب لأبي علي .

٤ - توافق النصوص في كتبه واتحاد رأيه في كتبه التوطقة ، الشرح الصغير ، أمثلة الجزولية الشرح الكبير ، والناظر في باب الكلام في الكتب الأربعة يجزم جزماً قاطعاً أنها لرجل واحد .

٥ - إحالة الشارح على كتبه المختلفة في هذا الكتاب فقد أحال على التوطقة ^(٥) ، وشرح الإيضاح ^(٦) ، والاعتراض والانفصال ^(٧) .

هذه الأمور لا تدع مجالاً للشك في نسبة الكتاب إلى صاحبه وهو أبو علي الشلوين - رحمه الله تعالى - .

(ب) طريقة المؤلف في الشرح :-

لم ينهج في شرحه للمقدمة الجزولية منهج من يشرح الكتاب كله دقه وجله ، ولكنه انتخب من النص ما يحتاج إلى إيضاح أو تعليل أو استدلال أو مناقشة ، فعالجه بأسلوب منطقي يغلب عليه استعمال العلة والمناقشة العقلية ، وكثرة

(١) انظر : ص ٢٢٠ .

(٢) انظر : ص ٨٣٩ - ٨٤١ .

(٣) انظر : شرح الجزولية ١/٩٢ ، ٩٥ ، ١١٤ ، ٤٢٨ - ٤٢٩ ، ٦٨٨/٢ ، ٧١٤ ، ٧٧٥ ، وغيرها

كثير جدا .

(٤) انظر : المشكاة والنبراس ١/١١٠ ، ١١٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٢ .

وغیرها كثير .

(٥) انظر ص : ٤٥٩ .

(٦) انظر ص : ٩٠٦ .

(٧) انظر ص : ٣٢١ .

الاعتراضات الفرضية والرد عليها ، بل قد يصل إلى أن يفترض فريد ثم يفترض اعتراضاً على الرد ثم يرد عليه ، وهو ما يسميه بالاعتراض والانفصال عن الاعتراض وهكذا نهجه في الكتاب كله ؛ ترتب على هذا أمور هي :-

١ - بتر نصوص الجزولية : ففي أحيان كثيرة لا يفهم المراد من النص المشروح ، ولذلك اضطررت إلى معالجة ذلك بذكر النص الذي قبله ، أو النص الذي بعده أو بذكر ما قبله وما بعده أحياناً أخرى حتى يتضح المراد من النص ، ويفهم شرح الشلوين له ، ولا أحتاج إلى ذكر أمثلة لذلك لأن المطالع للنصف الأخير من هذا البحث يجد هذا الأمر واضحاً جلياً ، لكن المستغرب في مثل ذلك ألا يشرح من باب كامل سوى جملة واحدة جاء في باب همزة الوصل واسمه عنده : « باب ألف الوصل وألف القطع ^(١) » قال : « وقوله : إلا في نحو ، افعل أمراً ، يعني الأمر من الثلاثي المجرد ^(٢) » هذا هو الباب كله عنده مع شرحه له ، علماً بأن هذا الباب في الجزولية تناول الحديث عن همزة الوصل في المصدر ، وأحد عشر اسماً همزتهما همزة وصل سماعية وهمزة الوصل في الحرف والفعل الثلاثي غير المزيد فيه إن كان أمراً وهو ما شرحه الشلوين فقط ، ثم تحدث عن أنها لا تلحق الرباعي ألبتة والخماسي إلا في ثلاثة أوزان هي : افعل وافعل وانفعل ، والسداسي همزته كله همزة وصل ^(٣) .

٢ - الاحتمالات العقلية :-

قد أكثر الشارح من الاحتمالات العقلية فهو يذكرها ويرد عليها ويمزجها بعلم الكلام والمنطق مستفيداً من فقهه لقواعد اللغة ، نازعاً إلى تعليل الأحكام ، مما يجعل حديثه مشحوناً بالعلل لكل ما يذكره - رحمه الله تعالى - انظر مثلاً قوله : « فإن قيل : إن العرب تسمي الخط كلاماً والإشارة كلاماً فالجواب : أنه ليس الخط كلاماً من

(١) انظر : ص ١٠٢٥ .

(٢) ص : ١٠٢٥ .

(٣) الجزولية نسخة فاس ١٣٨ - ب ، تيمور ١٠٢ - ١٠٣ .

جهة (١) « وقوله : » ... ليس بلازم لأبي القاسم إذ له أن يقول : ما قصدت قط أن الكلام جنس أنواعه الاسم والفعل والحرف وإنما قصدت قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لا يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ؛ لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وما كثر ، وإنما قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه » (٢) .

كذلك انظر قوله : « وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف ، فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصلاتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء ، فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف : أن الاسم أصل باق على أصلاته (٣) » ومثال آخر قال - رحمه الله - « ولنفرد الكلام أولاً بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة فنقول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع ، قال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون وقال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا قال : فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيثان من جنس واحد قال : ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع قال هذا القائل : وأن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون ... ، وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني (٤) » ثم يستمر - رحمه الله - يذكر حججاً مفترضة يمكن أن يقول بها أي من القائلين مستخدماً قوله : قال ... قال ... ، وبعد ذكرها

(١) الشرح الكبير ١٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٢٠٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٧٣ .

(٤) المصدر السابق ٢٦٣ - ٢٦٦ .

فند الأتاويل الآنفة قولاً قولاً ويرجّح ما يراه ^(١) ، مثال آخر : « فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على الموضع موضع الابتداء قال له المخاطب بهذا الكلام والسماع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها » ثم قال : « فسيكون هذا الكلام على هذا سبباً للتخليط على المتعلم ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ^(٢) » ومن أمثلة ذلك رده على ابن طلحة شيخه قال : « إلا أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك وقال : إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي ، ولعمر الله قسمي وأمين الله قسمي خطأ . قيل له : لِمَ يكون ذلك خطأ ؟ قال : لأن العرب لا تقول يمين الله قسمي ... فقلنا له : لِمَ يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمره ولم يستعملوا إظهاره ... ثم إننا نماشيه في الكلام في مذهبه فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفاً - كما يقول النحويون في هذا - فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه فيقول : أقول : إن المبتدأ في هذا له مسند إليه ولا أقول : إن له خبراً قلنا له : المسند إلى المبتدأ لابد أن يكون له فيه ذكر فقال : أنا أخالف في هذا فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند وإن قال : جملة واحدة قيل له القسم ، وجوابه إنما هما جملتان ^(٣) » ثم يستمر رحمه الله تعالى في سرد احتمالاته : قلنا له ... فإن قال ... قلنا له ثم نقول له أيضاً فنقول له .

٣ - الاعتراض والانفصال عن الاعتراض :-

افترض أبو علي الشلوبين جملة من الاعتراضات ثم انفصل عنها بردود علمية ، وقد يفترض اعتراضاً على الزجاجي أو الجزولي ثم يعقب على ذلك بقوله : وله أن يجيب ثم يفند الاعتراض .

(١) الشرح الكبير ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) المصدر السابق ٨١٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٥٨ - ٨٦١ .

مثال ذلك عند قول الجزولي « الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ^(١) » ، قال الشلوين : « أخرج الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها ، لأنَّ العُبُوق ونحوه يتعرض للزمان ولكن لا يفهم من لفظه أن الزمان ماض أو ليس ماضياً وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا تتعرض بينيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتتعرض بينيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قَعَد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته ، فخرج بهذه الإرادة الصَّبُوحُ والعُبُوقُ ، لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا بينيته ، وهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة ، فقال : إن هذه الألفاظ كلها كلم تدل على معان في أنفسها ، وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولا بد ، وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولا بد يتعرض لزمان ، فالبطء ، يتعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، لكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية ، وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية » ^(٢) .

ساق اعتراضاً طويلاً وانفصالات عنه في علة انفراد الاسم المتمكن بالجر ، فلما وصل إلى الفعل قال : « وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجرم ، هذا أيضاً مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالاقتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك » ^(٣) .

ولهذا صور كثيرة في الكتاب ، مما جعله منهجاً للشارح في شرحه في كتابه
عموماً .

(١) الشرح الكبير ص ٢١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) المصدر السابق ٢٧١ - ٢٧٢ .

٤ - العناية بالعلة ، قد علل الشارح لكل قضية عرض لها ولكل مسألة شرحها ، مما جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح ، ولعل ذلك من أهدافه في الشرح الكبير حين قال : « وبعد ما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه ، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطناها وأذكر أسبابها ^(١) » فقد أشبع المسائل - رحمه الله - تعليلاً ومناقشة ، واتخذ من ذلك منهجاً سار عليه في شرحه .

٥ - قلة شواهدده :-

وهذه أيضاً من سمات الشرح التي ظهرت بارزة جلية ، فليست شواهدده من الوفرة بمكان وسأعرض لهذا فيما يأتي عند الحديث عن شواهد هذا الشرح .

٦ - الغوص على المعاني والتعمق في إيرادها ومقدرته على تحليلها تحليلاً واسعاً ، لا يدع فيها مجالاً لقول بل يزيد ويعيد ويطنب حتى يمل القارئ في بعض الأحيان .

(ج) الأسلوب :-

اتسم أسلوب أبي علي - رحمه الله تعالى - بالسلمات الآتية :-

١ - الاستطراد والتطويل :-

أخذ الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في كل مناقشات أبي علي ، فتراه يفصل في القضايا ويطرق جميع الاحتمالات من أمثلة ذلك مناقشته قول الجزولي في تعريف الفاعل : « كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فَعَل أو فَاعِل ^(٢) » . فقد عرض الشارح بعد التمثيل لمراد الجزولي بقوله : على طريقة فَعَل ، ولمواده بقوله : على طريقة فاعل ، ثم ذكر أن الرفع للفاعل قد يكون اسم فِعْل مقدراً بفعل الفاعل ، ثم ذكر ما يخرج على هذه العبارة (طريقة فَعَل أو فَاعِل) ، وذكر بعد ذلك ما يطرأ عليه من اعتراض وانفصل عنه ^(٣) ، وأطال في الحديث طويلاً مفرطاً ،

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

ثم تحدث عن العلة الرافعة للفاعل ذاكراً بعض الأقوال ، مرجحاً أن العلة الرافعة هي اشتغال الفعل بالاسم وتفرغه له وبتأؤه عليه ^(١) .

مثال آخر قال أبو علي في باب النداء : « قوله : أيّ والهمزة : وهما للقريب المصغى إليك ، الهمزة كما ذكر المؤلف و (أي) عند سيبويه للبعيد مسافة وحكماً كالبوقي ، وهذا من إجراء حرف اللين مجرى حرف المد واللين ، ألا ترى أنهم أدغموا نحو : هذا ثوب بُكر وهؤلاء قوم مَالِك ، وجمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخراً شبهوه بمداق ودابة ونحوهما ، كما شبهوا مُدَيِّقاً ودويّةً ونحوهما بها » ^(٢) .

الشلوبين يدرك أنه يطيل أحياناً بل يسرف في الإطالة ، قال بعد شرح طويل لتعريف الفعل : « وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها ، والانفصالات عنها ، لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، لأنها لم تعترض بشيء ^(٣) » ثم يذكر أنه وصل إلى ما يريد فيقول : « فقد حصل المقصود آخر كما يحصل أولاً وقد قالوا :-

كَأَنَّكَ لَمْ تُسَبِّقْ مِنَ الدَّهْرِ لَيْلَةً إِذَا أَنْتَ أَذْرَكْتَ الَّذِي كُنْتَ تَطْلُبُ
وقالوا :-

كَأَنَّ الْفَتَى لَمْ يَعْرِ يَوْماً إِذَا اكْتَسَى وَلَمْ يَكُ صُغُولُكَ إِذَا مَا تَمَوَّلَا
يُنَاغِي غَزَالاً سَاجِي الطَّرْفِ أَكْحَلَا ^(٤) وَلَمْ يَكُ فِي بُؤْسٍ إِذَا بَاتَ لَيْلَةً

٢ - الاختصار الغخل :-

يبدو أن الشيخ - رحمه الله - أدركه ما يدرك غيره من السأم والملالة ، وذلك في

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٤٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١٥ - ٢١٦ .

الربع الأخير من الكتاب ، فقلّت مناقشاته ، واضمحلت اعتراضاته . فإن عرض الكلام الجزولي عرض عرضاً سريعاً لا يشفي غلة ، وقد ذكرت سابقاً أنه لم يشرح من باب همزة الوصل سوى مسألة واحدة ، من جملة مسائل عدة ^(١) .

مثال آخر للاختصار الشديد قال : « وقوله : فحكم همزته في النسب حكمها في الثنية ، أي قلب الهمزة واوا ، كما يكون ذلك في الثنية ، فيقال : حمراوي وخنفساوي ، كما يقال : حمراوان وخنفساوان » ^(٢) .

وهذا الذي ذكره ليس حكماً للألف الممدودة مطلقاً بل فيها تفصيل ، إن كانت للتأنيث قلبت واواً كما في مثال الشارح ، وإن كانت أصلية بقيت ولم تقلب فتقول : قرّاءان وخبّاءان ، وقرّائي وخبّائي ، وإن كانت منقلبة جاز القلب والتصحيح وتصحيحها أولى فتقول : كساءان وكساوان وكسائي وكساوي ، وإن كانت زائدة للإلحاق جاز الوجهان والقلب أولى فتقول في : علباء وحرباء ، علباوان وعلباوان وحرباوان وحرباوي وعلباوي وحربائي وحرباوي ^(٣) ، فعبارة رحمه الله لا تؤدي ذلك .

٣ - التكرار :-

كان الشلوين يكرر القول في المسألة أحياناً ، وقد يعيد القضية هنا وهناك ، وهو قد تحدث عنها قبل ، فمن مثال تكرار القول اخترت نصاً قصيراً ظهر فيه التكرار قال : « وكأنه ذهب - أعني المؤلف - مذهب تحقيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و (لا) في النهي » ، وأراد الزجاجي اللام في الأمر وما يجري مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد الفعل ، ولا في النهي وما يجري مجراه مما (لا) فيه لطلب إعدام الفعل ، فتجوّز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكأن المؤلف ذهب إلى جبر هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجوز فيه ، ولم يصل إليه ولكنه توسط الأمر ، لم يتجوّز تجوّز

(١) انظر ما سبق ص ٨١ .

(٢) الشرح الكبير ص ١٠٣٥ - ١٠٣٦ .

(٣) انظر مثلاً : التبصرة والتذكرة ٦٣٧/٢ - ٦٣٨ .

أي القاسم ولا حقق تحقيقنا ، هذا الذي توسط به المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مذموم ، لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجاوز وأما ألا يحقق ولا يتجاوز فضعيف ^(١) ، ولهذا صور متعددة في ثانيا الكتاب ، وأكتفي بمثال واحد لإعادة الشارح القضية في أكثر من مكان ، تحدث عن تقدير الحركة على الألف فقال : « وقوله : وفي الألف تعذرا ، يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل : جاءني موسى ، وزيد يخشى ، ولا يظهر فيه الألف تعذرا ، أي لتعذرهما هناك ، أي لامتناعها علينا في النطق ، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيرها غير ألف ، فيتعذر تحريك الألف ولابد ^(٢) » ، ويعيد هذا الكلام في موطن آخر فيقول عن الألف : « فإنها جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله تعالى عليه ^(٣) » ، وذلك عند الحديث عن الفتحة ، ثم يقول عند الحديث عن الكسرة : « وقوله : وتتعذر كما تتعذر ، يريد في مثل : مررت بالفتى ، فلا يظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم تظهر الفتحة ولا الضمة فيها ، وقد كنا قدمنا أنه لا قدرة لنا على تبديل خلق الله سبحانه فلا نقدر إذن على النطق بتحريكها ، لأن الله لم يقدرا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم تبق ألفاً أبداً إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك ^(٤) .

٤ - التأثر بالمنطق :-

إن تأثر أي على بالمنطق أثر على أسلوبه ، فبدا ركيكا جافاً في بعض الأحيان مستغلقا حيناً آخر ، من أمثلة ذلك قوله : « وانفراد حرفي التنفيس بالفعل أن الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٠ ، وانظر قبله ٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع ، ومستقبل ، ومشترك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، وكان حرفا التنفيس إنما وضعاً لتخليص المشترك البنية الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، كان الحرفان اللذان وضعاً لتخليصهما لا يكونان إلا حيث تكون هي - أي البنية - فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل ^(١) ، مثال آخر قوله : « القول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل ، وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، ولأن التنوين والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال ، وطلب عامل الخفض لفظاً يكون له حملناه على النصب دون الرفع ، فجئنا به بلفظ النصب للتأخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض » ^(٢) .

٥ - الإقذاع في السب :-

كان أبو علي - رحمه الله وعفا عنه - حادّ اللسان سريعاً إلى الشتم والسب من أمثلة ذلك - وهي كثيرة في الكتاب - قوله : « فإن قال - وقد قاله مجنون من مجانين هذا الوقت - : إن صحة هذا الحد إنما تُبنى على أن اسماً أو كل اسم في الحد موضوعان موضع (ما) ، و (ما) من الألفاظ المهمة فالجواب : أن هذا كلام غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من لم يتعد بشيء منه ، والحدود التي يتجنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين ، إنما هم المتكلمون ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئاً فظن أن كل الناس يقول ذلك وليس الأمر كذلك » ^(٣) ولعل هذا مع تلميذه ابن عصفور قد يهون ، أما مع شيخه ابن طلحة فأمر مستغرب ، فقد قال عنه « ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه » ^(٤) .

(١) الشرح السابق ص ٢١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٥٩ .

ثم يقول .. « قلنا له : هذا التماذي في كسر القوانين وادعاء خلافها فعل المتخلفين ، لا ينالون بكسر القوانين إلا ذلك التخلف الذي تقدم له » ^(١) . ثم يقول أيضا : « وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض التخلف ، وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف » ^(٢) . ثم قال أيضا : « فنقول له : كذلك استمر في تخلفك وكسر القوانين أبداً في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب » ^(٣) .

٦ - المقدرة اللغوية :-

كان الأستاذ أبو علي إماماً من أئمة العربية « بحراً لا يجارى وحرراً لا يبارى قياماً عليها واستبحاراً فيها » ^(٤) ، لهذا كانت له نظرات لغوية دقيقة قال - رحمه الله تعالى - : « وقوله : ويدل على الزمان بصيغته أي ببنيته وشكله ، وأصله من : صَوَّغَ الإناء ، وما أشبهه ، لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه ، وسمي الصائغ صائغاً ، وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائغاً له من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » ^(٥) ، وقال أبو علي أيضاً : « وقوله : وفي الطلب للتخير والإباحة ، يعني بالتخير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل ، إلا أنك تطلق له أن يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق له تفعيل من الخير ، فلذلك قيل : فيها تخير » ^(٦) . وقال أيضاً : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختسرتة ، والاختصار السيئ المخل لا معنى له » ^(٧) ، وقال أيضاً : « فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به

(١) الشرح الكبير ص ٨٦٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٦١ .

(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ٢/ ٢٣٥ .

(٥) الشرح الكبير ص ٢٤٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ - ٦٧٢ .

(٧) المصدر السابق ص ٨١٢ .

كلامي اختصاراً ، افتعالاً من الخسران لما تُحسِرَ فيه من الفوائد التي ذكرناها ^(١) » .

٧ - استخدام ألفاظ معينة :-

طغى على أسلوب أبي علي لفظتان ردهما كثيراً هما (ولا بد) في مثل قوله : « فإن البطء يدل على معنى ولا بد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولا بد متعرض لزمان » ^(٢) وقوله : « وقولهم : على زمن ضرابها ، يفهم منه زمن ضرابها والضراب ولا بد » ^(٣) ، ومثله أيضاً انبغى كقوله : « فانبغى ... وإنما انبغى » ^(٤) ، فلا ينبغى ^(٥) ... « فقد كان ينبغى فلا ينبغى » ^(٦) ، « فانبغى ألا يكون » ^(٧) .

واستعمال (لا بد) (ينبغى) (لا ينبغى) لا إشكال فيه ، أما (انبغى) فقد استعملها سيبويه قال : « وينبغى لمن زعم أنهم أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم ، فإذا قال ذلك : لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول : ذاك نفسك زيد إذا أراد الكاف » ^(٨) ، وإنما ذكرتهما لكثرة اطرادهما في كلام الرجل .

٨ - ملحوظات لغوية :-

ظهرت بعض الملحوظات اللغوية على أسلوب الشارح من مثل : الغير ، غيران ، سواء تعلق في غيرها بتدل أو بمحذوف ، والأولى : أم بمحذوف وغيرها ، وسوف أعرض لها مفصلة ^(٩) إن شاء الله .

(١) الشرح الكبير ص ٥٦٦ - ٥٦٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١١ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٨٠ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

(٨) الكتاب ١/ ١٢٩ ، وقد زعم السيوطي أن (ينبغى) لا يستعمل إلا مضارعاً فهو من الجوامد

اللازمة لصيغة المضارع . الجمع ٢/ ٨٣ .

(٩) انظر : قيمة الكتاب العلمية .

(د) مصادره :-

يمكن أن أقسم مصادر أبي علي في كتابه قسمين :-

- ١ - مباشرة .
٢ - غير مباشرة .

أولاً : المصادر المباشرة :-

مصادر أبي علي المباشرة التي أخذ عنها هم شيوخه الذين ورد ذكرهم في كتابه هذا ، أو معاصروه وهم على النحو الآتي :-

- ١ - ابن ملكون :- وصفه أبو علي بشيخنا الأستاذ .

نقل عنه في ثلاثة مواطن ، الموطن الأول نقل عنه ثلاثة نصوص متوالية قال : « وقد صرح بهذا المعنى شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حين قال : في وصف الكلام : الكلام اسم ما انتقل بالتأليف من مفرد الكلم ومركبها ، وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها » ^(١) ، ثم قال « وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ماركب من الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي ، ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي الخير والاستفهام والأمر والنهي وكذا وكذا فذكر معاني الكلام المستقل » ^(٢) ، ونقل عنه في موطن آخر فقال : « فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتمال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتمال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه ، وهذا المعنى الذي أبتناه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين عنه فهو كما قال » ^(٣) .

(١) الشرح الكبير ، ص ١٩٨ .

(٢) الشرح الكبير ص ١٩٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٩١ - ٦٩٢ .

أما الموطن الثالث فهو قول أبي علي : « يقولون : كُنْهِيَر دون حذف ولا أعلم أحدا قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا فإنه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا » ^(١) .

ويظهر من هذه النصوص تقدير أبي علي لشيخه أبي إسحاق بن ملكون ، مع قلة ما نقله عنه .

٢ - أبو بكر بن طلحة :-

نقل عنه أبو علي الشلوين ورد آراءه وأغلظ الرد أحيانا ، قال : « وإنما احتجت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة رد على صاحب هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ، ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام ، وفيه هذا الوصف لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يلزم المؤلف هذا الإلزام » ^(٢) ، وقد رد عليه ردا غليظا ذكرت بعضه في أسلوب أبي علي من الإقذاع في السب ^(٣) .

٣ - السهيلي :-

نقل عنه أبو علي ورد رأيه في موطن قال : « وهذا الذي استدل به السهيلي في هذه الأسماء من سقوطها عن الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم » ^(٤) ، ونقل عنه في موطن آخر قال : « وتمم شيخنا أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال : اختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ، لأنهم كأنهم جعلوها

(١) الشرح الكبير ص ١٠١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٩ .

(٣) انظر ما سبق ص ٨٩ .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٦٠ .

مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده ، واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره ، لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من (نحن) وهي للمتكلم عنه وعن غيره (١) ، ثم عقب عليه بقول : « وهذا القول لعمرى ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمدا ، أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصورا فيعمل الاختصاص به ، وأما هذا النحو فتعليل يبعد ، فالأولى ألا يجعل للاختصاص فيه سبب لكثرة الدعوى فيه » (٢) .

٤ - أبو علي الرندي :-

نقل عنه أبو علي وعقب عليه بكل أدب ، قال : « وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي ، فقال : ليس بشيء ، لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسما للمعنى الصادر عن الفاعل » (٣) ، ثم قال أبو علي : « وهذا الذى قاله هذا الأستاذ ظاهر لكن ليس بلازم لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف » (٤) ، وكذلك صنع في مسألة أخرى قال : « وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ، وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح » (٥) يعني إدخال علم الكلام على علم اللغة .

وهكذا كان صنعه - رحمه الله - مع عدد آخر من علماء الأندلس سأعرض لهم في المصادر غير المباشرة .

(١) الشرح الكبير ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

ثانيا : مصادر غير مباشرة :-

هذه المصادر هم العلماء الذين أخذ عنهم الشارح إما عن طريق كتبهم - وقد نص على بعضها - أو عن تلاميذهم وهم أئمة الأندلس الذين سبقوه ولم يدرك الأخذ عنهم ، وهؤلاء الأئمة الذين أفاد منهم هم :-

١ - سيبويه :-

تردد ذكر سيبويه في هذا الكتاب أكثر من مائة وعشرين مرة ، وأفاد منه الشارح فائدة كبيرة إذ كان يُكِنُّ له التقدير والاحترام ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

(أ) نقل نصوصاً كثيرة من الكتاب نقلاً أميناً ، وهذا لا يحتاج إلى تمثيل لكثرة واطراده .

(ب) نسب آراء إلى سيبويه وهي في كتابه ^(١) .

(ج) نقل بعض آراء سيبويه ، ومفهومها في الكتاب من غير أن يكون نصاً صريحاً قال أبو علي : « فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ، ولذلك نص سيبويه على أن المعرفة لا تثني ، وقال في قولك الضاريان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثنى ضارب نكرة فقيـل : ضاريان ثم أدخلت الألف واللام » ^(٢) وكرر هذ الكلام مرة أخرى ^(٣) وليس هذا النص في الكتاب ، وإنما فيه ما يفيد تنكير العلم بالتثنية ، فصارا معرفة بالألف واللام ^(٤) ، وكذلك قول أبي علي : « وهو عندي رأي سيبويه بالمفهوم منه » ^(٥) .

(١) انظر مثلاً من الشرح الكبير ص ٢٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ ، ٣٢٨ ، وغيرها .

(٢) الشرح الكبير ص ٣٠٧ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٨٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٦٨ .

(٥) الشرح الكبير ص ٣٤٨ .

(د) يشير إلى رأي سيبويه في بعض المسائل ولم أقف عليه في كتابه المطبوع ، فلعل هذه الآراء تكون في نسخة أبي علي ، وخاصة إذا علمنا أن المغاربة والأندلسيين ممن عنوا بالكتاب قراءة وتدريساً وحفظاً ، مثال هذه القضية قال أبو علي : « وحكى المازني : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر ، وكأن تلك الحكاية شاذة عنده ، فلم يعتد بها أو لم يسمعها » (١) .

(هـ) نقل رأياً ليونس زعم أن سيبويه حكاه قال : « واختلف عن يونس في مذهبه : كيف هو ؟ فالذي حكاه سيبويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة كمذهب سيبويه ، وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة النصب في الاستخفاف » (٢) ، وليس في الكتاب إلا رأي يونس في المعرفة (٣) وحكى رأي يونس تاماً السيرافي (٤) .

٢ - المبرد :-

ذكر أبو علي الشلوين المبرد عدة مرات ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

- (أ) أورد رأيه في عدد من القضايا النحوية (٥) .
 (ب) نسب له رأياً ظاهراً ما في المقتضب (٦) يؤيده قال في نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو » : « وقوله : على رأي الأكثر ، استظهر به على مذهب أبي العباس الذي لا يلزم التكرار مع الإلغاء » (٧) .

(١) الشرح الكبير ص ٩٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ .

(٣) الكتاب ٥٨/٢ .

(٤) شرح الكتاب ١٣٤/٤ ب .

(٥) انظر الشرح الكبير مثلاً ص ٤٠٦ ، ١٠٠١ ، ١٠٢٠ وغيرها .

(٦) انظر ج ٣٥٩/٤ ، ٦٥ ، ٣٦٠/٤ هـ .

(٧) الشرح الكبير ص ١٠٠٠ .

(ج) نسب له آراء ليست في كتبه التي وقفت عليها منها : قول أبي علي : « وقوله : وإن كان مثل : تَغْلِب ، فإنه يجوز فتح ما قبل آخره ، يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة والثاني منه ساكن وهذا الذي قاله في هذا النوع مذهب المبرد ^(١) » ، وسبق أبا علي في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي ^(٢) .

مثال آخر قال أبو علي : « ... قيل : شَتَّي ، وهذا مذهب سيويوه ، وأما مذهب المبرد في هذا فلا يحذف فيه إلا تاء التأنيث خاصة ، ولا يغير بغير ذلك فيقال : شَنَوِي كركوني ^(٣) » ، وسبق الشلوين في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي ^(٤) والصيمري ^(٥) وابن الدهان ^(٦) .

٣ - أبو علي الفارسي :-

نقل الشلوين عن الفارسي نصوصاً كثيرة ، وكان أخذه عنه على النحو الآتي :-

(أ) ذَكَرُ آرائه في بعض المسائل ^(٧) .

(ب) النص على النقل من كتبه كالإيضاح والتذكرة وغيرهما ^(٨) .

(ج) نسب إلى أبي علي قولاً لم يقله ، قال : « وقد رأيت الفارسي يختار مذهب البصريين ويميز الآخر ^(٩) » ، وقد صرح أبو علي بخلاف ذلك ، بل منع الوجه الآخر ورده ^(١٠) .

(١) الشرح الكبير ص ١٠٢٥ .

(٢) شرح الكتاب ١٥٠/٤ ب .

(٣) الشرح الكبير ص ١٠٣٣ .

(٤) شرح الكتاب ١٤٩/٤ أ .

(٥) التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢ .

(٦) الفرة ٢٣١/٢ أ .

(٧) انظر الشرح الكبير مثلاً ص ١٩٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٨ ، ٤٥٢ ، ٨٢٣ ، ١٠٨٠ .

(٨) الشرح الكبير ص ١٩٨ ، ٨٤٤ ، ٩٩٨ .

(٩) المصدر السابق ص ١٠٣٧ .

(١٠) الحجة ٣٧٧/٢ - ٣٧٨ .

٤ - الأخفش :-

نقل له أبو علي الشلوبين آراء كثيرة ^(١) ، ووقف على كتابيه طرره الملحقه بالكتاب ^(٢) ، وكتابه الأوسط ^(٣) ، وهما كتابان لم أقف عليهما أو على من ذكر أنه وقف عليهما من المحدثين .

٥ - ابن جني :-

ذكر له أبو علي عدداً من الآراء ^(٤) ، وغالباً ما يذكر كنيته أبا الفتح ^(٥) ، ونقل عن كتابه الخصائص . فقال : « ولذلك بَوَّبَ عليه صاحب الخصائص : باب التام يزداد عليه فيصير ناقصاً » ^(٦) ، وقال أيضاً : « وإقامة كل واحد من السبب والمسبب مقام صاحبه أكثر في الكلام وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر أبو الفتح له في الخصائص باباً مفرداً » ^(٧) . وقد ينقل رأيه بالمعنى قال : « فهذا نجيب ابن جني عن قوله : إن النون في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلاً » ^(٨) .

تتوالى بعد هذا نقول أبي علي عن عدد من الأئمة من أمثال :-

٦ - يونس بن حبيب ، ذكر له عدداً من الآراء منها قول أبي علي : « وليونس فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه كيف هو ؟ ... » ^(٩) ورأيه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظروف والمجرورات غير التامة ^(١٠) .

(١) انظر : الشرح الكبير مثلاً ص ٣٢٥ ، ٨٤٢ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٩٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٨٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٤٣ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٢ ، ٤٤٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٤٢٢ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٢٥ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٩٢ .

(٨) المصدر السابق ص ٤٠٥ .

(٩) المصدر السابق ص ٤٥٢ .

(١٠) المصدر السابق ص ٩٤٢ .

٧ - الخليل بن أحمد ، ذكر بعض آرائه أبو علي مثل قوله : « والقول في ذلك : إن مذهب الخليل وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة ، فتستقل في الموضع الذي تستقل فيه الضمة ، وتتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه » ^(١) ونقل رأيه في تركيب (لن) ^(٢) .

٨ - أبو بكر بن السراج ، ورد ذكر له في هذا الشرح قال أبو علي : « قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً للآزم لمن يقول : إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرج عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض المتقدمين ، إلا أن الذي ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج » ^(٣) ، ذكر أبو علي قولاً لابن السراج وانتصر له بعد ذكر الأدلة والاحتجاج ، قال : « وقوله : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم ، هو مذهب الفارسي وأبي بكر ، وذلك : أن العرب تقول : رب رجل يقول ذلك ، ورب رجل يفهم » ^(٤) ، ثم ذكر اعتراض الوقشي ورد عليه وختم المناقشة بقوله : « وقد تبين فساده ، فانبغي أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » ^(٥) .

٩ - الصيمري ، ذكره في شرحه قال : « وقد أخذ الناس على المؤلف والصيمري ذكرهما اللام في وجوه المضارعة » ^(٦) ، وقال في موطن آخر « لا تقل : ما أحسن اليوم زيدا ، ولا أحسن اليوم بزید ، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ذلك » ^(٧) .

(١) الشرح الكبير ص ٤٥٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٧٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٢٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٨٢٤ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٥٩ .

(٧) المصدر السابق ص ٨٩٢ .

١٠ - ابن بابشاذ ، ذكره ورد عليه فقال : « قال بعضهم ابن بابشاذ وغيره : ولا توجد مبدلة من واوها ميم في حال الإضافة ، لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على حرف واحد قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفرداً ، ولا يوجد مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنثور » (١) .

وقال في موطن آخر : « ومذهب الفارسي فيما حكى عنه ابن بابشاذ أنه منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة ، وهو قسم غريب في الباب » (٢) .

بعد هذا ، لقد أفاد أبو علي من عدد غير قليل ، منهم أبو زيد الأنصاري في كتاب اللغات (٣) ، وأبو عمر الجرمي في كتاب الفرخ (٤) ، والزبيدي في زيادته على كتاب البارع للقالبي (٥) وفي كتابه لحن العامة (٦) ، والزحشري في كتابه في القرآن (٧) يعني الكشف والمفصل (٨) وقد أفاد من آخرين من غير أن يسمي كتبهم كالفراء (٩) ، والأعلم وابن أبي العافية (١٠) ، وابن الكلبي (١١) وابن السكيت (١٢) وابن درستويه (١٣)

(١) الشرح الكبير ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٨٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٩٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٧٧ .

(٦) المصدر السابق ص ١١١٧ .

(٧) المصدر السابق ص ٤٨٧ .

(٨) المصدر السابق ص ٧٣٧ .

(٩) المصدر السابق ص ٣٤٤ ، ٣٧٦ .

(١٠) المصدر السابق ص ٣٥٧ .

(١١) المصدر السابق ص ٣٧٧ .

(١٢) المصدر السابق ص ٣٧٩ .

(١٣) المصدر السابق ص ٤٠٦ .

والوقشي (١) وابن طاهر الخِذْب (٢) وابن الطراوة (٣) وابن الباذش (٤) وغيرهم .

(هـ) شواهدہ :-

من سمات أبي علي في هذا الكتاب قلة شواهدہ شعراً ونثراً ، وما ذلك لعجز أو قصور ولكنها طريقته التي سار عليها في شرحه هذا إذ غني بمد أطناب الشرح الصغير بذكر التوجيهات والأسباب (٥) ، وأكبر دليل على ما أقول أن شواهد حواشي المفصل لأبي علي الذي تبلغ أوراق إحدى نسخه تسعاً وسبعين ورقة ، فهو أقل بكثير من الشرح الكبير الذي يربو على مائتي ورقة - بلغت ثمانيا وخمسين آية ، وثمانية عشر حديثاً وستة وثمانين وثلاثمائة بيت ، وهذا كمٌ ليس يسيراً في كتاب صغير الحجم ، إذن علة قلة الشواهد هي كما أسلفت أنها ليست المقصودة ، وإنما المراد الشرح والإيضاح والتعليل ، وسوف أعرض فيما يأتي بالدراسة لشواهد أبي علي على النحو الآتي :-

أولاً : شواهد القرآن :-

أسلفت أن شواهد أبي علي قليلة ، فشواهدہ من القرآن تجاوزت المائة بقليل .

ويتلخص موقفه من هذه الآيات في النقاط الآتية :-

- ١ - آيات استشهد بها على حكم نحوي وهي كثيرة بالنسبة إلى غيرها (٦) .
- ٢ - استشهد بعدد من قراءات القراء السبعة ؛ فقد استشهد بقراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ... ﴾ (٧) ، بخفض شركائهم لإضافة (قتل) إليها مع وجود الفاصل

(١) الشرح الكبير ص ٨٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٤٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، ٨٠٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١٩٢ .

(٦) انظر مثلاً ص : ٢٢٥ ، ٢٧٥ ، ٣٢٥ ، ٣٦٨ ، وغيرها .

(٧) الأنعام ١٣٧ .

بين المضاف والمضاف إليه ، ونص على نسبتها إلى ابن عامر ^(١) ، واستشهد بقراءة الكسائي في السبعة ^(٢) في إدغام ﴿ هَلْ تُجْعَلُ لَكَ ﴾ ^(٣) ، وإظهار نحو : ﴿ قُلْ : نَعَمْ ... ﴾ ^(٤) ، واستشهد كذلك بقراءة القراء السبعة ما عدا نافعا ^(٥) في إدغام : ﴿ بَلْ رَأَى ﴾ ^(٦) وإظهار ﴿ بَلْ تَوَثَّرُونَ ﴾ ^(٧) .

٣ - استشهد بقراءة أبي عمرو - وهي سبعة - في إدغام : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ^(٨) ، وحكم عليها بالشذوذ ^(٩) .

٤ - استشهد ببعض قراءات القراء الشاذة وبنى عليها حكماً من أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾ ^(١٠) بالفتح على التذكير وهي قراءة الجمهور ، والضم على التأنيث ^(١١) وقرأ به الحسن بن سعيد والأعرج ومحمد ذو الشامة وابن مسعود ويحيى بن يعمر ^(١٢) ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١٣) بنصب يغفر ويعذب ^(١٤) ، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري ^(١٥) . مثال ثالث في قوله تعالى : ﴿ فَبَذَلْكَ فَلْتَفرَحُوا هُوَ

(١) الشرح الكبير ص ٩٤٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٥٤ .

(٣) الكهف ٩٤ .

(٤) الصافات ١٨ .

(٥) الشرح الكبير ص ١١٥٤ .

(٦) المطففين ١٤ .

(٧) الأعلى ١٦ .

(٨) نوح ٤ .

(٩) الشرح الكبير ص ١١٥٥ .

(١٠) البقرة ٧٠ .

(١١) الشرح الكبير ص ٩٣٧ .

(١٢) المصدر السابق ص ٩٣٧ هـ .

(١٣) البقرة ٢٨٤ .

(١٤) الشرح الكبير ص ٤٦٦ .

(١٥) المصدر السابق ص ٤٦٦ هـ .

خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ ﴿١﴾ بالتاء في (فَلْتَفَرُّوا) ^(٢) ممن قرأ بها من غير الصحابة الحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين والحدري وغيرهم ^(٣) .

ثانيا : الحديث :-

ثار جدل عنيف عند المتأخرين حول الاستشهاد بالحديث في النحو ، وكتبت حوله عدة دراسات ^(٤) ولست هنا في مقام الفصل بين أي من الفريقين الراض للاستشهاد أو المؤيد له ، وإنما سوف أعرض لموقف أبي علي من الاستشهاد بالحديث في نقطتين :

١ - عدد الأحاديث التي استشهد بها . ٢ - أثرها في التقعيد .

أولاً : استشهد أبو علي بستة أحاديث فقط ، وهذا عدد قليل ، لا يجعل أباً علي من الذين يعتدون بالاستشهاد بالحديث ، لكنه في حواشي المفصل استشهد بثمانية عشر حديثاً وهو عدد غير قليل ، وهذا يثبت أن الرجل لا يرفض الاستشهاد بالحديث .

ثانيا : أثرها في التقعيد :-

الحديث الأول : استشهد به أبو علي على قاعدة وحده دون شاهد آخر قال - رحمه الله تعالى - : « وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقاً ، أي سواء كان المفعول متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، فمتكلماً مثاله : لأعن بكذا ، على معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله ﷺ : « قُومُوا فَلَأُصِلَّ لَكُمْ » ^(٥) . وهذا حديث ثابت عن النبي ﷺ في بعض

(١) يونس ٥٨ .

(٢) الشرح الكبير ص ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢١ هـ ٢ .

(٤) من ذلك : دراسات في العربية وتاريخها ١٦٦ - ١٨٠ ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

الشريف .

(٥) الشرح الكبير ص ٤١٩ .

رواياته ^(١) .

الحديث الثاني : استشهد به الشلوين على اتصال ضمير النصب بكان قال :
« مثال ذلك - في كان - : ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيثمة وقد رأى
شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيثمة فكانه » ^(٢) . هذا حديث صحيح ،
لكن لم يرد في جميع طرقه التي وقفت عليها قوله : (فكانه) وهي محل الشاهد ^(٣) .

الحديث الثالث : استشهد به الشارح على أن الجملة التي تقع خبراً وهي نفس
المبتدأ لا تحتاج إلى رابط قال : « ومثل ما جاء في قوله ﷺ : أفضل ما قلته والنبيون من
قبلي : لا إله إلا الله » ^(٤) ، وهذا حديث روى عن النبي ﷺ ^(٥) ، واستدل به
الشارح على إثبات القاعدة وحده من غير أن يعضده بشاهد آخر .

الحديث الرابع : نصب اسم إن وخبرها استشهد له الشارح بحديث مرفوع
إلى النبي ﷺ : « إن قعر جهنم لسبعين خريفاً » ^(٦) وذكر شواهد من الشعر هي قول
عمر بن أبي ربيعة :-

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَا

ويقول الشاعر :-

إِنَّ الْعَجُوزَ حَبَّةَ جُرُوزَا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا

وبيت العماني :-

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

(١) الشرح الكبير ص ٤٩٢ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٣٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٣٢ هـ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٤٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٤٨ هـ .

(٦) المصدر السابق ص ٨٠١ .

الحديث الخامس : استشهد في باب نعم وبئس لاعتراضه على قول الجزولي :
والتفسير واجب إن أضمر الفاعل ^(١) ، فقال : « ينقص أن يقول : أو ما يقوم مقامه
نحو قوله : فيها ونعمت » ^(٢) ، واكتفى بالحديث .

الحديث السادس : استشهد على حذف الياء من (ثماني) وجعل الإعراب
على النون قال : « وجاءت في بعض الحديث « صلى ثمان ركعات » بحذف الياء وفتح
النون » ^(٣) ذاكراً قبله قول الشاعر :-

لَهَا ثَنَانًا أَرْبَعُ حِسَانُ وَأَرْبَعُ فَتَعَرُّهَا ثَمَانُ

أخلص من هذا بعد استبعاد الحديث الثاني لعدم وجود رواية الشاهد في أي من
طرق الحديث ، واستبعاد الرابع لكونه مرفوعاً إلى أن الشارح كان يعتد بالحديث
الشريف في إثبات القواعد النحوية ، ولا أدل على هذا من اكتفائه بالحديث في الأول
والثالث والخامس دليلاً على إثبات القاعدة ، وكذلك ذكر ما يعضده في الحديث
السادس .

ثالثاً : الشعر :-

للحديث عن الشعر في هذا البحث سوف أتناول فيه النقاط الآتية :-

١ - طريقة أبي علي . ٢ - الشواهد التي سبق إليها . ٣ - موقفه من شعر المولدين .

أولاً : طريقته :

طريقة أبي علي كطريقة غيره من المؤلفين الذين يوردون البيت تاماً أو شطراً منه
أحياناً ، وقد يوردون كلمة أو كلمتين هما موطن الشاهد ويتركون الباقي ، أما إيراد البيت
أو شطره فهذا ظاهر ، أما إيراد كلمتين أو ثلاثاً من بيت فهذه أمثلة له :-

(١) الشرح الكبير ص ٩٠٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٠٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٢٩ ، وهي لغة مستعملة .

(أ) قال أبو علي : »

لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ « (١)

هذا جزء من بيت من البحر الطويل هو :-

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (٢)

(ب) قال أبو علي : » فقد قال :-

... دُعِيَتْ نَزَالِ (٣)

هذا جزء من بيت من البحر الكامل هو :-

وَلَنِعَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ (٤)

(ج) قال أبو علي :- ودليل زيادتها قولهم :-

.... بالسَّمْهَرِيِّ الْمُعَلَّبِ « (٥)

وهو جزء من البحر الطويل هو :-

وظَلَّ لِثِيَارِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ يُدَاعِسُهَا بِالسَّمْهَرِيِّ الْمُعَلَّبِ (٦)

(د) قال أبو علي : » لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه

- أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو :-

أُرْسَلَهَا الْعِرَاكُ « (٧)

(١) الشرح الكبير ص ٤١٥ .

(٢) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤١٥ هـ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٤٣ .

(٤) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤٤٣ هـ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٥٥٨ هـ .

(٧) المصدر السابق ص ٧٢٧ - ٧٢٨ .

وهذا جزء من بيت من البحر الوافر هو :-

فَارْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ (١)

ثانيا : أبيات سبق إليها :-

أعني بهذا أن هناك أبياتاً سبق الشلوين إلى الاستشهاد بها باقي النحويين ، وتابعه المتأخرون على الأخذ بها - فيما وقفت عليه - ، غاضا الطرف عن ورودها في كتب اللغة أو الموسوعات الأدبية المتقدمة على أبي علي وإنما الذي عناني هنا هو كتب النحويين ، ومن أمثلة الأبيات التي سبق إليها :-

(أ) قول الشاعر :-

أَنُوراً سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُتَتَكِّثٌ حَذِيقُ (٢)

(ب) قول زهير :-

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمَ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ (٣)

(جـ) قول النابغة :-

فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجَرِّ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَ (٤)

(د) قول امرئ القيس :-

وَزَلَّ لِثِرَانِ الصَّرِيمِ غَمَاعِمٌ يُدَاعِسُهَا بِالسَّمْهَرِيِّ الْمُعَلَّبِ (٥)

(هـ) قول الشاعر :-

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي (٦)

(١) انظر تخريجيه في الشرح الكبير ص ٧٢٨ هـ ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٥٥ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٧١ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٤٥ .

(و) قول جميل :-

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنَّةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاقِفًا وَعُهُودًا (١)

(ز) قول حسان :-

وَقَالَ اللَّهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدًا هُمُ الْأَنْصَارُ عُرَضَتْهَا اللَّقَاءُ (٢)

(ح) قول عدي :-

ثُمَّ أَضْحَوْا لِعَبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ خَالًا بَعْدَ خَالٍ (٣)

(ط) قول العتبي :-

وَكُنْتُ بِهِ أَكُنِّي فَأَمْسَيْتُ كُلَّمَا كُنَيْتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٤)

(ي) قول الشاعر :-

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأُرْمَدِ (٥)

وغيرها من شواهد يفطن لها المطلع على البحث .

ثالثا : موقف الشلوين من شعر المولدين :-

وردت أبياتٌ مختلفة في ثنايا هذا الكتاب لبعض الشعراء المولدين وموقف الشارح واضح في كل بيت سأورده ما عدا بيتاً واحداً للعتبي قال أبو علي الشلوين : « وقوله : ويدخلها معنى صار » مثاله قوله :-

ثُمَّ أَضْحَوْا لِعَبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ خَالًا بَعْدَ خَالٍ

وقوله :-

أُصْبِحْتُ لَا أُحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أُمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

(١) الشرح الكبير ص ٦٧٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٦٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٧٠ .

وقوله :-

وَكُنْتُ بِهِ أَكُنِّي فَأُمْسِيتُ كُلَّمَا كُنَيْتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي^(١)

فالبيتان : الأول لعدي بن زيد العبادي ، والثاني للربيع بن ضيع الفزاري ، وهما من الشعراء الذين يحتج بشعرهما ، أما العتبي المتوفى سنة (٢٢٨ هـ) فلا يحتج بشعره ، وبيته لو ورد مفرداً لأمكن القول : إن الشلوين يرى الاحتجاج بشعر المولدين ، وهنا ورد معه ما يعضده ، فلعله أوردته للاستئناس به أو التمثيل .

أورد الشارح - رحمه الله - بيتا لمحمود الوراق ت : (٢٢٥ هـ) وهو قوله :-

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا^(٢)

وهنا أمران ينبغي التنبيه عليهما :-

(أ) أن الشارح أوردته متمثلاً به قال : « إذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولاً بما علله به ، إذ كان ذلك يجر إلى ما لا جواب له ، فانبغي أن يلحق الجر لذلك - بما لا جواب له أيضاً - ثم أورد البيت »^(٣) .

(ب) أن ابن جني ذكره في الخصائص ثلاث مرات^(٤) ، والسهيلي ذكره^(٥) أيضاً ، فالشلوين مسبق إلى ذكر هذا البيت ، ولم يفتن محققا الخصائص ونتائج الفكر إلى قائله .

أورد الشارح أيضاً بيتاً للحريري : ت (٥١٦ هـ) وهو قوله :-

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَا هُ عَيْنُهُ فَأَثْنَى بِلَا عَيْنَيْنِ^(٦)

(١) الشرح الكبير ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧١ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ .

(٥) نتائج الفكر ٩٨ .

(٦) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

وعقب عليه أبو علي الشلوين بقوله : « والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولا بد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه » ^(١) ، كذلك أورد الشارح بيتا لأبي نواس : ت (١٩٨ هـ) وهو قوله :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ ^(٢)

ولم يذكره الشلوين للاستشهاد به ، وإنما بين أن النحاة نقدوا على أبي نواس قوله : صغرى وكبرى وكان حقه أن يأتي بهما معرفتين ^(٣) .

كذلك أورد الشارح بيتا للمتنبي : ت (٣٥٤ هـ) ، قال - رحمه الله تعالى - :
« وقوله : فالوقف على البذل من التنوين ، تمام هذا الموضع أن يقول في الأشهر ، لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير تعويض من التنوين ، فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المنون من هذا النوع : رأيت قاضي ، وعلى هذا بنى المتنبي قوله :-
أَلَا أَدْنُ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي وَلَا لَيْتَ قَلْبًا وَهُوَ قَاسِي ^(٤) »

ومن النص يتضح أن الشارح لم يستشهد به وإنما ذكر له عذرا في إثبات ياء المنقوص المنصوب المنون دون الوقف عليه بقلب تنوينه ألفا .

أخلص من هذا إلى أن الشارح لم يورد أبيات المحدثين للاستشهاد بها ، وبناء قاعدة عليها وإنما جاء ببعضها ممثلا أو مخطئا كما ترى .

(و) موقفه من المتقدمين :-

الشلوين إمام من أئمة النحو والأدب ، انتهت إليه إمامة هذا الفن في الأندلس ، له - رحمه الله تعالى - موقف متميز من المتقدمين فهو معجب بسيبويه وأبي علي الفارسي ، ويدافع عن الزجاجي ، أما معاصروه فلم ينبج أحد من لسانه بتخطئة أو نحو ذلك ، وسأحاول تسجيل أهم ظواهر هذا الموقف في مناقشاته لبعض الأئمة وهي على

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٦٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦١ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠٧٢ .

النحو الآتي :-

أولاً : سيبويه :-

نقل الأستاذ أبو علي الشلوين نصوصاً كثيرة عن إمام النحاة سيبويه ، ويمكن تجسيد موقفه فيما يأتي :-

(أ) إعجابه الشديد به والثناء عليه قال عنه بعد نقل رأيه : « وهذا مقصد عالٍ جداً يشبه مقاصده ، فأخذ به لما كان النظر الأسد ناصره وعاضده » ^(١) ، وقال أيضاً بعد ترجيح رأيه في مسألة : « ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله » ^(٢) يعني بالإمام سيبويه .

(ب) انتصاره لآراء سيبويه :-

- رد بعض النحاة قول سيبويه : إن (أخ) وأخواته وزنه (فَعَل) مستدلاً بثبوتها على (أخوان) وردوا بأن الأصل فيها (فَعَل) بدليل جمعها على أفعال ^(٣) ، فقال أبو علي الشلوين : « ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :- أحدهما : أن التثنية ينبغي أن تكون دليلاً في هذا المعنى والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ... » ^(٤) .

- ذكر رأي الخليل في تركيب لن ^(٥) ، وذكر رأي سيبويه فيها وأنها غير مركبة ، وذكر ما يمكن أن يكون حجة للخليل وحجة سيبويه ثم رجح رأي سيبويه ^(٦) .

- أخذ برأي سيبويه في إعراب الأسماء الستة من بين ثمانية آراء ، وهي أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر ^(٧) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٥٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٤٧٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٧٣ - ٤٧٤ .

(٧) المصدر السابق ص ٣٦٠ .

(ج) استدلاله بما في الكتاب :-

هذا يدل على ثقة الأستاذ أبي علي بسبويه وكتابه ، رد على من زعم أن (فم) لا يكون مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر ^(١) ، فقال رحمه الله : « بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المشور وفي غير الضرورة حكى ذلك النحويون وغيرهم وهو موجود أيضاً في كتاب سبويه » ^(٢) .

(د) اعتداده بقياس سبويه :-

قال أبو علي الشلوين متحدثاً عن اسم الجنس : « فأما ماثنى من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإن تثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سبويه » ^(٣) .

عني أبو علي بالكتاب قراءة وفقهاً وتعليماً عرف دقائقه ، وجمع متفرقه قال رحمه الله : « نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازوه هو بعد ذلك » ^(٤) .

ثانياً : الجزولي :-

موقف أبي علي الشلوين من أبي موسى الجزولي اختلف في أول الكتاب عنه في آخر الكتاب ، وهذه نماذج توضح ذلك وتبينه :-

(أ) دفاع عن أبي موسى :-

اعترض بعض النحاة على قول الزجاجي : إن المصدر اسم الفعل ^(٥) ، وقال الجزولي فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه ^(٦) ، قال أبو علي : « وغرضه

(١) الشرح الكبير ص ٣٦٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠١ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٩٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٤٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

بذلك أن يشرح به كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض» (١)، ثم ذكر اعتراض بعض النحاة، ثم عقب الشلوين على قولهم: «وهذا الشرح الذي شرحوا به كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى فإن المصدر ليس اسماً للكلمة.... وهذا الشرح الذي شرحه به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض» (٢).

مثال آخر: قال أبو علي: «والمجموع حقيقة قسمان: مجموع جمع التكسير، ومجموع جمع السلامة فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد، ربما اعترض عليه بعضهم بجفّنات ونحوه، ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير فيه بناء الواحد للدلالة على الجمع، وهذا التغير الذي في جَفَنَات ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن للدلالة على الجمع.....» (٣)، ثم قال: «وكذلك نظيره حذف الألف من (مُصْطَفَوْنَ وَمُؤَسَّوْنَ وَعِيسَوْنَ) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضاً، لأنه إنما هو تغيير لالتقاء الساكنين، لا للدلالة على الجمع، فلا ينبغي أن يعترض المؤلف بجَفَنَات ونحوه، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه، لأنه كله ليس تغييراً للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر» (٤).

(ب) الانتصار له :-

انتصار أبي علي لأبي موسى في قوله: إن وزن الأسماء الستة هو (فَعَلَ) (٥)، وكذلك قول أبي علي: «إلا أن للمؤلف أن يعتذر عن نفسه في هذا بمثل ما اعتذر به في قومي، لأن الضمة لا يمكن تقديرها» (٦)، وغيرها من مواطن كثيرة كان أبو علي فيها منتصراً لأبي موسى.

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٨٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٨٧ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٦٤ - ٣٧٠ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٤٣ .

(ج) إصلاح عبارته :-

من الأمور التي تلفت الانتباه هنا العناية بإصلاح نص الجزولية من ذلك قول أبي علي : « والتصرف الذي تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن يعبر عنه بعبارة تخصه ، لا بعبارة تعمه وغيره ، وذلك أن يقال : التصرف هذا اختلاف الأبنية للأزمنة » ^(١) ، ومن ذلك أيضاً : « وقوله : وتنوين أي لالتقاء الساكنين ، ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً شاذاً أو ضرورة وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب ، فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع » ^(٢) .

(د) هجومه عليه :-

كان أبو علي - رحمه الله - يسرع إلى تخطئة أبي موسى وذلك ظاهر في آخر الكتاب ، قال أبو علي « وقوله : إنهما يؤثران مع الوصف ، خطأ ، لا تأثير للوصف هنا ، وإنما التأثير لكونهما لا تلحقهما هاء التأنيث في المؤنث » ^(٣) ، وكذلك قول أبي علي : « وقوله : ومع شبه الوصف ، خطأ لما ذكرناه من أن زيادة الألف والتنون ليست بعللة لمنع الصرف ، وإنما العلة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التأنيث كزيادتي ألفي التأنيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التأنيث » ^(٤) ، مثال ثالث : « وقوله : هنا وجب النصب ، ليس بصحيح ، لأنه يجوز في هذا النوع الرفع على إعمال (لا) عمل ليس ، فكان حقه أن يقول : وجب النصب أو إعمال (لا) عمل ليس » ^(٥) . مثال رابع قول أبي علي : « وقوله : أو للعرض . خطأ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوباً بإضمار فعل » ^(٦) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٩٨٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٨٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٩٩٩ .

(٦) المصدر السابق ص ١٠٠١ .

يخطيء أبو علي أبا موسى ويشتمه أحياناً ، قال أبو علي : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختصرته ، والاختصار السيء المخل لا معنى له » ^(١) ، وقال أيضاً : « وقوله : أو ألف أفعال جمعاً ، مثاله : أنيَعَام تصغير أنعام ، ولو أمسك عن قوله : جمعاً لأصاب ، فإن تقييده بقوله : جمعاً فائدته أنه إذا كان مفرداً يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه تقول فيه أفيعل ، وقد قال سيبويه : فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت : أفيعال فهذا يدل على أن قول هذا المؤلف : جمعاً ، بعد قوله : أو أفعال خطأ لا لعل له منه » ^(٢) .

ثالثاً : نحاة آخرون :-

تتبع أبو علي كثيراً من النحاة بالتخطئة ، وأغلظ القول لبعضهم ، ومن أمثلة ذلك قوله : « وقد قال بذلك بعض المتأخرين أحسبه الأعلام وابن أبي العافية ، فالجواب : أن هذا القول خطأ لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر ، لا في الآخر » ^(٣) ، وخطأ الوقشي ورد عليه وعقب على قوله بقوله : « وقد تبين فساده ، فانبغي أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » ^(٤) ، وصف قول ابن طاهر الخدب بالهذيان ^(٥) ، هاجم ابن طلحة وعنفه ووصفه بالتخلف ^(٦) ، وصف بعض معاصريه بالجنون ^(٧) .

هذه بعض مواقف أبي علي الشلوين من المتقدمين عليه فما بين إعجاب ببعضهم إلى نقد بعضهم الآخر ، إلى غلظة وجفاء مع آخرين .

(ز) رأيه في إدخال علم المنطق في النحو :-

تأثر أبو علي الشلوين بالمنطق ، بل أغرق فيه وساعده على ذلك أن الجزولية

(١) الشرح الكبير ص ٨١٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠١٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٢٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٧٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٨٦٠ - ٨٦١ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٢٨ .

أولها يرتكز على علم المنطق ، وبدا هذا التأثير واضحاً في أول الكتاب ويمكن تسجيله في نقاط على النحو الآتي :-

١ - هدف المتكلمين عند النظر في الألفاظ :-

حدد الأستاذ أبو علي الهدف من النظر في الألفاظ عند المتكلمين فقال : « إن مقصد أولئك المتقدمين كان النظر في الألفاظ من حيث المعاني خاصة ، وكان مقصد النحويين النظر في الألفاظ من حيث الأحكام » (١) .

٢ - أثر المنطق في ذكره الحدود :-

(أ) اختار في حد الاسم تعريف المنطقيين ، قال أبو موسى الجزولي : « الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها » (٢) ، ذكر الشلوبيين أنه يمكن أن يعترض عليه بالذي وأخواته ثم أجاب عنه من جهتين : الأولى : أن الذي وأخواته في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، الثانية : قال : « وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أموا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك » (٣) ثم قال الشارح : « ... رأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي مشى به المنطقيون ، وأن مشي النحويين في ذلك كأنه مشي شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون مما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات إنها أسماء بالجاز لا بالحقيقة » (٤) .

(ب) عرف دلالة التضمن بأنها : « دلالة اللفظ على بعض ما وضع له

(١) الشرح الكبير ص ١٩٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

كدلالة البيت على السقف » (١) .

(ج) عرف دلالة الالتزام بأنها : « ... دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له كدلالة السقف على الحائط » (٢) .

(د) في حد الحرف قال الجزولي : « والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها » (٣) قال أبو علي : « ... الموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل (من) في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف » (٤) .

٣ - أثر المنطق في العبارات والمصطلحات :-

استعمل الأستاذ أبو علي عبارات أهل المنطق ومصطلحاتهم وإليك نماذج من هذا :-

(أ) قال الأستاذ أبو علي : « ... وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكنني قلت - في التمثيل الذي نقل عن أبي موسى أولاً إنه نحو قولنا : طائر وسابح وماش - : إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أموراً عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنما هو بالأمور الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيهما تحقيق المنطقيين » (٥) .

(ب) قال أيضاً : « وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة لا على مذهب من حَقَّق ، ولا على مذهب من قَرَّب ، لأن

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٢ .

الأشخاص لا تنحصر ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاضرة للمقسوم » (١) .

(ج) قال أبو علي أيضاً : « وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عِلْمُ مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمَعُول في جواب ما هو ، والمَعُول في جواب أي شيء هو ؟ » (٢) .

(د) وقال أيضاً : « لكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظيتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقرباً يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع ، فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل في غيره هو النوع والذي دخل فيه ذلك الداخل هو الجنس » (٣) .

إذن كان للمنطق أثر بارز في بعض المصطلحات ، مما جعل أبا علي يستند على تقسيمهم حين قال : « فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك ، فوجده إما دالا وإما غير دال ، فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفتة غيرهم من المتقدمين وصرفوا التفاتهم إلى الدال فوجده إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ولكن مع غيره كما وجده غيرهم كذلك إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسماً برأسه كما جعله غيرهم قسماً برأسه ، ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجده إما له بنية تدل على زمانه وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجده غيرهم ، إذ لا يمكن أن يكون إلا

(١) الشرح الكبير ص ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

كذلك » ^(١) . وهكذا يستمر في التقسيم .

إذا قرأت كتاب أبي علي هذا فإنك ستجد هذا الأثر يطالعك بين فترة وأخرى سواء في استخدام مصطلح من مصطلحات أهل المنطق أم عبارة من عباراتهم ، ومال أبو علي إلى استخدام تقسيمهم أو الاستدلال به فما رأيه في إدخال علم المنطق في النحو ؟ صرح أبو علي برأيه في هذه المسألة في عدد من المواطن على النحو الآتي :-

١ - قال - رحمه الله - : « فإذا حققت هذه المقدمات كلها وتقررت فحينئذ يحصل عن ذلك معرفة حقيقة الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلا ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به ، لو لم يكن التخليط معيياً في ذلك كله علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضا بما نحن نحويون من أهله » ^(٢) .

٢ - قال أيضا : « فالأمر في هذا - إن شاء الله - قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء ، فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخال العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولابد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه » ^(٣) .

٣ - قال أبو علي : « قلت : وهذا التأويل الذي تأوله هذا المتأول حكى عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه الكراسة ، إنما يصلح بكلام نحوي مخلط صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى حتى يتكلف هذا التكلف البعيد وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله هذا المرتكب البعيد المحوج إلى معرفة الجنس المنطقي ، وقد تقدم لنا أنه

(١) الشرح الكبير ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٦ .

لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله ، هي من غير هذا العلم ، ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه » (١) .

نتيجة هذا أن أبا علي كان يعرف المنطق معرفة جيدة وإلا لم يستطع مجارة أبي موسى في مقدمته التي أولها منطق ، وأنه - رحمه الله تعالى - دعا دعوة صريحة إلى ترك علم المنطق واجتنابه في النحو ، وألا يخلط بين الصناعتين ، وردد هذا في عدة مواطن منها ما ذكرته آنفاً .

(ح) عناية المؤلف بالعلة :-

اهتم الشلوبين بالعلة اهتماماً كبيراً ، فهو يعلل لكل حكم نحوي ، وكل مسألة في هذا الكتاب ، ويرى أن « ... العلة مفيدة بالوضع ، وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع وعلى ذلك أكثر عللهم » (٢) وإطراد العلة شرط عنده لصحة المعلول قال : « فهذا يمكن أن يقوله قائل إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ومات زيد ، وضرب زيد ، ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا ، لإطراد معنى الأول ، وانكسار معنى هذا الثاني » (٣) ، والعلة سمة من سمات هذا الكتاب ، وهذه نماذج من تعليقاته :-

١ - قال رحمه الله : « والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب ؛ لأنه من حيث كان داخلاً في حديث غيره ، كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها الانتصاب ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه ، لأن (ضَرَبَ) حديثه ، فكان فيه عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضَرَبَ) ، لأن (ضَرَبَ) حديث المفعول ، كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضَرَبَ) عمدة كما كان الفاعل في (ضَرَبَ) عمدة فلذلك وجب له من الرفع - أعني للمفعول في (ضَرَبَ) - ما وجب للفاعل

(١) الشرح الكبير ص ٣١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٤ .

في (ضَرَبَ) ، ^(١) . هنا ثلاث علل وعلتنا علة .

علل وجوب وهي : (١) وجوب رفع الفاعل لأن الفعل حديثه .

(٢) وجوب نصب المفعول لأنه داخل في حديث غيره

(٣) وجوب رفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (طُربَ)

يعني الفعل المبني للمجهول .

وعلتنا علة وهما : (١) ارتفع الفاعل لأن الفعل حديثه فصار عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع .

(٢) ارتفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (ضَرَبَ) فصار

عمدة ، كما كان الفاعل في ضرب عمدة ، والعمدة

يجب له الرفع فوجب له ما يجب للفاعل .

٢ - قال أبو علي : « إن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لثلاث تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة » ^(٢) ، استثقلوا اجتماع أربع متحركات في كلمة واحدة فسكنوا الباء فهي علة استثقال ، وعدها السيوطي من العلل القاصرة ، لأنه لا يكون التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي ، كانطلق وانكسر ^(٣) .

٣ - الاسم يختص بالتنوين قال أبو علي الشلوبين : « ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان ، فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف » ^(٤) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٩ .

(٣) الاقتراح ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) الشرح الكبير ص ٢٧٣ .

وكذلك اختص الاسم بالألف واللام والنعت والتصغير قال الأستاذ أبو علي :
 « احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار عنه ، انبنى هذا التعليل على أنه
 لا يختص إلا المخبر عنه ، أما المخبر به فلا يخصص ، وهذا الذي بنى عليه هذا
 التعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً وإلا لم يتم ، وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه ، لأن
 تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي
 اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء ، فلا يكون التخصيص إذن إلا
 في الأسماء » ^(١) ، ثم قال : « قد كان ينبغي أن يختصر هذا ، ويجعل هذا
 التعليل أولاً لا ثانياً : فيقال : الألف واللام والنعت كلاهما تخصيص للاسم ،
 وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ،
 فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه ، والذي يخبر عنه إنما هو
 الاسم » ^(٢) ، ففي كلامه ذكر علتي اختصاص ، علة اختصاص التنوين
 بالاسم ، وعلة اختصاص الألف واللام والنعت بالتصغير بالاسم ، وذكر أيضاً
 علة لعلة اختصاص الألف واللام والنعت بالاسم وهي أنه لا يخصص إلا المخبر
 عنه ذكر علة ذلك وهي أن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى ..
 ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء .

٤ - قال أبو علي الشلوين : « وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه أن الذي
 هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو
 الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألا
 يكون إلا في الأفعال ، لأن ذلك كما قلنا : إنما هو معنى مختص بالأفعال » ^(٣) .
 وهذه من علل الاختصاص ، اختص الفعل بالتصرف لأنه هو الذي تتغير بنيته
 لتغير الزمن .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

٥ - قال أبو علي رحمه الله : « ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكَم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم ، فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب ، والتنوين موافق لخفته عليهم غير مناقض له ، فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل ، ويعادل الثقيل ، ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف فيها فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب » (١) .

علة أخرى لاختصاص التنوين بالاسم ، هي علة استخفاف ، استخفوا الاسم فألحقوه التنوين وتصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه .

٦ - قال أبو علي : « واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه ، فلذلك كان حكم الفعل حكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ؛ لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر والأجناس التي ذكرنا لا تثني ولا تجمع فلم تثن الأفعال ولم تجمع » (٢) .

حديث أبي علي كان يتناول قول أبي موسى : « ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيهما التثنية كما لا تصح في مدلولاتها » (٣) ، فقال أبو علي : « أي أن الأفعال إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء الأجناس » (٤) ، فعلة منع تثنية الأفعال لأنها تدل على مصادرهما والمصدر كما قال لا يثنى ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه ، واختلاف أنواعه « ليس بقياس فيفعل في الأفعال ، ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص لشيء دون شيء ، وإذا أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع الأفعال » (٥) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٠٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

إذن علة منع تثنية الأفعال علة حمل على الأصل ، لأنه أصله المصدر ، والمصدر كما رأيت لا يشئ ولا يجمع في الأمر العام .

هذه نماذج تمثل عناية أبي علي الكبيرة بالتعليل للأحكام النحوية حتى تكاد تكون سمة من أهم سمات الكتاب المطردة فيه .

(ط) القياس :-

قال الأنباري : « وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » ^(١) ، وقال أيضاً في تعريف القياس :- « اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا : قدرته ... وقيل : هو حمل فرع على أصله بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم » ^(٢) .

عني الأستاذ أبو علي الشلوبين بالقياس عناية كبيرة ، ورفض ما يخالفه قال - عن (فُلك) جمعاً إنه مغير عن (فُلك) في الواحد : « الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزداد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك الزيادة فيه تغيير بنية بأحد الوجوه المتقدمة ، ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلاً ، وهذا هو الذي نحن بسبيله ، والقياس مع هذا يقتضي ألا يكون لأن الغرض بالعبرة هنا الدلالة على الجمع ، ولا دلالة إذا كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعاً وقياساً احتجنا أن نصرف هذا الأقل إلى المستمر » ^(٣) ، ثم قال : « وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين ؛ أعني أن يزداد عليه من آخره ، أو تغيير بنيته ، كان ذلك خيراً ، ولا بد من أن نقول : إنه قسم ثالث : لم يتغير بواحد من التغيرين ،

(١) الإغراب ٤٥ .

(٢) لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٨٩ .

لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب ، فيما اقتضاه مستمر كلامها ، وفيما اقتضاه القياس » ^(١) .

تحدث عن جمع المذكر السالم وأن الواو تلحقه رفعاً والياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، وأن الواو والياء حرفا إعراب ، وعلل لذلك بقوله : « لأنهم لو جعلوهما إعراباً لنقضوا ما اطرده في حروف المعاني اللاحقة آخرأ من كونها حروف إعراب نحو : قائمة وتيمى ولنقضوا أيضاً ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة فلما أدى القول بأن هذه الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد ، ونقض القياس لم يقولوا به » ^(٢) .

(ظ) نماذج من أقيسته :-

١ - الإعراب أصل في الأسماء ، حملت الأفعال المضارعة في إعرابها على الأسماء لعللة المشابهة فالفرع المحمول هو المضارع والأصل هو الاسم والعللة هي المشابهة في الإيهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ، والحكم المعطى للفرع هو الإعراب ، قال أبو علي : « فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلا للأسماء لأن تلك المعاني ^(٣) لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة » ^(٤) .

٢ - قال أبو علي : « ... إن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال ، كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال » ^(٥) .

٣ - قال الأستاذ أبو علي : « وكما لا تثنى الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى ، فكذلك لا تثنى الحروف ولا تجمع ، لأن معانيها أيضاً كمعاني الأفعال » ^(٦) .

(١) الشرح الكبير ص ٣٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٩ .

(٣) يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٤) الشرح الكبير ص ٢٥٧ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

٤ - قال أيضا : « وكما لم تتن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه فكذلك لم يثن ولم يجمع ما عومل معاملة واحد منهما ، فلم تتن الأسماء المبنيات نحو : (من وما ومتى) والأسماء غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن ، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تتن ولم تجمع ، ولم تتن أسماء الأفعال نحو : حَذَرَ وَنَزَلَ ، لأنها نائبة مناب أفعال الأمر ، ولم تتن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهراً نحو : كان الزيدان منطلقاً أبواهما ، ولا تقول : منطلقين أبواهما ، لأن منطلقاً قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ، فكذلك عومل معاملته في أن لم يثن ولم يجمع » ^(١) .

٥ - وقال أيضا : « وكان ذلك - يعني حرف التثنية ^(٢) - أخصر من تكرير الاسم بحرف العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل ، فلم يقولوا : (قام أنا) في (قمت) ولا ضربت إياك في ضربتك فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم قام الزيدان ، الذي هو أخصر منه » ^(٣) .

٦ - ثم ذهب إلى حمل ضرورة الفك في التثنية على ضرورة انفصال الضمير مع تأتي اتصاله قال : « فأما قول القائل :-

كَأَنَّ بَيْنَ فَكْهَا وَالْفَكِّ فَأَرَّةٌ مِسْكِ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

فإنما استعمل فيه التكرير ، والتثنية أخصر منه لما لم يمكن الأخصر بسبب الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر ، استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك :-

(١) الشرح الكبير ص ٣٠٦ .

(٢) في نحو : (الزيدان والزيدين) .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

إليك حتى بلغت إياكا» (١)

(ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح :-

أسلفت أن أبا علي الشلوين بلغ شأواً بعيداً في علم اللغة والأدب ، وتصدر لإقراء هذا الفن أكثر من ستين عاما ، بعد أن تلقى العلم على أئمة الأندلس آنذاك ، ولذا صار له رأي واختيار وترجيح وهذه بعض نماذج من اختياراته وترجيحاته :-

١ - الكلام والقول :-

رجح أبو علي الشلوين أن الكلام والقول لفظان مترادفان خلافاً لمن فرق بينهما قال - رحمه الله تعالى :- « والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف وعلى هذا كثير من المتكلمين ، وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلاماً يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره » (٢) .

٢ - بناء المضارع إذا اتصلت به إحدى النونات :-

أخذ الشلوين بقول جمهرة النحويين الذين يرون أن الفعل المضارع مبني مع النونات الثلاث - نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون النسوة . ورد على القائلين : إنه معرب مع هذه النونات الثلاث ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع ، فكان منعها لظهور الإعراب في الفعل كمنع ياء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه نحو : غلامي ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم إنه مبني ، كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات إنه مبني ، إنما يقال : في كل واحد منهما إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع منع من ظهور الإعراب فيه . ثم بسط - رحمه الله - قول الخصمين في هذه المسألة ، وساق أدلة كل فريق ، ثم ذكر

(١) الشرح الكبير ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

الاعتراضات على هذه الأدلة ورجح القول الأول ^(١) .

٣ - تنوين التمكن هو الاصل لباقي التنوينات :-

يرى الأستاذ أبو علي الشلوين « أن تنوين التمكن هو الأصل من هذه التنوينات كلها ، وهو الأكثر في الكلام ، وغيره لم يكثر كثرتة ، وكأنه فرع عنه ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكن ، وذلك أن كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير ولا ينصرف في التعريف ، فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير في قولهم : جاءني سيبويه وسيبويه آخر ، كما تطرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو في قوله :-

وَكأن سَيَّانٌ أَلَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ السُّوحُ » ^(٢)

ثم استعرض باقي التنوينات وأرجعها إلى تنوين التمكن إلا تنوين القوافي والغالي فقال عنهما : « فأما تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتنوين ، فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعى فيه أصله ، ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة ، والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي ، كما كان التنوين الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها » ^(٣) .

وأقول : سبق الشارح إلى القول بذلك : أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن معزوز : ت (٦٢٥ هـ) .

٤ - علة اختصاص الاسم بالألف واللام والنعت والتصغير :-

ذكرت علتان لذلك :- الأولى : أنه احتيج إلى الألف واللام والنعت والتصغير في الاسم ليفيد الإخبار عنه ، لأنه لا يختص إلا بالخبر عنه ، وأما الخبر به فلا يخصص ،

(١) الشرح الكبير ص ٢٦٣ - ٢٧٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، الثانية : قال بها أبو علي الرندي : وهي أن امتناع النعت في الأفعال لأنها دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر ، فلم يصح وصفها ، لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ... وبعد عرض الشارح له عقب عليه بقوله :- « فهذا التعليل ليس بشيء ولكن الصواب ما قدمناه » ^(١) .

٥ - عدم تثنية اسم التفضيل أفعال من :-

يرى الشارح عدم تثنية اسم التفضيل - أفعال من - لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

- ١ - افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .
 - ٢ - كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل على الحدث ، وعلى مضيه أو حضوره أو انتظاره ^(٢) .
- والشارح مقلد لغيره من النحاة في هذه المسألة .

٦ - قياسه التثنية على اتصال الضمير :-

ذكر الشارح أن التثنية أخصر من التكرار بالعطف فهو أولى كما أن اتصال الضمير أولى من انفصاله مع ما فيه اختصار ، وقاس ضرورة التكرار على ضرورة الانفصال في الشعر ^(٣) . ولم أقف على من سبق الشارح إلى هذا القياس .

٧ - الخلاف في (ياء) تفعلين :-

ذهب الجمهور إلى أن هذه الياء ضمير ، وخالف في هذا الأخفش فجعلها

(١) الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

علامة ، وجعل الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل كأنه قال : تفعلين أنت ^(١) ، ثم ذكر الشارح وجه قول الأخفش وعقب عليه بقوله : « وهذا الذي قاله الأخفش لا يلزم ، أعني حمل فعل المخاطب في ذلك على فعل الغائب ، بل لكل فعل في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الأفراد والثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال : وكانت الياء في تفعلين علامة تأنيث لانبغى أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنتما تفعلان مخاطبا لمؤنثين » ^(٢) .

٨ - إعراب الأسماء الستة :-

اختار أبو علي الشلوين رأي الفارسي وهو الرأي المنسوب إلى سيبويه في إعراب الأسماء الستة وأنها معربة بحركات مقدرة على حروف العلة وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فعنده أن « الأصل في الرفع إذن : جاءني أَخُوْكَ بواو مضمومة في الرفع ، وتبَعِ الخاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب : رأيت أَخُوْكَ بواو مفتوحة للنصب وتبَعِ الخاء حركة الإعراب ففتحتها ، وفي الخفض : مررت بِأَخُوْكَ بواو مكسورة للخفض وتبَعِ الخاء حركة الإعراب فتكسرهما ، ثم إن الإعلال الذي يقتضيه استثقال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في (جاءني أَخُوْكَ) : جاءني أَخُوْكَ ، وتحرك في النصب ويفتح ما قبلها إتياعاً فيقال في (رأيت أَخُوْكَ) التي الفتحة في الخاء منها حركة الأصل : رأيت أَخُوْكَ ونعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة إتياع ثم تحرك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً فتقول : رأيت أَخَاكَ وتقول في الخفض : مررت بِأَخُوْكَ : مررت بِأَخُوْكَ بإتياع الخاء حركة الواو ثم تستثقل الكسرة في الواو وتسكن لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلاً ولكنها تنقلب ياء ، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بِأَخُوْكَ ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا العوامل » ^(٣) .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٢٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٢٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

٩ - لَمَّا لنفي الماضي :-

ذهب أبو علي الشلوين إلى أن لما « إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة » ^(١) ورد على أبي موسى الجزولي قوله : « إن لما تنفرد بالاستغراق » ^(٢) ، ورد عليه بقوله : « ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن (لما) تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضع مناقضاً لما قدمه قبل من أن : لما يفعل ، نفي لـ (قد فعل) من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أوجب في الزمان الماضي القريب من الحال ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف هنا يقتضي نفي الماضي كله » ^(٣) .

١٠ - الفصل بين فعل التعجب ومعموله :-

قال أبو علي الشلوين : « وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما ، أي لا تقل : ما أحسن اليوم زيدا ، ولا أحسن اليوم بزيد ، وهذا مذهب نسبة الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ، والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور » ^(٤) .

١١ - أصل الصيغة :-

قال أبو علي : « وأصله من : صوغ الإناء ، وما أشبهه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائغاً ؛ - وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائغاً له - من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » ^(٥) ، هذا الرأي اللغوي لم أقف على من قال به قبل الأستاذ أبي علي الشلوين ، وهو من الدقة بمكان ويدل على تمكنه في اللغة وغوصه على أسرارها ، وكذلك حديثه عن التخيير ^(٦) ؛ إذ لم أقف على من تقدمه على القول به .

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٨٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٩٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٤٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ - ٦٧٢ .

خلاصة هذا أن هذه نماذج من اختيارات أبي علي الشلوين وترجيحاته وآرائه التي سبق لها ، وليست هي كل ما في هذا الكتاب ، فإن آراءه هنا كثيرة جدا ، أخذت منها ما رأيته .

(ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه :-

هذا الكتاب يتسم بسمات عديدة هي أهم مزاياه ، فمنها :-

- ١ - جودة علله ، وغوص الأستاذ أبي علي على دقائق النحو ، مما جعله يقف عند هذه العلة وقفة رائعة .
 - ٢ - كثرة مناقشاته واعتراضاته مما جعله يقدم مادة علمية قوية لولا ما يشوبها من صعوبة الأسلوب حيناً ، وحدة اللسان أحياناً .
 - ٣ - دقة نظره في الاختيار والمناقشة .
 - ٤ - أقيسته التي امتاز بها بأن جعل نظائر لكثير من المسائل وجمع بينها في الأحكام .
- وأهم شيء يقال عن هذا الكتاب : إنه أعمق شرح من شروح الجزولية على الإطلاق ، وإن كان غيبو قد تقدمه بكثرة الشواهد وإيراد آراء النحاة ، لكن أبا علي تقدمهم في جودة مناقشته لما يورده وقوة اعتراضاته فيما يعترضه .
- أما المآخذ التي دونت بعضها على هذا الكتاب خلال عملي فيه فهي على هذا النحو :-

- ١ - مآخذ لغوية .
- ٢ - مآخذ في التوثيق أعني نسبة الأقوال أو الأشعار إلى أصحابها .
- ٣ - مآخذ لعل سببها التساهل والتجاوز .

أولاً : المآخذ اللغوية :-

- ١ - مجيء أو بعد سواء :-

استعمل أبو علي (أو) بعد سواء وكان حقه أن يستعمل (أم) التي تكون

معادلة بعد سواء ، سواء كانت الهمزة موجودة أم مقدرة ^(١) ، من أمثلة ورودها عند أبي علي قوله : « وأنه سواء تعلق (في غيرها) بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى » ^(٢) .

٢ - إدخال الألف واللام على غير :-

غير لا تدخل عليها الألف واللام ^(٣) ، وقد استعملها أبو علي الشلوين مقترنة بالألف واللام قال : « سواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير أو لم يوجد » ^(٤) ولها نظائر ^(٥) .

٣ - تثنية غير :-

غير أيضا لا تثني ولا تجمع ^(٦) ، وقد استعملها الأستاذ أبو علي : « وإذا كان اتفاق اللفظ مشروطاً لذلك فاتفاق المعنى أولى بالاشتراط ، لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران في المعنى لم يكن الثاني في معنى الأول ، فكيف تقع الدلالة عليه بالأول » ^(٧) .

٤ - إدخال الألف واللام على بعض :-

الألف واللام لا يدخلان على (بعض) على الأرجح ^(٨) ، وقد وردت في قول أبي علي « فلذلك لم نمنع الياء والواو من الحركات عند شبهها بالألف كل الحركات ، وإنما معنا هنا بعضها ، وأن يكون ذلك البعض الذي يمنع منها ثقيلًا » ^(٩) .

(١) الجنى الداني ٢٢٥ .

(٢) الشرح الكبير ص ٢٠٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٨ هـ ٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٠٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٩٨ هـ ٤ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٩٨ .

(٨) المصدر السابق ص ٣٣٩ هـ ٧ .

(٩) المصدر السابق ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

٥ - (قد) لا تدخل على منفي :-

(قد) لا تدخل على الفعل المنفي ^(١) ، استعملها الشلوين خلافاً للقاعدة فقال : « وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة ، بل قد يكون كذلك لما ذكرنا من نحو : ما إن زيد قائم ، وقد لا يكون » ^(٢) ومثله : « ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف » ^(٣) وغيرها .

٦ - المراد بمعنى التخيير :-

التخيير يراد به أن تختار بين شيئين يتعذر الجمع بينهما جعله الأستاذ بين ممنوعين في الأصل ^(٤) ، وإخاله غير مراد .

ثانيا : ماخذ في التوثيق :-

٧ - نسب قول الشاعر :-

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَبْثُرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ

إلى عبدة بن الطبيب ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْحَالِي ^(٥)

٨ - نسب إلى شيخه السهيلي قولاً في إعراب الأسماء الستة هو أن هذه الحروف في هذه الأسماء ما عدا (فوك وذومال) إشباع ، وهي في (فوك) وذومال حرف إعراب ، ورأي السهيلي خلاف ذلك ^(٦) .

(١) الشرح الكبير ص ٢٢٧ هـ ٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٦٧١ - ٦٧٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٧٥ هـ ٤ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٥٩ هـ ١ .

٩ - نسب إلى المبرد قولاً في النون اللاحقة للمثنى والمجموع هي أنها عوض من التنوين خاصة ، والمبرد قد نص على أنها عوض من الحركة والتنوين ^(١) .

١٠ - نسب إلى سيبويه أن حكى رأي يونس في الاسم الذي لا ينصرف إذا كان معرفة وإذا كان نكرة ، وسيبويه لم يحك رأي يونس إلا في المعرفة فقط والذي نقله تاما السيرافي ^(٢) .

١١ - نقل رأي السهيلي في الضمائر ، ثم قال - حاكياً عن السهيلي : « ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، فجعلت علامة لها ^(٣) » ، ونص السهيلي يخالف هذا ^(٤) .

١٢ - نسب إلى سيبويه القول بأن (مهما) مركبة من (مه وما) وأن هذا القول أجود من قول الخليل : إنها مركبة من (ما وما) . والكتاب لم ينص على أنه أجود ، ويحتمل أن يكون هذا في نسخة أبي علي ^(٥) .

١٣ - في (مهما) أيضاً نسب إلى سيبويه القول : إنها مركبة من (مه) أخرى غير (مه) التي بمعنى اكفف ، وليس في الكتاب دليل على هذا ^(٦) ، وأكرر ما قلته آنفاً فلعله في نسخة أبي علي خاصة إذا علمنا أن أبا علي ممن عُني بالكتاب تَعْلُماً وَتَعْلِيماً . وختمه على أبي بكر بن الجدد ، ونسخته ترجع إلى أصل نسخة أبي نصر هارون بن موسى القرطبي ^(٧) .

١٤ - نسب إلى سيبويه القول بأن (إذ ما) مركبة من (إذ وما) وإذا غير

(١) الشرح الكبير ص ٤٠٦ هـ ٩٠٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ هـ ٢٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٦٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٦٣ هـ ٤٠٠ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٠٣ هـ ١٣٠٠ .

(٦) المصدر السابق ص ٥٠٤ هـ ٣٠٠ .

(٧) برنامج الرعيي ٨٣ .

إذ الظرفية ، وليس في الكتاب ما يدل على أنها غير (إذ) الظرفية ^(١) .

١٥ - نسب إلى المبرد القول بأن (إذ ما) اسم ، وهو يخالف صريح قول المبرد إنها حرف في كتابيه المقتضب والكامل ^(٢) .

١٦ - نسب إلى المبرد القول بأن قول الشاعر :-

الْوَاهِبِ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبِيدُهَا

في تقدير : وعبد المائة ، ونص المبرد في المقتضب يخالف ذلك ^(٣) .

١٧ - نسب إلى الفارسي أيضا القول بأن اسم الزمان يبنى إذا أضيف إلى الجمل جوازا واختار بناؤه إن كان صدرها جملة فعلية فعلها ماض ، ومذهب الفارسي كما صرح به كباقي البصريين لا يميز البناء إلا مع الجملة الفعلية التي فعلها ماض ^(٤) .

ثالثا : ما أخذ سببها التساهل :-

١٨ - الياء أغلب :-

قال الأستاذ أبو علي : « والغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ، أن تكون اللام المحذوفة منه واو أو ياء ، والأغلب فيها الواو ^(٥) » ، والصحيح أن الياء هنا أغلب ، نص على هذا المبرد والمازني وابن جني ^(٦) .

١٩ - الكلم جمع كلمة :-

قال الأستاذ أبو علي الشلوين : « والكلم إنما هو جمع كلمة » ^(٧) والصحيح

(١) الشرح الكبير ص ٥٠٤ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٠٧ هـ .

(٣) الشرح الكبير ص ٨٨٢ هـ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠٣٧ هـ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٧١ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٧١ هـ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

أنه اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالتاء ^(١) .

٢٠ - المجازاة بكيف :-

زعم الشارح رحمه الله تعالى أنه لا يجازى بكيف عند البصريين على الإطلاق ،
والصحيح أن قطرباً والزجاجي ، قالا : بالمجازاة بها ^(٢) .

٢١ - نون الوقاية :-

زعم الأستاذ أبو علي الشلوين أن قراءة (أثحاجوني) بتخفيف النون هي قراءة
الأكثر والصحيح خلافه ^(٣) .

٢٢ - العطف على اسم (إن) :-

قال الأستاذ أبو علي : « وليس في الدنيا من يميز : إن زيداً وعمرو قائمان على
أن يكون (عمرو) مرفوعاً بالابتداء معطوفاً على موضع (إن) دون الاسم على
ما قدمناه » وقد أجازه الكوفيون ^(٤) .

٢٣ - رُبَّ تفيد التكثير :-

ذكر الشارح أن (رُبَّ) تفيد التقليل خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها تفيد
التكثير ، والصحيح أن الكوفيين يرون إفادتها التقليل ، وعلى هذا نص ابن السراج
وأبو حيان والسيوطي ^(٥) .

٢٤ - السداسي المبدوء بغير همزة وصل :-

قال أبو علي الشلوين في البناء للمجهول : « ترك تغييراً آخر سوى ضم الأول

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٧ هـ ١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٠٥ هـ ٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٤٣ هـ ٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٩١ هـ ٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٨٢١ هـ ٢ .

وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل « وهذا غير دقيق ، فإني لم أقف على سداسي غير مبدوء بهمزة وصل ^(١) .

٢٥ - (ما) في فعل التعجب :-

قال أبو علي « وقوله : بل نكرة غير موصوفة ، على رأي سيويه ، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف » ^(٢) ، والصحيح أن قول الأخفش مضطرب فيها ، فله فيها ثلاثة أقوال ^(٣) .

هذه أمثلة لبعض المآخذ التي بدت لي خلال عملي في هذا الشرح ، وهناك ملحوظات آخر لم أدونها هنا اكتفاء بما أوردته ، ولأنني أشرت إلى كل قضية من هذه القضايا في هوامش البحث .

(١) الشرح الكبير ص ٨٧٥ هـ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٩٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٩٤ هـ .

الفصل الرابع

مُوازنة بين شرحي الجزئية الصغير والكبير

- (أ) الأسلوب .
- (ب) المادة العلمية .
- (ج) تعليل الأحكام .
- (د) تحقيق الآراء .
- (هـ) الشواهد .

الفصل الرابع

موازنة بين شرحي الجزولية الصغير والكبير

الشرح الصغير سابق في التأليف الشرح الكبير ، وأكبر دليل على هذا قول الأستاذ أبي علي الشلوين : « وبعدما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه ، سألتني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية ، وأمد أطنابها وأذكر أسبابها ، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب » ^(١) ثم أخذ يذكر أنه بدأ يتتبع ما خرج من تلك النسخة بالشرح والإيضاح .

هذه النسخة التي عناها أبو علي الشلوين هنا هي الشرح الصغير ، وقد جاء كله في هذا الكتاب .

قضية أخرى تحسن الإشارة إليها هي أن أبا علي رجع عن بعض آرائه في الشرح الصغير ، وردّها رداً قوياً وأبطل حججه ، ولم يذكر أن هذا الرأي له ، بل كان يقول : وأما قول بعضهم ، قال بعض الناس ، قال هذا القائل . ثم يرد عليه ، ونصصت على هذا في الهامش ، وجعلت نص الشرح الصغير إن كان بنصه بين علامات تنصيص من أمثلة ذلك : قال أبو علي الشلوين : « فصل : قال بعض الناس ^(٢) : وقصد المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب ، قال هذا القائل ^(٢) : ويُس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يتبين إلا

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢ .

(٢) هو الشلوين نفسه انظر الشرح الكبير ص ٢٣٦ ٧٥ .

بالاسم ، فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، فقد أدى هذا إلى ألا يتبين واحد منهما ، قال هذا القائل ^(١) : ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة يحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدئ لم يعقل له معنى أصلا فهذا أيضا فاسد على هذه الجهة الأخرى ^(٢) . ثم رد على هذين الوجهين : « والجواب عن الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم ، وأما الجواب عن الوجه الثاني » ^(٣) وقد فصل في الرد تفصيلا جيدا .

مثال آخر : قال الأستاذ أبو علي : « قال بعض الناس : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف » ^(٤) ، ثم ذكر حججا منسوبة إلى هذا القائل يصدرها بقوله : قال هذا القائل وهي كلها في الشرح الصغير ^(٥) . ثم أجاب عنه بقوله : « فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك ، فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالاته عند اختلاف صيغه ... » ^(٦) ، ثم ذهب يعلل لذلك .

مثال ثالث : قال أبو علي الشلوين : « وقال بعض الناس : يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئا يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو الدار والغلام » ^(٧) ، ثم أخذ ينقل أقوال هذا القائل وإجاباته واعتراضاته تامة

(١) يعني نفسه انظر ص ٢٣٧ هـ .

(٢) الشرح الكبير ص ٢٣٧ . وهو في الشرح الصغير ص ١٦ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٣٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٤ .

(٥) انظر ص : ١٨ .

(٦) الشرح الكبير ص ٢٤٥ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٩٠ .

كاملة ^(١) ، ثم رد - رحمه الله تعالى - عليه بقوله : « والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلاً ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه » ^(٢) وفصل في الرد تفصيلاً تاماً ^(٣) .

أعود للموازنة بين الكتابين في نقاط هي :-

(أ) الأسلوب :-

طبيعة الشرح الكبير فرضت على الأستاذ أبي علي نهجاً معيناً في أسلوبه ، فإن المطالع للشرح الصغير يفقد الإطالة والاستطراد ، وكذلك يفقد التكرار ومثله التأثير بالمنطق ، قد يجد بعض السبب لكنه أقل منه في الشرح الكبير ، أقول : لقد اختفت سمات الأسلوب التي ذكرتها عند الحديث عن أسلوب أبي علي في الفصل الثالث ، وسبب ذلك أن الشرح الصغير ليست فيه إفاضة في الشرح أو الاعتلال ، وإنما كان كما قال أبو علي المراد به شرح مراد الجزولي ^(٤) .

(ب) المادة العلمية :-

ذكر الأستاذ أبو علي الشلويين أنه أشبع المسائل المذكورة في الشرح الصغير وهذا يقتضي أمرين هما :-

- ١ - أن المادة العلمية في الشرح الصغير موجوده في الشرح الكبير .
- ٢ - أن مادة الشرح الصغير تشكل الأساس للشرح الكبير فهو أغزر تفصيلاً ، وأوسع شرحاً وتعليلاً .

وهذه نماذج تدل على ذلك من الشرحين :-

- ١ - جاء في الشرح الصغير « قوله : اذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة مثل :-

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٠ - ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١٩١ .

رأيت القاضي ولن يغزو ولن يرمي» ^(١) ، وقد أشبعها بحثا واستشهادا في الشرح الكبير فمثل لها ، ثم تحدث عن سبب ثقل الضمة وخفة الفتحة ، والدليل على ثقل الضمة والكسرة وخفة الفتحة واستشهد لها بأحد عشر شاهدا ، وذكر علة هذا الاستفقال ^(٢) .

٢ - جاء في الشرح الصغير : « وقوله : وللاثنين (كلاهما) فقط ، هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان والصواب الأول » ^(٣) . جاءت هذه العبارة في الشرح الكبير ثم ذهب يفند قول الكوفيين لعدم القياس والسماع ، ثم علل لوجه تركهم هذا واستغنائهم عنه وقاسه على الاستغناء عن وَذَرَ بَتَرَكَ ، ثم ختم الحديث بقوله : « وإنما أشبعت القول في هذه المسألة - لأنني رأيت بعض أصحابنا - وهو ابن خروف لم يلق لها بالا ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين » ^(٤) .

هذان نموذجان لما في الكتابين ، وإلا فإن الفرق بين حجم الكتابين أكبر دليل على الفرق بين الشرحين في المادة العلمية .

(ج) تعليل الأحكام :-

العلة سمة بارزة من سمات الشرح الكبير ، اقتضتها الإفاضة في المناقشة والاستدلال والتعليل وما وجد في الشرح الصغير من ذلك فهو قليل قياسا على الشرح الكبير ، مثال ذلك تحدث عن الفاعل في الشرح الصغير فقال : « وقوله : على طريقة فَعَلْ أو فاعِل . يريد بقوله : أن يكون على طريقة فَعَلْ : أن يكون الاسم بعد فَعَلْ فاعل نحو : قام زيد ، أو بعد فعل على وزن فعل الفاعل ، وإن لم يكن فعل فاعل نحو : هلك زيد » ^(٥) .

(١) الشرح الصغير ص ٥٤ .

(٢) الشرح الكبير ص ٤١٨ - ٤٢٦ .

(٣) الشرح الصغير ١٤٤ .

(٤) الشرح الكبير ص ٦٨٠ - ٦٨١ .

(٥) الشرح الصغير ١٤ .

عرض لها في الشرح الكبير عرضا واسعا وفيه تحدث عن علة رفع الفاعل لأنه حديث الفعل فكان فيه عمدة والعمدة يجب لها الرفع ، ويجب للمفعول النصب لأنه داخل في حديث غيره فصار فضلة والفضلات يجب لها النصب ، ونائب الفاعل يجب له الرفع لأنه حديث الفعل المبني للمجهول فصار عمدة فيه فارتفع كما ارتفع الفاعل ^(١) .

وهكذا تطرد علل أبي علي في الشرح الكبير ، وفاء بما وعد به ، واقتفاء لخطوة رسمها لنفسه في أول الكتاب من أنه سيذكر العلل والأسباب .

(د) تحقيق الآراء :-

العلماء الذين أخذ عنهم في الشرح الكبير هم أولئك الذين أخذ عنهم في شرحه الصغير ، فذكر ابن ملكون ^(٢) والسهيلي ^(٣) وابن طلحة ^(٤) من أئمة الأندلس ، ونقل عن سيبويه ^(٥) والفارسي ^(٦) فأكثر من النقل عنهما ، وجميع هذه الآراء موجودة في الشرح الكبير ، بل زاد عليها أشياء لم تكن هناك كنقله عن ابن خروف والصيمري وغيرهما . وقد أفاض في الشرح الكبير في ذكر أدلة الأقوال وتفنيدها ، وهو ما لم يذكره في الشرح الصغير .

(هـ) الشواهد :-

بلغت شواهد الشرح الصغير من الآيات ثلاثا وثمانين ، ومن الشعر ما يقرب من مائة وأربعين بيتا ، أما في الشرح الكبير فقد بلغت شواهد من الآيات نيفا ومائة آية ، ومن الشعر مائة وخمسة وتسعين بيتا ، أما الحديث فقد وردت ستة أحاديث في الشرح الصغير ووردت هي نفسها في الشرح الكبير .

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

(٢) انظر الشرح الصغير ٧ .

(٣) المصدر السابق ١٦ - ٣٣ .

(٤) المصدر السابق ٣٣ .

(٥) المصدر السابق ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ١٢٧ وغيرها .

(٦) المصدر السابق ٤٤ ، ٧٦ ، ١٣١ .

وطريقته في الاستشهاد في الشرح الصغير لا تختلف عنها في الشرح الكبير ،
وقد يختلف الشرحان في إيراد بعض الشواهد أو الأبيات مثال ذلك :-

١ - قول جميل :-

فقلت: أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا
ورد في الشرح الصغير ^(١) ولم يرد في الشرح الكبير .

٢ - قول الشاعر :-

طردنا الخيل والنعم المندى وقلنا للنساء بها أقيمي
ورد في الشرح الصغير ^(٢) ولم يرد في الشرح الكبير .

٣ - قول الحريري :-

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانشى بلا عينين
ورد في الشرح الكبير ^(٣) ولم يرد في الصغير .

٤ - قول النابغة :-

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يابؤس للجهل ضارا لأقوام
ورد في الشرح الكبير ^(٤) ولم يرد في الصغير .

٥ - قول طرفة :-

وَجَامِلٌ خَوْعٌ مِنْ نَيْيِهِ زَجَرَ المَعْلَى أَصْلًا وَالسَّفِيخَ
ورد في الشرح الكبير ^(٥) ولم يرد في الصغير ، وغيرها من أبيات وردت في
الشرح الكبير ولم ترد في الصغير .

(١) الشرح الصغير ص ٦٨ .

(٢) المصدر السابق ١٤٥ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٨٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٩٣٥ .

الفصل الخامس

مُوازَنة بينَ هَذَا الكِتَابِ
وشرح الجزئية للأبدي

- (أ) الاختيار والترحيل .
- (ب) الشواهد .
- (ج) تعليل الأحكام .
- (د) طريقتهما في الشرح .
- (هـ) الأسلوب .

الفصل الخامس

موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأبدي

الأبدي هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الأبدي ^(١) ، وهو من تلاميذ أبي علي الشلوين النابهن ، وليس هو أنبههم ، بل هناك من هو أنه منه في علم النحو وأبعد في الآفاق صيتا كابن أبي الربيع السبتي وابن عصفور وغيرهما .

والأبدي أيضا إمام في العربية أخذ عن الجلة من أئمة هذا الشأن في الأندلس فصار له رأي وترجيح ، واستدلال واعتراض ، وصنف شرح الجزولية ، وهو الكتاب الذي سوف أوازن بينه وبين كتاب أبي علي هذا ، مع أن هناك فارقا بينهما ، فالأستاذ أبو علي شيخ والأبدي تلميذه ، وهذا يعني تأخره عنه . هذه الموازنة ستكون على هذا النحو :-

(أ) الاختيار والترجيح :-

اختر الأبدي كثيراً من آراء المتقدمين ، ومن حظي بأخذ الأبدي عنه أبو علي الشلوين ، وسوف أبين موقفه من اعتراض آراء شيخه وإليك نماذج من ذلك :

١ - ذكر رأي الشلوين أن المنادى يمكن أن يكون منصوباً بإضمار أنادي وأدعو المستعملة ظاهرة والأصل عنده : يا أدعو ، فياعنده تنبيه عام ... ^(٢) ثم عقب عليه بقوله « وهذا باطل : لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيدا خبراً ، إذا وقع بعد (يا) مراداً به أن التنبيه إنما هو لهذا الحاضر ، لأن قوله : إني إنما أردت بهذا التنبيه عبد الله مثلاً خبر من الأخبار ... ^(٣) » .

(١) انظر : تلاميذ الشلوين ص ٣٧ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ٩٢ ، الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٣) شرح الجزولية ٩٢ .

٢ - قال أبو علي : « وقوله : وتنوين ، أي لا لالتقاء الساكنين ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً شاذاً أو ضرورة ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع » ^(١) .
وحاول الأبيدي تعقب شيخه في هذه المسألة والرد عليه ^(٢) .

٣ - قال أبو علي الشلوين : « قوله : التوكيد تكرار وإحاطة ... هذا معيب من التقسيم فإن فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل ، والجواب عنه أن هذا الكلام على تقدير حذف ، وكأنه يريد تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة ، وحذف دون إحاطة من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول » ^(٣) ، تعقبه الأبيدي فقال : « والصواب أن يقال : التوكيد تكرار بغير إحاطة وتكرار بإحاطة ، فالتكرير بغير إحاطة ضربان تكرير لفظ وتكرير معنى ، فتكرير اللفظ كذا ، وتكرير المعنى كذا ، وكذا قسم النحويون هذا الباب إلى تأكيد لفظي ومعنوي » ^(٤) .

وهذه نماذج من الموازنة بين الكتابين في الترجيح :

١ - ذكر الأبيدي الأقوال الواردة في إعراب الأسماء الستة ، ورجح رأي سيويه والفراسي ^(٥) كما صنع شيخه الشلوين ^(٦) ، ولم يذكر شيخه هنا .

٢ - الخلاف في كلا وكلتا مشهور بين البصريين والكوفيين ، اختار الشلوين رأي البصريين مستدلاً بدليلين هما :

(١) لو كانت مثناة حقيقة لصارت بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا مطلقا .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) الشرح الجزولية ٩٥ - ٩٧ .

(٣) الشرح الكبير ص ٦٧٥ .

(٤) شرح الجزولية ٦٨٨/٢ .

(٥) شرح الجزولية ١٤٧/١ .

(٦) الشرح الكبير ص ٣٤٨ .

(٢) لو كانت مثناة لما أخبر عنها بالمفرد ^(١) . الأبدى رجح رأي البصريين ، واستفاد من الأنباري في هذه المسألة من حيث الردود والحجج ^(٢) .

٣ - ذكر الشلوين رأي الخليل في تركيب (مهما) وأن أصلها (ماما) ورأي سيويه وأن أصلها (مه وما) ورجح قول سيويه ^(٣) ، وذكر الأبدى للرأين إلا أنه نسب قول سيويه إلى البغداديين ورجح قول الخليل ^(٤) .

(ب) الشواهد :-

ذكرت مجمل شواهد الشرح الكبير آنفا ، وبلغت شواهد الأبدى في الجزء المحقق وهو الجزء الأول من الآيات تسعا وعشرين وأربعمئة آية ، وبلغت الأحاديث ستة وعشرين حديثا والأشعار ستين وستمئة بيت . هذا يدل على وفرة شواهد و خاصة أنه نصف الكتاب فقد زادت على شواهد الشلوين أضعافا مضاعفة وليس ذلك عجزا في الشلوين والدليل على هذا وفرة شواهد في حواشي المفصل اذ بلغت الآيات ثمانيا وخمسين ومائة آية والحديث ثمانية عشر حديثا ، والشعر ستة وثمانين وثلاثمئة بيت .

(ج) تعليل الأحكام :-

أبو علي الشلوين أقدر على العلة وأمكن في إيرادها وبيان وجهها من تلميذه الأبدى وهذه أمثلة من ذلك :-

١ - أفاض الشلوين في علة رفع الفاعل ونصب المفعول ورفع نائب الفاعل عند حديث الجزولي في قوله على طريقة فَعَلَ أو فَاعِل ^(٥) ، قال الأبدى هنا :

(١) الشرح الكبير ص ٤١٢ .

(٢) شرح الجزولية ١٩٣/١ - ١٩٦ .

(٣) الشرح الكبير ص ٥٠٢ - ٥٠٦ .

(٤) شرح الجزولية ٣٥٦/١ .

(٥) الشرح الكبير ص ٢٣١ - ٢٣٤ .

« وقوله : على طريقة فعل : هي إسناد الفعل إلى الفاعل حقيقة في المعنى ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قام أبوه ، أو مجازاً نحو : هلك زيد ومات عمرو ، وتحرز بذلك من طريقة (فَعَل) ، وقولنا : أو فاعِل طريقة فاعل هي إسناد ما جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى حقيقة نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أو مجازاً نحو : مررت برجل هالك أبوه ، وتحرز بذلك من طريقة مفعول نحو قولك : مررت برجل مضروب أبوه » (١) .

٢ - قال أبو علي الشلوبين في قول الجزولي : التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله مما بعده ، وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه ، قال بعد أن أفاض في شرح ذلك معللاً لأصالة الاسم : « لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه ، وأيضاً فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه » (٢) ، ثم أفاض - رحمه الله - في الشرح والتعليل ، الأبدي علق على هذه المسألة تعليقا مختصراً جداً قال : « الذي هو أصل في نفسه هو الاسم ، بدلالة أنه يفتقر إليه في الكلام ، ولا يفتقر هو إلى غيره ، ألا ترى أنك تقول : زيد قائم فلا تحتاج إلى الفعل ولا إلى الحرف ، ولا يكون من الفعل والحرف كلام إلا بشرط وجود الاسم » (٣) .

(د) طريقتهما في الشرح :-

ترسم الشلوبين في شرحه طريقاً واضحاً متحداً من أول الكتاب إلى آخره ، وخلاصة ذلك أنه كان ينتخب من متن الجزولية ما يراه قمينا بالشرح والإيضاح فيشرحه ويعلق عليه . ولم يشرح المتن كله .

(١) شرح الجزولية ٣٤/١ - ٣٥ .

(٢) الشرح الكبير ص ٢٧٣ .

(٣) شرح الجزولية ٧٧/١ .

أما الأبدي فقد شرح المتن كله من أوله إلى آخره ، واختلفت طريقته وتباين مهجه ويمكن تلخيص عمله فيما يأتي :-

- ١ - في بعض الأبواب يشرح ألفاظ أبي موسى مباشرة ، ويستطرد في أثناء الشرح إلى تفصيل المسائل كما صنع في باب الإعراب مثلا .
- ٢ - يقدم في بعض الأبواب بمقدمة تشمل الباب كله ، ثم يبدأ بعد ذلك بتفسير كلام أبي موسى الجزولي كما صنع في باب أقسام الأفعال في التعدي ، وفي باب الاستثناء .

- ٣ - يقدم في بعض الأبواب بما يمكن السؤال عنه من مسائل الباب والجواب عنها ، ثم يشرع في شرح ألفاظ أبي موسى ، كصنعه في باب (نعم ويئس) .
 - ٤ - يقدم للباب الواحد بعدة فصول ثم يتلوها بذكر ما يمكن في الباب من مسائل مع شرح لفظ أبي موسى في الوقت نفسه كما فعل في باب الصفة المشبهة ^(١) .
- (هـ) الأسلوب :-

هناك فرق بين أسلوب الرجلين يمكن إجماله فيما يأتي :-

- ١ - خلو أسلوب الأبدي من حدة اللسان ، خلافا لشيخه الشلوين .
- ٢ - كثرة نقول الأبدي عن الشلوين وغيره ، ومن أفاد منهم ولم ينص عليهم أحيانا الأنباري في الإنصاف ^(٢) .
- ٣ - وضوح المسائل عنده وقلة التعليقات ، مما يجعل الأفكار عنده قريبة انظر حديثه حول إعراب الأسماء الستة ^(٣) ، وانظر إليه عند الشلوين ^(٤) تجد الفرق واضحا .
- ٤ - كثرة شواهد الأبدي جعلت كتابه سهل التناول قريب المأخذ خلافا لأبي علي لأن شواهد عزيزة .

(١) انظر مقدمة محقق شرح الجزولية ٩٥ - ٩٦ .

(٢) انظر شرح الجزولية ٤٨/١ - ٥١ ، ٣٠٩ .

(٣) شرح الجزولية ١٤٣ - ١٤٩ .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٤٥ وما بعدها .

التحقيق

- (أ) منهج التحقيق .
- (ب) وصف النسخ .
- (ج) تحقيق النص .

[صفحات أرقام ١٥٤ ، ١٥٦ أبيض]

(أ) منهج التحقيق :-

يتلخص منهجي في التحقيق فيما يأتي :-

١ - اعتمدت نسخة (أ) أصلاً وهي النسخة التونسية ، وذلك تمامها لولا الحرم الذي فيها ، وأفدت من باقي النسخ ، فإذا كانت الزيادة تفيد معنى أو تصحح لفظاً أو تقوم عبارة أضفتها في المتن . وإلا اعتمدت الأصح من النصوص .

٢ - أثبت فروق النسخ في الحواشي .

٣ - استخدمت اصطلاح (تكملة) إذا كانت العبارة موجودة في نسخة واحدة ولم تكن في الآخرين ، فإن كانت في نسختين وسقطت من الثالثة قلت (ساقط) من كذا وأثبتها بين معقوفين .

٤ - إذا كانت لفظة معادة مرة واحدة وضعت عليها رقما وبينت في أي نسخة جاءت مرتين ، فإن كررت أكثر من مرة قلت : مكررة في كذا ، فإن كان المعاد أو المكرر أكثر من كلمة أثبتته بين قوسين .

٥ - عزوت كل آية إلى سورتها وذكرت رقمها بعد إتمامها مالم يحل دون ذلك طول بعضها .

٦ - خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .

٧ - خرجت أقوال العرب وأمثالها من كتب اللغة والأمثال والنحو .

٨ - عزوت الشواهد إلى قائلها ، وصححت نسبة بعضها ، وكنت في عزو الشواهد أتبع الخطوات الآتية :

(أ) التعريف بالقائل ، عند ورود أول شاهد له ، ثم بعد ذلك أكتفي بذكر اسمه .

(ب) ذكر بحر البيت ومطلع القصيدة إن أمكن وإكمله إن لم يكمل .

(ج) شرح غريب ألفاظه .

(د) ذكر المهم من رواياته .

(هـ) ذكر وجه الاستشهاد .

(و) تخريج البيت من الديوان أولاً أو من المجموعات الشعرية إن لم يكن

ثمة ديوان ، ثم تخريجه من كتب النحو وكتب شواهدا مرتبة حسب وفيات مؤلفيها .

٩ - عرفت بالأعلام الذين ورد ذكر لهم في المتن ، بترجمات يسيرة أذكر اسمه وبين قوسين سنة الميلاد - وسنة الوفاة ، وذكر تلاميذه وشيوخه . ومصادر ترجمته .

١٠ - خرجت آراء النحويين من كتبهم أو من كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك .

١١ - علقت على المسائل النحوية تعليقا علميا ييسط مجملها أو يوضح مبهمها ، أو يرجع رأيا على رأي . ثم وثقت ما يحتاج إلى توثيق من كتب النحو ، وحرصت على المصادر المتقدمة على أبي علي الشلوين ، أو كتب المعاصرين له أو بعده بقليل ، وحرصت أيضا على شروح الجزولية خاصة .

١٢ - ربطت نصوص الجزولية ، وأتممت ما يحتاج إلى تنمة بذكر ما قبله أو بعده ، لأن أبا علي لم يشرح المتن ، وإنما كان يتخير ما يحتاج إلى شرح .

١٣ - رجعت إلى الكامل للمبرد المطبوع مع رغبة الآمل ، وإلى الطبعة الجديدة بتحقيق محمد أحمد الدالي ، وميزت الأخيرة بـ (الدالي) . ورجعت إلى الشعر والشعراء ط شاكر وتعرف بوجود الجزء ، وطبعة قميحة وتعرف بخلوها منها .

ورجعت إلى البسيط في شرح الجمل رسالة دكتوراه ، فلما خرج المطبوع اعتمدت عليه وميزته بـ (الغرب) الدار التي طبعته .

ورجعت إلى شرح الجزولية رسالة دكتوراه الجزء الأول في مجلدين ، والجزء الثاني مخطوط ميزته بحرف ص قبل الرقم .

ورجعت إلى شرح التسهيل المخطوط والمطبوع ويعرف المخطوط بوجود (أ و ب) مع الرقم .

ورجعت إلى المشكاة والنبراس نسخة الأسكوريال ونسخة فاس وميزت الأخيرة بحرف (ف) .

ورجعت إلى الارتشاف المطبوع والمخطوط يعرف المخطوط بوجود (أ أو ب) مع الرقم .

ورجعت إلى تعليق الفرائد المطبوع والرسالة وميزت الرسالة بحرف (ر) .

(ب) وصف النسخ :-

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخ ثلاث مستعينا بالله ، وهاك وصفا

لها :-

١ - النسخة التونسية : « أ »

من مقتنيات دار الكتب الوطنية التونسية ورقمها (٥٧٧٥) ، وعليها ختم مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ورقمها (١٨٤١٠) .

على الصفحة الأولى تملك في أواخر جمادى الثانية سنة ١٢٠٦ هـ ، بعد ذلك ترجمة لأبي علي الشلوين في صفحتين ونصف ، بخط مغاير لخط المخطوطة . هذا كله خارج عن الترقيم .

خطها مغربي ، عدد أوراقها (٢٠٥) ورقة ، في كل صفحة عشرون سطرا ، متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة . خطها متحد إلى نهايتها .

فيها خرم كبير بين الورقتين ١٥٠ ب والورقة ١٥١ أ ، يقابله في نسخة ب من ص ٢٣٤ إلى ص ٢٨٩ ، ويعادل سبعا وعشرين ورقة تقريبا ، علما بأن الترقيم متصل لأنه حديث كما لم يفتن المرقم إلى السقط . وهي تشمل نهاية باب الحال إلى ما قبل نهاية باب القسم بقليل .

وما عدا هذا فهي تامة جاء في آخرها : كمل الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وهي غفل من اسم الناسخ وتاريخ النسخ .

٢ - النسخة المغربية : « ب »

من مقتنيات مكتبة القرويين بفاس الخزنة العامة بالرباط وتحمل رقم (١٢٠٢)

جاء في أولها وقف نصه : « حبس الطالب المكرم ، المعلم لكتاب الله عز وجل أبو الربيع سليمان الدكالي - رحمه الله - هذا السفر المشتمل على ... تقييد الشلوين على الجزولية ، بالخزنة التي بالجانب الشرقي من جامع القرويين - عمره الله بذكره ،

ولا يخفيه من شكره - على طلبة العلم ليتنفعوا به في الجامع المذكور ولا يخرج من حبسه أبدا ، ابتغاء وجه الله العظيم ، ورجاء ثوابه الجسيم والله لا يضيع أجر المحسنين » وهو خط مغاير لخط المخطوط . وفي الصفحة الأولى في أعلاها عبارة : « الشلوين في النحو » .

خطها مغربي ، وعدد صفحاتها « ٣٨٩ » وهي مرقمة بالصفحات لا بالأوراق في كل صفحة واحد وعشرون سطرا ، متوسط كلمات السطر أربع عشرة .

فيها ثلاثة أسقاط :-

- ١ - سقط مقداره ثلاث ورقات يقابل في الأصل : ٨ - ١١ ب .
- ٢ - سقط مقداره اثنتا عشرة ورقة يقابل في الأصل : ٢٠ ب - ٣٣ أ .
- ٣ - سقط مقداره ورقة واحدة يقابل في الأصل : ٩٧ أ - ٩٧ ب .

وفيها تقديم وتأخير وهو :-

- ١ - تقدمت الورقة التي رقمها (١٦،١٥) ومحلها الصحيح بعد ٣٢ .
- ٢ - تأخرت الورقة رقم (٣٢٧ - ٣٢٨) وموضعها بعد صفحة ٦٦ وقبل ٦٧ .

٣ - نسخة برلين : « ج »

من مقتنيات مكتبة برلين ورقمها (٦٤٥٩ ، ٦٤٦٢) كتب عليها غلطا شرح الجمل لابن خروف .

لسقط أولها فهي غفل من العنوان واسم المؤلف ، ومقدار السقط يقارب خمس عشرة ورقة من نسخة (أ) . حيث تبدأ نسخة (ج) ثم تسقط ورقة كاملة بعد صفحة واحدة من البداية حيث تبدأ مرة أخرى من ١٦ ب من نسخة أ .

خطها نسخي جميل ، عدد أوراقها (١٢٨) ورقة ، في كل ورقة سبعة عشر سطرا ومتوسط كلمات السطر إحدى عشرة كلمة ، وهي نسخة نفيسة جدا لولا أنها تمثل نصف الكتاب فقط .

وهي تمثل الجزء الأول من الكتاب ، تنتهي بانتهاء : الجمع بالألف والتاء وذلك في (١١٣ أ) من نسخة (أ) .

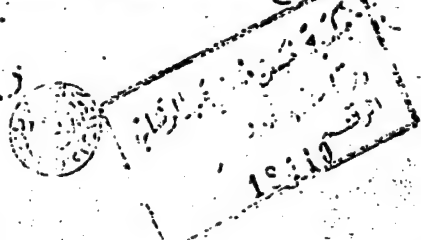
جاء في آخرها : كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأنيده وتوفيقه وتسديده ،
 وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، يتلوه في الجزء
 الثاني إن شاء الله تعالى بعد ذكر اسم الشيخ ونعوته والخطبة المتقدمة في الكتاب : باب
 الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ، ونفع به المسلمين أجمعين وصلى الله على
 محمد وآله .

وافق الفراغ من نسخ هذا الجزء نفع الله به صاحبه وقراءه المسلمين أجمعين
 وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستمائة غفر
 الله لكاتبه وصاحبه . ،،،،

المخطوطات

ما قاله سيبويه من أنها بمعنى نعم وما قاله أبو عبيدة من أنها التي تدخل على
 الخبر والخبر كان ما قاله سيبويه أول لأنه لا يتكلم به فيه حرف في تأويله
 عبيدة يتكلم به فيه الحذف وحذف الخبر من أن فعل فيكون معه التكليف عليه
 على القليل وهذا غنا الله عنهما بوجوه أن معنى نعم فلا ينبغي أن يكرر
 البيت محل سواء أكانت الألف الحذف ما نسبته منها إلى أبي عبيدة لم يقله أبو عبيدة
 لأنهم الكثر من مع ما تبرأوا من عزم حقيقته ليس من كبراء أبي عبيدة بل جرد
 بيده ما قاله من تحريمه إذ قال أبو عبيدة كان غلظا كصغار من نعمته من أول قوله
 تخفيف من الناصح وإنما من أبو عبيد فإنه رحمه الله اخذ أبا عبيد الناصح من
 كلامه لا ينكر عليه أن يحل إلى ما ذكره على من هذا البيت من أول قوله ونحوه رحمه الله تعالى
 كلامه الأخير في البيت أن أن معنى نعم ولم ينقله نصه ولا يضيفه فانه أول
 بيده تأوله ولزوم ثبوت على كلام الأخير بيده ونحوه ما تأوله من دليله أنما يدل
 لأن ما قاله كما قاله سيبويه وكلام سيبويه لا يقتضي أن التأويل على قوله
 ومنه ما جرد خبر بعضهم إنما قال لا لما قال أن من جرد الخبر والتكثير والإيجاز ويجوز
 فأنام الدليل على أنها نعم ودليله في دليله صحيح فاضح في دليله الآخر خبر
 في الباب فلهذا قال عندهم يثبت من دليله أن قولنا لا خبر جرد كنعم

الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى



Alph. arab. 1004. a.

First vol. of a Com. on Syhawayh, d. 180.

m. 300 pp., of which 19 pp. are wanting.

الأنزى أنك إذا أفردت ضربَ بالمفعول لم يسبق وإذا أفردت
ضربَ بالمفعول ساع فهذا يدل على أن ضرب هو فعل المفعول
لا ضرب وأن ضرب إنما هو فعل الفاعل لا ضرب فإذا كان الأمر
كذلك فقولنا ضربَ ويدعم أن السند فيه فطرب إلى المفعول
إنما هو مستند إلى الفاعل والمفعول داخل في حديث غيره وبذلك
وجب له الانتصاب لأنه من حيث كان داخلًا في حديث غيره كان
فضله فيه والفضلات يجب لها الانتصاب وبذلك ارتفع الفاعل
فهو لأن ضرب حديثه وكان فيه عمده والعمدة يجب لها الرفع وبذلك
ارتفع المفعول في ضرب لأن ضرب حديث المفعول كما كان ضرب
حديث الفاعل فإن المفعول في ضرب عمده كما كان الفاعل في ضرب
عمده فذلك وجب له من الرفع أعني المفعول في ضرب ما وجب للفاعل
في ضرب وإذا تقرر ذلك تبين لك أن الموجب للرفع في الفاعل
ليس كونه فاعلًا إنما وجب له الرفع بكون الحديث حديثه لا حديث
المفعول من حيث كان وزنه إنما هو وزن يهمل للفاعل للمفعول
فذلك مالم المولف على طريقته فعلًا فاعلًا يريد على وزن فعل الفاعل
وعوض من قوله وزن طريقته لأنه قد يكون الوزن غير وزن فعل وغيره

لبنات الفعل فحصل قال لمفعول بانفسه ففقد المولف بهما
 الفصل والذي بعده شرح قول لولف بانفسه الاسر ما جاز ان يكون
 فاعلا ومنعلا وثالثا الذي ادخل الفاعل والمفعول في هذا الباب
 قال هذا الفاعل ومنع ما هو المولف في هذا فانه شرح الفاعل الذي
 جعل بين الاسر وبينه لولف بانفسه فانه قال الفاعل كالاسر لستند
 اليه كذا فانه صارا اسرا لولف بانفسه والفاعل والفعل لا ينفصل
 بالاسر وقد رادى هذا الى الجائزتين واحده بهما قال هذا الفاعل
 ثم كيف يكون لانسان في انبدا الصنعة فخال على هذا
 الذي اذا فانه وهو ينبغي لمفعوله مني لولف فانه فاسد
 لينا والجواب عن الوجه الاول من هذين الوجهين
 الذي ذكرهما هذا الاسر وقد تقدم واما الجواب عن الوجه
 الثاني فالجواب عنه بان لولف اذا شرح الفاعل ما ذكره
 من قوله واما اذا شرح الفاعل انه الفاعل للمولف الصنعة
 وهو الذي ينبغي اليه الفعل على فعله فانه لا يخرج ان ذلك
 الاسر لولف الصنعة بالفاعل فيه سعي في شرح كلام الذي
 لا يما شرحه بالمولف ولا بد وقوله المفعول ما ينبغي لفعل
 الذي خرها استعمل المولف هنا لولف بالانبات احكامها دلالة الفاعل

لجعل العمل الاسر فانه في ذلك اسرا لولف بانفسه وهو بنا
 الفعل الاسر للمولف بانفسه والصحيح من ذلك ما قلنا هو ان العمل الاسر
 له انما هي لولف اشتغال والمولف والبناء لا الاستعداد فانه جاز الاسر
 الفاعل في ذلك كان يرد فاما ليس مستلزما اليه لانه شغل
 به ومولف له معنى له وقد كان ابو الحسن يرد ان شرح في العمل
 الاسر فانه ما يبالى اشتغال والمولف خاصه وان شرح ان العمل الاسر
 للاب بانفسه الاسر لولف عصبية قال لانا اذا قلنا على يرد هذا
 فان هذا البناء صالح لكل ولولف بانفسه فان كان لولف كذا لولف
 فان لولف ذلك معنى لولف وهو يرد فانه ذلك على ان العمل الاسر
 ليس في فعله واما المولف لولف اشتغال والمولف لا البناء ولكن هذا الذي
 قاله ابو الحسن ليس صحيحا لانه ليس صلاحيه الاسر فيكون الفعل
 مبنيا له هو البناء لولف بانفسه الاسر لولف غير صلاحيه لان
 بني الفعل فانه لما على يرد وهذا وان كان لم يولد لولف
 صلاحيه لولف على فانه يرد في الاسر والدرج في ذلك
 صلاحيه لولف على يرد وهو فانه يرد في الاسر والدرج في ذلك
 داخلية صلاحيه بطل بولف قوله ان الفاعل على لولف منها لم
 يرد فانه صلاحيه لولف فانه غايته في ذلك صلاحيه كل واحد منهما

القياس فانه ما جاء بعينها على ارادة الشخص فالصفة اذا صفة
 المذكورة صفة المذكور بالجمع والالف والنون وانما به المولف على التثنية
 والجمعان بالالف والنون العلم بان صفة المذكور بالجمع بالالف والنون
 لانه ليس كل احد يعرف ان هذين النوعين من صفات المذكور ولا
 هو ايضا حتى يقع عليه اتفاق التعيين وانما هو مذهب سبويه رحمه
 الله خاصة وسعى ان يكون تعليل اشباع جمعه بالالف والنون على
 مذهب غيره وتعليل اشباع جمع فعلى فعلاان وفعلا افعلا والنون
 الذي ليس فيه علامة من غير له اعلام وقوله ما لم ينقل
 الى العكس هذا كما تقدم في فعلا افعلا وفي فعلى فعلاان
 كل الجوز الاول — بحمد الله وعونه وبارك
 في شانه وسوخته وبنده على الله على علمه وسامحه على

في المراتب ان سال الله تعالى بعد ذلك اسمه
 بالجمع والجمع والجمع المستند في اول الحجاب
 انبأ الفاعل — وهو الله تعالى
 وما جاء قوله وسعى الى امره على الله على علمه

شرح المقام من الجزء الثاني الكبير

للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبي

(٥٦٢ هـ - ٦٥٤ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً

قال الشيخ الأستاذ النحوي الإمام الأوحد اللغوي الأديب ^(١) أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي شهراً بالشلوين [رحمة الله عليه ^(٢)] .

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، فأعلى الآلاء ظهوراً نعمة الإسلام ، التي نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسروراً ، حمداً يكون إلى عوارفه الجسام سفيراً ، وإلى العفو عما اقترفناه سبباً كبيراً ، وصلواته على محمد المبتعث بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً صلى الله عليه وعلى أهله ما أقلت الأرض رضى ^(٣) ونبيراً ^(٤) .

سألني بعض من يكرم علي أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى [أبي ^(٥)] موسى الجزولي ، لأنه الذي أتى بها لا أنه الواضع لها على ما أخبر به - رحمه الله - من ذلك لكنه لم يعين لها واضعاً فنسبت إليه ، حواشي تبين ما انبهم منها ، وتستدرك ما عول صاحبها عليه من إسقاط مثلها ، وتنبه على ما تيسر مما اختل وضعه منها فأسعفته فيما سأله ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلقه بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه على فرضيته وقرئ علي بعد ذلك فرمى زدت فيه في أثناء قراءته ما رأيت أنه لائق به وأحق أن ^(٥) يدخل به بين التأليف ^(٦) المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولاً على قصد التأليف ولكن على قصد الحواشي ، ورأيت مع ذلك أن هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن يحتاج إليه وهو ما اشتمل عليه /٢ هذا الكتاب والله تعالى يجعل

(١) في ب : النحوي اللغوي الأديب العلم الإمام .

(٢) تكلمة من أ .

(٣) جبل ضخيم من جبال تهامة قريب من ينبع ، معجم ما استعجم ٦٥٥/٢ .

(٤) جبل بمكة المكرمة ، معجم ما استعجم ٣٣٦/١ .

(٥) أ : بأن .

(٦) التأليف : جمع تأليف . تفعليل من فَعَّلَ : «وَأَلْفَتُ الشَّيْءَ وَصَلْتُ بِهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَمِنْهُ تَأْلِيفُ الْكِتَابِ» ، تهذيب

سعيناً فيه ^(١) وفي غيره في ذاته وموصلاً إلى مرضاته بمنه وفضله ، [وبعد ما خرج هذا ^(١)] الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه [سألتني سائلون أن أشيع لهم ^(٢)] المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطناها وأذكر أسبابها وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة ^(٣) الأطناب ، ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب ، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عني غير مستوفي بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شيء ، فنسأله تعالى أن يعيننا من ذلك على ما ننويه وأن يجعل متصرفاتنا ^(٤) خالصة لوجهه بمنه .

وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب : إن مقصد النحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها ، وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها ^(٥) ، فلما كان مقصدهم ذلك ، وكانت تلك الأحكام موضوعها الألفاظ احتاجوا ولابد أولاً إلى أن يحصروا تلك الألفاظ في أنواع ويعلموا ماهية ^(٦) كل نوع منها إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض ، ومنها المشترك بين بعضها وبعض ، فاحتاجوا إلى ذكر ماهية كل نوع منها ليعرفوا في كل حكم

(١) أى في هذا الشرح .

(٢) بياض في : ب .

(٣) ب : ممدودة .

(٤) أى تصرفاتنا فمتصرف مصدر ميمي من تصرف ففعله غير ثلاثي جاء على زنة اسم المفعول : انظر شرح الشافية ١٦٨/١ .

(٥) قال الفارسي : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : تغيير يلحق أواخر الكلم ، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها » . التكملة ٣ .

(٦) أ : بماهية .

من تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع ؟ وهل هو من الأحكام التي موضوعها هذا النوع أو هذا النوع أو هذا النوع ؟ .

فلما احتاجوا إلى ذكر أنواع تلك الألفاظ ٢/ ب وحصرها ، وكان غيرهم قبلهم من المتكلمين قد عنوا بذلك [أموا ^(١) في ذلك مأهم ^(٢)] وقصدوا فيه مقصدهم [إلا أن مقصد أولئك المتقدمين كان ^(٣)] النظر في الألفاظ من حيث [المعاني خاصة ^(٤)] ، وكان مقصد النحويين ^(٥) [النظر في الألفاظ من حيث الأحكام ؛ أما من جهة المعاني الذاتية أو الطارئة فلم يكتفوا بما فعله المتقدمون في ذلك حتى أضافوا إليه مقصدهم فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك فوجدوه إما دالا وإما غير دال ^(٦)] فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفت ^(٧) غيرهم من المتقدمين ^(٨) ، وصرفوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ، ولكن مع غيره كما وجده غيرهم كذلك : إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون ^(٩) إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسما برأسه كما جعله غيرهم ^(١٠) قسما برأسه ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجدوه إما له بنية تدل على زمانه ، وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجده غيرهم ،

(١) من « أمت إليه إذا قصده » ، التهذيب ٦٣٥/١٥ .

(٢) بياض في أ .

(٣) قال الحسن بن سوار : « إن الألفاظ إنما تدل أولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها » . من تعلية على مقولات أرسطو : منطق أرسطو ٧٨/١ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) أراد بالدال المستعمل ، وغير الدال المهمل ، قال ابن يعيش في قول الزمخشري : (الدالة على معنى) : « فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى » ، شرح المفصل ١٩/١ .

(٦) قال ابن منظور : « وتلفت إلى الشيء والتفت إليه : صرف وجهه إليه » ، اللسان ٨٤/٢ مادة (لفت) . ولم أقف على شواهد تؤيد أسلوب الشارح من تعدية التفت بغير حرف جر ، فلمل على الحذف والإيصال .

(٧) قال ابن حزم : « فالذي لا يدل لا وجه للاشتغال به ، لأنه لا يحصل لنا منه فائدة نفهمها » التقريب لحد المنطق : ١١ .

(٨) ب : إذ لا يمكن أن يكون اللفظ الدال .

(٩) انظر في تقسيم اللفظ ، التقريب لحد المنطق : ١١ ، تعليقات في كتاب باري أرمينياس لابن باجة : ١٢ .

(١٠) - شرح المقدمة الجزولية للكم .

إذ لا يمكن أن يكون إلا كذلك فسموا ما ليس له بنية تدل على زمانه اسماً^(١) كما سماه غيرهم^(٢) ، [وسموا ما له بنية تدل على زمانه فعلاً^(٣) كما سماه غيرهم^(٤)]^(٥) ثم نظروا في اللفظ الدال مع غيره وقد وجدوا قبل ذلك الاسم ينفرد بأحكام لا تكون في الفعل ، والفعل ينفرد بأحكام لا تكون في الاسم فوجدوا اللفظ الدال مع غيره على ثلاثة أقسام :

قسم يلحق بالاسم من جهة أن الحاصل من مدلوله الحاصل من مدلول الاسم وأحكامه أحكام الاسم كالموصلات وأسماء الاستفهام والشرط ، فألحقوه بالاسم وخالفوا في هذا من تقدم^(٦) ، واستدعى ذلك أن قصدهم الأول إنما هو النظر في الأحكام فلم يخل^(٧) نظرهم في حصر أنواع الألفاظ وماهيتها من ذلك .

وقسم آخر يلحق بالفعل من جهة أن فيه الأحكام التي تختص بالفعل كليس وعسى فألحقوه أيضاً بالفعل وخالفوا فيه من تقدم^(٨) كما خالفوهم في القسم الذي ٣/أ قبله .

(١) المفصل للزحشري ٦ ، كشف المشكل في النحو لابن حيدرة ١٧٠/١ .

(٢) منطق أرسطو ١٠٠/١ ، تعليقات ابن باجة ١٤ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٣٨/١ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٤/١ .

(٤) سماه أهل المنطق فعلاً وكلمة : انظر : منطق أرسطو ١٠١/١ ، تعليقات ابن باجة ١٤ ، شرح

العلامة الأخضري على السلم في المنطق ٢٦ .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) يسميها أهل المنطق : لواحق وربطاً قال ابن حزم : « وللخير توابع سمتها الأوائل » لواحق وربطاً .

فالألواحق أشياء زائدة في البيان والتأكيد وأما الربط فهي التي يسميها النحويون حروفاً في المعنى ، وهي ألفاظ وضعت للمعاني الموصلة بين الاسم والاسم وبين الاسم والصفة وبين الخبر عنه والخبر كقولك : زيد في الدار وكحروف الاستفهام مثل : هل وكيف وما أشبه ذلك التقريب ٨١ - ٨٢ .

(٧) ب : يحملوا . وفي أ و ج : يخلو .

(٨) عرف الغزالي الفعل « الكلمة بأنها : « تدل على معنى وعلى زمان وقوع ذلك المعنى كقولك

ضرب ، فإنه يدل على الضرب الواقع في الماضي » مقاصد الفلاسفة ٤١ ، وقيل : « تدل على معاني المقولات من حيث هي في زمان محصل » تعليقات ابن باجة ١٤ .

وهذا التعريف لا يدخل تحته ليس وعسى والأفعال الجامدة فإنها متجردة عن الزمان بحسب الاستعمال ، =

وقسم ثالث : لم يلحق بواحد منهما - أعني من الاسم والفعل - فكان خارجا عنهما ، وسموه بما سماه به المتقدمون وهو الحرف (١) .

فهذا هو مقصد القوم في هذا الباب قد أفصحت به إذ كان كشف الغطاء عن هذا الباب لا سبيل إليه إلا بالإفصاح به ثم نرجع إلى المشي على ألفاظ مؤلف المقدمة .

= ولهذا حد النحويون الفعل بأنه : كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً ، حتى تدخل الأفعال الجامعة تحت تعريف الفعل فإنها متضمنة معنى الزمان بحسب الوضع . انظر : شرح الحدود النحوية للفاكهى ٢٧٥ - ٢٧٧ .

وقد زعم ابن شقير والفارسي حرفية ليس وعسى ، والكوفيون اسمية نعم وبئس ، ونسب إلى ابن السراج القول بحرفية ليس وعسى ، والصحيح أنه يرى فعليتهما : إذ يقول : « ... الفعل الذي هو غير متصرف نحو : ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس » الأصول ١/٧٦ .

وانظر الخلاف في ذلك في : اللامات للزجاجي ٣٤ ، الإنصاف ١/٩٧ ، الجنى الداني ٤٣٤ ، ٤٥٩ ، المعنى ١/١٦٢ ، ٣٢٥ .

(١) سماه أهل المنطق أداة وحرفاً . انظر : معيار العلم للغزالي ٨٠ ، تعليقات ابن باجة ١٣ ، شرح الأخضري ٢٦ ، وسماه النحويون حرفاً ، انظر : الكتاب ١/٢ ، الأصول ١/٣٧ ، ٤٠ . وغيرهما .

[الكلام : تعريفه أقسامه]

فنقول : قوله : لفظ من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع ^(١) » .
 إعلام بجنس الكلام ما هو ؟ وأنه من جنس الألفاظ ، لا من جنس غيرها ،
 فإن قيل : إن العرب تسمي الخط كلاماً ^(٢) ، والإشارة كلاماً ^(٣) إذ كان كل واحد
 منهما في معنى الكلام فإذا كان ذلك كذلك فليس جنس الكلام إذن اللفظ خاصة ،
 لأنه قد يكون على هذا الذي ذكرناه من جنس الخطوط ومن جنس الإشارات .
 فالجواب : أنه ليس الخط كلاماً من جهة أنه خط ، ولكنه كلام من جهة أنه
 يقوم مقام الكلام الذي هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة التي وصفه المؤلف بها ، ألا
 ترى أنه إذا لم يقم الخط مقام الكلام ^(٤) الموصوف بتلك الصفة لم يكن كلاماً ، وذلك
 مثلاً أن يكتب (زيداً) خاصة أو (قام) خاصة ، فهذا ونحوه لا يسمى كلاماً ، لأنه
 لا يقوم مقام ما هو كلام ، فالكلام إذن في الحقيقة إنما هو اللفظ الموصوف بتلك
 الصفة ، والكلام في الإشارة مثله في الخط .
 وقوله : « مركب ^(٥) » .

(١) الجزولية ١ ب : وفيها « اللفظ المركب المفيد بالوضع » ومرد ذلك لاختلاف نسخ الجزولية .

(٢) في البيان والتبيين ٧٠/١ . ولذلك قالوا : القلم أحد اللسانين .

(٣) كقوله تعالى : قَالَ : ﴿ آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْزَرًا ﴾ [آل عمران ٤١] . وكقول
 عمر بن أبي ربيعة :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ حَيْفَةً أَهْلُهَا إِشَارَةً مَذْعُورٍ وَلَمْ تَكَلِّمْ
 فَأَيَّقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتِّمِ
 ديوانه ٢٩٥/٢ .

وكقول الهذلي :

أَرَادَتْ كَلَامًا فَأَيَّقَتْ مِنْ رَقِيبِهَا فَلَمْ يَكْ إِلَّا وَمَوْعَا بِالْحَوَاجِبِ
 التذييل والتكميل ١٧/١ .

(٤) ب : اللفظ .

(٥) الجزولية ١ ب .

احتترز به من اللفظ المفرد ، لأن المفرد لا يكون كلاماً ، وقد استدعى هذا الفصل معرفة المركب من الألفاظ ومفردها ، وتبين المفرد يتبين المركب ، فاللفظ المفرد : هو الدال على معنى بشرط ألا يكون جزء من أجزاء ذلك اللفظ يدل على جزء من أجزاء ذلك المعنى ^(١) ، فإن كان اللفظ دالاً على معنى ، وكان جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى كان مركباً مثال ذلك أنا نقول : (زيد) و (قام) و (من) فكل واحد من هذه لفظ يدل على معنى ٣/ب وليس ^(٢) جزء منه يدل على جزء من المعنى فهذا المفرد ، ونقول : (صاحب زيد) (و غلام محمد) ، فصاحب زيد يدل على شخص مصاحب لزيد ، وصاحب منه يدل على ذلك الشخص المصاحب ، والثاني منه يدل على المصاحب ، وكذلك (غلام عبد الله) ، فالغلام منه يدل على المملوك ، وعبد الله يدل على المالك ، وكذلك زيد قائم يدل على إنسان مخبر عنه بالقيام وزيد منه يدل على المخبر عنه ، وقائم يدل على الخبر ، فهذا هو المركب .

وحصل من هذا إذن أن اللفظ المركب على ضربين كلام وغير كلام ^(٣) ، فالكلام ما اجتمعت فيه الأوصاف الأربعة ^(٤) نحو : زيد قائم ، والذي ليس بكلام نحو : (صاحب زيد) (و غلام محمد) .

وقوله : « مفيد ^(٥) » .

احتترز به من المركب غير المفيد نحو : إن قام زيد ، ويريد بمفيد أن يكون مفهوماً منه معنى يفيد أي يكتفي به المخاطب ، إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب

(١) قال الغزالي : « أما المفرد فهو الذي لا يراد بأجزائه أجزاء من المعنى » مقاصد الفلاسفة ٤٠ ، وقريب منه في : معيار العلم ٧٧ ، وشرح الأخضري ٢٦ ، وشرح الفصل ١٩/١ ، شرح الكافية ٣/١ - ٤ .
(٢) أ : ليس .

(٣) هو ما يعرف بتركيب أفراد : وذلك بأن تأتي بكلمتين فتركبهما وتعملهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين كعبد الله ، أو تركيب إسناد وذلك أن تركب كلمة مع كلمة ينسب إحداها إلى الأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة . انظر : شرح الفصل ٢٠/١ .

(٤) هي اللفظ والتركيب والإفادة والوضع .

(٥) الجزولية : أب .

أي يكفي [به ألا ترى ^(١)] أن قولنا : (زيد) يفهم منه معنى ، لكن ذلك المعنى الذي يفهم منه لا يكفي به المخاطب ، وكذلك سائر الأسماء إذا لفظ بها مفردة ، وكذلك الأفعال إذا لفظ بها مفردة ، فلا يؤخذ مفيد مأخذ مفهوم ، وإنما يؤخذ مأخذ مستقل ومكتف وحاصل منه معنى ^(٢) وما أشبه ذلك ، وقد صرح بهذا المعنى شيخنا [الأستاذ ^(٣)] أبو إسحاق ^(٤) حين قال في وصف الكلام : الكلام اسم ما استقل بالتأليف من مفرد ^(٥) [الكلم ^(١)] ومركبها ^(٥) وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها ، وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ما ركب من الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على معنى أو أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي ، [ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي ^(٦)] الخبر والاستفهام والأمر والنهي وكذا فذكر معاني الكلام المستقل ^(٧) ، وإلى هذا أشار أبو علي ^(٨) في قوله في الإيضاح : « باب ما إذا / ٤ أثلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً » ^(٩) ، ثم قال : « فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً » ^(٩) ، فجعل مفيداً بمعنى

(١) بياض في : أ .

(٢) قال ابن مالك : « المراد بالمفيد : ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه » شرح الكافية الشافية

. ١٥٧/١

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ابن ملكون : وسقت ترجمته في شيوخ الشلوين ص : ٢١ .

(٥) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) أفرد ابن حيدرة باباً لمعاني الكلام سماه « باب المعاني » تحدث فيه عن تعريفها وأقسامها وأحكامها .

انظر : كشف المشكل ١٣٣/٢ وما بعدها .

(٨) الفارسي : (٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ) .

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، وأخذ عنه ابن جني والربيعي والعبيدي ، اتهم بالاعتزال . له : الإيضاح العضدي ، التكملة ، الحجة ، التذكرة ، التعليقة على الكتاب ، الحلييات ، البغداديات وغيرها .

« تاريخ العلماء النحويين : ٢٦ - ٢٧ ، بغية الوعاة ٤٩٦/١ - ٤٩٨ » .

(٩) ص : ٩ .

مستقل ، وإنما احتجت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة ^(١) رد على صاحب هذا التأليف هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام وفيه هذا الوصف ؛ لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ^(٢) . وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يلزم المؤلف هذا الإلزام وكذلك ينبغي أن يؤخذ لأن الفرق بين مفيد ومفهوم في اللغة التي بها نتفاهم وهي لغة المتكلمين في هذا المعنى معلوم ، فلا ينبغي أن يؤخذ أحدهما مأخذ الآخر ^(٣) .

وقوله : بالوضع ^(٤) :

أي بوضع المتكلم له للإفادة ، واحترز به من الألفاظ التي قد تصدر عن النائم ، ويمكن أن يستفاد منها فائدة وإن لم تقع بوضع النائم له لذلك ^(٥) ، [وكأن يقول النائم كان كذا وكذا فربما صادف ذلك أن يكون الأمر كما قال ^(٦)] وهذا الذي قاله المؤلف في هذا الفصل من أن الكلام : إنما هو اللفظ الذي جمع هذه الأوصاف ، لم يصرح فيه هل هو كذلك في اللغة أو في اصطلاح النحويين ؟

(١) سبقت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص : ٢٩ .

(٢) انظر هذا الاعتراض في : الشرح الصغير ٧ ، وشرح الجزولية للأبهزي ٩ ، والمشكاة والنيراس للعطار ١ ب ، التذيل والتكميل ١١ ب .

(٣) لأن التركيب في اسمين جعلاً اسماً واحداً كالمضاف فدلالتهما دلالة المفرد ، المشكاة والنيراس :

١ ب .

(٤) الجزولية : ١ ب .

(٥) تابعه في هذا ابن عصفور ، انظر : شرح الجمل ٨٧/١ .

وخالفهم ابن الضائع إذ يقول : « قول المتأخرين : إن كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال ، لأن مثل هذا لا يفيد بوجه فإذا قال النائم مثلاً : زيد قادم ، ووافق ذلك قدوم زيد فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه وإنما حصلت من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار فهو غلط من قائله ولا بد » التذيل والتكميل ١٠/١ ب ، وقال أبو حيان معقبا على كلام شيخه وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد ، التذيل والتكميل ١١/١ .

(٦) تكملة من : أ .

وأهل اللغة في ذلك مختلفون ؛ فمنهم من يقول : إن الكلام هو ما جمع من الألفاظ هذه الأوصاف وإن نقص منها واحد لم يكن كلاماً^(١) .

ومنهم من يقول : إن الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد وهو كل ما لفظ به كانت فيه هذه الأوصاف أو لم تكن^(٢) .

ومنهم من فرق بين الكلام والقول واللفظ^(٣) فجعل الكلام ما جمع هذه الأوصاف ، واللفظ والقول كل ما لفظ به^(٤) .

والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن ٤/ب الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف ، وعلى هذا كثير من المتكلمين وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلاماً يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره ، فإن كان المؤلف ذهب هذا المذهب ، فمراده إذن الكلام في اللغة كذا ، وكذلك إن ذهب مذهب من فرق بين الكلام واللفظ والقول ، وإن كان المؤلف مذهبه مذهب من جعل الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد ، وهو كل ما لفظ به فيكون إذن إنمما وصف الكلام في اصطلاح أكثر النحويين ممن ذهب مذهب التسوية وإنمما قلت : في اصطلاح أكثر النحويين ولم أطلق القول عليهم كلهم لأن منهم من قال : والكلام على ضربين : مفيد وغير مفيد^(٥) وقوله : كل جنس قسم إلى أنواعه^(٦) .

(١) انظر : الخصائص ١٧/١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨/١ .

(٢) انظر : الصاحبي ٨٧ ، وفيه : « الكلام ما سمع وفهم وذلك قولنا : قام زيد وذهب عمرو ، وقال قوم : الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى ، والقولان عندنا متقاربان لأن المسموع والمفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى » .

(٣) ب : بين الكلام واللفظ والقول .

(٤) قال ابن جني : « وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان ، تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً هذا أصله » . الخصائص ١٧/١ .

(٥) قال السرياني : « الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجميع ، والكلم جماعه كلمة » ، شرح الكتاب ٣/١ أ ، فالقليل والكثير قد يكون مفيداً وقد يكون غير مفيد ، ولذا نسب هذا المذهب إلى السرياني الأبيدي في شرح الجزولية ١٠/١ .

(٦) الجزولية ١ ب .

نقلوا عن أبي موسى في تمثيل هذا الموضع ^(١) أنه نحو قولنا : الحيوان طائر وسابح وماش ^(٢) . فقلت : يريد بذلك التقريب ^(٣) لا التحقيق لأن هذا ليس بقسمة جنس إلى أنواعه على مذهب المنطقيين ^(٤) ، لأن الطيران والسباحة والمشي ليس شيء منها أمراً ذاتياً ، والمعتبر في قسمة الجنس والنوع إنما هو بالأمور الذاتية لا الأمور العرضية ، وإنما هذه القسمة على مذهبهم قسمة تقريب لا تحقيق لأنها بالأمور العرضية . فلذلك قلت [في ^(٥)] هذا ^(٦) التمثيل الذي قوله الحيوان طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب ^(٧) ، وإنما تمثيل هذا الموضع ^(٨) على مذهب المنطق إنسان وبهيمة لأن انقسام ^(٩) الحيوان إلى هذين القسمين انقسام بالأمور الذاتية لا العرضية ^(١٠) .

وقوله : أو إلى أشخاص أنواعه ^(١١) .

نقلوا عن أبي موسى [في ^(١٢)] تمثيل هذا الموضع ^(١٣) أنه نحو قولنا : من الحيوان (هؤلاء) تشير إلى أناس ^(١٤) (وهؤلاء) تشير إلى أشخاص من الطائر ، (وهؤلاء) تشير إلى أشخاص من السابح ^(١٥) .

وقوله : أو نوع قسم إلى أشخاصه ^(١٦) .

(١) ب : الوضع .

(٢) وتابعه على هذا التمثيل الأبيدي في شرح الجزولية ١٣/١ .

(٣) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٤) ب : المنطق .

(٥) بياض في : أ .

(٦) ب : أقسام .

(٧) قال الغزالي : « ما نسبته إلى الموضوعات نسبة الحيوانية يسمى ذاتياً ، وما نسبته تشبه نسبة

الأيضية يسمى عرضياً » ، مقاصد الفلاسفة ٤٤ .

(٨) الجزولية اب١ .

(٩) تكلمة من أ .

(١٠) وتابعه في هذا أيضاً الأبيدي شرح الجزولية ١٣/١ - ١٤ .

(١١) الجزولية اب١ .

نقلوا عن أبي / ٥ موسى في تمثيله أنه ^(١) نحو قولنا : من السابح هذا وهذا وهذا تشير إلى أشخاص من السابح ، وهذا الفعلان على التقريب أيضا ، لا على التحقيق ، ولا يمكن في هذين الموضعين تمثيل على التحقيق بوجه لما ذكره لك ، وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكنني قلت في التمثيل ^(٢) [الذي نقل عن ^(٣)] أبي موسى أولا : إنه نحو قولنا طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي ^(٤) ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أمورا عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنما هو بالأمور الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيهما تحقيق المنطقيين [فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه على مذهبهم ^(٥)] .

وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه ، أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة بوجه لا على مذهب من حقق ، ولا على مذهب من قرب ، لأن الأشخاص لا تنحصر ^(٥) ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم ، ولكن أبا موسى جعل ما مثلنا به عنه من ذلك قسمة إلى الأشخاص ، وإن لم يكن فيه حصر للمقسوم مساححة ، وإلا فقسمة [الجنس إلى ^(٦)] الأشخاص غير ممكنة على مذهب

(١) ب : أنه ، معادة .

(٢) ب : تمثيل .

(٣) تكلمة من : أ .

(٤) انظر : معيار العلم ٩٩ .

(٥) قال ابن حزم : « والأشخاص الواقعة تحت الأنواع أكثر من الأنواع وأما الأشخاص فليست محصورة لا عندنا ولا في الطبيعة » ، التقريب لحد المنطق ٣٠ .

وذكر العطار أن هذه القسمة التي ذكرها الجزولي فاسدة « لأنها غير ممكنة في الحقيقة لأن الأشخاص لا تنحصر ، وإذا لم تنحصر القسمة لم يحصل منها مطلوب » ، المشكاة والنبراس ٣/١ ب .

(٦) تكلمة من : أ .

من المذاهب لما ذكرناه من عدم انحصارها ^(١) ، وشرط الانحصار في القسمة .

وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع ، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عِلْمَ مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلّي والشخصي والذاتي والعرضي والمُعَوَّل في جواب ما هو / ٥٠ ب والمُعَوَّل في جواب أي شيء هو ، فإذا حققت هذه المقدمات كلها وتقررت فحينئذ يحصل من ذلك معرفة [حقيقة ^(٢)] الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلاً ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به منا ، لو لم يكن التخليط معيياً ^(٣) في ذلك [كله ^(٤)] علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضاً بما نحن نحويون من أهله ، ولكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقرباً يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل ^(٥) في غيره هو النوع ،

(١) حاول اللورقي الاعتراض على قول الشلوبين هذا إذ ورد مجملاً في الشرح الصغير ٨ ، وأوضح أن الجزولي لم يقصد التقسيم الحقيقي ، وإنما « قصد إلى أعم من ذلك فإن المنفصلة كما قد تكون حقيقة قد تكون مانعة للجمع ومانعة لإلحاق ، وكل منهما لا يشترط فيها أن تكون قسمتها حاصرة ، فاندفع هذا » ، المباحث الكاملية ٨/١ - ٩ .

وأقول : إن هذا القول يندفع بكلام الشلوبين هنا ويقول ابن حزم والطار اللذين أوردتهما آنفاً . انظر :

ص ٢٠٢ هـ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : معيياً .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ذهب بعض حروفها في : ب .

والذي دخل فيه [ذلك الداخل ^(١)] هو الجنس .

فبيان ^(٢) الغرض بهذا الفصل من كلام المؤلف يمكن أن يريد صاحب هذا التأليف بهذا الفصل كله أن قول أبي القاسم ^(٣) : « أقسام الكلام ثلاثة » ^(٤) إذا أخذ على أنه من قسمة الجنس إلى أنواعه لم يصح ، لأنه لا يصدق على كل واحد من الاسم والفعل والحرف كلام ، وإن كان لكلام أبي القاسم وجه يصح عليه ، وهو أن يكون من قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ^(٥) . ويمكن أن يكون صاحب التأليف على مذهب ^(٦) من يرى أن أبا القاسم أخطأ في هذا التقسيم ولابد ، إذ لم يصدق اسم المقسوم على الأقسام ^(٧) وبهذا الوجه كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع ، وكان يصلحه بأن يقول : اللهم إلا أن يريد أقسام مواد الكلام لأن كل واحد من الثلاثة أ/ يصدق عليه اسم مادة من مواد الكلام ، وسلفه في هذا القول فيما علمت أبو الحسن بن الطراوة ^(٨) ، والصواب أن يحمل كلام هذا المؤلف على ما ذكرناه

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : بيان .

(٣) الزجاجي : (... - ٣٣٧ هـ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، لزم الزجاج وقرأ عليه النحو ، وأخذ عن أبي بكر بن الأنباري ونفطويه وابن دريد ، وأخذ عنه أحمد بن شرام وأبو محمد بن أبي نصر .

له مصنفات منها : الجمل والألمات والأمال .

« طبقات النحويين واللغويين ١٢٩ ، إنباه الرواة ١٦٠/٢ - ١٦١ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ » .

(٤) الجمل : ١ .

(٥) أخذ هذا التوجيه اللورقي في المباحث الكاملية ٨/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٨٧/١ - ٨٨ ، والطار في المشكاة والنبراس ١٤/١ - ب ، والأبدي في شرح الجزولية ١٤/١ .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) لابد أن يصدق اسم المقسوم على الأقسام تقول الحيوان ينقسم إلى إنسان وبيمة وطيائر ، فكل إنسان حيوان ، وكل بيمة حيوان ، وكل طائر حيوان ، إذ صدق اسم المقسوم وهو الحيوان على الأقسام الثلاثة ، بخلاف الكلام فلا يصدق على الأقسام الثلاثة قال الأبدي : « ولا يصدق اسم المقسوم وهو الكلام على شيء من ذلك ، لا يقال في الاسم وحده كلام ولا في الفعل ولا في الحرف » ، شرح الجزولية ١٤/١ .

وإلا فحمله على مذهب ابن الطراوة خطأ إذ ليس بلازم لأبي القاسم إذ له أن يقول :
ما قصدت قط أن الكلام جنس أنواعه الاسم والفعل والحرف فيكون ذلك من قسمة
الجنس إلى أنواعه التي يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ، وإنما قصدت
قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لا يشترط فيها صدق اسم
المقسوم على الأقسام لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وماكثر ، وإنما
قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه .

وقوله : الاسم كل كلمة تدل على معنى ^(١) .

هو وصف عام للاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها ^(١) .

أخرج بها الحرف ، [ويشبه ^(٢)] أن يكون هذا المؤلف يقول - إن اعترض
عليه في هذا الحد بالذي وأخواته ^(٣) - : لا يعترض على هذا الحد بالذي وأخواته ، لأنه
إن لم يدل على معنى في نفسه فإنه في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، وحكمه

= سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي أخذ عن الأعلام والباحي وابن سراج . وأخذ عنه السهلي والقاضي
عياض .

له مصنفات منها : الرد على النحاة ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح .

« إنباه الرواة ١٠٧/٤ - ١٠٩ ، بغية الوعاة ٦٠٢/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي » ، وما نسبه إليه
الشارح لم أقف عليه في كتبه ، وإنما قال في الإفصاح : « وقال مؤلف الإيضاح الكلم يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم
وفعل وحرف ، فما زعمه سيويه منقسماً إلى ثلاثة زعمه المؤلف ملتبساً من ثلاثة ، وهذا نقض للأول ضرورة ،
إلا أن ما زعمه سيويه معقول مقول ، وما زعمه المؤلف لا مقول ولا معقول ، تقول : ما الشيء الذي ينقسم
إليه الكلم ؟ فيقول : الاسم والفعل والحرف ، ثم تقول : ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف ؟
فيقول : الكلم فيدور كل واحد على صاحبه فهذا معقول مقول ... » ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في
الإيضاح ١٢ - ب أ .

(١) الجزولية ب١ .

(٢) بياض في : ب .

(٣) أشار إلى احتمال مثل هذا الاعتراض أبو زكريا يحيى بن علي الأندلسي ، انظر المشكاة والنبراس ١٦/١ ،

والأبدي في شرح الجزولية ١٥/١ .

حكمها ألا ترى أنك إذا قلت : قام الذي في الدار ، فالذي في الدار هو زيد أو عمرو وما أشبه ذلك مما عبارته كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويكون فاعلاً ^(١) أو مفعولاً ^(٢) ، ويدخل عليه حرف الخفض ^(٣) كما يكون في زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، فكأن مراد المؤلف أن يقول كلمة تدل على معنى في نفسها ، أو ^(٤) ما كان معناها معنى ذلك ، وحكمها حكمها إلا أن الحدود عند أهلها لا يكون فيها مثل هذا من الحذف ، بل لابد فيها من الإفصاح بالمراد ^(٥) غير أن هذا المؤلف تسامح فحذف اتكالا على أن يفهم هذا عنه ، وقد مشى على طريقة المؤلف في هذا كثير من الناس ^(٦) ٦/ ب .

وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين ^(٧) ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أموا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك ، وكان تقسيم النحويين غير مرتبط إلى ذلك ^(٨) ، ولكنهم نظروا أولاً من حيث دلالة اللفظ على المعنى ، إلا أنهم لم يتموا ذلك بما ^(٩) أضافوا إلى ذلك النظر من النظر إلى الأحكام ، فجعلوا بعض ما دل على المعنى مع غيره اسماً وبعضه فعلاً ، فرأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي

(١) كقوله تعالى : ﴿ قَبَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة : ٥٩] .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ [البقرة : ٧٦] .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ... ﴾ [البقرة : ٧٩] .

(٤) ب : وها .

(٥) الحد هو : « قول وجيز دال على طبيعة الموضوع مميز له من غيره » ، التقريب لحد المنطق ١٨ .

(٦) سبق الجزولي بالقول بهذا التعريف : الزمخشري في المفصل ٦ ، وابن الخشاب في المرتجل ٧ ، وتابعه في

هذا الخوارزمي في التخمير ٣٠/١ ، وابن الحاجب في الكافية ٣ ، وابن عصفور في المقرب ٤٥/١ .

(٧) تعريفه عندهم : « صوت دال بتواطؤ مجرد عن الزمان ، والجزء من أجزائه لا يدل على انفراده ويدل على

معنى محصل » ، معيار العلم ٧٩ ، وانظر التقريب لحد المنطق ٧٩ .

(٨) لو قال : بذلك لكان أفضل ، وانظر اللسان ٣٠٢/٧ (ربط) .

(٩) ب : لا .

مشى به المنطقيون ، وأن مشى النحويين في ذلك كأنه مشى شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون من ما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات : إنها أسماء بالمجاز لا بالحقيقة .

وقد يجب المؤلف ^(١) عن ذلك الاعتراض أيضا بأن يقول : - وهو الأجود لأنه على صناعة النحويين - إنه إنما حد الاسم الخالص وهو الذي ليس فيه من معنى الحرفية شيء ، ورأى أن الأسماء الموصولات وغيرها مما له معنى في غيره ليست بمخلصة اسميتها ، لأن فيها الافتقار إلى غيرها كالحرف ، ولكنها قيل فيها أسماء من جهة أنها أدت ما يؤديه الاسم في المعنى ، ومن جهة أنها فيها أحكام الأسماء فهي إذن ليست بأسماء خالصة إنما هي أسماء مشوبة بمعاني الحروف ، فلا ينبغي أن يطلب دخولها تحت الحد لأنها ليست بأسماء مخلصة فكأنه إنما تعرض لحد الأسماء المخلصة لا لحد الأسماء المشوبة ، وقد قال بعض الناس ^(٢) : الجواب الذي هو أجود من هذا كله أن يكون معنى قول النحويين : إن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها على تعليق (في) من قولهم : في غيرها بمحذوف هو صفة للمعنى لابتدل ، فإذا كان الأمر كذلك كان ٧/أ المعنى أن ما يدل عليه الحرف من المعنى هو موجود في غيره ^(٣) ، ولم يكن المعنى أنه يدل مع غيره على معنى ، وإذا كان المعنى على ذلك لم يدخل فيه الاسم الموصول لأن الاسم الموصول يدل على معنى مع ^(٤) غيره ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما يدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف على معنى (في) أكلت ^(٥) والرغيف وهو تبعيض الأكل في الرغيف .

قال هذا القائل ^(٦) : فهذا هو الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة ،

(١) ب : يجب للمؤلف .

(٢) نسب العطار هذا القول إلى شيخه أبي زكريا ، وهو يحيى بن علي الحضرمي الأندلسي ، انظر المشكاة والنبراس ١/٦٦ ، وقال به الشلوين ، انظر الشرح الصغير ١٠ .

(٣) انظر : المشكاة والنبراس ١/٦٦ .

(٤) ب : في .

(٥) ب : أكلته .

(٦) هو الشلوين نفسه . انظر الشرح الصغير ١٠ .

لا ما تقدم إذ كان ما ذكرتم بناء منكم على فهم أكثر الناس أن « في غيرها » من قولهم : الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها متعلق بتدل ، ويكون معنى تدل في غيرها أي تدل مع غيرها لا متعلق بمحذوف على ما تقدم ، فتدخل بهذا المفهوم الموصولات فيه ؛ لأنها تدل مع غيرها على معانيها .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل من تعلق المجرور بمحذوف دون تدل لا يغني شيئاً ، وأنه سواء تعلق « في غيرها » بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى لأنه إذا كان صفة لمعنى فلا يراد أن كل ما يدل على معنى وذلك المعنى كائن في شيء آخر فهو حرف ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون القيام وقام ^(١) وما أشبه ذلك من الأفعال والمصادر حروفاً ، وإنما المراد بكون ذلك في غيره ، دلالة في غيره على ذلك المعنى الذي يدل عليه ، أي أن الدلالة على ذلك المعنى لا توجد فيه إلا مع غيره ، وسواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير ^(٢) أو لم يوجد ، وإن كان وضع قوله ^(٣) : على معنى في غيره على تعلق المجرور بالمحذوف إنما يقتضي وجود ذلك المعنى في غيره سواء كان دالاً مع غيره أو وحده ، ولكن لم يرد به إلا ما ذكرناه من أن دلالة على ذلك المعنى لا توجد فيه إلا مع غيره ، وكذلك أيضاً مقتضى قوله : يدل في غيره على معنى أنه يدل مع غيره على معنى ، سواء كان ذلك المعنى في ذلك الغير أو لم يكن ، فقد صار معنى التعليقين واحداً أعني معنى / ب كونه صفة أو كونه متعلقاً بتدل ، فإذا كان كذلك ^(٤) لم يكن للتفريق بين التعليقين وجه ، إذ المعنى مع كل واحد منهما هو المعنى مع الآخر ، فلا فرق إذن بينهما ، ولم يكن لهذا الجواب معنى ، وإنما ينبغي أن يكون الجواب أحد الأجوبة التي تقدم ذكرها ^(٥) لا هذا ، بل ربما كان تعلق المجرور بتدل أدل

(١) ب : قائم .

(٢) لا يجوز دخول (أل) على غير . نص على هذا سيبويه فقال : « وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام » ، الكتاب ١٣٥/٢ .

(٣) أ : قوله ، معادة .

(٤) ب : ذلك .

(٥) الأجوبة هي : ١ - أنه إنما حد الاسم الحقيقي والموصولات أسماء بالخاز .

٢ - أنه إنما حد الأسماء الخالصة من معنى الحرفية .

على المعنى الذي قصده من تعلقه بالمحذوف ^(١) لأن قوله : تدل في غيرها على معنى أظهر في أن ذلك المعنى موجود في ذلك الغير مع دلالة عليه معه من أنه يدل على معنى كائن في غيره ، فعلى هذا الوجه لا يصح جوابه على تعلق المجرور بتدل دون تعلق المجرور بالمحذوف كما قاله ، ولا نسلم بعد قوله : إن الموصول يدل مع غيره على معنى ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما تدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف ، على معنى في أكلت والرغيف ، وهو تبعيض الأكل في الرغيف ، فإن الصلة مع الموصول لابد لها أن تكون معلومة للسامع حاصلية عنده ، وتكون الإحالة إذ ذاك على أمر معلوم معهود ^(٢) ، وقبل أن تكون صلة إنما كانت ^(٣) خبراً فحقه أن يكون مجهولاً عند السامع ، لا معلوماً عنده ، ففائدة الموصول إذن [الألف واللام التي ^(٤)] في الصلة فائدة الألف واللام فيما يدخل عليه من العهد ^(٥) ، فكيف يصح [مع هذا ^(٦)] أن يقال : إن الموصول لم يدل على معنى في الجملة التي هي صلته ، وهو قد أحدث فيها بما لزمه من الألف واللام من العهد معنى لم يكن قبل كونها صلة ، وكذلك سائر الموصولات لأنها كلها بمعنى الذي في ذلك .

[الفعل]

[وقوله : لا يفهم ^(٧) إلى آخره .
أخرج به الفعل ^(٨)] .

(١) قال في الشرح الصغير ص ١٠ ، : « فهذا الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة لا الجوابان المتقدمان » .

(٢) قال الجزولي : « ولا يفيد الموصول المقصود إلا والصلة معلومة للسامع » ، المقدمة الجزولية ١١١ ، وقال الأبدى بجهد النص السابق « يعني معهودة عنده قبل ذلك ، ولذلك لم يجر وصل الموصول بالجملة التعجبية ولا بالجملة غير المحتملة للصدق والكذب لأنهما غير معهودتين » ، شرح الجزولية ١/٤٦٨ .

(٣) ب : تكون .

(٤) تكملة من : أ . والعبارة في ب : مع هذا في الصلة .

(٥) ب : الغير .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية ١/ب .

(٨) تكملة من : ب .

وقوله : الفعل كلمة تدل على معنى ^(١) .

[قوله كلمة منه ^(٢)] هو أيضا وصف عام يجمع الاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها ^(١) .

أخرج بها الحرف .

وقوله : ويفهم ^(٣) من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا ^(١) .

أخرج به الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها ^(٤) ، لأن الغبوق ونحوه يتعرض للزمان ولكنه لا يفهم من لفظه /أ أن الزمان ^(٥) ماض أو ليس ماضيا ، ويوجد لصاحب هذا التأليف في بعض نسخه لفظ آخر في الاسم وهو كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وكذلك يوجد ^(٦) في تلك النسخة لفظ آخر في الفعل وهو : كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى .

وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا تتعرض بينيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتتعرض بينيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قعد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته فخرج بهذه الإرادة الصبوح والغبوق

(١) الجزولية ١/ب .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) ب : يفهم .

(٤) انتقد هذا الاختيار عدد من النحاة منهم الأبيذي إذ نص على فساد هذا الحد من ستة أوجه ملخصها :-

١ - أنه استعمل كلا في الحد .

٢ - إخرجه من الأفعال ما ليس بكلمة واحدة نحو هلم في لغة .

٣ - إخرجه الأفعال الدالة على الزمان فقط نحو كان وأخواتها .

٤ - إخرجه الأفعال الدالة على حدث دون زمان .

٥ - إخرجه الأفعال المحتملة للحال والاستقبال .

٦ - دخول بعض الأسماء عليه نحو الصبوح والغبوق ، وكذلك أسماء الأفعال . انظر شرح الجزولية

١٨/١ - ١٩ .

ولذلك دافع الشلوبين عن هذا الحد ، وافترض كثيراً من الاعتراضات ثم ردَّ عليها .

(٥) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٦) ب : وكذلك في الفعل يوجد .

لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا بينيته ، وهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة فقال : إن هذه الألفاظ كلها كالم تدل على معانٍ في أنفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولا بد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولا بد متعرض لزمانٍ ، فالبطء متعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، ولكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية وإنما تعرضهما لزمانيهما بوضعهما لا بينيتهما ^(١) ، فإنه لو كان تعرضهما ^(٢) لزمانيهما بينيتهما لا ينبغي - إذا بُني البطء بنيةً غير هذه البنية - أن يدل بتلك البنية على زمان سريع ، وإذا بنيت السرعة بنية غير هذه ينبغي أن تدل بتلك البنية على زمان بطء ، وهذا لا يكون فدل على أن تعرضهما لزمانيهما إنما هو بالوضع لا بالبنية ، وهذا الانفصال أيضاً ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بنحو : إِيهِ وَصِيهِ وَمِيْهِ ، فإن (صِيْهِ) مثلاً يدل على سكوت ٨ ب وجاء السكوت المطلوب في زمان بعد زمان هذا الطلب ، و (مِيْهِ) يدل على (كَفُّ) وهذا الكف المطلوب في زمان بعد زمان الكف ، وإِيْهِ يدل على زيادة وهذه الزيادة المطلوبة في زمان بعد زمان هذا الطلب ، وتصدر الاعتراض بهذا الكلم من كل كلمة منها تدل على معنى في نفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال . فينفصل عن هذا الاعتراض أيضاً بأن يقال : إن هذه الكلم إنما تعرضت لهذه الأزمنة بالوضع لا بالبنية إذ كان قولنا : إن اللفظ يتعرض بينيته للزمان أنه يدل على الزمان بينيةً ما ، فإذا بني ذلك اللفظ بنية أخرى دل على زمان آخر غير الزمان الذي كان يدل عليه بالبنية المتقدمة ، وهذا معدوم في (إِيْهِ وَصِيهِ وَمِيْهِ) وما أشبه ذلك .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضاً بقولهم : نَزَّالٌ ، قال : فإنها تدل على

(١) ب : لا على بينيتهما .

(٢) من هنا يبدأ سقط في ب مقداره ثلاث ورقات ونصف من ١٨ - ١١ ب .

نزول ، وهذا النزول المطلوب في زمان مستقبل وله بنية أخرى تدل على زمان آخر وهي نَزَلَ ، قال المعارض : فهذا أعني (نَزَلَ) كلمة دالة على معنى في نفسها ، وتعرض بينيتها لزمان ذلك المعنى وهي مع ذلك اسم وليست بفعل .

فأجاب بعض الناس عن هذا الاعتراض بأن قال : ليس (نَزَلَ) دالاً على النزول ، وعلى أن النزول في زمان مستقبل ، وإنما نَزَلَ [اسم] ^(١) لقولك انزِلْ ، وانزِلْ ، هو الذي هو دال على النزول والزمان المستقبل ، وأما نَزَلَ فإنما هو دال على انزِلْ ، لأن نَزَلَ هو اسم فعل ، وذلك الفعل هو انزِلْ فهو إذن اسم انزِلْ ، فإذا كان اسماً لانزِلْ فليس دالاً إلا على لفظة خاصة ، وذلك معنى واحد لا معنيين ولا فرق بين اللفظ وغيره من المعاني في أن يكون له اسم كما لغيره من المعاني .

والذي أقول : إن هذا الجواب غير مرضي لأن العرب لم ترد بنَزَلَ أن تدل به على انزِلْ فيكون اسماً لانزِلْ كما قال ٩/أ وإنما قصدت به أن تدل على النزول وعلى الزمان الذي يكون فيه النزول ، وإنما غلط هذا القائل من قول النحويين في نَزَلَ إنه اسم فعل ^(٢) فتخيل أن الفعل في قولهم : اسم فعل هو انزِلْ وأن نَزَلَ اسمه . وإنما يريدون بقولهم في نَزَلَ إنه اسم فعل أنه نائب مناب الفعل معطٍ من المعنى ما يعطيه الفعل ، فهو إذن دال على معنى وهو النزول وزمان النزول ، لكن لم يدل نَزَلَ على زمان النزول بهذه البنية ، لأنه من جملة أسماء الأفعال التي هي « صَنَ وَمَ وإِيه » ^(٣) وحكمه حكمها فهو إذن منها وهي غير دالة على الزمان بالبنية ، فهو إذن غير دال على الزمان بالبنية ، ومما يدل على ذلك أن بنية الأمر الدالة على الزمان المستقبل أبداً على حد المضارع ، ونَزَلَ ليس على حد المضارع ألا ترى أن النون من انزِلْ ساكنة كما هي في ينزل كذلك ، وأن الزاي من انزِلْ مكسورة متصلة باللام ليس بينهما فاصل كما كان ذلك في ينزل ، ونَزَلَ ليس على

(١) تكملة يستقيم بها النص .

(٢) قال سيويه : « نَزَلَ أي انزل » ، الكتاب ٣٧/٢ ، وانظر في أسماء الأفعال الأصول ١٤١/١ -

١٤٢ ، التبصرة والذكرة ٢٤٦/١ - ٢٥٣ .

(٣) قال الصيمري : « فَمَا (صَنَ وَمَ وإِيه) وما أشبه ذلك فأصوات وضعت للأمر والنهي » ، التبصرة

والذكرة ٢٤٨/١ .

حد يُنزل لا في سكون النون ولا في كسر الزاي ، ولا في كونها متصلة باللام فدل ذلك كله على أن بنية (نزال) ليست بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً ، لأن بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً على حد المضارع ، فإذا لم تكن هذه البنية البنية الدالة على الزمان فهي إذن بنية أخرى غير البنية الدالة على الزمان كسائر الأبنية التي ليست دالة على الزمان كبنية (صَـ وَمَـ وإِيه) التي هي غير دالة على الزمان ، فإذا لم يكن تعرض (نَزَال) للزمان بالبنية ، وإنما تعرض له بوضعه لا ببنيته ، فكان تعرضه للزمان كتعرض البطء والسرعة (وإِيه وصَـ وَمَـ) وما أشبه ذلك للزمان ، فثبت بهذا أن اعتراض هذه العبارة بنزال التي هي قوله : والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى كاعتراضها بالبطء والسرعة (وإِيه وصَـ وَمَـ) لا يلزم لأن تعرضها للزمان ٩/ب ليس ببنية هذه الكلم فلا يكون هذا اعتراضاً لهذا الكلام كما زعم المعارض .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضاً بقولهم : أُتِيَ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا ^(١) قال : ومعناه على زمن ضرابها قال : وقولهم : على زمن ضرابها يفهم منه زمن ضرابها والضراب ولا بد . قال : فهو إذن يدل على زمن الضَّرَب والضَّرَاب أعني بذلك على زمن الضراب والمَضْرِب بمعنى قولك زمن الضراب فهو إذن أعني المضرب لفظة تدل على معنى في نفسها ، وتعرض لزمان ذلك المعنى ، قال : وتعرضها أعني المضرب للزمان بالبنية ، فإن هذه البنية إنما هي بنية الزمان ، فإذا فتحت العين فهي البنية الدالة على الضرب ^(٢) يقال : إن في ألفِ دِرْهِمٍ لَمَضْرِباً ^(٣) ، أي : لضرباً ^(٤) .

(١) في الصحاح ١٦٩/١ : « وتقول : أُتِيَ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا بكسر الراء أي الوقت الذي ضَرَبَهَا الفعل فيه » .

والمَضْرِب : اسم زمان من الفعل الثلاثي ضرب على مَفْعِل ، لأن مضارعه مكسور العين : انظر : - الكتاب ٢٤٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٧٧/٢ ، شرح الشافية ١٨١/١ .

(٢) أي أنها مصدر ميمي : انظر شرح الشافية ١٦٨/١ .

(٣) في الصحاح ١٦٨/١ : « وَضَرَبَ فِي الْأَرْضِ ضَرْباً وَمَضْرَباً بِالْفَتْح : أي سار في ابتغاء الرزق يقال : إن في ألفِ دِرْهِمٍ لَمَضْرِباً أي ضرباً » ، مادة : ضرب .

وانظر : الكتاب ٢٤٦/٢ : « فَأَذَا أَرَدْتَ الْمَصْدَرِ بِنَيْتِهِ عَلَى مَفْعِلٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إن في ألفِ دِرْهِمٍ لَمَضْرِباً أي لضرباً » .

(٤) ذهب بعض حروفها في : أ ، وتصويبها من الكتاب ٢٤٦/١ .

والجواب عن هذا الاعتراض أن يقال : إن أوله ناقض لآخره ، وآخره ناقض ^(١) لأوله ، فإنه قال في أوله : إن قولهم : مَضْرَبٌ مكسور الراء يدل على الضَّرَب وعلى زمن الضرب ، وقال في آخره : إنها بنية الزمان ، وبنية الضرب هي مَضْرَبٌ بفتح الراء فآخر الكلام يقتضي أن هذه البنية بنية الزمان خاصة ، وأوله يقتضي أنها بنية الزمان والضرب ولابد أن يكون واحد من هذين هو الصحيح وغيره باطل ، إذ لا يصح أن يكونا معاً صحيحين لتناقضهما .

والصحيح أن هذه البنية إنما هي بنية وضعت للدلالة على الزمان لا للدلالة على المصدر ألا ترى أنا إذا قلنا : أَتَتْ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرَبِهَا ، فإنما يريد : أَتَتْ النَّاقَةُ عَلَى زَمَانِ ضِرَابِهَا خاصة ^(٢) ... لا أَتَتْ النَّاقَةُ عَلَى زَمَانِ ضِرَابِهَا وعلى ضِرَابِهَا ، إذ لو كان الزمان ^(٣) على ذلك لكنت كأنتك ^(٤) قلت ^(٤) : أَتَتْ النَّاقَةُ عَلَى زَمَانِ ضِرَابِهَا ، وَأَتَتْ عَلَى ضِرَابِهَا ، وقولك : وَأَتَتْ عَلَى ضِرَابِهَا لا يُعْقَل ^(١) له معنى فدل ذلك على أن المعنى إنما هو أَتَتْ عَلَى زَمَانِ ضِرَابِهَا خاصة ، وهذا أعني زمن ضِرَابِهَا في أنه وإن كان يفهم منه زمن الضراب والضراب فإنه لم يرد به إلا ١٠ / أ الدلالة على زمن الضراب خاصة لا على الضراب ، وقولك : ضربت القائم وكلمت المضروب فإن القائم يفهم منه الموصوف بالقيام والقيام ولابد ، ولكن لم يرد به هنا إلا الموصوف بالقيام خاصة لا القيام ، ألا ترى أنك لو أردت به الموصوف بالقيام والقيام لكان معناه ضربت الموصوف بالقيام والقيام وهذا لا معنى له ، وكذلك قولك : كلمت المضروب فإن المضروب يفهم منه ولابد الموصوف بالضرب والضرب ، ولكن لم يرد به إلا الموصوف بالضرب خاصة ، إذ لو أردت به الموصوف بالضرب والضرب لكان معناه كلمت الموصوف بالضرب والضرب وهذا لا معنى له ، وإذا كان المعنى في قولك : أَتَتْ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرَبِهَا ، أَتَتْ عَلَى زَمَانِ ضِرَابِهَا ؛ لِمَا قلناه ، لم يكن المضرب دالا إلا على معنى

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) يياض في : أ .

(٣) كذا في الأصل ، ولو قال : كان المعنى - لكان أولى .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

واحد وهو زمن الضراب خاصة ، فكيف يعترض به على الفعل الذي يدل على كلمة معناها في نفسها ويتعرض بينيته لزمان ذلك المعنى وكيف يعترض بما وضع للدلالة على معنى واحد على ما وضع للدلالة على معنيين ، فقد تبين بهذا كله أن هذه العبارة صحيحة ، وأعني قوله : الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض للدلالة على زمان ذلك المعنى كصحة العبارة الأخرى التي هي الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها والانفصالات عنها لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : وَيُفْهَمُ من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، لأنها لم تعترض بشيء ، ويظن أن العبارة الأخرى أعني عبارة من يقول : وتتعرض لزمان ذلك المعنى غير صحيحة من جهة أنها لا تنهض به مُنْتَهً (١) إلى الانفصال عن ١٠/ب الاعتراضات التي اعترضه بها لولا أن فيها - ولابد - أنه كان ينبغي أن تتم بأن يقال : ولا تعترض بينيتها لزمان ذلك المعنى ويصرح فيها بالتعرض بالبنية لكنه وإن لم يصرح المعبر فيها بذلك ، فقد صرح بذلك بعد ، فقد حصل المقصود آخرًا كما يحصل أولاً وقد قالوا (٢) :

كَأَنَّكَ لَمْ تُسَبِّقْ مِنَ الدَّهْرِ لَيْلَةً إِذَا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الَّذِي كُنْتَ تَطْلُبُ (٣)
وقالوا (٤) :

(١) المنة : القوة ؛ أي لا تنهض به قوته .

(٢) نسب لبعض بني فقعس : الحماسة ١٢٤/١ ، وسمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وقيل لعمر بن عذاه الفقعسي : شرح التبريزي ١١٥/١ ، وقيل عمرو بن أسد الأسدي : حماسة البحري ١١ .

(٣) البيت من البحر الطويل خامس خمسة أبيات مطلعها :

رَأَيْتُ مَوَالِي الْأَلَى يَحْدُو لَتَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

والدَّرَك : اللحاق ، وأدرك الشيء إذا لحق به ، والأبيات في الحماسة ١٢٤/١ . وانظر حماسة البحري ١١ ، شرح المروزي ٢١٥/١ ، سمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وفيه : لم تنصب ، شرح التبريزي ١١٦/١ ، الخزائنة ٣١/٣ .

(٤) القائل هو جابر بن ثعلبة الطائي : الحماسة ١٧٧/١ ، وقيل : جابر بن ثعلب وجابر بن الثعلب . =

كَأَنَّ الْفَتَى لَمْ يَعْرِ يَوْمًا إِذَا اكْتَسَى وَلَمْ يَكْ صُغْلُوكَا إِذَا مَاتَمَوْلَا
وَلَمْ يَكْ فِي بُؤْسٍ إِذَا بَاتَ لَيْلَةً يُنَاغِي غَزَالًا سَاجِي الطَّرْفِ أَكْحَلَا (١)

فحكموا لما أدرك آخرًا بحكم ما يدرك أولاً ، فالأمر في هذا - إن شاء الله - قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخاله العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولبد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه ولا ينبغي أن يعترض على هذا الحد الذي حد به الفعل في كل عبارة من العبارتين (بليس وعسى) وما أشبه ذلك ، مما له معنى في غيره كما اعترضه بعض الناس به ، لأنه قد يلحق بما دخل تحت ذلك الحد من الأفعال من جهة أنه قد حكم له بحكمه من اتصال صور ضمائر الرفع به (٢) ، وكان المراد كلمة حدها الحد الذي ذكره أو ما كان حكمه حكم الكلمة المحدودة بذلك الحد ، وقد يكون وهو أنه إنما حد الفعل الحقيقي كما تقدم في الاسم ؛ لأنه إنما يقال في (ليس وعسى) : إنهما فعлан بالمجاز ، من جهة أن فيهما أحكام الفعل من جهة اتصال صور الرفع بهما ، والحقيقة فيهما أنهما مُشَبَّهَانِ بالفعل ومحكوم لهما بحكمه لا أنهما فعلان حقيقة (٣) ، فلا ينبغي أن يطلب دخولهما تحت حد الفعل ، وقد يكون

= انظر : المبهج ٢٦ ، شرح التبريزي ١٦٠/١ ، وثَبَّهَ محقق سمط اللآلي إلى أن القالي ركب من جابر بن ثعلبة وجابر بن حُنَيٍّ شاعراً واحداً وهما شاعران ٨٤٢/٢ .

(١) البيتان من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

وَقَامَ إِلَيَّ الْعَاذِلَاتُ يَلْمُنُنِي يَقْلُنَ أَلَا تَنْفَكُ تَرْحُلُ مَرْحَلَا

انظر : الحماسة ١٧٨/١ ، شرح المرزوقي ٢١٥/١ ، البيت الأول فقط ، ٣٠٥ - ٣٠٦ ، سمط اللآلي ٨٤٢/١ ، وفيه نَاعِمُ الطَّرْفِ ، شرح التبريزي ١٦١/١ ، اللسان مادة نغى الثاني فقط وفيه : فاطر الطرف . (٢) قال المبرد مستدلاً على فعلية ليس : « أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها نحو : لست متطلقاً ولست ولستاً ولستم ولستن وليست أمة الله ذاهية كقولك ضربوا وضرباً وضربت فهذا وجه تصرفها » ، المقتضب ٨٧/٤ ، وانظر ١٩٠ ، والأصول ٧٦/١ ، ٨٢ ، وما بعدها ، المرتجل ١٢٦ . ومثلها عسى « ومن العرب من قال : عسى وعسيا وعسوا وعست وعستاً وعستين » ، الكتاب ٤٧٧/١ .

(٣) قال العكبري عن ليس : « ونحن نقول : إنها فعل لفظي حقيقي » ، التبيين ٣١٤ ، وذكر قبل ذلك في الرد على من قال : إن الفعل موضوع للإثبات : « ... نسلم ذلك ولكن نقول : نحن لا نثبتها فعلاً حقيقياً بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل » ، التبيين ٣١٣ .

- وهو الأجود - أنه إنما حد الفعل الخالص الذي ليس فيه من معنى الحرف شيء ، ورأى أن (ليس وعسى) وما ١/١١ أشبههما أشبه بالحرف منها بالفعل من جهة أن مرادها في غيرها ، بهذا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذا الحد بكان الناقصة مجردة عن الدلالة على الحدث ، للدلالة على الزمان من حيث كانت تشبه الحرف ؛ إذ كان معناها في الخبر ، هذا إن كان مذهبه أنها مجردة من الحدث وهو الذي عليه أكثر النحويين ^(١) وهو الأول ، ومن الناس من مذهبه : أن كان الناقصة غير مجردة من الحدث ^(٢) فلا مدخل لهذا الاعتراض عليه أصلاً .

[الحرف]

وقوله : والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها ^(٣) .
تمامه أن يقول : كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، ولا هي في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ^(٤) فكأنه يريد ذلك ، وإلا فيدخل عليه (الذي) وأخواته ^(٥) ، وقد يجوز ألا يدخل عليه (الذي) وأخواته وإن لم يرد ذلك التقدير لأن (الذي وأخواته) إنما هي أسماء بالمجاز على ما تقدم ، وإنما الحقيقة فيها أنها كلم مشبهة بالأسماء محكوم لها بحكمها ، وقد يكون وهو الأجود أن لا يريد إلا الأسماء المحضة ، وهذه أعني الموصولات وما أشبهها ليست بأسماء محضة ، لأن الاسم المحض هو الذي

= وقال ابن عصفور : « ولا يلتفت إلى قول من قال : إن هذه الأفعال ، إنما هي حروف لكن سميت أفعالاً مجازاً ، لما كانت تشبه الأفعال ، لأن ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون » ، شرح الجمل ١/٩٦ .

(١) انظر : اللمع ١١٩ ، شرح اللمع لابن برهان ١/٤٩ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٤٩ ، والمقتصد ١/٣٩٨ ، وكشف المشكل في النحو ١/٣٢٦ ، وشرح المفصل ٧/٨٩ .

(٢) التسهيل ٥٣ ، شرح التسهيل ١٥٥ ، شرح الكافية ٢/٢٩٠ ، توضيح المقاصد ١/٣٠٣ .

(٣) الجزولية ب ، وفيها : كل كلمة إلى آخره .

(٤) اختار ابن عصفور للحرف حداً قريباً من هذا إذ قال : « كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل

على معنى في نفسها » ، شرح الجمل ١/١٠١ .

(٥) انظر : المشكاة والنبراس ١/٥٥ .

يفهم معناه منه وحده ، وهذا لا يفهم معناه منه وحده ، وقال بعضهم : هو أقرب إلى الحرف ولكن ليس كالحرف ، لأن الحرف يدل في غيره على معنى ، والموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل « من » في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف وبينهما ما ذكرناه ^(١) .

لكن الاتفاق على أنه ليس ثمَّ قسم رابع للأسماء والأفعال والحروف ^(٢) ، وعلى أن حقيقة الاسم والفعل أن كل واحد منهما لفظ يدل على معنى وحده يلحق الموصولات بالحروف عندهم فإذا كانت الحقيقة في الموصولات أنها ليست بأسماء حقيقة ١/١ ب وإنما هي في الحقيقة حروف أو كلم أقرب إلى الحروف منها إلى الأسماء على قول هذا القائل ، ولذلك ينبغي عنده أن تلحق بالحروف وإن كان بينهما ما ذكره ، إذ لم يكن هناك قسم رابع على ما تقدم له .

أو أن حقيقة الاسم والفعل أنهما ^(٣) / لفظ يدل على معنى وحده ، فإذا كانت الحقيقة فيها أنها حروف لم يَنْبَغ أن تكون داخله على الحد على ما صححناه ولكن داخله فيه . وهذا الذي قاله هذا القائل قد فرغ من الكلام معه فيه فيما تقدم .

وقوله : ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة ^(٤) .

يريد نحو : لام التعريف ^(٥) وسيأتي في الباب الثاني لِمَ اختص التعريف بالاسم ؟

وقوله : أو في الفعل خاصة ^(٤) .

(١) انظر ص ١٩٤ هـ ٦ ، إذ سماها المنطقيون (لواحق وربط) .

(٢) عند جمهور النحاة وخالف في ذلك الفراء إذ عد (كلا) قسماً رابعاً ليس باسم ولا فعل ولا حرف ، وابن صابر إذ عد أسماء الأفعال قسماً رابعاً أيضاً . وما ذهب إليه قد رده كثير من النحاة .

انظر : تفصيل الخلاف في : التذييل والتكميل ٦/١ ب - ٧ أ ، مع الهوامع ١١/١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ١١/١ - ١٢ .

(٣) هنا ينتهي السقط في : ب .

(٤) الجزولية ب .

(٥) نحو الرجل والغلام إذ أفادت التعريف ، انظر : الأصول ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٥/٨ .

يريد نحو : حرفي التنفيس ^(١) ، وانفراد حرفي التنفيس بالفعل ، أن الذي وُضِعَ مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ؛ فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماضي بالوضع ومستقبل ^(٢) ومشترك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل وكان حرفا التنفيس إنما وضعاً ^(٣) لتخليص المشترك البنية ^(٤) الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل كان الحرفان اللذان وضعاً لتخليصها ^(٥) لا يكونان إلا حيث تكون هي ^(٦) فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل .
وقوله : أو رابطاً بين اسمين ^(٧) .

يريد [في ^(٨)] نحو : قام زيد وعمرو ، لأنك لو لم تأت بالحرف لأوهمت أن الإخبار بالقيام إنما هو عن ^(٩) عمرو خاصة ، وذكرك زيداً غلط أو بدا لك فيه .
فدخلت الواو لتربط بين الاسمين في معنى الإخبار عنهما بالقيام ^(١٠) .
وقوله : أو بين فعلين ^(١١) .

يريد في نحو : قام زيد وقعد ^(١٢) لأنك لو لم تدخل الواو لأوهمت أن الخبر ١٢/

(١) نحو سيفعل وسوف يفعل . انظر : الأصول ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٥/٨ .

(٢) ب : مستقبل بالوضع .

(٣) أ : وضعهما .

(٤) ب : من البنية .

(٥) ب : لتخليصهما .

(٦) أى : الصيغة المشتركة ، فإن غير المشترك لا يحتاج إلى ما يخصه .

(٧) الجزولية ١ ب . وهو في شرح الغرض من الحروف .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) ب : من .

(١٠) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(١١) الجزولية ١ ب .

(١٢) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

إنما هو بالثاني ، وإنما ذكرك الأول غلط أو بدا لك فيه بعد أن ذكرته و [إن ^(١)] لم يعتبر المؤلف إلا مجرد اللفظ فيلزمه التداخل من جهة أن (قعد) لابد فيه من ضمير فيدخل هذا القسم تحت القسم الذي بعده وهو الرابط بين جملتين ، لكنه لم يعتبر إلا اللفظ ، فلذلك لم يتداخل ^(٢) عنده فكأنه قال أو رابطاً بين فعلين في اللفظ ، وإن كان رابطاً بين جملتين في التقدير .
وقوله : أو بين فعل واسم ^(٣) .

يريد في نحو : مررت بزيد ^(٤) ولذلك وضع حرف الجر في الكلام إنما هو ليربط بين الفعل والاسم ، إما بين فعل واسم لا ينضاف ^(٥) أحدهما إلى الآخر إلا بحرف الجر نحو : خطرت على زيد ^(٦) ، لأنك لا تقول : خطرت زيداً ، وإما بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر في الأكثر إلا بحرف الجر في أكثر الكلام ، وقد ينضاف أحدهما إلى الآخر دون حرف الجر وذلك نحو : مررت بزيد ، وإنما قلنا إن مررت بزيد من هذا النوع لأن مررت بزيد هو الأكثر في كلام العرب ، وقد يقال مررت زيدا ^(٧) [حكاها ابن الأعرابي ^(٨)] ^(٩)

(١) تكلمة من : أ .

(٢) أ : يتداخل .

(٣) الجزولية اب .

(٤) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٥) أ : يضاف .

(٦) قال الأزهرى : « ويقال : خطر بيالي وعلى بالي كذا وكذا يخطر خطورا إذا وقع ذلك في بالك وهمك » ، التهذيب ٢٢٢/٧ ، وانظر الصحاح ٦٤٨/٢ ، ومعجم مقاييس اللغة ١٩٩/٢ مادة : خطر . ولعل المراد : خطرت على بال زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(٧) في اللسان « وأما ابن الأعرابي فقال : مرّ زيدا في معنى مرّ به ، لا على الحذف ولكن على التعدي الصحيح . ألا ترى أن ابن جنى قال : لا تقول مررت زيدا في لغة مشهورة إلا في شيء حكاها ابن الأعرابي » ، ١٦٥/٥ ، وانظر : تاج العروس ٥٣٧/٣ ، مادة « مر » ، وشرح المفصل ٨/٨ .

(٨) محمد بن زياد (١٥٠ - ٢٣١ هـ) .

أبو عبد الله من موالى بني هاشم ، كان كثير السماع نحوياً عالماً باللغة والشعر حسن الحفظ ، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه ، أخذ عن المفضل الضبي والقاسم بن معن ، وعنه ثعلب وأبو عكرمة الضبي وإبراهيم الحربي ، له : النوادر ، والأنواء ، ومعاني الشعر وتفسير الأمثال وغيرها .

« طبقات النحويين واللغويين ٢١٣ - ٢١٥ ، نزهة الألبا ١١٩ - ١٢٢ ، بغية الوعاة ١٠٥/١ - ١٠٦ » .

(٩) تكلمة من : ب .

وعليه إنشاد بعضهم ^(١) :

تَمْرُونُ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ ^(٢)

وأما بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى فإذا أريد ^(٣) سوى ^(٤) ذلك المعنى لم ينضف إليه إلا بحرف الجر وذلك : أكلت الرغيف إذا لم تُردِ التبعض فإن أردته لم ينضف إليه إلا بـ مِنْ نحو : أكلت من الرغيف ^(٥) ، لا تجد حروف ^(٦) الجر أبداً على غير هذه الوجوه ، أعني على غير أنه يضيف الفعل إلى الاسم

(١) القائل : جرير (٢٨ - ١١٠ هـ) .

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي اليربوعي شاعر أموي كان غفياً ، ومن أكثر الناس غزلاً في الشعر ، وكان يهاجي الفرزدق والأخطل وغيرهما هجاء مقذعاً . ديوانه مطبوع .

« طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/١ ، والمؤتلف والمختلف ٧١ » .

(٢) البيت من البحر الوافر : من قصيدته التي مطلعها :-

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ يَذِي طُلُوجَ سَقِيَتِ الْقَيْثُ أَتَيْتَهَا الْخِيَامُ

والشاهد فيه : حذف الخافض والتقدير : تمرون بالديار .

ويروى : مرمم بالديار : الكامل ١٤١/١ . وفي الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيا ٥١٢/٢ . ولا شاهد فيهما حيثئذ .

والشاهد في :- الكامل ١٤١/١ ، الاقتضاب ٣٠٧/٢ ، شرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، شرح الجمل ٣٠٦/١ ، ضرائر الشعر ١٤٦ ، المقرب ١١٥/١ ، وشرح الجزولية ٧٣١/٢ ، ٧٦٠ ، شرح الكافية ٢٧٣/٢ ، رصف المباني ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٦/١ ، وتعليق الفرائد ١٤٠٦/٢ ، مغني اللبيب ١٠٧/١ ، ٥٢٦/٢ ، المقاصد النحوية ٥٦٠/٢ - ٥٦٤ ، اللسان ١٦٥/٥ ، مادة (مر) ، شرح شواهد المغني ٣١١/١ - ٣١٣ ، الخزانة ١٥٨/٧ ، ١١٨/٩ - ١٢٣ ، شرح أبيات المغني ٢٨٩/٢ - ٢٩٣ ، وتاج العروس ٥٣٧/٣ ، مادة (مر) ، وسيأتي في ص : ٦٩٨ .

(٣) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٤) مضموسة في : ب .

(٥) قال المبرد متحدثاً عن من : « وأما التي للتبعض فتحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع ، فإن قلت أخذت من ماله وأكلت من طعامه أو لبست من ثيابه دلت (من) على البعض » ، المقتضب ١٣٧/٤ ، فالفعل مع الاسم هنا أديا معنى ، ولما دخل الحرف على الاسم أديا معنى آخر لم يفهم بلون الحرف .

(٦) ب : حرف .

على حد هذه الأوجه المذكورة ، أو يضيف ما فيه معنى الفعل إلى الاسم نحو : أنا
خاطر على عمرو ، أو أنا ^(١) مار بزيد ، أو أنا آكل من الرغيف . ولذلك سمي هذا
الحرف حرف الجر ، لأنه كأن كل واحدة من الكلمتين لا تنضاف إلى الأخرى فجرها
حرف الجر إليها ١٢/ب وضمها معها [في ^(٢)] كلام واحد [ولولاه لم ينجر إليها
ولم ينضم معها في كلام واحد ^(٣)] ولذلك يطلب النحويون أبداً في كل حرف جر أن
يكون في الكلام فعل أو معنى فعل ^(٤) يتعلق به الجار ، فيقولون لابد لكل مجرور من
فعل يتعلق به أو معناه ، كما لابد لكل مرفوع من الأسماء من فعل يعمل فيه ^(٥) ، وكما
لابد لكل منصوب منها من ذلك ^(٦) ، ولذلك يجعل النحويون حرف الجر في : (لولاك
لفعلت) في مذهب سيبويه ^(٧) و (لعل) في قوله ^(٨) :-

(١) ب : وأنا .

(٢) تكلمة من : أ .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) قال ابن حيدرة عن حروف الجر : « وكلها تتعلق بفعل أو معنى فعل » ، كشف المشكل ٢١٣/١ .
وانظر : المصباح ٣٦، أ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، والمقرب ١٩٦/١ .

والمراد بمعنى الفعل : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر انظر : ثمار الصناعة ٢١٠ ،
شرح الكافية ٣٢٠/٢ ، أما التعلق بأفعل التفضيل ففيه خلاف . انظر : المغني ٣٥٦/١ ، وشرح التصريح
١٠٢/٢ .

(٥) ليس هذا الكلام صحيحاً على إطلاقه ، إذ لم يقل أحد من النحويين : إن رافع المبتدأ أو الخبر فعل ،
والخلاف في عاملهما مشهور ، انظر : الإنصاف ٤٤/١ - ٥١ ، التبيين ٢٢٤ - ٢٣٢ .

(٦) يعترض عليه باسم إن ، فإن العامل فيه « إن » وليست فعلاً باتفاق انظر : الإنصاف ١٧٦/١ ،
التبيين ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٧) أبو بشر (١٤٧ - ١٨٠ هـ) .

عمرو بن عثمان بن قنبر من موالى بني الحارث بن كعب ، أخذ عن الخليل وأبي زيد الأنصاري ، له :
الكتاب في النحو ، مناظرته للكسائي مشهورة ، رحمه الله . « طبقات النحويين ٦٦ - ٧٤ ، نزهة الألبا ٥٤ -
٥٨ ، البغية ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ » . ورأيه هذا في الكتاب ٣٨٨/١ .

(٨) القائل : كعب الغنوي : (؟ - ؟) .

هو كعب بن مسعود بن عمر بن عقبة الغنوي ، وقد عرف بكعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال ،
شاعر جاهلي ، وقد وهم من عدّه من الإسلاميين .

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ (١)

فيمن جعل لعل جارة (٢)، شاذين (٣)؛ لأنهما ليس لهما في الكلام فعلاقان بهما (٤)، ولذلك قال النحويون: إن الخفض لا يكون إلا بالإضافة (٥)، وإن كان الخفض يكون بحرف الجر لأن الحروف الجارة لا بد فيها من إضافة الفعل أو معناه إلى الاسم (٦).
وقوله: أو بين جملتين (٧).

= « طبقات فحول الشعراء ٢٠٤/١، معجم الشعراء ٣٤١، سبط اللآلي ٧٧١/٢ - ٧٧٢، الخزانة ٥٧٤/٨ ».

(١) البيت من البحر الطويل وصدره :-

فقلت : اذْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتُ جَهْرَةً

وهي من قصيدة في رثاء أخيه أبي المغوار مطلعها :-

تَقُولُ سَتَمَيَّي مَا لِجِسْمِكَ شَاحِيَا كَأَنَّكَ يَخْمِيكَ الشَّرَابُ طَيِّبٌ

وروى : لعل أبا المغوار ... الأصمعيات ٩٦، وطبقات فحول الشعراء ٢١٣/١، ولا شاهد فيه حيثئذ .

وروى : دعوة مكان جهرة، ونسب هذا البيت لسهم الغنوى . النوادر ٢١٩ .

ورجح أبو زيد أن القائل هو كعب . والشاهد : الجر بلعل .

انظر : النوادر ٢١٨، واللامات ١٣٦، سر الصناعة ٤٠٧/١، الأملالي الشجرية ٢٣٧/١، شرح الكافية ٣٦١/٢، وصف المباني ٤٣٦، الجنى الداني ٥٣١، المغني ٣١٧/١، ٤٩٢/٢، شرح ابن عقيل ٤/٣، المساعد ٢٩٤/١، التصريح ١٥٦/١، ٢١٣، شرح الأشموني ١٢٤/١، ٢٠٥/٢، شرح شواهد المغني ٦٩١/٢ - ٦٩٣، الخزانة ٤٢٦/١٠ - ٤٣٨، شرح أبيات المغني ١٦٦/٥ - ١٦٧ .

(٢) هي لغة عقيل : انظر : سر الصناعة ٤٠٧/١، التسهيل ١٤٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٣٦١/٢، التذيل والتكميل ٤٣/٤، المغني ٣٠٣/١، إذ نصوا على أنه لا متعلق للعل ولولا .

(٤) أ : بها .

(٥) قال الجرجاني : « اعلم أن الجر لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة على ضربين ؛ إضافة اسم إلى اسم وذكره يأتي بعد ، وإضافة حرف إلى اسم »، المقتصد ٨٢٢/٢ .

(٦) قال ابن السراج : « حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم فأما إيصالها الاسم بالاسم فتقولك الدار لعمرى ، وأما وصلها الفعل بالاسم فتقولك : مررت بزيد »، الأصول ٤٠٨/١ .

(٧) الجزولية اب .

يريد في نحو : قام زيد وخرج عمرو [وإن قام زيد خرج عمرو ^(١)] لأنك لو أسقطت الواو من قولك : قام زيد وخرج عمرو ، فقلت : (قام زيد خرج عمرو) لم ترتبط الجملة الثانية مع الجملة الأولى في الإخبار [بها ^(٢)] كما أخبرت بالأولى ، ولكن يمكن [أن يكون ^(١)] ذلك على أنهما خبران مثلهما ^(٣) مع الواو ، وأن يكون ذلك على أن الخبر إنما هو بالجملة الثانية وذكرت الأولى غلطاً على جهة سبق اللسان ثم رجعت عما سبق اللسان إليه ، وهذا ^(٤) أظهر الوجهين فيه ، وإذا كان الأمر على هذا فلم ترتبط الجملة الثانية مع الأولى في الإخبار بها مع الأولى ، ولا في كون الثانية شريكة الأولى في الإخبار بها ، بل الإخبار إنما هو بالثانية دون الأولى ، وكذلك إن أسقطت (إن) من قوله ^(٥) : إن قام زيد خرج عمرو . وقلت : قام زيد خرج عمرو ، احتمل ذلك هذين الوجهين اللذين ذكرناهما في المسألة المتقدمة ، فإذا أدخلت (إن) ارتبطت الجملتان في أن الأولى شرط في الثانية ، والجملتان [حينئذ ^(٦)] كأنهما ^(٧) جملة واحدة وليس في الكلام بأن إلا هذا المعنى وحده .

وقوله : أو داخلا على جملة تامة ^(٨) .

إنما ١٣/ أ وصف الجملة في ذلك باتمام لأنه يوجد من الجمل ما ليس بتام نحو : الجملة الأولى من جملتي الشرط وجوابه ، ومن جملتي القسم وجوابه ، وإن كان أصل الجمل كلها أن تكون تامة ، وإنما يكون عدم التمام فيها بطارئ يطرأ عليها ، يخرجها عن وضعها ألا ترى أن قولنا : قام زيد من قولنا : إن قام زيد كان كلاماً تاماً ،

(١) تكملة من : ب . وانظر في عطف الجملتين : الأصول ٤٣/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : مثلها .

(٤) ب : وهو .

(٥) ب : قولك .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) أ : كأنها .

(٨) الجزولية ١ ب - ٢ أ . يعني الحرف .

ثم دخلت عليه إن فصار ناقصاً ، ولذلك بَوَّبَ عليه صاحب الخصائص ^(١) : « باب التام يزداد عليه فيصير ناقصاً » ^(٢) ، وكذلك جملة القسم في قولك : أحلف بالله أو أقسم بالله ، إنما كانت في الأصل تامة خبراً عن أنه يحلف أو يقسم لا يميناً تضمنت بذلك معنى ^(٣) الحلف بما تضمنه والإقسام به ، فاقتضى الحلف بما تضمنه والإقسام به محلوفاً عليه ، فصارت الجملة ناقصة مفتقرة إلى المحلوف عليه بعد أن كانت تامة ^(٤) ، فالجمل أصلها اتمام حتى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أن أصل المفردات النقصان ، إلا أن المفردات لم تنتقل عن أصلها ، والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولاً للجمل ، فكأنها بذلك أجريت مجرى أصولها التي هي المفردات ، ولذلك فصل ^(٥) بين أُمَّا وجوابها بجملة ^(٦) الشرط ^(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ ^(٨) وإن كانت أُمَّا لا يفصل بينها وبين جوابها إلا بمفرد فإنما كان ذلك لأن جملة الشرط [لما ^(٩)] كانت ناقصة كالمفرد حكم لها بحكم المفرد ^(١٠) .

(١) هو ابن جني (... - ٣٩٢ هـ) .

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي ، كان والده مملوكاً لسليمان بن فهد الأزدي ، أخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه مدة طويلة .
له : اللع ، والنصف والخصائص وسر الصناعة والمبجج والتمام ، وقد طبعت ، وله مصنفات أخرى مخطوطة .

« معجم الأدباء ٨١/١٢ - ١١٥ ، إنباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٠ ، البغية ١٣٢/٢ » .

(٢) الخصائص ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ . فيه (فيعود) مكان (فيصير) .

(٣) ب : ومعنى .

(٤) انظر : الخصائص ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ .

(٥) ب : فعل .

(٦) ب : فجملة .

(٧) انظر : الجنى الداني ٤٨٣ .

(٨) الواقعة ٩٠ - ٩١ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال ابن يمين : « فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر

الجزاء » ، شرح المفصل ٨٩/١ .

وقوله : قالبا لمعناها ^(١) .

يريد في نحو : ما قام زيد ^(٢) وما قائم زيد ^(٣) .

وقوله : أو مغيرا له ^(١) .

يعني به مثل قولك : هل زيد قائم ؟ ، وجعل هذا تغييراً ولم يجعله قلباً ، لأن القلب عند قوم يستعملونه في تغيير الشيء إلى ضده ^(٤) ، وليس تغيير الخبر إلى الاستفهام تغييرا للشيء ^(٥) إلى ضده إنما هو تغيير الشيء إلى خلافه ، وهذا أعني الفرق بين القلب / ١٣ ب والتغيير إنما هو اصطلاح قوم وإلا فالتغيير والقلب كل واحد منهما صحيح ^(٦) في النوعين ، فقد كان يمكنه أن يستغنى بالتغيير ^(٧) عن القلب أو بالقلب عن التغيير ^(٨) ، إلا أنه استعمل اصطلاح أولئك لأن « ما » في قولك : ما قام زيد قلبت قام زيد بدخولها عليه من الإيجاب إلى النفي وغيرته أيضاً من الإيجاب إلى النفي و« ليت » في [قولك ^(٩)] : ليت زيدا قائم ، قلبت زيد قائم بدخولها عليه من الخبر إلى التمني وغيرته من الخبر إلى التمني .

وقوله : أو مؤكدا له ^(١٠) .

[يريد في نحو : إن زيدا قائم]

وقوله : أو زائدا لمجرد التوكيد ^(١١) . [

(١) الجزولية ١٢ .

(٢) انظر : الأصول ٤٣/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٣) ب : وما زيد بقائم .

(٤) في اللغة : « قلب الشيء وقلبه : حوله ظهرا لبطن » ، المحكم ٢٥٨/٦ .

(٥) ب : تغيير الشيء .

(٦) ب : فالتغيير والقلب وجوبهما صحيح .

(٧) ب : بالمغير .

(٨) ب : المغير .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) الجزولية ١٢ بتقديمها على قوله : أو مغيرا له .

(١١) تكملة من : ب . وانظر : شرح المفصل ٥/٨ .

يريد في نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ ^(١) ، وفي نحو : ما إن قام زيد ، ولا ينبغي أن يكون قوله ^(٢) : أو زائداً لجرد التوكيد معطوفاً على قوله : أو مؤكداً له ، وإنما ينبغي أن يكون معطوفاً على قوله : أو داخلاً على جملة تامة ، لأنه إن عطف على قوله : أو مؤكداً له كان المعطوف شريك المعطوف عليه ، والمعطوف عليه هنا صفة للدخول على الجملة التامة ، وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة بل قد يكون كذلك كما ذكرنا من نحو : (ما إن زيد قائم) وقد لا يكون ^(٣) كقولك ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ^(٤) ، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ ^(١) ، وهذه المعاني التي ذكر هي جل معاني الحروف ، وإلا فقد ترك معنى الحرف في قولك : (قدني) إذا كنت متذكراً ^(٥) ، وحرف الإنكار في قولك : (أُرِيدُنِيهِ) ^(٦) وما أشبه ذلك .

(١) ﴿ مَيَّنَّا قُلُوبَهُمْ وَكُفِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٥٥] .

(٢) ب : قولنا .

(٣) قال ابن هشام عن قد إنها « مختصة بالفعل المتصرف الخيري المثبت ... » المغني ١/ ١٨٦ ، فاستعمال الشارح لها هنا مع المنفي خلاف للصحيح .

(٤) ﴿ قَالَ : عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] .

(٥) انظر : رصف المباني : ١١٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، الجنى الداني : ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ .

(٦) انظر : الخصائص ٣/ ١٥٤ ، رصف المباني : ١٢٢ ، ٥١١ ، الجنى الداني : ١٩٨ ، ٢٠١ ،

[الفاعل]

وقوله : الفاعل كل اسم ^(١) إلى آخره ^(٢) .

الفصل غرضه بشرح الفاعل والمفعول في هذا الباب شرح قول أبي القاسم : « فالاسم مجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً » ^(٣) . وإذا كان غرضه بذكر ما شرحه من حقيقة الفاعل وحقيقة المفعول ما ذكرناه ، ولابد أن يكون غرضه ذلك ، وإلا فليس هذا باب الفاعل والمفعول به ، إنما بابهما بعد هذا الباب بأبواب ^(٤) ، فقد كان حقه أن لا يأخذ في شرح حقيقة الفاعل والمفعول .

[فلا بد للمؤلف أن يحذف ^(٥)] الاسم : في قوله : كل / ١٤ اسم أسند إليه فعل ، وفي قوله [أو ^(٦)] اسم في معنى الفعل ، وأن يضع في موضعهما ^(٧) ما أو ما أشبه ذلك فيقول : كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل ، وإلا فكيف يشرح ما هو شرح للاسم وهم قول أبي القاسم : « فالاسم مجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ^(٨) » بما هو محال على معرفة الاسم وهو قوله : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل ، لكن له أن يقول : ليس الاعتماد في هذا على اللفظ إنما الاعتماد على المعنى ، والمعنى إنما هو كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل لأن بإسناد ما المسند إلى المسند إليه يسمى ^(٩) المسند إليه فاعلاً فلا يباي به ما كان اسماً كان أو غيره ، فلا التفات إلى الاسم في الحد كما لم يلتفت إليه ^(٩) في المعنى إلا أن العرب لما لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ

(١) الجزولية : ٢٢ .

(٢) ب : آخر .

(٣) الجمل ١ .

(٤) انظر ص : ٥٧٣ .

(٥) تكملة يلثم بها الكلام .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ب : موضعه .

(٨) ب : فسمي .

(٩) ب : ليت .

لذلك ما خصصه وجعله مكان (ما) وكذلك وضع الاسم في قوله أو اسم في معنى الفعل في مكان (ما) كما وضع الاسم في قوله كل اسم أسند إليه فعل مكان (ما) اتباعاً له في ذلك ، فهذا [للمؤلف ^(١)] أن يقوله .

فإن قال - وقد قاله مجنون من مجانين الوقت - : إن صحة هذا الحد إنما تبنى ^(٢) على أن اسماً أو كل اسم في الحد موضوعان موضع ما ، و « ما » من الألفاظ المبهمة والألفاظ المهمة تتجنب في الحدود ^(٣) فكيف يتناولون الحد على أمر يجتنب في الحدود وهو اللفظ المبهم ^(٤) ؟ .

فالجواب : أن هذا كلام ^(٥) غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من لم يتعد ^(٦) بشيء منه [و ^(٧)] الحدود التي يجتنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين ، إنما هم المتكلمون ^(٨) ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئاً فظن أن كل الناس يقول ذلك وليس الأمر كذلك ، إنما الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع ^(٩) كائناً ما كان ١٤/ب وبأي لفظ كان ، ولا يضيق ^(١٠) القوم في حدودهم أعني النحويين هذا التضيق الذي ضيقه هؤلاء المتكلمون ، بل يتساحون في حدودهم بأكثر من هذا ،

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : تنبني .

(٣) ب : بالحدود .

(٤) هذا الاعتراض اعترض به عدد من النحاة على الزجاجي ، منهم ابن عصفور . انظر : شرح الجمل

. ٩٢/١

(٥) ب : الكلام .

(٦) يتعد : إذا وثق بعدته . انظر : التهذيب ١٣٥/٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الحد عند المتكلمين : « الجامع المانع أرادوا بقولهم : جامع أنه يجمع الحدود حتى لا يشذ منه شيء ، وأرادوا بقولهم : مانع أنه يمنع أن يدخل في الحدود شيء ليس منه ويخرج عنه شيء هو منه » ، إصلاح الخلل ٧ -

. ٨

(٩) قال النحويون إن الحد : « إنما هو قول وجيز يستغرق الحدود ويحيط به » إصلاح الخلل ٧ . وقال

بقول الشلوين السابق ابن أبي الربيع . انظر : البسيط في شرح الجمل ٦/١ .

(١٠) ب : يضيقون .

فيحدثون الشيء بالأكثر من أمره ^(١) ، ويقولون : حد الإعراب : « أن تختلف أواخر الكلم باختلاف العوامل » ^(٢) ، وليس كل معرب يختلف باختلاف العوامل وإنما ذلك الأكثر من أمره ألا ترى أن سبحانه الله وما أشبهه من المصادر غير المتمكنة معربة ^(٣) وهي لا تختلف باختلاف العوامل ^(٤) .

وقوله : كل اسم أسند إليه فعل ^(٥) .

يريد في نحو : قام زيد .

وقوله : أو اسم في معنى الفعل ^(٥) .

يريد [في ^(٦)] نحو : مررت برجل قائم أبوه ^(٧) .

وقوله : وقدم عليه ^(٥) .

يريد أنه إذا تأخر الفعل أو الاسم اللذان يرفعان الفاعل عن الاسم الذي كان مع تقديمهما عليه فاعلا لم يرتفع بأنه فاعل عندهم ^(٨) ، ولكن ^(٩) بأنه مبتدأ ^(١٠) نحو : زيد قام ومررت برجل أبوه قائم ، ومن أقرب دليل في ذلك أنه لا يقول أحد مررت

(١) كقول ابن أبي الربيع عن بعض حدود الزجاجي : « وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطرد وجامع ومانع في الأكثر وليس مانعاً على الإطلاق » البسيط ١٣/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١١ .

(٣) ب : غير منفصل بمعربة ، ولو قال غير المتصرفه لكان أولى .

(٤) قال سيبويه : « هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وذلك قولك : سبحانه الله ومعاذ الله وربحانه وعمره الله » . الكتاب ١٦٢/١ . وانظر : المقتضب ٢١٧/٣ .

(٥) الجزولية ١٢ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) أغفل الشلوين مما هو اسم في معنى الفعل : كصنيع المبالغة والصفة المشبهة والمصادر وأفعال التفضيل ، والاسم الذي في تأويل المشتق واسم الفعل ، انظر : التبصرة والتذكرة ٢١٨/١ - ٢٤٥ ، المشكاة والنبراس ٨/١ (ف) .

(٨) عند البصريين . أما الكوفيون فيعربونه فاعلا بالفعل المؤخر . انظر : شرح الجمل ١٥٩/١ ، الارتشاف ٣٠٧/١ ب ، أوضح المسالك ٢٣١ .

(٩) ب : ولكنه .

(١٠) انظر : المقتضب ١٢٨/٤ .

برجل أبوه قائم [بخفض قائم ^(١)] .

وقوله : على طريقة (فَعَلَ أو فَاعِل) ^(٢) .

يريد بقوله على طريقة (فَعَلَ) في الفعل أن يكون الفعل فِعْل فاعل نحو : قام زيد ، أو على وزن فِعْل الفاعل وإن لم يكن فِعْل فاعِل حقيقة ^(٣) نحو : هلك زيد ^(٤) ، ويريد ^(٥) بذلك في الاسم ^(٦) الذي هو بمعنى الفعل [أن ^(١)] يتقدر بفعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من قيام زيد ، ولأنه يتقدر : عجبتُ مِنْ أن قام زيد ، أو بفعل على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من هلاك زيد لأنه يتقدر مِنْ أن هلك زيد .

ويريد بقوله : على طريقة فاعل أن يكون الاسم الذي في معنى الفعل صفة لفاعل نحو : مررت برجل قائم أبوه ، فقائم صفة لفاعل ، أو على وزن صفة الفاعل وإن لم يكن الاسم المرفوع به فاعلاً في الحقيقة نحو مررت برجل هالك أبوه / ١٥ أ .
وقد يكون الرفع للفاعل ما هو ^(٧) اسم فعل ليس فعل فاعل ولا صفة فاعل ولكن اسماً مقدراً بفعل الفاعل نحو : عجبت من ضَرْب زيد عمراً أو من قيام زيد ^(٨) [بتقدير من أن ضَرْبَ زَيْدٍ عمراً أو ^(٩)] من أن قَامَ زَيْدٌ ونحو عجبت من هلاك زيد بتقدير من أن هَلَكَ [زيد ^(١)] وقد كنا قدمنا هذا ، وهذا الكلام مستعمل فيه اللف :

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية أ٢ .

(٣) انظر : الأصول ٧٢/١ - ٧٣ ، الإيضاح العضدي ٦٣ - ٦٤ .

(٤) لأن : « الاعتبار في الفاعل أن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه ، كان أحدث شيئاً أو لم يحدثه » المقتصد ٣٢٧/١ . ومثله مات زيد وسقط الحائط « فهذه الأفعال وما أشبهها جعلت حديثاً عن غير فاعلها في الحقيقة لأن الله عز وجل يميت زيدا ويسقط الحائط » ، التبصرة والتذكرة ١٠٧/١ .

(٥) أ : يريد .

(٦) أ : ما لاسم .

(٧) ب : مما هو .

(٨) ب : من قيام زيد عمرا .

(٩) تكملة من : أ .

وهو جنس من الكلام يعتمد اتكالا على فهم السامع ^(١) وتقديره على أصله قبل اللف : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل وقدم عليه على طريقة فَعَلَ خاصة ، أو كل اسم أسند إليه اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فاعل أو فَعَلَ .

وأراد بقوله على طريقة فَعَلَ أو فَاعِل ^(٢) : الاستظهار على الفعل المسند إلى المفعول وليس على وزن فَعَلَ الفاعل نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ وَقَتَلَ عمرو ، فإن هذا اسم أسند إليه فعل وقدم عليه ، ولكن ليس فعله على وزن فَعَلَ الفاعل فلم يُلْحَق بالفاعل ، وإنما يُلْحَق من المفعول الذي أسند إليه الفعل قبله ، فالفاعل ما أسند إليه الفعل وهو على طريقة فَعَلَ الفاعل نحو : انكسر الحجر وانهدم الحائط ومات زيد وما أشبه ذلك ، لأنه على وزن انطلق من قولك : انطلق زيد وعلى وزن قام من قولك : قام زيد ، فإن قيل : فإن المفعول في قولك ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً قد أسند إليه الفعل قبله ، لأنه محدث به عنه على معنى أنه فَعَلَ به وهو على وزن فَعَلَ الفاعل وليس بفاعل عند أحد من النحويين ، فهذا إذن يدخل على هذا الحد الذي حده هذا الحاد في الفاعل ويفسده .

فالجواب : أن الفعل في قولنا : ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً ليس مسنداً إلى المفعول وإنما هو مسند إلى الفاعل خاصة ألا ترى أنك إذا قلت : إنَّ (ضَرَبَ) مسند إلى المفعول إنما تقول : إنه مسند إليه على معنى أنه فَعَلَ به لاعلى معنى أنه فَعَلَ ، فمعنى ذلك أنه مسند إليه على معنى أنه / ١٥ ب ضَرَبَ [لاعلى معنى أنه ضَرَبَ ^(٣)] فالذي أسند إليه إذن إنما هو ضَرَبَ لا ضَرَبَ ، فإذا كان كذلك فضرَبَ من قولك : ضَرَبَ زيد عمراً ، لم يسند قط إلى عمرو وإنما أسند إليه (ضَرَبَ) الذي يدل عليه ضَرَبَ ويقتضيه ، وإنما ضَرَبَ حديث زيد لا حديث عمرو ، وعمرو في قولك : ضَرَبَ زيد عمراً ، داخل في حديث زيد لا في حديثه نفسه وإنما حديثه نفسه ضَرَبَ ^(٤) . / ألا ترى أنك إذا أفردت ضَرَبَ بالمفعول لم يسغ ، وإذا أفردت ضَرَبَ بالمفعول ساغ فهذا

(١) قال القزويني معرفاً لللف والنشر : « ... هو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ، ثم ذكر مالكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يردده إليه » ، الإيضاح في علوم البلاغة ٥٠٣/٢ .

(٢) ب : طريقة فاعل أو فعل .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) من هنا تبدأ : ج .

يدلك على أن ضُرِبَ هو فعل المفعول لا ضَرَبَ وأن ضَرَبَ هو فعل الفاعل لا ضُرِبَ فإذا كان الأمر كذلك فقولنا : ضَرَبَ زيدٌ عمراً لم يسند فيه قط ضَرَبَ إلى المفعول إنما هو مسند إلى الفاعل ، والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب لأنه من حيث كان داخلاً في حديث غيره كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها الانتصاب ^(١) ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه لأن (ضَرَبَ) حديثه ، فكان فيه عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع ^(٢) ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضَرَبَ) ؛ لأن (ضَرَبَ) حديث المفعول كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضَرَبَ) عمدة ، كما كان الفاعل في (ضَرَبَ) عمدة ، فلذلك وجب له من الرفع أعني للمفعول في (ضَرَبَ) ما وجب للفاعل في ضَرَبَ ، وإذا تقرر ذلك تبين لك أن الموجب للرفع في الفاعل ليس كونه فاعلاً ؛ إنما وجب له الرفع بكون الحديث حديثه ^(٣) لا حديث المفعول من حيث كان وزنه إنما هو وزن يطلب الفاعل لا المفعول فلذلك قال المؤلف : على طريقة فَعَلَ أو فاعل يريد على وزن فَعَلَ أو وزن فاعل ، وعوض من قوله : وزن طريقة ؛ لأنه قد يكون الوزن غير وزن فَعَلَ وغير وزن فاعل كانطلق في قولك : انطلق زيدٌ ومُنْطَلِقٌ في قولك مررت ^(٤) / برجل مُنْطَلِقٍ أبوه ، لكنهما وإن كانا على غير وزني فَعَلَ وفاعل فإنهما ١٦ أ في معنى فَعَلَ وفاعل ألا ترى أن قولك : (انطلق) في معنى : فَعَلَ انطلاقا ، ومنطلق ^(٥) في معنى : فاعِلٌ انطلاقي ؛ فإلى هذا المعنى أشار المؤلف بأن جعل مكان : وزن طريقةً فيهما وإذا كان هذا المعنى هو الراجع للفاعل ^(٦) فمتى وَجِدَ وَجَدَ الرفع ، ومتى عُدِمَ عُدِمَ الرفع ، وهو يوجد في الفعل موجباً ومنفياً ومخبراً به ومستفهما عنه ومأموراً به ومنهياً عنه ، لأن بناء الفاعل في ذلك كله مسند إلى الاسم في ذلك كله إسناداً واحداً أي مضافاً إليه إضافة واحدة من حيث الإضافة ، وإنما يختلف باختلاف المضاف

(١) انظر : شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ - ٢١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٤/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ .

(٣) أي الإسناد إليه وهو مذهب هشام الضرير : انظر التعليقة ١١٠ ، مع المواع ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ،

هشام الضرير ١٩٤ .

(٤) سقط في ج ، مقداره ورقة ينتهي في ص : ٢٣٥ .

(٥) ب : ينطلق .

(٦) ب : للفصل .

إليه من كونه قد أوجب إضافته إليه أو نفي عنه إضافته إليه [أو أخبر عنه بإضافته إليه ^(١)] أو استفهم عن إضافته إليه أو أُمرَ به مضافاً إليه ، والمعنى من الإضافة والإسناد في ذلك كله من حيث الإسناد والإضافة موجود ^(٢) لم يزل فلا يزول الرفع الذي كان سببه الإسناد والإضافة أصلاً ، وفي هذا المعنى غلط من جعل العلة الرافعة للاسم في ذلك كونه فاعلاً ^(٣) حتى احتاج في قولهم : ما قام زيد ^(٤) أن يقول : إنه ارتفع بكونه فاعلاً من حيث ترك القيام فكأنه إنما ارتفع في قولنا : ما قام زيد من حيث كان معنى قولك : ما قام زيد ترك زيد القيام ، وهذا لا يستتب لهذا القائل في قولك : هل قام زيد ؟ وما أشبه ذلك . اللهم إلا أن يقول قائل : إن العلة الرافعة في قولك قام زيد كونه فاعلاً ثم يقول في قولك : ما قام زيد : إنه ارتفع لأنه نفى عنه كونه فاعلاً فجاء [النافي ^(٥)] بلفظ الفاعل وإذ ذاك يوجه عليه النفي ليتبين ^(٦) بذلك ما نفي ، وكذلك يقول في قولك : هل قام زيد ؟ إنما استفهم هل يكون زيد فاعلاً للقيام فجيء بلفظ كونه فاعلاً ثم استفهم عنه كذلك ليتبين المعنى الذي استفهم عنه ، وكذلك الأمر في : (ليقم زيد) وما أشبه ذلك ، إنما أُمرَ بأن يكون فاعلاً للقيام فجيء بلفظ ١٦/ب كونه فاعلاً ، ثم دخلت عليه لام الأمر ، فهذا يمكن أن يقوله قائل ، إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ، ومات زيد وضرب زيد ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا لاطراد معنى الأول وانكسار معنى هذا الثاني ، ولذلك قال المؤلف على طريقة فَعَلَ أو فَاعِلٌ ولم يقل على معنى فَعَلَ أو فاعل لفساد ذلك عنده لعدم اطراده .

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : موجودا ، ولا وجه لها .

(٣) هو خلف الأحمر حيث قال : « إن العامل في الفاعل معنى الفاعلية » التعليق ٩ ب .

(٤) انظر : المقتضب ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٦٥/١ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : فتبين .

[العامل في الفاعل]

فصل : وتحقيق القول في العلة الرافعة للاسم إذا ارتفع بالفعل : أنها اشتغال الفعل بالاسم ^(١) الذي يرتفع بالفعل وتفرغه له وبناءؤه له ، وإن كان الناس في تنقيح مناط الحكم في هذا المعنى مختلفين ، فمنهم من يرى أن العلة الرافعة في ذلك إسناد الفعل إلى الاسم ^(٢) لا الاشتغال ولا التفريغ .

ومنهم من يقول : إن العلة الرافعة في ذلك الاشتغال والتفريغ كما قلنا ^(٣) .
ومنهم من ^(٤) / يجعل العلة الرافعة في ذلك أمراً آخر سوى هذين الأمرين ، وهو بناء الفعل للاسم المرفوع بالفعل ^(٥) .

والصحيح من ذلك ما قلناه من أن العلة الرافعة له إنما هي الاشتغال والتفرغ والبناء لا الإسناد فإننا نجد الاسم يرفعه الفعل في قولك : كان زيد قائماً وليس مسنداً إليه لكنه مشغول به ومفرغ له ومبني له ، وقد كان أبو الحسن بن الباذه ^(٦) يرى أن العلة

(١) أي أن الفعل هو العامل لاشتغاله بالفاعل وطلبه إياه : انظر : المقتضب ١/١٤٧ ، الأصول ١/٥٤ .
(٢) مذهب هشام : التعليق ١٠ ، هشام الضرير ١٩٤ ، وانظر : اللمع ١١٥ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤٤ أ ، أسرار العربية ٧٩ .

(٣) قال سيبويه عن عمل الفعل في الفاعل وارتفاعه به : « لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرفته له » ، الكتاب ١/١٤ .

(٤) هنا ينتهي سقط جـ .

(٥) قال ابن أبي الربيع متحدثاً عن العامل في الفاعل : « فما ذكرته من الإسناد إليه وتفريغ الفعل له وبناء الفعل للإسناد إليه ، وهذه الألفاظ كلها مترادفة لمعنى واحد » ، البسيط ١/١١٠ .

وكلام الشلوين صريح في أن البناء غير اشتغال الفعل وغير الإسناد ، ونما يؤيده اختلاف النحاة على هذه الأقوال إذ لو كان المدلول واحداً لما أدى الأمر إلى خلاف واحتجاج ، وإن كان هناك تقارب بين الاشتغال والتفريغ والبناء في الدلالة .

(٦) ابن الباذه (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ) .

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الأندلسي الغرناطي ، حدث عن القاضي عياض وغيره ، كان عالماً باللغة والأدب والقراءات .

الرافعة إنما هي الاشتغال ^(١) والتفريغ خاصة ، وأن من قال : [إن ^(٢)] العلة الرافعة لذلك بناء الفعل للاسم ^(٣) ليس بمصيب . قال : لأننا إذا قلنا : أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً فإن هذا [البناء ^(٤)] صالح لكل واحد من الاسمين فإذا كان الأمر كذلك فالفعل في ذلك مبني للدرهم وهو لم يرفعه فدل ذلك على أن بناء الفعل للاسم ليس رافعاً له وإنما الرافع له الاشتغال والتفريغ / ١٧ لا البناء .

ولكن هذا الذي قاله أبو الحسن ليس بصحيح لأنه ليس صلاحية الاسم أن يكون الفعل مبنيًا له هو بناء الفعل له بل بناء الفعل للاسم ^(٥) أمر آخر غير صلاحيته لأن يبنى الفعل له ، فإذا قلنا أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً وإن كان كل واحد من الاسمين صالحاً أن يبنى له أعطي ، فإنه لم يبين منهما إلا لزيد والدرهم داخل في حديثه كما [أنا ^(٦)] إذا قلنا : أُعْطِيَ زيدا درهم فإنه لم يبين منهما إلا للدرهم ، وزيد داخل في حديثه فبطل بذلك قوله : إن الفعل مبني لكل واحد منهما ، ولم يرفع إلا أحدهما ، وإنما غلطه في ذلك صلاحية كل واحد منهما لبناء الفعل له .

فصل : قال بعض الناس ^(٧) : « وقصد ^(٨) المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : « ... الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً » ^(٩) ،

= له شرح الكتاب ، وشرح المقتضب وشرح الأصول وشرح الإيضاح وشرح الجمل وشرح الكافي للنحاس .

« إنباه الرواة ٢٢٧/٢ ، البغية ١٤٢/٢ - ١٤٣ » .

(١) ج : للاشتغال .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال ابن السراج : « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيت على الفعل الذي بني للفاعل » ، الأصول ٧٢/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ب : إلى الاسم .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هو الشلوين نفسه في الشرح الصغير ١٦ .

(٨) ب : قصد .

(٩) الجمل ١ .

وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب [قال هذا القائل ^(١)] : ويُس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يتبين إلا بالاسم فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، وقد أدى هذا [إلى ^(٢)] ألا يتبين واحد منهما ^(٣) » ^(٤) . قال هذا القائل ^(٥) : « ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة يحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدئ لم يعقل له معنى أصلاً ، فهذا [أيضاً ^(٦)] فاسد ^(٧) » ^(٥) [هذه الجهة الأخرى ^(٨)] .

والجواب عن الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم ^(٩) ، وأما الجواب عن الوجه الثاني فلا جواب عنه بل [هو ^(١٠)] لازم إذا شرح الفاعل بما ذكره من ذلك ، وأما إذا شرح الفاعل بأنه الفاعل اللغوي لا الصناعي وهو الذي يسند إليه الفعل على [معنى ^(١٠)] أنه فعله فإنه لا يشرح [له ^(١٠)] إذ ذاك إلا بما يعقل معناه لا بما [لا ^(١٠)] يعقله فيه ، / ١٧ ب فينبغي ^(١١) أن يشرح كلام أبي القاسم لا بما شرحه به المؤلف ولا بد .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) قال ابن عصفور : « فهذا الحد - يعني حد الزجاجي للاسم - منتقد من ثلاثة أوجه : - والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً ، قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين ، فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم » شرح الجمل ٩٢/١ .

(٤) الشرح الصغير ١٦ .

(٥) هذا القول في الشرح الصغير أيضاً ١٦ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ج : فاسد أيضاً .

(٨) ساقط من : ج .

(٩) انظر ما سبق ص : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) أ ، ج : ينبغي .

[المفعولات]

وقوله : المفعول ما تضمنه الفعل ^(١) إلى آخره .

استعمل المؤلف هنا دلالات ثلاثا ^(٢) : إحداها : دلالة التضمن : وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة البيت على السقف .

والثانية : دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له ^(٣) كدلالة السقف على الحائط .

وهاتان الدالتان معلومتان عند المتكلمين مشهورتان عندهم ^(٤) .

والثالثة : دلالة الاستدعاء وهي أن يستدعي الفعل معنى لا يلزم جنسه استدعاؤه كدلالة الفعل على المفعول به ^(٥) .

وهذه الدلالة ليست بزايدة على الدالتين المتقدمتين فإنها راجعة إلى دلالة الالتزام ، وظن المؤلف أنها دلالة ثالثة ، وليست كذلك إلا أن يكون قصد إلى تنويع دلالة اللزوم .

وقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث ^(٦) .

يريد بالفعل الفعل العامل ^(٧) فيه ، ويريد بما تضمنه الفعل من الحدث :

(١) الجزولية ٢٢ .

(٢) ب و ج : ثلاث . وهي قوله : « المفعول ما تضمنه الفعل ... والتزمه الحدث ... استدعاؤه من محل ... » إلى آخره ، الجزولية ٢٢ .

(٣) ب : لمعناه .

(٤) انظر : مقاصد الفلاسفة ٣٩ ، معيار العلم ٧٣ ، شرح السلم ٢٥ ، إيضاح المبهم ٦ ، وتحدث عنها الأبيدي أيضا . انظر : شرح الجزولية ٣٥/١ - ٣٦ .

(٥) لم يذكرها المتكلمون ، وإنما ذكروا دلالة المطابقة ، انظر المراجع السابقة .

(٦) الجزولية ٢٢ .

(٧) ب : الفاعل .

المفعول المطلق ^(١) نحو قام زيد قياماً ونحو : ضربت ^(٢) زيداً ضرباً ، فإذا لم يكن المصدر كذلك نحو : يعجبني ضربُ زيد أو ضربُ زيد عمراً حسن ^(٣) لم يكن مفعولاً مطلقاً ، [وإنما يكون مفعولاً مطلقاً ^(٤)] إذا كان على ما ذكره من تضمن معنى الفعل العامل فيه له لفظاً نحو : ضربت [زيداً] ضرباً ^(٥) أو معنى نحو : ضربت ^(٦) [زيداً] عشرين ضربة لأن معناه ضربات معدودة بهذا العدد ^(٧) .

وقوله : والزمان ^(٨) .

يريد : الزمان المفعول فيه الفعل نحو : قام زيد يوم الجمعة ؛ وتضمن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة المعنى ^(٩) لا من جهة اللفظ لأنه إنما يتضمن ^(١٠) من جهة اللفظ زماناً ماضياً لكن الزمان الماضي في ذلك كان يوم الجمعة .

وقوله : والتزمه الحدث من مكان ^(١١) .

يريد المفعول فيه من ظروف المكان نحو : قام زيد أمامك ، وجعل / ١٨ استدعاءه للمكان التزاماً ، وفرق بينه وبين استدعائه للزمان ، لأن الزمان يدل عليه الفعل دلالة

(١) مطبوسة في : ب .

(٢) ب : ضرب .

(٣) ب : أحسن .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) تكملة من : ج .

(٧) ينقسم المصدر إلى « ما هو من لفظ الفعل وما ليس من لفظه فالذي من لفظه نحو : ضربته ضرباً وضربة ، والذي ليس من لفظه كقولك : ضربته أنواعاً من الضرب ، فأشكالاً نصبت لكونها مصدرراً في المعنى » ، المقتصد ٥٨٥/١ ، وانظر : كشف المشكل ٤٣٣/١ - ٤٣٤ .

(٨) الجزولية ٢٢ .

(٩) أى صيغة الفعل . انظر : الكتاب ١٦/١ ، المقتضب ١٧٦/٣ ، الأصول ١٩٠/١ ، الإيضاح

العصدي ١٧٧ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٠٧/٢ ، المقتصد ٦٣٢/١ .

(١٠) ب : يتمكن .

(١١) الجزولية ٢٢ .

تضمن (١) من حيث كان الزمان بعض ما يدل عليه لفظ الفعل بلفظه أو بمعناه (٢) ، ولم تكن دلالة الفعل على المكان دلالة تضمن ، لأن المكان ليس بعض ما دل عليه لفظ الفعل ، لا بلفظه (٣) ولا بمعناه (٣) ، ففرق بين الدالتين ، وجعل دلالته على المكان دلالة التزام ، لأن كل فعل لابد له من مكان (٤) وإن لم يكن في لفظه دلالة عليه بواحد من الوجهين وكذلك دلالة الالتزام .

وقوله : واستدعاه من محل (٥) .

يريد المفعول به الذي هو محل فعل الفاعل وكأنه يقول من محل له سوى محل الفاعل ، ولكنه حذف « له » و « سوى محل الفاعل » لفهم المعنى ، فإن قلت : قد يدخل في هذا المكان المضروب فيه زيد لأنه محل يستدعيه الحدث سوى محل الفاعل فيكون في هذه القسمة عيب التداخل (٦) .

فالجواب : أن المكان المضروب فيه زيد ليس محل الضرب في الحقيقة ، وإنما هو محل الضارب والمضروب ، والضارب والمضروب هما محل الضرب في الحقيقة ، وأيضاً فإنه جعل هذا المحل (٧) من جملة ما يستدعيه الفعل وقد تقدم لنا : أنه إنما يريد بما يدل عليه الفعل دلالة الاستدعاء ما لا تستوي الأفعال كلها في طلبه (٨) ، وإنما يطلبه بعض الأفعال دون بعض ، والذي هو كذلك إنما هو المفعول به لا المكان المفعول فيه (٩) .

(١) فدلالة الفعل على الزمن دلالة الشيء على جزء معناه ، فالزمن جزء من الفعل ، وليس المكان كذلك لكن الفعل قد يقتضيه بالاستدعاء أو الالتزام .

(٢) ب : ومعناه .

(٣) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٤) قال سيويه : « إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب » ، الكتاب ١/١٥ ، وانظر : المقتضب ٤/٣٣٦ ، المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧ ، كشف المشكل ١/٤٦٥ .

(٥) الجزولية ٢٢ .

(٦) هذا الاعتراض والرد عليه في الشرح الصغير ١٧ ، والمباحث الكاملية ١/٢٢ - ٢٣ .

(٧) ب : الحل .

(٨) انظر تعريفه لدلالة الاستدعاء ص ٢٣٨ .

(٩) لأن المكان لازم لكل فعل . انظر : هـ . وليس كذلك المفعول به ، لأن بعض الأفعال لازم

وقوله : وباعث ^(١) ^(٢) .

يريد ^(١) : المفعول له الذي بعث على الفعل ، ووقع الفعل لأجله ^(٣) نحو : قام زيد لإجلال لك .

وقوله : ومصاحب ^(٢) .

يريد المفعول معه الذي صاحبَ الفاعل نحو : جاء البردُ والطيايَسةَ ^(٤) .

ولم يجعل استدعاءه للمفعول به التزاماً ، وإن كان استدعاء الضرب للمضروب لازماً والقتل للمقتول لازماً ، وكل حدث متعد ١٨ ب فعله فإن استدعاءه للمفعول به لازم ، ولكنه لم يجعل استدعاءه له لازماً ، وذلك أنه ^(٥) أخذ الحدث في ذلك جنساً وليس استدعاؤه ^(٦) جنس الحدث للمفعول به لازماً بل قد يكون منه ما يستدعيه ومنه مالا يستدعيه ، والذي يستدعيه منه دلالاته دلالة التزام ولكنه لم يجعلها تحت الالتزام لما قصده من معنى الجنس الذي بيناه . وأما المفعول معه فهو كالمفعول به من وجه ، ومفارق له من وجه . وكونه ^(٧) مثله من جهة أن من الأفعال ما يستدعي المفعول معه ^(٨) ، أو ما هو بمعناه ^(٩) كاستوى ^(١٠) ونعني بما هو في معناه المعطوف في قولك : استوى الماء والخشبة ، وفيها مالا يستدعيه كقام وقعد ومفارقه له من جهة

(١) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٢) الجزولية ٢٢ أ .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي ١٩٧ ، اللع ١٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٠/١ ، الأصول ٢١٠/١ ، الإيضاح العضدي ١٩٥ .

(٥) ب : لأنه .

(٦) أ : استدعاء .

(٧) ب : وكذلك .

(٨) « قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً فيحتاج الفعل إلى

مفعول معه » ، شرح الجمل ٣٢٤/١ .

(٩) ب : في معناه .

(١٠) لأن استوى يقتضي فاعلين فلو لم يكن في الكلام معنى المعطوف لم يجر ألبتة ، المقصد ٦٦١/١ .

(١٥ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

[أن ^(١)] الذي [لا ^(١)] يستدعي المفعول به لا يتعدى إليه منصوباً إلا بأن تزداد فيه الهمزة أو التضعيف ^(٢) في أكثر الأمر ^(٣) ، والذي [لا ^(٤)] يستدعي المفعول معه قد يتعدى إليه منصوباً [من غير ذلك ^(٥)] نحو : قام زيد وعمرا ^(٦) ، وأما المفعول له فليس الفعل مستدعياً له بوجه ، إنما يستدعيه أمر يقترن بالفاعل وهو كونه عاقلاً ^(٧) غير مؤوف ^(٨) ولكنه قد يتعلق بالفعل لفظاً من جهة عمله فيه ، ومن جهة علم ^(٩) المخاطب بكونه عاقلاً وإن لم يلزم تعلقه به ألا ترى أنه قد يكون الفاعل ^(١٠) [مؤوفاً ^(١١)] ناسياً أو مجنوناً فتجوز فيه [هذا ^(١٢)] المؤلف من حيث كان الفعل في بعض وجوهه قد يتعلق به ، فجعله لذلك ^(١٣) كأنه مستدعٍ له مجازاً وعلى نحو ذلك يجري تجوزه فيما لا يستدعي المفعول معه نحو : قام زيد وعمرا .

(١) ساقط من : ج .

(٢) ب : التصريف .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٣٣ - ٢٣٤ ، الإيضاح العضدي ٧٠ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : وعمرو .

(٧) لأنه « قد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله » ، شرح الجمل ١/٣٢٤ .

(٨) أي : به آفة . انظر : تهذيب اللغة ١٥/٥٨٧ - ٥٨٨ ، الصحاح ١/١٣٣٣ ، اللسان ٩/١٦ ، مادة (أوف) .

(٩) ج : علة .

(١٠) ب : العاقل .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) ب : بذلك .

[دلالة الفعل]

وقوله : الفعل يدل على المصدر بنفسه ^(١) .

يريد أن دلالة عليه بحروفه ^(٢) ، وبأن المعنى الذي يدل عليه [المصدر ^(٣)] من الحدث هو المعنى الذي يدل عليه الفعل منه وإن ^(٤) كان المصدر يدل عليه مطلقاً ، والفعل يدل عليه موصوفاً بالمضي ^(٥) أو ٩/١ أو الاستقبال أو الحضور ^(٦) .

وقوله : ويدل على الزمان بصيغته ^(١) .

أي بينيته وشكله ^(٧) ، وأصله من صوغ ^(٨) الإناء ^(٩) وما أشبهه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائغاً - وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائغاً [له ^(٣)] - من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة .

وقوله : ولذلك قد لا تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغه ^(١٠) .

أي إذا لم يكن هناك حروف تقوم مقام الصيغ في الدلالة على الزمان نحو : قام

(١) الجزولية ٢ ب .

(٢) انظر : دلالة الفعل على المصدر بحروفه في : الإيضاح في علل النحو ٥٦ ، الخصائص ٩٨/٣ ،

التبيين ١٤٦ ، البسيط ١٤/١ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : فان .

(٥) ب : بالمعنى .

(٦) قال سيويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع

وما هو كائن لم ينقطع » ، الكتاب ٢/١ .

(٧) قال الزجاجي : « واستدل بحروف قام على الحدث وبينائه على المصدر » الإيضاح في علل

النحو ٥٦ ، وانظر : الخصائص ٩٨/٣ .

(٨) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٩) طمست في : ب .

(١٠) الجزولية ٢أ وفيها : ولذلك لا تختلف عند تغير صيغه .

زيد ويقوم زيد احتيج إلى تغيير الصيغ للدلالة على الزمان ، فإن كان هناك حروف تعطي الزمان لم يحتج إلى تغير الصيغ نحو : إن قام زيد ولم يقم زيد ، فقد كان ينبغي أن يكون هذا إن يقم زيد ولم قام زيد لولا الحرف الذي قام مقام هاتين الصيغتين .

قال بعض الناس ^(١) : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف ^(٢) ، ويريد بقوله : وقد لا تختلف إذا كان هناك ما يقوم مقام اختلاف الصيغ على ما قلناه [فتناهى هذا القائل في الاختصار بأن قدم (قد ولا ^(٣)) واختصر الكلام فقال ولذلك قد [لا ^(٤)] تختلف [دلالاته عليه عند اختلاف ^(٥)] صيغه ، ورأى أن هذا إصلاح لكلام المؤلف وأنه أجود من قول المؤلف ولذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه ^(٦) ، قال : لأن كلام المؤلف يوجب ^(٧) أن تختلف دلالة الفعل أبداً على الزمان عند اختلاف صيغه وليس كذلك ، فإنه قد تختلف صيغ الفعل ولا تختلف دلالاته على الزمان في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقم ؛ ألا ترى أن الصيغتين هنا مختلفتان والدلالة على الزمان لم تختلف ^(٨) .

قال هذا القائل : فينبغي أن يكون الكلام هنا ولذلك قد تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف ، إلا أن هذا طويل فاختصاره بقولنا : ولذلك قد تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه ، الذي هو بمعناه ١٩/ب وأقل منه في اللفظ

(١) هذا القول قال به الشلوين نفسه في الشرح الصغير ١٨ ، ونسبه إليه اللورقي في المباحث الكاملية ٢٤/١ .

(٢) زعم الأبيدي أن هذه العبارة في بعض نسخ الجزولية وقال : « هي التي عليها أكثر النسخ وهي الصحيحة » ، شرح الجزولية ٣٧/١ .

(٣) ساقط من : ج . وفي : ب : قدم قد .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ذكر الشلوين أنه في بعض نسخ الجزولية وعلق عليه بقوله : « وهذا أقرب إلى الصواب ، ويكون الكلام إذ ذاك مبنياً على الأصل من غير نظر إلى الطارئ على عادة الأئمة » ، الشرح الصغير ١٨ .

(٧) ب : وجب .

(٨) لأن أدوات الشرط تمحض الأفعال التي بعدها للاستقبال . انظر : المقضب ٤٩/٢ ، الأصول ١٥٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ .

أولى ، فأخل هذا القائل بالكلام وأوهم أن دلالة الفعل على الزمان بصيغته هي السبب في قلة اختلاف صيغة الفعل لاختلاف الزمان ، فإن (قد) إذا دخلت ^(١) على الفعل المضارع يقتضي التقليل ^(٢) ، وليس المعنى على التقليل لأن اختلاف الصيغ لاختلاف الزمان هو الكثير لا القليل ، والقليل إنما هو اختلاف الصيغ و [أن ^(٣)] لا يختلف الزمان فأوهم بهذا الإصلاح معنى فاسداً فلذلك ينبغي ألا يلتفت إليه ، وأن يكون الكلام بإسقاط (قد ^(٤)) ، فإن قلت : فإنه إذا كان بإسقاط (قد) اقتضى ذلك ^(٥) أنه متى اختلفت الصيغ اختلف الزمان ، ونحن نجد الصيغ تختلف ولا يختلف الزمان في مثل : إن قام زيد وإن يقيم زيد وذلك فاسد المعنى فلذلك ينبغي أن يصلح ^(٦) بزيادة (قد) لأن زيادتها اختصار قولنا ، وكذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه ، وقد لا تختلف وهذا الكلام هو الذي يصح من جهة المعنى .

فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالاته عليه عند اختلاف صيغه فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك ^(٧) فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالاته عند اختلاف صيغه ما لم يكن هناك [مع تغير الصيغة ^(٨)] ما يعطي المعنى الذي ^(٩) كانت تعطيه الصيغة الذاهبة وهو (إن)

(١) أ و ج : أدخله .

(٢) انظر : المقدمة المحسبة ٢١٢/١ ، الفصل ٣١٧ ، شرح الجزولية ٣٨ .

قال العطار عن قد في هذا الموضع . « وقال بعض العلماء قد هنا للتكثير ، يريد أن كثيراً ما تختلف » ، المشكاة والنيبراس ١٦/١ (ف) .

وقيل عن التكثير في دلالة قد : إنه « معنى غريب » ، الجنى الداني ٢٧٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر هذا القول في : الشرح الصغير ١٨ ، المشكاة والنيبراس ١٦/١ (ف) . منسوباً إلى الشلوين

نفسه .

(٥) أي النص السابق .

(٦) ب : يصلي .

(٧) ب : زعمه .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ج : التي .

في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقيم فإن صيغة (يقيم) لما ذهبت في إن قام بقي ما يقوم مقامها في الدلالة على الاستقبال وهي (إن) ، لأنها شرط في الاستقبال ^(١) وحذف من الكلام ما لم يكن هناك مع تغير الصيغة ما يعطي المعنى الذي كانت تعطيه الصيغة الذاهبة لأن ذلك أمر عارض في الكلام ، وأصل الكلام أن يتغير الزمان لتغير الصيغ / ٢٠. والأمر عارض فيه فأجرى الكلام على الأصل فيه ، ولم يعتد بالأمر العارض فيه فأسقط لذلك ^(٢) .

وقوله : الفعل ^(٣) يقع على المعنى الصادر عن الفاعل ^(٤) .

يريد أنه يقع على المعنى الذي يدل عليه ^(٥) المصدر ، وأتم من هذا أن يقول : إنه يقع عليه وعلى اسمه ، ألا ترى إلى ^(٦) قول صاحب الفصيح ^(٧) : « ورجل زور وفطر وصوم [وعدل ^(٨)] لا يثنى ولا يجمع لأنه فعل ^(٩) » معناه لأنه مصدر في

(١) انظر ص : ٢٤٤ هـ .

(٢) فقام تدل على الماضي ، ويقوم تدل على الحاضر والمستقبل ، فتغيرت الصيغة لتغير الزمن ، أما دلالة قام على المستقبل مع أداة الشرط (إن) فأمر عارض ، والأمر العارض لا يعتد به بل يجري الكلام على الأصل : انظر : الشرح الصغير ١٨ ، المشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٣٨/١ .

(٣) طمست في : ب .

(٤) الجزولية ٢٢ أ .

(٥) ب : على .

(٦) ب : أن .

(٧) هو ثعلب : (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) .

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد سيار ، مولى بني شيبان ، أخذ عن سلمة بن عاصم ، ومحمد بن سلام الجمحي ، والوزير بن بكار . وأخذ عنه علي بن سليمان الأخفش ، وابن الأنباري ، وأبو عمر الزاهد ، والحامض ، وإبراهيم الحرابي وغيرهم .

صنف الفصيح وكتاب فعلت وأفعلت والمصون في النحو وغيرها .

« طبقات النحويين واللغويين ١٥٥ - ١٦٧ ، تاريخ العلماء النحويين ١٨١ - ١٨٢ ، نزهة الألباء ١٧٣

- ١٧٧ » .

(٨) تكلمة من : ب .

(٩) الفصيح ٢٨٨ . وفيه : « وكذلك رجل ... وعدل ورضى لا يثنى ... » إلى آخره .

الأصل والمعنى رجل ذو زور أي ذو زيارة^(١) ، وكذلك [في ^(٢)] التثنية والجمع رجلاَن زَوْرُ أي ذوا ^(٣) زيارة ، ورجال زور ^(٤) أي ذوو ^(٥) زيارة ، فأوقع ^(٦) الفعل هنا على المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفعل ^(٧) لا على المعنى الصادر عن الفاعل لأنه لم يمنع إلا التثنية والجمع اللذين توصف بهما الألفاظ .

وقوله : ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكلم [الثلاث ^(٨)] .

[يريد بالكلم : الكلم الثلاث ^(٩)] الاسم والفعل والحرف .

والكلم : إنما هو جمع كلمة ^(١٠) ، ويريد باللفظ الذي هو أحد الكلم الكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، وهي التي ^(١١) يسميها النحويون فعلاً .

وقوله : فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه ^(١٢) .

(١) النعت بالمصدر عند البصريين مؤول بتقدير مضاف كما أوله الشلوين ، وعند الكوفيين مؤول بالمشق تقديره زائر وعادل ، وقيل : لا تأويل ولا حذف بل جعل العين نفس المعنى مبالغة . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١ ، شرح المفصل ٥٠/٣ - ٥١ ، أوضح المسالك ٤٧٢ ، شرح التصريح ١١٣/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ب : ذو .

(٤) ب : ذوا زور .

(٥) ب : ذو .

(٦) ب : بما وقع .

(٧) قال البرد : « واعلم أن المصدر كسائر الأسماء إلا أنه اسم للفعل » المقتضب ٢٢٦/٣ .

(٨) ساقط من : ج . وانظر الجزولية ٢٢ .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ليس جمعاً في الحقيقة وإنما هو اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالتاء : انظر شرح

الشافعية ١٩٣/١ ، شرح الكافية ٢/١ . وعذر الشلوين - رحمه الله - في هذا أن الأئمة الأوائل قالوا عنه جمع . انظر : الكتاب ١٨٣/٢ ، المقتضب ٢٠٥/٢ ، الأصول ٤٤٢/٢ - ٤٤٣ .

(١١) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(١٢) الجزولية ٢٢ - ب .

يريد بذلك أن أبا القاسم لم يرد بقوله : « وهو اسم الفعل ^(١) » إلا أن المصدر اسم المعنى ^(٢) الذي صدر عن الفاعل ، ولم يرد أن المصدر اسم للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، لأن المصدر ليس اسماً لها إنما هو اسم للمعنى الصادر عن الفاعل ، وغرضه بذلك أن يشرح [به ^(٣)] كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض ، إذ المعارضون عليه شارحون لكلامه ^(٤) / شرحاً فاسد المعنى ، وذلك أنهم قالوا : إن قول أبي القاسم في المصدر إنه : « اسم الفعل والفعل مشتق منه ^(٥) » متناقض / ٢٠ ب من حيث كان اسم الشيء بعده في الرتبة ، ألا ترى أن المسمى يوجد وليس له اسم ثم يسمى بعد ذلك ^(٦) .

فإذا قال : إن المصدر اسم للفعل . فقد قال : إنه بعد الفعل من حيث كان اسم الشيء بعده ، وهذا يناقض قوله بعد : إن الفعل مشتق من المصدر ^(٧) .

فهؤلاء المعارضون قد أخذوا الفعل في قوله : وهو اسم الفعل على أنه الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، [كما أن الفعل في قوله : والفعل مشتق منه يريد من المصدر وهو الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها أيضاً ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ^(٨)] فلما أخذوا الفعل في الموضعين بهذا المعنى لزم التناقض ولابد ، فإن القول الأول يقتضي أن الفعل أول للمصدر ^(٩) . والقول الثاني يقتضي أنه ثانٍ للمصدر . وهذا الشرح الذي شرحوا به

(١) الجمل ١ - وفيه « والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه » .

(٢) ج : الفعل .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) سقط في : ب ، مقداره اثنتا عشرة ورقة من ٢٠ ب - ٣٣ أ من نسخة أ .

(٥) الجمل ١ .

(٦) انظر هذا الاعتراض من أن المسمى متقدم على التسمية في : إصلاح الخلل ٢٥ ، شرح

الجمل ٩٧/١ ، المباحث الكاملية ٢٦/١ ، المشكاة والنبراس ١٧/١ (ف) ، شرح الجزولية ٣٨/١ .

(٧) الجمل ١ .

(٨) تكلمة من : أ .

(٩) أ : المصدر .

كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى ، فإن المصدر ليس اسماً للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، ألا ترى أن القيام ليس اسماً لقام ولا القعود اسماً لقعد ولا الخروج اسماً لخرج ، وأن هذا فاسد المعنى مع ما فيه من التناقض الذي ذكره ^(١) ، وهذا الشرح الذي شرح به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض .

وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي ^(٢) فقال : ليس بشيء لأن أبا القاسم قد كرهه في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسماً للمعنى الصادر عن الفاعل وهو قوله : في « باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ^(٣) » : و « اعلم أن أقوى تعدى الفعل ^(٤) إلى المصدر ، لأنه اسمه ومشتق منه » ^(٥) . قال فقوله : لأنه اسمه مضاف إلى ضمير الفعل الذي تقدم ذكره ، والفعل الذي تقدم ذكره ليس المعنى الصادر عن ٢١/ أ الفاعل إنما هو اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدى منه ^(٦) .

وهذا الذي قاله هذا الأستاذ ظاهر ، لكن ليس بلازم لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف ويكون معناه : لأنه اسم معناه أو اسم حدثه أي اسم الحدث

(١) التناقض هو أنه قال عن المصدر انه اسم الفعل ، فيكون الفعل على هذا قبله ، ثم قال : والفعل مشتق من المصدر ، والمشتق منه وهو المصدر قبل المشتق وهو الفعل ، فحدث التناقض الذي ذكره .

(٢) الرندي (٥٤٣ - ٦١٦ هـ) .

أبو علي عمر بن عبد المجيد الأزدي المالقي الأستاذ النحوي ، أخذ عن السهيلي وأحكم العربية عنه ، وصار إماماً في العربية والقراءات ، أقرأ كتاب سيبويه . له : شرح الجمل ، رد على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي .

« غاية النهاية في طبقات القراء ٥٩٤/١ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١٩٨/٢ ، إشارة التعيين ٢٤٠ ، بغية الوعاة ٢٢٠/٢ » .

(٣) الجمل ٣٢ .

(٤) في الجمل : الأفعال .

(٥) الجمل : ٣٤ - ٣٥ .

(٦) انظر : قول الرندي في المشكاة والنبراس ١١٩/١ .

الذي يدل عليه ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ^(١) أو يكون الضمير في قوله لأنه اسمه - وإن كان عائداً على الفعل الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدى منه - لا يراد به ما يعود عليه ، ولكن المعنى الصادر عن الفاعل ويكون ذلك كما حكوا من قولهم : عندي درهم ونصفه ^(٢) ، فإذا تقرر هذا لم تكن تخطيطته إياه لازمة لكن الذي قال لعمرى أظهر ويكون التفسير في هذا الموضع الذي فسره هذا المؤلف على هذا المعنى الذي قاله الأستاذ أبو علي أن يكون قوله وهو اسم الفعل أي الاسم الذي أخذ منه الفعل كما تقول هذا تراب هذا الإناء ، أي : التراب الذي أخذ منه هذا الإناء ^(٣) ، إلا أن هذا التفسير أيضاً فيه أن قوله بعد : والفعل مشتق منه يغني عنه لأنه في معناه إلا أن أبا القاسم يمكن أن يكون رأى التوكيد أعني بالمعنى فكره فلا يبعد والتفسيران بعد متقاربان .

(١) استبعد العطار إذ قال : « وقد تؤول كلامه هنا بأشياء بعيدة » وذكر منها هذا الوجه ثم قال : « وهو حذف بغير دليل مع أنه يناقض ما فسره به المؤلف أولاً ولا يصح أن يكون الضمير في اسمه للمصدر » ، المشكاة والنبراس ١٧/١ (ف) .

(٢) قال العطار عن هذا الوجه أيضاً « وهذا إلغاز وإلباس وليس بمنزلة عندي درهم ونصفه ، فإنه يفهم من قوله ونصفه كون الضمير يعود على غيره بخلاف ما نحن فيه » ، المشكاة والنبراس ١٨/١ (ف) .

(٣) واستبعد العطار هذا أيضاً « من وجهين : أحدهما : أن العبارة بكونه اسماً له عن الاشتقاق لا تتصرف ، والثاني : أنه يكون قوله : ومشتق منه حشو لا يحتاج إليه » ، المشكاة والنبراس ١٨/١ (ف) .
والوجه الثاني من هذين الوجهين يردده كلام أبي علي بعد .

باب الإعراب

قوله : الإعراب تغيير ^(١) أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ^(٢) .
 قد اعترض الناس هذا القول في الإعراب بالمصادر اللازمة للنصب ^(٣) ،
 والظروف اللازمة له ^(٤) ، ولا ينبغي أن يعترض بذلك لأن تلك الأسماء أصلها أن تختلف
 لاختلاف العوامل لأنها غير مشبهة للحروف ، ولكن منع من ذلك قلة تمكنها . فشرط
 النحويون فيه تغييره لتغير العوامل ، وإن لم يكن لازماً لأنه الأصل ، وقوانينهم إنما
 يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض ، وكأن / ٢١ ب هذه الأسماء وإن لم تتغير
 أواخرها لاختلاف العوامل فهي في حكم ما يتغير آخره لاختلافها لكون الأصل فيها أن
 تتغير لكن منع من ذلك المانع المذكور .

ويحتمل أن يكون النحويون أرادوا بقولهم الإعراب تغيير أواخر الكلم ^(٥) /
 لاختلاف العوامل أنه الحكم الذي يكون في الأواخر لأجل العوامل أو بسبب
 العامل ^(٦) ، وذكروا اختلاف الآخر لاختلاف العوامل وإن كان من المعربات ما ليس
 كذلك نحو ما ذكرناه ، لأن الأكثر من المعرب مختلف الآخر لاختلاف العوامل فبنوا
 ذلك على ما الأكثر عليه ، وإن لم يكن المقصود [إليه إنما المقصود ^(٧)] ما ذكرناه آنفاً

(١) أ ، ب : تغير .

(٢) الجزولية ٢ ب .

(٣) قال سيبويه : « هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر
 وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وربحانه وعمرك الله » ،
 الكتاب ١٦٢/١ .

(٤) مثل : ذات مرة وذات ليلة وذات يوم ... فهي لا تستعمل إلا ظرفاً منصوباً . انظر : شرح المفصل
 ٤٢/٢ .

(٥) تقدمت ورقة في ب وصار رقمها ١٥ ، ١٦ وموضعها الصحيح بعد صفحة ٣٢ .

(٦) ب : العوامل .

(٧) ساقط من : ج .

[من ^(١)] أن الإعراب هو الحكم الذي يكون في الآخر بسبب العامل ^(٢) .

وقوله : وفائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ^(٣) .

يريد أن هذه الفائدة هي الأصل في المجيء بالإعراب ، وإلا فله فائدة أخرى في الفعل وهي الدلالة على شبهه بالاسم وقد ذكر المؤلف ذلك ^(٤) بعد ^(٥) ، ولكن ليس الأصل في مجيء الإعراب إلا الدلالة ^(٦) على المعنى الذي يحدث بالعامل خاصة ^(٧) ، فإذا دخل في الفعل فكأنه إنما دخل فيه للدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، لأنه إذا كان إنما دخل فيه لشبهه بالاسم فكأنه داخل في الاسم ^(٨) ، وكأن شبه الاسم معنى حدث بالعامل وإن لم يكن لأنه معنى يوجد مع الإعراب كالمعنى الذي يحدث بالعامل في أنه معنى يوجد مع الإعراب ^(٩) ، فلذلك اقتصر المؤلف [على المعنى ^(١٠)] بفائدة ^(١١) الإعراب على المعنى الذي يحدث بالعامل دون الدلالة على شبه الفعل بالاسم .

واختلف النحويون في المعنى الذي يحدث بالعامل في الاسم الذي يجيء الإعراب لبيانه ما هو ؟ .

فمنهم من يقول : هو كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ^(١٢) . قالوا :

(١) ساقط من : أ .

(٢) انظر هذا الاعتراض ورده في : شرح الجمل ١/١٠٣ - ١٠٤ ، شرح الجزولية ١/٥٣ ، ٥٦ - ٥٧ .

(٣) الجزولية ٢ ب .

(٤) ب : ذكر ذلك المؤلف .

(٥) إذ يقول عن الفعل : « وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعه الاسم » ، الجزولية ٣ أ .

(٦) ب : فالدلالة .

(٧) انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، نتائج الفكر ٨٢ .

(٨) قيل : « إن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلاً كإعراب الأسماء » ، التبيين ١٥٤ . وهو

مذهب كوفي . وانظر : الإنصاف ٢/٥٤٩ - ٥٥٠ .

(٩) ب : بالإعراب .

(١٠) تكملة من : ب .

(١١) ج : لفائدة .

(١٢) الإيضاح في علل النحو ٦٩ ، المقتصد ١/١٠١ ، ١٠٨ ، نتائج الفكر ٨٢ ، المفصل ١٨ ، التبيين

١٥٦ ، التخميم ١/١١٩ ، شرح الواقية ١/١٢٩ .

فكل مرفوع من الأسماء فاعل أو مشبه بالفاعل في كونه عمدة لا يستغنى / ٢٢أ عنه ، وكل منصوب من الأسماء مفعول أو مشبه به في كونه فضلة مستغنى عنه ، وكل مخفوض من الأسماء مضاف إليه بواسطة نحو : مررت بزيد وخطرت على عمرو ، أو بغير ^(١) واسطة نحو : غلام زيد .

ومنهم من يقول : إن المعاني التي تحدث في الاسم بالعامل من ^(٢) كونه عمدة وفضلة ومضافا إليه ^(٣) .

والقول الأول أولى من جهة الاحتياج إلى [ما يتفاهم به ، والثاني أطرد منه وأولى من جهة عدم الاحتياج إلى ^(٤)] الاعتذار ، والقولان على هذا متقاربان إلا أن سيبويه يظهر منه اعتماده على أطردهما ولعله اعتمده ^(٥) وإن كان الآخر هو الذي يحتاج إلى التفاهم به من جهة تضمن هذا القول الأطرد ^(٦) لذلك القول الآخر الذي يحتاج إلى التفاهم به فيكون في ذلك قد جمع الغرضين من إعمال الأطرد ^(٦) ، والذي التفاهم إليه أحوج و [هذا ^(٧)] مقصد عالٍ جداً يشبه مقاصده فأخذ به لما كان النظر الأسد ناصره وعاضده .

وقوله : والبناء مثل الإعراب في اللفظ وضده في المعنى ^(٨) .

(١) ج : وبغير .

(٢) ب : في .

(٣) قال الرضي : « وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وجعل النصب للفضلات ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر إلى آخره » ، شرح الكافية ٢٠/١ .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) قال سيبويه : « والجر يكون في كل اسم مضاف إليه » ، الكتاب ٢٠٩/١ ، وهذا القول يصلح للقولين معاً ، ولم أجد في كتابه نصاً صريحاً يتبع فيه أيأ من القولين ... ولعل الشلوبين وقف على قول سيبويه في نسخة أخرى .

(٦) أ : الاطراد .

(٧) طمست في : ب .

(٨) الجزولية : ٢ب .

هذا الكلام يحتمل وجهين أحدهما : أن يريد به ما بينه بعد بقوله : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء واحتاج إلى هذا البيان لما لم يفصح ^(١) قوله : وضده في المعنى بالمراد .

والثاني : أن يريد بمضادته إياه في المعنى أن الإعراب فائدته في الأصل الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، والبناء لا يدل في الأصل على معنى ^(٢) ، فيكون معنى قوله : وضده في المعنى وضده في الدلالة على المعنى ، لأن الإعراب دل على المعنى في الأصل والبناء ليس [في الأصل ^(٣)] دالا على المعنى على حسب ما ذكرناه .
وقوله : والفرق ^(٤) بينهما : انتقال الإعراب ولزوم البناء ^(٥) .

على هذا معناه والفرق بينهما من جهة اللفظ . إذ كان قوله وضده في المعنى متضمنا الفرق بينهما من جهة المعنى حيث كان ٢٢ ب الإعراب ^(٦) دالا على معنى والبناء غير دال عليه .

وقوله : وأصل الإعراب للأسماء لأنها [لا ^(٧)] تتغير صيغها لتغير المعاني عليها وليس كذلك الأفعال . لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها ^(٨) .

قال بعض الناس ^(٩) : هذه العلة معترضة ، فإن الأسماء أيضاً تتغير صيغها لتغير

(١) ب : يصح .

(٢) لأن البناء لا يختلف باختلاف العوامل قال الفارسي : « البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل » ، الإيضاح ١٥ ، وانظر : اللمع ٩٢ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، كشف المشكل ٢٣٨/١ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ج : الفرق .

(٥) الجزولية ٢ ب .

(٦) أ : المعنى .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) الجزولية ٢ ب .

(٩) هذا القول قال به الشلوبين في الشرح الصغير ٢٢ ، ونسبه له اللورقي : المباحث الكاملية ٣٥/١ . وقال به الأبيدي : شرح الجزولية ٦٧/١ .

المعاني عليها ، ألا ترى أن قولنا : زَيْدٌ يدل على معنى ، وزَيْدٌ يدل على ^(١) / معنى آخر ، وزُيُودٌ على آخر ، فكما تتغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها تتغير أيضاً صيغ الأسماء لتغير المعاني عليها .

ويعترض هذا الكلام أيضاً بأن الإعراب إنما يجيء للمعاني التي تطرأ بالتركيب لا لغيره من معاني الكلم في أنفسها ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها إذا لم تكن تلك المعاني معاني الإعراب ^(٢) وإنما ينبغي أن يذكر هنا المعاني التي جيء بالإعراب لها [لا غيرها ^(٣)] ، وإنما الصواب أن يقول : لأن الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معان لولا الإعراب لم تتبين فتجيء ^(٤) بالإعراب من أجلها في الأصل ثم حمل على ذلك ما تبينت فيه المعاني الطارئة مع التركيب ، وكل واحد من الضريين مشروط فيه ألا يشبه الحرف فأما الأفعال فليست كالأسماء في ذلك ، لأن كل معنى يطرأ عليها مع التركيب كالاستفهام والنفي والأمر والتحضيض ، فمعه ما يبينه ^(٥) فلم يحتج مع ذلك إلى الإعراب ^(٦) .

وقوله : وأصل البناء للأفعال لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها ^(٧) .

ليس بشيء ، والصواب : لأن المعاني التي تتغير عليها معها ما يبينها ، وأما المعاني التي تتغير صيغها لتغيرها ^(٨) فليست موجبة للإعراب ، لأنها لم يحدتها التركيب ، والإعراب إنما توجهه المعاني التي أحدثها التركيب .

(١) انتهت ص ١٥ ، ١٦ من : ب .

(٢) وهذا الاعتراض أيضاً قال ابن الشلوين في الشرح الصغير ٢٢ ، ونسبه له اللورقي في المباحث الكاملية ٣٥/١ - ٣٦ .

(٣) تكملة من : ج .

(٤) أ : فتجيء .

(٥) قال العكبري : « أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يترك بالقرائن المختصة

به » ، التبيين ١٥٤ .

(٦) انظر : الشرح الصغير ٢٢ ، المباحث الكاملية ٣٦/١ .

(٧) الجزولية ٢ ب - ٣ أ .

(٨) المعاني هنا هي الأزمنة : شرح الجزولية ٦٧/١ .

أقول : قد يمكن أن يكون مراد المؤلف وأصل الإعراب /٢٣ أ للأسماء ، لأنه [لا ^(١)] يلزم فيها تغير صيغها لتغير المعاني عليها ، بل قد يكون فيها معان تتغير عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولا تتغير صيغها لها فيحتاج إلى الإعراب فيها لبيان تلك المعاني ، وليس كذلك الأفعال لأن كل معنى يتغير على الفعل فله صيغة تبينه ، ولا يريد بالصيغة البنية خاصة بل كل ما بين المعنى عنده ^(٢) ، فكأنه صيغة صيغت له ، وبيان تلك المعاني تكون بالصيغ وبالحروف ، فقلت ^(٣) الصيغ في ذلك إذا ^(٤) كانت الحروف كأنها صيغ [له ^(٥)] اتساعاً ^(٦) وتجاوزاً ، فإذا كان مراد المؤلف هذا الذي ذكرناه آخراً لم يلزمه شيء من الاعتراضين المتقدمين ^(٧) .

وكان تعليله لإعراب الأسماء في معنى تعليل المعترض بعينه إلا أن لفظه على هذا يكون بعيداً من المعنى الذي أراد جداً ، لأنه إنما ذكر تغير الصيغ لتغير المعاني فتجاوز ^(٨) وتسامح ، وكان أحسن من ذلك أن يقول وأصل الإعراب للأسماء لأن

(١) تكملة من : ج .

(٢) بعض شراح الجزولية قصر المعنى على الزمان فقط وهو ما تفيد به الصيغة وحدها ، ورد ذلك العطار

من جهتين :

١ - أنها معان مفردة في الصيغة كما أن في الأسماء معان مفردة من مثل زَيْدٌ زَيْدٌ .
٢ - أن المعاني المفردة لا تشاكل المعاني المتقدمة في الأسماء والتي أحدثها التركيب فأدى ذلك إلى اختلاف العلة .

انظر : المشكاة والنبراس ٢٣/١ (ف) .

(٣) أ : وقلب .

(٤) أ : إذ .

(٥) تكملة من : ج .

(٦) ج : تساعاً .

(٧) هما :

(أ) أن الأسماء تتغير بتغير المعاني كزيد وزيد .

(ب) أن الإعراب إنما يأتي للمعاني الطارئة بالتركيب ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لأنها ليست للمعاني الطارئة : انظر ما سبق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٨) ج : فجور .

الإعراب جيء به لبيان معاني هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وتلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل [إلا ^(١)] للأسماء ، لأن تلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها ، إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة ^(٢) .

فإن قلت : فهذا يقتضي أن الأفعال ليس فيها معان يحتاج معها إلى بيانها بالإعراب ، وكيف هذا ونحن نجد فيها معاني تحتاج إلى الإعراب في بيانها ، وذلك كمعاني الرفع والنصب والجزم في : ما تأتينا فتحدثنا ، وفي : لا تأكل السمك وتشرب اللبن وما [كان ^(٣)] مثلهما ^(٤) .

قلنا : هذا اعتراض يعترض به النحويون في قولهم : إن الإعراب في الأفعال ليس لتبين المعاني ، إنما هو للتشبيه بالاسم ^(٥) .

والجواب ٢٣/ب عن هذا الاعتراض ، أنه ليس يلزم المؤلف وحده بل يلزمه من ذلك ما يلزم النحويين القائلين بهذا وهم الجمهور . والانفصال عن هذا الاعتراض الذي يعترض به هنا من يعترض أن يقال : إن أصل النصب في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن : لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، ثم أضمرت (أن) وبقي عملها ^(٦) . وأصل الجزم في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا تأكل السمك

(١) تكملة من : أ .

(٢) أن بهذا اللورقي : المباحث الكاملية ١/٣٥ - ٣٦ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) هذه هي حجة الكوفيين في أن إعراب المضارع يفرق بين المعاني .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٨٠ ، التبيين ١٥٤ ، مسائل خلافية ٨٤ ، شرح الجزولية ٦٥ ، التذيل والتكميل ١/٣٧ ب .

(٥) هذه هي حجة البصريين في إعراب الفعل المضارع ، لأنه أشبه الاسم .

انظر : الأصول ١٤٧/٢ ، الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، شرح المفصل ٦/٧ ، شرح الجزولية ١/٦٦ ، التذيل والتكميل ١/٣٧ ب .

(٦) انظر : في إضمار أن هنا : الكتاب ١/٤٢٥ ، المقتضب ٢/٢٤ ، الأصول ٢/١٥٤ ، المرجل ٢٠٧ .

(١٦ - شرح القصة الجروية الكبير)

ولا تشرب اللبن^(١) فأغنى عن إعادة (لا) حرف العطف الذي ينوب مناب العامل^(٢) . وأصل الرفع في قولك^(٣) : [لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(٤)] لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ، لابد من إضمار أنت هنا ، لأن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال^(٥) . كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال فاقضى مجيء الواو أن يجاء معها بأنت ثم أضمرت ، فإذا كان الأمر على هذا فهذه إذن ثلاثة ألفاظ في الأصل ، وهي مختلفة لاختلاف المعاني كل معنى منها له لفظ ينفرده دون المعنى الآخر ، فتلك الألفاظ إذن مختلفة^(٦) على هذه المعاني ومن أجل اختلاف المعاني اختلفت ، فتلك الألفاظ المختلفة هي المعبرة^(٧) عن المعاني المختلفة والإعراب . [والإعراب^(٨)] من العبارة عن تلك المعاني (فالج بن خلاوة^(٩)) فإذا كان الإعراب من تلك المعاني خالياً^(١٠) عن العبارة عنها لم يكن

(١) انظر : في جزم الفعل الثاني هنا : الكتاب ٤٢٥/١ ، المقتضب ٢٤/٢ ، المتقصد ١٠٧٣/٢ .

(٢) هذا معنى قول النحاة : إنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في إعراب ما قبله .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، رصف المباني ٤٧٥ .

(٣) ج : قوله .

(٤) تكملة من : ج .

(٥) قال ابن جني عن واو الحال : « ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، لو قلت : كلمت محمداً وقام أخوه وأنت تريد معنى الحال لم يجز إلا أن تريد معنى قد وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد » ، سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ .

أما المضارع المثبت فنص المألقي على قلته انظر : رصف المباني ٤٨٢ ، والصحيح أنه ان اقترن بقدر صح مجيء واو الحال معه وإن لم يقترن بها فالصحيح خلوه من الواو « لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه كما لا تدخل على الاسم » ، توضيح المقاصد ١٦٥/٢ ، وانظر : الجنى الداني ١٩٢ - ١٩٣ .

(٦) ج : تختلف .

(٧) ج : المغيرة .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) مثل يضرب في البراءة من الشيء ، وأصله أن فالج بن خلاوة الأشجعي قيل له يوم الرقم لما قتل أنيس الأسري : أنتصر أنيساً ؟ قال : إني منه بريء .

انظر : تهذيب اللغة ٨٨/١١ ، الصحاح ٣٣٦/١ ، مجمل اللغة ٧٠٥/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٤٤٨/٤ ، جهرة الأمثال ١٠٢/٢ ، مجمع الأمثال ٤٦/١ ، اللسان ٣٤٧/٢ (فلج) .

(١٠) ج : خالياً .

للمعني به في هذه الأفعال معني ، إنما هو فيها لشبهها بالأسماء لا للعبارة عن تلك المعاني ، وإذا لم يكن للعبارة عن تلك المعاني بان لك بذلك خطأ من قال : إن الإعراب في هذه الأفعال لإبانة المعاني ، كذا تقرر أمر ^(١) الإعراب في الأصل في هذه الأفعال ، وإذا تقرر أنه كذلك في الأصل في هذه الأفعال فكذلك هو في الفرع الذي هو اللفظ الذي يحذف فيه (أَنْ وَلَا وَأَنْتَ) لاستحالة كون الفرع مبيناً ^(٢) ٢٤/ آخر غير الأصل فتبين بذلك أن الإعراب في الفرع غير معبر ^(٣) عن المعاني كما كان في الأصل غير معبر ^(٣) عن المعاني ولابد ، وهذا في غاية البيان إن شاء الله .

وقوله : وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعه الاسم ، ومضارعه له من ثلاثة أوجه : الإيهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ^(٤) .

ظاهره أن هذه المضارعة هي الموجبة للإعراب ، وليست اللام بأن توجب إعراب المضارع أولى من أن يكون الإعراب يوجبها ، لأن كل واحد منهما - أعني الإعراب ولام الابتداء - مختص بالأسماء في أصل وضعه ولعله لم يأخذ المضارعة إلا مطلقة ، وكأنه يريد ومضارعه له من ثلاثة أوجه سوى الإعراب ، ولم يرد المضارعة الموجبة للإعراب خاصة دون غيرها .

وقد أخذ بعض الناس على المؤلف والصيمري ^(٥) ذكرهما اللام في وجوه

(١) ج : كذا تقرؤا من .

(٢) ج : منها .

(٣) ج : مغير .

(٤) الجزولية ٢٣ أ .

(٥) الصيمري (... - ...) .

أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق النحوي . سكن مصر مدة وأخذ بها شيئاً من النحو واللغة ، أخذ عن السيرافي والرماني والعمري ، له كتاب البصرة عني به المغاربة عناية فائقة ، لم نعرف سنة ميلاده ولا وفاته ، ورجح محقق البصرة أنه من نحاة القرن الرابع ، ورد على بروكلمان الذي زعم أنه توفي سنة ٥٤١ هـ .

انظر : إنباه الرواة ١٢٣/٢ ، إشارة التعيين ١٦٨ - ١٦٩ ، البلغة ١١٢ ، البغية ٤٩/٢ ، مقدمة محقق البصرة ص ٩ وما بعدها .

المضارعة ^(١) ، ولهما أن يقولوا ما قلناه من أنهما يريدان المضارعة مطلقة ، لا المضارعة الموجبة للإعراب . والعجب أن سيبويه قال ما قاله ^(٢) ، والرادون لكلامهما لا يريدون كلام سيبويه ^(٣) ، وربما قال بعضهم - إذا قيل له : إن سيبويه فعل ذلك : [ذلك ^(٤)] الإمام ، وهذا كلام لا يعقل .

وقوله : ويشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع في الرفع والنصب وينفرد الاسم المتمكن بالجر ، وينفرد الفعل المضارع بالجرم ^(٥) .

اعترضه بعض الناس في هذا فقال : قيد الاسم بالمتمكن احترازاً من المبني ، لأنه لا يدخله الرفع ولا النصب ولا الجر أصلاً ، وإنما يكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جر ، لا مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً ، وقيد الفعل بالمضارع احترازاً من الماضي وبنية الأمر ، فإن واحداً منهما لا ٢٤ ب يدخله رفع ولا نصب أيضاً . قال هذا المعترض : وقد ترك أن يحترز مما هو أحق بالاحتراز من هذا الذي احترز منه ، فإنه معلوم أن الرفع والنصب والجر كل واحد منهما إعراب ، ومعلوم أيضاً أن الإعراب لا يكون إلا في معرب ، ولا يكون في مبني ، فاحترازه من المبني من الأسماء ومن الماضي وبنية الأمر اللذين ليسا مضارعين لا يحتاج إليه ، ولكن الذي يحتاج إليه أعني أن يحترز منه ولا بد هو مالم يكن من الفعل المضارع معرباً ، وهو الفعل المضارع الذي اتصل به ما يوجب بناءه وهو نون التوكيد الثقيلة والخفيفة أو نون جماعة النسوة فقد كان ينبغي

(١) التبصرة والتذكرة ٧٦/١ .

(٢) قال سيبويه عن المضارع : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت : إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام » الكتاب ٣/١ .

(٣) قال أبو حيان : « واضطرب في هذه اللام قول أبي علي فجعلها في الإغفال وجهاً من وجوه الشبه وبه قال الصيمري - ثم قال عن الفارسي - ولم يذكرها في الإيضاح » ورد ذلك بقوله : « لأن لام الابتداء خاصة كالإعراب فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علة فيه وهذه العلة والتي قبلها - يعني دخول السين وسوف - إذا حققنا لا يصح منهما شيء » ، التذييل والتكميل ٣٨/١ ب ، وانظر : توضيح المقاصد ٥٥/١ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) الجزولية ١٣ .

له ألا يطلق القول في الفعل المضارع لأن ذلك يوهم أنه معرب كله ، ومنه ولابد غير معرب وهو ما ذكرناه ، فالذي تركه إذن أحق بالذكر مما ذكره .

وكذلك أيضاً نقد عليه هذا الناقد أن ذكر الاسم المتمكن فأحال على التمكن ، وهو لم يتقدم ^(١) له بيان كما تقدم له بيان ما أحال عليه في المضارع من المضارعة . قال هذا الناقد : فقد كان ذكر هذين اللذين ترك أحق بالذكر مما ذكره .

قال هذا الناقد : والعجب أنه قد ذكر كل واحد من هذين الأمرين اللذين تركهما بعد فذكر المبني من الأفعال المضارعة في ذكره الضمة من علامات الرفع ^(٢) ، وذكر بيان المتمكن من الأسماء في ذكره الكسرة من علامات الجر ^(٣) ، قال وذكرهما في هذا الموضع أولى من ذكرهما في الموضعين اللذين ذكرهما فيهما ، لأن هذا الموضع أسبق من ذينك الموضعين فهو أولى بالذكر منهما .

والذي عندي : أن هذا الفصل أعني قوله : ويشترك الاسم المتمكن إلى قوله فالجزء ليس من أصل هذا الموضوع وإنما / ١٢٥ هو إلحاق ألحقه فيه من لم يحسن . ولا مشى على طريقة الموضوع ، فإن الفصل كله مذكور في الجمل ^(٤) وليس فيه فائدة زائدة على ما في الجمل إلا الاحتراز بالتمكن وبالمضارع وهو احتراز لا يحتاج إليه كما ذكر الناقد ، وليس من عادة هذا الموضوع أن يكون فيه مثل هذا ، فواضع هذا الموضوع مبرأ والله أعلم من هذا الفصل وما اعترض عليه به فيه .

إلا أن ما اعترض به هذا المعترض المؤلف من [الاحتراز من ^(٥)] [التوئين ^(٦)]

(١) أ : يتمكن .

(٢) قال : « الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إذا سلمت مما يوجب بناءها » ، الجزولية ٥٦ (التيمورية) .

(٣) قال رحمه الله : « الكسرة تكون علامة الخفض في الاسم المتمكن وهو الذي لم يشابه الحرف كالذي وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم » ، الجزولية ٥٩ (التيمورية) .

(٤) ص ٢ .

(٥) تكملة من : ج .

(٦) أ : النون .

الخفيفة والثقيلة^(١) ونون جماعة النسوة في إعراب الفعل^(٢) إنما يلزمه إذا قيد الأفعال بالمضارع كما فعل ، ولو قيد بقوله المعرب فقال : والفعل المعرب لم يلزمه لأن ما فيه هذه النونات الثلاث النون الثقيلة والخفيفة ونون جماعة النسوة من الأفعال ليس معرباً ، فلذلك يلزم هذا الاعتراض المؤلف ، ولا يلزم أبا القاسم ، لأن أبا القاسم لم يقيد الأفعال بشيء في اللفظ وإن كان مقيداً في المعنى بقوله : المعربة^(٣) ، فإنه لا يلزم على هذا التقييد الاعتراض بالنونات الثلاث كما قدمنا ، ولزوم هذا الاعتراض لمن ألزمه إنما هو على قول من يقول : إن الفعل المضارع مع هذه النونات الثلاث مبني^(٤) ، وهو لعمرى قول أكثر النحويين . وإن كان بعضهم^(٥) قد قال : إن الفعل مع هذه النونات [الثلاث^(٦)] معرب ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع سيذكر بعد فكان منعها لظهور الإعراب في الفعل كمنع ياء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه ، في قولك : جاء غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي^(٧) ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم : إنه مبني كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات : إنه مبني ، إنما يقال في كل واحد منهما : إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع ٢٥/ب منع من ظهور الإعراب فيه ، وينبغي أن نبسط كلام هذين الخصمين في هذه المسألة ونذكر حجة كل واحد منهما حتى يتبين أين الحق من قوليهما ؟

(١) ج : الثقيلة والخفيفة .

(٢) ج : الأفعال .

(٣) يظهر أن الشلوين يريد قول الزجاجي : « وإعراب الأفعال ... إلى آخره » الجمل ٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٩/٣ ، الأصول ١٩٩/٢ ، الجمل ٣٥٦ ، اللع ٢٧٢ ، المفصل ٢٤٤ ، الأمالي الشجرية ١٩٨/٢ .

(٥) خالف في بناء المضارع مع نوني التوكيد الزجاج والسيرافي . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٦/١ ، الغرة ٢١٣/٢ ب .

وفي بناءه مع نون النسوة الأخفش وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة . انظر : رصف المباني ٣٩٨ ، نتائج الفكر ١١٠ ، البحر المحيط ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، التذيل والتكميل ٣٩/١ ب .

(٦) تكملة من : ج .

(٧) قال السهيلي : « وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الباء في غلامي » ، نتائج الفكر ١١٠ .

ولنفرد الكلام أولاً بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة ، وبعد ذلك نحمل عليه النونين الثقيلة والخفيفة ، إذ ذاك أحسن في الإيراد من خلطهما على ما يتبين إن شاء الله .

فنقول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع من الاشتراك في أصل الوضع ، والاختصاص^(١) الطارئ بالحرف اللاحق موجودة في الأفعال التي اتصلت بها هذه النون ، فينبغي أن تكون معربة كسائر الأفعال المضارعة^(٢) إذ ينبغي أن يوجد المعلول حيث وجدت العلة ولا بد ، وقال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون فعلته تشبيه الفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة بالفعل الماضي الذي اتصلت به نون جماعة النسوة^(٣) ، فلما كان الفعل الماضي الذي تتصل به نون جماعة النسوة يسكن منه آخر الفعل وتزول بسبب النون حركة البناء حمل المضارع على الماضي في ذلك ، فسكن آخر الفعل المضارع ، وزالت بسبب النون حركة الإعراب كما زالت بسبب النون حركة البناء ، قال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا عند اتصال النون بهما بأبعد من التشبيه الذي بين الفعل المضارع والاسم الموجب الإعراب للفعل المضارع^(٤) إذ التشبيه هناك إنما هو في الاشتراك الذي في أصل الوضع في المضارع الذي أشبه به العموم الذي في أسماء الأجناس في أصل وضعها^(٥) ، والاختصاص الطارئ في المضارع / ٢٦٦ في الحرف اللاحق

(١) أ : اختصاص .

(٢) قال السهيلي محتجا لمذهبه وأنه موافق لأصل « وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب وهو موجود في يفعلن وتفعلن فتمى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب » ، نتائج الفكر ١١١ .

(٣) انظر : التذيل والتكميل ٣٩/١ ب - ٤٠ أ .

(٤) قال أبو حيان : « لأن شبه المضارع بالماضي شبه قوي حتى أنه هو ، وشبه بالاسم ليس كذلك إذ الفعل ليس باسم ، ولا شك أن استحكام حكم المشبه به في المشبه يكون على قدر قوة الشبه » ، التذيل والتكميل ٤٠/١ أ .

(٥) قال الصيمري : « والوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم : أن الحرف ينقله من احتمال زمانين =

كالاختصاص الطارئ في أسماء الأجناس بالحرف اللاحق هناك ^(١)، إذ التشبيه هنا بين شيئين من جنسين والتشبيه هناك أعني بين [الماضي ^(٢)] المتصل به النون والمضارع المتصل به بين شيئين من جنس واحد . والشيثان المشبه بينهما قبل النون ليس بينهما اجتماع في معنى واحد ، والشيثان المشبه بينهما بعد لحاق النون مجتمعان في أن الحدث الذي يدل عليه كل واحد منهما واحد ، قال : فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيثان من جنس واحد ، وغير مجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في الإعراب ، كان الحكم له في الموضع الأقرب حيث يكون الشيثان من جنس واحد ومجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في تسكين الآخر المتحرك أولى ولابد ، قال ^(٣) : ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع ، ولا ينبغي أن يخرج بذلك الفعل المضارع مما وجب له من الإعراب إلى البناء ، كما أوجب أيضاً ما اتصل بـ غلام وغيره من الأسماء من ياء الإضافة الكسر لآخره ، ولم يخرج ذلك عن الإعراب إلى البناء لأن هذا عارض عرض له ، كما ذلك ^(٤) عارض عرض للفعل المضارع فيوجب للعارض ما أوجبه ، ولا يوجب ذلك الخروج عما استقر لواحد منهما من الإعراب .

قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً للآزم لمن يقول إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرج عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض

= إلى اختصاص بواحد بعينه ، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه تقول : يصلي فيحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيصلي وسوف يصلي ، اختص بالمستقبل دون الحال كما تقول : رجل فيحتمل كل واحد من هذا الجنس ، فإذا قلت : الرجل اختص بواحد بعينه ، التبصرة والتذكرة ٧٧/١ .
 (١) قيل : « ألا ترى أنك تقول « رجل » فيكون مشتركاً بين الأشخاص ، فإذا أردت إخلاصه ألقته الألف واللام فقلت الرجل ، وكذلك قلت « يضرب » فيصلح لزمانين الحال والاستقبال ، فإذا أردت إخلاصه من الاشتراك قلت سيضرب أو سوف يضرب فصار للمستقبل وحده » ، شرح اللمع ٨/١ .

(٢) تكملة من : ج .

(٣) ج : معادة .

(٤) ج : ذاك .

المتقدمين ، إلا أن الذين ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج ^(١) لكن صاحبنا الأستاذ أبو بكر بن طلحة كان يرى أنه الذي ينبغي أن يذهب إليه لا غيره ، وإن كان أكثر / ٢٦ ب المتقدمين لم يذهب إليه ، وكان يرى أن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ ، ومذهب الأقل عنده هو الحق ^(٢) .

وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني : أنه لما أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء ، ولم يكن للفعل إلا حالان إما الإعراب وإما البناء . وقد ذهب الإعراب ، وليس ثمَّ إلا هو أو البناء والأصل البناء فينبغي أن يرجع إلى أصله من البناء ^(٣) ، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب قال هؤلاء ، وهذا فرق بين الفعل المضارع الذي تتصل به النون وبين الاسم العرب الذي اتصلت به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينقل ^(٤) عن الأصل ما وجدنا إليه السبيل بوجه ، وقد وجدنا السبيل بأن نقول إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

قال هؤلاء : ومع ما ذكرناه من الفرق بينهما بأن أصل الفعل البناء ، فإن هنا أمراً آخر يوجب أن يكون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً ،

(١) ابن السراج (... - ٣١٦ هـ) .

أبو بكر محمد بن السري النحوي ، أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والرماني والسوافي ، مات شاباً رحمه الله .

له من مصنفات : الأصول ، الموجز ، شرح سيبويه ، الاشتقاق وغيرها .

« نزهة الألباء ١٨٦ - ١٨٧ ، إنباه الرواة ١٤٥ / ٣ - ١٤٩ ، إشارة التعيين ٣١٣ ، البغية ١٠٩ / ١ - ١١٠ .

(٢) رأي ابن السراج في : ابن السراج النحوي ٧٧ - ٧٨ . وانظر : الأشباه والنظائر ٢٥١ / ١ ، وفيه

قول ابن طلحة السابق .

(٣) « لأن البناء أصل الفعل ، فأدنى شيء يردّه إليه والإعراب فيه خروج عن الأصل » ، التذيل والتكميل

ب ٣٩١ .

(٤) ج : ينتقل .

وهو أن الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون قد حصل بينه وبين الفعل الماضي الذي اتصلت به النون شبه ، وبينه وبين الاسم الشبه الذي بين كل فعل مضارع وبين الاسم ، والشبه الذي بين الفعل هو الذي ذكرنا من أنه فعل متحرك الآخر في الأصل اتصلت به نون سكنته كما كان الماضي كذلك ، وقد ذكرنا أن هذا الشبه الذي بين هذين الفعلين أقوى من الشبه الذي بينه وبين الاسم على ما تقدم بيانه ^(١) ، فيما ^(٢) اجتمع فيه شبهان ، وكان الشبه الواحد الذي هو شبهه بالماضي يوجب البناء والشبه الآخر الذي هو شبهه بالاسم يوجب /٢٧ أ الإعراب لم يكن أحدهما أولى بالحكم له من الآخر ، إلا ما كانت له مزية منهما ، والذي له المزية من الشبهين هنا هو الشبه الذي بين الفعلين ولابد ، لأنه الشبه الأقوى ^(٣) ، ولأنه لو تعارض الشبهان واستويا ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر لا ينبغي أن يكون الذي يرد الفعل إلى أصله منهما له مزية على الذي لا يرده إلى أصله ، والذي يرده إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنه يوجب له البناء ، والشبه الآخر إنما يوجب له الإعراب ، والبناء هو الأصل في الفعل ، فكان الحكم الذي يرد إلى الأصل أولى .

قال الحاكم بين الخصمين قد أدلى هذا الآخر بحجة قطعت حجة الأول ، وفرفت بين ما وقع الكلام فيه وبين ما شبه به الأول ، وانضاف إلى ذلك أن الظاهر أن الإعراب في هذا الفعل قد عُدِم ، فمن ادعى أن فيه إعراباً يلزمه الدليل لو لم يكن إلا هذا وحده ، فما ظنك به إذا انضاف إليه تقوية ^(٤) أحد الشبهين على الآخر ، فخرج من هذا كله أنه لا ينبغي أن يكون العدول عن قول هذا الآخر معه إلا عدولا عن الحق وخروجاً عن سواء السبيل ولابد .

فإن قال قائل هذا الكلام كله إنما هو في اتصال النون التي هي نون جماعة

(١) انظر ص : ٢٦٤ .

(٢) ج : فلما .

(٣) انظر قول أبي حيان ص ٢٦٣ هـ ٤ . وأيضاً انظر : التذيل والتكميل ١٣٥/٥ .

(٤) ج : بقوله .

النسوة بالفعل المضارع فما قولكم في النونين الثقيلة والخفيفة ؟ أي ما الذي أوجب ذهاب الإعراب معهما إذ الذي أوجب ذهاب الإعراب مع نون جماعة النسوة الحمل على تسكين آخر الماضي في ضربين .

فالجواب : إن الذي أوجب ذهاب الإعراب مع النونين ^(١) الثقيلة والخفيفة أنه لو أعربنا الفعل المضارع معهما وقلنا ^(٢) مثل : يَضْرِبْنَ بضم الباء في الواحد ، ولم يَضْرِبْنَ فيه بكسر الباء لأدى ذلك إلى التباس فعل الواحد بفعل ٢٧/ب الجماعة وفعل الواحد بفعل الواحدة ^(٣) ، فلما كان الحكم لشبه الفعل المضارع بالاسم إعراباً ^(٤) يؤدي إلى اختلاط المعاني والتباس بعضها ببعض لم يعمل عليه ، وهنا اختلف الخصمان الأولان فقال أحدهما : لم يلتفت إلى الإعراب لفظاً لما أدى من الالتباس وبقي معرباً في التقدير كما كان قومي معرباً في التقدير على عدم الالتفات إلى العارض ^(٥) .

وقال الآخرون : عندما ذهب الإعراب رجع الفعل إلى أصله من البناء ، وقد كان في أصله غير معرب ^(٦) ، فانبغى أن يكون الآن غير معرب كما كان ذلك فيما اتصلت به نون جماعة النسوة ، فوجب أن يكون مبنياً ، لأنه يشبهه في أنه فعل مضارع اتصلت به النون ، وأوجبت النون ذهاب الإعراب في اللفظ كما كان ذلك فعلاً مضارعاً اتصلت به النون وأوجبت ذهاب الإعراب في اللفظ ، فتصور بذلك هنا من القول ما تصور من القول فيما اتصلت به نون جماعة النسوة إلا أنه يتصور هنا للقائلين بأن

(١) أ : النون .

(٢) أ : قلنا .

(٣) قال الصيمري : « فلم يكن بد من الحركة ، لالتقاء الساكنين وكان الفتح أولى ، لأنهم لو ضموا لالتبس فعل الواحد بفعل الجماعة إذا قلت لا تضربن في الجماعة ، ولو كسرت لالتبس بفعل المؤنث إذا قلت : اضربن » البصرة والتذكرة ٤٢٧/١ .

(٤) ج : إعراب .

(٥) انظر : احتجاج السهلي لإعراب المضارع مع نون النسوة : نتائج الفكرة ١١٠ - ١١١ ، والتذيل والتكميل ٣٩/١ ب .

(٦) انظر : التذيل والتكميل ٣٩/١ ب .

الفعل غير معرب أعني عند اتصاله بالنونين الثقيلة والخفيفة قولان : أحدهما : أن هذه الفتحة فتحة كفتحة تركيب الحرف مع الاسم في طلحة وقائمة وقاعدة ، وأنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه وتركب ^(١) الفعل مع الحرف الذي لحق به آخرًا وأشبه بذلك ما اتصل به هاء التأنيث [فتح فيه الموضع الذي كان منه موضع الإعراب قبل لحاق النون كما فتح آخر ما اتصل به تاء التأنيث ^(٢)] عند تركيبه مع التأنيث وبهذا القول قال الفارسي ^(٣) .

والثاني : أنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه ، وكان أصل الفعل البناء ، وأصل البناء السكون بني هذا الفعل على السكون ثم التقى / ٢٨ أ سكونه وسكون ^(٤) هذين النونين فوجب التحريك لالتقائهما ، وقد كان ينبغي أن يكون التحريك بالكسر ، إلا أنه يؤدي إلى التباس فعل الواحد المخاطب بالواحدة المخاطبة ، فعُدل عنه ، وتحريكه بالضم يؤدي إلى التباسه أيضاً بفعل جماعة المذكرين وليس للحرف إلا أربعة أحوال : السكون والكسر والفتح والضم ، وقد تعذرت الثلاثة ، فتعين ^(٥) الفتح لالتقاء الساكنين كما يفتح لالتقاء الساكنين في : انطَلَقَ في من سكن اللام من (انطَلَقَ ، وفي أَيْنَ وَإِنَّ وَلَيْتَ وسوف) وما أشبه ذلك فهذه الفتحة على هذا [القول ^(٦)] فتحة التقاء الساكنين ^(٧) ، وعلى القول الأول فتحة تركيب ، وكل واحد من هذين القولين قد اندرجت حجته عند ذكره : إلا أن أولاهما قول من قال :

(١) ج : تركت .

(٢) تكمله من : أ .

(٣) قال الفارسي : « ألا ترى أن ما ضم من الكلم بعضها إلى بعض لا يخلو من ضروب محصورة وهو أن يضم اسم إلى اسم أو اسم إلى فعل أو حرف إلى اسم أو اسم إلى صوت أو حرف إلى صوت أو حرف إلى حرف ، فضم الاسم إلى الاسم نحو خمسة عشر والحرف مع الفعل نحو : ليضربن » ، الشيرازيات ٥١ أ .

(٤) ج : سكونه سكون .

(٥) ج : فتغير .

(٦) تكلمة من : ج .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ، وفيه : « ثم ردوا الفعل إلى أصله في البناء ، ثم فتحوه لالتقاء الساكنين » .

إنها فتحة تركيب ؛ لأنها لو كانت فتحة النقاء الساكنين لوجب أن لا ترجع الواو والياء في قولن وَيَعَنَّ وَخَافَنَّ وما أشبه ذلك ^(١) ، كما لم ترجع في - رَمَتَا وَيَعْنَا - وما أشبه ذلك ، وما الفرق بينهما إلا أن الكلمتين التركبتين لما تركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة صارتا بذلك كأنهما لم يكونا مفترقتين قط ، ولا كانت فتحة التركيب قط أصلها السكون ، فلم تكن بذلك عارضة فلذلك رجع معها حرف المد واللين في قولن وَيَعَنَّ ولم ترجع في رمتا ويعتا لأنه لا تركيب هناك ومما يدل على أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة مبني لا معرب بحركات مقدرة في آخر الفعل أنا وجدنا العرب حين جاءت إلى الفعل المضارع الذي اتصل به ضمير الثنية أو ضمير جماعة نحو يضربان ويضربون جعلت الإعراب بالنون وقد كان يمكنها أن تجعل الإعراب مقدرا في الباء إلا أنها فرت / ٢٨ ب من ذلك ، لأن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لثلاثا تتوالى أربع ^(٢) متحركات في كلمة واحدة ^(٣) ، فلو جعلت الإعراب مقدراً في الباء لجاء الإعراب في وسط الكلمة فلم يمكن لذلك تقدير الإعراب في الباء ، ولا أيضاً أمكن تقدير الإعراب في الألف والواو لثلاثا يؤدي إلى حذف الفاعل لأن حرف العلة في الفعل إذا قدر فيه الإعراب ودخل الجازم حذف في الجزم فلما تعذر الإعراب بالحركة جلبت النون وجعلتها حرف إعراب ^(٤) ،

(١) انظر : الفرة ٢/٢١٣ ب - ٢١٤ أ . واستشهد على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

وَقَمِيرٌ بَدَا ابْنُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ لَهُ قَالَتْ الْفَتَاتَانِ قَوْمًا

وقول الآخر :

فَلَا تُفْلِنَنَّ ضَيْفًا مَخَافَةَ مَيْتَةٍ وَمُؤْنِنٌ بِمَا جَرَا وَجِلْدُكَ أَمْلَسُ

فرد عين قم ومت .

وانظر أيضا : التذييل والتكميل ٥/٣٦ أ .

(٢) ج : أربعة .

(٣) قال سيويه : « كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فيهن

ساكن » ، الكتاب ٢/٢٩٧ ، وانظر : الأصول ١/٤٩ - ٥٠ ، الإيضاح في علل النحو ٧٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٥/١ .

فكذلك الفعل المضارع الذي يتصل به نون جماعة النسوة . لو قدرنا الإعراب في الباء من يضرين ل جاء الإعراب كأنه في وسط الكلمة لأن هذه النون شديدة الاتصال بالفعل بدليل تسكينهم لام الكلمة في الماضي مخافة أن تتوالى أربع متحركات نحو : ما تقدم فلو كان هذا عند العرب معرباً جلبت [له ^(١)] حرف إعراب كما فعلت فيما تقدم من ضربا وضربوا مما يؤكد ^(٢) كون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً أنه إنما بني الفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة ، لأنه صار يختص بالحرف من آخره والاسم إذا اختص بالحرف إنما يختص [به ^(٣)] من أوله فقارق الأسماء فرجع إلى أصله من البناء ^(٤) .

وقوله : وانفراد الاسم المتمكن بالجر لكون عامله لا يفيد معنى إلا فيه ^(٥) .

هذا إنما يتم إذا بنى على أن عامل الجر لا يكون إلا شيئاً غير مفيد معنى إلا في الاسم ، وإلا فقد ينتقل السؤال إلى عامل الجر : لِمَ كان كذلك ولم يكن شيئاً يفيد معنى في الاسم والفعل كعامل الرفع وعامل النصب ؟ فلا يوجد له / ٢٩ أ جواب إلا أن اللغة جاءت بذلك ، فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولاً بما علله به إذ كان ذلك يجر إلى مالا جواب له ، فانبغى أن يلحق الجر لذلك بما لا جواب له أيضاً ^(٦) :-

(١) تكملة من : ج .

(٢) ج : يؤيد .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٣٦/٥ أ .

(٥) الجزولية ٣ أ .

(٦) القائل : هو محمود الوراق (... - ٢٢٥ هـ) .

محمود بن حسن الوراق شاعر عباسي ، أكثر شعره في الأمثال والحكم والمواعظ والزهد ، أخذ عنه أبو بكر بن أبي الدنيا ، وأبو العباس بن مسروق وغيرهما . وهو بعد عصر الاحتجاج فلا يستشهد بشعره .

« طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٦ - ٣٦٧ ، تاريخ بغداد ٨٧/١٣ - ٨٩ ، فوات الوفيات ٧٩/٤ -

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا (١)

ولما انبغى أن يلحق به لقلة الحاصل في الجواب بما أجاب أولاً به ، اللهم إلا أن [لا (٢)] يكون ذلك على وجه التعليل لامتناع الجر في الأسماء ولكن على وجه التوكيد ، لأنه لا يكون الجر إلا في الأسماء ويكون معنى ذلك أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ولا يمكن تصوره في غيرها ، وذلك أن الجر إنما هو حكم في الآخر من كسر أو فتح أو تعاقب ياء مع غيرها بعوامل معلومة ، وتلك العوامل لا يصح وجودها إلا في الأسماء فلا يصح [أن يكون (٢)] مالا يوجد إلا بوجودها وهو الجر إلا في الأسماء ، وذلك أنه ليس كل كسر يكون في الآخر ، ولا كل فتح ، ولا كل ياء تعاقب غيرها يكون جرأ ، ولو كان كل شيء من ذلك يكون في الآخر يكون جرأ من غير نظر إلى العوامل لكان قولهم إن الجر لا يكون إلا في الأسماء غير صادق ، فإنه كان الجر يكون على ذلك في الأفعال في (٣) نحو قولهم : لم يَضْرِبِ الرجل ، فدل وجود ذلك في الأفعال على أنه ليس الجر كل كسر يكون في آخر الكلمة ، لكن الجر [الكسر (٤)] الذي يكون في آخر (٥) الكلمة [بعوامله المعلومة (٦)] خاصة .

وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم (٧) .

(١) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :

يُمَثِّلُ ذُو الْحَزْمِ فِي نَفْسِهِ مَصَائِبَهُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَا

وروى : رأى الهم

وأورده الشلوين ممثلاً به لا مستشهداً على قاعدة .

« الخصائص ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧ ، العقد الفريد ١٠٠/٢ ،

نتائج الفكر ٩٨ ، المباحث الكاملية ٤٠/١ ، الأشباه والنظائر ٢٧٠/٢ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بياض في : أ .

(٤) تكملة من : ج .

(٥) ج : معادة .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية أ٣ .

هذا أيضاً مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالاعتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالا انفصال عن الاعتراض هناك .

[التوئين]

وقوله : التوئين نون ساكنة ^(١) .

يريد بقوله : ساكنة ، ساكنة في الأصل وإلا فقد تتحرك لالتقاء الساكنين ^(٢) ٢٩/ ب .

وقوله : زائدة ^(١) .

يريد لأنها تسقط من الاسم إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أو وقفت عليه ^(٣) .

وقوله : تلحق الاسم بعد كماله ^(١) .

فصل بينه وبين نون منطلق ونحوه ، لأن هذه أيضاً نون ساكنة زائدة ، ولكنها لا تلحق الاسم بعد كماله .

وقوله : تفصله مما بعده ^(١) .

أي يؤذن ثباتها في الاسم بأنه ليس مع ما بعده بمنزلة كلمة واحدة ، ولذلك يجوز في قولك : جاءني غلامٌ لزيد يوم الجمعة : جاءني غلام يوم الجمعة لزيد ، ولا يجوز في قولك : جاءني غلامٌ زيد يوم الجمعة ، جاءني غلامٌ يوم الجمعة زيد إلا في الضرورة ^(٤) .

(١) الجزولية ١٣ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ، [الصمد ١ - ٢] .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٨٧/١ ، كشف المشكل ٢٠٤/٢ .

(٤) كقول أبي حية التميمي :-

كَمَا نَحْطُ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُفَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

انظر : الكتاب ٩٠/١ - ٩١ .

وقوله : وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه (١) .

يعني أن التنوين إنما زيد في الاسم لما ذكر أي ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لافرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضريين : أصل وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم [أصلاً (٢)] ، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف (٣) ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه . وأيضاً فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه (٤) فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .

فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء / ٣٠٠ المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف (٥) فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء .

فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف أن الاسم أصل باق على أصالته ، والاسم المبني ليس باقياً على أصالته ، لأنه لم يبين حتى أشبه الحرف ، ولذلك قال بعد هذا : « وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين » (٦) ، وفي بعض النسخ : « فعلامته عدم الإعراب ، والتنوين تابع

(١) الجزولية ١٣ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) قال سيويه : « ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله الهنا وعبد الله أخونا » ، للكتاب ٦/١ .

(٤) انظر : الأصول ٣٧/١ ، الإيضاح العضدي ٦ - ٧ .

(٥) الأسماء المنوعة من الصرف والمبنية لا يدخلها تنوين . انظر : المقتضب ٣٠٩/٣ . وهذا التنوين هو تنوين التثنية ، لأن المبنيات يدخلها تنوين التثنية . انظر : شرح المفصل ٢٩/٩ - ٣٠ .

(٦) الجزولية ٣ ب .

للإعراب» ^(١) ، وإذا عدم المتبوع عدم التابع ولا بد . وكذلك الاسم غير المنصرف لأنه لم يمنع التنوين والخفض حتى أشبه الفعل ^(٢) ، فلما أشبه كل واحد منهما الحرف والفعل ألحق بذلك الذي أشبهه فلم يبق على أصالته بذلك الإلحاق .

والتنوين إنما هو للدلالة على ما هو أصل من الألفاظ المفردة باقٍ على أصالته ^(٣) ، والمبني وغير المنصرف لم يبق واحد منهما على أصالته ، لأنه ألحق بما شبه به ، فلم يقدح إذن هذا الاعتراض الذي اعترضت به هذين النوعين من الأسماء فيما قلناه من أن التنوين إنما هو للدلالة على أصالة اللفظ المفرد ، وهذا الذي قاله هذا المؤلف في علة اختصاص التنوين بالأسماء ^(٤) دون الأفعال والحروف إنما هو تعليل لاختصاص التنوين الذي هو تنوين التمكن بالأسماء ، وتنوين التمكن يعني به التنوين الدال على أصالة اللفظ المفرد .

فيقول هذا القائل : إنما كان يكون هذا علة لاختصاص التنوين بالأسماء لو لم يكن في الكلام إلا تنوين التمكن خاصة ، وأما وثم تنوينات آخر وهي :

تنوين التنكير : في نحو جاءني سيوييه وسيوييه آخر ^(٥) ، وتنوين العوض ٣٠/ب في قولهم : فعلت ذلك حينئذ ، لأن المعنى حين إذ كان ما لم تعلم ^(٦) ، فحذف المضاف إليه الذي هو الجملة وعوض فيه التنوين ، وتنوين المعادلة : وهو التنوين المعادل للنون التي ^(٧) في جمع السلامة في المذكر من جمع المؤنث ^(٨) نحو :

(١) ليس في نسخ الجزولية التي وقفت عليها .

(٢) انظر : الكتاب ٦/١ ، المقتضب ٣/٣٠٩ ، الأصول ٢/٧٩ .

(٣) قال سيوييه : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » ، الكتاب ٧/١ .

(٤) إذ قال : « التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم » ، الجزولية ١٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٥٣ ، المقتضب ٣/١٨١ ، الإيضاح في علل النحو ٩٩ ، شرح المقدمة المحسبة

١٨٥/١ .

(٦) قال ابن الخشاب : « تنوين يدخل عوضاً من جملة محذوفة كان الأصل أن تذكر ، وذلك في نحو إذ ،

إذا قلت : حينئذ ويومئذ ... والأصل أن تقول : كان كذا يوم إذ كان كذا ، ثم تحذف الجملة المضاف إليها (إذ) علماً بها » المرتجل ٩ ، وانظر : البسيط ١/٢٣ .

(٧) ج : الذي .

(٨) انظر : الكتاب ٢/١٨ ، المقتضب ٣/٣٣١ ، شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٩ .

هندات ^(١) ، وليس هذا النوع تنوين تمكن لأن العلتين لا تؤثران فيه ، ألا ترى أنك إذا سميت به لم يسقط تنوينه ^(٢) ، فلو كان تنوين التمكن لسقط إذا سمي به ، وذلك لا يكون كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ ^(٣) وكقول عبدة ^(٤) :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ ^(٥)

وتنويم الترم : وهو الذي يكون في القوافي في موضع حروف الإطلاق ^(٦) نحو

(١) أ : الهندات .

(٢) قال سيويه : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مباركا فيها » الكتاب ١٨/٢ ، وانظر : المرتجل ١٠ .

(٣) ﴿ ... فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَذَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ [البقرة ١٩٨] .

(٤) عبدة (؟ - ؟) .

هو عبدة بن الطبيب والطبيب اسمه يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس ، من الشعراء المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم ، وجاهد في جيش النعمان بن مقرن وشهد مع المشني بن حارثة قتال هرمز سنة ١٣ هـ . « الشعر والشعراء ٣٧٣ ، الأغاني ١٦٣/١٨ - ١٦٤ ، سبط اللآلي ٦٩/١ - ٧٠ ، الإصابة ٢٥٨/٧ - ٢٥٩ » .

ونسبة البيت له وهم ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أُثِيهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

أذرعات : مدينة بالبلقاء في أطراف الشام ، ويثرب : اسم من أسماء المدينة المنورة ألغاه الإسلام واستبدله بطيبة .

الشاهد فيه : عدم سقوط تنوين أذرعات مع التسمية بها دل على أنه ليس تنوين تمكن ، لأن تنوين التمكن يسقط مع علتني منع الصرف ، ولم يسقط هنا مع العلمية والتأنيث ، وروى جرا بالكسرة مع حذف التنوين وفتح التاء ، وذهب بعض النحويين إلى أن تنوينه تنوين صرف . انظر : شرح الكافية ١٤/١ .

ديوان امرئ القيس : ٣١ ، الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣٣/٣ ، الأصول ١٠٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٤٩٧/٢ ، شرح أبيات سيويه ٢١٩/٢ ، شرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٤/٩ ، معجم البلدان ١٣٠/١ - ١٣١ ، ٤٣٠/٥ - ٤٣١ ، فيه الحديث عن يثرب وتسميتها ، شرح الكافية ١٤/١ ، تعليق الفرائد ١٤٠/١ ، الخزائن ٥٦/١ - ٦٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، الأصول ٣٨٤/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٨ ، المرتجل ١١ .

قوله (١) :-

قَمًا نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلَن (٢) ...

فيمن أنشده منونا .

والتنوين الغالي : وهو التنوين الزائد على التقطيع (٣) نحو قوله (٤) :-
وقاتم الأعماق (٥) خاوي المخترقن (٦)

(١) امرؤ القيس نحو (؟ - ٨٠ ق هـ = ؟ - ٥٤٥ م) .

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمر بن حجر آكل المرار ، من فحول شعراء الجاهلية كنيته أبو وهب ولقبه الملك الضليل وذو القروح ، ديوانه مطبوع .

« طبقات فحول الشعراء ٥١ ، المؤلف والمختلف ٩ ، الأغاني ٦٠/٨ - ٧٣ » .

(٢) من البحر الطويل وعجزه :-

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ

الشاهد فيه بينه الشارح ، ويجوز فيه ومنزلي بالمد بدون تنوين .

الديوان : ٨ ، الكتاب ٢٩٨/٢ ، مجالس ثعلب ١٠٤ ، الأصول ٣٨٥/٢ ، الحجة ٥٤/١ ، سر الصناعة ٥٠١/٢ ، المختص ٤٩/٢ ، المنصف ٢٢٤/١ ، الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، الإنصاف ٦٥٦/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٢ ، ١٥/٤ ، ٢٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ ، الجنى الثاني ١٢٢ - ١٢٣ ، المغني ١٧٤/١ ، الخزائن ٢٥ - ٥/١١ .

(٣) القوافي ٣٦ ، سر الصناعة ٥٠٢/٢ ، شرح المفصل ٣٤/٩ .

وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم . انظر : شرح المفصل ٣٤/٩ ، إذ قال : « والصواب أنه ضرب منه - من تنوين الترنم - ويجمعهما الترنم » .

وأنكره الزجاج والسيراfi . انظر المغني ٣٧٨/١ .

(٤) هو رؤية (؟ - ١٤٥ هـ) .

ابن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السعدي ، كنيته أبو الجحاف وقيل أبو محمد . اشتهر بالرجز كوالده ، كان مقيماً بالبصرة عالماً باللغة وغريبها وحواشيها ، خرج من البصرة لما نشبت الفتنة بين الحسن بن الحسن والمنصور . وتوفي في البادية .

« الشعر والشعراء ٢٩٧ - ٣٠٠ ، وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ - ٣٠٥ ، الخزائن ٨٩/١ - ٩٣ » .

(٥) ج : الأعناق .

(٦) من الرجز مطلع قصيدة بعده :-

مِشْتَبَّهِ الْأَغْلَامِ لَمَّا جِ الْحَقْفُ

ومن هذه التنوينات ما لا يكون إلا في الأسماء وهو تنوين التنكير والعوض والمعادلة ، ومنها ما يكون في الأسماء والأفعال ^(١) ، وهو ما يكون في القوافي من أنواع التنوين ، وهما [التنوينان] ^(٢) [الباقيان فلا يصح قول أبي القاسم : إن الأسماء تنفرد بالتنوين ^(٣) على الإطلاق ولا تعليل المؤلف لانفرادها بالتنوين ^(٤) لأن ذلك لا يتوجه إلا في تنوين التمكن منها .

والجواب : عن ذلك أن يقال : إن تنوين التمكن هو الأصل من هذه التنوينات كلها وهو الأكثر في الكلام ، وغيره لم يكثر كثرتة ، وكأنه فرع عنه ^(٥) ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكن ، وذلك أن كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير ولا ينصرف في التعريف فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير

= وهي في وصف مفازة ، القائم من القتمة وهي الغبرة إلى حمرة ، الأعماق جمع عمق وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، والحاوي الخالي ، والمخترق مكان الاختراق من الخرق ، وقد استعمل في قطع المفاوز .
الشاهد فيه : تنوين المخترق تنويناً زائداً على التقطيع لذا سمي العالي ، وأنكره بعض النحويين لأنه يكسر الوزن وخرجوا البيت بأن الشاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين .

انظر : الديوان ١٠٤ ، الكتاب ٣٠١/٢ ، الأصول ٣٨٩/٢ ، تهذيب اللغة ٢٩٠/١ ، شرح أبيات سيويه ٣٥٣-٣٥٥ ، الخصائص ٢٦٤/١ ، ٣٢٠/٢ ، سر الصناعة ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، المنصف ٣/٢ ، شرح المفصل ٣٤/٩ ، شرح الكافية ١٥/١ ، مغني اللبيب ٣٧٨/١ - ٤٠٠ ، خزنة الأدب ٧٨/١ - ٩٣ .

(١) الأسماء كالشواهد السابقة والأفعال كقول جرير :-

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

فيمن نون أصابن والعتابن . ديوانه ٦٤ .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) الجمل ٢ .

(٤) انظر الجزولية ٣ وفيها أن فائدة التنوين : « الدلالة على ما هو أصل في نفسه باق على أصالته والفعل

والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين » .

(٥) إلى قريب من هذا ذهب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن معزوز (ت ٦٢٥ هـ) إذ زعم أن

التنوينات الأربعة كلها ترجع لتنوين التمكن . وأن التنوين ينقسم إلى قسمين : قسم يكون في الكلام ويسمى تنوين التمكن وآخر يكون في قوافي الشعر .

وتابعه على هذا الشلوين ، خلافاً لما عليه جمهور النحاة . انظر التذييل والتكميل ٤٠/٥ وما بعدها .

في قولهم : جاءني سيبويه وسيبويه آخر ، كما تطرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو ^(١) في قوله ^(٢) :

وَكَاَنَّ سَيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ ^(٣)

وأما تنوين العوض فكان أصله أيضا تنوين التمكن ، وذلك أن تنوين التمكن تعاقبه الإضافة ، وتكون عوضاً منه في نحو : جاءني غلام زيد فتطرقوا من ذلك إلى أن جعلوه

(١) انظر : الخصائص ٣٤٨/١ ، ٤٦٥/٢ ، وينسب إلى الكوفيين . انظر : الإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٤ ، البيان ٢٦٩/١ ، ٣٠٨/٢ ، ٤٨٥ ، الأمالي الشجرية ٣١٧/٢ - ٣١٨ ، شرح الجزولية ٦٣٧/٢ ، الجني الداني ٢٤٦ - ٢٤٧ ، المغني ٦٥/١ .

(٢) أ : قولهم .

القاتل هو : أبو ذؤيب : (؟ - ٢٧ هـ) .

خويلد بن خالد بن حمز بن زيد بن مخزوم الهذلي ، أحد المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم وكان من الشعراء الفحول ، قدم المدينة حين وفاة الرسول ﷺ فأدرك الصلاة عليه ودفنه .

« الأغاني ٥٦/٦ - ٦١ ، الخزانة ٤٢٢/١ - ٤٢٣ » .

(٣) ج : السرح .

والبيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

نَامَ الْحَلِيُّ وَبِثَّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ غَنِيَّ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ

ورواية السكري تفيد أنه ملفق من بيتين هما :-

وَقَالَ مَا شِئْتُمْ سَيَّانَ سَرَّكُمْ أَوْ أَنْ تَقِيمُوا بِهِ وَاعْبَرَتِ السُّوحُ
وَكَاَنَّ مَثْلَيْنِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

ورواه البغدادي كما سبق مع اختلاف يسير هو : وأن تقيموا ، ونص على أنه ملفق من بيتين وذكر البيتين

ثم قال : « وعلى هذا لا شاهد فيه » . على روايته .

والسوح جمع ساحة وهي الفضاء بين دور الحي .

والشاهد فيه : استعمال أو بمعنى الواو .

انظر : شرح ديوان الهذليين ١٢٢/١ ، الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، الخصائص ٣٤٨/١ ، ٤٦٥/٢ ، المقتصد ٩٣٩/٢ - ٩٤٠ ، الأمالي الشجرية ٦١/١ ، شرح المفصل ٨٦/٢ ، ٩١/٨ ، شرح الجزولية ٦٣٧/٢ ، شرح الكافية ٣٢٧/١ ، المغني ٦٥/١ ، شرح شواهد المغني ١٩٨/١ - ١٩٩ ، خزانة الأدب ١٣٤/٥ - ١٤٠ .

عوضاً من الإضافة ، كما كانت الإضافة عوضاً منه على جهة المداولة في المبنيات نحو : حينئذ ويومئذ ، وأما تنوين المعادلة ، فهو عندي تنوين التمكن بعينه إلا أنه كما عادل النون من جمع المذكر ، وكانت النون في جمع المذكر لا تؤثر فيها علل منع الصرف حكموا له بحكم ما عادله ، [فلم تؤثر فيه علل منع الصرف كما لا تؤثر في النون ^(١)] ، فأما تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتنوين ، فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات ، لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعي فيه أصله ^(٢) ، ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة .

والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي كما كان التنوين الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها .

وقوله : باقٍ على أصالته ^(٣) .

أى غير مشبه للفعل والحرف لأنه إذا أشبههما ألحق بهما ، وهما فرعان فكأنه باقٍ على أصالته ما لم يشبههما .

وقوله : والفعل والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين ^(٣) .

يريد ليسا بلازمين في كل كلام لزوم الاسم لأنه لا يوجد كلام مفيد يخلو من الاسم كما يوجد خالياً من الفعل والحرف في مثل قولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ^(٤) ، فكأننا لذلك غير أصلين فيه ، وكان الاسم في كل كلام أصلاً فيه ، وليس كالاسم الذي يخبر ٣١/ب به و [يخبر ^(١)] عنه فيكونان أصلاً في الكلام بذلك ، وإنما هما

(١) تكملة من : ج .

(٢) هذه هي حجة ابن معزوز قال : « فيظهر أن ذلك من باب إبدال حرف العلة نونا » التذييل والتكميل ٤١/٥ ، نقلاً عن كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري لابن معزوز . ففعل الشلوين أخذ عنه هنا لأن ابن معزوز احتج لهذه المسألة كما ذكر أبو حيان وقال : إنه « أطال في ذلك بما يوقف عليه من كلامه في ذلك الكتاب » ، التذييل والتكميل ٤١/٥ ب .

(٣) الجزولية ١٣ أ .

(٤) قال سيبويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا » الكتاب ٦/١ ، وانظر : الأصول ٤١/١ .

إما ما يخبر به خاصة وهو الفعل ، وإما ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف (١) ، فكانا بذلك فرعين في الكلام أيضا .

وقوله : والألف واللام والنعت والتصغير احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار (٢) عنه (٣) .

[انبنى هذا التعليل على أنه لا يختص إلا المخبر عنه (٤)] وأما المخبر به فلا يخص ، وهذا الذي بني عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضا وإلا لم يتم ، وإنما لم يخص إلا المخبر عنه ، لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء (٥) ، فلا يكون التخصيص إذن إلا في الأسماء فإذا كان الأمر على هذا ، فقد كان ينبغي أن يختصر هذا ، ويجعل هذا التعليل أولاً لا ثانيا فيقال : الألف واللام والنعت كلاهما تخصيص للاسم ، وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ، فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه والذي يخبر عنه إنما هو الاسم ، فلا يكون واحد منهما إلا في الاسم ، والتصغير يجري مجرى النعت لأنه تغيير في الاسم يقوم مقام وصفه بـ (صغير أو حقير أو قريب) (٦) ، أو ما أشبه ذلك ، وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر

(١) انظر عدم الإخبار بالحرف وعدم الإخبار عنه في : الأصول ٣٧/١ ، الإيضاح العضدي ٧ ، شرح المقدمة المحسية ٩٢/١ .

(٢) ج : بالإخبار .

(٣) الجزولية ٣ ب .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) انظر : المسائل العسكرية ٨٦ .

(٦) قال الأبيدي : « وأما التصغير فلم يعده أحد من مسوغات الإخبار » ، شرح الجزولية ٨٥/١ ،

ثم اعتذر عن ذلك بما هو قريب من كلام الشلوين .

فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف ، والعرض لا يحمل العرض ^(١) .

وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح وذلك أن المصادر ٣٢/أ تدل أيضا على أحداث كما تدل الأفعال عليها فإن كانت الأفعال امتنعت من الوصف لما ذكر من دلالتها على الأعراض [فينبغي أن تمتنع المصادر من النعت أيضاً لذلك ، لأنها أيضا دالة على الأعراض كدلالة الأفعال عليها ^(٢)] فهذا التعليل ليس بشيء ^(٣) ولكن الصواب فيه ما قدمناه .

وقوله : المنادى مفعول في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى ^(٤) .

هذه علة اختصاص النداء بالاسم ، ومعناها أنا إذا قلنا : يا عبد الله فكأننا قلنا : [يا ^(٥)] أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله أو ما أشبه ذلك ، هكذا قدره سييويه ^(٦) وجعله من المنصوب بالفعل اللازم إضماره ^(٧) لأن العرب لم تظهر هذا الفعل أصلاً وإن كان المعنى عليه ، وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فإنك منه لزيد ^(٨) ، وأنت إذا قلت : يا أدعو عبد الله ويا أنادي عبد الله فكأنك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه ، ونحن قد نطق بيا وحدها فتكون تنبيهاً لكل من سمعها .

(١) قال ابن باجة : « ومعنى مستغنياً بنفسه في الوجود عن الأعراض ليس معناه أن الجوهر خارج الذهن يكون موجوداً دون عرض ، بل إنما يريد بهذا القول أن الجوهر ليس قوامه بالعرض ، بل العرض قوامه بالجواهر » ، تعليقات ابن باجة على كتاب العبارة للفارابي ٤٣ . وانظر : كتاب الكندي في الفلسفة الأولى ١٣٢ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) لأن المصدر ينعت ومنه قوله تعالى : ﴿ وقل لهما قولاً كريماً ﴾ [الإسراء ٢٣] . وشواهد كثيرة

جدا .

(٤) الجزولية ٣ ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) قال رحمه الله تعالى : حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار « يا » بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا : أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت « يا » بدلا منها . الكتاب ١٤٧/١ .

(٧) انظر : الكتاب ١٤٦/١ - ١٤٧ .

(٨) كذا في الأصل ، ولعل المراد فإنك منه لعبد الله .

فلما وجد سيويه قولك يا عبد الله منصوباً وكان المنصوب لا بد له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه (يا) بما تضمنته من معنى أدعو وأنادي [وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فهو - ولا بد - متضمن معنى أدعو وأنادي ^(١)] لأنك إذا نهيته ^(٢) (بيا) فأنت داع له ومناد ، لأن النداء والدعاء كل واحد منهما تنبيه للمنادي والمدعو ، وإنما لم يمكن أن يكون ^(٣) ناصبه « يا » لوجهين :-

أحدهما : أن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وليست تعمل كلها ، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في (إن) وأخواتها ^(٤) وفي (ما) الحجازية فيمن أعملها ^(٥) ، وتلك الأشباه ليست موجودة [في يا] ^(١) ، فينبغي لها أن [لا] ^(٦) تعمل فهذا / ٣٢ ب وجه .

والوجه الآخر : أن العرب قالت : يا إياك ^(٧) [ولم تقل : ياك ^(٨)] ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المعمول بعامله وأن تقول : ياك ، فلما لم تقل ذلك وقلنا : يا إياك دل ذلك على أن (يا) ليست عاملة ، وأن العامل إنما هو شيء مضمّر بعد (يا) لو ظهر لاتصل المعمول به ، فلما أضمر لم يبق للمعمول عامل يتصل به فانفصل ، فدل ذلك على أن (يا) كانت تنبيهاً لكل من سمعها ونحن إنما نريد أن ننبه بها زيدا خاصة ، فكأننا بعد أن نطقنا بيا وكانت تنبيهاً لكل من سمعها خصصنا التنبيه

(١) تكملة من : ج .

(٢) ج : انهيته .

(٣) ج : تكون .

(٤) انظر : الكتاب ٤٦١/١ ، المقتضب ١٠٨/٤ ، الأصول ٢٣٠/١ .

(٥) انظر : المقتضب ١٩٠/٣ ، الأصول ٩٢/١ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) انظر : الكتاب ١٤٧/١ .

(٨) تكملة من : أ .

بزید ، وقلنا بعد قولنا ^(١) : (یا) التي كانت ^(٢) تنبيهها عاما لكل من سمعها أدعو زيدا أو أنادي زيدا أو أعني بهذا التنبيه زيدا على معنى تخصيص زيد بذلك التنبيه دون غيره ، ثم أضمرت هذه الأفعال بعد (يا) لدلالة معنى « يا » على ذلك لأن « يا » يتضمن معنى الدعاء والنداء ، فدللت على (أدعو وأنادي وأعني) بهذا النداء زيدا ، لأن ذكر زيد مع (يا) يدل على أن هذا النداء مخصوص بزید ^(٣) ، وهكذا ينبغي أن تفهم هذه المسألة لا كما فهمها بعضهم فقدر قولك : يا عبد الله بقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله ^(٤) ، فطرق إلى الموضوع اعتراض من اعترض فيه فقال : قولك : يا عبد الله ليس بخبر ، ولا يقال فيه صدق ولا كذب [وقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله إنما هو خبر والخبر يقال فيه صدق وكذب ، ويا عبد الله ليس بخبر ولا يقال فيه صدق ولا كذب ^(٥)] فكيف يقدر أحدهما بالآخر . وكل واحد منهما مبين للآخر ليس في معناه أصلا . فاحتاج من أراد أن ينفصل عن هذا الاعتراض [إلى ^(٥)] أن يقول : إنما قدرنا يا عبد الله بأدعو عبد الله وأنادي عبد الله بعد أن قرنا أن أدعو عبد الله وأنادي عبد الله ليس على وضعه الذي [هو الخبر ^(٦)] ٣٣/أ ولكن على أن جعل لفظ الخبر

(١) ج : قولها .

(٢) أ : كان .

(٣) عاب هذا التقدير والتخرج الأبيدي وقال إن : « هذا باطل لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيدا خبرا إذا وقع بعد « يا » مراداً بها التنبيه وأيضاً فإن الأمر لو كان على ما ذكر لم يكن لزید في قولك : يا زيد ولا لأمثاله ما يوجب بناءه » ، شرح الجزولية ٩٢/١ .

وهذا الاعتراض ذو شقين : فالشق الأول يردده قول الشلوبين الآتي بعد ، أما الشق الثاني فيرده تعليل المبرد لبناء المنادى المفرد بخروجه عن الباب ومضارعه مالا يكون معرباً ولأنه دخل في باب الغايات . انظر : المقتضب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ . وتعليل الفارسي لمشابتها أحرف الخطاب . الإيضاح العضدي ٢٢٩ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٣٣٨/١ .

(٤) كثير من النحاة قدر هذا التقدير . انظر : المقتضب ٢٠٢/٤ ، اللمع ١٩٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٧٤/١ - ٢٧٥ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٠/١ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) تكملة من : ج .

بمعنى التنبيه الذي هو قولك : اسمع أو تنبه أو ما أشبه ذلك . قال : وليس هذا بنكير فإن العرب قد تجعل الخبر بمعنى الأمر ، والأمر بمعنى الخبر فيكون هذا مما جعل فيه الخبر بمعنى الأمر ^(١) ، وهذا الأمر هنا إنما هو الأمر الذي معناه التنبيه الذي هو اسمع وتنبيه وما أشبه ذلك ، فكأن هذا القائل يقدر أن العرب كأنها أزالته هذا الخبر الذي هو أدعو وأناادي عن وضعه وجعلته بمعنى تنبه واسمع ثم جعلت يا زيد نائباً منابه وهو بهذا المعنى ، ثم استغنت بيا زيد عن أدعو زيداً وأناادي زيداً الذي بهذا المعنى ، فهذا لعمري قول لو احتجنا إليه لقلنا به ولكنه ^(٢) / لا يحتاج إليه والدعوى فيه تكثر ، فالقول الذي قدمناه ^(٣) [أولى لأنه لا ^(٤)] يلزم عليه الاعتراض الذي اعترض به المعترض ، وإذا لم يلزمه الاعتراض لم يحتج إلى الانفصال التي ترتكب [معه ^(٥)] هذه الدعوى العريضة ، فالقول به هو الذي لا ينبغي أن يعتمد سواء ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله .

وقوله : والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى ^(٦) .

سيأتي [- إن شاء الله ^(٧) -] شرح هذا الفصل في قوله بعد : المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون [الفعل ^(٨)] مفعولاً فانظره هناك ^(٩) .

وقوله : التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني ^(٦) .

يريد بالمعاني هنا الأزمنة ، وإلا فليس اختلاف [كل ^(٧)] الصيغ لاختلاف

(١) ومنه قول العرب : اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يشب عليه إذ التقدير ليتق الله وليفعل . انظر : الكتاب ١٤٧/٢ ، ٤٥٢/١ .

(٢) انتهى سقط : ب .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) طمست في : ب .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) الجزولية ٣ ب .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) تكلمة من : ب .

(٩) انظر ص ١٤١ .

المعاني تصرفاً تنفرد به الأفعال ألا ترى أن قولك : زَيْدٌ وَزَيْنٌ وَزَيْدٌ واختلاف صيغ
لاختلاف المعاني وليس تصرفاً تنفرد به الأفعال .

والتصرف الذي ^(١) تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن
يعبر عنه بعبارة تخصه ، لا بعبارة تعمه وغيره ، وذلك أن يقال التصرف هو اختلاف
٣٣/ب الأبنية للأزمنة .

والتصرف من عبارات النحويين التي تجرى عندهم على ثلاثة معان : - فمرة
يقال متصرف وغير متصرف ويعنى به ما ذكرناه ^(٢) .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعنى به الظرف الذي يستعمل متصرفاً على
أنه مفعول فيه ، ويستعمل على غير هذا الوجه فيقال في هذا متصرف ، فإذا أرادوا
الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوباً على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضاً مع ذلك
بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف ^(٣) .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعنى به ما تتصرف ذاته ومادته التي هو
منها على أبنية مختلفة ، [كضارب وقائم ، ومالا تتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة ^(٤)]
كاسم الإشارة ^(٥) .

[وإن ^(٦)] لم يذكر هنا لأي شيء انفردت الأفعال بهذا التصرف ، كما ذكر
لأي شيء انفردت الأسماء بالأمور المذكورة قبل ، إذ كان هذا الكلام إنما جاء في

(١) ج : التي .

(٢) قال ابن السراج : « وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصارييف الفعل ،
وغير المتصرف مالم يكن كذلك » ، الأصول ٩٨/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٩١/١ ، المقتضب ٣٢٨/٤ ، ٣٣٢ ، الأصول ١٩٠/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال الصيمري عن تصغير المبهم : « وترك أول المبهم - يعني اسم الإشارة - على حاله لأنه

لا يستحق التصرف » ، التبصرة والتذكرة ٧٠٧/٢ ، وانظر : شرح الشافية ٢٨٤/١ .

(٦) تكملة من : أ .

معرض الشرح لقوله [وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف كما جاء ما قبله في معرض الشرح لقوله ^(١) :] تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين إلى آخر الفصل وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه : أن الذي هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألا يكون إلا في الأفعال لأن ذلك كما قلنا إنما هو معنى مختص بالأفعال .

وقوله : واتمکن يقابله ^(٢) .

يريد بذلك أن التمكن في الأسماء الذي هو الإعراب مقابل للتصرف في الأفعال من حيث كان التمكن موجباً للإعراب الذي هو مبین لمعانيها ، كما كان التصرف في الأفعال موجباً للبناء فيها عنده من حيث كان الإعراب عنده إنما أتى به لبيان المعاني المختلفة ٣٤/٤ في الأسماء كما كان التصرف في الأفعال أتى به لبيان المعاني المختلفة في الأفعال ^(٣) ، فأغني التصرف في الأفعال عن إعراب الأفعال [عنده ^(٤)] هذا قوله . وقد كنا قدمناه له إلا أنه خطأ إذا أخذ على ظاهره فإن المعاني التي [بينها ^(٥)] التصرف غير معاني الإعراب على ما قدمناه ، فكيف يغني مبین لمعان غير معاني الإعراب [عن معاني الإعراب ^(٦)] وهي غيرها ؟ فبنى كاتب هذا الكلام على [أن ^(٤)] أخذ ذلك الكلام على ظاهره وأخطأ فيه ، وإنما مأخذ ^(٧) ذلك الكلام على

(١) ساقط من : ج .

(٢) الجزولية ٣ ب .

(٣) قال الصبيري : « الأسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلا بد من أن يفرق بينها ... وإما الأفعال فبدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغني عن الإعراب كقولك : قام : إذا أردت الماضي وسيقوم إذا أردت المستقبل ويقوم إذا أردت الحال » ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) بياض في : ب .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) أ : فأخذ .

غير ظاهره وهو ما قد تأولناه عليه في موضعه ^(١) والمقابلة لفظة يضعها هذا المؤلف في موضع المضادة ^(٢) ، ومعنى المضادة التي بين التمكن والتصرف الذي هو اختلاف الأبنية : أن التمكن في الأسماء ^(٣) يقتضي اختلاف آخرها لاختلاف العوامل فإنه متى كان الاسم متمكناً في المرتبة الأولى من مراتب الألفاظ وهو أن يكون اسماً غير مشبه للحرف مشبهاً للفعل [كان ^(٤)] أو غير مشبه ، كان ^(٥) مختلف الآخر لاختلاف العوامل ، فإن كان غير مشبه للفعل فهو متمكن في المرتبة الأولى ، وإن كان مشبهاً للفعل فكأنه متمكن ، لأنه لم ينحط انحطاطاً كثيراً لأن المرتبة الثانية قريبة من الأولى فكأنه في المرتبة الأولى ومتى كان غير متمكن وهو أن يشبه الحرف وينحط إلى المرتبة الثالثة [لكونها. ^(٦)] ليست الأولى ولا قريبة منها وجب له البناء فاتمكن إذن هو الذي إذا وُجِدَ فيها وُجِدَ الإعراب ، وإذا عُدِمَ عُدِمَ .

والتصرف في الأفعال هو الذي أوجب بناءها عنده ، لأنه بين معانيها فلم يحتج إلى الإعراب فيها لتبين ^(٧) معانيها ، وهذا على ما قدمه في تعليقه كون الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال ، وقد تقدم فساد ذلك فما انبنى عليه ٣٤/ ب فاسد كفساده .

وقوله : وتنوين أي ^(٨) لالتقاء الساكنين ^(٩) .

(١) انظر ص : ٢٥٥ - ٢٥٩ .

(٢) قال العطار : « وإنما كان يضاده لأن التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني ، والتمكن عدمه وهو اتحاد الصيغة مع اختلاف المعاني » ، المشكاة والنبراس ٢٩/١ (ف) .

(٣) ب : الأمر .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ب : فكأن .

(٦) بياض في : ب .

(٧) ج : لتبيين .

(٨) ب : أن .

(٩) الجزولية ٣ ب . وفيها « لذهب منها حركة أي للجزم وتنوين أي لالتقاء الساكنين » وهو شرح لقول

الزجاجي في الجمل : ٢ .

ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً [شاذ ^(١)] أو ضرورة ^(٢) [^(٣)] ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع ^(٤) .

وقوله : وتختل أي : تنتقص ^(٥) من المعنى ^(٦) ما أفاده كل واحد من الحركة والتنوين بذهابه ^(٧) .

ليس بجيد ، لأنه لو دخل الجزم في الأسماء لم يدخل إلا للدلالة على معنى لأن الإعراب في الأسماء فائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل على ما تقدم ، فلو ذهب المعنى الذي أفادته الحركة لخلفه المعنى الذي أفاده الجزم ، وأيضاً فإن حذف ^(٨) الحركة والتنوين فيه إنما كان يكون عارضاً لدخول الجازم ، لأنه لو لم يدخل الجازم ثبناً فكأن يكون حذف الحركة والتنوين مع الجازم كحذفها من الاسم في الوقف ،

(١) كقراءة ﴿أَحْذِ اللَّهُ الصَّمَدَ﴾ [الإخلاص ١ ، ٢] . بحذف التنوين من أحد . وانظر : تفسير القرطبي ٢٠/٢٤٤ ، البحر المحيط ٨/٥٢٨ .

(٢) كقول حسان :-

أَوْ فِي السَّرَّارَةِ مِنْ تِيمَ رَضِيَتْ بِهِمْ أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخُضَرِ الْجَلَّاعِدِ

بحذف التنوين من خلف . ديوانه ١٩٠ ، وكان السيرافي - رحمه الله تعالى : لا يراه ضرورة بل هو جائز في سعة الكلام عنده . انظر : ضرورة الشعر : ١٠٠ ، ١٠٤ .

(٣) بياض في : ب .

(٤) اعترض ذلك الأبدى وأبطله محتجاً بأن الفعل والاسم الذي لا ينصرف يوجد فيهما حركة الإعراب ولا يوجد فيهما التنوين فإذا لم يتبع الحركة إلى آخره . شرح الجزولية ١/٩٥ - ٩٦ .

وعندي أن ما ذهب إليه الشلوين صحيح لأن الاسم الذي لا ينصرف ذهب تنوينه لعلة وهي مشابهة الفعل ، والفعل فرع في الإعراب عن الاسم ، والفرع ينحط عن درجة أصله .

ثم إن كلام الشلوين في المعرب أصلاً ، والمعرب أصلاً حقه أن يكون سالماً من العلة ، فبطل اعتراض الأبدى - والله أعلم .

(٥) أ : تنقص .

(٦) ج : من معانيها .

(٧) الجزولية ٣ ب .

(٨) ج : حذف .

وكما ^(١) لا يكون حذفها من الاسم في الوقف مخلا ^(٢) لعروضه كذلك لا يكون مخلا
عدمها مع الجازم لعروضه . والصواب أن يقول ^(٣) : فكانت ^(٤) تختل أي : يتوالى
الحذف فيها ^(٥) ، أعني حذف التنوين بعد حذف الحركة [وهم يكرهون توالي
الاعتلال ^(٦) أو يكون معناه ^(٧)] أن الأسماء ^(٨) متمكنة عندهم لا يخلو كلام منها ،
ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكَم من كلام مفيد ليس فيه
فعل ولا حرف ^(٩) ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم ^(١٠) فلذلك
تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، وتصرفهم فيه بزيادة حركات
الإعراب ^(١١) والتنوين مرافق لخفته عليهم غير مناقض له ، فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل
ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما ٣٥/أ يثقل عليهم فلما كان
وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات
الإعراب ^(١٢) والزيادة التي هي التنوين كان الجزم فيها ضد ذلك ، لأن الجزم حذف ،
والحذف تخفيف ، والتخفيف ^(١٣) لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل فلذلك جازمت

(١) ب : فكما .

(٢) ج : وكما لا يكون ذلك مخلا .

(٣) أ : أن يقول وقوله :

(٤) ب : وكانت .

(٥) ب : عليها .

(٦) انظر : الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ٢٨٦/١ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ب : والأسماء .

(٩) قال سيويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن

الفعل نقول الله الهنا وعبد الله أخونا » ، الكتاب ٦/١ .

(١٠) انظر : الكتاب ٦/١ .

(١١) ب : الإعراب فيه .

(١٢) قال السيوطي : « وهي أشد تمكناً يعني الأسماء أشد تمكناً من الأفعال لخفتها وما خف كان أشد

احتمالاً للزوائد » ، شرح الكتاب ٦/١ .

(١٣) أ و ج : والخفيف .

الأفعال ^(١) ولم تجزم الأسماء ؛ إذ كان الجزم في الأسماء خللاً أي فساداً لمناقضته لوضعها ، [فهذا ^(٢)] معنى قوله فكانت تختل : أي فكانت تفسد لجيئها على نقيض ما وضعها عليه عندهم .

وقوله : والهاء من قوله ^(٣) : « ولا تستحقه ^(٤) » إما للشيء وإما للملك ^(٥) . يقول يجوز أن يكون الضمير من تستحقه عائداً على شيء كأنه قال : لا تملك ^(٦) شيئاً ولا تستحق شيئاً . وقال بعض الناس ^(٧) : « يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئاً يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : الدار والغلام التي تملكها الأسماء ويصح إضافتها إليها فتقول : دار زيد وغلام زيد ، وكذلك يكون معنى ولا تستحق شيئاً [أي لا تستحق شيئاً ^(٨)] يصح إضافته إليها كما تستحق الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : السرج والحصير التي تستحقها الأسماء وتصح إضافتها إليها فتقول : سرج الفرس وحصير المسجد ^(٩) » ، قال : « وإنما ^(١٠) احتيج في هذا التأويل إلى تقدير هذا الحذف الذي ذكرته ^(١١) لأنه لا يصح أن يطلق على الأفعال أنها لا تستحق شيئاً ، فإنها تستحق أن تكون متصرفة وتستحق أن تكون غير معربة إلى غير ذلك من الأحكام التي تستحقها ، وإذا صح فيها أن يقال : إنها تستحق

(١) قال سيبويه : « فالأفعال أثقل من الأسماء فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » ، الكتاب ٦/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي من قول الزجاجي .

(٤) الجمل : ٢ . وفيه « ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه » .

(٥) الجزولية ٣ . وفيها سقط مقداره ورقة واحدة مع تسلسل أوراقها لأن الترقيم حديث .

(٦) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٧) القائل هنا : هو الشلولين نفسه ، وانظر كلامه هذا في الشرح الصغير ٢٧ - ٢٩ .

(٨) تكملة من : ج .

(٩) الشرح الصغير ٢٧ . مع اختلاف يسير .

(١٠) ب : ولما .

(١١) ب : ذكرناه .

هذه الأشياء أمكن أن يقال فيها : إنها تملكها على المجاز لأنها إذا استحقت تلك الأشياء كانت تلك الأشياء حقوقاً لها ، وما هو حق للشيء أمكن أن يقال فيه : إنه ملك له فكان ٣٥/ ب تقدير الحذف احترازاً من هذه الأشياء التي تستحقها وتملكها مجازاً » (١) .

قال : « فإن قلت : فإنك إذا قدرت هذا الحذف فسد الكلام لأنه يكون معناه ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا يضاف إليها فيأتي من ذلك تعليل الشيء بنفسه .

فالجواب : أنه يمكن أن يكون معنى الكلام لأنها لا تملك شيئاً يضاف إليها لفساد ذلك من جهة الوضع الذي وضعت الأفعال عليه ، وذلك أن الإضافة إلى الشيء إخبار عنه ألا ترى أنك إذا قلت : هذا غلام زيد فقد أخبرت عن زيد بأنه يملك الغلام ، وكذلك إذا قلت : هذا سرج الدابة فقد أخبرت عن الدابة أن السرج من حقوقها ، فالإضافة إلى الكلمة إخبار عنها في المعنى ، والفعل لا يخبر عنه فلم تصح الإضافة إليه ، فإذا كان معنى الكلام ذلك لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه » (٢) ، ويكون هذا الذي قدرناه محذوفاً بمنزلة (٣) لو كان موجوداً ، ولو كان موجوداً لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه فكذلك إذا كان محذوفاً وهو مراد ، لأن المحذوف المراد بمنزلة الموجود .

قال : « فهذا تمام شرح كون الضمير من (تستحقه) للشيء » (٤) ، ويكون معنى قوله : لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه على هذا لأنها لا يصح أن يخبر عنها بأنها تملك شيئاً أو تستحقه (٥) ، فأقام السبب الذي هو الملك والاستحقاق مقام المسبب

(١) الشرح الصغير ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ٢٨ .

(٣) ب : من أنه .

(٤) الشرح الصغير ٢٨ .

(٥) ب : ولا تستحقه .

عنه الذي هو الإخبار عنها ، لأن الإخبار عن الأفعال بالملك والاستحقاق مسبب عنهما ، وإقامة كل واحد من السبب والمسبب مقام صاحبه أكثر في الكلام ، وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر أبو الفتح [له ^(١)] في الخصائص بابا مفردا ^(٢) .

قال : « وقد يجاب عن هذا الاعتراض بجواب آخر أحسن من هذا / ٣٦ أ وهو أن يقال : [إن ^(٣)] قوله : (لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه) ليس بتعليل لامتناع الإضافة إلى الأفعال على [معنى ^(٤)] ذكر السبب في امتناعها عنها ، ولكن على معنى ذكر الأمر المبين أنه لا تصح الإضافة إليها ، فيكون هذا من تعليل الوجود لا من تعليل السبب » ^(٥) . كما تأولنا عليه ما تقدم من قول المؤلف وامتناع الجزم من الاسم [لكون ^(٦)] عامله ^(٧) [لا يفيد معنى إلا فيه ، « فهذا الوجه أسهل مسلكا وأقرب مأخذا مما بدأنا به إن شاء الله » ^(٨)] .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلا ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه وذلك أن الأفعال التي يتكلم فيها إنما ^(٩) هي الأفعال ما دامت على موضوعها ، وكان ^(١٠) المراد بها الدلالة على ما تدل عليه من الحدث [وحالة الحدث ^(١١)] من الماضي والحضور

(١) ساقط من أ . وفي ب : ذكر له أبو الفتح .

(٢) هو « باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب » ، الخصائص ١٧٣/٣ - ١٧٧ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) الشرح الصغير ٢٨ .

(٦) ج : من كون .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) الشرح الصغير ٢٨ .

(٩) ب : أما .

(١٠) ب : وما كان .

(١١) ساقط من : ج .

والاستقبال . وأيضا من الجهة التي تدل عليها من كونها خبراً أو أمراً أو استفهاماً ، وإذا كانت كذلك لم يخبر عنها بشيء من الأشياء أصلاً ^(١) .

وإذا قلنا : إن [الأفعال ^(٢)] تستحق أن تكون متصرفة ، وتستحق أن تكون غير معربة وأخبرنا عنها بخبر من الأخبار كان ذلك الخبر ما ^(٣) ذكرناه من التصرف وعدم الإعراب أو غير ذلك ، فإننا لم نبق الأفعال على موضوعها الذي قدمنا ذكره أصلاً ^(٤) ، لأن تلك معان غير مخبر عنها أصلاً ، وألفاظها ليست بأسماء وهذه معان مخبر عنها ، وألفاظها أسماء فقد اختلف الوضع ، وإذا اختلف الوضع اختلف الموضوع بلا شك باختلافه .

وإذا كان الأمر كذلك فالفعل الذي اعترض به اسم ، وهو غير الفعل الذي تكلم فيه أبو القاسم من هذا الوجه ، ذلك موضوع على ألا يخبر عنه بوجه ولكنه مخبر به أو مأمور به أو مستفهم عنه ، وهذا موضوع على أن يخبر عنه وإذا ٣٦/ب كان أحدهما غير الآخر لم يصح أن يعترض به عليه بوجه ، وإذا لم يصح الاعتراض لم يحتاج إلى ذلك الانفصال أصلاً ، بل يكون الانفصال فاسداً لأنه يقتضي أن المعترض به هو المعترض عليه من كل وجه ، وقد بينا أنه غيره لاختلافه معه بوضع كل واحد منهما على جهة لم يوضع عليها الآخر .

وبجوز أن تكون الهاء من تستحقه عائدة على الملك الذي يدل عليه تملك ، كما يعود الضمير من قولهم : من كذب كان شراً له ^(٥) على الكذب الذي يدل عليه كذب ، كأنه قال : لا تملك شيئاً ولا تستحق أن تملك ^(٦) .

(١) الفعل لا يخبر عنه : انظر الأصول ٣٧/١ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) أ : بما .

(٤) ب : أيضاً .

(٥) انظر هذا القول في : الكتاب ٣٩٥/١ الأصول ١٧٦/٢ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، الفصول

الخمسون ٢٢٩ ، شرح الجزولية ٩٨/١ .

(٦) الشرح الصغير ٢٨ .

قال بعض الناس : كأنه إنما « نفى عنها الملك مطلقاً لأنه لا ملك لها إلا مجازاً ، ولم ينف عنها استحقاق شيء لأنها - كما قلنا - قد تستحق البناء والتصرف ، وإنما نفى عنها استحقاق الملك على معنى التأكيد لأنها لا تملك .

وكأن صاحب هذا القول إنما اعتمده لأنه لم تصح له إعادة الضمير على شيء إلا بالتقدير الذي ذكرته ^(١) ، وهو دون ذلك التقدير يسبق إلى الخاطر فيه الاعتراض الذي ذكرناه ، وإن كان ينفصل عنه بما تقدم فلما لم يقدر ما قدرناه أو قدر ولم ينفصل عن الاعتراض بما انفصلنا عنه لم يقل به « ^(٢) .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هنا أيضاً ليس بشيء ، لأنه مثل الكلام الأول في أنه جعل الفعل الذي تكلم فيه أبو القاسم هو الفعل الذي في قوله : إن الفعل يستحق البناء والتصرف من كل وجه ، وقد بينا أنه ليس به ، فقد بان إذن فساد هذا الكلام كبيان فساد الأول ، وإنما معنى جواز الوجهين هنا أنه اقتصر على نفي هذا الوجه من وجوه الإضافة عن الأفعال ^(٣) ، واكتفى به عن غيره من وجوه الإضافة إذ العلة في انتفائه عن الأفعال هي العلة في انتفاء غيره من وجوه الإضافة ، وذلك وضعها على عدم الإخبار عنها وفي الوجه الأول ^(٤) لم / ٣٧ أ يقتصر عليه ، ولكنه ذكر الوجهين فيما أن يكون مذهبه أن هذين الوجهين هما ^(٥) وجوه الإضافة كلها ، وإليها ^(٦) يرجع ، أو يكون مذهبه أيضاً أنه اكتفى بهما عن غيرهما ، إذ ^(٧) العلة في انتفائهما عن الأفعال هي

(١) ب : ذكرناه .

(٢) الشرح الصغير ٢٩ .

(٣) وذلك إذا كان الضمير عائداً على الملك فإن « الإضافة لا تكون إلا على وجه واحد » ، البسيط

٣٣/١ .

(٤) وهو عود الضمير على الشيء من قول الجزولي : « والهاء من قوله تستحقه إما للشيء وإما للملك » ،

ومرده قول الزجاجي : « لا تملك شيئاً ولا تستحقه » . الجمل ٢ .

(٥) ج : هنا .

(٦) ب : وإليها .

(٧) أ و ب : إذا .

العلة في انتفاء غيرهما ^(١) من وجوه الإضافة ، إذا قلنا بأن وجوه الإضافة أكثر من هذين الوجهين ^(٢) .

وقوله : وللأول مزية ^(٣) .

مزيتة عليه من ثلاثة أوجه ، وذلك أن فيه تعليل امتناع إضافة الملك والاستحقاق ، وإذا عاد الضمير على الملك لم يكن فيه إلا تعليل [امتناع ^(٤)] إضافة الملك خاصة ^(٥) ، وأيضاً فإن الضمير إذا عاد على شيء عاد على ملفوظ به ^(٦) ، وإذا عاد على الملك لم يعد على ملفوظ به ، ولكن على مفهوم من اللفظ ، وأيضاً فإنه إذا عاد على شيء عاد على أقرب مذكور وأن يعود الضمير على أقرب مذكور أولى من أن يعود على أبعد مذكور ^(٧) .

(١) ب : غيرها .

(٢) من النحاة من اقتصر على هذين النوعين ومنهم من فصلها فذكر إضافة الملك والاستحقاق والتخصيص والملابسة ، انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٣٠/٢ ، ثمار الصناعة ٢٠٨ ، المشكاة والنبراس ٢٦٦/١ ب .

(٣) الجزولية ٥٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) انظر : المباحث الكاملية ٥٤/١ ، البسيط ٣٣/١ .

(٦) انظر : المباحث الكاملية ٥٤/١ ، شرح الجزولية ٩٩/١ ، البسيط ٣٣/١ .

(٧) انظر : المراجع السابقة ، وزاد ابن أبي الربيع مزيتين أخريين هما :-

١ - أنك إذا أعدته على الشيء أفاد الكلام أن الإضافة تكون على وجهين .

٢ - أنك إذا أعدته على الملك يكون (ولا تستحقه) توكيداً وإذا أمكن أن يحمل الكلام على غير

التوكيد فهو أولى . انظر : البسيط ٣٣/١ .

[الشبهة]

وقوله : التثنية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين ^(١) .

يريد : أو تقدير اتفاقهما ، وإلا فقد جاء العمران ^(٢) في أبي بكر ^(٣) وعمر ^(٤) ونحوه ، وإنما قلنا في قولهم : العمران : إنه على تقدير اتفاق اللفظين لأننا لم نثن أبا بكر وعمر في ذلك على لفظ عمر ، حتى كان كل واحد منهما مساواته للآخر في أحكامه وسيره الدينية واعتماداته الربانية ^(٥) عمر ، فكأنهما عمران فتوهما التساوي على ذلك في اللفظ ، وإذ ذاك ثنينا وجعلناهما في هذا التوهم عميرين ولم نجعلهما أبوي بكر إما لخفة لفظ عمر بكونه ^(٦) مفرداً ، وكون لفظ أبي بكر مركباً ^(٧) ، وإما تغليباً للأشهر لأن فتوحات عمر في الإسلام أشهر وأيامه أكثر ^(٨) .

(١) الجزولية ٥٤ .

(٢) في قول جرير :-

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ فَعَلَهُمَا وَالْعُمَرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ

في رواية النحاة له : انظر الكامل ١٣١/٢ ، شرح الجمل ١٣٥/١ ، شرح الجزولية ١٠٣/١ ، ورواية الديوان والطبيان : ديوان جرير ٢٦٣ .

(٣) أبو بكر (٥٣ ق . هـ - ١٣ هـ) .

عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن كعب التيمي القرشي ، صاحب رسول الله ﷺ وهو معروف رضي الله عنه .

انظر : « طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ - ٢١٣ ، الكامل في التاريخ ٤١٨/٢ - ٤٢٤ » .

(٤) ابن الخطاب (٤٠ ق . هـ - ٢٣ هـ) .

أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي القرشي ثاني الخلفاء الراشدين وهو معروف رضي الله عنه .

انظر : « طبقات ابن سعد ٢٦٥/٣ - ٣٧٦ ، الكامل ٥٣/٣ - ٧٦ .

(٥) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٦) جـ : لكونه .

(٧) انظر : الكامل ١٣١/٢ ، المقتضب ٣٢٣/٤ ، ٣٢٦ ، شرح الكتاب ٢١٠/٢ ، شرح الجزولية

١٠٣/١ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ٢١٠/٢ .

ويظهر بدايا ^(١) من قوله بشرط اتفاق اللفظين أنه لا يشترط في التثنية إلا الاتفاق ^(٢) في ^(٣) اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر دون الاتفاق في المعنيين ، كل واحد من الأمرين مُشْتَرَطٌ أعني /٣٧ ب اتفاق اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، واتفاق معنييهما ، وسيبين ^(٤) بعد هذا في قوله : وفائدتها شفع المعنى المفرد ^(٥) أنه يشترط اتفاقهما في المعنى المفرد إذ تزويج المعنى المفرد إنما معناه أن يوتى منه باثنين ، ويزيده بياناً بعد بقوله : « ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس » ^(٦) على ما سيأتي بيانه ^(٧) .

وقد غلط بعض الناس [في هذا ^(٨)] فزعم أنه لا يشترط إلا اتفاق اللفظين خاصة دون اتفاق المعنيين ^(٩) ، واحتج لذلك بأنك تقول : جاءني الزيدان ، قال : وليس كل واحد من الزيدتين معناه معنى الآخر ، لأن كل واحد منهما غير الآخر في المعنى حتى أجاز على ذلك أن تقول : عينان وأنت تعني العين الذي هو عين الجارحة وعين الذهب ، وقد استعمله الحريري ^(١٠) في قوله :

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : لا اتفاق ذا .

(٣) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٤) ب و ج : سنين .

(٥) الجزولية ٥٤ . وفائدتها التكثير . فإن أبا علي الشلوبين رحمه الله فسره بشفع المعنى المفرد . انظر

ص : ٣٠٠ .

(٦) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

(٧) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .

(٨) ساقط من : ج .

(٩) هو مذهب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وتابعه ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٦٣/١ ،

التذيل والتكميل ٦٧/١ ب - ٧٠ ب ، توضيح المقاصد ٨٣/١ .

(١٠) الحريري (٤٤٦ - ٥١٦ هـ) .

أبو محمد القاسم بن علي بن محمد ، كان غزير العلم واسع الاطلاع ، صاحب المقامات له مصنفات كثيرة منها : درة الغواص في أوهام الخواص ، المقامات ، ملحمة الإعراب

انظر : إنباه الرواة ٢٣/٣ - ٢٧ ، وفيات الأعيان ٦٣/٤ - ٦٨ .

فانشئ بلا عينين^(١)

.....

والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولا بد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه ، وسبب ذلك أعني سبب اشتراط اتفاق المعنيين مع اتفاق اللفظين أنا إنما^(٢) شرطنا اتفاق اللفظين لأنا إنما استغنينا بحرف التثنية عن أن يضم إلى الاسم مثله للاكتفاء بلفظ الواحد عن لفظ الآخر ، فأقمنا مقام الآخر حرف التثنية اختصاراً ، واستغناء بلفظ الأول عنه ألا ترى أنك لا تفعل ذلك في الاسمين المختلفين لأن الدلالة تضعف^(٣) جداً بل لا تكون أصلاً . فدل ذلك على أنه إنما دل على الثاني لفظ الآخر ، فلذلك شرط^(٤) اتفاق اللفظ ولم يكن ذلك في المختلفي اللفظ فلم نقل الزيدان وأنا أعني زيداً وعمراً ، لأنه لا دلالة على عمرو أصلاً ، وإذا كان اتفاق اللفظ مشروطاً لذلك فاتفق المعنى أولى بالاشتراط لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران^(٥) في المعنى لم يكن الثاني

(١) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :-

قُلْ لَوَالِي غَاذَرْتُهُ بَعْدَ بَيْنٍ سَادِمَا نَادِمَا يَعْضُ الْيَدَيْنِ

وصدره :-

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أُغْمِيَ هَوَاهُ عَيْنُهُ

واللحن هنا أنه ثنى العين مع اختلاف معانها فأراد بإحداها الذهب والفضة والأخرى العين الباصرة .

انظر : المقامات ٨٥ ، شرح الشريشي ٤٣٧/١ ، البسيط ٩٦/١ ، شرح الحدود النحوية ٢٨٥ .

(٢) ب : إنما أنا .

(٣) ب : تضعفه .

(٤) ج : شرطنا .

(٥) قال سيبويه : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها

الألف واللام » ، الكتاب ١٣٥/٢ ، وانظر : المخصص ١٠٩/١٤ ، وهي مفرد مذكر دائماً . انظر : البحر المحيط ٢٨/١ .

وعلى هذا فقول الشلوين (غيران) لحن لأن التثنية والجمع حكمهما واحد .

وفي الصحاح ٧٧٦/٢ : « وغير بمعنى سوى والجمع أغيار » وانظر هذا النص في اللسان ٣٩/٥ ، وتاج

العروس ٤٦٠/٣ ، وعلى هذا فاستعماله (غيران) صحيح .

وعندي أنه لحن بهذا الاستعمال لأمر :-

١ - أن أهل اللغة لم يذكروا شاهداً على هذا الاستعمال .

٢ - أنهم تواردوا على النقل عن الجوهري ، ولم يذكروا أن أحداً غيره ذكر هذا .

في معنى الأول فكيف / ٣٨ أ تقع الدلالة عليه بالأول واتفاق اللفظ لا يعطي أن الآخر مثل الأول فيدل عليه ، إنما يدل على ذلك اتفاق المعنى .

فأما ما احتج به هذا المجوز لهذا من قولهم : قام الزيدان فإن زيدا في كل واحد منهما غير الآخر فلا حجة له فيه . من جهة أن كل واحد منهما وإن كان غير الآخر فهما مشتركان في معنى ما ، وهو أن كل واحد منهما شخص ملقب بزيد فلما اجتمعا في هذا المعنى أقيم اجتماعهما في هذا المعنى مقام اجتماعهما في وصف واحد إذا قلت : العاقلان أو الظريفان وما أشبه ذلك .

هذا الذي قلناه هو الذي يقتضيه النظر والاستقراء ، أعني أنه يشترط في الثنية اتفاق المعنيين كما يشترط اتفاق اللفظين .

فأما النظر فقد بيناه وهو ما ذكرناه من الدلالة على اللفظ الثاني بالأول .

وأما الاستقراء فإننا لم نجد في اللغة ما اتفق لفظاهما واختلف معناهما قد عبر عنهما بلفظ مثني أصلا ، وما أتى به الخصم من قولهم الزيدان قد أرينا ^(١) وجه اتفاقهما في المعنى واللفظ فهذا نقول ولا ننتقل عنه ، إلا أن ينقل كثيراً مجيء الثنية فيما ^(٢) اتفق لفظه واختلف معناه غير ممكن أن يتأول فيه اتفاقهما في المعنى كما أمكن في قولهم الزيدان ، وإن لم يجيء من ذلك إلا لفظ أو لفظان لم يكن ذلك ناقلاً لنا عن هذا المرتكب بوجه لأن الشذوذ في كلامهم موجود . فيمكن أن يكون هذا إذا جاء قليلاً منه ، فإن وجد كثيراً لزمنا ، وما أظنك يا خصم تجده .

ولم يذكر المؤلف ^(٣) من شروط الثنية في هذا الموضع إلا اتفاق اللفظين ، لكنه قد ذكر بعد هذا شرط اتفاق المعنيين ، بما يقتضيه قوله بعد « وفائدتها التكثير » ^(٤) .

٣ - أن قواعد اللغة مبنية على استقراء معظم لغة العرب ، ولم يذكروا أنها استعملت جمعا ، بل نصوا كما سبق على أنها لا تجمع .

٤ - أنه قد يستغنى عن (غير ان) بغيرها مما يقوم مقامها مثل : متغايران ومختلفان . وقد يعتذر عن الجوهري أنه أراد بيان الجمع القياسي لا السماعي .

(١) ب : أريناه .

(٢) ب : فما .

(٣) ب : الواجب .

(٤) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

وبما يقتضيه قوله « بعد : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس » ^(١) على ما سيأتي ^(٢) ٣٨/ب .

وقوله : وفائدتها التكثير ^(١) .

يريد : وفائدتها : شفع المعنى المفرد ، ولكنه وضع التكثير موضع هذا المعنى ، لأنه يريد التكثير بضم الشيء إلى مثله ، وحذف « بضم الشيء إلى مثله » لدلالة ما قدم في أول الكلام عليه ^(٣) .

وقد اقتضى قوله : إن فائدة ^(٤) الثنية التكثير ^(٥) : أنه إنما احتيج إلى الثنية في اللفظ ، لما قصد فيه من تكثير المعنى المفرد بضمه إلى مثله . هذا مفهومه أن لا تثني الثنية ولا تجمع ^(٦) ، لأن الثنية إنما هي تكثير المعنى المفرد بأن يضم إليه ^(٧) مثله .

وكذلك أيضاً لا ينبغي أن يثنى الجمع ولا يجمع ^(٦) من حيث كان الجمع إنما هو تكثير المعنى المفرد بأن يضم إليه أكثر منه .

وكما أنه يفهم منه هذا يفهم منه أيضاً أنه لولا الثنية لما استفيد ذلك المعنى أصلاً ، فاقضى ذلك أنه إذا كان اللفظ يدل على القليل والكثير من جنسه لم يثن ولم يجمع ، ولذلك لم تثن المصادر ولم تجمع ^(٨) . وكذلك أسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها نحو التمر والبسر والزيت ^(٩) وما أشبه [ذلك] ^(١٠) .

(١) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

(٢) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .

(٣) في قول الجزولي : « الثنية ضم واحد إلى مثله » الجزولية ٥٤ .

(٤) أ : وفائدة .

(٥) أ : التذكير .

(٦) انظر في عدم تثنية المثنى والجمع : - الكتاب ٩٥/٢ ، المقتضب ٣٨/٤ .

(٧) ب : إلى .

(٨) انظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ ، البديع ٢٢١/٢ .

(٩) انظر : الكتاب ٢٠٠/٢ ، ٢٠٢ ، البديع ٢٢١/٢ .

(١٠) ساقط من : أ .

فأما ^(١) [ما ^(٢)] ثني ^(٣) من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإن ثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيبويه ^(٤) .

ومثل جمع ^(٥) ما اختلفت أنواعه من هذا النوع في أن جمعه وثنيته على غير قياس ^(٦) جمع الجمع فإنه على غير قياس أيضا ^(٧) ، ولذلك لا يطرد وإنما يحفظ ولا يقاس عليه .

ولذلك لم تشن الأفعال ولم تجمع لأن مدلولاتها مدلولات الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ، وإلى هذا أشار بقوله بعد : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأسماء يريد لأن أسماء الأشخاص لا تقع على القليل والكثير [من جنسها ^(٨)] أي أن الأسماء التي يراد بها الأشخاص ولا يراد بها الأجناس لا تقع على القليل / ٣٩ وأالكثير من جنسها فلما لم تقع على القليل والكثير من جنسها لم يكن لفظها مغنياً عن الثنية والجمع ^(٩) . فاحتيج فيها إلى أن تشن وتجمع وجاء اللفظ المفرد فيها مع ما أريد أن يثنى معه بشرط الثنية ، وهو اتفاق اللفظ والمعنى فلذلك يثنى .

(١) ب : وأما .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب و ج : يثنى .

(٤) قال : « ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والعلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو القمر » ، الكتاب ٢/ ٢٠٠ ، وقال فيما لا يثنى ولا يجمع : « وكذلك الحلم والبسر والقمر إلا أن تقول : عقلا وبسران وقمران أي ضربان مختلفان » ، الكتاب ٢/ ٢٠٢ ، وانظر ٢/ ٩٩ .

(٥) ج : ما جمع .

(٦) قال ابن عقيل : « وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس وهو اختيار الشلوبين » المساعد ٤٦٦/١ . وانظر : الكتاب ٢/ ٢٠٠ .

(٧) قال ابن الأثير : « قد جمعوا بعض الجموع وهو مسموع لا يقاس عليه » ، البديع ٢/ ٢٧٠ ، وانظر : الكتاب ٢/ ٢٠٠ ، التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٨١ ، شرح المفصل ٥/ ٧٤ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) لأن العلم الشخصي ليس فيه اشتراك فهو : « المخصص مطلقاً غلبة أو تعليقاً بمسمى غير مقدر الشياخ » التسهيل ٣٠ .

وكذلك أسماء الأنواع فإن معنى المفرد من ذلك غير معنى المفرد الذي يثنى معه فلم يكن بمعناه ^(١) يقع على ما يراد من المعنى في التثنية والجمع ، وإنما يقع على ذلك المعنى المقصود خاصة ، فكان بذلك كاسم الشخص الذي لا يقع على ما يراد من التثنية والجمع . فاحتيج فيه إلى لفظ التثنية والجمع ^(٢) . وجاز أن يثنى مع الآخر الذي أضيف إليه ، وإن لم يكن بمعناه ^(٣) ، لما اتفق اللفظان في المعنى من جهة الحقيقة ، [ولم ينفصلا إلا بأمر عرضي ، فكان فيه مع ما ثني معه شرط التثنية ، وهو اتفاق لفظهما ومعناهما من جهة الحقيقة ^(٤)] ، فلذلك ثنيا ، واقتضى ذلك ولا بد ألا يثنى إلا ما يراد به الشخص ، أو ما يراد به النوع لتوفر معاني التثنية فيهما ^(٥) من إفادة التثنية التكرير فيهما ، ومن أن يوجد فيهما اتفاق اللفظ والمعنى .

وأما الأجناس التي ليست بأنواع فلا يصح فيها التكرير بضم الشيء إلى مثله ، لأنك إنما تضم أبداً إلى الجنس ما ليس مثله لفظاً ^(٦) ولا معنى ، لأنك لا تجد جنسين متساويين في اللفظ ^(٧) والمعنى أصلاً ^(٨) ، إن كانا كذلك فهما جنس واحد ، والنوع يضم إلى النوع وهما مثالان في اللفظ وفي المعنى [من جهة الحقيقة ، والشخص يضم إلى الشخص وهما مثالان في اللفظ وفي المعنى ^(٩)] ، كقولك رجلان إذا أردت تثنية

(١) ب : معناه .

(٢) من تثنية الأنواع : الناس رجلان رجل أهنته ورجل أكرمه وقول العجير السلولي :-

إِذَا مِتْ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَابِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

انظر : المشكاة والنبراس ٣٢/١ - ٣٣ (ف) .

(٣) ب : معناه .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ب : فيها .

(٦) ب : لا لفظاً .

(٧) أ : اللفظين .

(٨) أخذ الشلويين الجنس هنا مأخذ المنطقيين وهو الأعم من الذاتيات وهو كلي يحمل على أشياء مختلفة

الذوات والحقائق (مثل حيوان) . انظر : معيار العلم ١٠٠ ، ١٠٦ ، التقريب لحد المنطق ٢٠ .

(٩) ساقط من : ج .

رجل الذي تريد به الشخص لأنه مع ما تضمنه إليه وهو رجل آخر متفق في اللفظ والمعنى ، وإذا قلت الزيدان فهما متفقان في أن كل واحد منهما شخص لقبه زيد ، وليس تحت العلم من المعاني إلا اللقب ^(١) ٣٩/ ب خاصة فلذلك إذن هو بمعناه ^(٢) وقد تقدم هذا مبسوطا ^(٣) .

وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيها التثنية كما لا تصح في مدلولاتها ^(٤) .

أي إن الأفعال إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها ^(٥) ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء الأجناس ^(٦) لا كمدلولات أسماء الأنواع فلما كانت كذلك والأسماء التي يراد بها الأجناس لا تثني ولا تجمع لكونها تقع على القليل والكثير من جنسها ^(٧) فكذلك الأفعال لا تثني ولا تجمع لكون مدلولاتها تقع على القليل والكثير من جنسها .

وربما قال بعضهم : إن هذا لا يصح إلا إذا كان المراد بالفعل الجنس كله فحينئذ لا تصح تثنيته لأنه لا يوجد له ما يثنى به ، وليس المراد به الجنس فلا يصح هذا .

والجواب أنه وإن كان كذلك فإنه لم يخص من الحدث الذي يدل عليه شيئاً

(١) أ : اللقب . معادة .

(٢) ب : معناه .

(٣) انظر : ص ٢٩٩ .

(٤) الجزولية ٥٥ .

(٥) انظر في ذلك : المباحث الكاملية ٥٨/١ ، المشكاة والنبراس ٣٣/١ (ف) ، شرح الجزولية ١٠٨/١

(٦) قال المبرد : « المصدر يقع للواحد والجمع » ، المقتضب ١٧١/٢ ، قال الفارسي : « إن قال قائل في الفعل ، لِمَ لَمْ يَثْنِ ويجمع ؟ قلنا : لم يفعل ذلك لأنه جنس وتثنية الجنس محال لأنه مفرد لا ثاني له » ، البصريات ٧٨٥/٢ ، قال العطار : « ... إن الفعل مدلوله جنس وهو المصدر فإنه يدل على القليل والكثير من جنسه فلا تصح تثنيته ، فكذلك اللفظ الذي يدل عليه وهو الفعل » المشكاة والنبراس ٣٣/١ (ف) .

(٧) انظر ص : ٣٠٠ - ٣٠١ .

دون شيء أعني قليلاً دون كثير ، ولا سريعاً دون بطيء ولا مستقيماً دون معوج ، فلفظ قام إذن من قام عام لهذه الأنواع كلها ، والأنواع التي يعمها هذا اللفظ كلها هي ^(١) الجنس كله ، واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه ^(٢) ، فلذلك كان حكم الفعل حكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ، لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر والأجناس ^(٣) التي ذكرنا لا تتثنى ولا تجمع فلم تتثن الأفعال ولم تجمع . وينقصه في الأسبق على هذا أن يزيد وتثنية أسماء الأجناس وجمعها إذا اختلفت الأنواع ليس بقياس ^(٤) فيفعل في الأفعال ، ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص لشيء دون شيء ، وإذا أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع الأفعال .

فالعلة إذن مفيدة بالوضع وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع / ٤٠ أ وعلى ذلك أكثر عللهم .

وكما لا تتثنى الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى فكذلك [لا تتثنى ^(٥)] الحروف ولا تجمع ^(٦) ، لأن معانيها أيضاً كمعاني ^(٧) الأفعال ، ألا ترى أن النحويين يقولون إن حروف المعاني إنما هي مختص بها الأفعال ، فهي نائبة مناب [الأفعال ^(٥)] تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال ^(٨) إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف [على ^(٥)] الوجه الذي

(١) ج : من .

(٢) انظر ما سبق ص : ٣٠٠ .

(٣) ج : والأجناس .

(٤) انظر ص : ٣٠١ .

(٥) بياض في : أ .

(٦) لذلك جعلت التثنية من العلامات التي ينفرد بها الاسم . انظر : لباب الإعراب ١٢٤ - ١٢٩ .

(٧) ج : كمعان .

(٨) قال السهيلي : « لأن المعاني التي تضمنتها لو لفظ بها نصبت نحو : التوكيد والترجي والتثني فإنها معان في نفس المتكلم تقديرها : أؤكد وأتمنى » ، نتائج الفكر ٣٤٢ .

ذكره النحويون ^(١) .

فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثا مفعولة وفاعلين ومحالا لأفعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر [ذلك كله بأن ^(٢)] جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ^(٣) ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك في الحروف نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

ولذلك لم يكن كون الحرف ^(٤) عندهم زائداً وجه الكلام ^(٥) فلم يكن مما يقاس عليه ^(٦) ، لأنه على خلاف هذا الوضع الذي وضعت عليه من الاختصار .

(١) ذكر ابن حيدرة أن سبب أعمال هذه الحروف هو مشابهتها الأفعال من أربعة أوجه :-

- ١ - اتصال الضمير المنصوب بها كاتصاله بالفعل .
 - ٢ - دلالة إن وأن وكأن وليت ولعل على الأحداث كما أن الأفعال تدل عليها فإن وأن يدلان على التأكيد ... إلى آخره .
 - ٣ - أنها مفتوحة الآخر كالفعل الماضي .
 - ٤ - إنها مركبة من ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف أصول والفعل لا يكون إلا ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً . انظر : كشف المشكل ٣٤٨/١ - ٣٤٩ .
- ثم قال : « فلما أشبهت هذه الحروف الأفعال هذه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى عملت عملها » ، كشف المشكل ٣٤٩/١ .
- (٢) بياض في : أ .
- (٣) قال الفارسي : « وليس توالي الحرفين بمستقيم كما لا يستقيم توالي الإعلالين » . الشيرازيات ٢٦ ب ، وانظر : المقتضب ٣٤٢/٢ ، الإنصاف ٢١٧/١ - ٢١٨ .
- (٤) ب : الحروف .

(٥) الحرف يزداد في الكلام لغرض من أغراض كثيرة منها : التأكيد ، والإلحاق أو زيادة معنى والإمكان وللغرض وللوقف ... إلى آخره . انظر : البديع ٦٤٤/٢ ، المتع ٢٠٤/١ - ٢٠٦ .

(٦) إن كان يعني زيادة حرفين لمعنى واحد ، كأن ولام الابتداء . فهذا مطرد عند النحاة ، انظر : الكتاب ٤٧٣/١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ ، الأصول ٢٣١/١ ، المغني ٢٥١/١ - ٢٥٢ .

وإن عني بكلامه هذا جميع أنواع زيادة الحروف فهذا مخالف لما عليه النحاة في كتب النحو والصرف إذ طردوا زيادة أحرف (سألونيها) في مواضع معينة حددوها .

وكلامه هنا مبهم محتمل للأمرين ، وكلاهما مردود .

وكما لم تثن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه ، فكذلك لم يثن ولم يجمع ما
عومل معاملة واحد منهما ، فلم تثن الأسماء المبنيات ^(١) نحو : من وما ومتى والأسماء
غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء
وعدم التمكن ، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تثن ولم تجمع .

ولم تثن أسماء الأفعال ^(٢) نحو : حَذَارٍ وَتَرَالٍ ، لأنها نائية مناب أفعال ^(٣) الأمر .
ولم تثن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهراً ^(٤) نحو : كان الزيدان منطلقاً أبواهما ،
[ولا تقول منطلقين أبواهما ^(٥)] ، لأن منطلقاً قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ،
فكذلك عومل معاملته في أن لم يثن ولم يجمع .

ولم يثن « أفعل من » ^(٦) لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

أحدهما : افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .

والثاني : كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل
على الحدث ^(٧) وعلى / ٤٠ ب مضيه أو حضوره أو انتظاره .

ومما يفهم أيضاً من قوله : إن فائدة التثنية التكاثر وكذلك الجمع لأن التكاثر
معناه أن يضم إلى المعنى المفرد مثله أو أكثر منه ^(٨) لأن ^(٩) التثنية والجمع لا تصح إلا

(١) لأن التثنية تخص الأسماء المعربة . انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ ، ثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٩٢/٢ ، البديع ٢٢١/٢ .

(٣) أ : الأفعال .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٨٩/٢ ، البديع ١٥٧/١ ، ٢٢١/٢ .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) يريد أفعل التفضيل المقرون بمن فإنه لا يثنى . انظر : المقتضب ٣٠٤/١ ، التبصرة والتذكرة

٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، البديع ٢٢١/٢ .

(٧) انظر الأمر الثاني في التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، شرح الجمل لابن

بابشاذ ١١٢ .

(٨) انظر : شرح الجمل ١١٢ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، البديع ٢٢٥/٢ .

(٩) ب : أن .

في النكرات ^(١) ، ولا يصح في المعارف ، وأن المعارف لا يثنى منها ولا يجمع إلا ما يتنكر ، لأنه إذا كان الاسم نكرة صح ضم المعنى إلى مثله أو إلى أكثر منه ، وإذا كان معرفة فهو معنى خاص فكيف يضم إليه مثله وأن يضم إليه مثله يناقض كونه خاصا ، فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ولذلك نص سيبويه على أن المعرفة لا تثنى . وقال في قولك الضاريان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثنى ضارب ^(٢) نكرة ففيل : ضاريان ^(٣) ثم أدخلت عليه الألف [واللام ^(٤)] . ولذلك قال النحويون في قولهم : هذان واللذان إنها ليست تثنية ^(٥) لأن أسماء الإشارة والموصولات معارف لا تتنكر ^(٦) .

وأيضاً فلأنهما قد عوملا معاملة الحروف بالبناء ، وقد تقدم أن ما عومل معاملة الحروف بالبناء يعامل معاملتها في ألا يثنى ولا يجمع فقد انتظم هذا الكلام بمفهومه ، وبما أنبنى على مفهومه ما يثنى من الأسماء وما يجمع منها ، وما لا يثنى منها ولا ^(٧) [يجمع ^(٨)] ، ولم يخرج من ذلك إلا ما هو على غير قياس ، كجمع ما اختلفت

(١) قال ابن بابشاذ : « لأن حد الثنى عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته » ، شرح المقدمة

. ١٣١/١ .

وانظر : شرح الجمل له ١١٢ ، ثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) ب : يثنى الضارب .

(٣) ب : ضاربا .

(٤) ساقط من : ب .

وما ذكره الشلوين هو مفهوم كلام سيبويه من قوله : « وأما قولهم : أعطيكم سنة العمرين فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام وكأنهما جعلتا من أمة كل واحد منهم عمر ثم عرفا بالألف واللام » ، الكتاب ٢٦٨/١ .

(٥) هذا عند كثير من النحاة . انظر : البصريات ٨٥٢/٢ - ٨٥٣ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١٣١/١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، المقتصد ١٩١/١ .

أما سيبويه فقد عدّها مشاة وعقد لها بابا هو « ... باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة » . قال فيه : « وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي فإذا ثبت ذا قلت : ذان وإذا تثنيت تا ، قلت : تان وإن ثبت الذي . قلت : اللذان » ، الكتاب ١٠٤/٢ ، وانظر : المقتضب ٢٧٨/٤ ، الأصول ١٢٧/٢ .

(٦) ب : لا تنكر .

(٧) ب : وما .

(٨) بياض في : ب .

أنواعه من أسماء الأجناس ، أو كجمع الجمع أو ما استغني عن تثنيته وجمعه بغيره
 كاستغنائهم [عن تثنية أجمع وأكع وأبضع في باب التوكيد بكليهما ^(١)] أو
 كاستغنائهم ^(٢) [عن جمع امرئ بقولهم قوم ^(٣)] .

وقوله : وأصلها العطف ^(٤) .

يعني أن قولك : جاءني الزيدان أصله جاءني زيد وزيد ^(٥) ؛ لأن هذين المعنيين
 اللذين إسناد ^(٦) الفعل إليهما إنما عبارة كل واحد منهما زيد فينبغي أن نعبر عن الأول
 بعبارة ثم نأتي بالثاني ونعبر عنه بعبارة ، ونضم أحدهما إلى الآخر بحرف العطف
 ليرتبط ^(٧) أحدهما بالآخر على ما تقدم في المعنى الذي أسند إلى الأول منهما / ١٤١ أ
 هذا هو الأصل في العبارة عنهما ، وأما قولك جاءني الزيدان فليس عبارة [عنهما ^(٨)]
 في الأصل إنما العبارة عنهما في الأصل ما ذكرناه ، فلذلك قال : إن أصل التثنية
 [العطف ^(٨)] ، والدليل على ذلك أن الشيئين المتفقين في اللفظ والمعنى على ما
 ذكرناه كالشيئين المختلفين في اللفظ والمعنى . والشيئان المختلفان في اللفظ والمعنى إنما
 العبارة عنهما بالعطف لا بغيره نحو قولك : قام زيد وعمرو ، فكذلك كان ينبغي أن
 يكون الشيئان المتفقان في اللفظ والمعنى العبارة ^(٩) عنهما بالعطف أيضا .

وقوله : وعدل عن العطف لإيجازا ^(١٠) .

(١) انظر : نتائج الفكر ٢٨٧ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ومثله استغناؤهم « بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها » ، الكتاب ٢٥١/٢ .

(٤) الجزولية ٥٤ .

(٥) انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ١١ ب ، المقتصد ١/١٨٣ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، كشف

المشكل ٢٥٦/١ .

(٦) كذا في النسخ الخطية . ولو قال : أسند الفعل ... لكان أفضل .

(٧) أ : ليربط .

(٨) يياض في : أ ، وفي ب : عنهما .

(٩) أ : والعبارة .

(١٠) الجزولية : ٥٤ ، وفيها : لإيجازا واقتصارا .

يعني أن العرب عدلت في الشيئين المتفقي اللفظ والمعنى عن العطف ، ولم تستعمله ، وإنما استعملت فيه لفظ التثنية ، فلم يقل أحد : جاءني زيد وزيد ، إنما يقولون جاءني الزيدان ، فيضمون إلى الاسم المفرد حرفاً يقيمونه مقام تكرير الاسم الأول وحرف العطف .

وكان الكلام بذلك أوجز أي أخصر منه وأخف لما فيه من استثقال التكرير ، فهذا معنى قوله وعدل إلى العطف إيجازاً ، ويقوم الحرف في ذلك مقام التكرار ^(١) وحرف العطف .

ولم تكن التثنية إلا في الاسمين المتفقين ، ولا تكون في الاسمين المختلفين ، لأن الحرف إنما أقاموه مقام التكرير لا مقام اسم آخر غير الأول ، لأنه لا مناسبة بين ذلك الحرف وبين ذلك الاسم الذي يقوم مقامه ، وإنما هو حرف أقيم مقام التكرير ، وذلك أن حرف العطف في الأصل إنما هو ليقوم مقام تكرار العامل ^(٢) ، فلما كان حرف العطف يقوم مقام تكرير العامل في الأصل أقاموا مقامه حرف التثنية الذي هو مثله في أن يقام مقام تكرير الاسم وحرف العطف للمناسبة التي بينهما ، من أجل أن كل واحد منهما حرف أقيم مقام التكرير ، وإن كان التكرير الذي أقيم مقامه حرف العطف تكرير العامل ، والتكرير الذي أقيم مقامه حرف التثنية تكرير / ٤١ ب [الاسم ^(٣)] المفرد ^(٤) بحرف العطف ، وكان ذلك - نغني ^(٥) حرف التثنية - أخصر من تكرير [الاسم ^(٣)] بحرف ^(٤) العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل ^(٦) إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى

(١) ب : التكرير .

(٢) وعلى هذا بنى بعض النحويين رأيه في أن العامل في المعطوف مضمحل يدل عليه حرف العطف فإذا قلت : قام زيد وعمرو كأنك قلت : قام زيد وقام عمرو ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل .

انظر : نتائج الفكر ٢٤٩ - ٢٥٠ ، الروض الأنف ٣٨/١ ، رصف المباني ٤٧٥ - ٤٧٧ .

(٣) بياض في : أ .

(٤) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٥) ب : أعني ، ج : يعني .

(٦) ذهب بعض حروفها في : أ .

الضمير المتصل ، فلم يقولوا : قام أنا في قمت ، ولا ضربت إياك في : ضربتك ^(١) ،
فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم : قام الزيدان الذي هو أخصر منه ،
فأما قول القائل ^(٢) :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ فَأَرَّةً مِسْلِكٌ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ ^(٣)

فإنما استعمل فيه التكرير والتثنية أخصر منه لما ^(٤) لم يمكن الأخصر بسبب
الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر

- (١) قال المبرد : « إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل » ، المقتضب ١١٩/٣ .
(٢) اختلف في قائله على ثلاثة أقوال :-

أ - نسب ابن دريد وابن بري والبغدادى إلى : منظور بن مرثد بن فروة بن نوفل بن نضلة الفعسي
الأسدي ويقال له ابن حبة وهي أمه ، راجز إسلامي ترجمته في : المؤلف والمختلف ١٠٤ ،
« معجم الشعراء ٣٧٤ » .

ب - ذكر ابن دريد أنه ينسب إلى أبي نخيلة : وأبو نخيلة اسمه لا كنيته ابن عدن بن زائدة بن لقيط بن
هرم التميمي ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية مات مقتولا : انظر : الأغاني
١٣٩/١٨ - ١٥٢ ، الخزنة ١٦٥/١ .

ج - هذا البيت في زيادات ديوان رؤبة بن العجاج .
(٣) من الرجز وقيله :-

يَا حَيْدًا جَارِيَةً مِنْ عَلَكَ
تُعْقِدُ الْيَرْطَ عَلَيَّ مِدَاكَ
شِبَّةَ كَثِيبِ الرَّمْلِ غَيْرَ رَاكَ

وفارة المسك : نوافجه التي يكون فيها ، المسك : نوع من الطيب .

والشاهد فيه قوله : بين فكها والفك إذ القياس أن يقول بين فكها ، وأتى بالمعاطفين للضرورة .
انظر : زيادات ديوان رؤبة ١٩١ ، إصلاح المنطق ٧ ، الجمهرة ٩٥/١ ، تهذيب اللغة ٤٧٣/٤ ،
٤٥٩/٩ ، الصحاح ٣٦٢/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، المخصص ٢٠٠/١١ ،
٣٩/١٣ ، المقتصد ١٨٤/١ ، الأمالي الشجرية ١٠/١ ، أسرار العربية ٤٨ ، التنبيه والإيضاح ٢٣٤/١ ،
المشوف المعلم ٢٩٦/١ ، شرح المفصل ١٣٨/٤ ، شرح الكافية ١٧٣/٢ ، شرح الجمل ١٣٧/١ ، ضرائر
الشعر ٢٥٧ ، البسيط ٤٨/١ ، ٩٦ ، اللسان ٢٦٣/٣ (ذبح) ، ٤٦٣/١٠ (زكك) ، خزنة الأدب
٤٦٢/٧ ، (٤٦٨ - ٤٧٦) .

(٤) ب : ما .

استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك (١) :-

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ (٢)

(١) القائل : « حميد الأرقط » .

وهو حميد بن مالك بن ربيع بن مخاش التميمي ، شاعر إسلامي مجيد ، من شعراء الدولة الأموية لقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه ، وكان من بخلاء العرب المعدودين .

« الأغاني ٤٤/٢ ، سمط اللآلي ٦٤٩/٢ - ٦٥٠ ، معجم الأدباء ١٣/١١ - ١٥ ، الخزنة ٣٩٥/٥ » .

(٢) من الرجز وقبله :-

أُنْثَكَ عَنَسٌ تُقَطِّعُ الْآرَاكَ

والعنس : الناقة الشديدة ، الآراكا : الأرض التي ينبت فيها الآراك .

الشاهد : انفصال الضمير (إياك) للضرورة وقد أمكن اتصاله .

الكتاب ٣٨٣/١ ، الأصول ١٢٠/٢ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، أسرار العربية ١٦٩ ، الإنصاف ٦٩٩/٢ ، المفصل ١٢٧ ، الأمالي الشجرية ٤٠/١ ، المرتجل ٢٨١ ، التخمير ١٥٨/٢ ، حواشي المفصل ٤٢٠ - ٤٢١ ، شرح المفصل ١٠٢/٣ ، شرح الجمل ١٩/٢ ، ضرائر الشعر ٢٦١ ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ ، الخزنة ٢٨٠/٥ - ٢٨١ .

[الجمع]

- وقوله : في حد الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ ^(١) .
- يريد أو تقدير اتفاهه كما تقدم في الشنية ^(٢) .
- وقوله : وفائده التكثير ^(١) .
- الكلام فيه أيضا كالكلام في الشنية ^(٣) وكذلك قوله فيه وأصله العطف ^(٤) .
- وقوله : وعدل عن العطف إيجازا ^(١) .
- وقوله : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى أكثر منه إلى آخره ^(٥) .
- وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تجمع الأفعال كما لا تجمع مدلولاتها ^(١) .
- الكلام في ذلك كله [أيضا ^(٦)] كالكلام في الشنية ^(٧) .

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) انظر ص : ٢٩٦ وما بعدها .

(٣) انظر ص : ٣٠٠ .

(٤) انظر ص : ٣٠٨ .

(٥) الجزولية ٥٥ وفي بعض النسخ ولا يصح ذلك إلى آخره .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) انظر ص : ٣٠٣ .

[التذكير والتأنيث]

وقوله : وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها ^(١) .

يعني به المؤنث منها أي من [أسماء ^(٢)] الأشخاص ، لأنها إما مذكر وإما مؤنث ، والمذكر هو الأصل والأول ^(٣) ، والمؤنث فرع وثان ، فهذا معنى قوله : فيلحق ما هو ثان عنها أي أن التأنيث إنما هو لاحق ^(٤) للفرع الذي هو ثان [لا ^(٥)] للأصل الذي هو أول ٤٢/أ .

وقوله : دون الأجناس ... إلى آخره ^(١) .

هذا الكلام لا يصح فإن العرب تقول : للرحمة والظلمة والغرفة والنعمة والشدة إنها أجناس وهي مؤنثة ولابد ، فلا يصح ما قاله : من أن التأنيث إنما هو للأشخاص [دون الأجناس ^(٦)] ، وقد قال بعضهم ^(٧) : وقد يتأول هذا الكلام تأويلاً يصح عليه ، وذلك أن يقال : إن قوله : التأنيث وضعه في الأشخاص : أي أصله أن يكون في الأشخاص .

لأن التأنيث على ضربين : تأنيث حقيقي وتأنيث مجازي .

فالحقيقي : هو تأنيث الأشخاص لأن القبل والدبر اللذين بهما يكون التأنيث الحقيقي والتذكير الحقيقي إنما هما داخلان في حقائق الأشخاص ^(٨) ، وليساً بداخلين

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) انظر : الكتاب ٧/١ ، التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، البديع ١٨٩/٢ ، شرح الصفار ٢٧/١ ب - ٢٨/أ .

(٤) ج : أصل لاحق .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) القائل هو الشلوبين انظر الشرح الصغير ٣١ .

(٨) لذا عرفهما النحويون بأن المذكر الحقيقي ما كان له فرج الذكر ، والمؤنث الحقيقي ما كان له فرج الأنثى . انظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

وعرف أيضاً بأنه ما كان بإزائه ذكر . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، المفصل ١٩٨ .

في حقائق الأجناس وإحكام هذا إنما هو من صناعة أخرى ^(١) .

والجازي : هو تأنيث الأشخاص التي لا قبل لها ولا دبر وتأنيث غير الأشخاص ^(٢) .

وإذا كان التأنيث الحقيقي إنما هو في الأشخاص فإنما جاز التأنيث في الأجناس على تأويل أن الاسم لم يؤنث ، والمراد به الجنس . وإنما أنث والمراد به الشخص ثم استعمل ذلك الاسم في غيره على جهة البدل كان الثاني بدلاً من الأول ، والاسم في الأول إنما هو للشخص الأول لا للجنس كله . قال : هذا ممكن أن يكون هذا هو المراد بهذا الفصل .

وهذا مبني على أن التأنيث ينبغي ألا يكون في الأجناس ، وإنما ينبغي أن يكون في الأشخاص ، فإذا وجد في الأجناس في الظاهر وأمكن صرفه إلى أنه في الأشخاص صرف إلى ذلك الوجه ، من وضع الاسم أولاً على الشخص واستعماله في غيره على جهة البدل ، لا على أنه أريد بالاسم أولاً الجنس .

قلت : وهذا ^(٣) التأويل الذي تأوله هذا المتأول حُكي [لي ^(٤)] عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه ^(٥) الكراسة إنما يصلح بكلام ^(٦) نحوي مخلط / ٤٢ ب

(١) هي صناعة المنطق .

وخلاصة الأمر في المنطق أن التذكير والتأنيث لا يتصوران في الأجناس ، وقد يتصوران في الأشخاص والأنواع .

فالحيوان جنس لا يدخله القسمة إلى مذكر ومؤنث حتى تعرف أنواعه ثم أشخاصه ، فينقسم إلى نوعين مثلاً : إنسان وبهيمة ، والنوعان ينقسمان إلى أشخاصهما فأشخاص الإنسان زيد وعمر و هند ودعد ، وأشخاص البهيمة خيل وبغال وحمير .

(٢) ويسميه النحويون التأنيث غير الحقيقي . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ١٩٨ ، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٣) ب : ومن .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : بها .

(٦) ب : كلام .

صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى ، حتى يتكلف هذا التكلف ^(١) البعيد إلا وضعه ^(٢) أن التأنيث إنما ينبغي أن يكون في الأشخاص دون الأجناس ، لينبئ عليه أن التأنيث ينبغي أن يكون مختصاً بالأسماء ^(٣) ، وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله ^(٤) هذا المرتكب البعيد المحوج إلى معرفة الجنس المنطقي .

وقد تقدم لنا أنه لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله هي من غير هذا العلم ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه .

والصواب عندي في تأويل هذا الموضع أن يكون كما بعده من التذكير الشخصي والإفراد الشخصي والتذكير الشخصي ، وإنما معناه على هذا وضع التأنيث في الأشخاص أي أصله في الأشخاص لأن التأنيث على ضربين : حقيقي ومجازي والحقيقي منه إنما هو في الأشخاص دون غيرها .

وقوله : فيلحق ما هو ثان عنها ^(٥) .

أي عن المذكر منها ، أي يلحق ما هو ثان عن الأشخاص من الأشخاص وهو المؤنث منها .

[وقوله ^(٦)] : دون الأجناس ^(٥) .

أي يلحق التأنيث الذي هو تأنيث الأشخاص الشخص الذي هو ثان عن الأشخاص ولا يلحق الأجناس .

(١) ب : التكليف .

(٢) ب : ومن .

(٣) قال الزجاجي : « وإنما المقصود بالتذكير والتأنيث الأسماء ، فأصل الأسماء التذكير ، والتأنيث دخل عليها » ، الجمل : ٢٩١ .

(٤) ج : إليه .

(٥) الجزولية ٥٥ .

(٦) ساقط من : ج .

ثم قال : ومدلولات الأفعال أجناس فلا يلحقها تأنيث شخصي ^(١) .

أي لا يلحق الأفعال تأنيث شخصي أصلاً كما لا يلحق الأجناس تأنيث شخصي ، وإن لحقها تأنيث فإنما يكون تأنيثاً جنسياً ، إذ الأفعال إنما يقال فيها مؤنثة ومذكرة إذا قيل : بتأنيث مصادرها أو بتذكيرها .

فإذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدرها ^(٢) ، وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره ^(٣) .

فهذا وجه من يقول : إن الأفعال تؤنث وتذكر ٤/٣ أ بحسب تذكير مصادرها وتأنيثها وهو قول بعض النحويين ^(٤) .

وأما من يقول منهم : إن الأفعال مذكرة كلها ^(٥) فإنه لا ينظر في ذلك إلى مصادرها ، ويقول التأنيث إنما هو حقيقي أو مجازي ، والحقيقي ما له فرج بإزائه ذكر ، ولا يصح وجود هذا في الأفعال أصلاً .

والمجازي : هو التأنيث اللفظي الذي ليس له ^(٦) فرج مقابله ذكر من جنسه ، وهذا أيضاً ^(٧) معدوم في الأفعال ؛ لأن التأنيث اللفظي : هو علامات التأنيث ^(٨) ،

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) كذا في النسخ كلها والأفضل أن يقول : بتذكير مصدره .

(٣) المصادر تذكر وتؤنث ، ولكن تأنيثها ليس تأنيثاً حقيقياً .

انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل ٢٧٦ ، المذكر والمؤنث ٦١٩ ، الأمالي الشجرية ٢٩٤/٢ .

(٤) لم أقف على من قال بهذا صراحة . وإن كان في كلام أبي بكر بن الأنباري ما يشير إلى هذا إذ قال :

« وفمن أنت الفعل قال : هو للمحبة ، والمحبة فيها علامة التأنيث ، ومن ذكر الفعل قال : المحبة مصدر والمصادر ليس تأنيثها تأنيثاً حقيقياً » ، المذكر والمؤنث ٦١٩ .

(٥) قال الزجاجي : « فأما الأفعال فمذكورة كلها ، وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل

في قولك : قامت هند وخرجت فاطمة » ، الجمل : ٢٩٠ .

(٦) أ ، ب : بإزائه .

(٧) ب : لفظ .

(٨) الثلاث وهي : التاء وألفا التأنيث : المقصورة والممدودة .

وما يكون في الأخبار عن الكلمة من تأنيث خبرها أو وصفها أو ضميرها أو عددها أو جمعها أو الإشارة إليها ^(١) ، وهذا كله معدوم في الأفعال .

فقد انعدم فيها التأنيث المجازي كما انعدم التأنيث الحقيقي فهي إذن مذكرة كلها . [وكلا القولين في الأفعال من أنها مذكرة كلها ^(٢)] أو بعضها مذكر وبعضها مؤنث له وجه وهو ما قدمنا ذكره في كل واحد منها .

وقوله : التذكير الشخصي ^(٣) .

يريد تذكير المعارف أو تذكير الأسماء المراد بها الآحاد نكرات كانت أو معارف .

وقوله : التنكير: الذي تنفرد به الأسماء هو تنكير الآحاد ^(٤) .

يمكن أن يريد به تنكير الأعلام نحو : عثمان وعثمان آخر ، لأن الأعلام في الأجناس المألوفة إنما هي لفصل الآحاد بعضها من بعض ^(٥) . فهي إذن ^(٥) أسماء الآحاد فلذلك عبر عن الأعلام بالآحاد ويمكن أن يراد به تنكير ما يدل على الجنس في أصل وضعه ، ويكون المراد به واحداً منه نحو رجل من قولك : قام رجل ، أو امرأة ^(٦) [من قولك : لقيت امرأة ^(٧)] .

وقيل في هذا : إنه تنكير الآحاد لأن رجلاً وامرأة فيه لم يرد بهما إلا الواحد من كل واحد من الجنسين إلا أنه غير معين .

وثم تنكير آخر هو تنكير الأجناس [وعليه استظهر بتقييده هنا التنكير بالآحاد

(١) أشار إلى هذا ابن عصفور عدا العدد . انظر : شرح الجمل ٣٧٣/٢ ، وذكر ثلاثاً منها الصيمري وزاد أنه يعرف بفعله ، التبصرة والتذكرة ٦١٧/٢ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) الجزولية ٥٥ .

(٤) لأن العلم ما خص الواحد من جنسه فجعل علماً له . انظر : اللمع ١٨٩ ، المرتجل ٢٨٧ ، البديع

١٦٠/٢ .

(٥) ج : أيضاً .

(٦) أ : وامرأة .

(٧) ساقط من : أ .

وتنكير الأجناس^(١) [في قولك : (رجل خير من امرأة) ونحوه / ٤٣ ب لأنك لم ترد بواحد منهما واحداً من الجنس ، ولكنك إنما أردت هذا الجنس خير من هذا الجنس . فلهذا لا يقال في هذا النوع تنكير الآحاد ، لما كان نكرة ، وكان المراد به الجنس كما قيل في النوع الأول تنكير الآحاد لما كان نكرة ولم يرد به الجنس وإنما أريد به آحاد الأجناس^(١) .
وقد قال بعضهم في قوله : ومدلولات الأفعال أجناس^(٢) : أنه لا يصح لأن الفعل لا يراد به الجنس ، وإنما يراد به بعضه . وهذا ليس بصحيح لما قدمناه من أن مراده أن الفعل لما لم يختص من الحدث شيئاً قليلاً دون شيء كثير ، ولا شيئاً سريعاً دون شيء بطيء^(٣) كان حكمه حكم اسم الجنس^(٤) الذي لا يخص به شيء دون شيء .

وقوله : الإفراد الذي تنفرد به الأسماء^(٥) ... إلى آخره .

الكلام في إفراد الأشخاص والأجناس كالكلام في تذكير الأشخاص والأجناس ، وفي تنكير الأشخاص والأجناس فأغني ذلك عن إعادته .

وقوله : الفاعل مخبر عنه بفعله^(٥) ... إلى آخره .

وقوله : المبتدأ مخبر عنه^(٥) ... إلى آخره .

ليس في [شيء من^(٦)] ذلك [كله^(٧)] ما يحتاج إلى الكلام [عليه^(٨)] .

وقوله : المفعولية لا يصح معناها في الفعل^(٥) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) انظر : شرح الجزولية ١٢٠/١ .

(٣) لم يتعرض الشلوبين لهذا فيما سبق .

(٤) انظر هذا الاعتراض والرد عليه في : الشرح الصغير ٣٢ .

(٥) الجزولية ٥٥ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ساقط من : ب .

ولم يتعرض لشرح هذين في الشرح الصغير . انظر ص : ٣٢ .

يريد أن كون الكلمة مفعولاً بها أو فيها أو من أجلها أو معها أو مفعولاً مطلقاً لا يصح شيء من ذلك [كله ^(١)] في الفعل ، والعلة فيه أن كل واحد من المفعولات مخبر عنه من جهة المعنى بأنه فَعَلَ أو فُعِلَ به أو فُعِلَ فيه أو فُعِلَ له أو فُعِلَ معه .
فإن قلت : فإذا كان مراده ذلك فَلِمَ لَمْ يجعل العلة في المفعولية ^(٢) أن المفعول يخبر عنه ، كما أن المبتدأ والفاعل كل واحد منهما يخبر عنه .

فالجواب : أنه إنما لم يقل ذلك لأن النحويين لا يطلقون الإخبار عن الكلمة إلا إذا كانت عندهم مبتدأة أو فاعلة أو مفعولاً لم يسم فاعله ^(٣) ولا يطلقون /٤٤أ الإخبار عن الكلمة في الفضلات ، فلذلك لم يقل : إن المفعول مخبر عنه من حيث كان فضلة وعدل عنه إلى قوله : إن المفعولية لا تصح في الفعل . يريد أن معناها الإخبار عن المفعول ، وإن لم يكن المفعول مخبراً عنه في الإطلاق الصناعي ^(٤) .

(١) ساقط من : أ .

(٢) ج : المفعول .

(٣) قال اللورقي : « والنحاة لا يجعلون المخبر عنه إلا المعتمد عليه في الجملة » ، المباحث الكاملية ١/٦٤ .

(٤) الغرض مما سبق بيان علامات الاسم قال العطار عما سبق شرحه : « جميع ما تحصل من كلام أبي القاسم وأبي موسى في هذا الباب أن العلامات التي تنفرد بها الأسماء خمس عشرة علامة ذكر منها أبو القاسم ست علامات في قوله تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها والنعت والتصغير والنداء ، وذكر أبو موسى تسع علامات وهي : التثنية والجمع والتأنيث والتذكير الشخصي والتذكير الشخصي والإفراد الشخصي والفاعل والمبتدأ والمفعولية » ، المشكاة والنيراس ١/٢٨ ب .

باب [معرفة علامات الاعراب ^(١)]

قوله : الضمة تكون علامة الرفع في أنواع الأسماء المتمكنة ^(٢) .

يعني ما ذكره بعد من المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، وهذا الفصل غرض المؤلف به إصلاح قول أبي القاسم : « فأما الضمة فتعترك فيها الأسماء والأفعال » ^(٣) ، إذ كان هذا القول من أبي القاسم فاسداً عنده .

[لأنه ^(٤)] قد ذكر في بقية الفصل أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الأسماء الخمسة المعتلة المضافة ، والثنية وجمع المذكر السالم ، وأفعالا لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الخمسة الأمثلة من الفعل .

وثم أيضاً أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، ولم يذكرها أبو القاسم ، وأفعال كذلك وهي الأسماء المبنية [والأفعال المبنية ^(٥)] ، فأصلح هذا المؤلف لفساده عنده كلام أبي القاسم بهذا التقييد الذي قيد به مواضع كون الضمة علامة الرفع ، وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب : الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال ^(٦) ما يدفع الاعتراض بهذا كله عن أبي القاسم ، ويرفع عنه الفساد الذي زعمه ^(٧) هذا المؤلف فيه ، فلا يحتاج إلى هذا الإصلاح الذي أصلحه به إذا فهم على ما ذكرناه هناك .

وقوله : وفي الأفعال المضارعة بشرط أن تسلم من نوني التوكيد ^(٨) .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٥٥ .

(٣) الجمل : ٣ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) لم يذكر هذا الكتاب كثير ممن ترجعوا لأبي علي الشلوين رحمه الله .

(٧) ج : زعم .

(٨) الجزولية : ٥٦ .

يريد في مثل : هل تضرِبْنَ ؟ وهل تضرِبْنَ ؟

وقوله : ٤٤/ ونون جماعة المؤنث ^(١) .

يريد في مثل هل تضرِبْنَ ياهندات ؟

وقوله في هذا الفصل : إن نوني التوكيد ونون جماعة المؤنث توجب بناء المضارعة من الأفعال . بناء على مذهب جمهور النحويين ^(١) .

وقد قال قوم ^(٢) منهم : إن المضارعة مع هذه النونات باقية على أصلها في إيجاب الإعراب لها ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب في فعل جماعة النسوة تشبيهه بالفعل الماضي المتصل به نون جماعة النسوة في تسكين آخره لنون جماعة النسوة كما سكن آخر الماضي لها ^(٣) ، ومنع من ظهور الإعراب في الفعل المؤكد بالنونين ما يؤدي إليه إعرابه من الالتباس بغيره ، أو من الجمع بين النونات الزوائد في آخر الفعل وهو ثقيل ^(٤) ، فسقوط علامة الإعراب في مثل هل تضرِبْنَ إذا وكد بالنونين [لما يؤدي إليه من الجمع بين النونين أو النونات ، وسقوطه في مثل يضرب إذا وكد بالنون لما ^(٥)] يؤدي إليه الإعراب في هل تضرب ؟ المؤكد بالنون من الالتباس بفعل جماعة المذكور ، وفي إما ^(٦) تضرب المؤكد بالنون بفعل المخاطب المؤنث ^(٧) ، والاحتجاج لهذا القول وعليه قد تقدم مُستوفى قبل هذا ^(٨) .

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) خالف في بناء المضارع مع نون النسوة الأخفش وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة . وفي بنائه مع نوني التوكيد الزجاج والسيراي ، وانظر ما سبق ص ٢٦٢ هـ .

(٣) قال أبو حيان : ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجه ، وبقاء موجه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون ، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، قالوا : وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته كما عرض للأسماء المضافة لياء التكلم فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك وجعل الإعراب فيها مقدراً ، التذييل والتكميل ٤٠/١ ب .

وأشار السهيلي إلى إعرابه المقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي : نتائج الفكر ١١٠ .

(٤) أ : تقييد .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) جـ : لا .

(٧) وقيل : إن حركته حركة التقاء ساكنين . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٦/١ ، الغرة ٢/٢١٣ ب .

(٨) انظر ص : ٢٦٣ وما بعدها .

وقوله : وضمير التثنية ^(١) .

يريد في مثل : الزيدان يقومان .

وقوله : أو علامتهما ^(١) .

يريد في مثل : يقومان الزيدان ، وتفريقه بين الألفين المتصلتين بالفعل في قولك : الزيدان يقومان وقولك : يقومان الزيدان ، بأن الألف في الأول ضمير وفي الثاني علامة دالة على أن فاعل الفعل مثنى مبني على ما يأتي بيانه بعد ^(٢) في باب الفاعل من أن الفعل إذا رفع مثنى أو مجموعا قد يُلْحَقُ حرفا دالا على أن الفاعل مثنى أو مجموع ، وعلى أن الألف المتصلة بالفعل في قولك : الزيدان يقومان ضمير ، فأما أن الألف في : يقومان / ٤٥ أ الزيدان علامة دالة على أن الفاعل مثنى فسيأتي الكلام فيه وأنه قد قيل : إن الألف في ذلك ضمير كما هي في قولك الزيدان يقومان ، والصحيح من ذلك يجيء في باب الفاعل إن شاء الله ^(٣) .

وأما أن الألف في قولك : الزيدان يقومان ضمير فهو قول جمهور النحاة ^(٤) ، أعني أن الضمير الراجع من المبتدأ إلى الخبر هو الألف ^(٥) .

وقال المازني ^(٦) : إن الضمير الراجع في ذلك مستتر ^(٧) والتقدير : الزيدان

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) انظر ص : ٥٨٧ .

(٣) انظر ص : ٥٨٧ - ٥٨٨ .

(٤) ج : النحويين .

(٥) انظر : الكتاب ٢٣٥/١ ، المختضب ١٢٨/٤ ، الأصول ٦٤/١ ، سر الصناعة ٧١٨/٢ .

(٦) المازني : (..... - ٢٤٧ هـ) .

أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان النحوي البصري ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وعنه المبرد واليزيدى وغيرهما ، كان يقول بالإرجاء .

له كتاب في القرآن ، وتفسير كتاب سيبويه ، والتصريف والعروض وغيرها .

انظر : إنباه الرواة ٢٤٦/١ - ٢٥٦ ، طبقات ابن قاضي شعبة ٢٨١/١ - ٢٨٤ ، إشارة التعيين ٦١ -

٦٢ ، البغية ٤٦٣/١ - ٤٦٦ .

(٧) انظر رأي المازني في : - شرح السيرافي ١/٧٨ ، إصلاح الخلل ٤٠ ، شرح المفصل ٣/٨٨ ، شرح

الكافية ٩١٢ ، شرح الجزولية ١/١٣٣ ، التسهيل ٢٣ ، المغني ١/٤١٣ .

يقومان هما كما كان الضمير الراجع في قولك : الزيدان قائمان مستترا ، والتقدير : الزيدان قائمان هما ، وكذلك الزيدون قائمون الرابط فيه أيضاً مستتر والتقدير قائمون هم ، ولا خلاف في ذلك في اسم الفاعل ، فقال المازني في الفعل مثل قولهم في اسم الفاعل فإذا كان كذلك فالألف في يقومان من قولك : الزيدان يقومان [عنده ^(١)] ليست ضميراً ، وإنما هي علامة كالألف في يقومان الزيدان فكلام المؤلف إنما هو مبني في ذلك على كلام الجمهور لا على كلام المازني وهو الصحيح .

وأما قياس المازني الألف في (يقومان) على الألف في (قائمان) ، وعلى الياء في (قائمين وقائمتين) فليس بصحيح ، لأن الألف دالة في ذلك كله على التثنية ، وكذلك الياء والواو في التثنية والجمع ، فكان ينبغي أن تكون هذه الحروف في الجمع ضمائر ، وألا يقدر معها ضمائر غيرها تدل على التثنية والجمع ، لأن ذلك دعوى ، والدعوى لا ينبغي أن ترتكب إلا بدليل ، فقام الدليل في أسماء الفاعلين على أن هذه الحروف ليست بضمائر باختلافها باختلاف العوامل ^(٢) ، والضمائر لا تختلف باختلاف العوامل ^(٣) ، وأيضاً فإنها لو كانت ضمائر لم تكن إلا ضمائر رفع مرتفعة بأسماء الفاعلين ولم يكن للنصب والجر فيها مدخل فدل ذلك / ٤٥ ب على أن هذه الحروف ليست بضمائر ، وإنما هي حروف تثنية وجمع للأسماء التي اتصلت بها كالحروف ^(٤) التي في قولك : الزيدان والزيدان ، والزيدون ، والزيدان ، وعلى أن الضمائر التي في أسماء الفاعلين غير هذه الحروف ، فلما قام الدليل على هذا في أسماء الفاعلين قلنا بما اقتضاه الدليل فيها ، وبقي الباقي على الأصل الذي قلنا أولاً من أنه لا ينبغي أن تكون الضمائر غيرها إذ القول بأن ثم ضمائر غيرها دعوى لا يقترب بها دليل وما هذه سبيله سقط القول به .

(١) ساقط من : أ .

(٢) تقول : الزيدان قائمان ، وكان الزيدان قائمين ، فاختلقت باختلاف العوامل .

(٣) لأن الضمائر لها ألفاظ مخصوصة حسب مقتضى العامل قال الرضي : « والمضمرات مستغنية

باختلاف صيغها لا اختلاف المعاني عن الإعراب ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والجرور له ضمير خاص » ، شرح الكافية ٣/٢ .

(٤) ب : الحروف .

وقوله : وضمير جماعة المذكرين العاقلين ^(١) .

يريد في مثل : الزيدون يقومون .

وقوله : في الوضع ^(١) .

أى إنها لذلك وضعت أولاً ، أى لتكون ضمير جماعة المذكرين العاقلين خاصة ، وقد توسع فيها فجعلت لغير العاقلين إجراء لهم مجرى العقلاء ^(٢) كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ^(٣) فهي إذن إنما هي مختصة بالمذكرين العاقلين في وضعها الأول ، وأما في الاتساع فيها فليست مختصة بهم ، لأنها تكون هناك في غير العقلاء إذا حكم لهم بحكم العقلاء وأخبر عنهم بأخبار لا يصلح باقياً على أصله إلا للعقلاء .

وقوله : أو علامتهم وهو الواو ^(٤) .

يريد في مثل : يفعلون الزيدون ^(٥) .

وكذلك قوله : وضمير الواحدة المخاطبة ^(٤) .

يريد في مثل : أنت تفعلين يا هند .

وقوله هنا أيضاً في ياء تفعلين إنها ضمير بناء على مذهب الجمهور ^(٦) ، وقد خالف الأخفش ^(٧) فيها فجعلها علامة ، وجعل الفاعل مضمراً مستتراً في الفعل كأنه قال :

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٠ ب ، معاني القرآن للنحاس ٢/٣٧٢ ، في تعليقها على [آية الأنبياء : ٣٣] ﴿ ... كل في فلك يسبحون ﴾ .

(٣) [يس : ٤٠] وأولها ﴿ لا الشمسُ ينبغي لها أن تذرَكَ القمرَ ولا الليلُ سابقُ النهارِ وكلُّ في فلكٍ يسبحون ﴾ .

(٤) الجزولية : ٥٦ .

(٥) الواو هنا علامة الجمع فقط عند جمهور النحاة . انظر : الكتاب ١/٥ ، سر الصناعة ٢/٦٢٩ .

(٦) انظر : الكتاب ١/٥ ، المقتضب ٤/٢٤٧ ، سر الصناعة ٢/٧٦٩ .

(٧) الأخفش (... - ٢١٥هـ) .

سعيد بن مسعدة أبو الحسن مولى بني مجاشع ، وهو الأخفش الأوسط ، كان معتزلياً ، أخذ عن سيبويه =

تفعلين أنت (١) .

ووجه قول الأخفش : أنه قاس فعل المخاطب على فعل الغائب ، فكما أن فعل الغائب يستتر فيه ضمير الغائب إذا كان مفرداً ولا يبرز / ٤٦ أ وإنما يبرز في الثنية والجمع ، فكذلك ينبغي أن يكون فعل المخاطب يستتر فيه ضمير المفرد وإنما يبرز ضميره في الثنية والجمع ، وكما استوى في فعل الغائب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، كذلك ينبغي أن يستوى في فعل المخاطب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، فلذلك قلنا في تفعلين : إن ضمير المخاطب فيه إنما هو مستتر لأنه مفرد ، والياء فيه علامة تأنيث (٢) .

وهذا الذي قاله الأخفش لا يلزم أعني حمل فعل المخاطب [في ذلك (٣)] على فعل الغائب بل لكل [فعل (٣)] في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الإفراد والثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال وكانت الياء في تفعلين علامة تأنيث لانبغي أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنما تفعلان مخاطباً لمؤنثين .

وقوله : وموقعها في الاسم المتمكن المفرد انصرف أو لم ينصرف وكذا وكذا إلى آخره (٤) .

جرت عادة الناس في هذا الموضع أن يقرؤوه بخفض المفرد وما عطف عليه ، وهو

= والكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني . له : معاني القرآن ، المسائل الكبير ، العروض والقوافي .

« أخبار النحويين البصريين ٦٦ - ٦٧ ، طبقات الزبيدي ٧٤ - ٧٦ ، البلغة ٨٦ ، البغية ٥٩٠/١ -

٥٩١ » .

(١) انظر : شرح الكافية ٩١٢ ، شرح الجمل ٢٠/٢ ، التسهيل ٢٣ ، التذيل والتكميل ١٣٩/١ ،

ب ١٤٠

(٢) انظر هذا الاحتجاج في : شرح الجمل ٢٠/٢ ، والتذيل والتكميل ١٤٠/١ ب .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) الجزولية : ٥٦ .

بادي الرأي مختل لأنه يقتضي أن وقوع الضمة في هذه المواضع التي هي المفرد بنوعيه وجمع التكسير بنوعيه وجمع المؤنث السالم ، وقد قدم قبل أن لها وقوعاً في غير هذه المواضع الثلاثة ، وذلك ما قدم من الفعل المضارع إذا سلم مما يوجب بناءه أو رفعه بالنون ^(١) . فيختل هذا الكلام لذلك ، إلا أن يقدر حذف وكأنه قال : وموقعها من الاسم المتمكن [في ^(٢)] الاسم المفرد ، ولذلك إن قرئ هذا الموضع برفع المفرد وما عطف عليه لم يحتج إلى هذا الحذف وصح ذلك على أحد وجهين : إما أن يكون من وضع الواحد موضع الجمع كما قال ^(٣) ٤٦/ ب .

... .. فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبِيضُ وَأَمَّا جُلْدُهَا فَصَلِيبٌ ^(٤)

(١) يريد قول الجزولي قبل هذا إذ قال : « الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إذا سلمت مما يوجب بناءها ... إلى آخره » .

الجزولية : ٥٦ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) علقمة الفحل (٠٠٠ - ٢٠ ق . هـ) .

هو علقمة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة التميمي ، من شعراء الجاهلية لم يدرك الإسلام ، سمي الفحل في خبره مع امرئ القيس وتحكيم أم جندب ، وكانت تحت امرئ القيس ، فلما غلبت عليه علقمة ، طلقها امرؤ القيس ، وخلفه عليها علقمة ، فسمي علقمة الفحل ، وقيل : سمي الفحل من أجل رجل آخر يقال له علقمة الخصي . انظر : « طبقات فحول الشعراء ١٣٦/١ - ١٣٩ ، الأغاني ١١١/٢١ - ١١٣ ، المؤلف والمختلف ١٥٢ ، سمط اللآلي ٤٣٣/١ » .

(٤) من البحر الطويل مطلعها :-

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْجِسَانِ طَرُوبٌ بُعِدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

وأول البيت المستشهد به :-

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرِ فَأَمَّا عِظَامُهَا

الحسرى : المعية من الإبل يتركها أصحابها فتموت ، الصليب : الجلد اليابس .

الشاهد فيه :- وضع الجلد وهو واحد موضع الجلود وهو جمع للضرورة .

الكتاب ١٠٧/١ ، المفضليات ٣٩٤ ، معاني القرآن للأخفش ٢٢٦/١ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٧/١ ، ٣٣٧ ، اشتقاق أسماء الله الحسنى ٧٧ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ١٠١ ، شرح ابن السرياني ١٣٣/١ - ١٣٤ ، شرح الأعلام ١٠٧/١ ، التبيان ٢٣/١ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٢/١ ، ٥٥ ، شرح الجمل ٤٨٦/١ ، ٤٤٤/٢ ، الضرائر ٢٥٢ ، الخزائن ٥٥٩/٧ .

وكقوله (١) :-

فِي حَلِيقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا (٢)

إلا أن هذا الوجه خصه سيبويه بالشعر فيضعف (٣) ، فأولى منه أن يُقدَّر مضاف قبله كأنه قال : ومواضع موقعها في الاسم المتمكن [المفرد (٤)] [انصرف (٥)] وكذا وكذا ، ويكون الموقع في ذلك مصدرا ، ويكون المفرد وما بعده خبراً عن المواضع المحذوفة في الأصل ثم حذفت وأقيم الموقع مقامها فصار المفرد وما بعده خبراً عنه مجازاً (٦) .
وقوله : انصرف (٧) .

(١) اختلف في قائله :-

أ - المسيب بن زيد بن مناة الغنوي ، نسب له في : شرح الأعلام ١٠٧/١ ، اللسان ٤٢٣/١٤ (شجا) .

ب - طفيل بن عوف الغنوي ، وهو طفيل الخيل الشاعر المشهور ، نسب له في : المحتسب ٨٧/٢ .

(٢) من الرجز قبله :-

لَا تُنْكَرُ الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا

قال الأعلام في شرحه : « وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سببتم منا ، ففي حلولكم عظم بقتلنا لكم ، وقد شجينا نحن أيضا ، أي غصصنا بسبيكم لمن سببتم منا » ، شرح الأعلام ١٠٧/١ .

الشاهد فيه : وضع الحلق وهو مفرد موضع الحلق وهذا ضرورة .

الكتاب ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المقترض ١٧٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ ، اشتقاق أسماء الله ٧٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠١ ، المحتسب ٢٤٦/١ ، ٨٧/٢ ، شرح الأعلام ١٠٧/١ ، المخصص ٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٥/١ ، ٨٤٨/٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢/١ ، ٤٤٧/٢ ، أساس البلاغة ٣٢٢ ، شرح المفصل ٢٢/٦ ، شرح الجمل ٨٨/١ ، ٤٨٦ ، ٤٤٤/٢ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، الخزانة ٥٥٩/٧ .

(٣) قال سيبويه : « وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » ثم أورد البيتين : الكتاب ١٠٧/١ .

(٤) ساقط من . أ .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) هذا هو الوجه الثاني .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

يريد به مثل : جاء زيد .

وقوله : أو لم ينصرف ^(١) .

يريد به مثل : جاءني أحمد ، وإنما قال ذلك لأن من علامات الإعراب [ما هو ^(٢)] مختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، فأراد أن يبين أن الضمة ليست كالفتحة في ذلك ، وأنها لا تختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، بل يشترك النوعان فيها ، ويمكن أن يريد (إلا أخوك وأخواته الخمس) فإن رفعها بالواو ولكنه حذف الاستثناء لأنه قد دل عليه ما ذكره بعد ذلك في فصل أخوك وأخواته الخمس ، ويمكن أن يريد أن (أخوك) وأخواته الخمس رفعها بضممة مقدرة على حروف العلة ، هذا أجرى على قوله لأنه الأظهر ^(٣) فيه ، وهو أيضا أجرى على القياس لأنه ليس في الأسماء المفردة شيء أعرب بالحروف ، وإنما تعرب كلها بالحركات ^(٤) ، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا يكسر فيه ما اطرده كان أولى ، وثم أيضا ما يدل على ذلك غير ما ذكرناه وهو مذهب الفارسي ^(٥) وهو الذي يعضده النظر [والقياس ^(٦)] وسيأتي ^(٧) .

وقوله : وجمع التكسير انصرف ^(١) .

يريد في نحو : جاءني رجال .

وقوله : أو لم ينصرف ^(١) .

يريد في مثل : هذه مساجد ، والأمر في ذكر الانصراف هنا وفي غير

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) تكملة يلثم بها السياق .

(٣) جـ : أظهر .

(٤) سيأتي الخلاف في ذلك انظر ص : ٣٤٥ وما بعدها .

(٥) البصريات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٣٩ ، الشيرازيات ٨٦ أ ، وانظر : الارتشاف ٤١٥/١ ،

التذيل والتكميل ٥٣/١ ب ، مع الهوامع ١٢٤/١ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) انظر ص : ٣٤٧ وما بعدها .

الانصراف /٤٧أ كما تقدم في المفرد .

وقوله : وجمع المؤنث السالم ^(١) .

يريد في مثل : جاعني الهندات ، ولم يقل في هذا النوع انصرف أو لم ينصرف كما قال في النوعين قبله أعني [في] ^(٢) المفرد وجمع التكسير ، لأن هذا الجمع لا يكون إلا منونا ، ولا يكون كالنوعين قبله في أن كل واحد منهما يكون منوناً وغير منون ، فلما كان هذا النوع كله منوناً كان كأنه كله منصرف ^(٣) ، وإن كان تنوينه ليس للصرف ، إنما تنوينه لمقابلة [نون الجمع من] ^(٤) المذكور ^(٥) فليس هذا النوع مما يدخله التنوين للصرف [أيضاً] ^(٦) فيكون منه منصرف ^(٧) وغير منصرف كالمفرد وجمع التكسير ، فلذلك [لم] ^(٨) يقل المؤلف فيه انصرف أو لم ينصرف .

ووصف هذا النوع بالانصراف - إن قاله قائل ^(٩) - ، مجاز لا حقيقة على القول بأن التنوين ليس تنوين صرف ، إنما هو تنوين مقابلة على ما أحكمه النحويون ، ولكنه يمكن أن يقال فيه : إنه منصرف لكون لفظه كلفظ المنصرف على التجوز . ويمكن غير هذا [وهو] ^(١٠) [أن يكون هذا التنوين في هندات ونحوه تنوين صرف ، إلا أن العلل لم تؤثر فيه أعني العلل المؤثرة في التنوين في كل موضع لكونه

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) جـ : منصرفاً .

(٤) مطموس في : ب .

(٥) انظر : الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣١/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٩/١ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) أ ، ب ، جـ : منصرفاً . والصواب ما أثبتته .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) هو سيبويه - رحمه الله تعالى - إذ يقول : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة

في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مباركاً فيها .. » ، الكتاب ١٨/٢ .

وقد اعتذر عنه الشلوين كما ترى .

(١٠) ساقط من : أ .

مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم ، فيكون معنى قول النحويين فيه : [إنه تنوين مقابلة وليس تنوين ^(١) صرف] ^(٢) إنه تنوين مقابلة أي ^(٣) انضافت المقابلة فيه لتنوين الصرف وليس بتنوين ^(٤) صرف مجرد ، فيكون على هذا وصفنا لهذا التنوين أعني تنوين هندات بأنه تنوين صرف حقيقة لا مجازاً .

فصل :-

واعلم أن الضمة هي الأصل ^(٥) في باب الرفع ^(٦) ، فكل ما أعرب بها فهو جاء على الأصل ، وما أعرب بغيرها فليس بجاء على أصله فينبغي أن يسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله ؟ ، وقد انقدح هنا سؤالان :-

أحدهما : ما ٤٧/ ب الدليل على أن الأصل في باب الرفع الضمة ؟ .

والجواب : أنا وجدنا الأصول من المعربات وبعض الفروع معرباً بها ^(٧) وبغيرها مما جعل علامة للرفع لم يعرب به إلا ما كان فرعاً . وبيان ذلك أن الأسماء المعربة : إما مفردة وإما مثناة وإما مجموعة ، والمفردة هي الأصل وهي كلها معربة بالضمة ، والمثناة فرع وهي معربة بغير الضمة ، والمجموعة إما جمع سلامة في المذكر وإما جمع سلامة في المؤنث وإما جمع تكسير وكلها فروع ، واثنان فيها مرفوعان بالضمة وهما جمع السلامة في المؤنث وجمع التكسير ، وواحد منهما وهو جمع السلامة في المذكر معرب بغير الضمة .

(١) ج : بتنوين .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) أ : وليس أي .

(٤) ب : تنوين .

(٥) أ : في الأصل .

(٦) والفتحة أصل في باب النصب والكسرة أصل في باب الجر ، قال ابن الخشاب : « إنما جعلت

الحروف نائبة عن الحركات في الإعراب ، لأن الحركات هي الأصل فيه » المرتجل : ٥٤ .

(٧) ب : يعربان فيها ، ج : معربين بها .

فقد تبينت بهذا ما ذكرناه من أن الضمة أعرب بها الأصول كلها وبعض الفروع ، وغير الضمة لم يعرب بها إلا فرع ، فبان بذلك أن الضمة هي الأصل لكونها في الأصول والفروع ^(١) . وكذا ينبغي للأصل أن يتصرف تصرفاً لا يتصرفه الفرع ، فيكون في الأصول والفروع ، وينبغي للفرع أن ينقص عنه ، فيكون فيما هو فرع ^(٢) مثله ولا يستمر في الفروع كلها لنقصه عن الأصل .

هذا بيان ذلك في الأسماء المعربة .

وأما بيانه في الأفعال المعربة ؛ فإن الفعل المعرب ؛ إما متصل بصور الضمائر الثلاثة المتقدمة التي هي ألف الاثنين التي تقدم ذكرها ، وواو الجمع التي تقدم ذكرها ، وياء المخاطب ^(٣) المؤنث - وإن كان بعض هذه قد يكون غير ضمير ^(٤) - فإن الضمير هو الأصل فيها ، وكونه حرفاً إخراج له عن أصله فلذلك أطلقت عليها ما هو الأصل فيها .

وإما غير متصل بتلك الضمائر ، وكونها غير متصلة بتلك الضمائر هو الأصل فيها لأن اتصالها بما هو تركيب لها معها والتركيب فرع [عن ضده ^(٥)] ٤٨/ أ [وضده ^(٦)] هو الأصل ، وكله معرب بالضمة ، وغير الضمة من إعراب الأفعال الذي هو النون لم [يوجد ^(٦)] إلا في [فرع ^(٦)] فبان بذلك أيضاً في الأفعال أن الضمة هي الأصل لكونها في [الأصول فيها ^(٦)] ، وأن غيرها من إعرابها الذي هو النون فرع لكونها في [الفروع ^(٦)] منها .

فكون الضمة إذن في أنواع الأسماء الثلاثة التي هي المفرد ^(٧) وجمع التكسير

(١) أ و ج : الفرع .

(٢) أ : مرفوع .

(٣) ب : مخاطب .

(٤) كما في : أكلوني البراغيث وقاما أخواك ، وقد سبق إيضاحه : ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) بياض في : أ .

(٧) ج : المفردة .

وجمع المؤنث السالم جاء على الأصل فلا سؤال فيه ، وكون التثنية وجمع [المذكر ^(١)] السالم غير معربين بالضممة هما اللذان يسأل فيهما لِمَ خرجا عن أصلهما و [لِمَ ^(٢)] لم يعربا بالضممة وأعربا بالحروف ؟ ، وذلك بين فيهما ، وذلك أن حروف التثنية وجمع السلامة حروف علة وحروف العلة تستثقل فيها حركات الإعراب إذا لم يسكن ما قبلها ، وإذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح في تحريكها بحركات الإعراب وحروف التثنية والجمع ليس ما قبلها ساكن إنما قبلها متحرك ، فلذلك لم تعرب حروف التثنية والجمع بالحركات الظاهرة .

فإن قيل : فكان ينبغي إذا تعذر ظهور الحركات فيها أن تعرب بالحركات المقدرة وقد فعل ذلك بعض العرب في التثنية فقالوا : قام الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان فأعربوها بالحركات المقدرة وهم بنو الحارث بن كعب ^(٣) إلا أن جمهور العرب لم تقل بذلك . وإنما قال به بعضهم ^(٤) ، فَلِمَ لَمْ يفعلوا ذلك وهو الذي كان ينبغي أن يكون ^(٥) لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات .

فالجواب : أنهم لو أعربوا التثنية والجمع بالحركات المقدرة لكان هذان النوعان من الأسماء لا يوجد فيهما الإعراب ظاهراً أبداً ، وليس كذلك الأسماء التي أعربت بالحركات المقدرة نحو : الفتى والعصا والرحى والقاضي والغازی وما أشبه ذلك لأن هذه الأسماء ٤٨/ب [وإن لم ^(٦)] يظهر فيها الإعراب ^(٧) فإن من نوعها ما ظهر فيها

(١) ساقط من : ج .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) هم بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جعد بن مالك بن أدد ، يرجعون إلى بني مذحج وينتهي نسبهم في كهلان بن سبأ . انظر : جمهرة أنساب العرب (٤٠٥ - ٤١٧) .

(٤) تكلم بهذه اللغة عدد من القبائل هم : بنو الحارث بن كعب وخنعم وزبيد وبنو العنبر وبنو الهجيم ومراد وعذرة وكنانة وبطون من ربيعة ومكبر بن وائل وهمدان .

انظر : معاني القرآن ١٨٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعراجه ٢٠٠/٤ ب ، إعراب القرآن ٣٤٥/٢ ، التبيان ٨٩٥/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٣ ، البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٥) أن يكون معادة في : أ .

(٦) بياض في : ب .

(٧) أ : أعرب .

الإعراب فلم يعدم ^(١) [ظهور ^(٢)] الإعراب فيها بالجملة ، ولو أعربت التثنية والجمع السالم ^(٣) بالحركات المقدرة لعدم ظهور الإعراب منها بالجملة فكرهوا أن يعدم ظهور الإعراب في النوع كله ، فلذلك اجتنبوه ، ولم يمكنهم أيضا ظهوره لما قلناه ، فأقاموا مقام ظهوره اختلافه باختلاف العوامل وجعلوا كونه مع العوامل المختلفة مختلف الأحوال قائماً مقام كونه مختلف الحركات ^(٤) ، وكذلك كون الضمة علامة للرفع في الأفعال التي لم يتصل بها ما يوجب بناءها ولا رفعها بالنون جاء على الأصل أيضاً فلا سؤال فيه ، وإنما السؤال فيما لم يجيء على أصله مما اتصل به ما يوجب بناءه وهو نونا التوكيد ونون جماعة النسوة ، وبين أنه لا يمكن أن يكون مرفوعاً لأنه إذا كان فيه ما يوجب بناءه لم يمكن أن تدخل فيه الضمة لأن الضمة إعراب والمبني لا يكون محلاً للإعراب أصلاً .

وأما إيجاب نوني التوكيد ونون جماعة النسوة في الفعل المضارع البناء فقد تقدم ^(٥) الكلام فيه وكذلك أيضاً إذا اتصل بالفعل المضارع ما يوجب رفعه بالنون لا يمكن أن يكون رفعه بالضمة لأنه قد اتصل به ما يوجب أن يكون رفعه بغير الضمة فلا يمكن أن يكون رفعه بعلامتين ، لأن إعرابين لا يجتمعان في كلمة واحدة ^(٦) .

لكن بقي أن يقال : لِمَ أوجب اتصال الضمائر الثلاث بهذه الأفعال ^(٧) أن يكون رفعها بالنون ؟ .

والجواب : أنهم أرادوا أن يدلوا في هذه الأفعال على أن الفعل والفاعل كالشيء

(١) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : وجمع السلامة .

(٤) هذا هو مذهب أبي عمر الجرمي الذي يرى أن المثني وجمع المذكر السالم معربان بالتغيير والانقلاب . انظر : المقتضب ١٥١/٢ ، الخصائص ٧٣/٣ ، الإنصاف ٣٣/١ ، الارتشاف ٢٦٤/١ .

(٥) انظر ص : ٢٦٣ وما بعدها .

(٦) قال الأنباري : « لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك أن يجتمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة » ، الإنصاف ٢١/١ .

(٧) ج : الأفعال الثلاث .

الواحد ^(١) فلم يجعلوا حرف الإعراب منها الحرف الذي قبل الضمائر ، فيكون إعرابه بالحركات المقدرة قبل هذه الضمائر ، كما كان إعراب (غلامي) [ونحوه ^(٢)] بالحركات المقدرة قبل ياء المتكلم / ٤٩ أ لأنه يمنع من ذلك اتصال الضمائر بهذه الأفعال على هذا الوجه لئلا يكون الإعراب في ذلك كأنه قبل الآخر من جهة أنهم أرادوا أن يجعلوا هذه الأفعال وفاعليها كالشيء الواحد فدلوا على ذلك بأن جعلوا الإعراب بعد الفاعل ^(٣) ليكون ذلك دليلاً على أن الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد فعندما ^(٤) جعلوا الإعراب بعد الفاعل لم يجعلوه حركة مقدرة في الفاعل ، لأنه كأن يكون الفاعل في ذلك معاقباً للحركة ، وحرف الإعراب إذا عاقب الحركة حكم له بحكم الحركة ، فحذف للجزم كما تحذف الحركة على مذهبهم من أن يحكموا للمعاقب بحكم ما عاقبه ^(٥) ، فكان يؤدي ذلك إلى حذف الفاعل ، وحذف الفاعل لا يجوز ، فضمت الضرورة إلى ألا يكون الإعراب في ذلك حركة إذ لو كان حركة لكان في الضمائر كما قلنا أو بعدها ^(٦) .

وباطل أن يكون في الضمائر لما قلنا ، وباطل أن يكون بعدها لأن حركة لا يحملها حرف محال فضمت الضرورة أن يكون الإعراب بالحروف ، وتعدرت هنا حروف المد واللين لكون حروف المد واللين قبلها ، فكان يؤدي ذلك إلى الاعتلال ^(٧) والاستثقال .

(١) قال الصيمري : « وإنما كانت علامة الرفع ، لأن هذه الضمائر صارت مع الفعل كالشيء الواحد ، وحالت بين الإعراب وبين آخر الفعل فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع » ، التبصرة والتذكرة ٩٣/١ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) انظر : البصريات ٨٣٧/٢ .

(٤) ج : وعندما .

(٥) ولذا عوملت النون معاملة الحركة وحذفت في الجزم ، قال سيبويه : « وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد » ، الكتاب ٥/١ .

(٦) ذهب الأخفش وتابعه السهيلي إلى أن الإعراب مقدر قبل الضمير في لام الفعل كما هو كذلك في غلامي ، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب .

انظر : نتائج الفكر ١١٠ ، ارتشاف الضرب ٤٢٠/١ .

(٧) ج : الاختلال .

فنظرنا في الحروف الباقية ما هو أشبه بحروف المد واللين فلم يكن إلا النون ^(١) ، وقد ذكر المؤلف بعد شبه النون بحرف المد واللين ولم استحقها الرفع دون غيره وهو تمام ما نحن بسبيله فتممه من هناك إن شاء الله .

وقوله : فإن عرض في آخر الاسم ياء مكسور ما قبلها ^(٢) .

يريد في مثل : جاءني القاضي وتحرز بهذا من الياء الساكن ما قبلها نحو : [هذا ^(٣)] ظني ولم يقل في الاسم أو واو مضموم ما قبلها كما قال ذلك في الفعل لأنه إذا عرض في آخر الاسم واو مضموم ما قبلها أعلت هي والضمة التي قبلها حتى يكون في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو أدل وأحق جمع حقّ ودلّو ^(٤)

وقوله : ٤٩/ب أو ألف ^(٥) .

يريد في نحو جاء موسى .

وقوله : وفي ^(٥) آخر الفعل ياء ^(٢) .

يريد في مثل : يرمي .

وقوله : أو واو .

يريد في مثل : يغزو .

وقوله : أو ألف ^(٢) .

يريد في نحو : زيد يسعى .

وقوله : في الواو والياء من الفعل وحركة ما قبلهما من جنسهما ^(٢) .

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ٩٣/١ ، قال : « لأنها غنة تخرج من الخيشوم » .

(٢) الجزولية : ٥٦ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) جمع دلّو وحقّو وأصلهما أدلّو وأحقّو على أفعل فقلبت الواو ياء وأبدلت الضمة كسرة ثم أعلت

إعلال قاض وغاز . انظر : سر الصناعة ٦١٦/٢ ، ٨٠٣ ، المنصف ١١٨/٢ .

(٥) ب : في .

يمكن أن يكون هذا وصفاً لهما لا تقييداً^(١) ، لأنهما لا يكونان في الفعل إلا كذلك فوصفاً بالصفة التي يكونان عليها في الفعل ، ويمكن أن يكون تقييداً لأنهما إذا كانا كذلك لم يعتلا بأكثر من تقدير الضمة فيهما ، فإن كانت حركة ما قبلهما من غير جنسهما كان اعتلاهما بوجه آخر ، ومثال ذلك أن قولك : يُلهي ويُدعي أصلها : يُلهو ويُدعو ففي آخر هذا الفعل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها فإذا أعلنناها أعلنناها بقلبها ياء ، ثم قلبناها ألفاً بعد^(٢) ، وليس كذلك مثل قولك يدعو ويغزو^(٣) ، لأننا إذا أعلنناهما أعني يغزو ويدعو أعلنناهما بتقدير الضمة فيهما خاصة^(٤) ، فهذا إعلال^(٥) خلاف إعلال ما في آخره من الأفعال في الأصل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها^(٦) .

وقوله : قدرت الضمة في الياء والواو استثقالا^(٧) .

يريد أن الياء في : قام القاضي ، وفي : زيد يرمي . والواو في مثل : زيد يغزو إنما ينبغي أن يكونا في الرفع مضمومين ، ولكنهم لم يضموا وجعلوا الضمة فيهما مقدرة لا ملفوظاً بها لا استثقاهم لها فنصب (استثقالا) على المفعول من أجله ، وإنما استثقلت الضمة في هذا النحو لأحد أمرين :-

إما لأن الضمة مستثقلة في نفسها بدليل تسكينهم لها في عَضُد حيث تقول عَضُد ، ولا تفعل ذلك في الفتحة في نحو جَمَل ، وإنما تفعل ذلك في الضمة نحو

(١) أ : لا تقييد .

(٢) قال سيبويه : « وأنت إذا قلت : يُفَعْلُ منهما كان بمنزلة يُفَعْلُ من غزوت ، قال : الألف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو » ، الكتاب ٣٨٦/٢ .

(٣) ب : يغزو ويدعو .

(٤) انظر : الممتع ٥٣٥/٢ .

(٥) هو إعلال بحذف الحركة فقط ويسمى بالتسكين .

(٦) هو إعلال بالقلب : بقلب الواو ياء أولاً وقلب الياء ألفاً ثانياً .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

عَضُدٌ أو في الكسرة نحو كَتِفٌ ^(١) ، فدل ذلك على ثقلهما في أنفسهما ^(٢) أعني الضمة والكسرة ، وانضاف إلى ثقلهما / ٥٠ أ [اجتماع ^(٣)] الأمثال ^(٤) وهم يستثقلون اجتماع الأمثال ، والأمثال [التي ^(٣)] اجتمعت [هنا هي ^(٣)] الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما ، والياء [والواو ^(٣)] مضارعتان ^(٤) للحركات لأنها من جنسها ^(٥) ، ألا ترى أنهما ينشآن ^(٤) عن [إشباع الحركات ^(٣)] ، فلما اجتمعت الأمثال ^(٦) خففوا بأن أسقطوا [الحركة ^(٧)] المستقلة ^(٨) ، [الدليل ^(٧)] على صحة هذه العلة : أنهم إذا أسكنوا ^(٩) ما قبل [الواو والياء ^(٧)] في نحو [غَزَوْ ^(٧)] وظَنِّي لم يستثقلوا الضمة ^(١٠) لأنه قد قلت الأمثال [هناك لكون ^(٧)] ما [قبل [الواو ^(٨)] والياء ساكناً لا متحركاً فاحتملوا ما بقي من الثقل ^(٨) [لقلته ^(٧)] .

ومما [يدل ^(٧)] أنهم حذفوا الضمة في ذلك لثقلها في نفسها ^(٨) [أنهم ^(٧)] يستثقلون الضمة والكسرة ^(٨) ، ولا يستثقلون الفتحة فيقولون جاءني القاضي ومررت بالقاضي ، ولا يظهرون ^(٨) الضمة ولا الكسرة لثقلهما فإذا قالوا رأيت القاضي أظهروا [الفتحة ^(١١)] لخفة ^(٨) الفتحة فهذا وجه ^(١٢) .

(١) سكن مثل عَضُدٌ فقيل عَضُدٌ وكَتِفٌ فقيل كَتِفٌ استخفافاً ، ولم يسكن مثل جَمَلٌ ودَقَبٌ . انظر : الكتاب ٢٥٧/٢ - ٢٥٨ ، المقتضب ٢٥٥/١ ، ٣٩٥ ، الكامل ٩٤/٧ .

(٢) طمست في : ب .

(٣) بياض في : أ .

(٤) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٥) قال سيبويه : « وإنما الضمتان من الواوين ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو » ، الكتاب ٢٥٨/٢ .

(٦) أ : الحركات .

(٧) بياض في : أ .

(٨) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٩) ج : سكنوا .

(١٠) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل ، وذلك نحو ظَنِّي ودَلُو لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة » ، الكتاب ٣٨١/٢ .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) انظر : الكتاب ٣٨٠/٢ - ٣٨١ ، المقتضب ٢٧٥/١ .

والوجه الثاني ^(١) : أن هذه الياء والواو حرفا علة ما قبلهما من جنسهما ، فضارعا بذلك الألف لأن الألف حرف علة ما قبله من جنسه ^(٢) فلما ضارعا الألف يكون ما قبلهما من جنسهما أعطيا بذلك حكما من أحكام [الألف ^(٣)] وهو سكونهما في الموضع الذي يقتضي لهما الحركة كما أن الألف تكون ساكنة في الموضع ^(٤) الذي يقتضي لها الحركة نحو : هذه العصا وكسرت العصا [ومررت بالعصا ^(٥)] إلا أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، الألف لا تتحرك أصلا لأنه لا يمكن ذلك فيها ^(٦) ، بأن الله لم يخلق لنا قدرة على تحريكها ، إلا بأن نبدلها إلى حرف آخر ، والياء والواو نقدر على تحريكهما ، فلذلك لم نمنع الياء والواو من الحركات عند شبههما بالألف كل الحركات ، وإنما منعناهما بعضها وانبغي أن يكون ذلك البعض ^(٧) ٥٠/ب

(١) ج : الوجه الثاني .

(٢) يعني أنهما حروف مد ، لأن حرف المد حركة ما قبله من جنسه . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥/١ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) في الموضع معادة في : أ .

(٥) ساقط من : ج ، وفي ب : عجبت من العصا .

(٦) قال ابن السراج : « لأن الألف لا يمكن تحريكها ... » ، الأصول ٤٨/١ ، وانظر المقتصد : ١٦٠/١ .

(٧) يرى الأصمعي أن الألف واللام لا تدخل على كل وبعض ، لذا لحن ابن المقفع حين قال : العلم أكثر من أن يحاط ب كله فخنوا البعض .

انظر : التهذيب ٤٩٠/١ - ٤٩١ ، عبث الوليد ١٩٦ - ١٩٧ ، اللسان ١١٩/٧ . وتابعه الرضي في شرح الكافية ٣٩٣/١ ، وابن مالك في التسهيل ١٥٨ ، وابن عقيل في المساعد ٣٤٨/٢ .

ويرى آخرون جواز دخول الألف واللام عليهما واستشهدوا بقول عبد بني الحسحاس :-

رَأَيْتُ الْعَيْنِي وَالْفَقِيرَ كُلَّيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكُلِّ مُعِيدَا

وقول المجنون :-

لَا يَعْرِفُ الْبَفْضُ مِنْ دِينِي فَيُنْكِرْهُ وَلَا يُحَدِّثُنِي أَنَّ سَوْفَ يَقْضِيَنِي

انظر : عبث الوليد ١٩٧ ، منشور الفوائد ٧١ ، اللسان ١١٩/٧ ، وبيت المجنون في الأغاني ١٧٦/١ .

وعندي أنه لا يجوز دخول الألف واللام عليهما لأنهما عند حذف المضاف إليه باقيتان على إضافتهما ، لأن الإضافة منوية حكى سيبويه : « مررت بكل قائما وبيعض جالسا » ، الكتاب ٣٧٤/١ ، أما ما ورد من الشعر فهو نادر لا يصح القياس عليه . وانظر : المخصص ١٣١/١٧ ، التسهيل ١٥٨ ، المساعد ٣٤٨/٢ ، المقتضب ٢٤٣/٣ هـ ١٠١ .

الذي يمنع منها ثقيلًا وهو الضمة والكسرة^(١)، وبقي الخفيف من الحركات^(٢) وهي^(٣) الفتحة^(٤) على أصلها غير ممنوع، فلذلك نقول: رأيت القاضي فنظهر الفتحة لخفتها، ونقول: جاءني القاضي ومررت بالقاضي، فلا تظهر الضمة ولا الكسرة^(٥) فيهما لثقلهما، ولما كان سبب منع هاتين الحركتين أعني الضمة والكسرة من هذا النوع، إنما هو شبههما بالألف من حيث كانت حركة ما قبلهما من^(٦) جنسهما، كانت الواو والياء إذا سكن ما قبلهما تظهر فيهما الحركات كلها نحو هذا غزو ورأيت غزوا وعجبت من غزو، وكذلك ظني لأن ما قبل الياء والواو^(٧) في ذلك ساكن^(٨). والألف لا يكون ما قبلها ساكنًا^(٩) فلا مضارعة بين هذين الحرفين إذا سكن ما قبلهما وبين الألف فبقيا على أصلهما من تحريكهما في الموضع الذي يقتضي لهما الحركة بالحركة التي يقتضيها لهما.

وقوله: وفي الألف تعذرا^(١٠).

يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل: جاءني موسى، وزيد يخشى، ولا تظهر فيه تعذراً أي لتعذرها هناك، أي لامتناعها علينا في النطق، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيرها غير ألف فيتعذر تحريك الألف ولا بد، ويكون تقدير الضمة في الألف غير المنقلبة نحو (حبل) تقديراً حكماً لا غير، وفي الحرف الذي انقلبت عنه الألف فيما الألف فيه منقلبة^(١١) نحو عصا ورحي^(١٢) إذا كان التقدير لفظياً فإن كان حكماً كان التقدير في الألف كالأول ففيما

(١) قال المبرد: «.... الضمة والكسرة مستقلتان في الحروف المعتلة»، المقتضب ٢٧٢/١.

(٢) ذهب بعض حروفها في: أ.

(٣) ج: الواو والياء.

(٤) قال سيبويه: «وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو: ظني

وذئو»، الكتاب ٣٨١/٢. وانظر: الإيضاح العضدي ١٧، اللمع ١٠١، المقتصد ١٥٦/١ - ١٥٧.

(٥) أ، ج: ساكن.

(٦) الجزولية: ٥٦.

(٧) ج: منقلبة فيه.

(٨) أصلهما: عصو ورحي، فالواو والياء: «متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا»، سر الصناعة

الألف فيه منقلبة وجهان وفي الأول ^(١) وجه واحد .

فصل

وقد ذكر المؤلف في هذا الفصل مما كان ينبغي أن يكون رفعه بالضممة ، وهي غير موجودة فيه ما ذكره من الأسماء المعتلة الآخر والأفعال المعتلة ١٥١ أ الآخر أيضا وترك من ذلك ما هو مثلها في أنه ينبغي أن يكون رفعه بالضممة وهي [غير ^(٢)] موجودة فيه ، وذلك نحو قولك : جاء غلامي وصاحبي وما أشبه ذلك مما حقه أن يكون مرفوعا ولكنه أضافه ^(٣) المتكلم ^(٤) [إلى ^(٥)] نفسه فإن قلت : ليس هذا مثل ما ذكره لأنه لا يمكن [في هذا ^(٦)] تقدير الضمة لأن ياء المتكلم لا تكون بعد ضمة أبدا ^(٧) .

فالجواب : أن التقدير يكون كما قلنا لفظياً وحكماً ، فإن تعذر هنا التقدير اللفظي فليس يمتنع التقدير الحكمي ، وذلك أن يقدر في هذا الاسم أن يكون المضاف إليه غير الياء حكماً فمتى قدر كذلك أمكن تقدير الضمة ولا بد .

فلا فرق إذن بين هذا الذي لم يذكره ^(٨) وبين ما ذكره ^(٩) إلا أن يكون قد فرق بينهما بأن الإعراب لما تعذر في قومي وصاحبي وما أشبه ذلك خلفه لفظ آخر الذي هو الكسر الذي يجب لياء المتكلم ، ولا يمكن وجود الإعراب معه لأن الحرف لا يحمل حركتين فتقدر فيه ضمة الإعراب مع حركة ياء المتكلم ، وما ذكره لم يخلف الإعراب فيه حركة بل بقي حرف الإعراب في ذلك ساكناً فأمكن تقدير الإعراب فيه .

(١) يقصد (جلى) لأن ألفها للتأنيث فهي غير منقلبة .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٤) بياض في : أ .

(٥) بل يجب أن يكون مكسوراً قال سيبويه : « ... إنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك

مكسور » ، الكتاب ١/ ٣٨٧ .

وانظر : المقتضب ٤/ ٢٤٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٠ .

(٦) الذي لم يذكره هو المضاف إلى ياء المتكلم .

(٧) هو ما حرف الإعراب فيه ألف أو ياء أو واو .

فلا يستتب له ذلك ! لأنه يقال له : ذلك الذي قلته ممكن فيما حرف [الإعراب ^(١)] فيه ياء أو واو من ذلك ، وما حرف الإعراب فيه ألف لا يمكن ذلك فيه فيمكن أن يقول إن لم يمكن تقدير الإعراب فيه فإنه يمكن تقديره فيما انقلب عنه والمنقلب عنه الشيء والمنقلب كأنهما شيء واحد ، فكان تقدير الإعراب في أحدهما كأنه تقديره في الآخر . فإذا قال ذلك قيل له : قد يكون مما آخره ألف ما ليس بمنقلب نحو حبل فلا يصح لك ما ادعيت في هذا . فقد يقول في ٥١/ب جواب هذا : إن هذه الألف وإن لم تكن منقلبة فالعرب قد حكمت لها بحكم الألف المنقلبة في موضعين في الشنية حيث قالت : حُبَلَيَان ^(٢) وفي الإمالة ^(٣) .

فإذا كان الأمر كذلك جاز لي أن أحكم لها بحكم المنقلبة عند تقدير الإعراب فيه فاعلمها ياء عند ذلك ، وإن لم يكن لها أصل في الياء ، وأحكم لها بحكم ما انقلبت ألفه عن الياء ، لما أردته من تقدير الإعراب كما قلبتها العرب ياء في الشنية وإن لم يكن لها أصل في الياء . فإذا قال ذلك كان مذهبه أن تقدير الإعراب إنما هو في لفظ العرب الذي لا يظهر فيه الإعراب لا في لفظ آخر محكوم به تقديراً ، فعلى هذا لا يمكن تقدير الإعراب في قومي وغلامي ، وإذا لم يمكن تقدير الإعراب في لفظه كان تقدير الإعراب فيه إنما هو بالحكم على الموضع ، وما يقدر فيه الإعراب بالحكم على الموضع شبيه بالمبني الذي الإعراب فيه مقدر بالحكم على موضعه ، فكأن هذا النوع بهذا لاحق بالمبني وخارج عن المعرب ، وإن لم يخرج على المعرب كل الخروج لأنه ^(٤) ليس فيه علة توجب بناءه ^(٥) فكأنه بذلك واقف بين الحكمين أعني حكم الإعراب والبناء ،

(١) بياض في : أ .

(٢) قال سيبويه : « وأما ما كانت ألفه زائدة فنحو حُبَلَي ومَعَزَى ودِفْلَى وذَفْرَى لا تكون تنثيته إلا بالياء » ، الكتاب ٩٤/١ . وانظر : المقتضب ٤٠/٣ ، ٨٧ .

(٣) انظر في إمالة حبل وما كانت ألفه رابعة : الكتاب ٢٦٠/٢ - ٢٦١ ، المقتضب ٤٥/٣ ، الأصول ١٦٥/٣ .

(٤) ج : لأن .

(٥) قال السهيلي : « محال أن يكون مبنياً لأنه لا علة فيه توجب البناء » ، نتائج الفكر ٢٤٣ .

وما ذكرناه من المعتل الآخر في يرمي ويغزو والقاضي وعصا وما أشبه ذلك ليس مثله
فلذلك لم أذكره معه .

فإذا انتهى الأمر إلى هذا أمكن أن يكون ذلك عذراً مقبولاً وقولاً مقولاً ، ويمكن
أن يكون أبو الفتح قد نحاً نحو ما نحاه بقوله - في هذا النوع أعني المضاف إلى ياء
المتكلم : انه واقف بين الحكمين ^(١) .

ورأيت بعضهم ^(٢) قد استدرك على المؤلف فيما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً
بالضمة والضمة غير موجودة فيه المحكى بمن في مثل قولك : مَنْ زيداً ؟ في حكاية
قولك : ٥٢/ رأيت زيداً ، ومن زيد ؟ في حكاية من قال : مررت بزيد .

فقال هذا : كان ينبغي أن يكون (من) مرفوعاً بالضمة ، إلا أن الضمة غير
موجودة فيه فهو مثل ما ذكره وكان ينبغي أن يذكره مع ما ذكره مما لم توجد فيه الضمة
مما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً إلا أن للمؤلف أن يعتذر ^(٣) عن نفسه في هذا بمثل
ما اعتذر به في قومي لأن الضمة لا يمكن تقديرها لفظاً في هذا المحكي الآخر أصلاً ،
لأن الآخر هناك مشغول بحركة الحكاية ^(٤) ولا يجتمع في الحرف حركتان إلى آخر ما
ذكر في قومي سواء سواء ، إلا أن أبا الفتح لم يقل بالوقف بين الحكمين في هذا المحكي
الآخر وإنما قاله في المضاف إلى ياء المتكلم والأمر فيهما ينبغي أن يكون متساوياً .

(١) قال أبو الفتح بن جني : « باب في الحكم يقف بين الحكمين ، هذا فصل موجود في العربية لفظاً ،
وقد أعطته مقدماً عليه ومقاساً وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي وصاحبى فهذه الحركة
لا إعراب ولا بناء » ، الخصائص ٣٥٦/٢ .

(٢) قال الأبيدي : « وكذلك نقصه من المواضع التي تقدر فيها الضمة في آخر الاسم أن يكون محكي
الآخر بمن ، نحو قولك لمن قال : رأيت زيدا : من زيدا ؟ إذا استبته بالضمة مقدرة في آخر زيد لتعذر ظهورها
بسبب الحكاية » ، شرح الجزولية ١٤٠/١ .

(٣) أ : أن المؤلف إن اعتذر .

(٤) وهي لغة أهل الحجاز قال سيبويه : « أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيداً : من زيداً ؟
وإذا قال : مررت بزيد . قالوا : من زيد ؟ وإذا قال : هذا زيد . قالوا : من زيد ؟ ، وأما بنو تميم فيرفعون على كل
حال وهو أقيس القولين » ، الكتاب ٤٠٣/١ ، وانظر : المقتضب ٣٠٨/٢ ، الجمل ٣٣١ .

[الأسماء الستة]

وقوله : [أخوك] ^(١) وأخواته الخمس سَمَّتها ^(٢) .

السادس هنوك استدركه على أبي القاسم ^(٣) ، والأشهر ألا يكون منها وأن يكون من باب (يد ^(٤)) ، فلا ينبغي أن يستدرك عليه لأن بناءهم إنما هو على الأشهر . ولذلك قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول هنوك ^(٥) رفعا فجعلها لغة لبعض العرب ، وذكر الفراء ^(٦) اختلاف اللغات في هذه الأسماء واحتفل فيها احتفالاً كلياً ^(٧) ، ولم يذكر في هن إلا لغة واحدة ^(٨) وهي لغة من يجعلها كيد ، وإذا كان الأمر على هذا ، كان في هذا الذي فعله المؤلف من حمل اللغة القليلة على الكثيرة

(١) ساقط من : ج .

(٢) الجزولية : ٥٦ .

(٣) إذ عدها خمسة فقال : « والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال » ، الجمل : ٣ ، وانظر ص : ٤ ، ٥ .

(٤) وعليه جاء الحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » المسند ١٣٦/٥ ، كشف الخفاء ٢٤٠/٢ . وانظر : الألفية ١١ ، التسهيل ٨ - ٩ ، شرح الكافية الشافية ١٨٣/١ ، الملخص ١٠٨ ، الارتشاف ٤١٥/١ ، التذيل والتكميل ٥٠/١ .

(٥) نصه : « واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك » ، الكتاب ٨٠/٢ .

(٦) الفراء (.... - ٢٠٧ هـ) .

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي من أئمة الكوفيين أخذ عن الكسائي ويونس ، وعنه سلمة بن عاصم والطوال وابن قادم ، له معاني القرآن ، المقصور والمملود ، والمذكر والمؤنث ، والحدود غيرها .

انظر : « تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ - ١٥٥ ، البلغة ٢٨٠ ، البلغة ٣٣٣/٢ » .

(٧) لذلك نقل عنه النحويون ذلك في كتبهم ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة .

انظر : التوطئة ١٢٣ - ١٢٤ ، الارتشاف ٤١٨/١ ، توضيح المقاصد ٧٤/١ - ٧٨ ، تعليق الفرائد ١٤٢/١ - ١٤٨ .

(٨) وعليه بنى رأيي في إنكار أن يكون (هَنَ) مما يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء .

ورأيي في : الارتشاف ٤١٥/١ ، التذيل والتكميل ٥٠/١ .

وإجراؤها مجراها فساد وهم إنما يعقدون ^(١) كلامهم على المشهور ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر ^(٢) .

وقوله : ستهها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم ^(٣) .

قيدها بهذا القيد لأنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم حذفت أحرف علتها على الإطلاق ^(٤) إلا عين فوك ^(٥) فإنها تكون مع ياء المتكلم ياء على كل حال أو يبدل منها ميم ^(٦) .

وقد قال بعضهم ^(٧) : « كان ينبغي له أن يتم تقييدها فيقول ٥٢ ب وكانت ^(٨) مفردة مكبرة ! ولكن لا يلزمه ذلك لأنه جعل ما يستفاد بهذين القيدين للعلم به من جملة ما يستغنى عنه بذلك » ^(٩) .

وقوله : كانت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً ^(١٠) .

ظاهر هذا الكلام أن هذه الحروف هي علامات الإعراب ، وهو الذي يسبق بدياً ^(١١) إلى الخاطر ، وذلك أن هذه الحروف تختلف باختلاف العوامل في الظاهر ، وما يختلف باختلاف العوامل من الأواخر هو الإعراب .

(١) أ ، ج : يقنونون .

(٢) قال اللورقي : « والعمل على الغالب لا على النادر » ، المباحث الكاملية ٧٣/١ .

(٣) الجزولية : ٥٦ .

(٤) قال الفارسي : « فإن أضفت إلى المتكلم قلت : هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي ، ولا تقول بأبوي لأنك لو فعلت ذلك للزم أن تبدل من الواو الياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ، والواو في هذا النحو إذا وقعت بهذه الصورة أبدلت منها الياء ومن الضمة التي قبلها الكسرة فكان يلزم أن يقال : أبي » ، الشيرازيات ٨٥ ب - ٨٦ أ . ثم قال بعد ذلك : « لو لم تحذف - يعني الواو - لكانت تقع على صورة مرفوضة » ، الشيرازيات ٨٦ ب .

(٥) ب : فوك عين .

(٦) فيقال في وفي ، ولولا يبقى اسم متمكن على حرف واحد . الشيرازيات ٨٧ ب .

(٧) لعله أنشولوين نفسه .

(٨) ج : كانت .

(٩) الشرح الصغير : ٤٠ .

(١٠) أي : أولاً . انظر اللسان ٦٧/١٤ (بدا) .

فينبغي أن تكون هذه الحروف إعرابا لاختلافهما بالعوامل ، ولكن لا ينبغي أن يوثق بهذا في أنها علامات إعراب ، فقد يختلف الآخر باختلاف العوامل ولا يكون إعرابا ، وذلك أن الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا كذا ورأيت اللذين فعلا كذا ومررت باللذين فعلا كذا جاءت على طريقة التثنية ^(١) ، والآخر فيها يختلف لاختلاف ^(٢) العوامل ، ولا يمكن أن يقال في هذا الاختلاف : إنه إعراب أصلا ، فإن الموصولات لا تكون معربة إلا أيا ^(٣) .

فإن قلنا : إن هذا الاختلاف إعراب أدى ذلك إلى إعراب ما سوى (أي) من الموصولات فدل على أن الاختلاف الذي في الأواخر باختلاف العوامل في الظاهر قد لا يكون إعراباً ، وإذا كان الأمر كذلك لم تكن ثقة باختلاف الآخر لاختلاف العوامل في الظاهر لمن يقول : إن هذه الحروف [في هذه الأسماء الستة إعراب أصلا ، فإن قيل فإنهم يقولون - إذن - إن اختلاف هذه الحروف ^(٤)] لاختلاف العوامل في الظاهر ، وليس كذلك في الباطن ، وإنما هو اختلاف لأمر آخر لا لاختلاف ^(٥) العوامل ولو كان لاختلاف العوامل لكان إعرابا .

فما ^(٦) ذاك ^(٧) الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر [هذه ^(٨)] الأسماء الستة ؟ ، وما الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا ، ورأيت اللذين فعلا ومررت باللذين فعلا ؟ .

(١) قال ابن بابشاذ : « هذه صيغة صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية لأن حد المثني عندهم ما تنكرت معرفته .. » ، شرح المقدمة ١/١٣١ ، وانظر : شرح الجمل له ١١٢ ، وثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) ج : باختلاف .

(٣) انظر في إعراب (أي) وبناء الموصولات : الكتاب ١/٣٩٧ - ٣٩٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٥ ، البصرة والتذكرة ١/٥٣٢ ، شرح المقدمة ١/١٧٧ - ١٧٩ ، شرح الفصل ٣/١٣٩ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تأخرت ورقة من : ب ذات الرقم (٣٢٧ - ٣٢٨) وموضعها هنا بعد ص ٦٦ وقبل ص ٦٧ ، وبإعادتها إلى هنا يرتبط الكلام السابق واللاحق .

(٦) ج : فجاء .

(٧) ب ، ج : ذلك .

(٨) ساقط من : ب .

ف نقول : أما الأمر /٥٣أ الآخر الذي اختلفت له الأواخر من هذه الأسماء الستة فهو ما اقتضاه الاعتلال الذي يجب للموضع ، فذلك هو الذي اقتضى أن يكون الآخر واواً في الموضع الذي هو فيه واو ، وياء في الموضع الذي هو فيه ياء ، وألفاً في الموضع الذي هو فيه ألف وهو أن هذه الأسماء يمكن أن تكون معربة بالحركات على ما الأسماء المفردة كلها عليه (١) .

وبذلك ينبغي أن يقال : ولا ينبغي أن يخرج عنه متى أمكن هو ، ولا يتأق لنا ذلك في هذه الأسماء مع قول العرب : جاءني أخوك في الرفع ، ورأيت أخاك في النصب ، ومرت بأخيك في الخفض .

وكون الأصل فيها فعل (٢) إلا بأن يتبع فيها ما قبل الآخر كما فعلنا ذلك في (ابنم وامرؤ) (٣) فيكون الأصل في الرفع اذن : جاءني أَخَوُكُ بواو مضمومة في الرفع وتتبع الخاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب رأيت أَخَوُكُ بواو مفتوحة للنصب وتتبع الخاء حركة الإعراب فتفتحها ، وفي الخفض مرتت بأَخَوُكُ بواو مكسورة للخفض وتتبع الخاء حركة الإعراب فتكسرهما ثم إن الإعلال (٤) الذي يقتضيه استئصال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في جاءني أَخَوُكُ ، جاءني أَخَوُكُ ، وتتحرك في النصب ويفتح ما قبلها إتباعاً فيقال (٥) في - رأيت أَخَوُكُ - : التي الفتحة [في الخاء (٦)] منها حركة الأصل رأيت أَخَوُكُ ونعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة إتباع ثم تحرك الواو ويفتح ما قبلها فتقلب ألفا فتقول : رأيت أَخَاكَ وتقول

(١) قال الفارسي : « ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيه حرف الإعراب ينبغي أن يتحرك الحرف بحسب الحركة التي تجب لحرف العلة ، ألا ترى أن الخاء في قولك : هذا أَخَوُكَ تحركت بالضممة لأن الحركة التي تجب للام الفعل ضمة » ، الشيرازيات ٨٦أ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٤١٣/١ ، المحكم ٣١٣/٤ ، تعليق الفرائد ١٤١/١ - ١٤٢ .

(٣) قال سيبويه : « ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف وينكسر قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم وامرؤ » ، الكتاب ٣١٣/١ .

(٤) جـ : الاعتلال .

(٥) بـ : فيقول .

(٦) ساقط من : أ .

في الخفض : مَرَرْتُ بِأَخْوَك [مررت بأخوك ^(١)] بإتباع الحاء حركة الواو ، ثم تستقل الكسرة في الواو وتسكن ^(٢) ، لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلاً ، ولكنها تنقلب ياء ، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بأخوك ^(٣) / ٥٣ ب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا للعوامل .

والعوامل إنما اقتضت الحركات التي كانت في حروف العلة في هذه الأسماء في الأصل خاصة .

وهذا هو الذي نرتضيه في هذه الأسماء من الأقوال التي قالها النحويون فيها وهي ثمانية ^(٤) ستأتي ، وتأتي احتجاجاتهم فيها ، ورد ما سوى هذا القول منها ، وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه ^(٥) ، وهو نص أبي علي الفارسي ^(٦) رحمه الله .

وأما الأمر الآخر الذي اختلفت له الأواخر ^(٧) من هذه الأسماء الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلاً ورأيت اللذين فعلاً ومررت باللذين فعلاً ، ومن الأسماء المبهمة في نحو : جاءني هذان ورأيت هذين ومررت بهذين فهو أن هذه الأسماء كان مذهبهم فيها أن تحيء على طريقة التثنية ، فلما كان « مذهبهم في ذلك إجراؤها ^(٨) »

(١) ساقط من : أ .

(٢) ب ، ج : فتسكن .

(٣) ب : بأخيك .

(٤) بلغت آراء العلماء في هذه المسألة اثني عشر رأياً . انظر : التبيين ١٩٣ - ٢٠٢ . الإيضاح في شرح

المفصل ١١٦/١ - ١٢٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٣٨/١ - ٣٩ ، الدرر الخفية ٢٥١/١ - ٢٥٣ ،

الارتشاف ٤١٥/١ - ٤١٦ ، التذيل والتكميل ٥٤/١ ب وما بعدها ، مع الهوامع ٢١٣/١ - ١٢٧ .

(٥) أشار سيبويه إلى هذه الأسماء في موضعين : الكتاب ١٠٤، ٨٠/٢ ، لا أفهم منهما رأياً صريحاً في

اتباع أي من المذاهب .

(٦) انظر : البصريات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٣٩ - ٥٤٢ ، الشيرازيات ٨٥ - ٨٨ ب .

ونسب له العكيري رأياً آخر هو « أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب وليس فيها إعراب

مقدر » ، التبيين ١٩٤ . وهو مخالف لما نص عليه أبو علي في كتبه .

(٧) ج : أو لا آخر .

(٨) ساقط من : ب .

على طريقة التثنية كانت مع عامل الرفع بالألف ، كما تكون التثنية معه بالألف ، وكانت مع عامل النصب والحفض بالياء كما تكون التثنية معهما ^(١) بالياء ، فإذاً إنما اقتضى هذا الاختلاف ما أرادوه في هذه الأسماء من إجراءاتها على طريقة التثنية لا أن العوامل لها تأثير في المبنيات ، إذ المبنيات لا أثر للعوامل فيها ^(٢) وإنما الذي عمل هذا في هذه الأسماء ما قصد فيها من إجراءاتها على طريقة التثنية ، فالذي أوجب هذا الاختلاف إذن إنما هو هذه الإرادة لا العوامل .

فقد تقرر بهذا إذن أنه لا ثقة في اختلاف الآخر لاختلاف ^(٣) العوامل في الظاهر في أن ذلك الاختلاف إعراب .

فإن قلت : هذا الذي قلتم به في هذه الأسماء الخمسة المعتلة من أنه كان الأصل فيها : جاءني أخوك ورأيت أخوك / ٥٤ أ ومرت بأخوك ممكن ، ولكنه ممكن فيه دعوى كثيرة ^(٤) ، وذلكم أنكم تقولون : إن الأصل أن تكون هذه الأسماء في هذه الأحوال كلها (فَعَلَ) ثم أتبعتم ما قبل الآخر ، ثم أعللتم بما ذكرتم ، وذلك كله دعوى ، فما الذي حملكم على هذه الدعوى ، وهنا/ ^(٥) أقوال للنحويين غير هذا القول ، فمن أين اخترتم هذا القول على تلك الأقوال كلها ، وما الذي أثره عندكم عليها ؟ .

فالجواب : أن ^(٦) الأقوال التي قالها النحويون في هذا الموضع كلها لم نجد فيها شيئاً يجري على الأصول جريان هذا القول الذي أحكمناه ^(٧) فيها ، فلذلك قلنا به دون

(١) أ : معها .

(٢) « البناء خلاف الإعراب وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل » ، الإيضاح ١٥ .

(٣) ب : باختلاف .

(٤) ج : كبيرة ، وكان الأصل أن يقال : دعاوى كثيرة بالجمع .

(٥) هنا تنتهي ص ٣٢٨ وتبدأ بعدها ص ٦٧ .

(٦) أ : والأقوال .

(٧) أ : ارتكبه .

غيره من تلك الأقوال فأما قول من قال : إن هذه الحروف علامات إعراب ^(١) واحتج بأنها تختلف باختلاف العوامل فتكون مع عامل الرفع واواً ومع عامل النصب ألفاً ومع عامل الخفض ياء فقد تقدم أنه لاثقة بهذا الدليل أعني بما يختلف آخره باختلاف العوامل في الظاهر بما بيناه ^(٢) .

ثم نقول له : وأنت ها هنا إن قلت : إن كل ما يختلف آخره باختلاف العوامل إعراب فقل : إن علامة الرفع في قولك جاءني أخوك الضمة والواو ، وعلامة النصب في قولك رأيت أخاك: الفتحة والألف ، وفي قولك : مررت بأخيك الكسرة والياء ، وأنت لا تقول بذلك لما يؤدي إليه من أن يكون الإعراب غير آخر ، ولما سنقوله في رد هذا القول بعد ^(٣) ، فدل ذلك على أنه ليس اختلاف الآخر باختلاف العوامل دليلاً يوثق به في أن ما يختلف لاختلاف العوامل إعراب وأنه إنما يقال بذلك فيما لم يقيم دليل على أن اختلافه لغير العوامل ، وقد قام الدليل هنا على أن هذه الحروف ليست بإعراب لوجهين :-

أحدهما :- أن القول بأن هذه الحروف إعراب يؤدي إلى مالا نظير له ، وهو أنا إذا قلنا بذلك في : (فُوك وذو مال) كان كل واحد منهما اسماً معرباً على حرف واحد / ٥٤ ب وهذا لا نظير له ^(٤) لأنه لا يوجد ذلك في الأسماء المبنية إلا في الضمائر المتصلة بما قبلها فما ظنك به في الأسماء المعربة .

وإيضاً : فإن هذه الأسماء غير مثناة ولا مجموعة والأسماء غير المثناة والمجموعة إنما هي كلها معربة بالحركات لا بالحروف .

فإن قلنا : إن هذه الأسماء معربة بالحروف كسرنا ما اطرء في الأسماء غير المثناة والمجموعة وكسر ما اطرء إذا أمكن ألا يكسر لا ينبغي أن يقال به .

(١) هو مذهب هشام وقطرب والزيادي . انظر : الارتشاف ٤١٥/١ ، التذيل والتكميل ٥٤/١ ب ، منج السالك ٧ .

(٢) من أن التغيير إنما حدث من إرادة المتكلم .

(٣) انظر : ص ٣٥٨ .

(٤) احتج بهذا أيضاً العكبري في التبيين ١٩٧ ، وانظر : شرح المفصل ٥٢/١ .

وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معربة بالحركات في حال إضافتها كإعرابها [بها ^(١)] في حال إفرادها ، وأن حروف المد واللين التي بعدها ناشئة عن إشباعها ^(٢) فإنه احتج بأمرين :-

أحدهما : أن العرب قد قالت : جاءني أُحْك ورأيت أُحْك ومررت بأُحْك فأعربت بالحركات مع إضافتها ^(٣) ، فكذلك ينبغي أن تكون إذا كانت حروف المد واللين مع هذه الحركات ، وتكون تلك الحروف إشباعا .

والآخر : أنا لم نجد شيئا يعرب في حال إضافته إلا بالذي يعرب به في حال إفراده ، وقد كانت هذه الأسماء في حال إفرادها تعرب بالحركات فكذلك ينبغي أن تكون في حال إضافتها . فيقال لقائل هذا القول : هذا الذي قلته خطأ من ثلاثة أوجه :-

أحدها : أن الإشباع للحركات إنما هو من قبيح ضرورات الشعر كقوله ^(٤) :
وإِنِّي ^(٥) حَيْثُمَا يَنْبِي الهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ ^(٦)

(١) ساقط من : ب .

(٢) هو مذهب المازني والزجاج . انظر : الإنصاف ١٧/١ ، التبيين ١٩٨ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ ، الارتشاف ٤١٥/١ - ٤١٦ .

(٣) انظر هذه الحجة لهم في الإنصاف ١٨/١ ، ٢٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣١/١ ، التبيين ١٩٩ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ .

(٥) القائل : ابن هرمة : (..... - ١٧٦ هـ) .

إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الفهري المدني ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وهو آخر من يحتج بشعره .

« الأغاني ١٠١/٤ - ١١٣ ، تاريخ بغداد ١٢٧/٦ - ١٣١ ، البداية والنهاية ١٦٩/١٠ - ١٧٠ » .

(٦) ج : واني .

(٧) من البحر البسيط من بيتين أولهما :-

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي ثَلَاثَتِنَا
يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ

وروي البيت بروايات عدة قال ابن جني : « رواه أبو علي يسري من سرية ، ورواه ابن الأعرابي يسري بالشين المعجمة أي يقلق ويحرك الهوى بصري ، وما أحسن هذه الرواية وأطرفها » ، المحتسب ٢٥٩/١ ، وروي حوثما ، وأنتي مكان أدنو .

أراد : أنظر ولاشك في قبح قولك أنظور في معنى (أنظر) ، وهو كقولك : (اضرب) في اضرب واقتول في اقتل ، وهذا لا خفاء بقبحه ، وبجيء هذه الأسماء بحروف المد واللين في الإضافة هو الفصيح وبجيئها دونه قليل ^(١) ، فحملنا هذه ^(٢) الأسماء على ما قلته يحملنا إلى أن نجعل أفصح الكلام أقبح الكلام ^(٣) وأهجنه ، وهذا لا ينبغي أن يقال به .

والثاني : أنك تحمل اللغة الفصيحة الكثيرة على اللغة القليلة / ٥٥٥ [وتجعل اللغة القليلة ^(٤)] التي يقل وجودها إلا في الشعر نحو قوله ^(٥) :

سَوَى أَبِكَ الْأُذُنَى فَإِنَّ مُحَمَّداً عَلَى كُلِّ حَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّداً ^(٦)
أصلاً للغة الكثيرة وذلك عكس ما ينبغي أن يكون .

= الشاهد : فأنظور حيث أشبع الضمة فأنشأ عنها واواً وهو ضرورة .

ديوان ابن هرمة ١١٧ - ١١٨ ، الحجة ٥٩/١ ، التمام ١٦١ ، الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، سر الصناعة ٢٦/١ ، ٣٣٨ ، ٦٣٠/٢ ، المبهج ٦٤ ، المحتسب ٢٥٩/١ ، الصاحبي ٣٠ ، المخصص ١١٥/١٠ ، ١٩٦ ، ١٠٣/١٢ ، شرح اللمع ٢٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، الإنصاف ٢٣/١ - ٢٤ ، شرح الكافية ٢٧/١ ، المغني ٤٠٧/١ ، الخزانة ١٢١/١ - ١٢٢ .

(١) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ . ومنه قول الشاعر :-

بِأَبِيهِ أَقْدَى عِدَّتِي فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

وانظر : تعليق الفرائد ١٤٨/١ .

(٢) أ : لهذه .

(٣) ب ، ج : كلام .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قائله غير معروف .

(٦) من البحر الطويل :

وروى غير الشلوين الشطر الثاني على النحو الآتي :

عَلَى كُلِّ غَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّداً

الشاهد فيه : نقص أب وإعراجه بالحركات وهذا قليل .

انظر : مجالس ثعلب ٢/٤٠٠ ، الخصائص ٣٣٩/١ ، حواشي المفصل ٢٠ ، ٣٠٧ ، الدرة الخفية ٢٥٨/١ ، اللسان ٧/١٤ ، مادة (أبي) ، التذيل والتكميل ٥١/١ .

والثالث : أنك إذا فعلت ذاك حملك هذا القول [إلى ^(١)] أن تقول في (فوك وذو مال) ^(٢) : إن هذه الحروف إشباع وقد تقدم ما فيه وما ذكره من حمل الإضافة على الأفراد قياس غير صحيح فإن حرف العلة في الأفراد متطرف ، وفي الإضافة غير متطرف من جهة أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد والأطراف مواضع الحذف ^(٣) ، والذي ينبغي أن يفرق [به ^(١)] بين ما حرف العلة فيه متطرف ، وما هو فيه غير متطرف ، فيحذف فيما هو فيه متطرف ، ولا يحذف فيما هو فيه غير متطرف ، وما فعلوه في يد ودم من حذفه في الحالين هو الذي جاء على غير القياس ^(٤) .
وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معربة بإعرابين بالحركات وبحروف المد واللين بعدها ^(٥) فإنه احتج في ذلك بشيئين :-

أحدهما : أن الشيئين اختلفا باختلاف العوامل ، وما يختلف باختلاف العوامل هو الإعراب والمختلف هنا باختلافها شيئان فالإعراب شيئان ^(٦) ، وإذا كان الإعراب شيئين كان المتطرف منهما على القياس ، وكان غير المتطرف منهما خارجاً عن القياس ، لأن الإعراب لا يكون إلا متطرفاً .

والثاني : أن نظيرها في ذلك امرؤ وابنم ^(٧) ، فإن كل واحد منهما معرب بشيئين .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ج : وذو مال أن تقول : إن .

(٣) قال الرضي : « لأن الآخر محل التغير » ، شرح الشافعية ١٦١/٣ .

(٤) قال عنه الرضي : « حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية ، بل لمجرد التخفيف ، فلهذا دار

الإعراب على آخر ما بقي » ، شرح الشافعية ١٨٦/٣ .

(٥) هو مذهب الكوفيين الكسائي والفراء .

انظر : المقتضب ١٥٣/٢ ، الأمل الشجرية ٤٠/٢ ، الإنصاف ١٧/١ ، التبيين ١٩٤ ، شرح المفصل

٥٢/١ .

(٦) ذكر ذلك الأنباري حجة للكوفيين وهي أن هذه الحروف « تتغير في حال الرفع والنصب والجر ،

فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر فدل على

أنه معرب من مكانين » ، الإنصاف ١٩/١ ، وانظر التبيين : ٢٠٠ .

(٧) وزاد ابن السجري « وإذا كانوا قد استحسنوا ذلك في الحرف الصحيح فاستحسنهم إياه في المعتل

أجدر » ، الأمل الشجرية ٤٠/٢ . (٢٢ - شرح المقدمة الجزئية الكبير)

فيقال لهذا الآخر : هذا أفسد من الأول ، فإن ^(١) العرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد أصلاً ، فإذا كان ذلك لا يوجد في الحروف ، فإن لا يوجد في الحروف والحركة أخرى وأحق بأن لا يكون ، لأن الحركة أضيق من الحرف ، وإنما كره أن يكون في الحروف ٥٥٠ ب شيثان لمعنى ^(٢) واحد ، لأنها موضوعة على نهاية الاختصار ^(٣) ، وكونها يجمع فيها شيثان لمعنى واحد نقيض لوضعها فلا ينبغي أن يقال به ، ثم في هذا القول من حمله إلى أن في الأسماء اسماً معرباً على حرف واحد في فوك وذو مال ^(٤) ما في القول الأول بل [هو ^(٥)] أشد فساداً منه ، فإنه يكون المعرب - على هذا القول - شيئاً واحداً ^(٦) والإعراب شيثان ، فيكون المحمول أكثر من الحامل ^(٧) .

وما بنى عليه هذا القائل من أن ابنم وامرؤ بإعرابين خطأ لما قلناه من أنه لا يكون إعرابان لمعرب واحد ، والحركة الأولى في الاسم ليست إعراباً وإنما الإعراب الحركة الآخرة ، والتي قبلها إتياع لها ، فإن الإتياع في كلام العرب قد يكون إتياع أول لثان ^(٨) كما يكون إتياع ثان لأول ^(٩) ثم يقال هؤلاء القائلين المتقدمين هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء لو لم يكن في إبطال ما قلموه فيها إلا أنه يمكن أن يكون على

(١) ج : لأن .

(٢) ج : أعني .

(٣) فلا يجمع إعرابان ولا تعريفان ولا تائينان . انظر : الأمالي الشجرية ٤٠/٢ .

(٤) انظر : التبيين ١٩٧ ، شرح المفصل ٥٢/١ في ردهما على بعض هذه الأقوال فاحتجاً بهذه الحجة .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ ، ب ، ج : شيء واحد .

(٧) قريب منه ما ذكره العكبري في قوله : « إنه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات إعراب » ،

التبيين : ٢٠٠ .

(٨) كامرؤ وابنم وأبوك وأخوك عند من يرى أن ما قبل الآخر أتبع الآخر .

(٩) في الحركات فكقراءة الكسائي :

« من بطون أمهاتكم » النحل ٧٨ بكسر الهمزة لمجاورة النون - قراءة حمزة بكسر الميم لكسرة الهمزة المكسورة لأجل النون . الكشف في نكت المعاني والإعراب ٣٧ . فقد أتبع الثاني الأول ومنه ما ذكره سيبويه :

اضرب السابقين إمك هابل

فكسر همزة أم لكسرة النون . انظر : الكتاب ٢٧٢/٢ .

ما قلتم من أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكم^(١) أو للإعراب كما قال الآخرون^(٢) ، ويمكن أن تكون من أصل الكلمة أو منقلبة عن أصل من أصول الكلم فالواو منها تكون أصلاً والألف والياء تكون منقلبة عنها^(٣) ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو غير أصلي ينبغي ولا بد ألا يعدل عن كونه أصلياً إلى كونه غير أصلي ، وإلى كونه منقلباً عن الأصلي من^(٤) كونه أصلياً . فلا ينبغي أن يعدل في هذه الحروف عن كونها لامات [في^(٥)] الكلمة إما أصلاً أو منقلبة عن أصل إلى أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكم أو للإعراب كما قال الآخرون ، لأنه قد أمكن أن نقول فيها بما^(٦) تقدم من أن الأصل جاءني أَخُوْكَ ورأيت أَخُوْكَ ومررت / ٥٦ أ بأخوك بالإتباع ثم تعل^(٧) على ما تقدم^(٨) ، فتكون الواو أصلية ، وتكون الألف والياء منقلبة فلا ينبغي أن يعدل عن هذا القول إلى غيره مما تكون الألف فيه غير أصلية إشباعاً أو زائدة للإعراب أصلاً ، فإن قال : ينبغي أن تكون لامات الكلم في هذه الأسماء محذوفة في حال الإضافة كما هي في حال الأفراد فقد تقدم إفسادنا لهذا القول .

وأما قول من قال : إن^(٩) هذه الحروف حروف إعراب هذه الكلم واختلافها لاختلاف العوامل الذي هو إعرابها حركات مقدرة فيها ، - وليست هذه الحروف حروفاً أعربت الكلمة بها كحروف التثنية والجمع - ثم بعد ذلك أتبع في كل حال من الأحوال

-
- (١) القول الثاني من الأقوال السابقة وهو مذهب المازني .
 (٢) القولان الأول : إن هذه الحروف حروف إعراب وهو مذهب هشام ومن وافقه ، والقول الثالث : الذي يرى أنها معربة من مكانين وعليه الكوفيون .
 (٣) انظر : الشيرازيات : ٨٥ أ .
 (٤) أ : عن .
 (٥) تكملة من : أ .
 (٦) ب ، ج : ما .
 (٧) ب ، ج : تعتل .
 (٨) انظر : ٣٤٧ - ٣٤٨ .
 (٩) ان معادة في : أ .

الثلاثة ما قبل الآخر للآخر^(١) ، فهو الصحيح من هذه الأقوال كلها لأنه أجرى على الأصول ، وذلك أن الأسماء غير المثناة والمجموعة كلها معربة بالحركات فتكون هذه الأسماء على قول من قال : إن هذه الحروف كحروف التثنية والجمع إعراب وليست بحروف إعراب وحركات الإعراب مقدرة فيها أو معربة^(٢) بالحروف بخلاف الأسماء [المفردة^(٣)] كلها ، والإجراء على ما اطرده بأن تجعل هذه الحروف حروف إعراب ، والحركات المقدرة فيها هي علامات الإعراب ، وما قبلها من الحركات تابع لها أولى لأن بذلك تجرى هذه الأسماء مجرى الأسماء المفردة كلها ، ولأنه لا يكون معنى لكون هذه الأسماء معربة باختلاف هذه الحروف على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع [والتثنية والجمع^(٤)] معربة باختلافها على حالين فيكون ذلك أمراً لا سبب له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب^(٥) .

فإن عدل صاحب هذا القول [عنه^(٦)] إلى غيره وقال قولاً آخر يكون فيه سبب ذلك ، وهذا^(٧) [أن يقول^(٦)] : إن هذه الأسماء كانت معربة بالحركات في الحروف التي قبل أواخرها إذ كانت مفردة فلما ردت حروف العلة فيها عند الإضافة أُلقيت حركات الإعراب في الموضع الذي كانت فيه وتبعته حروف العلة ، وقد قال

(١) هذا هو القول المنسوب إلى سيبويه وبه قال الفارسي : انظر المقتضب ٢٣١/٤ .

والبصريات ٨٩٥/٢ - ٨٩٦ ، البغداديات ٥٣٩ - ٥٤٢ ، الشيرازيات ١٨٥ وما بعدها ، التبيين ١٩٣ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ - ٢٨ ، الارتشاف ٤١٥/١ .

(٢) ب ، ج : ومعربة .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) من قوله : « ولأنه ... إلى قوله بغير سبب » فيها تقديم وتأخير في : ب والعبارة فيها : إلا على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع ، ولأنه لا يكون معنى لكون هذه الأسماء معربة باختلاف هذه الحروف على ثلاثة أحوال ، والتثنية والجمع معربة باختلافها على حالين ، فيكون ذلك أمراً لا سبباً له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب » ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) ج : وهو .

بذلك بعض المتأخرين ^(١) أحسبه ^(٢) الأعلام ^(٣) وابن أبي العافية ^(٤) .

فالجواب : أن هذا القول خطأ ، لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر لا في الآخر ، - والإعراب إنما يكون في الآخر لا فيما قبل [الآخر لكنه يكون فيما قبل الآخر أن يتبع حركة الإعراب لا أن يكون حرف الإعراب دون الآخر ^(٥)] .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف دلائل ٥٦/ب إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب ^(٦) فينبغي أن يكون قولاً ضعيفاً لأنه يمكن أن تكون هذه الأسماء جارية على الأصل من أن تكون لها حروف إعراب وإعراب بما قلناه ، فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى سواه ، ولأننا إذا جعلنا هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب أدى ذلك أيضاً إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في (فوك وذو مال) ^(٧) وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب وذلك خروج عن

(١) نسبه أبو حيان إليهما في : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذيل والتكميل ٥٣/١ ب ، وفي مع الموامع ١٢٥/١ .

(٢) ج : وأحسبه .

(٣) الأعلام : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ) .

يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الكنتمري ، كنيته أبو الحجاج ويعرف بالأعلم أخذ عن الأفلح وأبي سهل الحراني ومسلم بن أحمد الأديب ، وأخذ عنه أبو علي الفسائي وغيره .

له : شرح الجمل ، وشرح أبيات الجمل ، وشرح الحماسة .

انظر : معجم الأدباء ٦٠/٢٠ - ٦١ ، إنباه الرواة ٥٩/٤ - ٦١ ، البغية ٣٥٦/٢ .

(٤) ابن أبي العافية (..... - ٥٠٩ هـ) .

محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الأزدي الكندي كنيته أبو بكر ، أخذ عن ابن العربي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي الحجاج الأعلام ، وأخذ عنه ابن حوط الله وغيرهم .

ذكر السيوطي أنه ولد سنة ٥٥٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٨٣ هـ ، وهذا بعيد (لأخذه عن الشتمري) المتوفي ٤٧٦ هـ . « إنباه الرواة ٧٣/٣ ، ١٨٩/٤ ، البغية ١٥٤/٢ - ١٥٥ » .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) هو مذهب الأخفش في أحد قوليه . انظر : الإنصاف ١٧/١ ، الارتشاف ٤١٦/١ ، التذيل

والتكميل ١٥٤/١ أ ، مع الموامع ١٢٦/١ .

(٧) انظر : التبيين : ١٩٧ .

النظائر فلا ينبغي أن يقال به (١) .

وأما قول من قال : إنا إذا قلنا : جاءني أخوك فإن الضمة التي في الخاء هي ضمة الرفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله (٢) ، وإذا قلنا : مررت بأخيك فإن الكسرة التي في الخاء هي كسرة الخفض وهي منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله ، ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وإذا قلنا : رأيت أخاك فعلامة الإعراب الحركة التي كانت في الأصل في الواو إذ كان الأصل رأيت أَخوك ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا .

فهذا القول أفسد من كل قول تقدمه وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، و [ما (٣)] قبل الآخر هنا متحرك لا ساكن وهو هناك في الوقف ، والوقف عارض [والعارض (٣)] لا يعتد به ، وهذا في الوصل ، والوصل ليس عارضا بل هو الأصل ثم فيه أنه لا نظير لهذه الأسماء في عدم اطراد الإعراب على حالة واحدة (٤) .

(١) ذكر العكبري وجهين آخرين في الرد على الأخفش هما :-

١ - أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل ، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضاً قائماً بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه .

٢ - أن الدليل يفتقر إلى مدلول ، والمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها وهي نفس هذه الحروف أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يقوم به ويعود الكلام الأول .

انظر : التبيين ١٩٧ .

(٢) هو مذهب الربيعي .

انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ - ١١٧ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، الارتشاف ٤١٦/١ ، التذييل والتكميل ٥٣/١ ب ، مع الهوامع ١٢٥/١ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) ذكر أبو حيان في تضعيف هذا الرأي : « أن النقل لا يكون إلا في الوقف بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً والمنقول منه صحيحاً وهذه الأسماء ينطق بها هكذا في الوصل والوقف ، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضاً » ، التذييل والتكميل ٥٥/١ ب .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف في هذه الأسماء ما عدا فوك وذو مال إشباع وهي في فوك وذو مال ٥٧/أ حرف إعراب ^(١) ، فإنه احتج على ذلك بسقوط هذه الحروف منها في إضافتها إلى المتكلم إذا قلت : أخي وأبي وهني وحمي ^(٢) وذلك أنه لما أوجبت ياء المتكلم إزالة الحركات التي أشبعت وهي حركات الإعراب زال إشباعها وكانت ^(٣) الحركة التي مع ياء المتكلم ليست تلك الحركات المشبعة ^(٤) ، لأن الحركات المشبعة هي حركات الإعراب ، وهذه ليست بإعراب أعني حركة ياء المتكلم لم تشبع فإذا قلت : فوك وذو مال فليس هنا أفراد تدل على أن هذه الحروف إشباع كما كان في تلك الأسماء من الأفراد ما يدل على ذلك ^(٥) .

وأيضاً فإنه لا يمكن أن يقال فيها : إنها إشباع لما يؤدي إليه ذلك من القول بمعرب على حرف واحد ^(٦) ، فوجب أن تكون الحروف فيهما أعني في فوك وذو مال إما على قول من يقول : إنها معربة بالحركات والحركات التي قبل حركات الإعراب تابعة لحركات الإعراب ، وإما على قول من يقول : إنها معربة بالاختلاف الذي في هذه الحروف ، وما قبل الآخر من الحركات تابع لتلك الأحوال المختلفة لا على قول من يقول : إن الإعراب في هذه الأسماء بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف إشباع لما يؤدي

(١) أراد الشلوين هنا بيان رأي شيخه السهيلي - إذ ذكر اسمه بعد ذلك - ولم يكن دقيقاً في ذلك ، إذ إن السهيلي يرى أن (أبوك وأخوك وحموك) معربة بالحروف كما قال هشام ومن وافقه ، ولا يرى أن هذه الحروف إشباع ، أما (فوك وذو مال) فيرى أنها معربة بحركات مقدرة فالواو فيهما حرف إعراب .

انظر : نتائج الفكر ٩٩ ، ١٠٣ ، وانظر أيضاً : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذيل والتكميل ٥٤/١ أ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٣) أ : كانت .

(٤) كلامه هنا غير دقيق في ذكر حجة السهيلي ، فالسهيلي احتج بحذف هذه الحروف مع ياء المتكلم كما تحذف الحركات مع هذه الياء فتقول : أخي بحذف كما تقول : يدي ودمي وغلامي .

وانظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٥) السهيلي استدلل على أن الواو في (فوك وذو مال) حرف الإعراب بإثباتها مع ياء المتكلم .

نتائج الفكر : ١٠٣ .

(٦) نصه : « والفرق بينهما - يعني فوك وذو مال - وبين أخواتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب

لانفرادها » ، نتائج الفكر : ١٠٣ .

إليه ذلك القول من أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد [كما ذكرنا ^(١)] .

وهذا الذي استدل به السهيلي [في هذه الأسماء ^(١)] من سقوطها عند الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم ، وإذا كانت هذه الحروف تحذف من هذه الكلم لتطرفها خاصة في حال الإفراد فأن تحذف لثقلها مع ياء المتكلم أخرى وأولى ^(٢) ، ثم يلزمه ما لزم ^(٣) القائلين ^(٤) بالإشباع من الوجهين اللذين هما الإشباع في الكلام الفصيح [وحمل الكلام الفصيح ^(١)] ٥٧/ب على ما يَقْل ^(٥) من الكلام .

ومن الوجه الآخر : الذي هو أنه إذا أمكن أن يقال في الحرف إنه أصل لا ينبغي أن يقال فيه : إنه زائد فهذه الأقوال التي ذكرناها كلها كما ترى ليس شيء منها يقف مع النظر إلا القول الذي قلناه ^(٦) ، وذلك أنه ليس فيما سوى الأسماء المثناة والمجموعة من معربات الأسماء معرب إلا وهو معرب بالحركات ، وإذا قلنا بقولنا جرى على هذا الأصل ، ولم يخالفه وجرت حروف العلة على الأصل فيها من أن يقال : إنها من أصول الكلم لا زوائد عليها وذلك هو الأصل فيها وجرت به فوك وذو مال على الأصل المطرد في الأسماء من أن يكون المعرب على أكثر من حرف ولم يعترضه شيء مما اعترض تلك الأقوال التي اعترضناها ، فهذا هو الذي آثر هذا القول عندنا على غيره من الأقوال ، وحملنا على اختياره دونها وبالله التوفيق .

(١) ساقط من : ج .

(٢) هذا مردود بأن جمع المذكر السالم تبقى واوه مع ياء المتكلم ولكنها تقلب ياء فتقول في : « مسلمون » مسلمي : انظر : الكتاب ١٠٥/٢ ، المقتضب ٢٧٣/٤ .

(٣) أ ، ج : ألزم .

(٤) ج : القائلون .

(٥) ب : ما لم يقل .

(٦) هذا عند الشلوين ، وإن كان قول من قال إن الحروف علامات إعراب أوجه لبعده عن التكلف والتقدير والسلامة من الإعلال . وقول السهيلي أدق أيضاً لما فيه من البعد عن محذور بقاء كلمة معربة على حرف واحد .

وقوله : فإذا أفردت حذفت لاماتها وجرت العينات بالحركات (١) .

يريد أنك تقول : جاءني أَعْ والأعُ ورأيت أَعْ وأَعْ ومررت بأَعْ والأعُ ، ولو زاد هنا أو أضيفت إلى ياء المتكلم لكان أحسن لأن الحكم في الإضافة إلى ياء المتكلم مساوٍ (٢) للحكم في الأفراد من حيث يجب في الموضعين حذف اللام وإجراء العين بالحركات ، إما بالحركات (٣) المطلوبة للعوامل وإما الحركة المطلوبة لياء المتكلم (٤) .
وقوله : وكلها تفرد إلا (ذو) لما يلزم إن أفردت من بقاء (٥) الاسم على حرف واحد (١) .

ظاهر هذا الكلام أنها إن أفردت قيل : جاءني ذو ، وليس كذلك ولكن الصواب أنها لو أفردت لكانت غير متبعة ما قبل الآخر للآخر ومعربة بالحركات على قياس أخواتها ، ومنونة لأنه ليس منها ما يمنع الصرف ، فكان ينبغي أن تكون في الرفع هذا ذُو وفي النصب (٦) ٥٨/أ رأيت ذُواً وفي الخفض مررت بذُو فتحرك الواو في كل ذلك وما قبلها مفتوح فتقلب ألفا (٧) فتلتقي الألف ساكنة والتونين ساكن (٨) فتحذف الألف لالتقاء الساكنين على القياس ويقال ذا على كل حال ، فيؤدي ذلك إلى بقاء الاسم على حرف واحد ، وذلك لا يكون في الأسماء المعربة (٩) .

(١) الجزولية : ٤٤ .

(٢) جـ : مينا وكذا .

(٣) ب ، جـ : أما الحركات .

(٤) انظر : في إعراب هذه الأسماء مفردة أو مضافة إلى ياء المتكلم : نتائج الفكر : ١٠٠ ، شرح المفصل ٥١/١ ، المساعد ٢٥/١ .

(٥) جـ : بقائها .

(٦) أ : وفي النصب معادة .

(٧) إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا . انظر : الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٣ ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٨) أ ، ب : ساكناً .

(٩) قال الفارسي : « لا يجوز أن يكون عندهم في المتمكنة أن يبقى على حرف واحد أو يصير إلى ذلك » ، البغداديات ٥٤١ . وانظر ص : ١٥٤ من الكتاب نفسه .

وقول المؤلف لما يؤدي إليه ذلك من بقاء الاسم على حرف واحد والتنوين ، يريد أن الأسماء [لا ^(١)] يكون الحذف فيها أبداً على هذا الوصف أي لا ينتهي حذفها إلى أن يبقى من الاسم حرف واحد والتنوين كما لا ينتهي إلى أن يبقى على حرف واحد دون تنوين في الأكثر ، وإن كان قد جاء شاذاً في الكلام بقاؤه على حرف واحد ، دون تنوين ^(٢) وذلك نحو : مُ اللهُ في أيمن ^(٣) فإنه لا يلتفت إليه ولا يعتد به ، إذ كان وجود هذا [النوع ^(١)] في الأسماء عزيزاً جداً ، ولكن [ماله ^(٤)] مع عزته وقلة وجود مثله فله وجه يحسنه ، وهو أنه ملازم للإضافة ، فلما لزمته الإضافة وكونه لا يتكلم به وحده لكن بالإضافة والمضاف والمضاف إليه كأنهما شيء واحد كان الاسم بذلك كأنه ليس على حرف واحد .

وقوله : ولا تفرد (فوك) إلا معوضاً من واوها ميم ^(٥) .

العلة في ألا يفرد إلا كذلك هي العلة في ألا تفرد (ذو) سواء ، إلا أن فوك أفرد بأن عوض من واوه ميم ، ولم يفعل ذلك في ذو ، لأن إبدال الواو ميم ليس بقياس ^(٦) ، وكأن العلة في قلب الواو ميم في فوك إرادتهم إفرادها وإن لم ^(٧) يمكن إفرادها لما يلزم في إفرادها من بقائها على حرف واحد والتنوين على ما تقدم ولذلك لا تجد الميم مبدلة منها إلا في حال الإفراد ^(٨) .

(١) ساقط من : ج .

(٢) ج : واحد وتنوين .

(٣) قال الفارسي : « فذهب قوم في قولهم : « م اللهُ لأفعلن » إلى أنه محذوف من أيمن » البغداديات ١٦١ ، وانظر ص : ٥٤١ . والكتاب ٣٠٩/٢ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : أ٤ .

(٦) قال الصيمري : « وتبدل الميم من الواو في فم وهو شاذ » ، التبصرة والتذكرة ٨٦٠/٢ .

(٧) ج : إن ولم .

(٨) أي إفرادها عن الإضافة فلا يصح (فمه) إلا في الضرورة عند بعضهم « وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة » البغداديات : ١٥٦ .

[قال بعضهم ابن بابشاذ ^(١) وغيره ^(٢)] ^(٣) ٥٨/ب ولا توجد مبدلة من واوها ميم في حال الإضافة ^(٤) لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على حرف واحد ، إذ الإضافة تحذف التنوين وإذا لم يكن تنوين لم يحذف حرف المد واللين ^(٥) لأنه لا علة تحذفه إذ ذاك فأما قوله ^(٦) :

يُصْبِحُ عَطْشَانٌ فِي الْبَحْرِ فَمَةُ ^(٧)

فإنه من قبيل الضرورة .

قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفردا ، ولا يوجد

(١) ابن بابشاذ : (... - ٤٦٩ هـ) .

أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود النحوي الجوهري المصري ، أخذ عن والده والواسطي وأبي الحسن الحوفي والخطيب التبريزي ، وأخذ عنه ابن الفحام وابن الحصار والسعيد وغيرهم .

له : ثلاثة شروح على الجمل ، والمقدمة المحسبة وشرحها ، والمفيد في النحو .

« انظر : إنباه الرواة ٩٥/٢ - ٩٦ ، إشارة التعيين ١٥١ ، البلغة ١٠٠ ، البغية ١٧/٢ » .

(٢) ممن قال بهذا الفارسي . انظر : البغداديات ١٥٦ ، البصريات ٨٩٣/٢ ، والصيمري : التبصرة والتذكرة ٨٦١/٢ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) قال ابن بابشاذ « ومن هنا لم يحسن في الكلام (فمه) إلا في الشعر » ، شرح الجمل ٨ب ، وقال : « ولم يجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر » ، شرح المقدمة المحسبة ١٢٤/١ .

(٥) انظر : المقتضب ١٥٨/٣ .

(٦) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(٧) البيت من الرجز من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح مطلعها :-

قُلْتُ لِرِزِيمٍ لَمْ تُصِلْهُ مَرِيْمَةُ

والبيت يتضح معناه بما قبله إذ يقول :-

كَالْحَوْتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْتَهُمُهُ

ورواية الديوان : ظمآن مكان عطشان ، وهو من قصيدة طويلة بلغت أبياتها أكثر من أربعمائة بيت .

الشاهد فيه : إبدال الواو ميماً في حال الإضافة .

الديوان ١٤٩ - ١٥٩ ، الحيوان ٢٦٥/٣ ، المعاني الكبير ٦٤١/٢ ، البصريات ٨٩٣/٢ ، البغداديات

١٥٦ ، الشيرازيات ٨٧ ، العضديات ١٨٦ ، المخصص ١٣٦/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ٨ب ، شرح

المقدمة ١٢٤/١ ، ثمار الصناعة ٧٧ ، المقرب ٢١٦/١ ، شرح الجزولية ١٥٠/١ ، الخزانة ٤٥١/٤ - ٤٥٩ .

مضافا بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنشور ^(١) وفي غير الضرورة ، حكى ذلك النحويون ^(٢) وغيرهم . وهو موجود أيضاً في كتاب سيبويه ^(٣) .

ووجه ذلك - وإن ^(٤) لم يكن في حال الإضافة ما يوجب قلب حرف العلة ميما - أن إضافة الاسم إنما هي [أمر ^(٥)] طارئ عليه ، والأصل في الاسم أن يكون مفردا ، فلما كان الأصل إفراده وإضافة طارئة عليه كانت عارضة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالعارض ، وأبدل حرف العلة معها ميماً ، كما أبدل مع الأصل الذي هو الإفراد إذ عملهم إنما هو على الأصل لا على الطارئ .

وقوله : وليس بقياس فنفعله في ذو ^(٦) .

أي ليس بدل الواو ميماً قياساً فيطرُد في ذو فإن إبدال الواو ميماً شاذ ^(٧) لأنه ليس كل واو تبدل ميماً . وإنما يجيء ذلك شاذاً والشذوذ ليس من حكمه أن يطرُد ^(٨) .

وقوله : ووزن هذه الأسماء كلها فَعَل ^(٩) .

(١) منه حديث الرسول ﷺ : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

(٢) انظر : التسهيل ٩ ، الارتشاف ٤١٨/١ ، التذيل والتكميل ٥٦/١ ب ، توضيح المقاصد ٨٠ ، المساعد ٢٩/١ - ٣٠ .

(٣) قال - رحمه الله تعالى : « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى دم اللام رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في (فم) » ، الكتاب ٨٣/٢ .

وقال عن فم « فانك إذا أضفته قلت : فملك » ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٤) أ : بأن .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) الجزولية : ب٤ .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٨٦٠/٢ .

(٨) قال سيبويه : « لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ » ، الكتاب ٣٩٨/١ .

(٩) الجزولية : ب٤ .

يقول : ووزن هذه الأسماء كلها في أصل وضعها (فَعَل) فادعى في هذا الكلام ثلاث دعاو :-

أحدها : أن هذه الأسماء الآن أعني في إضافتها و [في ^(١)] إفرادها على غير أصلها ، وكذلك هو ادعى مع ذلك أن أصلها أن يكون لها لام لكن نقصت اللام ^(٢) منها ^(٣) ، وادعى مع ذلك أن عينها / ٥٩ أ كانت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب [في الأفراد أو بالحركات التابعة لحركات الإعراب ^(٤)] في الإضافة متحركة ولم ^(٥) تكن ساكنة ، وأن الحركة التي كانت العين بها متحركة هي حركة الفتح ^(٦) لا الضم ولا الكسر ^(٧) .

فأما الدعوى الأولى ^(٨) : وهي أن هذه الأسماء في إضافتها على غير أصلها فبينة وذلك أن تصريف أخ مثلا على أن يكون من ثلاثة أحرف والحرف الذي هو منها الفاء هو الهمزة ، والحرف الذي هو منها العين هو الخاء ، والحرف الذي [هو منها اللام ^(٩)] هو الواو ^(١٠) وذلك في قولهم إخوة وأخوان وإخوان ^(١١) .

ومتى كان ذلك طلبت هذه الأصول في التصاريف كلها كذلك اطردت في

(١) ساقط من : أ .

(٢) اللام : معادة في : ج .

(٣) هذه هي الدعوى الثانية .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ولم : معادة في : أ .

(٦) ج : الفتح .

(٧) هذه هي الدعوى الثالثة .

(٨) ب : الأول .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ذكر سيبويه أخوة وأبوة مما يدل على أن لاهما واو . انظر : الكتاب ٢/ ٢٠٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨٣ .

(١١) قال الأزهري : « يقال : « الأخ » للواحد . والاثنان : أخوان . والجميع : إخوان وإخوة » ،

الكلام في لسان العرب ^(١) ، على أن يكون ما هو في تصريح واحد منهما أصلاً ^(٢) فيها ^(٣) يوجد في التصارييف كلها فطلبنا ذلك في (أخ) فلم نجد إلا الفاء ^(٤) والعين ، ولم نجد اللام فلذلك قلنا : إنها نقصت اللام وكذلك القول في (أب) مع الأبوة ^(٥) وفي قولهم : أَبَوْتُ الرجل ^(٦) قال ^(٧) :-

اطْلُبْ أَبَا نَخْلَةٍ مَنْ يَأْبُوكَا إِنَّا سَأَلْنَا عَنْكَ مَنْ يَعْزُوكَا
إِلَى أَبٍ وَكُلُّهُمْ يَنْفِيكَ ^(٨)

وكذلك القول في (حم) مع قولهم : حموان ^(٩) وفي هن مع قولك في جمع هنة

(١) ج : في اللسان العربي .

(٢) ب : أصله .

(٣) ج : فيما .

(٤) ج : ألفا .

(٥) انظر : التهذيب ٦٠١/١٥ .

(٦) حكاه ابن السكيت قال : « وتقول : أَبَوْتُ الرجل أبوه إذا كنت له أباً ، ويقال : ما له أب يأبوه » ، لإصلاح المنطلق ١٨٧ .

(٧) اختلف في قائله على قولين :-

١ - شريك بن حيان العنبري يهجو أبا نخيلة السعدي . انظر : التهذيب ١٠٦/١٥ ، اللسان ٨/١٤ ، تاج العروس ٥/١٠ .

٢ - بخدج ولم أقف على نسبه ، ولما ذكر ابن منظور مادة : بخدج علق عليها بقوله : اسم شاعر فقط .

في اللسان ٢١١/٢ ، ونسبت هذه الأبيات له في : اللسان ٨/١٤ ، تاج العروس ٤/١٠ .

(٨) من البحر الرجز من أبيات مطلعها :-

يَا أَيُّهَا الْمُدَّعِي شَرِيكَ

يَأْبُوك : أي يكون لك أباً ، يعزوك : ينسبك .

الشاهد في : (يأبوك) إذ دلت على أن الناقص اللام .

الشيرازيات ١٩٠ ، سر الصناعة ٦٠٦/٢ ، التمام ١٩٨ ، التهذيب ٦٠١/١٥ ، اللسان ٨/١٤ ، التاج

٥٤/١٠ .

(٩) انظر : الأمالي الشجرية ٣٦/٢ - ٣٧ .

هنوات (١) .

وأما الدعوى الثانية : وهي أن عينها كانت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب في الأفراد وبالحرركات التابعة لحرركات الإعراب وفي الإضافة متحركة وأنها لم تكن ساكنة فدلّيل ذلك في غير (ذو) شيثان :

التثنية والجمع على أفعال ؟ وأفعال في الصحيح العين بابه فَعَلَ والجمع أقطع من التثنية (٢) لأنه قد يكون التحريك مع رد المحذوف فيما لا أصل له في الحركة نحو يَدَوِي وذَمَوِي وعليه جاء (٣) :-

يَدَيَانِ بَيَضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا (٤)

(١) قال الفارسي : « هنة من الفعل فعلة ، واللام منها واو يدل على ذلك قول الشاعر :-

أَرَى ابْنَ زَرَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَابِعُ

فرد اللام التي هي واو « ، المضديات ٣٠ .

(٢) لذا عول عليه الفارسي فقال : « وأما فتحة العين فالدلالة على تحركها بالفتح قولهم في جمعه آباء ، فأفعال في الأمر العام الشايع جمع (فَعَلَ) إذا صحت العين منه كَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ وَزَمَنٍ وَأَزْمَانٍ وَرَسَنٍ وَأَرْسَانٍ ، الشيرازيات ١٨٥ .

(٣) غير معروف القائل .

(٤) من البحر الكامل .

روى بروايات عدة : (عند محرق) رواها الصيمري في التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ . (أن تذل وتقهر) رواها الجوهرى في الصحاح ٢٥٤٠/٦ ، (وقد تمنعانك منها أن تقهر) رواها ابن السجري في أماليه ٣٥/٢ . محمّد : قيل إنه ملك من ملوك اليمن ، محرق : عمرو بن هند ملك الحيرة لقب بذلك لإحراقه مائة من بني تميم ، أو الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة لأنه أول من حرق العرب في ديارهم . انظر : الخزانة ٤٨١/٧ - ٤٨٢ . الضيم : الظلم ، الضهد : القهر .

الشاهد : « يديان » إذ رد المحذوف ، وحرك الدال وليس أصله التحريك فوزن يَدَي فَعَلَ ، بدليل جمعه على أفعل يد وأيد ككلب وأكلب .

المنصف ١/٦٤ ، ٢/١٤٨ ، شرح السيرافي ٤/٥٦٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، المخصص ١٧/٥٢ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٥ ، البديع ٢/٢٣٥ ، شرح المفصل ٤/١٥١ ، ٥/٨٣ ، ٦/٥٦ ، ١٠/٥٦ ، شرح الكافية ٢/١٧٥ ، شرح الشافعية ٢/٦٥ ، شرح الجمل ١/١٤٠ ، ٢/٣١٤ ، المقرب ٢/٤٤ ، شرح الجزولية ١/٤٠١ ، شرح شواهد الشافعية ١١٣ - ١١٤ ، الخزانة ٧/٤٧٦ - ٤٨٢ .

لأن يد ٥٩/ب أصله فَعَلَ ساكن العين بدليل قولهم الأيدي (١) ، وبهذا رد من رد على سيبويه استدلاله في أخ وأخواته [على (٢)] أنها (٣) فَعَلَ (٤) ، بالثنية (٥) في قولهم : أَخَوَان (٦) .

ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :-

أحدهما : أن الثنية ينبغي أن تكون دليلاً في هذا المعنى حتى يقوم دليل على أن الحركة ليست بأصلية كما قام ذلك في يَدَيَان بقولهم أيد (١) .

والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ، وأما بأنها فَعَلَ دون فَعِلَ أو فَعَلْ فلا ، فتكون الثنية في ذلك دليلاً على تغيير الحركة التي هي الفتح ، ودليل ذلك في (ذو) أنه قد جاء على فَعَلَ في ثنية المؤنث (٧) في قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْتَان ﴾ (٨) .

ووجه الدليل من ذلك أن المفرد ينبغي أن يكون بناؤه كبناء المثنى ، لأن الثنية لا يتغير فيها بناء الواحد عن (٩) ما هو عليه ، فإذا وجد بناء المثنى على شيء انبغى أن

(١) قال ابن الشجري : « ويدل على سكون عينها جمعها على أيد لأن قياس (فَعَلَ) في جمع القلة أفْعَلْ كقولهم : أكلب وأكعب وأخر وأنسر » ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) أ : أنه .

(٤) قال سيبويه : « وإن كان فَعَلًا كسر من أدنى العدد على أفعال كما فعل ذلك بما لم يحذف منه شيء وذلك أب وآباء ، وزعم يونس أنهم يقولون : أخ وآخاء وقالوا : إخوان » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٥) ب : في الثنية .

(٦) انظر في ثنية أخ وأخواته : الأمالي الشجرية ٣٦/٢ - ٣٧ .

(٧) قال سيبويه : « ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فهذا دليل على أن ذو فَعَلَ ، كما أن (أبوان) دليل على أن (أبأ) فَعَلَ » ، الكتاب ٣٣/٢ .

وقال : أيضاً : « وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فإنك تقول : ذَوَوِي كأنك أضفت إلى ذوا ، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسماً رد إلى أصله لأن أصله (فَعَلَ) يدل على ذلك قولهم ذواتا » ، الكتاب ٨٣/٢ .

(٨) الرحمن ٤٨ .

(٩) ب : على .

يكون بناء المقرّد عليه ، فثبت بقوله : ذواتا أن الواحد في الأصل ذواة وذواة فعلة ^(١) ، ثم حذف اللام في المفرد على غير قياس ، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ^(٢) فقليل : ذات ثم إن المذكر ينبغي أن يكون على [وزن ^(٣)] فعل فيكون بناؤه وبناء المؤنث واحداً ، وهو أولى [من أن يكون على غير بنائه ^(٤)] لأن (ذو) بمعنى صاحب [والمؤنث من صاحب ^(٤)] على بنائه ^(٥) ، فكذلك ينبغي أن يكون المؤنث من ^(٦) ذو على بنائه في الأصل فلذلك قلنا في ذو : إن أصله ذَوِي ^(٧) ثم حذفت اللام على غير قياس .

وأما الدعوى الثالثة : في أن الحركة التي كانت العين بها متحركة في هذه الأسماء في الأصل هي الفتحة لا الضمة ولا الكسرة فدلّلها أحد شيئين : أنا قد وجدناها مفتوحة في هذه الأسماء في التثنية في قولهم : أخوان وأبوان وهنوان وحمان ، والتثنية لا يخالف بناؤها بناء المفرد ^(٨) فلذلك قلنا : إن بناء المفرد على فَعَل / ٦٠ مفتوح العين كالتثنية .

(١) وأصل ذواة : ذَوِيَّةُ فَعَلَةٌ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار ذواة .

انظر : الأمالي الشجرية ٤٣/٢ .

(٢) الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين . انظر : سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٣) تكملة من : ج .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال ابن الأنباري : « ... أن يكون النعت مبنياً على الفعل ، والذكر والأنثى فيه مشتركين فتدخله

الماء كقولك : رجل قائم وكريم وامرأة قائمة وكريمة » ، المذكر والمؤنث ١٣١ .

ومن عبارات من تكلم عن التذكير والتأنيث قولهم : « المرأة أنثى المرء فتكون حيثئذ مبنية على لفظ

مذكرها » ، المذكر والمؤنث ٩٠ .

فقولهم مبنية على لفظ مذكرها أي مطابقة له مع زيادة هاء التأنيث كامرؤ وامرأة وصاحب وصاحبة .

وانظر : مثل ذلك في : المذكر والمؤنث ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ .

(٦) ب : في .

(٧) قال ابن الشجري : « وأما ذو مال فالخنوف منه ياء وأصله ذَوِي فَعَل بوزن قدم » ، الأمالي

الشجرية ٤٢/٢ .

(٨) قال الفارسي عن المذكر السالم : « وسمي جمعاً على حد التثنية لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في

التثنية ولا يغير نظمه عما كان عليه في الأفراد » ، الإيضاح العضدي ٢١ .

والثاني : أنه إذا أمكن حملها على فَعَلَ وفَعَلَ وفَعَلَ كان المفتوح العين أولًا لأنه [أخف ^(١)] وأكثر في الكلام منهما ^(٢) والحمل على الأكثر أولى ولا سيما إذا كان الأكثر أخف ^(٣) .

وقوله : إلا (فوك) فوزنه فَعَلَ ^(٤) .

لأنه لا دليل فيه على حركة الوسط والأصل في الحروف ^(٥) السكون فلا يعدل عنه إلا بدليل ولا دليل في أفواه على أن المفرد منه فَعَلَ لأن المعتل العين بابه أفعال ^(٦) وسواء في ذلك الساكن الوسط والمتحركة ^(٧) ، فالساكنه نحو أحواض وأسواط وأبيات والمتحركة نحو : أبواب وأموال ^(٨) .

وقوله : ولاماتها كلها واوات إلا فوك فلامه هاء لقولهم : في الجمع أفواه وفي التصغير فُويه ^(٩) .

يقول ^(١٠) يستدل على [أن ^(١١)] المحذوف من (فوك) هاء بظهورها ^(١٢) في الموضع الذي ظهر فيه المحذوف وبقي على أصله وهو جمع الاسم جمع التكسير في

(١) ساقط من : ج .

(٢) قال سيويه : « الفتح أخف عليهم من الضم والكسر » ، الكتاب ٢/٢٥٨ .

(٣) انظر في ذلك أيضا : شرح الجزولية ١/١٥٤ .

(٤) الجزولية ٤٤ .

(٥) أ : الحرف .

(٦) انظر : في جمع فَعَلَ معتل العين على أفعال : الكتاب ٢/١٨٤ - ١٨٥ ، المقتضب ١/١٦٧ ،

١٦٩ ، الأصول ٢/٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٧) ج : المتحرك .

(٨) أصلهما : بَوَّبَ ومَوَّلَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

وانظر : التكملة ٢٥٩ ، البديع ٢/٦٦٢ .

(٩) الجزولية : ٤٤ .

(١٠) ب : فيقول .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) أ : لظهورها .

قولهم : أفواه فإن اللام لم يحذف من جمعه ^(١) كما حذفت من واحده ، وتصغيره إذ ^(٢) قالوا : (فويه) لأن اللام أيضاً لم تحذف من تصغيره ^(٣) كما حذفت من تكسيرو ^(٤) .
وقوله : وإلا (ذو) فلامها ياء لتوسط الواو فيها ^(٥) .

يقول لكون العين واواً واللام محذوفة ، والغالب على الاسم الثنائي ^(٦) المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه واواً أو ياء والأغلب فيها الواو ^(٧) وإن كان المحذوف قد يكون غيرهما فقد يكون المحذوف الهاء لمضارعتها لهما في الضعف في فوك ^(٨) ، والحاء لمضارعتها الهاء في قولهم : (حر) بدليل قولهم : أحراح ^(٩) ، لكن الأصل ما ذكرناه أولاً من كون المحذوف ياء أو واواً والأغلب الواو ، فينبغي على هذا أن يحكم على ذو بأن المحذوف منه ياء أو واو لا غيرهما لأنهما أكثر من غيرهما [كان ^(١٠)] ينبغي أن يتعين من هذين الواو لأنها التي غلب حذفها لكنه / ٦٠ ب لم يعين إلا الياء دون الواو ، لأن ما عينه واو مما لامه حرف علة [أكثر ^(١١)] ما تكون اللام ^(١٢) منه ياء ،

(١) ج : جميعه .

(٢) أ ، ج : إذا .

(٣) انظر رد لام (فوه) في الجمع والتصغير : المقتضب ٣٦٢/١ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، شرح الشلفية ٢١٥/٢ ، المتع ٣٩١/١ ، شرح الجزولية ١٥٥/١ .

(٤) ج : تكثيره ، واللام لم تحذف من التكسير ، فعمل الصواب : كما حذفت من مفردة ، أو : كما لم تحذف من تكسيرو .

(٥) الجزولية : ٤ أ وفيها وذو ...

(٦) ج : الثنا .

(٧) هذا مخالف لما عليه جمهور الصرفيين ، قال المبرد : « واعلم أنه ما كان على حرفين ولا يدري ما أصله الذي حذفت منه ؟ فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء ، لأن أكثر ما يحذف من هذا الياء والواو ، والياء أغلب على الواو عليها ، فإنما القياس على الأكثر » ، المقتضب ٣٦٨/١ .

وانظر رأي المازني في ذلك : في المنصف ٢٠٩/٢ ، وتابعه ابن جني : المنصف ٢١٠/٢ .

(٨) مر سابقاً أن أصله (فوه) .

(٩) حر أصله أحراح . انظر : الكتاب ٨٠/٢ ، ١٢٢ ، المقتضب ٣٦٨/١ ، الأمالي الشجرية ٣٨/٢ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) ساقط من : ج .

(١٢) ب : الكلام .

ويقل من ذلك ما يكون اللام منه واواً ألا ترى أن باب شويت وعويت أكثر من باب قوة وصوة ^(١) إذ الأول كثير شائع ^(٢) والثاني لم يجيء منه إلا أليفاظ قليلة ^(٣) فيمكن أن يكون مراد المؤلف بقوله فلامه ياء لتوسط الواو . هذا الذي فسرناه هنا وكني بتوسط ^(٤) الواو (عن كون الواو) ^(٥) عينا ، ويحتمل أن يكون مراده . لكون العين واواً واللام حرف علة بدليل قولهم (ذواتا) فلا بد أن يكون حرف العلة الذي هو لام واواً أو ياءاً إذ لا يكون ألفاً لأن الألف [لا ^(٦)] تكون أصلاً في الأسماء المعربة ^(٧) ، ولا يصح أن يكون واواً لكون العين واواً ، وما عينه واو فلا يكون لامه واواً في الأكثر فلم يبق ^(٨) إلا أن يكون ياء والأول [من هذين الوجهين ^(٩)] أظهر ^(١٠) لأنه لم يجز لذواتا في كلامه ذكر .

وقوله : فأصلها إذن أن تكون مقصورة إلا فوك ^(١١) .

يعني أن أصل ما لامه حرف علة منها أن يكون آخره ألفاً ، لأنه في الأصل حرف علة كما قدمنا وحقه أن يتحرك بحركة الإعراب والعين مما لامه حرف علة في

(١) الصورة : جماعة السباع . والصورة أيضاً : حجر يكون علامة في الطريق . اللسان ٤٧١/١٤ مادة (صوى) .

(٢) انظر في كثرة باب شويت وعويت وقلة باب قوة وصوة .

« الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ٣٨٧/١ ، سر الصناعة ٥٧٨/٢ ، المنصف ٢٠٩/٢ .

(٣) عقد ابن الشجري بابا لبيان أن باب لويت أكثر من باب قوة ، الأمالي الشجرية ٤٣/٢ - ٤٨ .

(٤) ج : كي يتوسط .

(٥) عن كون الواو : معادة في أ .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) قال ابن الأثير : « ولا تكون الألف أصلاً إلا في الحروف وفيما أوغل من الأسماء في شبه

الحروف » ، البديع ٦٥٩/٢ .

(٨) ج : بين .

(٩) ساقط من : ج .

(١٠) الوجه الأول هو أن العين واو واللام مخنوفة ، والغالب أن يكون المخنوف واواً أو ياء ، وغلبت

الياء لأن ما عينه واو أكثر ما تكون لامه ياء .

(١١) الجزولية : ١٤ .

الأصل متحركة بالفتح كما قدمنا أيضا ، فيأتي حرف العلة الذي هو لام متحركاً بحركة الإعراب ، وما قبله مفتوح فينبغي أن ينقلب ألفاً لأن اللام متى تحركت [بأي حركة تحركت ^(١)] وقبلها مفتوح انقلبت ألفاً ^(٢) .

وقوله : إلا فوك ^(٣) .

يقول : إلا فوك فليس أصلها أن تكون مقصورة لأن آخرها في الأصل ليس حرف علة ^(٤) ، وإنما آخرها في الأصل هاء بدليل قولهم فُوَيْهَ وأَفَوَاه .

وقوله : لكن العرب جعلوا لها مزية على غيرها من الأسماء لكثرة لزومها الإضافة ^(٥) .

يقول : لكن العرب جعلوا لهذه الأسماء مزية على غيرها من الأسماء المقصورة ، إذ كان ينبغي لها أن تكون مقصورة / ٦١ أ كسائر الأسماء المقصورة كما قدمنا فكان لهذه الأسماء المذكورة هنا مزية على غيرها من الأسماء المقصورة بأنها إما مضافة لفظاً ^(٦) أو مضافة من جهة معناها وإن لم تكن مضافة من جهة لفظها ، كذلك هو الأكثر منها ، فإن الأخ والأب والحم وذو كلها أسماء تقتضي الإضافة بوضعها ، لأن الأخ لا بد له من أخ ، والأب لا بد له من ابن والحم : قريب من قبل الزوج فلا بد له من مقارب ، وذو ملازم للإضافة ^(٧) لا يفارقها فهو أبين في الإضافة منها ، وإن لم يكن هنوك كذلك ^(٨)

(١) ساقط من : أ .

(٢) لأن الوزن فيهن (فَعَل) واللام حرف علة تتحرك بحركات الإعراب أصلاً وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

(٣) الجزولية : أ٤ .

(٤) انظر : ص ٣٧١ هـ ٣ .

(٥) قال الصيمري : « لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى » ، التبصرة والتذكرة ٨٤/١ . وانظر في إضافة هذه الأسماء : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧ ، شرح المقدمة ١١٩/١ .

(٦) قال ابن بابشاذ : « ما لا ينطق به إلا مضافاً وهو ذو مال لأنه لو أفرد لوقع الإعراب على حرف العلة » ، شرح الجمل : ٨ ب .

(٧) في كثرة استعماله مضافاً ، وإلا فقد حكى سيبويه عن العرب : « هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك » ، الكتاب ٨٠/٢ .

فإنه يجري مجراها من حيث كان أكثر ما يكنى به عن الفرج ^(١) وهو ملازم للإضافة لفظاً أو تقديرًا من جهة الاستعمال ^(٢) .

وإنما قلنا إن هذه مزية [لها ^(٣)] على غيرها من الأسماء المقصورة لأن الإضافة حكم يوجب للأسماء التمكن في الإعراب من حيث هي [في ^(٣)] الأصل ^(٤) معاقبة للتونين ^(٥) ، والتونين دال بوضعه على أن الاسم أصل في نفسه باقٍ على أصلته ^(٦) ، فكانت الإضافة بذلك كالتونين فدلّت فيه على تمكّنه في الأسماء كما دلّ التونين على ذلك ، وإذا دلت على التمكن في الاسم دلت على التمكن في الإعراب لأن التمكن في الاسم بالـتونين يبعد من البناء ، وليس كغير التمكن بالتونين لقربه من البناء فإنه لاحق بدرجة الفعل التي هي قريبة من درجة الحرف وإذا دلت الإضافة على التمكن في الإعراب بعد معها ^(٧) أن يكون الاسم مقصوراً لا يظهر فيه الإعراب ، لتمكّنها في الإعراب بما ذكرناه ، فعدل فيها عن القصر إلى أن حذفت لاماتها في الأفراد على غير قياس ، وجرت العينات بحركات الإعراب ^(٨) وفعلوا ذلك كله حرصاً منهم على ظهور الإعراب فيها إذا كانت مفردة ثم لما أضيفت أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فظهر فيها بما اقتضاه التصريف في ذلك شبه ٦١/ب الإعراب من اختلاف الآخر مع

(١) الهن : كلمة يكنى بها عن اسم الإنسان ، وتستعمل أيضاً كناية عما يقبح ذكره . انظر : التهذيب

٣٧٣/٥ - ٣٧٤ .

(٢) لفظاً كقولك هنوك ، أو استعمالاً كهن كناية عما يقبح ذكره فلا بد له من صاحب أو صاحبة

يضاف له .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) ب : الإضافة .

(٥) قال سيبويه : « لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتونين » ، الكتاب ٣/١ ، وانظر :

المقتضب ١٧٦/٢ .

(٦) قال سيبويه : « فالتونين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » ، الكتاب ٧/١ . وانظر : شرح

المقدمة ١٨٧/١ .

(٧) جـ : بعدمها .

(٨) جاءني الأُخُّ وأُخٌّ ورأيت الأُخَّ وأُخاً ومررت بالأُخِّ وأُخٍّ : وانظر التوطئة ١٢١ .

اختلاف العوامل ، وإن لم يكن ذلك الاختلاف الذي في الأواخر لاختلاف العوامل إعراباً وذلك أيضاً حرص^(١) منهم على ألا تكون هذه الأسماء غير ظاهر فيها أثر العوامل ، وكان ذلك في الإضافة شبه إعراب التثنية والجمع بالحروف لشبه الإضافة بالتثنية والجمع في كونها فرعاً عن الأفراد مثلهما فوطئوا لذلك في الأصل^(٢) ، وهو الأسماء المفردة ما قدروا في أنفسهم أنهم يفعلونه في الفرع وهو التثنية والجمع من إعرابهما بالحروف ، وإلى هذا المعنى أشار من قال في إعراب هذه الأسماء بالحروف أنهم فعلوا ذلك فيها توطئة للتثنية والجمع^(٣) ، لكننا^(٤) [لما^(٥)] أخذناه منه رأينا^(٦) أن ننقله إلى القول الذي هو أحق منه ، وهو أن هذه الأسماء ليست معرفة بهذه الحروف ، وإنما هي معرفة بالحركات المقدرة فيها وما قبلها من الحركات تابع لها .

وقوله : وفي^(٧) حموك خمس لغات^(٨) .

هي ست السادسة أن تكون من باب رَشَأْ^(٩) وترك المؤلف لغات الأخ والأب^(١٠)

(١) ج : حرصاً .

(٢) إلى هذا ذهب عدد من النحاة إذ يرون أن تغير الأسماء الستة توطئة لإعراب المثني والمجموع .

قال الفارسي : « فإذا أضيف الأب والأخ إلى ظاهر وإلى مضمّر غير علامة المتكلم عادت اللام التي كانت سقطت في الأفراد في قولهم أب ، وإنما عاد في الإضافة هذا الذي سقط في الأفراد ليكون توطئة لما يجيء في الجمع الذي على حد التثنية من انقلاب الواو إلى الياء في نحو (مسلمون) و (مسلمين) » ، الشيرازيات ٨٥ ب .

وانظر : التبصرة والتذكرة ٨٤/١ ، شرح المقدمة ١١٩/١ - ١٢٠ ، ثمار الصناعة ١٨٠ .

(٣) هم الفارسي في الشيرازيات ٨٥ ب ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٨٤/١ ، وابن بابشاذ في

شرح المقدمة ١١٩/١ - ١٢٠ ، والدينوري في ثمار الصناعة ١٨٠ .

(٤) ج : لكما .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ : ورأينا .

(٧) أ : في .

(٨) الجزولية : ٤٤ أ .

(٩) هذه اللغات هي : حَمُوكَ على (فَعَلَ) و حَمَوُ على (دَلُو) ، و حَمًا مقصورة ، و حَمَّ على (يد) ،

حَمًا على (خَبَّ) .

انظر الجزولية : ٤٤ ب - ب ، شرح الجزولية ٥٨/١ - ١٥٩ ، البسيط ٤٤/١ - ٤٥ .

(١٠) ج : الأب والأخ .

وفيها ثلاث لغات على ما ذكره الفراء ^(١) : إحداها : ما بنى عليه ^(٢) المؤلف كلامه فيها [من ^(٣)] حذف لاماتها إذا أفردت وجريان العين بالحركات ^(٤) وكونها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم [كانت ^(٥)] بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرّاً .
والأخرى : أن يكونا من باب يد ^(٥) .

والثالثة : أن يكونا مقصورين لا يختلف [آخرهما باختلاف العوامل لفظاً ^(٦)]
وعليه ^(٧) جاء قولهم : مكره أخاك لا بطل ^(٨) ، وعليه أيضاً جاء [قولهم ^(٩)] :-

(١) انظر ما سبق ص : ٣٤٤ هـ ٧ .

(٢) أ : عليها .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) فنقول : أبّ رفعاً ، وأباً نصباً ، وأبٍ جرّاً .

(٥) من العرب من يقول : هذا أبّك ورأيت أبّك ومررت بأبّك .

انظر : مجالس العلماء ٢٥٢ ، شرح المفصل ٥٣،٥٢/١ ، تذكرة النحاة ١٤٤ .

(٦) ساقط من : ب ، وكلمة لفظاً ساقطة من : ج .

(٧) ج : عليهم .

(٨) مثل يضرب في حمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه .

وقصته أن يهس الملقب « نعامه » هجم على قاتلي إخوانه وهم في غار ومعه خاله أبو حنش وكان جباناً ، فأوهمه يهس أن في الغار حمراً ، فلما هجم عليهم فجأة جد في القتال ، فقبل له ما أشجعه فقال المثل .

وهو في كتب الأمثال « مكره أخوك لا بطل » ، ورواية « أخاك » عند النحاة فقط .

« الفاخر ٥٠ - ٥١ ، الأمثال ٢٧١ ، مجمع الأمثال ٣١٨/٢ ، وأورد القصة في ١٥٢/١ ، المستقصى

٢٩٦/٢ .

رواية (أخاك) في كتب النحاة انظر : إعراب القرآن ٣٥٥/١ ، التذيل والتكميل ٥٢/١ ب ، المغني

٢٣٨/١ ، تعليق الفرائد ١٤٨/١ ، مع الهوامع ١٢٩/١ .

(٩) ساقط من : ج .

اختلف في قائل هذا البيت على قولين هما :-

١ - أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله العجلي من الشعراء الرجاز ، فضل على

العجاج ، وله قصص مع هشام بن عبد الملك توفى سنة ١٣٠ هـ .

ترجمته في الأغاني ٧٣/٩ - ٧٨ ، معجم الشعراء ٣١٠ - ٣١١ .

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا (١)

وزيد الأخ بلغة رابعة وهي : أن يكون من باب فَخَّ (٢) حكاها ابن الكلبي (٣) رأيته (٤) في زيادة الزبيدي (٥) على كتاب البارع لأبي علي (٦) .

- = ٢ - رؤية بن العجاج .. وهو في ملحقات ديوانه ١٦٨ ، ونسب له في شرح شواهد المغني ١٢٨/١ .
 ٣ - لرجل من بني الحارث بن كعب .. انظر : الخزنة ٤٥٥/٧ .
 ٤ - لرجل من أهل اليمن ... انظر : شرح شواهد المغني ١٢٨/١ .
 وذكر أبو عبيدة لأبي حاتم السجستاني أنه من وضع المفضل . انظر النوادر ٢٥٩ ، ٤٥٨ .

(١) من الرجز من أبيات مطلعها :-

واها لِرَيَّا ثم واها واها
 هي المني لو أَتْنَا نَلْتَاها

الشاهد فيه :- (وأبا أباه) إذ جاءت مقصورة على لغة من يلزم هذه الأسماء الألف فلم يقل وأبيها .
 ديوان رؤية ١٦٨ ، ديوان أبي النجم العجلي ٢٢٧ ، الإنصاف ١٨/١ ، البديع ٢٣١/٢ ، شرح المفصل ٥٣/١ ، ١٢٩/٣ ، شرح الجمل ١٥١/١ ، شرح الجزولية ١٦١/١ ، المغني ١٣١/١ ، ٢٣٨ ، شرح شواهد المغني ١٢٧/١ - ١٢٩ ، شرح أبيات المغني ١٩٣/١ - ١٩٤ ، الخزنة ٤٥٥/٧ - ٤٥٦ .
 (٢) بتشديد الحاء .

انظر : رواية ابن الكلبي لها في تهذيب اللغة ٦٢٣/٧ . وقال الأزهرى بعد أن عزاها لابن الكلبي :
 « لا أدري ما صحته » .

(٣) ابن الكلبي : (... - ٣٠٤ هـ) .

هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمر الكلبي ، كان عالماً بالنسب وأخبار العرب ، أخذ عن أبيه وعن أبي النضر ومجاهد ومحمد بن أبي السري البغدادي والواقدي .

له كتاب لغات القرآن ، والدياج في أخبار الشعراء وغيرها .

« تاريخ بغداد ٤٥/١٤ - ٤٦ ، معجم الأدباء ٢٨٧/١٩ - ٢٩٢ .

(٤) ب : رأيته ، ج : رأيت .

(٥) الزبيدي : (... - ٣٧٩ هـ) .

أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي النحوي الأندلسي ، أخذ عن أبي علي القالي وأبي عبد الله الرياحي ، وأخذ عنه ابنه أبو الوليد محمد وابن الأفلح .

له : مختصر العين ، طبقات النحويين ، وغيرها .

« معجم الأدباء ١٧٩/١٨ - ١٨٤ ، إشارة التعيين ٣٠٧ - ٣٠٨ ، البغية ٨٤/١ - ٨٥ » .

= (٦) القالي : (٢٨٠ - ٣٥٦ هـ) .

وقوله : وهنوك فيه ^(١) لغتان ^(٢) .

الواحدة كما قدمنا والأخرى أن تكون من باب يد هي اللغة الكثري منهما كما
/٦٢٢ أ قلناه ^(٣) فيما تقدم ^(٤) ، ولذلك أسقط أبو القاسم هذه اللفظة من هذه
الأسماء ^(٥) لأن بناءهم إنما هو على الأكثر لا على الأقل .

وقوله : وفوك إذا عوض من واوها ميم جاءت فيه أربع لغات ^(٦) .

زاد بعضهم خامسة وهي فَمٌ بالتشديد ^(٧) .

واحتج بقوله ^(٨) :-

= إسماعيل بن قاسم بن عيّنون البغدادي كان من أهل اللغة والنحو ، أخذ عن ابن دريد وابن السراج وأبي
عمر الزاهد ونفطويه ، وأبي بكر بن الأنباري أخذ عنه الزبيدي وعبد الله بن الربيع التميمي وأحمد بن أبان .
له : الأملالي ، والنوادر ، والبارع ، وفعلت وأفعلت وغيرها .

طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢ - ٢٠٥ ، معجم الأدباء ٢٥٧ - ٣٣ ، إنباه الرواة ٢٠٤/١ -

. ٢٠٩

(١) ج : فيها .

(٢) الجزولية : ب .

(٣) أ : قلنا .

(٤) انظر ص : ٣٤٤ .

(٥) إذ عدها « خمسة أسماء معتلة مضافة » ، الجمل ٣ ، وانظر ص : ٥٤٤ .

(٦) الجزولية : ب . وهذه اللغات هي : فَمٌ ، فَمٌ ، فَمٌ ، فَمٌ بالإتياع لحركات الإعراب وستأتي مفصلة .

(٧) ذكر ابن الشجري أنها لغة لبعض العرب : الأملالي الشجرية ٣٥/٢

(٨) اختلف في قائله على الأقوال الآتية :-

١ - جرير بن عطية الخطفي يمدح سليمان بن عبد الملك . ذكر ذلك في اللسان ٣٦٣/١٢ .

٢ - العجاج : (... - ٩٠ هـ) . أبو الشعثاء عبد الله بن ربيعة بن ليلى التميمي ، أدرك الإسلام

وأسلم وعاش حتى أيام الوليد ، اشتهر بالرجز ، ترجمته في : الشعر والشعراء ٢٩٥ - ٢٩٦ ،

الخرزانة ٨٩/١ - ٩١ ، نسب البيت إليه في الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .

٣ - العماني (... - ٢٢٨ هـ) . محمد بن ذؤيب الفقيمي ، أدرك الرشيد ومدحه كان من

المعمرين عاش مائة وثلاثين عاما ، ترجمته في : الشعر والشعراء ٣٨٩ ، المحملون من

الشعراء ٤٣٩/٢ - ٤٤١ .

نسب البيت إليه في اللسان ٣٦٣/١٢ .

حَتَّى إِذَا مَا خَرَجَتْ مِنْ فَمِّهِ (٩) .

قال يعقوب (١) وابن جني : هذه (٢) ضرورة لا لغة (٣) .

ويريد بقوله فيه أربع لغات فَمَ وَفَمَ وَفَمَ .

يعني أن اللغة الواحدة : أن تكون فام مفتوحة في أحوال إعرابه كلها النصب والخفض والرفع (٤) .

واللغة الثانية : أن تكون فام مكسورة في أحوال إعرابه كلها النصب والخفض والرفع .

(٩) من الرجز من أبيات مطلعها :-

إِن الْأَمَامَ بَعْدَهُ ابْنُ أُمِّهِ
ثُمَّ ابْنُهُ وَلِيُّ عَهْدِ عَمِّهِ

الشاهد : تشديد الميم من « فم » وذكر ابن جني أنه يروى بفتح الفاء وبضمها ، ديوان جرير ١٠٣٨ ، في الملحق ط نعمان ، ديوان العجاج ٣٢٧/٢ ، في الملحق أيضا ، إصلاح المنطق ٨٤ ، الخصائص ٢١١/٣ ، سر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، شرح الكافية ٢٩٧/١ ، الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .

(١) ابن السكيت : (... - ٢٤٤ هـ) .

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت ، كان عالماً بالنحو واللغة والشعر أخذ عن الفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي ، وكان يؤدب الصبيان في بغداد .

له : إصلاح المنطق ، الإبدال ، معاني الشعر وغيرها .

« تاريخ بغداد ٢٧٣/١٤ - ٢٧٤ ، إشارة التعيين ٣٨٦ - ٣٨٧ ، البغية ٣٤٩/٢ » .

(٢) ج : هي .

(٣) نص ابن السكيت في « وأما تشديد الفم فإنه يجوز في الشعر » ، إصلاح المنطق ٨٤ .

ونص ابن جني : « يروى بضم الفاء وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفا » ، سر الصناعة ٤١٥/١ .

(٤) ج : الرفع والخفض .

واللغة الثالثة : أن تكون فافم مضمومة في أحوال إعرابه كلها نصب^(١) والخفض والرفع .

وقوله : والإتباع^(٢) .

يعني [به^(٣)] إتباع الفاء حركة الإعراب فتكون الفاء مفتوحة في حال نصب الكلمة ، ومضمومة في حال رفعها ومكسورة في حال خفضها ، وتكون الكلمة في ذلك أختا لأمريء وابنم في إتباع حركة ما قبل حرف الإعراب حركة الإعراب كما كانت هذه الكلمة قبل أن يعوض من واوها ميم في حال الإضافة [وقد تقدم قول ابن بابشاذ : أنه لا يعوض من واوها ميم في حال الإضافة^(٣)] ورده^(٤) .

[الجمع]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه الجمع قسمان مجموع حقيقة وغير مجموع حقيقة فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور^(٥) .

يريد بالمجموع حقيقة ما أصله أن يضم فيه إلى لفظ الواحد أكثر منه في الأصل بحرف العطف ، ولكنه^(٦) اختصر : إما بالزيادة عليه^(٧) وإما بتغيير بنيته^(٨) .

ويريد بغير^(٩) المجموع حقيقة ما فهم منه الجمع ولم يكن أصله ضم لفظ واحد

(١) النصب ، معادة في : أ .

(٢) الجزولية : ٥٧ ، وليست في بعض النسخ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) انظر القول ورده ص : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٥) الجزولية : ٤٤ ب .

(٦) ج : لكنه .

(٧) كجمع المذكر السالم وجمع الإناث .

(٨) كمجموع التكسير : انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٣ أ ، المشكاة والنبراس

٤٦/١ (ف) .

(٩) ج : فغير .

إلى أكثر منه ^(١) بحرف العطف ثم اختصر بأحد ذينك الوجهين ^(٢) .

ويريد بالمحصور ما يضبط بباب إما بأن يضاف إليه إضافة كلية /٦٢ ب فيقال كل ما فهم منه الجمع في باب كذا فليس بمجموع حقيقة . كقولنا : كل ما فهم منه الجمع من المضمرات فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من أسماء الإشارة فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من الأسماء الموصولة فليس بمجموع حقيقة ^(٣) .

أو إضافة جزئية كقوله وكل في التوكيد ولا معنى لإفراده كلا من باب التوكيد بهذا دون أجمع ، فإن كل واحد منهما يفهم منه الجمع في باب التوكيد ^(٤) وليس بمجموع حقيقة .

وقوله : وكل في التوكيد ^(٥) .

يقتضي أن في التوكيد ما هو مجموع حقيقة وإلا فلم خص كلا منه ، ولم يقل : والتوكيد ^(٦) مطلقا كما أطلق ذلك في المضمرات والموصولات وأسماء الإشارة ، والذي هو

(١) قال الأبيدي : « وغير المجموع حقيقة هو ما ليس له واحد من لفظه يبنى الجمع عليه لا في اللفظ ولا في التقدير نحو : قوم وإبل وأشباههما ألا ترى أن واحد قوم : رجل وواحد إبل : جمل أو ناقة » ، شرح الجزولية ١٦٥/١ .

(٢) من الزيادة عليه أو تغيير بنيته

(٣) المضمرات نحو : نحن وأنتم وهم و(نا) من قمنا وغيرها ، والإشارة نحو : هؤلاء ، والموصولات نحو : الذين واللاتي واللاتي .

فهذه الأشياء وإن دلت على الجمع فليست بمجموع حقيقة ، ولكنها محصورة في أبواب معينة .

انظر : المباحث الكاملية ٨٧/١ ، المشكاة والنبراس ٤٧/١ (ف) ، شرح الجزولية : ١٦٦/١ .

(٤) لا يؤكد بكل إلا جمع ومثلها أجمع . قال الزعشمري : « ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزائه ... » ، الفصل ١١٣ ، وانظر : شرح الفصل ٤٤/٣ ، شرح الكافية ٣٣٤/١ .

(٥) الجزولية : ٤ ب .

(٦) أ : التوكيد .

في باب التوكيد بمجموع حقيقة كأنفسهم وأعينهم ^(١) .

ويريد بغير المحصور ما لا يضبط بباب كالنفر والعصبة والإبل والغنم وما كان نحو ذلك ^(٢) مما يشتمل عليه باب أسماء الجماعات في كتب اللغويين ^(٣) .

وقوله : والمحصور ^(٤) المضمرات ^(٥) .

يريد نحو : أنتم وأنتن وهم وهن .

وقوله : والمبهمات ^(٥) .

يريد نحو : هؤلاء .

وقوله : والموصولات ^(٥) .

يريد نحو الذين والألى اللآئي وما أشبه ذلك ، وقال النحويون في مثل أنتم : إنه ليس بمجموع حقيقة ^(٦) ، وشرحه بعضهم ^(٧) بأن قال : « لو كان مجموعاً حقيقة كان أصله : أنت وأنت وأنت ^(٨) ثم اختصر ذلك بقوله : أنتم ، وأنت معرفة لا تتنكر ^(٩) وحقيقة المعرفة : ما خص مسماه ^(١٠) . ولا يصح ذلك هنا لأنه لا يمكن الاختصاص

(١) هما جمع نفس وعين جمع قلة على أفعل ، فجمع فَعَلَ صحيح العين على أفعل مطرد ومنه نَفَس وأنفس . انظر : الكتاب ١٧٦/٢ ، وأما معتل العين فجمعه على أفعل قليل ومنه عَيْنٌ وأعين . قال سيبويه : « وقد بنوه على أفعل على الأصل ، قالوا أعين » ، الكتاب ١٨٥/٢ .

(٢) انظر في ذلك : المشكاة والنبراس ٤٨/١ (ف) ، شرح الجزولية ١٦٧/١ .

(٣) من ذلك ما ذكره ابن سيده تحت باب « أسماء الجماعات من الناس » ، انظر المخصص ١١٨/٣ إذ جعل من ذلك ألفاظاً كثيرة منها : نفر والرهط والقوم والعصبة والزمزمة والعزة ... وغيرها ، المخصص ١١٨/٣ - ١٢٦ .

(٤) ج : المحصور .

(٥) الجزولية : ٤ ب .

(٦) لأن التثنية والجمع تخص الأسماء العربية : انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، وقد سبق أن أشار الشلويين إلى ذلك : ٣٠٦ .

(٧) هو الشلويين نفسه .

(٨) أ : أنت أنت أنت ، بدون حرف العطف .

(٩) لأن الجمع حكمه حكم التثنية ، ولأن من شرط التثنية أن « تتنكر معرفتها وتعرف نكرتها » ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١٢ .

(١٠) قال ابن جني : « وأما المعرفة فما خص الواحد من جنسه » ، اللمع ١٨٦ .

في واحد منهما بمسماه لأن ذكر الآخر معه يناقض ذلك فإذا كان قولنا : في (أنتم) إنه مجموع حقيقة يقتضي أن أصله ذلك ^(١) وذلك لا يقتضي اختصاص المضمّر ، أدى القول بذلك إلى ^(٢) تنكير المضمّر الذي هو أنت وهو لا يتنكر فلم ينبغ أن يقال بما أدى إليه ولكن يقال : / ٦٣ أ إن هذه الأسماء موضوعة لتؤدي معنى الجمع من أول وهلة كما وضعت الأسماء المفردة لمعناها من أول وهلة ، وكما وضعت أسماء المجموع نحو : الرهط والنفر والقوم والعصبة لأداء معناها من أول ^(٣) وهلة ^(٤) ، لا أنها كانت آحاداً ثم عطف عليها بالواو آحاد مثلها ثم عوض من الآحاد التي عطفت بالواو على الأول شيء أضيف إلى الأول المعطوف عليه كما فعل ذلك في الشنية وجمع السلامة ومعنى هذا أن قولهم : أنتم ليس أصله أنت وأنت وأنت ثم اختصر ذلك كله بقوله أنتم كما قالوا ، وإنما هو اسم موضوع لمعنى الجمع من أول وهلة غير مختصر به أنت وأنت [وأنت ^(٥)] كما قالوا ، وكذلك القول في اسم الإشارة الذي هو قولهم : (ذان) والموصول الذي هو قولهم (اللذان) وهذا الشرح ليس بمتمم لأنه يصح أن يكون الأصل في أنتم أنت وأنت وأنت ، ويكون كل واحد من هذه الألفاظ خاصاً بمسماه ^(٦) لأنك إذا قلت للإنسان ^(٧) [أنت ^(٨)] وأقبلت عليه فقد خصه هذا اللفظ بإقبالك عليه ، ثم تقول لآخر وأنت وتقبل عليه أيضاً فيكون هذا ^(٩) اللفظ أيضاً خاصاً لهذا الآخر بهذا الإقبال الآخر عليه ، وكذلك قولك لآخر بعد ذلك وأنت .

والصواب أن يزداد في هذا الموضع أن يقال : إنا إذا قلنا : أنت وأنت وأنت

(١) يعني (أنت ، وأنت ، وأنت) .

(٢) ب : أن .

(٣) ج : لأول .

(٤) الشرح الصغير : ٤٥ .

(٥) ساقط من : ج ، وفي أ : أنت أنت أنت .

(٦) ب ، ج : لمسماه .

(٧) ب ، ج : لإنسان .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) أ : بهذا .

فلكل واحد من المخاطبين إقبال يختص به لفظه ، فإذا قلنا : أنتم لم يكن هنا ^(١) إلا لفظ واحد وإقبال واحد فلم يكن هذا المعنى معنى (أنت وأنت وأنت) الذي كل واحد منها لفظ يخص المراد به بإقباله فلذلك لا يقال في أنتم : إنه جمعها لأنه ليس بمعناها وإنما هو لفظ آخر ومعنى آخر فهو على حدته من قولك ^(٢) أنت وأنت وأنت وليس بجمع له فيأتي مذهب هؤلاء على التسوية بين المعارف [كلها ^(٣)] في ألا يثنى شيء منها ولا يجمع ، ويكون وجهه /٦٣ ب هو الذي شرحنا .

ورأيت بعضهم قد قال : أما سيبويه فمذهبه عندي الفرق بين أسماء الإشارة وغيرها من المعارف ، فأسماء الإشارة تثنى وتجمع عنده ^(٤) ولذلك اعتذر عن حذف الألف من ذا في التثنية إذا قلت : ذان ومن حذف الياء من اللذين ^(٥) فيها لما كانا تثنيتين (لذا والذي) ^(٦) لأن الأسماء الموصولة كأنها أسماء إشارة ، لما كانت أسماء لمعهودين ، والمعهودون مشار إليهم ، وإنما قلنا بالفرق بين أسماء الإشارة وغيرها لأن التثنية لا ترفع عنها التعريف ^(٧) وكذلك الجمع لأنهما في معنى العطف ^(٨) ، والعطف لا يرفع عنها ^(٩) التعريف فكذلك التثنية والجمع اللذان في معناهما فإذا كان

(١) ج : هذا .

(٢) ج : قوله .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) الصحيح أن سيبويه يسوي بين أسماء الإشارة والموصولة قال : « هذا باب تثنية الأسماء المهمة التي أواخرها معتلة : وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي ، فإذا ثبت (ذا) ، قلت : (ذان) وإن ثبت (تا) ، قلت : (تان) ، وإن ثبت الذي . قلت : (اللذان) » ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٥) ب ، ج : الذي .

(٦) قال - رحمه الله تعالى - : « وإنما حذفت الياء والألف لنفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المهمة » ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٧) قال ابن بابشاذ : « لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته ، كزيد والرجل . وهذه أسماء الإشارة لا تنكر بحال » ، شرح المقدمة ١٣١/١ .

(٨) قال ابن بابشاذ : « التثنية ضم شيء إلى مثله والغرض بها الإختصار وأصلها العطف » ، شرح الجمل ١١ ب ، وانظر أيضا : المقتصد ١٨٣/١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، كشف المشكل ٢٥٦/١ ، الجزولية ٥٤ ، ٥٥ .

(٩) أ ، ب : عنهما .

الأمر كذلك لم ترد تثنيها ولا جمعها إلى تنكيرها ، وإذا لم يرد ذلك إلى تنكيرها لم يمنع من تثنيها [وجمعها ^(١)] [مانع ^(٢)] .

فأما قول سيبويه لأنه لا يكون الاسم واحداً معروفاً ثم يثنى فإنما يعني به (ضارب) ونحوه مما تكلم فيه مما إذا ثُنِيَ تنكر ^(٣) ، وكذلك المعهود بالآلف واللام فإن الاسم المعهود بها عند التثنية يشترك ، وكذلك الاسم العلم و [ليس ^(٤)] كذلك اسم الإشارة ولا المضمّر فإن واحداً منهما لا يشترك عند التثنية لأنها نائبة مناب العطف فكما لا اشتراك في العطف كذلك لا اشتراك في التثنية ، وإنما لم يقل في أنتم وأنتم أنها تثنية وجمع لما لم تكن على طريقة التثنية والجمع ^(٥) .

وهذا الذي قاله هذا القائل ليس بصحيح وسيبويه بريء مما ذكره ^(٦) ، لفظه مطلق وهذا قد قيده ^(٧) ، وهو مع هذا دعوى ولا يصح أن تثني المعرفة إلا حتى تتنكر

(١) سقط من : ج .

(٢) سقط من : أ .

كيف لم يمنع من تثنيها وجمعها مانع ؟ إن من شرط التثنية كما سبق أن يكون الاسم قابلاً للتعريف والتنكير ، بخلاف المضمرات واسم الإشارة والموصول فإنها لا تقبل تنكيراً .

(٣) ذكر سيبويه - رحمه الله تعالى - كلاماً قريباً من هذا سبق تخريجه والإشارة إليه . انظر ص : ٣٠٧ هـ ، وهو في الكتاب ٢٦٨/١ .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) قال ابن جني : « ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة ، وأنهم إنما يصوغون له في التثنية اسماً مختراعاً ليس على حد (زيد وزيدان) قولهم : أنت وأنتما وهو وهي وهما وضربتك وضربتكما ، فكما لا يشك في أن (أنتما) ليس بتثنية (أنت) ، إذ لو كان تثنية أنت لوجب أن تقول في أنت : أنتان ، وفي هو : هوان . وفي هي : هيان » ، سر الصناعة ٢/٤٦٧ - ٤٦٨ .

(٦) من أن سيبويه يفرق بين أسماء الإشارة وغيرها .

(٧) سيبويه لم ينص على أن هذه الأسماء ليست مثناة حقيقية كما في كتابه ١٠٤/٢ ، وجرى على ذلك المبرد في المقتضب ٤/٢٧٨ ، وابن السراج في الأصول ٢/١٢٧ . أما من يرى أنها غير مثناة حقيقة فكثير من النحويين منهم الفارسي في البصريات ٢/٨٥٢ ، ٨٥٣ .

وابن جني في الخصائص ٢/٢٩٧ ، وسر الصناعة ٢/٤٦٦ - ٤٦٩ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١٢٠ ، وفي شرح المقدمة ١/١٣١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/١٢٧ ، ١٢٨ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨٠ ، وفي شرح الكافية ١/٢٩ ، وغيرهم كثير .

(٢٤ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

فإنها تكون ما دامت غير مثناة خاصة لمسامها فعند الثنية لا يختص بمسامها لأنه ينضاف إلى ذلك المسمى آخر في المعنى لفظه ^(١) كلفظه فيرتفع عنه الاختصاص ولابد ، وإذا ارتفع عنه الاختصاص تنكر / ٦٤ أ ولابد ، والتنكير لا يصح في المضمر ولا في اسم الإشارة لأنهما معرفتان لا يمكن تنكيرهما ، فإذا لم يمكن تنكيرهما لم تصح تثنيتهما ولا جمعهما لأنه لابد من تنكير المعرفة عند الثنية على ما قلنا ، وليس إذا قلت (أنت وأنت) كالثنية والجمع لأن مع كل واحد من هذه المعطوفات إقبال غير الإقبال الذي كان قبله فكل واحد من هذه الألفاظ [لفظ ^(٢)] خاص للمراد به ، وليس كذلك الثنية لأنه ليس هناك ألفاظ منفصل بعضها من بعض مع كل واحد منها إقبال غير الإقبال الذي مع الآخر فليست الثنية إذن ^(٣) في معنى العطف كما قالوا ، لما ذكرناه وإنما كانت تكون بمعنى العطف لو كان هناك عطف لا يكون معه في كل معطوف إقبال غير إقبال صاحبه وذلك غير موجود فالثنية ، إذن ليست في معنى العطف وما لم تكن الثنية فيه في معنى العطف ومختصرا بها ذلك فليس مثني حقيقة .

وقول هذا القائل : إن الثنية في معنى العطف غلط منه ، لأن الاسم الخاص بلا شك إذا أضفنا إليه غيره مما معناه ولفظه لفظه ، لم يبق على خصوصه ، فقله فيه : إنه بمعنى العطف ليس بصحيح لأن كل واحد من المعطوفات يبقى على خصوصه بالإقبال الذي مع كل واحد من تلك الألفاظ الذي هو خاص بالمقبل عليه ، والثنية ينضاف فيها إلى الاسم المفرد الخاص ما هو بمعناه ولفظه فيرتفع عنه معنى الاختصاص فلا يكون بمعنى العطف أصلا فلم تصح تثنية المضمر والمبهم والموصول على هذا أصلا ^(٤) .

(١) أ : ولفظه .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) أ : أيضا .

(٤) ركز ابن جني استدلاله على عدم تثنية المضمر والمبهم والموصول بعدم تنكيره قال : « ألا ترى أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا خلع تعريفه عنه » ، سر الصناعة ٤٦٨/٢ ، وانظر أيضا : شرح الجزولية ١٩١/١ .

وقوله : والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع التكسير ومجموع جمع السلامة ، فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ^(١) .

ربما اعترض عليه بعضهم بِجَفَنَات / ٦٤ ب ونحوه ^(٢) ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير [فيه ^(٣)] بناء الواحد للدلالة على الجمع ، وهذا التغير الذي في (جَفَنَات) ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن للدلالة على الجمع بدليل أنه لا يفعل ذلك في الصفات نحو صَعْبَةٌ وصَعْبَات وسَهْلَةٌ وسَهْلَات وَخَذَلَةٌ وَخَذَلَات ^(٤) ، وإنما تغييره ^(٥) للفرق بين الاسم والصفة لا للدلالة على الجمع ولو كان ذلك للدلالة على الجمع لم يصح أن تقع الدلالة على الجمع في الصفات إلا به ونظير تحريك العين في ^(٦) فعلات في ذلك حذف التاء من مسلمة في قولهم : مسلمات فإن هذا أيضاً تغيير للواحد كغيره بحركة عين الفعل في جَفَنَات ، ولكنه ليس تغييراً للدلالة على الجمع ، وإنما هو تغيير لأمر آخر وهو أنه لو لم تحذف التاء لاجتماع في الاسم علامتا تأنيث ، وكذلك نظيره أيضاً حذف الألف من (مُصْطَفَوْنَ وَمُؤَسَّوْنَ وَعِيسَوْنَ) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضاً لأنه إنما هو تغيير لالتقاء الساكنين لا للدلالة على الجمع ^(٧) ، فلا ينبغي أن يعترض المؤلف بِجَفَنَات ونحوه ، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه لأنه كله ليس تغييراً للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر .

(١) الجزولية : ٤ ب .

(٢) ذكر أنه قد يعترض بمثل هذا في : الشرح الصغيره ٤ ، المباحث الكاملية ١٨٨/١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) قال المبرد : « اعلم أن ما كان من ذلك اسماً فانك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه ، لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقاً بين الاسم والنعت » ، المقتضب ١٨٦/٢ ، وانظر : شرح المقدمة ١١١/١ . والجارية الخدلة : متلفه الساقين والذراعين : اللسان ٢٠١/١١ (خدل) .

(٥) ج : يغيره .

(٦) ج : من .

(٧) قال المبرد : « وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع أو ياء الجمع وما قبل كل واحد مفتوح ، لأنه كان مفتوحاً قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء على حاله » ، المقتضب ٣٩٥/١ .

وقوله : بزيادة أو نقصان ^(١) .

يريد في مثل : رَجَال ورُسُل ^(٢) ولم يعتبر مع الزيادة والنقصان ما معهما ^(٣) من تغيير الحركة إذ كانا أكثر منه في الحكم فاعتُفر الأقل في جانب الأكثر ^(٤) .
وقوله : أو تغيير حركة ^(٥) .

يريد في مثل : وُرِد في الواحد ووُرِد ^(٦) في الجمع ولم يتغير هنا شيء إلا ^(٧) الحركة والمعنى أن جمع التكسير يكون بتغيير الواحد إما بزيادة حرف لا بنقصانه أو بنقصان ^(٨) حرف لا بزيادته أو تغيير حركة لا بزيادة حرف ولا بنقصانه ^(٩) / ٦٥ أ .

(١) الجزولية : ٤ ب .

(٢) ج : رجال رسل .

فرَجَال جمع رَجُل ففي جمعه : زيادة الألف وتغيير حركة عينه من الضم إلى الفتح ، وحركة رائه من الفتح إلى الكسر . ورُسُل جمع رَسُول ففي جمعه نقص حرف وتغيير حركة فائه من الفتح إلى الضم .
(٣) ج : معها .

(٤) عاب الأبهذي على الشلوين هذا التمثيل فقال : « وهو غير مسلم فإن رجال فيه زيادة حرف وتغيير حركة ، وكتب فيه نقصان الألف وتغير حركتين » ، شرح الجزولية ١٦٨/١ .
أقول :

١ - إن الشلوين لم يمثل بكتب جمع كتاب على ما تغير بنقص ، وإنما مثل برسل جمع رسول في الشرحين الصغير والكبير ، وهي قرية من كتب ، لأن فيها نقصا وتغيير حركة .
٢ - أن الشلوين فطن إلى تغير الحركات واعتذر عنه كما ترى جاريا فيه على أصل من الأصول وهو أن الأقل مغتفر بجانب الأكثر ، وهو اعتذار وجه . وبذلك يتضح أنه لا وجه لا اعتراض الأبهذي عليه .

(٥) الجزولية : ٤ ب .

(٦) الورد : « لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في كل شيء . ومنه فرس ورد » : التهذيب ١٤/١٦٣ ، اللسان ٤٥٦/٣ (ورد) .

قال سيبويه : « وقد كسروا فَعَلًا على (فُعَل) فقالوا رجل كَثَّ وقوم كُثَّ وقالوا : تَطُّ وتُطُّ وقالوا : فرس وُرْدٌ وخيل وُرْدٌ » ، الكتاب ٢/٢٠٤ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٩٠ ، المقتضب ٢/٢٠٠ - ٢٠١ .

(٧) ج : سوى .

(٨) ج : نقصان .

(٩) أ : نقصانه .

ثم قال بعد ذلك : وربما ^(١) اجتمع ذلك [كله ^(٢)] في كلمة واحدة ^(٣) .
يريد مثل قولهم : قَضِيبٌ وقُضْبَانٌ ففي هذا أعني قُضْبَانٌ زيادة الألف والنون
ونقصان الياء وتغيير جنس الحركة .

وقوله : وربما جاء بعض ذلك في النية ^(٤) لا لفظاً ^(٥) .

مثاله قولهم للسفينة فُلٌّ في الواحد وفُلٌّ في الثنية وفُلٌّ في الجمع ، وكذلك
دَلَّاصٌ ^(٦) في الواحد ودِلَّاصان في الثنية ^(٧) ودِلَّاصٌ في الجمع ^(٨) ، وإنما قلنا إن فُلُّكا
في الجمع مغير عن فُلٌّ في الواحد نية لنرد الأقل إلى الأكثر ، وذلك أن الذي وجدناه
في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزداد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في
جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك ^(٩) الزيادة فيه تغيير بنيته بأحد الوجوه المتقدمة ،
ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلاً ، وهو هذا الذي نحن
بسييله ، والقياس مع هذا يقتضي أن لا يكون لأن الغرض بالعبرة هنا الدلالة على
الجمع ، ولا دلالة إذا ^(١٠) كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا
مخالفاً للمستمر سماعاً وقياساً احتجنا أن ^(١١) نصرف هذا الأقل إلى المستمر فلما كان

(١) ب : ولربما .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) الجزولية : بـ .

(٤) ب : الثنية .

(٥) الجزولية : بـ - أ .

(٦) الدِلَّاص : الدرع اللينة : التهذيب ١٢/١٤٣ ، اللسان ٧/٣٧ .

(٧) تنية فُلٌّ ودلاص دلت على أنها ليسا مصدرين بل تستعملان في الواحد والجمع ، قال سيويوه :
« ويدل على أن دلاصاً وهجاناً جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان
ودلاصان فالثنية دليل في هذا النحو » ، الكتاب ٢/٢٠٩ ، وانظر : المقتضب ٢/٢٠٤ .

(٨) فُلٌّ للواحد وللجمع ودلاص للواحد وللجمع . انظر : الكتاب ٢/١٨١ ، ٢٠٩ ،

المقتضب ٢/٢٠٤ .

(٩) جـ : ذلك .

(١٠) أ : إذ .

(١١) جـ : احتجنا إلى أن .

قولهم في الجمع [فُلُك ^(١)] من قسم الجمع ولم يمكن أن يقال فيه : إنه مما زيد عليه من آخره ما يدل على الجمع إذ لم توجد فيه زيادة وكانت الحركات قد تتفق وهي مع هذا مختلفة نية ، كقولهم في ترخيم منصور يا منصُ على لغة من نوى [وعلى لغة من لم ينو ، فالضمة في الصاد في منصُ على لغة من نوى ^(١)] هي الضمة التي كانت في منصور ، وهي فيها على لغة من لم ينو ضمة محدثة أحدثها النداء ^(٢) كالضمة التي يحدثها النداء في يا زيد ويا عمرو ، وأمكنا أن نقول في فلك ما قلنا في ضمة منصُ في اللغتين من أن ضمة فائه وسكون لامة [في الجمع ^(٣)] غيرهما في الواحد كما كانت ٦٥/ب ضمة صاد منصُ في لغة من نوى غيرها على لغة من لم ينو ، وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين أعني أن يزداد عليه من آخره ، أو تغير بنيته كان ذلك خيرا ولا بد من أن نقول ^(٤) : إنه قسم ثالث لم يتغير بواحد من التغيريين ^(٥) لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب فيما اقتضاه مستمر كلامها ^(٦) وفيما اقتضاه القياس .

وأما ما قلناه فقد ثبت في كلامها نظيره فنحن لم ندع عليها شيئا غير موجود في كلامها كما يكون ذلك في الدعوى التي تركناها وعدلنا عنها وانضاف إلى ذلك في فُلُك أن فُعْلا وفُعْلا يتعاقبان على المعنى الواحد ^(٧) كقولهم : العَجَم والعُجَم والشَّعْل والشُّعْل

(١) ساقط من : أ .

(٢) ومثل منصور في ذلك برثن قال ابن يعيش : « وفي بُرْثُن يا برْثُ كله بالضم إلا أن الضمة في برْثُ غير الضمة الأصلية إنما هي ضمة النداء ، وقد انحذفت الضمة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأتيت بالضمة » ، شرح الفصل ٢١/٢ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) ب : يقال .

(٥) يعني الزيادة عليه من آخره أو تغير بينته .

(٦) ج : كلامهما .

(٧) قال المبرد : « وأما قولهم : الفُلُك للواحد والفُلُك للجمع ، فإنه ليس من قولهم : شكاعى واحدة وشكاعى كثيرة ، وبهى واحدة وبهى كثير ، ولكنهم يجمعون ما كان (فُعْل) كما يجمعون ما كان على (فُعْل) لكثرة اشتراكهما ، ألا تراهم يقولون : قُلْفَةٌ وقُلْفَةٌ ، وصُلْعَةٌ وصُلْعَةٌ ، وبلتقيان في أمور كثيرة » ، المقتضب ٢٠٣/٢ .

والبَحْل والبَحْل فلما كانت هاتان البنتين يكونان بمعنى واحد كنا إذا نطقنا بإحدهما توهمنا الأخرى كما ينطقون بالشيء ويتوهمون ما هو بمعناه وهو موجود في كلامهم^(١) كقوله (٢) :-

(١) قال سيبويه معلقا على بيت زهير : « فإثما جروا هذا - يعني سابقا - لأن الأول - مدرك - قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء » ، الكتاب ٤٥٢/١ .
وعلق عليه ابن جني بقوله : « لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى » الخصائص ٤٢٤/٢ ، وانظر : الإنصاف ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .
(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :-
أ - زهير (..... - ١٣ ق هـ) .

وهو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، نجدى ، شاعر جاهلي ، كان من بيت شعر ، فأبوه وخاله وأخته سلمى وابناه بجير وكعب كلهم شعراء .
« الأغاني ١٣٩/٩ - ١٥١ ، الشعر والشعراء ٥١ - ٥٨ ، الأعلام ٥٢/٣ » .
والبيت في ديوانه ومنسوب له في كثير من كتب النحو .
ب - صرمة : (... - نحو ٥ هـ) .

أبو قيس صرمة بن قيس بن مالك الأوسي من بني النجار ، شاعر جاهلي ، تهرب ولبس المسوح وهم بالنصرية ، ثم أمسك عنها ، تجاوز المائة وعشرين عاما أدرك الإسلام ، وأسلم .
« المعارف ٦١ - ٦٢ ، الإصابة ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، من الضائع من معجم الشعراء ٧٨ » .
ونسب هذا البيت له في : الحلل في شرح أبيات الجمل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .
ج - ابن رواحة : (... - ٨ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري بن الخزرج ، من الأمراء والشعراء ، ممن شهد العقبة مع الأنصار ، شهد بدرًا وأحدا والخندق ، استشهد في غزوة مؤتة رضي الله عنه .
« الطبقات الكبرى ٥٢٥/٣ - ٥٣٠ ، ٦١٢ - ٦١٣ ، صفة الصفوة ٤٨١/١ - ٤٨٥ ، المؤلفات والمختلف ١٢٦ - ١٢٧ » .
ونسب له هذا البيت في : الحلل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .

والراجع أن البيت لزهير بن أبي سلمى لوروده ضمن قصيدة من قصائده برواية بعض أئمة اللغة ثعلب والأعلم وصاعودا .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (١)

بخفض سابق على توهّم بمدرك لما كان لست مدرك ولست بمدرك سواء فإذا أمكن ذلك كنا عند توهّمنا في فُلْكَ وفُلْكَ ، إذا جمعنا قد غيرنا الواحد المتوهم فرجعنا بذلك إلى الكثير المستمر من تغيير جمع التكسير ، والقول في دِلَاص (٢) في المفرد ودِلَاص في الجمع كالقول في فُلْكَ في الواحد وفُلْكَ في الجمع ، وذلك أن فَعَال أيضا أخو فَعِيل (٣) في أبواب جموع (٤) التكسير نحو قولهم : عَبَاد في جمع عبد وعبيد كذلك ، فللمؤاخاة التي بينهما كنا إذا نطقنا بدِلَاص في المفرد نتوهم دَلِيسًا ، فيأتي قولهم : دِلَاص في الجمع تغييرا لذلك الواحد المتوهم فنرجع بذلك أيضا إلى المستمر من التغيير في جمع التكسير فالقول بهذا إذا ٦٦/أمكن أولى من ادعاء كثير مما اطرء في الاستعمال والقياس ، وذلك أن يكون فُلْكَ الذي هو في الواحد هو فُلْكَ الذي [هو (٥)] في الجمع ، ودِلَاص الذي في الواحد هو دِلَاص الذي في الجميع بعينه من غير تغيير في اللفظ ولا في التقدير .

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي ، هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَشْهَدُونَ لَهُمْ مَا بَدَا لِي

ويروى بنصب (سابق) وبخفضها ، وفي النصب شاهد على إعمال اسم الفاعل منونا ويروى : سابقي شيء ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : سابق بالخفض عطفًا على مدرك مع توهّم وجود الخافض الذي يدخل على خبر ليس .
انظر : ديوان زهير برواية ثعلب ٢٠٨ ، ورواية الأعلام ١٦٩ ، الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢ ، الأصول ٢٥٢/١ ، الجمل ٨٦ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، مختصر القوافي ٢٦ ، الحلل ١١٠ - ١١١ ، المفصل ٢٥٦ ، الإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، شرح الكافية ٢٦٧/٢ ، المغني ١٠١/١ ، ٣١٩ ، ٥١٣/٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، ٧٥٥ ، شرح شواهد المغني ٢٨٢/١ - ٢٨٥ ، الخزانة ١٠٢/٩ - ١٠٥ .

(٢) في دلاص معادة في : أ .

(٣) فَعَل بفتح فسكون يجمع على فَعَال نحو : كِلَاب وِطَبَاء كثيرًا ، ويجمع على فَعِيل لكنه ليس بكثير نحو كليب وعبيد . انظر : التبصرة والتذكرة ٦٤١/٢ .

(٤) ج : جمع .

(٥) تكملة من : ج .

وقوله : جمع السلامة ينقسم قسمين جمع بالألف والتاء ، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث ^(١) .

يريد أن الجمع بالألف والتاء إنما هو في المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكر نحو سبطرات ^(٢) فلما أجرى الجمع المذكر [في التكمير ^(٣)] في تأنيث الفعل له إذا قلت ^(٤) : ذهب السباطر صار السبطر كأنه مؤنث فجمع جمعه ^(٥) .

وقوله : فالجموع جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامداً وإما أن يكون صفة ، فإن كان جامداً اشترط فيه أربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل وخلوه من هاء التأنيث ^(٦) .

أما شرط التذكير والعقل فإن هذه الواو الدالة على الجمع مختصة بهذين المعنيين أبداً ، ألا ترى أنها إذا كانت ضميراً لا تكون إلا ضمير مذكر عاقل ^(٧) ، وكأن كونها ضميراً هو الأصل عندهم ^(٨) فيها لأنها لما كانت تكون اسماً وحرفاً ^(٩) والاسم هو الأصل عندهم جعلوها إذا كانت ضميراً أصلاً ، وإذا كانت حرفاً فرعاً ثم [أجروا ^(١٠)] الفرع ^(١١) على حكم أصله ، فلما كانت لا تكون في الأصل إلا للمذكر العاقل

(١) الجزولية : هـ أ .

(٢) السبطر الطويل الممتد . الصحاح ٦٧٦/٢ ، اللسان ٣٤٢/٤ - ٣٤٣ (سبطر) .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) إذا قلت ، معادة في : أ .

(٥) قال ابن بري : « التاء في سبطرات للتأنيث لأن سبطرات من صفات الجمال ، والجمال مؤنثة تأنيث الجماعة ، بدليل قولهم : الجمال سادت ورعت وأكلت وشربت » ، التنبيه والإيضاح ١٣٠/٢ .

(٦) الجزولية : هـ أ .

(٧) قال ابن الدهان : « الواو لا تصلح إلا لجمع واحد مذكر عاقل ، تقول : الزيدون قاموا ، ولا تقول : الجمال قاموا ... » ، الغرة ١١/٢ ب .

(٨) ج : عندهم هو الأصل .

(٩) قال ابن جني : « وتزاد في الفعل علامة للجمع والضمير ، نحو الرجال يقومون ويقعدون ، وتزاد علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب أكلوني البراغيث » ، سر الصناعة ٦٢٩/٢ .

(١٠) ساقط من : ج .

(١١) ج : والفرع .

لم تكن في الفرع ، وهو ما كانت الواو فيه حرفاً إلا للمذكر العاقل .

وأما اشتراط الخلو من هاء التأنيث فلما كانت مختصة بالتذكير لم ينبغ أن تكون فيما فيه هاء التأنيث لأنه كأنه جمع بين أمرين متناقضين علامة تأنيث وعلامة تذكير ^(١) .

وأما اشتراط العلمية فلائنه إنما ينبغي أن تكون هذه الواو من الأسماء في الصفات المضارعة لصفات ^(٢) الأفعال وغيرها لا تضارعها ، فلم ينبغ أن تكون هذه الواو إلا في الصفات ٦٦/ب لأن أصل هذه الواو على ما قلنا أن تكون في الأفعال ، ولما كانت الأعلام أسماء مختصراً بها جملة صفات على ما قاله سيويوه ^(٣) ، فكان قولك : زيد نائباً مناب الرجل الظريف العاقل الكذا لصفات كثيرة لم تكن في الأسماء غير الصفات ما يضارع الصفات إلا ما ينوب مناب الصفات وهو الأعلام ^(٤) ،

(١) هذه مسألة خلافة بين البصريين والكوفيين ، تابع الشارح فيها مذهب البصريين واحتج بحجتهم إذ قالوا : إن « في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون ، لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان وذلك لا يجوز » الإنصاف ٤١/١ .

واحتج الكوفيون بأنه في التقدير جمع طلع ، لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ... انظر الإنصاف ٤٠/١ ، ولهم حجج أخر ذكرها العكبري في التبيين ٢٢١ - ٢٢٢ .

والراجح مذهب البصريين لعدم سماع « طلحون » عن العرب وإن الذي سمع هو جمعه جمع مؤنث سالم قال ابن الرقيات :-

رَجَمَ اللَّهُ أَكْثَمًا ذَكَوْهَا بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

ديوانه : ٢٠ .

وتفصيل هذه المسألة في : الإنصاف ٤٠/١ - ٤٤ ، التبيين ٢١٩ - ٢٢٣ ، شرح الجزولية ١٧١/١ - ١٧٢ .

(٢) أ ، ب : لمضارعة الصفات .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « إذا قلت هذا زيد فزيد اسم لمعنى قولك : هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بجليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف ، فكأنك إذا قلت : هذا زيد ، قلت : هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه ، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة » ، الكتاب ٢٦٣/١ .

وقال بعد ذلك : « فلو ألقيت (رأ لأن) لم يكن معرفة ، وليس هذا بمنزلة عمرو وزيد وسلم لأنها أعلام جمعت ما ذكرنا من التطويل وحذفوا » ، الكتاب ٢٦٥/١ .

(٤) قال ابن الخشاب : « وقال النحويون في الاسم العلم : هو مجموع صفات ، يريدون بذلك أنك إذا =

فكانت الأعلام في معنى الصفات فلحقها واو الجمع كما لحقت الصفات إذ كان أصلها ألا تلحق من الأسماء إلا الصفات على ما قدمنا .

وقوله : وخلوه من هاء التأنيث ^(١) .

قال : من هاء التأنيث ولم يقل من علامة التأنيث ، لأنه إن كان مؤنثا بهاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المتقدمة أعني الذكورية والعلمية والعقل نحو : طلحة وحزمة لم يجمع بالواو والنون إنما يجمع بالألف والتاء ^(٢) ، وإن ^(٣) كان مؤنثاً بالألف المقصورة أو الممدودة وانضافت إليه الشروط المتقدمة جمع بالواو والنون ، لأنه خال من هاء التأنيث ، وإن كان فيه من علامة التأنيث علامة أخرى فلم يلزم جمعه بالألف والتاء ، إذ كانت الألف الممدودة والمقصورة ليست كهاء التأنيث في اختصاصها بالتأنيث . قال سيبويه : وإذا سميت رجلاً بورقاء قلت ورقاوون ^(٤) .

وقوله : وإن كان صفة اشترط فيه ثلاثة شروط : الذكورية والعقل وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء ^(٥) .

قال بعضهم ^(٦) : « ونقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التأنيث لأنه إن كانت الصفة فيها هاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المذكورة لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في جمع رجل علامة رجال علامون » ^(٧) .

= سميت شخصاً من الآدميين زيدا أو عمرا استغنيت بهذه السمة عن قولك : الكريم العاقل الشجاع الطويل ، وغير ذلك من صفاته التي يفرق بذكرها بينه وبين مشاركته في جنسه حين كان نكرة ، المرجل ٢٨٨ .
(١) الجزولية : ٥٥ .

(٢) تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك ص : ٣٩٤ هـ .

(٣) ج : فان .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وإذا جمعت ورقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء . فقلت : ورقاوون » ، الكتاب ٩٦/٢ .

(٥) الجزولية : ٥٥ وفيها : وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء .

(٦) هو الشلويين في الشرح الصغير : ٤٨ .

(٧) الشرح الصغير : ٤٨ .

ومن أخذ هذا المأخذ على المؤلف : اللورقي في المباحث الكاملية ٩٣/١ ، والقطار في المشكاة والنيراس ٤٩/١ (ف) ، والأبدي في شرح الجزولية : ١٧٥/١ .

وللمؤلف أن يقول لا أحتاج إلى هذا الشرط الرابع لأن في كلامي ما يغني عنه وهو قولي : إن من شرط ^(١) الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر فهذا الشرط /٦٧أ يغنيني ^(٢) عن اشتراط الخلو من هاء التأنيث والاستظهار بذلك على علامة ، لأن المعارض ظن أنا إذا قلنا رجل علامة فهو صفة لمذكر عاقل ، ومؤنثه يجمع بالألف والتاء وهو ^(٣) علامة إذا أجري على مؤنث فإننا نقول إذ ذاك نساء علامات .

قال : فهذا صفة لمذكر عاقل وله مؤنث يجمع بالألف والتاء ، ولا يجمع مع ذلك بالواو والنون إنما يجمع بالألف والتاء فيقال : رجال علامات ، فلما كان [هذا ^(٤)] لا يجمع بالواو والنون وهو قد جمع الشروط الثلاثة دل ذلك على أنه إنما امتنع جمعه بالواو والنون لأنه ناقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التأنيث فدل هذا على أن الخلو من هاء التأنيث شرط في الصفات كما هو شرط في الجوامد .

والجواب عن هذه الشبهة ^(٥) التي ظنها ^(٦) هذا المعارض ، أنه ^(٧) ليس كما ظن هذا المعارض من أن (علامة) صفة لمذكر إنما هو ^(٨) في صفات المذكر كحائض وطاهر في صفات المؤنث ، وحائض [وطاهر ^(٩)] في صفات المؤنث عند سيبويه إنما هو من صفات المذكر التي أجريت على المؤنث بما ^(١٠) تؤول في المؤنث من

= والنص الذي ذكره الشارح في الشرح الصغير .

(١) ج : شروط .

(٢) أ : يغني .

(٣) ج : وهي .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) ب : والجواب عن هذا بما أشبه .

(٦) ب : ظن .

(٧) ب : أنها .

(٨) ب ، ج : هذا .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ب : كما .

معنى التذكير ^(١) ، وكأنهم إذا قالوا : امرأة حائض ، [قد ^(٢)] قالوا شخص حائض فكذاك إذا قالوا : رجل علامة وإنما هو صفة مؤنث أجريت على المذكر بما ^(٣) تُؤوَل فيه من معنى التأنيث وكأنهم قالوا : نفس علامة فإذا كان الأمر كذلك فإنما (علامة) صفة مؤنث لا صفة مذكر وقد شرطنا في الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر لا صفة لمؤنث ، فإنما امتنع جمع هذه الصفة بالواو والنون لأنها صفة مؤنث ^(٤) لا كما تخيله هذا الظان من أنها صفة مذكر ، ومنع من جمعها بالواو والنون إن لم تخل من هاء التأنيث وأنه يحتاج إلى هذا الشرط في الصفة كما يحتاج [إليها ^(٥)] في الجوامد ، و[قد ^(٥)] يقوي ٦٧/ب مذهب سيبويه في تذكير حائض وطاهر أنه على تأويل التذكير في الموصوف لا على ما قاله غيره من عدم الجريان على الفعل خاصة ^(٦) همزهم حائضاً ، فلولا أنه جارٍ على فعل معتل ما اعتلت عينه بهمزها أصلاً ^(٧) . وقد تكون

(١) قال - رحمه الله تعالى - : « هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث ، وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر يوصف به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباؤه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ثم وصفوا به المؤنث » الكتاب ٩١/٢ .
(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : لما .

(٤) لذا قال الصيمري : « وإنما جاز أن يوصف المؤنث بالمذكر ، كما جاز أن يوصف المذكر بالمؤنث في قولنا : رجل علامة ونسابة وداهية » ، التبصرة والتذكرة ٦٣٠/٢ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ممن ذهب إلى ذلك الصيمري إذ يقول عن حائض وطامث ومرضع وغيرها : « وإنما لم تلحق هذه الصفات الهاء ، لأنها جعلت بمنزلة النسب وهي بمنزلة : ذات حيض وذات طمث وذات رضاع وذات طفل وذات غزال ، ولما أريد بها النسب ولم تجر على فعل لم تلحقها الهاء » ، التبصرة والتذكرة ٦٦٦/٢ . وهو المنسوب إلى البصريين من أن التاء لم تدخله لعدم جريانه على الفعل ، ذكر ذلك الأنباري في الإنصاف ٧٥٨/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠/٥ ، والرضي في شرح الكافية ١٦٥/٢ .

(٧) قال سيبويه : « هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ، اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل بجيء ما لا يعتل فعل منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ... وذلك قولهم : خائف وبائع » ، الكتاب ٣٦٣/٢ ، وانظر المنصف ٢٨٠/١ فحائض من هذا الباب وليست من باب عاور وصايد لأنها إنما « صح الفاعل لصحة فعله لأنك تقول عور وصيد ... » ، المقتضب ٢٣٧/١ .

الصفة مجتمعة فيها هذه الشروط ، ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون لأن مؤنثه ندمانة ولكن سيبويه قال : إنهم [لا ^(١)] يقولون ذلك ^(٢) وإن كان قد أجازوه هو بعد ذلك ^(٣) .

وتوجيه شذوذه أن المطرود في باب (فعلان) ألا يقال فيه فعلانة ^(٤) فحمل في ذلك على الأكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط ، حتى لا أذكر منها ^(٥) إلا هذا وينبغي عندي أن يجري مجراه رجل سيفان ^(٦) إلا أن الشاذ لا يقال منه إلا ما قيل [ثم يوجه ^(٧)] ولا يقاس ^(٨) عليه ، فلذلك لم يلتفت المؤلف إليه لأنهم لا يبنون على الأقل ^(٩) .

وقوله : وتلحقه الواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا كلتاها حرف الإعراب ^(١٠) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : « ولا يجمع بالواو والنون فعلان كما لا يجمع أفعل وذلك لأن مؤنثه لم

تجيء فيه الياء على بنائه فيجمع بالتاء ، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو فعمل ، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون ، فكذلك أمر (فعلان وفعلى وأفعل وفعلاء) إلا أن يضطر شاعر وقد قالوا في الذي

مؤنثه تلحقه الياء كما قالوا في هذا فجعلوه مثله ، وذلك قولهم : ندمانة وندمان وندام وندامي » ، الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٣) قال - رحمه الله - : « وإن شئت قلت في تخمضان مخمضان وفي ندمان ندمانون لأنك تقول :

ندمانات ومخمضان » ، الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٤) بل الكثير أن يكون مؤنثه فعلى نحو : سكران وسكرى ورِيَّان ورِيَّان حُرَى ، قال الفارسي إن

فعلى : « مستمر في مؤنث فعلان » أي مطرود ، التكملة : ١٠٢ .

(٥) ب ، ج : منه .

(٦) قال الجوهري : « رجل سيفان : أي طويل ممشوق ضامر البطن وامرأة سيفانة » ، الصحاح

١٣٧٩/٤ (سيف) .

(٧) بياض في : ب .

(٨) ب : قياس .

(٩) ب : قلناهما .

(١٠) ب ، ج : إعراب . وانظر الجزولية : ٥٠ .

قالوا ذلك لأنهم لو جعلوها إعراباً [لنقضوا ما اطرء في حروف المعاني اللاحقة
 آخراً من كونها حروف إعراب ^(١)] نحو قائمة وتميمي ، ولنقضوا أيضاً ما اطرء في
 الإعراب من أنه لا يلحق إلا بعد تمام الكلمة نحو جاءني زيد وعمرو ، ولنقضوا أيضاً
 ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة لأنه إنما يدخل
 للدلالة على المعنى الذي يحدث بتركيب الكلمة مع العوامل ، فهو ^(٢) إذن معنى
 طارئ على الكلمة فحقه ألا يكون إلا بعد تمامها ^(٣) ، فلما أدى القول بأن هذه
 الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد ^(٤) ونقض /٦٨ أ القياس لم
 يقولوا به ، ولم يكن بعد ذلك إلا أحد أمرين ، إما أن تكون حروف إعراب ولا إعراب
 فيها ، لكن أقيم اختلافها مع العوامل مقام الحركات التي تلحق للإعراب ^(٥) : أو تكون
 حروف إعراب ، وفيها إعراب مقدر لكننا إن قلنا بهذا كان اختلاف الحروف لاختلاف
 العوامل إما لغير معنى وإما إعراب وكلاهما فاسد فتعين أنها حروف إعراب والاختلاف
 فيها قائم مقام الإعراب ^(٦) .

فصل : وهذا القول هو الذي يعول عليه من الأقوال التي للنحويين في ^(٧) هذه
 المسألة ^(٨) ، وهو الذي يقف عند الاحتجاج ، وباقي الأقوال فيها لا يقف ^(٩) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ج : فهذا .

(٣) ب : ما بها .

(٤) ب ، ج : القانونين المطردين .

(٥) ب : الإعراب .

(٦) هذا رأي غريب لم يسبق الشلويين إلى القول به ، وهو مركب من قولين ، أخذ بعضه عن سيبويه
 وبعضه الآخر عن الجرمي .

وجه ذلك : أن قوله : إنها حروف إعراب فهذا يعني أن الحركة مقدرة على الواو في جمع المذكر السالم
 وعلى الألف في النثية ، وقوله : والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب ، إذ هي لا تتغير إلا في النصب والجر ، وهذا
 هو رأي أبي عمر الجرمي الذي يرى أنها معربة بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر .

(٧) أ : وفي .

(٨) ستأتي هذه الأقوال مفصلة .

(٩) هذا عند الشلويين لأخذه بالمذهب الأول ، وإن كان غيره أقوى .

أما قول من قال : إنها علامات إعراب ^(١) فلعمري أنه الذي يسبق أولاً للخواطر ^(٢) لاختلافها في الظاهر باختلاف العوامل ، إلا أنه قد تقدم ما في القول بهذا في الأسماء الستة المعتلة المضافة فغنيا عن إعادته ، وتقدم أيضاً ^(٣) ما فيه من النقص لما اطرده للقياس ^(٤) .

وأما قول من قال : إنها حروف إعراب والإعراب فيها حركات مقدرة فليس بشيء ^(٥) . لأنه إذا كانت الحركات مقدرة فيها فتلک الحركات إعراب للكلمة ثم يكون اختلافها بعد ذلك إعراباً آخر فيؤدي ذلك إلى أن يكون في الكلمة إعرابان وقد تقدم في الأسماء الستة المعتلة ^(٦) ، وهنا أيضاً بيان بطلانه ، ولا يغني عنهم قولهم إنها لو لم تختلف لاختلاف العوامل لبقى باب الثنية كلها لا يظهر فيه ^(٧) إعراب ، والأسماء المقصورة ليست كذلك لأنه إذا لم يظهر الإعراب فيها ظهر في نظائرها من الصحيح ، لأنه إنما ينبغي أن يكون هذا جواباً لمن قال : ما الفرق بين الثنية والجمع وبين الأسماء المقصورة حتى جعل إعراب الأسماء المقصورة بالحركات المقدرة وإعراب الثنية والجمع بالاختلاف لاختلاف العوامل ؟ فيكون جوابه هذا ^(٨) .

(١) هو مذهب الكوفيين وقطرب والزجاجي ، وبعض المتأخرين .

« الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٤ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التذيل والتكميل ١٨٩/١ ، مع الهوامع ١٦١/١ .

(٢) ب : للخواطر .

(٣) أيضاً معادة في : ب .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٣٤٩ وما بعدها .

(٥) هو مذهب سيبويه والبصريين .

الكتاب ٤/١ ، ٥ ، الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٣ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التذيل والتكميل ١٨٦/١ .

(٦) انظر ص : ٣٥٣ وما بعدها .

(٧) أ : فيها .

(٨) وقد رد هذا المذهب بوجهين آخرين هما :-

١ - أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة للزم ظهور الحركة في الجمع حالة النصب ، لأن الفتحة لا تستقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها ، فكنت تقول : رأيت الزيدان كما تقول : رأيت جواريك .

٢ - أنها لو كانت معربة بالحركات لوجب أن تكون ثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فيقال : رأيت الزيدان ومررت بالزيدين . انظر : التذيل والتكميل ١٨٦/١ .

وأما من يقول : إن الثنية والجمع معربة /٦٨ ب بالحركات المقدرة ^(١) فلا ينبغي له أن يقول هذا بوجه لأنه يؤدي إلى القول ^(٢) باجتماع إعرابين في كلمة [واحدة ^(٣)] .

وأما احتجاج من احتج في ذلك بأن الأسماء المقصورة إذا لم يظهر الإعراب فيها فإنه يظهر في تابعها ، فاستغني بظهوره ^(٤) في تابعها عن ظهوره ^(٥) فيها ، وأما الثنية والجمع فلا يكون نعتها إلا ثنية وجمعا ^(٦) مثلهما ^(٧) . فلو لم يظهر الإعراب فيهما لم يظهر في تابعهما ، فأدى ذلك إلى ألا يظهر في الثنية والجمع ولا في تابعهما إعراب أصلا ، فلذلك جعلوا إعرابه بالاختلاف دون الحركة المقدرة ، فغفلة عظيمة ممن احتج به ، فإنه ليست التوابع كلها النعوت ، بل من التوابع التوكيد وهو يظهر ^(٨) فيه الإعراب إذا قلت جاءني الزيدان أنفسهما وجاءني الزيدون أنفسهم والعطف وهو يظهر فيه الإعراب لو قلت جاءني الزيدان وعمرو ، ورأيت الزيدان وعمراً ، والبدل نحو قولك : جاءني الزيدان زيد بن فلان وزيد بن فلان ، ثم إن النعت قد يكون نعت الشيء بما هو [هو ^(٩)] فيلزم أن يكون مثنى مثل المنعوت ومجموعاً

(١) هذا هو الرأي السابق بعينه ، إلا أنه في الأول نُشير إلى أن هذه الحروف حروف إعراب .

ومؤدى الرأي - عندي - واحد ، إذ الحركات المقدرة لابد لها من مكان تقدر فيه ، ولم أقف على من ذكره مستقلاً كما ذكره الشارح .

(٢) ب : الكون .

(٣) ساقط من : أ .

والذي يظهر لي أنه لم يجتمع إعرابان في كلمة وهذا مما يدل على أن الشارح - رحمه الله - وهم في تحرير هذا الرأي .

(٤) ب : بظهورها ... عن ظهورها .

(٥) أ : أو جمعا .

(٦) هذا إن كان النعت حقيقياً ، فإن كان سببياً فالنعت لا يتبع المنعوت في الثنية والجمع كما أشار إليه الشارح بعد ذلك ، قال الزمخشري : « ولما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الأفراد والثنية والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببيه ، فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتذكير دون ما سواهما » ، الفصل ١١٦ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٨) تكملة من : ج .

مثله إذا لم يكن هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعت ، فإن كان هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعت لم يلزم ذلك ألا ترى أنك تقول : جاءني رجلان مسلم وكافر ، وقديكون نعت الشيء بما هو نعت لسببه ^(١) نحو قولك : جاءني الزيدان القائم أبواهما وجاءني الزيدون القائم أبوهم ، وهذا كان يظهر الإعراب فيه في التابع لو كانت التثنية والجمع معربين بالحركات المقدرة ، وما هذه سبيله من السقوط فمرذول جدا .

وأما قول من قال : إن هذه الكلم [كانت ^(٢)] معربة بالحركات في حال إفرادها فلما اتصلت بها حروف التثنية والجمع لم يمكن ظهور الإعراب [في حرف الإعراب ^(٢)] فيها لاشتغاله بما تطلبه هذه الحروف من الحركات قبلها فجعلت هذه ٦٩/ أ الحروف فيها دلائل ^(٣) .

إن هذه الكلم قد كان ينبغي أن يكون فيها إعراب ، وتعذر ظهوره في حرف ^(٤) الإعراب فيها [فجيء ^(٥)] بهذه الحروف لتكون دلائل على أن هذه الكلم كان ينبغي أن تكون معربة إلا أنه تعذر ظهور الإعراب فيها ^(٦) ، فقال هؤلاء في هذه الحروف : إنها دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب . ففي هذا القول ما في قول من قال : إنها علامات إعراب من نقض ما اطرء في حروف المعاني اللاحقة من آخر الكلم ونقض ما يقتضيه القياس من ألا يكون دليل الإعراب لاحقاً إلا بعد تمام

(١) أ ، ج : لسبب .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد والزيادي والمازني .

انظر : المقتضب ١٥٢/٢ ، الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٤ ، شرح المفصل ١٣٩/٤ ، الإرشاد ٢٦٤/١ ، التذيل والتكميل ١٨٧/١ ، مع الهوامع ١٦١/١ .

(٤) أ : حروف .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ذكر المبرد حجة الأخفش فقال : « إنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » ، المقتضب ١٥٢/٢ . ويرد على هذه الحجة بالأسماء المقصورة فإنه لا يظهر فيها إعراب .

معنى الكلمة الذي لها في أصل وضعها للدلالة بالمعنى الذي يحدث عند التركيب من الفاعلية والمفعولية والإضافة وذلك يوجب ألا يُخِلَّ سقوطها إلا بالمعنى الذي دخل الإعراب له خاصة ، وأما هذا فيخل (١) بغيره وذلك خلاف ما يقتضيه القياس .

ثم لا أدري ما الذي يضطره إلى أن يجعل حرف الإعراب من الكلم عند التثنية والجمع الحرف الذي كان حرف إعرابها في الأفراد ، ولم (٢) لا يكون حرف إعرابها في التثنية والجمع الحرف الذي دل على تمام معناها من التثنية والجمع كما يقول من يقول : إنها حروف إعراب ، فإذا أمكن أن يقول : إنها حروف إعراب لم ينبغ أن يقال في ما كان حرف الإعراب في الأفراد : إنه حرف إعرابها أصلاً ، لأن الإعراب لا يكون إلا آخر الكلمة . فهو قول شديد الفساد جدا .

وقد فرغ من إبداء فساد الأقوال المقولة في هذه المسألة [كلها (٣)] سوى القول الذي عولنا عليه واعتمدناه فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى غيره (٤) إن شاء الله [تعالى (٥)] .
وقوله : ونون في الأحوال الثلاثة (٦) عوضاً من حركة الواحد (٧) .

(١) ج : مخل .

(٢) ب : وألا .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) رد على هذا القول الذي اعتد به الشارح - رحمه الله - والذي خلاصته : أن هذه الحروف - حروف التثنية والجمع - حروف إعراب ، والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب بأمور أهمها :-

١ - أن ذلك يؤدي - في النصب والجر - إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلام العرب .

٢ - أنه يلزم على هذا أن يكون الإعراب معنوياً لا لفظياً - في حالتي النصب والجر - وإذا أمكن اللفظي فهو أولى من المعنوي .

والقول بقول الكوفيين ومن وافقهم أولى لما فيه من السلامة من التقدير ، وأن هذه الحروف تتغير كتغير الحركات .

(٥) تكملة من : ج .

(٦) الثلاثة ، معادة في : أ .

(٧) الجزولية : أ٥ .

لأنها لو لم تلحق لنقص المجموع عن المفرد نقصين :
أحدهما : نقص التنوين .

والثاني : ٦٩/ ب كون حرف الإعراب فيه ساكناً لا يكون إلا كذلك ، وكان في المفرد متحركاً فهذا نقص آخر فجعلت النون عوضاً منهما ، وبهذا ^(١) ينبغي أن يجاب من قال : لا تكون النون في التثنية إلا عوضاً من التنوين خاصة ^(٢) لأن الإعراب الذي كان في حرف الإعراب في المفرد قد قام مقامه الاختلاف بالعوامل الذي في حرف التثنية .

ولا يعترض عليه بقولك : (أحران) لأن التنوين مقدر في المفرد فعاملوا المفرد معاملة الملفوظ به ^(٣) ، ولا يعترض عليه أيضاً بالرجلين والغلامين وما أشبهه فيقال : إن حرف الإعراب في الاسم المفرد الذي فيه الألف واللام لم يكن فيه إلا حركة الإعراب خاصة ولم يكن فيه تنوين ^(٤) ، فلا ينبغي أن تكون النون فيه إذا كان تثنية إلا عوضاً من الحركة خاصة لأن الاسم المعرفة ^(٥) لا يثنى لأنه يخص مسماه فتأتي تثنيته كثنية المضمر لا يجوز ^(٦) على حال ، لأنه لا يتنكر ، وقد تقدم ذلك ^(٧) .

وأما هذا فيمكن تنكيهه فيثنى حينئذ وتدخل الألف واللام بعد تثنيته ولا تسقط النون بعد دخولها لأنها ليست عوضاً من التنوين خاصة ، لكن عوضاً من الحركة والتنوين معاً فبعد أن دخلت فيه النون عوضاً من الحركة والتنوين غلب عليها مع دخول الألف واللام حكم الحركة كما غلب عليها عند الإضافة حكم التنوين ، فهذا نحيب

(١) ج : هذا .

(٢) نسبه الشارح للمبرد كما سيأتي ص : ٤٠٦ وبه قال ابن كيسان في الموقفي ١٠٨ .

(٣) لأن (أحر) ممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفعل .

(٤) لعدم اجتماع التنوين مع الألف واللام .

(٥) ب : المفرد .

(٦) ب : ولا يجوز .

(٧) انظر ص : ٣٨٤ - ٣٨٥ .

ابن جني عن قوله : إن [النون ^(١)] في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلاً ^(٢) ، وقال في قولك : غلاماً زيد : إن النون هنا لم تكن إلا عوضاً من التنوين ولذلك حذفت مع الإضافة ^(٣) ، هذا أيضاً هذيان ، فإن النون ^(٤) هنا ليست موجودة في الإضافة وإنما هي موجودة قبلها وهو [لا ^(٥)] يقول في غلامان ونحوه مما ليس بمضاف إلا أن النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يكون / ٧٠ عوضاً منهما ^(٦) معاً قبل الإضافة ، فما هو إلا أن تحيء الإضافة فيصير ذلك الذي كان عوضاً منهما ^(٧) معاً عوضاً من أحدهما ولابد ، هذا هذيان إلا أن يريد به أنه غلب عليها مع الإضافة حكم التنوين دون الحركة ، [فهذا قولنا بعينه ^(٨)] ، وقبل الإضافة لم يكن هذا التغليب وغلب عليها حكم الحركة مع الألف واللام أيضاً وقبل الألف واللام لم يكن ذلك .
وقوله : لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ^(٩) .

(١) ساقط من : ج .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : « واعلم أن للنون في الشنية والجمع الذي على حد الشنية ثلاث أحوال : حالاً تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً ، وحالاً تكون فيها عوضاً من الحركة وحدها ، وحالاً تكون فيها عوضاً من التنوين وحده » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .

وقال : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون الشنية عوضاً من الحركة وحدها فمع لام المعرفة وذلك نحو : الرجلان والفرسان والزيدان والعمران » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .

وهذا يؤيد ما نسبته الشارح لابن جني .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون الشنية عوضاً من التنوين وحده فمع الإضافة وذلك نحو قولك : قام غلاماً زيد ومررت بصاحبي عمرو ، ألا تراك حذفتها كما تحذف التنوين للإضافة . ولو كانت هنا عوضاً من الحركة وحدها لثبت ، فقلت : هذان غلامان زيد كما تقول : قام غلام زيد فتضم الميم من غلام » ، سر الصناعة ٤٦٣/٢ .

(٤) ب : الذي .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) أ : فيهما .

(٧) ب : فيهما .

(٨) تأخرت في : ج ، وجاءت في آخر الفقرة .

(٩) الجزولية : أ٥ .

قد يكون ثباتها مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، فلا يلزم عن (١) ثباتها معها كونها عوضاً من الحركة . وهذا أجاب من قال : إنها عوض من التنوين خاصة إذ اعترض عليه (٢) بثبات النون مع الألف واللام (٣) ، وكان ينبغي على قوله : إن النون عوض من التنوين ألا تثبت مع الألف واللام ، لكنه يجيب عن ذلك بما ذكرناه . وإنما الحجة في كونها عوضاً من الحركة ما قدمناه من سكون حرف الإعراب ليس إلا ، ونقصه بذلك عن حرف الإعراب المتحرك (٤) .

فجملة ما للنحويين في هذه (٥) النون اللاحقة للمثنى والمجموع ثلاثة أقوال : قول المؤلف الذي ذكره (٦) ، وهو قول سيبويه (٧) ، وقول : إنها عوض من التنوين خاصة وهذا (٨) قول المبرد (٩) . وقول ثالث وهو قول ابن (١٠) جني ولابن درستويه (١١)

(١) ب : من .

(٢) ب : عليها .

(٣) هي حجة ابن كيسان كما ذكر ذلك عدد من النحاة إذ قال : « وثبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، ولبعدها عن موجب الحذف وهو الألف واللام ، لأنها في أوله والنون في آخره ، وليس كذلك المضاف إليه لأنه مباشر للنون » شرح الجزولية ١٧٩/١ ، التذيل والتكميل ٨٧/١ ب .

(٤) هذا ما ذكره الشلوين سابقاً من نقص الاسم المثنى والمجموع عن المفرد نقصين . انظر ص : ٤٠٤ .

(٥) ب : وهو .

(٦) الجزولية : ٥٥ .

(٧) قال - رحمه الله تعالى - : « تكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي

النون وحركتها الكسر » ، الكتاب ٤/١ .

(٨) ب : وهو .

(٩) المبرد يرى أن هذه النون عوض من الحركة والتنوين إذ يقول : « وأما النون فبدل من الحركة

والتنوين اللذين كانا في الواحد » ، المقتضب ١٤٣/١ ، ١٥٣/٢ ، وسر وهم الشارح أنه أخذ هذه النسبة للمبرد عن الفارسي في البغداديات ٤٨٦ . والصحيح أن هذا هو مذهب ابن كيسان إذ يقول : « والنون في الاثنين والجمع الذي على هجائين عوض من التنوين الذي في الواحد ، ولا يسقط إلا في الإضافة نحو : غلاما زيد ، وغلاما عمرو وغلامي بكر ، وبنو زيد وبنو عمرو ، والتنوين أيضا يسقط في الإضافة » الموقفي ١٠٨ .

(١٠) ب ، ج : وهو لابن جني .

(١١) ابن درستويه : (٢٥٨ - ٣٤٧ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفسوي النحوي ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة =

[أيضا ^(١)] : إنها تكون عوضاً من الحركة والتنوين فيما لا ألف ولا م فيه ^(٢) ولا إضافة ، وعوضاً من التنوين خاصة في نحو قولك : غلاماً زيد وعوضاً من الحركة خاصة في قولك : الرجلان والغلامان ^(٣) .

وقد اندرج في ضمن ما كتبناه حجة كل قول من هذه الأقوال ، وترجيح ما ينبغي أن يترجح منها ، والجواب عما احتج به من لم يقل بالقول المرجح منها . وقوله : تحرك لالتقاء الساكنين ^(٤) .

قال ذلك لأن الحرف أصله السكون لا الحركة فينبغي إذا جلبت / ٧٠ ب النون للعوض أن تجلب ساكنة ^(٥) .

وقوله : وتفتح طلباً للتخفيف أو فرقاً بينها وبين نون التشنية ^(٦) .

يريد أن أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر فإذا حركت النون لالتقاء الساكنين فإنما ينبغي أن تحرك بالكسر ^(٦) ، إلا أنها فتحت في هذا الجمع السالم طلباً

= والحميري ، ويعقوب بن سفيان النسوي وعباس الدوري وغيرهم ، وأخذ عنه الدارقطني ومحمد بن المظفر وابن شاهين وأبو عبد الله المرزباني وغيرهم ، له : كتاب الكتاب ، وتصحيح الفصح ، وخبر قس بن ساعدة وغيرها .

« طبقات النحويين ١٢٧ ، تاريخ بغداد ٩/٤٢٨ - ٤٢٩ ، بغية الوعاة ٣٦/٢ » .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ج : لا ألف فيه ولا لام .

(٣) انظر رأي ابن جني في سر الصناعة ٢/٤٤٩ - ٤٦٣ .

وانظر الخلاف في ذلك في : البغداديات ٤٨٦ - ٤٨٧ ، التبصرة والتذكرة ٨٩/١ ، المقتصد ١/١٨٧ - ١٩١ ، البديع ٢/٢٣٧ ، شرح الجمل ١/١٥٢ - ١٥٤ ، شرح الجزولية ١/١٧٨ - ١٨١ ، الارتشاف ١/٢٦٤ - ٢٦٥ ، التذيل والتكميل ١/٨٧ - ٨٨ .

(٤) الجزولية : هـ .

(٥) أصلها السكون لأنها عوض من التنوين وهو ساكن . انظر : شرح الجزولية ١/١٨٣ ، التذيل

والتكميل ١/٨٢ .

(٦) قال سيبويه عن التحريك لالتقاء الساكنين : « فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن

الأول مكسوراً وذلك قولك : اضرب ابنك وأكرم الرجل » ، الكتاب ٢/٢٧٥ ، وانظر : المقتضب ٢/١٧٣ ، والألمالي الشجرية ٢/٢٦٠ ، أسرار العربية ٣٢ .

للتخفيف لما هناك من ثقل مع الواو [لتوالي ^(١)] الضمات والكسر بعد ذلك ،
إذ الواو أكثر من ضمة ومع الياء لتوالي الكسرات إذ الياء أكثر من كسرة ^(٢) ، فلما
وجب التحريك لالتقاء الساكنين وكان التحريك على أصل التقاء الساكنين بالكسر ،
قد حملنا إلى ثقل توالي الكسرات والضمات على ما قلنا وجب أن نعدل عن هذه
الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة فهذا معنى قوله طلباً للتخفيف .

وقوله : أو فرقاً بينها وبين نون الشنية ^(٣) .

يعني أو كان فتح النون في ذلك عند التباس الشنية والجمع إذ أعربناهما بالحروف
المجانسة للحركات ، فأوقع الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين :-
بحركة ما قبل الحرف ، وبحركة ما بعده .

فكسر ما بعد حرف الشنية وفتح ما قبلها فيهما ، وفتح ما بعد حرف الجمع
وجعل ما قبله فيهما تابعاً له ، ثم حمل النصب على [الرفع و ^(٤)] الجر وبقي معه
الفرقان اللذان قبل الحرف وبعده ^(٥) .

وقوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً ^(٦) .
يريد في مثل (سنون) ، يريد أن (سنة) نقص منها لامها التي ظهرت في

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال المبرد : « فحركت نون الجمع بالفتح لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها وذلك أنها تقع بعد
واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو ففتحت »
المقتضب ١٤٤/١ .

(٣) الجزولية : هـ ب .

(٤) تكلمة من : ب .

(٥) لذا عرف الزمخشري المثني بأنه : « ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة » ، المفصل ١٨٣ ، وقال في تعريف الجمع المذكر السالم « ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها
نون مفتوحة » المفصل ١٨٨ . وانظر : شرح المفصل ١٣٨/٤ - ١٣٩ ، شرح الكافية ١٧١/٢ ، ١٧٩ .

(٦) الجزولية : هـ ب .

مسانهة أو مساناة ^(١) فجبر نقصها بأن أخذ بضبعيها ^(٢) صعدا ، فألحقت في الجمع وإن كانت لا تعقل بمن يعقل في الجمع بالواو والنون ، فكان ذلك قوة فيها معوضة من النقص الذي لحقها بحذف لامها ^(٣) ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يقول : وربما جاء ذلك فيما لا ينبغي أن يكون فيه عوضاً من قوله فيما لا يعقل لأن ظاهر هذا يقتضي أنه لم ينقص منه نعتي من (سُنُونُ / ٧١ أَرْضُون) [وأوزون وما أشبهه ^(٤)] إلا العقل ، وهذا النوع قد نقصت منه الشروط كلها إذ ^(٥) كان مؤثراً [غير علم ^(٦)] غير عاقل موجودة فيه الهاء لكنه خص فقد العقل كالمبني على العلة التي لأجلها جمع هذا النوع هذا الجمع ، ولأن ^(٧) هذا النوع من الجمع خاص بالعقل وغيره من الجمع غير خاص به ، وليس كذلك التذكير ولا العلمية ، وقد اعترض في قوله وربما جعلوا هذا الجمع فيما لا يعقل باعتراض آخر ، فقيل : إن قولنا سنون [وثبون ^(٨)] وأرضون ليس من هذا الجمع [الذي نتكلم فيه ^(٩)] ، فإن هذا الجمع الذي نتكلم فيه هو الذي يسلم فيه بناء الواحد ويزاد عليه ما يدل على الجمع وليس كذلك (سُنُونُ وَثْبُونُ وَأَرْضُون) وما أشبه ذلك ، فإن كل شيء من هذا النوع لم يسلم فيه بناء الآحاد . ألا ترى أن السنين من سنة في الواحد مفتوحة وهي من سنين في الجمع مكسورة ، وكذلك الثاء من (ثبون ^(١٠)) في الواحد مضمومة وهي من ثبين مكسورة

(١) قال الأزهري : « السنة نقصانها حذف الهاء ، وتصغيرها سنية ، والمعاملة من وقتها مسانهة ... وقال : سانيته مساناة وإثبات الهاء أصوب » التهذيب ١٢٧/٦ .

(٢) أ : بضبعيها ، ج : بصيغها . والضع ما بين الأبط إلى نصف العضد . اللسان (ضبع) .

(٣) قال سيبويه : « وذلك أنهم يجمعونها بالياء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو مسلمين فكأنه

عوض » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٤) ساقط من : ج ، ولفظة أوزون ساقطة من : ب .

(٥) ب : إذا .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) ب : لأن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) تكملة من : ج .

(١٠) ب : ثبة .

والراء ^(١) من (أرض) في الواحد ساكنة وهي منه في الجمع مفتوحة ، فلم يسلم إذن بناء الواحد فليس [هذا ^(٢)] الجمع في هذه الأشياء من الجمع الذي تكلمنا فيه ، لأن الجمع الذي تكلمنا فيه هو جمع السلامة وليس هذا الجمع الذي في هذه الأشياء جمع سلامة لأنه لم تسلم فيه بنية الواحد لتغيرها عما كانت عليه بما ذكرناه . فكان حقه ^(٣) ألا يقول هذا الجمع في قوله : وربما جاء هذا الجمع في هذه الأشياء لأن هذا الجمع الذي كنا نتكلم فيه : أعني جمع السلامة ، وهذا الجمع الذي في قوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل ليس بجمع سلامة .

والعذر عنه في ذلك أنه كأنه أراد أن يقول : وربما جاء مثل هذا الجمع لأن جمع هذه الأشياء - أعني ثبة وسنة ^(٤) وأرضا ^(٥) . وإن لم يكن جمع سلامة - فإنه مثل جمع السلامة في أنه يكون بالواو والنون / ٧١ ب رفعاً وبالياء والنون نصباً وخفضاً . فهذا ^(٦) العذر عن قوله وربما جاء هذا الجمع فيما ليس منه : أي أنه أراد وربما جاء مثل هذا الجمع فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .
وقوله : أو توهماً في مثل قولك أرضون ^(٧) .

يريد أن أرضا وإن لم ينقص منها شيء فإنهم لما ردوا إليها الهاء في أريضة توهموا أن أصلها : أرضة فتوهموا النقص فيها ^(٨) ، وحكموا للزائد بحكم الأصل في هذا كما

(١) ب : والراء في قوله وربما جاء هذا الجمع من أرض .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : حقا .

(٤) ج : سنة وثبة .

(٥) أ : وأرض .

(٦) ب : فهو .

(٧) في الجزولية ه ب : من نقص الكلمة لفظاً أو توهماً كسنين وأرضين وأوزين .

(٨) هنا إيضاح من جانين :-

١ - يرى الأبدئي أن أرضاً مما نقص لفظاً لا توهماً ، واستدل بأن التاء ظهرت كما ظهرت لام الكلمة في التصغير كما في سنة وغيرها . شرح الجزولية ١/ ١٨٦ .

حكموا له بحكمه في غير موضع ، فعوض من نقصه الجمع بالواو والنون والياء [والنون ^(١)] كما عوض من نقص الأصلي ^(٢) ويثبت في بعض النسخ لفظا كسنيين ، أو توها كأوزين ، والتوهم الذي في أوزين هو أنه مضاعف اللام والتضعيف هو موضع الحذف والتخفيف ^(٣) ، فلما كان كذلك جعلوا المتوهم من الحذف فيه والتخفيف كأنه واقع فعوضوا منه متوهماً كما يعوضون منه واقعاً ، ونظير ذلك إلحاقهم همزة الوصل في امرؤ لأن الهمزة أيضاً موضع الحذف والتخفيف فجعلوا هذا المتوهم من الحذف في الهمزة كأنه واقع فعوضوا منه ^(٤) .

[المشى]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه التثنية قسمان ... إلى آخر الفصل ^(٥) .

وما ذهب إليه الشلوبين من أن هذا النقص متوهم هو الصحيح ، لأن الكلمة ثلاثية فلم ينقص لفظها لكن النقص فيها متوهم .

٢ - يرى الشارح وتبعه ابن عصفور أن المحذوف المتوهم هو التاء كما في قول الشارح وقول ابن عصفور : « إذ الأصل في التائيث أن يكون بعلامة ، ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك في أرض ، فقالوا : أرضون ليكون ذلك عوضاً من التاء التي تنبغي أن تكون فيه في الأصل » ، شرح الجمل ١٥٦/١ .

بينما يرى سيبويه وشيخه الخليل أن المحذوف المتوهم هو الحركة بفتح الراء ، قال سيبويه : « قلت : فهلا قالوا أرضون كما قالوا : أهْلُون ، قال - يعني الخليل - إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء » ، الكتاب ١٩١/٢ ، ويوضح ذلك قول المبرد : « ... قلت في جمع أرض أرضون فحركت لتدل على أنها تجمع بالألف والتاء فلزمها الحركة ، لأنها اسم غير نعت » ، المقتضب ٢٤/٤ .

(١) ساقط من : ج .

(٢) ج : الأصلين .

(٣) فوزنها : « أفعلة والأصل أوززة إلا أنهم سكنوا الأول من المثلين وأدغموه في الثاني ، فكان حركة الزاي نقصت منها ، وإن كانت لم تنقص بالجملة بل نقلت إلى الساكن قبلها » ، شرح الجزولية ١٨٦/١ .

(٤) ليست الهمزة في امرؤ وحدها كأنها عوض ، بل فيها وفي الأسماء المبدوءة بهمزة وصل قال الرضي : « والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن ، إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الحلقة ، وقد حذفت لاماتها نسباً أو هي في حكم المحذوف وهو وهن على وهن لأن المحذوف نسباً كالعدم » شرح الشافية ٢٥١/٢ .

(٥) الجزولية : هـ ب .

الكلام في هذا كالكلام في الجمع عند قوله : الاسم الذي يفهم من الجمع

سواء

وقوله : من هذا الفصل : وكلا في التوكيد ^(١) .

هذا مذهب البصريين ^(٢) ومذهب الكوفيين أنه مثني حقيقة ^(٣) ، ودليلنا : أنه لو كان مثني لكان في الرفع بالألف وفي النصب والخفض بالياء . سواء في حال إضافته إلى الظاهر وإلى المضمر لأن التشنية كذلك تكون في الحالين ^(٤) .

ودليل آخر وهو أنه لو كانت اسماً مثني لما أخبر عنها بالمفرد ^(٥) في مثل قوله [تعالى : ﴿ كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ^(٦) وفي مثل قول عبدة ^(٧)] ^(٨) :-

(١) قبله في الجزولية ٥ ب : « فغير المثني المضمرات والمبهمات والموصولات وكلا في التوكيد » .

(٢) أي أنها عندهم اسم مفرد . انظر في ذلك :-

المقتضب ٢٤١/٣ ، التكملة ٤٢ ، ٤٣ ، الشيرازيات ١٠٩ ب وما بعدها ، شرح المقدمة ٤١٠/٢ - ٤١١ ، المرتجل ٦٧ - ٦٩ ، الأمالي الشجرية ١٨٨/١ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ ، شرح المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الكافية ٢٩/١ .

(٣) انظر مذهب الكوفيين في :-

معاني القرآن ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ ، شرح المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الجزولية ١٩٣/١ .

(٤) مثل ذلك ما ذكره ابن يعيش إذ قال : « وما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثني كقولك جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما وما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال وليس المثني كذلك » ، شرح المفصل ٥٤/١ .

(٥) قال الفارسي : « وما يدل على أنه اسم مفرد وليس بمثنى أن الإخبار عنه جاء كما جاء الإخبار عن الآحاد ، فعلمت بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتثنية ، كما علمت أن كلا اسم مفرد مصوغ للجمع » ، الشيرازيات ١٠٩ ب .

(٦) تمتها : ﴿ ... وَلَمْ تَطْلِمَ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴾ الكهف ٣٣ .

(٧) كذا في نسختي ب ، جد الصحيح أن القائل هو جرير بن عطية الخطفي سبق التعريف به ص : ٢٢١ .

وليس القائل عبدة بن الطيب ، وقد سبق التعريف به أيضا .

(٨) ساقط من : أ .

كَلَا يَوْمِي أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدَّ (١)

وقوله : [فيه (٢)] وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفاً / ٧٢ رفعاً وياء مفتوحاً ما قبلها نصباً وجرّاً كلتاها حرف الإعراب (٣) .

الكلام فيه أيضاً كالكلام في الياء والواو (٤) في الجمع سواء (٥) .

وقوله فيه : ونوناً في الأحوال الثلاثة ... الفصل (٦) .

الكلام فيه أيضاً كالكلام في نون الجمع (٧) .

وقوله : في هذا الفصل : مكسورة على أصل التقائهما أو فرقاً بينها وبين نون الجمع .

(١) من البحر الوافر ، من قصيدة يخاطب بها هريم وهلال بن أحوز المازني مطلعها :-
أَلَا حَيِّ الْمَنَازِلَ وَالْخِيَامَا وَسَكْنَا طَالَ فِيهَا مَا أَقَامَا
وعجز البيت :-

وَأِنْ لَمْ تَأْتِيهَا إِلَّا لِإِمَامَا

ورواية الديوان : يوم صدق .

« وهو يزورنا لمأما بالكسر أي غبا » القاموس المحيط ١٧٩/٤ .

الشاهد فيه : حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا مما يدل على أنها مفرد لفظاً .

ديوان جرير ٥٣٩ ، التكملة ٤٣ ، الشيرازيات ١٠٩ ب ، الصحاح ٢٤٧٦/٦ ، شرح المقدمة ٤١١/٢ ،
الاقتضاب ٣٤٤/٢ ، الإنصاف ٤٤٤/٢ ، شرح المفصل ٥٤/١ ، المباحث الكاملية ١٠٤/١ ، البسيط ١٠١/١ ،
اللسان ٢٢٩/١٥ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) الجزولية : ٥ ب - أ٦ .

(٤) ب : في الواو والياء .

(٥) لأن حكم المثنى وجمع المذكر السالم في الإعراب واحد . وقد تقدم ، انظر ص : ٣٩٨ ،
وما بعدها .

(٦) الجزولية : ٥ ب - أ٦ .

(٧) انظر ما سبق في حكم نون الجمع : ص ٤٠٣ ، وما بعدها .

أجود هذين الوجهين هنا القول بأن الكسر فرق ^(١) بينها ^(٢) وبين نون الجمع فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر ^(٣) ، ولذلك قال في ترخيم (إسحار) اسم رجل على لغة من حذف ونوى يا إسحار بفتح الراء إتباعاً لها وللفتحة قبلها ^(٤) ، ولم يكسر الراء على أصل [التقاء ^(٥)] الساكنين [على ما قلناه ، وعلى ذلك جرى قوله في نزال وبابه : إنه يكسر لأجل التأنيث المنوي هناك ^(٦) ، ولم يقل : إنه كسر على أصل التقاء الساكنين ^(٧)] لما قلنا ^(٨) : من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين وجوباً إنما ^(٩) يفتح مختاراً فكذلك يجيء على قوله في الزيدان بالألف وألا ^(١٠) يجب كسره لالتقاء الساكنين ، وأن يكون فرقاً بينها وبين نون الجمع .

(١) أ ، ج : فرقا .

(٢) ج : بينهما .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « وإن كانت قبل المسكنة ألف لم يتغير الألف ، واحتملت ذلك الألف لأنها حرف مد ، وذلك قولك : راد وماذ والجاذة فصارت بمنزلة متحرك » ، الكتاب ٣٩٨/٢ .

(٤) نصه : « وأما رجل اسمه إسحار فإنك إذا حذف الراء الآخرة لم يكن لك بد من تحريك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وتحريكه الفتحة لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف ، ألا ترى أن المضاعف إذا أدمع في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، وذلك قولك : لم يرد ولم يرث ولم يفر ولم يعرض ، فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الفتحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة ... » ، الكتاب ٣٤٠/١ - ٣٤١ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) قال - رحمه الله تعالى - بعد أن ذكر نماذج من أسماء الأفعال هي متاع وتراك وحذار ونظار ونزال ونعاء : « فالحد في جميع هذا افتقل ، ولكنه معدول عن حده ، وحرك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر لأن الكسر مما يؤث به » ، ثم قال أيضاً : « فهذا كله معدول عن وجهه وأصله ، فجعلوا آخره كأخر ما كان لل فعل لأنه معدول عن أصله ، كما عدل نظار وحذار وأشباههما عن حدن ، وكلهن مؤنث فجعلوا بابهن واحداً » ، الكتاب ٣٧/٢ ، ٣٨ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ج : قلناه .

(٩) ج : ونحن ما أتاك كذا في نسخة : ج .

(١٠) ج : ألا .

وقوله (١) في ذلك أحسن من قول غيره (٢) : إنه يجب كسره مع الألف لالتقاء الساكنين (٣) ، لأن الإتيان في ذلك [أولى (٤)] من الكسر لأن فيه مراعاة أمر زائد على ما يوجب التقاء الساكنين [ولأنهم يحركون عند التقاء الساكنين (٤)] بحركة أقرب المتحركات في نحو : انطلق يا هذا في تخفيف انطلق (٥) و :-
 لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (٦)

(١) قوله : أي قول سيبويه الآنف الذكر .

(٢) ب : من قول سيبويه .

والصواب ما في نسختي أ ، ج ، لأن الشارح يدافع ويناصر قول سيبويه هنا .

(٣) لعل الشارح أراد الإشارة هنا إلى مذهب الفراء ، فإنه أجاز الكسر مع الراء ولم يوجبه ، قال الفراء - رحمه الله تعالى - : « وقوله : « لا تضارّ والدّة بولدها » يريد : لا تضارر ، وهو في موضع جزم ، والكسر فيه جائز « لا تضارّ والدّة ... » ، معاني القرآن ١٤٩/١ .
 وإلى مذهبه هذا ، أشار أبو حيان . انظر الارتشاف ٣٤٦/١ ، التذيل والتكميل ٢٤٧/٥ ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) أصله : انطلق ، فعل أمر من انطلق « سكنت اللام تخفيفاً فصارت : انطلق ، فالتقى ساكنان فلو حرك الأول منهما انتفى الغرض الذي سكن من أجله ، فحرك الثاني بالفتحة إتياناً لحركة ما قبل الساكن . انظر : الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، المقتضب ١٦٩/٣ ، الأصول ١٥٨/١ ، الحجة ٣١٠/١ ، شرح الشافية ٢٣٨/٢ .

(٦) جزء من شطر بيت من الطويل اختلف في قائله على قولين :-

١ - القاتل هو رجل من أزد السراة كما في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، الخزنة ٣٨٢/٢ .

٢ - القاتل عمرو الجني نسبة إلى (جنب) قبيلة في اليمن ، وعمرو هذا منسوب إليها وقال الأبيات جواباً لامرئ القيس . انظر : شرح شواهد المغني ٣٩٩/١ ، الخزنة ٣٨٢/٢ .

وتتمة البيت :-

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ

وهو أول أبيات ثلاثة بعده :-

وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءَ فِي حَرٍّ وَجْهِهِ مَجْلَلَةٍ لَا تَنْجَلِي لِرَمَانٍ
 وَيَكْمُلُ فِي سَبْعٍ وَخَمْسِ شَبَابُهُ وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانٍ

ويروى هذا البيت بعده بروايات — (عجب لمولود) البديع ٨٢٢/٢ ، شرح الكافية ١٥٤/١ .

الشاهد فيه : تحريك الساكن عند التقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات في (لم يَلِدْهُ) فإن الفعل مجزوم والتقى مع سكون اللام التي سكنت للتخفيف ، فلو حرك الأول لذهب الغرض منه ، فحرك الثاني بالفتحة إتياناً لحركة ما قبل الساكن .

فكيف إذا زاد على التحريك بحركة أقرب المتحركات إلتباع الألف معه ، وقد لا يراعى ذلك وعليه جاء نحو : [جاء ^(١)] هؤلاء فيكسر على أصل ^(٢) التقاء الساكنين ^(٣) ولا يفتح لكثرة اجتماع الأمثال هناك .

[الأفعال الخمسة]

وقوله : كل فعل مضارع لحقه كذا وكذا وسلم من نوني التوكيد ^(٤) .
احترز به من مثل ^(٥) : هل تُضْرِبُ ^(٦) وهل تُضْرِبُ ^(٧) لأن الفعل ٧٢/ب المضارع في ذلك مبني ^(٨) . فإن قيل : كان ينبغي له أن يقول : وسلم من

= الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، الأصول ٣٦٤/١ ، ١٥٨ ، شرح أبيات سيبويه ٣٤٨ ، التكملة ٧ ، الحجة ٣١٠/١ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، المخصص ٢٧/٩ ، الإفصاح ٣٥٢ ، الفصل ٣٥٣ ، شرح المفصل ٤٨/٤ ، ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، شرح الجمل ٥٠٠/١ ، شرح الشافية ٢٣٨/٢ ، شرح الكافية ١٥٤/١ المغني ١٤٤/١ ، شرح شواهد المغني ٣٩٨/١ - ٣٩٩ ، الخزانة ٣٨١/٢ - ٣٨٧ ، شرح أبيات المغني ١٧٣/٣ - ١٧٧ .

(١) ساقط من : ب .

(٢) أ : الأصل .

(٣) قال الزجاج : « فأما كسرهم الهمزة في (هؤلاء يا هذا) وأولئك ، فإنما هو لسكونها وسكون الألف » ، ما ينصرف ومالا ينصرف ٨٢ .

(٤) الجزولية : أ٦ .

(٥) ج : نحو .

(٦) أ ، ب : تضربان .

(٧) تضربن أصله : تضربون ثم لحقته نون التوكيد ، فحذفت النون الأولى كراهة توالي الأمثال ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة دالة عليها فصارت : تضربن .

تضربن أصله : تضربين ، وعرض له ما عرض ل (تضربون) من لحاق نون التوكيد ومن حذف النون والياء ، وبقيت الكسرة دالة على الياء المخنوفة .

انظر : الكتاب ١٥٤/٢ ، المقتضب ٢٠/٣ - ٢٢ ، ٢٤ ، الأصول ٢٠١/٢ .

(٨) هذا عند بعض النحاة كالبرد وابن السراج والجزولي ، ويظهر أن الشلوين متابع لهم في ذلك ، قال ابن السراج « فإذا دخلت النون الشديدة على يفعلان حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع التونات ، ولأن حقه البناء ، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع » ، الأصول ٢٠١/٢ .

نون ^(١) التوكيد بالإفراد ^(٢) لأن فعل الاثنين لا تلحقه من نوني التوكيد إلا النون الشديدة خاصة لا الخفيفة ^(٣) .

فالجواب : أن الكلام هنا ليس على الفعل المتصل به ضمير التثنية خاصة لكن [على ^(٤)] ما اتصل به ضمير التثنية وضمير جماعة المذكرين ، وضمير الواحد المخاطب المؤنث ، والنون الشديدة والخفيفة ^(٥) تلحقان ^(٦) فعل [ضمير ^(٧)] جماعة المذكرين يقول : هل تضرُّن يا زيدون [وهل تضرُّن يا زيدون ^(٨)] وكذلك فعل ضمير المخاطب المؤنث يقول : هل تضرُّن يا هند وهل تضرُّن يا هند ، وإن لم تلحق الفعل الذي اتصل به ضمير الاثنين إلا النون الشديدة خاصة نحو : هل تضرَّبان زيداً ؟ فلما كان الكلام هنا في هذه الأنواع كلها لا ^(٩) في فعل ضمير الاثنين خاصة ذكر النونين معا .

وقوله : فعلامة الرفع فيه نون تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً ^(١٠) .

= وانظر المقتضب ٢٠/٣ - ٢٢ ، والجزولية : ١٦ .

وجمهور النحاة يرونه معرباً : انظر الغرة ٢/٢٢٠ - ب ، التسهيل ٢١٦ ، التذيل والتكميل ١٣٥/٥ - ب . وهو الراجح لأن النحاة لم يجدوا « شيئاً من ذلك يبنى إلا إذا كان التركيب في شيئين ، ولم نجد من كلامهم أن يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد ، فلو بنينا في يفعلون ويفعلون وتفعلين لكننا قد جعلنا ثلاثة أشياء كالشيء الواحد وهي الفعل والضمير أو العلامة ونون التوكيد ، وهذا لا نظير له » التذيل والتكميل ٣٥/٥ - ب .

(١) ج : نوني .

(٢) ج : فإلأفراد .

(٣) قال سيويه : « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد » ، الكتاب ١٥٤/٢ .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ب ، ج : الخفيفة والشديدة .

(٦) ب : لا تلحقان ، والصواب ما أثبتته ، وفي ج : تلحق .

(٨) ساقط من : أ .

(٧) تكملة من : أ .

(١٠) الجزولية : ١٦ .

(٩) أ : لا .

سيأتي سبب ذلك [بعد ^(١)] مستوفى إن شاء الله ^(٢) .

[علامات الإعراب]

وقوله : الفتحة تكون علامة النصب في كل موضع كانت الضمة فيه علامة الرفع إلا في جمع المؤنث [السالم ^(٣)] .

يريد أن علامة النصب في جمع المؤنث السالم إنما هي الكسرة ، وكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيه الفتحة على قياس ما كانت الضمة فيه علامة الرفع ، فإن ما كانت الضمة فيه علامة الرفع من المفردات ومن جموع ^(٤) التكسير ومن الفعل المضارع الذي لم تلحقه ألف التثنية أو واو جماعة المذكر أو ياء خطاب المؤنث فإن الفتحة فيه علامة النصب ، فكان ينبغي لجماعة المؤنث السالم أن تجرى على ذلك القياس إذ الضمة فيها علامة الرفع ، فكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيها الفتحة /١٧٣ إلا أنه استثنى من ذلك لليلة التي تذكر في ذلك بعد ^(٥) .

وقوله : وإذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة ^(٦) .

[يريد أنك ^(٧)] تقول رأيت القاضي ولن يعزّو ولن يرمي ، فتظهر الفتحة في هذه الألفاظ ، وفي كل ما كان مثلها مما آخره ياء أو واو وحركة ما قبلها ^(٨) من

(١) تكملة من : ب .

(٢) سيأتي في علامات الجزم إن شاء الله تعالى .

(٣) ساقط من : أ .

وانظر الجزولية ٦ - ب .

(٤) ج : جمع .

(٥) سيأتي إن شاء الله تعالى ص : ٤٢٧ .

(٦) الجزولية : ٦ ب .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) ج : قبلهما .

جنسها ^(١) في موضع النصب ، وإن كانت الضمة لا تظهر في هذا النوع في موضع الرفع ^(٢) ، وسبب ذلك ثقل الضمة وخفة الفتحة فإن الحركات ثلاث ^(٣) الفتحة والضمة والكسرة ، والفتحة عندهم منها هي الخفيفة والضمة والكسرة ثقيلتان والدليل على ثقلهما وخفة الفتحة [أن ^(٤)] ما كان على فَعِلْ مكسور الثاني ككَبِدَ وَكَتِفَ وَعَلِمَ وَجَهَلْ أو على فَعَلَ [مضموم الثاني ^(٥)] كَعَجَزَ وَعَضِدَ وَظُرِفَ وَحَسُنَ يجوز فيه التسكين لثقل الضمة والكسرة ^(٦) ولا يجوز فيما كان على فَعَلَ مفتوح العين التسكين ^(٧) نحو جَمَلَ وَحَمَلَ وَضَرَبَ وَقَتَلَ ، قال : فيما سكن فيه ما كان ثانيه مكسوراً ^(٨) : - فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرُ ^(٩) كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِنَ الْأَدَمِ ذَبَرَتْ صَفَحَتَاهُ وَغَارِيه ^(٩)

(١) ج : جنسهما . وهو المناسب .

(٢) قال سيبويه : « واعلم أن الواو في (يَفْعُلُ) تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع وإذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضم ، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها ، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها فأما النصب فإنه يدخل عليها لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانت كذلك في الواو ، وذلك في : هذا راميك وهو يرميك ، ورأيت راميك ويريد أن يرميك » ، الكتاب ٣٨٠/٢ - ٣٨١ .

(٣) أ : الثلاث .

(٤) ساقط من : ج .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر في إسكان عين فَعِلَ وفَعُلَ استخفافاً فَعِلَ ولم يجر ذلك في المفتوح العين .

الكتاب ٢٥٧/٢ - ٢٥٨ ، المقتضب ٢٥٥/١ ، ٣٩٥ ، الكامل ٩٤/٧ ، الأصول ١٥٨/٣ - ١٥٩ .

(٧) القائل هو : الأخطل : (١٩ - ٩٠ هـ) .

أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التغلبي من الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصر : جرير والفرزدق والأخطل ، كان بهاجي جريراً ، وكان منقطعاً لبني أمية مداحاً لهم ، مات على النصرانية .

« الشعر والشعراء ٢٤٢ - ٢٤٩ ، الأغاني ١٦١/٧ - ١٧٨ ، الخزائن ٤٥٨/١ - ٤٦٢ » .

(٨) أ : أضجر .

(٩) من البحر الطويل ، وهو في هجاء كعب بن جعيل .

الضجر هو الاغتمام والضيق ، البازل : هو الذي شق نابه ، وذلك إذا بلغ السنة التاسعة . والأدم : جمع آدم وأدماء وهي الإبل شديدة البياض ، والدبر في الإبل : الجرب ، والصفحتان جانباً العنق ، والغارب : ما بين السنام والعنق .

أَرَادَ ضَجْرَ وَذَبْرَتَ وَقَالَ (١) :-

لَوْ (٢) عُصِرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ (٣)

وقال (٤) :-

وَنُفِخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا (٥)

= والشاهد فيه : ضَجْرَ وَذَبْرَتَ ، إذ خففهما بحذف حركة العين الكسرة .

والبيت ليس في ديوانه المطبوع بطبعته ، النصف ٢١/١ ، الصحاح ١٨٥٩/٥ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الكشاف ٥٤٨/١ ، الإنصاف ١٢٣/١ ، شرح المفصل ١٢٩/٧ ، ١٥٢ ، اللسان ٤٨١/٤ ، ١٢/١٢ ، شرح شواهد الكشاف ٣٣٢ .

(١) القائل هو : أبو النجم العجلي .

(٢) جـ : ولو .

(٣) من الرجز من أبيات أولها :-

تَذَكَّرَ الْقَلْبُ وَجَهَلَا مَا ذَكَرَ

ويروى عصر منه .

البان : شجر لحب ثمره دهن طيب ، والمسك : معروف .

الشاهد فيه : عصر ، خففه الشاعر بحذف حركة عين الفعل لأنه أصله عُصِرَ .

الديوان ١٠٣ ، الكتاب ٢٥٨/٢ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، اشتقاق أسماء الله ١٤٥ ، اللامات ٣٦ ، الموشح ١٧٤ ، النصف ٢٤/١ ، ١٢٤/٢ ، الصحاح ٧٤٩/٢ ، المخصص ٢٢٠/١٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الاقتضاب ٤٠٥/٣ ، الإنصاف ١٢٤/١ ، شرح الجمل ٢٢٧/٢ ، شرح الشافية ٤٣/١ ، الضرورة للقرّاز ٨٢ ، اللسان ٥٨١/٤ ، (عصر) ، شرح شواهد الشافية ١٥/٤ .

(٤) القطامي : (... - نحو ١٣٠ هـ) .

أبو سعيد عمر بن شيم بن عمرو بن عباد التغلبي ، كان شاعراً غزلاً فحلاً ، وكان نصرانياً فأسلم ، وهو أول من لقب بصريع الغواني .

الشعر والشعراء ٣٧١ - ٣٧٢ ، المؤلف والمختلف ١٦٦ ، معجم الشعراء ٢٤٤ - ٢٤٥ ، سمط اللآلي ١٣١/١ - ١٣٢ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَمِنْ طَرَبٍ بَكَيْتَ وَذَكَرَ أَهْلٍ وَلِلطَّرَبِ الْمَتَاجُ لَكَ اِدْكَارُ

وصدر البيت :-

أَلَمْ يُخْزِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كِسْرَى =

أَرَادَ وَتَفَحُّوا^(١) ، وقال^(٢) : - فيما سكن فيه ما كان ثانيه مضموما - :-
 أَنْوَرًا ، سَرَّعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ ؟ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقٌ^(٣)
 أَرَادَ سَرَّعَ ذَا وَلَا يُقَالُ فِي ضَرْبِ زَيْدٍ : ضَرْبَ زَيْدٍ ، وَلَا فِي قَتْلِ عَمْرٍو : قَتْلُ
 عَمْرٍو إِلَّا قَلِيلًا لَا يَكَادُ يَوْجَدُ وَهُوَ قَوْلُهُ^(٤) :
 فَمَا كَلَّ مُبْتَاعٌ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَائَهُ بِرَدَادٍ^(٥)

= ررواية الديوان : ونحوها عن مدائهم ، ولا شاهد فيه حيثئذ .

الشاهد فيه : وَتَفَحُّوا إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين الكسرة وأصلها وَتَفَحُّوا .

الديوان ١٤٣ ، الخصائص ١٤٤/٢ ، ١٦٩ ، المنصف ٢٤/١ ، الصحاح ٤٣٤/١ ، تهذيب إصلاح
 المنطق ٩٩ ، الإنصاف ١٢٥/١ ، اللسان ٦٣/٣ مادة (نفخ) .

(١) أ ، ج : يعجوا .

(٢) اختلف في قائله على قولين :-

أ - ذكر الأصمعي عنده أن قائله جزء بن رباح الباهلي أبو شقيق . انظر : الاختيارين ١٩٦ ،
 التنبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ .

ب - ذكر الأخفش الصغير نسبة القصيدة إلى مالك بن زغبة الباهلي ، ونسب إلى أبيه أحياناً ،
 الاختيارين ١٩٦ ، وتهذيب اللغة ٨٩/٢ ، وهما شاعران جاهليان .

(٣) من البحر الوافر ، وهو مطلع القصيدة وبعده :-

أَلَا زَعَمْتُ عَلاَقَةً أَنْ سِيفِي يُقَلِّلُ غَرْبَهُ الرَّأْسُ الْحَلِيقُ

نُورٌ : مصدر نرت من الشيء أنور نوراً أي نفرت ، والفروق : التي تفرق ، المنتكث : المنتقض ،
 والحذيق : المقطوع . يريد أنفارا بما فروق ؟

الشاهد فيه : سَرَّعَ إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين بضمة وأصله : سَرَّعَ .

الاختيارين ١٩٦ ، تهذيب اللغة ٨٩/٢ ، ٣٥/٤ ، ٢٣٥/١٥ ، الصحاح ٨٣٨/٢ ، ١٢٢٨/٣ ،
 ١٤٥٦/٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٦ ، التنبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ ، اللسان ٤٢٢/٥ ، ١٥٢/٨ ، ٤٠/١٠ ،
 المغني ٣٣٤/١ ، ٣٤٦ ، شرح شواهد المغني ٧١٤/٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٣٣/٥ - ٢٣٤ ، ٢٧٧ .
 (٤) هو الأخطل .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَتَقَضَّبُ قَيْسَ أَنْ هَجُوثَ ابْنِ مُسَمِّعٍ وَمَا قَطَعُوا بِالْعِزِّ بَاطِنَ وَادِي ؟

=

وررواية الديوان : وما كل مغبون .

على أن أبا الفتح قد قال في هذا : إنه ليس مسكناً من سَلَف وإنما هو مسكن من أصل لم ينطق بـ ٧٣/ب به وكأنه كان في الأصل سَلَف بكسر الثاني ثم سكن وإن كان لم ينطق بسَلَف مكسور الثاني ^(١) لكن قد يوجد نحو ^(٢) هذا مما لم ينطق بالأصل فيه قط ، ولم يستعمل منه إلا الفرع ومن الدليل على استئصال الضمة والكسرة أيضاً ما نحن بسبيله من قولهم في الرفع ^(٣) : قام القاضي ساكن الآخر ، وفي الخفض مررت بالقاضي ساكنه ^(٤) [أيضاً ^(٥)] لثقل الضمة والكسرة ولا تظهر الضمة ولا الكسرة [في هذا النوع ^(٥)] إلا في الضرورة كقوله ^(٦) :

[تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءُ ^(٥)] كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَلَابِ مُصْنَعِي الْحَدِّ أَصْلَمُ ^(٧)

= سلف : مضى ووجب ، صفقه : إيجابه البيع .

الشاهد : سَلَفَ حيث خفف الشاعر فَعَلَ المفتوح العين بخذف الفتحة وهو شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين .

الديوان ١٧٤ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، المحتسب ٥٣/١ ، ٦٢ ، ٢٤٩ ، المنصف ٢١/١ ، الانتصاب ٤٠٥/٣ - ٤٠٦ ، شرح المفصل ١٥٢/٧ ، ضرائر الشعر ٨٤ ، شرح الشافية ٤٤/١ ، اللسان ١٥٨/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٨/٤ .

(١) قال أبو الفتح معلقاً على هذا البيت « قالوا : أراد سلف ولكنه اضطر فخفف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذ ، فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتمل عندي وجهاً آخر ، وهو أن يكون مخففاً من (فَعَلَ) مكسور العين ، ولكنه فعل غير مستعمل ، إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به ، كما أن قولهم : « تفرقوا عباديد وشمايط » كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين ، وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ ، فكأنهم استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن » ، المنصف ٢١/١ .

(٢) ج : مثل . (٣) ج : الفرع .

(٤) ج : ساكننا . (٥) ساقط من : ب .

(٦) القائل هو أبو خراش الهذلي (..... - ١٥ هـ) .

خويلد بن مرة ، شاعر فحل من شعراء هذيل المذكورين الفصحاء ، ومن المخضرمين أدرك الإسلام فأسلم وعاش بعد النبي ﷺ ، وكان مشهوراً بالعدو يسابق الخيل ، نهشته حية فمات .

« الشعر والشعراء ٣٣٥ ، الأغاني ٣٨/٢١ - ٤٨ ، الخزائن ٤٤٣/١ - ٤٤٤ » .

(٧) أ ، ج : أعلم .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

رفوني وقالوا يا خويلد لا تُرُعْ فَقُلْتُ وَأَكْثَرْتُ الْوَجُوهَ هُمْ هُمْ

وكقوله (١) :-

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٢)

وكقوله (٣) :-

كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّخْرَاءِ (٤)

= الأصل : ما قطعت أذناه من أصلهما ، وهو في وصف ظلي شديد عدوه يخفض خده وأذنيه حتى كأنه مقطوعهما .

ورواه السكري في ديوان الهذليين : مصغى الخد بالنصب ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : مصغى حيث ظهرت الضمة على الياء للضرورة .

ديوان الهذليين ١٤٦/٢ ، المعاني الكبير ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٢٥٨/١ ، المنصف ٨١/٢ ، المرتحل ٤٠ ، حواشي المفصل ٥٣٦ ، شرح الجزولية ١٣٩/١ .

(١) القائل هو : عبيد الله بن قيس (... - ٧٥ هـ) .

عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك من بني عامر بن لؤي ، شاعر قرشي في العصر الأموي الملقب بالرقيات ، وقيل في سبب تسميته بعبيد الله الرقيات أنه شب بثلاث نساء يقال هن جميعا رقية .
« الشعر والشعراء ٢٧٢ ، الأغاني ١٥٤/٤ - ١٦٦ ، الخزائن ٢٨٤/٧ - ٢٨٩ » .

(٢) من البحر المنسرح من قصيدة مطلعها :-

عَادَ لَهُ مِنْ كَثْرَةِ الطَّرَبِ فَعَيْثُهُ بِالْدُمُوعِ تَنْسَكِبُ

ورواية الديوان : في الغواني فما الغواني : جمع غانية وهي الشابة الوضيئة سميت بذلك لأنها تستغني بجمالها عن الزينة ، والمطلب : التطلب . وقيل هن يطلبين من يواصلنه .

الشاهد فيه : ظهور الحركة وهي الكسرة على الياء ضرورة .

الديوان ٣ ، الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، الكامل ١٨١/٨ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ٢٠ ، ضرورة الشعر ٥٩ ، شرح أبيات سيويه ٥٩٦/١ ، الخصائص ٢٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، المحتسب ١١١/١ ، المنصف ٦٧/٢ ، ٨١ ، الصناعتين ١٦٨ ، فرحة الأديب ١٢٩ ، الأمالي الشجرية ٢٢٦/٢ ، المرتحل ٥٤١ ، المفصل ٣٨٦ ، شرح المفصل ١٠١/١٠ ، اللسان ١٣٨/١٥ ، المغني ٢٦٨/١ ، شرح شواهد المغني ٦٢٠/٢ - ٦٢٣ ، شرح أبيات المغني ٣٨٦/٤ - ٣٩٠ .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) من البحر الكامل صدره :-

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي

الجواري : جمع جارية وسميت بذلك لأنها تجري مستسخرة في أشغال موالها ، والجواري أيضا : السفن . =

- وقالوا في النصب : رأيت القاضي ولن يغزو ولن يرمي مفتوحة الباء والواو ^(١)
 لخفتها ولا تسكن إلا في الضرورة كقوله ^(٢) :-
 رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَةِ فِي الثَّأْدِ ^(٣)
 على رواية من روى رَدَّتْ بفتح الراء ^(٤) وكقوله ^(٥) :-

= سميت بذلك لجريها في البحر . والمراد الأول .

الشاهد فيه : ظهور الحركة على الباء للضرورة ، وحققها أن تحذف وتعتل الكلمة لإعلال قاض وغاز .
 أخبار الزجاجي ٢٢٨ ، أمالي الزجاجي ٨٣ ، الموشح ١٤٩ ، ضرورة الشعر ٦٨ ، المفصل ٣٨٦ ،
 البديع ٧٩٨/٢ ، شرح المفصل ١٠٤/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/٢ ، شرح الجمل
 ٥٦٥/٢ ، ضرائر الشعر ٤٤ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، شرح الشافية ١٨٣/٣ ، الخزائن ٣٤١/٨ - ٣٤٣ ،
 شرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤ - ٤٠٤ .

(١) ج : الواو والياء .

(٢) القائل : هو النابغة (.... -) .

أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب الذيباني الغطفاني ، شاعر جاهلي فحل من الطبقة الأولى
 كان من الأشراف في الجاهلية كان حظيا عند النعمان ثم وشي به عنده ، فغاب النابغة عنه زمناً وقال اعتذارياته
 المعروفة ، فرضي عنه النعمان . كانت تضرب له قبة من جلد أحمر فقصدته الشعراء فيحكم لها أو عليها .
 « الشعر والشعراء ٦١ - ٦٩ ، الأغاني ١٥٤/٩ - ١٧٠ ، نهاية الأرب ٥٩/٣ » .
 (٣) أ : فالثأد .

من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسُّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَيْدِ

لَبَّده : سكنه بشدة ، الوليدة : الأمة الشابة ، الثأد : المكان الندي .

الشاهد فيه : أقاصيه إذ سكنه ضرورة وحقه أن يحرك بالفتحة .

الديوان ١٥ ، المقنن ٢١/٤ ، شرح المفضليات ٤٨٥ ، اشتقاق أسماء الله ٨٥ ، شرح القصائد العشر
 ٤٤٨ ، شرح الجمل ٥٨٧/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الجزولية ٢١٤/١ ، ٣٠٧ ، ٩٧٥ .

(٤) قال الخطيب التبريزي : « ويروى رَدَّتْ عليه أقاصيه ، وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : رُدَّتْ
 عليه أقاصيه فأقاصيه في موضع رفع ، فأسكن الباء لأن الضمة فيها ثقيلة ، وإذا روى ردت ، فأقاصيه في موضع
 نصب ، والفتحة لا تستقل ، فكان يجب أن تفتح الباء ، إلا أنه يجوز إسكانها في الضرورة ، لأنه يسكن في الرفع
 والحذف فأجرى النصب مجراها » ، شرح القصائد العشر ٤٤٨ .

(٥) القائل : هو رؤبة بن العجاج .

كَأَنَّ أُيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ
أُيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقَ (١)

وكقوله (٢) :-

أَبَى اللَّهُ أَنْ أُسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ (٣)

(١) من البحر الرجز ذكرنا ضمن زيادات الديوان (١٧٩) .

ويروى أيدي عذاري ، وأيدي نساء . وهما في وصف الإبل ، القاع : المكان المستوى ، القَرِيقُ بفتح فكسر : الأملس ، وجوار : جمع جارية ، والورق الدراهم .

قال البغدادي : « شبه حذف مناسم الإبل للحصا بحذف جوار يلعبن بدراهم ، وخص الجواري لأنهن أخف يداً من النساء » ، شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٦ .

الشاهد : حذف علامة النصب من « أيدين » وهي الفتحة للضرورة .

الديوان ١٧٩ ، إصلاح المنطق ٤١٩ ، الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، المحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، مجمل اللغة ٧٤٩/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٧٥/٥ ، الصحاح ١٥٤٧/٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١ ، ٩٧٠/٢ ، ١٠٣٢/٣ ، العمدة ١٩٣/٢ ، المتقصد ١٠٣٨/٢ ، الإفصاح ٣٦٩ ، أمالي المرتضى ٥٦١/١ ، البديع ٨٢٢/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الشافية ١٨٤/٣ ، اللسان ٣٢١/١٠ ، الخزانة ٣٤٧/٨ - ٣٥٠ ، شرح شواهد الشافية ٤/٤٠٥ .

(٢) هو عامر بن الطفيل (... - ١١ هـ) .

أبو علي عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر ، صعبة كان سيداً من فتاك العرب وشعرائهم ، وفد على الرسول ﷺ ولم يسلم .

« الشعر والشعراء ١٥٥ - ١٥٦ ، الخزانة ٨٠/٣ - ٨٢ ، رغبة الأمل ١٧٦/٢ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَمْرِيِّ مَالِكٌ بَعْدَ مَا
أَرَاكَ صَحِيحاً كَالسَّلِيمِ الْمُعَذَّبِ

وهو عجز بيت صدره :-

فَمَا سَوْدَتِي عَامِرَ عَنِ قَرَابَةِ

ويروي : « عن ورائة ، ويروي عن كلالة ، وأيضاً بأمي والأب » .

وليس في الديوان (١٣) إلا ثلاثة أبيات ، وأورد البغدادي عشرة منها في الخزانة ٣٤٥/٨ .

الشاهد فيه : أسمو إذ سكن الواو للضرورة وحققها أن تفتح لكنه لما اضطر سكتها .

الديوان ١٣ ، الحيوان ٩٥/٢ ، الأمالي ١١٨/٣ ، عيون الأخبار ٢٢٧/١ ، الكامل ١٧٦/٢ ، الخصائص ٣٤٢/٢ ، المحتسب ١٢٧/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٣ ، المفصل ٢١٤ ، البديع ٨١٩/٢ ، شرح المفصل ١٠٠/١٠ - ١٠١ ، الحماسة البصرية ٧٢/١ ، ضرائر الشعر ٩٠ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، المغني ٧٥٣/٢ ، تعليق الفرائد ١٨١/١ ، شرح شواهد المغني ٩٥٣/٢ - ٩٥٤ ، الخزانة ٣٤٣/٨ - ٣٤٧ ، شرح أبيات المغني ٤٦/٨ .

وسبب ثقل الضمة والكسرة عندهم وخفة الفتحة أن الضمة عندهم كأنها بعض الواو لما كانت الواو تحدث عن إشباعها ، والكسرة عندهم كأنها بعض الياء لما كانت الياء تحدث عن إشباعها ، والفتحة عندهم كذلك كأنها بعض الألف لأنها تحدث عن ^(١) إشباعها والياء والواو ^(٢) والألف أصوات ليس فيها كبير عمل للعضو ، إلا أن الواو والياء منها ^(٣) عمل العضو فيهما أكثر من عمل العضو في الألف ، لأنه لا بد مع الواو من ضم الشفتين ، ولا بد مع الياء من حصرها بين وسط اللسان وما يليه ١٧٤/ من الحنك الأعلى والألف ليس كذلك إنما هي صوت يتسع في هواء الفم مع فتحه ^(٤) ، فكان العمل في الألف أقل منه في الياء والواو فلما ^(٥) قلّ العمل معه استخفوه وما كان العمل معه أكثر استثقلوه .

وقولة : وإذا تعذرت تعذرت ^(٦) .

يقول : إنك تقول : رأيت الفتى ولن يخشى كما تقول جاءني الفتى وزيد يخشى فلا تظهر الفتحة في الألف فيهما في النصب لتعذرهما أي لتعذر الفتحة في الألف ، فإنها ^(٧) جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله [تعالى ^(٨)] عليه ، كما لم تظهر الضمة فيها في موضع الرفع لتلك العلة أيضاً .

(١) ب ، ج : من .

(٢) ج : والواو والياء .

(٣) ب : منهما .

(٤) قال ابن جني في ذكر مخارج الحروف : « ومن وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج

الجيم والشين والياء » ، سر الصناعة ٤٧/١ .

ثم قال : « ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو » ، سر الصناعة ٤٨/١ .

وقال عن مخرج الألف : « واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر : ثلاثة منها في الحلق ، فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء » ، سر الصناعة ٤٦/١ .

(٥) ب : فما ، ج : ولما .

(٦) الجزولية من : ب .

(٧) ج : فإنما .

(٨) ساقط من : ب .

وقوله : لما ^(١) كان منصوب جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل قضاء لحق أصالة التذكير ^(٢) .

يقول : كان ينبغي أن يكون جمع المؤنث السالم منصوباً بالفتحة ، كما كان نصب جمع ما كانت الضمة فيه علامة الرفع سواء ^(٣) بالفتحة فلما جاء على خلاف ذلك علله ، ولأن الكسرة أيضاً إنما هي علامة للجر فلما جاءت للنصب علل ذلك ^(٤) .

[علامات الإعراب]

وقوله : أصل الإعراب للحركات ^(٥) .

لأنه لا يعرب معرب من المعربات بغير الحركات إلا في موضع يتعذر الإعراب بها فيه ^(٦) ، فإن قلت : كيف يتعذر الإعراب في التثنية والجمع المذكر السالم بالحركات ،

(١) ب : ما .

(٢) الجزولية : ٦ ب .

(٣) ج : سواء .

(٤) أي كون الكسرة فيه علامة للنصب ، وزاد بعض النحويين علة أخرى وهي « أن الذي أوجب ذلك أولاً أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث وبين ما يشبهه في اللفظ ، وليس بجمع سلامة نحو أبيات وأموات ، وكان الذي حمل فيه النصب على الحذف للفرق بينهما جمع المؤنث السالم ولم يكن جمع التكسير الذي يشبهه في اللفظ ، لأنه لا شبه بين أبيات وأمثاله وبين جمع المذكر السالم ولا هو فرعه فحمل عليه لذلك » ، شرح الجزولية ٢١٦/١ .

(٥) الجزولية : ٦ ب .

(٦) هذا هو مذهب البصريين الذين يرون أن الإعراب حركة فقط ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب قد يكون حركة وقد يكون حرفاً قال الزجاجي « إن الإعراب دال على المعاني ، وأنه حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك : هذا جعفر ، هذا أصله ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين .

وقد كان يمكن أن يكون إعرابها بحركات مقدرة في حروفها ما يستثقل منها ، و ظاهرة في ما يستخف منها ، كما كان ذلك في قاضي وغازٍ ونحوه [فالجواب أنهم إنما احتملوا كون الإعراب مقدراً غير ظاهر في قاضي وغازٍ ونحوه ^(١)] مع أن أصله لا ^(٢) يكون إلا ظاهراً لأنه جاء لمعنى وما جاء لمعنى ينبغي أن يثبت للدلالة على معناه فإنما احتملوا / ٧٤ ب فيه الحذف في : قاضي وغازٍ ونحوه مع ثقله لأن له نظائر من نوعه قد ظهر فيها الإعراب ، فإن لم يظهر في قاضي وغازٍ ونحوهما فهو ظاهر في نظيرهما نحو ضارب وقتل وما أشبههما ، لأنهما أسماء فاعلين مثلها فكأن ذلك هو الذي حسن عدم ظهوره أعني الاستدلال عليه بنظيره وأما التثنية والجمع المذكر السالم فإنهما ليس لهما نظير من بابهما يستغني بظهور الإعراب فيه عن ظهوره فيهما ، ويقام ظهوره فيه مقام ظهوره فيهما .

وقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ^(٣) .

ظاهر هذا الكلام أن حروف المد واللين في التثنية للأسماء وجمعها وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة إنما هي عنده حروف إعراب ^(٤) لا علامات إعراب لقوله عند من يرى الإعراب بها تبع وإن كان قد ذكر متقدماً ومتأخراً في الأسماء الستة أنها معربة بالحروف ، وأعني بقولي : متقدماً ما قاله في هذه الأسماء حيث تكلم عليها في فصل الرفع ^(٥) ، وبقولي متأخراً : حيث ذكره في مواقع الباء التي تكون علامة للخفض ^(٦) ،

= وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف « ، الإيضاح ٧٢ ، وانظر : التبيين ١٦٧ - ١٦٨ .

(١) ساقط من : أ .

(٢) أ : الا .

(٣) الجزولية : ب .

(٤) متابعا في ذلك للبصريين ، انظر ما سبق ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٥) إذ قال في الجزولية ٥٦ « كانت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرأً » .

(٦) قال رحمه الله : « والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أخوك وفوك وفي التثنية والجمع » ،

الجزولية ٥٩ .

لكنه وإن قال ذلك فإن ذلك القول في الموضعين منه مجاز ، ويتأيد أنه مجاز بأنه شرك
 التثنية والجمع مع الأسماء الستة في كون الياء فيها علامة للخفض ، وقد نص على أن
 هذه الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب حيث قال « كلتاها حرف إعراب ^(١) »
 في الموضعين ، وأيضاً فإنه قد قال في الأسماء الستة المعتلة المضافة : إن أصلها أن تكون
 مقصورة ^(٢) ، وأن هذه الحروف لاماتُ الكلم ^(٣) ، وكل ذلك يوجب أنها حروف
 إعراب [لا علامات إعراب لأن المقصور آخره حرف إعراب ^(٤)] فعندما يجعلون له
 مزية كما قال ^(٥) ويجعلونه مختلفا باختلاف العوامل لا يزول عنه أن تكون حروف إعراب
 وتنتقل إلى ^(٦) ٧٥/ أن تكون علامة إعراب ولأن ^(٧) لام الكلمة لا تكون إعراباً
 للكلمة ، وإنما يكون الإعراب فيها ، وإيضاً فإنه إذ ذكر مواضع الضمة في الأسماء أطلق
 القول في الأسماء المفردة ، ولم يقيده باستثناء هذه الستة المعتلة ، فدل ذلك على أن هذه
 الأسماء الستة المعتلة معربة بالحركات في جملة الأسماء المفردة ، وأن حروفها حروف
 إعراب لا علامات إعراب ، ولذلك لم يستثنها .

فتقوى بذلك كله أن قوله : عند من يرى الإعراب بها تبع لا يدل على أن
 التثنية والجمع والستة الأسماء ليست عنده معربة بالحروف ، على معنى أن تلك
 الحروف ^(٨) علامات إعراب ولكن الحروف عنده حروف إعراب ، إلا أنه أطلق هذا
 القول على كل ما يعرب بالحروف فيقتضي ذلك أن الخمسة الأمثلة من الفعل عنده

(١) الجزولية ٥٧ ، ٥٨ وفيهما : كلتاها حرف الإعراب .

(٢) انظر الجزولية : ٤٤ .

(٣) قال رحمه الله تعالى : « ولأماها كلها واو إلا فوك فلامه هاء لقولهم في : الجمع أفواه وفي التصغير
 فويه وذو فلامه ياء لتوسط الواو فيها » ، الجزولية ٤٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) نصه رحمه الله تعالى : « فأصلها إذن تكون مقصورة إلا فوك ، لكن العرب جعلوا لها مزية على
 غيرها لكثرة لزومها الإضافة » ، الجزولية : ٤٤ .

(٦) إلى : معادة في : أ .

(٧) ب : وأن .

(٨) ب : على معنى ذلك أن الحروف .

ليست مما أعرب ^(١) بالحروف لأنها من جملة ما فيه هذه الحروف ، وقد قلنا : إن قوله فيما فيه هذه الحروف عند من يرى الإعراب بها يقتضي أن الحروف عنده ليست علامات إعراب . فيقتضي ذلك أن النون في هذه الخمسة الأمثلة ليست علامة إعراب .

والظاهر أن هذا ممكن في الستة الأسماء والتثنية والجمع وغير ممكن في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل ، لأن الحروف في الستة الأسماء والتثنية والجمع [إن ^(٢)] لم تكن إعراباً فهي حروف إعراب والنون في الخمسة الأمثلة من الفعل إن لم تكن إعراباً لم تكن شيئاً لأنها ليست بحرف إعراب .

والجواب عن هذا : أنه قد يريد بقوله والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، الحروف التابعة للحركات ^(٣) ، لا الحرف التابع للحروف التابعة للحركات ، ألا ترى أنه إنما يريد أن الحروف عند من يرى الإعراب بها تبع لها أي للحركات ، فهذا يقتضي أنه إنما يريد الحروف التابعة للحركات ، / ٧٥ب لأنه قد قال آخراً : إنها تبع وهو يريد أنها تبع للحركات ^(٤) .

وقد يمكن أن يريد بقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع أن هذه الحروف أعني حروف التثنية والجمع والأسماء الستة حروف إعراب والإعراب فيها مقدر على مذهب من يرى ذلك ^(٥) ويكون مذهبه في ذلك مذهب هؤلاء ، لا مذهب من يرى أن إعراب هذه الأسماء الاختلاف الذي في هذه الحروف ^(٦) ، فإذا كان مذهبه

(١) ب : ليست معربة .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) فالجزولي على هذا « جعل كل حرف من حروف العلة تابعا للحركة التي هي بعضه » ، شرح الجزولية ٢١٨/١ .

(٤) يوضح ذلك أيضا ما قاله الجزولي « والحرف عند من يرى الإعراب بها تبع ، والحركات ثلاث ، وألقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها الضمة وتبعتها الواو ، وللنصب منها الفتحة وتبعتها الألف ، وللجر منها الكسرة وتبعتها الياء ... » ، الجزولية : ٦ب .

(٥) هو مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٦) كالجرمي . انظر ما تقدم ص : ٣٩٩ .

ذلك لم يكن الإعراب عنده فيها إلا بالحركات لا باختلاف الحروف ، وإذا كان مذهبه ذلك فالإعراب [فيها ^(١)] إنما هو بالحركات لا بالحروف لأن الإعراب عنده ليس باختلاف الحروف ، وإذا لم يكن الإعراب عنده باختلاف ^(٢) الحروف لم يكن بالحروف .

فيكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع في هذا التأويل منصرفاً إلى الحروف التابعة للحركات خاصة لا للحرف التابع للحروف التابعة للحركات أيضاً .

ويمكن أن يكون مذهبه أيضاً في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل مذهب ابن درستويه ، فإنه يرى أن النون في هذه الأمثلة ليست علامة إعراب ، ويرى أنها كلم ليس فيها إعراب ولا حرف إعراب ، ولكن فيها دليل إعراب ^(٣) على حسب ما نقوله في التثنية والجمع من أنه كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر المفرد فمنع من ذلك اتصال علامة التثنية والجمع هذا في الأسماء فجعل هذا الاختلاف [فيها ^(٤)] دليل أنه كان ينبغي أن تكون هذه الأسماء معربة ولكن منع من إعرابها ما اتصل من علامة التثنية والجمع بها ^(٥) ، وكذلك في هذه الأفعال كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر الفعل المضارع ولكن منع من كون الإعراب فيه اتصال الضمائر به فجعل هذا الاختلاف الذي في أواخر ^(٦) هذه الأمثلة بإثبات النون وحذفها /٧٦ دليل أنه كان يجب لها الإعراب ، ولكن منع منه مانع فعلى هذا يكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، يريد [به ^(٧)] الحروف كلها حروف المد واللين والنون أعني إذا كان

(١) ساقط من : ج .

(٢) ب : لاختلاف .

(٣) هذا المذهب المنسوب لابن درستويه نسب أيضاً إلى الأخفش وأخذ به السهيلي واحتج له .

انظر : نتائج الفكر ١٠٩ - ١١٠ ، التسهيل ٩ ، رصف المباني ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) لأن الإعراب ينبغي أن يكون آخر المعرب .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٦ ، التبيين ١٦١ - ١٦٣ .

(٦) ب : آخر .

(٧) ساقط من : أ .

مذهبه في ذلك مذهب ابن درستويه ، إلا أنه يضعف عندي أن يريد هذا لأنه إن كان مذهبه هذا في هذه الأمثلة فينبغي أن يكون مذهبه ذلك في الثنية والجمع وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة لأن الأمر فيها كلها واحد ، فإن ^(١) لم يقل ذلك فيها دليل على أنه لا يقول بذلك في هذه الأمثلة ، فلم يبق أن يريد إلا الوجهين اللذين قدمناهما ^(٢) .

وقوله : ثم النون تشبه الواو والياء ولذلك ندغم فيهما ^(٣) .

لأن الإدغام لا يكون إلا في مثلين ^(٤) أو في متقاربين ^(٥) مخرجاً أو صفة ^(٦) .

وقوله : وتشبه الألف ولذلك تبدل منها ساكنة في الوقف ^(٧) .

لأن البدل ^(٨) لا يكون إلا لعلّة وعلته هنا الشبه بين البدل والمبدل منه ^(٩) .

وقوله : لكن يستحقها أسبق [ألقاب ^(١٠)] الإعراب وقوعاً وهو الرفع

الفصل ^(٧) .

يعني أن الرفع قد يكون بالعامل المعنوي دون أن يكون [له ^(١١)] عامل لفظي

فهو ^(١٢) بذلك سابق لأنه لا عامل لفظي له يفتقر إليه ^(١٣) .

(١) ج : فإذ .

(٢) من أنه يريد الحروف التابعة للحركات لا الحروف التابعة للحروف التابعة للحركات ، وخرجه الشارح على وجهين هما : أنه يريد أن هذه الحروف حروف إعراب لا علامات إعراب ، أو أنه يريد أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدر .

(٣) الجزولية : ب ٦ .

(٤) ج : المثلين .

(٥) ج : المتقابلين .

(٦) لذلك عرفه الصيمري بقوله : « الإدغام : جعل حرفين بمنزلة حرف واحد ، لرفع اللسان بهما رفعة واحدة طلباً للتخفيف ، وهو على وجهين : إدغام المثلين وإدغام المتقاربين » ، التبصرة والذكرة ٩٣٣/٢ .

(٧) الجزولية : ٥٨ .

(٨) ب ، ج : المبدل .

(٩) انظر في إبدال النون ألفاً . الكتاب ٣١٣/٢ ، المقتضب ١٩٩/١ ، الأصول ٢٥٥/٣ .

(١٠) تكملة من : ج .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) أ : وهو .

(١٣) كالمبتدأ فإنه مرفوع بالابتداء عند البصريين ، والابتداء عامل معنوي .

انظر في ذلك : الكتاب ٤١/١ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، المقتضب ١٢/٤ ، ١٢٦ .

وقال : أسبق الإعراب وقوعاً فجعل لغير ^(١) الرفع سبقاً لأن النصب قد يتقدم عامله اللفظي [نحو ^(٢)] زيداً ضربت ، إلا أن سبق إعراب النصب للعامل اللفظي إنما هو سبق في اللفظ خاصة ، وسبق الرفع للعامل اللفظي سبق على كل حال [لأنه يوجد وحده دون ^(٣) عامل لفظي ^(٢)] فهو سبق لفظاً ومعنى ، فلذلك قال في الرفع : إنه أسبق الإعراب وقوعاً والنصب والجر لا يكونان إلا بعامل لفظي ، فليس واحد منهما سابق وذلك ^(٤) السبق [الذي للرفع لأن العامل اللفظي يفتقر كل واحد منهما إليه ^(٥)] .

وقوله : الذي لا يفتقر [في ^(٦)] وجوده إلى وجود فعل ^(٧) .

نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ^(٨) .

وقوله ^(٩) : أو معنى فعل كالنصب ^(٧) .

نحو هذا ضَارَبْتُ زَيْدًا ، وبقي عليه من النواصب ما ليس بفعل / ٧٦ ب ولا معنى فعل ، ولكنه مشبه الفعل نحو : إنَّ وأخواتها ، وبقي عليه [منها ^(٦)] أيضاً ما ليس واحداً من الأصناف الثلاثة وهو نواصب ^(١٠) الأفعال وكأنه أدخل شبه الفعل تحت [معنى ^(١١)] الفعل مجازاً ، لأن الشبه إنما هو في معنى من المعاني وحكم من الأحكام ، والأحكام معان ^(١٢) ، ولم يلتفت إلى نواصب الفعل إذ لم يكن الإعراب في الأفعال

(١) ج : أمر . (٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : دليل . (٤) ولذلك .

(٥) ساقط من : ب . (٦) ساقط من : ج .

(٧) الجزولية : ٥٨ وفيها وهو الرفع الذي لا يفتقر ...

(٨) لأن المفعول يفتقر إلى فعل وفاعل ، بخلاف المبتدأ والخبر .

(٩) جاءت العبارة الساقطة من ب في هامش (٥) هنا بعد قوله : « وقوله » وقبل قوله : « أو معنى فعل » .

(١٠) أ : ناصب . (١١) ساقط من : ب .

(١٢) هذا اعتذار مقبول من الشارح عن شيخه الجزولي ، وبه أيضاً يُردُّ على الأبيدي إذ يقول : « النصب

لا يفتقر إلى ما ذكر خاصة ، بل قد يفتقر أيضاً إلى وجود حرف كاسم إن وأخواتها ، وخبر ما الحجازية وإلى وجود اسم تام بالنون نحو : عشرين درهماً ، وإلى وجود جملة تامة نحو قولك لي ملؤه عسلاً ، والقوم اخوتك إلا زيدا وإلى وجود فعل وحرف نحو : جاء البرد والطيلاسة ... » ، شرح الجزولية ٢٢٠/١ .

واعترض العطار عن الجزولي بعذر آخر قال : « إنه ليس بنصب حقيقي وإنما هو محمول على الفعل »

المشكاة والنيراس ٥٨/١ (ف) .

أصلاً ، فلم يعتبر إلا الإعراب الذي هو أصل ولم يلتفت إلى غيره ؛ إذ الاعتماد إنما هو على الأصول .

وقوله : ولا إلى وجود فعل وحرف (١) .

نحو : مررت بزيد .

وقوله : أو معنى فعل وحرف كالجر (١) .

نحو : أنا مار بزيد وبقي عليه من الجوار إضافة الاسم إلى الاسم في نحو غلامُ زيد وضاربُ زيد ، وكأنه استغنى عن ذلك ، فإن أصل الإضافة الإضافية التي هي بمعنى اللام أو من (٢) ، فلحقت عنده بذلك بمعنى حرف الإضافة ، وحرف الإضافة لا بد له في الأصل من فعل أو معنى فعل . فسيكون في الإضافة على هذا معنى فعل وحرف (٣) .

وقوله : فيقال مثلاً : قام زيد والزيدون (٤) .

يعني في رفع التثنية (٥) .

(١) الجزولية ٥٨ - ٥٩ .

(٢) قال ابن السراج : « والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) » ، الأصول ٥/٢ .

وانظر في ذلك أيضاً : المقتضب ١٤٣/٤ ، الخصائص ٢٦/٣ ، اللمع ١٦٤ .

(٣) هذا اعتذار آخر عن الجزولي ، وبه يرد على الأبيدي إذ قال : « وكان ينبغي له أيضاً أن يقول : أو حرف جر خاصة نحو : بحسبك زيد ، أو اسم خاصة نحو قولك : غلامُ زيد ضاحك ، أو متبوع مخفوض نحو قولك مررت بزيد العاقل ، حتى يستوفي جميع ما يفتقر إليه الخفض » ، شرح الجزولية ٢٢١/١ .

وبهذا الاعتذار اعتذر العطار عن الجزولي لكنه أضاف قوله : « قال بعض العلماء : إن هذا الاعتراض لازم لأن الخفض أصله أن يكون بالإضافة من غير حرف ، وإنما يحتاج إلى حرف الجر بين الاسم والفعل لتعذر إضافة الفعل إلى الاسم ، والاسم ينجر بنفسه فلا يحتاج إلى حرف ، وإنما قدر الحرف لبيان الكلام ، لا أن هناك شيئاً مقدراً » ، المشكاة والنبراس ٥٨/١ (ف) .

(٤) الجزولية : ٥٩ ، وفي ب : والزيدين .

(٥) يتبادر إلى الذهن أن هذا خطأ من النسخ أو غيره ، ولكن هذا هو الثابت في الجزولية وجميع شروحيها ، والجزولي بهذا يريد بيان الأصل في التثنية والجمع ، ثم وجه التفريق بينهما .

وقوله : بعد ذلك : والزِيدُونَ ^(١) .

يعني في رفع الجمع .

وقوله : ومررت بزيد وباليَزِيدِينَ ^(٢) .

يعني في خفض التثنية .

وقوله بعد ذلك : وباليَزِيدِينَ ^(١) .

يعني في خفض الجمع .

وقوله : ورأيت زيدا والزيْدَانِ ^(١) .

يعني في نصب التثنية .

وقوله بعد ذلك : والزيْدَانِ ^(١) .

يعني في نصب الجميع قلنا : وهذا الموضع يقرؤه الناس مفرقا فيه بين التثنية والجمع في النون ، ومفراقاً بينهما أيضاً بما قبل حرف المد واللين في الموضع الذي يمكن فيه الفرق وهو خطأ ، وإنما ينبغي أن يقرأ : والنون في ذلك كله ساكنة إن وقفت ومكسورة في التثنية إن وصلت على أصل التقاء الساكنين ، ومفتوحة أيضاً إن وصلت في الجمع على أصل التقاء الساكنين وما قبل حرف اللين في ذلك / ٧٧أ كله محرك بحركة من جنسه أي من جنس حرف اللين [في الجمع أو بالفتحة في التثنية ^(٣)] ، لأنه إن فرق بين التثنية والجمع في شيء من ذلك بكسر النون وفتحها لم يكن لذكره - بعد ذلك : إن ^(٤) اللبس يعرض بين التثنية والجمع - معنى ، ولا لقوله بعد ذلك لأنه ^(٥) يفرق بينهما بعد أن يعرض اللبس بكذا وكذا على حسب ما ذكره مما تقف

(١) الجزولية : ٥٩ . والجزولي يحكي ما كان أصلاً ثم يطرأ عليه التغير .

(٢) الجزولية : ٥٩ . وفي ب : الزيدين .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : إلى .

(٥) أ : أنه .

عليه ^(١) .

فإنما ينبغي أن يقرأ كما ذكرناه ، فإنه إذا قرئ كذلك وقع اللبس بين التثنية والجمع فاحتيج إلى ذلك الفرق فأوقع كما ذكر ، وإذا قرئ كما قرؤوه لم ينتظم مع الذي بعده من الكلام ، وإلى ذلك أشار المؤلف عندي بقوله : فيقال مثلاً أي تمثيلاً ، لأنه لما وضع النون في ذلك على حالة واحدة أي ساكنة ليس إلا في الوصل والوقف ، غير ساكنة في الوقف ولا مكسورة في الوصل ، والعرب لا تقول ذلك في الموضعين على حال واحدة ، إنما تقوله بوجهين كما قلنا مفرقة بين الوقف والوصل وكذلك أيضاً وضع ما قبل حرف اللين غير مفرق فيه بين التثنية والجمع بحركة ما قبله ، والعرب لا تضع الألفاظ ملبسة غير مبينة ، قال : فيقال : مثلاً أي تمثيلاً [أي ^(٢)] أمثل ذلك تمثيلاً ^(٣) ليتبين لك أنك [إذا فعلت ذلك أي أنك ^(٢)] إذا وضعتهما ^(٤) على حالة واحدة في الوصل والوقف ^(٥) عرض اللبس الذي يريد أن يذكره .

وقوله : فيعرض اللبس بين التثنية والجمع فيكون الفرق بينهما في الرفع والجرح بأمرين [في الدرج ^(٢)] وفي الوقف ^(٦) .

يعني حركة ما قبل الواو والياء وحركة النون .

وقوله : وفي ^(٧) حال الإضافة بأمر واحد ^(٦) .

(١) أشار العطار إلى اختلاف النسخ واختلاف الشيوخ في قراءتها ثم قال : « إن الصواب أن يكون لفظ التثنية والجمع على صورة واحدة في كل حال من الأحوال الثلاث بضم ما قبل الواو في التثنية والجمع ، وبسكون النون في الرفع ، وبكسر ما قبل الياء في التثنية والجمع في الجرح والنون ساكنة ، وتكون التثنية والجمع بالألف والنون ساكنة ، لأن اللبس الذي ذكر المؤلف في قوله : فيعرض اللبس إنما يكون إذا قرئ هكذا ، وإن قرئ بالتفريق لم يصدق » ، المشكاة والنبراس ٥٩/١ (ف) .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) قال ابن فارس : « الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مثل هذا أي نظيره ، والمثل والمثال في معنى واحد » معجم مقاييس اللغة ٢٩٦/٥ .

(٤) ب : وضعتها .

(٥) ج : أنك إذا فعلت ذلك عرض اللبس .

(٦) الجزولية : ٥٩ .

(٧) ب : في .

يعني به حركة ما قبل الواو والياء ^(١) .

وقوله : ولا يقع في النصب إلا بأمر واحد [في حال الدرج ^(٢)] فقط ^(٣) .

يعني به حركة النون .

وقوله : لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ^(٣) .

يقول : إن النصب كان حقه أن يكون بالألف وما قبل ٧٧ ب الألف يمتنع أن يكون غير مفتوح ^(٤) .

وقوله : فطرحت الألف التي من أجلها طراً اللبس وحمل تثنية المنصوب ...
الفصل ^(٣) .

يريد وحمل نصب تثنية المنصوب و [نصب ^(٢)] جمعه المذكر على مثلهما من اللقب أي على [ما هو في ^(٥)] مثل حالهما من اللقب [الذي هو كذا وهو الجزء ويحذف المضاف بعد من في قوله : على مثلهما من اللقب ^(٦)] والتقدير على مثلهما من ذي اللقب الذي هو كذا ، وذو اللقب الذي ذكره هو الجر ^(٧) .

وقوله : فلما استعملت الضمة ^(٣) .

يعني في المفرد .

[وقوله ^(٨)] : ومجانسها من الحروف ^(٣) .

يعني ^(٩) الواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع والواو المفتوح ما قبلها في رفع التثنية ^(١٠) .

(١) لأن النون تحذف عند الإضافة .

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) فلا فرق إذن غير حركة النون ، انظر ذلك في : شرح الجزولية ٢٢٤/١ ، المشكاة والنبراس ٥٩/١ (ف) .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) ذكر ذلك الجزولي بقوله : « وحملت تثنية المنصوب وجمعه في المذكر على مثلها من اللقب الذي

تشبهه في الافتقار إلى العامل اللفظي وهو الجر » ، الجزولية : ٥٩ .

(٨) ب : ومجانسها يعني من الحروف ...

(٩) ساقط من : جـ .

(١٠) هذا على الأصل المتقدم . انظر المباحث الكاملية ١١٩/١ ، المشكاة والنبراس ٦٠/١ (ف) .

وقوله : والكسرة ^(١) .

يعني في المفرد .

وقوله : ومجانسها ^(١) .

يعني الياء المكسور ما قبلها في جر الجمع ، والياء المفتوح ما قبلها في خفض
التثنية ^(٢) .

وقوله : والفتحة ^(٣) .

[يعني في المفرد .

وقوله ^(٤) : [ومن مجانستها ^(١) .

يعني الألف أي أن نصب التثنية والجمع لم يكن بالألف كما كان النصب في
المفرد بالفتحة التي الألف مجانستها إذ المستعمل الياء المكسور ما قبلها في نصب
الجمع وجره ، والياء المفتوح ما قبلها في نصب التثنية وجرها . [والواو المفتوح ما قبلها
في رفع التثنية والواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع ^(٥)] .

وقوله : أرادوا أن يوفوها حقها من الاستعمال ^(١) .

حقها هو أن تستعمل هي ومجانستها الذي هو الفتحة [والألف ضمير ^(٥)] كما
استعملت الضمة ومجانستها والكسرة ومجانستها .

وقوله : فوضعوها ^(١) .

الهاء والألف ضمير الألف ، [التي دل عليها مجانس الفتحة لأن مجانس الفتحة
هو الألف في المعنى ^(٥)] .

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) في الجمع تقول : مررت بالمسلمين ، وفي التثنية تقول : مررت بالمسلمين .

(٣) ب : والفتح . وانظر الجزولية : ٥٩ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) تكملة من : ب .

وقوله : لأن مثل هذه الواو ^(١) قد تقلب ألفاً دليلاً على (٢) .

يعني أن الواو قد تقلب ألفاً فيما فاؤه واو من مضارع فعل كيوجل الذي هو مضارع وجل ويوهل ^(٣) الذي هو مضارع وهل ^(٤) .

فصل : ونقصه من تعليل هذا الباب أن يتكلم في علة دخول الفتحة في الخفض وأصلها ٧٨/ أن تكون للنصب ، وفي علة دخول الحذف في الخمسة الأمثلة من الفعل في النصب ، وأصل الحذف أن يكون في الجزم ، وفي علة إعراب هذه الخمسة الأمثلة من الفعل بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات [ولم يعرب بالحروف المشبهة للحركات ^(٥)] [وهي حروف المد واللين ، إذ لا ينبغي أن يعرب بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات ما وجد إلى الإعراب بالحروف المشبهة للحركات ^(٦)] سبيل .

والقول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، [لأن التنوين ^(٦)] والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال ^(٧) ، وطلب عامل الخفض لفظاً يكون

(١) أ : الألف .

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) وهل الرجل إذا نسي أو غلط أو جبن .

تهذيب اللغة ٤١٩/٦ ، الصحاح ١٨٤٦/٥ ، اللسان ٧٣٧/١١ .

(٤) قال ابن جني : « فأما قولهم في (يئأس : يئأس) وفي (يؤجل : يَاجُل) فإنما قلبوا الياء والواو فهما وإن كانتا ساكتين تخفيفاً ، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين والياء والواو » ، سر الصناعة ٦٦٨/٢ . وانظر : المنصف ٢٠٢/١ - ٢٠٥ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) قال سيبويه : « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » ، الكتاب ٧/١ .

له حملناه ^(١) على النصب دون الرفع فجئنا به بلفظ النصب للتأخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض .

والحذف إنما ^(٢) بابه أن يكون في الجزم كما قلنا ، وإنما دخل في النصب في الأفعال التي اتصلت بها ألف التثنية ، أو واو جماعة المذكرين العاقلين أو ياء خطاب المؤنث لما أعربت هذه الأمثلة بالنون ، ولم يكن للنون إلا حالان حال الإثبات وحال الحذف ومعنا لهذه الأمثلة ثلاثة أحوال : حالة رفع وحالة نصب وحالة جزم ^(٣) ، فلم يمكن قسم الحالتين أعني حالتي ^(٤) الحذف والإثبات على هذه الثلاثة الأحوال ، إلا بأن ^(٥) يكون الإثبات لحال منها ، والحذف لحال أخرى ، وتكون الحالة الثالثة من أحوال الإعراب محمولة على إحدى الحالتين المتقدمتين اللتين هما الإثبات والحذف ، فلما كان الأمر كذلك وكان الرفع متقدما بالرتبة على غيره من وجوه الإعراب / ٧٨ ب وجبت له حالة الإثبات التي هي متقدمة بالرتبة على حالة الحذف ، ووجبت حالة الحذف للجزم على ما قلناه من أن حظ الجزم إنما هو الحذف وبقي النصب ليحمل على إحدى الحالتين : إما على حالة الرفع فيكون بإثبات النون وإما على حالة الجزم فيكون بحذفها ، فكان حمله على حالة الجزم أولى من حمله على حالة الرفع ، لأن هذه الأمثلة أشبهت تثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية ، وقد كان في التثنية والجمع النصب محمولا على الجر والجزم نظير الجر لأنه مختص بالأفعال كاختصاص الجر بالأسماء ، فحمل النصب هنا أعني في هذه الأمثلة على الجزم ، كما حمل في التثنية والجمع على الجر إذ كان الجزم نظير الجر على ما قلناه ^(٦) .

(١) حملناه : جواب لما في قوله قبل قليل : لما كانت تلك الأسماء .

(٢) ب : أيضا .

(٣) هي أحوال إعراب المضارع .

(٤) ب : حالة .

(٥) ج : إلا ما .

(٦) يؤيد قول الشلوين هذا قول سيبويه - رحمهما الله تعالى - : « ... فأثبتوها أي نون الأمثلة

الخمسة - في الرفع وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وليس للأسماء في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب » ، الكتاب ٥/١ . وانظر : المقتضب ٨٣/٤ ، شرح الصفار ٢٢/١ ب .

وأعربت هذه الأمثلة بالنون دون غيرها من الحروف أعني بإثبات النون وحذفها لتعذر إعرابها بالحركات وحروف المد واللين ، فتعذر إعرابها بالحركات لأننا لو أعربناها بالحركات لكان محلها تقديراً ما قبل [هذه ^(١)] الضمائر أو هذه ^(٢) الضمائر ، فلم يجعلوا محلها تقديراً ما قبل هذه الضمائر ليدلوا بذلك على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، كما دلوا ^(٣) بالفصل بهذه الضمائر بين الفعل وإعرابه على ذلك ، فلم يجعلوا الإعراب فيما قبل هذه الضمائر تقديراً ، لأنه كأن يكون ذلك كأن الإعراب ليس في الآخر من حيث كان الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد ^(٤) ، فيأتي الإعراب بذلك إن جعل فيما قبل هذه الضمائر غير آخر ، ولم يجعلوا محلها تقديراً هذه الضمائر لأنهم لو جعلوا محلها ذلك لأدى ذلك إلى حذف الفاعل ^(٥) ، وذلك أن هذه الضمائر كانت تعاقب الضمة ، كما تعاقبها واو يغزو وألف يخشى وياء يقضي ولو عاقبتها لوجب ٧٩/أ حذفها للجازم للمعاقبة كما تحذف هذه الحروف في يغزو ويخشى ويقضي له ، ولو حذفت لحذف الفاعل ، والفاعل لا يجوز حذفه ^(٦) .

وتعذر إعرابها بحروف المد واللين لأن هذه الضمائر سواكن ، وموضع الإعراب في هذه الأمثلة إنما هو بعد هذه الضمائر إذ جعلوا الفعل والفاعل فيها ^(٧) كالشيء

(١) ساقط من : ب .

(٢) ج : وهذه .

(٣) ب : قالوا .

(٤) قال السيرافي : « ... وقد صارت الألف التي هي ضمير الاثنين والواو التي هي ضمير الجماعة بمنزلة حرف من حروف الفعل لأنه لا يقوم بنفسه » ، شرح الكتاب ٧٩/١ ب .

(٥) قال الصفار : « ولم يمكن هنا إعراب لأنه على طريقة واحدة بسبب الألف ، ولا يمكن أن يكون الألف حرف إعراب لأن ذلك يؤدي إلى حذفها ، ألا ترى أن آخر الفعل إذا كان ساكناً وهو حرف الإعراب حذف ، فكأن يجعل هذا محلاً يؤدي إلى حذف الفاعل » ، شرحه على الكتاب ١٢٢/أ .

(٦) قال السيرافي : « إن الفعل معلوم في العقول أنه لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب وكالبناء الذي لا بد له من باني ، وما أشبه ذلك ، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه ، فقد علم فاعل لا محالة ولا يخلو منه الفعل » ، شرح الكتاب ٧٨/١ ب .

(٧) أ : فيهما .

الواحد ، فلو أعربنا هذه الأمثلة بحروف المد واللين لكانت بعد هذه الضمائر وهي سواكن ، والعرب لا تجمع بين الساكنين فلا يكون ذلك إلا بإخراج هذه الحروف المعرب بها عن أصلها ، وأدى ذلك إلى إعلاؤها ولا ينبغي أن تعل ومعنا السبيل إلى الصحة ومعنا هنا ^(١) ما يحملنا على التصحيح ، ويعدل بنا عن الاعتلال ^(٢) وهو الإعراب بما يقوم مقام الإعراب بحروف المد واللين وهو النون على ما تقدم ذكره ^(٣) ، فأعربنا هذه الأمثلة بالنون على ما قدمناه من تقسيم إثباتها وحذفها على ^(٤) الثلاثة الأحوال التي هي الرفع والنصب والجزم على حسب ما تقدم .

وقوله : الكسرة تكون علامة الجر في الاسم المتمكن ^(٥) .

يعني به المعرب .

وقوله : وهو الذي لم يشبه الحرف ^(٥) .

يريد بالذي يشبه الحرف الموصولات والمضمرات والمبهمات وما أشبهها ^(٦) .

وقوله : ولم يتضمن معناه ^(٥) .

يريد كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ^(٧) .

وقوله : ولم يقع موقع المبني ^(٥) .

يريد ما وقع من فعّال موقع فعل الأمر كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ وهو عند ابن جني مبني

(١) ج : هما .

(٢) ج : الاعتلال .

(٣) انظر ص : ٤٣٢ .

(٤) أ : وعلى .

(٥) الجزولية : ٥٩ .

(٦) أ : وما أشبهما . وانظر في شبه الموصولات والمضمرات والمبهمات الحرف : التبصرة والتذكرة

٧٨/١ ، لباب الإعراب ١٧٤ - ١٧٥ .

(٧) لأنها تضمنت معنى حروف الشرط والاستفهام . انظر في ذلك : التبصرة والتذكرة ٧٨/١ ،

المرئجل ٣٥ ، لباب الإعراب ١٩٠ - ١٩١ .

لأنه يتضمن معنى لام الأمر ^(١) لأنه يرى أن ملابسة الفعل لا توجب في الاسم البناء ، إنما توجب فيه منع الصرف ، وإنما الذي يوجب البناء في الاسم ملابسة الحرف فلذلك عدل عن قول من يقول : إن نَزَّال وشبهه بنى لوقوعه موقع المبني ^(٢) ، والذي يظهر بادي ٧٩/ب الرأي أنه لا يحتاج إلى تعليل بناء هذا النوع [أعني ^(٣)] نَزَّال وشبهه ، لأنها لم توضع إلا مواضع الأفعال ^(٤) فليس فيها موجب الإعراب أصلا ، إذ المعاني الموجبة للإعراب هي الفاعلية ، والمفعولية والإضافة ، وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا موضع الأفعال فلا تصح فيها هذه المعاني ، وإذا لم تصح فيها هذه المعاني لم يكن للإعراب فيها مدخل أصلا ، وإذا لم يكن له فيها مدخل انبغى أن يبقى الآخر منها على أصله ^(٥) ، وهو سكون فاجتمع ساكنان فوجب الكسر ^(٦) لالتقاءهما ^(٧) .

فإن قيل : فقد قال ^(٨) :-

.... دُعِيَتْ نَزَّال ^(٩)

(١) نص ابن جني : « فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هي تضمنها معنى لام الأمر ، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت ، وأن أصل اسكت لتسكت ، كما أن أصل قم لتقم واقعد لتقعد ، فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت » ، الخصائص ٤٩/٣ .

(٢) قال ابن جني : « وأما قول من قال في نحو هذا : إنه إنما بنى لوقوعه موقع المبني ، يعني أدرك واسكت فلن يخلو من أحد أمرين : إما أن يريد أن علة بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني لا غير ، وإما أن يريد أن وقوعه موقع فعل الأمر ضمنه معنى حرف الأمر ، فإذا أراد الأول فسد ، لأنه إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه هذا هو علة بنائه لا غير » ، الخصائص ٥٠/٣ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) هذا هو مفهوم قول الجزولي : « ولم يقع موقع المبني » فهذه الأسماء بنيت لأنها واقعة موقع فعل الأمر وهو مبني .

(٥) ب : أصلها .

(٦) ج : الكسر .

(٧) قال السيرافي : « وكان حكم تَرَكَ أن يكون ساكنا لوقوعه موقع الأمر ، فاجتمع في آخره ساكنان فكسر على ما يوجب اجتماع الساكنين ، وهذا مطرد في جميع الأفعال الثلاثية كقولك : حذار من زيد ونعاء زيد » ، شرح الكتاب ٥٠/٢ ب .

(٨) القائل هو زهير بن أبي سلمى .

(٩) جزء من بيت من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

قلنا : هذا كما تقول : دعيت انزل أي ^(١) هذه الكلمة فلا دليل في دعيت نَزَّالِ
إذن على أن هذه الكلمة [متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على
معاني الأفعال ^(٢)] يدخلها معنى موجب للإعراب ^(٣) أصلا .

لكن النحويين لم يقولوا بموجب هذا الذي يظهر بادي الرأي من أنه مبني ،
لأن ^(٤) أسماء الأفعال متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على معاني
الأفعال خاصة فذلك ^(٥) إخراج للاسم عن وضعه ، ومتى أمكن إبقاء الاسم على
وضعه وألا يخرج عنه كان الأولى .

فالوجه إذن أن يقال : إن نزال وبابه إنما هي موضوعة موضع مصادر منصوبة
على أنها مفعولات لأن كل واحد منها مفعول مطلق ^(٦) ، وكأن نَزَّالِ موضوع موضع
نَزَّالِ أو مُنْازِلَة ، وتلك المصادر موضوعة موضع الأفعال بنيانها مناب نواصبها ^(٧)
لا بوضعها فهذا الوجه تبقى الأسماء على أصولها ولا تخرج عنها .

= لمن الدَّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ ذَهَرٍ
والبيت تاما :-

وَلَنِعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَّالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
لج : تمودي فيه ، الذعر : الفرع .

الشاهد فيه : توهم دخول معنى موجب للإعراب على (نزال) ، والصحيح أنها بمنزلة (انزل) فلا تكون
على معاني الأسماء ولا يدخلها موجب للإعراب أصلا .

الديوان ٧٨ ، الكتاب ٣٧/٢ ، المقتضب ٣٧٠/٣ ، ما ينصرف ومالا ينصرف ٧٥ ، الجمل ٢٢٨ ،
شرح أبيات سيبويه ٢٣١/٢ ، المخصص ٦٧/١٧ ، الحلل ٣٠٦ - ٣٠٧ ، الأمل الشجرية ١١١/٢ ، الإنصاف
٥٣٥/٢ ، شرح المفصل ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، شرح الجمل ٢٤٢/٢ ، شرح الشافية ٣٠٣/٢ ، شرح الكافية
٧٦/٢ ، شرح الجزولية ٢٢٩/٢ ، الخزانة ٣١٧/٦ - ٣٢٧ ، شرح شواهد الشافية ٢٣٠/٤ - ٢٣١ .

(١) ب : الى . (٢) تكملة من : ج .

(٣) ج : الإعراب . (٤) ب : على أن .

(٥) ج : وذلك .

(٦) قال أبو حيان : « إن أسماء الأفعال منصوبة بإضمار فعل وهو الصحيح ، وبه قال أكابر أصحابنا » ،

التذيل والتكميل ٣٠/٥ أ - ب .

(٧) وعليه جمهور النحاة المتأخرين من إن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف بنيانته عن الفعل من غير أن تؤثر

فيه العوامل . انظر : الألفية لابن مالك ١٠ ، التسهيل ٢١٣ ، منهج السالك ٦/١ .

و [ذلك ^(١)] الوجه الذي يظهر بادي الرأي يخرج الأسماء عن أوضاعها ^(٢) ، فهو ^(٣) الذي ينبغي أن يطرح . ويعتمد على ما يبقى الاسم على أصله ، وقد نص سيبويه على ما قلناه [- رحمه الله ^(١) -] حيث جعل [موضع ^(٤)] نعاء نصبا في قوله ^(٥) : نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ ^(٦) وَالْأَصْلُ ^(٧) وأتى به مع ٨٠/ المنصوبات بإضمار ناصب لا يظهر ^(٨) . وهذا الذي قلناه هو شرح مذهبه هناك [عند ابن طاهر ^(٩)] ^(١٠) ، والذب

(١) تكملة من : ب . (٢) وهو أنها متضمنة معنى لام الأمر .

(٣) ب : فهذا . (٤) ساقط من : ب .

(٥) القائل هو الكمي : (٦٠ - ١٢٦ هـ) .

وهو الكمي بن زيد بن خنيس الأسدي كنيته أبو المستهل كان قتيلاً خطيباً فارساً شجاعاً ، كان منحازاً إلى بني هاشم كثير المدح لهم . له الهاشميات وهي عدة قصائد في مدح بني هاشم .

« الشعر والشعراء ٢٩٠ - ٢٩١ ، الأغاني ١٠٨/١٥ - ١٢٥ ، المؤلف والمختلف ١٧٠ ، معجم الشعراء ٣٤٧ - ٣٤٨ » .

(٦) ذهب بعض حروفها في : ج .

(٧) من البحر الطويل ، مطلع قصيدة بعده :-

أَهَابَ بِهِمْ دَاعٌ مُظَلٌّ فَأَصْبَحُوا شَرَّوَا عَزَّهْمُ بِالذَّلِّ وَالْجَلْمِ بِالْجَهْلِ

ويروى : للدعائم والأهل .

نعاء : اسم فعل بمعنى انع ، جذاماً : هي قبيلة تنسب إلى جذام بن أسد بن خزيمه ، الدعائم : جمع دعامة ما يمسك الشيء ويقيمه ويمتعه من السقوط .

الشاهد فيه : أن موضع (نعاء) نصب بفعل لا يجوز إظهاره .

الهاشميات ٣١٩ ، الكتاب ١٣٩/١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٢٩٧/١ ، الصحاح ١٨٨٤/٥ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١١٥ ، الإنصاف ٥٣٩/٢ ، شرح المفصل ٥١/٤ ، اللسان ٨٩/١٢ ، ٣٣٤/١٥ .

(٨) قال رحمه الله تعالى : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ... - ثم قال - هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير » وذكر البيت ، الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ .

(٩) ابن طاهر (... - ٥٧٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخدب والخذب : الرجل الطويل أخذ عن ابن الرماك وابن الأختصر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الحشني ، وعبد الحق السكوني له طرر على الكتاب ، وكان مشتهراً بتدريسه . « إنباه الرواة ١٨٨/٤ - ١٨٩ ، بغية الدعاة ٢٨/١ » .

(١٠) ساقط من : أ .

عنه إن توزع فيه فاشدد عليه يدك فإنك لا تجده [مشروحا ^(١)] في غير هذا الموضع في علمي .

وقوله : ولا ضارع ما وقع موقع المبني ^(٢) .

يريد : [به ^(٣)] حَذَامٍ وَقَطَامٍ [وذلك أن أصل البناء في هذا النوع عند النحاة إنما هو لأسماء الأفعال ، وبناء حذامٍ وَقَطَامٍ ^(٤)] وشبهه ^(٥) لشبهه ^(٦) [به ^(٧)] من جهة البناء والعدل ^(٨) .

وقوله : ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة ^(٩) .

يريد نحو قوله ^(٩) :

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ^(١٠)

(١) ساقط من : أ . (٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) تكملة من : ب . (٤) ساقط من : ج .

(٥) ب ، ج : ونحوه . (٦) ج : يشبهه .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) قال الأبندي : « يعني كل اسم على معدول لمؤنث على وزن فَعَالٍ كحَذَامٍ ونحوه ، المعدول مالا يحفظ له أصل في التكرات ، ألا ترى أن حَذَامٍ لا يحفظ في التكرات ، وإنما يحفظ فيها حاذمة » شرح الجزولية ١/٢٢٨-٢٢٩ . وقال العطار : « يريد كل ما كان على وزن فَعَالٍ وليس معناه أَفْعَلٌ نحو حذام وقطام ولكاع وحلاق سواء كان وصفاً أو علماً شخصياً أو جنسياً » ، المشكاة والنيراس ١/٦١ (ف) .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

عَفَا ذُو حُسَى مِنْ قَرْنَتِي فَالْفَوَارِغُ فَجَنَّتَا أُرَيْلِكَ فَالثَّلَاغُ الدَّوَارِغُ

وهو صدر بيت عجزه :-

وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْنَعُ وَالشَّيْبَ وَارِغُ

أصح : أفق مما أنا فيه من الصباية والشوق ، الوازع : الناهي الكاف عن الجهل ويموز في حين النصب على البناء والخفض على تقدير إضافتها إلى المصدر لأن الفعل دل عليه .

الشاهد فيه : بناء حين على الفتح وهو اسم زمان لإضافته إلى الجملة .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ١/٣٦٩ ، معاني القرآن ١/٣٢٧ ، مجاز القرآن ٢/٩٣ ، الإيضاح في علل النحو ١١٥ ، المنصف ١/٥٨ ، الأمالي الشجرية ١/٤٦ ، ٢/١٣٢ ، ٢٦٤ ، المفصل ١٢٦ ، الإنصاف =

وصوابه إلى جملة صدرها فعل ماضي في أحد الوجهين ^(١) . هذا مذهب البصريين ^(٢) .
وقد قال غيرهم ^(٣) : إن كل ما يضاف إلى جملة بني كقول المؤلف ^(٤) .
والصواب ما قدمناه .

وقد كان حقه أن ينبه هنا على ما يلزم البناء له من هذه العلل ، وعلى ما لا يلزم البناء له من هذه العلل ، فإن الإضافة إلى الجملة التي صدرها فعل ماضي أو إلى الجملة على الإطلاق على اختلاف القولين ليس البناء لها لازماً ، بل يجوز معها الوجهان : البناء والإعراب ^(٥) ، وكذلك بعض ما ضارح ما وقع موقع المبني وهو ما كان من فعّالٍ علماً للمؤنث شخصاً فيه الوجهان أيضاً ^(٦) .

= ٢٩٢/١ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، ١٣٦/٨ ، المباحث الكاملية ١٢٤/١ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، ٣٢٨/٢ ، المقرب ٢٩٠/١ ، شرح الجزولية ٢٣٠/١ ، شرح الكافية ١٠٧/٢ ، التذيل والتكميل ٨٧/٤ ، المغني ٥٧٢/٢ ، الخزانة ٥٥٠/٦ - ٥٥٣ ، شرح أبيات المغني ١٢٣/٧ - ١٢٤ .

(١) من جواز الإعراب أو البناء .
(٢) انظر مذهب البصريين في ذلك في :- التسهيل ١٥٨ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، التذيل والتكميل ٨٧/٤ .

(٣) هم الكوفيون .
(٤) يرى الكوفيون جواز إعراب اسم الزمان أو بنائه إذا أضيف جملة مصدرة بفعل سواء كان الفعل معرباً أم منبياً ، أو مصدرة باسم .
انظر : معاني القرآن ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، التسهيل ١٥٨ - ١٥٩ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، التذيل والتكميل ٨٧/٤ - ٨٨ .

والراجح مذهب الكوفيين لاعتمادهم على السماع والقياس ، فمن السماع قراءة نافع وابن محيصن « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ... » المائدة ١١٩ ، وكقول الشاعر :-

تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرْ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حَيِّنِ التَّوَأُّلِ غَيْرُ دَانٍ

وكقول الآخر :-

أَلَمْ تَعْلَمْ يَاعَمْرَلَيْهَ اللَّهُ أَتُنِي كَرِيمٌ عَلَى حَيِّنِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ

وأما القياس فإن هذا الاسم يبنى مع إضافته إلى الاسم المعرب وإعراب الاسم أصلي ، فلأن يبنى ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى ... انظر : التذيل والتكميل ٨٨/٤ .

(٥) انظر المراجع السابقة في الهامشين (٢) ، (٤) فكلها تجوز الوجهين .

=

(٦) فيها الوجهان على لغة بني تميم مالم تكن مختومة بالراء .

فتام هذا الفصل أن ينبه على جواز الإعراب والبناء في هذين النوعين ،
وإلا أوهم خلافه وقد نبه على بعض ذلك في باب المعرب والمبني ^(١) ، ونبه على ما بقي ^(٢)
[عليه ^(٣)] هناك في باب غيره وهو ما جاء من المعدول على فعال ^(٤) .

وقوله : وتكون ^(٥) منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه كذا وكذا ^(٦) .
وقوله : أو إضافته إلى غيره ^(٦) .

قال ذلك لأن المضاف إليه غيره لا يلزم أن يكون خفضه بالكسرة ألا ترى إلى
قولهم : غلامٌ أحمدٌ وإنما ^(٧) يلزم ذلك في المضاف إلى غيره نحو : مررت
بمساجدكم / ٨٠ ب .

وقوله : في الفصل ^(٨) وتستثقل الكسرة كما تستثقل الضمة ^(٩) .
يريد في مثل مررت بالقاضي وقد تقدم لنا السبب في علة ثقل الكسرة والضمة
مستوفى بعون الله ^(١٠) .

وقوله : وتتعذر كما تتعذر ^(٩) .
يريد في مثل مررت بالفتى فلا تظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم
تظهر الفتحة ولا الضمة ^(١١) فيها ، وقد كنا أيضا قدمنا ^(١٢) أنه لا قدرة لنا على

= أما الحجازيون فإنهم يبنونه على الكسر مطلقا ، وبنو تميم يبنونه إذا كان مخنوماً بالراء قال الزجاج : « فإذا
كان في آخر الاسم الراء ، فإن أهل الحجاز وبنو تميم يجمعون على الكسرة » ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٦ .
وانظر تفصيل ذلك في : الكتاب ٤٠/٢ - ٤١ ، الكامل ٢١٠/٤ - ٢١١ ، المقتضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٦ .

- (١) انظر الجزولية : ٢٣ - ب .
(٢) ب : بني .
(٣) ساقط من : ب .
(٤) انظر ص : ٤٤٢ .
(٥) ب : أو تكون .
(٦) نص الجزولي : « وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو
أضيف إلى غير متكلم » ، الجزولية ٥٩ .
(٧) ب : فإنه .
(٨) ب : الفعل .
(٩) الجزولية : ٥٩ .
(١٠) انظر ص : ٤١٨ - ٤١٩ .
(١١) ب ، ج : الضمة ولا الفتحة .
(١٢) انظر ص : ٤٢٦ ، ٤٠٦ .

تبدیل خلق الله سبحانه فلا نقدر إذن على النطق بتحريكها لأن الله لم يقدرنا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم تبق ألفاً أبداً إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك .

وقوله : والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أخوك ... الفصل (١) .

وهذا القول هنا مما يدل على أن قوله (٢) في الأسماء الستة : إنها معربة بالحروف (٣) إنما هو منه مجاز من القول كما قلنا لا حقيقة (٤) ، لأنه قد ذكر معها التثنية والجمع ، وقد نص في التثنية والجمع على أن الياء حرف إعراب لا علامة إعراب ، حيث قال فيها وفي الواو والألف : إنها حروف إعراب (٥) .

وقوله : الفتحة تكون علامة الخفض في كل اسم متمكن ليس فيه تنوين ظاهر (١) .

وهذا يقتضي أن غير المنصرف فيه تنوين مقدر (٦) ، ودليل هذه الدعوى التي يدعيها النحويون في الاسم غير المنصرف من أن التنوين فيه مقدر أن الشاعر إذا اضطر صرفه ، ولا يفعل ذلك عند الاضطرار في الفعل [ولا فيما فيه الألف واللام (٧)]

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) ج : حوله .

(٣) قال - رحمه الله - : « أخوك وأخواته الخمسة ستها إذا أضيفت لغير ياء المتكلم كانت بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا » ، الجزولية ٥٦ .

(٤) انظر ص : ٣٤٥

(٥) انظر الجزولية : ٥٥ ، ب .

(٦) ومنه عند سيبويه ما يأتي قال : « ومما تجر به مجرى أسماء الفاعلين فواعل أجروه مجرى فاعلة ، حيث كانوا أجمعوه وكسروه عليه كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات ، فمن ذلك قولهم : هن حواج بيت الله » الكتاب ٥٥/١ قال السيرافي في شرحه : « وفي حواج نية التنوين كأنك قلت هن حواج بيت الله جمع حاجة » . شرح الكتاب ٢٢٣/١ .

وانظر في التنوين المقدر : المقتضب ١٦١/٤ ، شرح الكتاب ١٩٠/١ ، الباحث الكاملية ١٢٥/١ ، شرح الجزولية ٢٣٨/١ .

(٧) ساقط من : ب .

ولا فيما فيه إضافة إلى غيره ^(١) . ويريد بقوله : والإضافة إضافة الاسم ^(٢) إلى غيره لا إضافة غيره إليه لما ذكرناه ^(٣) ، وهي الإضافة التي تقدمت آنفاً ، فأحال عليها بالألف واللام لتقدم ذكرها لأن الألف واللام قد تكون لعهد الذكر كما تكون للعهد المتقدم ١٨١/أ وللجنس ^(٤) .

ونقصه من هذا الفصل بيان حكم الفتحة التي هي علامة الجر هل هي كالفتحة التي هي علامة النصب في أنها لا تستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وفي أنها تتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه الضمة ، أو هي ^(٥) كحكم الضمة في استثقالها في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتعذرها في الموضع الذي تتعذر فيه الضمة .

والقول في ذلك : إن مذهب الخليل ^(٦) وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة فتستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه ، والدليل على ذلك أنك تقول : هؤلاء جوارٍ ورأيت جوارٍ ومررت بجوارٍ ، ألا ترى

(١) قال ابن السراج عن المنوع من الصرف : « فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر ، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التثنية . ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل ... وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف » الأصول ٧٩/٢ .

(٢) ج : اسم . (٣) انظر ص : ٤٤٨ .

(٤) تكون (أ ل) عهدية وجنسية ولتعريف الحقيقة ، ولكل نوع أقسام أخرى فالعهدية مثلا تكون ذكرية وحضورية وذهنية .

انظر : المرتجل ٢٩٩ ، شرح الفصل ٢٠/٩ ، شرح الجمل ١٣٧/٢ ، رصف المباني ١٦٣ ، الجنى الداني ٢١٧ ، مغني اللبيب ٥٠/١ - ٥١ .

(٥) ب : هو .

(٦) الخليل : (١٠ - ١٧٥ هـ) :-

الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي كنيته أبو عبد الرحمن ، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب وعاصم الأحوال وغيرهم وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه والنضر بن شميل وأبو فيد مورج السدوسي وغيرهم أول من اخترع العروض والقوافي ، وكان يحج سنة ويغزو سنة ، وكان زاهدا منقطعاً إلى الله .

له مصنفات منها : العين ، والجمل والشواهد والعروض .

« طبقات النحويين واللغويين ٤٣ - ٤٧ ، معجم الأدباء ٧٢/١١ - ٧٧ ، إنباه الرواة ٣٤١/١ - ٣٤٧ » .

أن الفتحة في النصب مستخفة ولذلك أظهروها فيه ، وأنها في الجر غير مستخفة ولذلك لم يظهروها فيه ^(١) ، وحكموا لها بحكم الضمة فاستثقلوها فحذفوا ما استثقلوه من ذلك وعوضوا من المحذوف التنوين ، أو صرفوا الاسم بعد الحذف ^(٢) على الخلاف في ذلك بين النحويين ، أعني هل هذا التنوين بعد الحذف ^(٢) تنوين صرف ^(٣) أو تنوين عوض ^(٤) .

(١) قال سيبويه : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لا مات ... واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فحذف عليهم فصار التنوين عوضاً ، وإذا كان شيئاً منها في حال النصب نظرت فإن كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه » ، الكتاب ٥٦/٢ .

(٢) ج : الحرف .

(٣) هو مذهب الخليل وأبي عمرو بن العلاء وسيبويه وجميع البصريين ، وحجتهم أن باب (جوار) وغواش) ينصرف في الرفع والخفض ، لأنه أنقص في الوزن من باب (ضوارب) .

هذا المشهور عن البصريين ، وإذا أمنت النظر في النص السابق المنقول عن سيبويه ، تجده يصرح بأمرين :-

- ١ - أن باب (جوار) ، (وغواش) في حالتي الجر والرفع ينصرف .
- ٢ - أنه قال بعد ذلك أن التنوين عوض ، وإذا كان التنوين عوضاً فإن الاسم غير مصروف ، وإنما حذفت ياءه وعوض عنها التنوين . على الخلاف أنه عوض من الحرف أم من الحركة ، وبه قال بعض البصريين .

أدى ذلك أن ينسب الزجاج إلى الخليل وسيبويه القول بعدم صرف هذه الأسماء : معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٢ ، فقال : « وقوله (غواش) زعم سيبويه والخليل جميعاً أن النون ههنا عوض من الياء ، لأن غواشي لا تنصرف ، والأصل فيها غواشي ، بإسكان الياء ، فإذا ذهبت الضمة دخلت النون عوضاً منها » .

وقد صرح آخرون بنسبة هذا المذهب - أي أن التنوين تنوين صرف - إلى الخليل وسيبويه . كابن السراج في الأصول ٩١/٢ ، وابن جني في المنصف ٧٢/٢ .

انظر هذا القول في : المختضب ٢٨٠/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، شرح السيرافي ١٣٤/٤ ، التبصرة والتذكرة ٥٧١/٢ ، الفرة ١٣٩/٢ ، البديع ٤٧٢/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ .

(٤) أي أن الأصل في رفع جوارى : جوارى استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت ، وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف فالتقى ساكنان . فحذفت الياء على التقاء الساكنين ، ومثله الفتحة في الجر فإنها غير مستخفة لذلك لم يظهروها فيه ، على مذهب الزجاج في ذلك . ويرى غيره أنها عوض الياء المحذوفة .

انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٧٠/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، شرح الجمل ٢١٨/٢ - ٢١٩ .

وهذا الذي قلناه في حكم هذه الفتحة أعني فتحة ما لا ينصرف هو مذهب الخليل وسيبويه ، وليونس ^(١) فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه فيه كيف هو ؟ فالذي حكاه سيبويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة ^(٢) كمذهب سيبويه وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة النصب في الاستخفاف ^(٣) ، وحكى غيره أن مذهب يونس فيه أن الفتحة فيه مستخفة سواء كان معرفة أو نكرة ، حكى ذلك الفارسي عن أبي عثمان من مذهبه ^(٤) ، وأراه يعني أو نكرة بعد التسمية به لا قبل التسمية ^(٥) ، فيكون إذ ذلك موافقا لما حكاه سيبويه عن يونس ، [وليس هذا موضع بسط هذه المسألة والاحتجاج فيها للاختلاف ، وإنما موضعه باب ما ينصرف وما لا ينصرف ^(٦) ، فلذلك لم نبسط الكلام فيه هنا ^(٧)] .

(١) يونس (٨٠ - ١٨٢ هـ) :-

أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، وقيل : الليثي بالولاء ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة ، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وأبو عبيدة وخلف الأحمر وأبو زيد الأنصاري ، له مصنفات منها : معاني القرآن الكبير ، ومعاني القرآن الصغير ، النوادر ، الأمثال ، اللغات .

طبقات النحويين واللغويين ٤٨ - ٥٠ ، معجم الأدباء ٦٤/٢٠ - ٦٧ ، إنباء الرواة ٦٨/٤ - ٧٣ .

(٢) حكى سيبويه رأى يونس في المعرفة ، والذي حكى رأى يونس مفصلا هو السيرافي قال : « فإنه كان يوافقهم على ذلك في النكرات ويخالفهم في المعارف فيقول في جوارى وصحاري وما جرى مجراه إذا لم يكن اسم شيء بعينه هذه جوار وصحار » ، شرح الكتاب ١٣٤/٤ .

(٣) قال سيبويه : « وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جوارى قد جاء ، ومررت بجوارى قبل ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيمي منك » ، الكتاب ٥٨/٢ .

فالفتحة النائية عن الكسرة استخفت فظهرت كما تظهر فتحة المنصوب .

(٤) قال الفارسي : « إن أبا بكر حكى عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : نظر يونس وأبو زيد والكسائي إلى جوارى وبابه فما كان في الصحيح لا يلحقه التنوين لم يلحقوه في المعتل ، وما كان يلحقه التنوين في الصحيح ألحقوه في المعتل » الإغفال ١٨٧ . وقول أبي بكر هذا في الأصول ٩١/٢ ، ويونس على هذا يسوى بين المعرفة والنكرة .

(٥) نكرة قبل التسمية حتى توافق ما في شرح السيرافي ، فإن سمي بها ظهرت الفتحة كما ذكر سيبويه .

(٦) انظر ص : ٩٧٥ وليس في هذا الباب حديث عن جوار وغواش .

(٧) تكملة من : ب .

وقوله : وكل فعل ٨١/ ب كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف المقدر فيه الضمة ^(١) .

مثاله لم يَغْزُ ولم يَرْم ولم يَحْشَ ، وما أشبهها لأن كل واحد من هذه الأفعال قبل دخول الجازم عليه آخره في حال الرفع ساكن الآخر ^(٢) يغزو ويرمي ويحشى ، وكان ينبغي [له ^(٣)] أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره كقولك يضرب ويقتل وما أشبهه ، إلا أنه لم يمكن إظهار الضمة [في آخره ^(٣)] وأن يقال يَغْزُو ويرمي لثقلهما ، وأما يحشى فلا يمكن ضم آخره ، فكانت الضمة مقدرة في آخر هذه الأفعال لا ظاهرة ، وكل فعل تقدر فيه الضمة في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر ^(٤) فيه الضمة ، فلذلك حذفت مع دخول الجازم الياء والواو والألف التي ^(٢) تقدر فيها الضمة فقلت : لم يَغْزُ ولم يَرْم ولم يَحْشَ .

وقوله : وكل فعل كانت الضمة تظهر في آخره فجزمه بالسكون ^(٥) .

مثاله : لم يضرب ولم يخرج وما أشبهها ، وكأنه رأى أن قوله في هذا الموضع كل فعل ^(٦) كانت الضمة تقدر ^(٧) في آخره أحسن من قول أبي القاسم : « وكل فعل في آخره ياء أو واو أو ألف فجزمه بحذف آخره ^(٨) » ، لأن أبا القاسم قد استدرك هذا القول في باب الجزم ^(٩) فقال : « إلا أن يكون مهموزاً ^(١٠) » لأن الفعل إذا كان مهموزاً مثل : يُخْطِئُ وَيَقْرَأُ وَيَوْضُوءُ يكون آخره في الخط ألفاً وواواً وياء ^(١١) ،

(١) الجزولية : ٦٠ .

(٢) بياض في : ب .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : الحرف المقدر .

(٥) الجزولية : ٦٠ . بتقديمها على الفقرة السابقة .

(٧) أ ، ب : تظهر .

(٦) أ ، ب : موضع .

(٨) الجمل : ٥ .

(٩) اسم الباب في الجمل : « باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية » ص ٢٠٧ .

(١١) ب ، ج : ياء أو واو .

(١٠) الجمل : ٢٠٧ .

ولا يحذف آخره للجزم ، فرأى المؤلف أن قول أبي القاسم : وكل فعل في آخره ياء أو ألف أو واو ^(١) يحوج ^(٢) إلى هذه الزيادة فيطول .

فإذا قال : كل فعل تقدر فيه الضمة لم يحتج إلى هذا التطويل ، وقام له هذا الكلام باختصاره مقام ذلك بطوله .

ولعمري أن القول في ذلك كما قاله من أن ٨٢/ المهموز لا يحذف منه حرف اللين في الجزم .

وقال ^(٣) بعضهم : لا يحتاج إلى هذا القول لأن ما آخره همزة فليس آخره في اللفظ ياء ولا ألفا ولا واو ^(٤) لأن آخره في اللفظ همزة لا شيء من تلك الحروف التي هي الواو والألف والياء ، وإنما آخره الواو والياء والألف في الخط لا في اللفظ ، والخط لا يعتد به حيث كان قد يكتب فيه ما ليس في الكلمة ، ألا ترى إلى كتبهم عمراً في الرفع بالواو وكذلك في الخفض وليس فيه واو ، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يستثنى ذلك من المهموز [وليس ^(٥) منه ^(٦)] وأي ^(٧) فائدة لهذا الاستثناء ؟ .

فيقال لهذا القائل : إن القول كما قاله ولكن على وجه آخر غير ما تقدم وذلك إذا سهلنا هذا المهموز بأن أبدلناه بعد أن جزمناه لأننا لا نحذف الحرف اللين هناك أصلاً ، لأن الضمة لا تقدر فيه لأن البدل لم يكن إلا بعد الجزم ، والجزم يذهب الضمة من الفعل فليس فيه تقديرها إلا أن يُتناسى الجزم الأول وذلك ضعيف ^(٨) فحيثئذ يحذف الحرف اللين على ألا يراعى الأصل ولكن على الاعتداد بالعارض ، وكأن الفعل آخره ألف في الأصل ^(٩) ، والضمة في ذلك مقدرة على الحرف اللين فعلى هذا الوجه

(١) ب : أو واو أو ألف .

(٢) ج : يخرج .

(٣) أ : قال .

(٤) ب : ولا واو ولا ألفا .

(٥) ب : وهو ليس .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) ب : فأني .

(٨) جعل الأبندي هذا حسناً إذ قال عن الحذف والإثبات : « وكلا الوجهين حسن » ، شرح الجزولية

٢٤٣/١ .

(٩) قال ابن عصفور : « فإن كان مبدياً من همزة نحو : قرأ ويقرئ ويوضئ ، جاز فيه وجهان .

أحدهما : حذف حرف العلة إلحاقاً بالمعتل المحض ، والثاني : إثباته إجراء له مجرى الصحيح » ، المقرب ٥٠/١ .

يحذف حرف اللين (١) وعليه قوله (٢) :-

... .. وَالْأَيُّدُ بِالظُّلُمِ يُظْلَمُ (٣)

وأما على الوجه الأول فلا يمكن حذف حرف اللين أصلاً على ما قدمنا وليس في حرف اللين إذ ذاك تقدير ضمة ، فيدخل بذلك تحت قول المؤلف : كل فعل كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر فيه الضمة لأن مقتضى ذلك أن الحرف الذي لا تقدر فيه الضمة لا يحذف ، ومن لم يحذفه فكأنه ليس آخره حرفاً ليناً عنده ، لأنه راعى الأصل والأصل همزة ساكنة لا يقدر فيها الضمة فكذلك ما أبدل منها لا تقدر فيه الضمة أيضاً فلا يحذف (٤) .

وقوله : وكل فعل كان رفعه بالنون فجزمه / ٨٢ ب بحذفها (٥) .

مثاله : لم يفعلوا ولم يفعلوا ولم تفعلوا .

وقوله : [وكذلك نصبه (٥)] .

مثاله : لن تفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا (٦) [وقد كان هذا تقدم أعني النصب (٧) فلا يحتاج إليه ولذلك سقط من كثير من النسخ .

(١) ب : حرف المد واللين . (٢) القائل : هو زهير بن أبي سلمى .

(٣) من بحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحُومَائَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَكَلِّمِ

وتمت البيت :-

جَرَى مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً

الشاهد فيه : يبد فإن أصلها : يبدأ سهلت الهمزة فصارت ألفاً ثم عومل معاملة المعتل .

الديوان : ٣١ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢٧٩ ، شرح المقاصد العشر ١٩٠ ، المباحث الكاملية ١٢٩/١ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ ، المقرب ٥٠/١ ، المتع ٣٨١/١ ، شرح الشافية ٢٦/١ ، شرح الجزولية ٢٤٤/١ ، مع الهوامع ١٨١/١ ، الخزانة ١٧/٣ ، شرح شواهد الشافية ١٠/٤ - ١١ .

(٤) أخذ بهذا اللورقي في المباحث الكاملية ١٢٩/١ .

(٥) الجزولية : ٦٠ . (٦) ساقط من : أ .

(٧) وذلك في قول الجزولي : « كل فعل مضارع لحقه ضمير الشبهة فعلاية الرفع فيه نون تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً » ، الجزولية ٦٦ .

تم بحمد الله (الجزء الأول) بتقسيم محققه
ويليه - إن شاء الله تعالى (الجزء الثاني)
وأوله (باب الأفعال)

باب الأفعال

[قوله ^(١) : والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى الماضي وهما لو وربما ^(٢) .

مثالهما : لو يقوم زيد قام عمرو وربما يقوم ^(٣) زيد ، فالمبهم معهما ماضٍ في المعنى بدليل عمله في الزمان الماضي تقول : لو يقوم ^(٤) زيد أمس لقام عمرو وربما يقوم فلان ^(٥) في المدة السالفة فيكون كذا ، ولا يكونان أعني لو وربما إلا كذلك أي لا تستعملان إلا بمعنى الماضي ^(٦) ، إلا أن يشذ شيء ، أما لو فلأنها شرط ^(٧) [فيما مضى ^(٨) كما كانت (إن) شرطاً فيما يأتي ^(٩)] ^(١٠) .

[وأما ربما فإنها ^(١١) عندهم جواب لقول مقدر بالفعل الماضي ، وهو أن يقدر أن قائلاً قال : ما لقيت قط رجلاً صالحاً فتقول في جوابه : رب رجل صالح قد لقيت ، قال ابن السراج : النحويون كالمجتمعين على أن رب رجل صالح قد لقيت جواب لمن قال ما لقيت رجلاً صالحاً ^(١٢)] ^(١٣) ، [وربما إنما تستعمل في كلام

(١) ساقط من : أ .

(٢) قال الجزولي قبل ذلك : « الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع كفعل ، ومستقبل بالوضع كفعل ومبهم بالوضع كفعل ، والمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله عما وضع له » ، الجزولية ٦٠ .

(٣) ب : لو قام .

(٤) ب : وما يقوم .

(٥) أ : عمرو .

(٦) ب : لأن لو إنما هي شرط .

(٧) قال سيبويه : « وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره » ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٨) قال المبرد : « وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل ، لأن الشرط لا يقع

إلا على فعل لم يقع » ، المتعصب ٤٩/٢ ، وقال الصيمري : « واعلم أن حروف الشرط تنقل الفعل الماضي إلى معنى المستقبل » ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ .

(٩) ج : فأنها .

(١٠) ساقط من : ج .

(١١) قال ابن السراج : « والنحويون كالمجتمعين على أن رب جواب ، إنما تقول : رب رجل عالم ، لمن

قال : رأيت رجلاً عالماً ، أو قدرت ذلك فيه ، فتقول رب رجل عالم ، تريد : رب رجل عالم قد رأيت فصارعت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة » ، الأصول ٤١٧/١ .

(١٣) ساقط من : ب .

العرب أبداً مع الماضي لا مع المستقبل ^(١) ، فإن جاء شيء من المستقبل معها ^(٢) حمل على معنى الماضي ^(٣) ، ورد إلى الأصل المستعمل في ربما وهو الماضي ^(٤) .

وقوله : وقرينة تخلصه إلى الحال وهي الآن ^(٥) .

ذكر سيبويه قرينتين ^(٦) سواهما وهما : لام الابتداء في قولك : إن زيداً يقوم في أكثر الكلام ، وما النافية في قولك ما يقوم زيد ^(٧) .

وقوله : وما في معناها ^(٥) .

الذي في معناها هذه الساعة وهذا الحين ^(٨) وشبههما ^(٩) .

وقوله : والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون انما له وهي أدوات الشرط كلها إلا لو ولما الظرفية ^(٥) .

ليس ^(١٠) هذا على إطلاقه في مذهب بعض النحويين ، فإن (كان) إذا دخلت عليها إن التي للشرط لا ينصرف ^(١١) معناها إلى الاستقبال تقول : إن كنت فعلت هذا فقد كان فعل فلان كذا ^(١٢) . فهذا الماضي لم ينتقل معناه إلى

(١) ربما حقها أن تستعمل مع الماضي انظر في ذلك :

الأصول ١/٤١٩ ، رصف المباني ٢٧١ ، الجنى الداني ٣٠ ، مغني اللبيب ١/١٤٦ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ، [الحجر : ٢] .

(٣) انظر : الأصول ١/٤١٩ - ٤٢٠ . (٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : ٦٠ . (٦) أ : قرنتين .

(٧) هذا مفهوم كلام سيبويه انظر : الكتاب ١/٣ ، ٢/٣٠٥ . وقال فيه عن (ما) النافية « ... ولن

وهي نفى لقوله سيفعل ... وأما (ما) فهي نفى لقوله هو يفعل إذا كان في حال الفعل فتقول : ما يفعل » .

(٨) ومنه قول الشاعر :

فإني لستُ تخاذلكم وَلَكِنْ سَأَسْئَلُ الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَثَاها

وانظر : التوطئة ١٣٦ ، شرح الجزولية ١/٢٤٧ ، ٢٥٥ .

(٩) ج : وشبهها . (١٠) ب ، ج : وليس .

(١١) ج : تصرف .

(١٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ

أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة : ١١٦] .

الاستقبال ^(١) [هنا ^(٢)] .

وذكر المؤلف بعد أن الجواب قد يكون بالماضي لفظاً ومعنى وهو بعض هذا الذي نحن بسبيله في ظاهره وإن كان له تأويل ٨٣/ يخرج عن ذلك .

وأما كون فعل الشرط الماضي لا تنقله هذه الأدوات فلم يذكر منه شيئاً ، لكن عذره في ذلك أحد وجهين : أما الحمل على الأكثر وهم أبداً يبنون قوانينهم عليه ، فلما كانت المواضي كلها إلا هذا تنتقل إلى الاستقبال حمل الأمر على الأكثر على عاداتهم .

أو يكون ^(٣) في ذلك على مذهب من يقول : إن أداة الشرط لم تدخل هنا على الماضي ، وإنما دخلت على فعل مستقبل تقديراً لأن النحويين يختلفون في هذه المسألة أعني في دخول أداة الشرط على (كان) على قولين :

أحدهما : أنها مخالفة لسائر الأفعال الماضية على حسب ما قدمناه ^(٤) .

والآخر : أنها لم تخالف سائر الماضي ، ولم تدخل أداة الشرط في ذلك على كان ، وإنما ^(٥) دخلت على فعل مستقبل محذوف ^(٦) وذلك مذكور في التوطئة ^(٧) .

(١) هذا ما ينسب للمبرد .

انظر : الأصول ١٩٠/٢ ، التوطئة ١٣٨ ، شرح المفصل ١٥٦/٨ ، شرح الجزولية ٢٥٩/١ ، شرح الكافية ٢٦٤/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ج : ويكون .

(٤) وذلك من مذهب المبرد ، الذي يرى أن كان تبقى فعلاً ماضياً مع أدوات الشرط .

(٥) أ : إنما .

(٦) هو مذهب أبي بكر بن السراج حيث قال : « ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل ... فالتأويل عندي لقوله : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم ... فدللت كنت على تكن » ، الأصول ١٩١/٢ .

(٧) التوطئة : ١٣٨ .

وقد رجحه أبو علي الشلوين حين قال بعد حكايته هذا القول : « هذا مذهب أبي بكر بن السراج وهو أولى من مذهب أبي العباس المبرد » ، التوطئة ١٣٨ .

وقوله : وله ^(١) قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه وهما لم ولما الجازمتان ^(٢) .

هذا وإن كان قد قال به غيو ^(٣) فإنه لا نظير له ، والأولى أن يقال في (لم ولما الجازمتان) إنهما تصرفان معنى المبهم إلى الماضي كرمبا ولو ^(٤) .

[حروف المضارعة]

وقوله : الهمزة من حروف المضارعة للمتكلم وحده وكذا وكذا إلى آخره ^(٥) .

هذا تفسير معاني [الحروف ^(٦)] الزيدة في أول المضارع وهي أربعة : الهمزة

(١) وله : الضمير يعود إلى الفعل الماضي ، أي للفعل الماضي .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) كسيبويه رحمه الله تعالى حين قال : « إذا قال : فعل فإن نفيه لم يفعل . وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل » ، الكتاب ٤٦٠/١ .

والمراد حين قال : « ومنها (لم) وهي لنفي الفعل الماضي ، ووقعها على المستقبل من أجل أنها عاملة وعملها الجزم ولا جزم إلا للعرب ... » ، المقتضب ١٨٥/١ .

(٤) قال بهذا عدد من النحاة كالصميري في التبصرة والتذكرة ٤٠٥/١ ، وابن الخشاب في المرتجل ٢١١ . وقد حاول الأبيدي الرد على الشلوبيين في هذا الاختيار . محتجاً بأن لم ولما الجازمتين إنما هما لنفي الفعل الماضي ، وغير الفعل المضارع لاختصاصهما بالدخول عليه وعملهما فيه ، ولأنه لا يجوز لم قام ولما قام . انظر شرح الجزولية ٢٦٤/١ - ٢٦٥ .

وعندي أنه مردود بأن المعاني تتغير بحسب ما يدخل عليها ، ويبقى اللفظ ، أما دعوى أن الماضي غير إلى المضارع لعمل هذه الأدوات فيه فقول بلا دليل ثم إن « القرائن لا أثر لها في الألفاظ » المشكاة والنبراس ٦٩/١ (ف) .

أما ما ذكر سيبويه بأنها لنفي الماضي فهي حكاية دلالة المعنى ، ولا يلزم منها هذا الإلزام الذي ذكره الأبيدي .

(٥) الجزولية : ٦٠ .

(٦) ساقط من : أ .

والنون والياء والتاء وقد تكلم النحويون في سبب زيادة هذه الحروف في أول الفعل المضارع دون غيرها ^(١) من حروف الزوائد .

فقال قوم : أصل الزيادة لحروف ^(٢) المد واللين ^(٣) ، ثم لما يشبه حروف المد واللين ^(٤) ، قالوا : وهي التي زيدت هنا ، فتعذرت زيادة الألف أول [الفعل ^(٥)] المضارع ساكنة فوجب تحريكها ، والألف إذا أذاك شيء إلى تحريكها ولم تكن منقلبة عن شيء قلبت همزة ^(٦) وكذلك إن كانت منقلبة عن شيء . وتعذر انقلابها إلى أصلها ^(٧) ومثال ذلك [أن ^(٨)] من كره اجتماع الساكنين في [نحو ^(٨)] : دأبة والضالين واحمّارت [قلب الألف / ٨٣ب في ذلك كله همزة فقال : دأبة ^(٩) والضالين ^(١٠)]

(١) ج : غيره .

(٢) ب : حروف .

(٣) نتائج الفكر : ١١٨ .

(٤) ثم للحروف المشبهة للحروف المشبهة لحروف المد واللين . انظر ذلك في : الممتع ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥) تكلمة من : ج .

(٦) قال ابن جني : « الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة » ، سر الصناعة ٧٢/١ .

(٧) من ذلك ما حكاه اللحياني : باز في باز ، أصل ألفه واو بدليل جمعه أبواز ، ومنه قول الشاعر :-

كَأَنَّهُ بَاؤُ دَجْنٍ فَوْقَ مَرْقَةٍ جَلَى الْقَطَا وَسَطَ قَاعٍ سَمَلَقِي سَلَقِ

وقول الآخر :-

يَا دَارَمَيَّ بَدَكَ دِيكَ الْبَرْقِ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِ

أصلها المشتاق ، وأصل ألفها واو فلما حركها انقلبت همزة . انظر : شرح المفصل ١٢/١٠ - ١٣ ، شرح الشافية ٢٠٤/٣ - ٢٠٥ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ الرحمن :

٣٩ [فظنته قد لحن حتى سمعت العرب تقول شأبة ودأبة .

انظر : سر الصناعة ٧٣/١ ، المنصف ٢٨١/١ .

(١٠) قرأ أيوب السخيتاني قول الله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، بهمز الضالين . انظر : مختصر في شواذ القراءات ١ ، المحاسب ٤٦/١ .

واحماُرت^(١) [^(٢)] ، فكذلك هنا لما تعذرت زيادة الألف في أول الفعل المضارع ساكنة ووجب تحريكها قلبت همزة ، فقليل : أقوم وجعلت للمتكلم ، لأنه ^(٣) الأصل في الكلام للمخاطب والغائب ، و[الألف ^(٢)] هي الأصل في حروف المد واللين .
ثم إنه تعذرت عليهم زيادة الواو في أول الفعل المضارع لأنها لا تزداد أولا في كلامهم ^(٤) فقلبوها تاء وزادوها مكان الواو ^(٥) .

ولم تتعذر الياء فزيدت كما هي من غير تغيير لها .

ثم زادوا النون التي هي مشبهة لحروف المد واللين ^(٦) .

فهذا قول قالوه في [سبب ^(٧)] زيادة هذه الحروف دون غيرها ، إلا أنه ليس فيه ^(٨) إلا سبب اختصاص الألف بالمتكلم وحده خاصة ، وتم شيخنا الأستاذ أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال : أختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ،

(١) كقول كثير عزة :-

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرَ قَوْمِكَ مَشْهَدًا إِذَا مَا احْمَأَرَتْ بِالْعَيْيِطِ الْعَوَامِلِ

ديوانه ٩٧/٢ ، وانظر أيضا في همز احماُرت : الخصائص ١٢٦/٣ ، المحتسب ٤٧/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي المتكلم .

(٤) قال المازني : « الواو لا تزداد أولا ألينة وتزداد ثانية وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق

الياء » ، التصريف ١١٢/١ .

(٥) قال السريافي : « وأما الواو فإنها لا تقع زائدة أولا في حكم التصريف ، فأبدل منها حرف يبدل من

الواو كثيرا وهو التاء » ، شرح الكتاب ١١٠/١ .

وهذا أدق مما قال به الشارح - رحمهما الله - من أن الواو قلبت تاء ثم زيدت مكان الواو ، إذ لا دليل

ثبت يدل عليه .

(٦) قال السريافي : « واحتاجوا بعد هذه الحروف - حروف المد واللين - إلى حرف رابع فكان أقرب

الحروف من حروف المد واللين النون ، وذلك أنها غنة في الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين في مواضعها » ، شرح الكتاب ١١٠/١ .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) أي : في هذا القول .

لأنهم كأنهم جعلوها مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده . واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من نحن وهي للمتكلم عنه وعن غيره ، واختصت التاء بالخطاب والتأنيث لأنهم كأنهم اقتطعوها من : أنت وأنتِ واقتطعوا منها التاء دون الهمزة والنون إذ كان المتكلم عن نفسه وحده قد اقتطعت له الهمزة والمتكلم عنه وعن غيره قد اقتطعت له النون ^(١) . فلم يبق للخطاب والتأنيث إلا التاء التي هي للخطاب من أنت فكأنهم جعلوا التاء المفتوحة منها لخطاب ^(٢) المذكر كما هي في أنت وجعلوا التاء المكسورة منها للتأنيث إذ كانت هناك مختصة بالتأنيث فأخلصوها هنا علامة للتأنيث ، وجعلوا تغيير لفظها عن الكسر إلى غيره علامة لتغير معناها عن الخطاب إلى التأنيث ، وكان الفتح أولى لثقل الكسر والتأنيث والفعلية ، ولكون حرف المضارعة من الثلاثي مفتوحا ، فاجتمعت هذه الأمور كلها وهي /أهـ/ موجبة للفتح ففتحت في الثلاثي ، وأجريت فيما فوق الثلاثي مجرى حروف المضارعة غير التاء ، ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، فجعلت علامة لها ما لم يكن الغائب مؤنثاً فإنه يكون بالتاء نحو : هي تقوم وهما تقومان ، إلا أن يتعذر فيها ^(٣) التاء بأن تجمع بين ما هو كعلامتي تأنيث في كلمة واحدة ، فيرجع إلى الياء التي هي الأصل في الغيبة ، وذلك قولك : يقمن ويقعدن ^(٤) .

وهذا القول لعمرى ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمدا أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص [لا تلزم في أصل وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصوراً فيعمل الاختصاص به ،

(١) نتائج الفكر : ٦٨ - ٦٩ ، ١١٨ .

(٢) ب ، ج : فيه .

(٣) ب ، ج : الخطاب .

(٤) ما ذكره هنا يخالف ما نص عليه السهيلي حين قال : « إن الأصل في هذه الروايد الياء ، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر مؤنث وهو فعل جماعة النساء . دليل آخر وهو أن أصل الزيادة لحروف المد واللين ، والواو لا تزداد أولاً كيلاً تشبه واو العطف ، ولعلنا أخرى ستذكر في باب التصريف ، والألف لا تزداد أولاً لسكونها ، فلم يبق إلا الياء فهي أصل هذا الباب » ، نتائج الفكر : ١١٨ .

وليس كما ذكر الشارح أنه لم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة .

وأما هذا النحو فتعليل يبعد فالأولى ألا يجعل للاختصاص ^(١) [فيه سبب لكثرة الدعوى فيه .

وقوله : والياء للغائب المذكور مطلقا ^(٢) .

يعني مفردا كان كيقوم أو مثني كيقومان أو جمعا كيقومون .

وقوله : والغائبات .

يريد في مثل : هن يقمن .

وقوله : والتاء للمخاطب مطلقا ^(٣) .

[أي ^(٣)] في ثلاثة أنواع المذكور المخاطب المفرد : كنقوم يا زيد والمثني كقولك ^(٤) :

أنتما تقومان والمجموع كقولك ^(٤) : أنتم تقومون . وفي ثلاثة أنواع المؤنث المخاطب المفرد كتقومين يا هند والمثني كقولك : تقومان يا هندان ، والمجموع كقولك تقمن يا هندات .

وقوله : والغائبة ^(٢) .

يريد في مثل : هند تقوم .

وقوله : والغائبتين ^(٢) .

يريد في مثل قولنا : تقوم الهندان ، والهندان تقومان .

ويظهر من كلام المؤلف هنا أن التاء لا تكون للغائبات ، و [هي ^(١)] قد

تكون للغائبات [على اللزوم كقولك : تقوم الهندات لا غير ^(٥) ، وعلى الجواز ^(٣)]

(١) ساقط من : ب .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) أ : كقوله .

(٥) تأنيث الفعل هنا واجب - عند البصريين - لأن الفاعل مؤنث حقيقي لم يفصل عن فعله بفواصل قال المبرد : « فأما ضرب جاريتك زيدا وجاء أمك وقام هند فغير جائز ، لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي ، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدا نحو : هُدمَ دارك وعُيرَ بلدك » ، المقتضب ١٤٤/٢ .

كقولك ^(١) : تقوم الهنود ويقوم الهنود ^(٢) .

وقد تكون الغائبات لا تدخل في فعلها التاء أصلاً كما تقدم من قولنا : الهندات يقمن ^(٣) فإذا كانت نسبة الغائبات إلى التاء في فعلها على هذه الأوجه ٤/٨ ب الثلاثة من اللزوم والجواز والامتناع هذه النسبة فقد كان ينبغي للمؤلف ألا يخلي التاء عن الغائبات جملة فإن ذلك إخلال بها .

[نواصب المضارع]

وقوله : وكي في أحد قسميها ^(٤) .

هذا القسم الذي تكون فيه كي ناصبة بنفسها هو القسم الذي تكون فيه كي مع ما بعدها بتأويل المصدر كأن ^(٥) .

والقسم الآخر هو الذي لا تكون فيه كذلك ولكن حرف جر كاللام ^(٦) .

وقوله : والفاء والواو في الأجوبة الثمانية ^(٧) .

(١) أ : كقوله .

(٢) تأنيث جمع التفسير ليس حقيقياً قال المبرد : « جاز أن تذكر الفعل إن شئت فتقول : أطفئ نارك وحيء نسوة ؛ لأن هذا إنما هو تأنيث جمع ، كما قال الله جل ثناؤه ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ » ، المقتضب ٥٩/٤ .

(٣) وبهذا قرأ القراء في قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . وغير ذلك كثير .

(٤) قبله في الجزولية : « الحرف الذي ينصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين : ناصب بنفسه وغير ناصب بنفسه ، فالناصب بنفسه : أن ولن وإذن وكي في أحد قسميها » ، الجزولية : ٦١ .

(٥) يتعين ذلك في كي الواقعة بعد لام التعليل كما في مثال سيبويه : « جئت لكى تفعل » ،

الكتاب ٤٠٧/١ .

(٦) انظر هذين القسمين في : الكتاب ٤٠٧/١ - ٤٠٨ ، المقتضب ٨/٢ - ٩ ، الإيضاح

العصدي ٣١٠ .

(٧) قال الجزولي : « فالوضع الذي تضمّر فيه ولا تظهر بعد حتى وكي الجارة ولام الحجود والواو

والفاء في الأجوبة الثمانية .. » ، الجزولية : ٦١ .

تمامه وما كان مثلها ^(١) مما هو غير واجب ، وإلا فقد يقال حسبته شتمني فأنَّيبَ عليه ^(٢) بالنصب وليس من الأجوبة الثانية ، وقد أجاز سيبويه إن تقم فتحسن إلى فلان أجرك ، بنصب فتحسن وليس من الأجوبة الثانية ^(٣) ، وقد قرئ ^(٤) : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ [مَنْ يَشَاءُ] ^(٥) ﴾ ^(٦) بنصب فيغفر ويعذب وليس من الأجوبة الثانية .

وقد قرئ : ﴿ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ^(٨) ﴾ نصبا ^(٩) وليس من الأجوبة

= والأجوبة الثانية هي : « جواب الأمر والنهي والتمني والحمد والعرض والاستفهام والتحضيض والدعاء » ، كشف المشكل ٥٤٩/١ ، وانظر شرح الجزولية : ٢٩٤/١ .

(١) ج : مثلهما .

(٢) من أمثلة : الكتاب ٤٢٢/١ ، شرح السيرافي ٢٠٩/٣ ب ، ٢١٣ ب ، شرح الجزولية ٢٩٥/١ .

قال السيرافي : « قال أبو عمر : حسبته شتمني فأنَّيبَ عليه ، أي كان منه شتمي فسيكون مني الوثوب عليه ، فلما جاء الثاني على غير مجيء الأول ، لأن الأول ماض والثاني غير ماض نصبته ، لأنه أشبه النفي وجوابه ، وإن كنت قد وثبت رفعت لأن معناه حسبته كان منه شتمي فكان مني وثوب فيجيء الثاني في معنى الأول » ، شرح الكتاب ٢١٣/٣ ب .

(٣) قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثني أحدثك وإن تأتني وتحدثني أحدثك . فقال : هذا يجوز والجزم الوجه ؛ ووجه نصبه أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد : إن يكن إتيان فحدث أحدثك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم ، وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى » ، الكتاب ٤٤٧/١ .

(٤) هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوه وأبي العالية وعاصم المجدي .

انظر : تفسير القرطبي ٤٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٢ .

(٥) أ ، ب : إن ، دون حرف عطف . (٦) ساقط من : ج .

(٧) تمامها : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] .

(٨) ﴿ لَعَلِّي أُبْلَغَ الْأَسْبَابِ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ وَإِنِّي لَأُظْهِرُكَ كَاذِبًا ، وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءِ عَمَلِهِ وَصَدٌّ عَنِ السَّبِيلِ ، وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴾ [غافر : ٣٦ - ٣٧] .

(٩) قرأ بنصب الفعل ، أطلع : حفص والأعرج وأبو حيوه وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم .

الغاية في القراءات العشر : ٢٥٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٤٤/٢ ، التبصرة في القراءات السبع ٦٦٣ ، الإقناع في القراءات السبع ٧٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، النشر ٣٦٥/٢ ، الإتحاف ٣٧٩ .

الثانية ^(١) ، وجاز ^(٢) النصب في ذلك لكون هذا كله غير واجب في المعنى ^(٣) .

ولو ^(٤) كان هذا كله حاضراً عند هذا المؤلف إذ قال : وقد أشرب لعل معنى ليت من قرأ (فَأُطْلِعَ) نصباً لما قاله ^(٥) وسيأتي في موضعه ^(٦) .

وقوله : فأما الفاء والواو [وأو ^(٧)] فلا تنصب بأنفسها إذ لو نصبت هنا إلى آخره ^(٨) .

يريد إذ لا علة توجب عملها في هذا الموضع ، وكونها غير عاملة في غيره ، فإنها في كل ذلك حرف عطف ، و[هي ^(٩)] على حالة واحدة ، وإن لم يكن مراده هذا

(١) في هذه المسألة خلاف على النحو الآتي :-

أ - يرى الكوفيون وابن مالك نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي محتجين بهذه الآية ويقولون تعالى : ﴿ لَعَلَّه يَرْكَبُ أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَتَهُ الذُّكْرَى ﴾ [عبس : ٣ ، ٤] .

ب - يرى البصريون منع نصب الفعل هنا وخرجوا الآيتين بتخريجين :-

١ - أن لعل أشربت معنى ليت ، فجاءت للتمني ونصب الفعل بعدها .

٢ - أن ذلك من باب العطف على التوهم لأن خبر لعل كثيراً جاء مقروناً بأن ؛ في النظم كثيراً وفي النثر قليلاً ، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأن .

انظر : شرح الجمل ١٥٣/٢ ، التسهيل ٢٣١ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ - ٤٦٦ ، التذيل والتكميل ١١٠٨/٥ ، الجنى الداني ١٢٨ - ١٢٩ ، ٥٢٩ ، المساعد ٨٨/٣ - ٨٩ .

والراجح عندي مذهب الكوفيين وابن مالك لبعده عن التكلف ، وسلامته من التقدير البعيد .

(٢) ب : وجا .

(٣) هذه هي علة النصب بعد الفاء ، وقد ذكرها المبرد عرضاً إذ قال : « ... فالمعنى : لم تكن زيادة فإكرام ، وكذلك كل ما كان غير واجب وهو الأمر والنهي والاستفهام » ، المقتضب ١٣/٢ .

(٤) أ ، ج : لو .

(٥) الشارح بقوله هذا كأنه يرى رأي الكوفيين من انتصاب الفعل بعد الفاء وإن لم تكن من الأجوبة الثانية .

(٦) سيأتي ان شاء الله تعالى في باب : إن وأخواتها ؛ الجزولية : ٨٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الجزولية : ٦١ .

ومراد الجزولي بهذا القول الرد على أبي عمر الجرمي والكوفيين الذين يرون أن الواو والفاء ناصبتان للفعل المضارع في جواب الثانية .

الإنصاف ٥٥٧/١ - ٥٥٩ ، شرح الجمل ١٤٣/٢ ، شرح الجزولية ٣٢١/١ .

(٩) تكملة من : ج .

لزمه الاعتراض بإذن فإنها تنصب في موضع ولا تنصب في آخر ، اللهم إلا أن يقول : إذن ^(١) لو نصبت هنا لنصبت في كل موضع لأن نواصب الفعل كلها إذا نصبت في موضع ^(٢) نصبت في كل موضع ، هذا أصلها وعلى ذلك جاءت (لن ^(٣) وأن وكي) التي بمعناها ^(٤) ، ولم يجيء منها ما ينصب [في موضع ولا ينصب ^(٥)] في كل موضع إلا إذن لكونها تعمل وتلغى دون سائر أخواتها ^(٦) ٨٥/أ وذلك شاذ لا يعمل ^(٧) عليه وإنما العمل على الأصول ، فإذا قال ذلك كان لقوله وجه .

وقوله : والموضع الذي تضرر فيه وتظهر هو بعد لام كي ... إلى آخره ^(٨) .

[يريد ^(٩)] نحو : جئت ^(١٠) لأتعلم ، [ولأن أتعلم ^(١١)] .

وقوله : إذا لم يكن معها لا ^(٨) .

يريد أنه إذا جاء بعدها ^(١٢) (لا) لزم ظهور أن هربا ^(١٣) من التقاء المثليين أعني [اللامين ^(١٤)] : اللام المكسورة ولام لا ^(١٥) نحو : ﴿ لَعَلَّأ تَكُون ﴾ ^(١٦) .

(١) ب ، ج : إذ .

(٢) ج : وضع .

(٤) أي بمعنى : أن يعني بهذا كي المصدرية .

(٥) ساقط من : ج .

(٦) قال المبرد : « اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء لأنها تعمل وتلغى كظننت » ، المقتضب ١٠/٢ ، وانظر : الأصول ١٤٨/٢ - ١٤٩ ، شرح السيرافي ١٥/١ ب .

(٧) كذا في النسخ ولعل الصواب : لا يعمل عليه .

(٨) الجزولية : ٦١ .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) بياض في : ب .

(١١) ساقط من : أ .

يريد المصنف والشارح أن (أن) المصدرية يجوز إضمارها وإظهارها بعد لام التعليل ، قال سيبويه :

« وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته » ، الكتاب ٤٠٨/١ ، وانظر : المقتضب ٧/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ .

(١٢) أ : بعد .

(١٣) أ : هربا .

(١٤) ساقط من : ب .

(١٥) انظر في ذلك : المناهج الجلي ١٣٩ ، المباحث الكاملية ١٤٥/١ ، شرح الجزولية ٣٢١/١ .

(١٦) ﴿ ... للناس على الله حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ [النساء : ١٦٥] .

وقوله : وبعد ^(١) حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به ^(٢) .
 صوابه على الاسم الملفوظ له ، لأن الاسم الملفوظ به أعم من المصدر ^(٣) ،
 وهذا الفعل المنصوب بإضمار أن الجائز إظهارها ^(٤) ، لأن [أن ^(٥)] هذه يعطف بها
 على المصدر [مرة ^(٦)] كما قال [نحو ^(٧)] ^(٨) :-
 لَلْبُسُ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي ^(٩)

- (١) أ : بعد .
 (٢) الجزولية : ٦١ .
 (٣) نبه على ذلك اللورقي انظر : المباحث الكاملية ١/١٤٦ ، والأبدي حين قال : « وقوله : على المصدر
 الملفوظ به غلط ، بل كان ينبغي له أن يقول على الاسم الملفوظ به ... » ، شرح الجزولية ١/٣٢٢ .
 (٤) ب : إضمارها .
 (٥) ساقط من : أ .
 (٦) ساقط من : ب .
 (٧) تكملة من : ج .
 (٨) القائل : ميسون الكلبي (.... - ٨٠ هـ تقريبا) .
 وهي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن ولجة بن قنافة من بني حارثة بن جناب الكلبي . وميسون هذه زوج
 معاوية وأم ولده يزيد ، كانت بدوية فكرهت الحضرة وقالت الأبيات التي منها الشاهد فطلقها معاوية ورجعت
 إلى أهلها .
 « تاريخ الطبري ٥/٣٢٩ ، ٤٩٩ ، البداية والنهاية ٨/٢٢٦ ، الخزانة ٨/٥٠٥ - ٥٠٦ ، أعلام النساء
 ١٣٦/٥ - ١٣٧ » .

(٩) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

لَبِيتُ تُخَفُّقُ الْأَرْوَاحِ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ

وعجز البيت :-

... .. أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشفوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب الرقيق ، سمي بذلك لأنه يستشف ما وراءه .
 ويروى ولبس قال البغدادي : « ولبس عباءة : في غالب كتب النحو (ليس) بلامين وهو خلاف الرواية
 الصحيحة » ، الخزانة ٨/٥٠٤ .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (تقرر) بأن المضمر بعد الواو معطوفاً على المصدر (لبس) .
 الكتاب ١/٤٢٦ ، المقتضب ٢/٢٦ ، الأصول ٢/١٥٠ ، الجمل ١٨٧ ، الإيضاح العضدي ٣١٢ ، سر
 الصناعة ١/٢٧٣ ، المحتسب ١/٣٢٦ ، الصاحبي ١٤٦ ، ٢٥٥ ، الأمالي الشجرية ١/٢٨٠ ، الحماسة البصرية
 ٢/٧٣ ، شرح المفصل ٧/٢٥ ، المباحث الكاملية ١/١٤٦ ، شرح الجمل ١/١٣١ ، ٢/١٤٠ ، شرح الجزولية
 ١/٣٢٢ ، الخزانة ٨/٥٠٣ - ٥٠٦ .

وعلى غير المصدر أخرى كقوله ^(١) :
 وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلٌ ^(٢) سَبِيعٌ أَوْ أَسْوَعٌ ^(٣) عَلَقَمَا ^(٤)
 وقوله : على المصدر الملفوظ به ^(٥) .

احترز من حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المتوهم في قولك :
 ما تأتينا فتحدثنا لأن أن المضمرة وما بعدها معطوفة على المصدر المتوهم قبل حرف
 العطف والتقدير : ما يكون منك إتيان فحديث ، إنما احترز منه لأن (أن) لا تظهر
 [فيه أصلا ^(٦) كما تظهر ^(٧)] فيما عطف على المصدر الملفوظ به نحو :

(١) القائل هو الحصين المري (... - ١٠ ق هـ تقريبا) .

هو الحصين بن الحمام بن ربيعة بن مساب بن حرام المري الذيباني ، فارس شاعر جاهلي يعد من أوفياء
 العرب ، قيل : إن أشعر المقلين ثلاثة : المسيب بن علس ، والحصين بن الحمام والمتلمس .
 وقيل : أدرك الإسلام وأسلم وعده بعض المؤرخين من الصحابة ، وفي شعره ما يؤيد ذلك .
 « الشعر والشعراء ٣٢٧ ، الأغاني ١١٨/٢ - ١٢٣ ، سمط اللآلي ٢٢٦/١ ، الخزنة ٣٢٦/٣ - ٣٢٧ » .
 (٢) ب : الى . (٣) ب : أسودك .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

جَزَى اللَّهُ أَفْنَاءَ الْعَشِيرَةِ كُلِّهَا بَدَارَةَ مَوْضُوعٍ عَقُوقًا وَمَائِمًا

ويروى : من رزام بن مازن ، وأيضا من رزام بن مالك . انظر المفضليات ٦٦ .
 ورزام هو : رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، وسبيع بالتصغير هو سبيع بن عمرو بن قُتَيْبَةَ بن
 أمة بن بجالة بن مازن بن ثعلبة . أما علقمة فهو علقمة بن عبيد بن عبد بن قتيبة .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (أسوعك) بأن المضمرة بعد (أو) معطوفا على اسم هو غير مصدر .

الكتاب ٤٢٩/١ ، المفضليات ٦٦ ، سر الصناعة ٢٧٤/١ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، المباحث الكاملية
 ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٣١/١ ، ٢٥٦/٢ ، شرح الجزولية ٣٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٤١١/٤ ، الخزنة ،
 ٣٢٤/٣ - ٣٢٧ .

(٥) الجزولية : ٦١

(٦) قال سيبويه : « وتقول : لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول :
 لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان
 فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمرنا أن لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم
 وأن لا تظهر هنا » ، الكتاب ٤١٨/١ ، وانظر : المقتضب ١٣/٢ .

(٧) ساقط من : أ .

لَلْبُسِّ عِبَاةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي ^(١)

الذي يجوز فيه إظهار أن في سعة الكلام .

وقوله : كونه لا يربط بين مختلفي الحد ^(٢) .

أعني أنه لا يربط بين الاسم والفعل أي لا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر ^(٣) كقوله ^(٤) في عطف الاسم على الفعل :

فَالْفَيْثَةُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا ^(٥)

وكقوله تعالى في عطف الفعل على الاسم : ﴿ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ^(٦) ﴾ أي وقابضات ، وإنما لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأن حرف العطف مشترك في العامل وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر ^(٧) .

(١) سبق تخريجه ، انظر ص : ٤٦٩ هـ ٩ .

(٢) الجزولية ٦١ .

(٣) قال السهلي : « وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ ونحو : ﴿ وَجِهَاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . وَيُكَلِّمُ النَّاسَ ﴾ لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير ، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم » نتائج الفكر ٣١٨ - ٣١٩ .

(٤) هو النابغة الذبياني .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

كَتَمْتُكَ لَيْلًا بِالْجُمُومِينَ سَاهِرَا وَهَمَّيْنِ : هَمًّا مُسْتَكِنًا وَظَاهِرَا

يبير عدوه : أي يهلكه ، المعابر : السفن التي يعبر بها ، يستخف المعابر : يرمي بها لقوته وشدته .
ويروى : وبجر عطاء كما في الديوان ٧١ .

الشاهد فيه : عطف الاسم (بجر) على الفعل (يبير) لما كان في تأويل الاسم (مبير) .

الديوان : ٧١ ، شرح الجمل ٢٤٩/١ ، شرح الجزولية ٧٠/١ ، ٥٩٣ ، البسيط ٩٠٤/٢ ، رصف المباني ٤٧٤ ، البحر المحيط ٢٥٩/٧ ، شرح ابن عقيل ٢٤٤/٣ ، المقاصد النحوية ١٧٦/٤ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمُنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾

[الملك : ١٩] .

(٧) قال السهلي : « ... وإنما استحال أن يعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي

يعمل فيه ، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال » ، نتائج الفكر : ٣١٧ .

وقوله : وما عدا ٨٥/ب ما ذكر تظهر فيه ولا تضر في الأمر العام عند البصريين ^(١) .

يريد أن المواضع التي تظهر فيها أن ولا تضر ما عدا ما ذكر نحو : يعجبني أن تفعل كذا وأمرك بأن تفعل كذا لأنها ليست من ^(٢) الموضوعين المتقدمين أعني موضع التزام الإضمار وموضع جواز الإضمار والإظهار ^(٣) .

واحترز بقوله في الأمر العام من مثل قوله ^(٤) :
أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَغَى ^(٥)

(١) الجزولية : ٦١ . (٢) أ : في .

(٣) ج : الإظهار والإضمار .

(٤) القائل هو طرفة (... -) .

هو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك البكري الوائلي ، شاعر فحل جاهلي ، قتله عامل عمرو ابن هند على البحرين ، بأمر عمرو بن هند ، لأبيات قالها طرفة في هجائه ، كان عمره عشرين عاما ، وقيل ستة وعشرين عاما .

وأسماء المغتالين من الأشراف ٢١٢ - ٢١٤ ، الشعر والشعراء ٧٦ - ٨١ ، سمط اللآي ٣١٩ ، الخزانة ٤١٩/٢ - ٤٢٥ .

(٥) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

لَحَوْلَةٍ أَطْلُلُ يَبْرَقَةَ نَهْمِدِ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وعجز البيت :-

... .. وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِيْدِي

الزاجر : الناهي . الوغى : أصله الصوت في الحرب ، وقد يكنى به عن الحرب نفسها ، أحضر : يروى بالرفع والنصب قال الأعلام الشنمري « أحضر الوغى ، أراد : أن أحضر ، فلما أسقط (أن) ارتفع الفعل ، وقد يجوز نصبه على إعمال (أن) مضمرة » ، شرح ديوان طرفة ٣٢ .

الشاهد فيه : نصب (أحضر) بأن وليس من مواطن جواز الإضمار والإظهار ولا من وجوب الإضمار .

الديوان ٣١ ، الكتاب ٤٥٢/١ ، معاني القرآن ٢٦٥/٣ ، المقتضب ٨٣/٢ ، ١٣٤ ، مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، الأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، شرح أبيات سيويه ٤٩/٢ - ٥٠ ، سر الصناعة ٢٨٥/١ ، الإنصاف ٦٥٠/٢ ، شرح المفصل ٢٧/٤ ، المباحث الكاملية ١٥٠/١ ، الضرائر ١٥١ ، شرح الجزولية ٢٩/١ ، ٣٢٥ ، الخزانة ١١٩/١ - ١٢١ ، ٥٠٧/٨ - ٥٠٨ ، ٥٧٩ - ٥٨٠ ، ٥٨٥ .

في رواية من نصب أحضر وأضمر^(١) (أن) وهو ليس واحداً من الموضعين^(٢) ،
وأما من رفعه فهو أشبه ، لأنه لم يعمل (أن) مضمرة ولكنه لما حذفها حذف عملها ورفع
الفعل ولكنه مع ذلك قليل^(٣) لكنه أكثر من حذفها مع النصب^(٤) .
وقوله : ولن لنفي سيفعل ، وتقدم معمول معمولها عليها يدل على أنها ليست
[مركبة^(٥)] من : لا أن^(٦) .

يريد في مثل : زيداً لن أضرب ، وبه استدل سيبويه - رحمه الله - على من قال
في لن بالتركيب^(٧) وهو الخليل^(٨) ، وعورض في ذلك^(٩) بأن التركيب تحدث معه
ما لم يكن قبله^(١٠) .

وإنما استدل سيبويه - رحمه الله - بذلك لأن ينبه على كثرة الدعوى في قول
الخليل - رحمه الله - لأنه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى وهو أن
التركيب أحدث معنى لم يكن .

وللخليل - رحمه الله - أن يقول : مأخذنا في هذه الصناعة إنما هي لتقليل

(١) ب : فأضمر .

(٢) من موضع وجوب الإضمار ، أو من موضع جواز الإضمار والإظهار .

(٣) قال سيبويه : « ... لو قلت : مره أن يحفرها على الابتداء كان جيداً ، وقد جاء رفعه على شيء هو
قليل في الكلام على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلة في عسينا نفعل ، وهو في الكلام قليل
لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب وقد جاء في الشعر قال طرفة :-
أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَخْضَرَ الرَّغْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنتَ مُخْلِدِي »

الكتاب ٤٥٢/١ .

(٤) أي مع نصب الفعل .

(٦) الجزولية : ٦٢ .

(٥) ساقط من : ب .

(٧) قال - رحمه الله - : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ، لأن هذا

اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له » الكتاب ٤٠٧/١ .

(٨) قال سيبويه : « ولن فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا :

ويلمه يريدون : وي لأمه » ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٩) ب : هذا .

(١٠) قال السهيلي : « ولا يلزم ما اعترض عليه سيبويه من تقديم المفعول عليها . لأنه يجوز في المركبات ما

لا يجوز في البسائط ، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفى الامكان بـ (أن) كما تقدم » ، نتائج الفكر ١٣٠ .

الأصول ما أمكن لا لتكثيرها ، ولذلك لم يقل في : (يَضْرِبُ واضْرِبِ وضَارِبِ ومضروب وضَرَبَ وضَرْبَ) إنها أصول كلها إنما ^(١) جعلنا واحداً منها أصلاً وهو (ضَرْبَ) وجعلنا الباقي فرعاً عليه .

ولم نجعلها كلها أصولاً فلذلك قلنا في الياء ^(٢) والتاء في يضرب وتضرب وفي الألف والواو في ضارب ومضروب إنها زوائد ولم نجعل هذه الكلم أصولاً آخر غير ضرب ، بل جعلنا هذه الحروف مزيدة على ذلك الأصل .

قال الخليل : فإذا كان المأخذ في هذه الصناعة هكذا أعني تقليل ^(٣) الأصول لا تكثيرها ^(٤) وجب أن نسلك ذلك ^(٥) المسلك في لا ولن ولا أن ٨٦ فلا تقول : إنها ثلاثة أصول ولكن أحدها فرع عن ^(٦) الآخرين وتكون لن مأخوذة من لا وأن . [إلا أن لسيبويه - رحمه الله - أن يعترض مع هذا ^(٧) عليه بقوله أيضاً : ولو كانت مركبة من لا وأن ^(٨)] لما قلت : زيدا لن أضرب ^(٩) ، ولو كانت مركبة من لا وأن لكانوا خلقاء أن ينهوا على ذلك بأن لا يميزوا تقديم معمول معمولها عليها ^(١٠) فيكون منعهم - (زيدا لن أضرب) منبهة ^(١١) على أن الأصل لا أن أضرب [زيدا ^(١٢)] ،

-
- (١) ب ، ج : بل .
 (٢) أ : التاء .
 (٣) ب ، ج : بتقليل .
 (٤) ب ، ج : بكثيرها .
 (٥) ج : دون .
 (٦) ب ، ج : على .
 (٧) ج - : مع هذا أن يعترض .
 (٨) ساقط من : ب .
 (٩) ب : لن أضرب ويكون معناه ، بزيادة (ويكون معناه) ولا فائدة لها .
 (١٠) هذا وجه من أوجه التنبيه على الأصل لو حصل ، وهناك وجه للتنبيه على الأصل المتروك وذلك باستعمال العرب إياه ، وقد ورد في قول جابر بن رألان الطائي :-

فَإِنْ أُنْسِيكَ فَإِنَّ الْعَيْشَ خُلُوْ
 إِلْسِي كَأَنَّهُ عَسَلٌ مَشْبُوبٌ
 يُرْجِي الْمَرْءَ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي
 وَيَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ

انظر : نوادر أبي زيد ٢٦٤ ، شرح الكافية ٢/٢٣٥ ، الخزائن ٨/٤٤٠ - ٤٤٥ .

(١١) ب : منبه .

(١٢) تكملة من : أ .

فلما لم يمنعوه وأجازوه ضعف القول بتركيبها ^(١) [كذلك ^(٢)] .

وقوله : وإذن لها ثلاثة أحوال أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت ^(٣) .

كان ينبغي لإذن من حيث هي ناصبة من نواصب الفعل أن تكون كسائر النواصب التي هي : أن ولن وكى التي بمعنى أن ^(٤) ، وذلك أن هذه النواصب مستبدة بالأفعال المستقبلية لا تدخل أبداً على غير الأفعال ، ولا تدخل من الأفعال إلا على المستقبلية ^(٥) ولا تدخل على الحال [أبداً ^(٦)] ولا تكون أبداً إلا قبل الأفعال التي تدخل عليها لا متأخرة عنها ^(٧) .

لكن العرب اتسعت في إذن اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازوا

(١) ليس ذا وحده هو الذي يضعف التركيب وإنما يضعفه أن (أن) المصدرية تؤول وما بعدها بمصدر مفرد هذا المصدر يحتاج إلى خبر ، فيصير الكلام غير تام على هذا التأويل . ونحن نرى أن (لن يقوم زيد) كلام تام .

ويقال : إن الخبر ملزم الحذف ، وهذا يرده أمران :

١ - أننا نعطف على الفاعل من غير تكرار (لا) النافية فإذا قلنا : إن الأصل (لا أن) ولا النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ثم عطف عليها فلا بد من تكرارها تقول لا زيد في الدار ولا عمرو وهذا لم يرد في لن يقوم زيد وعمرو .

٢ - أن الخبر لم يظهر هنا أبداً وهذا مما يضعفه .

انظر في ذلك : شرح الكتاب ١٨٨/٣ ب ، التذييل والتكميل ١٩٠/٥ .

(٢) ساقط من : ج . (٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) قال سيبويه : « اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال وهي أن وكى ولن » ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٥) قال ابن السراج : « فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضراً لم يجز أن تعمل فيه ، لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل » ، الأصول ١٤٨/٢ ، وانظر : نتائج الفكر ١٣٠ ، ١٣٦ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) قال سيبويه عن إذن : « وهي تلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرف هذا التصرف اجتزوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ، ولم يفصلوا بين (أن) وأخواتها وبين الفعل ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه ففكروا الفصل لذلك لأنه حرف جامد » ، الكتاب ٤١١/١ .

فيها دخولها على الأفعال وعلى الأسماء فأجازوا إذن عبد الله يقول ذلك (١) .
وكذلك أيضا أجازوا دخولها على فعل الحال ، فأجازوا أن تقول : إذن (٢) أظنك
كاذباً ، لمن يحدثك بحديث وتظنه فيه كاذباً ، وأدخلوا في ذلك إذن على فعل الحال (٣) .
وأجازوا أيضا أن تتأخر إذن عن الفعل فقالوا : أكرمك (٤) إذن (٥) .

فهذه اتساعات في إذن انفردت بها دون (٦) غيرها من نواصب الأفعال ، ومن
ذلك أيضا أنهم أجازوا أن يفصلوا بين الفعل ومنصوبه بالقسم نحو : إذن والله أفعل
ذلك (٧) ، ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل ، فلما اتسعوا في (إذن) هذه
الاتساعات قويت بذلك عندهم ، فشبهوها بعوامل الأسماء الناصبة (٨) لقوتها بهذا
التصرف الذي تصرفته (٩) ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء الناصبة ٨٦/ب لكن
بأضعف عوامل الأسماء الناصبة لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، وأضعف
عوامل الأسماء الناصبة هي ظننت وأخواتها ، وإنما قلنا : إنها أضعف عوامل الأسماء
الناصبة لأنه ليس من نواصب الأسماء (١٠) ما يلغى غيرها ، فكان عملها بذلك (١١)

(١) انظر ذلك في : الكتاب ٤١١/١ ، المقتضب ١١/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٢) ج : إذن أن تقول أظنك .

(٣) انظر في دخول إذن على فعل الحال : الكتاب ٤١٢/١ ، المقتضب ١٢/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٤) ج : ما أكرمك .

(٥) انظر في تأخرها عن الفعل : الكتاب ٤١١/١ ، الأصول ١٤٩/٢ .

(٦) أ : على .

(٧) ومنه قول حسان رضي الله تعالى عنه :-

إِذَنْ - والله - تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الْوُفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

ديوانه : ٩٤ .

(٨) قال سيبويه : « اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في

الاسم إذا كانت مبتدأة » ، الكتاب ٤١٠/١ ، وقال المبرد : « اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في

عوامل الأسماء » المقتضب ١٠/٢ ، وانظر : الأصول ١٤٨/٢ .

(٩) ب : تصرفت .

(١٠) ب : تصرفت .

(١١) ب : ذلك .

ضعيفاً لأنه غير لازم ، وكان تشبيههم لها بالظن من عوامل الأسماء الناصبة في أن أجازوا فيها إعمالها وإلغاءها كما كان ذلك في ظننت وأخواتها ، إلا أن ظننت كانت إذا تأخرت لا تعمل وكذلك إذن ^(٢٠١) .

وكذلك ^(٣) إذا توسطت يجوز فيها الإعمال والإلغاء [أعني ^(٤) ظننت ^(٥)] ^(٦) ، ولم تقو إذن قوتها لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بأن ألغيت ليس إلا . وإذا تقدمت ^(٧) أعني ظننت لم يكن فيها إلا الإعمال ^(٨) فلم يكن فيما شبه بها إلا الإعمال ^(٩) لكن بشرط أن يجيء الناصب على أصله ، وهو ألا تدخل إلا على مستقبل ، فإذا أدخلناها على فعل حال لم تعمل أصلاً وإن كانت متقدمة ، لأنه ليس في الدنيا ناصب يدخل على فعل حال ، فوجب لها هنالك ^(١٠) الإلغاء ^(١١) .

وإن شئت قلت : إذن جواب وجزاء ^(١٢) ، فمن حيث كانت كذلك كان [الواجب ^(١٣)] لها صدر الكلام ، لأن الجزاء له صدر الكلام ^(١٤) وكذلك الجواب أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى ونعم ^(١٥) ، فلما اتسع فيها وأخرت عن الفعل

(١) قال ابن السراج : « وتقول : أنا أفعل كذا إذن فتؤخرها وهي ملغاة أيضا » ، الأصول ١٤٩/٢ .

(٢) بعده في أ : وكانت إذن إذا تأخرت لا تعمل .

(٣) ب ، ج : كانت . (٤) ب : يعني .

(٥) انظر في إعمال (ظن) وأخواتها متوسطة وإعمالها : الكتاب ٦١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول

١٨٣/١ .

(٦) ساقط من : ج . (٧) ج : قدمت .

(٨) قال المبرد : « فالذي تلغيه لا يكون مقدماً إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول :

ظننت زيد منطلق » ، المقتضب ١١/٢ .

(٩) أ : اعمال . (١٠) ب : هناك .

(١١) انظر ما سبق ص : ٤٧٥ هـ .

(١٢) قال سيبويه : « وأما إذن فجواب وجزاء » ، الكتاب ٣١٢/٢ .

(١٣) ساقط من : ب .

(١٤) حروف الجزاء لها الصدارة انظر في ذلك : المقتضب ٦٦/٢ ، المفصل ٣٢٢ ، شرح المفصل ٧/٩ .

(١٥) حروف الجواب لها الصدارة يؤيد ذلك قول ابن الحاجب : « ... إن العرب تجعل صدر الكلام

كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض ... » ، الأمالي النحوية ١٢٩/٤ . =

[أو وسطت ^(١)] كان لها بذلك حالان ؛ أقواهما التقدم على الفعل في صدر الكلام ، وغير ذلك من أخواتها يضعف عن هذه الحال ، فلما شبهت بالظن من عوامل الأسماء وكان أقوى حالي ^(٢) الظن الإعمال خص به أقوى حالي إذن وهو التقدم في صدر الكلام ، وأضعف حالي الظن الإلغاء فخص به الحالة الأخرى الضعيفة .

وقوله : وإن أريد به الاستقبال أعملت ^(٣) .

فقد ١٨٧/ تقدمت علة ذلك ^(٤) وحكى سيبويه إلغائها إذا كانت متقدمة وكان الفعل بعدها مستقبلاً ^(٥) .

وقوله : وإذا توسطت وافترق ما قبلها إلى ما بعدها ^(٦) .

احترز به من مثل قولهم ^(٦) :-

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعِ بَرُوضَتَنَا إِذَنْ يُرْدُ وَقَيْدُ الْعِيرِ مَكْرُوبٌ

= وقول الرضي : « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبه الصدر كحروف النفي ... » ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ .

(١) ساقط من : ج .

(٢) ج : حالتي .

(٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) انظر ص : ٤٧٥ .

(٥) قال - رحمه الله - : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تبعدن ذا ، ولم يكن ليروي إلا ماسع » ، الكتاب ٤١٢/١ .

(٦) القائل : هو ابن عتمة (.... - بعد ١٥ هـ) .

وهو عبد الله بن عتمة بن حرثان بن ثعلبة الضبي ، شاعر إسلامي مخضرم ، عاش في الجاهلية ورنى بسطام ابن قيس ، وأدرك الإسلام وأسلم وشهد القادسية ، نزل في بني شيبان وتزوج منهم .

« شرح المفصلات ٧٤١ ، ٧٤٨ ، الإشتقاق ١٩٩ ، الإصابة ٢٠٢/٤ ، ٩٤/٥ ، الخزائن ٤٧١/٨ -

٤٧٣ » .

(٧) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

مَا إِنْ تَرَى السَّيِّدَ زَيْدًا فِي ثُفُوسِهِمْ كَمَا تَرَاهُ بَنُو كُؤُبٍ وَمَرْهُوبٌ

وبيت الشاهد يروي : فازجر . انظر : الحماسة ٣٠/١ ، ويروي : لا تنزع سويته ، انظر : الكتاب ٤١٠/١ . =

[لأن قوله : اردد حمارك لا يرتع بروضتنا كلام تام يستغنى عما بعده ^(١)]
 فقوله بعد ذلك إذن يُردّد وقيد العير مكروب كلام مستقل بنفسه لا يحتاج إليه ما قبله ،
 فليست (إذن) فيه متوسطة [وإنما ^(٢) تكون إذن متوسطة ^(٣)] إذا افتقر ما قبلها لما
 بعدها لا في هذا البيت فإن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها فلذلك قال بعد قوله :
 وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها ليحترز به من مثل إذن في هذا البيت ،
 إذ كانت إذن فيه متوسطة لكنها لم يفتقر ما قبلها إلى ما ^(٤) بعدها ، فكأنها مبتدأة غير
 متوسطة .

وقوله : مثل أن تتوسط بين المخبر وذو الخبر ^(٥) .

مثال ذلك : أنا إذن أكرمك وأما قوله ^(٦) :-

لَا تَرَكُنِّي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا ^(٧)

= الرد : الارجاع ، يرتع : رتعت الماشية رتعا إذا رعت كيف شاءت ، الروضة : المكان المعجب بالزهور
 سمي بذلك لا ستراضة المياه السائلة فيه . أي سكونها لها ، مكروب : من كربت الشيء إذا أحكمته وأوثقته .
 واردد حمارك : مثل أي اكفف لسانك ولا تعرض لنا .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بإذن ، لأن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها .

« الفضليات ٣٨٣ ، الكتاب ٤١٠/١ ، الأصمعيات ٢٢٨ ، الحماسة ٣٠٠/١ ، المعاني الكبير
 ٧٩٣/٢ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ ، شرح أبيات سيويه ١٠٠/٢ ، معاني أبيات الحماسة ٢٦٢ -
 ٢٦٣ ، إصلاح ما غلط فيه الثوري ٨٠ - ٨١ ، شرح ديوان الحماسة ٥٨٦/٢ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، المباحث
 الكاملية ١٦١/١ ، شرح الجزولية ٣٢٩/١ ، شرح الكافية ٢٣٨/٢ ، الخزائن ٤٦٢/٨ - ٤٧٣ .

(١) ساقط من : ج .

(٢) أ : إنما .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) أ : لما .

(٥) الجزولية : ٦٢ وفيها : « بين المبتدأ والخبر » .

(٦) نسبه عبد السلام هارون إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أقف على من نسبه لرؤبة غيره . انظر : معجم

شواهد العربية ٤٧٦/٢ . وليس في ديوان رؤبة المطبوع .

(٧) من بحر الرجز .

شطيرا : من شطر عني فلان أي بعد ، والشطير : الغريب .

- فهو ضرورة أو على حذف الخبر كأنه قال : [إني ^(١)] لا أحتمل ذلك ^(٢) .
- وقوله : أو بين ^(٣) الشرط والجزاء ^(٤) .
- مثاله : إن تزرنني إذن أكرمك ^(٥) .
- وقوله : أو بين ^(٣) القسم والجواب ألغيت ^(٤) .
- مثال ذلك : والله إذن لا أفعل ^(٦) .
- وقوله : وإذا تقدمها حرف العطف ^(٧) .
- [مثاله ^(٨) :] فإذا أحسن إليك . جوابا لمن قال : أزورك .

= الشاهد فيه : أوضحه الشارح - رحمه الله تعالى - .

معاني القرآن : ٢٧٤/١ ، ٣٣٨/٢ ، الصحاح ٦٩٨/٢ ، الإنصاف ١٧٧/١ ، التوطئة ١٤٢ ، شرح
المفصل ١٧/٧ ، المناهج الجلي ٤١أ ، المباحث الكاملية ١٦١/١ ، المقرب ٢٦١/١ ، شرح الجزولية ٣٣٠/١ ،
شرح الكافية ٢٣٨/٢ ، المغني ١٦/١ ، المقاصد النحوية ٣٨٣/٤ ، شرح شواهد المغني ٧٠/١ ، شرح أبيات
المغني ٨٧/١ - ٨٩ ، الخزانة ٤٥٦/٨ - ٤٦٢ ، وليس في ديوان رؤية المطبوع .

(١) ساقط من : ج .

(٢) هذا التخریج نسبة البغدادی إلى السیرافي ، وفيه تخريجات أخر هي على النحو الآتي :-

أ - أن الخبر هو مجموع (إذن أهلك) لا أهلك وحده فتكون إذن مصدرية . وهذا مردود لأن مقتضى ذلك أن يجوز : زيد إذن يقوم بالنصب على جعل الخبر هو المجموع . وصریح كلام العرب يأباه .

ب - أن هذه لغة حملت فيها (إذن) على (لن) وهي لا تلغى بحال .

ج - قيل : إن هذا البيت شاذ ولا يحتج به لأن قائله مجهول .

وهذا عندي مردود بقول الفراء : « أنشدني بعض العرب ... وذكر البيتین » ، معاني القرآن ٢٧٤/١ ، وهو حجة في النقل عن العرب .

انظر هذه التخریجات في : الخزانة ٤٥٦/٨ - ٤٥٧ .

(٣) ج : وبين . (٤) الجزولية : ٦٢ .

(٥) مثال سيبويه : « إن تأتني إذن آتک » ، الكتاب ٤١١/١ .

(٦) قال سيبويه : « ومن ذلك : والله إذن لا أفعل من قبل أن أفعل معتمد على اليمين وإذن لغو » ، الكتاب ٤١١/١ .

(٧) الجزولية : ٦٢ . وفيها : وإذا تقدمها واو العطف .

(٨) ساقط من : ب .

وقوله : جاز فيها الأمران ^(١) على اختلاف التأويلين ^(٢) .

التأويلان أحدهما : أن إذن ابتداء الجملة المعطوفة قبل ارتباطها بالأولى ولا التفات إلى الربط ^(٣) .

والثاني : أن الجملة الثانية قد ربطت بالأولى فالتفت إلى الربط الآن فصارت إذن بذلك متوسطة .

وقوله : وكى إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصبية ^(٢) .

مثاله : جئت كي أتعلم وإنما كان ٨٧ ب ذلك لأنه يمكن تقديرها باللام ، فتكون قبل اللام جارة ^(٤) ، ونصب الفعل بإضمار (أن) ويمكن أيضا تقديرها بأن على تقدير حذف اللام فتكون مثل أن ناصبة بنفسها ^(٥) .

والدليل على أنها تكون بمعنى (أن) أنها لو لم تكن بمعناها لم يكن لدخول لام الجر عليها وجه في قوله تعالى : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسَوْا ﴾ [على ^(٦)] ^(٧) و ﴿ لَكَيْلًا تَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ^(٨) وما أشبه ذلك ، فإن لام الجر إنما تدخل على الاسم أو ما هو بتأويله ولا اسم تدخل عليه هنا ، فهي إذن داخلة على ما هو في تأويل الاسم وهو أن المضمره بعدها مع الفعل المنصوب بها ، فلولا أن (كي) ها هنا مع ما بعدها بتأويل الاسم وأنها كأن في ذلك لما دخلت اللام عليها .

(١) إعمال إذن وإعمالها .

(٢) الجزولية : ٦٢ .

(٣) أ : الرابط .

(٤) ب : مثل الجارة .

(٥) قال المبرد : « ... أما من أدخل اللام فقال : لكي تقوم يا فتى ، فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في (أن) ، وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيما كما تقول : له - فإن عنده بعدها مضمره لأنها من عوامل الأسماء كاللام » ، المقتضب ٨/٢-٩ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) « ... مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [الحديد : ٢٣] .

(٨) « ... وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾

[الحشر : ٧]

والدليل على أنها تكون بمعنى اللام كما تكون بمعنى (أن) قولهم : كيم فعلت كذا ؟ بمعنى لم فعلت كذا ؟ فلولا أن كي بمعنى اللام لما دخلت على ما الاستفهامية ^(١) ؛ لأن أن المصدرية لا تدخل عليها ولا على شيء من الأسماء بوجه [لأنها مختصة بالدخول على الفعل ^(٢)] ، فلم يكن لدخولها على ما الاستفهامية وجه ، إلا كونها بمعنى اللام ، ويَبَيَّن ^(٣) ذلك حذف ألف ما الاستفهامية معها ، وألف ما الاستفهامية لا تحذف إلا إذا انجرت ^(٤) ، فلولا أن كي بمعنى اللام وما الاستفهامية مجرورة بها لما حذفت ألفها ، وأتاها ^(٥) هذان الوجهان ^(٦) من جهة أنك إذا قلت : جئت كي أتعلم أمكن أن تقدر بمعنى : أن أتعلم ، أو أن تتقدر بمعنى : لأتعلم .

[الجوازم]

وقوله : الجازم ^(٧) قسман : جازم فعل واحد وجازم فعلين ^(٨) .

هذا بناء على أن أدوات الشرط هي الجازمة لفعلي الشرط والجواب معاً ، أو على أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما الجازمان لفعل ^(٩) الشرط لأنه قد يقال فيما جزم مع غيره : إنه جازم كما يقال فيما ^(١٠) جزم وحده : إنه جازم ، وهذان المذهبان

(١) قال سيبويه : « وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون : كيمه ؟ في الاستفهام فيعملونها في الأسماء ... - الى أن قال - ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام » ، الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) ساقط من : ب . (٣) ب : ومن .

(٤) قال ابن الأثير : « ألف ما الاستفهامية إذا اتصلت بحرف الجر حذفت نحو : فيم وعم وم ولم » .
البدیع ٥٥٣/٢ ، وانظر : أدب الكاتب ١٩٤ ، الخط لابن السراج : ١٣١ ، الفرة ٣٣٢/٢ .

(٥) يعني كي .

(٦) الوجه الأول أن تكون مصدرية بمعنى (أن) . والوجه الثاني : جارة بمعنى اللام .

(٧) ب : والجازم . (٨) الجزولية : ٦٢ .

(٩) كذا في الأصول ولعل صوابه : لجواب .

(١٠) زيد هنا سطر كامل في نسخة : ب ونصه : [قوله : فالجازم لفعل واحد لم ولما ولما الأمر والدعاء ، هذا قول غير محرر فيما] .

اللذان لا ينبغي كلامه إلا على أحدهما / ١٨٨ أليس المذهب المعول عليه [منهما (١)]
عند النحويين إلا أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما اللذان جزما الجواب .

والمسألة محتمل (٢) أن يقال فيها : إن أدوات الشرط هي التي جزمت الشرط
والجواب معاً لأنها مقتضية لهما معا من حيث لم تكتب (٣) بأحدهما دون الآخر ،
والمقتضي هو الذي ينبغي أن يجعل العامل وكذا هو أبداً ، ألا ترى أنك إذا قلت :
ضرب زيد عمرا ، فإن ضرب يقتضي ضارباً ومضروباً ، فلذلك نسبنا (٤) [العمل (٥)] في
الفاعل والمفعول إليه (٦) ، وهذا قد (٧) قال به جماعة من النحويين (٨) .

ومحتمل أن يقال فيها : إن (إن) إنما هي كلمة شرط فلا تقتضي إلا فعل الشرط
فلا تجزم إلا إياه ، وفعل الشرط هو الذي يقتضي (٩) الجواب فهو الذي ينبغي أن يجزم
الجواب دون الشرط ، وهذا (١٠) أيضاً قد قال به جماعة أخرى (١١) .

ومحتمل أن يقال [إن (١٢)] فعل الشرط لا يقتضي الجواب وحده إلا مع أداة
الشرط ، و(إن) تقتضي فعل الشرط خاصة ، كما قال بذلك الذي (١٣) قبل هذا

(١) تكملة من : ب .

(٢) ج : تحتمل .

(٣) ج : تكتب .

(٤) أ : نسبت . وفي ب : بنينا .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) هذا قول من الأقوال التي قيلت في العامل في الفاعل وكذلك المفعول . انظر : الإنصاف ٧٨/١ -

٨٢ ، التبيين ٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٧) أ : الذي .

(٨) منهم السيرافي حين قال : « وقوله : وينجزم الجواب بما قبله ، يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو

(إن) والشرط ومحتمل أن يكون بإن وحدها ، والاختيار عندي أن يكون بإن وحدها » ، شرح الكتاب

٢٩٩/٣ أ . وينسب للفارسي والجزولي . انظر : المكشاة والنبراس ٨٨/١ (ف) .

ونسب للجزولي وغيره من النحاة من غير تعيين في المباحث الكاملية ١٨٠/١ ، شرح الجزولية ٣٥١/١ .

(٩) أ : المقتضي .

(١٠) ب : وهو .

(١١) ينسب للأخفش . انظر : شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

وهذا الرأي مردود لأنه يقتضي أن يعمل فعل في فعل وهذا غير معروف .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) بياض في : ب .

فينبغي أن ينسب جزم الشرط لإن ، [وجزم الجواب لإن ^(١)] وفعل الشرط ، وهذا أيضاً قد قال به جماعة أخرى ^(٢) ، إلا أن هذا هو أحق ^(٣) هذه الأقوال من جهة النظر فلذلك عول عليه الأكثر ^(٤) ، فإن قيل : فكيف يجزم الفعل والفعل ليس مجازم ؟ قيل : كما يجزم الاسم في الشرط والاسم ليس مجازم ^(٥) ، فكما جزم الاسم في الشرط لما معه في التقدير من معنى (إن) التي ضمنها ، كذلك يجزم الفعل في الشرط لما معه من (إن) التي للشرط لفظاً ^(٦) .

[وقوله : فالجازم لفعل واحد لم ولما ولأم الأمر والدعاء ^(٧) .

(١) ساقط من : ج .

(٢) هو ظاهر قول سيبويه كما سيأتي ص : ٥٠١ .

وبه يقول البصريون . انظر : المقتضب ٤٨/٢ ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٣) ب : أحد .

(٤) هذا عند الشلوين ومن سبقه من النحاة الذين قالوا بذلك ، وقد رجحه بأسباب ذكرها في ص :

٥٠١ .

والراجح عندي القول الأول الذي قال به السيرافي والفارسي والجزولي لما يأتي :-

أ - أن الحرف اقتضى الفعلين معاً ، فلما اقتضاهما عمل فيهما .

ب - أن قولهم : إن الجازم ضعيف كحرف الجر ، فلا يعملان إلا في واحد ، أقول : إن هذا قياس مع الفارق فحرف الجر لا يقتضي سوى شيء واحد فقط لذا عمل فيه ، أما الجازم فيقتضي شيئين فعل شرط وجوابه ، فحق له أن يعمل فيهما .

ج - قولهم : إن الأداة وفعل الشرط عملاً في الجواب ، أما عمل الأداة فنعم وأما عمل الفعل فمردود بما يُرد به على القائلين بعمل الفعل وحده . والله أعلم .

(٥) قياس مع الفارق ؛ فإن الاسم ضمن معنى الأداة فلهذا بني ، أما الفعل فلم يضمن معنى الشرط

حتى يعمل ، أو يقوي عاملاً ، أما المعية فلا تكفي للعمل .

(٦) هناك أقوال أخرى هي :-

أ - قول المازني : إن الجواب مبني على الوقف .

ب - قول الكوفيين : إن جواب الشرط مجزوم على الجوار .

انظر هذين القولين والرد عليهما في : الإنصاف ٦٠٢/٢ - ٦٠٩ ، المباحث الكاملية ١٦٥/١ ، ١٨١ ،

شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٧) الجزولية : ٦٢ .

هذا قول غير محرر ^(١)] ، لأن (اللام) الجازمة لا تختص بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة ^(٢) وكذلك قوله بعد هذا و (لا) في النهي والدعاء غير محرر أيضا ، لأن (لا) الجازمة لا تختص أيضا بالنهي والدعاء دون الطلب والرغبة ^(٣) ٨٨/ب فإذا قلت : (اللام) الطلبية أو (لا) الطلبية عمت أربعة المواضع من الأمر والدعاء والطلب والرغبة ^(٤) فهكذا ^(٥) الصواب في كل واحد منهما أن يقيد بالطلبية كما قلنا .

وكأنه ذهب - أعني المؤلف - مذهب تحقيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و (لا) في النهي » ^(٦) ، وأراد [الزجاجي اللام في الأمر ^(٧)] وما يجري ^(٨) مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد ^(٩) الفعل ، و (لا) في النهي وما يجري مجراه مما (لا) فيه لطلب ^(١٠) إعدام الفعل ^(١١) ، فتجوز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكان المؤلف ذهب إلى جبر ^(١٢) هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجاوز فيه ولم يصل إليه ، ولكنه توسط الأمر لم يتجاوز تجوز أبي القاسم ، ولا حقق تحقيقنا .

(١) هذا السطر تقدم مقحما في نسخة : ب في غير موضعه . انظر : ص ٤٨٢ هـ .
(٢) الطلب عند بعض النحاة يشمل الدعاء والاتماس والأمر قال الأندلسي « إنما تختلف - يعني لام الأمر - باستعلاء الطالب وانحطاطه ، فإن صدر الطلب من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء ، وعلى العكس أمر ، وكذلك في النهي ، وإن صدر من المكافئ سمي اتماسا » ، المباحث الكاملية ١٦٥/١ .

ولعل الشلوين يعني بالرغبة هنا الاتماس على ما يظهر لي . ويعني بالطلب هنا غير الدعاء ، وأن بينهما فرقا ، فالدعاء طلب يتوجه به الطالب إلى ربه سبحانه ، والطلب أمر يتوجه به الطالب إلى من فوقه كوالده أو رؤسائه ، فلا يسمى دعاء لأنه لغير الله ، ولا يحسن أن يكون أمرا ، لأنه لا يأمر من هو أعلى فتعين أن يكون طلبا ، فالدعاء على هذا غير الطلب ، والطلب غير الأمر والاتماس ، وهذا تفریق دقيق جدا ، لم أقف على من سبق الشارح إليه .

(٣) يقال فيه : ما قيل في سابقه .

(٤) هذا مما يؤكد ما أشرت إليه آنفا . من أن الطلب عند الشلوين غير الأمر والدعاء .

(٥) ب : فهذا . (٦) الجمل : ٢٠٧ وفيه : « ولام الأمر » .

(٧) ساقط من : ب . (٨) ب : وأراد واللام وما يجري .

(٩) ب : مما الطلب فيه لإيجاد . (١٠) ب : مما الطلب فيه .

(١١) قيل عنه : « النهي : طلب الترك » ، المباحث الكاملية ١٦٥/١ .

(١٢) طمست في : ب .

وهذا الذي توسط به هذا المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة ، وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مذموم لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم ^(١) ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجاوز ، وإما ألا يحقق ولا يتجاوز فضعيف ^(٢) .

وقوله : والفاء والواو ^(٣) المتوسطة بينهما وبين الهمزة للعطف ^(٤) .

يريد الفاء والواو في : أَوْ لَمْ وَأَوْ لَمَّا وفي : أَفَلَمْ وَأَفَلَمَّا ، وهذه الفاء والواو عاطفتان لهذه الجملة الاستفهامية [على ما قبلها فقلوه تعالى : ﴿ أَوْ كُتِّمْنَا ^(٥) عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ ^(٦) ﴾ و ﴿ أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ^(٧) ﴾ و ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ .. ^(٨) ﴾ وما أشبه ذلك] ^(٩) [إنما الواو والفاء فيها عاطفة للجملة الاستفهامية ^(١٠)] على ما قبلها من الكلام ، إلا أن فيها شذوذاً عن حكم حرف العطف ، وذلك أن حرف العطف حقه ألا يتقدم عليه شيء من المعطوف به ، وهنا قد تقدم من الجملة المعطوفة به همزة الاستفهام على حرف العطف ، وجاز ذلك في همزة الاستفهام دون غيرها لكون الاستفهام له صدر الكلام ، ولكون الألف أصلاً في هذا

(١) يعني أبا القاسم الزجاجي .

(٢) هذا المقطع من قوله : « لأن اللام الجازمة لا تختص ... إلى هنا ، تقدم في نسخة : ب ، وجاء قبل قوله : « وقوله : والجازم قسمان » ، وهو اضطراب من الناسخ . إذ قدم وأخر في ورقة واحدة مرتين .

(٣) أ : والواو والفاء .

(٤) الجزولية : ٦٢ . وفيها : « ... المتوسطتان بينهما ... » .

(٥) أ : أفكلما ، وأثبت ما في ج ، لموافقة ما في المصحف وقراءة القراء .

(٦) تمامها ﴿ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٠] .

(٧) تمامها ﴿ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ، فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الروم : ٩] .

وانظر هذا الجزء المستشهد به في سورة فاطر ٤٤ ، وسورة غافر ٢١ .

(٨) تمامها : ﴿ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [غافر : ٨٢] ، وانظر هذا الجزء المستشهد به في سورة محمد ١٠

(٩) تكملة من : ج .

(١٠) ساقط من : ب .

الباب ، فخصت بتقديمها على حرف العطف دون سائر الألفاظ ٨٩/أ للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام ^(١) ، وهو باب الاستفهام [وهذا جيد جدا لا يحتاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة ^(٢) الاستفهام ^(٣)] على ما ذهب إليه الزمخشري ^(٤) ، وذلك ^(٥) الذي ذهب إليه من تقدير المعطوف عليه ^(٦) بعد حرف العطف ^(٧) تكلف مع وجود هذا الوجه ، فلا ينبغي أن يعرج عليه وقد رجع الزمخشري في أثناء كتابه في القرآن ^(٨) إلى أن أجاز هذا الوجه الذي ذهب إليه سيويه مع الوجه

(١) انظر في هذا : الكتاب ٤٩١/١ ، المقتضب ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ .

(٢) ج : الهمزة . (٣) ساقط من : ب .

(٤) الزمخشري : (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) .

أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري أخذ عن ابن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وأبي سعد الشقاني وأبي منصور الحارثي ، له مصنفات جليلة منها : الكشف ، الفصل ، المستقصى ، الفائق في شرح غريب الحديث ، الأمودج في النحو وغيرها . « معجم الأدباء ١٢٦/١٩ - ١٣٥ ، إنباه الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ ، إشارة التعيين ٣٤٥ - ٣٤٦ » .

(٥) ج : وذلك .

(٦) قال الزمخشري « (أو كلما) الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا » ، الكشف ٣٠٠/١ .

وقال أيضا « (أو عجبتم) الهمزة للإنكار والواو للعطف والمعطوف عليه محذوف كأنه قيل : أكذبتم وعجبتم » ، الكشف ١٨٦/٢ .

(٧) كذا في النسخ كلها ، ولعل صحة العبارة : بعد همزة الاستفهام .

(٨) قال أبو حيان : « وقد رجع الزمخشري عن اختياره إلى قول الجماعة » ، البحر المحيط ٣٢٣/١ ، وقال أيضا وقد رجع - أي الزمخشري - عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة « ، التذييل والتكميل ١١٤١/٥ .

وقال ابن أم قاسم المرادي عن رأي الزمخشري : « قيل : وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف » ، الجنى الداني ٩٧ - ٩٨ .

ولم أقف على رجوعه عن رأيه الأول ، بل كرر ما ذهب إليه في مواطن كثيرة . انظر منها في : الكشف ٣٠٠/١ ، ٨٦/٢ ، ٣٤١/٣ ، ٥١٣ . وغيرها من المواطن الكثيرة .

وقول الزمخشري عن الهمزة في الفصل ٣١٩ « وتوقعها قبل الواو والفاء ثم » لا يؤيد ما ذكر هؤلاء الأئمة من رجوع الزمخشري ولا يعارضه . خصوصاً إذا علمنا أن الفصل فرغ من تأليفه سنة ٥١٥ هـ ، والكشاف بعده إذ فرغ من تأليفه سنة ٥٢٨ هـ .

الذي قاله ، ويظهر من هذا ^(١) أنه لم ير مذهب سيبويه إلا بعد ما صدر عنه مذهبه من تقدير المعطوف عليه ، فلم يرجع عنه لكونه ممكناً ، إلا أن فيه تكلفاً ، وأجاز في المسألة الوجهين ولا ينبغي عندي القول بالتكلف مع وجود المندوحة عنه إلا على ضعف .
وقوله : وتنفرد (لما ^(٢)) بالاستغراق ^(٣) .

ليس هذا بصحيح ، إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة ^(٤) ، والذي غره من هذا قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم ^(٥) ، والمعنى على نفي الزمان الماضي كله ، وإنما هو نفي للندم في الزمان الماضي القريب من الحال فيريد أنه لم يندم في هذا الزمان القريب مع طول الزمان عليه في عصيان خالقه ، فقال القائل : عصى إبليس ربه ولما يندم نافياً لندمه في الزمان الماضي القريب من الحال ، ويتضمن ذلك من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لَمَّا) أي ^(٦) : أنه إذا لم يندم في هذا الزمان الأقرب ^(٧) مع طول الزمان عليه في العصيان فأحرى ألا يندم فيما تقدم هذا الزمان ، فالاستغراق في ذلك إنما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لما) ، وكان الأصل في قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم ، عصى إبليس ربه ولم يندم ولما يندم ثم حذف قوله : ولم يندم ، واكتفى بقوله : ولم يندم [لدلالة قوله ولم يندم ^(٨)] عليه ^(٩) من حيث ذكرنا

(١) أ : منه . (٢) ب : ما .

(٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) قال ابن الخشاب : « ولما فرع عليها - أى على لم - لأنها (لم) في الأصل زيدت عليها (ما) فصارت في أكثر الأمر لنفي الأفعال المترقة » ، المرتجل ٢١٣ .

ثم قال : « وقد تنفي بها غير المترقب ، كقولك : لما يذهب زيد بمعنى لم يذهب تنفي ذهابه من غير أن يكون مترقباً » المرتجل ٢١٤

وهذا يرد على قصر الشارح للمَّا على نفي الماضي المتوقع فقط . إذ أفاد كلامه هذا باستعماله أداة الحصر (إنما) .

(٥) انظر : شرح الجمل ١٨٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ ، شرح الجزولية ٣٣٦/١ ، المعنى ٣٠٩/١ .

(٦) ج : أتى . (٧) ب : القريب .

(٨) تكملة من : ب . (٩) أ ، ج : عنه .

من أنه إذا كان لم يندم عليه في الزمان الأقرب مع طول الزمان عليه فأحرى ألا يندم فيما مضى لأن طول الزمان عليه / ٨٩ ب أدعى إلى الندم من قصره ، فلما كان الأمر على هذا الذي ذكرناه من اقتضاء هذا الكلام الاستغراق من جهة ما دل عليه معناه لا من جهة ما دلت عليه (لَمَّا) لأن وضع (لَمَّا) ليست للاستغراق ، وإنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة ، فاختلط الأمر في ذلك على المؤلف وتوهم أن ذلك من جهة لفظ (لَمَّا) ، وإنما هو من جهة معنى الكلام لا من جهة لفظ (لَمَّا) .

ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن لما تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضع مناقضاً لما قدمه قبل من أن (لَمَّا يفعل) نفي لـ (قد ^(١) فعل ^(٢)) من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أوجب في الزمان الماضي القريب من الحال ^(٣) ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف ^(٤) هنا يقتضي نفي الماضي كله .
وقوله : والوقف عليها ^(٥) .

مثاله : شارفت المدينة ولَمَّا . أي ولما أدخلها ولا تقل ولم ^(٦) ، وإنما كان كذلك لأن الجوازم لضعفها لا تتصرف في معمولاتها بأن تظهر معمولاتها بعدها [وتضمّر ، والأصل ألا يضمّر الفعل بعد الجوازم وإن ^(٧) دل عليه المعنى ^(٨)] كما لا يضمّر ^(٩) إذا

(١) ج : نفي قد ...

(٢) قال الجزولي - رحمه الله - : « ولَمَّا لنفي (قد فعل) . » الجزولية : ٦٢ ، وهو موافق لما في الكتاب

. ٣٠٧/٢

(٣) قال الزنجشيري : « ... قد تقرب الماضي من الحال إذا قلت : قد فعل ، ومنه قول المؤذن : قد قامت

الصلاة لا بد فيها من معنى التوقع » ، المفصل ٣١٦ .

(٤) من قوله : « تنفرد (لَمَّا) بالاستغراق في الزمان » ، الجزولية : ٦٢ .

(٥) الجزولية : ٦٢ .

(٦) قال سيويه : « وما في (لَمَّا) مغيرة لها عن حال (لم) كما غيرت (لو) إذا قلت : لو ما ونحوها ، ألا

ترى أنك تقول : لَمَّا ولا تتبعها شيئاً ولا تقول ذلك في لم » ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

وانظر في ذلك أيضاً : الإيضاح العضدي ٣١٩ ، المرتجل ٢١٤ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ .

(٧) ج : فإن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : كما انضمّر .

دل عليه اللفظ ، ألا ترى أنه لا يجوز : لم زيداً أضربه ^(١) . « لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ^(٢) » ، والجر أضعف إعراب الأسماء فنظيره الذي هو الجزم أضعف إعراب الأفعال ، وقد كان ما هو أقوى منه من إعراب الأفعال لا يضمّر بعده الفعل وهو الناصب ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لن زيداً أضربه ^(٣) ، فألا تضمّر بعد الجازم الفعل أخرى وأولى لأنه أضعف من الناصب .

فلذلك ^(٥) إذا دل الدليل على معمول (لم) في قولك : شارفت المدينة ولم أدخلها ، لم ^(٦) تحذف الجزم لدلالة ما قبله عليه ، وكان ينبغي على هذا أن يجرى (لَمَّا) يجرى (لم) في ذلك فكان ينبغي ألا يجوز شارفت المدينة ولَمَّا ^(٧) بحذف أدخلها لدلالة شارفت المدينة قبله عليه . غير أنه لما كان لما يفعل نفياً لـ (قد فعل) كانت (لَمَّا) في النفي نظيرة (قد) في الإيجاب في ذلك وقد أضمر الفعل بعد / ٩٠ (قد) كثيراً للدلالة عليه ^(٨) في نحو ^(٩) :-

أَفِدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ ^(١٠)

(١) قال ابن الخشاب : « وتتصل لم بما دخلت عليه من الأفعال اتصالاً يجعلها معه كاجزاء الواحد ، فلهذا لا يجوز في الكلام المشور ، وهو في حال السعة والاختيار الفصل بينها وبينه ، أعني (لم) وما نفته » . المرتحل ٢١٢ .

(٢) الكتاب ٥/١ . وانظر ذلك في : المقتضب ١٣١/٢ ، الأصول ١٧٥/٢ .

(٣) ج : لذا .

(٤) قال سيويه : « ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأن إذن أشبهت أرى ... ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبها بما يعمل في الأسماء » ، الكتاب ٤١٠/١ - ٤١١ ، وانظر ص ٤١٢ أيضا .

(٥) هذه الفقرة تختلف في نسخة : ج ، وسوف أوردتها كاملة في آخر موطن الاختلاف .

(٦) ب : ولم .

(٧) ب : فلا .

(٨) انظر في حذف الفعل بعد (قد) : الخصائص ٢٦١/٢ ، المفصل ٣١٧ ، شرح المفصل ١١٠/٨ -

١١١ ، ١٤٨ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعها :-

أَمِنْ آلِ مَيَّةٍ رَاحِعٍ أَوْ مَغْتَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ

أفد الترحل : أي قرب الرحيل ودنا ، والركاب الإبل .

أي وكأن قد زالت ، وقد حمل على ذلك أيضا قوله ^(١) :-
 إِذَا قُلْتُ : مَهْلًا قَالَ حَاجِرُهُ : قَدْ ^(٢)

أي قد كان ^(٣) .

فلما كانت (لما) في النفي نظيرة (قد) في ذلك وقد يحذف الفعل بعدها كثيرا
 إذا دل عليه الدليل حملت (لما) على (قد) في حذف الفعل بعدها إذا دل الدليل
 عليه ، فلذلك جاز شارفت المدينة ولما ، يريد ولما أدخلها ، ولا يجوز ذلك في لم .

= الشاهد فيه : وكأن قد ، إذ أضمّر الفعل بعد قد للدلالة المعنى عليه . تقديره : وكأن قد زالت ، وقد بينه
 الشارح .

ديوانه ٨٩ ، المقتضب ١/١٨٠ ، الخصائص ٢/٣٠٢ ، ٣/١٣١ ، سر الصناعة ١/٣٣٤ ، ٢/٤٩٠ ،
 ٧٧٥ ، الأزهية ٢٢١ ، الفصل ٣١٧ ، شرح المفصل ٨/٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ٩/١٨ ، ٥٢ ، المباحث الكاملية
 ١/١٦٩ ، شرح الجمل ١/١١٠ ، ٢/١٨٩ ، رصف المباني ١٥٩ ، ٢٠٤ ، ٣٥١ ، ٥٠٩ ، المغني ١/١٨٦ ،
 ٣٧٨ ، شرح شواهد المعنى ١/٤٩٠ - ٤٩١ ، الخزانة ٧/١٩٧ - ٢٠٥ ، شرح أبيات المغني ٤/٩١ - ٩٥ .
 (١) القاتل هو طرفة بن العبد البكري .

(٢) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِرَقَةٍ تَهْمِدُ تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وصدر البيت :-

أَخِي ثِقَّةٌ لَا يَنْشِي عَنْ ضَرِيَّةٍ

ورواية الديوان : « إذا قيل ... » .

الشاهد فيه : « قد ... » إذ حذف الفعل بعدها كما أخرجه الشارح ، وذكر الأعلام وجهها آخر فقال :
 « قدي : أي قد فرغ ومضى ، ويكون قدي أيضا بمعنى حسبي » ، شرح ديوان طرفة ٤٣ .

ديوانه ٤٢ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢١٤ ، الخصائص ٢/٣٦١ ، اللسان ٣/٣٤٧ .

(٣) نص عبارة : ج ٩٨ ب : « فلذلك لم يجز شارفت المدينة ولم ، لأنه يكون في ذلك إضممار الفعل بعد
 الجازم وأجازوه في (لما) في قولهم : شارفت المدينة ولما ، لما كانت (لما) فيها بإزاء (قد) في قولهم : قد فعل ،
 من حيث كان لم يفعل نفياً لفعل ، ولما يفعل نفياً لقد فعل ، وقد يضمّر بعدها الفعل في كلامهم كقولك :
 لما نزل وكأن قد .

أي وكأن قد زالت ، ويمكن أن يكون منه قوله :

إذا قلت : مهلاً قال حاجزه قد .

أي قد كان .

وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقاً ^(١) .

أى سواء كان المفعول ^(٢) متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، فمتكلماً مثاله : لأَعْنْ بكذا ، على معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله ﷺ : « قوموا فَلأَصِلْ لكم » ^(٣) .

والمخاطب ^(٤) كقولك لَتُعْنْ بكذا ، وَلِتَوْضَعْ في تجارتك ^(٥) ، والغائب كقولك : لِيُعْنْ زيد بكذا .

وقوله : وإذا بُني للفاعل لزمته مسنداً إلى المتكلم ^(٦) .

مثاله : « قوموا فَلأَصِلْ لكم » ^(٧) كما قلنا .

وقوله : أو الغائب ^(٦) .

مثاله : لَيَفْعَلْ فلان كذا ، وهذا القول منه مشعر بأن اللام إنما تلزم في الفعل المبني للفاعل إذا كان الفاعل منكلاً أو غائباً ، وأنه إذا كان مخاطباً لا يلزمه اللام ، لأن الفاعل إذا كان مخاطباً في أمره وجهان -

(١) الجزولية : ٦٢ . (٢) أ : الفعل .

(٣) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - « أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعت له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فَلأَصِلْ لكم » . قال أنس : فقممت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ، فنضحت بماء فقام رسول الله ﷺ ، وصفت واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف » رواه البخاري : فتح الباري ١/٤٨٨ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ .

ويروى هذا الحديث « ... قوموا فلأصلي بكم » ويروى « فلأصلي لكم » ويروى أيضاً « فأصلي لكم » .

انظر : الموطأ ١٠٨ ، مسند الإمام أحمد ٣/١٣١ ، ١٦٤ ، ١٩٤ ، فتح الباري ٢/٣٤٥ ، مسلم بشرح النووي ١٦٣/٥ ، جامع الأصول ٥/٤٦٥ - ٤٦٦ ، أمالي السهلي ٩٤ - ٩٥ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ .

ولا شاهد فيه على هذه الروايات الأخيرة ، وإنما الشاهد في الرواية الأولى .

(٤) ب : المخاطبة .

(٥) وضع الرجل في تجارته فهو موضوع فيها وأوضع وَوَضِعَ وضْعاً : غَيَّرَ وخسر فيها ، وصيغة ما لم

يسم فاعله أكثر .

انظر : التهذيب ٣/٧٤ ، اللسان ٨/٣٧٩ مادة (وضع) .

(٧) سبق تخريجه . انظر : هـ : ٣ .

(٦) الجزولية : ٨ ب (فاس) .

أحدهما : أن ^(١) يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء (أَفْعَل) وما هو بمعناه .

والثاني : أن ^(١) تدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لَتَقُمْ وَلَتَقْعُدَ وما أشبه ذلك .

وهذا الذي أشعر به هذا الكلام من هذا المعنى أعني من جواز هذين الأمرين في أمر المخاطب صحيح إلا أن الأجود منهما أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو ٩٠/ب اذهب واضرب ، وإنما كان ذلك الأجود لأنه أحصر من قولك : لَتَفْعَلْ وَلَتَذْهَبْ ، فاستغنوا بالأحصر عن غيره ^(٢) . كما ^(٣) استغنوا بالضمير المتصل في قولك قمت ولم يقولوا ^(٤) قام أنا ، وقمت ولم يقولوا قام أنت ^(٥) .

إلا أنه قد جاء المستغنى عنه في الأكثر في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة فجاء قوله : (لَتَذْهَبْ وَلَتَضْرِبْ) ولم يجيء (قام أنا ولا قام أنت) إلا في ضرورة ^(٦) وعلى مجيئه قرأت القراء ^(٧) ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ ^(٨)

(١) ب : بأن .

(٢) قال سيبويه : « ... كما استغنيت بقولك : اضرب عن يضرب » ، الكتاب ٣١٠/١ ، وانظر المقتضب ٤٤/٢ .

(٣) أ : أي .

(٤) ج : ولم تقل .

(٥) قال سيبويه : « ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن تقول : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في فعلنا لا تقول فعل نحن » ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٦) كقول طرفة :-

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْحَيِّ أَمْ صَرَّمُوا يَا صَاحِبَ بَلِّ صَرَّمِ الْوَصَالَ هَم

ديوانه ١٩٣ .

(٧) رفعت هذه القراءة إلى النبي ﷺ ، وقرأ بها عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك رضي الله عنهم والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والحجدرى وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الأنصاري .

انظر : البحر المحيط ١٧٢/٥ ، النشر ٢٨٥/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ .

(٨) أول الآية ﴿ قل : بفضل الله وبرحمته ... ﴾ [يونس : ٥٨] .

بالتاء في فلتفرحوا ، ولا يكون ذلك [إلا ^(١)] في الفعل المبني للمفعول إذا كان مسنداً إلى المخاطب ، لأن المأمور هنا ^(٢) أعني في فعل المفعول إذا قلت : لَتُعَنَّ بِحَاجَتِي ، وإن كان مخاطباً فإن لام الأمر هناك لم تدخل في الحقيقة إلا على فعل مبني لفاعل غائب ، ألا ترى أن المعنى لَيُعَنَّكَ بِحَاجَتِي اهتمامك بها بسبب أنه لا فعل إلا وله فاعل في المعنى فلما كان معناه : لَيُعَنَّكَ بِحَاجَتِي اهتمامك بها كان الفعل في ذلك كأنه فعل مسند إلى غائب مبني للفاعل ، والفعل المبني للفاعل إذا كان مسنداً إلى الغائب تلزمه اللام ^(٣) فلزمت ما هو بمعناه لذلك .

وقوله : وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ... إلى آخره ^(٤) .

يعني أنه إن كان مسنداً إلى المخاطب جاز دخول اللام فيه ، وأن يؤتى به على بنية فعل الأمر للواحد نحو : اضْرِبْ وَلْتَضْرِبْ كَمَا قُلْنَا ^(٥) .

وقوله : فإن كان متحركاً ^(٦) .

مثاله : قُمْ وَقُلْ .

وقوله : ترك على حركته ^(٧) .

أتم من هذا [أن يقول ^(٨)] : ولم يحدث في لفظه الباقي حادث ، إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة ، فإن تلك الهمزة تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة لها فتد إلى - عند حذف اللام ، وحرف المضارعة - الهمزة التي حذفت من مضارعه

(١) تكلمة يقتضيها السياق .

(٢) ب : هناك .

(٣) لذا قال الجرجاني : « وأما اللام فتختص بالغائب في الأكثر نحو : يُضْرَبَ زَيْدٌ ، ويمتثل الأمر ، ،

المقتصد ١٠٩٣/٢ .

(٤) الجزولية : ٨ب (فاس) .

(٥) انظر ما سبق : ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .

(٦) ساقط من : ب .

لأجل المعاقبة^(١) نحو قوله^(٢) : [في^(٣)] أُطِع^(٤) / ٩١ فإن لم يكن كذلك ترك على حركته ولم يحدث في اللفظ الباقي حادث .

وقوله : : وإن كان ساكناً اجتلبت له^(٥) همزة الوصل^(٦) .

أتم من هذا أيضاً أن يقول : لم يحدث في لفظه شيء إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة وتلك الهمزة تحذف في المضارع فتد إلى الهمزة التي حذفت من مضارعه نحو قولك في : لَتَكْرِمَ أَكْرَمَ وهذا بناء [منه^(٧)] على مذهب الكوفيين ، فإن الكوفيين يقولون : إن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام^(٨) ، ويقتضيهم^(٩) ذلك أن تكون بنية فعل الأمر محذوفة ، والسكون الذي في آخره جزم ، وهذا المذهب خطأ^(١٠) .

فكان ينبغي لقائل هذا^(١١) ألا يعول عليه^(١٢) لخطئه وشهرة ذلك من أمره ،

(١) مثل أطاع وأقام الماضيين ، فمضارعهما للمخاطب تطيع وتقيم وتحذف الهمزة لمعاقبة التاء التي هي حرف المضارعة ، فإذا دخلت لام الأمر صار يُطِيعُ ويُقِيمُ ، فإن أردت صيغة الأمر وحذفت اللام ثم حرف المضارعة وبناء على قول الجزولي [وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ونظر إلى ما بعده ، فإن كان متحركاً ترك على حركته] الجزولية ب ٨ .

فهذان الفعلان ثانيهما متحرك وجريا على قول الجزولي هذا ينبغي أن تقول : طع وقم ، وهذا غير صحيح في الأمر منهما ، وينبغي أن ترد الهمزة لمعاقبة حرف المضارع - كما قال الشلوين - فتقول أطع وأقم .

(٢) ب : قولك . (٣) ساقط من : ج .

(٤) ج : لتطمع أطمع ، ولا تصلح للتمثيل هنا .

(٥) أ ، ج : إليه . وما أثبتته من ب : موافق لما في نسخ الجزولية .

(٦) الجزولية : ب ٨ . (٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر مذهب الكوفيين هذا في : معاني القرآن ٤٦٩/١ - ٤٧٠ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢ - ٢٢٣ ، شرح القصائد السبع الطوال ٣٨ ، إعراب ثلاثين سورة ٥٤ ، ١٢٧ ، المقتصد ١٠٩٤/٢ ، أسرار العربية ٣١٩ - ٣٢١ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ - ٥٤٩ ، التبيين ١٧٦ - ١٨٠ .

(٩) ب : يقتضي .

(١٠) قال المبرد : « وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا - يعني فعل الأمر - مجزوم ، وذلك خطأ فاحش وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء » ، المقتضب ١٢٩/٢ .

(١١) يعني الجزولي . (١٢) أي على قول الكوفيين .

وبيان خطئه أن الإعراب في الفعل ضعيف ^(١) ، وعوامله ضعاف فلا يحتمل إضمار ^(٢) العوامل وإبقاء عملها كما تحتمله عوامل الأسماء لقوة الإعراب في الأسماء وضعف الإعراب في الأفعال ، وقوة عوامل الأسماء وضعف عوامل الأفعال ، وإذا كان النصب في الفعل الذي هو نظير النصب في الاسم الذي تضمّر عوامله لا تضمّر عوامله إلا [أن ^(٣)] في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها ، فالجزم أحقّ بألا تضمّر عوامله لأنه في الفعل نظير الجر في الاسم ^(٤) الذي لا تضمّر عوامله ، فلذلك ينبغي أن يكون قول الكوفيين ^(٥) خطأ وما أدى إليه ينبغي أن يكون خطأ مثله .

وهذا القول بأن هذا البناء محذوف من قوله لتفعل يؤدي إلى القول بجزمه ^(٦) ، فإنه إذا كان محذوفاً منه انبغى أن يكون مجزوماً ، وقد صدع القياس بخطأ الجزم ، وقد زعم هو أنه ليس بجزم في قوله - في آخر هذا الفصل - : « ويعامل آخر الفعل في ذلك كله معاملة آخر الفعل المجزوم » ^(٧) إلا أن المؤلف ربما اعتذر عن هذا بعذر لكنه عذر لا يقبل ، وسيأتي العذر بعد هذا ورده ^(٨) . ٩١/ ب .

وقوله : ونظر إلى ما قبل الآخر ^(٩) .

أعم من هذا ونظر إلى الثالث من المضارع ^(٩) .

وقوله : فإن كان مفتوحاً ^(٧) .

مثاله : اذهب وانطلق واستخرج .

(١) لأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، والفرع لا يقوى قوة الأصل .
انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٧ - ٨٢ ، الخصائص ٦٣/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، المرتحل ٣٥ ، أسرار العربية ٢٤ ، التبيين ١٥٣ - ١٥٥ .

(٢) أ : اضمّاره . (٣) ساقط من : ب .

(٤) ب ، ج : الأسماء . (٥) ب : النحويين .

(٦) انظر المراجع في ص : ٤٩٥ هـ فقد أشارت إلى أن فعل الأمر عند الكوفيين معرب مجزوم .

(٧) الجزولية : ٨ ب . (٨) انظر ص : ٤٩٧ - ٥٠١ .

(٩) لأنه يعترض عليه بمثل استقام لسكون ما قبل الآخر ، ولكن النظر إلى الثالث يكفي في الحكم على المهمة ، من غير أن يجوز إلى إرجاعها إلى الأصل .

وقال اللورقي : « لو قال : ونظر إلى الحرف الثالث كان أخصر وأضبط » ، المباحث الكاملية ١٧٥/١ .

وقوله : أو مكسورا ^(١) .

[مثاله ^(٢)] : اضْرِبْ .

وقوله : وإن كان مضموما ضمت ^(٣) .

مثاله : اقْتُلْ ، وينقصه هنا أن يقول مضموماً ضمّاً أصلياً ^(٤) لأنه إذا لم يكن الضم أصلياً نحو : امشُوا واقْضُوا إنما تكون الهمزة فيه مكسورة لا مضمومة كما تضم مع كون الثالث مضموماً ^(٥) [ضمة ^(٦)] أصلية نحو : اقتل .

وقوله : ويعامل [آخر ^(٦)] الفعل في ذلك كله معاملة آخر [الفعل ^(٢)] المجزوم ^(٧) .

المراد بهذا الفصل أن فعل الأمر أحكامه كأحكام الفعل المجزوم ، ولفظه في البناء كلفظ [الفعل ^(٨)] المجزوم ، والمجزوم من الأفعال على ضربين :-

إما أن يتصل بالفعل المجزوم أحد الضمائر الثلاثة ^(٩) .

أو لا يتصل [به ^(٢)] أحد الضمائر الثلاثة .

فإنه لا يكون فيه نون بعد تلك الضمائر ^(١٠) نحو قولك : لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وكذلك الأمر يكون أيضاً بغير نون نحو قولك : اضربا واضربوا واضربي .

وما لم يتصل به أحد الضمائر ينقسم إلى قسمين :-

(١) في الجزولية : ٨ ب : « ونظر إلى ما قبل الآخر فإن كان مفتوحاً أو مكسوراً كسرت الهمزة » .

(٢) ساقط من : ج . (٣) ضمت أي الهمزة ، الجزولية ٨ ب .

(٤) قال الأبهدي : « وانضمام الثالث أو كسره إنما يدعى بشرط أن تكون الضمة والكسرة غير

عارضتين ، فإن كانتا عارضتين لم يرعيا ، بل يرعى ما للثالث من الحركة بحق الأصالة » ، شرح الجزولية ١/٣٥٠ .

(٥) أ : مضمومة . (٦) ساقط من : أ .

(٧) الجزولية : ٨ ب . (٨) ساقط من : ب .

(٩) الضمائر الثلاثة هي : ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، وانظر في لحاقهن الفعل : الكتاب ١/٥٠ .

(١٠) قال سيبويه - عن النون هنا : « فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد » ،

الكتاب ١/٥٠ .

إما أن يكون آخره حروف ^(١) المد واللين ، أو لا تكون .

فإن كان آخره حرف مد ولين حذف ذلك الحرف نحو قولك : لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ ^(٢) ، وكذلك الأمر من هذا النوع تقول : اغْزُ واقْضِ واخْشَ .

وإن لم يكن آخره حرف مد ولين كان ساكن الآخر نحو : لم يضرب ولم يقتل ولم يذهب . وكذلك الأمر من هذا النوع نحو : اذْهَبْ واقتُل واضْرِبْ ، وكون ما اتصل به أحد الضمائر من الأمر بلا نون بيِّن ، لأن النون إنما هي علامة الرفع ، والأمر في نحو : اضرب واقتل مبني ليس بمعرب لأنه فعل ليس فيه علة توجب إعرابه ، لأنه بناء مخصوص بالمستقبل فليس فيه العلة الموجبة لإعراب الفعل التي هي اشتراك البناء واختصاصه بعد ذلك بالحرف لأنه مختص / ٩٢ أ في أصل وضعه ^(٣) ، فإذا لم يكن فيه علة توجب إعرابه انبغى ^(٤) أن يبقى على أصل الفعل وهو البناء .

وإذا كان مبنياً ولم يكن معرباً لم يكن مرفوعاً ، وإذا لم يكن مرفوعاً لم يكن لدخول النون فيه وجه .

فكون هذا الأمر إذا اتصل به أحد الضمائر الثلاثة دون نون على ما يجب وكذلك سكون آخر الأمر فيما لم يتصل به أحد الضمائر الثلاثة [في نحو ^(٥)] اضرب واقتل بيِّن أيضاً ؛ لأنه لما وجب له كما قلنا البناء ، والبناء ^(٦) أصله السكون ^(٧) ، جاء على أصل البناء وهو السكون كما يجب ، وليس كذلك حذف الياء والواو والألف في

(١) ج : حرف .

(٢) قال سيبويه : « وأعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش وهو في الرفع ساكن الآخر تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى » ، الكتاب ٧/١ .

(٣) فصل الصيمري أوجه مشابهة الفعل المضارع للاسم . انظر : التبصرة والتذكرة ٧٦/١ - ٧٧ .

(٤) أ : ينبغي . (٥) ساقط من : أ .

(٦) ج : له البناء ، والبناء كما قلنا .

(٧) قال عبد القاهر الجرجاني : « وأصل البناء السكون ، لأنه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب » ، المقتصد ١٢٥/١ - ١٢٦ .

نحو : اقضي واغز [واربم ^(١)] واخش ؛ لأنه ليس حذف هذه الحروف من وجوه البناء ، إنما هو من وجوه الجزم ^(٢) ؛ لأن البناء إنما له وجهان : السكون والحركة خاصة [لا الحذف ^(٣)] ، فقد كان ينبغي أن تكون هذه الأفعال مثبتة ^(٤) حروف المد واللين في آخرها ، ويكون سكونها وجه البناء فيها لا حذفها ، لكنه لما كان قولك : اغز في معنى لَتَغْزُ ، واقضي في معنى لَتَقْضِ ، واخش في معنى لَتَحْشَ . عومل المبني في ذلك معاملة المجزوم لكونه في معناه ، لأن من كلامهم أن يحكم للشيء بحكم ما هو بمعناه نحو ما فعلوه من تصحيح عين عَوَر ؛ لأنه في معنى أَعَوَّرَ ، وتصحيح عين اعتنونا واجتوروا لأنه في معنى تعاونوا وتجاوزوا ^(٥) ، وهذا الاعتذار إنما يحتاج إليه من يقول في هذا البناء المخصوص بأمر المخاطب : إنه مبني ^(٦) ، لأنه بناء مختص بالاستقبال وضعاً ^(٧) ، لا من يقول : إنه معرب باقٍ ^(٨) على إعرابه الذي كان عليه .

فالمؤلف [إذن ^(٩)] على هذا لم يجعل بناء الأمر نحو : اضرب واقتل محذوفاً من بناء ^(١٠) [المضارع المجزوم بلام الأمر] وباقياً على إعرابه ^(٩) الذي كان كما كان

(١) تكملة من : ج .

(٢) لأن علامة جزم الأفعال المعتلة حذف حرف العلة ، انظر ما سبق : ٤٩٨ هـ .

(٣) ساقط من : ج .

(٤) أ : مشبهة .

(٥) قال سيويو : « فأما قولهم : اجتوروا واعتنونا وازدوجوا واعتوروا فزعم الخليل : أنها إنما تثبت لأن هذه الأحرف في معنى تفاعلوا ، ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوزوا وتزاجوا ، فالعنى في هذا وتفاعلوا سواء ، فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو ، كما قالوا : عور إذ كان في معنى فعل يصح على الأصل ، وكذلك احتوشوا واهتوشوا وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه لأنه قد يشرك في هذا المعنى ما يصح ، كما قالوا : صيد لأنه قد يشرك ما يصح والمعنى واحد فهما يعتوران باب أفعل ... » ، الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٦) هذا مذهب البصريين .

انظر : الكتاب ٤/١ ، المقتضب ١٢٩/٢ ، الأصول ٥١/١ ، الإيضاح العضدي ١٥ ، التبصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٧) قال الصيمري : « فعل الأمر وهو مبني على السكون نحو : اذهب وانطلق واضرب ، فهو يختص بالاستقبال ، ويمحس معه غد تقول : قم غداً وانطلق غداً » ، التبصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٨) ب : باقياً .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) ساقط من : أ .

قبل الحذف كما قال الكوفيون لأن إضمار الجازم لا يجوز ، لكنه عنده هنا بناء على حده وهذا ٩٢/ب يعارض قوله أولاً : إنه محذوف من المضارع ^(١) لأن قوله فيه : إنه مبني ^(٢) يقتضي ^(٣) أنه غير محذوف كما قلنا .

ولكن المؤلف جعل بناء الأمر في ذلك مع القول بينائه محذوفاً من المضارع ، واستدل على ذلك بموافقة عينه عين المضارع ، إذ كان ^(٤) تحركه على حد تحرك عين المضارع دليلاً على ما زعمه من أنه محذوف من المضارع الذي فيه اللام ، وأقيم ذلك البناء مقام ما كان فيه [من ^(٥)] اللام والتاء قبل الحذف ، لأنه بناء مخصوص بأمر المخاطب لما كانت بنية اللام والتاء لفظاً مخصوصاً بأمر المخاطب ، وإذا فعل ذلك كان ^(٦) بناء مختصاً ^(٧) بالاستقبال ^(٨) كاختصاص بنية المضارع الذي فيه اللام بالاستقبال ^(٩) ، فإذا كان مثله فلا ينبغي ^(١٠) أن يجعل أحدهما أصلاً للآخر لاستوائيهما في الاختصاص [بأمر المخاطب ^(١١)] ، وإذا لم يكن المضارع الذي فيه اللام أصلاً ارتفعت عنه علة الإعراب من الاشتراك والاختصاص ^(١٢) بعده بالحرف ، فيبقى على أصل الفعل من البناء وعومل آخر الفعل في ذلك معاملة آخر المجزوم .

وكما عومل الحرف ^(١٣) في لم يَغْزُ ولم يَقْضِ معاملة الحركة فحذف للجزم لمعاقبتها له ، وأجري حذفه مجرى حذف الحركة في الجزم ، كذلك عومل هذا معاملة الحركة فحذف ، وأجري حذفه مجرى حذف الحركة للبناء في قولك : اغْزُ واقْضِ .

إلا أن هذا القول الذي قاله المؤلف من جعل البناء كأنه غير محذوف ، وهو يعتقد فيه أنه محذوف ، وليس ثم ضرورة تضم إليه إلا اتفاق عينه مع عين المضارع ،

(٢) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ وما بعدها .

(٤) أ ، ج : فكان .

(٦) ج : وكان .

(٨) يعني فعل الأمر كاضرب ونحوه .

(١٠) ب ، ج : لم ينبغي .

(١٢) بياض في : ب .

(١) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ .

(٣) أ : يقضي .

(٥) ساقط من : ب .

(٧) ج : مخصوصاً .

(٩) يعني المضارع في نحو : لتضرب .

(١١) ساقط من : ج .

(١٣) ب : الجزم .

ولعل ذلك لاتفاقه مع المضارع الذي [فيه ^(١)] لام الأمر في معناه ، لا لأنه محذوف منه كما زعمه فصار ادعاء الحذف فيه دعوى مجردة من الدليل ، وانضاف إلى ذلك هذه الدعوى الأخرى التي هي جعل المحذوف كأنه غير محذوف وذلك دعوى على دعوى ومثل هذا لا ينبغي / ٩٣ أن يقال [به ^(١)] .

[أدوات الشرط]

وقوله : والجازم لفعلين قسمان إلى آخره ^(٢) .

ليست جوازم لفعلين عند سيبويه والخليل فيما قاله الناس ، وهذا ظاهر حكاية سيبويه عن ^(٣) الخليل أيضا ^(٤) ، والذي يقتضيه النظر أيضا [كما ^(٥)] قدمنا ^(٦) ، وإنما الجازم للجواب أداة الشرط وفعله ، لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد ، وذلك أولى من أن يجزم الجازم فعلين وهو أضعف من الجار ، ومن أن يكون الفعل جازما ^(٧) . وقد كان أن يقيد جزم هذه الجوازم لفعلين بما يدل به على الخلاف الذي في الجازم للفعل الثاني أولى من إطلاقه على ما التزمه في تقييد ما اختلف فيه الآراء ، والخلاف فيه مشهور ، فإن النحويين اختلفوا في الجازم للفعل الثاني من هذا الباب على ثلاثة أقوال قد تقدم ذكرها وذكر الأصح منها ^(٨) .

وقوله : فالحرف ^(٢) .

(١) ساقط : ج . (٢) الجزولية : ٨ ب .

(٣) عن معادة في : أ .

(٤) قال سيبويه : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : ان تأتني آتاك ، فأتاك انجزمت بـ (إن تأتني) » ، الكتاب ٤٣٥/١ .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر ترجيح الشارح - رحمه الله تعالى - ص : ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٧) انظر الرد عليه في ص : ٤٨٤ هـ .

(٨) انظر ص : ٤٨٢ - ٤٨٤ .

إن الحروف عند سيبويه من أدوات الشرط إن وإذ ما ^(١) ، وإذ ما عند المؤلف ليست بحرف ولكنها ظرف زماني ، وسيدكرها بعد ، [يعني ^(٢)] في الظرف الزماني ^(٣) ، ومذهبه في ذلك مذهب المبرد وأبي علي في الإيضاح ^(٤) وسيأتي الكلام في المذهبين بعد ^(٥) .

وقوله : والاسم ظرف وغير ظرف ، فغير الظرف من وما ومهما وأي وكيف ^(٦) .

فذكر (مهما) مع (ما) وهي عند الخليل (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة كما تضم إلى غيرها من أدوات الجزاء ^(٧) نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(٨) إلا أنها لما ضمت هذه الزائدة إلى ما الشرطية ، وكان لفظهما ^(٩) واحداً كرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من ألف الشرطية هاء ^(١١) لذلك ^(١٢) ، من حيث كان منقطع الألف عند الهاء ^(١٣) وكانت مثلها في الخفاء ^(١٤) ، وأختها في أنهما يختلفان

(١) قال - رحمه الله تعالى - : « فما يجازى به من الأسماء غير الظروف : من وما وأبهم ، وما يجازى به من الظروف أي حين ومتى وأين وأنى وحيثما ، ومن غيرهما : إن وإذ ما » ، الكتاب ٤٣١/١ - ٤٣٢ . وقال به المبرد انظر : المقتضب ٤٥/٢ .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) انظر الجزولية : ٨ ب ، وهذا الشرح ص : ٥٠٧ .

(٤) مذهب المبرد في المقتضب ٤٥/٢ ، وانظر ص ٤٦ ، ٥٣ وسيأتي التعليق عليه ص : ٥٠٧ هـ ، ومذهب الفارسي في الإيضاح ٣٢١ .

(٥) انظر ص : ٥٠٧ - ٥١٠ .

(٦) الجزولية : ٨ ب .

(٧) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤٣٣/١ .

(٨) تمامها ﴿ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ ، وَإِنْ تُصْنِئْهُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا : هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ تُصْنِئْهُمْ سِيفَةً يَقُولُوا : هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ ، قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٧٨]

(٩) ب : لفظها .

(١٠) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(١١) قال سيبويه ناقلا عن شيخه الخليل : « ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحداً فيقولوا :

مَآماً فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى » ، الكتاب ٤٣٣/١ .

(١٢) قال سيبويه تحدثنا عن مخارج الحروف : « فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا : الهمة والهاء والألف » ، الكتاب ٤٠٥/٢ .

(١٣) قال الصيمري : « ... إن الهاء تشبه الألف في الخفاء » ، التبصرة والتذكرة ٨٣٨/٢ .

للقوف في قولهم : كيمه ^(١) وحيهلا ^(٢) ، لكنها وإن كانت ما الشرطية ضمت إليها ما الزائدة فإنهما قد صارا بالتركيب كأنهما كلمة [واحدة ^(٣)] أخرى غير اللتين تركبا منهما ، فلذلك جاز أن تذكر ٩٣ ب (مهما) مع (ما) على هذا القول ، وللنحويين في هذه المسألة ثلاثة أقوال :-

أحدها : ما ذكرناه من مذهب الخليل ^(٤) .

والثاني : أنها (مة ^(٥)) التي بمعنى اكفف ضمت إليها ما وتركبا فصارا كلمة واحدة ^(٦) ، وحدث فيهما ^(٧) بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة ^(٨) ، فإذا كثرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إنها ^(٩) (ما) الشرطية أبدلت ألفها هاء لقلة الدعوى فيه ^(١٠) ، أو كانت مساوية بذلك لقول الخليل بسبب ما فيها من قلة الدعوى ، وما في كلام الخليل من أن (ما) الشرطية أقرب إلى الشرط من (مة) ، بل ينبغي أن يكون هذا الوجه الآخر أجود من الأول ، فلما استوى ^(١١) الوجهان وكان ^(١٢) هذا أجود ، ذكر سيبويه هذا الوجه على [وجه ^(٣)] أنه أجود ^(١٣) أو على وجه أنه جائز كجواز مذهب الخليل لا على أنه المختار عنده .

(١) أ ، ب : كيفه .

(٢) قال الصيمري : « إذا وقفت تبين حركة اللام بالألف فقول : حيهلا ، ومنهم من يبينها بالهاء فيقول : حيهله ، فلما تناسبت الألف والهاء في هذا وكأنا من مخرج واحد أبدلت الياء منها ... » ، التبصرة والتذكرة ٨٣٨/٢ .

(٤) سبق تخريجه انظر ص : ٥٠٢ هـ ٧ .

(٣) ساقط من : ب .

(٥) ب : ما .

(٦) قال سيبويه : « وقد يجوز أن يكون (مة) كإذ ضم إليها (ما) » ، الكتاب ٤٣٣/١ ، وبه قال الفراء . انظر : شرح القصائد السبع الطوال ٤٥ .

(٧) ب ، ج : فيها .

(٨) نظائرها : لولا وهلا ولوما وألا التي للتمني ، فهي حروف مركبة وأفادها التركيب معنى جديدا ونظائرها كثيرة . انظر : شرح المفصل ١٥٥/٩ .

(٩) أ : وأنها .

(١٠) أي في القول الثاني الذي يرى أنها (مه) ركبت مع (ما) .

(١١) ب : استوت . (١٢) أ ، ج : أو كان .

(١٣) عبارة سيبويه مطلقة تفيد الجواز من غير ترجيح . انظر : الكتاب ٤٣٣/١ .

ولعل سيبويه لم يقل : إنها مركبة من (مَ وما) وهو ^(١) يعني من (مَ) التي بمعنى اكفف ، ولكن من (مِ) أخرى غير [مَ ^(٢)] التي بمعنى اكفف ^(٣) كإذ [التي ^(٤)] في قولك : إذ ما التي هي غير إذ الظرفية على مذهبه ^(٥) ، فيكون مذهبه بذلك أقل دعوى مما تقدم وأجود وأرى أن هذا هو الذي ذهب إليه لأنه مثلها بها .

وكل واحد من هذين المذهبين أعني مذهب الخليل ومذهب سيبويه أجود من المذهب الثالث الذي بقي علينا وهو قول من يقول : إنها مرتجلة للشرط لا أصل لها في الكلام معروف إلا الشرط ^(٦) ، لأن الإتيان بغير المعروف دعوى فمذهبهما أولى لأنهما أقرب إلى أن يقال فيهما : إنهما ^(٧) لم يأتيا إلا بمعروف ولا أدري له ^(٨) حجة إلا كتبها بالياء ^(٩) ، ولا تكتب ألف ما بالياء

(١) أ : وهي . (٢) ساقط من : أ .

(٣) كلامه - رحمه الله - لا يشعر بشيء من هذا .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) لعل الشلوين بنى رأيه هذا - في إذ ما - على مذهب سيبويه من أنها حرف وقد سبقت الإشارة إليه انظر ص : ٥٠٢ واهامش ١ ، ولكن كلام سيبويه لا يفهم منه هذا الذي ذهب إليه الشلوين بل الراجع أنها (إذ) الظرفية لما دخلت عليها (ما) صار لها مع التركيب معنى جديد قال السيرافي : « فرق سيبويه بين حيثما وبين إذ ما فجعل حيثما في حيز الظروف التي يجازى بها فهي اسم مثل أين ومتى ، وجعل (إذ ما) في حيز الحروف لأنه ذكر ما كان من غير الأسماء والظروف فذكر إن وإذ ما والفرق بينهما أن (إذ) لما ضمت إليها (ما) وجوزي بها خرجت عن معناها ، لأنها كانت قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان وبعد دخولها للمستقبل كإن ، وقد يركب الشيطان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد ... » شرح الكتاب ٢٢٦/٣ ب .

(٦) انظر هذا المذهب في : المرجل ٢٧٦ ، المنهاج الجلي ٤٤ ، شرح الجمل ١٩٥/٢ ، شرح الجزولية ٣٥٦/١ ، المساعد ١٣٧/٣ .

(٧) ج : إنها . (٨) أي لصاحب القول الثالث .

(٩) هنا أمور ينبغي الإشارة إليها وهي :-

أ - ألف (مهما) رابعة ، وحقها لو كانت كلمة واحدة أن تكتب بالياء لأن « ... كل كلمة كانت ألفها رابعة فصاعدا منقولة من واو أو من ياء أو لم تكن من واحدة منها مائلة كانت أو غير مائلة وجب كتابتها بالياء » ، كتاب الكتاب ٤٤ .

ب - نص الرضي على أن من زعم أن (مهما) بسيطة ينبغي أن يكتبها بالياء قال : « ... قال بعضهم =

فلهما ^(١) أن يقولوا : إنه لما صارت الكلمتان كلمة واحدة صارت الألف رابعة فلذلك كتبت بالياء .

وقوله : وقلما يجازى بكيف ^(٢) .

لا يجازى بكيف عند البصريين [على الإطلاق ^(٣)] ، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق ^(٤) [^(٥) ٩٤/أ والصواب ألا يجازى بها ^(٦)] إذ لم يثبت الجزم بكيف منقولاً ، ولا أعرف للكوفيين نقله . فالذي يسبق أنهم قاسوه ^(٧) وليس بموضع قياس ، فإنه جزم بالاسم لتضمنه معنى أداة الشرط ^(٨) ، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم وليس الجزم للأسماء في الأصل ^(٩) ، فجعلها جازمة إخراج ^(١٠) لها عن أصلها ؛ لا ينبغي أن يقال منه إلا بما قيل ^(١١) ، وهو لم يُقَلْ في [كيف فيما أعلم ^(١٢)] ^(١٣) فينبغي أن يبقى

= هي كلمة غير مركبة على وزن (فَعَلَى) فحقها على هذا أن تكتب بالياء ، شرح الكافية ٢٥٣/٢ ، ونص الشمني على مثل ذلك . انظر : حاشية الشمني على المغني ٩٣/٢ ، وكذلك الأمير في حاشيته على المغني ٢٠/٢ .

ج - قول الشلوين - رحمه الله - تعالى : لا أدري له حجة ... الى آخره .

القائلون بهذا القول احتجوا كذلك : بأنها موضوعة مفردة لأن دعوى التركيب لم يقم عليها دليل

انظر : شرح الجمل ١٩٦/٢ ، التذيل والتكميل ١٤٣/٥ .

(١) أى لصاحبي القولين الأول والثاني . (٢) الجزولية : ب ٨ .

(٣) بل قال به من البصريين قطرب والزجاجي انظر : الجمل ٢١١ ، شرح الجمل ١٩٦/١ ، البسيط ٢٤٠/١ (الغرب) ، التذيل والتكميل ١٤٤/٥ .

(٤) انظر مذهب الكوفيين بالإضافة إلى المراجع السابقة : في شرح الكتاب ٢٢٨/١ - ب ، شرح المقدمة ٢٤٨/١ ، ثمار الصناعة ١٣ ، إصلاح الخلل ٢٦٤ - ٢٦٥ ، الغرة ٨٣/٢ ، الإنصاف ٦٤٣/٢ - ٦٤٥ ، التسهيل ٢٣٦ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المغني ٢٢٥/١ .

(٥) ساقط من : ج . (٦) ب : والصواب الأول .

(٧) مستندهم في جواز الجزم بكيف القياس نص على هذا الأبي في شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٩٦/٢ .

(٨) قال ابن أبي الربيع : « فقد تحصل مما ذكرته أن الأسماء التي تضمنت معنى (إن) عشرة : من وما وكيف ومتى ... » ، البسيط ٢٤٠/١ (الغرب) .

(٩) لأن الجزم بالأسماء محمول على الحرف وهو (إن) لذا قال ابن جني « وحرفه المستولي عليه (إن) ، ويشبهه به أسماء وظروف » ، اللمع ٢١٢ .

(١٠) ج : اخراجا . (١١) أي قيل عن العرب يقصد به السماع .

(١٢) ج : نعلم . (١٣) ساقط من : ب .

فيه على الأصل ويمنع الجزم به ، وكأن العرب استغنت عن الجزم به ^(١) بالجزم بغيره ^(٢) مما هو في معناه على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه ، وكان هذا هنا أولى ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً ، كما فعلوا ^(٣) في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا : اللتيات ^(٤) واستغنوا بذلك عن اللوتيات ^(٥) في تصغير اللاتي ^(٦) لعدم تمكن التصغير في الأسماء المبهمة .

واستعمل هذا المؤلف لفظاً ^(٧) مثل لفظ سيبويه في إبهامه ^(٨) الجواز فإنه قال : إنها في الجزاء مستكرهة ^(٩) ، وظاهر هذا أنها أسماء يجازى بها قليلاً ^(١٠) ، ولكن سيبويه قد يستعمل مثل هذا اللفظ كثيراً في المنع ، وعليه مداره ^(١١) في كلامه أبداً ، إلا أن يقرن به ما يدل على الجواز ، فلذلك كان استعمال سيبويه له أحسن من استعمال المؤلف له .

وقوله : والظرف زماني ومكاني فالزماني متى ^(١٢) ... [إلى آخره ^(١٣)] .

(١) ب : استغنت به عن الجزم .

(٢) قال السيرافي : « لم تكن ضرورة يضطر إليها في المجازاة - يعني بكيف - إذ كانت (على أي حال) تغني عنها » ، شرح الكتاب ٢٢٨/٣ ب .

(٣) ج : فعلوه .

(٤) قال سيبويه : « واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات ... » ، الكتاب ١٤٠/٢ .

(٥) ج : اللوتيتا .

(٦) ب : فقالوا اللتيات فصغروا التي وجمعوها ولم يصغروا اللاتي .

(٧) انظر ص : ٥٠٥ فيه نص الجزولي . (٨) ب : فأوهم .

(٩) قال سيبويه - رحمه الله - : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء لأن معناها : على أي حال تكن أكن » ، الكتاب ٤٣٣/١ .

(١٠) هذا إذا وقفت عند قوله : مستكرهة ، فإن أتممت العبارة فإن الظاهر يوافق ما نسب للبصريين من منع الجزاء بها .

(١١) ب : وعليه جرى مراده . (١٢) الجزولية : ٨ ب .

(١٣) ساقط من : ب

جعلها ظروفًا زمانية لأنها في معنى اسم زمان منصوب مقدر بقي ألا ترى أنها كلها في معنى أي حين .

وقوله : وإذ مقرونة بما ^(١) .

[هذا على مذهب أبي العباس ^(٢)] لا على مذهب سيبويه ، وإنما مذهب سيبويه فيها أعني في إذ من إذ ما أنها حرف ^(٤) ، وهو الصحيح لأنها لم تبق لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع ما ، والاشتراط بها وإذا لم تبق لها دلالتها على الزمان / ٩٤ ب لم يبق فيها من معنى الاسمى شيء [لأنها لم تكن اسماً إلا بما فيها من الدلالة على الزمان وإذا لم يبق فيها] ^(٥) من معنى الاسمى [شيء ^(٦)] فهي كلمة تدل على أن ما يتصل بها شرط في الجواب ^(٧) ، فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدل على

(١) الجزولية : ٨ ب .

(٢) تابع الشلوين على نسبة هذا الرأي إلى المبرد عدد من النحاة كابن عصفور في شرح الجمل ١٩٥/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ ، والرضي في شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، وابن عقيل في المساعد ١٤١/٣ وغيرهم . وكلهم في هذا متابعون للشلوين .

والمبرد نص صراحة على حرفية إذ ما قال : « هذا باب المجازة وحروفها ... فمن عواملها الظروف أين ومتى وأنى وحيثاً ومن الأسماء : من وما وأي ومهما ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن وإذ ما » ، المقتضب ٤٥/٢ . هذا نص صريح على حرفية إذ ما عنده ، إذ فرق في هذا النص بين الظروف والأسماء والحروف تفرقاً دقيقاً . وأدرج إذ ما في الحروف فهذا يدل على مذهبه فيها .

ثم جاء بعد هذا النص حديث تناول فيه المبرد ظرفية إذ وحيث وزيادة (ما) عليهما لتكفيهما عن الإضافة وتعمل في الأفعال . انظر : المقتضب ٤٦/٢ ، ٥٣ .

وليس فيه دليل على تخصيص (إذ) بإسمية أو حرفية لأنه حديث عن الأصل ، أما بعد الزيادة فلا يحكم بهذا عليه ، لاحتمال حدوث معنى بالتركيب .

وتحدث المبرد في الكامل ٣٧٨/١ - ٣٧٩ (الدالي) عن حروف الجزاء وذكر منها حيثاً وإذ ما ، وصفهما بأنهما حرفان ويمكن القول هنا : إنه لم يرد الحرف بالمعنى الاصطلاحي وإنما أراد الأداة مطلقاً .

(٣) ساقط من : جـ . (٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) تكملة من : جـ . (٦) ساقط من : أ .

(٧) قال الأبي : « ألا ترى أنها - أي إذ - وقت أن كانت اسماً كانت اسم زمان ماض ، وأنتك إذا جازيت بها بعد لحاق (ما) لها لا تستعمل إلا فيما يستقبل كإن ، فدل ذلك على أنها غير اسم إذ قد زال عنها المعنى الذي كانت تقع عليه وقت أن كانت اسماً » ، شرح الجزولية ٣٥٣/١ .

معنى في غيرها ، وكل ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل على اسميته ^(١) .

فلذلك قال سيبويه في إذ ما : إنها حرف .

وأما المبرد فزعم أن أصلها أن تكون اسماً ظرفاً ، وإن كانت قد ذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه . قال : فلا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها حكماً لم يكن ، فالذي أحدث التركيب فيها أن نقلها إلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل ، قال : فهذا أولى أن يقال [به ^(٢)] فيها ، لأن ذلك هو الذي يقيها على أصلها من الاسمية . وإن قلنا : إنها حرف لم يبقها ذلك على أصلها ، والأولى إبقاؤها على أصلها متى وجد السبيل إليه .

فيقال له : كذلك ينبغي أن يكون لو لم تكن (إذ) شرطاً ^(٣) في جوابها ، [وأما ^(٤)] وهي شرط في جوابها ^(٢) [فمعناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل الاسمية ، فينبغي أن تبقى هنا على أصلها من الحرفية ، وقد كانت في أصلها معناها في غيرها إذ لا يفهم لها معنى إلا بغيرها ، ولكنه حكم لها بالاسمية ، لكونها بمعنى ما له معنى في نفسه من حيث قلت : قمت إذ قمت كأنك قلت : قمت الوقت الذي قمت فلما كانت بمعنى الوقت ، والوقت اسم حكم لها بالاسمية ، ولذلك أضيفت إليها الأسماء في [نحو ^(٢)] يومئذ وحينئذ ^(٥) أي يوم إذ كان.

(١) قال الأبيدي أيضاً : « قد تقدم الدليل على أن (إذ) المقرونة بـ (ما) حرف بمنزلة (إن) ويقوي ذلك أن معناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره أن يقال : إنه حرف حتى يقوم دليل على أنه اسم » ، شرح الجزولية ٣٦٣/١ .

واستدل لذلك أيضاً ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ - ١٦٢٣ .

وذكر هذه الحجة اللورقي في المباحث الكاملية ١٨٦/١ .

(٢) سناقت من : جـ . (٣) جـ : شرط .

(٤) أ : وإنما .

(٥) جـ : حينئذ ويومئذ .

وقد أخذ هذا القول كله اللورقي في المباحث الكاملية ١٨٦/١ .

كذا وحين إذ كان كذا ، وحذف منها ما أضيفت إليه من الجملة ، ثم عرض من المحذوف في ذلك التنوين ^(١) والتنوين من خواص الأسماء ^(٢) ، فإذا دخلها معنى إن التي للشرط قوي بذلك معنى الحرف فيها إذ الذي كانت به اسماً إنما كان معنى الزمان الذي كان فيها ، وقد ذهب الآن إذ صارت شرطاً / ٩٥ أضعف بذلك معنى الاسم فيهما ، وقوي معنى الحرف فانبغى أن يحكم لها بالحرفية حتى يقوم دليل الاسم ^(٣) .

ودعوى انتقالها إلى الظرفية المستقلة ضعيفة لأنها تقوية ^(٤) لما لم يكن أصلاً فيها لا أولاً ولا ثانياً وهو الاسم من جهة الظرفية ، وذلك المعنى الذي كان [فيها ^(٥)] من الظرفية قد زال ، فصار دعوى انتقالها إلى ظرفية أخرى ضعيفاً جداً ، وأولى منها تقوية أصلها الأول [أي الأصل ^(٦)] الذي كان لها قبل الشرط ، إذ كان أصلها قبل الشرط أن تكون حرفاً لكون معناها في غيرها ، لكن نقلناها عن ذلك إلى الظرفية من حيث كانت بمعنى الاسم في قولك : قمتُ إذ قمت ، إذ كان معناه قمت وقت قيامك وحكم لها بحكمه في الإضافة إليه في يومئذ وحينئذ وتقوية أصلها الثاني مع ذلك أي الأصل الحادث فيها من معنى الشرط .

وذلك أيضاً يوجب لها الحرفية ، لأن الشرط معناه في غيره ، فيقوى فيها جانب الحرفية من جهة أنه أصلها أولاً قبل الشرط وأصلها ثانياً في وقت الشرط ، فكان تقوية هذين الأصلين فيها أولى من تقوية معنى الاسم الذي [هو ^(٦)] كونها ظرفاً لأنه ليس بأصل لها لا أولاً ولا ثانياً . مع أن تقوية كونها ظرفاً يحتاج فيها إلى دعوى أخرى ، وهو أن كونها ظرفاً مستقبلاً كأنه إبقاء لها على أصلها من الظرفية ، وأصلها من الظرفية إنما هو في الزمان الماضي لا في الزمان المستقبل .

فضعف بذلك قول المبرد جداً وقوي قول سيبويه جداً ، هذا مع ما في قول المبرد من مخالفة الظاهر ، وأن يكون تركيبها مع ما يحدث فيها الحرفية التي هي موافقة لما

(١) التنوين في (إذ) تنوين عوض وقد سبقت الإشارة إليه : انظر ص : ٢٧٤ ٦٥ .

(٢) انظر ما سبق : ص ٢٧٣ - ٢٧٤ . (٣) ساقط من : ب .

(٤) ج : لا تقوية . (٥) ساقط من : أ .

(٦) ساقط من : ج .

يقتضيه أصلها . الأول قبل الشرط ، وأصلها الثاني الذي هو ما حدث فيها من معنى الشرط على ما تقدم ذكره أول من أن يحدث فيها الدلالة على الزمان المستقبل ^(١) ، لأن ذلك غير موافق لما يقتضيه أصلها الأول والثاني ٩٥ ب ولما فيه من دعوى إبقائها على أصلها الثالث من الظرفية ، وليس كذلك على ما تقدم ، ولكن المؤلف قال في (إذ ما) بقول المبرد وترك قول سيبويه ^(٢) في ذلك ، وكذلك فعل أبو علي في الإيضاح ^(٣) ، ولعل ذلك هو الذي حمل المؤلف على مذهب المبرد دون مذهب صاحب الكتاب ^(٤) .
وقوله : والمكاني أين وأنى وحيث مقرونة بما ^(٥) إلى آخره .

جعلها ظرفا مكانية ، لأنها في معنى اسم مكان منصوب بمقدر بفي ، ألا ترى أنها كلها ^(٦) في معنى أي مكان : إذا قلت : أين تَجْلِسُ أَجْلِسُ وأنى تَجْلِسُ أَجْلِسُ وحيثما تَجْلِسُ أَجْلِسُ كان المعنى في ذلك كله [كمعنى ^(٧) قولك ^(٨)] أي مكان تجلس أَجْلِسُ أي في أي مكان تجلس أَجْلِسُ .
وقوله : مقرونة بما ^(٩) .

وجب أن تقرن حيث بما إذا جزم بها لتكفيها عن الإضافة إذ كانت مضافة إلى ما بعدها إذا ^(١٠) لم تكن جزاء ^(١١) ، وكانت الإضافة مخصصة لها ^(١٢) والجزاء موضوع

(١) يُعْتَرَضُ على الشارح بأن خروج (إذ) عن الزمان الماضي إلى الزمان المستقبل أمر له نظائر ، فالفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي إذا دخلت عليه لم ، والماضي قد يدل على المستقبل إذا دخلت عليه أدوات الشرط ، ولم يقل أحد إن الفعل المضارع قد خرج عن حد الفعل بهذا وكذلك الماضي .

وأمر ثان أنه لم يعهد خروج اسم عن حد الأسماء إلى الحروف بمجرد تغير زمنه ، ولا نظير لذلك فخروجه من زمن ماض إلى زمن مستقبل مع بقاء إسميته فيه محافظة على النوع ، خلافاً لمن يرى انتقاله من الإسمية حال كونه دالا على زمن ماض إلى الحرفية حال كونه دالا على زمن مستقبل ، لأنه بذلك يخرج من نوع إلى نوع آخر . أي من نوع الاسم إلى نوع الحرف .

(٣) ٣٢١ .

(٢) سبق تخريجه : انظر ص : ٥٠٧ .

(٥) ج : كلمة .

(٤) الجزولية : ٨ ب .

(٧) ساقط من : أ .

(٦) ب : معنى .

(٨) أ . ب : إذا .

(٩) قال المبرد : « ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) لأنها ظرفان يضافان إلى الأفعال ، وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا الإضافة فعملتا » ، المقتضب ٤٦/٢ .

(١٠) إضافة اسم الزمان معنوية أي محضة إذ كانت إلى المفرد ، انظر : المفصل ٨٦ ، ولما كانت إذ وإذا =

على الإبهام^(١) وأيضاً فإن الإضافة تقتضي أن يكون الفعل واقعاً موقع الاسم ، والفعل المجزوم لا يقع موقع الاسم إنما الذي يقع موقعه المرفوع ، والوقوف^(٢) موقع الاسم إنما هو سبب الرفع لا سبب الجزم^(٣) فلا ينبغي أن يكون في موضع الجزم ، فاحتجنا إلى ما يكف الطالب به عن طلبه .

وقوله : إذ وحيث عوضاً من الإضافة^(٤) .

أما لحاقها إذ على مذهب سيبويه فلتتركب معها ويحدث فيها من الحرفية معنى لم يكن قبل أن تكون جزاء^(٥) ، وأما على مذهب أبي العباس فلتتركب معها ويحدث فيها من معنى الاستقبال معنى لم يكن قبل أن تكون جزاء^(٥) .

وأما لحاقها حيث فلتكون عوضاً من الإضافة كذا قال المؤلف ، والصواب لتكفها عنها^(٦) لأنه لا يعوض من الإضافة إلا ما هو طالب لها ، وإذا قدرنا أن حيث

= لا تضافان إلا إلى الجملة استفادتا التخصيص « لأن الجملة نكرة » ، شرح المفصل ٥٤/٣ ، ومعلوم في الإضافة المعنوية أن المضاف إليه إن كان معرفة أفاد المضاف تعريفاً وإن كان نكرة أفاد المضاف تخصيصاً . انظر المفصل ٨٢ ، شرح المفصل ١١٨/٢ .

(١) ذهب بعض حروفها في : ج .

وقال هذا الشارح لأن حروف الجزاء مبهمة . انظر : الكتاب ٤٣٣/١ ، المقتضب ٥٤/٢ .

(٢) ج : والموقع .

(٣) هذا منه على مذهب البصريين . قال الفارسي : « فأما الرفع فيها - أي في الأفعال المضارعة - خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا : مررت برجل يكتب ، فيكتب ارتفع لوقوعه موقع كاتب » ، الإيضاح العضدي ١٤ .

أما الكوفيون فيرون أن الرفع للفعل هو التعري عن الناصب والجازم .

انظر : معاني القرآن ٥٣/١ ، الإنصاف ٥٥٠/٢ - ٥٥٥ ، شرح المفصل ١٢/٧ .

ومذهب الكوفيين هو الأظهر لسهولة واطراد وجريانه على ألسنة المعربين ، انظر : شرح عمدة الحفاظ

١٠٩ .

(٤) الجزولية : ٨ ب .

(٥) سبقت الإشارة إليه . انظر ص : ٥٠٧ .

(٦) قال المبرد عن (إذ وحيث) : « وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا الإضافة » ،

المقتضب ٤٦/٢ .

طالبة للإضافة فهي من /٩٦٦ عوامل الجر ، وعوامل الجر لا تجزم في شيء من الكلام ،
فيأتي ^(١) هذا لا نظير له ، وهي قد جازمت فلا تطلب الإضافة اللهم إلا أن يريد بقوله :
إنها عوض من الإضافة أنها كافة لها عن طلب الإضافة ومهيئة لها للجزم فعاقبت بذلك
الإضافة فصارت لذلك كأنها عوض منها فيمكن ^(٢) .

وقوله : وأياً توكيداً وعوضاً من الإضافة ^(٣) .

أصوبها أن تكون توكيداً ^(٤) ، وأما كونها عوضاً من الإضافة فيبعد إثبات
التنوين معها ولو كانت [ما ^(٥)] عوضاً من الإضافة لا يقتضي ذلك أن يسقط التنوين
معه ^(٦) كما يسقط مع الإضافة التي هي عوض منها ، اللهم إلا أن يكون معناه على ما
قلناه من الكف والتهيئة والمعاقبة فيصح .

وقوله : وإذا توكيداً وعوضاً إن شئت ^(٧) .

يعني إذا ^(٨) جوزي بها في الشعر ولحقها ما ، فلحاق (ما) لها توكيد لأنه قد
يجازى بها وحدها في الشعر ^(٩) ، فيكون لحاق ما [لها ^(١٠)] توكيداً على هذا ^(١١) .

(١) أ : فأق . (٢) ب : فممكن .

(٣) الجزولية : ٨ ب ، يريد أي (ما) تلحق أياً إلى آخره .

(٤) وافق الجزولي ابن جعفر في أنها للتوكيد والعوض عن الإضافة . المنهاج الجلي ٤٥ أ .

وخالفه الشارح كما ترى هنا وكذلك اللورقي في المباحث الكاملية ١/١٩١ ، والقطار في المشكاة والنبراس
٨٩/١ (فاس) ، والأبدي في شرح الجزولية ١/٣٦٨ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) احتج المخالفون بهذا الذي ذكره الشارح - رحمه الله - ، انظر : المراجع السابقة .

(٧) الجزولية : ٨ ب . (٨) ج : إذ .

(٩) كقول قيس بن الخطيم :

إِذَا قَصَرْتُ أَسِيْفًا كَانَ وَصْلُهَا حُطَّانًا إِلَى أَعْدَائِنَا قُضَارِبٍ

ديوانه ٨٨ . الكتاب ١/٤٣٤ ، المقتضب ٢/٥٥ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) مما جوزي بها في الشعر مقرونة بما قول الشاعر :

تَرْفَعُ لِي حِنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا حَبَّتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

الكتاب ١/٤٣٤ ، المقتضب ٢/٥٥ .

وقد يمكن أن تكون عوضاً من الإضافة على ألا يقدر الجزاء بها وحدها ، ولكن تقدر إضافتها إلى ما بعدها إذا كانت وحدها ، فيمنع ذلك من الجزاء بها ، فإذا اضطر إلى الجزاء بها مع (ما) قدرها عوضاً من الإضافة أي معاقبة للإضافة ^(١) وكافة لإذا عما تطلب من ذلك فيكون أحسن ما يجازى به منها في الشعر ما كان فيه (ما) لهذا الوجه ، وتكون المجازاة بها دون ^(٢) (ما) لا تقوى قوة الجزاء بها مع (ما) ، وهذا يقوي أنه أراد بالعوض في الموضوعين المتقدمين ^(٣) أنها بالمعنى ^(٤) الذي استدركناه آخراً فيها ^(٥) .

وقوله : الجازم لفعلين إما أن يدخل على مضارعين ^(٦) .

ثبتت [بعد قوله مضارعين ^(٧)] في بعض النسخ وضعاً ^(٨) ولا ينبغي أن يثبت فإنه مشعر بأن المضارع مع أداة الشرط ليس بمضارع ، وإنما هو مضارع [في ^(٧)] أصل وضعه ، وأما الآن فهو غير مضارع ٩٦ ب .

وليس كذلك فإنه الآن مضارع [كما هو في أصل وضعه ^(٩)] مضارع [بدليل جزمه ، فإن جزمه إعراب ^(١٠) ، وإعراب الفعل لا يكون إلا بمضاربة الاسم ، فلولا أن فيه مضاربة لم يجزم ^(١١)] ، والمضاربة إنما هي بالإبهام في الأصل والاختصاص بعد ذلك بالحرف ^(١٢) ، وذلك موجود هنا .

(١) عبارة : أي معاقبة للإضافة ، معادة في : أ .

(٢) ج : بغير . (٣) يعني مع (حيث وإذ) ثم مع (أي) .

(٤) ج : بمعنى .

(٥) من أنها تكون لكف الأداة عن الإضافة ، وتعتيها للعمل ، ومعاقبتها للإضافة فصارت كأنها عوض .

(٦) الجزولية : ٨ ب - ٩ أ . (٧) ساقط من : أ .

(٨) انظر : نسخة القرويين من الجزولية ٩ أ ، والنسخة التيمورية ٦٣ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال سيبويه : « فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب » ، الكتاب ٣/١ .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) هذا يوافق قول المبرد : « والأسماء تكون معرفة ونكرة ، وهذه الأفعال المعربة تقع لا يعرف وقتها ما كان منه في الحال وما يكون منه لما يستقبل ، فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام صارت معرفة ، وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال » ، المقتضب ٨١/٤ .

وقيل ^(١) : إنه يريد بالمضارع هنا ^(٢) المبهم لا المشبه للاسم وهذه العبارة موجودة في اصطلاح المتأخرين كثيراً ، أعني أن يقال : مضارع بمعنى مبهم ومشارك ^(٣) - ، فلذلك زاد وضعاً في بعض النسخ ^(٤) على هذا الاصطلاح الذي ذكرناه آخراً لأنك إذا قلت : إن يقيم زيد أقم فليس الفعلان الآن مبهمين لأنهما مختصان ، وإنما هما مبهمان وضعاً .

ولو أراد أنهما مشبهان للاسم لم يحتج إلى قوله وضعاً لأن شبههما بالاسم ^(٥) إنما هو لكونهما أولاً مبهمين ثم مختصين بعد ذلك وهذا المعنى موجود هنا كما تقدم .

وقد قال بعض الناس ^(٦) : إن الصواب في تأويل قوله وضعاً هنا أن المضارع هنا على أصله وهو الذي فيه المضارعة ، وارتكب أن شبه الاسم إنما هو يكون اللفظ مبهماً صالحاً للتخصيص بالحرف فلذلك احتاج إلى قوله وضعاً ليقوم له ذلك مقام قوله قبل دخول الجازم ، يريد أنهما إنما هما مضارعان قبل دخول الجازم يكون اللفظ

(١) هذا القول بهذه الصيغة في الشرح الصغير ٨٠ ، وقد عزاه اللورقي للشلوبين . انظر المباحث الكاملية ١٩٢/١ علماً بأن الشلوبين صدره بقوله : (قيل) في شرحه .
(٢) أ : لا .

(٣) لم أقف على من عني بالمضارع المبهم ، وإنما عنوا بالمضارعة المشابهة قال الصفار : « والأفعال المضارعة إنما سماها مضارعة لأنها لما أشبهت الأسماء جعلت كأنها رضعت معها ضرعاً واحداً فهي من لفظ الضرع ، ومن الناس من جعل المضارعة مقلوب من المراضعة وهذا خطأ لأن اللفظ إذا وجد منصرفاً فلا يدعى أنه مقلوب من غيره على ما بيناه في التصريف » ، شرح الكتاب ١٠/١ ب .

وقد يصفون المضارع بالمبهم كما قال السيراقي : « إذا قلت : زيد يقوم فهذا يصلح لأحد زمانين مبهماً فيهما ، كما أنك إذا قلت : رأيت رجلاً فهو لواحد الجنس مبهماً فيهم ثم يدخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له » ، شرح الكتاب ١١/١ ب .

وانظر : شرح المفصل ٦/٧ ، شرح التسهيل ٣٦/١ .

وكذلك يصفون المضارع بأنه مشترك . انظر : المفصل ٢٤٤ ، شرح المفصل ٦/٧ ، شرح التسهيل ٣٦/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٣٠٧/١ .

(٤) أي نسخ الجزولية من ذلك نسخة فاس . انظر الورقة : ٩ ، والنسخة التيمورية انظر ص : ٦٣ .
(٥) ب ، ج : للاسم .

(٦) القائل هو الشلوبين نفسه في : الشرح الصغير ٨٠ - ٨١ ، ونسبه إليه اللورقي في المباحث الكاملية

مبهما^(١) [في اللفظ^(٢)] صالحاً للتخصيص^(٣) بالحرف ، ويكون هذا مذهباً له وإن كان غيره على خلافه .

قال هذا القائل^(٤) : وقول من قال : إن معنى المضارعة موجود الآن خطأ^(٥) لأن المضارعة إنما هي الإبهام وصلاحيته للتخصيص^(٦) معاً وهما إنما هما موجودان معا قبل دخول الجازم^(٧) لا مع دخوله^(٨) .

[^(٩) قال هذا القائل^(١٠) : وتخيل من قال بالقول الأول أن وجود واحد منهما^(١١) هو المضارعة فلذلك قال : إنه لو أراد /٩٧أ بالمضارعة شبه الاسم لم يحتاج إلى قوله وضعاً ، وقد تبين فساده .

قال هذا القائل : ويكون هذا الذي قلناه مذهباً لهذا المؤلف [وإن كان غيره^(١٢)] على خلافه ، وهذا المعنى هو الذي يحاول من يقول مضارع بمعنى أنه مبهم ومشترك ، لأنه إذ ذاك فيه شبه الاسم الذي هو الإبهام والصلاحية للتخصيص ، فقول من قال مضارع بمعنى مبهم ومشترك بمعنى قول من يقول : إنه مشبه للاسم لا يخالف له على ما توهم هذا القائل .

قال^(١٣) : ويبين هذا أنهم لا يقولون في مثل (سيقوم) إنه مضارع إنما يقولون ،

(١) أ ، ج : منها .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٤) يعني الشارح نفسه . انظر الشرح الصغير : ٨٠ .

(٥) أ : أخطأ .

(٦) أ : وصلاحيته للتخصيص .

التخصيص ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٧) لأن الجازم إذا كان أداة شرط أو اللام و (لا) الطليقتين - يخلص المضارع للمستقبل فيزول إبهامه وصلاحيته للتخصيص .

(٨) بداية سقط في : ب مقداره صفحة .

(٩) أ : لا مع دخول الجازم .

(١٠) الشرح الصغير : ٨١ .

(١١) هما : شبه الاسم أو الإبهام وصلاحية التخصيص .

(١٢) هو الشارح نفسه .

إنه مستقبل ، وينكرون قول من قال : إنه مضارع ^(١) .

قال هذا القائل ^(٢) : وإنما احتيج إلى هذه المحاولة كلها لتقييده المضارعين بقوله : وضعا ^(٣) مخول له ما ذكرته ، وقد رأيت في بعض النسخ ساقطاً هنا أعني قوله : وضعا فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ، ولعمري إن الذي تقدم أولى ^(٤) .

وهذا الذي قاله هذا القائل كله قد اعترف بفساده في آخره في موضعين ^(٥) :

أحدهما ^(٦) قوله : « وقد رأيت في بعض النسخ أعني قوله وضعا ساقطاً فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة » ^(٧) ، ولو كان ما قاله في هذا الفصل صحيحاً من أن المضارعة إنما هي وجود الإبهام وصلاحيته للتخصيص ^(٨) لكان قوله - فلا يحتاج على ذلك ^(٩) إلى شيء من هذه المحاولة - غير صحيح لأنه [لو ^(١٠)] كان يكون قوله وضعا على ذلك محتاجاً إليه ^(١١) ولابد .

والموضع الثاني : قوله : ولعمري إن الذي تقدم ^(١٢) أولى ^(١٣) . فإن هذا اعتراف بأن القول المتقدم أولى من قوله . فإذا كان أولى من قوله كان صحيحاً ولابد . وقد قال هو في هذا الكلام إنه فاسد ، وليست المضارعة ما قاله من الإبهام وصلاحية التخصيص وإنما المضارعة ٩٧/ب تخصصه بالحرف بعد أن كان في أصل وضعه مبهماً وهذا موجود فيه مع أداة ^(١٤) الشرط ومع المخصصات كلها ، والذي قاله غلط ولابد ^(١٥) .

(١) الشرح الصغير : ٨١ . (٢) هو الشارح نفسه .

(٣) سبقت الإشارة إليه ص : ٥١٤ هـ . (٤) ذهب بعض حروفها في : ج .

(٥) الشرح الصغير : ٨١ . (٦) أ : وصلاحية التخصيص .

(٧) أي على إسقاط كلمة (وضعا) من بعض نسخ الجزولية .

(٨) تكملة من : أ . (٩) ج : إليها .

(١٠) المتقدم نصان أولهما ليس فيه كلمة (وضعا) ثم قال الشلوين : « ثبت بعد قوله مضارعين في

بعض النسخ وضعا » . انظر ما سبق ص : ٥١٤ فهذا القول الثاني .

يعضد هذا نص الشرح الصغير ص ٨١ حين قال : « وقد رأيت في بعض النسخ - أعني قوله (وضعا)

- ساقطاً هنا فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ولعمري إنه الأول » .

(١١) الشرح الصغير : ٨١ . (١٢) ج : أدواة .

(١٣) نهاية سقط : ب الذي بدأ من قوله : « قال هذا القائل وتحيل ... » ص : ٥١٥ هـ .

وقوله : فيجب العمل فيهما ^(١) .

مثاله : إن يَقُمَ زيدٌ أَقَمَ معه ، ومراده فيجب ظهور العمل ، وإلا فالعامل واجب تقديراً في مقابله ^(٢) أيضاً وهو الماضيان ^(٣) .

وقوله : ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني فيجب [فيه ^(٤)] الرفع ^(١) .

أي قد اقتضت (إن) وأخواتها الفاء الذي هو جوابها ، فلم يقتض مع ذلك فعلاً مجزوماً يكون جوابها لأن اقتضاءها ^(٥) للفاء قد حال بينها وبين ذلك ، إذ لا يكون للشرط إلا جواب واحد ، وجواب الشرط كما يأتي بعد الفاء وإذا ^(٦) ، والفعل المجزوم لفظاً أو تقديراً ^(٧) ، فإذا اقتضى الشرط منها واحداً لم يقتض غيره وهذا صحيح .

وعلة أخرى وهي أن الفاء لا تدخل في الجواب إلا إذا كان منافراً لإن ^(٨) ، من حيث لا تدخل عليه (إن) فينبغي [إذن ^(٩)] ألا تدخل الفاء على الفعل المضارع لأنه غير منافر لإن بل هو مرتبط بها فلا يحتاج إلى الفاء فيه ، فإذا أدخلت الفاء عليه لم تدخل عليه إلا وهو خبر مبتدأ محذوف ^(١٠) ، حتى يكون المبتدأ وخبره منافراً

(١) الجزولية : ١٩ .

(٢) ب : معاملة .

(٣) الفعلان الماضيان إذا جاء شرطاً وجواباً فهما في محل جزم .

انظر : المقتضب ٤٩/٢ ، المرتجل ٢١٩ ، كشف المشكل ٦٠٣/١ .

(٤) ساقط من : ج . (٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٦) يعني إذا الفجائية . التي تقوم مقام الفاء في الربط وقد يجتمعان فيتعاونان على ذلك .

(٧) قال سيبويه : « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو الفاء » . الكتاب ٤٣٥/١ ، وانظر :

المقتضب ٤٨/٢ ، ٥٨ ، والأصول ١٦٠/٢ - ١٦١ . وتحدث عنه بشيء من التفصيل الفارسي في الإيضاح ٣٢٠ .

(٨) قال الجرجاني : « فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلاً كان ما بعده أو

اسماً » . المقتصد ١١٠٠/٢ .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) قال سيبويه : « إن تأتني فأكرمك أي فأنأ أكرمك فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكّت عليه

لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ... ﴾ ،

الكتاب ٤٣٧/١ - ٤٣٨ .

وانظر هذه المسألة في : الأصول ١٩٤/٢ - ١٩٥ ، المقتصد ١٠٩٩/٢ - ١١٠٠ .

لأن فيحتاج حينئذ إلى دخول الفاء فيجب الرفع للفعل حينئذ من حيث كان خبر
المبتدأ في ذلك واقعاً موقع الاسم والوقوع موقع الاسم يوجب الرفع .

وقوله : وإما أن تدخل على ماضيي ^(١) الوضع ^(٢) .

مثاله : إن قام زيد قام عمرو ، وقال ^(٣) فيهما : إنهما ماضيان في أصل
وضعهما يريد وليسا ماضيين ^(٤) الآن لأنهما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو
مستقبلان في ^(٤) المعنى لا ماضيان ^(٥) لكنهما مع ذلك ماضيان في وضعهما أي في
أصل وضعهما ^(٤) .

وقوله : فلا يعمل ^(٢) .

يريد فلا يظهر العمل فيهما ^(٦) كما ^(٧) كان المراد ٩٨/أ بقوله في مقابله ^(٨)
فيجب العمل ^(٢) فيجب ظهور العمل ولا بد من حملة على ^(٤) هذا ، لأنه إن لم يحمل
عليه اقتضى ذلك أن الجازم لفعلين على قوله مع الفعلين الماضيين غير جازم وهذا
لا يقوله أحد أعني أن (إن) تكون مرة تجزم ومرة لا تجزم فيثبت بذلك أنه يريد بقوله
فلا يعمل فلا يظهر ^(٤) العمل ^(٩) كما قدمنا .

وقوله : فلا يعمل لعدم المسوغ ^(٢) .

[المسوغ ^(١٠)] للإعراب في الفعل إنما هو المضارعة بكونه مشتركاً في أصل
وضعه ثم يخصص ^(١١) بعد ذلك بالحرف ، وذلك معدوم هنا أعني في الماضي .

وقوله : وإما أن يدخل على ماضي ومضارع فيجب العمل ^(١٢) في المضارع إن
تقدم ^(٢) .

(١) ج : ماضي الوضع .

(٢) الجزولية : أ٩ .

(٣) أ : قال .

(٤) ذهب بعضه حروفها في : ج .

(٥) لأن أدوات الشرط تحول الأفعال إلى المستقبل . انظر : المقتضب ٤٩/٢ ، ٥٩ .

(٦) ب : فيها ١٠ .

(٧) ج : فيما .

(٨) مقابل الماضي هنا المضارع .

(٩) أ : المسوغ .

(١١) ب : يتخصص .

(١٠) ساقط من : أ .

(١٢) العمل معادة في : أ .

مثاله : إن يَقُمْ زيد قام عمرو وهو قليل ^(١) وعليه إنشاد أبي علي ^(٢) وغيره ^(٣) لأبي ^(٤) زبيد ^(٥) :-

مَنْ يَكِدْنِي بَسِيٍّ ^(٦) كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ ^(٧)
وقوله : ولا يجب إن تأخر ^(٨) .

مثاله : إن قام زيد أقم وليس المراد بيجب العمل ولا يجب العمل في هذين

(١) بل خصه بعض النحاة بالشعر وقالوا : إنه ضرورة ، والصحيح جوازه شعراً ونثراً لكثرة المسموع

منه .

انظر : المقرب ٢٧٥/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٤ ، شرح الجزولية ٣٧٣/١ .
(٢) أنشد أبو علي الفارسي شاهداً على المجازاة بمن قال : « ونظير الجزاء في ما الجزاء بمن » ، ثم أنشد البيت . الشيرازيات ١٣١ أ .

(٣) كأي زيد الأنصاري في النوادر ٢٨٠ ، والمبرد في المقتضب ٥٨/٢ .

(٤) أ : الأبي .

(٥) أبو زبيد الطائي (... - نحو ٦٠ هـ) .

حرملة بين المنذر بن معديكرب الطائي ، شاعر جاهلي إسلامي ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه كان رجلاً طوالاً جسيماً جميلاً وكان زواراً للملوك العجم عالماً بسيرهم رثى عثمان وعلياً رضي الله عنهما .

انظر : تاريخ الطبري ٢٧٣/٤ - ٢٧٤ ، سمط اللآلئ ١١٨/١ - ١١٩ ، معجم الأدباء ١٩١/١ - ٢٠٩ .

(٦) ج : بشي .

(٧) من البحر الخفيف من قصيدته في رثاء ابن أخته اللجلاج مطلعها :-

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودٍ وَضَلَّالٌ تَأْيِيْلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

ويروى البيت من يردني : الجمهرة ٧٣٩/٢ ، والديوان ٦٠٠ .

الشجا : ما اعترض في خلق الإنسان أو الدابة من عظم أو عود أو غيرها .

انظر : اللسان ٤٢٢/١٤ (شجا) .

الشاهد : مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً .

ديوانه ٦٠٠ ، النوادر ٢٨٠ ، المقتضب ٥٨/٢ ، المباحث الكاملية ١٩٥/١ ، شرح الجمل ٦١٤/١ ، المقرب ٢٧٥/١ ، شرح الجزولية ٣٧٣/١ ، المشكاة والنبراس ٩١/١ (ف) ، رصف المباني ١٨٨ ، المقاصد النحوية ٤٢٧/٤ - ٤٢٨ ، الخزانة ٧٦/٩ - ٧٧ .

(٨) الجزولية : ٩٩ .

القسمين ^(١) المتقابلين ^(٢) آخر ما كان المراد يجب العمل في القسم المتقدم ^(٣) من القسمين المتقابلين ^(٤) أولاً لأنه إن كان معنى قوله : إنه لا يجب العمل إذا تأخر المضارع ^(٥) لا يجب ظهور العمل اقتضى ذلك أن ظهور العمل في هذا النوع جائز غير واجب ، وإنا إذا قلنا : إن قام زيد يقيم عمرو قد أظهرنا العمل ، وإذا قلنا : إن قام زيد يقيم عمرو ، فثم عمل [لم ^(٦)] يظهر إذ قد قلنا : إن ظهور العمل غير واجب ، وإنما هو جائز وهذا شيء لم يقله أحد ولا يصح ، فإن المعنى الذي انبنى عليه جواز الجزم والرفع في المضارع من هذه المسألة أنه يكون مجزوماً إذا ^(٧) جعل جواباً ، ومرفوعاً إذا لم يجعل جواباً ، ونوي به التقديم ^(٨) لأنه يصح أن تقول : أقوم إن قام زيد على أن يكون جواب الشرط ٩٨/ب محذوفاً فإن التقدير أقوم إن قام زيد يكن ذلك ، فإذا كان الرفع على هذا التقدير فليس في هذا المضارع المرفوع عمل لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم في التقدير ، فلو قلنا : إنه مجزوم الموضع لأدى ذلك إلى تقديم المجزوم على الجازم .

ولذلك قال ابن جني في هذه المسألة - أعني في تقديم جواب الشرط عليه - « ومعاذ الله أن يتقدم جواب الشرط عليه ^(٩) » فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده ^(١٠) على ما قدمناه ^(١١) . وعلى (إن قام زيد أقوم) قول زهير :-

(١) يعني إذا كانا مضارعاً وماضياً أو ماضياً ومضارعاً .

(٢) ج : المقابلين . (٣) يعني إذا كان الفعلان مضارعين .

(٤) يريد به إذا كانا مضارعين أو ماضيين .

(٥) لا يجب العمل إذا تأخر المضارع ، معادة في : أ .

(٦) ساقط من : أ . (٧) ج : إذ .

(٨) هذا على رأي سيبويه الذي يرى التقديم في مثل : إن أتيتني آتيتك ، انظر : الكتاب ٤٣٦/١ .

أما المبرد فيرى أنه على نية الفاء قال - رحمه الله - « وهو عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقديم ... » المقتضب ٧٠/٢ ، وانظر : ٦٨/٢ وما بعدها .

(٩) الخصائص ٢٨٣/١ وفيه : أن يقدم جواب ...

(١٠) قال ابن جني في مثل : أنت ظالم إن فعلت : « وإنما قوله : » (أنت ظالم) دال على الجواب وساد

مسده ، فأما أن يكون هو الجواب فلا الخصائص ٢٨٣/١ . (لأنه لا يتقدم المجزوم على الجازم) .

(١١) ج : قدمنا .

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ ^(١)
 وقول آخر ^(٢) :-

وَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمُنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوَّفُ أَهْلُ الْغَائِبِ الْمُتَنَظِّرِ ^(٣)

ولا يصح هذا التقدير الذي قدرناه من التقديم والتأخير إذا تقدم المضارع من الفعلين في قولك : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَقْمَ ، فلا يجوز في هذا الرفع في أقم لأنه لا يصح أن

(١) من البحر البسيط في مدح هرم بن سنان المري من قصيدة مطلعها :-

قَفَّ بِالْدَّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدَّيَمُ
 ويروى (يوم مسغبة) الخزنة ٧٠/٦ .

الخليل : الفقير من الخلطة ، حَرَمٌ : بفتح وكسر أو بفتحتين ، وَحَرَمٌ أي محروم بمعنى ممنوع . انظر : شرح أبيات المغني ٢٩١/٦ .

الشاهد : رفع المضارع (يقول) بعد فعل الشرط الماضي (أتاه) على نية التقديم .

الديوان ١٢٠ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، المختضب ٦٨/٢ ، الكامل ١٧٤/١ (الدالي) ، الأصول ١٩٢/٢ - ١٩٤ ، المحتسب ٦٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، شرح سقط الزند ٣٢٨/١ ، تهذيب إصلاح المنطق ٤١٢ ، الإنصاف ٦٢٥/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، المباحث الكاملية ١٩٥/١ ، شرح الجزولية ٣٧٤/١ ، المغني ٤٧٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ - ٨٣٩ ، الخزنة ٤٨/٩ ، ٧٠ ، شرح أبيات المغني ٢٩٠/٦ - ٢٩٢ .

(٢) القائل هو : عروة الصعاليك (..... - ٣٠ ق هـ) .

وهو عروة بن الورد بن زيد بن عبد الله العبسي من شعراء الجاهلية وفرسانها المخلوطين وصعاليكها الأجواد المقدمين ، عرف بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم ولم يكن لهم معاش ولا مغزى .

انظر : « الشعر والشعراء ٦٧٥/٢ - ٦٧٧ ، الاشتقاق ١٧٠ ، سبط اللآلئ ٨٢٣/٢ - ٨٢٤ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَقْلِيَّ عَلَيَّ اللَّوْمَ يَا ابْنَةَ مُنْذِرٍ وَتَأْمِي فَإِنْ لَمْ تَشْتَهِي النَّوْمَ فَاسْتَهْرِ

الشاهد فيه : رفع المضارع (يأمنون) بعد فعل الشرط الماضي (بعُدوا) على نية التقديم .

الديوان ٣٧ ، الأصمعيات ٤٦ ، الحماسة ٢٣٨/١ ، الكامل ١٧٣/١ (الدالي) ، جمهرة أشعار العرب ٥٨٣/٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢٤/١ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٢٠/١ ، البحر المحيظ ٤٢٩/٢ ، المقاصد النحوية ٦٥٢/٣ ، الخزنة ١٣/١٠ - ١٥ .

تقول : أقوم إن يقيم زيد على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي ^(١) ، ولذلك قال المؤلف في الفعلين إذا كانا مضارعين إنه يجب العمل فيهما أي يجب أن يكون ظاهراً ، وقد جاء ^(٢) [في ^(٤)] ضرورة الشعر إن يقيم زيد أقوم ^(٥) قال ^(٦) :-
يَا أَقْرَعُ ^(٧) بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ^(٧) إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ ^(٨)

- (١) انظر في هذا : الكتاب ٤٣٦/١ ، المباحث الكاملية ١٩٦/١ .
(٢) أ : أوقد .
(٣) ب : جاءت .
(٤) ساقط من : ب .
(٥) يعني يرفع المضارع بعد فعل الشرط المضارع .
(٦) اختلف في القائل على قولين هما :-
أ - عمرو بن الخثارم البجلي ، شاعر جاهلي له أراجيز قالها في منافرة جرير البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي . انظر : « فرحة الأديب ١٠٧ - ١١٣ ، الخزانة ٢٤/٨ » .
ب - جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (... - ٥٤ هـ) .
صحابي جليل كان سيداً من سادات اليمن وكان وسيماً طويلاً ، قال عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
جرير يوسف هذه الأمة « اعتزل الفتنة وأقام بالجزيرة حتى توفي رحمه الله .
« المعارف ٢٩٢ ، ٥٨٦ ، الطبقات الكبرى ٣٤٧/١ - ٣٤٨ ، الخزانة ٢٢/٨ » .
والصحيح أن القائل هو عمرو بن الخثارم لنقل ابن الأعرابي للخبر كاملاً وتفصيله في مناسبتة ، ووهم بعض الأئمة من نسبه إلى جرير البجلي . انظر : التكملة والذيل والصلة ٢٦٦/٥ .
(٧) أ : يا قرع .
(٨) من بحر الرجز قيلت هذه الأرجوزة في منافرة جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي يخاطب بها الشاعر الأقرع بن حابس ، وجاء بين البيتين قوله :-
إِنِّي أَخُوكَ فَاتَّقِرْنَ مَا تَصْنَعُ
ويروى (تصرعوا) بإسناد الفعل المضارع إلى واو الجماعة ولا شاهد فيه حينئذ . انظر : شرح أبيات سيبويه ١٢٢/٢ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، الكامل ١٧٥/١ (الدالي) ، المقتضب ٧٠/٢ ، الأصول ١٩٢/٢ ، ٤٦٢/٣ ، شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢ - ١٢٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، فرحة الأديب ١٠٥ - ١١٣ ، الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، الإنصاف ٦٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، التكملة والذيل والصلة ٢٦٦/٥ ، المباحث الكاملية ١٩٣/١ ، شرح الجمل ١٩٨/٢ ، المقرب ٢٧٥/١ ، شرح الجزولية ٣٦٨/١ ، اللسان ٤٦/١١ (يحل) المعني ٦١٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، الخزانة ١٩/٨ - ٣٠ .

فيكون هذا اما على تقدير التقديم والتأخير وإن كان الشرط مضارعاً ضرورة^(١) ،
وإما على حذف الفاء فيكون التقدير : إنك إن يصرع أخوك فتصرع^(٢) ويكون ذلك
في حذف الفاء ضرورة كقول القائل^(٣) :-

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٤)

(١) هذا مذهب سيويه - رحمه الله تعالى - . انظر : الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧ .

(٢) هو مذهب المبرد - رحمه الله تعالى - . انظر : المقتضب ٧/٢ ، الكامل ١٧٥/١ (الدالي) .

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - حسان بن ثابت رضي الله عنه (..... - ٥٤ هـ) .

وهو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمر بن الخزرج عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في
الإسلام كف بصره في آخر عمره ، وكان شاعر النبي ﷺ .

« الشعر والشعراء ٣٠٥/١ - ٣٠٨ (شاعر) ، سير أعلام النبلاء ٥١٢/٢ - ٥٢٣ ، الخزانة
٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

ب - عبد الرحمن بن حسان (٦ هـ - ١٠٤ هـ) .

وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ، أمه سيرين خالة ابراهيم بن النبي ﷺ ، كان
شاعراً ابن شاعر ، روى الحديث عن أبويه وزيد بن ثابت .

« الشعر والشعراء ٣٠٧/١ (شاعر) ، سير أعلام النبلاء ٦٤/٥ - ٦٥ ، الخزانة ٥١/٩ .

ج - كعب بن مالك الأنصاري (..... - ٥٠ هـ) .

وهو كعب بن مالك بن عمرو بن القين السلمي الخزرجي ، شهد العقبة وروى عدة أحاديث ،
وكان من شعراء النبي ﷺ ، وأحد الثلاثة المخلفين الذين تاب الله عليهم . كف بصره في آخر
عمره .

« سير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢ - ٥٣٠ ، الخزانة ٤١٧/١ - ٤١٨ .

ولم يرجع لدي وجه فقد روي في ديوان عبد الرحمن بن حسان وفي ديوان كعب أول مقطوعة
من أربعة أبيات .

(٤) أ : مثيلان .

من البحر البسيط وقبله بيتان هما :-

لِلَّذِي الْعَيْشُ أَفْنَاهُ الْجَدِيدَانِ

إِنْ يَسْلَمْ الْمَرْءُ مِنْ قَتْلِ وَمِنْ هَرَمِ

كَالزَّادِ لَا بُدَّ يَوْمًا أَنَّهُ فَانٍ

فَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا

روى الأصمعي :-

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

... ..

وقوله : والجواب إما بالفعل وإما بالفاء وإما بإذا ^(١)

يريد بالفعل الفعل / ٩٩ أ المجزوم لفظاً إن ^(٢) كان مضارعاً أو موضعاً إن كان ماضياً مع ما اتصل به كل واحد منهما من معمولاته .

ويريد بقوله - إما ^(٣) بالفاء : الفاء مع ما تدخل عليه وكذلك مراده بإذا ، وإلا فكل واحد من الفعل والفاء وإذا لا يكون جواباً وحده .

وقوله : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقاً ^(٤) .

يريد طلبية كانت أو غير ^(٥) طلبية ، فالطلبية ^(٥) كقولك : إن قام زيد فهل عمرو قائم ، وغير الطلبية : [كقولك ^(٦)] إن قام زيد فعمرو قائم ^(٧) وقول الشاعر :-

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ^(٨)

= انظر : النوادر ٢٠٨ ، ولا شاهد فيه حينئذ . ورد عليه البغدادي في الخزانة ٥٠/٩ ، ويروى سيان مكان مثلان : الكتاب ٤٣٥/١ .

الشاهد فيه : حذف الفاء من جواب الشرط (الله يشكرها) لضرورة الشعر .

والبيت ليس في ديوان حسان ط البرقوقي وهو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ٦١ ، ديوان كعب بن مالك ٢٨٨ ، الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ ، معاني القرآن ٤٧٦/١ ، النوادر ٢٠٧ ، المقتضب ٧٠/٢ ، الأصول ١٩٥/٢ ، ٤٦٢/٣ ، مجالس العلماء ٢٦١ ، الخصائص ٢٨١/٢ ، سر الصناعة ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ ، المحتسب ١٩٣/١ ، المنصف ١١٨/٣ ، التبصرة والتذكرة ٤١٠/١ ، الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٢/٩ ، ٣ ، المباحث الكاملية ١٩٨/١ ، شرح الجمل ١٩٩/٢ ، ٥٩٢ ، الضرائر ١٦٠ ، المقرب ٢٧٦/١ ، شرح الجزولية ٣٧٥/١ ، المغني ٥٨/١ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٤٧٢/٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، المقاصد النحوية ٤٢٣/٤ ، شرح شواهد المغني ١٧٨/١ - ١٧٩ ، الخزانة ٤٩/٩ - ٥١ ، شرح أبيات المغني ٣٧١/١ - ٣٧٧ .

(٢) أ : وإن .

(١) الجزولية : أ٩ .

(٤) ذهب بعض حروفها في : ج .

(٣) ب : وإما :

(٦) تكلمة من : ج .

(٥) ج : بالطلبية .

(٧) انظر : في مواطن لزوم الفاء في جواب الشرط :-

المقتضب ٤٨/٢ - ٤٩ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٢/٩ - ٣ ، شرح الكافية الشافية ١٥٩٤/٣ -

١٥٩٧ ، شرح الكافية ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ .

(٨) سبق تخريجه ص : ٥٢٣ .

حذفت فيه [الفاء ^(١)] ضرورة .

وقوله : ومع [الفعلية ^(٢)] الطلبية ^(٣) .

مثاله : إن قام زيد فقم إليه ، وإن قام زيد فلا تقم ^(٤) إليه ، وإن قام زيد فهل يقوم عمرو إليه ، وجملة ذلك كل جملة فيها اقتضاء لشيء ^(٥) من المخاطب كالاستفهام الذي فيه اقتضاء الجواب منه والأمر الذي فيه اقتضاء الفعل منه والنهي الذي فيه اقتضاء الترك منه ، ويجرى مجرى ذلك كل جملة فيها طلب كالتمني والترجي وما أشبه ذلك ^(٦) .
وقوله : ومع الفعل المقرون بحرف التنفيس ^(٣) .

مثاله : إن قام زيد فسيقوم ^(٧) عمرو وإن قام زيد فسوف يقوم عمرو ^(٨) .
وقوله : أو ما ينفيه ^(٣) .

مثاله [إن قام زيد ^(١)] فلن يقوم عمرو وأطلق القول في لزوم الفاء الفعل المقرون بما ينفي الفعل المستقبل وليس ذلك إلا في لن مما ينفي المستقبل خاصة نحو ما قدمناه ^(٩) ، وإن كان نفيه بلا النافية نحو : إن يقيم زيد لا يقيم عمرو فليس كذلك ^(١٠) فكان حقه أن يقول أو لن مما ينفيه .

(٢) ساقط من : أ .

(١) ساقط من : ج .

(٤) أ : تقد .

(٣) الجزولية من : أ٩ .

(٥) ج : شيء .

(٦) فصله الرضي فقال : « ثبت بهذا أن الجزاء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء » شرح الكافية ٢٦٢/٢ .
(٧) ذهب بعض حروفها في : ج .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣ ، شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٩) ليس ذلك في لن وحدها بل إن وما مما ينفي الفعل قال الأبيدي : « ونقصه - يعني الجزولي - أيضا

نفيه بما نحو قولك : إن قام زيد فما يقوم عمرو أو فما قام عمرو » ، شرح الجزولية ٣٧٧/١ .

(١٠) لأن دخول (الفاء) مع « لا » النافية جائز فمما جاء مقترناً بالفاء قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه : ١١٢] ، ومما جاء بدون الفاء قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ ... ﴾ [فاطر : ١٤] وبعضهم يقدر مبتدأ يبنى عليه المضارع . أي فهو لا يخاف .

قال الرضي : « بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه ، أما الفاء فلائهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال ... وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما » ، شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

وقوله : ومع الماضي لفظاً ومعنى ^(١) .

مثاله : إن قام زيد فقد قام عمرو أمس ، والسبب في لزوم الفاء في هذه المواضع التي ذكر لزوم الفاء فيها أن ما كان من هذه الجمل التي تكون جواباً أو تكون في موضع الجواب وإن لم تكن جواباً مما يمكن اتصاله بأداة / ٩٩ ب الشرط وولايته إياها لم يحتاج إلى واصل يصله بها ولا رابط يربطه بها ، وما كان من ذلك لا يمكن اتصاله بها ولا ولايته إياها ^(٢) احتاج إلى واصل يصله بها ويربطه بها ^(٣) ، فالجملة الاسمية كيفما كانت لا تتصل بأداة الشرط ولا تليه لأنها جازمة والجازم لا يدخل على الاسم ^(٤) فاحتاجت إلى رابط يربطها به ويصلها به وذلك ^(٥) الرابط هو الفاء لأنه الذي وضع للربط في هذا الباب وما كان مثله . وكذلك الفعلية الطلبية لا يتصل منها شيء بأداة الشرط لا الأمر ولا النهي ولا الاستفهام فاحتاجت أيضاً إلى رابط وهو الفاء .

وكذلك الفعل المقرون بحرف التنفيس لا يلي أداة الشرط أيضاً لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ، ومعنى ذلك أن أداة الشرط ^(٦) [تخلص ^(٧)] للاستقبال ^(٨) وحرف التنفيس يخلص له .

وكذلك ما ينفيه وهو لن إذا قلت : إن قام زيد فلن يقوم عمرو لأن ^(٩) لن لا يلي أداة الشرط ^(١٠) لأنه ^(١١) يخلص للاستقبال كأداة الشرط فمحال أن يلي حرف الشرط ، فدخلت الفاء لربطه ^(١٢) [به ^(١٣)] وجاز ذلك في لا نحو : إلا يقيم زيد يقيم عمرو ،

(١) الجزولية : ٩٩ . (٢) بياض في : ب .

(٣) انظر قول الجرجاني ص : ٥١٧ هـ . وانظر شرح الكافية ٢/ ٢٩٢ .

(٤) قال الجرجاني « قيل : إن تأتني فأنت مكرم لأن قولك : أنت مكرم ليس مما ينجزم إذ هو جملة من الاسم والأسماء لا تجزم ، فلما أريد أن تجعل هذه الجملة جزءاً آتياً بالفاء فقيل : إن تأتني فأنت مكرم » المقتصد ١٠٩٩/٢ .

(٥) أ : وهو لك . (٦) ج : إن شرط .

(٧) ساقط من : أ . (٨) ب : تخلص الاستقبال .

(٩) ج : ولأن . (١٠) ب : أداة الشرط أيضاً .

(١١) يعني لن . (١٢) ب : ليربط .

(١٣) ساقط من : ج .

وإن كانت لا تخلص للاستقبال لأنها موضوعة في كلامهم على أن يكون دخولها كخروجها ^(١) نحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد ^(٢) ، ﴿ وَمَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٣) . ^(٤)

وأما الفعل الماضي لفظاً ومعنى فهو أكثر مباينة لأن من هؤلاء لأنه ليس بجواب للشرط أصلاً ^(٥) وهذه غالباً أجوبة ، فكان احتياجه إلى الرابط أكثر من احتياجها ولذلك لم تدخل الفاء في نحو : إن قام زيد قام عمرو لأن الماضي لفظاً وهو ^(٦) مستقبل في المعنى يتصل به أداة الشرط فلم يحتج إلى الفاء .

وكذلك كان ينبغي في الفعل المستقبل الذي ليس معه حرف التنفيس نحو : إن قام زيد يقيم عمرو ، وإن يقيم زيد يقيم عمرو ألا يدخل عليه الفاء أصلاً لأنه يتصل / ١٠٠ أ بأداة الشرط فينبغي أن يسأل كيف دخلت الفاء فيه وحققها ^(٧) ألا تدخل فيه ؟ وإذا كان حقها ألا تدخل في الموضع فكان ينبغي ألا يكون لدخولها أثر من

(١) قال سيبويه : « إن (لا) ليست كإذ وأشباهاها وذلك لأنها لغو بمنزلة (ما) .. ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله ... وتدخل على المنصوب فلا تغيره عن حاله تقول : (لا مرجحاً ولا أهلاً) فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليه قبل أن تنفيه ولا تنفيه مغيراً عن حاله يعني في الإعراب الذي كان » ، الكتاب ٤٤١/١ .

(٢) في بعض كتب النحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا مال .

انظر : المقتضب ٣٥٨/٤ ، الاصول ٣٨٠/١ .

(٣) بياض في : ب .

(٤) تتمتها : ﴿ إِذْ أَمَرْتُكَ ، قَالَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾

[الأعراف : ١٢]

(٥) قال الأبيدي :- « تلزم إن كان الفعل ماضياً في اللفظ ، والمعنى ، لأنه لا تسلط لأداة الشرط عليه ، ولو تسلطت عليه لخلصته للاستقبال ، ولا بد مع الفعل إذ ذاك من (قد) تفرقة بين الماضي الذي هو في المعنى مستقبل وما ليس كذلك » ، شرح الجزولية ٣٧٦/١ .

وتكون (قد) ظاهرة كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ... ﴾ [المائدة : ١١٦] . وقد تكون مضمرة كما في قوله تعالى : ﴿ ... إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [يوسف : ٢٦] .

انظر : شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٦) أ : هو . (٧) ذهبت بعض حروفها في : ج .

إيجاب الرفع لأن دخولها دخول في غير موضعه ، فأما دخولها فليس كما يسبق إلى الخاطر من أنها دخلت على الفعل المستقبل وإنما دخلت على جملة من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ هو ضمير الأمر والشأن ^(١) في مثل قولك : إن قام زيد فيقوم عمرو أو غيره ^(٢) في مثل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٣) أو في مثل إن يقيم فأقوم ^(٤) .

والسبب في هذه الدعوى ما استقر بالاستقراء مما تقدم من أن الجواب متى كان مما يرتبط بأداة الشرط لا يحتاج إلى الفاء ، ومتى كان لا يرتبط به احتاج إليها ، فلما وجد النحويون الفاء في هذه المواضع ^(٥) ، أعني في مثل : إن يقيم زيد فيقوم عمرو ، ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٣) . وإن يقيم فأقوم ، وكان هذا الذي بعدها في الظاهر مما يرتبط بأداة الشرط دل ذلك على أن الفاء لم تدخل عليه ، وإنما دخلت على جواب لا يرتبط بأداة الشرط ، والذي يمكن أن يكون من ذلك هنا جملة المبتدأ والخبر فتكون هذه الجملة الظاهرة هي الخبر والمبتدأ مضمرة بعدها ، لأن الفاء مما يضمنر المبتدأ بعدها كثيراً ^(٦) ، ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها لأنه واقع موقع الخبر ، والخبر أصله أن يكون اسماً مفرداً والموقع موقع الاسم ^(٧) هو ^(٧) سبب الرفع في الأفعال فيستقيم ذلك الاستقراء ويستتب على هذا الذي ذكرناه ، ويجيء على قياس ^(٧) كلام العرب .

فإن ^(٨) لم يقل ذلك لم يجيء على قياس كلام العرب ولا على ما استقام عليه الاستقراء واستتب ، فلذلك ادعى النحويون في ذلك ما ادعوه من إضمار المبتدأ على

(١) ب : الثاني .

(٢) أي : غير ضمير الأمر والشأن .

(٣) تتمها ﴿ والله عزير ذو انتقام ﴾ [المائدة : ٩٥] .

وتقدير الضمير في هذه الآية « فهو ينتقم الله منه » انظر الكشاف ١/٦٤٥ ، البحر المحيط ٢٢/٣ .

(٤) التقدير فأنا أقوم .

(٥) ب : هذا الموضع .

(٦) قيده بعضهم في باب المجازة قال السيرافي : « ويكثر في المجازة حذف المبتدأ بعد الفاء لأنه يجري

ذكره في الشرط ، كقولك : إن تأتني فمحبو وإن يزرنني زيد فمكرم ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في الشرط كقولك : إن تأتني فمحبو وإن يزرنني زيد فمكرم تقديره فأنت محبو ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في تأتني ، وإن يزرنني زيد فهو مكرم لأنه قد جرى ذكره » ، شرح الكتاب ٣/١٢٣٠ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : ج .

(٨) ج : وان .

ما ذكرناه من تنويعه فاعرف هذا كله واقدر قدره / ١٠٠ ب فإنك لست واجده في غير هذا الموضع إلا قليلا .

وأما السبب الذي في كون الفعل الماضي لفظا ومعنى تلزمه (قد) كما أشار ^(١) المؤلف إلى هذا بقوله : « ولابد مع هذا من (قد) » ^(٢) .

فهو الفرق بين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وليس بجواب ^(٣) ، وبين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وهو جواب ^(٤) ؛ والإشعار بأن أحدهما جواب والآخر ليس بجواب ؛ والذي هو جواب منهما هو مثل قولك : إن قام زيد قام عمرو ، والماضي فيه بمعنى المستقبل والذي ليس بجواب منهما هو مثل قولك : إن فعل زيد اليوم كذا فقد فعل عمرو كذا أمس ، فأرادوا أن يشعروا بأن أحدهما جواب ، والآخر ليس بجواب ^(٥) ، فالذي هو جواب منهما لم يدخلوا فيه (قد) لأن الماضي فيه بمعنى المستقبل و (قد) تحقيق للمضي ^(٦) . والذي ليس بجواب منهما أدخلوا فيه قد وحققوا فيه المضي بها للدلالة على أنه ليس بجواب فقالوا : إن فعل زيد كذا اليوم فقد فعل عمرو كذا أمس . والدليل [على ^(٧)] أن قولك [فقد ^(٨)] فعل عمرو كذا أمس ليس بجواب أن جواب الشرط إذا كان ماضياً فإن معناه معنى الاستقبال ، وهذا ليس معناه الاستقبال . وأيضاً فإن جواب الشرط مسبب عنه ومحال أن يكون ما هو ماض في المعنى مسبباً ^(٩) عن الشرط لأن إن إنما هي شرط في الاستقبال فكيف يكون ما مضى مسبباً عما يأتي هذا محال .

(١) جـ : قد أشار . (٢) الجزولية : ٩٩ .

(٣) يعني الماضي لفظاً ومعنى .

(٤) يعني الماضي الذي تؤثر فيه أدوات الشرط فيصير ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى .

(٥) انظر في هذا : المباحث الكاملية ١٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ١٥٩٥/٣ - ١٥٩٦ .

(٦) قال أبو حيان : « الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على

الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل » التذييل والتكميل ١١٨٨/٥ .

(٧) ساقط من : جـ . (٨) ساقط من : ب .

(٩) أ : مسبب .

فقد بان بهذين الوجهين أن قولك فقد فعل عمرو كذا أمس^(١) ليس بجواب للشرط وأن الشرط هنا حذف جوابه لدلالة^(٢) المعنى عليه ، والتقدير : إن فعل زيد اليوم كذا فعل ما ينبغي له فقد فعل عمرو كذا أمس .

وكذلك الاستفهام في قولك : إن قام زيدٌ فهل قام عمروٌ ليس بجواب للشرط أيضاً لأن جواب الشرط [يقال فيه مع شرطه^(٣)] صدق وكذب^(٤) والاستفهام لا يقال فيه مع الشرط صدق ولا كذب فلا بد أيضاً من جواب شرط محذوف هنا ١٠١/أ كما كان في الأول والتقدير : إن قام زيد احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام فهل قام عمرو ، فحذف قوله : احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام^(٥) لدلالة قولك فهل قام عمرو عليه من جهة المعنى .

وربما استهوى - هذا الظاهر من قولك : إن قام زيد اليوم فقد قام عمرو أمس - بعض الناس فزعم أن جواب الشرط المجزوم بأن قد يكون قبل الشرط كما يكون بعده^(٦) وأنه^(٧) على وجهين :-

(١) ج : أمس كذا .

(٢) ج : للدلالة .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) قال الرضي : « لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخير الذي يليها مفروض الصدق » ، شرح

الكافية ٢٦٢/٢ .

(٥) ج : القياض . (ولا معنى له) .

(٦) الذي يرى جواز تقدم جواب الشرط المجزوم قبل الشرط هو أبو زيد قال ابن جني رحمه الله : فأما

قوله :-

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لَا غُسٌّ وَلَا بِمُعْمَرٍ

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدم المجزوم على جازمه . الخصائص ٣٨٨/٢ .

أما الذين يرون جواز تقدم الجواب على الشرط مع رفع الجواب فهم الكوفيون والمبرد . انظر : المقتضب ٦٦/٢ ، التسهيل ٢٣٨ ، التنزيل والتكميل ١٥٧/٥ - ١٥٨ ب .

والراجح في ذلك ما ذكره الشارح - رحمه الله - من المنع لما ذكره من استحالة تقدم المسبب على السبب . (٧) ذهبت بعض حروفها في : ج .

قبل الشرط وبعده وقد بينا استحالة ذلك فإنه يؤدي إلى أن يكون المستقبل مسبباً للماضي فيكون السبب على ذلك متأخراً عن المسبب وهو قبله ولا بد^(١) ، فقد أدى^(٢) هذا القول إلى ما هو محال عقلاً فلا بد من الارتفاع عن هذه المحطة فإن^(٣) هذا الذي في اللفظ ليس بجواب وأن الجواب محذوف دل عليه المعنى كما قلنا .

وكذلك أيضاً الأمر والنهي في قولك : إن قام زيد فاضرب عمراً ، وإن قام زيد فلا تضرب عمراً ليس شيء من ذلك جواب الشرط ، إنما جواب الشرط فيه محذوف ، لأن جواب الشرط يقال فيه مع شرطه صدق وكذب ، وهذا ليس كذلك فإنك لا تقول لمن قال : إن قام زيد فاضرب عمراً ، ولا لمن قال : إن قام زيد فلا تضرب عمراً صدق ولا كذب .

فالجواب إذن في ذلك محذوف والمعنى إن قام زيد استوجب عمرو الضرب فاضربه ، وإن قام زيد استوجب عمرو ألا يضرب فلا تضربه ، فحذف الجواب في ذلك كله لدلالة المعنى عليه^(٤) واستحق ذلك كله الربط بالفاء ، وتأكد لمباينته للشرط من حيث لم يكن جواباً له في الحقيقة ، وإنما الجواب غيره فقف على هذا كله واعرف قدره فإنه غير موجود في غير هذا الكتاب إلا قليلاً إن وجد .

وقوله : وإذا^(٥) إنما تجيء مع الجملة الاسمية^(٦) .

مثاله : إن قام زيد إذا عمرو قائم قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ سِوَمَا قَدَّمَتْ / ١٠١ أَبْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾^(٧) .

وقوله : مَنْ وأخواتها^(٨) .

(١) قال أبو حيان : « والصحيح أنه لا يجوز تقديم الجواب لأنه مسبب عن الأول والعرب إذا اجتمع لها سبب ومسبب قدمت السبب نحو : جئت كي تكرمني » التذييل والتكميل ١٥٨/٥ ب .

(٢) ب : فأدى . (٣) ج : بأن .

(٤) هذا قريب مما قرره ابن الخشاب في : المرتجل ٢١٨ - ٢١٩ .

(٥) ج : اذا . (٦) الجزولية : ١٩ .

(٧) الروم : ٣٦ .

يريد بمن وأخواتها الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف .

وقوله : إذا كانت شرطاً أو استفهاماً ^(١) .

لا يريد أنها كلها تكون شرطاً أو استفهاماً لأن (مهما) منها لا تكون استفهاماً ^(٢) ، وإنما يريد إذا كان ما يكون منها متردداً بين الشرط والاستفهام شرطاً أو استفهاماً ، وما يكون منها غير متردد شرطاً ، وإنما أراد بذلك الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف ، لأن الظروف لا يحتاج فيها كلها إلى شيء يتبين به موضعها لأنها كلها في موضع نصب على الظرف ، وأما الحروف منها فبين أنه ليس في الدنيا حرف له موضع من الإعراب ، لأنه لا عامل لها يطلب بذلك الإعراب فيها كما كان في الأسماء المبنية عامل يطلب بذلك الموضع فيها ^(٣) .

وقوله : غير كيف ^(١) .

إنما أخرج كيف منها لأن كيف أيضاً كالظروف لا تحتاج إلى شيء يتبين به موضعها كما لا تحتاج الظروف إلى ذلك ، فإنها أبداً إذا كانت في جملة فعلية في موضع نصب على الحال ^(٤) ، وإن كانت في جملة اسمية فتكون في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، فلما كانت كيف هنا في جملة فعلية [كانت ^(٥)] لازمة للنصب على الحال كما ذكرنا ،

(١) الجزولية : ١٩ .

(٢) حكى أبو زيد الأنصاري الاستفهام بها واستشهد بقول عمرو بن ملقط الطائي -

مَهْمَا لِي الْيَلَّةَ مَهْمَا لِيهِ أَوْدَى يَنْغَلِيَّ وَسِرْبَالِيهِ

النوادر ٢٦٧ - ٢٦٩ ، وانظر : شرح الجزولية ٣٨٨/١ .

وهذا قليل ، وكلام الشارح - رحمه الله - جارٍ على الكثير المطرد فيها .

(٣) انظر في هذا : المقتصد ١٢٥/١ .

(٤) جرى الشارح في هذا على مذهب الأخفش والسيرافي إذ يجعلانها اسماً غير ظرف ، أما سيبويه فيرى أنها ظرف وتقديرها عنده على أي حال ؟ ، ووافقه الأبيدي على ظرفيتها .

انظر : الكتاب ٣١١/٢ ، شرح الكتاب ١٩٣/٥ ب - ١٩٤ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المغني ٢٢٦/١ .

(٥) ساقط من : أ .

ولإذا كانت كذلك ^(١) لم يحتج إلى ذكر موضعها كما لم يحتج إلى ذكر مواضع الظروف للزومها النصب أبدا .

وقوله : وكان الفعل الذي بعدها ويلها ^(٢) .

جعل الاعتبار بالفعل الذي يليها دون الذي هو جوابها لأنها مع شرطها في جملة واحدة ، وجوابها إنما هو جملة غير الجملة التي هي فيه ، ولا ينبغي أن يعمل في الاسم إلا ما هو معه في جملة واحدة لا ما هو معه في جملة أخرى ، فلذلك لم يعمل في أدوات الشرط إلا فعل الشرط لا فعل الجواب ^(٣) .

وقوله : مسنداً إلى ظاهر ^(٤) . ١٠٢/أ .

مثال ذلك في الشرط من يضرب زيد ^(٥) أضربه وفي الاستفهام : من يضرب زيدا يا هذا ؟

وقوله : أو مضمراً للمتكلم ^(٦) .

مثال ذلك في الشرط : من أضرب يضربه زيد ، وفي الاستفهام : من أضرب يا زيد ؟ وقوله : أو للمخاطب .

مثال ذلك في الشرط : من تضرب أضربه ، وفي الاستفهام : من تضرب يا زيد ؟ وقوله : أو لغائب ليس إياها ^(٧) .

مثال ذلك في الشرط : هند من تضرب أضربه أي : هند ، أي رجل تضرب أضربه ، وفي الاستفهام : هند من تضرب ؟ أي : هند أي رجل تضرب .

(١) ج : ذك لك ، كذا رسمت . (٢) الجزولية : ١٩ .

(٣) انظر في إعمال فعل الشرط في أدوات الشرط في الأسماء الظروف وغير الظروف .

الأصول ١٩٤/٢ ، التنصير والتذكرة ٤١٥/٢ ، ٤١٦ ، شرح الجزولية ٣٨٩/١ .

(٤) الجزولية : ١٩ . مسنداً إلى ظاهر معادة في : أ ، وفي ج : ظاهراً .

(٥) أ : زيدا .

وقوله : وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت ^(١) .

يعني في الوجه المختار ^(٢) ، ويجوز أن تكون مفاعيل أي مفعولات وجمع مفعولا جمع تكسير ^(٣) لأنه هنا اسم ، وإذا كان صفة لم يكسر إلا شاذا ^(٤) ، وانتصابها ^(٥) إذ ذاك بأفعال مضمرة تفسرها الأفعال الظاهرة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنه إذا اشتغل ^(٦) الفعل الظاهر عن المفعول بضميره [أو ما اتصل بضميره ^(٧)] جاز فيه الرفع والنصب على ما ذكر في الاشتغال ، وأسماء الشرط هنا مفعولات اشتغل الفعل فيها عن المفعول بضميره ، ولكن المؤلف لم يذكر النصب بإضمار الفعل واعتمد على الوجه الذي ذكره من الوجهين الجائزين في الباب لكونه المختار في الباب منهما ، ومثال ذلك : من يَضْرِبُهُ ^(٨) زَيْدٌ أَضْرِبْهُ أو من أَضْرِبْهُ يَضْرِبْهُ زَيْدٌ ، ومن تَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ أو هُنْدٌ مَنْ تَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ ^(٩) هذا في الشرط ، والاستفهام كذلك ، تقول : من يَضْرِبْهُ زَيْدٌ ؟ ومن أَضْرِبْهُ ؟ ومن تَضْرِبْهُ ؟ وهند من تَضْرِبْهُ ^(١٠) ؟ .

وقوله : وإن لم يَتَعَدَّ ولم يَنْجَرْ فهي مبتدآت ^(١١) .

مثاله : مَنْ يَقُمُ يَقُمُ إِلَيْهِ زَيْدٌ ، وجعلنا الفعل في هذه المثل كلها غير متعدي لأن

(١) نص الجزولي : « ... كانت مبتدآت ولزم العائد » ، الجزولية : ١٩ .

(٢) هناك وجه آخر وهو أن يكون اسم الشرط مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعدها ويكون من باب الاشتغال . انظر : المباحث الكاملية ٢١٧/١ .

(٣) يعني الشارح الجزولي إذ قال : « أو لغائب ليس إياها وطلب مفعولا ولم يأخذه كانت مفاعيل وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت ولزم العائد » الجزولية : ١٩ .

(٤) قال سيويه : « والمفعول نحو مضروب تقول : مضروبون غير أنهم قد قالوا : مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشعوم ومشائيم ومسلوخة ومساليخ شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن » ، الكتاب ٢١٠/١ .

وقال الرضي : « كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو : ملعون ومشعوم وميمون وملاعين وميامين تشبيهاً بمفرد ومُملول » شرح الشافعي ١٨٠/٢ - ١٨١ . وانظر : البديع ٣١٨/٢ .

(٥) أ : وانتصابه .

(٦) ذهب بعض حروفها في : ج .

(٧) ساقط من : ج .

(٨) ب : يضرب .

(٩) يعني إذا كان الفعل مستنداً إلى ظاهر أو متكلم أو مخاطب أو غائب .

(١٠) وهنا كذلك على الترتيب السابق .

(١١) الجزولية : ١٩ .

المتعدي عند النحويين هو ما نصب المفعول به ، والفعل في هذا كله لم ينصب مفعولاً به ، إلا أن قوله : من يقيم إليه زيد وما / ١٠٢ ب أشبهه يجوز أن تكون من فيه في موضع نصب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، ويكون التقدير من يُعَظِّمُ زيد يقيم إليه زيد أقم إليه ، والمختار الرفع بالابتداء^(١) كما أن المختار فيما قبل هذا فلذلك اقتصر عليه المؤلف دون الوجه الآخر^(٢) .
وقوله : وإن انجرت فيه يتعلق الجار^(٣) .
مثاله : إلى مَنْ تَقُمُ أقم^(٤) .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمرّاً غائباً يعود عليها فهي مبتدآت على الإطلاق^(٥) .
يعني كان الفعل متعدياً آخذاً مفعولاً نحو : من يضربُ زيداً أضربه ، أو غير آخذه^(٦) نحو : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدٌ أضربه^(٧) ، أو كان الفعل غير متعد نحو : مَنْ يَقُمُ أقم معه وكون الاسم مبتدأ في هذا القسم^(٨) ليس على الاختيار كما كان في القسمين قبله لكن على الإيجاب لأن اسم^(٩) الشرط هنا فاعل في المعنى والفاعل إذا^(١٠) تقدم على فعله لم يكن فاعلاً^(١١) وكان الضمير العائد عليه هو الفاعل في ذلك وكان هو مبتدأ نحو : زيد قام ولا بد فلذلك قلنا : إن الرفع في هذا النوع على الإيجاب لا على الاختيار ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشير إلى ذلك وينبه عليه وإلا أوهم التساوي بينهما .

(١) ب : في الابتداء .

(٢) استدرك الأبهذي على الجزولي تقييداً للعبارة فقال : « وكان ينبغي له أن يقول : وإن لم تتعد ولم تنجر ولم يكن الاسم اسم مصدر فهي مبتدآت ألا ترى أنك تقول : أي قيام تقيم أقم مثله ، فنصب (أيا) على المصدر ، وإن لم يكن الفعل الذي بعده متعدياً ولا اسم شرط منجراً » ، شرح الجزولية ٣٩١/١ .
(٣) الجزولية : ٩٩ أ .

(٤) هذا : إذا كان الجار حرفاً ، وإن انجرت أسماء الشرط بإضافة أسماء إليها ، فحكم المضاف في الإعراب « حكم اسم الشرط أو اسم الاستفهام نحو : غلام من تضرب أضرب ، فنصب الغلام لأنك لو قلت : من تضرب أضرب ، كانت من في موضع نصب » ، شرح الجزولية ٣٩٢/١ .
(٥) ب : آخذ .

(٦) في هذا التمثيل نظر ؛ لأن زيداً هو الفاعل ، و (مَنْ) هي مفعول متقدماً .

(٧) ب : الاسم .
(٨) ج : أن لا اسم .

(٩) أ : إنما .

(١٠) خلافاً للكوفيين الذين يرون جواز تقدم الفاعل على فعله . انظر : التذييل والتكميل ١١٣/٢ ب .

[باب التثنية والجمع]

قوله : الاسم المثني [إما صحيح ^(١)] ونعني به ما ليس في آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة ^(٢) .

مثال ذلك : زيد وعمرو وما أشبههما لأنه لا اعتلال ^(٣) فيه بنقص ولا بقصر ولا في آخره الحرف ^(٤) الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر ولا حرف يشبهه وهو الهمزة ^(٥) .

واقضى كلام المؤلف بظاهرة أن حروف العلة هي الواو والياء والألف والهمزة لأنه قال : إن الصحيح هو ما لم يكن آخره ياء ولا واو ولا ألفاً ولا همزة ، فظاهر هذا أن ما في آخره واحد من هذه فهو معتل ^(٦) وليس كذلك لأن ١٠٣/أ حروف العلة إنما هي الواو والياء ^(٧) والألف خاصة ^(٨) .

ولكن الصحيح ضربان صحيح مطلق وصحيح مشبه للمعتل ^(٩) ، والصحيح المشبه للمعتل ما في آخره همزة أو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما ^(١٠) ، وإنما قيل لهذا النوع صحيح مشبه للمعتل ^(١١) لأنه لم يعتل آخره بوجه من وجوه

(٢) الجزولية : ١٩ - ب .

(٤) ج : الحذف .

(١) ساقط من : أ .

(٣) ب : الاعتلال .

(٥) ج : ولا الهمزة .

(٦) القول بأن هذه الحروف الأربعة حروف علة ينسب للفراء والفارسي وأبي عمرو الداني ومكي ،

وقال به ابن مالك .

انظر : المباحث الكاملية ١/٢٢٠ ، التسهيل ٣٢٠ ، التذيل والتكميل ٥/٢١٩ ب .

(٧) ب : الياء والواو .

(٨) هذا اختيار الشارح - رحمه الله - ، ومذهب كثير من النحاة منهم سيبويه .

انظر : الكتاب ١١١/٢ ، والفارسي في بعض كتبه . انظر : الحلييات ١٢٧ .

(٩) قال ابن القواس : « إذا كان في آخر الاسم واو أو ياء قبلها ساكن ، مشددتين أو مخففتين أو كان

آخره همزة مطلقاً جرى في الإعراب مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليه » ، شرح ألفية ابن معطي ١/٢٤٨ .

(١١) ج : بالمعتل .

(١٠) ج : ما قبلها .

الاعتلال^(١) ، فهو إذن صحيح^(٢) إلا أنه مشبه للمعتل .
 أما ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما^(٣) فلأن آخره كآخر المعتل من حيث كان آخره الحرف الذي يعتل هناك^(٤) .
 وأما ما في آخره همزة فلأن الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف والنقل^(٥) وتسهيل بين بين والبدل شبيه^(٦) بما يطرأ على حروف العلة^(٧) .
 فالذي يبقى إذن بعد الصحيح المطلق ضربان : الصحيح المشبه بالمعتل والمعتل لا المعتل وحده ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في قوله فالصحيح ما لم يكن آخره ياء ولا واو ولا ألفاً ولا همزة ما يدل على أن الهمزة من حروف العلة أصلاً .
 وقوله : وإما معتل وهو ضربان : منقوص^(٨) .
 أي محذوف الآخر^(٩) على غير قياس كأب وأخ^(١٠) ، أو على قياس كقاض^(١١) .

- (١) لأن المعتل من الأسماء هو ما كان آخره ألفاً أو ياء قبلها كسرة .
 انظر : الكتاب ٣٨٠/٢ - ٣٨١ ، المرتجل ٤٠ ، أسرار العربية ٣٧ .
 (٢) لظهور حركات الإعراب عليه ، وبين الشارح وجه مشابهته للمعتل .
 (٣) ب : قبلها .
 (٤) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو : ظني ودلّو لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة ، ولم يكن ما قبلها مفتوحاً فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال وقويتا حيث ضعف ما قبلها » ، الكتاب ٣٨١/٢ .
 (٥) ب : النقل .
 (٦) ج : شبيهة .
 (٧) قال سيبويه : « اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف والبدل ، فالتحقيق قولك : قرأت ورأس وسأل ولؤم وبس وأشباه ذلك ، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل وتحذف » ، الكتاب ١٦٣/٢ .
 (٨) الجزولية : ٩ ب .
 (٩) قال العطار : « ويعني بالمنقوص ما سقط آخره فاعتل إعرابه المعتاد في الأسماء والمعتاد فيه » المشكاة والنبراس ٩٨/١ (ف) .
 (١٠) له نظائر أخرى سيأتي الحديث عنها بعد فقرة .
 (١١) قال العطار : « ... إنه مطرود في كل اسم فاعل من فعل لامة ياء أو واو فإنه منقوص في الرفع والجر نحو : قاض وشبهه مما حذف آخره قياساً » المشكاة والنبراس ٩٩/١ (ف) .

وقوله : ومقصور ^(١) .

أي ممنوع الإعراب كله لأن في آخره ألفاً ^(٢) ، وجعل هذا معتلاً لأن ما كان منه أصله واو أو ياء [كعصا ورحى ^(٣)] فأصله أن يكون متحركاً بحركة الإعراب ، والياء والواو متى تحركت طرفاً وقبلها فتحة قلبت ألفاً ^(٤) ما لم يمنع مانع ^(٥) ، وإذا صارت ألفاً لم يظهر فيها الإعراب أصلاً ، لأن الحركات لا تحتلها ^(٦) الألف ، فاعتل اعتلالين اعتلال القلب أولاً واعتلال امتناع ظهور الإعراب فيه بعد .

ومالم يكن منه أصله واو أو ياء كحجلى وذكرى ففيه من ذينك الاعتلالين اعتلال واحد وهو أن لم يظهر الإعراب فيه ، والأصل ظهور الإعراب في المعرب .
وقوله : والمنقوص ضربان : خاص وعام ، فالخاص نعني به الأسماء التي منها ١٠٣ ب فوك ^(١) .

جعل هذا منقوصاً خاصاً لأن نقصه خاص ببعض الأسماء وليس بمطرّد في القياس ^(٧) .

ومن المنقوص الخاص أيضاً ما كان مثل هذه الأسماء التي منها فوك في أن نقصه على غير قياس كدم ويد [وغيد ^(٨)] ، إلا أن المؤلف لم يعرض له في هذا الموضع ،

(١) الجزولية : ب ٩ .

(٢) قال ابن الخشاب : « وما كان من المعتل في آخره ألف سمي مقصوراً ، لقصر إعرابه فيه أي حبسه » ، المرتجل ٤٥ ، وانظر : أسرار العربية ٤٠ - ٤١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) انظر في قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما :-

الكتاب ٣٨١/٢ ، المقتضب ٢٣٤/١ ، ٣٢٤ ، ٧٩/٣ ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٥) مثل أن يضطره أمر إلى ترك قلبها : « وذلك نحو قولك للثنين : قضيأ ورميا وخلوا ودعوا ، وإنما صحتا هنا ولم تقلبا ألفاً ، لأنهم لو قلبوها ألفاً وبعدها ألف تثنية الضمير لوجب أن تحذف إحداها لالتقاء الساكنين ، فيزول لفظ التثنية ويلتبس الاثنان بالواحد » سر الصناعة ٦٦٧/٢ - ٦٦٨ .

(٦) أ : تحملها .

(٧) قال الأبيدي : « وهو كل اسم حذف آخره اعتباطاً من غير علة أوجبت ذلك وليس طريق إثباته إلا السماع نحو : يد ودم وأخ وأب » ، شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٨) ساقط من : ب .

وإنما عرض للأسماء الستة المعتلة المضافة بدليل قوله بعد :-
 « وإذا ثبت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو » ^(١) ، والمحذوف في يد ودم
 إنما قياسه ألا يُردّ في التثنية كما لا يُردّ في الإضافة ^(٢) .

ولعله جعل هذا النوع الآخر ^(٣) من الصحيح وألحقه به لما كان حكمه حكم
 الصحيح في التثنية إذ تلحقه العلامتان من غير تغيير ^(٤) ، ولأن ذلك الذي نقص منه
 كما قلنا لم يرجع إليه في حال من الأحوال ، فصار بذلك كأنه لم يحذف منه شيء ، إذ لم
 يرجع إليه [ذلك ^(٥)] المحذوف في حال فكأنه بذلك لم يكن فيه قط . ولذلك لم يذكر
 له حكماً في هذا الباب .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك ^(١) .

ويعني في حال إفرادها ، وإنما زدنا هذه الزيادة أعني في حال إفرادها لأنه
 لا ينقص آخرها إلا حينئذ ، وأما إذا أضيفت فإنه لا ينقص آخرها في تلك الحال
 نحو : أخوك وأبوك وأخو زيد وأبو عمرو .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك ^(١) .

قد يتصور للناظر فيه أن يريد به [نعني به ^(٦)] الأسماء التي منها فوك في نقص
 آخرها على غير قياس نحو : أخ وأب ويد ودم وما أشبه ذلك ، ويتصور أيضاً [له ^(٧)]
 أن يريد به الأسماء التي منها فوك في نقص آخرها في حال الإفراد وتتميمه في حال
 [الإضافة ^(٨)] كما تقدم لنا ^(٩) ولكننا حملناه على هذا الوجه دون الأول لقوله بعد :

(١) الجزولية : ٩ ب .

(٢) انظر في عدم رد المحذوف من يد ودم وغد في التثنية والإضافة ، وأنه يجب رد المحذوف في أب وأخ
 وأخواته : الكتاب ٧٩/٢ - ٨٠ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، الأصول ٧٦/٣ .

واستدلال الشلوبين - رحمه الله تعالى - على مراد الجزولي - رحمه الله - بالمنقوص هنا الأسماء الستة
 المعتلة دون يد ودم ونظائرها ، حسن ، خلافاً للعطار . انظر المشكاة والبراس ٩٨/١ (ف) .

(٣) يعني يدا ودم .

(٤) انظر المصادر السابقة هـ ٢ .

(٥) ساقطة من : ب .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) ج : قولنا .

« وإذا ثبت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو » ^(١) وهذا إما هو حكم هذه الأسماء الستة المضافة خاصة أعني رد المحذوف فيما عدا فوك وذو ^(٢) لا [في ^(٣)] ٤/ ١٠ أ. الأسماء التي نقص آخرها على غير قياس كلها كَأَبٍ وَدَمٍ وَأُخْ ؛ لأن من تلك الأسماء ما يرد إليه المحذوف ولا بد وهو هذه الأسماء الستة إلا فوك وذو ، ومنها ما لا يرد إليه المحذوف نحو يدٍ ودم ألا ترى أنك تقول يداه ، قال الله تعالى ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ^(٤) ... وكذلك تقول العرب في تثنيته الدم بغير رد للمحذوف ودماهما ولا ترد المحذوف [أبداً ^(٥)] إلا في الشعر قال ^(٦) :

(١) سبق تخريجه انظر ص : ٥٤٠ هـ .

(٢) انظر ص : ٥٤٠ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) قال تعالى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدُّ اللَّهُ مَغْلُولَةً غَلَتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ، بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ... ﴾ [المائدة : ٦٤] .

(٥) تكلمة من : ب .

(٦) ب ، ج : قال جرير .

ولم أجد أحدا نسبته إلى جرير ، وديوانه خال منه .

واختلف في قائل هذا البيت على عدة أقوال أهمها :-

أ - علي بن بَدَال من بني سُلَيْم ، ولم أقف في ترجمته على غير هذا .

نسب ابن دريد البيت لعلي بن بَدَال . انظر : المجتبى ٩٧ - ٩٨ ، وانظر : الخزائن ٤٨٨/٧ .

ب - المثقب العبدى (..... -) .

أبو عدي عائد بن محسن بن ثعلبة بن وائلة ، شاعر جاهلي ، كان معاصراً لعمر بن هند مادحا له .

نسب البيت له في الحماسة البصرية ٤٠/١ .

انظر : في ترجمته « الاشتقاق ١٩٩ ، سمط اللآلئ ١١٣/١ - ١١٤ ، الخزائن ٨٤/١١ - ٨٥ .

ونسب لغيرهما كمرداس بن عمرو . انظر : الوحشيات ٨٤ ، والفرزدق والأخطل انظر :

الخزائن ٤٨٩/٧ .

والراجح أن القائل هو علي بن بَدَال السلمي ، للأدلة التي ذكرها البغدادي انظر : الخزائن

٤٤٨/٧ - ٤٨٩ .

... .. [جَرَى ^(١)] الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ ^(٢)

[فلما ^(١)] قال : إنك إذا ثنيت المنقوص رددت إليه المحذوف فيما عدا فوك وذو دل ذلك على أنه إنما يريد الأسماء الستة خاصة [دون غيرها ، وأنه لم يعرض من الأسماء المنقوصة على غير قياس إلا لهذه الأسماء الستة خاصة ^(١)] ، وأنه ألحق غيرها من المنقوص على غير قياس بالصحيح كما تقدم ^(٣) لما ذكرناه ^(٤) .

وقوله : والعام ما في آخره ياء قبلها كسرة ^(٥) .

جعل هذا منقوصاً عاماً ؛ لأن نقصه عام للأسماء التي في آخرها ياء قبلها كسرة إذا كانت منونة في حال الرفع والخفض ^(٦) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) من البحر الوافر وصدره :-

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا

وقبله بيتان هما :-

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا رِيَّاحٍ عَلَى حَالِ التَّكَاشُّفِ مُنْذُ جِئِ
لِيُبْغِضُنِي وَأُبْغِضُهُ وَأَيْضاً يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي
فلو أنا ...

ويروى : (أبا ذراع) ، (حال التجاور) ، (على جحر) .

قال البغدادي : « أراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزح دم المتباغضين قال ابن الأعرابي : معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضي له وبغضه لي بل يجري دمي بمنة ودمه يسرة » الخزنة ٤٨٧/٧ .

الشاهد فيه : تثنية (دم) على (دميان) ، برد المحذوف لضرورة الشعر .

المقتضب ١/٣٦٦ ، ٢/٢٣٦ ، ٣/١٥٣ ، الأصول ٣/٣٢٤ ، الوحشيات ٨٥ ، البيان والتبيين ٣/٦٠ ،
الجمهرة ٢/٣٠٣ ، ٣/٤٨٤ ، المجتبى ٩٨ ، مجالس العلماء ٢٥١ ، التصريف الملوكي ٤٢ ، التمام ٢٥ ، سر
صناعة الإعراب ١/٣٩٥ ، المنصف ٢/٢٤٨ ، الأزهية ١٤١ ، التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٩ ، المخصص ٦/٩٢ ،
١٥/١٦٨ ، الأمل في الشجرية ٢/٣٤٤ ، ٣/٣٤٤ ، الإنصاف ١/٣٥٧ ، شرح المفصل ٤/١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
٥/٨٤ ، ٦/٥ ، ٩/٢٤ ، الحماسة البصرية ١/٤٠ ، شرح الجمل ١/١٤٠ ، ٢/٣١٤ ، المقرب ٢/٤٤ ، المتع
٢/٦٢٤ ، شرح الجزولية ١/٤٠١ ، تعليق الفرائد ١/٢٨٢ ، الخزنة ٧/٤٨٢ - ٤٨٩ ، شرح شواهد الشافية
١١٢/٤ - ١١٣ .

(٤) انظر ص : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٣) انظر ص : ٥٤٠ .

(٦) انظر ص : ٥٣٨ هـ ١١ .

(٥) الجزولية : ٩ ب .

وقوله : وإما مشبه ^(١) بالمعتل ^(٢) .

هذا النوع صحيح ولكنه شبهه بالمعتل لأن في آخره الحرف الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر ^(٣) أو ما يشبهه وهو الهزمة .

وهذا القول - أعني قوله في هذا النوع إنه صحيح مشبه بالمعتل - أولى من أن يقال فيه : [إنه ^(٤)] معتل شبه بالصحيح ، فإن هذا النوع لم يعتل أصلاً فيقال فيه : معتل ، إنما هو صحيح لم يطرأ فيه علة ، فينبغي أن يقال فيه : صحيح إلا أنه مع صحته يشبه المعتل ، فإن آخره الحرف الذي من شأنه أن يعتل فيقال فيه بذلك إنه مشبه ^(٥) بالمعتل ^(٦) .

وقوله : وهو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما مشددتان ^(٧) .

مثاله : فُلُوْ ^(٨) و وَلِيٌّ .

وقوله : أو مخففتان ^(٧) .

مثاله : غَزَوْ و ظَبْيٍ .

وقوله : وما في آخره همزة ^(٧) .

(١) ج : شبهه . (٢) الجزولية : ٩ ب .

(٣) تابع اللورقي الشلوين على الأخذ بهذا القول ، انظر : المباحث الكاملية ٢٢١/١ .

ولم يظهر لي وجه كون الصحيح مشبهاً للمعتل بالقصر ، لأن المقصور آخره ألف ، والألف لا تظهر عليها حركات الإعراب ، مع أن الصحيح المشبه للمعتل تظهر عليه حركات الإعراب .
(٤) ساقط من : ج . (٥) ج : شبهه .

(٦) اختيار الشلوين لقول الجزولي : « صحيح مشبه بالمعتل » أقوى من اختيار الأبدني لقولهم : معتل مشبه بالصحيح محتجاً بأن : « ما في آخره همزة عند النحويين من قبيل الصحيح الآخر ، وما في آخره ياء أو واو من قبيل المعتل الآخر عندهم » ، شرح الجزولية ٤٠٢/١ .

ويرد عليه بأن الأصل في الأشياء الصحة ، والعلة أمر طارئ ، فمتى اجتمعت أعراض العلة وصف بأنه معتل ، ومتى افتقد شيئاً منها بقي على أصله .

(٧) الجزولية : ٩ ب .

(٨) الفلو : المهر . انظر : تهذيب اللغة ٣٧٥/١٥ ، الصحاح ٢٤٥٦/٦ ، وفيه : « إذا فتحت الفاء

شدت الواو وإذا كسرت خففت فقلت : فُلُوْ مثل : جِرْوُ » .

مثاله : مقرأء / ١٠٤ ب ورشأ^(١) ومقروء^(٢) ورياء وماء وما أشبه ذلك .

وقوله : فإذا ثبت الصحيح ألحقت الكلمة العلامتين^(٣) .

يعني الألف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض ، وجعلهما علامتين للتثنية - أعني الألف والنون - وإن كانت علامة التثنية منهما إنما هي الألف خاصة ، والنون ليست علامة للتثنية إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين على ما قاله بعد^(٤) ، لكنه جعلها علامة للتثنية مع الألف لأنهما يزدان معا في التثنية ، إلا أن يعاقب النون معاقب^(٥) فلما زيدا معا في التثنية واصطحبا ، نقص^(٦) أحدهما صيغة في الآخر ، فجعلنا معا علامتين للتثنية مجازا ، وكذلك القول في الياء والنون .

وأحسن من هذا أن يقال : إنه يعني بالعلامتين الألف في الرفع ، والياء في النصب والخفض ، لأنهما اللذان هما علامة التثنية ، والأظهر أنه يحيل^(٧) بالعلامتين عليهما^(٨) ، وأما النون فليست بعلامة تثنية ، إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين ، ويمكن التأويل الآخر لأن النون وإن لم تكن علامة فهي عوض من الحركة والتنوين كما قلنا ، وكل واحد منهما علامة [فكانها علامة^(٩)] بذلك لكن الأول أظهر لما تقدم .

وقوله : من غير تغيير إلا ما جاء من قولهم أليان^(١٠) .

قال هذا لأنه تثنية ألية عنده فكان حقه ألا يقال فيه أليان أبداً ولكن أليتان .

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

الرشأ : على فَعْل ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى . انظر : تهذيب اللغة ٤٠٦/١١ ، الصحاح ٥٣/١ .

(٢) جـ : مقروءة . (٣) الجزولية : ٩ ب .

(٤) لم يقله الجزولي وإنما ذكره قبل ذلك قال : « وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفا رفعا وياء مفتوحا ما قبلها نصباً وجرأ ، كلتاها حرف الإعراب ، ونونا في الأحوال الثلاثة عوضا من حركة الواحد وتنوينه ، لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة وعوضا من التنوين لأنها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين » الجزولية ٥٨ .

(٥) كالإضافة ، لأن نون التثنية تحذف للإضافة . انظر : قول الجزولي السابق .

(٦) كذا في النسخ كلها . (٧) ب : يحمل .

(٨) ب ، جـ : عليها . (٩) ساقط من : أ .

(١٠) جـ : أليان وخصيان . وانظر الجزولية : ٩ ب .

وقوله : وَخُصَيَّان (١) .

لأنه عنده تثنية خُصَيَّة ، فكان حقه : ألا يقال فيه خُصَيَّان أبداً ولكن خُصَيَّتان وقد قيل - وهو الصواب - : إن (أليان وخُصَيَّان) تثنية ألي وخُصَيَّ وأنها من المثني الذي لم ينطق له بواحد كمذروين وثنايين (٢) ، وكذا (٣) قال الفارسي (٤) وغيره من المحققين (٥) .

وقال غيره (٦) : إنهما لغتان مستعملتان في ألية وخصية .

ولا أعلم / ١٠٥٠ أحداً حكى خُصَيَّتين وأليَّتين فإن كانا قد سمعا في لغة من يقول أليَّة وخُصَيَّة في تثنيتهما فحسن (٧) ، وإلا فذلك من تداخل اللغات والاستغناء ببعضها عن بعض (٨) .

(١) الجزولية : ٩ ب .

(٢) المذروان : قيل طرف كل شيء وقيل : طرف الأليتين أو المنكبين ولا واحد لهما .

انظر : تهذيب اللغة ٦/١٥ - ٩ ، الصحاح ٦/٢٣٤٦ .

الثنايين : واحداً ثناء ولم يفرد واحده . وهو جبل تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . انظر : تهذيب اللغة ١٥/١٣٤ - ١٣٥ ، الصحاح ٦/٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ .

(٣) ب ، ج : كذا .

(٤) تابع الشارح على نسبة هذا القول إلى الفارسي اللورقي في المباحث الكاملية ١/٢٢٢ ، والرضي في شرح الكافية ٢/١٧٦ .

وما ذكره الفارسي يخالف ما نسبوه إليه قال : « وقد جاء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء وذلك قولهم : خُصَيَّان وأليان . فإذا أفردوا قالوا في الواحد خصية وألية ... » ، التكملة ١١٨ .

(٥) كسيويه اذ يقول : « خُصَيَّان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام ولو أراد ذلك لقال : خُصَيَّتان » ، الكتاب ٢/٣٨٣ .

أما المبرد ف يرى أن (خُصَيَّان وأليان) تثنية خُصَيَّ وألي ، وخصيتان وأليتان تثنية خصية وألية ، المقتضب ٤١/٣ .

(٦) كابن السكيت في إصلاح المنطق ١٦٨ ، والرضي في شرح الكافية ١٧٦ .

(٧) انظر : المقتضب ٤١/٣ ، وإصلاح المنطق ١٦٨ ، وقال ابن منظور « قال ابن بري : قد جاء خُصَيَّتان وأليتان بالتاء فهما ... » وأنشد عدة شواهد لذلك . اللسان ١٤/٢٣٠ .

(٨) اللغات إذا تداخلت فهي فصيحة ، وقد تحدث عن ذلك ابن جني في باب الفصح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً . الخصائص ١/٣٧٠ - ٣٧٤ ، وباب في تركيب اللغات ١/٣٧٤ - ٣٩١ .

(٣٥ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

وقوله : وإذا ثبت المنقوص رددت المحذوف ^(١) ... إلى آخره .

وهذا حكم المنقوص الذي ذكرنا أنه أراد ، وهو المنقوص الخاص وهو الأسماء التي منها فوك ، والمنقوص العام .

وأما المنقوص الذي ترك ذكره نحو دم ويد ^(٢) فإنه لا يرد إليه المحذوف ، وكأن المؤلف أخرجه من المنقوص وألحقه بالصحيح ، لأن المنقوص عنده نوعان : عام وخاص ^(٣) .

والعام عنده نحو : قاضي وغازٍ ، والخاص عنده الأسماء التي منها فوك .

فقد خرج هذا النوع - أعني دماً ويداً - عن نوعي المنقوص عنده وليس من المقصور ^(٤) . والمعتل عنده : إما مقصور وإما منقوص ^(٥) ، وقد خرج هذا النوع - أعني دماً ويداً ^(٦) - عنهما .

وخرج عن المشبه بالمعتل ، لأن المشبه بالمعتل عنده : هو ما في آخره ياء أو واو مشددتان [أو مخففتان ^(٧)] أو همزة ^(٨) ، فإذا خرج هذا النوع - أعني دماً ويداً - عنهما ، والأسماء عنه إنما هي ثلاثة صحيح ومعتل ومشبه بالمعتل ^(٩) ، وقد خرج هذا النوع - أعني يداً ودماً ^(١٠) - عن المعتل والمشبه بالمعتل فقد لحق إذن بالصحيح ، وهذا كله مذهب المؤلف في هذا ^(١١) ، لأن المنقوص فيه لما لم يرجع في الإضافة ولا في التثنية كان بذلك كأنه لم ينقص منه شيء إذ لم يرجع ذلك المنقوص فلما لم [يرجع ^(١٢)] كان كأنه ليس بمنقوص عنده بهذا الوجه ، فألحقه بالصحيح لذلك .

ولو جعل المؤلف هذا النوع من المنقوص - أعني يداً أو دماً - لكان ،

(١) الجزولية : ٩ ب .

(٢) ب : يد ودم .

(٣) انظر ما سبق ص : ٥٣٩ .

(٤) لأنه ليس في آخرهن ألف .

(٥) انظر ما سبق ص : ٥٣٨ - ٥٣٩ .

(٦) ب : يدا ودما .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر ما سبق ص : ٥٤٣ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٥٣٧ - ٥٤٣ .

(١٠) ج : دما ويدا .

(١١) أ : فيه .

(١٢) ساقط من : ج .

وكان يجب عليه إذ ذاك أن يجمع الكلام في المنقوص كله . ويقول : وإذا تثبت المنقوص فإن كان يرجع نقصه في الإضافة رجع في التثنية ، وإن كان لا يرجع نقصه في الإضافة لم يرجع / ١٠٥ ب في التثنية ^(١) ، ولو فعل ذلك لم يحتاج مع هذا القول [إلى ^(٢)] استثناء (فوك وذو) ، أما ^(٣) (فوك) فلأن ^(٤) محذوفه لم يرجع إليه أصلاً لا في حال إضافته ولا في حال إفراده ^(٥) ، وما كان كذلك فلا يرجع إليه محذوفه في حال تثنيته أصلاً ، وأما (ذو) فلأن المحذوف الذي نقص منه وهو الياء وإن كان نقصه موجوداً في الإضافة خاصة ؛ فلأنه ليست له حالة أخرى سوى الإضافة إذ لا تفرد بوجه فصارت له تلك الحال قائمة مقام الإضافة والإفراد اللذين لغيره فجريا مجرى ما وجد نقصه في الإفراد والإضافة نحو يد ودم فلم يرد محذوفه في التثنية كما لم يرد محذوف يد ودم ^(٦) . غير أنه يعوض من الواو ميم في تثنية فوك كما يعرض منها في الإفراد ^(٧) ، ولا توجد الواو فيه في التثنية كما لا توجد في الإفراد لأن الاسم لا يكون معرفة إذا ثني إنما تثني النكرة ، وهو إذا نكر لا تبقى فيه الإضافة ، لكن يفرد عنها ، فلذلك عوض من واوه ميم في التثنية . إلا أن المؤلف قد جمع بينهما عنده ^(٨) - أعني بين البذل والمبدل منه - إذ قيل : فموان في قوله ^(٩) - :

(١) هذا مفهوم قول الأئمة السابقين كسيبويه والمبرد وابن السراج . انظر : الكتاب ٢/ ٧٩ - ٨٠ ، المقتضب ٣/ ١٥٢ ، الأصول ٣/ ٧٦ .

(٢) ساقط من : ب . (٣) أ : وأما .

(٤) ج : فإن .

(٥) انظر في عدم رد لام (فوك) : الشرازيات ٨٦ أ - ب ، شرح المقدمة المحسنة ١/ ١٢٤ - ١٢٥ .

(٦) قال ابن الشجري : « ولم يردوا لامة في التثنية كما لم يردوا لام فم في تثنيته فلم يقولوا : ذوي مال كما قالوا أبو زيد وأخوه عمرو وحمو بكر » ، الأمالي الشجرية ٢/ ٤٣ . وانظر : المباحث الكاملية ١/ ٢٢٤ .

(٧) انظر : في التعويض من الواو ميم في فم :

البغداديات ١٥٥ ، العضديات ١٨٥ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٤٠ ، المخصص ١/ ١٣٥ - ١٣٦ .

(٨) في قوله - رحمه الله - : « وتعويض من واو فوك ميم ، ولك أن تجمع بينهما » ، الجزولية ٩ ب .

(٩) الفرزدق : (..... - ١١٠ هـ) .

أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، كان شريفاً في قومه عزيز الجانب ، سمي الفرزدق لجهامة وجهه وغلظه . والفرزدقة قطعة العجين ، مهاجاته لجريز والأخطل مشهورة معروفة .

« وفيات الأعيان ٦/ ٨٦ - ١٠٠ ، معجم الأدباء ١٩/ ٢٩٧ - ٣٠٣ ، الخزانة ١/ ٢١٧ - ٢٢٣ » .

هُمَا نَفَقًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهُمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ ^(١)

والناس في ذلك مختلفون ، فقليل : إن ذلك جمع بين العوض والمعوض منه وعليه كثير منهم ^(٢) ، وعلى هذا ينبغي ألا يكون هذا إلا في ضرورة الشعر ، لأن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يكون إلا فيها .

وقيل : إن ذلك مما اعتقب فيه على اللام والواو والهاء كسنية وسنية وعلى هذا لا ينبغي أن يختص بضرورة الشعر وهو ظاهر كلام سيبويه ^(٣) .

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

إِذَا شِئْتُ هَاجَتْنِي دِيَارٌ مُجِيلَةٌ وَمُرْتَبُطٌ أَقْلَاءُ أَمَامَ خِيَامِ

النابج العاوي : صفتان من صفات الكلب ، استعارهما لمن يهاجيه من الشعراء ، رجام : مصدر راجمه بالحجارة أي رامه ، وراجم فلان عن قومه : إذا دافع عنهم . الخزانة ٤/٤٦٣ .

ويروى : (تفلا) ، الديوان ٧٧١/٢ .

وقد وهم الأعلام في معنى البيت فظن أنه يعني شاعرين من قومه . انظر : تحصيل عين الذهب ٨٣/٢ ، والقصيدة هي آخر ما قاله الفرزدق معلنا توبته هاجيا إبليس وابنه . انظر : الخزانة ٤/٤٦٢ .

الشاهد فيه : الجمع بين العوض وهو (الميم) والمعوض عنه وهو (الواو) في فمويهما .

الديوان ٧٧١/٢ ، الكتاب ٨٣/٢ ، ٢٠٢ ، المقتضب ١٥٨/٣ ، مجالس العلماء ٣٢٧ ، الحلبيات ٣٤٦ ، البغداديات ١٥٨ ، العضديات ٣٦ ، المسائل العسكرية ١٨٢ ، الخصائص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ ، سر الصناعة ٤١٧/١ ، ٤٨٥/٢ ، المحتسب ٢٣٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ ، ٨٦١/٢ ، المخصص ١٣٦/١ ، أسرار العربية ٢٣٥ ، الإنصاف ٣٤٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٢٤/١ ، المقرب ١٢٨/٢ ، شرح التسهيل ٥١/١ ، شرح الشافية ٦٦/٢ ، ٢١٥/٣ ، شرح الكافية ٢٩٦/١ ، ١٧٥/٢ ، تعليق الفرائد ١٥٨/١ ، ٢٨٣ ، الخزانة ٤/٤٦٠ - ٤٦٦ ، شرح شواهد الشافية ١١٥/٤ .

(٢) منهم سيبويه إذ قال : « وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دم) فمن ترك دم على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى (دم) اللام رد إلى (فم) العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في فم ... » ، الكتاب ٨٣/٢ .

وابن جني في الخصائص ١٤٧/٣ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ وغيرهم .

(٣) قول سيبويه - رحمه الله - في الهامش السابق صريح بخلاف ما ذكره الشارح .

ولكن هذا الرأي هو ظاهر قول المبرد إذ قال : « فأما قوله (فمويهما) فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للين وأن الهاء خفية » ، المقتضب ١٥٨/٣ .

وقوله : وإذا ثبتت المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي ^(١) .

مثاله : رحيان وعصوان ^(٢) ومعنى ذلك أن ننظر كيف تتصرف الكلمة فإن تصرفت على أن يكون في مكان الألف واو كقولهم : / ١٠٦ أ في العصا عَصَوْتُ بالعصا ، قلبت الألف في الثانية واواً فقلت : عصوان . لأن الألف أصلها الواو بدليل ظهور الواو في (عصوت) ولأن الكلمة لا تختلف غالباً ، فوجب أن يكون لام (عصا) كلام (عصوت) وأن يكون أصله الواو ، فأصله إذن (عَصَوٌ) إلا أن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فإذا ثبتنا رددنا الألف إلى أصلها فقلنا : عَصَوَان ، لأننا لو تركناها على انقلابها لوجب أن نقول : عصانان بألفين لأننا نزيد على المفرد في الثانية حرف المد واللين إلا أنه لا يجتمع ساكنان في كلام العرب فنحذف الألف لالتقاء الساكنين فنقول : عصان .

فإذا قلنا ذلك ^(٣) أدى ذلك إلى التباس المعاني ، فإننا ^(٤) إذا أضفنا وجب أن نقول عصاك : فلم ندرِ أهو مفرد أضيف أم مثني أضيف ؟ فلما أدى ذلك إلى الالتباس - أعني قلب الواو ألفا - لم نعلها وأبقيناها على أصلها ، ثم حملنا حالة

= كما أن هذا القول صرح بجوازه الفارسي إذ قال : « وقد يجوز أن تكون الواو في (فمويها) لغة أخرى تعاقبت مع الهاء على الكلمة كما تعاقبتا في سنة وعضة يدل على ذلك أنهم قالوا : سنوات ، وقالوا : مسانة وقالوا : مسانة وسناه » ، العضديات ٧

وقد نسب ابن جنبي جواز ذلك إلى شيخه أبي علي الفارسي . انظر : سر الصناعة ١/ ٤١٧ - ٤١٨ .
بقي في هذه المسألة قولان هما :-

أ - أن (فمويها) تنثية (فمأ) مقصوراً كعصا ، ذهب إلى ذلك ابن جنبي في سر الصناعة ٢/ ٤٨٥ .
ويؤيده أنه سمع عن العرب القصر في (فم) فقالوا : (فمأ) وحكى ابن الأعرابي عنهم (فموان) وفميان) . انظر : شرح التسهيل ٥١ .

ب - أن الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين . أي أن في الكلام قلباً مكانياً .

انظر : الخزائن ٤/ ٤٦٠ .

(٢) تنثية دحي وعصا .

(١) الجزولية : ب ٩ .

(٤) ج : فاما .

(٣) أي عصان .

النصب والخفض على حالة الرفع في ذلك ^(١) وكذلك القول فيما تصرفت الكلمة فيه على أن يكون لام الكلمة ياء كقولهم :- في الرحى - رحيت بالرحى ^(٢) ، أعني في رد الألف إلى أصلها من الياء في التثنية لما يؤدي إليه من الإلباس ^(٣) إبقاء الألف فيها على إعلاها في التثنية فردت إلى أصلها من التثنية .

وقوله : وإلى الياء فيما زاد ^(٤) .

مثاله : مرميان وملهيان وحُبلان ^(٥) وما كان من هذا النوع تصريفه على الياء مثل مرمى ^(٦) فالعلة في رده إلى أصله كالعلة في الثلاثي سواء ، وما كان منه تصريفه على الواو مثل ملهى ومدعى ^(٧) فإنه كان قياسه أن يرد إلى أصله من الواو كما رد ما كان من الياء إلى أصله ، إلا أنه اعترض هذا أمر آخر وهو أن الواو فيه رابعة ، والواو إذا وقعت رابعة وهي لام قلبت ياء على ما سيأتي في التصريف ^(٨) ، فلذلك قلبنا الواو هنا ياء فقلنا / ١٠٦ ب ملهيان ومدعيان .

وما لم يكن له من الألفات في هذا النوع أصل كألف التأنيث في حبل وألف الإلحاق في نحو علقى ^(٩) في من نَوْن ^(١٠) فلا بد من قلب ألفه أيضا لأننا إن لم نقلبها

(١) في عدم الإعلال .

(٢) رحيت الرحى وبالرحى ورحوتها : إذا أعملتها وأدرتها . انظر : الصحاح ٢٣٥٣/٦ ، اللسان ٣١٢/١٤ (رَحَى) ويجوز في تثنية الرحى : الرحيان والرحوان لقول العرب : رحت الحبة ترحو ، ورحوت الرحى . والياء أكثر . انظر : المصدرين السابقين ومجمل اللغة ٤٢٥/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٨/٢ - ٤٩٩ .

(٣) ب ، ج : الالباس .

(٤) الجزولية : ب .

(٥) تثنية مرمى وملهى وحُبل .

(٦) فعلهما : هوت ودعوت واويا اللام .

(٨) انظر ص : ١١٤٩ ، وما بعدها ولم ترد فيها هذه القضية .

(٩) العلقى شجر تدوم خضرته في القيظ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف : تهذيب اللغة ٢٤٥/١ ،

اللسان ٢٦٤/١٠ (علق) .

(١٠) من نَوْن ألحقها بجعفر وسلهب ، ومن لم يُنَوْن يجعل ألفها للتأنيث فيمنعها الصرف .

انظر : الكتاب ٩/٢ ، ١٩٠ ، المقتضب ٣٣٨/٣ .

أدّى ذلك إلى إلباس الثنية بالمفرد في الإضافة على ما قلناه ^(١) فقلبت الألف في هذا النوع إلى الياء لما كان مما زاد على الثلاثة ، وكان ما زاد على الثلاثة قد غلبت فيه الياء الواو فكان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو ^(٢) ، لأن الياء هي الغالبة هنا .

وهذا الذي ذكره ^(٣) المؤلف من حكم الثلاثي هنا هو الذي يذكره ^(٤) النحويون في الباب الذي ييؤونه لثنية ^(٥) المقصور ، وقد نقصه منه أن يذكر حكم ما جهل تصريفه من الثلاثي ، فلم يدر هل ألفه منقلبة عن ياء أو واو ؟ . وقد ذكره النحويون في الباب وهو أن ما لزم ألفه من هذا النوع التفعيم ولم يمله من لغته الإمالة ، وألزموه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبة عن واو .

وما أميل منه ولم يلزمه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبة عن ياء ^(٦) ، لأنه لا يمال من هذا النوع ^(٧) إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء ^(٨) ، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً ^(٩) نحو ^(١٠) : العشا ^(١١) في العين . فحمل المجهول من هذا النوع على

(١) انظر ص : ٥٤٩ .

(٢) انظر : في قلب الألف الزائدة على ثلاثة أحرف في الثنية .

الكتاب ٩٣/٢ - ٩٤ ، المقضب ٣٩٣/١ - ٣٩٤ ، ٨٧/٣ ، الأصول ٤١٨/٢ .

(٣) ب : ذكر .

(٤) ب : ذكره .

(٥) أ ، ج : بثنية .

(٦) انظر في هذا الكلام الذي ذكره الشارح من حكم الألف المجهولة الأصل : المفصل ١٨٤ - ١٨٥ ،

البدیع ٢٣٢/٢ ، التخميز ٣٦٣/٢ - ٣٦٤ ، شرح المفصل ١٤٧/٤ - ١٤٨ ، المقرب ٤٥/٢ ، التسهيل ١٦ .

(٧) ما كان اسماً ثلاثياً ألفه ثالثة .

(٨) قال ابن يعيش : « وليس شيء من الأسماء أصله الياء وتمتنع منه الإمالة هذا أصل مستمر عند

البصريين » ، شرح المفصل ١٤٧/٤ - ١٤٨ .

(٩) قال سيبويه : « وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا

والقنا والقطا وأشباههن من الأسماء » ، الكتاب ٢٦٠/٢ ، ومن نص على عدم إمالة بنات الواو من الثلاثي

المبرد في المقضب ٤٤/٣ ، وابن السراج في الأصول ١٦٢/٣ ، والزنجشيري في المفصل ٣٣٦ . (شاذ) .

(١٠) (نحو) معادة في : أ .

(١١) العشا : مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون في الناس والدواب والإبل والطيور .

الصحاح ٢٤٢٧/٦ ، معجم مقاييس اللغة ٣٢٢/٤ ، اللسان ٥٦/١٥ (عشى) .

الأكثر ولم يحمل على الشاذ والأكثر مما يمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء ^(١) فحمل هذا المجهول عليه .

وما لم يمله الممیلون من هذا النوع فآلفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

فإن جهل أمر الإمامة - أعني وجودها أو عدمها - في هذا النوع حمل على ما ألفه منقلبة عن الياء ^(٢) ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف منقلبة أن يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو ، لأن الياء أغلب على اللام من الواو ^(٣) ، ومما يقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو مَلْهَيَان وَمَدْعَيَان ولا ترجع الياء / ١٠٧ إلى الواو [نحو مرميان ، وإن سمع التصريف ، لكونه ^(٤) من ذوات الواو ^(٥)] ومن ذوات الياء ثم (عارض كونه من الواو أن سمع فيه الإمامة ^(٦)) أو عارض كونه من الياء أن فتحه أهل الإمامة .

فإن اتفق أن يكون ذلك اعتمد في ذلك على ما جاء به التصريف ولم يلتفت إلى الإمامة ولا إلى الفتح .

وقوله : والمشبه بالمعتل كالصحيح بما لم يكن في آخره همزة قبلها ألف ^(٧) .

= نص على شذوذ إمالة العشا وبابه الزمخشري في المفصل ٣٣٧ ، وابن الحاجب في شافيته : انظر : شرح الشافعية ٨/٣ ، والرضي في شرح الشافعية ١٢/٣ .

(١) مثلوا لما أميل بمتي وبلى مسمى بهما فيثنيان : متيان وبليان ، ومثلوا لما لم يمل بلدى وإلى فيثنيان : لدوان والوان . انظر : المفصل ١٨٥ ، شرح المفصل ١٤٧/٤ .

(٢) قال الأبدي : « وإن جهلت الجميع قلبت الألف ياء ، لأنها الغالبة على اللام » ، شرح الجزولية ٤٠٤/١ .

(٣) الياء أغلب على اللام من الواو . انظر في ذلك : - الكتاب ٢/٢٦٠ ، ٢٦٤ ، الأصول ١٦٢/٣ .

(٤) ج : بكونه .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٧) الجزولية : ب ٩ .

مثاله : قَرَأَ ^(١) وُضَّاءَ ^(٢) وَحَمَرَاءَ وَعِلْبَاءَ ^(٣) ، وهذا النوع هو الذي ييوب عليه النحويون باب تشنية الممدود .

ويشترط [فيه ^(٤)] أن تكون الألف ^(٥) التي قبل آخره زائدة ^(٦) فكان حقه أن يقيد ذلك وقد رأيته في بعض النسخ ^(٧) - أعني قوله زائدة - بعد قوله : (ألف) ثابتاً .

وقوله : فإن كان كذلك مما همزته أصل ^(٨) .

يريد نحو قولك : جاءني رجلان قراءان .

وقوله : كالصحيح ^(٨) .

أي لا تغير همزته ، وأجاز الفارسي قلب همزته على قياس من قال في قراءة : قراوي ^(٩) .

(١) قَرَأَ كَحُسَّانَ وَجُمَّالٍ : الناسك ، وبالفتح : حسن القراءة .

انظر : الصحاح ٦٥/١ ، المحكم ٢٩٠/٦ ، اللسان ١٣٠/١ (قرأ) .

(٢) وُضَّاءَ : الحسن التنظيف .

انظر : الصحاح ٨١/١ ، مجمل اللغة ٩٢٨/٤ ، اللسان ١٩٥/١ (وضأ) .

(٣) العِلْبَاءَ : عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل .

انظر : الصحاح ١٨٨/١ ، مجمل اللغة ٦٢٥/٣ ، اللسان ٦٢٧/١ (علب) .

(٤) ساقط من : ج . (٥) الألف ، معادة في : أ .

(٦) يمثل هذا استدراك ابن يعيش على الزنجشري في قوله : « الممدود ما في آخره همزة قبلها ألف » ،

المفصل ٢١٧ .

فقال ابن يعيش : « وقد احتاط بعضهم فقال : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، وذلك

قيد زائد في الحقيقة » ، شرح المفصل ٣٨/٦ .

(٧) هو موجود في نسخة فاس التي اعتمدها ٩ب ، وفي النسخة التيمورية ٦٤ .

(٨) الجزولية : ٩ب .

(٩) قال الفارسي : « وأما ما الهمزة فيه أصل نحو : (قراء) فتثنيته : (قراءان) بإثبات الهمزة ، ولا يحسن

فيه غير ذلك ، ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : (قراوي) أن يثنى بالواو » ، التكملة ٤٢ ، وانظر

وليس [معنى ^(١)] ذلك عندي تجويز (قراوين) لأن قراوياً من شاذ النسب ^(٢) ،
والشاذ لا يقاس عليه ما هو من بابة فضلاً عما هو من غير بابة ، وإنما أراد أن لقراوي
وإن كان شاذاً علة لشذوذه ، وهي ^(٣) تشبيهه بغيره مما آخره همزة قبلها ألف زائدة ،
فعلى هذا يمكن أن يجيء قراوان شاذاً كما جاء قراوي شاذاً .

هذا قدر ما أراد بقوله ^(٤) ويجوز قراوان في قياس من قال : قراوي لا إجازة
القياس على الشاذ ، فإن الشاذ لا يقاس عليه وعلته لا تطرد .

وكأنه أراد الإشعار بالعلة - أعني علة الشذوذ - بهذا القول الذي قاله وهذا
الحكم الذي ذكره فيما همزته أصل جاء على أصل الثنية ، فإن أصلها أن تلحق
الكلمة العلامتان ^(٥) من غير تغيير وما جاء على أصله فلا سؤال فيه .

وقوله : وما انقلبت فيه عن زائد محض (قلبتها فيه ^(٦)) / ١٠٧ ب واو ^(٧) .

مثال ذلك : حمراء وصفراء وسبب قلب الهمزة واوا في هذا النوع اجتماع
الأنثقال في قولك : حمراءان وصفراءان وذلك بتوالي الزيادات [آخر ^(٨)] أولاً ،

= أقول : لقد أجازته قبل الفارسي المبرد على قبح فقال : « ويجوز أن تبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان
وردواوان وليس بالجيد ، فإن قلت : قراوان فهو أقبح ، لأن الهمزة أصل وليست منقلبة عن ياء أو واو وهذا
جائر » المقتضب ٨٧/٣ .

(١) ساقط من : ج .

(٢) نص النحويون على أن الأصل في النسب إلى الممدود الذي همزته أصلية إبقاؤها ، وقالوا : وقد
تقلب واواً كما في قراء قراوي (وهو شاذ) .

انظر : الكتاب ٧٦/٢ - ٧٧ ، المقتضب ١٤٩/٣ ، الأصول ٦٧/٣ ، التكملة ٤٢ ، البديع ٣٧٠/٢ ،
شرح الشافية ٥٥/٢ .

(٣) أ : وهو .

(٤) يعني أباً على الفارسي .

(٥) ج : العلامتين .

(٦) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٧) الجزولية : ب .

(٨) ساقط من : ج .

آخرًا يعني آخر الكلمة .

ثم بالهمزة ثانياً فإنها حرف ثقيل ^(١) ، ثم بكونها للتأنيث ثالثاً ، ثم بكون التأنيث لازماً ^(٢) رابعاً ، ثم باجتماع الأمثال خامساً .

فإن هناك ألفين وبينهما همزة ، والهمزة قريبة من الألف ^(٣) ، فلما اجتمعت هذه الأثقال كان هذا الموضع موضع تخفيف ، ومن أقل منه في اجتماع الأمثال هُرب . فخففوا هذه الهمزة بأن قلبوها ، والهمزة تقلب في التخفيف إما إلى الألف وإما إلى الواو وإما إلى الياء ^(٤) ، فقلبها إلى الألف غير ممكن [هنا ^(٥)] ، وقبلها إلى الياء كأنه قريب مما نحن فيه من اجتماع الأمثال فإن الياء أكثر شَبهاً بالألف من الواو فإنها تشبهها من أربعة أوجه :-

أحدهما : المد ، والآخِر : اللين ، والآخِر : الاعتلال ، والآخِر : أنها أقرب إلى الألف من الواو إليها ^(٦) لأنها بينها وبين الواو ^(٧) .

والواو تشبهها إلا من ثلاثة أوجه فقط ، فكانت الواو أولى بأن تقلب هذه الهمزة

(١) قال ابن جني : « ... ثقل الهمزة الواحدة لأنها حرف سفلي في الحلق وبعد عن الحروف وحصل طرفاً فكان النطق به تكلفاً » ، سر صناعة الإعراب ٧١/١ .

(٢) قال الفارسي « فما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنه لا ينصرف في النكرة ، للزوم الحرف وبناء الكلمة عليه » الإيضاح العضدي ٢٩٧ ، ويعني بلزوم الحرف : لزوم حرف التأنيث .

(٣) انظر في قرب الهمزة من الألف : سر صناعة الإعراب ٧٢/١ .

(٤) انظر في تخفيف الهمزة من الألف أو الواو أو الياء .

الكتاب ١٦٤/٢ ، ١٦٩ ، المقتضب ٢٩٤/١ ، الأصول ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : ب والياء .

(٧) مخرج الألف من أسفل الحلق وأقصاه ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ومخرج الواو مما بين الشفتين . انظر سر صناعة الإعراب ٤٦/١ - ٤٨ . فالياء أقرب مخرجاً إلى الألف .

قال الفارسي : « حينئذ نأخذ : صحراء وطرفاء وجمعوا قالوا : صحراوان ، فأبدلوا الواو ولم يبدلوا الياء ، لمقاربة الياء الألف ، وأنها لو أبدلت من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث الياء دون الواو لا جتمعت حروف متقاربة متشابهة ، فأبدلت الواو دون الياء من حيث كانت الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليها » ، الشيرازيات ١٢ب .

إليها من الياء ، ولم تجتمع هذه الأثقال الموجبة لقلب هذه الهمزة هنا في القسم الأول التي الهمزة فيه أصل ^(١) فبقيت على أصلها من الإقرار .

وجعل النحويون همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث بدليل قولهم : في صحراء صحاريّ وصحاريّ وصحاري ^(٢) ، وأصله صحاريّ مشدد ^(٣) ، ثم صحاري ^(٤) مخفف ، ثم صحاريّ ^(٥) منون أو ^(٦) صحاري ^(٧) ولم يقل قط فيه صحاريّ بهمزة بعد الياء ^(٨) .

[ولو كانت الهمزة أصلاً في التأنيث غير منقلبة عن ألف لقليل صحاريّ بهمزة بعد الياء ^(٩)] وجعل المؤلف الألف التي انقلبت عنها الهمزة زائداً محضاً لأنه زائد للتأنيث لا يلحق بحرف أصلي .

وعلى ذلك / ١٠٨ أ أنبنى قولهم في جمع صحراء صحاريّ وصحاريّ وصحاريّ ،

(١) لأنه ليس فيه زيادة ولا تأنيث .

وانظر هذه الأثقال ص : ٥٥٤ - ٥٥٥ .

(٢) قال أبو علي الفارسي : « ... وإنما أبدلت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة يدلك على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت زالت الهمزة ، وذلك في قولك في جمع صحراء : صحاريّ فرالت الهمزة وعاد حرف اللين » ، الإيضاح العضدي ٢٩٧ .

(٣) صحراء جمعت الجمع الأقصى ، فقلبت ألفه ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مصابيح ، فلما قلبت ألفاً رجعت الهمزة إلى أصلها ، فصارت ألفاً لزوال موجب انقلابها همزة ، ثم قلبت الألف ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم تدغم الياء في الياء فصارت : صحاريّ . انظر : سر صناعة الإعراب ٨٥/٢ - ٨٦ ، شرح الشافية ١٦١/٢ - ١٦٢ .

(٤) حذفت الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع . انظر : شرح الشافية ١٦٢/٢ .

(٥) كجوارٍ سواء في جميع أحواله . انظر : شرح الشافية ١٦٣/٢ .

(٦) أ : ثم .

(٧) قال الرضي : « والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال - يعني جوار - الانتقال إلى درجة ثالثة وهي قلب الياء ألفاً لصيرورته كدعاءٍ بسقوط المد الذي كان قبل ألف التأنيث فنقول : صحاريّ وعذاريّ وصلافيّ » ، شرح الشافية ١٦٣/٢ .

(٨) قال ابن جني : « ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك ، فقالوا : صحاريّ وصلافيّ وخباريّ ، ولو كانت الهمزة فيهن غير منقلبة لجاءت في الجمع » ، سر صناعة الإعراب ٨٥/١ .

(٩) ساقط من : ج .

وذلك أنهم إذا جمعوا صحراء ينبغي أن تنقلب الألف التي بعد الراء ياء بسبب انكسارها بعد ألف الجمع ، فإذا انقلبت هذه الألف ياء بعد الكسرة انبغى ولابد أن ترجع الهمزة إلى أصلها [إذ كانت] في ^(١) [أصلها ^(٢)] ألفاً ، وإنما انقلبت همزة في صحراء لاجتماع ألفين فلم يمكن النطق بهما ^(٣) فقلبت همزة لذلك ، فإذا ذهبت الألف الأولى التي أوجبت قلب الثانية همزة انبغى أن ترجع الألف الثانية إلى أصلها فيأتي الألف الذي هو أصلها بعد الياء المنقلبة عن الألف التي بعد الراء ^(٤) والألف إذا جاءت بعد ياء [كالألف إذا جاءت بعد كسرة يجب ^(٥)] قلبها ياء ، كما يجب قلبها بعد الكسرة [كما ^(١)] تقول في كتاب كُتِبَ .

فينبغي أن نقول صحاريّ فيجتمع في ذلك أنقال الجمع والكسرة والياء فتخفف فيصير صحاريّ خفيفاً كجواربيّ في جمع جارية ، ثم يفعل به ما يفعل بجواري من تعويض التنوين من يائه على ما سيأتي في موضعه ^(٦) فيصير صحاريّ منوناً في موضع الرفع والخفض ، وصحاريّ في موضع النصب غير منون كما فعل ذلك في جوار سواء .

وقوله : وما انقلبت فيه عن أصل ^(٧) .

مثاله : قضاء وكساء ^(٨) .

وقوله : أو عن زائد ملحق بالأصل ^(٧) .

مثاله : علباء لأن همزته منقلبة عن ياء ^(٩) بدليل قولهم علاييّ ^(١٠) ، ولو كانت

(٢) ساقط من : ج .

(٤) ب : الزائد .

(٦) انظر ص : ١٠٧٠ - ١٠٧١ .

(١) تكملة من : ب .

(٣) ج : بها .

(٥) ساقط من : ب .

(٧) الجزولية : ب٩ .

(٨) أصلهما : قضاي وكساو . انظر : الأصول ٢٤٤/٣ - ٢٤٥ ، سر صناعة الإعراب ٩٣/١ .

(٩) قال سيويه : « فإن قلت : ما بال علباء وجرّاء ؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء ، كالياء التي في درّحايه وأشباهها ، فإنما جاءت هاتان الزيادتان هنا لتلحقا علباء وحرّباء بسرّداح ومربال ،

الكتاب ١٠/٢ ، وانظر : سر صناعة الإعراب ٩٩/١ .

(١٠) يجب فيه أن يكون مشدداً أو مخففاً . شرح الشافية ١٦٣/٢ .

أصلاً لقالوا : علانيء بهمزة بعد الياء ، وسبب جواز الوجهين في هذين النوعين - أعني الإقرار والقلب - شبههما ^(١) بكل واحد من النوعين المتقدمين ^(٢) ؛ فشبههما بالنوع الأول الذي همزته أصل من جهة أن الهمزة فيما انقلبت فيه عن أصل ليست بزائدة كما هي في قرآء ووضاء غير زائدة ، وأن الهمزة فيما انقلبت فيه عن زائد ملحق بالأصل كأنها ليست بزائدة من جهة / ١٠٨ ب أنها ملحقة بالأصل فكانت بذلك كأنها لم تتخلص زيادتها وشبهها بالنوع الثاني ^(٣) من جهة أن الهمزة فما انقلبت فيه عن أصل ليست من أصل الكلمة ، وإنما ^(٤) الذي هو من أصل الكلمة ما انقلبت عنه .

وأما ما الهمزة فيه ملحقة بالأصل فكونها ليست من أصل الكلمة فيه أبين ، فلما تجاذب الهمزة في هذين النوعين شبه كل واحد من النوعين المتقدمين أجري فيها حكم كل واحد منهما ولم يجعل المؤلف الياء التي انقلبت عنها الهمزة في هذا النوع زائداً محضاً ، كما جعل ألف التأنيث التي انقلبت الهمزة في حمراء عنها ، لأنها زيدت لتلحق بحرف أصلي وهي الحاء من سِرْدَاح ، أو ما كان مثله كاللام من سِرْبَال ^(٥) .

ودليل زيادتها قولهم ^(٦) :-

.... بالسَّمْهَرِيِّ الْمُعَلَّبِ ^(٧)

(١) ج : وشبههما .

(٢) ما كانت همزته أصلية أو منقلبة عن زائدة .

(٣) ما كانت همزته منقلبة عن زائد . (٤) ب : وإنما .

(٥) انظر ص : ٥٥٧ ، والمباحث الكاملية ٢٢٨/١ .

(٦) القائل هو : امرؤ القيس .

(٧) قطعة من بيت من البحر الطويل تتمته :-

وطلَّ لِثِرَانِ الصَّرِيمِ غَمَاجِمٌ يُدَاعِسُهَا

والبيت من قصيدة مطلعها :-

عَلِيلِي مُرَابِّي عَلَى أُمِّ جَنْدَبٍ نَقَضُ لُبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

أم جندب : زوج امرئ القيس التي طلقها وخلفه عليها علقمة الفحل ، لبانات : جمع لبانة وهي الحاجة . الصريم : المنقطع من معظم الرمل ، الغماجيم : جمع غمغمة وهي أصوات الثيران عند الذعر . اللسان

فسقط ما بعد الباء من علباء فدل على زيادته .

والهمزة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل رجوعها إلى الياء إذا لحقتها تاء التانيث في هذا المثال نحو : دِعْكَايَة ^(١) وِدْرَحَايَة ^(٢) . وانقلابها همزة إذا لم يلحقها ذلك نحو : علباء وحرباء .

وإنما قلنا : إنها ملحقة بالأصل لأن ذلك أولى من أن تقول : إنها زيدت للشيء ، فإنها إذا زيدت للشيء كانت زيادتها عبثاً ، وذلك مما لا ينبغي أن يكون فعل حكيم على كل واحد من القولين - أعني قول من يقول : إن اللغة إلهام أو اصطلاح ^(٣) . وقوله : فأجره إن شئت على الأصل [وإن شئت على الزائد ^(٤)] .

= يداعسها : يطاعنها . المقلب : المشدود بالعلباء .

شرح ديوان امرئ القيس ٤٠ ، ٥٢ .

ويروى : فظل . الديوان (٣٨٨) .

الشاهد فيه : المقلب فسقوط ما بعد الباء دليل على زيادته .

الديوان ٥٢ ، المعاني الكبير ١٠٩٥/٢ ، تهذيب اللغة ٤٠٦/٢ ، ٧٢/١٢ ، التكملة والذيل والصلة ٢٢٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٢٨/١ ، المشكاة والنبراس ١٠٣/١ (ف) ، اللسان ٦٢٧/١ (علب) ٤٤٤/٢ (غم) .

(١) الدِعْكَايَة : كثير اللحم طال أو قصر . المحكم ١٥٨/١ ، التكملة والذيل والصلة ١٩٦/٥ ، اللسان ٤٢٤/١٠ (دك) .

(٢) الدِرْحَايَة : كثير اللحم قصير سمين ضخيم البطن لقيم الخلقة . انظر : تهذيب اللغة ٤١٦/٤ ، الصحاح ٣٦١/١ ، اللسان ٤٣٤/٢ (درح) .

قال ابن جني : « فإن قيل : ما الدليل على أن الأصل : جَرْبَاي وعلْبَاي دون أن يكون علباو وحرباو بالواو ؟ . فالجواب : أن العرب لما أنتت هذا الضرب بالهاء فأظهرت الحرف المنقلب لم تظهره إلا ياء وذلك نحو : درحاية ودعكاية ، فظهر الياء في المؤنث بالهاء دليل على أن الهمزة إنما قلبت في حرباء وعلباء عن ياء لا محالة » ، سر صناعة الإعراب ٩٩/١ ، وانظر : الكتاب ١٠/٢ ، ١٠٨ ، المتعصب ٤/٤ .

(٣) قال الفارسي وابن جني وابن فارس إن اللغة إلهام وتوفيق من الله ، وقال كثير من أهل اللغة : إن اللغة اصطلاح ومواضع .

انظر تفصيل ذلك في : الخصائص ٤٠/١ - ٤٧ ، الصاحبي ٦ - ٩ ، المزهر ٨/١ - ٢٦ .

(٤) تكملة من : ب . وانظر : الجزولية ب - ١١٠ .

أي على حكم ما همزته أصل في إقرار همزته فتقول علباءان كما تقول : قراءان وكذلك قوله : وإن شئت على الزائد .

أي على حكم ما انقلبت فيه عن زائد محض في قلب همزته واواً فتقول : علباوان كما ^(١) تقول : حمراوان .

وقوله : والأول أحسن ^(٢) .

أي إقرار الهمزة أحسن من قلبها واواً لأن الأصل في الشنية أن تلحق فيها العلامتان من / ١٠٩ أ غير تغيير ، وينبغي أن يتم هذا الترجيح بأن يقال : كما أن قلب الهمزة في علباء أحسن من قلبها في كساء مما يجوز فيه الوجهان لأن شبه علباء بحمراء أقوى من شبه كساء به من حيث كانت همزة علباء زائدة كههمزة حمراء وليست كذلك همزة كساء ^(٣) .

[جمع المذكر السالم]

وقوله : وفي ^(٤) المعتل : تحذف ما كنت تقلبه في الشنية ^(٥) .

يعني أنك تقول : في موسى مُوسَوْن ^(٦) وتحذف الألف التي كنت تقلبها في

(١) ج : كأن . (٢) الجزولية : ١٠ أ .

(٣) قال سيويه : « واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحراباوان شبهوها ونحوهما بحمراء حيث كان زنة هذا النحو كزنته وكان الآخر زائداً كما كان آخر حمراء زائداً وحيث مدت كما مدت حمراء .

وقال ناس : كساوان وغطاوان وفي رداء رداوان وعلباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب لشبهها بحمراء » ، الكتاب ٩٤/٢ - ٩٥ .

وانظر : المقتضب ١٤٩/٣٧ ، والبغداديات ٤٨١ .

(٤) أ ، ج : في . (٥) الجزولية : ١٠ أ .

(٦) قال سيويه : « واعلم أنك لا تقول في حبل وعيسى وموسى إلا حُبْلُون وعِيسَوْن ومُوسَوْن » ، الكتاب ٩٦/٢ .

التثنية في قولك : موسيان ، وكذلك في رحي اسم رجل رَحُون وفي : عصا عَصَوْنَ فيعني بقوله ما كنت تقلبه في التثنية أَلَف المقصور ، فإن أَلَفه تقلب في الثلاثي إلى أصلها ياء كان أو واواً أو ^(١) إلى الياء فيما زاد .

ولا تقلبها في هذا الجمع المذكور السالم بل تحذفها كما قلنا ، وسبب قلبها هناك وحذفها هنا ما قلناه هناك من أنه كان ينبغي أن يحذف أَلَف المقصور بحرف التثنية هناك من أجل التقاء الساكنين ، إلا أنه أدى حذفه هناك إلى اللبس ^(٢) في قولك إذا ^(٣) أضفت عصان عصاك ، فلما أدى حذفها من أجل التقاء الساكنين هناك إلى اللبس رددنا الألف إلى أصلها في الثلاثي ، وقلبناها إلى الياء فيما زاد على ما ذكرناه فيما تقدم ^(٤) لأن الإعلال هناك يؤدي إلى الالتباس ^(٥) كما تقدم ^(٦) ، وذلك اللبس معدوم هنا .

فإننا ^(٦) إذا أضفنا قولك : مُوسَوْنَ وَعِيسَوْنَ نقول : مُوسَوْكَ وَعِيسَوْكَ فلا يؤدي ذلك إلى اللبس ، فلما لم يكن هنا لبس يؤدي إليه الإعلال بقينا على ما ينبغي من الإعلال ولم يرجع إلى الأصل ، لأنه إنما كان رجوعنا إلى الأصل [هناك ^(٧)] ضرورة ، [وقد زالت الضرورة هنا ، فبقينا على ما ينبغي في الموضع من الاعتلال ولابد ^(٨)] .

وقوله : ولا ترد ما كنت ترد ^(٩) .

يعني أنك تقول في جمع قاضي / ١٠٩ ب قاضُونَ ^(١٠) ، وتحذف الياء التي كنت

(٢) انظر ص : ٥٤٩ .

(٤) انظر ص : ٥٤٩ .

(٦) أ : فكأننا .

(٨) ساقط من : ب .

(١) أ : وإلى .

(٣) أ : إذ .

(٥) ج : الالباس .

(٧) ساقط من : ج .

(٩) الجزولية : ١٠ أ .

(١٠) قال سيبويه : « واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فالحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع حذفت منه الياء التي هي آخره ... وذلك قولك : قاضون وقاضين وأشباه ذلك » ، الكتاب ١٠٥/٢ .

وانظر شرح المقدمة المحسبة ١٣٤/١ ، البديع ٢٤٩/٢ .

تردها في الثنية في قولك : قاضيان ، وكذلك تقول في ثنية أخ وأب أخوان وأبوان ، وفي جمعهما جمع السلامة ، أخون وأيون^(١) ، ولا تقول : أخوون ولا أبوون في الجمع فتبين بذلك أن ما كنت ترده في الثنية لا ترده في هذا الجمع .

وسبب رده في الثنية في قولك : قاضيان أن العلة الحاذفة له في (قاضي) معدومة في الثنية كما هي معدومة في النصب في قولك : رأيت قاضياً ، وذلك أنه إنما حذفت الياء في (قاضي) في الرفع والخفض لوجوب سكونها فيهما من أجل استئصال^(٢) الضمة والكسرة في الياء فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين .

فإذا ثبت طلب حرف الثنية بفتح آخر الاسم وهو الياء ، فتحركت الياء بحركة خفيفة وهي حركة الفتح التي تطلب بها ألف الثنية ، فإذا تحركت بالفتح ، وحركة الفتح خفيفة لم يكن هناك التقاء ساكنين يوجب الحذف كما كان ذلك في قولك : رأيت قاضياً ، لأن العامل يطلب بفتح آخر الاسم كما يطلب به حرف الثنية ، وإذا فتح لم يسكن ، فلم يكن هناك ساكنان يجب الحذف لهما ولا بد .

فإن قيل : إن حذف الواو من (أخ وأب) لم يكن لالتقاء الساكنين وإنما كان على غير قياس^(٣) فكان يجب أن يبقى الحذف في الثنية إذ لم يكن لعلتها أزالها الثنية فكان ينبغي ألا يرجع هذا المحذوف في الثنية ولا في الجمع إذ لم يكن الحذف في ذلك لعلته ، وإنما كان على غير قياس كما تقدم .

فالجواب [أن^(٤)] السبب في رد المحذوف في الثنية في هذا النوع إنما هو

(١) قال سيبويه - رحمه الله - : « وسألته عن أب ، فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : أبون وكذلك أخ تقول : أخون لا تغير البناء » ، الكتاب ١٠١/٢ ، وانظر : المقتضب ١٧٢/٢ ، الأصول ٤٢٢/٢ .

(٢) ج : استئصال .

(٣) لذلك سمي المحذوف آخره اعتباراً (أي من غير علة تصريفية) .

انظر ما تقدم ص : ٥٣٩ هـ .

(٤) ساقط من : ج .

رجوع المحذوف في الإضافة في هذه الأسماء ، فلما ردوا المحذوف في هذه الأسماء شبهوا
تثنيتهما بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله
/ ١١٠ في الأصل كما أن التثنية ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله في الأصل
فلما أشبهتها - أعني التثنية - للإضافة حكم لأحدهما بحكم الآخر في رد المحذوف إبانة
للشبه الذي بينهما ^(١) .

فإن قيل : وكذلك الجمع المذكر السالم ليس بموضع يتغير فيه الاسم أيضا في
الأصل ، وكان ينبغي أن يرد إليه المحذوف فيقال : أخوون وأبوون .

فالجواب : أنهم لم يردوا المحذوف هنا لما يؤدي إليه ذلك من الثقل فإنك إذا
رددت المحذوف يتبع ما قبل الآخر الآخر فيؤدي إلى اجتماع ضمات كثيرة أو كسرات
كثيرة ، فلما أدى ذلك [الرد إلى ^(٢)] الثقل في الجمع ^(٣) لم يرد وحكمنا له بحكم
مفرده فكأن الرد كان في التثنية للشبه بالإضافة بشرط الخفة فإذا زال الشرط زال الرد .

وقوله : ويضم ما قبل الواو في الصحيح وفي كل موضع يخاف انقلابها فيه ياء
[من المعتل ^(٤)] .

قال بعض الناس ^(٥) : هذا الفصل مختل لأنه جعل ضم ما قبل الواو في

(١) انظر ما تقدم [ص ٥٤٠ هـ ٢] .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) قال ابن بابشاذ : « هؤلاء الداعون والقاضون وداعوكم وقاضوكم ، فتأتي بالضممة قبل الواو
وبالكسرة قبل الياء ، وكان أصله : القاضيون والداعيون ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان
الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضم ما قبل الواو لتصح الواو لأن الكسرة لو بقيت لا نقلبت الواو
ياء على حد ميزان وميعاد » شرح المقدمة المحسبة ١٣٤/١ .

ومثله أبوون وأخوون لو ردت لصارت : أبوون وأخوون ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى
ساكنان (الواوان) فحذفت الأولى منهما ، ثم ضم ما قبل الواو ، وكذلك في حالتي النصب والجر تصير أبوون
وأخوون ، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فالتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم كسر ما قبل الياء .
(٤) ساقط من : ج . وانظر الجزولية : ١١٠ .

(٥) القائل هو الشلوبين نفسه إذ كان هو المعارض بهذا الاعتراض ، قال معترضا على الجزولي : « وأتم
من هذا وأخصر وتضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور » ، الشرح الصغير ٩٥ . وهو خلاصة هذا الاعتراض
الذي تراه .

الصحيح وفيما يخاف انقلاب الواو فيه ياء من المعتل ، لأنه لا يخلو أن يريد بضم ما قبل الواو ضمه في الأصل أو ضمه في اللفظ فإن كان أراد ضم ما قبل الواو في الأصل ، فكل ما قبل واو الجمع في الأصل مطرد في الأقسام كلها في الصحيح وفي المشبه بالمعتل (وفي المعتل كله ^(١)) بأقسامه الثلاثة المنقوص العام ^(٢) والمنقوص الخاص ^(٣) والمقصور ، ألا ترى أنا نقول في الصحيح زيدون ^(٤) ، ونقول في المشبه بالمعتل (غزوون) إذا جمعنا غزوا اسم رجل ، وفي المنقوص العام : قاضيون في الأصل وفي المنقوص الخاص : أخون وأيون ويدون ودمون إذا سمينا بيد ودم رجلا هذا هو الأصل فيها كلها - أعني ضم ما قبل الواو - إلا أنه طرأ في بعض هذه الأسماء ^(٥) / ١١٠ ب اعتلال ولم يطرأ في بعضها اعتلال ، وبعض ما طرأ فيه الاعتلال هو الذي يكون فيه ما قبل الواو في اللفظ [غير ^(٦)] مضموم ، وهو المقصور خاصة .

فإن كان أراد المؤلف بضم ما قبل الواو ضمه في الأصل فلا معنى لتخصيصه بعض الأنواع دون بعض حتى يقول في الصحيح وفي كذا .

وإن كان أيضا أراد المؤلف ضم ما قبل الواو في اللفظ لا في الأصل سواء طرأ في المجموع ^(٧) اعتلال أو لم يطرأ ، فما قبل الواو في اللفظ يضم في الأنواع كلها إلا في المقصور خاصة ، فلا معنى لاختصاصه الصحيح ، والموضع الذي يخاف فيه انقلاب الواو فيه ياء من المعتل ^(٨) وهو المنقوص العام نحو : (قاض) في قولك : (قاضون) دون المشبه بالمعتل ودون المنقوص الخاص .

فإن هذين الضربين أيضا يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ كما يضم في الضربين

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) كقاض وبابه . انظر ما سبق ص : ٥٤٢ .

(٣) فوك وأخواته . انظر ما سبق ص : ٥٣٩ .

(٤) ج : الزيدون .

(٥) أ ، ج : الأشياء .

(٦) أ : المجموع .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) انظر كلام ابن بابشاذ السابق ص ٥٦٣ هـ ٣ .

اللذين ذكرهما ، فلا معنى لتخصيصه الضربين اللذين ذكرهما دون الضربين اللذين أسقطتهما وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقول ما هو أتم من هذا وأخصر وذلك أن يقول : ويضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور ^(١) فإن ^(٢) هذا يعم الأربعة الأنواع التي يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ . فهذا أخصر لفظا ^(٣) وأتم معنى مما ذكره .

[قلنا ^(٤)] وللمؤلف أن يقول : الذي ذكرته أحسن فإنه يعطي أن الأصل فيما قبل الواو في هذا الجمع أن يكون مضموما في الأصل ، وأنه إذا حذف ذلك الذي كان مضموما في الأصل انبغى أن يبقى ما قبل الواو في اللفظ بعد [حذف ^(٥)] ذلك المحذوف على أصله ، ولذلك كان ما قبل الواو في جمع المقصور مفتوحا .

وكذلك كان ينبغي أن يكون جمع المنقوص العام في نحو : (قاضي) فإن الأصل فيه قاضيون إلا أنه استثقلت الضمة في الياء فسكنت كما يسكن في رفع المفرد ، والتقت الياء ساكنة هي وواو الجمع ^(٦) فكان / ١١١ أ ينبغي أن يحذف ويبقى ما قبل واو الجمع مكسورا فيقال : قاضون كما كان ذلك في المقصور ^(٧) ، ولا ينبغي أن يضم لواو الجمع لأنه قد ضم لها الحرف الذي حذف كما كان ذلك في المقصوره ، لكن إنما ضم ما قبل واو الجمع في ذلك لأننا لو [لم ^(٨)] نضمه لجاءت واو ساكنة بعد كسرة ، وذلك لا يكون في كلام العرب ، فأبدلنا من الكسرة ضمة لأنه قد خلف الحرف المحذوف في كونه قبل واو الجمع متصلا بها فحكم له بحكمه ، وذلك لأننا لو قلبنا الواو التي ^(٩) بعد الكسرة ياء كما فعلنا ذلك في ميزان وميعاد الذي أصله مؤزان وموعد ^(١٠)

(٢) جـ : ان .

(١) انظر الشرح الصغير : ٩٥ .

(٤) تكلمة من : جـ .

(٣) ب : أيضا .

(٦) انظر ص : ٥٦٣ هـ .

(٥) ساقط من : ب .

(٧) لفتح ما قبل الواو فيه نحو : مصطفى : مصطفىون .

(٩) ب : التي .

(٨) ساقط من : ب .

(١٠) الواو الساكنة بعد كسر قلب ياء .

انظر في ذلك : الكتاب ٣٥٧/٢ ، المقتضب ٢٣٠/١ ، ٣٤٦ ، الأصول ٢٦٤/٣ ، سر صناعة الإعراب

لأدى ذلك إلى ذهاب علامة الرفع ، فلما أدى قلب الواو ياء إلى ذهاب علامة الرفع
آثرنا عليه أن حكمنا لما ولي الواو في اللفظ بحكم ما يليها في الأصل فضممناه .

وإلى ذلك أشرت بقولي : وفي كل موضع يخاف ^(١) انقلابها فيه ياء من المعتل ،
فقد أعطى كلامي هذا بمفهومه ما أعطاه كلامكم ، وفوائد كثيرة لم يعطها كلامكم
منها :- كيف ينبغي أن يكون ما قبل الواو في اللفظ بعد حذف ما حذف ما كان
قبلها في أصله ، وأن الأصل في ذلك [أن ^(٢)] يبقى على حاله .

وأعطى بمفهومه أيضاً مع ذلك السبب في أن لم يبق على حاله ^(٣) ما لم يبق من
ذلك على حاله ^(٤) .

وأعطى أيضاً بمفهومه ما ينبغي أن يكون فيما قبل واو الجمع من الحركات في
الأصل .

[فلما أعطى هذا الكلام ما ينبغي أن يكون فيما قبل الواو من الحركات في
الأصل ^(٥)] وبعد الحذف ، وسبب ما خرج عن ذلك ما هو كان ^(٦) بمفهومه يعم
الأربعة ^(٧) الأنواع ، ويعطي مع ذلك أصل ما قبل الواو فيما لم يقع فيه حذف .

وأصل ما قبل في الواو في اللفظ فيما وقع فيه حذف ، وأن ما وجد فيه السبب
المخرج عن الأصل ^(٨) يخرج عنه ^(٩) ، وما لم يوجد فيه ذلك يبقى على الأصل ^(١٠)
فكان ولا بد أتم فائدة وأعم ^(١١) منفعة من ذلك الذي أصلحته به ، وقلتم : إنه أتم

(١) ب : يحذف .

(٢) ساقط من : ج .

(٣) أي ما قبل الواو .

(٤) أي من الواو فإن كانت ستتغير بإعلال فلا يبقى الآخر على حاله .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : ما كان .

(٧) من الصحيح والمثبه بالمعتل والمنقوص بقسميه عام وخاص والمقصور .

(٨) للواو بالإعلال .

(٩) عنه أي عن أصله ، وذلك في المنقوص العام فتخرج الضمة عن أصلها وتقلب ضمة .

(١٠) يعني به المقصور فيبقى ما قبل الواو على فتحه .

(١١) أ : أتم .

وأخصر ^(١) ، فإنه وإن جمع ما قلتم : إنه ١١١/ب جمعه فإنه نقصه أن يعطي الأصل في النوعين ^(٢) كما أعطاه كلامي ، والسبب فيما خرج عن الأصل كما أعطاه كلامي فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به [كلامي ^(٣)] اختصاراً (افتعالاً من الخسران) ، لما خسر فيه من الفوائد التي ذكرناها فلذلك لم ألفتته وآثرت ما أتيت به عليه .

[الجمع بالألف والتاء]

وقوله : الاسم المجموع بالألف والتاء إما عاري من علامة التأنيث ^(٤) .

مثاله : هندات وزينات .

وقوله في هذا العاري من علامة التأنيث : فلا إشكال فيه ^(٤) .

إن أراد فلا إشكال فيه أصلاً فهو خطأ ، لأنه ليس كل أحد يعرف ما يجمع من هذا النوع بالألف والتاء وما لا يجمع منه ، والذي يجمع من هذا النوع بالألف والتاء هو العلم وما سواه لا يجمع بهما إلا ما شذ ^(٥) .

وإن أراد فلا إشكال في كيفية جمعه إذ ليس فيه إلا إلحاق الألف والتاء [خاصة فهو صحيح .

والسبب في أن لم يجمع بالألف والتاء ^(٦)] إلا العلم لأن ^(٧) الجمع بالألف

(١) الشرح الصغير : ٩٥ .

(٢) هما المشبه بالمعتل والمنقوص الخاص .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) الجزولية : ١٠٠ .

(٥) قال ابن بابشاذ : « فما كان مثل زينب وسعاد وعقرب مما لا علامة للتأنيث فيه ، نظرت فإن كان معرفة زدت على جميع ذلك ألفاً ولأما من أوله وإن كان نكرة كعقربات وسلهبات لم يلزمك ذلك إلا أن تريد تعريف من تغيره أو تخاطبه » ، شرح المقدمة المحسبة ١١٠/١ ، وانظر : شرح الجمل ١٤٩/١ ، المقرب ٥١/٢ .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) أ : أن .

والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر ، فكما أن غير الأعلام من المذكر لا تجمع بالواو والنون ^(١) ، كذلك ^(٢) أجروا غير العلم من المؤنث مجراه فلم يجمع بالألف والتاء ، وأيضا فإن حق ما وضع على ألا يكون فيه علامة التأنيث ألا يجمع بالألف والتاء ، لئلا يكون ذلك نقض وضعه من ألا تكون فيه علامة ، استثنوا من ذلك الأعلام لأنهم حملوها على جمع الأعلام المذكورة فجمعت جمع سلامة المؤنث كما جمعت أعلام المذكر جمع سلامة المذكر لاشتباه أحد جمعي السلامة بالآخر فحكموا له بحكمه ^(٣) .

وقوله : فإن كانت هاء حذفها ^(٤) .

مثال ذلك : شَجَرَة وشَجَرَات .

وقوله : وَالْحَقَّتِ الْعَلَامَتَيْنِ ^(٤) .

يعني الألف والتاء ، وإنما حذفت تاء التأنيث من هذا النوع ، وحينئذ أُحِقَّتِ العلامتان ولم تلحق العلامتان مع إثبات ^(٥) التاء كراهية للجمع بين علامتي تأنيث فاستغنى بإحدى التائين عن الأخرى ، وكان المستغنى به تاء تأنيث الجمع لأن تاء تأنيث المفرد / ١١٢ أ [لا تعطي إلا تأنيث المفرد ^(٦)] خاصة ، وتاء تأنيث الجمع تعطي تأنيث الجمع فكانت أولى بالإثبات من التاء التي لا تعطي إلا تأنيث المفرد خاصة ^(٧) .

(١) انظر في اختصاص الأعلام بجمعها جمع المذكر سالم .

الإيضاح العضدي ٢١ ، اللع ١٠٥ ، شرح المقدمة المحسبة ١٣٦/١ ، المفصل ١٨٨ ، شرح المفصل ٣/٥ .

(٢) ب : فكذلك .

(٣) ولذلك قالوا : « إن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم » شرح المفصل ٦/٥ .

(٤) الجزولية : ١١٠ . (٥) ب : ثبات .

(٦) ساقط من : ج .

(٧) قال ابن بابشاذ : « حذفت التاء الأولى لئلا تجمع بين علامتي تأنيث ، وخصصت الأولى بالحذف دون الثانية لأن الثانية تدل على معنيين وهما التأنيث والجمع ، والأولى تدل على معنى واحد وهو التأنيث لا غير فكانت أولى بالحذف » ، شرح المقدمة المحسبة ١١٠/١ - ١١١ ، وانظر : شرح المفصل ٦/٥ .

وقوله : وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت ^(١) .

مثال ذلك صحراوات ، وإنما قلبت الهمزة في هذا النوع كراهية للجمع بين علامتي التأنيث ولم يكن ثقل الجمع بين علامتي التأنيث [هنا ^(٢)] كثقله فيما علامتا ^(٣) التأنيث فيه في المفرد تاء ، فإن الثقل هناك من وجهين :-
من جهة ثقل التأنيث ، ومن جهة تكرير اللفظ ^(٤) .

والثقل هنا من وجه واحد وهو ثقل التأنيث خاصة ، وما كان الثقل أكثر ينبغي أن يكون تغييره أكثر ، فكان تغيير ما كثر فيه الثقل بالحذف ، وتغيير ما قل فيه الثقل بالقلب ، لأن القلب أقل تغييراً من الحذف ، وكان قلب الهمزة إلى الواو أولى من قلبها إلى الياء ، لأن الياء قريبة كما تقدم لنا ^(٥) من الألف ^(٦) ، والواو ليست في قرب الياء منها ^(٧) ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة إلى الواو أذهب في ألا يجمع بين الأمثال من قلبها إلى الياء ، والهمزة إنما تنقلب إلى أحد حروف المد واللين التي هي الألف والياء والواو ^(٨) ، فتعذرت الألف هنا ، لأنه لا يمكن أن يجمع بين ثلاث ألفات فلم يبق إلا الواو والياء ، فكانت الواو أولى لما ذكرناه .

وقوله : وإن كانت ألفاً قلبتها ياء وألحقت ^(١) .

مثال ذلك : حُبَلَيَات وإِنَّمَا قلبت الألف في هذا النوع ياء لأنه لم يمكن الجمع بين ألف حبل وألف الجمع ، لأنه لا يمكن النطق بهما ، ولو أمكن لا ينبغي ألا يجمع بينهما كما لم يجمع بين علامتي التأنيث في [جمع ^(٩)] ما تقدم .

(٢) ساقط من : ج .

(١) الجزولية : ١٠ أ .

(٣) ج : علامتي .

(٤) يعني تاء تأنيث المفرد وتاء تأنيث الجمع .

(٦) انظر ما سبق ص ٥٥٥ .

(٥) ج : لها .

(٨) انظر ما سبق ص ٥٥٥ هـ .

(٧) انظر ما سبق ص ٥٥٥ .

(٩) تكملة من : ب .

فلم يكن بد من قلب الألف في ذلك ، وقلبت إلى الياء ولم تقلب إلى غير ذلك لأن ألف التأنيث تكون رابعة فصاعدا (١) .

والألف إذا كانت رابعة فصاعداً يغلب عليها الياء وبديلها إذا كانت واواً في الأصل ترجع إلى الياء في مثل قولهم : ملهيان ومغزيان ومدعيان (٢) فلما غلبت عليها الياء ١٢/ب في هذا الموضع ، كانت الياء أولى ما تقلب إليه .

وقوله : ولا يجمع بالألف والتاء فعلاء أفعال (٣) .

مثال ذلك : حمراء مؤنث أحمر صفة لا علم .

وقوله : ولا فعلى فعلان (٣) .

مثال ذلك : غَضِبِي مؤنث غضبان صفة لا علم .

وكان ينبغي له أن يتمم هذا الفصل إذ أخذ فيه أعني فصل ما لا يجمع بالألف والتاء بأن يقول : ولا يجمع بالألف والتاء ما كان من المؤنث بغير علامة التأنيث ، ولم يكن علماً إلا ما شذ ولا فعلاء أفعال ولا فعلى فعلان مادامتا وصفين (٤) ، وقد تقدم أن العرب أجرت مجرى هذا النوع ندماناً فلم تجمععه على (ندمانون) (٥) ولم يكن مؤنثه ندمى . وقوله : مادامتا وصفين (٣) .

يريد أنهما إذا نقلتا عن الوصف إلى تسمية المؤنث بهما جاز جمعهما بالألف والتاء (٦) . [والسبب في أن لم تجمع فعلاء أفعال ولا فعلى فعلان بالألف والتاء (٧)] مادامتا وصفين أن الغالب على الأوصاف أن يكون تأنيثها والفرق بينها (٨) وبين المذكر بالهاء ، إلا أن فعلاء أفعال خرج على ذلك ، فلم يكن تأنيثه بالهاء ، وكذلك فعلى فعلان ،

(١) انظر : الكتاب ٣٢٠/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٨ ، المقتضب ٢/٢٥٩ ، الأصول ٢/٤١٠ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٥٥٠ . (٣) الجزولية : ١٠ .

(٤) أضاف الشارح قوله : - ولم يكن علماً - والباقي في الجزولية ١٠ .

(٥) انظر ص : ٣٩٨ ثم انظر : هـ : ٣ .

(٦) قال سيبويه : « وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير (فعلاء أفعال

وفعل وفعلان) ، ووافق الأسماء كما وافق غيرها من الصفات الأسماء وقالوا بطحاوات حيث استعملت استعمال الأسماء كما قالوا : صحراوات » ، الكتاب ٢/٢١٣ .

(٨) ج : بينهما .

(٧) ساقط من : ب .

فكان وضعهما بذلك على مخالفة الصفات ، في ألا يكون تأنيثهما ^(١) بالتاء فتمموا لهما هذا الغرض بأن لم يجمعوهما بالألف والتاء ، لئلا يكون تأنيثهما إن جمعا [بالألف ^(٢)] والتاء ^(٣) ، ووضعهما على خلاف ذلك ، ثم لم يجمعوا مذكرهما بالواو والنون ^(٤) ، فلم يقل : (أحمران ولا غضبانان) حملا على امتناعهم من حمراوات وغضبانات ^(٥) ، لأن الجمع بالألف والتاء نظير الجمع بالواو والنون فحملوا أحدهما على الآخر في الامتناع منه ، وصار أحدهما كأنه الآخر عندهم ، فإذا أرادوا جمع النوعين جمعوهما بالتكسير ^(٦) ، واستغنوا بذلك عن جمع السلامة فيهما .

وكانت العلة الجالبة لذلك [كله ^(٧)] مخالفة هاتين الصفتين لسائر الصفات في التأنيث بالتاء فلم يكن الامتناع إلا مادامتا وصفين ^(٨) ، فإذا انتقلتا عن الوصفية [إلى الاسمية ^(٩)] زال سبب / ١١٣ أ الامتناع .

وقوله : ولا شيئا من الأوصاف إلى آخره ^(١٠) .

مثاله : صبور وشكور ^(١١) .

وقوله : ولا من الخاصة بالمؤنث ^(١٢) .

مثاله : حائض وطاهر .

وقوله : وليس فيها علامة التأنيث ^(١٣) .

(١) ب : تأنيثها .

(٢) ب ، ج : بالتاء .

(٣) ج : غضباوات .

(٤) فيقولون في جمع أحمر : حُمْر وحُمْرَان ، وحمراء : حُمر . انظر : الكتاب ٢/ ٢١١ .

(٥) وغضبان وغضبي يكسران على غَضَاب ، بحذف الزيادة التي في آخره ويوافق مؤنثه مذكره ، انظر

الكتاب ٢/ ٢١٢ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) انظر في امتناع جمعهما جمع تصحيح مادامتا صفتين :-

الكتاب ٢/ ٢١٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١١٢ ، المباحث الكاملية ١/ ٢٣٤ ، شرح الجزولية ١/ ٤١٧ .

(٨) ساقط من : ج .

(٩) الجزولية ١٠ ، وفيها : « الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد » .

(١٠) قال سيبويه عن الوصف الذي يستوى فيه المذكر والمؤنث : « وليس شيء من هذا وإن عنيت به =

يريد في الأوصاف المشتركة ^(١) أو الخاصة ^(٢) ، وقد كان أيمن منه أن يشنى الضمير فيقول : وليس فيهما علامة التأنيث ، لأنه أيمن في إرادة الأوصاف المشتركة التي ذكر والخاصة .

وكون هذين النوعين لا يجمعان بالألف والتاء على القياس فإنهما جاءا بغير هاء على إرادة الشخص ، فالصفة إذن صفة مذكر وصفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء ^(٣) .

وإنما نبه المؤلف على أنهما لا يجمعان بالألف والتاء مع العلم بأن صفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء لأنه ليس كل أحد يعرف أن هذين النوعين من صفات المذكر ، ولا هو أيضا شيء وقع عليه إطباق ^(٤) النحويين ، وإنما هو مذهب سيبويه ^(٥) - رحمه الله - خاصة وينبغي أن يكون تعليل امتناع جمعه بالألف والتاء على مذهب غيره ، كتعليل امتناع جمع فعلى فعّلا وفعلّاء أفعل ، والمؤنث الذي ليس فيه علامة من غير الأعلام . وقوله : ما لم ينقل إلى العلمية ^(٦) .

هذا كما تقدم في فعّلاء ^(٧) أفعل وفي فعلى فعّلان ^(٨) .

= الآدميين يجمع بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل ، الكتاب ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

(١) بين المذكر والمؤنث . (٢) بالمؤنث .

(٣) هذا مفهوم قول سيبويه : « كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل » ، الكتاب ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

(٤) ج : اتفاق . (٥) انظر الهامش رقم : (٣) .

(٦) الجزولية : ١٠ أ ، ب : فعلى .

(٨) انظر ما سبق ص : ٥٧٠ .

وهنا تنتهي نسخة ج ، وجاء في آخرها : [كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأنيده وتوفيقه وتسديده وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

يتلوه في الجزء الثاني - إن شاء الله تعالى - بعد ذكر اسم الشيخ ونعوته والخطبة المقدمة في أول الكتاب باب الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ونفع به المسلمين أجمعين وصلى الله على محمد وآله . وافق الفراغ من نسخه هذا الجزء نفع الله به صاحبه ومن قرأه والمسلمين أجمعين وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستمائة غفر الله لكاتبه ولصاحبه .

« باب الفاعل »

قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأدرك أنه أقل ما يكون واحداً ، وأن أصله التذكير ^(١) .

هذه مقدمة يبنى عليها الجواب عن سؤالين يسأل عنهما من هذا الباب :-

أحدهما : لِمَ جُعِلَ في الفعل علامة لتأنيث الفاعل في قولك : ضربت هند زيدا ، أو لتثنيته ^(٢) وجمعه في لغة من فعل ذلك ^(٣) ، ولم يُجعل في الفعل علامة لتأنيث المفعول ^(٤) إذا قلت : ضرب زيد هنداً ^(٥) أو تثنيته وجمعه ^(٦) في لغة أولئك ؟ والثاني : لِمَ جعلت العلامة في الفعل في ذلك للتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع دون الأفراد ؟

فأما السؤال الأول / ١٣ ب فجوابه قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ^(٧) . ومعنى كون هذا جواباً لذلك أن كل فعل متى ذكر فإنه يدل على أن له فاعلاً ولابد ، وليس كل فعل إذا ذكر يدل على أن له مفعولاً ولابد .

فدلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالة على المفعول لأنه لا يستغني عن الفاعل وقد يستغني عن المفعول ، فلما كان الفعل لا يستغني عن الفاعل ، وكان يستغني عن المفعول صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد ^(٨) .

(١) الجزولية : ١٠ .

(٢) ب : في التثنية .

(٣) ستأتي انظر ص : ٥٧٦ .

(٤) ب : علامة التأنيث المفعول .

(٥) ب : ضرب زيد هنداً فلم يقل : ضرب زيد هنداً .

(٦) يعني تثنية المفعول وجمعه .

(٧) قال سيبويه : « الفعل لابد له من فاعل » ، الكتاب ٤٠/١ . وانظر : المقتضب ١٥٧/١ ، ٥٩/٢ ،

٥٠/٤ ، الأصول ٧٥/١ .

(٨) فاعلاً ومفعولاً .

(٩) قال الزمخشري : « والأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه » ، الفصل ١٨ ، وقال الأنباري : « فإن قيل : فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ . قيل : لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة هو والفعل » ، أسرار العربية ٧٩ . ثم استدلل الأنباري على ذلك بسبعة أدلة . انظر : أسرار العربية ٧٩ - ٨٣ .

فلما صار الفعل مع الفاعل كالشيء الواحد واحتيج إلى أن يجعل في الفعل علامة لحال غيره ^(١) من تأنيث أو تثنية أو جمع كان أولى ما يلحق له العلامة ^(٢) في الفعل ما كان مع الفعل كالشيء الواحد ، لأن حق علامة التأنيث أن تكون في المؤنث لا في غيره ، وكذلك علامة المثني أو المجموع حقها أن تلحق أيضا في المثني والمجموع لا في غيرهما فينبغي إذا ألحقنا علامة الشيء في غيره أن يكون ذلك الغير ^(٣) معه كالشيء الواحد ، فلذلك لحقت ^(٤) العلامة في ذلك الفعل للفاعل لا للمفعول لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والمفعول ليس مع الفعل كذلك .

وأما السؤال الثاني : وهو لِمَ جُعِلَت العلامة في الفعل في ذلك للتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع في لغة من فعل ذلك دون الأفراد ؟

فجوابه في قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحدا فمعنى ذلك : أنه - أعني الفعل - لا يستغني عن فاعل واحد ، ويستغني عن فاعل مثني وعن فاعل مجموع ، فإذا كان الواحد لا يستغني عنه والتثنية والجمع يستغني عنهما كان ما لا يستغني عنه تقوى الدلالة عليه ، وما يستغني عنه تضعف الدلالة عليه ، فلما انقسم ما لا يستغني الفعل عنه وهو الذي مع الفعل كالشيء الواحد ، ويمكن أن يجعل في الفعل علامة له لكونه معه كالشيء الواحد إلى قسمين / ١١٤ أ : أحدهما : يستغني عنه ، والآخر لا يستغني عنه ، جعلوا العلامة مع الذي يستغني عنه منهما دون الذي لا يستغني عنه لأن قوة الدلالة فيه أغنت عن جعل العلامة له ، وضعف الدلالة في الآخر أحوجت إلى جعل العلامة له .

فلذلك جعلوا العلامة للتثنية والجمع دون الأفراد ، لقوة الدلالة على الأفراد وضعفها في غيره .

= وانظر : شرح الفصل ١/ ١٤ ، ٧٥ ، وفي (ص ١٤) خمسة أدلة على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد .

(١) ب : لحاله غير معنى . (٢) ب : يلحق الألف لأنه .

(٣) (ال) حرف التعريف لا تدخل على غير ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا انظر ص ٢٠٨ هـ ٢٠٩ .

(٤) ب : ألحقت .

وكذلك جعلوا العلامة مع التأنيث دون التذكير ، لأن التذكير هو الأصل والتأنيث فرع ^(١) ، والحاجة إلى الأصل أمس منها إلى الفرع ، وإذا كانت الحاجة إليه أمس فدلالته عليه أقوى ، فلم يحتج الأصل الذي هو التذكير إلى العلامة ، واحتاج الفرع الذي هو التأنيث إليها ، فلذلك لحقت العلامة مع التأنيث دون التذكير .

وربما كان في هذه المقدمة [أيضا ^(٢)] ما هو جواب لسؤال ثالث وهو : لِمَ - إذا أضمر الفاعل في فعل الغائب ^(٣) - ظهرت صورة الضمير إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولم يظهر إذا كان واحدا ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ زيدا قام ، وإنَّ الزيدين قاما ، وإنَّ الزيدين ^(٤) قاموا فتظهر صورة الضمير الغائب إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولا تظهر إذا كان مفردا هذا في الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله فيسأل السائل : لم خص الأفراد بعدم الظهور دون التثنية [والجمع ^(٥)] ؟

فيكون جوابه : لِمَّا قويت الدلالة على الفاعل في ذلك من وجهين ، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه يجري مجرى الفاعل ، أحدهما : من حيث كان الفعل لابد له من فاعل ، والثاني : من حيث كان الفاعل ^(٦) أقل ما يكون واحدا ، صارت دلالته على الفاعل المفرد في ذلك من وجهين مع تقدم ذكره فاستغني عن إظهاره ، والمثنى والمجموع لم يقو قوة المفرد في ذلك فأظهر ضمير كل واحد منهما ..

فإن قيل : فالتأنيث كالتثنية والجمع في عدم قوة الدلالة عليه فكان ولا بد ينبغي أن يظهر / ١١٤ ب الضمير المفرد إذا كان مؤنثاً في نحو : إن هندا قامت ، لأنه لا تقوى الدلالة عليه قوته على التذكير ، كما لا يقوى الدلالة على المثنى والمجموع قوته على الأفراد .

(١) المذكر أصل الأشياء والمؤنث فرع عنه وثنان له . انظر في ذلك :-

الكتاب ٢٢/٢ ، المقضب ٣٥٠/٣ ، التبصرة والتذكرة ٦١٣/٢ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٢) تكملة من : ب . (٣) ب : أضمر في فعل الغائب الفاعل .

(٤) أ : الزيدون . (٥) تكملة من : أ .

(٦) أ : الفعل .

فالجواب :- أن التأنيث ليس كالتثنية والجمع في الفرعية ، لأن التأنيث في ^(١) المؤنث لا يفارقه ، أعني بذلك المؤنث في الأصل الذي هو الحقيقي ، لأن غير الحقيقي مشبه ، والتثنية والجمع قد يفارقان كل واحد من المثني والمجموع فيصير مفردا ، فلما كان التأنيث لا يفارق المؤنث ضعفت فرعيته ، فألحقوه بالأصل [الذي هو التذكير ، والتثنية والجمع بقيا على فرعيتهما ولم يلحقا بالأصل ^(٢)] ونحو هذا راعى من لم يلحق الفعل علامة لتثنية الفاعل المثني ، وجمع الفاعل المجموع ، إنما هم أهل لغة : « أكلوني البراغيث » ^(٣) ، وهي لغة ضعيفة ^(٤) .

فإنما راعى هؤلاء الأكثر أيضا لزوم التأنيث فاعتدوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به انتحاء لاعتدادهم باللائم ^(٥) وعدم اعتدادهم بالعارض .
وقوله : ولا يدرك التأنيث ^(٦) .

يريد : ولا يدرك التأنيث بوجه من الوجوه الثلاثة المتقدمة ؛ التي هي أن المدلول

(١) في ، معادة في : أ . (٢) تكملة من : أ .

(٣) لغة تنسب إلى القبائل الآتية : بنو الحارث بن كعب ، وطىء ، وأزد شنؤة .

انظر هذه اللغة في : الكتاب ٥/١ ، ٦ ، ٣٩ ، ٨/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٢٦٢/١ ، الأصول ٧١/١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٨٢/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، إعراب القرآن ٥١١/١ ، البصريات ٨٧٦/٢ ، البغداديات ١٠٩ ، الأمالي الشجرية ١٣٢/١ ، ١٣٤ ، شرح المفصل ٧٩/٣ ، ٧/٧ ، البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، التذيل والتكميل ١١٧/٢ ، منج السالك ١٠٢ ، توضيح المقاصد ٧/٢ - ٨ ، الجنى الداني ١٩٧ - ١٩٨ ، المغني ٤٠٤/١ ، شرح ابن عقيل ٨٠/٢ - ٨٥ .

(٤) قال أبو حيان : « قيل : وهي لغة شاذة ، قيل : والصحيح أنها لغة حسنة وهي من لغة أزد شنؤة » ، البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، وجاء في التذيل والتكميل ١١٧/٢ : « أمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة قوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما تصديقهم في غيره » .

وقال ابن أم قاسم : « ولا يقبل قول من أنكراها - يعني هذه اللغة » ، توضيح المقاصد ٧/٢ - ٨ .
وللمسألة شواهد كثيرة من الحديث كقوله ﷺ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وشواهد من الشعر . جاءت في التذيل وفي غيره من المصادر السابقة .

(٥) ب : بالزوم .

(٦) الجزولية : ١٠ - بعده : « ولا التثنية ولا الجمع » .

عليه لابد أن يكون أو أنه أقل ما يكون أو أنه الأصل^(١) .

وقوله : فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة^(٢) .

يريد ما لا يدرك بوجه من تلك الوجوه الثلاثة ، أي أن العرب فرقّت بين ما يدرك بوجه ما ، وبين ما لا يدرك فجعلت ما يدرك بوجه ما دون علامة ، وما لا يدرك بوجه بالعلامة فرقاً بينهما^(٣) .

وقوله : فإذا أسند الفعل إلى المفرد والمثنى^(٤) .

مثاله : قامت هند ، وقامت الهندان ، واستظهر بهما على المجموع نحو قولك : قام الهنود ، وقامت الهنود ، لأنه يجوز^(٥) تذكير الفعل له^(٦) وتأنيثه^(٧) .

وقوله : من ظاهر المؤنث^(٨) .

استظهر بالظاهر في ذلك على المضمّر / ١١٥ أ لأنه إذا أسند الفعل إلى المضمّر أنث لا غير^(٩) نحو : فاطمة قامت ، إذ لا لغة هنا غير لغة التأنيث^(١٠) .
وقوله : الحقيقي^(١١) .

(١) أحدهما من قول الجزولي : « إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحداً وأن أصله التذكير » ، الجزولية : ١٠ .

(٢) الجزولية : ١٠ .

(٣) فالفاعل المفرد يدرك فلا يحتاج إلى علامة ، والتثنية والجمع والتأنيث على هذا لا تدرك فتححتاج إلى علامة . انظر : المباحث الكاملية ٢٣٨/١ ، شرح الجزولية : ٤١٩/١ .

(٤) الجزولية : ١٠ - ب .

(٥) أ : لا يجوز . وما أثبتته هو الصحيح .

(٦) للمجموع .

(٧) سيأتي بيان حكمه ص : ٥٨٠ .

(٨) زعم ابن هشام أن قولهم (لا غير) لحن . انظر المغني ١٦٩/١ .

وقد رد عليه شراح المغني بأنه مسموع عن العرب كقول الشاعر :-

جواباً به تنجو اعتمد قورّينا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لا غيرَ تسأل

وبنقل الأئمة كالزنجشري وابن الحاجب والأندلسي .

انظر : المنصف للشمني ٣١٠/١ ، وحاشية الدماميني على المغني ٣٠٩/١ ، حاشية الدسوقي ٢٣١/١ ، حاشية محمد الأمير ١٣٦/١ .

(٩) انظر في وجوب تأنيث الفعل المسند إلى ضمير مؤنث :-

نتائج الفكر ١٦٧ ، ١٦٩ ، المباحث الكاملية ٢٣٨/١ ، البسيط ٢٦٥/١ .

(٣٧ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

استظهر به على المؤنث غير الحقيقي ، لأنه إذا أسند إليه الفعل جاز فيه الأمران نحو : طلعت الشمس وطلع الشمس .

وقوله : ولم يفصل بينهما ^(١) .

استظهر به على ما فصل [فيه ^(٢)] بين الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ^(٣) وبين فعله نحو : حضر القاضي اليوم المرأة و :-

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلُ أُمَّ سُوءٍ ^(٤)

وقوله : فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة ^(١) .

استظهر به على ما حكاه سيويه من قول بعض العرب : قال فلانة ^(٥) .

وقوله : وحذفها مع الفصل ^(٦) أسهل منه بلا ^(٧) فصل ^(١) .

هنا ذكر حكم ^(٨) ما فصل فيه بين الفاعل الذي فيه الشروط المتقدمة ^(٩) وبين

(١) الجزولية : ١٠ ب . (٢) تكلمة من : أ .

(٣) انظر ص : ٥٧٧ .

(٤) القائل هو : جرير ، وهذا صدر بيت من البحر الوافر عجزه :-

عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ ...

من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :-

مَتَى كَانَ الْجَيْامُ يَذْوِي طُلُوجَ سُقَيْتِ الْغَيْثِ أَتَيْهَا الْجَيْامُ

الصلب : جمع صليب معروف ، شام : جمع شامة وهي الأثر الأسود في البدن .

اللسان ٣٢٩/١٢ (شيم) .

الشاهد فيه : فصل بين الفعل (ولد) ، وفاعله المؤنث الحقيقي بفصل لذلك لم تلزمه تاء التأنيث .

الديوان ٥١٥ ، المقتضب ١٤٥/٢ ، ٣٤٩/٣ ، شرح الكتاب ١٧٢/٢ ، ضرورة الشعر ٢١٢ ، التكلمة

١١٥ ، الخصائص ٤١٤/٢ ، الأمالي الشجرية ٥٥/٢ ، ١٥٣ ، الإنصاف ١٧٥/١ ، شرح المفصل ٩٢/٥ ،

المباحث الكاملية ٢٣٩/١ ، المشكاة والبراس ١٠٩/١ (ف) ، المقاصد النحوية ٤٦٨/٢ .

(٥) قال سيويه : « وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر

القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل » ، الكتاب ٢٣٥/١ .

(٦) ب : الأصل . (٧) ب : لا .

(٨) ب : ذكر فيه حكم . (٩) انظر ص : ٥٧٧ - ٥٧٨ .

فعله نحو : حضر القاضي اليوم امرأة^(١)] و :-

.... وَلَدَ الْأَخِيْطَلْ أُمُّ سُوَيْ (٢)]

وقوله هنا (٣) : (أسهل) ، ولم يقل : (أحسن) إشارة إلى أن الحذف هنا قبيح مثله مع عدم الفصل (٤) ، إلا أن احتمال قبحه مع الفصل أسهل ، والذي سهله أنه لما كان حذف العلامة قد يجوز مع الفاعل في ذلك إذا اتصل على لغة ضعيفة وهي قول من قال : قال فلانة وكان هنا بين الفعل والفاعل ما طال به الكلام ، والطول يجوز معه من الحذف ما لا يجوز دونه سهل الحذف هنا ، وهذا معنى قول سيبويه في هذا كأنهم جعلوا ذلك على المعاقبة كالهاء في زنادقة وما أشبه ذلك (٥) ، أي أن الطول هو الذي سهل الحذف [فبكونه قد سهل الحذف (٦)] كأنه قد عاقب ما كان في الكلام قبل هذا الطول من لزوم التأنيث ، كما عاقبت التاء (٧) في زنادقة ما كان في اللفظ قبلها من الياء في نحو زناديق ، إذ سبب المعاقبة في ذلك أنهم كأنهم استثقلوا اجتماع الزياتين في الكلمة عند إزادتهم تأنيث / ١١٥ ب الجمع فجعلوهما على المعاقبة . وسبب ذلك إنما هو ثقل اجتماعهما كما كان سبب حذف التاء هناك [استثقالهم (٨)] الطول الحادث بالفصل (٩) .

وقوله : ولا تلزم في الجمع مطلقا (١٠) .

(١) أ : المرأة ، ثم انظر كلام سيبويه السابق .

(٢) تكملة من : أ .

وقد سبق تخريجه . انظر ص : ٥٧٨ هـ .

(٣) ب : قلنا .

(٤) استعمل سيبويه هنا كلمة أحسن . انظر : الكتاب ٢٣٥/١ .

(٥) قال سيبويه : « نحو قولك : حضر القاضي امرأة لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء كالمعاقبة نحو : زنادقة وزناديق ، فيحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في (معتلم) :

مغيلم ومغيلم ، وكأن الياء صارت بدلا لما حذفوا » ، الكتاب ٢٣٥/١ .

(٦) ب : الهاء .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) ب : بالفعل .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) الجزولية : ١٠ ب .

يعني بقوله مطلقا سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقي أو غير حقيقي ، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة ، وسواء كان فيه الفعل أو لم يكن ومثال ذلك : قامت الهنود وقام الهنود وقامت الهندات ونفعت المواعظ ونفع المواعظ ، وكذلك نفعت المواعظ ، [ونفع المواعظ ^(١)] وقام الرجال وقامت الرجال ، وقام الزيدون وقامت الزيدون . وبالفصل بين الفعل وفاعله في ذلك كله : قامت اليوم الهنود وقام اليوم الهنود ، وكذلك في باقي المثل ^(٢) المتقدمة .

وهنا ذكر أيضا حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، وإذا لم يكن مفرداً أو مثني وكان مجموعاً .

وهذا ليس كما ذكره المؤلف في مذهب المحققين إلا في جمع التكسير واسم الجمع ^(٣) ، وأما جمع المؤنث السالم نحو : قامت الهندات فحكمه حكم المفرد والمثنى . وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا والمثنى ^(٤) .

وإنما ^(٥) اُفترق المجموع من المفرد والمثنى عنده لأن المجموع في ذلك كله إن كان مؤنثاً غير حقيقي فجواز الوجهين فيه على أصل جوازهما في المؤنث الحقيقي ^(٦) وسيأتي ذلك ^(٧) .

وإن كان مؤنثاً حقيقياً أو مذكراً ^(٨) فإنه قد حدث فيه بحدوث معنى الجمع في

(١) تكملة من : ب .

(٣) قال اللورقي : « ... إنما يعني في جمع التكسير واسم الجمع ، أما جمع السلامة فلا ، وذلك أن جمع التكسير تؤول تارة بالجماعة وتارة بالجمع ، ولا ينظر فيه إلى الواحد قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ ، وقال نسوة ﴾ . المباحث الكاملية ٢٤١/١ . وانظر : الكتاب ٢٣٦/١ ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٤) قال السهيلي : « فإن كان الجمع مسلماً فلا بد من التذكير لسلامة لفظ الواحد ، فلا نقول : قالت الكافرون كما لا نقول : قالت الكافر ، لأن اللفظ بحاله لم يتغير بطرء الجمع عليه » ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٥) أ : إنما .

(٦) كذا في النسختين ، ولعل الصحيح في المؤنث غير الحقيقي .

(٧) انظر ص ٥٨٢ - ٥٨٤ .

(٨) ب : ومذكراً .

الاسم تأنيث غير حقيقي ، وهو معنى الجماعة والحكم للطارئ أبدأ كما قال (١) :-
..... وإِنَّمَا نُؤَكِّلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يُمِضِي (٢)

فلما كان [تأنيث (٣)] الجماعة تأنيثاً (٤) غير حقيقي جاز معه الوجهان ، كما جاز في المؤنث غير الحقيقي هذا توجيه / ١١٦ أ لمذهب المؤلف (٥) .

(١) القائل : هو أبو خراش الهذلي .

(٢) من البحر الطويل وتمة البيت :-

بَلَى إِنَّهَا تَغْفَى الْكُلُومَ وَإِنَّمَا

وهو من قصيدة قالها في رثاء أخيه عروة ونجاة ابنه خراش مطلعها :-

حمدت إلهي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

الكلوم : جمع كلم وهو الجرح . اللسان ٥٢٤/١٢ (كلم) . نُؤَكِّلُ : بالبناء للمفعول ، من وكلته بأمر كذا توكيلاً إذا فوضته إليه وألزمته به إلزاماً . الخزانة ٤١١/٥ .

قال البغدادى : « قال القاري : يقول : إنما نخزن على الأقرب فالأقرب ، ومن مضى نسيناه ولو عظم ما مضى » ، الخزانة ٤١١/٥ - ٤١٢ .

ويروى على أنها الحماسة ٣٨٦/١ .

الشاهد فيه : ذكر الشارح هذا البيت متمثلاً - إذ ليس فيه تأنيث على معنى الجماعة - وجه التمثيل ، أننا موكلون بالأقرب والأدنى حتى لو كان طارئاً .

ديوان الهذليين ١٥٩ ، الكامل ٧١٣/٢ ، الحماسة ٣٨٦/١ ، حماسة البحرى ٢٥٧ ، الخصائص ١٧٠/٢ ، المحتسب ٢٠٩/٢ ، الزهرة ٥٥٠/١ ، العقد الفريد ٣٨/٣ ، الأمل ٢٧١/١ ، الأغاني ٤٣/٢١ ، أمالي المرتضى ١٩٩/١ ، سمط اللآلئ ٦٠١/١ ، شرح الكافية ٢٨/٢ ، شرح المفصل ١١٧/٣ ، المغني ١٥٥/١ ، شرح شواهد المغني ٤٢١/١ - ٤٣٣ ، الخزانة ٤٠٥/٥ - ٤١٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٢/٣ - ٢٥٩ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أ : ثانيا .

(٥) هذا عند الشارح ، وأقول : لعل الجزولي جرى على مذهب الكوفيين ، فإنهم يجرّون الجمع السالم مجرى جمع التكسير ، والجمع المكسر يجرى مجرى المؤنث غير الحقيقي .

انظر : البسيط ٢٦٧/١ (الغرب) ، منج السالك ١٠٥/١ ، توضيح المقاصد ١٤/٢ .

ولمّا أشار أبو حيان رحمه الله تعالى بقوله : « وظاهر قول الجزولي جواز قامت الزيلون وقام الهندات لأنه قال :- قاصدا التاء - ولا تلزم في الجمع مطلقاً » ، التذيل والتكميل ١١٥/٢ ب .

وأما مذهب المحققين ^(١) فأنهم فرقوا في ذلك بين ما ذهب فيه ما كان أولاً بالجملة ، وبين ما لم يذهب فيه ما كان أولاً بالجملة .

قالوا : فجمع التفسير ذهب فيه حكم المفرد الذي كان أولاً بالجملة فكان الحكم للطوارئ ، وجمع السلامة كان ذهاب الأفراد منه كلا ذهاب ، لأن لفظ المفرد فيه باقٍ ، وغاية ما زيد عليه ليدل على الجمع هو وما زاد ^(٢) عليه أن ينوب منابه مفرداً مع معطوفين مؤنثين فصاعداً ، فالحكم مع الزيادة ينبغي أن يكون كالحكم مع العطف ، وأنت لو عطفت فقلت قامت هند وهند وهند لم ينبغ أن يكون الفعل إلا مؤنثاً ، فكذلك إذا كان مع ما ناب منابه ^(٣) ، وبهذا أقول . لأنه الذي يُبقي ^(٤) حكم التأنيث على أصله ، فلا ينبغي أن يخرج عنه ، كما خرجنا عنه مع الخروج الذي هو أقوى من هذا الذي إنما هو موجود مع التفسير .

فإن قلت : هذا المذهب يقتضي أنك لا تقول : قامت الزيدون أصلاً ، كما لا تقول : قامت زيد وزيد وزيد ^(٥) ، ونحن قد وجدنا قامت الزيدون في كلام العرب وهو قولها ^(٦) : —

(١) هذا مذهب البصريين .

انظر : المصادر السابقة .

وهو ما رجحه الشارح - رحمه الله - وهو مذهب قوي قال أبو حيان : « ولا عدول عن ما ذهب إليه الشيخ أبو علي الشلوين في هذه المسألة من أنه لا يجوز : قامت الزيدون ولا قام الهندات ... » ، التذيل والتكميل ١١٥/٢ ب .

(٢) ب : وما زيد .

(٣) قال أبو حيان : « لأن لفظ الواحد في جمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الأفراد والثنية ، فيتزول قولك : قامت الهندات منزلة قولك : قامت هند وهند وهند هذا هو الصحيح » ، التذيل والتكميل ١١٥/٢ أ .

(٤) ب : يبغي .

(٥) انظر في منع هذا :

البسيط ٢٦٨/١ (الغرب) ، التذيل والتكميل ١١٥/٢ أ .

(٦) أ : قولنا .

والقائل هو : النابعة الذبياني .

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِي أَسَدٍ ^(١) ...
وما أشبه ذلك .

فقلنا : لا سواء فإن بني عامر قبيلة ، وأسماء القبائل قد كثر فيها حملها ^(٢) مرة
على معنى القبيلة ، ومرة على معنى الحي ، فحملت قولهم : قالت بنو عامر على معنى
قالت قبيلة بني عامر ^(٣) .

فإن قلت : هذا المذهب يقتضي ألا تقول : قام الهنديات ، كما لا تقول : قام هند
وهند وهند ^(٤) وقد جاء قام الهنديات . في كلام العرب قال ^(٥) :
فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَقُلْنَ لِي ^(٦)

(١) من البحر البسيط مطلع قصيدة عجزه :-

يَابُؤْمَسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ

خالوا بني أسد : أي فارقوهم وقطعوا حلفهم ، يقال : خالته مخالاة وخلاء إذا فارقه . انظر : شرح
ديوان النابغة ٨٢ .

الشاهد فيه : تأنيث الفعل (قالت) مع فاعله الملحق بجمع المذكر السالم .

الديوان ٨٢ ، الكتاب ٣٤٦/١ ، الأصول ٣٧١/١ ، الجمل ١٧٣ ، انعام ٧٧ ، الخصائص ١٠٦/٣ ،
المختضب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، ٢١١ ، الحلل ٢٤٣ ، الأماشي الشجرية ٨٠/٢ ، ٨٣ ، الإنصاف
٣٣٠/١ ، شرح المفصل ٦٨/٣ ١٠٤/٥ ، الخزانة ١٣٠/٢ - ١٣٨ .
(٢) أ : حملنا .

(٣) قال ابن الأنباري : « اعلم أن أسماء القبائل مؤنثة كقولك : هذه تميم تشهد عليك ، وقد حضرتك
هاشم وأنت في (تميم وأسد) بالخيار ، إن شئت أجريت وإن شئت لم تجر ، فمن أجراه قال : هو اسم معروف
مذكر سميت القبيلة به فأجريته إذ كان مذكرا ، ومن لم يجره قال هو اسم للقبيلة فمنعته الإجراء للتعريف
والتأنيث » ، المذكر والمؤنث ٥٣٥ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ هـ ، ٣ هـ .

(٥) لعله عبدة بن الطبيب .
(٦) شطر من البحر الكامل . لم أقف عليه بهذه الرواية إلا في التذييل والتكميل ١١٥/٢ ، ولعل أبا حيان
متابع للشارح في ذلك إذ نقل رأي الجزولي والشلوبين في هذه المسألة . انظر : التذييل والتكميل ١١٥/٢ - ب .

والرواية المشهورة في كتب النحويين :-

فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجْتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

من قصيدة لعبدة بن الطبيب مطلعها :-

فالجواب : أن البنات لا تشبه ^(١) الهندات ، فإن واحد الهندات هند فله حكم هند ، وواحد البنات المنطوق به ^(٢) بنت ، ولم يسلم فيه لفظ بنت كما هو بل غيره عند جمعه ١١٦/ب وبنوه على بناء أمة فقالوا بنة ثم جمعه ولم ينطقوا بابنه أصلا ، فمن حيث فعلوا به ذلك أشبه بهذا التغيير جمع التكسير فحكموا له بحكم جمع التكسير ^(٣) ، وجمع التكسير يجوز فيه الوجهان ، فحكم لما أشبهه بحكمه .

وقوله : ويجوز حذفها إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقا ^(٤) .

هنا ذكر أيضا حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ^(٥) إذا كان غير حقيقي ، ومثاله : طلعت الشمس وطلع الشمس .

ويريد بقوله : مطلقا سواء كان معه باقي الشروط المتقدمة الذكر أو لم يكن ، وإنما جاز الوجهان في المؤنث غير الحقيقي ولم يكن كالمؤنث الحقيقي في الاختصار على التأنيث ، لأن المؤنث غير الحقيقي تأنيثه مجاز ^(٦) ، فمن لم يلحق العلامة لم يعتد به

= أنثي إني قد كبرت ورأيتي بصري وفي لمصلح مستمتع

الشجو : الحزن ، اللسان ٤٢٢/١٤ (شجا) ، تصدعوا : تفرقوا ، اللسان ١٩٤/٨ (صدع) .

ويروى : الأقربون . المفضليات ١٤٨ . والراغبون . النوادر ١٩٣ .

الشاهد ثابت في الروايتين : وهو تذكير الفعل (بكى) مع فاعله المؤنث (بناتي) .

المفضليات ١٤٨ ، النوادر ١٩٣ ، مجالس العلماء ١٥٠ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، الخصائص ٢٩٥/٣ ، المخصص ٢٤/١٧ ، أوضح المسالك ٢٤٧ ، تعليق الفرائد ١٣٢٦/٢ (ر) ، المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، التصريح ٢٨٠/١ .

(١) أ : تشبه . (٢) ب : بها .

(٣) قال ابن مالك : « وحكمها - يعني التاء - مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء » ،

التسهيل ٧٥ . وانظر : التذيل والتكميل ١١٥/٢ أ - ب ، تعليق الفرائد ١٣٢٦/٢ (ر) ، أوضح المسالك ٢٤٦ - ٢٤٨ ، التصريح ٢٠٨/١ .

(٤) الجزولية : ١٠ ب .

(٥) وهي أن يكون الفاعل مفردا أو مثنى من ظاهر التأنيث لم يفصل بينه وبين فعله . انظر ص : ٥٧٧ - ٥٧٨ .

(٦) لذلك قالوا ، التأنيث حقيقي ومجازي ، ويعنون بالمجازي غير الحقيقي . انظر : نتائج الفكر ١٦٧ ،

البدیع ١٨٩/٢ .

لكونه مجازا ، ومن ألحق العلامة أجرى المجاز في ذلك مجرى الحقيقي مراعاة لما جرى عليه لفظه من أحكام التأنيث ، فأشبهه ^(١) بذلك المؤنث الحقيقي فحكم له بحكمه .

وقوله : إلا أن الحذف مع الفصل أحسن منه بلا فصل ^(٢) .

مثاله : طلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس ، هذا أحسن من طلع الشمس وقد تقدم سبب ذلك ^(٣) .

وقوله : ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى مضمَر المؤنث مطلقا ^(٤) .

هنا أيضا ذكر حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، إذا لم يكن ظاهرا ويعني بقوله : مطلقا سواء كان مؤنثا حقيقيا أو لم يكن ، ومثاله : هند قامت والشمس طلعت .

والعلة في أن لم يجوز ^(٥) إن هندا قام كما جاز قام هند في من يقول : قال فلانة . أن كون الفعل والفاعل كالشيء الواحد ^(٦) تأكد مع إضماره واستتاره في الفعل ، فتأكدت قوة لحاق التاء في الفعل في ذلك / ١١٧ أ .

إذ إنما كان لحاق علامة التأنيث في الفعل والتأنيث للفاعل لكونهما كالشيء الواحد ، فلما تأكدت قوة لحاق الهاء ^(٧) في ذلك لأن كونهما كالشيء الواحد تأكد .

ولأن من يقول : قال فلانة كأنه استغنى عن العلامة ^(٨) في الفعل ، بكون ^(٩) الفاعل بعده ظاهرا وهذا بادى ^(١٠) التأنيث فعندما يكون الإضمار واستتار الضمير

(١) ب : فأشبهت .

(٢) ب : بالفصل .

وانظر الجزولية : ١٠ ب .

(٣) انظر ص : ٥٧٨ .

(٥) ب : لم يجوز .

(٧) ب : التاء .

(٩) أ : يكون .

(١٠) أي ظاهر . انظر اللسان ٦٥/١٤ (بدا) .

(٤) الجزولية : ١٠ ب .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٧٣ هـ .

(٨) ب : بالعلامة .

يزول ذلك ^(١) فانبغي أن يلزم هذا النوع العلامة .

وقوله : إلا في الضرورة ^(٢) .

يريد في نحو قوله ^(٣) :

... .. وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْ إِنْقَالَهَا ^(٤)

(١) أي يزيل ظهور الفاعل وظهور التأنيث .

(٢) الجزولية : ١٠ ب .

(٣) القتال : عامر الطائي (..... -) .

وهو عامر بن جوين بن عبد رضا بن قمران الطائي ، شاعر فارس ، أحد الخلفاء الفتاك ، تبرأ قومه من جرائره ، وكان من المعمرين قتله بنو كلب وهو شيخ كبير .

انظر : « المعمرين ٥٣ » ، أسماء المغتالين ضمن المجلد الثاني من نواذر المخطوطات ٢٠٩ ، الأغاني ٦٩/٨ ، الخزانة ٥٣/١ - ٥٤ » .

(٤) من البحر المتقارب صدره :-

فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وقبله ثلاثة أبيات هي :-

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُوكِ (ك م)	قَفَقَعْتُ بِالرُّمَحِ خِلْعَالَهَا
كَكَرْفَةِ الْعَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ (م)	تُرْمِي السَّحَابَ وَيُرْمِي لَهَا
تَوَاعِدُهَا بَعْدَ مَرِّ النُّجُومِ (م)	كَلَفَاءُ تُكْثِرُ تَهْطَلُهَا

فلا مزنة

الكرفة : السحابة العظيمة التي يركب بعضها بعضا حملا للماء ، الصبير : سحاب أبيض ، ترمي السحاب هذه الكرفة أي تنضم إليه وتتصل به .

انظر : الخزانة ٥١/١ - ٥٢ .

المزنة : واحدة المزن السحابة البيضاء ، الودق : المطر ، أبقل : يقال بقل المكان يقل إذا نبت بقله . انظر : الخزانة ٤٧/١ - ٤٨ .

الشاهد فيه : تذكير الفعل (أبقل) المسند إلى ضمير المؤنث غير الحقيقي وهو (الأرض) .

الكتاب ٢٤٠/١ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجاز القرآن ٦٧/٢ ، ١٢٤ ، الكامل ٨٤١/٢ ، ٩٩٤ (الدالي) ، إعراب القرآن ٦١٩/١ ، الخصائص ٤١١/٢ ، المحتسب ١١/٢ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، شرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ ، فرحة الأديب ١٠١ - ١٠٣ ، المفصل ١٩٨ ، الأمالي الشجرية ١٥٨/١ - ١٦١ ، =

وكان ينبغي أن يقول : إلا أن يكون ضمير المؤنث غير الحقيقي في الضرورة ، فإن ضمير المؤنث الحقيقي لا يجوز فيه ذلك أصلاً لا في ضرورة ولا غيرها ^(١) .

وسبب جواز ذلك في الضرورة في ضمير المؤنث غير الحقيقي دون ضمير المؤنث الحقيقي أن المؤنث [غير ^(٢)] الحقيقي التأنيث فيه مجاز ، فالأصل فيه ألا تلحق ^(٣) علامة التأنيث بعد ما تضم الضرورة برد المؤنث غير الحقيقي إلى أصله ^(٤) ، وتشبيهه بما ليس فيه [تأنيث ^(٥)] أصلاً ، وهذه علة الضرائر ^(٦) أعني التشبيه لشيء بشيء أو الرد ^(٧) إلى أصله ^(٨) .

وقوله : وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتهما وحذفهما ، وحذفهما أفصح ^(٩) .

مثال ذلك : قام الزيدان وقاما الزيدان وقام الزيدون وقاموا الزيدون .

وقوله : لكونهما يوهمان الضمير ^(٩) .

يريد من حيث كان أصلهما أن يكونا ضميرين ، فكان الاتيان بهما موهماً لما

= الرد على النحاة ٨٣ ، نتائج الفكر ١٦٨ ، شرح المفصل ٩٤/٥ ، شرح الجمل ٣٩٢/١ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ، ضرائر الشعر ٢٧٥ ، المقرب ٣٠٣/١ ، البسيط ٢٦٥/١ ، ٧٤١/٢ ، ٩٩١ (الغرب) ، رصف المباني ٢٤١ ، شرح اللمعة البدرية ٣٦٢/٢ ، الخزانة ٤٥/١ - ٥٥ .

(١) قال العطار : « ولَمَّا لم يذكر سيبويه إلا المؤنث غير الحقيقي قال بعض النحويين : لا يوجد منه شيء في المؤنث الحقيقي ، وكلام المؤلف مطلق في الحقيقي وغيره ، فإن سيبويه سكت عن الحقيقي ولم يمنعه تكملة ظاهر المؤنث الذي يعود عليه » ، المشكاة والنبراس ١١٢/١ (ف) .

(٢) تكملة من : أ . (٣) ب : أن تلحق .

(٤) من التذكير ، فالذكر أصل للمؤنث . انظر ما سبق ص : ٥٧٥ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) لم أقف على من سمى هذه العلة بعلة الضرائر غير الشارح . وإن كانت تسميتها بذلك معقولة ؛ لأن الباعث عليها الضرورة . وما ذكره قد يدخل تحت علة التشبيه في أن الشيء قد يحمل على ما يشبهه ، أو تحت علة الأصل في أن الشيء قد يحمل على أصله . انظر في هذه العلة : ثمار الصناعة ٤ ، الاقتراح ١١٥ - ١١٩ .

(٧) ب : والد . (٨) ب : الأصل .

(٩) الجزولية : ١٠ ب .

لا يجوز من الإضمار قبل الذكر ، وإن كان الذي أتى بهما لم يأت بهما على أنهما ضميران ، لكنه جعلهما حرفين فكان ذلك أيضا إخراجاً لهما عن أصلهما ، فاجتمع في ذلك وجهان كل واحد منهما يُقْبَحُ الاتيان بألف التثنية وواو الجمع .
أحدهما : أنك كأنك تضمير قبل الذكر لكون الواو والألف أصلهما أن يكونا ضميرين ^(١) .

والثاني : أنك مع كونك تشبه بمن ^(٢) يضم ^(٣) قبل الذكر تخرج الألف والواو عن أصلهما ^(٤) (من الاسمية ^(٥)) ١٧/ب إلى ما ليس أصلهما ^(٤) من كونهما حرفين وعلامتين ^(٦) .

[وقوله ^(٧)] : ولكون معناهما غير ملازم للاسم ^(٨) .

أي لأن ^(٩) المثني والمجموع قد تفرد فيهما الأسماء فكان معناهما غير لازم وغير اللازم لا يعتد به في أكثر اللأنة ، فكان المثني والمجموع باق على أصله من الأفراد فانبغي ألا يلحق ألف التثنية ولا واو الجمع لهما .

(١) وهذا ممتنع غالباً لأن الأصل أن يتقدم مفسر الضمير عليه .

انظر : الكتاب ٢٢٠/١ ، المقتضب ١٨٦/٣ ، الخصائص ٢٩٥/١ .

(٢) أ : ثم . (٣) ب : يضم ، أ : تضمير .

(٤) أ : أصلها . (٥) معادة في : أ .

(٦) هذا على أحد الأقوال في تخريج هذه المسألة ، وبقي قولان تكون الواو والألف فيهما ضميرين

وهما :-

أ - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما بدل منهما .

ب - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، والجملتان من الفعل والفاعل خبر مقدم .

انظر : إصلاح الخلل ٣٧ - ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، الأمالي الشجرية ١٣٤/١ .

وقال اللورقي : « وكونهما - يعني الألف والواو - ضميرين هو الأصل والكثير ، وإخراجهما عن الأصل وجعلهما علامتين خلاف الظاهر فيحصل اللبس » ، المباحث الكاملية ٢٤٣/١ .

وقول اللورقي يؤيد القولين الأخيرين .

(٧) تكملة من : ب . (٨) الجزولية : ١٠٠ ب .

(٩) ب : أن .

وقوله : بخلاف علامة التأنيث ^(١) .

أي لأنَّ المؤنث الحقيقي يلزم التأنيث [ولا ينقلب مذكراً بخلاف التثنية ^(٢)] والجمع للذين لا يلزمان الاسم ^(٣) ، لأنه قد يفرد ، وكذلك المؤنث غير الحقيقي يلزم التأنيث ولا يُذكر إلا [في ^(٤)] لغة آخرين يذكرونه فهو في لغة المؤنثين له لازم له التأنيث .

وقوله : الفاعل مرتبته أن يلي الفعل ^(٥) .

مثال ذلك : ضرب زيد عمراً ، وإنما كان كذلك لأنَّ فعل الفاعل إنما هو مبني للفاعل لا للمفعول به ^(٦) ، فكان أطلب بالذي يبنى له منه بما لم يبن له ^(٧) ، وهو فضلة فيه مستغنى عنه ^(٨) ، وأيضاً فلأنه الذي يُصير غيره مفعولاً به بأن يوقع ^(٩) به فعله .

وأيضاً فإنه لا يستغنى المتكلم بالفعل عنه ^(١٠) ، والمفعول قد يستغنى عنه ^(١١) .
وقوله : ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في مرتبة الآخر ^(١٢) .

(١) الجزولية : ١٠ ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال ابن السيد : « إن التأنيث لازم للاسم ، والتثنية والجمع ليسا كذلك ، لأنهما قد يفارقان الاسم فيصير إلى الواحد ، فلزوم التأنيث لزمت علامته ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتهما » ، اصلاح الخلل ٤١ .
وانظر : التكملة ٨٧ .

(٤) قال الصيمري : « واعلم أنَّ الفاعل في حكم العربية هو : ما بني على فعل صيغ له على طريقة فعل » ،
البصرة والذكرة ١٠٦/١ .

(٥) يعني المفعول به .

(٦) قال ابن السراج عن الفاعل : « ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام » ،
الأصول ٧٥/١ .

(٧) ب : يرفع .

(٨) لأنه لا بد لكل فعل فاعل .

انظر : الكتاب ٤٠/١ ، المقتضب ١٥٧/١ ، ٥٩/٢ ، الأصول ٧٥/١ .

(٩) هذا معنى قولهم : إنه فضلة . انظر الهامش (٦) .

(١٠) نص الجزولية : « الفاعل مرتبته أن يلي الفعل ، ومرتبة المفعول ألا يليه ثم يجوز وقوع كل واحد ... » ، الجزولية : ١٠ ب .

مثاله : ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو .

وقوله : وقد يَجِبُ .

تفسير هذا فيما بعد ^(١) .

[وجوب تقديم المفعول به]

وقوله : فكل فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول ^(٢) .

مثاله : ﴿ وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ [بكلمات ^(٣)] ﴾ ^(٤) .

وقوله : أو مقرون بإلا ^(٥) .

مثاله : ما ضرب زيداً إلا عمرو وامتناع تقديم الفاعل على المفعول هنا لمكان اللبس وذلك أن قولنا ما ضرب زيداً إلا عمرو معناه ما ضرب زيداً أحد إلا عمرو ^(٥) .

وإذا قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيداً على تقديم الفاعل على المفعول التبس بقولك : ما ضرب إلا عمرو زيداً الذي يكون معناه ما ضرب أحد أحداً إلا عمرو زيداً ، وهذان معنيان فالزم كل واحد منهما لفظه ولم يجوز دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس ، فقد كان تمام هذا اللفظ أن يقول : أو مقرون بإلا / ١١٨ أ والمفعول متقدم عليهما ^(٦) .

(١) سيأتي بعد هذه الفقرة مباشرة مواضع وجوب تقدم المفعول به ، ثم مواضع وجوب تقدم الفاعل .

(٢) الجزولية : ١٠ ب .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) تتمتها : ﴿ فَأَتَمَّهُنَّ . قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا . قَالَ : وَبَيْنَ ذُرِّيَّتِي . قَالَ لَا يَبْتَالُ عَهْدِي

الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٤] .

(٥) لأن « ما قبل إلا أبداً منحصر فيما بعدها ، وما بعدها ليس منحصراً فيما قبلها ، فيصير المفعول

منحصراً في الفاعل الذي بعد إلا ، والفاعل الذي بعد غير منحصر في المفعول الذي قبل إلا » ، المشكاة

والنبراس ١١٤/١ (ف) .

(٦) أ : عليها . وهو يعني إلا والفاعل .

وإذا ^(١) قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيدا على معناه الذي قدمناه له فالفاعل فيه مقرون بإلا وهو لم يتأخر عن المفعول .

وقوله : أو في معنى المقرون بإلا ^(٢) .

مثاله : إنما ضرب زيدا عمرو و ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ ^(٣) .

[وجوب تقديم الفاعل على المفعول]

وقوله : وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول ^(٢) .

مثاله : ضرب موسى عيسى ^(٤) .

وقوله : [لا ^(٥)] في اللفظ ^(٢) .

يعني بالذي ^(٦) فيه القرينة اللفظية : ما ظهر فيه الإعراب من الفاعل أو المفعول أو أحدهما ، وسواء كان ظهوره فيهما أو في تابعهما ^(٧) .

وكذلك إن كان هناك ما يقوم مقام الإعراب في بيان الفاعل منهما ^(٧) نحو ضربت سعدى موسى ، فإنه بمنزلة الإعراب لأن تاء التانيث إنما تلحق الفعل علامة لتانيث الفاعل ، فهذا - أعني سعدى - تقدم هنا أو تأخر يعلم كونه ^(٨) فاعلا بالتاء ^(٩) فيجوز أن يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنه فاعل من جهة التاء .

(١) ب : وإلا إذا . (٢) الجزولية : ١٠ ب .

(٣) تمتها ﴿ ... إن الله عزيز غفور ﴾ [فاطر : ٢٨] .

(٤) قال اللورقي : « والمتنبس - يعني الفاعل والمفعول - هما اللذان لا يظهر فيهما إعراب وذلك يكون في أربعة مواضع المقصورات والمبهمات والموصولات والمضاف إلى ياء المتكلم أو ما يتركب منها بعضها مع بعض مثال المقصورات : أكرم موسى عيسى ، ومثال المبهمات أكرم هذا هذا ، ومثال الموصولات أكرم الذي في الدار الذي في السوق ومثال المضاف إلى ياء المتكلم أكرم صاحبي غلامي ، ومثال المركب أكرم موسى هذا ... » ، المشكاة والنبراس ١١٤/١ (ف) .

(٥) تكملة من : ب . (٦) ب : الذي .

(٧) انظر : المباحث الكاملية ٢٤٦/١ ، المشكاة والنبراس ١١٤/١ (ف) .

(٨) أ : يكونه . (٩) بالهاء .

وقوله : ولا في المعنى ^(١) .

يعني بالذي فيه القرينة المعنوية وليست فيه قرينة لفظية نحو ^(٢) : أكل موسى كُمَثْرَى ، لأنه قد علم أنَّ الفاعل إنما هو موسى لا كُمَثْرَى من جهة [المعنى ^(٣)] .
فسواءً تقدم موسى هنا أو تأخر أيضاً يعلم كونه فاعلاً بالمعنى وإن لم يعلم باللفظ فيجوز أن يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنه فاعل من جهة المعنى ^(٤) ، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل على الفاعل والمفعول .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ^(١) .

مثال ذلك : ضربت زيدا ، واستظهر بقوله : ليس متصلاً بإلا على ما اتصلت به إلا من الفاعل على المضمّر لأنَّ الفاعل هناك [لا ^(٥)] يكون إلا مؤخراً كالظاهر الذي يتصل بإلا من الفاعل وقد تقدم ^(٦) ، ومثاله مضمراً متصلاً بإلا قولنا : ما ضرب زيدا إلا أنا .

وقوله : ولا أسند إليه وصف جارٍ على غير من هو له ^(٧) .

يعني هند زيد ضاربتة هي ^(٨) .

وقوله : أو مصدر مضاف إلى مضمّر هو أبعد رتبة منه ^(٧) .

مثاله عجبت من ضربه أنت أو ١٨/ب ضربك أنا .

(١) الجزولية : ١٠ . (٢) ب : تقول .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٢٤٦/١ ، المشكاة والنبراس ١١٤/١ (ف) .

(٥) تكملة من : أ . (٦) انظر ما سبق ص : ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٧) هذا من المصنف والشارح جرياً على مذهب البصريين أما الكوفيون فلا يرون وجوب إبرازه إلا عند عدم أمن اللبس .

انظر : الأمالي الشجرية ٣١٤/١ - ٣١٧ ، الإنصاف ٥٧/١ - ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ - ٢٦٢ ، شرح الكافية ١٦/٢ - ١٧ ، التلّاف النصرة ٣٢ - ٣٣ .

(٨) الجزولية : ١٠ - ١١١ .

ولا معنى لهذا الشرط لأنه كذلك يكون ، وإن كان مضافاً إلى مضمّر هو أقرب رتبةً منه نحو : عجبت من ضربي أنت أو من ضربك هو .

والصواب أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما قال في ذكر وجوه [جواز ^(١)] ارتفاع المضمّر المنفصل في باب النعت فانظره هناك ^(٢) .

ووقع هذا الموضع في هذا الباب [في النسخ ^(١)] مختلفاً ففي بعضها ما ذكرناه ، وقد بيّنا ما فيه وفي بعضها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما أصلحته وهو الصحيح ^(٣) ، لأنه إذا كان المصدر مضافاً إلى المفعول به لم يصح تقديم الفاعل فيه ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم يقع اختلاف في النسخ في الموضع الذي يباب النعت ^(٤) .

وهذا يدل على أنه الذي قاله [صاحب ^(١)] هذا التأليف ، وأن الآخر تغيير عليه لأن ذلك الفصل هناك في معنى هذا ، ولم تختلف النسخ هناك ، فينبغي ألا تختلف هنا لما لم تختلف هناك .

وقد كان أخصر مما ذكره أن تقول فإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ولا مسنداً إليه ما أضيف إلى مفعوله وجب تأخيره ، لأن ^(٥) الصفة الجارية على غير من هي له إنما تأخر الفاعل فيها وهو مضمّر لَمَّا أضيفت الصفة إلى مفعول الفاعل ، وكذلك المصدر المضاف إلى المفعول ^(٦) .

وعلة ^(٧) تأخير الفاعل فيها إضافة الرفع إلى المفعول به فكان ينبغي [أن ^(١)] يأتي

(٢) انظر ص : ٦٢٥ - ٦٢٦ .

(١) تكملة من : ب .

(٣) النسختان اللتان وقفت عليهما فيما النص الأول . نسخة فاس ١٠ - ١١ ، النسخة التيمورية ٦٥ . أما النسخة التي اعتمدها اللورقي في شرحه ففيها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به . انظر : المباحث الكاملية ٢٤٥/١ ، ووصف هذه النسخة بأنها متأخرة فقال : « وزاد في التأخرة صورة رابعة وهي ما إذا أضيف المصدر إلى المفعول فإنه يجب تأخير الفاعل » ، المباحث الكاملية ٢٤٦/١ .

(٥) أ : فإن .

(٤) انظر ص : ٦٢٦ .

(٧) ب : علة .

(٦) ب : مفعول .

(٣٨ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

بما ذكرناه ليكون ذلك أخصر ، وليكون ^(١) تصريحاً بالعلة في تأخر الفاعل وهو مضمّر .

وقوله : ولالإضافة والإضمار وترتيب ^(٢) المضمرات تأثير في هذا الباب ^(٣) .

مثال تأثير الإضافة إلى قولك : أعجبني ضرب زيد عمرا أو ضرب زيد عمرو ^(٤) فهذا قبل الإضافة كان يجوز فيه تقديم كل واحد من الاسمين وتأخيره ، فإذا كانت الإضافة كان المقدم المضاف والمؤخر غيره ولابد ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه .

ومثال ١١٩/١ تأثير الإضمار قولنا : ضربت زيدا وضربتك زيداً ^(٥) ، فهذان الاسمان قبل إضمار أحدهما ، كان يجوز في كل واحد منهما التقديم والتأخير ، فإذا كان الإضمار كان المقدم المضمّر ليتصل بالفاعل والمؤخر غيره ولابد ، لأنك إن أخرت المضمّر انفصل ^(٦) من العامل ، ولا ينبغي أن يوثق بالانفصال في موضع يمكن فيه الاتصال ^(٧) .

وكذلك إذا كان الفاعل والمفعول مضميرين يؤثر الإضمار أيضا في الفاعل والمفعول ، إذ ^(٨) كانا قبل الإضمار يجوز فيهما التقديم والتأخير ، فعندما أضمرنا معا اقتضى حكم المضمرات أن يتقدم الفاعل على المفعول ، وأن يقال ضربتك وضربته وضربتني ، ولا يقدم المفعول في ذلك ، بل يكون الفاعل في ذلك مقدماً والمفعول مؤخراً ولابد ^(٩) ، من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فيكون ^(١٠) المفعول بذلك متصلاً بعامله .

(١) ب : يكون . (٢) وترتيب ، معادة في : أ .

(٣) الجزولية : ١١١ . (٤) ب : أو ضرب عمرو زيدا .

(٥) ب : عمرو . (٦) ب : للفصل .

(٧) قال المبرد : « إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل » ، المقتضب ١١٩/٣ .

(٨) ب : إذا .

(٩) قال الأبندي : « ... إذا اجتمع لك ضميران في هذا الباب ، أحدهما مرفوع والآخر منصوب

اتصلا ، وبدأت بالمرفوع ، فتقول : ضربته وضربتك وضربتني ولا يجوز : ضربت إياك إلا في الضرورة » ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ .

(١٠) ب : يكون .

ولو تقدم ضمير المفعول وآخر ضمير الفاعل فقلت : ضَرَبَكْتُ لم يجز لكون
 ضمير الفاعل - [الذي هو التاء ^(١)] - [كأنه ^(٢)] غير متصل بعامله ^(٣) .

(١) تكلمة من : أ .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) علق العطار على هذا المقطع من قول الجزولي :- للإضافة والإضمار وترتيب المضمرات ... إلى آخره قائلا :- « وقد فسر - يعني الجزولي - ترتيب المضمرات بتقديم الفاعل لا يصح ، فإن المخاطب أبعد من المتكلم فهذا عكس الترتيب ، فإن الفاعل يتقدم في الفعل وإن كان أبعد رتبة من المفعول ، لأن الفعل بني له ، فلذلك وجب تقديم الفاعل كان أقرب رتبة أو أبعد ، فلا أثر لترتيب المضمرات في الفعل بين الفاعل والمفعول ، فإن العرب آثرت مرتبة الفاعل على مرتبة المضمرات » ، المشكاة والنبراس ١/ ١١٧ - ١١٨ (ف) .

[باب (١)] [الموصولات]

نوع منه آخر :

قوله : وذا (٢) إذا كانت مع ما الاستفهامية وأريد بها معنى الذي (٣) .

هذا مذهب البصريين أعني أن (ذا) لا تكون من الموصولات إلا إذا كانت مع (ما) الاستفهامية (٤) وأريد بها معنى الذي (٥) ، وإنما استظهر بقوله وأريد بها معنى الذي على الوجه الآخر الذي تجعل فيه (ما وذا) اسما واحدا بمعنى (ما) وحدها (٦) .

وأما الكوفيون فإنهم يميزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات (٧) نحو قوله (٨) :-

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : إذا .

(٤) أو مع (من) الاستفهامية . انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

(٥) انظر مذهب البصريين في هذا في :-

الكتاب ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، الجمل ٣٤٩ ، البغداديات ٣٧١ ، الأمل الشجرية ١٧١/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا كأنك قلت : ما رأيت ؟ ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى فتقول : خيرا ، وقال الله عز وجل ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾ فلو كان (ذا) لغوا لما قالت العرب : عماذا تسأل ، ولقالوا : عم ذا تسأل ؟ كأنهم قالوا : عم تسأل ؟ ، ولكنهم جعلوا (ما وذا) اسما واحدا كما جعلوا (ما وإن) حرفا واحدا حين قالوا : إنما ، الكتاب ٤٠٥/١ .

(٧) انظر مذهب الكوفيين في :- معاني القرآن ١٣٨/١ ، الأمل الشجرية ١٧١/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ - ٧٢٢ .

(٨) القائل : هو يزيد بن مفرغ (..... - ٦٩هـ) .

وهو يزيد بن زياد بن ربيعة الحميري ، شاعر غزل ، هجاء مقذع الهجاء ، سجنه عبيد الله بن زياد في العراق ثم نقل إلى سجستان عند عباد بن زياد فحبس بها ثم أمر معاوية بإطلاقه .

« الشعر والشعراء ١٧٠ - ١٧٢ ، الأغاني ٥١/١٧ - ٥٣ ، وفيات الأعيان ٣٤٢/٦ ، ٣٦٢ ، الخزانة ٣٢٥/٤ - ٣٣٤ » .

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِيلِنَ طَلِيقُ (١)

أي والذي تحمّلين طليق ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾ (٢) ونحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٣) أي أنتم الذين تقتلون أنفسكم .

وأسماء الإشارة في هذا كله عند البصريين على أصلها (٤) .

وقوله : والحرفيات ١١٩/ب (أَنْ) الناصبة للأسماء وأنّ وما وكَي المصدريات (٥) .

جعلت هذه الحروف دون غيرها موصولات ، وإن كان كل حرف لابد له من الذي يكون (٦) بعده لأنها وما بعدها في تأويل اسم واحد كالموصلات التي هي مع ما بعدها في تأويل اسم واحد (٧) ، واستظهر بقوله : المصدريات على (أَنْ) التي هي

(١) من البحر الطويل مطلع قصيدة قالها بعد خلاصه من السجن وبعبده :-

طَلِيقُ الَّذِي نُجِّي مِنَ الْكَرْبِ بَعْدَمَا تَلَّاحَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيَّ مَضِيقُ

عدس : زجر للبعل . اللسان ١٣٢/٦ (عدس) .

الشاهد فيه : (هذا) فهي عند الكوفيين اسم موصول وإن لم تقترن بما أو من تقديره والذي تحمّلين .

الديوان ١٧٠ ، ١٧٢ ، وفيه تخرّيج واف ، معاني القرآن ١٣٨/١ ، معاني القرآن وابعابه ٢٧٩/١ ،

المختص ٩٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥١٩/١ ، الأمالي الشجرية ١٧٠/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ ، شرح المفصل

١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ، ٧٩ ، المباحث الكاملية ٢٥٤/١ ، شرح الجمل ١٦٩/١ ، ٣٦٠/٢ ، شرح الجزولية

٤٤٨/١ ، المشكاة والنبراس ١١٩/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٢/٢ ، المغني ٨٥٩/٢ ، ٨٦٠ ، الخزانة ٤١/٦ -

٥٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٠/٧ - ٢١ .

(٢) طه : ١٧ .

(٣) بعده : ﴿ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ يَتَّبِعُهُمُ الْغَلَاظِمُ وَإِنْ يَأْتِوكُمْ

أَسَارَى تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ... ﴾ [البقرة : ٨٥] .

(٤) انظر المصادر السابقة ص : ٥٩٧ هـ و هـ .

(٦) أ : تكون .

(٥) الجزولية : ١١١ .

(٧) مما يدل على هذا قول سيبويه : « و (أن) بمنزلة الذي تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلته اسما

فيصير : يريد أن يفعل بمنزلة يريد الفعل كما أن : الذي ضرب بمنزلة الضارب » ، الكتاب ٣٠٩/٢ .

حرف عبارة وتفسير ، وعلى (أن) الزائدة وعلى (ما) غير الموصولة ، وعلى (كي) التي هي حرف جر .

وقوله : ولا تكون إلا جملة أو في معنى جملة محتملة للصدق والكذب ^(١) .

هذا إنما يشترط في الجملة التي تكون ^(٢) صلة إذا كان الموصول اسماً ، وأما إذا كان الموصول حرفاً ، فقد تكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو : أمرتك بأن قم ^(٣) ، وأمرته بأن قم ، هذا قول أكثرهم ^(٤) ، ويجوز أن يكون المعنى أمرتك بأن تقوم وأمرته بأن يقوم ولكنه حكى لفظ الأمر كيف كان ، أو يكون المعنى أمرتك بأن قلت لك قم فيكون ذلك على حذف القول ^(٥) ، وعلى كل واحد من هذين الوجهين يكون كلام هذا المؤلف صحيحاً غير محتاج إلى تقييد .

وقوله : ولا يفيد المقصود ^(٦) .

يعني بذلك الموصول .

(١) الجزولية : ١١١ .

(٢) ب : كانت .

(٣) جاءت في أ : بأن تقوم وكتب فوق كلمة تقوم قم الخط نفسه .

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٩/١ - ٣٨٠ ، المقتضب ١٨٨/١ ، ٣٥٩/٢ ، قال أبو سعيد السيرافي : « فإن قال قائل : الذي لا توصل بفعل الأمر ، لا يجوز الذي قم إليه زيد ، فلمَ جاز وصل (أن) بفعل الأمر ؟

قيل له : (الذي) يحتاج إلى صلة هي إيضاح ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة ، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجز ، لا يجوز : الذي هل هو في الدار زيد ؟ ولا مررت بالذي اللهم اغفر له . وأما (أن) فإنما توصل بما يصير معه مصدراً وهو الفعل المحض فسواء كان أمراً أو خيراً ، لأن المعنى المراد به يحصل فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أمرته بأن قم فمعناه أمرته بالقيام » ، شرح الكتاب ٥٠/٤ ب .

(٥) قال العطار : « وقد قُدر بعض النحويين القول بين (أن) والأمر ، وجعل ذلك المقدر هو الصلة . قال تقديره : أمرته بأن قلت له : قم أو لا تقم ، ولا يحتاج إليه » ، المشكاة والنبراس ١٢٠/١ (ف) .

وقال قبل هذا : « ... ولم يتأول الأمر بالخبر ولا قدر إضمار القول إذ لا حاجة إليه ولا فائدة فيه مع أنه حذف لبعض الصلة وإبقاء بعض » المشكاة والنبراس ١٢٠/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١١١ وأبعده : « ... إلا والصلة معلومة للسامع » .

وقوله : ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه ولا يتبع إلا بعد استيفائه ما يطلب من ذلك ^(١) .

مثال ذلك : الذي قام أبوه ذاهباً ، وجاء الذين ذهبوا إلا زيداً ، وجاء الذين ذهبوا والزيدون ، وجاء الذين ذهبوا أنفسهم ^(٢) .

وقوله : وأكثر ما توصل ما بالجملة الفعلية ^(١) .

إن أراد (ما) المصدرية فإنها لا توصل عند سبويه إلا بالجملة الفعلية ^(٣) ، وغير سبويه يجوز وصلها بالجملة الفعلية والاسمية ^(٤) والفعلية عندهم أكثر وعليه اعتمد المؤلف والله أعلم .

وإن أراد أن (ما) في الجملة أكثر ما توصل بالجملة الفعلية فهو غير صحيح ، لأن وصلها إذا كانت بمعنى الذي بالجملتين كثير في كلام العرب وعلى السواء ^(٥) .

وقوله : الذَّ وَالَّذِيَّ / ١٢٠ لغات في الذي ^(٦) .

الدليل على أنه يقال الذَّ في الذي قوله ^(٧) :

(١) الجزولية : ١١١ .

(٢) مثل بالمثال الأول على ما أخبر به عن الموصول ، وبالثاني على ما استثنى من الموصول ، وبالثالث على ما عطف على الموصول وهو من أنواع التوابع ، وبالأخير على تأكيد الموصول وهو نوع آخر من أنواع التوابع .

(٣) قال - رحمه الله - : « ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت » ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤) نسب العطار هذا المذهب إلى الفراء . انظر : المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٠/٢ ، وقيل : قال به الأكثرون . انظر : المباحث الكاملية ٢٦٠/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٣٨٦/٢ .

(٥) قال العطار : « واعلم بأن (ما) الاسمية توصل بالجملتين من غير ترجيح قال تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ فهذه اسمية ، وقال تعالى : ﴿ لا أعبد ما تعبدون ﴾ فهذه فعلية » ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١١١ - ب .

(٧) رجل من هذيل . انظر : شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، والأبيات الثلاثة الأولى في ملحقات ديوان روبة ١٧٣ .

كَاللَّذِ تَزَيُّ زَيَّةً فَاصْطَبَدَا (١)

وعلى الذي بالتشديد قوله (٢) :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي
تَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَنَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِكَ وَلِلصَّفِيِّ (٣)

وعلى الذ بكسر الذال دون ياء قوله (٤) :

وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا (٥)

(١) سادس ستة أبيات من الرجز مطلعها :-

أُرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا

الأملود : الناعم الأملس . اللسان ٤١٠/٣ (ملد) ، الزُّيَّة : حفرة تحفر للأسد والصَّيْدَ وَيُعْطَى رَأْسُهَا بِمَا يَسْتَرُهَا لِيَقَعَ فِيهَا . اللسان ٣٥٣/١٤ (زى) .

شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، الكامل ٢٧/١ (الدالي) ، ضرورة الشعر ١٦٧ ، الصحاح ٢٣٦٦/٦ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، اللسان ٣٥٣/١٤ (زى) ، الخزانة ٣/٦ - ٦ ، تاج العروس ١٦٢/١٠ (زى) .

(٢) قائلهما مجهول . ونسبه محقق شرح الجبل إلى الخطيئة وليس في ديوانه طبعه د . طه : انظر شرح الجبل ١٧٠/١ .

(٣) من البحر الوافر ولا تنمة لهما .

الصفي : المصافي وأخوه الذي يضافيه الأنحاء . اللسان ٤٦٣/١٤ (صفا) .

يروي : وإن أغناك إلا (الأزهية ٢٩٣ ، الخزانة ٥٠٤/٥) يريد به (الأزهية ٢٩٣ وغيره) ، تجوز به (الخزانة ٥٠٥/٥) . العلاء ويمتنه (الأزهية ٢٩٣) ، أقربيه وللقصي (الأزهية ٢٩٣ ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ... وغيرهما) .

الشاهد : الذي بتشديد الباء لغة في الذي .

شرح القصائد السبع ٣٠١ ، الأزهية ٢٩٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، البديع ٧٨٧/٢ ، شرح الجبل ١٧٠ ، شرح التسهيل ٢١٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٥٤/١ ، شرح الجزولية ٤٧٠/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، رصف المباني ١٦٣ ، اللسان ٢٤٥/١٥ (لذي) ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ، مع الهوامع ٢٨٣/١ ، الخزانة ٥٠٤/٥ - ٥٠٥ ، الدرر اللوامع ٥٥/١ .

(٤) قائله مجهول .

(٥) بيتان من الرجز لا يعرف لهما تنمة .

و [هذا ^(١)] الذي قلته من الاستشهاد على هذه اللغات بهذه الشواهد إنما هو مني مشي مع ^(٢) المؤلف ومع اللغويين على ما قالوه ولي أن أقول : إن هذه كلها ^(٣) ضرائر [من ضرورات الشعر ^(٤)] لا لغات ^(٥) فقله : إلا الذي من تشديد الخفف هو من [ضرائر الشعر ^(١)] ، وقوله : وألذ لو شاء من الاكتفاء بالحركات عن الحروف من ضرورات الشعر ^(٦) كقله ^(٧) :-

جوداً وأخرى تُعط بالسيِّف الدِّما ^(٨)

وقوله :

= أصم : الصمم في الحجر الشدة ، وحجر أصم : صلب مصمت ، اللسان ٣٤٦/٢ (صمم) مشمخرا : العالي المتطاوّل وقيل الراسخ . الخزانة ٥٠٥/٥ .

ويروى : لكنت برا (الأزهية ٢٩٢) أشم مشمخرا (الخزانة ٥٠٥/٥) .

الشاهد : كسر الذال دون ياء لغة في الذي .

التمام ٤٢ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٦/٢ ، شرح الجمل ١٧٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، همع الهوامع ٢٨٤/١ ، الخزانة ٥٠٥/٥ - ٥٠٦ ، الدرر اللوامع ٥٦/١ .

(١) تكملة من : أ .

(٣) ب : الكلمة .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ممن يرى أنها ضرورات وليست لغات ابن الأثير في البديع ٧٨٧/٢ ، والورقي في المباحث الكاملية ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والعتار في المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، والرضي في شرح الكافية ٤٠/٢ .

(٦) قال الرضي : « الخفف يشدد للضرورة ، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء ، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء » ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، وهو يعني الدِّي واللِّذ واللَّذ على التوالي .

(٧) قائله مجهول .

(٨) من الرجز وقبله :-

كفأك كفّ لا تليق دِرهما

الشاهد : (تعط) حيث اكتفى بالحركة وهي الكسرة عن الحرف وهو الياء ، أصله تعطي .

معاني القرآن ٢٧/٢ ، ١١٨ ، ٢٦٠/٣ ، الأضداد ٢٦٤ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٤/١ ، ضرورة الشعر ١١٣ ، إعراب ثلاثين سورة ٢١٥ ، الخصائص ٩٠/٣ ، ١٣٣ ، سر صناعة الإعراب ٥١٩/٢ ، ٧٧٢ ، المنتصف ٧٤/٢ ، درة الغواص ٦٥ ، أساس البلاغة ٥٧٩ ، الأمالي الشجرية ٧٠/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/١ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، اللسان ٣٣٤/١٠ (ليق) ، الأشباه والنظائر ٦٥/١ .

كَالَّذِ تَزَيَّ

على تقدير أنه كأنه أولا قال :

[كاللذ^(١)] تَزَيَّ .

بكسر الذال [على الاكتفاء بها عن الياء^(٢)] ، ثم أجرى المنفصل مجرى المتصل فأجرى لَذَتْ^(٣) مجرى فَخَذَ تكون في ذلك ضرورتان في التقدير^(٤) ، وإذا أمكن هذا التأويل في هذه الأبيات ، وكانوا لم يذكروا هذه اللغات إلا من هذه الأبيات انبغى ألا تثبت لغات لاحتمال أن تكون ضرورات ، اللهم إلا أن ينقلوها في حال السعة فسمعا وطاعة^(٥) .

وقوله : وتحذف النون إلى آخره^(٦) .

دليل ذلك قوله^(٧) :

أَبْنِي كُلِّبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ^(٨)

(١) تكملة من : ب .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بياض في ب .

والشارح هنا جمع بين اللذ وتاء تزي فصارا كأنهما كلمة واحدة بدليل قيامها على فخذ ، فالذال عنده مكسورة مقابلة للخاء المكسورة من فخذ .

(٤) الضرورة الأولى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة عنها ، والثانية إسكان الذال تخفيفاً كما تخفف فَخَذَ فيقال : فَخَذَ .

(٥) لم أقف عليها منقولة في كلام منثور ، وقد قال ابن عقيل عن هذه اللغات : إنها « لغات في الذي والتي كذا نقله أئمة العربية ، وليس مختصا بالشعر خلافا لبعضهم » ، المساعد ١٤٠/١ .

زعم ابن عقيل أن ذلك ليس مختصا بالشعر لم يؤيده بدليل ، فيبقى الأمر محتملا للكلام الشلويين حتى يأتي دليل ينفيه ، وما دام أن الدليل لم يرد فتبقى ضرائر شعرية .

(٦) نص الجزولية ١١ ب : « والثنية اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وتحذف النون فيقال : باللذا لطول الاسم بالصلة » .

(٧) القائل هو الأخطل .

(٨) من البحر الكامل من قصيدة هجا بها جريرا مطلعها :-

كَذَبْتُكَ عَيْثُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِيطَ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرُّبَابِ خَيْالًا =

وقوله : وتحذف النون أيضا للطول فيقال الذي في الذين ^(١) .

دليل ذلك قوله ^(٢) :-

وإنّ الذي حانت بفليح دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ ^(٣)

= بنو كليب : رهط جرير ، عما الأخطل : هما عصم بن النعمان أبو حنش قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو وآكل المرار . والثاني : دوكس بن القدوكس بن مالك بن جشم ، وقال : لإنهما عماه تجوزا . انظر الخزانة ٨٠٧/٦ .

ويروى : كنزا الكنوز . المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

الشاهد : حذف نون (اللذان) تخفيفا لاستطالة الكلام .

الديوان ١٠٨/١ ، الكتاب ٩٥/١ ، معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ، المقضب ١٤٦/٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٤ ، المذكر والمؤنث ٢٠٦ ، الحجة ٩٣/١ ، ١١٢ ، المسائل العسكرية ٢٨١ ، المسائل العضديات ١٧٩ ، سر الصناعة ٥٣٦/٢ ، المحتسب ١٨٥/١ ، النصف ٦٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ ، الأزهية ٢٩٦ ، المقتصد ٥٣٠/١ ، إصلاح الخلل ٢٥٠ ، المفصل ١٤٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، البديع ٢٣٩/٢ ، ٦٩١ ، المباحث الكاملية ١٠٦/١ ، ٢٦٥ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، المساعد ١٤١/١ ، تعليق الفرائد ٢٠١/٢ ، الخزانة ٦/٦ - ١٣ .

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - الأشهب بن رميلة (... - بعد ٨٦ هـ) .

وهو الأشهب بن ثور بن أقي حارثة بن عبد المدان النهشلي الدارمي التميمي ، شاعر مخضرم ولد في الجاهلية وأدرك الاسلام وأسلم ، ورميلة أمه أمة اشتراها أبوه في الجاهلية .

« طبقات فحول الشعراء ٥٨٥/٢ - ٥٨٧ ، سمط اللآلي ٣٥/١ ، المؤلفات والمختلف ٣٢ - ٣٣ ، الخزانة ٢٧/٦ - ٢٩ » .

ب - حريث بن محفض (... - نحو ٦٥ هـ) .

وهو حريث بن سلمة بن مرارة بن محفض الخزاعي المازني التميمي ، شاعر مخضرم ، كان ينزل بالشام له خبر مشهور مع الحجاج . عده ابن سلام في الطبقة العاشرة من الجاهليين .

« طبقات فحول الشعراء ١٩٢/١ - ١٩٥ ، الشعر والشعراء ٣٢٣ ، الخزانة ٢٩/٦ ، ٣٢ - ٣٤ » .

(٣) من البحر الطويل أول ثلاثة أبيات في شعر الأشهب وبعده :-

هَمْ سَاعِدُ الدَّهْرِ الَّذِي يَتَقَى بِهِ وَمَا خَيْرُ كَفٍّ لَا ثَوءَ بِسَاعِدِ
أَسْوَدُ شَرَى لَاقَتْ أَسْوَدَ خَفِيَّةَ نَسَاقُوا عَلَى حَرْدٍ دَمَاءَ الْأَسَاوِدِ

=

على أن هذا البيت يحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون نعتاً للجمع في المعنى أو للجنس ^(١) مجازاً ، وكأنه قال : وإن الجمع الذي حانت بفلج دماؤهم حملاً للضمير على المعنى / ١٢٠ ب ، أو أن الجنس الذي حانت بفلج دماؤهم ، وجعل الجمع ^(٢) جنساً مجازاً ، ولكن التحوين أنشدوه على هذا مع احتمال له ثبوت جواز هذا الوجه في قوله ^(٣) :

إِنَّ عَمَيَّ اللِّذَا ^(٤)

= وهو آخر خمسة أبيات في قصيدة لمحفص أولها :-

أَلَمْ تَرَ أَنِّي بَعْدَ عَمْرٍو وَمَالِكٍ وَغُرُورَةٍ وَابْنِ الْهَوَلِ لَسْتُ بِخَالِدٍ

ورواية بيت الشاهد فيها على هذا النحو :-

فإنَّ الألى حانت بفلج دماؤهم (الخزنة ٢٩/٦)

ولا شاهد فيه حيثئذ .

حانت : من الحين وهو الهلاك ، وحان الرجل هلك ، وحانت دماؤهم لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

الخزنة ٢٦/٦ .

فلج : اسم بلد ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى البجامة طريق بطن فلج ... وقيل : فلج واديين

البصرة وحى ضربة من منازل عدي بن جندب بن العنبر ، معجم البلدان ٢٧٢/٤ .

الشاهد : (الذي) يريد الذين فحذف النون .

ديوان الأشهب ٢٣١ ، الكتاب ٩٦/١ ، مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ،

المقتضب ١٤٦/٤ ، البصريات ٧٣٩/٢ ، الحجة ١٢١/١ ، سر الصناعة ٥٣٧/١ ، المحتسب ١٨٥/١ ،

المنصف ٦٧/١ ، الصحاح ٣٣٥/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ ، شرح ديوان الحماسة ٣٤/١ ، إصلاح

الخلل ٢٠٥ ، الأمالي الشجرية ٣٠٧/٢ ، المفصل ١٤٤ ، البديع ٢٥٤/٢ ، التخمير ٢١٦/٢ ، معجم البلدان

٢٧٢/٤ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، المباحث الكاملية ٢٦٦/١ ، شرح الجمل ١٧٢/١ ، ٢٣٧/٢ ،

ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح التسهيل ٧٨/١ ، ٢١٤ ، المشكاة والنبراس ١٢٤/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ،

المغني ٢١٢/١ ، ٦٠٩/٢ ، تعليق الفرائد ١٩٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٥١٧/٢ - ٥١٨ ، الخزنة ٢٥/٦ -

٣٤ ، شرح أبيات المغني ١٨٠/٤ - ١٨٤ .

(٢) ب : الجنس .

(١) ب : والجنس .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٦٠٣ .

(٣) هو الأخطل .

[موصولات مشتركة]

[أي]

وقوله : أي تكون موصولة ^(١) .

مثال ذلك : جاءني أيُّهم جاءك ، ورأيت لابن الباذش من المتأخرين أن (أيا) هذه لا تكون أبداً مع الماضي ، وإنما تكون بعد المستقبل ^(٢) ، وهذا الكلام يحكى عن الكسائي ^(٣) ، إلا أنه نازع فيه من تقدم ونازعه فيه ذلك المتقدم ^(٤) . فلم يكن له مستند إلا أن يقول أيّ كذا خلقت ^(٥) . فقال له الآخر : استحييت لك يا شيخ ^(٦) .

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٢) انظر : رأي ابن الباذش في الشرح الصغير ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٢٦٨/١ ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) الكسائي (... - ١٨٩ هـ) .

أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولاء ، الكوفي ، أحد القراء السبعة إمام في اللغة والنحو والقراءة أخذ عن معاذ الهراء والخليل بن أحمد ، وأخذ عنه القراء وهشام والأحمر وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وغيرهم . له معاني القرآن ، والمصادر والحروف ، وما يلحق فيه العوام وغيرها .

له : معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، وما يلحن فيه العوام وغيرها .

« معجم الأدباء ١٣/٥ - ١١ ، انباه الرواة ٢٥٦/٢ - ٢٧٥ ، معرفة القراء الكبار ١٠٠/١ - ١٠٧ ، غاية النهاية ١/٥٣٥ - ٥٤٠ » .

(٤) يعني مروان بن سعيد المهلبى .

(٥) قال مروان بن سعيد للكسائي : فكيف تقول : ضربت أيهم في الدار ؟ قال : لا يجوز . قال : لم ؟

قال : أي كذا خلقت .

انظر : مجالس العلماء ١٨٦ ، الخصائص ٢٩٢/٣ ، المزهر ٣٧٣/٢ .

(٦) القائل هو مروان بن سعيد في مجلس آخر غير المجلس الذي سأله فيه عن أي وهو مجلس سأله فيه

عن وزن : أولق فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : استحييت لك يا شيخ ، والظاهر عندنا أنها فوعل من قولهم : ألقى الرجل فهو مألوق .

انظر : الأشباه والنظائر ٢٠٢/٥ ، المزهر ٣٧٣/٢ .

وقد صنع صنيع الشارح الرضي في شرح الكافية ٤١/٢ ، وهو ناقل عن اللورقي في المباحث الكاملية

٢٦٨/١ ، لهذا الموضع بتمامه ولم يشر إلى ذلك ، كما أن اللورقي ناقل عن الشلوين وقد أشار إلى ذلك بقوله قال

الشلوين ونقل هذا الموضع كاملاً . انظر : المباحث الكاملية ٢٦٨/١ - ٢٦٩ .

يعني أن مراده بذلك كذلك وجدتها ، وليس في وجودها كذلك ما يوجب ألا تكون إلا مع المستقبل ، إذ لا أمر مخيل ^(١) هنا يفرق بين المستقبل والماضي ، فإذا لم يكن هناك أمر مخيل فلا فرق بينهما إلا أن ابن الباذش زاد هنا أن قال : لأنها مبهمة ، فجاءت مع المستقبل ، لأن المستقبل مبهم البناء بينه وبين الحال ^(٢) ، [وهذا لا معنى له ^(٣)] .

وقوله : ونكرة موصوفة ^(٤) .

مثال ذلك : مررت بأبي معجب لك .

وقوله : وشرطا ^(٤) .

مثاله : أيهم يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما ^(٤) .

مثال ذلك : أيهم جاءك يا هذا ؟ .

وقوله : ومنادى ^(٤) .

مثال ذلك : يا أيها الرجل ، وقوله في أي هنا إنه منادى مجاز من القول لما جاء بلفظ المنادى ^(٥) ، وإلا فالحقيقة ما قاله غيره ^(٦) من أنها وصلة لنداء ما فيه الألف واللام .

(١) « يقال : خيلت السحابة إذا أغامت ولم تمطر ، وكل شيء كان خليقاً فهو مخيل » ، اللسان ٢٢٧/١١ (خيل) .

(٢) قال الرضي : « وقد علل له ابن الباذش بأن قال : (أي) موضوعة على الإبهام ، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه (أي) موضوعة على الإبهام » ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) تكملة من : أ . (٤) الجزولية : ١١ ب .

(٥) تابع الشارح على القول بأن هذا مجاز وتسامح من المؤلف العطار في المشكاة والنبراس ١٢٥/١ (ف) ، والأبدي في شرح الجزولية ٤٧٨/١ .

(٦) كسيويه حين قال : « إنما جاعوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام فلذلك جيء به » ، الكتاب ٢٦٩/١ ، والمبرد في المقتضب ٢١٦/٤ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، والجرجاني في المقتصد ٧٧٧/٢ . وغيرهم .

وقوله : ووصفا ^(١) .

مثاله : مررت برجل أي رجل .

وقوله : وإذا كان موصولا لم يكرهوا أن يجيء موصولا ... إلى آخره ^(٢) .

يقول : إن ذلك مكروه في غير (أي) من الموصولات ، فيكره أن يقال : جاءني الذي أفضل ولكنه قد جاء قليلا ، وعليه قراءة من قرأ ^(٣) : ﴿ مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ^(٤) ﴾ برفع بعوضة ، وأحسنه إذا طال الكلام ^(٥) نحو : ما أنا بالذي قائل لك سوءا ^(٦) ، ويمكن أن يتأول قراءة من قرأ ^(٧) : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ^(٨) ﴾ برفع / ١٢١ النون عليه ^(٩)

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٢) الجزولية : ١١ ب ، تمامه : أن يجيء موصولا بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة .

(٣) قرأ بها : الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب .

انظر : مجاز القرآن ٣٥/١ ، إعراب القرآن ١٥٣/١ ، مختصر في شواذ القرآن ٤ ، المحتسب ٦٤/١ ، الكشف ٢٦٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٣/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ ، الدر المنصون ٢٢٥/١ .

(٤) الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ [البقرة : ٢٦] .

(٥) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فلا يشترطون طول الصلة . انظر : الكتاب ٣٩٩/١ ، معاني القرآن وإعرابه ٧١/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ .

(٦) روى الخليل أنه سمعه من أعرابي : الكتاب ٢٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ٧٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٧٠/١ .

(٧) قرأ بها : الحسن البصري ويحيى بن يعمر والأعمش وابن أبي إسحاق .

انظر : المحتسب ٢٣٤/١ ، الكشف ٦٢/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧ ، البحر المحيط ٢٥٥/٤ ، اتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٨) الآية : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ يَلْقَاءَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] .

(٩) على هذا الوجه من حذف المبتدأ فيكون التقدير : على الذي هو أحسن ، والضمير في عليه يعود على قوله : وأحسنه إذا طال الكلام .

لأنه لابد من تقدير (من) وما يعمل ^(١) فيه معها فطالت ^(٢) [بذلك ^(٣)] في التقدير .

وقوله : في حال السعة ^(٤) .

لأنه إذا كانت الضرورة لم يقبح ذلك في (أي) ولا في غيره من الموصولات .

وقوله : فالمعروف أن يبنى على الضم ^(٤) .

مثاله : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ ^(٥) في قول سيبويه ^(٦) ، وقال : فالمعروف لأنه قد قرئ بالنصب ^(٧) ، والبناء على الضم ^(٨) وهو الأكثر والأشهر .

[من]

وقوله : ومن تكون موصولة ^(٤) .

مثاله : جاءني من جاءك .

وقوله : وشرطا ^(٤) .

(١) ب : تعمل .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) مريم : ٦٩ .

(٤) قال سيبويه : « ... حدثنا هارون أن الكوفيين يقرؤونها » ثم لنزع من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا » وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل » ، الكتاب ٣٩٧/١ .

وقد قرأ بالنصب : طلحة بن مصرف ومعاذ الهراء وزائدة عن الأعمش .

انظر : مختصر في شواذ القرآن ٨٦ ، الكشف ٥٢٠/٢ ، البحر المحيط ٢٠٩/٦ .

(٨) هي قراءة الجمهور . انظر المراجع السابقة .

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . فالكوفيون يرون أنه معرب ، والبصريون يرون أنه مبني لكون الصلة جملة اسمية حذف صدرها .

انظر : الإنصاف ٧٠٩/٢ - ٧١٦ ، شرح المفصل ١٤٥/٣ - ١٤٧ .

(٣٩ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

مثاله : من يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما ^(١) .

مثاله : من جاءك يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة ^(١) .

مثاله : مررت بمن معجب لك .

وقوله : ولا تزداد عند البصريين ^(١) .

[يريد أن الكوفيين ^(٢)] يزيدونها وينشدون على ذلك ^(٣) :-

يا شاة مَنْ قَتَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ^(٤)

(١) الجزولية : ١١ ب . (٢) تكملة من : ب .

(٣) البيت لعنترة (... - ٢٢ ق هـ) .

وهو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي ، أمه أمة سوداء يقال لها زبيبة ، وهو أحد أغربة العرب الثلاثة خفاف بن نذبة والسليك بن السليكة ، من فرسان العرب وشجعانها وشعرائها .

« الشعر والشعراء ١١٠ - ١١٢ ، الأغاني ١٤١/٧ - ١٤٥ ، الخزانة ١٢٨/١ - ١٢٩ .

(٤) صدر بيت من البحر الكامل عجزه :-

حُرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمْ

وهو من معلقته ومطلعها :-

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهُمٍ

ورواية الديوان :-

يا شاة ما قنص

ولا شاهد فيها حينئذ ، والرواية التي أوردتها الشارح هي رواية الكوفيين قال ابن الأنباري : « قال الفراء :

أنشدني الكسائي بيت عنترة :-

يا شاة من قنص لمن حلت له

قال : وزعم الكسائي أنه إنما أراد : يا شاة قنص ، وجعل (من) حشوا في الكلام كما تكون (ما) حشوا ،

شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣ .

الشاة : كناية عن المرأة ، القنص : مصدر بمعنى الصيد أريد به اسم الفاعل ، أى يا شاة انسان قانص ،

=

الخزانة ١٣٠/٦ - ١٣٤ .

وغيرهم ^(١) يجعلها في ذلك موصوفة بالمصدر ^(٢) .

[ما]

وقوله : والاسمية تكون موصولة ^(٣) .

مثاله : أعجبني ما أعجبك .

وقوله : وشرطية ^(٣) .

مثال ذلك : ما تَفْعَلُ أَفْعَلُ مثله .

وقوله : واستفهامية ^(٣) .

مثاله : ما تفعلُ يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة ^(٣) .

مثاله : مررت بما معجبٍ لك .

وقوله : ونكرة غير موصوفة ^(٣) .

مثاله : ما أحسن زيدا في قول سيبويه ودققته دَقًّا نَعَمًا ^(٤) ، وقوله تعالى :

= الشاهد فيه : زيادة (من) عند الكوفيين . وهي عند البصريين والفراء من الكوفيين نكرة موصوفة .

الديوان ٢١٣ ، تأويل مشكل القرآن ٢٦٦ ، الإفصاح ٣٤٨ ، شرح القصائد العشر ٣٠٤ ، شرح
المفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٣/١ ، شرح الجمل ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ ، الضرائر ٨١ ، شرح الجزولية
٤٨٨/١ ، شرح الكافية ٥٥/٢ ، المغني ٣٦٦/١ ، شرح شواهد المغني ٤٨١/١ - ٤٨٣ ، ٧٤٢/٢ ، الخزانة
١٣٠/٦ - ١٣٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤١/٥ - ٣٤٣ .

(١) غير الكوفيين ، يعني البصريين والفراء .

(٢) انظر مذهب البصريين في : شرح المفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٣/١ ، شرح الجزولية

٤٨٨/١ .

(٣) الجزولية : ١١ وقيله : « (ما) اسمية وحرفية والاسمية ... » .

(٤) قال سيبويه : « ... قولك : ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله

ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب إني بما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع فجعل (ما) وحدها اسما

ومثل ذلك : غسلته غسلا نعمة أي نعم الغسل » ، الكتاب ٣٧/١ .

﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ ^(١) أى نِعَم شيئاً هي ^(٢) ، وقد قدره بعضهم فنعم الشيء هي ^(٣) ، والذي ذكرناه أظهر ^(٤) ، إلا أن يكون من قدره كذلك قصد به تقدير المعنى لا تقدير الإعراب .

وقوله : وصفة .

كقولك : شيء ^(٥) ما ، ولم تثبت (ما) هذه ^(٦) ، ويحتمل أن تكون (ما) في قولك شيء ما زائدة لتوكيد الإبهام المقصود به التعظيم ^(٧) ، وحذفت صفة شيء إبهاماً لما أريد من ذلك المعنى وزيادة (ما) قد تثبت ، وكونها وصفاً لم تثبت فينبغي ألا تحمل إلا على ما ثبت .

وقوله : فالمصدرية توصل بالجملة الفعلية ^(٨) .

(١) تمامها ﴿..... وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

(٢) وفاقاً للفارسي قال في تقدير الآية : « وتقديرها عندي : إن تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئاً أي : نعم الشيء شيئاً إبداءها ، فحذف الإبداء ، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه » . ثم قال : « ولا تكون (ما) في هذه الآية تفسيراً لفاعل (نعم) كما أن رجلاً ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه تفسير لفاعلها وتبين ، فهذا مما جاء فيه (ما) منكورة غير موصوفة » ، البغداديات : ٢٥٩ .
(٣) ممن قدره معرفة سيبويه في : الكتاب ٣٧/١ ، والمبرد في : المقتضب ١٧٥/٤ . (وعليه فهي فاعل) .
(٤) رجح ابن مالك خلافه وأن (ما) معرفة تامة . انظر : التسهيل ١٢٦ ، كما رجحه أبو حيان واستدل عليه بأدلة كثيرة منها : « أن التمييز إنما يجاء به لتمييز جنس المميز إذا أبهم و(ما) في غاية الإبهام فلا تكون تمييزاً ، التذيل والتكميل ١٥٩/٣ ب .

(٥) ب : متى .

(٦) أثبتنا كثير من النحاة منهم ابن السيد قال : « (ما) التي تجرى مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل به ... وقسم يراد به التحقير للأمر ... وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التنويع كقولك : ضربته ضرباً ما ، أي نوعاً من الضرب » ، إصلاح الخلل ٣٥٠ - ٣٥١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٦/٢ .

(٧) ممن يرى أنها زائدة منهية على وصف لائق المرادي في الجنى الداني ٣٣٣ .

وانظر : رصف المباني ٢٨٣ .

(٨) الجزولية : ١١ ب .

مثال ذلك : أعجبني ما ضربت ١٢١/ ب زيدا أي ضربك زيدا .

وقوله : في الأمر العام ^(١) .

قال ذلك لما أجازوه الكوفيون من كونها موصولة بالجملة الاسمية ، والبصريون لا يجيزون وصلها إلا بالجملة الفعلية خاصة وقد تقدم ذلك ^(٢) .

و [قوله ^(٣)] : عاملة ^(١) .

مثال ذلك : ما زيد قائما في لغة أهل الحجاز ^(٤) .

وقوله : وغير عاملة .

مثاله : ما زيد قائم في لغة بني تميم ^(٤) .

وقوله : مغيرة ^(١) .

[مثاله ^(٥)] : قلما ^(٦) يقوم زيد ^(٧) .

وقوله : وغير مغيرة ^(١) .

(١) الجزولية : ١١ ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٦٠٠ والهوامش ٣ ، ٤ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) انظر في عمل (ما) الحجازية وإمهاها في لغة تميم .

الكتاب ٢٨/١ ، المقتضب ٤/١٨٨ - ١٨٩ ، الإيضاح العضدي ١١٠ - ١١٣ ، شرح المقدمة المحسبة

٢٧٦/١ - ٢٧٧ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : قبلما .

(٧) قال الهروي : « قولهم : قلما يخرج زيد ، والأصل فيها : (قل) و (ما) زائدة زيدت ليصلح بعدها وقوع الفعل ، لأن (قل) فعل ، والفعل لا يليه فعل ، لأن الفعل لا يعمل في الفعل وإنما حق الاسم أن يقع بعدها ، فإذا أرادوا أن يقع بعدها الفعل أدخلوا (ما) فقالوا : قلما يخرج زيد ، وقلما يكون كذا وكذا » ، الأزهرية ٩١ .

مثاله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ... ﴾ (١) .

وقوله : وجائز معها الأمران (٢) .

مثاله : ليتما زيدا قائم وليتما زيد قائم (٣) .

(١) تمامها ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِرَحْمَةٍ مِنْ رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نَقُصُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

(٢) الجزولي : ١١١ ب - ١١٢ .

(٣) انظر في جواز عمل ليت مع (ما) وإمالتها :-

الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، التبصرة والتذكرة ٢١٥/١ ، الأزهية ٩٠ ، الأمالي الشجرية ٢٤١/٢ .

[باب النعت ^(١)]

- قوله : للفرق بين المشتركين في الاسم ^(٢) .
- مثاله : جاءني زيد العاقل ، ومررت برجل كاتب .
- وقوله : وربما جاء لمجرد المدح ^(٢) .
- مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم .
- وقوله : أو الذم ^(٢) .
- مثاله : إبليس اللعين ^(٣) .
- وقوله : وشرطه أن يكون هو المنعوت ^(٢) .
- مثاله : ما تقدم .
- وقوله : أو من سببه ^(٤) .
- مثاله : مررت برجل قائم أبوه ، وبزيد الطويل أخوه .
- وقوله : ومشتقا ^(٤) .
- مثاله : كل ما تقدم .
- وقوله : أو في حكمه ^(٤) .
- مثاله : مررت برجل ذي مال ونحوه لأنه في معنى مالِكُ مالٍ وصاحب مال وما أشبه ذلك ^(٥) .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ١٢أ ، وقيله : « النعت يجاء به للفرق ... » .

(٣) يعني أن (إبليس) خبر لمبتدأ محذوف . واللعين نعتة .

(٤) الجزولية : ١٢أ .

(٥) قال الأبيدي : « والذي هو في حكمه هو الاسم الذي هو في معنى اسم مأخوذ من المصدر وليس هو بنفسه مأخوذاً من مصدر نحو قولك : مررت برجل أسد ، فأسد ليس بمشتق ، لكنه في معنى شجاع ، وشجاع مشتق من الشجاعة » ، شرح الجزولية ٥١٤/٢ .

وقوله : تبعه في ماله من الأفراد ... إلى آخره ^(١) .

تمامه : ما لم يمنع من ذلك مانع ^(٢) وهو مراده نحو : مررت برجل أفضل من زيد ومررت بامرأة أفضل من رجل وبرجلين أفضل من الزيدين ، وبرجال أفضل من الزيدين . ومنه أيضا [مررت ^(٣)] بامرأة حائض وبابه ^(٤) .

منع من تبعه لما قبله إرادتهم الفرق بين الجاري على الفعل من الصفات وغير الجاري فتأول تأويلا اقتضى له ألا يتبعه ، هذا عندي مذهب سيبويه ^(٥) ، ومذهب الخليل إرادتهم الفرق بين النوعين خاصة ^(٦) .

وقوله : والمشتق هو ما بني من المصدر ^(٧) .

مثاله : قائم وقاعد وعافل لأنها مبنية من القيام والقعود / ١٢٢ أ والعقل ^(٨) .

(١) الجزولية ١١٢ وفيها « من الأفراد أو الثنية أو الجمع لفظا أو معنى أو التذكير والتأنيث » .

(٢) من أن يكون « قبل الوصف به لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فإنك إذا وصفت به الأول وجعلته لم يتبع الموصوف أيضا في ثنية ولا جمع ولا في أفراد ولا في تذكير ولا في تأنيث ، بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وذلك نحو : (أفعل من) التي للمفاضلة إذا كانت مقرونة بمن » ، شرح الجزولية ٥٢٢/٢ ، وانظر : الكتاب ٢٢٩/١ .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) مما وصف به المؤنث وهو مذكر في اللفظ . انظر : الكتاب ٩١/٢ .

(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث كما قالوا : ناقة ضامر ، يوصف المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر فكانهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث » ، الكتاب ٩١/٢ .

(٦) قال سيبويه : « ... زعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض فإنه لم يخرجها على الفعل كما أنه حين قال : دارع لم يخرجها على فعل وكأنه قال : درعي فإنما أراد ذات حيض ولم يبيح على الفعل وكذلك قوله : مرضع إذا أراد ذات رَضاع ولم يخرجها على أرضعت ولا ترضع ، فإذا أراد ذلك قال : مرضعة ، وتقول : هي حائضة غدا لا يكون إلا ذلك لأنك إنما أجريتها على الفعل على : هي تحيض غدا ، هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب » ، الكتاب ٩١/٢ .

(٧) الجزولية : ١١٢ .

(٨) هذا على رأي البصريين من أن المصدر أصل المشتقات ، أما الكوفيون فيرون أن الأصل هو الفعل ، الإيضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ - ١٧٦ ، الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ - ١٤٩ .

وقوله : وليس به .

سقط هذا في هذا الموضع من كثير من النسخ ^(١) وهو أصوب وثبتت في بعضها ، ووجه ثباته أنه يريد وليس بالمصدر ، أي ليس قائم بالقيام ، أي ليس هو إياه أي مثله في امتناع الوصف به إلا على التأويل ، وقال ذلك لئلا يتخيل أن المصدر من المشتق لكونهما مشتركين في الحروف والوصف بهما .

وأراد بذلك أن يحزر ^(٢) أن المصدر ليس مما ينعت به إلا على التأويل ، لأن النعت إنما ينبغي أن يكون بالمشتق ، فإن جاء من ذلك شيء نحو رجل عدل خرج على وجهين ^(٣) :-

إما على أنه موضوع موضع المشتق لمشاركته المشتق في الحروف فعاملوا رضى معاملة مريض ، وعدل معاملة عادل .

أو يكون ذلك على حذف المضاف والتقدير : مررت برجل ذي رضى ، وذو عدل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مبالغة فجعلوه كأنه الرضى والعدل بنفسه .

وقوله : و [ما ^(٤)] في معناه : هو ما رادف ما بُني من المصدر ^(٥) .

كذي مال لأنه مرادف لقولك صاحب مال ، وصاحب مبني من الصحبة .

واستظهر بقوله : « وليس به » ^(٥) : على ما رادف ما بني من المصدر وهو مبني أيضا من المصدر كقولك : مررت بزيد المعزو إلى قریش ، فإنه مرادف لقولك المنتسب

(١) ليس في النسختين الفاسية ١١٢ أ ، ولا التيمورية ٦٧ .

(٢) ب : يحزر .

(٣) قال بهما أيضا اللورقي في المباحث الكاملية ٢٩٣/١ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) الجزولية : ١١٢ أ .

إلى قریش فهذا ليس في معنى المشتق ، وإن كان مرادفا لما بني من المصدر ، بل هو مشتق ^(١) لأنه مبني أيضا من المصدر كالذي رادفه ^(٢) .

(١) قال اللورقي : « المرادف على قسمين : مشتق وغير مشتق ، فالمشتق نحو : معزو لأنه مرادف لمنسوب وكلاهما مشتق من المصدر ، وعن هذا احتراز بقوله : وليس به ، وغير المشتق نحو : ذي مال فإنه مرادف لصاحب مال إذ مدلولهما واحد » ، المباحث الكاملية ١/ ٢٩٤ .

(٢) ب : رادف .

[النكرة]

وقوله : قبوله للألف واللام ^(١) .

مثاله : رجل لأنك تقول الرجل .

وقوله : أو أداؤه ^(٢) معنى ما لا يكون إلا نكرة ^(١) .

مثاله : (ما) في قولك مررت بما معجب لك ^(٣) . وإيه منونا أي حديثا ، وصيه منونا أي سكوتا ، فإن لم تنونهما كان المعنى الحديث أو السكوت ^(٤) .

وقوله : فقبول ما أضيف إليه مباشرة ^(٥) .

مثاله : مائة من مائة درهم ، لأن درهما الذي أضيف إليه مائة مباشرة يقبل الألف واللام فيقول / ١٢٢ ب مائة الدرهم التي تعلم .

وقوله : أو بواسطة ^(٦) .

مثاله : ثلاثمائة درهم ، يريد أن ثلاثمائة درهم نكرة ، لأن درهما الذي أضيفت إليه مائة التي أضيفت إليها ثلاث يقبل الألف واللام حين تقول : عندي ثلاثمائة الدرهم التي تعلم .

وقال في ثلاث : إنه ^(٧) أضيف إلى الدرهم بواسطة ، وإن كان الظاهر أن المضاف إلى الدرهم إنما هو المائة ، لأن المائة لما تخصصت بالدرهم ، وتخصصت ثلاث

(١) الجزولية : ١٢ أ ، وقيله : « علامة الاسم النكرة إذا كان مفردا قبوله ... » .

(٢) ب : أدائه .

(٣) (ما) هنا نكرة موصوفة ، انظر ما تقدم ص ٦١١ ، والكتاب ٢٦٩/١ .

(٤) لأن تنوينهما تنوين تنكير ، فهما منونتين نكرتان ، فإن لم تنونا فهما معرفتان .

انظر : الكتاب ٥٣/٢ .

(٥) الجزولية : ١٢ أ ، وقيله : « فإن كان مضافا فقبول ... » .

(٦) الجزولية : ١٢ أ . (٧) ب : إذا .

بالمائة التي أضيفت إلى الدرهم صارت الثلاث كأنها تخصصت بالدرهم بواسطة المائة فكانت الثلاث بذلك كأنها مضافة ^(١) إلى الدرهم بواسطة المائة ^(٢) .

وقوله : أو جواز جريه على النكرة ^(٣) .

مثاله : مررت برجل مثلك ^(٤) وبرجل ضارب ^(٥) زيد بمعنى الحال أو الاستقبال .

[المعارف]

وقوله : إضافة تخصيص لا تخفيف ^(٦) .

سيأتي إضافة التخصيص والتخفيف في باب حروف الجر ^(٧) .

[المضمرات]

وقوله : [ومضمر ^(٨)] يفسره ما قبله بوجه ما ^(٩) .

يريد إما لفظاً ومعنى نحو ضرب زيد غلامه ، أو لفظاً لا معنى نحو : ضرب زيداً

(١) ب : مضاف .

(٢) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٢٧/٢ .

(٣) الجزولية : ١١٢ أ .

(٤) استشهد شراح الجزولية بقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَحْنُ إِلَّا نَحْنُ مُتْلِكُمْ ... ﴾ [إبراهيم : ١١] . انظر : المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٥) كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ غَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ ، قَالُوا : هَذَا غَارِضٌ مُمِطِرُنَا ﴾ [الأحقاف : ٢٤] . وانظر : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١٢ ب ، وقيله : « والمعارف من الأسماء خمسة أجناس المضمرات والمبهمات والأعلام ، والداخل عليها الألف واللام والمضاف إلى شيء من ذلك إضافة تخصيص ... » .

(٧) انظر ص : ٨٤٣ . (٨) تكملة من : ب .

(٩) الجزولية : ١٢ ب ، وقيله : « المضممر بالنسبة إلى التفسير خمسة أقسام » . وهذا هو القسم الثاني منها .

غلامه . أو معنى لا لفظا نحو : ضرب غلامه زيد^(١) .

وقوله : ما يفهم من سياق الكلام^(٢) .

مثاله : إذا كان غدا فأتني^(٣) ، أي : إذا كان ما نحن عليه من السلامة غدا [فأتني^(٤)] ، لأن هذا كلام سيق وعدا ، والمواعد أبداً إنما هي مبنية على السلامة من الآفات التي لا تتأق المواعيد بها .

وقوله : ومضمر يأخذ شبها من هذا ومن الذي يليه [قبله^(٥)] .

مثاله : من كذب كان شراله^(٦) ، فشبه هذا المضمر الذي يليه من قبله في أنه عائد على الكذب ، ولم يتقدم هذا اللفظ الذي يعود عليه الذي هو الكذب ، كما لم يتقدم ما أضمرته فيما يليه قبله - أعني قوله : ما نحن عليه من السلامة قبله أيضا - . وشبهه بالمضمر الذي يفسره ما قبله بوجه ما أن كذب كأنه الكذب ، فكأن الكذب بهذا اللفظ قد تقدم^(٧) ١٢٣ أ .

(١) قال العطار : « فسر قوله - يعني الجزولي - بوجه ما بثلاثة أوجه إما لفظا ومعنى وهو الذي يكون ظاهره قبله لفظا ، وفي مقتضى وضع الكلام كقولك : ضرب زيد غلامه (ونادى نوح أبته) . ويريد بالمعنى المرتبة فالفاعل هنا هو المفسر للمضمر وقد تقدم لفظا ورتبة » ، المشكاة والنبراس ١٤٢/١ - ١٤٣ (ف) . وأمثلة الشارح - رحمه الله - في الأول تقدم المفسر لفظا ورتبة ، وفي الثاني تقدم المفسر لفظا لا رتبة فإن رتبة المفعول التأخير عند الجمهور ، وفي الثالث تقدم المفسر رتبة لا لفظا .

(٢) الجزولية : ١٢ ب ، وقيله : « ومضمر يفسره » .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٢٩٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٤٣/١ (ف) .

(٤) تكلمة من : أ .

(٥) تكلمة من : ب .

وانظر : الجزولية ١٢ ب ، وهذا هو القسم الرابع من مفسر الضمير .

(٦) الضمير في كان يعود على الكذب المفهوم من (كذب) .

انظر : الكتاب ٣٩٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٩٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٤٤/١ (ف) ، شرح الجزولية

٥٤٠/١ .

(٧) قال العطار شارحا قول الجزولي : « يريد الذي فيه شائبة من الذي يفسره سياق الكلام ، ومن الذي

قبله وهو الذي يفسره ما قبله بوجه ما » .

- وقوله : وهو ضمير الشأن ^(١) .
- مثاله : هو زيد قائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٢) .
- وقوله : والمضمر في نعم وبئس ^(١) .
- مثاله : نعم [رجلا ^(٣)] زيد ، وبئس رجلا [عمرو ^(٣)] .
- وقوله : فيما يطلبه الأول فاعلا ^(٤) .
- مثاله : ضربني وضربت زيدا ^(٥) .
- وقوله : أو مفعولا لم يسم فاعله ^(٤) .
- مثاله : ضُربَ ولم ينته زيد ^(٦) .
- وقوله : وتفسيره إما كذا وإما كذا ^(٧) .
- يعني وتفسير المضمر الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى .
- وقوله : إما جملة ^(٨) .
- المفسر بهذا هو ضمير الشأن والقصة ^(٩) .
- وقوله : وإما مفرد بإزاء الجملة ^(١٠) .
- المفسر بهذا : المضمر في نعم وبئس وفي باب رب ، وقال بإزاء الجملة لأن المفرد

(١) الجزولية : ١٢ ب ، وقوله : « ومضمر يفسره ما بعده لفظا ومعنى وهو ... » وهو القسم الخامس في مفسر الضمير .

(٢) الإخلاص الآية الأولى .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١٢ ب ، وقوله : « وفي باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني فيما ... » .

(٥) فالفعل الأول يطلب فاعلا فأضمر لإعمال الثاني فيه النصب على المفعولية .

(٦) الفعل الأول يطلب نائب فاعل فأضمر فيه ، لإعمال الثاني فيه الرفع على الفاعلية .

(٧) ليس هذا النص في نسخة فاس ١٢ أ ، وهو في التيمورية ٦٨ .

(٨) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٩) انظر : المباحث الكاملية ٣٠١/١ ، المشكاة والنبراس ١٤٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٤٤/٢ .

(١٠) الجزولية : ٦٨ تيمور ، وبعبده : « ويلزمه النصب » .

لفظ يستعمله النحويون في وجوه فيستعملونه مقابلا للمضاف ، فيقال : مضاف ومفرد ، وقد يكون عندهم بإزاء المثنى والمجموع فيقال : مفرد ومثنى ومجموع . وقد يكون عندهم بإزاء الجملة فيقال مفرد وجملة .

وهذا هو المقصود هنا لأنه قابل به الجملة ، وقد أكد بيان ذلك بقوله بعد ذلك ^(١) بإزاء الجملة ، ولو لم يذكره لاستغنى عنه بما قابله به من الجملة . وقوله : ويثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع ^(٢) .

الضمير في يثنى ويجمع في الموضعين يراد به المضمير الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى ، وتفسيره مفرد يلزمه النصب كالمضمير في نعم ويثنى وفي باب رب ^(٣) . ويريد أن ذلك المضمير يجوز فيه الوجهان ، لكن أشهرهما والأفصح إفراده ^(٤) ،

(١) ب : بعده . (٢) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٣) انظر في وجوب نصب مفسر الضمير في باب نعم ويثنى وباب رب : الكتاب ٣٠٠/١ ، المقنن ١٤٢/٢ ، ١٤٧ ، الأصول ١١٤/١ ، ٤١٩ .

(٤) هذا على مذهب الكوفيين الذين يجوزون في الضمير بعد (رَبِّ) التثنية والجمع معتمدين على السماع حكاه عنهم ابن السراج من نحو : ربه رجلا قد رأيت ، ورهبما رجلين ورهبم رجلا ورهب رجلا ورهب نساء . الأصول ٤٢٢/١ .

أما البصريون فلا يجوزون ذلك بل يمنعونه . انظر : الأصول ٤١٩/٢ .

وانظر القولين في : شرح الجمل ٥٠٤/١ ، المساعد ٢٩١/٢ .

والراجح هنا مذهب الكوفيين لاعتمادهم على السماع ، ورجحه كثير من الأئمة كالجزولي والشلوبين كما في هذا الموضع وابن مالك في التسهيل ١٤٨ .

وقال الأبيدي : « أما نعم فإن الضمير لا يكون إلا مفردا مذكرا على كل حال نحو قولك : نعم رجلا زيد ونعم امرأة هند ... لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين » ، شرح الجزولية ٥٤٥/١ .

وقد حاول العطار توهيم أبي علي في كلامه هذا فقال بعد أن ذكر كلامه هذا : « ولم يذكرها غير أبي علي توهما على صاحب هذا الكتاب ، بما لم يرد ، وقد ذكرنا بما يقطع أنه مراده وهو كما نص ، وأما شيخنا أبو زكريا فقال : إنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمير (رب) والذي لا يثنى ولا يجمع مضمير نعم ويثنى وهذا شبه . ولكنه مخالف لما نص عليه الفراء من جواز تثنية المضمير في نعم ويثنى وجمعه ، ويمكن أن يقال : لعله يريد مذهبي سيبويه والفراء ، ويريد يثنى ويجمع على رأي الفراء :

وقد كان أحسن من إضمار هذا المضمّر في يثنى ويجمع إبرازه وكشفه ، فيقال : ويثنى المضمّر في ذلك ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع .

وكذلك أيضا خص ذكر الاختلاف في التثنية ^(١) والجمع دون ذكر الاختلاف في التذكير والتأنيث ، والأمر في ذلك كله واحد ^(٢) .

وأظن هذا الفصل ليس من أصل التأليف وأنه من زيادة ١٢٣ ب بعض الطلبة أعني من قوله : وتفسيره إما كذا وكذا لأنني وجدته ناقصاً من كثير من أصول هذا التأليف ^(٣) ولأن التسوية بين التثنية والجمع في هذا المضمّر وبين إفراده ^(٤) وستره ليس من عند متقن ^(٥) .

وقوله : وإما مفرد يجرى بالإعراب ^(٦) .

هو المفسر به المضمّر في باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني ،

= ولا يثنى ولا يجمع على رأي سيبويه « المشكاة والنبراس ١٤٧/١ (ف) .

وهنا أمور يرد بها على العطار هي على النحو الآتي :-

أ - قوله : « لم يذكرها غير أبي علي » هذا مردود فقد ذكر ما ذكره أبو علي كل شراح الجزولية الذين وقفت على شروحه : انظر : المباحث الكاملية ٣٠١/١ ، وفيه نص كلام الشلوين من غير عزو . وانظر شرح الجزولية ٥٤٤/١ ، والمنهاج الجلي ٦٧ ب .

ب - تفصيل أبي زكريا بأنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمّر رب ... إلى آخره قول يحتاج إلى دليل يدعمه .

ج - قول العطار بأن الجزولي يريد قولي سيبويه والفراء بعيد جدا ، إذ لو أراد ذلك الجزولي لصرح باسمائهما لتباين مدرستيهما .

وبهذا يبقى قول الشارح - رحمه الله - قريبا من مراد الجزولي .

(١) ب : اختلاف التثنية .

(٢) انظر : التسهيل ١٤٨ ، المساعد ٢٩١/٢ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أن هذا النص غير موجود في نسخة فاس ١١٢ أ ، وموجود في التيمورية ٦٨ .

وانظر ص : ٦٢٢ هـ .

(٤) ب : إبرازه .

(٥) نقل هذا التشكيك اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠١/١ ولم يعقب عليه بشيء .

(٦) الجزولية : ٦٨ تيمور .

وبما يطلبه الأول فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله .

وقوله : ويثنى ويجمع ^(١) .

الضمير فيهما للمضمر المفسر بالمفرد الذي يجري بالإعراب نحو : ضرباني وضربت الزيدتين وضربوني وضربت الزيدتين .

[إعراب الضمائر]

وذكر المؤلف - بعد هذا - المرفوعَ الموضعَ المنفصلَ والكلامَ فيه في موضعين :-

أحدهما : في حصر ألفاظه إذ لا يكون أبداً إلا واحداً من اثني عشر لفظاً .
والثاني : في حصر وجوه ارتفاعه .

ولم يذكر المؤلف من هذين الموضعين إلا الثاني منهما ، وأهمّل الأول ، وقد كان ذكره وكيداً ، فلنذكر ما أهمّله من ذلك .

فيقول ^(٢) : المرفوع الموضع المنفصل اثنا عشر لفظاً اثنان للمتكلم وهما أنا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم عن نفسه وعن غيره واحداً كان أو أكثر .

وخمسة للمخاطب : أنتَ للواحد المذكر بفتح التاء ، وأنتِ بكسرها للمؤنث الواحد وأنتما للاثنتين من القبيلين ^(٣) ، وأنتم لجماعة المذكرين ، وأنتن لجماعة المؤنث .
وخمسة للغائب : هو للغائب المذكر ، وهي للغائبة ، وهما للاثنتين من القبيلين ^(٣) .
وهم لجماعة المذكرين وهن لجماعة المؤنث ، وقد فرغ مما أهمّله فلنعد إلى ما ذكره .

(١) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٢) كذا في النسختين ، ولو قال : فنقول لكان أولى .

(٣) يعني المذكر والمؤنث .

وقوله : والمرفوع الموضع المنفصل يقع مبتدأ^(١) .

مثاله : أنا قائم .

وقوله : وخبر مبتدأ^(١) .

مثاله : القائم أنا .

وقوله : وخبر إن^(١) .

مثاله : إن القائم أنا .

وقوله : بشرط الاقتران بإلا^(٢) .

مثاله : ما قام إلا أنا ، وما قصد هذا إلا أنا .

وقوله : أو إسناد الصفة الجارية على / ١٢٤ غير من هي له إليه^(١) .

مثاله : هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِئُهُ هِيَ .

وقوله : أو إسناد مصدر مضاف إلى المفعول إليه^(٣) .

مثاله : عجبت من ضرب زيد أنت .

وقوله : ويجري توكيدا^(٣) .

يريد أنه يجري على ما قبله في الرفع ، كما يجري سائر الأسماء المؤكدة توكيدا لفظا ، أو معنويا ، إلا أنه ينفرد بجواز جري ضمير الرفع على ضمير النصب والخفض ، وإن كان لا يجري المرفوع على المنصوب ولا المخفوض في موضع من المواضع سوى هذا الموضع ومثاله ضَرِئْتُكَ أَنْتَ ومَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ^(٤) .

(١) الجزولية : ١٢ ب .

(٢) الجزولية : ١٢ ب ، وقيله : « وفاعلا ومفعولا لم يسم مفعوله بشرط ... » .

(٣) الجزولية : ١٢ ب ، وفي التيمورية ٦٩ إلى المفعول به إليه .

(٤) قال سيويه : « هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا . اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفا للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع وذلك قولك : مررت بك أنت ورأيتك أنت وانطلقت أنت وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه ، إذا قلت : مررت به نفسه وأتاني هو نفسه » ، الكتاب ٣٩٣/١ .

وقوله : [ويقع فاصلة ^(١)] .

مثاله [: ﴿ كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ ﴾ ^(٢) فيمن نصب ^(٣)] .

[المرفوع المتصل]

وقوله : يتصل بالفعل الماضي ^(١) .

مثاله : ضَرَبْتُ .

وقوله : وبالمضارع ^(١) .

مثاله : يضرب ويضربان ويضربون ^(٤) .

وقوله : وبالصيغة ^(١) .

مثاله : أنا الضارب ^(٥) .

وقوله : ويرتفع فاعلا ^(٦) .

مثاله : كل ما ذكر .

وقوله : ومفعولا ^(٧) .

(١) الجزولية : ١٢ ب .

(٢) تمامها ﴿ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة : ١١٧] .

(٣) هي قراءة جميع القراء أما الرفع فقال ابن خالويه : « ﴿ كنت أنت الرقيب ﴾ بالرفع حكاه أبو معاذ مختصر في شواذ القرآن ٣٦ . أما العكبري فقال : « ... وقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخيرا في موضع نصب » ، التبيان ٤٧٧/١ . ولم يعز القراءة إلى أحد .

(٤) قال اللوري : « يندرج في اتصاله بالماضي البارز نحو : ضربتُ والمستتر نحو : زيد ضرب ، وكذلك بالمضارع نحو : زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون وتضربين » ، المباحث الكاملية ٣٠٥/١ .

(٥) ولا يكون الضمير فيها إلا مستترا .

انظر : المباحث الكاملية ٣٠٥/١ ، شرح الجزولية ٥٥١/١ .

(٦) الجزولية : ١٢ ب - ١١٣ أ .

(٧) الجزولية : ١١٣ أ وتتمته « لم يسم فاعله » .

مثاله : ضُرِبَتْ .

وقوله : واسم كان ^(١) .

مثاله : كنت قائما .

وقوله : ولا علامة له في الصفة ^(١) .

يريد أن الألف في (قائمان) والواو في (قائمون) ليستا ضميرين ، وإنما هما تثنية الصفة أو جمعها كالألف في (زيدان) ، والواو في (زيدون) بدليل تغيرهما بالعوامل والمضمر لا يتغير بهما ^(٢) .

وقوله : أبرز منها الضمير ^(٣) .

يريد كأنه جعل ذلك عوضا مما منع من العلامة ^(٤) .

وقوله : إلا مضمر الواحد ^(٥) .

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) استدل على كون الألف والواو هنا ليسا ضميرين بل هما علامتان بتغيرهما بالعوامل بخلاف الضمير فلا يتغير بالعوامل . اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠٦/١ ، والطار في المشكاة والنبراس ١٥٠/١ (ف) .

(٣) الجزولية : ١١٣ ، وقبله : « ولذلك إذا جرت على غير من هي له ... » .

(٤) ذهب الكوفيون إلى عدم وجوب إبرازه ، وأوجب البصريون إبرازه إذا جرى على غير من هو له .

انظر : الإنصاف ٥٧/١ - ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ - ٢٦٢ ، ائتلاف النصرة ٣٢ - ٣٣ .

وقد تعقب الطار الشارح في هذا الموطن وقال بعد إيراد نصه هذا : « وهو بعيد عن ظاهر لفظه - أي لفظ الجزولي - لأنه جعل عدم العلامة في الخالصة علة في إبراز ضمير غير الخالصة ، وأن يعبر بهذا عن العوض ضرب من اللغو ، ثم يكون العوض في غير محل المعوض منه » ، المشكاة والنبراس ١٥١/١ (ف) .

أقول : لقد تحامل الطار على الشيخ ، فإن من أمعن النظر في عبارة الجزولي وهي قوله : « ولا علامة له في الصفة ولذلك إذا جرت على غير من هي له أبرز منها الضمير » فقوله : ولذلك : مشعر بالعوض فقول الشارح قريب من لفظ الجزولي ، علما بأن الشارح قدم لكلامه بقوله : كأنه مما يفيد التقريب لا القطع بالأمر .

وقوله : ثم يكون العوض في غير محل المعوض منه . ليس بلازم ، فالميم في (اللهم) عوض من أداة النداء ، وأداة النداء في أول الكلمة والميم في آخرها . مع أننا نعلم أن الضمير معمول للصفة هنا متأخر عنها . كتأخر المستتر فيها .

(٥) الجزولية : ١١٣ ، وقبله : « وله علامة في الماضي إلا مضمر الواحد الغائب ... » .

مثاله : زيد قام .

وقوله : والواحدة الغائبة ^(١) .

مثاله : هند قامت .

وقوله : إلا مضمر المتكلم ^(٢) .

مثاله : أقوم ونقوم .

وقوله : ومضمر المخاطب الواحد .

مثاله : تقوم يا زيد ، واستظهر بقوله الواحد على المثني في : تقومان يا زيدان وعلى الجمع في : تقومون يا زيدون ، ولم يقل الواحدة المخاطبة كما قال : والواحدة الغائبة لأن ضمير الواحدة المخاطبة له علامة نحو : تقومين يا هند .

وقوله : وضمير ^(٣) الواحد الغائب ^(١) .

مثاله : زيد يقوم ، وهذا أيضا كذلك في الاستظهار بقوله الواحد / ١٢٤ ب على التثنية والجمع نحو : الزيدان يقومان والزيدون يقومون .

وقوله : والواحدة الغائبة ^(١) .

مثاله : هند تقوم ^(٤) ، واستظهر أيضا بالواحدة على الغائبتين نحو : الهندان تقومان والغائبات نحو : الهندات يقمن .

ثم ذكر المنصوب المتصل والكلام فيه في مواضع :-

إحداها : في حصر ألفاظه وهي اثنا عشر لفظا ، وهذا الموضع لم يذكره المؤلف ، فلنذكر من ذلك ما أهمله .

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) الجزولية : ١١٣ ، وقوله : « وله علامة في الفعل المضارع إلا ... » .

(٣) ب : مضمر .

(٤) أ : يقوم .

فقول : ألفاظه اثنا عشر [لفظاً ^(١)] ، للمتكلم اثنان . وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب .

فلفظا المتكلم : ضربني ، ضربنا . وخمسة المخاطب : ضربَكَ ، ضربِكِ ، ضربكما ، ضربكم ، ضربكن . وخمسة الغائب : ضربه ، ضربها ، ضربهما ، ضربهم ، ضربهن .

وقوله : ويتصل بالماضي ^(٢) .

مثاله : ضربَكَ .

وقوله : وبالمضارع ^(٣) .

مثاله : يضْرِبُكَ .

وقوله : وبالصفة ^(٤) .

مثاله : الضاربك .

وقوله : على خلاف في هذا الأخير منصوب ^(٥) هو أم مجرور ^(٦) .

وهو خلاف ضعيف ، وقد كان حرياً بأن لا يلتفت إليه ولا يستظهر عليه لضعفه . والصواب أنه منصوب ^(٥) لأنه لا وجه للإضافة في هذا الأخير ^(٦) ،

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ١١٣ . أ .

(٣) الجزولية : ١١٣ ، وبعده : « إذا كان فيها الألف واللام » .

(٤) ب : منصوب .

(٥) هذا اختيار الشارح ، والمنسوب إلى سيبويه . انظر : المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٥٥/٢ . وقد صرح سيبويه بما يخالف ذلك فقال : « وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضاربك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر » ، الكتاب ٩٦/١ ، ثم قال بعد ذلك : « واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو اسم ... » ، الكتاب ٩٦/١ .

ألا ترى كيف سوى بين حذف النون والتنوين في هذه المسألة ، والنون في التثنية والجمع ، وقد عرف حكمها عنده ، والتنوين في المفرد .

(٦) ممن يرى الإضافة هنا القراء والزعمشري . انظر : معاني القرآن ٢٢٧/٢ . الفصل ٨٤ .

كما لا وجه لها في الضارب زيد ، لأنها ليست إضافة تخفيف ولا تعريف ، إلا أن بعضهم قال : إن الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر ^(١) بدليل جواز الإضافة والنصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال . والاقتصار على الإضافة في نحو : ضاربك وضاربه ، هذا مذهب سيبويه في ضاربك وضاربه أنه مضاف ليس إلا ^(٢) ، والأخفش ^(٣) على ما سنذكره ^(٤) بعده ^(٥) .

وذكر المؤلف الخلاف في الضمير إذا اتصل بالصفة التي فيها الألف واللام وهو خلاف ضعيف ، وقد كان ينبغي له إذ ذكره أن يذكر الخلاف في اتصاله بالصفة التي ليس فيها الألف واللام نحو ضاربك وضاربه وضاربي .

فإن الخلاف في هذا أقوى منه فيما فيه الألف واللام ، والأخفش يقول في الضمير المتصل / ١٢٥ أ بهذا الذي ليس فيه الألف واللام إنه ضمير نصب ^(٦) ، ويقول : سقط التنوين لمعاقبته الضمير ، لأن الضمير ينبغي له أن يعاقب التنوين كما عاقبته الإضافة ^(٧) من حيث كان في الموضعين جمعا بين اتصال وانفصال ^(٨) .

(١) قال الفراء : « إن المكني لا يتبين فيه الإعراب ، فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب ، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال ، وكان ينبغي لمن نصب أن يقول : هو الضارب إياه ، ولم أسمع ذلك » ، معاني القرآن ٢/ ٢٢٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٩٦/١ ، ١٠٤ . (٣) أ : الأحسن .

(٤) ب : يذكره .

(٥) سيأتي بعد قليل انظر ص : ٦٣١ - ٦٣٢ .

(٦) قال بهذا الأخفش وهشام من الكوفيين والمبرد .

المقتضب ١/ ١٩٥ ، ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، التسهيل ١٣٧ ، شرح التسهيل ١٥٢ ، شرح الكافية

٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، الارتشاف ١/ ٤٧٢ ، التذيل والتكميل ١/ ٧٣ ، تعليق الفرائد ٤/ ٢٣٥٢ (٥) .

(٧) انظر : التذيل والتكميل ١/ ٧٣ ب . فقد ذكر عن القائلين بهذا أن التنوين أو النون في المثني

والمجموع يحذفان للمعاقبة ، أو للطاقة الضمير ، ويعنون بالطاقة هنا : « صون الضمير المتصل من وقوعه

منفصلا » ، التذيل والتكميل ١/ ٧٣ ب ، وانظر : هشام الضرير : حياته ، آراؤه ، منهجه ٢٦٧ .

(٨) أغفل الشارح الإشارة إلى الرأي الآخر هنا وهو معلوم من السياق وهو أن يكون الضمير في موضع

جر . انظر : الكتاب ٩٦/١ ، المراجع في (هـ) .

فهذا الخلاف أقوى من ذلك فهو كان أولى بالذكر مما ذكره ، أو إذ ذكره كان ينبغي له أن يذكر ما هو أحق بالذكر منه .

وقوله : ويتصل بإن^(١) .

مثاله : إنَّه قائم ، ومراده بإن وأخواتها .

وقوله : وكان^(١) .

مثال ذلك : في كان ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيشمة^(٢) وقد رأى شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيشمة فكأنه^(٣) . وقال الشاعر^(٤) :

فإن لا تَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(٥)

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) اختلف في اسمه فقيل : عبد الله بن خيشمة وقيل : سعد بن خيشمة . وقيل : مالك بن قيس . أحد الأنصار الذين تخلفوا عن رسول الله ﷺ من غير شك ولا ارتياب ، ثم كان منه ما كان ولحق بالنبي ﷺ في تبوك .

انظر خبره في : السيرة النبوية ١٦٢/٤ - ١٦٣ ، تاريخ الطبري ١٠٤/٣ ، الكامل في التاريخ ٢٧٨/٢ ، عيون الأثر ٢٧٨/٢ ، البداية والنهاية ٦/٥ - ٨ ، زاد المعاد ٥٢٩/٣ - ٥٣١ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث ، وإنما ورد في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه أن الرسول ﷺ وصل تبوك « رأى رجلاً يزول به السراب فقال الرسول ﷺ كن أبا خيشمة ، فإذا هو أبو خيشمة الأنصاري » ، وهو حديث صحيح ، ولا شاهد فيه حيثئذ .

« صحيح مسلم ٨٩/١٧ - ٩٠ ، المسند ٣٨٧/٦ - ٣٨٨ ، فتح الباري ١١٨/٨ - ١١٩ » .

والرواية التي ذكرها الشارح ترد في كتب النحويين ، ولم ترد في كتب حديث ولا سيرة فيما وقفت عليه .

وانظر رواية الشارح في : المباحث الكاملية ٣٠٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) .

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي (١ ق هـ - ٦٩ هـ) .

وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني كان معدوداً من التابعين الفقهاء والأعيان الأمراء والفرسان الشعراء ، حاضر الجواب أول من وضع أصول النحو بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

« أخبار النحويين البصريين ٣٣ - ٣٧ ، الإمتاع والمؤانسة ٣٣/٣ ، معجم الأدباء ٣٤/٢ - ٣٧ ، بغية الوعاة ٢٢/٢ - ٢٣ » .

(٥) من البحر الطويل ثالث ثلاثة أبيات وقيله :-

وإن امرأاً قد قال في الحق خطئة لملمس تصديقها بلبانها =

ومرادُه أيضا هنا ^(١) أن يقول وكان وأخواتها ، فإن قلت فإن الضمير إذا اتصل بكان فإنه داخل تحت ما تقدم من قوله : إنه يتصل بالفعل الماضي والمضارع ، فهلا استغني عنه بما قدم من اتصاله بالفعل الماضي والمضارع ؟

فالجواب : أنه قصد التنبيه على أن المضمَر المنصوب يتصل بكان ، إذ كان وجه الكلام والفصيح فيه انفصاله ^(٢) كقوله ^(٣) :-

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبَا ^(٤)

= دَعِ الْخَمْرَ تَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي وَجَدْتُ أَخَاهَا مُنْجِزِيَا لِمَكَانِهَا

والشطر الثاني في الديوان :-

أَتَحْ أَرْضَعْتَهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

الغواة : جمع غاو وهو الضال . الخزانة ٣٣١/٥ . أخوها : أخو الخمر يعني الزبيب أو نبيذ الزبيب .
الخزانة ٣٢٨/٥ .

الشاهد : اتصال ضمير النصب بكان فقال : « تكنها ، تكنه » .

الديوان : ١٨٩ ط الدجيلي ، ٨٢ ط ياسين ، الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، الأصول ٩١/١ ، ٢٩٠/٢ ، إصلاح المنطق ٢٩٧ ، التبصرة والتذكرة ٥٠٥/١ ، الإنصاف ٨٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٠٧/٣ ، المباحث الكاملية ٣٠٩/١ ، شرح الجمل ٤٠٧/١ ، ١٩/٢ ، المقرب ٩٦/١ ، المنهاج الحلي ٦٩ ، المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ ، ٥٥٦ ، ٩٨٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، المقاصد النحوية ٣١٠/١ - ٣١٤ ، الخزانة ٣٢٧/٥ - ٣٣٣ .

(١) ب : ها هنا .

(٢) قال سيبويه : « ... ومثل ذلك كان إياه لأن (كانه) قليلة ولم تستحكم هذه الحروف ههنا لا تقول :

كانني وليسني ولا كانك » ، الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) القائل : عمر بن أبي ربيعة (٢٣ هـ - ٩٣ هـ) .

وهو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، لم يكن في قريش أشعر منه كان كثير الغزل والنوادر والخلاعة والمجون ، نفاه عمر بن عبد العزيز إلى جزيرة دهلوك .

« الشعر والشعراء ٥٥٣/٢ - ٥٥٨ ، الأغاني ٢٨/١ - ٩٤ ، وفيات الأعيان ٤٣٦/٣ - ٤٣٩ » .

(٤) من مجزوء الرمل من قصيدة مطلعها :-

قَدْ نَبَا بِالْقَلْبِ مِنْهَا إِذْ تَوَاعَدْنَا الْكَئِيبَا

ورواية الديوان :-

= لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبَا

وكقوله (١) :-

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (٢)

فكأنه أراد تخصيص كان من جملة ما قدمه التنبيه على جواز الاتصال فيه ، إذ كان الوجه والأفصح غير ذلك (٣) .

ولذلك ذكر في وجوه رفع الضمير المتصل اسم كان مع ذكره الفاعل حملا للمرفوع على المنصوب ، ولم يستغن بالفاعل عنه مع أنه داخل تحت حكم ١٢٥/ب

= وفي ديوان العرجي برواية ابن جني ٦١ - ٦٣ ، قصيدة توافق قصيدة عمر هذه وزنا وقافية وتشارك معها في كثير من الأبيات ، وبيت الشاهد في ديوان العرجي ٦٢ يروى على النحو الآتي :-

غَيْرُ أَسْمَاءَ وَجُمْلٍ ثُمَّ لَا نَحْشَى رَقِيبًا

ولا شاهد فيه .

الشاهد : على أن المختار في خبر كان وأخواتها إذا كان ضميرا الانفصال كما في هذا البيت في قوله (ليس إياي وإياك) .

الديوان ٣٠/١ ، الكتاب ٣٨١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، الأصول ١١٨/٢ ، ٢٨٩ ، المنصف ٦٢/٣ ، الفصل ١٣٢ ، شرح المفصل ٧٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، الخزانة ٣٢٢/٥ - ٣٢٤ .

(١) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٢) من البحر الطويل من قصيدته الرائية التي مطلعها :-

أَمِنْ آلِ نُفُومٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةَ غَدٍ ، أَمْ رَائِحَ فَمُهَجِّرُ

الغادي : السائر أول النهار (اللسان ١١٨/١٥ (غدا) . مبكر : من البكور وهو المضي أول النهار (معجم مقاييس اللغة ٢٨٧/١) ، رائح : السائر بالعشي من لدن زوال الشمس إلى الليل (اللسان ٤٦٤/٢ (روح) . مُهَجِّرُ : هَجَّرَ الرجل إذا خرج بالهاجرة وهي نصف النهار (اللسان ٢٥٥/٥ (هجر) .

الشاهد فيه : على أن المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال كما في هذا البيت (كان إياه) .

الديوان ١٠٥/١ ، التبصرة والتذكرة ٥٠٦/١ ، المفصل ١٣١ ، شرح المفصل ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٩/٢ ، ١٠٧ ، ١٠٥/٣ ، المقرب ٩٥/١ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، المقاصد النحوية ٣١٤/١ - ٣٣٣ ، الخزانة ٣١٢/٥ - ٣٢٢ .

(٣) أخذ هذا الاعتراض والجواب عليه اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠٩/١ - ٣١٠ ولم يعزه إلى

الشارح .

الفاعل فكان ينبغي أن يستغني به عنه ، إلا أنه لما كان الضمير المرفوع مع كان غير فاعل ، وكان المنصوب معها غير مفعول به ، وكان أصلهما ^(١) قبل دخول كان الانفصال ، وكان الاتصال فيهما إنما ساغ بعد أن كان ممتنعاً لعملها ، وكان عملها ضعيفاً ، لأن الرفع والنصب فيهما ^(٢) بشبه الفعل المتعدي ، وليس هنا فاعلية حقيقية ولا مفعولية حقيقية ^(٣) ، وضعف الاتصال فيهما في القياس ^(٤) .

ولذلك قل اتصال الضمير إذا كان خبرها في الأفعال ، إذ كان الخبر كما قلنا أصله الانفصال ^(٥) ، والمفعول الذي هو مشبه به أصله أيضاً الانفصال لأنه ليس متصلاً بالفعل وإنما اتصل بالفاعل لما نزل منزلة حرف من الفعل ، فانضاف هذان الوجهان في الخبر إلى ما تقدم من وجوه ضعف الاتصال فيهما ، فقوى الانفصال فيه استعمالاً .

ولم تتوفر هذه الوجوه ولا اجتمعت في الاسم ، فلم يضعف الاتصال فيه ضعفه في الخبر ، فلذلك لم يقل الاتصال منه في الاستعمال فيه قلته في الخبر ، ولكنه مع ذلك ليس قوة اتصاله في القياس كقوة اتصال الفاعل ، لأن الاتصال إنما هو بالعمل ، والعمل في كان ضعيف فضعف فيه الاتصال مع أن أصله الانفصال ، وإن لم يكن في الضعف كالخبر ، فحمل المرفوع على المنصوب في التنبيه على اتصاله .

وقد كان ينبغي له إذ ذكر اتصال الخبر بكان وأخواتها لهذا الذي ذكرناه أن يزيد هذا المعنى بيانا بأن يقول بعد قوله : وكان واتصاله بكان قليل ، فلو فعل ذلك لكان أكثر إشعاراً بهذا الغرض وأبين تنبيهاً ^(٦) .

(١) ب : وذلك أن أصلها . (٢) ب : فيها .

(٣) لذلك قال الصيمري : « اعلم أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول كقولك : كان زيد عالماً وأصبح محمد أميراً » ، التبصرة والتذكرة ١٨٥/١ .

(٤) لأن حق الخبر أن ينفصل ، انظر : الأصول ١١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ .

(٥) انظر : الهامش السابق .

(٦) أشار إلى هذا اللورقي فقال : « وكان ينبغي أن يزيد هذا بيانا فيقول : واتصاله بكان قليل فكان هذا أشد إشعاراً بالغرض » ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، وانظر : المشكاة والتبراس ١٥٢/١ (ف) .

وقد نقص مما يتصل به الضمير المنصوب المتصل اتصاله باسم الفعل نحو
عليكني / ١٢٦ وأعليكه وقد حكاها سيويوه ^(١) .

وقوله : وينتصب مفعولا به ^(٢) .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : ومطلقا ^(٣) .

مثاله : ﴿ فَبِهْدَاهُمْ أَقْبَدَهُ ^(٣) ﴾ فيمن كسر الهاء ^(٤) لا يجوز أن يكون ضمير
الهدى لأن الاقتداء لا يتعدى إليه بنفسه ، ولأنه قد تعدى إليه بحرف الجر فكيف
يتعدى بعد ذلك إلى ضميره بنفسه ؟ فيكون الفعل متعديا إليه بنفسه وبحرف الجر في
حالة واحدة ، فلما امتنع ذلك ^(٥) لم يكن بد من أن تجعل الهاء عائدة [على شيء

(١) قال رحمه الله تعالى : « وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول : عليكني من غير تلقين » ،
الكتاب ٣٨٢/١ .

(٢) الجزولية : ١١٣ .

(٣) تمامها : ﴿ ... قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

(٤) كسر الهاء قراءة ابن عامر بكسر الدال ويشم الهاء من غير بلوغ الياء ، أما راوياه فهشام قرأ
باختلاس الكسرة في الهاء وصلا وسكونها وقفا ، وابن ذكوان قرأ بكسرها ووصلها بياء وصلا وسكونها وقفا .

انظر : « السبعة » ٢٦٢ ، إعراب القرآن ٥٦٤/١ ، التيسير ١٠٥ ، التبصرة في القراءات السبع ٤٩٩ ،
البحر المحيط ١٧٦/٤ ، النشر في القراءات العشر ١٤٢/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ » .

وقد خطأ هذه القراءة ابن مجاهد فقال عنها : « وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من
الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها » ، السبعة ٢٦٢ .

وصنع صنيع ابن مجاهد النحاس فقال عن هذه القراءة : « وهذا لحن لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف
وليست بهاء إضمار » ، إعراب القرآن ٥٦٤/١ .

ويرد على ابن مجاهد عدة أمور منها :-

أ - أن هذه القراءة قراءة سبعية .

ب - أن هذه الهاء ليس بلازم أن تكون هاء وقف فقط بل تحتل أن تكون هاء ضمير أيضا وعليه

حملها الشلوين - رحمه الله تعالى -

ج - قول أبي حيان - رحمه الله تعالى - : « وتغليب ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه ، وتأويلها على

أنها هاء السكت ضعيف » ، البحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٥) ذلك ، معادة في : أ .

متقدم غير الهدى ، ولا متقدم هنا إلا الهدى والافتداء الذي دل عليه : اقتد .

وقد بطل أن يكون ضمير الهدى ، فلم يبق إلا أن يكون ضمير الافتداء الذي دل عليه اقتد ^(١) ، [فكان الأصل فبهدهم اقتد افتداء ^(٢) ، إلا أن قوله افتداء قد تقدم في قوله : اقتد فجاز إضماره لذلك ، وكان انتصابه لو كان ظاهراً على أنه مفعول مطلق ، فلذلك قال في انتصاب مضمره ، إنه مما انتصب مفعولاً مطلقاً .

وقوله : وفيه توسعا ^(٣) .

يريد ومفعولاً فيه ، فاختصر وحذف مفعولاً لتقدم ذكره ، ومثاله ^(٤) :

وَيَوْمَ ^(٥) شَهِدْنَا هُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلَ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلَةً ^(٦)

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال مكّي : « ابن ذكوان يصل الهاء بياء وهشام يكسرها ، كأنهما جعلاً الهاء لغير السكت ، جعلها كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه في التقدير : اقتد الافتداء فقيه معنى التأكيد ، كأنه قال : فبهدهم اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر عوضاً من الفعل الثاني ، لتكرر اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأضمر ، فجاز كسر الهاء وصلتها بياء ، على ما يجوز في هاء الكناية » ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣٩/١ .

(٣) الجزولية : ١٣ أ .

(٤) القائل : رجل من بني عامر . انظر : الكتاب ٩٠/١ .

(٥) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٦) البيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على سابق ولا لاحق .

سليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان - النهال : هنا الرّوية بالدم وأصل النهل أول الشرب . النوافل : الغنائم وما يصيبه الجيش . شرح أبيات المغني ٨٥/٧ .

ويروى ويوما قليلاً . انظر : شرح التسهيل ١٠٦ أ ، تعليق الفرائد ١٦٥٦/٣ .

الشاهد : بينه الشارح - رحمه الله تعالى - .

الكتاب ٩٠/١ ، المقضب ١٠٥/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ ، الكامل ٤٩/١ (الدالي) ، التبصرة والتذكرة ٣٠٨/١ ، ٥٢٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٨/١ ، ١٥٧٣/٤ ، الكشف ٢٧٩/٢ ، ٢٩٢ ، ٢٤/٣ ، ٢٦٧ ، الأمالي الشجرية ٦/١ ، ١٨٦ ، شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ ، المباحث الكاملية ٣١١/١ ، المقرب ١٤٧/١ ، شرح التسهيل ١٠٦ أ ، المشكاة والبراس ١٥٣/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٥٨/٢ ، الدر المصون ٣٣٦/١ ، المغني ٥٥٧/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٥٦/٣ ، مع الهوامع ١٦٦/٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٨٤/٧ - ٨٦ ، الدرر اللوامع ١٧٢/١ ، شواهد الكشف ٤٨٩ - ٤٩٠ .

أراد (١) شهدنا فيه (٢) سليما وعامرا وكذلك (٣) :-

فِي لَيْلَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ (٤) .

أراد يُحِبُّ فِيهَا الطَّعَامَ .

وانتصاب (٥) توسعا (٦) في قوله ومفعولا فيه توسعا بقوله : ويتنصب الذي في الكلام قبله (٧) يعني أن ضمير النصب المتصل ينتصب في حال أنه مفعول فيه في المعنى للتوسع ، إن كان انتصاب توسعا على أنه مفعول من أجله ، ويجوز أن يكون انتصاب توسعا على أنه مصدر في موضع الحال أي ويتنصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه متسع / ١٢٦ ب فيه في اللفظ ، إذ كان مفعولا فيه في المعنى وتقدير المعنى ويتنصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه في المعنى توسعا فيه أي متوسعا [فيه (٨)] .

[فيكون العامل في قوله : مفعولا فيه قوله المتصل (٩) ، ويكون العامل في قوله توسعا قوله ينتصب لنيابته مناب متوسع فيه ، فكما كان ينتصب متوسعا فيه (١٠)]
بينتصب لو صرح (١١) به كذلك ينتصب به توسعا لنيابته منابه .

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٢) ب : شهدناه .

(٣) نسب محقق الشرح الصغير هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج . انظر : الشرح الصغير ١٢٤ ، وليس

هذا البيت في ديوانه رؤبة ولم أجد أحدا نسب به إلى رؤبة غير محقق الشرح الصغير .

(٤) بيت من الرجز قبله بيتان هما :-

قَدْ صَبَحَتْ صُبْحَهَا السَّلَامُ

بِكَيْدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ

ويروى : في ساعة عند غير الشارح .

معاني القرآن ٣٢/١ ، الكامل ٥٠/١ (الدالي) ، المخصص ٢٤٣/١٢ ، ٧٥/١٤ ، الأمل الشجرية

٦/١ ، ١٨٦ ، الشرح الصغير ١٢٤ .

(٥) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) نص الجزولية : ١١٣ : « ويتنصب مفعولا به ومطلقا وفيه توسعا » .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) انظر : الجزولية : ١١٣ .

(١٠) ساقط من : ب .

(١١) ب : وصرح .

ولا يجوز أن يكونا حالين والعامل فيهما ينتصب لأن الفعل لا ينصب حالين^(١).

وإنما قلت : في حال أنه مفعول فيه في المعنى وقيدته بقولي : في المعنى لأن الضمير المنصوب إذا كان مفعولا فيه في المعنى لا ينتصب على أنه مفعول فيه في اللفظ ، وإنما ينتصب على أنه مفعول به على الاتساع ، لأن ضمير المفعول فيه الذي هو الظرف إذا انتصب لا يكون أبدا مفعولا فيه لفظا .

فعلى هذا يكون المعنى في كلام المؤلف ، وإلا فقد تسامح المؤلف في هذا الموضع جدا فإن الضمير في هذا ليس انتصابه على أنه مفعول فيه عند أحد من النحويين وإنما انتصابه على أنه مفعول به مجازا فكان حق العبارة على هذا أن تكون أو مفعولا به توسعا ، وأن يزيد مع ذلك في قوله أولا أو مفعولا به حقيقة لئلا يكون في القسمة تداخل ، إلا أنه أراد وينتصب توسعا الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه ، أي مفعول فيه في المعنى على ما قلنا .

فيكون قوله على هذا سالما في العربية ، إلا أن نظمه مع ما قبله على هذا الوجه (ليس بجيد)^(٢) لأن مفعولا في هذه المواضع كلها مبين لوجه انتصابه ومفعولا في (هذا الموضع)^(٢) على هذا التفسير ليس مبينا لوجه انتصابه ، وإنما هو مبين للحقيقة معناه ، (فيفسر النظم في الكلام على هذا)^(٢) ولكن لا مخرج لكلامه إلا عليه ١٢٧/أ ولكون وجه الانتصاب في (الإعراب على هذا الوجه)^(٢) إنما هو^(٣) قوله توسعا لأنه إنما انتصب لأنه اتسع فيه ، (فجعل مفعولا)^(٢) فيه ، كأنه تبين لقوله

(١) هذا من الشارح متابعة لأبي علي الفارسي الذي يمنع تعدد الحال لعامل واحد : « ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب عنه اسم آخر على أنه حال ، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلا أن تجعل الثاني صفة للأول ولا يجوز ذلك في هذه الحال ... » ، الحلييات ١٧٩ .

ومذهب الجمهور جواز ذلك وهو الراجح لأن الحال كخبر المبتدأ والصفة فهو يتعدد كما يتعدد الخبر وتتعدد الصفات .

انظر : المفصل ٦١ ، شرح المفصل ٥٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٤/٢ - ٧٥٥ ، منهج السالك ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) ذهب بسبب الأرضة في : ب . (٣) هو : معادة في : أ .

توسعا وتتميم له ، (وكان المراد به بيان) ^(١) التوسع من حيث كان مفعولا فيه في المعنى والنظم مع هذا كله فاسد لما (ذكرناه) ^(١) لكن شُرَّ ما جاء بك ^(٢) إلى مُحْخَةٍ عُرْقُوب ^(٣) ، وهذا الذي قلناه في مفعول فيه في إعراب توسع على أنه نُصِبَ على الحال من توجيهه على ما وجهناه عليه وفساد نظمه يلزمه مثله في إعراب توسع بأنه مفعول من أجله ^(٤) .

وقوله : واسم إن ^(٥) .

مثاله قد تقدم ^(٦) وكذلك خبر كان ^(٧) .

وقوله : والمنفصل المنصوب يشاركه في ذلك كله ^(٥) .

فالمفعول به : زيد ما ضربت إلا إياه ، والمطلق : ضَرَبُ الشرط ما ضربت زيدا إلا إياه وخبر كان : القائم كنت إياه .

وقوله : ويزيد عليه أنه ينتصب مفعولا معه .

مثال ذلك قوله ^(٨) :-

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب . (٢) ب : جاءك .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر إلى ما لا خير فيه ... وذلك أن العرقوب لا يخ فيه .

انظره مع اختلاف يسير في ألفاظه .

الأمثال لابن سلام ٣١٢ ، الدرة الفاخرة ٢٤٩/١ ، جمهرة الأمثال ٥٤٩/١ ، فصل المقال ٤٣٤ ، جمع الأمثال ٣٥٨/١ ، المستقصى ١٣١/٢ ، اللسان ٥٢/٣ (مخخ) ، زهر الأكم ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ .

(٤) نقل هذا المقطع كله مع تصرف يسير اللورقي في المباحث الكاملية ٣١١/١ - ٣١٢ .

(٥) الجزولية : ١١٣ .

(٦) انظر ص : ٦٣٢ . (٧) انظر ص : ٦٣٢ - ٦٣٣ .

(٨) القائل : هو كعب بن جعيل : (... - نحو ٥٥ هـ) .

وهو كعب بن جعيل بن قميير بن عجرة بن ثعلبة بن عوف التغلبي شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو الذي طلب يزيد منه أن يهجو الأنصار فأثنى وقال : أرادي أنت إلى الشرك ولكنني أدلك على غلام منا نصراني كافر فدلّه على الأخطل .

« الشعر والشعراء ٦٤٩/١ - ٦٥٠ ، المؤتلف والمختلف ٨٤ ، سمط اللآلي ٨٥٣/٢ - ٨٥٤ ، الخزانة ٤٩/٣ - ٥١ » .

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ ^(١)

وقوله : ونخبر ما ^(٢) .

مثاله : زيد ما القائم إياه .

وقوله : ومستثنى في حال السعة ^(٣) .

مثاله : زيد قام القوم إلا إياه ، وقال في حال السعة لأن المنصوب المتصل ينتصب مستثنى في غير حال السعة ^(٣) ، فلا يزيد عليه المنفصل بالانتصاب على الاستثناء في غير السعة كقوله ^(٤) :-

وَمَأْتِبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّار ^(٥)

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه :-

... .. عن الماء - إذ لاقاه - حتى تقددا

وهناك أبيات من قافية هذا البيت وبحره استشهد بها سيبويه . انظر : الكتاب ٨٦/١ ، وهي لكعب بن جعيل أيضا ، فهل هي من قصيدة هذا البيت أو من قصيدة غيره ؟ لست أدري لأنني لم أقف على ديوان له مطبوع .

اخران : العطشان الشديد العطش ، تقدد ؟ تشقق بطنه لكثرة شرابه .

انظر : الحلل ٣٦٦ .

الشاهد فيه : مجيء الضمير المنفصل مفعولا معه .

الكتاب ١٥٠/١ ، الأصول ٢١١/١ ، الجمل ٣١٧ ، شرح الكتاب ٧٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ ، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٦ ، المباحث الكاملية ٣١٣/١ ، شرح التسهيل ١٠٧ ، المشكاة والنبراس ١٥٤/١ (ف) ، التذييل والتكميل ٢/٣ ، شرح اللوحة البدرية ٢٠١/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٧٠/٣ ، ١٦٧١ (ر) .

(٢) الجزولي : ١١٣ .

(٣) يعني في الضرورة .

(٤) مجهول .

(٥) بيت من البحر البسيط .

يروى : وما علينا . انظر : شرح الجزولية ٥٦٠/٢ ، ورواية البصريين حاشاك .

الخزاعة ٢٧٩/٥ .

الشاهد : (إلا) حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلا) شنودا .

(٤١ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

[نون الوقاية]

وقوله : وتلزم نون الوقاية في الماضي ^(١) .

مثاله : ضربي زيد .

وقوله : والمضارع ^(١) .

مثاله : يضربي زيد .

وقوله : فيجوز الفك والإدغام ^(٢) .

مثاله : يضربونني وعليه ﴿ أَتُمِدُّونَنِي ... ﴾ ^(٣) ، ﴿ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾ ^(٤) في قراءة من شدد ^(٥) .

وقوله : ولا يلزم ^(١) .

= الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، الفصل ١٢٩ ، شرح الفصل ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، المباحث الكاملية ٣١٣/١ ، شرح الجمل ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، الضرائر ٢٦٢ ، المنهاج الجلي ٧٠ ، المشكاة والنبراس ١٥٤/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٦٠/٢ ، شرح الكافية ١٤/٢ ، تخلص الشواهد ٨١ ، المغني ٤٩٢/٢ ، المقاصد النحوية ٢٥٣/١ - ٢٥٥ ، شرح شواهد المغني ٨٤٤/٢ - ٨٤٥ ، الخزانة ٢٧٨/٥ - ٢٨٠ ، شرح أبيات المغني ٣٣٣/٦ - ٣٣٥ .

(١) الجزولية : ١١٣ .

(٢) الجزولية : ١١٣ ، وقبله : « وتلحق معه في المضارع المرفوع بالنون فيجوز ... » .

(٣) الآية هي : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ : أَتُمِدُّونَنِي بِمَالِي فَمَا آتَانِي اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴾ [النمل : ٣٦] .

(٤) تتمتها ﴿ ... وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ، وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٠] .

(٥) قرأ (أتمدوني) بالتشديد حمزة ويعقوب .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، البحر المحيط ٧٤/٧ ، النشر ٣٠٣/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٣٣٧ .

وقرأ (أتحاجوني) بالتشديد ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، التيسير ١٠٤ ، البحر المحيط ١٦٩/٤ ، النشر ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ، إتحاف فضلاء

البشر ٢١٢ .

مثاله : ﴿ أَتَحَاجُّونِي ﴾ ^(١) في قراءة الأكثر ^(٢) ، ومذهب المؤلف في مثل هذا أن نون الوقاية هي المحذوفة من النونين ^(٣) .

والذي ذهب إليه سيبويه فيه أن نون الرفع ١٢٧/ب هي المحذوفة وقد نص عليه في باب النون الثقيلة والخفيفة ^(٤) .

وقوله : ويلحق في إن وأخواتها ^(٥) .

مثال ذلك : إني قائم [وإني قائم ^(٦)] وكأني قائم [وكأني قائم ^(٦)] ولكنني قائم [ولكنني قائم ^(٧)] (ولعلي قائم ^(٨)) ولعلني قائم وإثباتها في لعل أقل وحذفها أكثر ^(٩) .

(وقوله : إلا في الضرورة ^(٥) .

(١) يعني بالتخفيف .

(٢) التخفيف لم يقرأ به سوى نافع وابن عامر من السبعة وابن ذكوان واختلفت الرواية عن هشام وهما من الرواة الذين رَوَوْا عن السبعة .

انظر : المصادر السابقة في قراءة التشديد في (أتحاجوني) .

وهذا يظهر أن الأكثر قرأوا بالتشديد خلافا لما ذكره الشارح .

(٣) هو في هذا متابع للأخفش والمبرد وابن بابشاذ الذين يرون حذف نون الوقاية .

انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٢٩٩ ، التذييل والتكميل ١/٥٨ ، المساعد ١/٣١ .

(٤) قال - رحمه الله تعالى - في باب أحوال الحروف التي قيل النون الخفيفة والثقيلة : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لَتَفْعَلَنَّ ذاك وَلَتَذْهَبَنَّ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استقلالاً » ، الكتاب ٢/١٥٤ ثم قال : « وقد حذفوها - يعني نون الرفع - فيما هو أشد من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ (أتحاجوني) وكان يقرأ (فيم تبشرون) وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استقلوا بالتضعيف » ، الكتاب ٢/١٥٤ .

وإلى هذا ذهب ابن السراج في الأصول ٢/٢٠١ ، وابن مالك في التسهيل ١٠ ، ٢٥ .

(٥) الجزولية : ١١٣ أ . (٦) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : أ . (٨) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٩) قال ابن مالك : « وحذفها - يعني نون الوقاية - مع لدن وأخوات ليت جائز ، وهو مع مجل ولعل

أعرف من الثبوت » ، التسهيل ٢٥ .

مثاله (١) (٢) :-

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَقْفُدُ بَعْضَ مَالِي (٣)

وقوله : (ولفظه كلفظ المنصوب) (١) المتصل (٤) .

أي (٥) لفظ الضمير المجرور كلفظ المنصوب المتصل ، وذلك أن ضمائر

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٢) القائل : هو زيد الخير (الخيل) : (..... - ٩ هـ) .

أبو مكنف زيد بن مهلهل بن يزيد بن منبه الطائي ، كان طويلا جسيما من أجل الناس ، وكان شاعرا محسنا وخطيبا لسنا ، وقد على النبي ﷺ في وفد طيء ، وقال له الرسول ﷺ : يا زيد ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيت في الإسلام إلا رأيته دون ما وصف لي غيرك وسماه زيد الخير بعد أن كان يسمى (زيد الخيل) .

الطبقات الكبرى ٣٢١/١ ، الأغاني ٤٦/١٦ - ٥٨ ، شرح المفصل ١٢٣/٣ - ١٢٤ ، ترجم فيه ابن يعيش لزيد الخيل ، الخزنة ٣٧٩/٥ - ٣٨٠ / .

(٣) بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

تَذَكَّرَ وَطْبُهُ لَمَّا رَأَيْتَنِي أَقْلُبُ صَعْدَةً مِثْلَ الْهَلَالِ

وقبل البيت المستشهد به :-

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

الوطب : سقاء اللين (اللسان ٧٩٧/١ وطب) ، الصعدة : القناة التي تنبت مستقيمة (اللسان ٢٥٥/٣ (صعد)) ، مزيد : رجل من بني أسد كان يتمنى لقاء زيد الخيل فلقبه زيد وطعنه فهرب مزيد منه . (شرح أبيات سيبويه ٩٧/٢) ، جابر : رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد الخيل فصبحه زيد ثم التقيا فاختلعا طعنتين فاندق رح جابر ولم يغن شيئا وطعنه زيد برمح فأنقلب ظهرا لبطن وانكسر ظهره .

ويروى الشاهد : وأتلف . الديوان ١٩٥ ، ويذهب جل مالي . شرح الجزولية ٥٦٢/٢ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من ليت لضرورة الشعر .

الديوان ١٩٥ ، الكتاب ٣٨٦/١ ، النوار ٢٧٨ - ٢٧٩ ، المقتضب ٣٨٥/١ ، مجالس ثعلب ١٠٦/١ ، الأصول ١٢٢/٢ ، الحليات ٢٢١ ، سر الصناعة ٥٥٠/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٩٧/٢ - ٩٨ ، فرحة الأديب ١٠٥ ، المفصل ١٣٨ ، شرح المفصل ٩٠/٣ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، الباحث الكاملية ٣١٦/١ ، شرح الجمل ٣٤٥/١ ، ٤٧٢ ، الضرائر ١١٣ ، المقرب ١٠٨/١ ، المنهاج الجلي ٧١ أ ، شرح الجزولية ٥٦٢/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، المقاصد النحوية ٣٤٦/١ - ٣٥٠ ، الخزنة ٣٧٥/٥ - ٣٨٠ ، الدرر اللوامع ٤١/١ .

(٥) ب : إلى .

(٤) الجزولية : ١٣ ب .

المنصوب المتصل اثنا عشر كما قلنا وألفاظها : الضاري والضارينا في المتكلم ، والضاريك والضاريك والضاريكما والضاريكن في المخاطب . والضاريه والضاريها والضاريهما والضاريهم والضاريهن في الغائب ، فهذه اثنا عشر ضميرا للمنصوب المتصل والمجرور كذلك وألفاظه كألفاظه ، ألا ترى أنك تقول في المتكلم من المجرور بي وبنا كما تقول في المنصوب الضاري الضارينا ، وتقول في المجرور المخاطب : لك ، لك^(١) ، لكما ، لكم ، لكن ، كما تقول في المنصوب : الضاريك ، الضاريك ، الضاريكما ، الضاريكم ، الضاريكن ، وتقول في الغائب المجرور : له ، لها ، لهما ، لهم ، لهن ، كما تقول في المنصوب : الضاريه ، الضاريها ، الضاريهما ، الضاريهم ، الضاريهن .

وقوله : واتصاله^(٢) بالاسم^(٣) .

مثاله : غلامي .

وقوله : وحرف الجر^(٣) .

مثاله : بي .

وقوله : في الأشهر^(٤) .

قال في الأشهر لأنه قد جاء قليلا^(٥) :-

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي^(٦)

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : واتصاله . والصحيح ما في أ وفقا لما في الجزولية .

(٣) الجزولية : ١٣ ب .

(٤) الجزولية ١٣ ب ، وقوله : « وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر » .

(٥) قائله مجهول .

(٦) من بحر الرمل ، وقد عده العيني من البحر المديد . المقاصد النحوية ٣٥٢/١ وهذا غير صحيح .

ويروى (عنهم) تخليص الشواهد ١٠٦ .

وقيس : هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر . الخزنة ٣٨١/٥ . وقد شكك ابن الناطم في هذا البيت

فقال : « فأما (من وعن) فلا بد معهما من النون نحو : مَنِّي وَعَنِّي إلا فيما ندر من إنشاء بعض النحويين :- =

وقال (١) :-

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي (٢)

= أيها السائل ... البيت » ، شرح الألفية ٧٠ ، وتبعه ابن هشام على هذا الشك فقال :- « وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأننا لم نعرف له قائلًا ولا نظيرًا » ، تخلص الشواهد ١٠٦ . ويرد عليهما بأمرين :-

- أ - أن الأبيات التي جهل قائلوها استشهد بها من غير تردد إذا نقلت عن طريق أئمة النحو الموثوق بهم ، وهي كثيرة متناثرة في كتب النحو والصرف واللغة .
ب - أن هذا البيت استشهد به جلة النحويين كالأستاذ أبي علي وابن عصفور وابن مالك والأبدي وأبي حيان ولم يشككوا فيه .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من (عني ومني) للضرورة .

المباحث الكاملية ٣١٨/١ ، الضرائر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/١ . المنهاج الجلي ٧١ ، شرح الجزولية ٥٦٤/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠ ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، التذيل والتكميل ١١٥٤/١ ، تخلص الشواهد ١٠٦ ، المقاصد النحوية ٣٥٢/١ - ٣٥٤ ، مع الهوامع ٢٢٤/١ ، الخزانة ٣٨٠/٥ - ٣٨٢ ، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

(١) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

- أ - حميد بن مالك الأرقط . انظر : الخزانة ٣٩٣/٥ .
ب - أبو نخيلة بن عدن بن زائدة التميمي . انظر : تحصيل عين الذهب ٣٨٧/١ .
ج - أبو بجدلة . انظر : شرح المفصل ١٢٤/٣ ، ولم أقف على غير كنيته ولعله محرف عن أبي نخيلة الأنف الذكر .

(٢) بيت من بحر الرجز وبعده :-

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْجِدِ

ويروى : ليس أميرى بالظلم الملحد . الخزانة ٣٩٣/٥ . ليس الأمير ... القرط ٢٧٩ .

الخبيبين : هما أبو خبيب عبد الله الزبير وأخوه مصعب ، إن كانت مثناة ، ويريد عبد الله بن الزبير وشيعته إن كانت مجموعة . الملحد : الظالم في الحرم . انظر : تخلص الشواهد ١٠٨ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من (قدي) للضرورة .

الكتاب ٣٨٧/١ ، النوادر ٥٢٧ ، إصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، الكامل ١٨٨/١ ، ١٢٣٤/٣ ، المختص ٢٢٣/٢ ، سمط اللآلي ٦٤٩/٢ ، القرط ٢٧٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٠٩/٢ ، ٨٩٦ ، ١٠٧٦/٣ ، المفصل ١٣٩ ، الأمالي الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، الإنصاف ١٣١/١ ، شرح المفصل ١٣١/٢ ، ٢٤// - ١٢٥ ، ١٤٣/٧ ، المباحث الكاملية ١٧٠/١ ، ٣١٨ ، ضرائر الشعر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/١ ، المنهاج الجلي ٧١ ، شرح الجزولية ٥٦٥/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، تخلص الشواهد ١٠٨ ، المقاصد النحوية ٣٥٧/١ - ٣٦١ ، مع الهوامع ٢٢٣/١ ، الخزانة ٣٨٢/٥ - ٣٩٦ ، الدرر اللوامع ٤٢/١ .

وهو عند سيبويه ضرورة مشبهة بحسبي^(١) ، ولم يذكر سيبويه مني بالتخفيف
و[لا^(٢)] عني [به^(٣)] أيضا^(٤) ، ولا وُجد^(٥) إلا في الضرورة ، فكان حق
المؤلف أن يقول مكان قوله : « في الأشهر » في السعة ، لأن ذلك هو الذي يبين أن
التخفيف لا يكون إلا في الضرورة لا قوله ١٢٨/ في الأشهر ، بل يوهم قوله في
الأشهر أن ذلك موجود فيهما في منشور الكلام وحال السعة .

وقوله : وأنت في إلحاقها معه متصلا بلدن مخير^(٦) .

لحاقها للذن عند سيبويه لازم^(٧) ، ولا ينبغي أن يكون تخفيفها معه إلا في
الضرورة على مذهبه^(٨) .

وهذا الذي قاله المؤلف [هو^(٩)] قول الزجاج^(١٠) ، وقد جاء الوجهان

(١) قال سيبويه : « وقد يقولون في الشعر قطي وقدي ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر
الشاعر فقال قدي شبه بحسبي لأن المعنى واحد قال الشاعر :-

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

لما اضطر شبه بحسبي وهني ، لأن ما بعد (هـ) وحسب (مجرور كأن ما بعد (قد) مجرور » ، الكتاب
٣٨٧/١ .

(٢) تكلمة من : ب . (٣) تكلمة من : أ وبه يعني بالتخفيف .

(٤) انظر حديث سيبويه - رحمه الله - عن عني ومني في الكتاب ٣٨٦/١ - ٤٨٧ .

(٥) ب : وجده . (٦) الجزولية : ١٣ ب .

(٧) انظر : الكتاب ٣٨٦/١ ، ثم قال في علة لزومهن لنون الوقاية مع باء المتكلم : « وأما (قط وعن
ولدن) فإنهن تباعدن من الأسماء ولزومهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل
نحو خذ وزن فضا رعت الفعل وما لا يُجَرُّ أبداً وهو ما أشبه الفعل فأجريت مجراه ولم يحركوه » ، الكتاب
٣٨٧/١ - ٣٨٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٨٧/١ .

(٩) الزجاج : (٢٣٠ هـ - ٣١١ هـ) .

أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أخذ عن ثعلب في صباه ثم تحول إلى المبرد كان ديناً صالحاً
فاضلاً حسن العقيدة ، أخذ عنه ابن السراج والزجاجي وابن ولاد والفارسي والنحاس وأبو علي القالي والرماني
ومبرمان والأمدى وغيرهم من الجلة ، له مصنفات منها : معاني القرآن وإعرابه ، ما ينصرف وما لا ينصرف
وفعلت وأفعلت وغيرها .

« تاريخ بغداد ٨٩/٦ - ٩٣ ، معجم الأدباء ١٣٠/١ - ١٥١ ، إنباه الرواة ١٥٩/١ - ١٦٦ » .

(١٠) قال الزجاج : « وقوله جل وعز ﴿ قد بلغت من لدني عذراً ﴾ ويقرأ من (لدني عذراً) بتخفيف =

في السبع (١) .

فلعل سيويوه يريد أن التخفيف فيها لا يكون في الأفصح من الكلام إلا [أن (٢)]
تضم إليه ضرورة ، وتكون قراءة من قرأ بالتخفيف في ذلك على لغة ضعيفة لم يعرض
[سيويوه (٢)] لها لقلتها (٣) .

[العلم]

وقوله : فيما يعني الإنسان التفرقة بين أشخاصه (٤) .

مثاله : زيد وعمرو .

وقوله : فيما لا يعنيه إلا معرفة جنسه (٥) .

= النون ويجوز من (لدني عذرا) بإسكان الدال ، وأجوده بتشديد النون ، لأن أصل (لدن) الإسكان فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نونا ليسلم سكون النون الأولى ، تقول من لدن زيد وتسكن النون ثم تضيف إلى نفسك فتقول : من لدني ، كما تقول : عن زيد ، ثم تقول : عني ومني ، ومن قال : لدني لم يجز له أن يقول : عني ومني بحذف النون ، لأن لدن اسم غير متمكن ومن وعن حرفان جاءا لمعنى ، ولدن مع ذلك أثقل من (من وعن) والدليل على أن الأسماء يجوز فيها حذف النون قولهم : قدي وقديني في معنى حسبي ، معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/٢ - ١٧٨ أ .

(١) في قوله تعالى : ﴿ قد بلغت من لدني عذرا ﴾ [الكهف : ٧٦] .

قرأ بتشديد النون من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ، وبتخفيف النون من السبعة نافع واختلفت الرواية عن عاصم .

السبعة ٣٩٦ ، التبصرة ٥٧٨ ، التيسير ١٤٥ ، الإقناع ٦٩١/٢ ، النشر ٣١٣/٢ ، الإتحاف ٢٩٣ ، وانظر : حجة القراءات ٤٢٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٦٩/٢ .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) أخذ هذا بتصريف يسير اللورقي في المباحث الكاملية ٣١٨/١ .

(٤) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « العلم ضربان ؛ ضرب للفرق بين الأشخاص وضرب للفرق بين الأجناس فالأول فيما يعني » .

(٥) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « والثاني ... » .

مثاله : قُثِمَ ^(١) وجَعَارِ ^(٢) .

وقوله : والمركب إلى جملة في الأصل ^(٣) .

مثاله : تأبط شرا ^(٤) وبرق نخره ^(٥) .

وقوله : واسمين جعلاً اسماً واحداً ^(٦) .

بعلبك ^(٧) .

وقوله ^(٨) : إلى كنية ^(٩) .

مثاله : أبو بكر .

وقوله : وغير كنية ^(١٠) .

(١) قثم : علم على الذبح ، والذكر من الضباع والأنثى قثام مثل حذام .

« تهذيب اللغة ٨٥/٩ ، الصحاح ٢٠٠٥/٥ - ٢٠٠٦ ، اللسان ٤٦٢/٢ (قثم) » .

(٢) جعار : اسم للضبع لكثرة جعرها .

« تهذيب اللغة ٣٦٢/١ ، الصحاح ٦١٤/٢ ، اللسان ١٣٩/٤ (جعر) » .

(٣) الجزولية : ١٣ ب ، وقبله : « ثم ينقسم الشخصي إلى مركب ومفرد والمركب ... » .

(٤) سمي به ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي شاعر جاهلي تهامي من عدائي العرب وفتاكهم .

انظر : « الشعر والشعراء ١٤٣ - ١٤٤ ، المبهج ٤٥ - ٤٦ ، الخزانة ١٣٧/١ - ١٣٨ » .

(٥) قال الفيروز آبادي « وبرق نخره لقب رجل » ، القاموس ٢١٨/٣ وقال الزبيدي : « وبرق نخره

لقب رجل كتأبط شرا ونحوه » ، تاج العروس ٣٨٥/٦ (برق) .

(٦) الجزولية : ١٣ ب ، وقبله « والمركب ما أصله جملة وما ليس كذلك ، وما ليس كذلك مضاف

ومضاف إليه واسمين » .

(٧) قال ياقوت الحموي : « بعلبك مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة بينها وبين دمشق ثلاثة أيام

وقيل : اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل ، وهو اسم مركب من بعل اسم صنم وبك أصله من بك عنقه

أي دقها فإما أن يكون نسب الصنم إلى بك وهو اسم رجل أو جعلوه بك الأعناق » ، معجم البلدان

٤٥٣/١ ، وانظر : معجم ما استعجم ٢٦٠/١ .

(٨) ب : ومنقولة .

(٩) أ : كنيته .

وانظر الجزولية : ١٣ ب ، وقبله « والمضاف إليه إلى كنية ... » .

(١٠) الجزولية : ١٣ ب .

مثاله : امرؤ القيس .

وقوله : من الجنس العين ^(١) .

مثاله : أسد ^(٢) .

وقوله : ومن الجنس غير العين ^(١) .

مثاله : [أفضل ^(٣)] .

فصل وقوله : ومن المشتق من الجنس ^(٤) .

مثاله : يزيد يريد أنه منقول من الفعل الذي هو مشتق من الجنس الذي هو الزيادة .

وقوله : فالمقيس ما له وزن في النكرات ^(٤) .

أي نظير بدليل قوله بعد : « ما خرج عن حكم نظيره » ^(٥) في غير المقيس .

وربما قال قائل كان ينبغي له أن يقول ^(٦) : والمقيس ما له وزن أي نظير ، وغير

المقيس ما خرج عن حكم نظيره ، ويسقط (في النكرات) في الموضعين ^(٧) ، لأنه إذا

أثبتته فيهما ^(٨) أوهم أنه إذا خرج عن حكم نظيره في النكرات وبقي على حكم

نظيره ^(٩) في الأعلام كان غير مقيس ، ولو كان له نظائر في الأعلام لما كان غير مقيس

وإنما كان يكون مقيساً ، لأن ذلك كان يكون يكون قياس الأعلام .

(١) الجزولية : ١٣ ب ، وقيله : « وينقسم أيضا إلى منقول ومرتل والمنقول يكون من » .

(٢) كثيرون سموا بأسد ومنهم جد بعض الأسدين وهو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس جد

جاهلي . انظر : جمهرة أنساب العرب ١١ ، ١٩٠ - ١٩٢ .

(٣) تكلمة من : ب . (٤) الجزولية : ١٣ ب .

(٥) نص الجزولي : « وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره في النكرات » ، الجزولية ١٣ ب .

(٦) ورد هذا الاعتراض والجواب عليه في الشرح الصغير ١٢٩ - ١٣٠ .

ونقله اللورقي مختصرا معزوا إلى الشلوين في المباحث الكاملية ٣٢٥/١ .

(٧) يعني في قول الجزولي : « ... ما له وزن في النكرات » وقوله : « ما خرج عن حكم نظيره في

النكرات .

(٩) أ : نظير .

(٨) ب : فيه .

فيقال في جواب هذا القائل : لم يرد ما ذكرته من أنه [يكون ^(١)] خارجا عن حكم نظيره في النكرات ، وجاريا على حكم نظائره / ١٢٨ ب في الأعلام ، مطردا ذلك الحكم فيها هذا ما لا يوجد أصلا ، لكن الموجود ما يخرج عن حكم نظيره في النكرات ، ويجري في الشذوذ على حكم نظائره له في الأعلام التي جاءت شاذة كشذوذه وإن لم يطرد ذلك فيها .

وإنما ^(٢) قصد المؤلف التنبيه على أن الأعلام يكثر [الشذوذ ^(٣)] فيها لكثرة [استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيره ^(٤)] ، فنبه بقوله : ما خرج عن حكم نظيره في النكرات على أن العلمية هي سبب الشذوذ فيها ^(٥) لكثرة ^(٦) [استعمال الأعلام على ما قلناه ، وكذلك يقول النحويون ^(٧)] ، فقد صار إذن إثبات قوله : في النكرات يفيد أمرا لا يفيد إسقاطه ، فلا ينبغي إذن إسقاطه كما قلت أيها المعترض . وقوله : وهو إما صحيح فيه ما يجب إعلاله ^(٨) .

مثاله : حَيوة اسم رجل ^(٩) ، لأن كل ياء وواو ^(١٠) اجتمعتا وسبقت إحدهما

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : وإلا .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) قال ابن جني : « العلم لما كثر استعماله لحقه التغيير من موضعين : أحدهما نفسه ، والآخر إعرابه ، أما تغيير نفسه فما قدمناه آنفا من مجيئه مخالفا للباب نحو معدي كرب وَتَهْلَلُ وَمَوْرُقٌ وَحَيوةٌ ومريم ومكوزة ، وإما تغيير إعرابه فوجود الحكاية فيه وهذا التغيير باب يختص بالأعلام أعني حكاية الإعراب ، وسبب جواز ذلك فيه استعماله ، وما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله » ، المهبج ٢٤ .

(٥) قال ابن جني : « الضرب الثاني من الأعلام المرتجلة وهو ما القياس دافع له وهو أصناف ، فمن ذلك ما ظهر تضعيفه والقياس - لولا العلمية مانع منه نحو تهلل » ، المهبج ١٨ . فجعل العلمية مسوغة للشذوذ والخروج عن القياس .

(٦) انظر : البغداديات ٢٣٣ ، المهبج ١٨ - ٢٥ ، وسر الصناعة ٥٩٠/٢ ، المنصف ٢٨٥/٢ .

(٧) الجزولية : ١٣ ب .

(٨) هذا ما ذكرت المعاجم ولم يضيفوا عليه شيئا .

انظر : تهذيب اللغة ٢٨٥/٥ ، الصحاح ٢٣٢٥/٦ ، اللسان ٢١٥/١٤ (حيا) .

وهناك حيوة بن جرول الكندي والد أبي المقدم رجاء بن حيوة بن جرول الكندي المتوفى سنة ١١٢ هـ .

انظر : نسبه في ترجمة ابنه رجاء في : صفة الصفوة ٢١٣/٤ - ٢١٤ ، وفيات الأعيان ٣٠١/٢ - ٣٠٣ .

(٩) ب : أو واو .

بالسكون أوجب ذلك قلب الواو ياء ^(١) إلا ما شذ ^(٢) .

وقوله : أو مفكوك فيه كذا ^(٣) .

مثاله : مَحْبِبٌ اسم رجل أيضا لمكان اجتماع المثلين ، ولا موجب لإظهارهما ولا مسوغ ^(٤) .

وقوله : أو مفتوح فيه ما يجب كسره في النكرات ^(٥) .

مثاله : مَوْزُق ^(٦) اسم ^(٧) رجل لأن ما فاءؤه واو في مفعّل إنما تكون عينه مكسورة إلا ما شذ ^(٨) .

وقوله : وقد يكون العلم بالغلبة ^(٩) .

أي قد لا يكون العلم علما في أصل وضعه ، ولكنه اسم يتعرف في أصل وضعه بعهد بين المتكلم والمخاطب ، ثم يكثر استعماله في بعض المعهودات فيغلب على ما يستعمل فيه حتى لا يحتاج فيه إلى إحالة على عهد متقدم ، ولكنه يصير علما

(١) انظر ذلك في : سر الصناعة ٥٨٥/٢ ، ٧٣٥ ، المبهج ٢٢ ، شرح الشافية ٢٠٩/٣ - ٢١٠ .

(٢) مثل : حيوة وضَيُون .

(٣) الجزولية : ١٣ ب ، ونصه : « أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه » .

(٤) قال ابن جنّي : « ... مَحْبِبٌ كان قياسه مَحَبٌّ لأنه مَفْعَلٌ من المحبة ، ألا ترى أنه ليس في الكلام

تركيب (م ح ب) فيكون فعلاً منه » ، المبهج ١٩ .

(٥) الجزولية : ١٣ ب ، وفيها : « أو مفتوح فيه ما يجب كسره » ، وليس فيها (في النكرات) وهو

موجودة في التيمورية ٧٠ .

(٦) قال الزبيدي : « ومَوْزُقٌ كمَقْعَدٍ اسم ملك الروم قال الأعشى :-

فَأَصْبَحْتُ قَدْ وَدَّعْتُ مَا كَانَ قَدْ مَضَى وَقَبْلِي مَا مَاتَ ابْنُ سَاسَانَ مَوْزُقُ

أراد كسرى بن ساسان ومَوْزُقٌ والد طريف المدني » ، تاج العروس ٨٧/٧ (ورق) .

(٧) اسم ، معادة في : أ .

(٨) قال ابن جنّي : « ومن ذلك أيضا قولهم في اسم الرجل (مَوْهَبٌ) ، وفي اسم المكان (مَوْظَبٌ)

وهذا شاذ ، وذلك أن ما فاءؤه واو لا تبني العرب منه مَفْعَلًا بفتح العين ، وإنما ذلك بكسرها ألينة نحو : مَوْضِعٌ

ومَوْقِعٌ ومَوْزِدٌ ومَوْجِدَةٌ ومَوْعِدَةٌ وجاء مَوْظَبٌ ومَوْهَبٌ على الشذوذ وكذلك مَوْزُقٌ » ، المبهج ٢٢ .

(٩) الجزولية : ١٤ أ .

[له ^(١)] لأنه المراد به من غير إحالة . على عهد بينك وبين المخاطب [لأنه ^(١)] فيه سوى العلمية ، كما يعلم المراد بالعلم [كذلك ^(٢)] .

وقوله : كالديران ^(٣) .

كأنه كان في الأصل الدابر ، ثم قدروا فيه وصف جنس آخر بالدبور غير الأول وغيره ، فرقا بينه وبين الجنس [الأول ^(٢)] [كما ^(١)] قالوا : بناء حصين / ١٢٩ وأمرأة حصان ، فرقا بين المرأة وغيرها مما يوصف بالحصانة ^(٤) . ثم بعد هذا العمل جعل علما .

وقوله : والثريا ^(٣) .

كأنه كان في الأصل : الثروى ^(٥) ، ثم عُيِّرَ فرقا بينه وبين جنس آخر مما يوصف بالثروة ثم جعل علما .

[الموصول واسم الإشارة]

وقوله : المبهم نعني به كذا وكذا ^(٦) .

كل واحد من النوعين مبهم بمعنى أنه ليس مخصوصا بشيء من الأشياء التي تقع تحته في جميع المواضع دون شيء ، وإن تخصص في موضع من المواضع التي يقع ^(٧) فيها

(١) تكملة من : أ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ١٤ أ .

والديران : كوكب أحمر منير على أثر الثريا ، وسمي ديرانا لدبوره الثريا .

انظر : الأنواء ٣٧ ، المخصص ١٠/٩ .

(٤) هذا ملخص كلام سيويه في الكتاب ٢٦٧/١ .

(٥) قال ابن جعفر : « الثريا هي تصغير الثروى من الكثرة ، فغلبت على الكواكب المعروفة

لكثرتها » ، المنهاج الجلي ٧٤ ب .

(٦) الجزولية : ١٤ أ وفيها : « المبهم نعني به الموصول واسم المشار إليه » .

(٧) أ : هو .

بما تحته ، فإن ذلك لا يناقض الوضع على تخصيص المفرد مثلاً الذي هو وضعها إذ هي موضوعة على الخصوص . ألا ترى أنها خاصة في كل موضع من المواضع التي تقع ^(١) فيها لما تحتها ، وإن كان الذي يقع تحتها ليس مخصوصاً بجملته ، فإنها في حال وقوعها عليه خاصة له ، لأنها لا تقع إذ ذاك على الجملة ، إنما تقع منها على شيء شيء فوضعها إذن على الخصوص فيما تقع عليه بحيث لا يكون هناك غيره . إذ كان المراد بها شيئاً شيئاً من تلك الجملة ، وإن كانت الأشياء التي تقع عليها كثيرة بالجملة . فإنه لا يراد بها في كل موقع من مواقعها ^(٢) تلك الجملة ، إنما يراد بها شيء شيء من تلك الجملة وتعرف اسم المشار إليه بالإشارة به إلى شيء بعينه ^(٣) ، وتعريف الموصول مختلف فيه :—

ف قيل : بالصلة وهو مذهب الفارسي ^(٤) والألف واللام في الذي والتي زائدة .
وقيل : تعرف الذي والتي بالألف واللام وباقيها بكونه في معناها ^(٥) .

[المعرف بالألف واللام]

وقوله : لا في معرض الحوالة على معهود ^(٦) .
أي لا في معرض الإحالة على شخص واحد معهود نحو : الرجل خير من المرأة ^(٧) .

(١) ب : تلحق . (٢) ب : موضع من مواضعها .

(٣) قال سيويه : « وأما الأسماء المهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذاك وتلك وذاتك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك ، وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته » ، الكتاب ٢٢٠/١ .

(٤) قال الفارسي : « ألا ترى أن تعرف (الذي) بالصلة لا بالألف واللام ، وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرف به لازماً لا يجوز إلغاؤه » ، الحجة ١١٣/١ .

(٥) هذا مذهب الأخفش فهو يرى تعريف الذي والتي بالألف واللام ، وما ليس فيه ألف ولام مثل (من وما) فهي عنده في معنى ما فيه الألف واللام مثل (سحر) إذا أردت به اليوم بعينه . انظر : شرح الجمل ١٣٥/٢ .

(٦) الجزولية : ١٤ ، وقبله : « الألف واللام ضربان : جنسيان وعهديتان ؛ الجنسيان هما الداخلتان على الاسم ... » .

(٧) بل المراد هنا جنس الرجل خير من جنس المرأة . وانظر : التبصرة والتذكرة ٩٦/١ .

وقوله : على معهود ذكرنا ^(١) .

مثاله : لقيت رجلا فضربت الرجل .

وقوله : أو علما ^(١) .

مثاله : لقيت الرجل إذا أردت به من تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عهد .

وقوله : ويفيد مضمر ^(٢) / ١٢٩ ب الاسم الذي هما ^(٣) فيه ما يفيد مظهره ^(١) .

لأنه إحالة على متقدم ذكرنا أو علما يفيد المضمر في ذلك ما يفيد المظهر إذ علم على من يعود كقولك في : لقيت رجلا فضربت الرجل فضربته عوضا من قولك فضربت الرجل ، وكذلك تقول في لقيت الرجل الذي بينك وبين مخاطبك فيه عهد لقيته مكان قولك : لقيت الرجل ، وذلك صحيح لأنه ^(٤) علم على من يعود ، وليس كذلك ^(٥) ما فيه الألف واللام للجنس كقولك : الرجل خير من المرأة ، لأنك لو وضعت المضمر موضعها فقلت : هو خير منها ، لم يفد المضمر ما أفاده المظهر أصلا لأنه لا يعلم المراد به .

وقوله : ويعرض في الجنسية الحضور ^(٦) .

مثاله : جاءني هذا الرجل يقول لأنك جئت بقولك الرجل بيانا للجنس الذي أبهم هذا عليه وعلى غيره ، فهو في الأصل اسم الجنس ثم عرض فيه - بكونه قد بين به هذا ، وهو للحاضر - الحضور وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه .

وقوله : وفي العهدية الغلبة ^(٦) .

(١) الجزولية : ١٤ أو حديثه عن الألف واللام العهديتين .

(٢) مضمر ، معادة في أ . (٣) يعني الألف واللام العهديتين .

(٤) ب : أنه . (٥) ب : ذلك .

(٦) الجزولية : ١٤ .

مثاله : الصعق ^(١) ، وذلك أن هذا الاسم لم يكن علما لمن هو له إلا أن ^(٢) في أصل وضعه إنما ^(٣) هو رجل أطعم الناس فذرت الريح في جفانه الرمل [والتراب ^(٤)] فسب الريح فأصابته الصاعقة ، فذكرته العرب فقالت : كان من أمر الصعق كذا [وفعل الصعق كذا ^(٤)] على معنى الإحالة على العهد المتقدم ، ثم أكثر من ذكره حتى صار هذا اللفظ يفهم منه هذا المسمى ، وإن لم يكن هناك إحالة على عهد متقدم فهذه الغلبة التي عرضت في العهدية ، أعني غلبة هذا الاسم على هذا المسمى المراد به من بين سائر المعهودين ممن أصيب بالصاعقة ^(٥) .

وقوله : ولمح الصفة ^(٦) .

مثاله : الحارث والفضل ، يعني أنا إذا قلنا الحارث والفضل فلم نحل على معهود معلوم بالحارث والفضل ولكننا تفاءلنا له بأن يكون كذلك حتى يعلم به ويغلب عليه / ١٣٠/ ويصير له كالصعق المتقدم ، فالعهد هنا لم يكن في الحقيقة لكنه من حيث التفاؤل كأنه ملموح منظور إليه ^(٧) .

(١) قال السيرافي : « فمن ذلك الصعق وهو رجل من بني كلاب وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فشتها فرمي بصاعقة فقتلته فقال فيه بعض بني كلاب :-

بأن خويلدا فابكسي عليه قتيل الريح في البلد التهامي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه وشهر به ، حتى إذا ذكر الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره ممن أصابته صاعقة » ، شرح الكتاب ٢/ ٢٠٧ أ .

وانظر اسمه ونسبه وخبره في : الاشتقاق ٢٩٧ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٦ ، اللسان ١٠/ ١٩٩ (صعق) ، الخزانة ١/ ٤٣٠ .

(٢) أ : الآن .

(٣) إنما : معادة في : أ . (٤) تكلمة من : ب .

(٥) لأن الصعق في اللغة هو الذي يغشى عليه ويذهب عقله من صوت يسمعه كالهدة الشديدة . انظر اللسان ١٠/ ١٩٨ (صعق) .

(٦) الجزولية : ١١٤ .

(٧) نقل هذا المقطع والذي قبله اللورقي بنصه من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : المباحث الكاملية ٣٣٨/١ ، وأضاف بعد هذا النص قوله : « فاللام دلت على أن في المسمى معنى الحرث أي الاكتساب ومعنى الفضل إما حقيقة أو تفاؤلا أن يكون فيه ذلك مع أن الاسم علم بدونها » .

[نعت المعارف والنعت بها]

وقوله : المضممر لا ينعت لأن ما يفسره يعينه ^(١) .

يقول : إن النعت إنما هو في أصل وضعه للفرق بين مشتركين في الاسم ^(٢) ، فتفسيره يقوم مقام ذلك فيغني عن النعت فيه ، ثم منع نعت المدح والذم حملا على نعت البيان . لأنه أصل لهما .

وقوله : العلم لا ينعت به كما لا ينعت بالمضممر وينعت بباقي المعارف ^(٣) .

لأن باقيا إما اسم مساو وإما دونه .

وقوله : المبهم ينعت بالألف واللام للجنس ^(٤) .

أي لبيان الجنس الذي انبهم ^(٥) عليه هذا من غيره ، ثم يخصه من بين الجنس بالحضور ^(٦) الذي عرضت ^(٧) فيه الألف واللام الجنسية بهذا ، هذا قوله وهو يحتمل أمرين :-

أحدهما : ما ذكر .

والآخر : أن يكون المبهم وصلة للألف واللام [وكأن الألف واللام ^(٨)] في ذلك تكون للعهد بينك وبين مخاطبك في الحاضر ، وأصلها أن تكون للعهد في الغائب فأرادوا بيان ذلك بأن جعلوا هذا وصلة لما فيه الألف واللام فالحضور على هذا إنما عرض في العهدية ، والذي قاله ^(٩) سيبويه : إن المبهم وصلة للألف واللام ^(١٠) .

(١) شرح الجزولية : ١٤ أ .

(٢) قال ابن السراج : « والصفة : كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ » ، الأصول ٢٣/٢ .

(٣) الجزولية : ١٤ أ ، وفيها « بباقي المعارف غير المضممر » .

(٥) ب : المبهم .

(٤) الجزولية : ١٤ أ .

(٧) أ : عرض .

(٦) أ : الحضور .

(٩) ب : قال .

(٨) تكملة من : ب .

(١٠) قال سيبويه : « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة =

(٤٢ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

وقوله : مما يخص ^(١) الجنس المقصود ^(٢) .

قال بعضهم لأنه إذا ^(٣) وقع الإشكال في اسم الإشارة فأول ما يقع في الجنس فحقه أن يبين أولاً ثم يؤتى بالنعت الذي يخصه من غيره .

والصواب أن هذا إنما هي هنا وصلة لما بعدها كما ذكرنا عن سيبويه ، فالاسم الذي بعدها في معنى ولاية العامل له ، والعوامل لا تليها إلا الجوامد لا الصفات ^(٤) ، إلا أن تكون خاصة لجنس ما ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس بمستحسن / ١٣٠ ب مررت بالحسن ولا مررت بالجميل ^(٥) لأنه لا يخص جنسا من جنس ، فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مثل مررت بهذا الضاحك [كما يستحسن مررت بالضاحك ^(٦) لأنه ^(٧)] يخص ^(٨) جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا ^(٩) .

= (أي) وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان » ، الكتاب ٣٠٦/١ .

وقال السيرافي شارحا قول سيبويه هذا « الأصل في دخول يا أيها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى ، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ فأدخلوا أي وصلة إلى نداء الرجل على لفظه وجعلوه الاسم المنادى وجعلوا الرجل نعتا له ... » ، شرح الكتاب ٣٧/٣ ب .

(١) ب : يحتمل .

(٢) ب : المنصوب . وانظر الجزولية : ١٤ أ .

(٣) ب : لما .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٣٤٣/١ ، شرح الجزولية ٥٨٠/٢ .

(٥) فقد يكون الحسن أو الجميل إنسانا أو حيوانا أو جمادا فلا يختصان بجنس معين .

(٦) الضحك يختص بالإنسان لذا صح نعت المبهم به .

(٧) تكملة من : ب . (٨) أ : لا يخص .

(٩) مما يوضح هذا قول ابن جعفر : « حق المبهم أن يوصف بالأجناس الجامدة دون المشتقات على ما بان غير أن الجنس الجاري عليه صفة قد نعت أيضا بالمشتق فيجري على المبهم نعتا مع نعت المشتق . كقولك مررت بهذا الرجل الكريم وهذا الفرس الفاره ، ثم إنه قد يحذف الجنس ويقام نعت المشتق مقامه ، فإن اتفق هذا فالأولى أن يكون ذلك الوصف المشتق الجاري نعتا على الجنس الذي وصف به المبهم مختصا بذلك الجنس =

وقوله : وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة ^(١) .

يريد المضاف إلى المعرفة الذي هو مساو له أو دونه ^(٢) ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعت باسم الإشارة .

وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقوله أو يقدم لذلك ما يدل عليه ، وإذا لم يفعل ذلك فتكليفه قارئ كتابه أن يحمل كلامه على هذا من تكليف ما لا يطاق إلا أن يقول : هذا معلوم في صناعة النحو .

فيقال له : الذي يعلم هذا من صناعة النحو غني عن هذا كله فأني معني لخطابه بهذا .

وقوله : وبما ^(٣) أضيف إلى مثله ^(٤) .

يريد مما فيه الألف واللام ، وكان حقه أن يبين هذا ، وإلا فهو يوهم ما لا يجوز .

وقوله : المضاف إلى المعرفة ينعت بمثله ^(٥) .

يريد مما هو مساو له أو دونه إلا بالمضاف ^(٦) إلى المبهم لا ينعت بالمضاف إلى العلم هو ولا المضاف إلى ما فيه الألف واللام ^(٧) .

= المقصود بالإشارة بحيث لا يشركه فيه جنس آخر لينماز به عن غيره فتحصل الفائدة » ، المنهاج الجلي ٧٦ ب - ١٧٧ .

(١) الجزولية : ١٤ ب . وبه يعني بالمبهم .

(٢) ما هو أقل من اسم الإشارة تعريفاً لا ينعت باسم الإشارة ، وذلك لأن من شرط النعت أن يكون المنعوت أعرف منه . انظر هذا في : المباحث الكاملية ١/٣٤٣ - ٣٤٤ ، المنهاج الجلي ٧٧ ب ، شرح الجزولية ١/٥٨١ ، المشكاة والنبراس ١/١٦٦ (ف) ، شرح الكافية ١/٣١٣ .

(٣) ب : وربما .

(٤) الجزولية : ١٤ ب .

(٥) ب : مثله . وانظر الجزولية : ١٤ ب .

(٦) ب : وإلا فالمضاف .

(٧) يعني أن المضاف إلى المبهم والمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعتان بالمضاف إلى العلم لأنه =

وقوله : وبالمبهم ^(١) .

يريد ما لم يكن مضافا إلى ما فيه الألف واللام يعني المضاف إلى المعرفة المنعوت ، وكذلك قوله : « وما أضيف إلى المعرفة » ^(٢) يريد أيضا ما هو مساو له أو دونه .

[مراتب الإشارة]

وقوله : وتثنيته في الرفع ذانك ^(٣) .

لا فرق عند اللغويين بين ذانك وذائلك بل هما لغتان في معنى واحد يعني التشديد والتخفيف ^(٤) ، وفرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر ^(٥) ، وقد قال بعض النحويين إن النون الثانية عوض من اللام ^(٦) .

= أعرف منهما ، قال اللوري : « فالمضاف إلى العلم بمنزلة العلم ، وإلى المضمرة بمنزلة المضمرة في قوة التعريف ، فكما لا يوصف المعرفة باللام بالعلم واسم الإشارة والمضمرة فكذلك لا يوصف بما هو كائن بمنزلة وتنتع به المعارف غير المضمرة لكونه أعم » ، المباحث الكاملية ٣٤٥/١ .

(١) الجزولية : ١٤ ب .

(٢) من قوله : « وينعت به العلم وما أضيف إلى المعرفة ... » ، الجزولية ١٤ ب .

(٣) الجزولية : ١٤ ب .

(٤) لذلك قالوا : ومن العرب من يشدد النون فيقول : ذائلك . انظر : معاني القرآن ٣٠٦/٢ ، إصلاح المنطق ٣٨٢ ، تهذيب اللغة ٣٤/١٥ .

(٥) قال الأزهري عن (ذان) : « قال الكسائي : هي من لغة من قال : هذا أقال لك ، فزادوا على الألف ألفا كما زادوا على النون نونا ليفصل بينها وبين الأسماء المتمكنة » ، تهذيب اللغة ٣٤/١٥ .

(٦) للنحويين فيها عدة توجهات على النحو الآتي :-

أ - أن التشديد عوض من الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية لأنه قد حُذِفَ منها ألف وهي الألف التي كانت في آخر الواحد ، فجعل التشديد عوضا من المحذوف . =

وقوله : والجمع أولئك ^(١) .

لا فرق عند اللغويين بين أولئك وأولئك ^(٢) هما لغتان في معنى واحد نعني المد والقصر ^(٣) .

وفرق النحويون / ١٣١ أ بين هذين أيضا بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر ^(٤) كما فرقوا فيما تقدم ^(٥) .

وقوله : وتشتيهما في الرفع تأئك وتائك ^(١) .

= ب - وجب التشديد لهذه النون للفرق بين النون التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد نحو : زيد وعمر و بين النون التي لا تنوين في الواحد ملفوظ به . تكون النون عوضا منه .

ج - أن النون شددت للفرق بين النون التي تحذف للإضافة وبين النون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المبهم معرفة لا يضاف ألبة .

د - أن التشديد وجب على إدغام اللام في النون وذائك أصله ذلك ، ثم دخلت نون التثنية قبل اللام فصارا (ذائك) ثم أدغمت اللام في النون ، فوقع التشديد لذلك وهو قول الزجاج وابن السراج . وقيل غير ذلك .

انظر : الأصول ١٢٨/٢ ، إعراب القرآن ٥٥٢/٢ - ٥٥٣ ، حجة القراءات ٥٤٤ - ٥٤٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١ - ٣٨٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٢/١ - ٢٣٣ .

(١) الجزولية : ١٤ ب .

(٢) أ : ألا لك .

(٣) انظر هاتين اللغتين في : إصلاح المنطق ٣٨٢ ، الأصول ١٢٨/٢ ، شرح الجمل ٢٠٢/١ .

(٤) قال ابن يعيش : « فإذا أردت الجمع قلت أولا وأولاء ومن مد فإنه زاد ألفا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان الألف المبدلة من اللام وألف المد ، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه لالتقاء الساكنين ، فلم يجر الحذف لئلا يزول المد ، وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجر تحريك الأولى لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها همزة ولو قلبت همزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزة لأنها أقرب الحروف إليها ، وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء وإنما كسرت لالتقاء الساكنين » ، شرح المفصل ١٣٣/٣ .

(٥) انظر ص : ٦٦٠ هـ .

بالتشديد ^(١) والتخفيف في معنى واحد عند اللغويين وعند النحويين على ما تقدم ^(٢) .

(١) ب : والتشديد .

(٢) انظر ص : ٦٦٠ هـ ٦ .

[باب العطف]

قوله : على اسم دونه في الشهرة ^(١) .

لا يشترط هذا فيه ، وإن كان بعضهم قد شرطه ^(٢) ، بل قد يجري على اسم دونه في الشهرة ، وقد يجري ^(٣) على اسم مساو له ، وعلى اسم أشهر منه ^(٤) ، كما يكون ذلك في البديل لأن البيان يقع بكل ذلك ، فصح عطف البيان في ذلك كله ، ولم يلتفت فيه إلى كون التابع أعرف لأن التبعية فيه غير أصلية فلم يلتفت إليها ، ولا عمل عليها ، ولا فرق بينهما في البيان ، إلا أن عطف البيان ليس في تقدير الحلول محل الأول ، [وإنما المقصود بالخبر في عطف البيان الأول والثاني جاء للبيان ^(٥)] ، والبديل في تقدير ذلك ^(٦) .

وقوله : لمانع ^(٧) .

المانع الذي فيه من أن يكون نعتا هو كونه غير مشتق ^(٨) .

(١) الجزولية : ١٥ ، وقبله : « عطف البيان : هو الاسم الجاري على ... » .

(٢) كالجزولي هنا ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٩٤/١ ، المقرب ٢٤٨/١ .

(٣) ب : جرى .

(٤) قال ابن مالك : « ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح » ، التسهيل ١٧١ .

قال أبو حيان : « زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفرقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه ، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك وهذا مذهب سيويه فإنه أجاز في ذا الجملة من يا هذا ذا الجملة أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا ... » التذيل والتكميل ١٣٤/٣ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) قال المبرد : « اعلم أن البديل في جميع العربية يحل محل البديل منه وذلك قولك : مررت برجل زيد وبأخيك أبي عبد الله » ، المقتضب ٢١١/٤ .

(٧) الجزولية : ١٥ ، وقبله : « إلا أنه لا يكون نعتا لمانع فيه » .

(٨) والنعت يكون مشتقا قال ابن بابشاذ : « وذلك أن النعت يكون بالأسماء المشتقة وعطف البيان يكون بالأسماء الجامدة » ، شرح المقدمة المحسبة ٤٢١/١ .

وانظر : المباحث الكاملية ٣٤٩/١ ، شرح الجمل ٢٩٤/١ ، المقرب ٢٤٨/١ ، شرح الجزولية ٥٩٠/٢ .

وقوله : والمقصود من الاسمين الأول ^(١) .

يريد أن المقصود بأن يخبر عنه من الاسمين إنما هو الأول [لا ^(٢)] الثاني كما كان ذلك في النعت والثاني إنما أتى لبيان الأول كما أتى لذلك في النعت .

وقوله : والفرق بينه وبين البديل ما شابه به النعت ^(٣) .

يريد ما قدمناه من أن عطف البيان لبيان الأول كما أن النعت لبيان الاسم الأول ، والبديل الاسمان فيه على تقدير تكرير العامل ، وحلول الثاني محل الأول ^(٤) وليس المقصود فيه على ذلك التقدير الأول منهما والثاني بيان له كما كان ذلك في النعت بل كل واحد منهما مقصود فيه .

وقوله : وفي اللفظ يقع في باب النداء ^(١) .

مثال ذلك : يا أخانا زيد في البديل ^(٥) ، ويا أخانا زيدا في عطف البيان ^(٦) لما

(١) الجزولية : ١٥٠ . (٢) تكملة من : أ .

(٣) نص نسختي الجزولية تنقصه عبارة « ما شابه به النعت » . انظر : الجزولية نسخة فاس ١٥٠ ونسخة تيمور ٧٢ ، وكذلك في كثير من شروح الجزولية ، علما بأن هذه النصوص تورد نص الجزولية المشروح تاما . انظر : المباحث الكاملية ٣٥٠/١ ، المنهاج الجلي ١٧٩ ، شرح الجزولية ٥٩٠/٢ .

وإنما أوردته العطار في شرحه قال : « قوله : والفرق بينه وبين البديل في المعنى ما شابه به النعت ، هذا الفرق يثبت في بعض النسخ يريد أن عطف البيان يكون للفرق بين المشتركين في الاسم كالنعت ، ولا يكون البديل كذلك » ، المشكاة والنبراس ١٧١/١ (ف) .

(٤) البديل على تقدير تكرير العامل ، أو حلول الثاني محل الأول وهو ما يسميه النحاة على نية الطرح معنى لا لفظا . انظر في هذا : شرح الجمل ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، المقرب ٢٤٢/١ ، المنهاج الجلي ١٧٩ - ب ، البسيط ٣٨٧/١ (الغرب) .

(٥) لأن البديل على نية تكرار العامل ، فلو كرر العامل هنا وجب بناء زيد على الضم .

وانظر : المباحث الكاملية ٣٥٠/١ - ٣٥١ ، المنهاج الجلي ٧٩ ب ، شرح الجزولية ٥٩٠/٢ ، المشكاة والنبراس ١٧١/١ (ف) .

(٦) في عطف البيان يجوز في التابع نصب عطا على المحل ، ويمتنع البديل للعلة السابقة ، ويجوز في البيان أيضا البناء على الضم .

انظر : المصادر السابقة في هـ ٤ .

ذكرناه من افتراقهما في [تقدير ^(١)] تكرير العامل / ١٣١ ب والحلول محل الأول .

وقوله : وفي باب اسم الفاعل المعرف بالألف واللام ^(٢) .

مثاله الضارب الرجل زيدا حملا على الموضع في البدل وعطف البيان والضارب الرجل زيد ؛ حملا على اللفظ في عطف البيان خاصة ^(٣) ، ولا يصح في البدل لأنه لا يحل محل الأول إلا إذا كان منصوبا .

[عطف النسق]

وقوله : وتنفرد الواو بأنها لا تعطي رتبة ^(٢) .

في الفعل كالفاء وثم ولا رتبة في المنزلة ^(٤) كحتى ، وقد تفسر هذا المعنى فيما بعد من كلامه في الفاء وثم وحتى ^(٥) .

وقوله : ومنها بل ولا بل وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني ^(٢) .

وهذا بين [في الإيجاب ، وأما ^(١)] في النفي ^(٦) في مثل قولك : ما ضربت زيدا بل عمرا إذا أردت إثبات الضرب للثاني . فيظهر بيادي الرأي أنه خارج عن كلامه ، لأنه لو كان هذا ^(٧) الإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني ، لاقتضى ذلك أن يكون (زيد) ^(٨) منفيا عنه الضرب ، لأن الحكم الذي جعل للأول هو نفي الضرب عنه

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ١١٥ .

(٣) ومنه قول المزار الأسدي :-

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

انظر : الكتاب ٩٣/١ ، المباحث الكاملة ٣٥١/١ ، شرح الجزولية ٥٩١/٢ .

(٤) ب : الخيرية .

(٥) وهو قول الجزولي بعد ذلك : « وثم بالمهلة ولا مهلة في الفاء وحتى دون ثم » ، الجزولية ١١٥ .

(٦) أ : هنا .

(٦) ب : المعنى .

(٨) ب : عمرو .

وإثباته للثاني يقتضي أنه ترك النفي للضرب عن الأول . ثم استؤنف نفيه عن الثاني كما نفي عن الأول ^(١) ، لكن المؤلف لم يرد بجعل الحكم للأول في النفي حين قال وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول ، جعل [المتكلم ^(٢)] الحكم ولكن أراد جعل من رد عليه المتكلم بقوله : ما ضربت زيدا الحكم للأول يعني جعله الضرب لزيد إذ قال أو قدر فيه أنه قال : ضربت زيدا ، فرد عليه المتكلم ذلك بقوله : ما ضربت زيدا ، ثم أضرب عنه بعد ما نفاه تأكيدا أعني أنه أضرب عن جعل الضرب لزيد وأثبت مع ذلك لعمرو .

وقوله : ولا مع بل في الإيجاب والأمر نفي ^(٣) .

كذا ثبت والصواب نفي أو نهي ، نفي للإيجاب ونهي للأمر لأن النفي لا يكون إلا لما ثبت والأمر ليس ثابتا ١٣٢ أمثال النفي : قام زيد لا بل عمرو ، ومثال النهي : اضرب زيدا لا بل عمراً ^(٤) .

وقوله : وفي النفي والنهي تأكيد ^(٥) .

مثاله : ما قام زيد لا بل عمرو ، كأنك لما قلت : ما قام زيد ثم قلت لا أكدت بقولك [لا ^(٥)] نفي القيام عن زيد وأضربت عنه أيضا ببل ، أي أضربت عن إثبات القيام لزيد ، وكل ذلك على وجه تأكيد النفي لقيام زيد ، ثم أثبت ذلك الحكم الذي هو القيام لعمرو ، وقولك : لا تضرب زيدا لا بل عمرا على نحو ذلك .

(١) هذا رأي ينسب إلى أبي العباس المبرد ، فالتقدير عنده إذا قلت : ما رأيت زيدا بل عمرا ، بل ما رأيت عمرا . انظر : شرح المفصل ١٠٥/٨ ، المنهاج الجلي ٨٠ ب ، شرح الكافية ٣٧٩/٢ ، المغني ١٢٠/١ ، رصف المياني ٢٣١ .

(٢) تكلمة من : أ . (٣) الجزولية : ١١٥ .

(٤) انظر هذا المأخذ على الجزوي : في المباحث الكاملية ٣٦١/١ ، والمشكاة والنبراس ١٧٤/١ (ف) . وأجاب عنه الأبيدي بقوله : « فالجواب أن (لا) تكون مثل (لا) الناهية ، فإذا قلت : اضرب زيدا لا بل عمرا ، فكأنك قلت : لا تضربه بل أضرب عمرا ، وسماها نافية بالنظر إلى المعنى » ، شرح الجزولية ٦١٥/٢ .

وعندي أن الدقة تقتضي ما أشار به الشلوين وتابعه على القول اللورقي والطار خلافاً للأبيدي فإن النفي لما مضى والنهي لما يأتي ولم يقع بينهما فرق في المعنى .

(٥) تكلمة من : ب .

وقوله : من مخالفة ما بعدها لما قبلها ^(١) .

يعني في النفي والإيجاب وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، لأن اللازم في (لكن) المخففة ^(٢) من الثقيلة ، كاللازم في العطفية ، وقد كانت العطفية ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث كان ما بعدها إيجابا وما قبلها نفيًا ، فكما لزمت المضادة في العطفية لزمت في المخففة من الثقيلة ^(٣) ، ولابد من تقييد المخالفة بما قيدنا من أنه إنما يعني في النفي والإيجاب ، وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، لأنها إن لم تقيّد ^(٤) بذلك ولم يشترط فيها المضادة لزمه أن يجوز قام زيد لكن عمرو ضحك ، فإن هذين الخبرين مختلفان لأنهما غير متضادين فلم يجوز ذلك ^(٥) .

وقوله : لفظا ومعنى ^(٦) .

مثاله : ما قام زيد لكن عمرو قام ، فقد خالف ما بعد لكن ما قبلها من الجهتين أعني المعنى واللفظ ، لأن الذي قبلها منفي لفظا ومعنى ، والذي بعدها موجب لفظا ومعنى .

وقوله : أو معنى دون لفظ ^(٦) .

(١) الجزولية : ١٥ ب متحدثا عن (لكن) ، وقيله : « ويلزم في المخففة ما يلزم في العاطفة من مخالفة ... » .

(٢) ب : الخفيفة .

(٣) قال اللورقي : « ... والمخالفة لا تتحقق إلا في النفي والإثبات وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، كما ذكرنا أن اللازم في المخففة هو اللازم في العاطفة ، وقد كان في العطفية حكم ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث أن ما قبلها نفي وما بعدها إيجاب ، فلما لزمت المضادة في العطفية لزمت في المخففة » ، المباحث الكاملية ١/٣٦٣ .

(٤) ب : يعتد ..

(٥) قال الأبيدي : « وفي المخالفة غير المضادة خلاف ، فمن الناس من أجاز ذلك ، ومنهم من منع ذلك ، نحو قولك : قام زيد لكن عمرو ضحك ، وأكمل عبد الله لكن زيد شرب ، وقام زيد لكن لم يضحك ، وما قام زيد لكن ضحك والصحيح جواز ذلك بدليل قول الشاعر :-

وَلَسْتُ بِحَلَالِ الثَّلَاعِ لِبَيْتِهِ وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفُدِ

ألا ترى أن معنى ما قبل لكن : لست بجبان ومعنى ما بعدها ولكني كريم » ، شرح الجزولية ٢/٦٢٢ .

(٦) الجزولية : ١٥ ب .

مثاله : انطلق زيد لكن عمرو مقيم ، فمخالفة ما بعد لكن لما قبلها هنا في النفي والإيجاب [إنما ^(١)] هو من جهة المعنى ، [وإما من جهة اللفظ فما قبلها موجب اللفظ وما بعدها كذلك ، ولا خلاف بينهما من جهة اللفظ ، وإنما الخلاف بينهما من جهة المعنى ^(١)] لأن المقيم لم ينطلق فالذي بعدها ونسب إليه الإقامة قد نسب إليه أنه لم ينطلق فقد / ١٣٢ ب خالف ما بعدها ما قبلها في النفي والإيجاب من جهة المعنى لا من جهة اللفظ .

[أم]

وقوله : وهي التي ما بعدها [مع ^(١)] ما قبلها كلام واحد ^(٢) .

يريد أو في تقدير ذلك ، فالتى ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في اللفظ نحو : أعندك زيد أم عمرو ؟ [وأقام زيد أم عمرو ^(٣) ؟] والتي ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في التقدير لا في اللفظ نحو : أزيد قام أم قعد لأنه في التقدير : أزيد قائم أم قاعد ، أو قولك : أعندك زيد أم عندك عمرو ؟ لأنه إنما صار [ما بعدها ^(١)] مع ما قبلها كلاماً ^(٤) بالتكرير الذي فيه ، ولولا التكرير الذي فيه لكان الذي بعدها مع الذي قبلها كلاماً واحداً .

والتكرير ليس أصلاً في كلامهم فكان الكلام بذلك في معنى ما لا تكرير فيه ، ولو لم يتكرر لكانت أم متصلة ، فكذلك تكون متصلة فيما فيه التكرير ، لأن أصل الكلام ألا تكرير ، فيرد إلى أصله ، ويكون إذ ذاك كلاماً واحداً .

هذا مراد المؤلف وهذا مذهب المتأخرين أعني أن أم المتصلة لا يكون ما بعدها مع ما قبلها إلا جملة واحدة ^(٥) ، أو في تقدير الجملة الواحدة ويبعد أن يكون ذلك في

(٢) الجزولية : ١٥ ب .

(٤) أ : كلامان .

(١) تكملة من : أ .

(٣) تكملة من : ب .

(٥) ممن قال بهذا أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٩٧/٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٨ ، والأبدي في شرح الجزولية ٦٢٣/٢ .

الجملتين نحو : أقام زيد أم قعد ونحو : أقام زيد أم قعد عمرو ، لأنه يمكن أن يكون تقدير المسألة ^(١) الأولى : أي هذا كان من زيد ؟ ، وتقدير المسألة الثانية : أي هذين الأمرين كان ؟ فيكون في تقدير جملة واحدة .

وقوله : وما قبلها معتمد على همزة الاستفهام ^(٢) .

خصها بذلك لأنها لا تقع بعد غيرها من أدوات الاستفهام أعني المتصلة .

وقوله : بتعيين ^(٣) أحد الشيئين المعادل بينهما ، مفرداً كان أو جملة ^(٤) .

مثال ذلك في المفرد : أزيد قام أم عمرو .

وقوله : أو جملة في معنى المفرد ^(٥) .

مثاله : أزيد قام أم قعد ، وهذا يدل على ما نقلناه ^(٥) عنه ، من أنه يريد : أو في تقدير جملة واحدة ، وإن كان في اللفظ جملتين ^(٦) ١٣٣/أ .

وتقييده الجملة بأنها تكون في معنى المفرد مع قوله أولاً في أم المتصلة : إنها التي يكون ما بعدها مع ما قبلها كلاماً واحداً ^(٧) ، يدل على أن مذهبه ما قلناه عنه ، من أن أم المتصلة لا يكون ما قبلها وما بعدها عنده إلا جملة واحدة ، أو في تقدير جملة واحدة ^(٨) .

وهذا قد قال به غيره ^(٩) ، وقد قدمنا أنه يجوز أن يكون في جملتين إذا قدرتهما في معنى جملة واحدة ^(١٠) .

وقوله : فإن اختلف فيها أحد الشرطين ^(٢) .

(١) ب : الجملة .

(٢) ب : بتغيير .

(٣) الجزولية : ١٥ ، وقبله : « وجوابها ... » .

(٤) ب : قلناه .

(٥) ب : كلام واحد .

(٦) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ هـ ٥ .

(٧) الجزولية : ١٥ .

(٨) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ - ٦٦٩ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .

(١٠) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .

مثال اختلال الشرط الأول ^(١) عنده أزيد في الدار أم عمرو في السوق ، هذا مذهبه على ما تقدم ، ولا يلزم باختلال هذا الشرط عندنا أن تكون منقطعة ، ولا يبعد أن تكون هذه متصلة على تقدير أي هذين الأمرين كان على ما قدمناه ^(٢) .

ومثال اختلال الشرط الثاني ^(٣) : هل زيد قام أم قعد ، ولا خلاف بيننا وبينه وبين من قال بقوله من المتأخرين في أن اختلال هذا الشرط فيها ^(٤) يوجب أن تكون أم منقطعة ^(٥) .

[أو وإما]

وقوله : وكلتاها تكون في غير الطلب للشك والإبهام ^(٦) .

يعني بالطلب الأمر وبغير الطلب الخير ، وليس غير الطلب اسماً خاصاً بالخبر بل قد يكون غير الطلب استفهاماً ^(٧) ، ولا تكون (أو) فيه شكاً ولا إبهاماً ، كما ذكر

(١) الشرط الأول هو أن يكون ما قبلها مع ما بعدها كلاماً واحداً .

(٢) انظر ص : ٦٦٨ .

(٣) الشرط الثاني هو اعتمادها على همزة استفهام .

(٤) ب : فيها .

(٥) قال اللورقي : « إنما ذكر - يعني الجزولي - في النسخة الأولى شرطين فقط ، لأنه لم يجعل تعيين الجواب شرطاً بل اكتفى في اتصالها بالشرطين الأولين ، وفي النسخة الأخرى اعتمد لها شروطاً على ما فصل » ، المباحث الكاملية ٣٦٦/١ ، والجزولية : ١٥٠ ب فيها ما يشعر بالشروط الثلاثة .

أما ما ذكره الشارح من عدم الخلاف في ذلك فقد ذكر العطار أن الفراء يميز أن تكون (أم) متصلة وإن اختل شرط همزة . انظر : المشكاة والنبراس ١٧٦/١ (ف) ، وقد قال الفراء : « وقد قرأ بعض القراء (أتخذناهم سخرياً) يستفهم في (أتخذناهم سخرياً) بقطع الألف لينسق عليه (أم) لأن أكثر ما نجيء مع الألف ، وكل صواب » ، معاني القرآن ٧٢/١ .

(٦) الجزولية : ١٥٠ ب .

(٧) قال العطار : « أما غير الطلب فيقال على الإثبات والنفي والاستفهام ، لأنه لو لم يرد الاستفهام لقال وكلتاها تكون في الخير ، ويدل على ذلك أنها تقع في الاستفهام لا محالة ، ولم يذكر إلا الطلب وغير الطلب ، ولا يصح أن يراد بالطلب الاستفهام فهو إذن في غير الطلب » ، المشكاة والنبراس ١٧٧/١ (ف) ، وانظر أيضاً : المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

هو في غير الطلب والإيهام والشك إنما هما من أوصاف الخبر ^(١) ، ولكنه تجوز هو في غير الطلب فجعله اسماً خاصاً بالخبر فمثال ماهما ^(٢) فيه للشك قام زيد أو عمرو ، وقام إما زيد وإما عمرو ، إذا شككت في القائم منهما . ومثال ماهما فيه للإيهام : قام زيد أو عمرو وقام إما زيد وإما عمرو إذا أردت أن تبهم ولا تعرف من القائم وأنت عارف به ، ومنه ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ ^(٣) .

وقد يكونان في غير الطلب على غير هذين الوجهين كما هما فيه ، وذلك نحو التنويع في مثل قولك : لا يخلو ^(٤) هذا من أن يكون ١٣٣ ب كذا أو كذا أو كذا ، فهذا تنويع ^(٥) وليس شكاً ولا إيهاماً كما ذكر هو ^(٦) .

وقد يقول القائل : ما تأكل ؟ فأقول : آكل كذا أو كذا ^(٧) أو كذا ، فهذا أيضاً تنويع وليس شكاً ، أي : آكل مرة كذا ومرة كذا ومرة كذا ، فإنما ذكرت أو في هذا [كله ^(٨)] لأن كل مرة من تلك المرات إنما آكل فيها أحد تلك الأشياء .
وقوله : وفي الطلب للتخيير والإباحة ^(٩) .

يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل ^(١٠) ، إلا أنك تطلق له أن

(١) قال اللورقي : « غير الأمر يكون استفهاماً ولا يكون (أو) فيه شكاً ولا إيهاماً كما ذكر ، لأن الشك والإيهام من صفات الخبر » ، المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

(٢) أ : هو .

(٣) تمامها ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأُمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

[يونس : ٢٤] .

(٤) بياض في : ب .

(٥) ويسمى تقسيماً أو تفريقاً أو تفصيلاً .

انظر : التبيان ٤٣/١ ، ١٠٥ ، التسهيل ١٧٦ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣ ، الجنى الداني ٢٤٥ -

٢٤٦ . وقد يجعلون التفصيل قسيماً للتقسيم والتنويع . انظر المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

(٦) ب : ذكره .

(٧) ب : وكذا .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) الجزولية : ١٥ ب .

(١٠) ظاهر كلامه أن الأمرين ممنوعان في أصلهما ، وهذا غير مراد في التخيير وإنما المراد منع اجتماعهما ،

وإلا فهما في أصلهما مباح كل واحد منهما على انفراده . لذلك قالوا : « التخيير يكون حيث يتعذر

الجمع » ، المشكاة والنبراس ١٧٨/١ (ف) .

يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق لها تفعيل من الخير ، فلذلك قيل فيها تخيير .

ونعني بالإباحة ما كانت فيه بين مباحين في الأصل نحو قولك : جالس إما الفقهاء وإما الزهاد ، وجالس إما الحسن ^(١) وإما ابن سيرين ^(٢) ، وبأو فيهما . وسميت إباحة لأنك أوقعتها بين مباحين ^(٣) ، وإذا قلت هذا فأنت مبيح له بمفهوم الكلام الجمع بين الشيئين ، وإن ^(٤) لم يقتض ذلك اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس الفقهاء أو الزهاد أن مفهومه جالس أحدهما فإنك تستفيد .

فهذا المفهوم يجوز له أن يجمع بينهما لأن مطلوبك [إذن ^(٥)] منه الاستفادة ، فما زاد في الاستفادة كان أذهب في غرضك ، وهذا إنما اقتضاه المفهوم من اللفظ الذي هو فإنك تستفيد ، لا نفس اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس العلماء أو الزهاد ، إنما معنى اللفظ على ما تقدم من معنى (أو) جالس أحد هذين الصنفين ، وهذا اللفظ لا يقتضي مجالستهما إنما يقتضي مجالسة أحدهما .

ومثال ذلك في التخيير خذ من مالي إما دينارا وإما درهما ، وخذ من مالي درهماً أو دينارا .

(١) الحسن البصري (٢١ - ١١٠ هـ) .

أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، كان والده مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، والحسن من سادات التابعين وكبرائهم وكان زاهداً ورعاً ذا عبادة - رحمه الله - .

« وفيات الأعيان ٦٩/٢ - ٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ - ٥٨٨ » .

(٢) ابن سيرين (٣٣ - ١١٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن سيرين ، كان أبوه عبداً لأنس بن مالك رضي الله عنه كاتبه على مبلغ من المال فأدى المكاتبه ، وكان ابن سيرين تابعياً من أشراف الكتاب ، نشأ بزازاً ، في أذنه صمم ، اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا وكان صاحباً للحسن البصري .

« وفيات الأعيان ١٨١/٤ - ١٨٣ ، سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤ - ٦٢٢ » .

(٣) يعني مباح اجتماعهما .

(٥) تكلمة من : ب .

(٤) ب : ولو .

وقد تكون أو في الطلب على غير هذين الوجهين كقوله تعالى : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(١) .

وجعل المؤلف هذه المعاني - أعني الشك والإيهام والتخيير والإباحة - معاني لأو وإنما هي (في ١٣٤/أ الحقيقة معان) ^(٢) للكلام الذي هي فيه فالشك والإيهام والتنويع من صفة الخبر الذي (كل واحد منهما فيه) ^(٢) ، والتخيير والإباحة والتفصيل ^(٣) من صفة الأمر الذي هما فيه ، (وإنما معناهما) ^(٢) بالحقيقة الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء فهذا هو الذي كان ينبغي (أن يضاف) ^(٢) إليهما ، لأنه معناهما ، وما سوى ذلك فليس معنى لهما ، وإنما هو شيء يضاف إليهما مجازا فيهما .

وإنما حقيقته أن يكون من صفة الكلام الذي هما فيه لا من صفتها ، فإذا أريد ذكر ذلك ذكر معنى (إما وأو) الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء ، ثم قيل بعد على جهة الشك أو الإيهام أو كذا أو كذا ، وعلى جهة التخيير أو الإباحة أو كذا أو كذا .

وفي الموضع أيضا نقد آخر على المذهب المحققين من النحويين ، وذلك أنه جعل (إمّا) حرف عطف . وقد بين المحققون أبو علي وغيره أنها ^(٤) ليست عاطفة ^(٥) ،

(١) تمامها : ﴿ ... تَهْتَدُوا قُلْ : بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٥] .
وأو هنا تفيد التفصيل قال أبو حيان عن معاني أو : « الخامس : التفصيل وهو أن يأتي عقيب إجمال فيفصله بها نحو : اجتمع القوم فقالوا : حاربوا أو صالحوا أي قال بعضهم صالحوا ، (كذا) ، ومنه : ﴿ وَكَأَلُوا كُؤُنُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ ، جمع اليهود والنصارى في (قالوا) ، ثم فصل بأو ما قالوا » ، التذييل والتكميل ١٦٥/٤ ، وانظر : التبيان ١٠٥/١ ، الدر المنصون ٧٠/٢ .

(٢) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٣) وعليه الآية التي أوردتها الشارح .

(٤) ب : أن إما .

(٥) قال أبو علي الفارسي : « وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدا وإما عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول : وإما عمرا .

فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى » ، الإيضاح العضدي ٢٨٩ .

ومن يقول بهذا يونس وابن كيسان .

انظر : التسهيل ١٧٤ ، الجنى الداني ٤٨٧ ، المغني ٦٢/١ ، رصف المباني ١٨٣ .

(٤٣ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

فكان حقه أنه يبين من ذلك ما بينوه ، وأن من يجعلها من حروف العطف إنما يتجاوز في ذلك . ويذكر وجه تجوزهم فيقول : إلا أن (إِمَّا) منها ليست عاطفة كأو ؛ لأنها إن ^(١) كانت [إِمَّا ^(٢)] عاطفة ، فلا يخلو أن تكون الواو التي معها عاطفة أو غير عاطفة ، ومحال أن تكون عاطفة لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فكيف تكون إما عاطفة والواو مع ذلك عاطفة . ؟

وإما كون الواو غير عاطفة وقد امتنع أن تكون عاطفة فيؤدي إلى أن تكون الواو لا معنى لها ^(٣) ، ومحجىء حرف لغير معنى ليس بشيء ، فتعين ولابد أن الواو هي العاطفة لا إما وإما لمعناها الذي جاءت له أولاً ، وكررت ^(٤) مع حرف العطف كما تكرر العوامل معه ، ولكن مع أنَّ (إِمَّا) ليست عاطفة ، تجوز النحويون فيها فذكروها في حرف العطف لمصاحبتها لحرف العطف ، كما قالوا في ألفي صحراء إنهما للتأنيث ، وليست التي للتأنيث / ١٣٤ ب إلا الثانية ^(٥) منهما التي انقلبت همزة ، والأولى إنما هي لمد البناء ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث وكما ^(٦) قال ^(٧) :-
فَالثَّوْبُ يَنْفُضُ صِبْغَهُ فِيمَا يَلِيهِ مِنَ الثِّيَابِ ^(٨)

(٢) تكملة من : ب .

(١) ب : لو .

(٤) ب : كررت .

(٣) ب : معنى ما .

(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمعه ذلك من الانصراف في النكرة ، والمعرفة وذلك نحو : حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وطرفاء فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث ، والألف إذا كانت بعد ألف ، مثلها إذا كانت وحدها ، إلا أنك همزت الآخر لتحرك لأنه لا ينجزم حرفان فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف » ، الكتاب ٩/٢ - ١٠ .

(٧) لم أقف عليه .

(٦) ب : كما .

(٨) بيت من مجزؤ الكامل ، لم أقف على سابق له ولا لاحق . وأورده المؤلف متمثلاً وإلا فلا شاهد نحو

فيه .

ومراده أن الألف الثانية أثرت على الأولى كما أن الثوب الثاني يتأثر بصبغ الثوب الذي قبله .

« باب التوكيد »

قوله : التوكيد تكرار وإحاطة ^(١) .

يريد التوكيد الذي ييوب له في النحو ، وإلا فأنواع (التوكيد أكثر مما ذكر ^(٢)) ،
ألا ترى أن التوكيد بأن وبالقسم وبالمفعول المطلق لم يذكر شيء منها ^(٣) (في الباب ^(٢)) .

وقوله : تكرير وإحاطة ^(١) .

يوهم أن الإحاطة ليست تكرارا ، وليس كذلك (فإن الإحاطة ^(٢)) تكرار
أيضا ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم كلهم فإن كلهم ^(٤) [هم] كل القوم
(وكل ^(٢)) القوم هم القوم فتبين بهذا أن الإحاطة تكرار أيضا ، فيقول القائل : هذا
معيب من التقسيم ، فإن ^(٥) فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل ^(٦) .

والجواب عنه : أن هذا الكلام على تقدير حذف وكأنه يريد : تكرار دون إحاطة
وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة وحذف دون إحاطة من الأول
لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول ^(٧) .

(١) الجزولية : ١٥ ب . (٢) ذهبت لسبب الأرضة في : ب .

(٣) قال العطار : « يريد التوكيد الذي ييوب له في النحو وهو الذي قصده في الباب ، وأما الذي
لا ييوب له فهو كثير كتوكيد الجملة الاسمية فإن المكسورة والمفتوحة وبلام الإبتداء وتوكيد الفعل بنوني التوكيد
الثقيلة والخفيفة وبالمصدر وكذلك يكون التوكيد بالنعته كـ (الهين اثنين) و (نعجة واحدة) والقسم يؤكد به
الجواب وغير ذلك مما يذكر في موضعه » ، المشكاة والنبراس ١٧٩/١ (ف) .

وقد نقل اللورقي والأبدي كلام الشارح هنا ولم يضيفا إليه شيئا كما لم يعزوا إلى الشارح . انظر : المباحث
الكاملية ٣٨٥/١ ، شرح الجزولية ٦٨٧/٢ .

(٤) تكملة من : ب . (٥) ب : لأن .

(٦) التداخل أن يدخل أحد القسمين في الآخر ، قال أبو هلال : « ومن القسمة الرديئة أيضا قول ابن
القرية : الناس ثلاثة عاقل وأحمق وفاجر ، فالفاجر يجوز أن يكون أحمق ، ويجوز أن يكون عاقلا والعاقل : يجوز
أن يكون فاجرا وكذلك الأحمق ، وإذا دخل أحد القسمين في الآخر فسدت القسمة » ، الصنائع ٣٧٨ .
(٧) هذا هو ما يسمى بالاحتباك وهو أن يثبت لأحدهما نظير ما حذف من الآخر .

انظر : الخزانة ٤٨٧/٦ . وقد أخذ بهذا اللورقي دون عزو إلى الشلوين . انظر : المباحث الكاملية ٣٨٥/١ ،
وعزاه إلى الشارح الأبدي في شرح الجزولية ٦٨٨/٢ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٧٩/١ (ف) .

وقوله : ويتبع الاسم ^(١) .

مثاله ^(٢) :-

يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا ^(٣)

(١) الجزولية : ١٥ ب .

(٣) بيت من الرجز أوله :-

لَقَائِلُ يَا نَصْرُ

وقبله :-

إِنِّي - وَأَسْطَارُ سَطْرُنَ سَطْرًا -

ويروي يا نصر نصرًا نصرًا . انظر : الكتاب ٣٠٤/١ ، الديوان ٢٧٤ . قال البغدادي : « وملخص ما ذكرنا أن نصرًا الأول روي فيه وجهان : ضمه ونصبه والثاني روى فيه أربعة أوجه : ضمه ورفع ونصبه وجره ، والثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب » ، الخزانة ٢٢١/٢ .

فنصر هو حاجب نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية منع الشاعر من الدخول فتلطف به وأقسم بأن يدعو له وطلب منه المعونة . انظر : الخزانة ٢٢٠/٢ .

قال الفيروز آبادي : « وإنشاد الجوهري لرؤية :-

لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

غلط هو مسبوق إليه فإن سيبويه أنشده كذلك ، والرواية :-

يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

بالضاد المعجمة ، ونصر هذا هو حاجب نصر بن سيار بالصاد المهملة » ، القاموس المحيط ١٤٨/٢

(نصر) .

وأسطار : الواو للقسام ، والأسطار جمع سطر أي وحق أسطار المصحف ، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها (لقائل) . انظر : المقاصد النحوية ١١٦/٤ ، الخزانة ٢٢٢/٢ .

الشاهد فيه : تكرار (نصر نصرًا) على أنها تأكيد لفظي ، فنصر الثاني رفع اتباعا للفظ الأول والثالث نصب اتباعا لحل الأول ، وقبل فيه غير هذا . انظر مراجع التخريج .

الديوان ١٧٤ ، الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ - ٢١٠ ، الأصول ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، إعراب القرآن ٢٤٩/٣ ، الإيضاح العضدي ٢٨١ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، التبصرة والذكرة ٣٤٨/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢ ، أسرار العربية ٢٩٧ ، شرح المفصل ٣/٢ ، ٧٢/٣ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، ٣٨٦ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣ ، شرح الكافية ١٣٨/١ ، المغني ٤٣٤/٢ ، ٥١٠ ، القاموس المحيط ١٤٨/٢ ، المقاصد النحوية ١١٦/٤ - ١١٩ ، شرح شواهد المغني ٨١٢/٢ - ٨١٣ ، الخزانة ٢١٩/٢ - ٢٢٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٠٣/٦ - ٢٠٥ ، الدرر اللوامع ١٥٣/٢ .

وقد يكون هذا غير تأكيد قاله الفارسي (١) وغيره (٢) .

وقوله : والفعل (٣) .

مثال : قم قم .

وقوله : والحرف (٣) .

مثاله : نعم نعم ، ولا لا ، قال جميل (٤) :

لَا لَا أَبُو حُ يَحُبُّ بَثْنَةً إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُھُودًا (٥)

وقوله : ويتبع الاسم المعرفة مطلقا (٣) .

يعني متجزئا كان أو غيره (٦) .

(١) جعله الفارسي في باب عطف البيان ، مما يحمل فيه على اللفظ مرة وعلى الموضوع أخرى . انظر : الإيضاح العضدي ٢٨١ .

(٢) كابن السراج في الأصول ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٤٩/١ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢ .

(٣) الجزولية : ١٥٠ ب .

(٤) جميل بثينة (... - ٨٢ هـ) .

أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح الظبياني العذري القضاعي ، صاحب بثينة أحد عشاق العرب المشهورين علقها وهو غلام فلما كبر خطبها فُرِّدَ عنها أخباره معها مشهورة .

« الأغاني ٧٢/٧ - ١٠٤ ، المؤتلف والمختلف ٧٢ ، ١٦٨ ، وفيات الأعيان ٣٦٦/١ - ٣٧١ » .

(٥) بيت مفرد من البحر الكامل .

ويروى (بحب مية) المباحث الكاملية ٣٨٧/١ ، شرح الكافية ٣٣٢/١ .

البوح : الإظهار ، موثق : جمع موثق وهو العهد . الخزانة ١٥٩/٥ - ١٦٠ .

الشاهد : حيث أكد (لا) تأكيداً لفظياً فكررهما .

الديوان ٧٩ ، المباحث الكاملية ٣٨٧/١ ، شرح الجزولية ٦٦٨/٢ ، المشكاة والنبراس ١٨٠/١ (ف) ،

شرح الكافية ٣٣٢/١ ، المقاصد النحوية ١١٤/٤ - ١١٥ ، شرح التصريح ١٢٩/٢ ، مع الهوامع ٢٠٨/٥ ،

الخزانة ١٥٩/٥ - ١٦١ ، الدرر اللوامع ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٦) قال الأبيدي : « يعني متجزئا كان أو غير متجزئ » نحو : جاء زيد نفسه ورأيت القوم أنفسهم ،

وقبضت الدراهم نفسها » ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ .

وقوله : والتجزؤ بحسب العامل والمعمول ^(١) .

يعني أنك إذا قلت : قام زيد فزيد لا يتجزأ ^(٢) في القيام ، فلا يتبعه تأكيد الإحاطة ، وإذا قلت : رأيت زيدا فزيد يتجزأ في الرؤية ^(٣) فيتبعه / ١٣٥ أ تأكيد الإحاطة .

وقوله : وللواحد المذكور كله إلى أبتع ^(٤) .

الذي يبين كل وأبتع هو أجمع أكتع أبصع ^(٥) ، إلا أن أجمع هنا ليست تابعة بل قد تنفرد ككل ، والبواقي توابع على ما هي عليه ، وعن ابن كيسان ^(٦) تبدأ بأيتها ^(٧) شئت بعد أجمع ^(٨) ،

وسمع أجمع أكتع وجمع بصع وجمع بتع ، قال الزمخشري : وحكى بعضهم جاءني القوم أكتعون ^(٩) .

وقوله : وللاثنين كلاهما فقط ^(١٠) .

(١) ليس هذا النص في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١٥ ب ، والتيمورية ٧٣ .

(٢) ب : التجزؤ .

(٣) أضاف الأبيدي فقال : « إن زيدا يتجزأ في الرؤية ولا يتجزأ في المحي ، ولا القيام » ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ .

(٤) الجزولية : ١٥ ب - ١٦ أ .

(٥) ب : أبتع .

(٦) ابن كيسان (... - ٢٩٩ هـ) .

أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وكان يعرف المذهبيين إلا أنه أميل إلى مذهب البصريين ، له المذهب في النحو ، غلط أدب الكاتب ، واللامات ، والمختار في علل النحو .

« تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، معجم الأدباء ١٣٧/١٧ - ١٤١ ، وانظر ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا » .

(٧) ب : بأيتها .

(٨) انظر رأي ابن كيسان في : المفصل ١١٤ ، شرح المفصل ٤٦/٣ ، المباحث الكاملية ٣٩٠/١ ،

شرح الجزولية ٦٨٩/١ ، شرح الكافية ٣٣٦/١ ، ابن كيسان النحوي ١٩٣ - ١٩٤ .

(٩) المفصل : ١١٤ .

(١٠) الجزولية : ١٦ أ ، وفيها كلاهما فحسب .

هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان
أبتعان (١) .

والصواب الأول لأن مثله (٢) لا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع (٣) ،
فيعلم أنه قد استغني عنه ، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع
سمعه ، وكيف ما كان لم ينبغ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله ، لأنه إن كان قياسا
فالسماع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه (٤) ، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت
إلى القياس ، وإن كان سماعا فهو - ولابد - سماع قليل لأن البصريين قد استقرأوه فلم
يجدوه ، فدل ذلك على قلته وشذوذه إن كان وجد ، والشاذ القليل لا يعتد به (٥) .

ووجه تركهم لاستعمال ذلك الذي تركوه أنهم لما قالوا : جاءني الزيدان كلاهما
ولم يقولوا : جاءني الزيدان كلُّهما ، فتركوا كُلاً ، ولم يقولوا : كلُّهما ، وكانوا قد
استعملوها في المفرد ولم يستغنوا عنه [في المفرد (٦)] بغيرها ، كما استغنوا في التثنية (٧)
عنها بقولك كلاهما ، فلما كانوا قد استغنوا في التثنية عن كلهما بكلِّهما استغنوا بها
أيضا عن كل ما هو في معنى كل من كلهما ، فلم يقولوا : أجمعان ولا أكتعان

(١) انظر هذين المذهبين في : إصلاح الخلل ٩٥ - ٩٦ ، الباحث الكاملية ٣٩١/١ ، شرح الجمل
٢٦٤/١ ، التسهيل ١٦٥ ، شرح عمدة الحفاظ : ٥٦ ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ - ٦٩٠ ، البسيط ٣٦٨/١
(الغرب) ، التذيل والتكميل ١٠٦/٤ أ - ب ، توضيح المقاصد ١٧٠/٣ ، شرح اللمحة البدرية ٢٩٢/٢ -
٢٩٣ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٢) أ : مثاله .

(٣) بل حكى عن العرب : قبضت المالين أجمعين .

انظر : التذيل والتكميل ١٠٦/٤ ب ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٤) ترك السماع لا يعد معارضة للقياس لأن القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .
انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ ، لمع الأدلة ٩٣ ، الاقتراح ٩٤ .

فالأصل أن يحمل ما لم يسمع فيه شيء على ما سمع عن العرب . وهذه الأسماء سمع لها مفرد وجمع تصحيح ،
فحمل التثنية على جمع التصحيح مع وجود سماع قليل أول من رده ، وقياس تثنية أفعال فعلاء في هذا الباب
يعني باب التوكيد ، قياس أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه التذيل
والتكميل ١٠٦/٤ أ - ب .

(٥) ما لم يعضده قياس ، فإن عضده قياس كما ترى فهو أولى .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ب : كما استغنوا في المفرد في التثنية .

ولا أبصعان ولا أبتعان استغناء عنهما بكليهما ^(١) ، كما أستغنوا بها عن كليهما التي في معناها .

وكذلك فعلوا أيضا في المؤنث استغنوا فيه في الثنية بكليتهما عن كليهما /١٣٥ ب ولم يستعملوا فيها كليهما ^(٢) كما استعملوا كلها في المفرد ، فلما استغنوا عن كليهما بكليتهما في ثنية المؤنث استغنوا بها أيضا عما هو في معنى كليهما لو استعمل وذلك جمعاوان وكتعاوان وبصعاوان .

وإذا كانوا قد استغنوا عن وَذَرْتُ بَرَكْتُ ^(٣) فأن يفعلوا ذلك هنا أولى لأنه قد تواطأ الاستغناء [هنا ^(٤)] بالاستغناء بكليهما وكليتهما عن كليهما فيها ، ولأن من كلامهم إجراء الباب كله مجرى واحدا ، وكل وأجمع وأكتع وأبضع وأبتع باب واحد من جهة أنها كلها توكيد ^(٥) الإحاطة ، فأجريت كلها مجرى واحدا ، إذا استعملت كل استعمل ما هو بمعناها ، وإذا استغني عنها بغيرها استغني به عما هو بمعناها .

وإنما أشبعت القول في هذه المسألة لأن رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف ^(٦)

(١) قال ابن السيد : « استغنت العرب عن أجمعين أبصعين بكليهما ، وعن جمعاوين كتعاوين بصعاوين بكليتهما ، كما استغنوا بترك أن يقولوا : وَذَعْ وَوَذَرْ ، ويقولهم : تارك عن أن يقولوا : وادع وواذر » ، إصلاح الخلل ٩٥ .

(٢) ب : كلها .

(٣) انظر قول ابن السيد الآنف هـ ١٥ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : توكيد .

(٦) ابن خروف (٥٢٤ - ٦٠٩ هـ) .

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، أندلسي من أهل أشبيلية ، أخذ عن ابن طاهر الخدب ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيبويه ، شرح الجمل ، وكتاب في الفرائض ، تخطت كتب التراجم بينه وبين ابن خروف الشاعر كثيرا .

انظر : « معجم الأدباء ٧٥/١٥ - ٧٦ ، وفيات الأعيان ٣/٣٣٥ ، نفع الطيب ٦٤٠/٢ - ٦٤٢ ، فوات الوفيات ٣/٨٤ - ٨٦ » .

لم يلق لها بالا^(١) ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين ، وهيهات فالقوم أعلى مما تخيله فيهم .

وقوله : كلهم إلى ابنتين^(٢) .

الذي بينهما أجمعون أبعصون والتثنية والجمع كالإفراد فيما هو منها تابع وغير تابع .

وقوله : وللاثنتين كلتاها^(٣) .

الاختلاف في تأكيد الاثنتين في المؤنث في الاستغناء بكلاهما عن غيره مما هو في معناه كالاختلاف في الاثنتين في ذلك في المذكر .

وهو في ذكره بتع وما تصرف منه في هذا الفصل كله ليس على مذهب البصريين ، وإنما هو على مذهب البغداديين والنهاية عند البصريين بصع وما تصرف منه^(٤) ، ولا يحفظون بتع وما تصرف منه ، وهذا يدل على قلته .

وكان حقه أن يعتمد على مذهب البصريين ثم يذكر /١٣٦ ما ذكره البغداديون إلا أنه - والله أعلم - لم يشعر بهذا الذي ذكرناه من قلته ، وأن بُصَعَ هو النهاية في الأكثر ، ورأى أن هؤلاء جعلوا النهاية في بصع ، وآخرون جعلوا النهاية في بتع ، فأخذ بالزائد ، لأن الحافظ حجة على غيره .

(١) قال ابن خروف : « وقياس تثنية أفعال وفعلاء في هذا الباب قياس : أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس » ، شرح الجمل لابن خروف ١٣٠ . وانظر هذا الرأي منسوباً لابن خروف في : التذييل والتكميل ١٠٦/٤ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٢) الجزولية : ١١٦ .

(٣) نقل هذا عن الشارح اللورقي الأندلسي في المباحث الكاملية ٣٩٢/١ ، ونقله عن الأندلسي الرضي في شرح الكافية ٣٣٦/١ .

وقال ابن عصفور : « التوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر : نفسه ، عينه ، كله ، أجمع ، أكتع ، وزاد أهل الكوفة : أبصع ، وأهل بغداد أبتع » ، شرح الجمل ٢٦٤/١ .

وهذا إنما ^(١) قال : إلا أن كون البصريين بجملتهم لم يحفظوه يدل على قلته ، وأن النهاية عندهم غيره في المشهور .

وقوله : وإن شئت كان لفظ ما تجريه على جماعة المؤنث من الإحاطة كلفظ ما تجريه على الواحدة منها ^(٢) .

مثاله : رأيت الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، ويكون ذلك حملا على معنى الجماعة ويحيى على قياس هذا القول أن يقال في جماعة المذكر العاقل جاءني الرجال كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء على معنى الجماعة أيضا ، وعلى هذا من الحمل على تأويل الجماعة قال حسان بن ثابت :-

وَقَالَ اللَّهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدًا هُمُ الْأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللَّقَاءُ ^(٣)

إلا أن هذا لا يكون إلا في جمع التكسير من جمع المذكر العاقل ، ولا يكون في جمع السلامة منه كثيرا ، إنما يحيى ذلك قليلا في أصح المذهبين ^(٤) ، فلا يقال جاءني الزيدون كلها جمعاء كتعاء بصعاء .

(١) ب : بما . (٢) الجزولية : ١١٦ .

(٣) من البحر الوافر في مدح المصطفى ﷺ وهجاء أبي سفيان قبل فتح مكة مطلعها :-

عَفَتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءُ إِلَى عَذْرَاءَ مَنَزِلُهَا حَلَاءُ

عفت : درست ، ذات الأصابع والجواء . موضعان بالشام ، وبالجواء منزل الحارث بن أبي شمر وكان حسان كثيرا ما يرد على ملوك غسان يمدحهم ، فلذلك يذكر هذه المنازل ، وعذراء : قرية على بريد من دمشق . انظر : الخزاعة ٩/ ٢٣٣ .

الشاهد فيه : عود الضمير المؤنث في (عرضتها) على الأنصار على إرادة معنى الجماعة .

الديوان ٦٢ ، المباحث الكاملية ١/ ٣٩٣ ، شرح الجزولية ٢/ ٦٩١ ، المشكاة والنبراس ١/ ١٨٢ (ف) ، اللسان ٧/ ١٨٧ (عرض) ، تعليق الفرائد ٢/ ٣٧ ، الخزاعة ٩/ ٢٣٢ ، نتائج التحصيل ٢/ ٥٥٠ .

(٤) المذهبان هما : التأنيث على إرادة معنى الجماعة مع جمع المذكر السالم ، فمذهب البصريين أن حكمه حكم المفرد ، ومذهب الكوفيين أن حكمه حكم التكسير . انظر : شرح الجمل ١/ ٣٩٣ ، شرح الجزولية ١/ ٤٢١ .

وقد تقدم الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في التأنيث في باب الفاعل ^(١) ، وهذا الموضع جارٍ على ما تقدم هناك .

وهل يقال : جاءني الرجال كلهن جُمعُ كُتِّعَ بُصِّعَ بُتِّعَ فتجرى على جماعة المذكر ما يجري على جماعة المؤنث ، فأقول ^(٢) : إنه قليل في الاستعمال والقياس ، وأجازه بعضهم ^(٣) ، وقال : هو جائز على تأويل الجماعات وأنشد في ذلك لجرير :-
أَقْبَلَنَ مِنْ ثَهْلَانَ أَوْ وَادِي خَيْمٍ عَلَى قَلَاصٍ مِثْلَ خَيْطَانِ السَّلَمِ ^(٤)

ولا ينبغي أن يحمل على جمع المذكر العاقل لفظ المؤنث المفرد ولا لفظ المؤنث ١٣٦/ب المجموع إلا إذا كان مكسرا ، فإن كان مسلما لم يحمل عليه لفظ التأنيث إلا قليلا في أصح المذهبين وهو يخالف جمع ^(٥) المذكر غير ^(٦) العاقل لجواز الوجهين في هذا النوع على الإطلاق ، لأنه لا يجمع شيء منه جمع ^(٧) السلامة ، إنما يجمع جمع التكسير ، وهو [في ^(٨)] جمع المذكر العاقل على التفصيل المتقدم ^(٩) .

وقوله : وحكم جمع المذكر غير العاقل كحكم جمع المؤنث ^(١٠) .

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ .

(٢) ب : فنقول . (٣) انظر ما سبق ص : ٥٨١ - ٥٨٢ .

(٤) بيتان من الرجز في مدح الحكم بن أيوب الثقفي ابن عم الحجاج وعامله على البصرة .

ورواية الديوان : ٥٢٠ :-

أَقْبَلْتُهُ مِنْ جَنْبِي فَتَاخَ وَأَضَمَّ

ثَهْلَان : جبل كان لباهلة ثم غلبت عليه غمير ، خيم : جبل : بناوحيه من طرفه الأقصى . فتاخ : موضع بأطراف الدهناء مما يلي البامة ، أضَمَّ : وإد دون المدينة وقيل : جبل ، قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو الغصن . انظر : الخزانة ١٦٦/٥ - ١٦٧ .

الشاهد فيه : عود نون الإناث في (أقبلن) على الرجال على إرادة معني الجماعات .

الديوان ٥٢٠ ، الكامل ٦٤٧/٢ ، ١١٠٩/٣ (الدالي) ، الأغاني ٤٠/٧ ، المباحث الكاملية ٣٩٤/١ ،

شرح الجزولية ٦٩٢/٢ ، شرح الكافية ٣٣٤/١ ، الخزانة ١٦٣/٥ - ١٦٩ .

(٦) أ : عن .

(٥) ب : مخالف لجمع .

(٨) تكملة من : ب .

(٧) ب : على .

(١٠) الجزولية : ١١٦ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٥٨٢ - ٥٨٤ .

يعني ^(١) في الوجهين اللذين ذكرا له ^(٢) .

وثبت في بعض النسخ ^(٣) : وإفادة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكر ، وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجاوز في كلامه ^(٤) .
وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم في كلامه موضع الأخص ^(٥) .

وما تضمنته هذه الزيادة من فائدة تكرير اللفظ [ليس بلازم له لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ ^(٦)] تمكين المعنى في نفس السامع كما يكون ذلك أيضا فائدة تكرير المعنى وتكرير الإحاطة .

وقد يكون فائدته رفع المجاز فتكون فائدة قولهم قام زيد [زيد ^(٦)] كفائدة قام زيد نفسه .

وقد رأيت في بعض النسخ ، وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما كرر أو لم يحققه .
وقوله : أو لم ^(٧) يحققه .

(١) ب : بجيء .

(٢) قال الأبيدي : « يعني في الوجهين اللذين ذكرا له نحو : أقبلت الجمال كلهن وكلها ، واشتريت البغال كلهن وكلها ، لأن كل جمع لما لا يعقل فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنث وقد تعامله معاملة الواحدة » ، شرح الجزولية ٦٩٢/٢ .

(٣) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١١٦ أ ، والنسخة التيمورية ٧٤ .

وقد جاءت في المناهاج الجلي ١٨٧ - ب ، والمشكاة والنبراس ١٨٢/١ (ف) .

(٤) قال العطار : « هذه فائدة صحيحة فإن المتكلم إذا قال : جاء زيد فإنه يحتمل أن يريد كتابه أو رسوله فتجوز » ، المشكاة والنبراس ١٨٢/١ - ١٨٣ (ف) .

(٥) قال العطار : « وهذه فائدة صحيحة أيضا فإنه يجوز أن يتكلم بالعام يريد به الخاص فتقول : جاءني القوم تريد بعضهم وتجوز ، فإذا قال : كلهم ، علم أنه يريد العموم ، وأنه لم يضع العموم في موضع الخاص » ، المشكاة والنبراس ١٨٣/١ (ف) .

(٦) ب : ولم .

(٦) تكملة من : ب .

تحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه أو لم يحقق سماعه .
والثاني : أن يكون معناه أو تجوز فيه ، وعلى هذا التفسير يكون معناه كمعنى
نفسه ، وإن كان ولم يحققه بالواو .
وقد رأيت أيضا في بعض النسخ فيكون معناه ، ولم يحقق سماعه أو ولم ^(١)
يتجوز فيه أيضا ^(٢) .

(١) ب : أو لم .

(٢) نقل الأبيدي كلام الشارح هنا كله ثم عَقَّب عليه بقوله : « قلت : والذي قاله أبو موسى في التوكيد اللفظي ظاهر جدا ، والذي قاله الأستاذ كأنه رأى أن المجاز لا يؤكد ، فعندما تؤكد وتعيده عرف بذلك أن اللفظ على حقيقته الموضوع لها من غير تجوز ، وذلك في قولك : قام الأمير الأمير ، وقام القوم القوم » ، شرح الجزولية ٦٩٣/٢ .

« باب البدل »

قوله : بدل الشيء من الشيء بالنسبة إلى التعريف والتنكير أربع مسائل ^(١) .
 مثال ذلك : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ،
 ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَنَسْفَعُنَّ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَاذِبَةٍ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

/١٣٧ أ وقوله : وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك ^(٦) .

[مثاله : ما تقدم من المسائل وزيد ضربته إياه ، ضربت زيدا إياه : ضربته
 الكريم ^(٧)]

وقوله : وإن كان بعضه فكذلك ^(٦) .

مثال ما تقدم من المسائل في التعريف والتنكير فيه : أكلت الرغيف ثلثه ،
 أكلت رغيفاً ثلثاً منه ، أكلت رغيفاً ثلثه ، أكلت الرغيف ثلثاً منه .

(١) الجزولية ١١٦ ونصها : « بدل الشيء من الشيء إن كان إياه فيفيد بالنسبة إلى التعريف ... » .

(٢) تمامها ﴿ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] .

(٣) [النبأ : ٣١ ، ٣٢] .

(٤) تمامها ﴿ خَاطِطَةً ﴾ [العلق : ١٥ : ١٦] .

(٥) تمامها ﴿ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى :

٥٢ ، ٥٣] . في الآية الأولى أبدل المعرفة من المعرفة وفي الثانية أبدل النكرة من النكرة ، وفي الثالثة أبدل النكرة
 الموصوفة من المعرفة ، وفي الرابعة أبدل المعرفة من المعرفة الموصوفة .

واشترطوا في النكرة التي تبدل من المعرفة أو العكس أن تكون النكرة موصوفة . انظر : المباحث الكاملية

. ٣٩٩/١

(٦) الجزولية : ١١٦ أ .

(٧) تكملة من : ب .

في المثال الأول أبدل مضمرًا من مضمر ، وفي الثانية مضمرًا من مظهر وفي الثالثة مظهرًا من مضمر .

ومثال مسائل الإضمار والإظهار فيه : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، والخبزة أكلتها ثلثها . وما تقدم من المسائل في التعريف والتنكير فيه .

وقوله : وإن كان مما ^(١) يشتمل عليه المعنى فكذلك ^(٢) .

مسائل التعريف والتنكير فيه أعجبتني الجارية حسنها ، أعجبتني جارية حسن منها ^(٣) ، أعجبتني الجارية حسن لها ، أعجبتني جارية حسننا ^(٤) .

ومسائل الإضمار والإظهار : حسن الجارية عجبت منها منه ، حسن الجارية عجبت من الجارية منه ، الجارية عجبت منها حسننا ^(٥) ، وما تقدم من مسائل التعريف والتنكير فيه .

وقوله : بتكلف ^(٦) .

تكلف الأول بأن ذكر الأول من المضميرين فيه زائد لا يحتاج إليه ، وقد يكون جائيا لفصل المضمير في موضع كان وجهه فيه أن يكون متصلا ، إذ كان الأصل ألا يؤتى بالمضمير الأول وإذا لم يؤت به لم يكن الضمير إلا متصلا .

وفي هذه المسألة وأمثالها خلاف بين النحويين في تجويزها أعني في قولك حسن الجارية عجبت منها منه ، فمنهم من رأى أنها غير جائزة ^(٧) ، واحتج بأن البدل في تقدير تكرير العامل ، وإذا كان كذلك فالتقدير في المسألة حسن الجارية عجبت منها عجبت منه ، والجملة الأولى التي هي قولك : حسن الجارية عجبت منها منه

(٢) الجزولية : ١٦ أ .

(١) ب : ما .

(٣) أ : لها .

(٤) أبدل في الأولى معرفة من معرفة ، وفي الثانية نكرة من نكرة ، وفي الثالثة نكرة موصوفة من معرفة ، وفي الرابعة معرفة من نكرة .

(٥) أبدل في الأولى مضمرا من مضمر ، وفي الثانية مضمرا من مظهر ، وفي الثالثة مظهرا من مضمر .

(٦) الجزولية : ١٦ أ وفيها : « وإن كان بعضه فكذلك ، وإن كان مما يشتمل عليه الأول فكذلك ، إلا أن

بدل المضمر من المضمر والمضمر من المظهر في هذين القسمين بتكلف » .

(٧) انظر هذا الخلاف من غير عزوه إلى أحد في شرح الجمل ٢٨٨/١ ، شرح الجزولية ٧٠٦/٢ .

[غير جائزة لأن الضمير في عجبت منها ^(١)] إنما هو عائد على الجارية ، وإنما يحتاج إلى ضمير يعود على المبتدأ الذي هو الحسن لا على الجارية ، وإذا كانت المسألة في تقدير جملتين والجملة الأولى منهما غير جائزة انبغى أن تمنع المسألة كلها لامتناع الجملة الأولى منها .

ومنهم من رأى أنها جائزة واحتج بأن البديل إنما هو في تقدير ١٣٧ ب جملتين في الأصل ثم إنه لما حذف العامل الثاني واستغنى بالعامل الأول عنه وصار الآن بالحذف جملة واحدة ، وإن كانتا جملتين في الأصل ، فالحكم للطارئ والأصل قد زال ، وإذا كان كذلك فالمبتدأ إذن معه ضمير يعود عليه فليس في المسألة على ذلك مانع يمنع منها ، وهذا كأنه أشبه ، فعليه ينبغى أن يعتمد ^(٢) .

وتكلف الثاني الذي هو قولك حسن الجارية عجبت من الجارية منه كتكلف الأول ويزيد ^(٣) عليه بإعادة الظاهر في جملة واحدة وهو عندهم قبيح ^(٤) إلا في مواضع الإطناب والتفخيم .

وقوله : إما وصف فيه ^(٥) .

أعجبتني الجارية حسنها .

وقوله : وإما يكتسي منه وصفا ^(٥) .

مثاله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ [سُقْفًا] ﴾ ^(٦) . وأعجبني زيد ^(٧) .

(١) تكملة من : ب .

(٢) خالف في هذا ابن عصفور فقال : « والذي يميز هذه المسائل يجعل البديل كأنه من تمام الجملة المتقدمة ، والصحيح المنع ، لأن النية بالبديل كما تقدم الاستئناف بدليل تكرار العامل » ، شرح الجمل ٢٨٩/١ ، وأخذ الأبيدي قول ابن عصفور بنصه ولم يشر له . انظر : شرح الجزولية ٧٠٧/٢ .

وعندي أن ما ذكره الشلوبين له وجه قوي إذ وجد عائد يعود على المبتدأ فليس ثمة ما يمنع منها .

(٣) ب : يزيد .

(٤) قال الأبيدي : « ومثال المضمر من الظاهر : حسن الجارية عجبت من الجارية منه فتكلف أيضا تكرار الجارية » ، شرح الجزولية ٧٠٦/٢ .

(٥) الجزولية : ١٦ ، وقبلة : « والمشتمل عليه الأول إما ... » .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) تمامها : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ [الزخرف : ٣٣] .

(٤٤ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

سأله ، وهذه المسألة مما اختلف فيها ^(١) النحاة ؛ فمن قائل يقول باشتمال الأول على الثاني ^(٢) ، ويفسره بما قاله هذا المؤلف .

ومن قائل يقول : قد يشتمل الأول على الثاني ، وقد يشتمل الثاني على الأول ^(٣) ، قال : وهذا الأخير كقولك سُلِبَ زيدٌ ثوبه ، لأن الثوب هو المشتمل على زيد لا زيد على الثوب .

ومن قائل يقول : لا اشتمال ^(٤) لأحدهما على الآخر ، وإنما الاشتمال للخبر المسند إلى الأول ^(٥) ، ومعناه أن يكون إسناد الخبر إلى الأول لا يكتفي من جهة المعنى ، وإنما أسند الخبر إلى الأول على إرادة غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر كما قال أبو العباس ^(٦) ، ومثال ذلك : أعجبتني الجارية حسنها ، فلا شك أن إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنها جارية ، لأن ذلك يوجب أن يكون كل من يقع عليه هذا الاسم داخلا في هذا الخبر ، وأنت لم ترد ذلك ، وإنما أعجبتك منها خاصة من خواصها ، أما حسنها أو طرفها أو أدبها أو ما أشبه ذلك على

(١) أ : فيها .

(٢) هذا أحد قولي أبي علي الفارسي وقال به الزماني وابن برهان وخطاب وابن مالك .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٣ ، شرح اللمع ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، التسهيل ١٧٣ ، التذيل والتكميل ١١٤٤/٤ - ب ، مع الهوامع ٢١٣/٥ .

(٣) هذا قول الفارسي الثاني وقول الجرجاني وغيره .

انظر : المباحث الكاملية ٤٠٢/١ ، المقتصد ٩٣٥/٢ ، التذيل والتكميل ١٤٤/٤ ب ، مع الهوامع ٢١٤/٥ .

(٤) ب : الاشتمال .

(٥) هذا الرأي ينسب إلى المبرد والسيرافي وابن جني وابن أبي العافية والأبرش والشلوين .

انظر : المقتضب ٢٩٧/٤ ، شرح الكتاب ١٠/٢ ، المباحث الكاملية ٤٠٢/١ ، شرح الجزولية ٧١٧/٢ ، شرح الكافية ٣٣٩/١ ، التذيل والتكميل ١٤٤/٤ ب - ١١٤٥ ، مع الهوامع ٢١٤/٥ .

(٦) قال - رحمه الله - متحدئا عن أضرب البدل : « الضرب الثالث أن يكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر لانتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة وذلك قولك : مالي بهم علم أمرهم ، فأمرهم غيرهم ، وإنما أراد : مالي بأمرهم علم » ، المقتضب ٢٩٧/٤ .

حسب ما تريد ، وكذلك قوله سلب زيد / ١٣٨ أ ثوبه فمعلوم أن إسناد السلب إلى زيد لم يكن على معنى أنه سلب هو نفسه ، ولكن أسند السلب إليه والمعنى على أن السلب متوجه إلى غيره مما يتعلق به .

فهكذا يكون بدل الاشتغال ، وهذا هو معنى الاشتغال فيه لا ما ذكره المؤلف حتى إنه لو قيل : ضربت زيدا عبده على بدل الاشتغال لم يجوز لاكتفاء المعنى بالأول إلا على بدل الإضراب ^(١) ، ولو كان الاشتغال على ما ذكره المؤلف لانبغى أن تجوز هذه المسألة لأن الأول يكتسي من الثاني وصفا لأنه ملك كما اكتسى الأول من ^(٢) الثاني وصفا في قوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُثَبِّتَهُمْ ﴾ ^(٣) وفي قولك : أعجبني زيد ماله ، فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتغال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتغال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه .

وهذا المعنى الذي أنبأه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتغال ما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح ^(٤) ، وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي ^(٥) وأبو العباس ^(٦) عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين

(١) قال السيرافي : « ولا يجوز أن تقول : ضربت زيدا عبده ، وذلك أنك لا تقول : ضربت زيدا وأنت تريد عبده ، لأنه لا يعبر بزید عن عبده ، فلفظ زيد ليس يشتمل على العبد » ، شرح الكتاب ١٠/٢ أ .
(٢) من ، معادة في : أ .
(٣) انظر تخریج هذه الآية ص : ٦٨٩ .

(٤) قال ابن أبي الربيع : « وجاء ابن ملكون فقال : بدل الاشتغال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أبانوه كل الإبانة ، وما ذكرته أولا متبين لحقيقته ، وأما التسمية فلا مشاحة فيها ، وكل ما ذكر في التسمية له وجه » ، البسيط ٣٩٢/١ (الغرب) وانظر : الكافي ٢/٢٩٠ .

(٥) السيرافي (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ) .

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي النحوي أخذ عن ابن السراج وأبي بكر بن مجاهد وابن دريد كان نزيها عفيفا جميل الأمر حسن الخلق ، أخذ عنه الحسين بن محمد بن جعفر ومحمد بن عبد الواحد بن رزمة وعلي بن أيوب وغيره . له : شرح الكتاب ، وأخبار النحويين البصريين والوقف والابتداء .
« انظر : تاريخ بغداد ٣٤١/٧ - ٣٤٢ ، إنباه الرواة ٣١٣/١ - ٣١٥ ، وفيات الأعيان ٧٨/٢ - ٧٩ » .

(٦) انظر : المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٩٧/٤ .

[عنه ^(١)] فهو كما قال .

وقوله : فهو إما غلط وإما بداء ^(٢) .

زاد سيبويه وإما نسيان ^(٣) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١٦ أ ، وقبله : « وإن جاء خارجا عن هذا كله فهو ... » .

(٣) أشار - رحمه الله تعالى - إلى بدل النسيان في موضعين ، انظر : الكتاب ٧٥/١ ، ٢١٨ .

« باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إما انفعال [النفس ^(١)] ، يقع في بعض النسخ إما أفعال النفس التي لا تلبس غيرها ^(٢) .

ومثاله : فَرِحَ وَحَزِنَ ، واستظهر بقوله : التي لا تلبس غيرها على مثل جَهَلٍ وَعَلِمَ فإنهما فعلاَن من أفعال النفس ولكن لا بد لعلم من تَعَلَّقَ بمعلوم ، فذلك ملابسته غيره وكذلك جَهَلٍ ^(٣) ، إلا أن هذا النص الأخير أعني قوله أفعال النفس التي لا تلبس غيرها ، أولى من قوله : انفعال النفس ألا ترى أن من انفعال النفس ما يكون متعديا نحو قولك : علمت الرجل الشيء / ١٣٨ ب فتعلمه ^(٤) ألا ترى أن قولك : تعلم انفعال نفس وهو متعد .

وقوله : وإما انفعال الجسم ^(٥) .

كذلك يقع أيضا هذا في بعض النسخ ، وأما أفعال الجسم التي لا تلبس غيرها .

ومثاله قَامَ وَقَعَدَ وَجَلَسَ ، واستظهر بقوله التي لا تلبس غيرها على مثل ضَرَبَ وَقَتَلَ ، فإنهما فعلاَن من أفعال الجسم ، ولكن الضرب لا بد فيه من ملابسة جسم المضروب ^(٦) ، وكذلك قتل إلا أن هذا النص الأخير أيضا - أعني قوله أفعال الجسم

(١) تكملة من : ب .

وانظر : الجزولية ١١٦ أ ، وقوله : « الأفعال بالنسبة إلى التعدي تنقسم قسمين : متعد وغير متعد ، فغير المتعدي أما انفعال النفس » .

(٢) في التيمورية ٧٤ ، وفيها : « أما أفعال النفس وأما أفعال الجسم ... » .

وقد نص على وجود هذا النص في بعض النسخ اللوري في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ ، والقطار في المشكاة والنبراس ١٨٧/١ (ف) .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٤٠٤/١ ، شرح الجزولية ٧٥٦/٢ - ٧٥٧ .

(٤) ب : فعله . وهو أسلوب مطاوعة .

(٦) ب : الجسم للمضروب .

(٥) الجزولية : ١١٦ أ .

التي لا تلبس غيرها - أولى من قوله انفعال الجسم ، ألا ترى أن من انفعال الجسم ما هو متعدد نحو قولك : ناولته الشيء [فتناوله ^(١)] ، ألا ترى أن قولك تناول انفعال للجسم وهو متعدد ^(٢) .

وقوله : وإما أفعال ^(٣) الطبيعة والغريزة ^(٤) .

مثاله : طَالَ وقَصُرَ وَاَبْيَضَ واسْوَدَّ ، ولم يحتج أن يقول في أفعال الطبيعة : انفعال الطبيعة كما قال ذلك في أفعال الجسم والنفس ، لأن الانفعال ^(٥) عنده كأنه إنما هو كناية عن عدم الملابس للغير ^(٦) ، وبهذا ^(٧) المعنى استعمله ، وإذا أخذ كذلك لم يلزمه ما اعترض به مما قدمناه فاحتاج إليه في أفعال الجسم والنفس ، لأن الأفعال على ضربين ملابس لغير الفاعل ، وغير ملابس ، وقد تقدم التمثيل بهما ، ولم يحتج إليه في أفعال الطبيعة فإن أفعال الطبيعة كلها غير ملابس للغير ولا متعدية ^(٨) .

وقوله : عن هذه المعاني اللازمة ^(٩) .

يريد اللازمة للفاعل التي لا تجاوزه إلى غيره .

وقوله : فَعَلَ في الثلاثي ^(١٠) .

مثاله ظَرَفَ فهذا المثال لا يوجد أبدا متعديا إلا في حرف واحد حكاه

(١) تكملة من : ب .

(٢) أخذ هذا الكلام اللورقي في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ ، والأبدي في شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير أن ينسبها إلى الشارح - رحمه الله - .

(٣) ب : أفعال .

(٤) الجزولية : ١١٦ .

(٥) ب : والانفعال .

(٦) سقت الإشارة إلى أن (ال) لا تدخل على غير .

(٧) ب : وهذا .

(٨) انظر قول الشارح هذا في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير

عزو إلى الشارح .

(٩) الجزولية : ١١٦ ، « والأبنية التي لا تقع إلا عبارة عن ... » .

(١٠) الجزولية : ١١٦ ب .

ثابت ^(١) في الدلائل وهو قوله : رَحَّبْتُكُمْ ^(٢) الطاعة ^(٣) . إلا أن الذي حسنه ^(٤) أنه مفعول عن إسقاط حرف الجر ، وأصله : رحبت ^(٥) لكم الطاعة ، ولكن تعديده مع هذا يحفظ ولا يقاس عليه لوجهين :-

أحدهما : أنه كيف ما كان فهو تعد .

و/١٣٩ الآخر : أن التعدية بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة ^(٦) .

وقوله : وَتَفَعَّلَ ^(٧) .

مثاله : تَدَخَّرَجَ .

وقوله : وَانْفَعَلَ ^(٧) .

مثاله : انْطَلَقَ .

(١) ثابت الأندلسي (٢١٧ - ٣١٣ هـ) .

أبو قاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي ، وقيل : إن اسم والده عبد العزيز ، أول من أدخل كتاب العين إلى بلاد الأندلس ، كان حافظا للغة متفنا في العلم ، وكان ابنه القاسم كذلك ، ألف القاسم كتاب (الدلائل) في غريب الحديث ومعانيه وبلغ فيه الغاية في الإتقان وتوفي قبل أن يتمه فأتمه والده ثابت .

« طبقات النحويين واللغويين ٣٠٩ ، فهرست ابن خیر ١٩٢ - ١٩٣ ، إنباه الرواة ٢٦٢/١ » .

(٢) ب : رحمتكم .

(٣) لم أقف عليه بهذه الصيغة ، وإنما الذي تردد في كتب غريب الحديث وكتب المعاجم قول نصر ابن سيار : أَرْحَبَكُمْ الدخول في طاعة الكيرماني . أي أَوْسَعَكُمْ .

انظر : التهذيب ٢٦/٥ ، الصحاح ١٣٤/١ - ١٣٥ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٩/٢ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٨/٢ ، اللسان ٤١٥/١ (رحب) .

وعقب عليها الأزهرى بقوله : « قال الليث : وهذه كلمة شاذة على (فَعَّلَ) مجاوز ، و(فَعَّلَ) لا يكون مجاوزا أبدا . قلت : لا يجوز رَحَّبْتُكُمْ عند النحويين ، ونصر ليس بمجة » ، التهذيب ٢٦/٥ .

(٥) ب : رحمت .

(٤) بياض في : ب .

(٦) علل ذلك ابن بابشاذ بقوله : « وإنما كان هذا مسموعا غير مقيس لأنه ينبغي أن تكون دلالة الفعل

على المفعول دلالة متفقة غير مختلفة ، ودلالة المتعدي دلالة المسلط بنفسه ، ودلالة المتعدي بحرف جر دلالة المتسلط بغيره ، فلذلك وقف هذا على المسموع » ، شرح المقدمة المحسية ٣٠٦/٢ .

(٧) الجزولية : ١٦ ب .

وقوله : **وَأَفْعَلَّ** ^(١) .

مثاله : **أَحْمَرَّ** .

وقوله : **وَأَفْعَالَّ** ^(١) .

مثاله : **أَحْمَارَّ** ^(٢) .

وقوله : **أَفْعُنَّلَل** ^(١) .

مثاله : **أَحْرُنَّجَم** .

وقوله : **وَأَفْعُنَلَى** ^(١) .

مثاله : **اسْلَنْتَقَى** ، وقد حكى ابن جنى أن هذه البنية قد جاءت متعدية ^(٣) وأنشد ^(٤) :-

قَدْ جَعَلَ التُّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي أَذْفَعُهُ ^(٥) عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي ^(٦)

(١) الجزولية : ١٦ ب . (٢) ب : واحمار .

(٣) قال ابن جنى : « و (أَفْعُنَلْتُ) على ضربين : متعد وغير متعد ، فالتعدي نحو قول الراجز :-

قَدْ جَعَلَ التُّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي
أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي

وغير المتعدي نحو قولهم : احرنى الديك وابرنى الرجل » ، المنصف ٨٦/١ .

(٤) مجهول . (٥) ب : وأدفعه .

(٦) بيتان من الرجز .

ويروى : أطرده عني ، شرح الشافية ١١٣/١ .

المسرندي الذي يعلوك ويغلبك ، واسرنداه الشيء : غلبه وعلاه ، والاسرنداء والاغرنداء واحد ، والياء للإلحاق بأَفْعُنَّلَل . اللسان ٢١٢/٣ (سرد) .

قال ابن عصفور عن هذين البيتين : « وغالب الظن فيه أنه مصنوع ، قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيتين مصنوعين » ، المتع ١٨٦/١ .

الشاهد : أن افعلنى (اغرندى واسرندى) تعديا إلى مفعولهما .

التهذيب ٢٤٠/٢ ، ١٣/١٥٠ ، الخصائص ٢/٢٥٨ ، سر الصناعة ٢/٦٩٠ ، المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، =

ولم يُوجَّه هنا ما وُجَّه في : رَحَّبْتُكُمْ الطاعة ، لأننا لم نسمع : يغرنديني ولا يسرنديني^(١) . فلذلك لم تُوجَّه به ، وإن كان قياس تعديته ذلك ، (فإنه لا يبعد مع ذلك^(٢)) أن يوجهه عليه ، وإن كانت هذه التعدية غير مسموعة قَرَبَ أصل لم ينطق به .

وقوله : وأفَعَلَّ^(٣) .

مثاله : اقشَعَرَّ .

وقوله : والمتعدي ما نصب مفعولا به^(٤) .

يريد أن الذي يقال فيه متعد بإطلاق هو ما اجتمع فيه في الاسم المتعدى إليه شيخان — أن يكون منصوبا ، وأن^(٥) يكون مفعولا به^(٥) .

فإن كان منصوبا ولم يكن مفعولا به نحو قام زيد قياما ، وقام زيد يوم الجمعة . وقام زيد ضاحكا ، لم يُقَلَّ فيه : متعد بإطلاق ولكن بتقييد فيقال : متعد إلى المصدر وإلى ظرف الزمان وإلى الحال ، ولا يقال : إنه متعد دون تقييد .

وكذلك إن كان الاسم المتعدى إليه مفعولا ولم يكن منصوبا نحو مررت بزید ، وذهبت إلى عمرو وما أشبه ذلك ، لم يقل فيه متعد بإطلاق ، ولكن يقال : فيه متعد بتقييد فيقال متعد بحرف الجر^(٦) .

= سفر السعادة ٣٠٢/١ ، المباحث الكاملية ٤٠٦/١ ، المتع ١٨٥/١ ، شرح الجزولية ٧٥٨/٢ ، شرح الشافية ١١٣/١ ، المغني ٥٧٤/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٨٥/٢ ، شرح أبيات المغني ١٣١/٧ - ١٣٢ ، شرح شواهد الشافية ٤٧/٤ - ٤٨ .

(١) كذا في الأصل ولعل المراد : يغرندي لي ويسرندي لي .

(٢) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٣) الجزولية : ١٦ ب .

(٤) ب : أو .

(٥) قال اللورقي : « المتعدي عند الإطلاق لا بد فيه من شيئين : أن يكون له منصوب ، وأن يكون ذلك المنصوب وقع به الفعل ، فإن تعذر أحدهما لم يكن متعديا على الإطلاق بل يقيد بحرف الجر » ، المباحث الكاملية ٤٠٧/١ .

(٦) ب : جر .

وقوله : ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه ^(١) بحرف الجر ^(٢) .

مثاله : ذهب عمرو بزيد .

وقوله : إلا أن تحذف العرب شيئاً فيحفظ ^(٣) .

مثاله : ما حكاها ابن الأعرابي من قولهم ^(٤) : مررت زيدا وهو شاذ وأنشدوا ^(٥) : —

تَمُرُّونَ الدَّيَّارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ ^(٦)

وقوله : وقد اطرده حذفه ١٣٩ ب في أن وأن ^(٧) .

مثاله : عجبت أن تفعل كذا أو عجبت أنك تفعل كذا ولا تقل : عجبت ^(٧)

ذاك .

وقوله : متعد إلى واحد ^(٨) .

مثاله : ضربت زيدا .

وقوله : ومتعد إلى مفعولين بنفسه ^(٨) .

مثاله : كسوت زيدا ثوبا .

وقوله : ومتعد إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر ^(٩) .

مثاله : اخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا .

وقوله : ويمتنع الإلغاء والتعليق ^(٢) .

(١) ب : إنه . (٢) الجزولية : ١٦ ب .

(٣) ب : فيخفف . وانظر الجزولية : ١٦ ب .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢٠ . (٥) الجري .

(٦) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢١ . (٧) عجبت ، معادة في : أ .

(٨) الجزولية : ١٦ ب ، وقوله : « المتعدي ضربان : متعد ... » .

(٩) الجزولية : ١٦ ب ، وقوله : « فالتعدي إلى أكثر ضربان : متعد إلى اثنين ومتعد إلى ثلاثة ، المتعدي

إلى اثنين ضربان : داخل على المبتدأ والخبر وما ليس كذلك ، فما ليس كذلك ضربان : متعد إلى مفعولين بنفسه

ومتعد » .

الإلغاء : ألا يعمل العامل بشرط : ألا يكون هناك ما يمنعه ^(١) نحو : زيد ظننت منطلق وزيد منطلق ظننت .

وقوله : والتعليق ^(٢) .

التعليق ألا يعمل لوجود مانع في اللفظ أو في التقدير لعمله ^(٣) ؛ والمانع في اللفظ : همزة الاستفهام في نحو قولك : علمت أزيد في الدار أم عمرو ، ولام الابتداء في نحو قولك : علمت أزيد منطلق ، وما النافية في نحو قولك : علمت ما زيد قائم ^(٤) ، والمانع في التقدير نحو قولك : علمت أيهم قائم ؛ لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء الاستفهام كلها ، فإذا قلت : علمت أيهم قائم فأيهم [قائم] ^(٥) نائب ^(٦) مناب قولك : أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر . ولذلك بنيت لتضمنها معناه ^(٧) ، إلا (أيًا) فإنها أعربت لعله أخرجتها عن ذلك ^(٨) .

وقوله : وحسبت وخلت مطلقا ^(٩) .

ويقع في بعض النسخ وخلت بمعناها ^(١٠) ، وهذا أشبه بقوله بعد : « وزعمت

(١) انظر هذا التعريف للإلغاء في : شرح الجزولية ٧٦٢/٢ ، المشكاة والنبراس ١٩٠/١ (ف) .

(٢) الجزولية : ١٦ ب .

(٣) قال العطار : « فالتعليق والإلغاء يشتركان في أن كل واحد منهما ترك لعمل العامل ، فإن كان المانع فهو تعليق ، وإن كان لغير سبب فهو إلغاء » ، المشكاة والنبراس ١٩٠/١ (ف) .

(٤) انظر هذه الأدوات التي تعلق عمل هذه الأفعال في : الكتاب ١٢٠/١ - ١٢١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ - ٣٤٤ ، ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ ، الأصول ١٨٢/١ .

(٥) تكملة من : أ . (٦) ب : نائب .

(٧) أي معنى حرف الاستفهام قال ابن بابشاذ علة بناء اسم الاستفهام : « لتضمنه معنى الحرف ، وذلك الحرف هو ألف الاستفهام » ، شرح المقدمة المحسبة ١٧٥/١ .

(٨) قال ابن الشجري : « و(أي) معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضمنت معاني الحروف ك(من وما وأين ومتى وكيف وأيان وأنى) وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو (بعض) وعلى نقيضها وهو (كل) » ، الأمالي الشجرية ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ ، وانظر : الإنصاف ٧١٢/٢ - ٧١٣ ، شرح التسهيل ٢٣٤/١ ، البسيط ٢٨١/١ (الغرب) .

(٩) الجزولية : ١٦ ب ، وقيله : « والداخل على المبتدأ والخبر ظننت ما لم تكن تهمة وحسبت » .

(١٠) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما . انظر نسخة فاس ١٦ ب وتيمور ٧٥ .

الاعتقادية^(١) » احترز من زعمت بمعنى كفلت ، فكذلك يحتاج أن يقول في حسبت وخلت بمعنى ظننت التي ليست بتهمة ، ليتحرز بذلك من حسبت بمعنى : احمر شعري^(٢) ومنه الأحسب في قول امرئ القيس^(٣) :-

يا هِنْدُ لا تَنْكِحِي بُوَهَّهَ عَلَيَّهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا^(٤)

(١) الجزولية : ١٦ ب .

(٢) الأحسب الذي في شعره حمرة وبياض ، وقيل : الذي في شعره شقرة .

انظر : التهذيب ٣٣٤/٤ ، الصحاح ١١١/١ ، اللسان ٣١٦/١ (حسب) .

(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وقيل : إنها لامرئ القيس بن مالك الحميري ، قال الآمدي عن هذه الأبيات : « وهي أبيات تروى لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك باطل ، إنما هن لامرئ القيس هذا الحميري ، وهي ثابتة في أشعار حمير » ، المؤتلف والمختلف ١٢ . ورجحه العيني ، انظر : المقاصد النحوية ٥٤٦/١ .

وغندي : أن الراجع في ذلك قول من ينسبها إلى امرئ القيس بن حجر الكندي ، لأمر أهمها :-

أ - نسبها عدد من الأئمة إلى امرئ القيس فهي ثابتة في رواية الأصمعي والأعلم الشنمري والسكري وابن السيد البطليوسي وابن النحاس وأبي سهل . من رواة ديوان امرئ القيس . ولم تسقط إلا في رواية الطوسي ، انظر تخرج هذه القصيدة في : الديوان ٤١٣ .

ب - أن هذا التشكيك لم يرد سوى من طريق واحد هو طريق الآمدي .

ج - احتمال وجود الخطأ في صحة نسبتها إلى الحميري بسبب جامع أشعار حمير .

(٤) مطلع قصيدة من البحر المتقارب وبعده :-

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أُرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمَ يَنْتَقِي أُرْبَا

البوهة : البومة العظيمة تضرب مثلاً للرجل الذي لا خير فيه ، عقيقته : شعره الذي يولد به ، انظر :

اللسان ٣١٦/١ (حسب) .

المرسعة : كالمعاذة ، وكان حمقى الأعراب يعلقون كعب الأرنب في الرجل ، ويزعمون أن من علقه لم

تضره عين ولا سحر ولا آفة ، اللسان ١٢٣/٨ (رسع) . العسم : ييس في المرفق والرسغ تعوج منه اليد والقدم . اللسان ٤٠١/١٢ (عم) .

ويروى : أيا هند ... بين أُرْفاغه . اللسان ١٢٣/٨ (رسع) .

ورواية الشارح : (يا هند) فيها الحرم وهو حذف أول الوند المجموع . انظر في تعريف الحرم : الوافي في

العروض والقوافي ٤٢ ، البارع في علم العروض ٢١٤ .

الشاهد فيه : محيي الأحسب بمعنى الأحمر .

الديوان ١٢٨ ، المؤتلف والمختلف ١٢ ، تهذيب اللغة ٩٢/٢ ، ٣٣٤/٤ ، ٤٦٢/٦ ، =

ومن خلت التي بمعنى تكبرت ^(١) ، فذلك مراده بقوله وحسبت وخلت بمعناها أي بمعنى ظننت التي ليست تهمة ، وقد كان ينبغي له على هذا أن يقول / ١٤٠ أ بعد قوله في : « علمت ما لم تكن عرفانا » ^(٢) : أو من العَلَم في الشفة ^(٣) ليحترز به من عِلِمَ الرجل إذا صار أعلم .

وقوله : ورأيت ووجدت بمعناها ^(٢) .

استظهر بذلك في رأيت على رأيت التي بمعنى أبصرت ، وعلى رأيت التي بمعنى اعتقدت وعلى رأيت التي بمعنى أصبت الرئة ^(٤) ، فإنها تتعدى إلى مفعول واحد ، واستظهر بذلك في وجدت على غير هذا الوجه من وجوه وجدت ، فإنها إما متعدية إلى واحد وإما غير متعدية ، ومسلكه في هذا غير مسلك المتقدمين ، لأن طريقتهم تقتضي ألا يستظهر في هذا الباب إلا على ما هو قريب من معنى ما هم بسبيله ، وهو قد استظهر على ما لم يجتمع مع ما هو بسبيله إلا في اللفظ خاصة .

وقوله : ولا تلغى مقدمة في الأمر العام ^(٥) .

استظهر على مثل قوله ^(٦) : -

= الصحاح ١١١/١ ، المباحث الكاملية ٤١٣/١ ، شرح الجزولية ٧٦٥/٢ ، المشكاة والبراس ١٩١/١ (ف) ،
اللسان ٣١٦/١ (حسب) ، ١٢٣/٨ (رسم) ، ٤٠١/١٢ (عسم) ، شرح ابن عقيل ٢٢٢/١ ، المقاصد
النحوية ٥٤٦/١ - ٥٥٠ .

(١) خال بمعنى تكبر . انظر : التهذيب ٥٦٠/٧ . اللسان ٢٢٦/١١ (خول) .

(٢) الجزولية : ١٦ ب .

(٣) انظر : علم بمعنى عرف ، والعلم في الشفة وهو الشق ، في : التهذيب ٤١٩/٢ ، الصحاح ١٩٩٠/٥ .

(٤) انظر : رأيت بمعنى أبصرت ورأيت بمعنى اعتقدت ورأيت بمعنى أصبت الرئة في : التهذيب ٣١٦/١٥ ، اللسان ٢٩١/١٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ .

(٥) الجزولية : ١٦ ب ، وقبله : « ويجوز التعليق والإلغاء ... » .

(٦) ينسب إلى بعض الفزاريين . انظر : الحماسة ٥٧٤/١ .

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ (١)
 فيمن رواه والبيت الذي قبله مرفوعين (٢) ، وهي عند سيبويه في ذلك معلقة ،
 وحذفت اللام ضرورة (٣) ، واستظهر على قول سيبويه : متى تظن زيد منطلق (٤) .
 كذلك حكى لي عن أبي موسى الجزولي أنه كان يفسر هذا الموضع (٥) ،

(١) من البحر البسيط ثاني بيتين أولهما :-

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسَّوَاءَ اللَّقَبُ

ملاك الأمر وملاكه : ما يقوم به ، الشيمة : الخلق ، الأدب : هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم .
 قوله : أكنيه حين ... إلى آخره : العرب إذا أرادت تعظيم المخاطب خاطبته بالكنية وعدلت عن التصريح
 باسمه . انظر : الخزانة ١٤٢/٩ - ١٤٣ .

ورواية أبي تمام : الأدبا بالنصب . انظر الحماسة ٥٧٤/١ ، الحماسة البصرية ٧/٢ .

الشاهد فيه : أن (رأيت) قد أُلغِيَ عن العمل مع تقدمه ، وخرج بتخريجين أن رأى معلقة عن العمل فلام
 الابتداء مقدرة حذفت ضرورة ، أو أن ضمير الشأن مقدر بعد الفعل . انظر : شرح الكافية ٢٨٠/٢ ، الخزانة
 ١٣٩/٩ .

الحماسة ٥٧٤/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٨٧/٣ ، الحماسة
 البصرية ٧/٢ ، المباحث الكاملية ٤١٨/١ ، شرح الجمل ٣١٤/١ ، المقرب ١١٧/١ ، شرح الجزولية
 ٧٤٤/٢ ، ٧٧٠ ، المشكاة والنبراس ١٩٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٨٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤١١/٢ ،
 الخزانة ١٣٩/٩ - ١٤٣ .

(٢) قال البغدادي : « والنصب والرفع في قافيتي البيتين رواهما ابن جني والطبرسي من شراح
 الحماسة » ، الخزانة ١٤٣/٩ .

(٣) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : « وقد يجوز في الشعر أشهد إن زيدا ذاهب يشبهها بقوله والله إنه
 لذهاب ، لأن معناه معنى اليمين ، كما أنه لو قال : أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح
 ضعيف إلا باللام ، ومثل ذلك في الضعف : علمت إن زيدا ذاهب ، كما أنه ضعيف : قد علمت عمرو خير منك
 ولكنه على إرادة اللام » ، الكتاب ٤٧٤/١ .

(٤) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى
 زيد ظنك ذاهب وزيد ظني أخوك ، وزيد ذاهب ظني ، فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب كان ضعيفا
 لا يجوز ألبتة كما ضعف : أظن زيد ذاهب ، وهو في متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنك زيد ذاهب ، ومتى
 تظن عمرو منطلق ، لأن قبله كلاما ، وإنما يضعف هذا في الابتداء » ، الكتاب ٦٣/١ .

(٥) من قوله : « ولا تلغى مقدمة ... إلى آخره » يفسره بتقديم الاستفهام نحو : متى تظن زيد
 مطلق .

والأول الذي تقدم لنا أولى ^(١) ، لأنها إذا ألغيت هنا في حكم المتوسط ، فكأنها لم تلغ إلا متوسطة لا متقدمة . وذلك أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، ومتى في ذلك معمولة لمنطلق فيتقدم (متى) إذن ، كأنّ منطلقا قد تقدم ، وإذا كان الأمر كذلك كان الظن متوسطا في التقدير ، فأن يقال [كأن ^(٢)] الظن في ذلك ألغى متقدما غير صحيح .

وقوله : المصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر ^(٣) .

أي أن المصدر يقوم مقام الفعل في هذا / ١٤٠ ب الباب وتكون أحكامه كأحكامه فيقتضي هذا الإطلاق أنك تقول : زيد قائم أظن ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد قائم ظني ، وكذلك تقول : زيد أظن قائم ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد ظني قائم ، ويجوز الإعمال في ذلك كله لأن الظن المتأخر والمتوسط يجوز إعماله كما يجوز إلغاؤه .

ويقتضي أيضا أنك لا تقول : أظن زيد قائم ، لأن الظن لا يلغى متقدما في الأمر العام ، وإنما تقول : أظن زيدا قائما ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول : ظني زيدا قائما كما تقول : أظن زيدا قائما ، ولا تقول : ظني زيد قائم ^(٤) كما لا تقول : أظن زيد قائم بإلغاء ^(٥) الظن متقدما وهو لا يلغى متقدما في الأمر العام .

هذا مقتضى قوله والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر ، وهذا القول خطأ ، فإنه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيد منطلق ظني ، أو زيد ظني منطلق لا يعمل أبدا وإنما يكون ملغى ^(٦) ، وكذلك زيد منطلق ظنك أو زيد ظنك منطلق لا يكون في هذا كله إعمال لأنه إذا أعمل كان ^(٧) التقدير فيه ^(٨) التقديم على ما يعمل فيه ، وإذا قدم

(١) كما في بيت الفزاري المتقدم .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ١٦ ب .

(٤) انظر في ذلك : الكتاب ٦٣/١ ، الأصول ١٨٤/١ .

(٥) أ : لالغاء .

(٦) هو ظاهر قول سيبويه : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنك

ذاهب وزيد ظني أخوك وزيد ذاهب ظني » ، الكتاب ٦٣/١ ، ولم ينص على جواز إعمالها في مثل هذه المسائل .

(٨) أ : في .

(٧) كان ، معادة في : أ .

على ما يعمل فيه بقي المصدر لا ناصب له لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد نحو : زيد قام حقا ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة ؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر بفعل تدل عليه الجملة قبله ^(١) ، فلذلك لا يجوز تقديمه .
فأما قولهم : أَجَدُّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا ^(٢) فإنه لم يقدم حتى جعل قسما ، وجعلت الجملة بعده جوابه ، فتضمنه معنى القسم أوجب له التقديم ، ولولا ذلك لم يجوز تقديمه ، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن ينوى به التأخير نحو : حقا زيد قائم لم يجوز تقديمه على الأخرى ^(٣) إذا كان متقدما لا ينوى به / ١٤١ أ التأخير إلا أن يضمن معنى القسم كما قدمنا وذلك نحو ظنك زيدا قائما ، وظني زيدا قائما ^(٤) ، وإذا لم يجوز ذلك انبغى ألا يجوز زيدا قائما ظني ولا زيدا ظني قائما ، ولا زيدا قائما ظنك ولا زيدا ظنك قائما لأنه في ذلك كله في تقدير التقديم ، والتقديم في ذلك ممتنع ، فإذا كان ذلك ممتنعا فهذا خلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أن حكمه حكم الفعل في كل ما ذكر في الفعل فكان ^(٥) حقه أن يحزر كلامه ^(٦) .

(١) قال السيرافي : « واعلم أن (حقا وغير ذي شك) وما جرى مجراهما تؤكد به الجمل وتحقق ... لأنك إذا قلت : حتى ذلك حقا ، لأن قولك : زيد منطلق ، ظاهره يدل على أنك تخبر ما تحقق عندك فلا تقدم هذا التأكيد ... وضعف تقديم الظن لضعف تقديم هذا لأنه تقتضيه ، وذلك أن قولك : زيد منطلق حقا في باب التحقيق كقولك : زيد منطلق ظنا في باب الظن » ، شرح الكتاب ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤ .
(٢) من أمثلة سيبويه قال - رحمه الله تعالى - : « أَجَدُّكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ؟ كَأَنَّهُ قَالَ : أَحَقًّا لَا تَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْجَدِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَجَدًّا ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ وَلَا يَفَارِقُ الْإِضَافَةَ » ، الكتاب ١/ ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) أ ، ب : على الأخرى ، ولعل الصواب ما أثبتته .
(٤) بل قد يجوز في غير القسم كالأمر والنهي ، قال الأبيدي : « ويجوز نصبه كذلك في الأمر والنهي لطلبهما الفعل نحو : ظنك زيدا منطلقا بالنصب ، أي : ظُنُّ ظَنِّكَ ، ولا يجوز إلا في موضع الدلالة عليه ، ولذلك لم يجوز : ظنك زيدا منطلقا بالنصب من غير دليل ، كما لم يجوز : ضَرَبْتُكَ زيدا قائما بالنصب في غير الأمر والنهي ، لأنه لا دليل عليه ، ولم يتقدمه ما يكون تأكيدا ولم يتأخره » ، شرح الجزولية ٢/ ٧٧٣ .
(٥) ب : فقد كان .

(٦) قال الأبيدي « ... قد أجاز أبو الحسن الأخفش فيما حكاه ابن طاهر عنه في طرر سيبويه : حُسْبَانِي زيدا عاقلا حسن ، وخيلاني زيدا عاقلا حسن ، وكذلك : رؤيتي عبد الله عاقلا حسنة ، وهذا على أنه يعمل بالنيابة مناب (أن والفعل) وأبو موسى على قول الأخفش مصيب بلا شك » ، شرح الجزولية ٢/ ٧٧٢ .

وقوله : وأقبح من ذلك الجمع بينهما في الإلغاء ^(١) .

العلة في ذلك عند بعضهم أن فائدة المصدر إذا جُمِعَ بينهما التوكيد وهو أكثر موافقة للإعمال منه ^(٢) للإلغاء ، وهذا تعليل ضعيف ^(٣) ، لأن إلغاء الفعل وإن اقتضى ألا يعتمد عليه في اللفظ لا يخرج عن أن يكون معتمدا عليه في المعنى ، فقد يكون الفعل غير معتمد عليه في اللفظ من جهة تأخره أو توسطه لا من جهة معناه ويكون مع ذلك معتمدا عليه من جهة معناه إذ لا تناقض بينهما .

والصواب : أنه إنما قبح الجمع بينهما في الإلغاء لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغي ، ولا يقوم مقامه إذا أعمل كما ذكرنا ^(٤) ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحا في الإلغاء ولم يكن قبيحا في الإعمال ، لأنه إذا جمع بينهما في الإلغاء كان الجمع بين العوض والمعوض منه ^(٥) ؛ من حيث المصدر يقوم مقام الفعل في الإلغاء ولم يقم مقامه في الإعمال ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما في الإعمال وهذا تعليل سيئويه ^(٦) .

وقوله : (أعلم) المتعدية قبل النقل إلى اثنين ^(٧) .

(١) الجزولية ١٦ب - ١٧أ ، وقبلة : « والمصدر كالفعل في كل ما ذكر ولأجله يقبح الجمع بينهما ما لم يضمن المصدر وأقبح ... » .

(٢) منه ، معادة في : أ .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ١/٤٢١ ، شرح الجزولية ٢/٧٧٤ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٠٣ - ٧٠٤ .

(٥) قال ابن جعفر : « المصدر إنما يعمل نائباً عن الفعل ، وهو فرع عليه في العمل فلا يجمع بين فرع وأصل ونائب ومنوب » ، المنهاج الجلي ٩٤أ .

(٦) قال - رحمه الله تعالى - : « قال : أظن ذاك الظن أو أظن ظني وإنما يضعف هذا إذا ألغيت لأن الظن يلغى في مواضع (أظن) حتى يكون بدلا من اللفظ به ، فكره إظهار المصدر ههنا كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا ... وترك ذاك في أظن إذا كان لغوا أقوى منه إذا وقع على المصدر لأن (ذاك) إذا كان مصدرا فإنك لا تحيء به ههنا ، فإذا قبح المصدر فمجيئك بذاك أقبح لأنه مصدر » ، الكتاب ١/٦٣ - ٦٤ .

وعلق الأبيدي على كلام الشلويين بعد أن نقله كله قائلا : « قلت : وهذا غير مسلم ، لأنه بناء على أن المصدر لا يقوم مقام الفعل في الإعمال ، وذلك فاسد ، وما بني على الفاسد فاسد فالصواب ما قدمناه » ، شرح الجزولية ٢/٧٧٤ .

(٧) الجزولية : ١٧أ ، وقبلة : « والمتعدي إلى ثلاثة ... » .

استظهر على (أعلم) المتعدية من عَلِمَ التي بمعنى عرف ^(١) فإنها متعدية إلى اثنين ^(٢) .

وقوله : اللائي بمعنى (أعلم) المذكورة ^(٣) .

استظهر على أرى المنقولة من رأى التي بمعنى أبصر ^(٤) فإنها متعدية إلى اثنين ، وعلى ثَبَأَ وَخَبَّرَ وَأُخْبِرَ إذا لم يراع فيها معنى (أعلم) أى إذا لم / ١٤١ ب يحكم لها بحكم (أعلم) .

وقد كان ينبغي أن يكون لفظه هكذا لأن ما قاله يوهم ما ليس الأمر عليه ، فإنها إذا كانت غير محكوم لها بحكم المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى اثنين بحرفي جر : الپاء وعن ، وهي إذا تعدت بالباء وعن بمعنى (أعلم) وإن لم تكن محكوما لها بحكمها ^(٥) .
وقوله : كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت ^(٦) .

يعني في الاقتصار عليه ، وفي ألا يلغى الفعل عنه وعن ما بعده ، كما لا تلغى كسوت عن مفعولها ، وفي ألا تعلق الفعل عنه وعن الذي بعده كما لا تعلق كسوت عن مفعولها .

وقوله : وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه ^(٦) .

يعني في الاقتصار عليه وفي ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق ، وهذا الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح في هذا الموضع ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول ^(٧) وربما نسب لسيبويه .

(١) انظر ما سبق ص : ٧٠١ . (٢) بعد النقل .

(٣) الجزولية : ١٧ أ ، وقيله : « وأرى وثَبَأَ وأُتْبَأَ وأُخْبِرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ ... » .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٠١ .

(٥) نقله بتصريف يسير الأبيدي من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٧٧٥/٢ .

(٦) الجزولية : ١٧ أ .

(٧) هذا هو المنسوب إلى سيبويه وبه قال ابن طاهر وابن خروف وابن عصفور وينسب إلى الشلوين

وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر ^(١) ، وليس هذان المذهبان ^(٢) مرضيين عند المحققين .

وقوله : فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقا ^(٣) .

يعني في ألا يقتصر على أحد مفعولها ^(٤) دون الآخر ، وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز الإلغاء في هذا الباب إذا بنيت أفعالها للمفعول به بصحيح ، لأن العلة في أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة بخلاف ظننت وبابه موجودة فيها إذا بنيت للمفعول وجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العلة في فعل المفعول ، ثم لا يوجد حكمها ولم يكن ذلك في فعل الفاعل دون فعل المفعول .

ولكن الذي غره من هذا المعنى ذكر سيبويه أرى وهي مضارع / ١٤٢ أأريت

= أما سيبويه فقد صرح بأنه لا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة . انظر : الكتاب ١٩/١ . أما جواز حذف المفعول الأول والاقتصار عليه فينسب إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان . انظر : التذيل والتكميل ١٠٩/٢ ب .

وقد نص المبرد على خلاف ذلك فقال : « ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر والمفعول الأول كان فاعلا ، فالزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ .

(١) قال أبو حيان : « وللثاني والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله ، من الإلغاء بعد النقل قول الشاعر :-

وَكَيْفَ أَبْلِي بِالْعَدَى وَوَعِيدِهِمَّ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الْخُطُوبِ الصَّوَائِبِ
وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ غَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

فألغى أرى متوسطا ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى وأخواتها مطلقا وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل وهو اختيار الجزولي ، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة ، التذيل والتكميل ١٠٩/٢ أ .

(٢) المذهبان هما : منع الاقتصار على المفعول الأول ، والإلغاء عن المبتدأ والخبر .

(٣) الجزولية : ١٧ أ .

(٤) ب : أحدهما .

التي بمعنى أظننت^(١) وإن كان لم ينطق به ، فتحيل المؤلف أن باقي أفعال التعدية إلى ثلاثة نحو نبئت وأنبئت وحدثت كأرى [في ذلك .

وإنما جاز إلغاء أرى وحدها من ذلك الباب لأنها وإن كانت مضارع أريت التي بمعنى أظننت على ما ذكرناه من أنه لم ينطق بالماضي في ذلك ، فهي بمعنى أظننت ، فلما كانت بمعنى فعل غير مؤثر^(٢) [ألغيت كإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة .

وأيضا فإن أريت بمعنى أظننت لم ينطق به أصلا ، فلا ينبغي أن يجري [أرى^(٣)] في ذلك مجرى سائر أفعال^(٤) ما لم يسم فاعله من هذا الباب ، لأنه ليس شيء منها بمعنى فعل غير مؤثر .

وهذا كله إنما بنيناه^(٥) على نص يقع في بعض النسخ وهو : فهذه إذا بنيت^(٦) للفاعل كان حكم الأول [منها^(٧)] حكم الأول من باب كسوت ، وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه . وامتنع التعليق والإلغاء^(٨) . ثم قال : وإذا بُنِيَتْ للمفعول فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقا^(٩) .

فهذا يقتضي التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول على ما قدمناه .

ويسقط في بعض النسخ قوله في بنية الفاعل ، وامتنع التعليق والإلغاء ، فإن كان صحة النص هكذا فلا دليل فيه على أن مذهبه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى ولا تعلق ولا يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى عن المفعول ، ويرفع بالابتداء ، كما لا تلغى كسوت عن المفعول الأول ، ويرفع بالابتداء وعن المفعول الثاني والثالث معا ويجعلان خبر المبتدأ ، كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبر الأول ولا يمتنع إلغاؤها على وجه آخر ، وهو أن تعمل في الأول وتلغى عن الثاني والثالث .

(١) قال - رحمه الله - : « هذا باب المفعول الذي يتعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر ، وتقول : أرى عبد الله أبا فلان ، لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعده فعله إلى ثلاثة مفعولين » ، الكتاب ٢٠/١ .

(٢) تكلمة من : أ . (٣) أ : الأفعال .

(٤) أ : بيناه . (٥) بنيت ، معادة في : أ .

(٦) هذا النص في الجزولية نسخة فاس انظر : ١٧٧ .

ويمكن أن يكون لهذا قال [فيها ^(١)] : إذا بنيت للمفعول فحكم منصوبها ما ^(٢) ذكر في منصوبي ١٤٢/ ب ظننت مطلقا ، أي أنه لا تفصيل في إلغائها إذا بنيت للمفعول كما فيه تفصيل إذا بنيت للفاعل ، ويكون مذهبه في ذلك مذهب من لا يجعل لكون هذه الأفعال مؤثرة تأثيرا في منع الإلغاء والتعليق وهو مذهب بعض النحويين ، فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل بقول هذا المؤلف على النص الأول ثلاثة مذاهب :-

أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق وهو الذي أعول عليه .

والثاني : إجازته على الإطلاق وهو الذي يسبق إلى [أكثر ^(٣)] الأفهام .

والثالث : التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول ^(٤) .

وعلى النص الثاني قولان :- منعه وإجازته .

وإنما قلت : هذا لأنني لم أر التفريق بين بناء [الفعل ^(١)] للفاعل والمفعول في هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق إلا لهذا الرجل ، إلا ما يقتضيه كلام أبي القاسم ^(٥) الزجاجي فإنه ذكر نبئت وأنبت مع ظننت وأخواتها ^(٦) ، وقال بعد ذلك : إن هذه الأفعال إذا ابتدأت بها نصبت مفعولين وإذا توسطت أو تأخرت جاز فيها الأعمال والإلغاء ^(٧) ، فذكر إلغاء نبئت وأنبت وهما ^(٨) مبنيان للمفعول ، لكنه لم يذكر أنها إذا بنيت للفاعل [لا ^(٤)] تلغى ، فلو كان قد ذكر ذلك في بنائها للفاعل لكان ذلك

(١) تكملة من : أ . (٢) ب : لا .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) هذا ما فهمه أبو حيان من كلام الجزولي . انظر قول أبي حيان السابق : ص ٧٠٧ هـ .

(٥) القاسم ، معادة في : أ .

(٦) قال الزجاجي : « وفعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر ، وذلك نحو : ظننت وعلمت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت وثبتت وأعلمت وأنبتت وما تصرف منها » ، الجمل ٢٨ - ٢٩ .

(٧) قال الزجاجي - رحمه الله تعالى - : « وإذا توسطت أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها كقولك : زيد ظننت منطلق » ، الجمل ٢٩ .

(٨) ب : انهما .

القول الثالث الذي اقتضاه قول المؤلف على ما في بعض النسخ^(١) ، ولا أبعد أن يكون قد قاله غيره ، وإن كنت لم أراه لكن الصحيح ما قدمته مما قلت فيه : إنه الذي أعول عليه ، ويمكن أن يكون معنى التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول في التعليق والإلغاء أن فعل الفاعل لا يتأتى فيه تعليقه عن الثلاثة لأن المبتدأ والخبر ليسا بخبر عن المفعول الأول ، ويكون هذا معنى قوله فيه : وامتنع الإلغاء والتعليق / ٤٣ أ وأن ذلك يتأتى في فعل المفعول فلا يكون ذلك قولاً ثالثاً^(٢) ، ولكنه قول من يجيز التعليق عن المفعولين اللذين هما في الأصل المبتدأ والخبر في هذا الباب لا خلاف عليه .

(١) أ : على بعض ما في النسخ .

(٢) ب : تاماً .

« باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إلى المصدر وظرف الزمان مطلقا ^(١) .

يعني المبهم والمعدود والمختص ^(٢) .

وقوله : وظرف المكان المبهم والمعدود ^(٣) .

استظهر ^(٤) بهما على المختص ^(٥) .

وقوله : والمفعول له على رأي ^(٦) .

استظهر بهذا على رأي من يقول : إنه محذوف منه حرف الجر ، وهو مذهب سيبويه ^(٦) ويقتضي كلامه أنه اختار من المذهبين [مذهب ^(٧)] من يقول : إن تعدي

(١) الجزولية ١٧ ، وقيله : « يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى » .

(٢) المصدر المبهم : ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو : قيام وضرب ، والمعدود : ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الأفراد نحو : ضربة وضريبتين ، والمختص : ما كان اسما لنوع نحو القهقري فإنه اسم لنوع من الرجوع .

وظرف الزمان المبهم : ما يقع على قدر من الزمان غير معين نحو : حين ووقت وزمان ، والمعدود : ما له مقدار معلوم من الزمان نحو : سنة وشهر ويوم الجمعة ، والمختص : أسماء الشهور كالخرم وصفر والأيام كالسبت والأحد ، أو مختص بالاضافة نحو : يوم الجمل أو يوم حليلة . انظر : في هذا شرح الجمل ١/٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) الجزولية : ١٧ .

(٤) ب : المستظهر .

(٥) ظرف المكان المبهم : ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك وأمامك ، والمعدود : ما له مقدار معلوم من المسافة نحو : ميل وفرسخ وبريد ، والمختص : ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به نحو : الدار والمسجد . انظر : شرح الجمل ١/٣٢٧ ، المنهاج الجلي ٩٥ ب .

قال ابن جعفر : « أما الطرف الأول من المكان وهو المختص فلم يتعد إليه الفعل فينصبه ظرفا كما نصب نظيره من الزمن ، لأنه محصره واختصاصه تنزل منزلة الأناسي وغيرهم من الحثث الخصوصية فلم يقتضه الفعل لفظا ولا معنى ، وإنما تعدى إليه المتعدي من الفعل فنصبه مفعولا به » ، المنهاج الجلي ٩٥ ب .

(٦) انظر : الكتاب ١/١٨٥ - ١٨٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ .

(٧) تكملة من : ب .

الفعل إليه بغير واسطة ^(١) ، والمختار عند المحققين من النحويين مذهب سيويه ، واختياره غير مختار ولا مرضي عند المحققين بدليل أن حرف الجر لا يحذف من المفعول له إذا لم يكن مصدرا أو أن ^(٢) والفعل ، وأنه إذا كان مصدرا فلا يحذف حرف الجر منه أيضا إلا بشروط ستأتي ^(٣) ، فدل ذلك على أن الأصل في المفعول له إنما [هو ^(٤)] حرف الجر لأنه يكون به ^(٥) أبدا ما لم يعرض له ما يميز حذفه وسيأتي بيان ذلك في موضعه ^(٦) .

وقوله : والمشبّه بالمفعول ^(٧) .

يعني الظرف المتسع فيه نحو : يوم الجمعة سرتّه .

وقوله : في المصدر والمعدود ما فيه هاء التانيث ^(٧) .

مثال ذلك : ضربته ضربة وضريتين وضربات .

وقوله : والمختص النكرة الموصوفة ^(٧) .

مثاله : ضربته ضربا شديدا .

وقوله : والمضافة ^(٧) .

مثاله : ضربته ضربَ شُرْطِيّ .

وقوله : والمعرفة .

مثاله : ضربته ضربَ الشُّرْطِ أو الضرب المعروف مني .

وقوله : والمبهم لتوكيد الفعل ^(٧) .

(١) هذا مذهب الكوفيين المنسوب إلى الزجاج من أن المفعول له ينتصب انتصاب المصدر ، انظر : الإرتشاف ٢٢١/٢ ، التذيل والتكميل ١٩٥/٢ .

(٢) ب : وأن . (٣) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٢ .

(٤) تكملة من : ب . (٥) ب : فيه .

(٦) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٠ . (٧) الجزولية : ١١٧ .

كذا [قال ^(١)] غيره ^(٢) ، وزعم بعض المتأخرين أن المصدر في قولك ضربته ^(٣) ضربا وقمت قياما / ١٤٣ ب نائب مناب تكرير ضربت وقمت مرة أخرى ^(٤) ، والحق أن المصدر في ذلك إنما هو تأكيد لما دل عليه الفعل من الحدث ^(٥) . وكأن الذي قال بذلك غلط من قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل ، فلذلك قال : إنه نائب مناب تكرير الفعل كأنه أخذ الفعل هنا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف .

والصواب أن الفعل هنا هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا المصدر لتوكيد لفظ الفعل ، أو لتوكيد مدلول الفعل ، أي لتوكيد اللفظ الدال على الفعل ، واللفظ الدال على الفعل الذي هو المعنى الصادر عن الفاعل هو حروف (ضربت) لا بِنَيْتُهُ .

وقد تقدم أن الفعل إنما يدل على الحدث بحروفه ^(٦) لا بِنَيْتُهُ ^(٧) ، وأن دلالة على الزمان ^(٨) إنما هي بِنَيْتُهُ ^(٩) ، فإنما هو مؤكد لما أعطته حروف ضربت لا لما أعطته بِنَيْتُهُ أو لا يقدر مضافا محذوفا في ذلك ، ويكون التوكيد في ذلك بمعنى التمكن للمعنى والتكرير له ، كأنه مؤكد للمعنى الذي أعطاه ضربت وقمت من الحدث لا لما أعطاه من الزمان ، أي ممكن له في نفس السامع ومكرر له .

ويدل على أن المراد بالفعل في هذا هو المعنى الصادر ^(١٠) عن ^(١١) الفاعل لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، أو أن ذلك على حذف المضاف كما ^(١٢) قدمنا

(١) تكلمة من : أ .

(٢) كابن السراج في الأصول ١٦٠/١ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١٣٠ ، وفي شرح المقدمة المحسبة

٣٠١/٢ .

(٣) ب : ضربت .

(٤) قال الدينوري : « فائدته مع فعله فائدة فعل متكرر تقول : قام قياما ، كأنك قلت : قام قام » ،

ثمار الصناعة ٢٥٧ .

(٦) ب : بقوله .

(٥) ب : الحديث .

(٨) ب : البرهان .

(٧) انظر ص : ٢٤٣ .

(١٠) ب : الظاهر .

(٩) انظر ص : ٢٠١ - ٢١٧ ، ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(١٢) كما ، معادة في : أ .

(١١) ب : من .

قوله بعد ^(١) ، والمختص لبيان نوعه أي لبيان نوع الفعل ، فهل الفعل هنا إلا المعنى الصادر عن الفاعل ؟ ألا ترى أن التنويع إنما هو له ، لا للزمان ، وكذلك قولهم : [إن ^(٢)] المعدود لعدد مراته إنما المراد به لعدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل .

وقوله : مصدر في الأصل ^(٣) .

يعني به الاسم الذي اشتق الفعل منه وصدر عنه ^(٤) .

وقوله : وغير مصدر ^(٥) .

يريد غير ^(٥) مصدر في الأصل ، وإن كان قد نصب الآن نصب المصدر أي مفعولا مطلقا .

وقوله : جارٍ عليه ^(٦) .

[أي ^(٧)] هو ١٤٤/أ : مصدر ذلك الفعل الذي تقدمه لا مصدر غير الفعل الذي تقدمه ومثاله ^(٧) [كما تقدم ^(٨)] .

وقوله : وغير جارٍ عليه ^(٩) .

[أي هو مصدر غير الفعل الذي تقدمه ^(٧)] ومثاله ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(١٠) .

(١) انظر ص : ٧١٣ إذ قدره بقوله : المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد مدلول الفعل .

(٢) تكملة من : ب . (٣) الجزولية : ١٧ أ .

(٤) على رأي البصريين من أن الفعل مشتق من المصدر خلافا للكوفيين الذين يرون أن الفعل أصل المشتقات . انظر : الإيضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ - ١٧٥ ، الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ - ١٤٩ .

(٥) ب : وغير .

(٦) الجزولية : ١٧ أ ، وقبلة : « فالمصدر ضربان : مصدر يلاقيه في الاشتقاق والمعنى وهو » .

(٧) تكملة من : أ . (٨) انظر ص : ٧١٢ .

(٩) الجزولية : ١٧ ب .

(١٠) المزمل : ٨ . تبتيلا مصدر لم يجر على تبتل ، وإنما المصدر الجاري عليه هو تبتلا .

انظر : المباحث الكاملية ٤٣١/١ ، شرح الجزولية ٧٩٢/٢ .

- وقوله : ومصدر لا يلاقيه في الاشتقاق ولا يقيه في المعنى ^(١) .
- مثال ذلك : حبسته منعاً ومن كلامهم : دعه تركاً ^(٢) .
- وقوله : وإما كل وبعض مضافين إلى المصدر ^(١) .
- مثال ذلك : ضربته كُـلَّ الضرب ، وضربته بَعْضَ الضرب .
- وقوله : وإما اسم لنوع ^(٣) منه ^(١) .
- مثاله : قعد القُرْفُصَاءُ ^(٤) ورجع القَهْقَرَى ^(٥) .
- وقوله : وإما وصف له ^(١) .
- مثاله : ضربته قليلاً وكثيراً وضربته أَيَّ ضربٍ .
- وقوله : وإما موصوف به ^(١) .
- مثاله : ضربته ذلك الضرب الذي تعلم .
- وقوله : وإما عدد له ^(١) .
- مثاله : ضربته ثلاث ضربات وقوله تعالى ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ^(٦) .
- وقوله : وإما مضاف إليه المصدر قصداً ^(١) .
- مثاله : ضربته سوطاً وقَضِيْباً التقدير : ضربته ضربةً سَوَطٍ وضربةً قَضِيْبٍ

(١) الجزولية : ١٧ ب .

(٢) قال ابن منظور : « وكلام العرب : دعني وذرتني ويدع وذير ، ولا يقولون : ودعتك ولا وذرتك ، استغنوا عنها بـ (تركتك) والمصدر فهما : تركا ولا يقال : وَدَعَا ولا وذرا ، وحكماهما بعضهم » ، اللسان ٣٨٣/٨ (ودع) .

(٣) ب : اسم النوع .

(٤) القرفصاء : هو أن يجلس على أَلْيَتَيْهِ ويلصق فخذه ببطنه ويحتني يديه يضعهما على ساقه كما يحتني بالثوب ، تكون يده مكان الثوب . اللسان ٧٢/٧ (قرفص) .

(٥) القهقرى : الرجوع إلى الخلف . اللسان ١٢١/٥ (قهقر) .

(٦) تمامها : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأَوَّلِيكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور : ٤] .

[والأصل ضربةً بسوطٍ وضربةً بقضيبٍ ^(١)] ثم أضيف المصدر ^(٢) إلى كل واحد منهما ، لتخصص الضربة ^(٣) به في اللفظ [باختصار ^(٤)] إذ كانت متخصصة به في المعنى ، ولذلك قدر فيه الإضافة ^(٥) ، وليوجد بذلك السبيل إلى حذفها ، [وإقامة السوط أو القضيب مقامها ^(٤)] بأن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لفهم المعنى .

وقوله : قصدا أي نية .

[المفعول فيه]

وقوله : في ظرف الزمان : مبهم ^(٦) .

مثاله : زمن ووقت وحين ^(٧) .

وقوله : ومعدود ^(٦) .

مثاله : يوما وشهرا ويومين وشهرين ^(٧) .

وقوله : وقد يكون في بعضه ^(٨) .

مثاله : سرت يوم الجمعة إذا كان السير في بعضه .

وقوله : وما عدا ما ذكر فهو مبهم ^(٩) .

(١) تكملة من : ب .

(٢) أ : الضربة . (٣) ب : الضرب .

(٤) تكملة من : أ . (٥) ب : المضافة .

(٦) الجزولية : ١٧ ب ، وفيها : « ظرف الزمان ثلاثة أقسام ... » .

(٧) انظر ما سبق ص : ٧١١ هـ .

(٨) الجزولية : ١٧ ب ، وقبله : « ثم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون ... » .

(٩) الجزولية : ١٧ ب .

مثاله : سرت وقتا فاتفق كذا .

وقوله : ومقابله ^(١) .

أي : ضده .

وقوله : ١٤٤/ ب ومعنى التصرف أن يجوز رفعه ^(٢) في موضع يجوز فيه نصبه ^(٣) .

يعني أن يقام مقام الفاعل إذا حذف الفاعل ، ويقع في بعض النسخ ؛ ومعنى التصرف أن يستعمل غير ظرف ، وهذا أحسن من الأول ، لأن الأول قد يفهم منه أن المتصرف هو ما رفع في موضع كان في الأصل للنصب ، وأن غير ذلك مما هو مرفوع لا في موضع كان في الأصل للنصب نحو : يوم الجمعة مبارك ، ونحو ^(٤) : أحسن الأيام يوم الجمعة غير متصرف ، والأمر ليس كذلك ، فإذا قلنا : أن يستعمل غير ظرف عم ذلك كله ، لأن الظرف عند النحويين هو ما انتصب لأنه مفعول فيه ، وهو في هذه المواضع كلها وفي الموضع الذي ذكره نحو سير يوم [الجمعة ^(٥)] غير ظرف لأنه ليس بمنصوب على أنه مفعول فيه ، فلذلك قلنا أنه أحسن من الأول .

وقوله : ومأخذه السماع ^(٣) .

ولم يقل ذلك في الانصراف ، وإنما قال : « ومعنى الانصراف دخول الجر والتنوين » ^(٦) وسكت عن هذا فيه ، قال بعضهم : والأمر واحد في الظروف في انصرافها وتصرفها إنما مأخذ كل واحد منهما السماع ، ولو ذكر ذلك المؤلف فيهما لكان أجدى ، ألا ترى أنهم جعلوا غُدْوَةً ويُكْرَةً علمين ممنوعين من الصرف ^(٧)

(١) الجزولية : ١٧ ب ، وقبله : « ثم ظرف الزمان يكون منصرفا متصرفا ومقابله ومنصرفا لا ينصرف

ومقابله » .

(٣) الجزولية : ١٧ ب .

(٢) رفعه ، معادة في : أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٤) ب : وهو .

(٦) الجزولية : ١٧ ب ، وفيها : دخول التنوين .

(٧) أ : التصرف .

للتعريف والتأنيث ^(١) ، أردت بهما يوما بعينه ، أو لم ترد يوما بعينه والتعريف في ذلك كتعريف أسماء الأجناس ^(٢) نحو : أسامة وجعار ^(٣) ، ولم يفعلوا ^(٤) ذلك في ضحوة وعشيّة وعتمّة ^(٥) في المشهور فلم يمنعوها الصرف أصلا ^(٦) ، لا أردت بها يوما بعينه ولا لم ترد بها يوما بعينه ^(٧) .

فهذا يدلّك على أن مأخذ الصرف ^(٨) [في الظروف ^(٩)] أيضا السماع كمأخذ التصرف ، وقد ألحقت في بعض الأوقات بعد قوله : ومأخذه السماع في الحاشية .

وكذلك مأخذ ^(١٠) ما كان من نكرات أسماء ^(١١) ١٤٥/أ الزمان في كونه باقيا على تنكيره مع ذلك ، أو منتقلا إلى التعريف بالسماع ^(١٢) أيضا .

(١) انظر في منعها الصرف : الكتاب ٤٨/٢ ، المقتضب ٣٧٩/٣ - ٣٨٠ . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٢) قال الزجاج : « ... (غدوة) و (بكرة) جعلتا معرفتين اسما لقطعة من يومك الذي جعلتهما له ، كما أن (أسامة) للأسد اسم معروف ، تقول : أتيتك غدوة يا هذا وبكرة يا هذا » . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ . وانظر : الكتاب ٤٨/٢ .

(٣) جعار : اسم للضيع لكثرة جعرها . اللسان ١٣٩/٤ (جعر) .

(٤) ب : يجعلوا .

(٥) ضحوة : لا تستعمل إلا ظرفا وهي الضحى : من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا . المخصص ٥٣/٩ .

العشيّة : آخر النهار ، وقيل : من صلاة المغرب إلى العتمّة . اللسان ٦٠/١٥ - ٦١ (عشا) . العتمّة : وقت صلاة العشاء الآخرة ، وسموه العتمّة من استعتم نعمها ، وقيل ثلث الليل الأول . المخصص ٤٤/٩ .

(٦) قال الزجاج : « فأما (ضحوة وغداة وعشيّة) فنكرات ، الدليل على ذلك أنك تقول : في الغداة والعشيّة ولا تقول : في الغدوة والبكرة » . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٧) يريد لا أن أردت ... ولا أن لم ترد ...

(٨) ب : الظروف . (٩) تكلمة من : ب .

(١٠) ب : مأخذه . (١١) ب : الأسماء .

(١٢) ب : السماع .

أردت بذلك إصلاح هذا الموضع ، وهو مُؤدِّ لهذا المعنى الذي أردناه من أن الانصراف في الظروف مأخذه السماع أيضا ، والأولى إن يقال : إن مأخذ التصرف في الظروف والانصراف القياس وذلك أن الظروف كلها إذا كان بعضها موضوعا على العموم فحقها أن يكون معناها ^(١) العموم فمتى كان شيء من ذلك على أصله - نعني على أصله من الانصراف - والتصرف فيما تتصرف فيه الأسماء إذ كانت الظروف لا فرق بينها وبين سائر الأسماء فحقها أن تكون متصرفة فيما تتصرف فيه الأسماء ، وتزيد [عليها ^(٢)] بانتصابها على المفعول فيه وهو الظرف .

ومتى كان شيء منها خارجا عن أصله فقد أريد به ^(٣) شيء بعينه ، وكان المخاطب يفهم ذلك قد خرج في ذلك عن أصل اللفظ العام في كلام العرب ، وكان اللفظ بذلك غير متمكن في الإعراب مقصورا على النصب على الظرف ، ليكون عدم تمكنه في الإعراب إشارة لعدم تمكنه في كلام العرب .

[وينبغي أن يكون في الانصراف على أصله ، وعلى هذا جرت الظروف في كلام العرب ^(٤)] إلا غدوة وبكرة فإنهما متصرفتان لا منصرفتان ^(٥) أريد بهما يوم بعينه ، أو لم يرد بهما يوم بعينه في أكثر كلام العرب .

وإلا (سحر ^(٦)) خرجت هذه الثلاثة الألفاظ في عدم انصرافها عن هذا القياس ، والباقي باق عليه لم يخرج عنه ، فلا يعتد بهذا الذي خرج لقلته ، فعلى ذلك قلنا : إن مأخذ الظروف في التصرف والانصراف ^(٧) القياس مجازا ومساحة ، وهذا المجاز والمساحة أولى هنا من الحقيقة لأن بهذا المجاز والمساحة يوصل إلى علم الباب بقرب ، وبالحقيقة لا يوصل إلى علم ^(٨) ١٤٥/ب الباب ، وإنما يكون الباب بها لغة لا عريية .

(١) ب : بمعناها .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : فيه .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : متصرفه لا منصرفة .

(٦) انظر في منع سحر من الصرف : الكتاب ٤٣/١ ، ٤٩ ، المقتضب ١٠٣/٣ ، ٣٣٣/٤ - ٣٣٤ ،

٣٥٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩ .

(٨) علم ، معادة في : أ .

(٧) ب : الإعراب .

ويشبه أن يكون انبنى قول من قال : إن مأخذ التصرف والانصراف السماع على جعل غدوة وبكرة^(١) علما^(٢) ، وسحر معدولا معرفة^(٣) من غير وجوه التعريف^(٤) .

فهذا - أعني جعل غدوة وبكرة علما وسحر معدولا معرفة^(٥) من غير وجوه التعريف - هو الذي خرج عما جرى عليه أخواتها من الظروف ، وهو الذي مأخذه السماع دون سائر الباب .

وقوله : فالأول كيوم وليلة^(٦) .

وهو يريد الذي هو متصرف منصرف ، وهذا ليس بشيء لأنه أطلق القول فيها وقيده في غيرهما فيفهم من ذلك أن ما قاله فيهما على الإطلاق لا على التقييد ، وليس كذلك ، فإن يوما وليلة إذا أريد اليوم بعينه كانا غير متصرفين على ما تقدم لنا^(٧) ، وكذلك قال سيبويه : « وما لا يكون فيه إلا النصب سير عليه سحر »^(٨) ، ثم قال : « إلا أن تجعله نكرة »^(٩) ثم قال بإثرها وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك^(١٠) .

وقوله : والثاني (غدوة وبكرة) معيتين^(٦) .

يعني أن (غُدوة وبُكرة) متصرفان غير منصرفين إلا أنه شرط في كونهما كذلك أن تكونا معيتين ، ومعنى التعيين في كلامه أن يراد باسم الزمان وقت بعينه مما يقع عليه .

(١) ب : بكرة وغدوة .

(٢) هذه هي علة منع الصرف بالإضافة إلى التأنيث . انظر ص : ٧١٨ هـ .

(٣) ب : بمعرفة .

(٤) قال المبرد : « وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنما عدل عن الألف واللام » ، المقتضب

. ٣٥٦/٤ .

(٥) ب : بمعرفة .

(٦) الجزولية : ١٧ ب . (٧) انظر ص : ٧١٩ .

(٨) الكتاب ١١٥/١ ، وفيه : « وما لا يحسن ... » .

(٩) الكتاب ١١٥/١ .

(١٠) الكتاب ١١٥/١ ، ونصه : « وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك » .

وليس هذا الذي قاله في غدوة وبكرة يصح - أعني من هذا الاشتراط - لكن غدوة وبكرة متصرفان غير منصرفين كانا معنيين أو غير معنيين ، لأنهما اسمان علمان لوقتتين كأسماء وثعالة لذين الجنسيتين ^(١) ، فكما يستوى حال أسامة وثعالة في التصرف ومنع الصرف ^(٢) أردتهما ^(٣) معنيين أو غير معنيين فكذلك يستوي حكم (غدوة وبكرة) في عدم الانصراف والتصرف أردت بهما معنيين من هذين الوقتين أو غير معنيين إلا أن تنكرهما كما تنكر الأعلام فيكونا إذ ذاك ١٤٦/أ متصرفين منصرفين ، وإن كانا لم يستعملا إلا علمين إلا قليلا ^(٤) .

وهذا ^(٥) الذي قلناه من حكم (غدوة وبكرة) هو الذي قاله سيبويه ^(٦) وغيره من المحققين ^(٧) وهو الأشهر من كلام العرب ، وقد قال سيبويه : وبعض العرب يجعل غدوة وبكرة كعشية ^(٨) .

وقوله : [وعشية ^(٩)] .

يريد أن عشية إذا أردت ^(١٠) بها ^(١١) يوما بعينه فهي منصرفة غير متصرفة في

(١) انظر ما سبق ص : ٧١٨ هـ ١ هـ ٢ .

(٢) ب : المنصرف .

(٣) ب : أردت بهما .

(٤) قال الزجاج : « وبعض العرب يجعلهما نكرة ، فيقول : أتيتك غدوة وبكرة يريد بذلك غدوة من

الغدوات » ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٥) ب : وهو .

(٦) الكتاب ٤٨/٢ .

(٧) كالبرد في المقتضب ٣/٣٧٩ - ٣٨٠ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ ، وابن

السراج في الأصول ١/١٩٠ ، وابن السجري في الأمل في الشجرية ١/١٤٥ - ١٤٦ ، والسهلي في نتائج الفكر

٣٨٠ - ٣٨٢ .

(٨) قال سيبويه : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيتك اليوم غدوة وبكرة تجعلهما بمنزلة (ضحوة) .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيتك بكرة وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده » ،

الكتاب ١/٤٨ - ٤٩ .

(٩) تكلمة من : ب .

وانظر الجزولية ١٧ب ، وقبله : « غدوة وبكرة معنيتين ومقابله بكيرا وسحيرا وعشاء ومساء وعممة

وعشية » .

(١١) أ : بهما .

(١٠) ب : أردنا .

الأكثر ، قال ذلك سيبويه ^(١) ، لأنه قال بعد ما ذكر هذا الذي ذكره هذا المؤلف فيها : وبعض العرب يدع التنوين في عشية ^(٢) .

وقوله : والمبهم ما له اسم بالإضافة إلى غيره ^(٣) .

هو أسماء الجهات الست ، لأنها بحسب الإضافة إلى أحوال ما تضاف إليه ، وإنما أراد أن يقول : ما له اسم بالإضافة إلى أحوال غيره .

وكذلك ينبغي أن يريد بعد قوله ما له اسم بالإضافة إلى غيره ، وما هو مثله في انبهامه على كل مكان ، وإلا كان هذا البيان المبهم ناقصا .

وقد يمكن أن يريد بقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره ، أي ما كان اسمه من جهة الإضافة إلى غيره أي ما كان اسمه مشتقا من اسم الحال التي له إذا أضيف ^(٤) إلى غيره .

فأما لابد له مما يكون له أمام ، ولذلك سمي أماما لأن ذلك الذي [هو ^(٥)] له أمام يؤمه هو . وكذلك سائر الجهات الست لابد للوراء مما يكون له وراء ، ولليمين مما ^(٦) يكون له يمينا ، وللشمال مما يكون له شمالا ، ولل فوق مما يكون له فوقا ، وللتحت مما يكون له تحتا ، ويدخل في هذا المكان لأنه إنما سمي مكانا بالتمكن ^(٧) فيه أو بالكون فيه (فعلا أو مفعلا) ^(٨) ، وكذلك موضع بالموضوع فيه وهو التمكن فيه ، وكذلك جهة بالتوجه إليه ، وناحية بالتنحي إليه .

فإن قلت : وكذلك الدار إنما سمي [دارا ^(٩)] أن يدار فيه .

(١) انظر الكتاب ٤٨/٢ .

(٢) قال سيبويه : « وأما عشية فإن بعض العرب يدع فيه التنوين كما ترك في غداة » ، الكتاب ٤٩/٢ .

(٣) الجزولية : ١٧ ب .

(٤) ب : أضيف .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) أ : ما .

(٧) ب : للتمكن .

(٨) يعني أن وزن مكان فعّال من مكن وتمكن ، أو مفعّل من الكون .

(٩) تكملة من : أ .

فالجواب : أن هذا يوجب أن يقال لكل مكان دار لأنه يدار فيه أيضا ، وكذلك المسجد لأنه ليس كل موضع يسجد فيه يقال له مسجد ، وإنما الدار اسم لمكان ١٤٦/ب على شكل مخصوص [وكذلك المسجد اسم لمكان على شكل مخصوص ^(١)] سجد فيه أو لم يسجد .

نعم أصل التسمية فيهما بذلك ، ثم لم تبق التسمية مع ذلك ، ولكنها جعلت بإزاء الشككين المخصوصين ، وليس كذلك أسماء الجهات لأنها باقية مع أصل التسمية لم تنقل عنه .

وقوله : من ^(٢) هذا الباب ^(٣) .

يعني : باب أسماء المكان .

وقوله : إلا المتعدي من الأفعال ^(٤) .

مثال ذلك : هَدَمْتُ الدَّارَ وَبَنَيْتُ الْمَسْجِدَ ، ويريد أن يقول : إلا المتعدي من الأفعال ناصبا له نصب المفعول به ، وكأن أصل الكلام إلا المتعدي إليه من الأفعال ، وقد تقدم أن المتعدي إلى الشيء إنما هو اسم واقع على ما ينصبه نصب المفعول به ، ولكنه حذف إليه من الكلام لدلالة ما قبله عليه ، ولابد أن يكون أراد هذا وإلا كان الكلام خطأ ، واقتضى أن يجوز ضربت زيدا الدار [والمسجد ^(٥)] وما أشبهه ، لأنه قد وصل إليه المتعدي من الأفعال في هذا إذ معنى التعدي في هذا الموضع - أعني في قوله : ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب - إنما هو الوصول بنفسه خاصة ، لا النصب نصب المفعول به لأنه إن أخذ على ^(٦) [هذا ^(٧)] المعنى كان خلفا لأنه يكون المعنى ولا ينصب نصب المفعول به المختص من هذا الباب إلا المتعدي من الأفعال ، أي إلا المتعدي إليه من الأفعال وهو الناصب له نصب المفعول به .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : ومن .

(٣) الجزولية : ١٨ ، وقيله : « ولا يتعدى إلى المختص من ... » .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) على ، معادة في : أ .

فإنَّ معنى الكلام ولا ينصب المختص من هذا الباب نصب المفعول به إلا الناصب له نصب المفعول به ، وهذا خَلْفٌ إلا أن يريد بالتعدي الوصول بنفسه كما قلنا ، فيصح معنى الكلام ويكون المراد ولا يصل بنفسه إلى المختص من هذا الباب إلا الناصب له نصب المفعول به ، فينبغي بذلك ألا يصل إليه بنفسه شيء ينصبه نصب غير المفعول به ويكون /١٤٧ أ معنى ذلك أنك لا تقول : قام زيد الدار ولا جلس زيد الحانوت ولا ضربت زيدا الحَمَامَ ، ولا لقيت زيدا السوقَ ، وما أشبه ذلك ، فإذا كان معناه ذلك كان صحيحا إذ كان ذلك هو المقصود ^(١) .

وقوله : ويشتمل ظرف المكان على متمكن ^(٢) .

مثاله : ما تقدم ^(٣) .

وقوله : وغير متمكن ^(٢) .

مثاله سَوَى وسَوَى وَسَوَاء ^(٤) وَوَسْطَ وبين وعند ودون ^(٥) .

(١) نقل هذا الكلام كله اللورقي في المباحث الكاملية ٤٤٢/١ ، وقد عزاه إلى الشلوين ، ونقله الأَبْذِي بنصه من غير أن ينسبه إلى الشارح .

انظر : شرح الجزولية ٨٢٠/٢ .

(٢) الجزولية : ١٨ أ .

(٣) انظر ص : ٧١١ وما بعدها .

(٤) قال الجوهري : « تقول : سَوَى وسَوَى وَسَوَاء أي عدل ووسط فيما بين الفريقين » ، الصحاح ٢٣٨٥/٦ .

(٥) قال اللورقي : « غير المتمكن ما يلزم الظرفية نحو : سوى وسواء ووسط وبين وعند ودون » ، المباحث الكاملية ٤٤٣/١ .

[الحال]

وقوله : الحال تبين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به أو تبين الصفة في حال وجودها بالموصوف ^(١) .

قال بعضهم : يريد أن للحال عبارتين وهما ما ذكر ^(٢) ، وأجود من هذا أن الحال تكون على وجهين : تكون تبيناً لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له وذلك قولك جاء زيد ضاحكا ، فضاحك تبين لكيفية الموصوف .

وتكون تبيناً للصفة في حال وجودها بالموصوف وذلك قولك : جاءني زيد مشيا فقولك مشيا تبين للصفة في حال وجودها بالموصوف ، لا تبين لكيفية الموصوف ، لأن تبين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك ماشيا لا مشيا ^(٣) ، وإن قيل ذلك في : مشيا ؛ فإنما يقال فيه بالمجاز لا بالحقيقة .

والأولى أن يقال فيه ما قلناه من أنه تبين ^(٤) للصفة في حال وجودها بالموصوف وهذا ذكره المؤلف على معنى الحد للحال أو الرسم له .

وكلامه - أعني الرسم أو الحد - حقه أن يكون [قولاً ^(٥)] جامعا مانعا أي جامعا للمحدود مانعا أن يدخل فيه ^(٦) غيره ، وهذا القول الذي ذكره المؤلف ليس كذلك ، لأنك إذا قلت : زيد قائم الآن تبين لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة ^(٧) به ، وكذلك إذا قلت : جاءني رجل راكب ، كان هذا أيضا تبيناً لكيفية هذا الرجل في حال وجود الوصف به ، ولا فرق بين قولك جاءني رجل راكب وقولك :

(١) الجزولية : ١١٨ أ .

(٢) قال العطار : « لما كانت الحال تأتي عنده على وجهين رسمها برسم كل واحد من الوجهين » ، المشكاة والنبراس ٢١٤/١ (ف) .

(٣) قال ابن جعفر : « جعل المشتق منها بيانا لهيئة الجائي وقت قيام المجيء به ، لأن المشتق صفة للجائي في المعنى ، لا لنجته ، وجعل المصدر بيانا لهيئة المجيء وقت قيامه بالجائي ، إذ المصدر وصف للمجيء ؛ لأنه حدث مثله ، وليس وصفا للجائي إذ الشخص لا يوصف بالحدث ، فكأن الحال عنده تارة تكون هيئة للفاعل ، وتارة تكون هيئة لفعله » ، المنهاج الجلي ١٠٢ أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٤) ب : من التبيين .

(٧) ب : الصلة .

(٦) ب : معه .

جاء في رجل راكبا ، ولذلك ضعفت الحال من النكرات لما أمكن فيها المشاكلة بالجريان على الموصوف في الإعراب /١٤٧ ب فضعف غير المشاكلة مع وجودها ، ولولا أن المعنى واحد في وصف النكرة والحال ^(١) منها لما ضعفت الحال [من النكرة ^(٢)] إذ كان كل واحد منهما يُكوّن معنى الآخر ^(٣) فلا يصح [اختيار المشاكلة على ذلك على غيرها إنما يكون ذلك مع اتفاق المعنى ^(٢)] .

وقوله : وأصله أن يكون نكرة ^(٤) إلى آخره .

مثاله : جاء زيد ضاحكا .

وقوله : وصفا لمعرفة ^(٤) .

كان ينبغي له أن يزيد هنا إذا كانت الحال بعد صاحبها ، لأن ^(٥) كون الحال وصفا لمعرفة إنما يشترط فيها إذا كانت بعد صاحبها لما ذكرناه من أنها إذا كانت بعد صاحبها وصاحبها نكرة أمكنت مشاكلته ، والمشاكلة أولى من غيرها ، وأما إذا كانت الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفا لمعرفة ، بل قد يكون صاحبها معرفة ونكرة . لهذا قال النحويون : وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال ليفرق بين تقدمه وتأخره في ذلك ^(٦) .

فإذا كانت الحال من النكرة إذا تقدمت على صاحبها ليس فيها من الضعف شيء فليس حقها إذ ذاك أن تكون وصفا لمعرفة ، فكان ينبغي [له ^(٧)] أن يستظهر

(١) ب : أو الحال .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) ب : معناه .

(٥) ب : لكن .

(٤) الجزولية : ١٨ أ .

(٦) قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك

قولك : هذا قائما رجل وفيها قائما رجل » ، الكتاب ٢٧٦/١ .

وقال السيرافي : « جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجرى عليه ، ويجوز نصب صفته على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور ، ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال » ، شرح الكتاب ٢١٩/٢ أ .

وانظر : المقتضب ١٩٢/٤ .

(٧) تكلمة من : أ .

على هذا بأن يقول : وصفا لمعرفة إذا تأخرت عن صاحبها إلا أن له أن يقول : إن حد الحال أن تكون بعد صاحبها ، لأنها صفة والصفة حقها أن تكون بعد الموصوف ، وإذا كان حقها أن تكون بعد صاحبها فحقها أن تكون وصفا لمعرفة فلا احتاج الاستظهار .
وقوله : منتقلة ^(١) .

وهذا أيضا كذلك ليس من شرط الحال الانتقال إلا أن تكون غير مؤكدة ، فأما إذا كانت مؤكدة فقد تكون غير منتقلة كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ [يُبْعَثُ ^(٢)] حَيًّا ﴾ ^(٣) وكقوله : ﴿ ثُمَّ وَلَيْتُم مَّذْبِرِينَ ﴾ ^(٤) إلا أنها إذا كانت مؤكدة أعني الحال فليست على أصلها لأن أصلها أن تكون للتبيين لا للتوكيد ، وإنما التوكيد فيها على التشبيه بغيرها على ما سيأتي ^(٥) ، فعلى هذا يصح قوله في المنتقلة .
وقوله : ثم قد تكون معرفة في حكم النكرة ^(٦) .

مثاله : إدخالوا الأول فالأول أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ، والأول هنا إنما هو وصف للترتيب المحذوف ، والترتيب مصدر / ١٤٨ أ واقع موقع الحال أي نائب منابه [والحال إنما هي تبين ^(٧)] وهذا معنى قوله : « في حكم النكرة » أي : أن المصدر الواقع موقع الحال ليس بحال في الحقيقة إنما هو نائب مناب الحال ، والحال الذي ناب منابه نكرة وهو مرتبين ، ولذلك لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه - أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو ^(٨) :

(٢) تكملة من : ب .

(٤) التوبة : ٢٥ .

(١) الجزولية : ١١٨ .

(٣) مريم : ١٥ .

(٥) انظر ص : ٧٣٠ .

(٦) قول لبيد : (... - ٤١ هـ) .

وهو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر العامري الصحابي ، قدم على النبي ﷺ سنة وفد قومه فأسلم وحسن اسلامه ، كان شريفا في الجاهلية والإسلام ، معدودا في فحول الشعراء المجودين ، مات بالكوفة رحمه الله تعالى .

« طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، المؤلف والمختلف ١٧٤ ، الخزائن ٢/ ٢٤٦ -

.... أُرْسَلَهَا الْعِرَاكُ (١) ...

أو ما هو مقدر بتقديره نحو المثال الذي ذكرناه (٢)، واحتيج إلى كون ذلك في حكم النكرة لأن حق الحال أن تكون نكرة حيث كانت مبينة لهيئة مبهمه، كما كان التمييز مبينا لذات مبهمه، وحق ما ناب منابها وأعرب إعرابها وأغني عنها أن يكون نكرة مثلها، لكنه لما كان الذي ناب منابها غير حال في الحقيقة وكانت الحال غيره أمكن أن يجيء النائب في ذلك نكرة ومعرفة لما لم تكن حالا في الحقيقة لكن الأولى أن تكون نكرة لما أقيم مقام الحال ونصب نصبها فحسن أن يكون نكرة مثلها.

وقوله : ووصفا لنكرة (٣).

(١) جزء من بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تُلِمِّمْ عَلَى الدَّمَنِ الْخَوَالِي لِسَلْمَى بِالْمَذَانِبِ فَالْقِفَالِ
وبيت الشاهد تاما :-

فَأُرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَذْهَبَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ
ورواية الديوان : فأوردها ص ٨٦ .

تلمم : تقف . دمن : جمع دمنة وهي الآثار المتبقية من بحر ورماد وغيره ، الخوالي : الخالية من أهلها .
المذانب والقفال : موضعان . انظر : شرح الديوان ٧٤ .

أرسلها : خلاها وأطلقها . العراك : مصدر عارك واعترك القوم : ازدحموا . يذدها : الذود الطرد .
يشفق : يرحم ، النعص : مصدر نعص الرجل إذا لم يتم مراده ، الدخال : أن يدخل القوى بين ضعيفين أو الضعيف بين قوين .

انظر : الخزانة ١٩٢/٣ - ١٩٣ .

الشاهد فيه : العراك : مصدر وقع حالا وهو عند الشارح نائب مناب الحال ، وقيل : إن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال . انظر : الخزانة ١٩٣/٢ ، وقال الفارسي : الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه التقدير : أرسلها تعترك . الإيضاح العضدي ٢٠٠ .

الديوان ٨٦ ، الكتاب ١٨٧/١ ، المقتضب ٢٣٧/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٢/٤ ، المحكم ١٦١/١ ،
المختص ٩٩/٧ ، ٢٢٧/١٤ ، الأمالي الشجرية ٢٨٤/٢ ، المرتجل ١٦٣ ، شروح سقط الزند ١٠٨/١ ، أسرار
العربية ١٩٣ ، الإنصاف ٨٢٢/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، المشكاة والنبراس ٢١٧/١ (ف) ، شرح
الكافية ٢٠٢/١ ، المقاصد النحوية ٢١٩/٣ - ٢٢٢ ، الخزانة ١٩٢/٣ - ١٩٤ .

(٢) فتقديره : معتركة . (٣) الجزولية : ١١٨ .

مثاله : مَرَزْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ ^(١) ، ووقع أمر فجأة ، ولم يقل في هذا كما قال في الذي قبله لم يقل ووصفا لنكرة في حكم المعرفة لأن ذلك لم يوجد أعني أنه لا يوجد [ما كان ^(٢)] حالا من النكرة لأن النكرة في معنى المعرفة ، وإنما وجب كونها من المعرفة دون النكرة لأنها إذا كانت من النكرة - أعني الوصف عنها - والوصف أولى منها لأن معه التشاكل ^(٣) فكان ذلك من باب الأولى ^(٤) [لأن هناك ما يوجبه ^(٥)] .

وقوله : وجامدة في حكم المشتق ^(٦) .

[مثاله : بينت له حسابه بابا بابا ، أي : مفصلا ، واحتيج في هذا إلى أن يقال : إنه في حكم المشتق ^(٢)] لما كانت الحال صفة من الصفات والصفة لا تكون إلا مشتقة أو في معنى المشتقة .

وقوله : ولازمة ^(٦) .

مثاله : ﴿ وَيَوْمَ يُنْعَثُ حَيًّا ﴾ ^(٧) ولم يقل في هذه اللازمة إنها في حكم المنتقلة ^(٨) لأنه لا معنى للانتقال في هذا الموضع ولا في أمثاله .

فإن قلت : فكيف جاز أن تكون الحال لازمة وليست في حكم المنتقلة وحق ^(٩) الحال أن تكون / ١٤٨ ب منتقلة لأنها كما قلت تبين الصفة في حال وجودها بالموصوف ، وهذا معنى يخص المنتقل فكان ينبغي ألا توجد الحال لازمة إلا وهي في حكم المنتقل ؟ .

(١) من أمثلة سيبويه قال - رحمه الله تعالى - : « زعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : مرت بماء قعدة رجل ، والجذر الوجه » ، الكتاب ٢٧٢/١ .

والمراد أن عمق الماء مقدار قعدة رجل . انظر : اللسان ٣٥٧/٣ .

(٢) تكملة من : أ .
(٣) بين النكرتين .
(٤) ب : الأول .
(٥) تكملة من : ب .
(٦) الجزولية : ١١٨ .
(٨) ب : المشتقة .
(٩) ب : حد .

فالجواب : أن الذي يسوغ وجود الحال لازمة ليس كونها في حكم المنتقل ولكن أمرا آخر وهو أن الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول [به ^(١)] ، وقد كان جنس ما انتصب على المفعول على ضريين :- مؤكد وهو المصدر ^(٢) وغير مؤكد ^(٣) .

وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد ^(٤) [وهو ما بقي من المفعولات فجعل المشبه بالمفعول كأصله مؤكدا وغير مؤكد ، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة ، وغير المؤكد ما بقي من المشبه بالمفعول وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا الحال اللازمة كما كان المفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر فكان كل واحد منهما مبينا في الأصل فجعلوا كون الحال من المشبه بالمفعول لازمة في مقابلة المؤكد من المفعول .

وقوله : وبعد كلام في حكم التام ^(٥) .

مثاله : ضربي زيدا قائما لأنه في تأويل ضربي زيدا إذا كان قائما ^(٦) ، ولابد من كون الحال بعد كلام تام ، أو ما هو في حكم التام ، لأنه مما انتصب على التشبيه بالمفعول وشبهه بالمفعول إنما هو من جهة كونه آتيا بعد كلام تام [من جهة ما ^(٧)] ، وإن لم يكن في الظاهر بعد كلام [تام ^(٨)] فلا بد أيضا للحال من أن تكون ^(٩) بعد كلام تام أو ما هو في حكمه .

(١) قال ابن بابشاذ : « فهذا أول المفعولات الخمسة المشبهة بالمفعول به وهو الحال ، وإنما كانت الحال مشبهة ولم تكن حقيقية لأنها تعمل فيها المعاني ، ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى » ، شرح المقدمة المحسنة ٣١٠/٢ - ٣١١ .

(٢) يعني المفعول المطلق .

(٣) يعني باقي المفاعيل غير المفعول المطلق كالمفعول لأجله وفيه ومعه .

(٤) تكملة من : أ . (٥) الجزولية : ١١٨ .

(٦) هذا تقدير البصريين . انظر : الكتاب ١٩٩/١ - ٢٠٠ ، المقتضب ٢٥٠/٣ ، الأصول ٣٦٠/٢ ،

شرح التسهيل ٤٥ ب .

والكوفيون يرون أن الحال نفسها هي الخبر . انظر : الارتشاف ٢٥٩/١ التذكرة ٤٨٨/٢ ، منهج السالك ٥١/١ ، ٢٠٧ .

(٨) ب : تقدر .

(٩) تكملة من : ب .

فإن قلت : كيف يكون هذا الكلام في حكم التام ؟

فالجواب : أن قولك ضربني زيدا (إذا كان) تريد (إذا كان زيد) وكان بمعنى وجد كلام [تام ^(١)] في الأصل ^(٢) فقولك : ضربني زيدا قائما الحال فيه في الظاهر بعد قولك : ضربني زيدا هو ^(٣) كلام غير تام ، ولكن الحقيقة أن الحال فيه بعد قولك : ضربني زيدا (إذا كان) أي إذا وجد وهذا - أعني كان زيد - كلام تام وحده ، دون ^(٤) أن يكون ضربني زيدا قبله ، وقد يكون أيضا : كان زيد كلاما تاما إذا ^(٥) وجد ضربني زيدا قبله متى كان المعنى / ١٤٩ أ ضربني زيدا متى وجدته ؟ فهو أعني قائما من قولك : ضربني زيدا قائما ، وإن كان في الظاهر بعد كلام [غير ^(٦)] تام فهو في الحقيقة بعد كلام تام .

فإن قيل : فإن المتكلم بهذا الكلام لم يرد ضربني زيدا إذا كان ، إنما أراد ضربني زيدا إذا كان قائما ، فقائم أيضا ليس بعد كلام تام ولا بعد كلام في حكم التام ، لأنك لو قلت : ضربني زيدا إذا كان ما قدمته لم يتم مراد القائل .

قيل : هذا فهم سوء في أن الحال لا تكون إلا بعد تمام ، ليس معناه بعد تمام مراد المتكلم ، إنما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تاما ، وإن لم يتم فيه مراد المتكلم ، ألا ترى أن القائل : قام زيد ضاحكا . إنما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكا ، فلا يتم مراده في قولك قام زيد ، فإن ^(٧) كان معنى كون الحال بعد تمام الكلام بعد تمام مراد المتكلم ، فليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم [لأن المتكلم ^(٦)] إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال ، فلا يتم الكلام بالخبر دون الحال وإنما معنى كون الحال بعد

(١) تكملة من : أ .

(٢) انظر المصادر السابقة في ص : ٧٣٠ هـ ٦ .

(٣) ب : وهو .

(٤) بياض في : ب .

(٥) ب : فإذا .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : فلو .

تمام الكلام مجيئها بعد كلام يمكن أن يكون تاما وإن لم يتم فيه مراد المتكلم (١) .

قوله : العامل في الحال إما فعل (٢) .

يريد بذلك ما فيه لفظ الفعل ، وهو الفعل أو ما في الفعل مما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول نحو : ضاحكا قام زيد ، ونحو : ضاحكا زيد قائم ونحو : ضاحكا زيد مضروب .

وقوله : ما لم يكن العامل فيه صلة للألف واللام (٣) .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا زيد القائم ، ولا زيد ضاحكا القائم ، كما يجوز ضاحكا زيد قائم وزيد ضاحكا قائم ، لأنه إذ ذاك من صلة الألف واللام والصلة لا تتقدم على الموصول (٤) .

وقوله : أو أن (٥) .

يريد أنه لا يجوز ضاحكا أن يقوم زيد يعجبني على معنى أن يقوم زيد ضاحكا يعجبني .

وقوله : أو مصدرا (٦) .

(١) قال ابن بابشاذ : « والعلة في مجيئها بعد تمام الكلام أنها زائدة في الخبر فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة إلا بعد شيء قد تم . فإن قيل : ما تصنع بقولهم : ضربني زيدا قائما ، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتم الكلام على ما قبلها ؟ قيل : هذا وشبهه مقدر بالتام ، لأن ضربني زيدا في معنى : ضربت زيدا ، أو في معنى : ضربني زيدا إذا كان قائما . فحذف الخبر وسد الحال مسد الخبر » ، شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢ .

(٢) الجزولية : ١١٨ ، وفيها : إما لفظ .

(٣) الجزولية : ١١٨ ، وقيله : « ويجوز التقديم والتأخير ما لم ... » .

(٤) انظر في منع تقدم شيء من صلة الألف واللام عليها . وهو مذهب البصريين دون الكوفيين :-

اللمع ٢٦٢ ، المنصف ١٣٠/١ - ١٣١ ، الفرة ١٨٨/٢ ب .

(٥) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما ، وقال اللوري : « وفي بعض النسخ : أو أن أو مصدرا ... » ،

المباحث الكاملية ٤٥١/١ .

(٦) الجزولية : ١١٨ .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا قيام زيد أعجبنى .

وخص الألف واللام وأنَّ والمصدر من بين سائر الموصولات والموصولات
١٤٩/ب كلها في ذلك سواء ^(١) ، وقد كان أحسن مما قاله أن يقول : ما لم يمنع من
ذلك كونه صلة ؛ على أنه لو قال ذلك لم يتم كلامه أيضا ، وكان ينقصه أن يقول : أو
واصلا إلى صاحب الحال بحرف الجر ، ففي هذا القسم لا يجوز التقديم على العامل في
الحال ولا على صاحب الحال نحو : مررت بهند ضاحكة ، لا يجوز ضاحكة مررت بهند
ولا مررت ضاحكة بهند ^(٢) ، أو تكون ^(٣) الحال جملة في أولها ^(٤) الواو نحو قولك :
جاء زيد ويده على رأسه ، لا يجوز أن تقول : ويده على رأسه جاء زيد ، وإن كان
العامل فعلا ؛ لأن هذه الواو أصلها العاطفة ، فحفظ عليها حكم أصلها ، فكما ^(٥)
أنها لو كانت عاطفة لم تتقدم على قولك جاء زيد ، كذلك إذا صيرت رابطة لا تتقدم
أيضا رعا لأصلها ^(٦) .

وقوله : وأما معنى فلا يجوز التقديم بخلاف الظرف ^(٧) .

يريد به ما فيه معنى الفعل لا لفظه كاسم الإشارة والمجرورات والظروف وما ^(٨) كان
مثلا في أنه لا يعمل عمل الفعل إلا في المضمرة المستتر أو التمييز نحو : خير منك ومثلك فإن ^(٩)

(١) قال ابن السراج : « الصلة لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه ، وذلك نحو : صلة
(الذي وأن) » ، الأصول ٢٢٣/٢ .

(٢) انظر في منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وفاقا لجمهرة النحاة خلافا لابن كيسان :
الكتاب ٢٧٧/١ ، المقتضب ١٧١/٤ ، الأمالي الشجرية ١٨٠/٢ - ١٨١ ، المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح
الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف ٣٥٠/٢ .

(٣) ب : وتكون .

(٤) ب : أوله . (٥) ب : كما .

(٦) انظر في منع تقدم الحال إذا كانت جملة في أولها الواو وفاقا للجمهور وخلافا للكسائي والقراء
وهشام . المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح الجزولية ٨٥٣/٢ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف
٣٥٠/١ .

(٧) الجزولية : ١١٨ . (٨) ب : أو ما .

(٩) ب : وإن .

كان فيه (لفظ الفعل) ^(١) فحكمه حكم هذا ^(٢) ، وقد كان ينبغي له أن يشير إليه ، وليس في كلامه منه شيء .

ويريد بقوله بخلاف الظرف أنه لا يجوز : زيد ضاحكا في الدار ، ويجوز : يوم الجمعة زيد في الدار ^(٣) .

وقوله : وتقع الجملة الفعلية موقعها ^(٤) .

مثال ذلك : جاء عمرو وقد ضحك ونحو ^(٥) : جاء زيد وقد ضحك عمرو .
وقوله : والاسمية ^(٤) .

مثال ذلك : جاء زيد يده على رأسه ومنه ^(٦) :-

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْعَيْبِ مَا يَدْرِي ^(٧)

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) قال العطار : « وإنما امتنع العامل المعنوي من العمل في الحال إذا تقدمت عليه لضعفه ، والعامل اللفظي يضعف عمله فيما يتقدم عليه ، ألا ترى أن الفعل الذي هو الأصل في العوامل إذا تقدم مفعوله عليه جاز رفعه بالابتداء وجاز دخول حرف الجر عليه فإذا تأخر لم يجوز رفعه ولا دخول حرف الجر عليه لقوته إذا تأخر معموله فيعمل فيه ، ولضعفه إذا تقدم عليه ، فإذا كان العامل الحقيقي يضعف عمله فيما يتقدم عليه كان العامل المعنوي أشد ضعفا فلا يعمل فيه إلا قليلا » ، المشكاة والنبراس ٢١٩/١ (ف) .

(٣) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٤٥١/١ .

(٤) الجزولية : ١١٨ . (٥) ب : ويجوز .

(٦) قول الأعشى ، وقيل : المسيب بن علس بن مالك الجماعي وهو خال الأعشى ، وكان الأعشى راوية له ، وهو جاهلي لم يدرك الإسلام . انظر : الخزانة ٢٤٠/٣ .

(٧) من البحر الكامل من قصيدة مدح بها قيس بن معديكرب الكندي مطلعها :-

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَدِّ مِنْ فُتْرٍ وَهَجَرْتُهَا وَرَضَيْتُ بِالْهَجْرِ

نصف : يريد ان نصف النهار والماء غامره وهو تحت الماء ، يعني الغواص . الخزانة ٢٣٤/٣ .

الشاهد فيه : مجيء الجملة الاسمية (الماء غامره) حالا .

القصيدة ليست في ديوان الأعشى المطبوع ، أدب الكاتب ٢٧٨ ، الجمهرة ٨٣/٣ ، سر الصناعة ٦٤٢/٢ ، الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، شرح المفصل ٦٥/٢ ، المباحث الكاملية ٤٥٣/١ ، شرح الكافية ٢١٢/١ ، المغني ٥٥٩/٢ ، ٧٠٧ ، شرح شواهد المغني ٨٧٨/٢ - ٨٧٩ ، الخزانة ٢٣٣/٣ - ٢٤١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٨٨/٧ - ٩٠ ، الدرر اللوامع ٢٠٣/١ .

ونحو جاء زيد والشمس طالعة .

وقوله : فإن خلت الجملة الاسمية منه ^(١) لزمها واو الحال ^(٢) .

مثال ذلك ما ذكرناه من قولهم : جاء زيد والشمس طالعة ومن قوله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : إلا والفعل ماض معنى ^(٢) .

مثاله : جاء زيد ولم / ١٥٠ أ يضحك عمرو يريد أنك لا تقول : جاء زيد ويضحك عمرو . كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا عمرو لأن الواو إنما هي من روابط الجمل لا من روابط المفردات ^(٣) ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجريانه عليه ^(٣) .

[وقوله ^(٤)] : أو معنى ولفظا ^(٢) .

مثاله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : ولا تجيء الواو مع المضارع غير الماضي معنى ^(٢) .

أي لا تقول : جاء زيد ويضحك ^(٥) كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا لما ذكرناه ^(٦) من أن الواو لا تربط المفردات ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجريانه عليه .

وقوله : إلا قليلا ^(٢) .

(١) منه : أي من الضمير العائد على صاحب الحال .

(٢) الجزولية : ١١٨ أ .

(٣) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٤٥٣/١ . من غير عزو إلى الشارح .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : ولم يضحك ، والصواب ما أثبتته لأن المضارع هنا ماض معنى وهو يريد التمثيل للمضارع غير الماضي معنى .

(٦) انظر ما سبق من أن الواو لربط الجمل ، وحمل المضارع على اسم الفاعل .

مثاله : قمت وأصك عينه ^(١) ، والصواب في هذا الموضع أن الواو لم تدخل لتأكيد ربط المضارع بما قبله لما قلناه من جريان اسم الفاعل عليه فأجرى المضارع مجراه في أن لم يربط بالواو ، وإنما دخلت الواو هنا مؤكدة لربط الجملة الاسمية بما قبلها ، وأن المبتدأ بعدها مضمّر والتقدير : وأنا أصك عينه ^(٢) لأنه قد كثر مجيء المبتدأ بعد هذه الواو فجاز إضماره إذا فهم معناه .

وقوله : كان مختارا ^(٣) .

أي الاختيار جاء زيد ويده على رأسه ، ولا أدري ما هذا الاختيار ، بل قولهم : جاء زيد يده على رأسه جيد جدا لأن الحال فيه مرتبطة بصاحبها بالضمير الذي فيها وعليه قول الشاعر ^(٤) يصف [غائصا ^(٥)] :-

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي ^(٦)

يريد نصف النهار عليه الماء غامره أي في هذه الحال فهذا كلام صحيح لارتباط الحال بصاحبها ، فلا أدري لأي شيء يكره ^(٧) حتى يختار أن يكون بالواو والحال فيه قد جاءت على ما ينبغي ، إلا أن يريد أنه بالواو مختار ، لأن الارتباط فيه أكثر منه [في ^(٥)] جاء زيد يده على رأسه من حيث كان الربط في قولك : جاء زيد ويده على رأسه / ١٥٠ ب بالهاء ثم وكد بالواو ، وهو في قولك : جاء زيد يده على رأسه بالهاء خاصة ، فإن كان ذلك مراده فيمكن ^(٨) ، ويكون [قوله ^(٥)] : إن ^(٩) ذلك مختار

(١) من أمثلة : إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، المباحث الكاملية ٤٥٤/١ ، شرح الجزولية ٨٥٩/٢ .

(٢) قال اللوري : « وقد سمع منهم : قمت وأصك عينه ، أي وأنا أصك ، هذا إذا كان مثبتا » ، المباحث

الكاملية ٤٥٤/١ .

(٣) الجزولية : ١٨ ، وقبله : « وإذا لم يجب الإتيان بالواو في الجملة الاسمية ... » .

(٤) هو الأعشى أو المسيب بن علس . (٥) تكلمة من : أ .

(٦) سبق تحريجه . انظر ص : ٧٣٤ . (٧) ب : أنكره .

(٨) قال ابن جعفر : « الجملة الاسمية الحالية إذا كانت ذات عائد لم يجب أن يؤتى بالواو معها نحو : جاء

زيد فرسه جامع ، وانطلق بكر برذونه جامع ، لكنه وإن لم يجب فهو المختار الأحسن كقولك : وفرسه جامع إذ الضمير وإن كان رابطا إلا أن الواو تعاضده وتظاهره على الربط » ، المنهاج الجلي ١٠٥ ب .

(٩) ب : لأن .

مجازاً ، لأن ذلك يوهم أنه إذا لم يكن بالواو فهو مكروه وليس فيه من الكراهية شيء فيكون المؤلف إذن إذا عبر بمختار ^(١) عن معنى أنه مؤكد الربط قد تجوز والتجوز سائق ، فلذلك قلت : إنه يمكن أن يكون مراد المؤلف مع أن الحال بالواو كأنها أبين منها ^(٢) دونها ، هذا وجه عبارته عن هذا المعنى بأنه مختار وإلا فما يظهر لي وجه لاختياره سواء .

وإنما نقل هذا من الزمخشري في مفضله ^(٣) ، فانه [أعني الزمخشري ^(٤)] زعم أن الاختيار في هذا النوع أن يأتي بالواو حتى إنه قال وقولهم : جاء زيد عليه جبة وشي وإنما هو على تقدير : مستقرة عليه جبة وشي ^(٥) ، فيظهر من هذا الكلام ضعف مجيء هذا دون واو ، فلذلك عدل إلى التقدير الذي قدره به حتى يخرج عن أن تكون الحال هنا جملة لا واو فيها وليس ذلك ضعيفاً كما يظهر من كلامه لما بيناه من أن الحال مرتبطة بصاحبها ، بل الوجهان جيدان غير أن الواو تأكيد للربط ، وكون ذلك ضعيفاً ^(٦) - أعني إسقاط الواو - هذا الذي يظهر من كلام الزمخشري ، لا ما تقدم لنا في تفسير كلام هذا الرجل من أنه يمكن أن يريد بكون ^(٧) الواو فيها مختاراً ضعف إسقاط الواو من جهة [كون ^(٨)] الكلام بالواو أشد ارتباطاً على ما تقدم لنا من تفسير ذلك ، لأن ذلك لا يقتضي أن إسقاط الواو ضعيف بل هو وجه جيد ، وإن كان غيره أجود منه .

فإن كان الزمخشري أراد ذلك الذي قلناه من التجوز في كلام هذا المؤلف ، فلأني شيء يحتاج في قولهم : جاء زيد عليه جبة وشي إلى التأويل الذي تأوله فيه ، وهو لا ضعف ^(٨) فيه على ما قلناه ، إذا ^(٩) ٢٣٤/ كان جبة وشي مبتدأ لأن ذلك - أعني

(١) ب : المختار .

(٢) ب : فيها .

(٣) ص : ٦٤ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) نضه : « والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة ، وأما لقيته عليه جبة وشي ، فمعناه مستقرة عليه جبة وشي » . الفصل ٦٤ .

(٦) ب : ضعيف .

(٧) أ : كون .

(٨) ب : الأضعف .

(٩) بداية سقط كبير في نسخة : أ ، والترقيم الآن من نسخة : ب .

كون الجملة من المبتدأ والخبر وفيها الرابط دون واو - لا يوجب أن يتأول الكلام ، ويهرب فيه من جعله مبتدأ وخبراً إلى أن لا يجعل ذلك جملة من مبتدأ ولا خبر فيها المضمرة دون واو ، لأن ذلك غير مكروه ولا يهرب إلا من مكروه ، ولا يحتاج إلى التأويل إلا ما يكون فيه الكراهة إذا لم يتأول ، لكن يمكن أن يكون قصد الزمخشري هنا إلى أمر آخر ، وهو أن أبا علي الفارسي مذهبه في المجرور والظرف إذا اعتمد واحد منهما أن يرتفع ما بعده به رفع الفاعل بفعله ^(١) ، فكان الزمخشري مذهبه مذهب الفارسي ، فيقول وقولهم : جاء زيد عليه جبة وشي ليس من الابتداء ، وإذا لم يكن كذلك وكان جبة وشي مرفوعاً بعلية لأنه نائب مناب مستقرة خرج عن كون هذا الكلام مبتدأ وخبراً . أو ذلك مما ينبغي أن يخرج عنه لما فيه من قبح رفع ما بعد الظرف المعتمد بالابتداء مع أن الكلام بالحال التي هي مبتدأ وخبر بالضمير دون واو ليس يبين بيان الحال التي هي كذلك وفيها الواو .

فكما اجتمع في هذا الكلام الذي هو عليه جبة وشي هذان الوجهان حسن إذ ذاك أن يهرب منه إلى أن يجعل جبة وشي مرفوعة (بـ عليه) لنيابتها مناب مستقرة في حال اعتمادها فإن كان الزمخشري قد ذهب إلى هذا فما أساء ولقد أحسن ما شاء . وقوله : وفي حكم الماضي معنى أو لفظاً ومعنى ^(٢) .

(١) قال أبو علي الفارسي : « وإذا كان قد جاز في ضرب من القياس أن يرفع بالظرف في نحو : في الدار زيد ، مع أنه لم يجر صفة على موصوف ، وجب إذا جرت معه صفة أن يجب الرفع بها ، لأنها إذا جرت صفة كانت أذهب في باب الفعل ، وأقعد فيه منها إذا لم تجر صفة ، لأن الصفة تؤكد معنى الفعلية وتحقق الشبه » ، البصريات ٥١١/١ . وانظر الشيرازيات ١٩٠ - ١٩١ .

وقد أفرد لهذه المسألة باباً سماه « باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء » إيضاح الشعر ٢٨٧ - ٢٩٧ . واستشهد لهذه المسألة بشواهد كثيرة منها :-

وَسَطُهُ كَالرَّاعِ أَوْ سَرَجِ الْمَجْدَلِ حِينَا يَخْبُو وَحِينَا يَنْبُرُ

وعلق عليه قائلا « ... وإن نصب (وسطه) على الظرف كان موضع الكاف رفعاً بأنها فاعلة بالظرف ولا يجوز أن يكون رفعاً بالابتداء » .

إيضاح الشعر ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) في ب : معنى أو لفظاً أو معنى ، والتصويب من الجزولية : ١١٨ - ب .

أي أن الاختيار : جاء زيد ولم يضحك ، وجاء زيد وقد ضحك ، ويجوز جاء زيد لم يضحك وجاء زيد قد ضحك .

وقوله : أو مقدرة ^(١) .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٢) على من قدرها ها هنا ^(٣) .

(١) الجزولية : ١٨ ب ، وقبله : « لابد من قد في الماضي لفظا ومعنى ظاهرة أو مقدرة » .

(٢) ﴿ ... أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ... ﴾ [النساء : ٩٠] .

(٣) ممن قدر (قد) هنا القراء في معاني القرآن ٢٨٢/١ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٩٥/٢ ، والنحاس في إعراب القرآن ٤٤٣/١ ، والعكبري في التبيان ٣٧٩/١ .

« باب الابتداء »

قوله : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى ^(١) .

يريد أنه لا يلزم أن يكون أول الكلام لفظا ، وإنما يلزم أن يكون أول الكلام معنى خاصة نحو : زيد قائم ، وقائم زيد ^(٢) .

ويريد بالكلام ٢٣٥/ ما بدا بحده في هذا التأليف من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع » ^(٣) ، ولا يريد أول ما يتكلم به المتكلم ، فإنهم يقولون في أبوه من قولك : زيد أبوه قائم مبتدأ وليس أول ما يتكلم به المتكلم ، لكن قوله : أبوه قائم يقال له كلام على ما حده في أول التأليف ، لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وأبوه منه أول معنى .

ومعنى قوله أولا في المعنى أنه مخبر عنه لم يعمل فيه خبره كما عمل في المخبر عنه خبره في قولك : قام زيد وضربت زيدا ، وإذا لم يعمل فيه خبره فالرتبة أن يكون المخبر عنه قبل الخبر إلا أن يمنع من ذلك [أمر ^(٤)] لفظي ، وهو ما يقتضيه العمل من تأخير المعمول عن العامل ، فلما كان الأب من قولك : زيد أبوه قائم أول كلام معنى ، وهو مسند إليه الخبر فينبغي أن يكون مبتدأ وإن لم يكن أول ما يتكلم به المتكلم . وكذلك زيد في قولنا : إنما زيد قائم وفي قولنا : ما زيد قائم وما أشبه ذلك .

وكذلك زيد في قولنا : قائم زيد وهو مبتدأ ؛ لأن قولك قائم زيد كلام على ما حده في أول هذا التأليف ، و(زيد) منها أوله في الرتبة من حيث كان مخبرا عنه لم يعمل فيه

(١) الجزولية : ١٨ ب .

(٢) قال اللورقي : « وقد احترز بقوله : معنى عن المبتدأ المقدم عليه خبره » المباحث الكاملية ٤٥٨/١ .

(٣) الجزولية : ١ ب .

(٤) بياض في : ب .

والنص نقل تاما معزوا إلى الشارح في المباحث الكاملية ٤٥٨/١ - ٤٥٩ ، شرح الجزولية ٨٦٢/٢ ، والتصويب منها .

خبره ، فهو اسم مجعول أول الكلام معنى مسند إليه الخبر ، إلا أنه يقتضي هذا الكلام أن قولنا : إن زيدا قائم وكان زيد قائما أن يكون [زيد ^(١)] في ذلك كله مبتدأ ؛ لأنه أول الخبر ، كما كان أبوه في قولك : زيد أبوه قائم أولا خبره ، وإن لم يكن واحد منها أول ما يتكلم به المتكلم ، وهذا لم يقله أحد فكان حقه أن يزيد في وصف المبتدأ إذ قال : « الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر » ^(٢) أن يقول : معرى من العوامل اللفظية .

فإن قلت : فقد ذكره بعد في قوله : « وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية » ^(٢) .

فالجواب : أنه ذكره شرطا في ارتفاعه بالابتداء لا شرطا في كونه مبتدأ ، فأوهم إسقاطه من حد الابتداء إلى المبتدأ أن المبتدأ قد يكون غير معرى ، وإن لم يكن مرتفعا بالابتداء لأنه إنما شرط التعرى في ارتفاعه لا في حقيقة الابتداء .

لكن عذره في ذلك أن تقول : قد علم أنه ليس في الدنيا مبتدأ إلا وهو مرفوع ٢٣٦/ لفظا أو تقديرا أو حكما على موضعه بالابتداء ، فلما شرطت التعري في كونه مرفوعا بالابتداء ، كان ذلك شرطا في كونه مبتدأ إذ لا يكون مبتدأ إلا مرتفعا بالابتداء على وجه من الوجوه التي ذكرنا .

وقوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر ^(٢) .

ليس هذا مذهب سيبويه ، إنما هو مذهبه أن [الابتداء ^(٣)] يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر ^(٤) ، وهو الحق ، لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة وإنما يطلب

(١) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٢/٢ .

(٢) الجزولية : ١٨ ب .

(٣) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٣/٢ .

(٤) قال سيبويه : « فأما الذي ينبنى عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وذلك قولك : عبد الله منطلق » ، الكتاب ٢٧٨/١ . وانظر : ٤١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٩٢ .

المبتدأ والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، فتخيل من قال : الابتداء يرفعهما ^(١) ، أن الابتداء هو الطالب لهما ، وذلك إن قيل في الابتداء إنما يقال فيه بالمجاز من حيث كان يطلب المبتدأ ، والمبتدأ طالب للخبر . فتوهم قائل هذا القول أن الابتداء طالب للخبر ، وكذلك هو ، إلا أنه بواسطة المبتدأ ^(٢) .

فصارت الحقيقة إذن أن الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ ، فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت حقيقة الأمر أن الطالب إنما يعمل فيما يطلبه فينبغي أن يكون الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر ، وبهذا قال سيبويه ^(٣) .

وإذا كان قول من قال : إن الابتداء هو العامل فيهما قولاً مجازياً ، فينبغي أن يكون قول سيبويه أولى منه من هذه الجهة ، إلا أنه انضاف إلى ذلك ما أبطله بالجملة وهو أن فيه جعل الرفع المعنوي يرفع مرفوعين ، وقد كان الرفع اللفظي لا يرفع أكثر من واحد ، فقد أدى هذا القول مع أنه مجازي إلى أمرين فاسدين وهما :-

أن يكون الرفع المعنوي أقوى من اللفظي .

وأن يكون رافع يرفع أكثر من واحد .

وذلك كله فاسد فبطل هذا القول المجازي بالجملة ^(٤) .

(١) هو مذهب الأخفش والرماني وينسب إلى ابن السراج والزمخشري .

انظر : المفضل ٢٤ ، التبيين ٢٢٩ ، التعليقة ٢٣ب - ٢٤ ، الارتشاف ٢٨/٢ .

(٢) قال ابن النحاس : « ... إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهو والمبتدأ يعملان في الخبر ، وربما قيل : إن هذا مذهب سيبويه - رحمه الله - استنباطاً وإلا فليس مصرحاً به في كتاب سيبويه - رحمه الله - » ، التعليقة ٢٤ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٧٤٢ هـ ٤ .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ١/٤٥٩ - ٤٦٠ ، شرح الجزولية ٢/٨٦٤ .

وقد أغفل الشارح باقي أقوال النحاة في رافع المبتدأ والخبر ، وإنما أورد قولين هما : أن الابتداء رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر ، أو أن الابتداء رفع المبتدأ وهما رفعاً للخبر .

وقوله : والمبتدأ معتمد البيان ^(١) .

أي أنه مبين لصاحب الفائدة ، وقوله في المبتدأ : إنه المعتمد لذاته هو صاحب الفائدة إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان من الكلام كله المبتدأ دون الخبر .

وقوله : والخبر معتمد الفائدة ^(١) .

أي أنه الجزء المستفاد .

وقوله في الخبر : إنه المعتمد في بيان الفائدة أي أنه ليستفاد الخبر إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان - أعني بيان الفائدة من الكلام كله - الخبر دون ٢٣٧/ المبتدأ .

وقوله : منها الاعتماد على حرف نفي ^(٢) .

مثاله : ما رجل قائم .

وقوله : أو استفهام ^(١) .

مثاله : أرجل قائم أم امرأة ؟

وقوله : أو ظرف هو الخبر ^(١) .

مثاله : في الدار رجل ، وشرطه أن يكون الظرف معرفة ، لو قلت : في دار رجل

= وقيل : إن المبتدأ ارتفع بالشبه بالفاعل وبه قال الزجاجي ، وقيل : ترافعا أي رفع المبتدأ الخبر ورفع الخبر المبتدأ وهو مذهب الكوفيين وقيل غير ذلك .

انظر : المقتضب ١٢/٤ ، ١٢٦ ، المرتجل ١١٤ - ١١٥ ، أسرار العربية ٦٧ - ٦٩ ، الإنصاف ٤٤/١ - ٥١ ، التبيين ٢٢٤ - ٢٣٢ ، شرح المفصل ٨٣/١ - ٨٤ .

(١) الجزولية : ١٨ ب .

(٢) الجزولية : ١٨ ب ، وقيله : « ويكون المبتدأ معرفة ونكرة ، فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشرط

منها » .

لم يجوز ^(١) ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشترط هذا الشرط فيه ولا يطلق القول فيهم جواز ما لا يجوز ، إلا أن عذره في أن لم يقيد به هذا التقييد أن فائدة هذا التقييد أن لا يجوز قولك : في دار رجل فله أن يقول : إن قولك . في دار رجل غير مفيد أصلا ، وليس كذلك في الدار رجل ورجل في الدار لأن هذين يمكن أن يقيدا فلم يحتاج إلى الإعلام بأن غير المفيد لا يجوز لأن من المعلوم امتناع جوازه ، وبقي المفيد الذي يمكن جوازه . فاعلم [أن ^(٢)] الجواز ما تقدم الخبر فيه من ذلك ، وهو قولك : في الدار رجل ، واقتضى ذلك أن ما لا يتقدم فيه الخبر وهو قولك : رجل في الدار غير جائز . وقوله : ومنها الاختصاص ^(٣) .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ومنها العموم ^(٣) .

مثاله : كل أحد يموت .

وقوله : كون الكلام في معنى كلام ^(٥) ... إلى آخره .

مثاله : شرُّ أهرَّ ذَنَابٍ ^(٦) ، لأنه في معنى : ما أهر ذناب إلا شر .

وقوله : وأن يكون في النكرة معنى الدعاء ^(٧) .

(١) قال الأبيدي : « أو ظرف أو مجرور هو الخبر بشرط أن يكونا معرفتين ، فإنه إذ ذاك تقع الفائدة ، فإن كانا نكرتين لم تقع بهما فائدة مثل أن تقول : في داره رجل ، أو في دار رجل ، وإذا لم تقع في الإخبار بهما فائدة لم يجوز الكلام » ، شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وانظر في هذا : المباحث الكاملية ٤٦١/١ .

(٢) تكملة يلثم بها السياق . (٣) الجزولية : ١٨ .

(٤) تمامها : ﴿ ... وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ، أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

(٥) الجزولية : ١٨ ، وبعده : « آخر لا يخل بمعناه كون الاسم فيه نكرة » .

(٦) كأنهم سمعوا هريز الكلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك ، أي أن الكلب إنما حمله على الهريز شر . وهو مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

انظر : الكتاب ١٦٦/١ ، مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، المستقصى ١٣٠/٢ ، زهر الأم ٢٢٩/٣ .

(٧) ليس في نسخة فاس ١٨ ، وهو موجود في التيمورية ٧٧ .

مثاله : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) و ﴿ وَيُلِّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : جامد ^(٣) .

مثاله : أخوك زيد .

وقوله : ومشتق ^(٣) .

مثاله : زيد قائم .

وقوله : وقسم أقيم مقام شيء هو المبتدأ مبالغة في التشبيه ^(٣) .

مثاله : أبو يوسف ^(٤) أبو حنيفة ^(٥) والأصل أبو يوسف : مثل أبي حنيفة ثم حذف مثل الذي هو المبتدأ مبالغة في التشبيه .
وقوله : وقد يكون معه لا فيه ^(٣) .

(١) وردت في عدة آيات من القرآن الكريم : الأنعام : ٥٤ ، الأعراف : ٤٦ ، الرعد : ٢٤ ، النحل : ٣٢ ، القصص : ٥٥ ، الزمر : ٧٣ .

(٢) الآية ﴿ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَيُوَلِّ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم : ٢] .

(٣) الجزولية : ١٨ ب وقبله : « وخبر المبتدأ : مفرد وجمله ، والمفرد ثلاثة أقسام : قسم هو المبتدأ ، وينقسم قسمين جامد ... » .

(٤) أبو يوسف (١١٣ - ١٨٢ هـ) .

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه ولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد ، له مصنفات كثيرة .

« تاريخ بغداد ١٤ / ٢٤٢ - ٢٥٥ ، وفيات الأعيان ٦ / ٣٧٨ - ٣٨٨ » .

(٥) أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ) .

النعمان بن ثابت بن زوطي الفقيه الكوفي التيمي ولاء ، سمع عطاء بن رباح ونافعاً مولى ابن عمر ، كان كريماً جواداً حسن الخلق والمنطق . أراد المنصور على القضاء فرفض .

« تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ - ٤٥٤ ، وفيات الأعيان ٥ / ٤٠٥ - ٤١٥ » .

أي لأنه غير مشتق ^(١) .

وقوله : وقد لا يكون ^(٢) .

يعني قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، دون أن يقرن به قولك : شيخه .

وقوله : وواقع موقعه هو الظرف ^(٣) .

مثاله : زيد أمامك لأنه أقيم مقام كائن وكائن هو المبتدأ .

وقوله : ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ^(٤) .

لأنه قائم مقام المشتق فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه ، فإن قلت وكذلك القسم الذي قبل هذا نحو : زيد الأسد وأبو يوسف أبو حنيفة قد قام مقام ما ٢٣٨/ هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام (مثل) ^(٣) وهو مشتق فإنه لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان في ما قام مقامه وتحمله هناك .

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين أن الذي قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غير زيادة ^(٤) فيتحمل من الضمير ما كان يتحملة ، والذي قام في هذا الآخر مقام الخبر قام مقامه على معناه ولكن زيادته أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة فتغير المعنى وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يتحملة هذا إذا قلنا : إن قولنا أبو يوسف أبو حنيفة ، بزيادة معنى أنه هو

(١) قال الأبيدي : « ومثله ش - يعني الشلوين - بقوله : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه ، وهذا كما ترى فإن قولك : أبو حنيفة شيخه مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول فيكون هذا من قبيل الإخبار بالجملة عن المفرد ، ونحن نتكلم الآن في الخبر المفرد لا في الجملة » ، شرح الجزولية ٨٨٢/٢ .

وهذا المثال الذي أورده الأبيدي عن الشارح ورد في الشرح الصغير ١٧٨ ، ممثلاً به لهذه الفقرة .

(٢) الجزولية : ١٨ ب .

(٣) كذا في الأصول ، ولعله أراد : مماثل .

(٤) ب : زيادته والتصويب من شرح الجزولية ٨٨٦/٢ .

مبالغة وإن لم يُقَلْ ذلك ، ولكن تقول : إنه معنى أصله الذي حذف منه يحمل من الضمير ما كان يتحملة ، فلك إذن هنا وجهان ^(١) والذي قبله ليس فيه إلا وجه واحد وهو تحمل الضمير لا غير لأنه بمعنى أصل الذي حذف منه ولا بد .

وقوله : لابد فيها من ضمير لفظا ^(٢) .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : أو نية ^(٢) .

مثال : زيد قام .

وقوله : إلا أن يكون في المعنى نفس المبتدأ ^(٣) .

مثاله : الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن ، ومثل ما جاء في قوله ﷺ : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ وَالتَّيْبُونُ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ^(٤) .
وقوله : وربما حذف الضمير للحلم به ^(٥) .

مثاله : البُرُّ الكُرُّ ^(٦) بستين . أي : الكر منه .

وقوله : كما أنه ربما حذف المبتدأ مرة ^(٥) .

مثاله : الهلال والله ، لقوم يتراءون الهلال أي : هذا الهلال وقولك : المسكُ والله ، إذا شممت ريحا طيبة ، أي : هي المسك .

(١) أي أن يكون متحملا للضمير أو غير متحمل .

(٢) الجزولية : ١٨ ب . (٣) الجزولية : ١٨ ب - ١٩ أ .

(٤) أخرجه للإمام مالك قال : « عن طلحة بن عبيد الله بن كرز أن رسول الله ﷺ قال : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » .

« الموطأ ١٤٣ رقم الحديث (٥٠٠) ، ٢٩١ رقم الحديث (٩٥٥) » .

(٥) الجزولية : ١٩ أ .

(٦) الكر : مكيال لأهل العراق ، مقداره اثنا عشر وسقا ، كل وسق : ستون صاعا . اللسان ١٣٧/٥

(كر) .

وقوله : والخبرُ أخرى ^(١) .

مثاله : لولا زيد لأكرمتك أي : لولا زيد موجود ، وإن كان لم ينطق بموجود استغناء عنه لكن المعنى عليه ، ألا ترى أن المعنى لولا وجود زيد ولولا أن زيدا موجود .

وقوله : وقد يلزم فيه الأصل ^(١) .

يعني : تقديم المبتدأ .

وقوله : إذا كان المبتدأ ضمير الشأن ^(١) .

مثاله : ﴿ ... هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٢) .

وقوله : أو متضمنا معنى حرف له صدر الكلام ^(١) .

مثاله : من جاءك ؟ ومن يكرمني أكرمه .

وقوله : أو مضافا إلى ما تضمنه ^(١) .

مثاله : غلام من جاءك ؟ ، وغلام من يضرب اضربه .

وقوله : أو كان معه لام الابتداء ^(١) / ٢٣٩ .

مثاله : لزيد قائم .

وقوله : أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة ^(١) .

مثاله ذلك : قوله : زيد في جواب من سأل فقال : من في الدار ؟ فيقدر الخبر المحذوف لزيد بعده وتقول تقديره : زيد في الدار ولا تقدره قبل زيد فتقول في التقدير : تقديره في الدار زيد لأن أصل الخبر أن يكون مؤخرا ولا دليل على تقديمه فلا ينتقل عن الأصل إلا بدليل ، ألا ترى أنهم إذا قدروا ^(٣) الخبر في لولا زيد لأكرمتك كيف يقدرونه مؤخرا ؟ فيقولون : لولا زيد حاضر لأكرمتك ولا يقدرونه مقدما فيقولون : لولا حاضر

(٢) الإخلاص : ١ .

(١) الجزولية : ١١٩ .

(٣) ب : قدموا . والصواب ما أثبت من الشرح الصغير ١٧٩ .

زيد ، لأن الخبر لما كان هنا محذوفا والأصل فيه أن يكون مؤخرا ، لم ينبغ أن يعدل في تقديره عن الأصل إلا بدليل (١) .

وقوله : أو كانا معرفين (٢) .

مثاله : أخوك زيد أي لا يكون المقدم إلا مبتدأ ولا المؤخر إلا خبرا لأنه إن تقدم الخبر هنا التيس تقدمه بكونه مبتدأ والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبرا ، فلما التيس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز (٣) .

وقوله : أو نكرتين متساويين في الرتبة (٢) .

مثاله : خير من زيد خير من عمرو .

وقوله : بعدا (٤) .

لأنهما نكرتان تقاربان المعرفة فتكثيرهما سواء ومقاربتهما للمعرفة أيضا سواء ، فلذلك قال : إنهما متساويان في البعد من المعرفة لكونهما نكرتين وفي الدنو منها بما تخصصا به مما بعدها من المجرور وكون ذلك المخصص مما لا يجتمع مع الألف واللام (٥) .

وقوله : ودنوا (٢) .

أي أنهما لا تدخلهما الألف واللام فتخصصان مع ذلك فدنوا من المعرفة .

(١) انظر هذا في المباحث الكاملية ٤٧٠/١ ، شرح الجزولية ٩٠١/١ .

(٢) الجزولية : ١٩ .

(٣) قال الدماميني : « ... إذا قلت : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، فأيم تقدم حكمت بأنه المبتدأ فإذا قلت : زيد أخوك ، فهو على تقدير أن مخاطب يعرف زيدا ويجهل نسبة الأخوة إليه ، وإذا قلت : أخوك زيد ، فعلى العكس ، أي يكون مخاطب يعرف أن لك أخا ويجهل كونه زيدا ، فلو جوز التقديم مع فقدان القرينة التيس المعنيان » ، تعليق الفرائد ٧٦٨/٢ (ر) .

(٤) الجزولية : ١٩ . بعده « بعدا عن المعرفة » .

(٥) قال الأبدى : « يعني أفعل لأنهما ... » ثم نقل كلام الشارح من غير أن يعزوه إليه . انظر : شرح

وقوله : أو كان المبتدأ مشبها بالخبر ^(١) .

مثاله : أبو يوسف أبو حنيفة ، وامتنع تقديم الخبر هنا لأنه إذا تقدم التيس تقدمه بكونه مبتدأ ، والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبرا ^(٢) فلما التيس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز .

وقوله : وقد يخرج هذا عن أصله ^(٣) .

مثاله ^(٤) :-

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا ^(٥)

وهذا مذهب طروي وذلك أن ابن الطراوة يعرب الربيع الجود والخريف في هذا الموضع خبر إن لا اسمها ويعرب يدا أبي العباس اسم إن لا خبرها ويقول : ان الأصل في هذا الكلم إنما هو أن يدي أبي العباس الربيع الجود والخريف والصيوف ثم قدم الربيع

(١) الجزولية : ١١٩ .

(٢) قال ابن جعفر : « لا يجوز تأخيره - يعني المبتدأ - عن الخبر لأن هذا لفظ من الإخبار يفيد كون الخبر أصلا والمبتدأ فرعا له ، محمولا عليه فيما له من الخاصية ، ومشبها به فيها ، فلو قدم لا تقلب المعنى واحتل المقصود » ، المنهاج الجلي ١١١ .

(٣) الجزولية : ١١٩ . ويعني أنه يخرج عن أصله من تشبيه المبتدأ بالخبر .

(٤) قول رؤبة .

(٥) من بحر الرجز في مدح أبي العباس عبد الله السفاح الخليفة العباسي أولها :-

يا ليت شعري عندكم حنيفا

وقد جدعنا منكم الأنوفا

الشاهد فيه : الخروج عن الأصل من تشبيه المبتدأ بالخبر . فشبه الربيع الجود والخريف - وحقه أن يكون خبرا مشبها به - بيدي أبي العباس وحقهما أن يكون مبتدأ مشبها بالربيع ، فصار الربيع مشبها بها ، فصار عنده من تشبيه الخبر بالمبتدأ .

الديوان ١٧٩ ، الكتاب ٢٨٥/١ ، المقتضب ١١١/٤ ، الأصول ٢٥٠/١ ، التبصرة والنذكرة ٢٠٩/١ ، الإفصاح ١١ ، المباحث الكاملية ٤٧٠/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣١/١ (ف) ، المقاصد النحوية ٢٦١/٢ - ٢٦٣ ، همع الهوامع ٢٨٩/٥ ، الدرر اللوامع ٢٠٠/٢ .

الجود والخريف الذي هو خبر إن على اسمها الذي هو يدي أبي العباس ، فلما ولي الخبر إن نصب لأن إن تنصب ما يليها ولما تأخر يدا أبي العباس عن المنصوب ارتفع وقد كان أصله النصب ^(١) ، [^(٢) المؤلف - رضي الله عنه - بين النصين ولا يجمع بينهما ، وليس بخارج في التحقيق وإن كان ابن الطراوة قد قال كما قلت ، إذ زعم أن الربيع خبر إن ويذا أبي العباس هو اسم إن فقليل : كيف نصبت خبر إن ورفعت اسمها ؟

فقال لأن إن لا ترفع ما يليها ولا تنصب ^(٣) ما يتأخر عن اسمها ، وإنما يكون ما يليها منصوبا وما يتأخر عن اسمها مرفوعا ، فلما قدم فيها الخبر وأخر الاسم لضرورة نصبت ما يليها الذي هو الخبر في الأصل ورفعت ما تأخر عنها الذي هو الاسم في الأصل ^(٤) .

فيأتي كلام المؤلف لهذه المقدمة منطبقا على مذهب ابن الطراوة في هذا الموضع كما كان أيضا كلامه في أول هذا التأليف في قوله : كل جنس قسم الفصل في أحد تأويليه وهو التأويل الذي / ٢٤٠ يقال فيه : إن مراده بالفصل تخطئة أبي القاسم في قوله : أقسام الكلام ثلاثة منطبقا على قول ابن الطراوة ^(٥) - رحمه الله - .

وقول ابن الطراوة في قوله :-

إِنَّ الرَّبَّيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا الْبَيْت ^(٦) .

(١) انظر : الإفصاح ١١١ أ . (٢) كلمتان غير واضحتين في المخطوط .

(٣) ب : ترفع وكسب فوقها (كذا) . والصواب ما أثبتته .

(٤) هذا هو مؤدى كلام ابن الطراوة إذ تحدث عن قول الشاعر :-

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ وَشُرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي

فقال : « فلما أولي الخبر ليت نصبه لأنه حرف ناصب يلزم عمله كالباء في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ بخفض ماوئيتها ولا ينقص عملها ، وإن كان ما بعدها غير مضاف إليه ، وإنما هو بحسبه محدث عنه ورفع الاسم على جهة المعاقبة بينهما » ، الإفصاح ١٠ ب .

(٦) سبق تخريجه ص : ٧٥١ هـ .

(٥) انظر ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

ليس بشيء لأنه زعم فيه أن (إن) تنصب الخبر وترفع الاسم ، وهذا غير المعروف في كلامها وزعم فيه أيضا ، أن (إن) يتقدم خبر اسمها عليها ، ويتأخر اسمها عن خبرها ، فينتصب الخبر إذا تقدم ويرتفع الاسم إذا تأخر وهذه كلها دعاوى (١) ادعاها ، لا يوجد خبر إن متقدما على اسمها فكيف يدعي مع ذلك نصب خبر إن بها إذا تقدم ورفع اسم إن بها إذا تأخر ، هذا قلب ما الوجود عليه وادعاء قلب ما الوجود عليه غاية الجرأة والحماقة إذا لم يكن عليه دليل ، فقال هو : إن الدليل عليه المعنى وهو أن الغرض تشبيه يدي أبي العباس بالخريف والصيوف ، لا يشبه الربيع الجود والخريف والصيوف بيدي أبي العباس (١) ، قلنا : أن نقول له من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبها به والمشبه به مشبها كقولهم (٢) :-
وَرَمَلْ كَأَوْرَاكِ الْعَدَارَى قَطَعْتُهُ (٣)

(١) قال ابن الطراوة : « شبه يديه بالغيث ولم يشبه الغيث بيديه » الإفصاح ١١١ .

(٢) القائل هو : ذو الرمة (٧٧ - ١١٧ هـ) .

أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس العلوي ، أحد عشاق العرب المشهورين ، وصاحبه مية المنقرية شبيب بها كثيرا . والرمة : قطعة من الحبل الخلق ، قيل : إن مية لقيته بذلك . قال عنه حماد الراوية : ذو الرمة أحسن أهل الإسلام تشبيها ، وما أخر القوم ذكره إلا لخدائته سنه وأنهم حسدوه .

« طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٤ ، ٥٤٩ - ٥٧٠ ، وفيات الأعيان ٤/ ١١ - ١٧ ، الخزائن ١/ ١٠٦ - ١١٠ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تَسْأَلِ الْيَوْمَ الرُّسُومَ الدَّوَارِسُ بِحُزْوَى وَهَلْ تُدْرِى الْقَفَارُ الْبَسَابِسُ

وعجز البيت :-

.. ... إِذَا جَلَّلْتَهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَاسِسُ

الرسوم : جمع رسم وهو الأثر . وقيل : بقية الأثر . اللسان ٢/ ٢٤١ (رسم) .

الدواریس : من درس الشيء إذا عفا أثره ودرسته الريح أي محته . اللسان ٦/ ٧٩ (درس) . حزوى : موضع . القفار : من القفر وهو الخلاء من الأرض . اللسان ٥/ ١١٠ (قفر) . البسابيس : البر المقفر الواسع ٦/ ٢٩ (بسيس) . أوراك : البورك ما فوق الفخذ . اللسان ١٠/ ٥٠٩ (ورك) . جللته : جلال كل شيء غطاؤه اللسان ١١/ ١١٩ . الحنادس : جمع حندس وهو الليل الشديد الظلمة . اللسان ٦/ ٥٨ (حندس) .
= الشاهد : شبه الرمل بأوراك العذارى تشبيها مقلوبا وحقه أن يشبه الأوراك بالرمل .

(٤٨ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

وبأن يسلك هذا المسلك هنا ، ويجعل المشبه الذي هو يدا أبي العباس مشبها به ويجعل الربيع الجود والخريف الذي هو مشبها به مشبها بمشي الوضع على ما الوجود عليه من أن لا يتقدم خبر إن على اسمها ولثلا ينتصب أبدا خبرها ويرتفع اسمها ، وعلى ما قلت فابن الطراوة يقلب الوجود هو عليه ، وأن لا يكون التأويل إلا تأويلنا الذي لا يقلب الوجود عما هو عليه ، هذا لو كان معنك ومعنانا واحدا لكان ينبغي أن يكون تأويلنا أولى من تأويلك لأن تأويلنا لا يقلب الوجود عما هو عليه ، وتأويلك يقلب الوجود عما هو عليه بمجرد الدعوى وأما إذا كان معنانا الذي هو قلب التشبيه ، وتصيير المشبه مشبها به والمشبه به مشبها بأبلغ في المعنى ، فينبغي أن يكون تأويلك الذي تأولته مع تأويلنا الذي تأولناه الضلال مع الهدى ^(١) ، وكما لا ينبغي أن يلتفت مع وجود الهدى ، كذلك لا ينبغي أن يلتفت تأويلك مع تأويلنا أصلا [لأنه ^(٢)] يدعي في شيء ما ليس في كلامها ^(٣) مع إمكان حمله على كلامها بوجه صحيح ليس فيه تكلف كثير .

وقوله : ٢٤١/ أو كان مخبرا عنه بفعله ^(٤) .

مثاله : زيد قام .

وقوله : وربما استجزى خروج هذا على أصله في الكلام وهو ضعيف ^(٤) .

نحو : قاما أخواك على أن الألف ضمير زعم المؤلف أن قاما أخواك ، أخواك فيه مبتدأ وقاما خبر مقدم والألف فيه ضمير ، وهذا وإن كان قد قال به غيره ^(٥) فينبغي

= الديوان ١١٣١/٢ ، الكامل ١٠١٣/٢ (الدالي) ، الخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، شروح سقط الزند ٢٠٦/١ ، سمط الآلي ٤٤٣/١ ، المباحث الكاملية ٤٧١/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/١ ، اللسان ٥٠٩/١٠ (ورك) ، الخزانة ٤٤٤/١ .

(١) انظر رد الشارح على ابن الطراوة في حواشيه على الإفصاح ١١١ .

(٢) طمست في : ب .

(٣) أي كلام العرب . (٤) الجزولية : ١١٩ .

(٥) كالصميري . انظر : التبصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، وابن السيد . انظر : إصلاح الخلل ٣٩ .

ألا يقال : وإنما ينبغي أن يكون على ما تقدم من أن أخواك فاعل والألف علامة ، لأن الفاعل مثنى لضعف قياس ذلك من جهة ما فيه من إخراج الألف عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية ^(١) ، وقد قال المؤلف : إن هذا الكلام ضعيف فلا ينبغي أن تحمل إلا على وجه يضعف قياسه ، وأما ما قاله المؤلف فليس فيه وجه يضعف قياسه ، فكان ينبغي أن لو كان عليه أن يكثر الكلام به ، فلما لم يكثر الكلام به ، وضعف دل على ضعف قياسه ، اللهم إلا أن يكون ضعفه من جهة مجيء المثنى على غير المفرد ، وذلك أن قولك : قام زيد إذا تقدم الفعل على الاسم لا يكون إلا من باب الفعل والفاعل ، فكذلك مثناه لا ينبغي أن يكون إلا من باب الفعل والفاعل ، وإذا قلنا : قاما أخواك ، على ما قاله المؤلف من أن الأخوين ^(٢) مبتدأ وقاما خبر مقدم عليه لم يكن من باب الفعل والفاعل ، إنما يكون من باب المبتدأ والخبر فلا تكون التثنية على حد الأفراد ، فيكون الضعف الذي يلحق هذا من جهة مجيء التثنية فيه على غير حد الأفراد ، وحق التثنية أن تجري على حد الأفراد ، فلما لم تجر التثنية في هذا على الأفراد وكان الاسم الذي بعد الفعل في الأفراد فاعلا والفعل فيه خال من ضمير لا موضع له من الإعراب في أصله وهو في التثنية ليس بفاعل - أعني الاسم الذي بعد الفعل في قولك : قاما الزيدان ، إنما هو مبتدأ والفعل المتقدم خال من الضمير ، لكن فيه ضمير وهو فاعل والفعل والفاعل الذي قبله في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخر ، فلم تأت التثنية في ذلك على حد الأفراد ، وحد التثنية أن يجري على حد الأفراد ، فلما لم تجر عليه خرجت التثنية والأفراد في ذلك عن أصلها فلذلك يشكل ^(٣) ٢٤٢ / هذا القول - أعني قول من قال - قاما الزيدان على أن الزيدان مبتدأ وقاما قبله خبر .

وقد ذكر الناس فيه وجهًا ثالثًا وهو أن يكون الألف في قاما إضمارًا قبل الذكر يفسره ما بعده ، والزيدان بعده بدل منه ^(٤) ، ينبغي أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٧ - ٥٨٨ .

(٢) ب : الزيدان ، والصواب ما أثبتته .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٨ هـ ٦ .

(٣) غير واضحة في : ب .

الوجه أظهر شذوذا من الوجهين قبله ، لأن العرب غير هؤلاء لا تجيز الإضممار في كلامها قبل الذكر إلا في مواضع خمسة لا تتعدها وهي :-

ضمير الأمر والشأن في أبوابه الذي هو الابتداء والخبر إذ أصله ذلك .

والضمير المفسر بالمنصوب في باب نعم ويئس ، وفي باب رب ، والإضممار قبل الذكر في باب الإعمال عند إعمال الفعل الثاني في المفعول وطلبه الأول فاعلا (١) .

والذين قالوا : قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن تكون الواو إضممارا قبل الذكر والاسم بعد ذلك بدل منه قد أضمروا قبل الذكر في غير الأبواب الخمسة التي أجمعت العرب على أن لا يضمم قبل الذكر إلا فيها ، فخرجوا بذلك عن ما اجتمعت العرب عليه في الإضممار قبل الذكر وشذوا فيه عن إجماع العرب ، فلذلك كان هذا الوجه أظهر الوجوه الثلاثة (٢) في الشذوذ كما قلنا .

وقوله : إذا كان مفردا فيه معنى الاستفهام (٣) .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : أو كان ظرفا لا مسوغ للابتداء إلى آخره (٤) .

مثاله : في الدار رجل ، واستظهر بقوله : لا مسوغ ... إلى آخره على مثل قوله : عليكم سلام ولهم ويل وأن هذين المبتدئين يجوز تقديمهما وإن كان خبرهما ظرفا مقدما كقولك : في الدار رجل لأن فيهما ما يسوغ الابتداء بهما ، وهو ما فيهما من معنى الدعاء .

(١) انظر مواطن الإضممار قبل الذكر في : الكتاب ٣٠٠/١ ، المقتضب ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، الأصول ٤١٥/١ ، شرح المفصل ١٠٩/٣ - ١١٨ ، التسهيل ٢٨ ، شرح الكافية ٥/٢ - ٦ ، المساعد ١١٣/١ - ١١٤ .

(٢) يعني أن الألف في (قاما) إضممار قبل الذكر و (الزيدان) بدل منه .

(٣) الجزولية : ١٩ ، وقوله : « وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله وذلك ... » .

(٤) الجزولية : ١٩ ، وبعده : « بالنكرة سوى تقديمه عليها » .

وقوله : أو كان المبتدأ متصلاً بضمير ^(١) ... إلى آخره .

مثاله : على التمرة مثلها زُبداً وفي الدار ساكنها .

وقوله : أو كان المبتدأ أنَّ المفتوحة وما عملت فيه ^(٢) .

مثاله : عندي أنَّ زيدا منطلق .

وقوله : أو كان الخبر محذوفاً والمبتدأ نكرة ^(٣) ... إلى آخره .

وهذا عند بعضهم كقولك : رجل في جواب من قال : من في الدار ؟ لأن تقديره في الدار رجل ولا يقدر : رجل في الدار ؛ لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة ، وهذا مبني على [أن ^(٣)] ما قدمه من شروط الابتداء / ٢٤٣ بالنكرة هي شروط الابتداء بها خاصة ، ولا يمتنع عندي أن يبتدأ هنا بالنكرة فتقول : رجل في الدار في تقدير الخبر لرجل في قولك في جواب من قال : من في الدار ؟ إذا قلت في جوابه : رجل ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره فلا يجوز أن تقدر الخبر في رجل إذا قلته في جواب من قال : من في الدار ؟ مقدماً فيقول : في الدار رجل ، وإنما يقدره مؤخراً بعد المبتدأ ، فيقول : رجل في الدار لأن أصل الخبر أن يكون مؤخراً والابتداء بالنكرة في الاستفهام جائز ^(٤) ، وكذلك يجوز الابتداء بها في جواب الاستفهام ويعضد ذلك هنا أن الجواب ينبغي أن يكون على حد السؤال في الابتداء قبل الخبر ، فإذا كان الابتداء بالنكرة قبل الخبر هنا جائز فلا ينبغي أن يكون هذا المثال مثال هذا الموضع لما ذكرناه من أن الابتداء بالنكرة فيه قبل الخبر جائز .

ولكن الذي ينبغي أن يكون مثاله قولك : الإنسان نوعان : رجل وامرأة إذا كان

(١) الجزولية : ١٩ ، وبعده : « ... يعود على شيء في الخبر » .

(٢) الجزولية : ١٩ .

(٣) تكملة من الشرح الصغير ١٨٤ .

(٤) قال الأبدي : « لأن الابتداء بالنكرة هنا قد نص عليه النحويون ؛ لأنه في جواب الاستفهام والاستفهام يبتدأ فيه بالنكرة ، فكذلك ما هو جواب له ، ولأن حق الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال ، والسؤال مبدوء فيه بالنكرة ، فكذلك جوابه » ، شرح الجزولية ٩١٠/٢ .

قولك رجل وامرأة مرفوعا بالابتداء ، فإن الخبر هنا محذوف وتقديره : منهما رجل ومنهما امرأة ولا تقدره : رجل منهما وامرأة منهما لأنه لا مسوغ للابتداء في هذا التقدير بالنكرة ^(١) .

(١) نقل هذا الكلام معزوا إلى الشارح اللورقي في المباحث الكاملية ٤٧٤/١ .

« باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره »

قوله : تناول ضميره ^(١) .

مثاله : زيدٌ قام .

وقوله : الملابس لضميره ^(٢) .

مثاله : زيدٌ قام أبوه .

وقوله : كان تناوله له بواسطة ^(١) .

مثاله : زيدٌ ذهبَ به وذهبَ بأبيه .

وقوله : أو بغير واسطة ^(١) .

هو كما تقدم .

وقوله : وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله ^(٣) .

يريد كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام الابتداء وما النافية وذلك قولك : زيدٌ هل ضربته ؟ ، وزيد هل ضربتَ أباه ؟ وزيد هل مررت به ؟ وزيد هل مررت بأبيه ؟ ^(٤) .

وقوله : فإن كان قبل الاسم حرف لا يليه إلا الفعل فالنصب ^(٥) .

مثاله : إن زيداَ ضربته ضربهك .

(١) الجزولية : ١٩ ب ، وقبله : « إذا ذكر اسم وذكر بعده فعل ... » .

(٢) الجزولية : ١٩ ب ، وبعده « مرفوعا ... » .

(٣) الجزولية : ١٩ ب ، وبعده : « وجب الرفع » .

(٤) قال ابن عصفور : « هذا ما لم يدخل على الفعل حرف من حروف الصدور وهي : ما النافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإن ولام الابتداء ولام القسم أو يقع صلة لموصول أو صفة لموصوف فإن دخل عليه شيء مما ذكرنا ، أو وقع في الموضعين الذين ذكرنا لم يجوز إلا الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيد ما ضربته وزيد أضربته ؟ .. » ، شرح الجمل ١/٣٦٣ .

وانظر هذا في : المباحث الكاملية ١/٤٧٧ ، شرح الجزولية ٢/٩٢٢ - ٩٢٣ ، المشكاة والنبراس

٢٣٤/١ (ف) .

(٥) الجزولية : ١٩ ب .

وقوله : فَإِنْ ارْتَفَعَ فَعَلِيَ الْفَعْلُ (١) .

مثاله (٢) :-

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفْسًا أَهْلَكَتَهُ (٣)

.....

فيمن رفع منفساً ، ومعنى رواية الكوفيين (٤) وهي رواية خارجة عن القياس لأن

(١) الجزولية : ١٩ ب .

(٢) القائل هو : النمر العكلي (.... - ١٤هـ) .

النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، من المخضرمين ، وفد على النبي ﷺ وهو كبير وأسلم كان جواداً واسع العطاء وهاباً لما له ، سماه أبو عمرو بن العلاء (الكيس) لجودة شعره وكثرة أمثاله .

« الطبقات الكبرى ٣٩٧/٧ ، سمط اللآليء ٢٨٥/١ ، الخزائن ٣٢١/١ - ٣٢٢ ، مقدمة ديوان النمر ٢٩٩ وما بعدها » .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

قَالَتْ لِتَعْدِلْنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعْ سَفْهًا تَبَيَّنَتْكَ الْمَلَأَةُ فَاجْعَلِي

وعجز البيت :-

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

السفة : خفة العقل ، تبيت : من بيته وبره ليلاً . المهجوع : النوم بالليل ، المنفس : المال الكثير ، الإهلاك :

إيقاع الهلاك به . انظر الخزائن ٣١٦/١ - ٣١٧ .

الشاهد فيه : (منفساً) على رواية البصريين منصوب بفعل محذوف تقديره : إن أهلكت منفساً ، وعلى

رواية الكوفيين (منفس) بالرفع أضمرُوا فعلاً رافعاً له تقديره : هلك منفس .

الديوان ٣٥٧ ، الكتاب ٦٧/١ ، المقتضب ٧٤/٢ ، إيضاح الشعر ٩٠ ، ١٠٢ ، ٣٦١ ، البصريات

٨٩٩/٢ ، البغداديات ٤٦٣ ، شرح أبيات سيويه ١٦٠/١ - ١٦١ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٢/١ ، الأمالي

الشجرية ٣٣٢/١ ، المفصل ٥٣ ، الحماسة البصرية ٣٣/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، المباحث الكاملية

٤٧٨/١ ، المناهج الجلي ١١٣ ب ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٤/١ (ف) ، شرح الكافية

٧٧/١ ، ١٧٤ ، ١٧٩/١ ، ٤٥٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٤٧٢/١ - ٤٧٣ ، الخزائن ٣١٤/١ - ٣٢٢ ،

شرح أبيات المغني ٥٢/٤ - ٥٣ .

(٤) قال المبرد : « (لا تجزعي إن منفساً أهلكته) » .

على أن يكون المضمر (هلك) . المقتضب ٧٦/٢ .

وانظر رواية الرفع منسوبة إلى الكوفيين في : المباحث الكاملية ٤٧٨/١ ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، شرح

الكافية ٧٧/١ ، شرح أبيات المغني ٥٣/٤ .

المفسر في هذا الباب عندهم كأنه / ٢٤٤ العامل وبابه غير مشغول بالضمير عن العمل ، وجعلته العرب كذلك لما لم تجمع العرب بينه وبين العامل بعاقبه ، وهي مما تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه فحكمت له العرب بحكم العامل ولم يمكن أن يعمل وهو مشغول بالضمير ، فلذلك جعلته كأنه العامل وقد سقط منه الضمير الشاغل له ، فإذا كان محكوما له بحكم العامل غير مشغول بالضمير ، فإن رفع منفس مع أهلكته وهو عامل نصب شيء ^(١) لا ينبغي ، فكذلك كانت رواية الكوفيين بالرفع في ذلك شاذة ، وإنما ينبغي أن تكون الرواية في (منفس) بالنصب ليس إلا ، وكذلك رواه البصريون بالنصب ليس إلا ^(٢) ، وضعفوا رواية من رفع منفسا ^(٣) ، لكنها إذا نقلت عن العرب فالأولى أن ترفع بفعل مضمر تقديره : إن هلك منفس ^(٤) ، ولكون ذلك شذوذا على القياس لا بالابتداء ^(٥) لأن (إن) من حروف الأفعال المختصة بها فلا يأتي بعدها أبدا جملة المبتدأ والخبر أصلا ^(٦) .

وقوله : وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل ^(٧) .

مثاله : ما النافية أو لا النافية أو همزة الاستفهام ^(٨) كقوله : ما زيدا ضربته ولا عمرا قتلتها وأزيدا ضربته ؟

-
- (١) نقل الأبيدي هذا المقطع بنصه من غير أن يعزوه إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٩٢٦/٢ .
 (٢) انظر مصادر تخريج الشاهد ص ٧٦٠ .
 (٣) لم أقف على من ضعف رواية الرفع من البصريين ، وقد مر كلام المبرد آنفا . انظر ص ٧٦٠ هـ ، وقال السيرافي : « ويجوز (إن منفس أهلكته) على معنى : إن هلك منفس أهلكته فلا بد من تقدير فعل كيفما تصرف به الحال » ، شرح الكتاب ١/٢٤٤ أ .
 (٤) بهذا وجه رواية الرفع الذين حكوها . انظر المصادر ص ٧٦٠ هـ ٣ .
 (٥) قال الرضي : « وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه - يعني منفسا - على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ، لطلب كلمة الشرط الفعل سواء ولها أولا » ، شرح الكافية ٢/٢٥٥ .
 (٦) قال سيبويه : « ويختار فيها النصب ، لأنك تضمير الفعل فيها ، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم وكذلك كنت فاعلا في (إن) لأنها إنما هي الفعل » ، الكتاب ١/٥١١ .
 (٧) الجزولية : ١٩ ب .
 (٨) أشار سيبويه - رحمه الله تعالى - إلى أن حروف النفي كالاستفهام والأمر والنهي في اختيار النصب معها . انظر : الكتاب ١/٧٢ .

وقوله : أو كان في الفعل معنى الطلب ^(١) .

مثال ذلك الأمر والنهي ^(٢) في قولك : زيدا اضربه وزيدا لا تشتمه .

وقوله : أو حيل بينهما بحرف تحضيض ^(٣) .

مثاله : زيدا ألا تضربه ، وكذلك مثال العرض والتمني ، وفي هذا نظر والظاهر من كلام سيبويه أن النصب في هذا لا يجوز كما قال ^(٤) ؛ ومن التمني ما لا يتصور خلاف في منع النصب فيه ، وذلك قولك : زيد ليتك ضربته فهذا لا يجوز فيه النصب لأن ما لا يعمل لا يفسر وخبر ليت لا يعمل فيما قبله فكذلك لا يفسر عاملا يعمل فيه .

وقوله : أو عطف على جملة فعلية ^(٥) ... إلى آخره .

مثال ذلك : قام زيد وعمرا ضربته .

وقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف ^(٦) .

مثاله : إذا التي للمفاجأة ، و(أما) المتضمنة معنى الشرط ، وذلك قولك : قام زيد وإذا عمرو يضربه محمد ، وقام زيد وأما عمرو فضربه .

وقوله : إن عري ... إلى آخره ^(٧) .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : وعطف على جملة ذات / ٢٤٥ وجهين ^(٨) ... إلى آخره .

(١) الجزولية : ١٩ ب .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٧٢ .

(٣) هذا ظاهر كلام سيبويه إذ قال : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه تنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ، وذلك قولك : زيد كم مرة رأيته ، وعبد الله هل لقيته ؟ ، وعمرو هلا لقيته وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء » ثم قال - فحرف الاستفهام لا يفصل فيه بين العامل والمعمول » ، الكتاب ١/ ٦٤ - ٦٥ .

(٤) الجزولية : ١٩ ب ، وتامه : « وإن عرى مما يوجب النصب » .

(٥) الجزولية : ١٩ ب ، وتامه : « استوى الرفع والنصب » .

مثاله : زيد لقيته وعمرو أكرمته وعمرا أكرمته ، واستظهر بقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستثناف ^(١) على مثل قولك : زيد لقيته وأما عمرو فيضربه بكر لأن الرفع هنا أولى .

وهذا الإطلاق الذي أطلق في هذا الفعل إنما هو مبني على تأويل الفارسي في كلام سيبويه في هذه المسألة ^(٢) ، وأما على تأويل غيره فيها ^(٣) ، أو على مذهب الرادين عليه فيها فينقص من الكلام فيها شرط أن يكون في الجملة الثانية المعطوفة ضمير عائد على الاسم المصدر به الجملة الأولى ^(٤) .

وعلى هذا المذهب ^(٥) أكثر النحويين فكان حق المؤلف أن يضمن كلامه ما يقتضي أن في المسألة خلافاً إن كان اختار ما ذهب إليه الأكثر .

(١) الجزولية : ١٩ ب .

(٢) اذ يرى الفارسي ترجح النصب قال - شارحا كلام سيبويه - : « حكم المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه ان كان اسما فالمعطوف عليه اسم ، وإن كان المعطوف عليه فعلا فالمعطوف عليه فعل ، فإذا جاءت الجملة مركبة من فعل وفاعل ووقعت بعدها جملة يجوز أن يبتدأ بها نحو : زيد كلمته ، فالاختيار فيها أن تحمل على فعل مضمر ، وينصب الاسم به ليقع العطف في جملة مشاكلته للجملة الأولى في أنه من فعل وفاعل لأن المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره » ، التعليقة على كتاب سيبويه ١٩ أ .

(٣) من استواء الأمرين : الرفع والنصب وهو مذهب الأكثرين .

انظر : الكتاب ٤٧/١ ، التسهيل ٨١ ، شرح الجزولية ٩٣٥/٢ ، البسيط ٦٤٩/٢ (الغرب) ، التذيل والتكميل ١١٤١/٢ وما بعدها ، المساعد ٤١٨/١ .

(٤) هو مذهب الأخفش والسيرافي ، إذ يريان أنه لا بد في الجملة الثانية من ضمير يعود على المبتدأ .

« شرح الكتاب ١٩٦/١ وما بعدها ، المختص ٦٤٩/٢ ، المصادر السابقة في هـ ٢ عدا الكتاب .

(٥) مذاهب استواء الرفع والنصب .

« باب كان وأخواتها »

قوله : وربما دخلها معنى صار ^(١) .

مثاله ^(٢) :-

بَيْتِهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطْيُ كَانَتْهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً يُبْوِضُهَا ^(٣)

قال : وتجيء زائدة ^(١) .

مثاله ^(٤) :-

(١) الجزولية : ٢٠ أ.

(٢) هو لابن أحرر الباهلي (... - نحو ٦٥ هـ) .

وهو عمرو بن أحرر بن عامر الباهلي شاعر مخضرم ، من شعراء الجاهلية المعدودين ، وكان يتقدم شعراء زمانه ، أدرك الإسلام وأسلم وغزا مغازي الروم فأصبحت إحدى عينيه هناك ، مدح الخلفاء الذين أدركهم حتى عبد الملك بن مروان .

« الشعر والشعراء ٥٧١/٢ ، ٥٨١ - ٥٨٢ ، المؤلف والمختلف ٣٧ ، معجم الشعراء ٢١٤ ، الخزانة ٢٥٧/٦ - ٢٥٨ » .

ونسب إلى غيره ، والصحيح ما أثبتته جزم به ابن برى . انظر : شرح شواهد الإيضاح ٥٢٦ .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة منها :-

لَعْمِرِي لَيْنٌ حَلَّتْ قُتَيْبَةُ بَلْدَةً شَدِيداً بِمَالِ الْمُقْحَمِينَ عَضِيضُهَا

قتيبة : بطن من باهلة ، المقحمون : الذين أقحمتهم السنة وهي القحط ، وعضيضها : عضها ، التيهاء : المفازة فعلاء من التيه وهو التحير . المكان الخالي ، القطا : طائر معروف ، وهو سريع الطيران ، الحزن : ما غلظ من الأرض . انظر : الخزانة ٢٠١/٩ - ٢٠٢ ، ٢٠٥ .

ويروى في « عامة نسخ شعره » :-

أُرِيَهُمْ سُهَيْلاً وَالْمَطْيُ كَانَتْهَا قَطَا الْحَزْنَ ... « الخزانة ٢٠٥/٩ » .

الشاهد فيه : استعمال (كان) بمعنى صار .

الديوان ١١٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٨/١ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥ - ٥٢٧ ، المفصل ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٣٧ ، شرح المفصل ١٠٢/٧ ، المباحث الكاملية ٤٨٧/١ ، شرح الجمل ٤١٢/١ ، المنهاج الجلي ١١٧ ، شرح الجزولية ٩٥٣/٢ ، شرح الكافية ٢٩٣/٢ ، الخزانة ٢٠١/٩ - ٢٠٦ ، تاج العروس ٤١/٥ (عرض) .

(٤) قائله مجهول ، قال البغدادي : « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له » الخزانة

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ (١)
 وقوله : ومعنى حدث (٢) .

مثاله (٣) :-

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي (٤)

(١) من البحر الوافر بيت مفرد .

سراة : جمع سري وهو الشريف ، وقيل يحتمل أن يكون بالضم جمع سار كقاض وقضاة والأول أولى ،
 تساموا : من السمو وهو العلو ، المسومة : الخيل التي جعلت عليها سومة وهي العلامة وتركت في المرعى ،
 العرباب : الخيل العربية .

انظر : الخزنة ٢٠٩/٩ .

ويروى : جياذ . انظر : سر الصناعة ٢٩٨/١ . ويروى تسامى أي تنسامى .

الشاهد فيه : زيادة كان ، فقد زيدت بين الجار والمجرور .

« سر الصناعة ٢٩٨/١ ، الأزهية ١٨٧ ، التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ، المقتصد ٤٠٢/١ ، المفصل ٢٦٥ ،
 أسرار العربية ١٣٦ ، شرح المفصل ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، المباحث الكاملية ٤٨٨/١ ، شرح الجمل ٤٠٨/١ ،
 الضرائر ٧٨ ، المنهاج الجلي ١١٧ ب ، شرح الجزولية ٩٥٤/٢ ، شرح الكافية ٢٩٣/٢ ، رصف المباني
 ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٩٢ ، ٣٢٨ ، المقاصد النحوية ٤١/٢ ، الخزنة ٢٠٧/٩ - ٢١١ ، الدرر اللوامع ٨٩/١ .
 (٢) الجزولية : ٢٠ .

(٣) قول الربيع الفزاري (..... -) .

وهو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري ، شاعر جاهلي معمر من الفرسان ، من أشعر أهل
 زمانه وأخطبهم عمر زمانا طويلا ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه إذ ذكر بعضهم أنه أسلم . وقيل : أدرك
 الإسلام وقد خرف .

انظر : « سبط اللآلي ٨٠٢/٢ ، الحلل ٣٧ - ٤٢ ، الخزنة ٣٨٣/٧ - ٣٨٩ /

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :-

أَلَا أُبْلِغُ بَنَى بَنِي رَبِيعٍ فَأُنْذِلُ النَّيِّنَ لَكُمْ فِدَاءً

وعجز بيت الشاهد :-

فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

ويروى : يُهْرِمُهُ . الأمالي للقالبي ٢١٥/٣ .

والشاعر يمدح بنيه ويذكر برهم به .

الشاهد فيه : استعمل (كان) بمعنى حدث .

وقوله : لا قتران [مضمون ^(١)] الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف ^(٢) .

يعني : الصباح والضحي أو الضحاء وهما بمعنيين : - فالضحى - بضم أوله - : صدر النهار ، والضحاء : - بفتح الضاد والمد - وقت ارتفاع النهار بعد ذلك إلى الزوال ^(٣) . والمُسَيّ والمساء : وهما بمعنى واحد وهو وقت غيبوبة الشمس وبجيء الليل ^(٤) ، لأن هذه أسماء زمان تشارك أصبح وأضحى وأمسى في حروفها الأصلية .

وقوله : ويدخلها معنى صار ^(٢) .

مثاله : قوله ^(٥) :-

ثُمَّ أَضْحَوْا لِعَبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَّاكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ ^(٦)

= الجمل ٤٩ ، أمالي القالي ٢١٥/٣ ، الأزهية ١٨٤ ، الخلل ٤٠ ، ٥٧ ، سمط اللآلي ٨٠٣/٢ ، أسرار العربية ١٣٥ ، المشكاة والنبراس ٢٣٨/١ (ف) ، البسيط ٧٣٩/٢ (الغرب) ، معجم الهوامع ٨٢/٢ ، الخزانة ٣٨١/٧ ، الدرر اللوامع ٨٤/١ .

(١) تكملة من الجزولية : ٢٠ . (٢) الجزولية : ٢٠ .

(٣) انظر هذين المعنيين في :

التهذيب ١٥٠/٥ ، الصحاح ٢٤٠٦/٦ ، اللسان ٤٧٤/١٤ (ضحا) .

(٤) قال ابن منظور : « المُسَيّ والمُسَيّ : كالمساء . والمسي : من المساء كالصبح من الصباح » ، اللسان ٢٨٠/١٥ (مسا) .

(٥) عدي بن زيد العبادي (..... - ٣٥ ق هـ) .

وهو عدي بن زيد بن حمار بن زيد العبادي التيمي ، كان شاعرا فصيحاً من دهاة الجاهليين ، وأول من كتب العربية في ديوان كسرى ، وجعله ترجمانا بينه وبين العرب ، تزوج هنداً بنت النعمان بن المنذر ووشى به أعداؤه عند النعمان فسجنه ثم قتله في سجنه بالحيرة .

« طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١ ، ١٤٠ - ١٤١ ، معجم الشعراء ٢٤٩ - ٢٥٠ ، سمط اللآلي ٢٢١/١ ، الخزانة ٣٨١/١ - ٣٨٦ » .

(٦) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

مَنْ رَأَا فَلْيَحْدِثْ نَفْسَهُ أَنَّهُ مُؤَبَّرٌ عَلَى قَرْنِ زَوَالٍ

والبيت في الديوان ملفق من بيتين مع اختلاف رواية :-

ثُمَّ أَضْحَوْا أَضْحَعَ الدَّهْرُ بِهِمْ وَكَذَّاكَ الدَّهْرُ يُودِي بِالْجِبَالِ

= وَكَذَّاكَ الدَّهْرُ يُرْمِي بِالْفَتَى فِي طِلَابِ الْعَيْشِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ

وقوله (١) :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٢)

وقوله (٣) :-

وَكُنْتُ بِهِ أَكْنَى فَأُمْسَيْتُ كُلَّمَا كُنَيْتُ بِهِ فَاصَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٤)

= ررواية الشارح موجودة في جميع مصادر التخریج عدا الديوان .

الشاهد فيه : أن (أضحى) تضمنت معنى صار .

الديوان ٨٣ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) ، المساعد ٢٥٦/١ ، مع الهوامع ٧٣/٢ ، الدرر اللوامع ٨٣/١ . -

(١) الربيع بن ضبع الفزاري .

(٢) من البحر المنسرح من أبيات أولها :-

أَقْفَرُ مِنْ مَيَّةِ الْجَرِيْبِ إِلَى الزُّرْجَيْنِ إِلَّا الطَّبَاءُ وَالْبَقَرَا .

أقفر : صار خاليا من الأنساة إلا الطباء وبقر الوحش ، الجريبن والزجين : موضعان .

يصف الشاعر ما انتهت إليه حاله من الكبر ، وأنه قد ضعف فلا يطيق حَمْلُ سلاح ، ولا قوة به على إمساك بعيره إن نفر . انظر : شرح أبيات المغني ٩١/٨ - ٩٢ ، ٩٤ .

الشاهد فيه : (أصبح) تضمنت معنى صار .

الكتاب ٤٦/١ ، النوادر ٤٤٦ ، أمالي القاضي ١٨٥/٢ ، الجمل ٤٠ ، المحتسب ٩٩/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٠/١ ، الحلل ٣٧ - ٤٢ ، شرح المفصل ١٠٥/٧ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٤١٤/١ ، شرح الجزولية ٩٥٨/٢ ، المقاصد النحوية ٣٩٨/٣ ، الخزانة ٣٨٤/٧ ، شرح أبيات المغني ٩١/٨ .

(٣) العتبي (... - ٢٢٨ هـ) .

أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن عمرو بن معاوية ، من نسل أبي سفيان بن صخر بن حرب الأموي ، شاعر بصري مشهور من شعراء الدولة العباسية ، كان مستهترا بالشراب ، مات له بنون فكان يرثيهم ، له مصنفات منها كتاب الخيل ، وأشعار الأعراب ، والذبيح والأخلاق وغير ذلك .

وهو لا يستشهد بشعره ، لأنه بعد عصر الاحتجاج .

« طبقات الشعراء ٣١٤ - ٣١٦ ، معجم الشعراء ٤٢٠ ، وفيات الأعيان ٣٩٨/٤ - ٤٠٠ » .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أُسْكَاكَ بَطْنِ الْأَرْضِ لَوْ يُقْبَلُ الْفِدَى فَدَيْنَا وَأَعْطَيْنَا بِكُمْ سَاكِنَ الظُّهْرِ

رواية (فأمسيت) أثبتنا من أورد هذا البيت من النحويين . أما رواية (فأصبحت) فسيأتي تخريجها . =

/٢٤٦ ويروى فأصبحت (١) .

وقوله : ويحيى للدخول في الأزمنة (٢) .

مثاله : أصبحتم ، كم تنامون ؟ أو أمسيتم ، كم تتجرون (٣) ؟

وقوله : وتحى ظل بمعنى صار (٤) .

مثاله : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (٥) .

وقوله : وبات بمعنى عرس فتخرج (٦) .

أي تامة كقوله (٧) :-

= الشاهد فيه : أن (أمسى) تضمنت معنى صار .

الحماسة ٥٢٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٧٣/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٥٦/٣ ، المباحث
الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(١) هي رواية الحماسة ٥٢٩/١ ، وشرح المرزوقي ١٠٧٣/٣ ، وشرح التبريزي ٥٦/٣ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ، وبعدها « في الأزمنة المذكورة » .

(٣) قال العطار : « يريد أن هذه الثلاثة إذا كانت للدخول في الأزمنة اكفت بالمرفوع كقولهم :

أصبحتم ، كم تنامون ؟ » ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(٤) الجزولية : ٢٠ ، وقيله « وظل لمصاحبة الصفة للموصوف » .

(٥) قبله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ... ﴾ [الواقعة : ٦٥] .

(٦) الجزولية : ٢٠ .

(٧) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - امرؤ القيس الكندي وهو الأرجح لما أذكره .

ب - عمرو بن معديكرب ، قاله في قتله بني مازن بأخيه عبد الله . انظر : سمط اللآلئ ٥٣٠/١ -

٥٣١ .

ج - امرؤ القيس بن عانس بن المنذر . قال العيني « والصحيح أن قائله هو امرؤ القيس بن عانس نص

عليه ابن دريد وغيره ، وكثير من المحصلين يهملون في هذا الموضع لقلة معرفتهم بأخبار الناس

وأحوال الرجال » . المقاصد النحوية ٣١/٢ .

والذي أميل إلى أن القائل هو امرؤ القيس الكندي لأن هذه القصيدة وردت في نسخ الديوان التي رواها

كثير من الأئمة الذين عتوا بأشعار الجاهليين وأخبارها فقرأها الطوسي على ابن الأعرابي من رواية المفضل ورواها

السكري وابن النحاس وأبو سهل . انظر : تخريج القصيدة في الديوان ٤٢٩ .

(٤٩ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ (١)

وقوله : لا يخرجان عن موردهما (٢) .

أي عن الموضعين اللذين وردا فيهما من كلام العرب (٣) .

وقوله : ويجوز حذف (لا) معها (٤) .

إلا إذا كانت جوابا للقسم كما ذكرناه (٥) في الآية ، وإذا كانت لا تحذف إلا في القسم ولم يكن ذلك مخصوصا بها دون غيرها من الأفعال فلا معنى لذكره فيها ، ثم إنه ذكره فيها وأطلق القول في حذفها فأوهم بذلك جواز حذفها في غير القسم ، وذلك لا يجوز (٦) ، لأن حذف حرف المعنى غير جائز إلا ما جاء من ذلك في القسم .

(١) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :-

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

الأثمَد : موضع . الخلي : الرجل الخلي من المهوم ، العائر الذي يجد وجعا في عينه . انظر : الديوان ١٨٥ .

الشاهد فيه : استعمال (بات) تامة مكتفية بمرفوعها في الموضعين .

الديوان ١٨٥ ، سمط اللآليء ٥٣١/١ ، المباحث الكاملية ٤٩٣/١ ، شرح الجزولية ٩٦١/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ١٣٧ ، المقاصد النحوية ٣٠/٢ - ٣٩ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ، والعبارة تامة : « وما جاء بمعنى صار عمل عملها ، وذلك ستة أفعال ؛ اثنان لا يخرجان عن موردهما وهما : (جاءت) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، و (قعدت) في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » .

(٣) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

انظر : الكتاب ٢٤/١ ، شرح الجمل ٣٧٦/١ ، شرح الجزولية ٩٤٨/٢ ، ٩٦٢ ، اللسان ٥٢/١ (جياً) ، ٣٦٣/٣ (قعد) .

(٤) الجزولية : ٢٠ ، وقوله : « وما زال وأخواتها لمصاحبة الصفة للموصوف مذكان قابلا لها وتنفي ماضية بما ولم ، وغير ماضية بلا ولن ويجوز » .

(٥) لعل هنا سقطا يسيرا فقد ورد في الشرح الصغير ١٨٨ « ويجوز حذف (لا) معها مثاله : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ . فالآية التي عناها هنا الشارح هي هذه الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٦) قال الأبندي : « وقوله : ويجوز حذف (لا) معها . هذا غير صحيح على الإطلاق ، بل لا تحذف (لا) معها إلا في القسم إذا كانت جوابا له » ، شرح الجزولية ٩٦٤/٢ .

على أني قد رأيته في بعض النسخ : ويجوز حذف (لا) معها في القسم ^(١) ، وكيف ما كان فلا معنى لذكره فيها لأنه شيء لا يختص بها دون غيرها من الأفعال .
وقوله : وما دام لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال ^(٢) .

غير صحيح لأنك إذا قلت : لا أكلمك ما دام زيد ضاحكا ، لا يراد به ما دام زيد ضاحكا في هذه الحال التي نحن فيها فيكون معناها الدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف في زمن الحال وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة الصفة للموصوف ، وقد يكون ذلك في الحال إذا قلت : ما دام زيد ضاحكا الآن ، وقد يكون ذلك أبدا ما دام زيد ضاحكا إذا أطلقت ولم تقيد ، بالآن فهذا ليس بصحيح ، متى أردت بالحال الحال التي أنت فيها ، لكن قد تكون بمعنى قوله مصاحبة الصفة للموصوف في الحال أي في حال وجود الموصوف لا في الحال التي أنت فيها ، فيصح معناه على ذلك ^(٣) .
وقوله : وما معها مصدرية ^(٢) .

لأن تقديرها مدة دوام زيد كذا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو الدوام مقامه ، ثم وضع ما دام موضع / ٢٤٧ الدوام .
وقوله : ولذلك تحتاج إلى ضميم في كونها كلاما ^(٢) .

أي إلى ما يضم إليها لأنها مع ما بعدها في تقدير اسم واحد ، فلا يتم منها مع ما بعدها كلام لذلك حتى يضم إليها ما يُتمُّ به ^(٤) كلاما كالاسم المفرد الذي لا يتم به كلام حتى ينضم إليه ما يُتمُّ به كلاما ، وضميم في ذلك فعيل بمعنى مفعول أي لفظ مضموم ، ثم وضع ضميم موضع مضموم ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه .

(١) في النسختين . انظر نسخة فاس ٢٠ ، ونسخة تيمور ٨٠ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ب .

(٣) نقل هذا الاعتراض كله الأبيدي . انظر : شرح الجزولية ٩٦٥/٢ ، ثم علق عليه قائلا : « قلت : والصواب أن يقال : (ما دام) إذا كانت تامة تدل على اتصال ما قبلها مدة بقاء الفاعل ، أو بقاءه على صفة هو عليها وإذا كانت ناقصة كانت دالة على اتصال ما قبلها ما لزم الخبر المخبر عنه » .

(٤) أي : يتم المتكلم .

وقوله : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا ^(١) .

قال ^(٢) ذلك - وإن كان الأشهر عند النحويين أن (ليس) إنما هي : لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال - لأن سيبويه حكى : ليس خلق الله مثله ^(٣) ، وأجاز ^(٤) : ما زيدَ ضربته على أن تكون (ما) حجازية ^(٥) .
وقوله : وقيل في الحال هذا القول ^(٦) .

وهو الأشهر عند النحويين ، وظن المؤلف أن هذا القول منهم مخالف للقول الذي قدمه الذي ذكرناه عن سيبويه وليس مخالفا له ، ولكنهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصوصا بزمان دون زمان ونفي بليس فإنه يُحمل نفيها له على الحال كما تحمل الإيجاب عليه أيضا ، فإن اقترن بالخبر الزمان أو ما يدل عليه فتكون في الإيجاب بحسب ما يقتزن من الزمان به فكذلك يكون مع ليس ، فإذا كان مرادهم هذا الذي ذكرناه فلا يكون ذلك خلافا على سيبويه .

وقوله : إن خلا من معنى الاستفهام ^(٧) .

يعني الخبر ، واستظهر به على الخبر إذا كان استفهاما وهو الذي يذكر بعد .
وقوله : ويجب إن كان فيه ^(٧) .

(١) الجزولية : ٢٠ ب .

(٢) ب : إلى والتصويب من الشرح الصغير ١٨٨ .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « هذا باب الإضمار في ليس وكان كإلضمار في (إن) إذا قلت : انه من يأت نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمرا لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ... » ، الكتاب ٣٥/١ .

(٤) يعني سيبويه .

(٥) قال سيبويه : « فإن جعلت (ما) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يجوز إلا الرفع ، لأنك تحيىء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع كأنك قلت : ليس زيد ضربته » ، الكتاب ٧٣/١ .

(٦) الجزولية : ٢٠ ب ، ونصه : « وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال » .

(٧) الجزولية : ٢٠ ب ، وقبله « قسم كان يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل إن خلا » .

يعني إن كان في الخبر معنى الاستفهام ، فيجب تقديمه على العامل نحو : أين كان زيد ؟ وكيف أصبح زيد ؟ وما أشبه ذلك ^(١) .

وقوله : وإن كان في المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر ^(٢) .

مثاله : على التمرة كان مثلها زيدا في التقديم ، وكان على التمرة مثلها زيدا في التوسيط ^(٣) .

وقوله : ما جاز في كان عند القدماء ^(٤) .

هو مذهب سيبويه ^(٥) ولا يلتفت إلى هذيان الخِذْب ^(٦) في هذا الموضع .

وقوله : ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين ^(٧) .

(١) قال ابن جعفر : « فهذا يجب تقديم الخبر فيه على كان إذ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله » ، المنهاج الجلي ١٢٢ ب .

(٢) الجزولية : ٢٠ ب .

(٣) قال ابن جعفر « حذارا من الإضممار قبل الذكر لفظا ومعنى » ، المنهاج الجلي ١٢٢ ب .

(٤) الجزولية : ٢٠ ب ، وقيله « و (ليس) يجوز فيها ما جاز ... » .

(٥) يعني من تقديم الخبر عليها قال سيبويه : « ومثل ذلك : كنت أخاك وزيدا كنت أخاك ؛ لأن كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك ، وتقول : لست أخاك وزيدا أعتك عليه ، لأنها فعل ، وتصرف في معناها تصرف كان » ، الكتاب ٤٦/١ .

وقال أيضا : « ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ، ومثله : أزيدا لست مثله ؛ لأنه فعل ، فصار بمنزلة قولك : أزيدا لقيت أخاه » ، الكتاب ٥٢/١ .

(٦) الخِذْب (..... - ٥٨٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشيلي ، نحوي مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب أخذ عن ابن الرماك وابن الأختصر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني والسكوني وغيرهم . له طرر على الكتاب ، وتعليق على الإيضاح .

« إنباه الرواة ١٨٨/٤ ، إشارة التعمين ٢٩٥ ، البغية ٢٨/١ » .

(٧) الجزولية : ٢٠ ب ، وقيله : « و (ليس) يجوز فيها ما جاز » .

هذا مذهب المبرد ^(١) / ٢٤٨ ومن قال بقوله ^(٢) .

وقوله : لمكان « ما » ^(٣) .

أي لأن ما نافية وهي من حروف الصدور ، وحروف الصدور لا يقدم عليها ما في خبرها .

وقوله : إلا عند ابن كيسان ^(٣) .

أي أن ابن كيسان يفرق بين تقديم الخبر على ما زال وبين ما تعمل فيه على ما كان لأن حرف النفي في الأول لا يفارق الفعل ، فكأنه ليس بحرف نفي داخل على الفعل وهو معه بمعنى فعل موجب وكأنه في معنى كان زيد كذا ، مذ كان قابلاً لتلك الصفة وليس حرف النفي في الثاني كذلك ولا هو في معنى فعل موجب ^(٤) .

وقوله : وما دام لا يتقدم خبرها اتفاقاً ^(٥) .

أي لكونها مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه ما في صلته .

وقوله : وجواز توسط الخبر عام في جميعها ^(٥) .

هذا على إطلاقه ليس بصحيح حتى يقول : ما لم يكن اسماً فيه معنى الاستفهام

(١) هذا هو المنسوب إلى المبرد والكوفيين ، وإن كان في المقتضب للمبرد ما يوحي بخلاف ذلك إذ أجاز تقدم خبرها على اسمها معللاً ذلك بأنها فعل . انظر المقتضب ١٩٤/٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ .

لكن تتابع الناس على نسبة منع تقدم خبر ليس على اسمها أو عليها إلى المبرد والكوفيين . انظر : الحلبيات ٢٨٠ ، الخصائص ١٨٨/١ ، الإنصاف ١٦٠/١ ، شرح المفصل ١١٤/٧ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ .

(٢) كابن السراج . انظر : الأصول ٩٠/١ ، والجرجاني . انظر : المقتصد ٤٠٨/١ - ٤٠٩ . والأنباري في الإنصاف ١٦٣/١ ، وابن مالك في التسهيل ٥٤ ، والكوفيين . انظر المصادر السابقة وشرح الجمل ٣٨٨/١ ، البسيط ٦٧٦/١ - ٦٧٧ (الغرب) .

(٣) الجزولية : ٢٠ ، وقوله : « وما زال وأخواتها لا يتقدم خبرها عليها ... » .

(٤) انظر مذهب ابن كيسان وتابعه الكوفيون على القول به .

الإنصاف ١٥٥/١ ، شرح المفصل ١١٤/٧ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، ابن كيسان النحوي ١٨١ -

مثاله : أين كان زيد ؟ ومن كان أخوك ؟ لأنه لا يجوز في ذلك : كان أين زيد ؟ ولا كان من أخوك ؟

وقوله : وكلها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط ^(١) .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، وربما قيل : كان حقه أن يقيد الشرط منها بأن يقول على أن يكون الاسم الشرط اسمها ، والجملة بعد خبرها ، لأن ذلك يجوز على أن يكون اسم الشرط مبتدأ والجملة خبره واسمها ضمير للأمر والشأن ، لا خلاف في ذلك غير أن عذره في هذا أن المبتدأ الذي دخلت عليه في هذا الوجه هو ضمير الأمر والشأن وليس فيه معنى الشرط ^(٢) ، وأما المبتدأ الذي بعد ضمير الأمر والشأن فإن (كان) لم تدخل عليه إنما دخلت على مبتدأ ليس فيه معنى الشرط وهو ضمير الأمر والشأن ، وذلك المبتدأ الذي فيه معنى الشرط وخبره في موضع خبر كان ^(٣) .

وقوله : أو استفهام ^(١) .

مثاله : من جاءك ؟ ولا يجوز دخول أفعال هذا الباب على المبتدأ الذي فيه معنى الاستفهام على واحد من الوجهين المتقدمين في اسم الشرط ، لأن جملة الاستفهام لا تقضي إثبات شيء ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي ثباتها فذلك تناقض .

وقوله : ولا على مبتدأ خبره جملة لا تحتل الصدق والكذب ^(١) .

مثاله : زيد هل ضربته ؟ لأنه لا يصلح ٢٤٩/ معناه معها من حيث كانت الجملة لا تقتضي إثبات شيء ، ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي أن الخبر ثابت فيما مضى ، فهذا تناقض وقد جاز ذلك فيما يصلح معناه معها كقوله ^(٤) :-

(١) الجزولية : ٢٠ ب .

(٢) انظر : المباحث الكاملية ١/٥٠٥ ، شرح الجزولية ٢/٩٧٠ - ٩٧١ .

(٣) قال العطار : « لأن كان وأخواتها لا توافق معانها ، ولهما صدر الكلام ، لا يستقيم أن يتقدم عليهما

فعل يعمل فيهما » ، المشكاة والنبراس ١/٢٤٢ (ف) .

(٤) جاهلي من بني نهشل لم أقف على اسمه . انظر : النوادر ٢٠٦ ، الخزائن ٩/٢٦٧ .

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي (١)

وقوله : ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام (٢) .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ وجاز دخول هذه الأفعال على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ، وإن كانت الجملة استفهامية ، لأن الاستفهام في قولك : أين زيد ؟ إنما هو عن المكان الذي استقر فيه زيد ، وتقدير قوله : أين زيد ؟ أين كائن زيد ، وأين كان زيد ؟ ، وتقديره : أين مستقر زيد ، أو أين استقر زيد ، لأن أين ظرف مكان خبر لزيد وظرف المكان ، إذا كان خبراً للمبتدأ تعلق بمحذوف تقديره كان أو كائن أو استقر أو مستقر فلذلك قلت : إن قولك : أين زيد في تقدير : أين مستقر زيد أو استقر زيد أو في تقدير : أين كائن زيد أو أين كان زيد ؟ فإذا كان تقدير : أين زيد ؟ كما قلناه فهناك استقرار ثابت هو خبر المبتدأ . وهذه الأفعال - أعني كان إلى صار - إنما هي لإثبات كون الخبر إما في الزمان الماضي على الإطلاق ككان ولإثباته في مخصوص من الزمن الماضي كأمسى وأصبح وأضحى أو ما هو كذلك كصار التي معناها انتقل من شيء إلى شيء وذلك يقتضي أنه كان على حالة فيما مضى ثم انتقل عنها إلى حالة أخرى ، فإذا كانت معاني هذه الأفعال لإثبات الخبر في الزمان الماضي أو

(١) من البحر الوافر ثاني بيتين أولهما :-

ألا يا أمَّ فارَعٍ لا تُلومي على شيء رَفَعْتُ به سَمًا عي

وعجز البيت :

وَذُلِّي ذُلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاع

يريد : يا أم فارعة ، سماعي : ذكرى في الناس وحسن الثناء ، الماجدة : الكريمة ، الصناع : الرقيقة الكف في العمل المدربة عليه . النوادر ٢٠٦ .

الشاهد فيه : مجيء الخبر جملة طلبية (ذكريني) والمعنى صالح لهذا لأنه يسهل تأويله بالخبر .

النوادر ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٦٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٧/٢ ، المباحث الكاملية ٥٠٦/١ ، شرح الجمل ٣٨٠/١ ، ٦٠١/٢ ، الضرائر ٢٥٨ ، المنهاج الجلي ١٢٤ ، شرح الجزولية ٩٧١/٢ ، شرح الكافية ٢٩٨/٢ ، المغني ٦٤٧/٢ ، شرح شواهد المغني ٩١٤/٢ ، مع الهوامع ٧٢/٢ ، الخزانة ٢٦٦/٩ - ٢٦٨ ، شرح أبيات المغني ٢٢٧/٧ - ٢٢٨ .

(٢) الجزولية : ٢٠ ب .

في مخصوص من الزمان لم يتناف معنى الجملة مع معاني هذه الأفعال ، وإنبنى منعه دخول سائر أقسام أفعال هذا الباب على الجملة التي خبرها مفرد فيه معنى الاستفهام ، على أن الخبر في سائر الأقسام لا يتقدم ^(١) ، والمفرد الذي فيه معنى الاستفهام لابد له من التقدم ، لأنه مستفهم به كما يستفهم بحروف الاستفهام وحروف الاستفهام لا تكون إلا صدورا في الكلام ^(٢) ، فلذلك وجب للخبر إذا كان مفردا فيه معنى الاستفهام أن يتقدم في صدر الكلام ووجب ألا يكون مع فعل من أفعال هذا الباب ، إلا إذا كان خبر ذلك الفعل يتقدم ، فإذا كان خبر الفعل لا يتقدم ، لم يكن معه الخبر الذي هو مفرد فيه معنى الاستفهام ، فلذلك لم يجز : أين ما انفك زيد ؟ ولا أين ما فتى زيد ؟ ولا أين ما برح زيد ؟ ولا أين ما زال زيد ؟ وهذا مذهب صحيح إلا في (ليس) فإن الصحيح فيها جواز التقديم ^(٣) ، فيجوز إذن دخول (ليس) على هذه الجملة التي الخبر فيها مفرد فيه معنى الاستفهام فيقول : أين ليس زيد ؟ إذا أردت بالاستفهام معنى إلا وكان كأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد ؛ على معنى أنه في كل مكان على وجه المبالغة .

وقوله : وما أوجه كون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء ، وكون المبتدأ منزلا منزلة الخبر من تقديم الخبر ^(٤) ، لا يجب في هذا الباب ^(٥) .

يريد أنه لا يقول في : زيد القائم ، القائم زيد على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في : كان زيد القائم ، كان القائم زيد ، وكذلك لا تقول في قولك : خير من زيد خير من عمرو ، خير من عمرو خير من زيد ، على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في كان : كان خير من زيد خيرا من عمرو وكان خيرا من عمرو خير من زيد .

(١) انظر ما سبق ص : ٧٧٣ - ٧٧٤ .

(٢) قال ابن يعيش : « وإنما صار للاستفهام صدر الكلام لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل ، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما » ، شرح المفصل ١١٣/٧ .

(٣) جريا مع من يرى جواز تقدم خبر ليس عليها انظر ص : ٧٧٤ هـ ١ .

(٤) كذا في نسخة : ب وفي المباحث الكاملية ٥٠٧/١ ، في المنهاج الخلي ١٢٤ ب : « من تقديم المبتدأ على الخبر » . وفي نسختي الجزولية : من تقديم المبتدأ . ٢١ (فاس) ، ٨٠ (تيمور) .

(٥) الجزولية : ٢٠ ب - ٢١ .

ويريد أيضا أنك لا تقول في قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، أبو حنيفة أبو يوسف على ذلك المعنى ، ويجوز ذلك في كان تقول : كان أبو يوسف أبا حنيفة ، وكان أبا حنيفة أبو يوسف على معنى واحد (١) .

وقوله : إن ظهر الإعراب في أحدهما (٢) .

يريد : إن ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما ، فاستغنى بقوله في أحدهما عن قوله فيهما لأن ظهوره فيهما يتضمن ظهوره في أحدهما بالمعنى ، لأنه إنما جاز ذلك مع ظهوره في أحدهما لظهور المعنى مع ذلك ، وكونه إذ ذاك غير ملبس ، وإذا كان ذلك كذلك فهو مع ظهورهما أولى بالجواز ، لأن المعنى إذ ذاك أظهر ، ومثل هذا الفصل ما تقدم ونحو : كان زيد المجتبي ونحو : كان خير من زيد أعلى من عمرو ، ونحو : كان فلان الأعشى .

واستظهر بهذا التقييد على ما لم يظهر فيه الإعراب في أحدهما نحو : كان الفتى المجتبي ونحو : كان أعلى من زيد أعلى من عمرو / ٢٥١ وكقولك : كان موسى الأعشى .
وقوله : إلا ما لا يناقض معناه المضى منها (٣) .

المناقض أن تقول : ما أكلمك ما دام زيد قائما في قولك : لا أكلمك ما دام زيد قائما وذلك أن هذا الكلام - أعني قولك : ما أكلمك ما دام زيد قائما - إنما يقال إذا كان زيد في حالة قيام فحينئذ يقال : لا أكلمك ما دام زيد قائما ، ولا يقال ذلك في من كان قائما فيما مضى وانقطع قيامه ، أعني أنه لا يقال فيه : ما أكلمك [ما دام (٣)] زيد قائما ، إنما يقال فيمن هو موجود في حال قيام ولم ينقطع قيامه بل قيامه متصل ، وقد تقدم للمؤلف أن ما دام لمصاحبتة الصفة للموصوف في الحال (٤) .

وهذا هو مراده أعني أنه إنما يقال فيمن هو موجود في حالة ما لم تنقطع لا فيمن

(٢) الجزولية : ٢١ أ .

(٤) انظر ص : ٧٧١ .

(١) للقرينة في الجمع .

(٣) تكملة يلثم بها الكلام .

كان في ما مضى في حالة وانقطعت ، فإذا كانت ما دام إنما يقال في من هو على حالة ما فلا يجوز وضع الماضي موضع ما معناه الحال لمناقضة الماضي في المعنى .

وكذلك لا تقول : ما انفك زيد قد علم ، ولا ما فتىء ولا ما برح ، لا يكون خبر شيء من ذلك الماضي لأن ما زال وأخواتها قد تقدم له فيها أنها « لمصاحبة الصفة الموصوف مذ كان قابلا لها » ^(١) ، ومعنى ذلك أنها لا تقال إلا في صفة صاحبها الموصوف ... ^(٢) قبلها ولم تنقطع عنه ، فهي تقتضي الموصوف بها في تلك الحال ، وتلك الحال متصلة ليست غير منقطعة ^(٣) ، فلا يقال إذن في صفة قد مضت وانقطعت فلذلك يجوز أن تقول : ما انفك زيد عالما ولا تقول : ما انفك زيد قد علم ، لأن الماضي يناقض الحال في المعنى .

قالوا : ويجري هذا المجرى أصبح وأمسى وأضحى لأنها لا تقال : إلا في حالة هو منها في هذه الأوقات متصلة تلك الحال منه غير منقطعة ، فالماضي يناقضها فلا تكون معها ، ولا تقول : أصبح زيد قد قام ، ولا أمسى زيد قد فعل ، ولا أضحى زيد قد خرج لمناقضة معنى الماضي في ذلك معنى الحال التي وضعت هذه الأفعال على ألا يقال إلا فيها .

(١) انظر الجزولية : ٢٠ أ .

(٢) كلمة غير واضحة في المخطوطة لعلها (بها) .

(٣) كذا في : ب . ولعلها الصواب : ليست منقطعة أو متصلة غير منقطعة .

[باب إن وأن]

قوله : كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى ^(١) .

مثاله : هل وهمزة الاستفهام ، وأما المفتوحة / ٢٥٢ همزة وحروف العطف .

وقوله : فأصله ألا يعمل ^(١) .

إنما قال : فأصله ولم يقل فلا يعمل لأنه قد عمل مما يلي الاسم مرة والفعل أخرى (ما) في لغة أهل الحجاز ، وكذلك (لا) التي تعمل عمل ليس أو عمل إن وكل واحد منهما يدخل على الاسم والفعل .

وقوله : وما اختص بالاسم ^(١) .

يريد : كان وأن وأخواتها وكحروف الجر .

وقوله : أو بالفعل ^(١) .

مثاله : نواصب الأفعال وجوازها .

وقوله : ولم يكن كالجزء منه ^(١) .

يريد ولم يكن معناه معنى ما هو من نفس الكلمة ، استظهر بذلك على لام التعريف والسين وسوف ، لأن الألف واللام للتخصيص فكان معناها معنى العلمية .

وقوله : ليس كالجزء منه ^(١) .

ومقتضى هذا الكلام أن حرف الجر حقه أن لا يعمل ، لأن الجار والمجرور عنده كالشيء الواحد والصواب في الاستظهار على ذلك أن يقال : وما اختص بالفعل أو بالاسم ولم يكن كالعلمية في إفادة التخصيص فيما يدخل عليه ، أو يقول : وما اختص بالاسم أو بالفعل فأصله أن يعمل إلا ما استثنى وهو السين وسوف أو لام التعريف .

وفي الموضع نقد آخر ، وهو أنه قد بقي عليه أن يستظهر على لولا ولو ، لأن (لولا) تختص بالاسم و (لو) تختص بالفعل ، وكذلك حروف التخصيص ، يعني عليه أن يستظهر عليها ، وكذلك قد لأنها مختصة بالأفعال .

والذي يظهر لي أن هذا التأصيل الذي أصله من أن كل ما اختص بالاسم أو بالفعل فحقه أن يعمل ليس بشيء ، ولذلك لم يوجد شيء منه لسيبويه لفساده بتلك الحروف التي ذكرناها ، وإنما هو شيء قاله أبو بكر بن السراج في أصوله ^(١) وهو فاسد لما ذكرناه .

وقوله : لا كجزء منه ^(٢) .

قد تقدم ما هو الصواب أن يقال في هذا على هذا الاستظهار هكذا فغير صحيح .

وقوله : فأصله أن يعمل الجر ^(٣) .

أقول : إن هذا خطأ ، ولا يكون أصل عمل الحروف الجر ، لأنه لا يعمل الجر منها إلا المضيف الفعل أو ما هو في معنى الفعل إلى الاسم ، وإنما القول الصحيح : أن أصل الحرف ألا يعمل رفعا ولا نصبا ، لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به ، وكل منصوب مفعولا / ٢٥٣ أو مشبها به ، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل ^(٤) ، ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفا إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم .

(١) قال رحمه الله : « الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال فما كان كذلك فهو عامل في الاسم ، ... والقسم الثاني من الحروف : ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجرمها ، والقسم الثالث من الحروف : ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل » ، الأصول ٥٤/١ - ٥٥ .

(٢) الجزولية : ٢١ .

(٣) الجزولية : ٢١ ، وقبلة : « وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله ... » .

(٤) انظر في أعمال هذه الحروف لمشابتها الفعل :- الكتاب ٢٧٩/١ ، المقتضب ١٠٧/٤ - ١٠٨ ، الأصول ٢٣٠/١ .

وقوله : كشبه إن وأخواتها بالأفعال في المعنى ^(١) .

ليس هذا بصحيح لأن حروف المعاني كلها فيها معاني الأفعال ، ولكن الموجب لعمل إن وأخواتها شبهها بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ ، وذلك كونها على ثلاثة أحرف وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية فهذان شبهان لفظيان ^(٢) .

وأما الشبه من جهة المعنى فظاهر في الاسمين كالفعل المتعدي ، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى (إن) التوكيد كمعنى أكد ومعنى (ليت) التمني كمعنى تمنى ، ومعنى (لعل) الترجي كمعنى ترجى ^(٣) ، فلما أشبهت إن وأخواتها الأفعال المتعدية ^(٤) من وجوه لفظية ومعنوية أعطيت عمل الأفعال المتعدية وهو النصب والرفع ، فنصبت أحد الاسمين اللذين دخلت عليهما ورفعت الآخر وسندكر بعد ^(٥) لم خص اسمها بالنصب وخبرها بالرفع دون أن يعكس ذلك ؟

وقوله : والذي استحقته بذلك أن حذف من مضعفها سوى لعل تخفيفا ^(٦) .

يريد أن الحذف ليس من أحكام الحروف لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن تتصرف فيها ، فحذف من مضعف هذه الحروف تخفيفا لها لشبهها بالأفعال ، وما لم يحذف منها كلعل فمنبهة على أن الأصل فيها ألا تحذف ^(٧) ، وهو صحيح إذا قلنا فيها ما قلناه ، أعني أن الحذف فيها لشبهها بالأفعال على ما ذكرناه وذكره النحويون ^(٨) لا على ما ذكره هو من أن شبهها بالأفعال هو كون معانيها معاني

(١) الجزولية : ٢١ ، وقيله : « ولا يعمل الرفع ولا النصب إلا بشبه لما يعملهما ... » .

(٢) قال ابن السراج : « أنه إنما عمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة » ، الأصول

. ٢٣٥/١ .

(٣) قال المبرد : « فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني

من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال » ، المقتضب ١٠٨/٤ .

(٤) ب : المتعدية الأفعال .

(٥) لم يأت شيء منه . (٦) الجزولية : ٢١ .

(٧) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٥١٣/١ ، شرح الجزولية ٩٩١/٢ .

(٨) قال ابن السراج : « إذا خففنا كانتا بمنزلة فعل محذوف ، فالفعل يعمل محذوفا عمله تاما ، وذلك

قولك : لم يك زيد منطلقا » ، الأصول ٢٣٥/١ . وانظر : المباحث الكاملية ٥١٣/١ ، شرح الجزولية ٩٩١/٢ .

الأفعال خاصة ، وأما إذا قيل ما قاله من أن شبهها بالأفعال كون معانيها معاني الأفعال فإنه يلزمه أن يكون ذلك في الحروف المضعفة كلها نحو ثُمَّ ورُبَّ ، وذلك لا يكون إلا في حروف هذا الباب خاصة ، فلا يجري ذلك على قوله : وإنما يجري على ما قلناه وقاله النحويون ودل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإن طلبت اسمين طلب الفعل / ٢٥٤ المتعدي لهما ^(١) .

يريد أن معاني هذه الحروف لا تقتضي الدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل ، فإنما خصت بالدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل لشبهها بالأفعال ، لأن المبتدأ والخبر اسمان ، فيأتي بدخولها عليهما مشبهة بالفعل المتعدي من حيث كان كل واحد منهما طالبا لاسمين ، ويكون امتناعها من الدخول على الفعل والفاعل شيئا آخر لها بالأفعال من حيث كان الفعل لا يدخل على الفعل ^(٢) ، وهذا الذي قاله غير صحيح فإنه إن كان شبهها بالأفعال من حيث إن معانيها معاني الأفعال هو السبب في طلبها اسمين فينبغي أن يكون حروف المعاني كلها كذلك ، تطلب اسمين يكون ذلك الشبه فيها وذلك لم يكن ، فدل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإن فتحت أواخرها كآخر ^(٣) الفعل الماضي ^(١) .

يمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال وكذلك قال سيبويه ^(٤) إلا أن سيبويه جعل شبهها بالأفعال من جهة المعنى واللفظ وأصاب ، وجعلها هو شبهها بالأفعال من جهة المعنى خاصة ، وجعل السبب عن ذلك العمل وفتح الآخر وسائر ما ذكر هنا مثله ، وقد تقدم ما فيه ، ويمكن أن يكون السبب في

(١) الجزولية : ٢١٠ .

(٢) خلافا لهشام وثعلب إذ أجازا : يعجني تقوم .

انظر : إيضاح الشعر ٥٣٦ ، الخصائص ٤٣٥/٢ ، التذيل والتكميل ١٦/١ ب ، ١١٢/٢ .

(٣) ب : كان آخر والتصويب من الجزولية ٢١٠ .

(٤) قال - رحمه الله : « وأما إن وأن وليت فحركت أواخرها بالفتح لأنها بمنزلة الأفعال نحو : كان ،

فصار الفتح أولى » . الكتاب ٣٢/٢ . وبه قال المبرد في المقتضب ١٠٨/٤ .

فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف وكثرة استعمالها ، ويكون فتح آخرها موجبا لشبهها بالأفعال وكذلك قال الزجاجي ^(١) وكلا الأمرين ^(٢) ممكن ، ولعل سيبويه لا يأبى ما ذكره الزجاجي ولا يكون اقتصاره على ذلك على معنى أنه لا يكون غيره .
وقوله : وكل مبتدأ لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه إن ^(٣) .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، والكلام على هذا كالكلام عليه في باب كان كما تقدم ^(٤) ومنه : من جاءك ؟

وقوله : ولا تدخل أيضا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ^(٥) .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : ولا يجوز تقديم الخبر فيها ^(٦) .

أي لا يجوز : قائم إن زيدا .

وقوله : ولا توسيطه ^(٣) .

أي لا يجوز : إن قائم زيدا .

وقوله : بخلاف كان ^(٦) .

لأنك تقول : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد ^(٧) .

وقوله : إلا أن يكون ظرفا ^(٦) .

مثاله : إن في ٢٥٥ الدار زيدا .

(١) قال - رحمه الله تعالى - : « وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ومعانيها معاني الأفعال » ،

الجملة ٥٢ .

(٢) وهي : أن أواخرها فتحت لشبهها بالفعل الماضي ، أو أن فتح أواخرها أوجب شبه الفعل .

(٣) الجزولية : ٢١ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٧٥ .

(٥) الجزولية : ٢١ - ب .

(٦) الجزولية : ٢١ ب .

(٧) انظر ما سبق ص : ٧٧٣ ، ٧٧٧ .

وقوله : كان الإلغاء أحسن ^(١) .

مثاله : إنما زيد قائم وكأنما زيد قائم .

وقوله : أضعف منه في أخواتها ^(٢) .

يعني أضعف من العمل في : كأنما زيدا قائم وليتما زيدا قائم ولعلما زيدا قائم .

وقوله : وموضع السماع (ليت) ^(٣) .

يعني سماع العمل وإلا فالإلغاء مسموع في غيرها نحو : لعلما أنت عالم ،
وصدق إن موضع السماع في هذه المسألة إنما هو في (ليت) ، ويعني بذلك اختلاف
الروایتين في قوله ^(٤) :-

... أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ^(٥)

(١) الجزولية : ٢١ ب ، وقبله : « وهذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) ... » .

(٢) الجزولية : ٢١ ب ، وقبله : « وقد تعمل والعمل في (إن وأن) » .

(٣) الجزولية : ٢١ ب . (٤) يعني النابغة الذبياني .

(٥) من البحر البسيط من قصيدته التي مطلعها :-

يَا دَارَ مَيَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسُّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمْدِ

والبيت :-

قَالَتْ : إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ

العلياء : ما ارتفع من الأرض ، السند : سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد ، أقوت :
أفقرت وخلت من الناس ، السالف : الماضي ، الأبد : الدهر ، فقد : فحسبي . شرح الديوان ١٤ ، ٢٤ . وهو
يشير إلى قصة يعرفها الرواة .

الشاهد فيه : (ليتما هذا الحمام) فقد روي رفعا ونصبا على الإهمال والإعمال .

الديوان ٢٤ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، الأصول ٢٣٣/١ ، الحلييات ١٧٦ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، التبصرة
والتذكرة ٢١٥/١ ، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، الإنصاف ٤٧٩/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ،
المباحث الكاملية ٥٢٠/١ شرح الجمل ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢ ، المقرب ١١٠/١ ، شرح الجزولية
٤٩٧/١ ، ٥٤٠/٢ ، ٦٤١ ، ٩٩٨ ، شرح الكافية ٣٤٨/٢ ، المغني ٦٦/١ ، ٣١٦ ، ٣٤١ ، المقاصد النحوية
٢٥٤/٢ ، شرح شواهد المغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، الخزانة ٢٥١/١٠ - ٢٦٤ ، شرح أبيات المغني
٤٦/٢ - ٥١ .

وهذا الحمام لنا بالرفع ^(١) فاختلف النحويون في حمل سائر أخوات ليت عليها في هذين الوجهين وذلك أنه لم يسمع في البواقي من أخوات ليت إلا الإلغاء ولم يسمع فيها الإعمال ^(٢) ، فقال بعضهم : لا فرق بين ليت وأخواتها في القياس ، وقد سمع في ليت الوجهان ، فينبغي أن تكون الباقي كذلك ^(٣) .

وقال بعضهم : الذي ورد به السماع في الباقي إنما هو الإلغاء لا الإعمال ^(٤) .

ومع الإعمال يكون دخول الحرف كخروجه ، من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى إذ ليس له معنى إلا التوكيد ^(٥) ، وليس ذلك من أصل الحروف فينبغي ألا يقال منه إلا ما سمع ونحن لم نسمعه إلا في ليت فلا نقول به إلا فيها ولا نقيس عليها شيئا من أخواتها في ذلك ، إذ ليس على أصل الحروف ، ولا ينبغي أن يقال منها إلا ما سمع وهو لم يسمع في الباقي فلا يقال به فيه ، وقد سمع الإلغاء في الباقي . وهو ليس خارجا عن الأصل لأن الحرف الذي هو (ما) في ذلك دخل لكف العمل عن العامل ، ولم يكن هناك مانع يمنع من الإلغاء ، وكان هناك ما يمنع من الأعمال فلذلك ينبغي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال وبه قال سيبويه ^(٦) وهو الصواب .

(١) قال سيبويه : « وقد كان رؤية بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا » ، الكتاب ٢٨٢/١ .

(٢) قال ابن برهان : « وروى أبو الحسن الأنخفش عن العرب : إنما زيداً قائم ، فأعمل مع زيادة (ما) ، وذكر ابن جزء الأسدي مثل ذلك ، عن كتاب الكسائي عن العرب ، كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه » ، شرح اللمع ٧٥/١ .

(٣) هو مذهب ابن السراج والزجاجي وغيرهم من النحويين . انظر : الأصول ٢٣٢/١ ، الجمل ٤٠٣ ، منج السالك ٨٠/١ .

(٤) وهذا يعني أن ما عدا (ليت) يهمل ولا يعمل . أما (ليت) فتبقى على ما سمع من الإعمال والإهمال وهو مذهب سيبويه والأنخفش والفراء وغيرهم . انظر : الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، شرح الجمل ٤٣٣/١ - ٤٣٤ ، التذيل والتكميل ٥٩/٢ .

(٥) قال أبو بكر بن السراج : « وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لا تغير إعرابا ، تقول : إنما زيداً منطلق ... » ، الأصول ٢٣٢/١ .

(٦) الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

وقوله : وكلها لا تدخل على أخبارها ^(١) .

مثال دخول اللام في الخبر : إنَّ زيداً لقائمٌ .

وقوله : ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بأخبارها ^(١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إنَّ : إن في الدارٍ لزيداً .

وقوله : ولا على ٢٥٦/ معمول خبرها المقدم عليها ^(١) .

مثال دخول اللام في ذلك في : إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكَلٌ ، ولا يجوز : إنَّ زيداً آكَلٌ لَطَعَامَكَ .

وقوله : ولا على الفصل بين اسمها وخبرها ^(١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إنَّ : إنَّ زيداً لهُو الظريفُ إذا جعلت هو فصلاً ، وأطلق المؤلف القول في دخول اللام على الخبر مع (إنَّ) وهي لا تدخل فيها إلا بشرطين :-

أحدهما : ألا يلي الخبر (إنَّ) كقولك : إن في الدارِ زيداً وإنَّ أَمَامَكَ عمراً ^(٢) .

والثاني : ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض نحو : إنَّ زيداً قامَ ^(٣) .

وقيد دخول اللام في اسم إنَّ بالفصل بينها وبينه بالخبر ، ويعني بذلك نحو قولك : إن في الدارِ لزيداً كما تقدم ، ولو ترك هنا [التقييد ^(٤)] بالخبر في الأصل كان أحسن لأنه

(١) الجزولية : ٢١ ب ، والكلام بتمامه : « وكلها لا تدخل - على أخبارها ولا على أسمائها المفصول بينها وبين أخبارها كذا ولا على معمول خبرها المقدم عليها ولا على الفصل بين اسمها وخبرها - اللام سوى إن » .
(٢) قال ابن يعيش : « إن حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة ، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد » ، شرح المفصل ٦٦/٨ .

(٣) قال ابن جني : « فان كان الخبر فعلاً ماضياً لم تدخل اللام عليه ، لأنه ليس بالمضارع للاسم كما ضارعه الفعل المضارع فلا تقول إذن : إن زيدا لقام » سر الصناعة ٣٧٤/١ ، وانظر : الأصول ٢٤٢/١ .

(٤) تكملة من الشرح الصغير ١٩٩ .

قد تدخل اللام على اسم إن إذا فصل بينها وبينه بغير الخبر نحو قولك : إن بك لزيداً
واثق ، وإن عليك لزيداً معوّل .

وقوله : وتنفرد إن ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر على
رأي (١) .

مثاله : إن زيداً قائمٌ وعمرو ، ولا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان (٢) .

قال قائل (٣) : كان أجود من هذه العبارة أن يقول : وتنفرد أن ولكن بالعطف
على موضع (إن) دون اسمها (٤) ، وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي
ومطلقاً على رأي إلى آخره . مثل ما ذكره .

وإنما قلنا : إن هذه العبارة أجود لأن عبارته هذه التي نقلناها بظاهرها توهم أن
(إن ولكن) تنفرد بالعطف على موضعها مع الاسم لا على موضعها دون الاسم ،
وهو قد ذكر قبل هذا انفرادها بالشيئين (٥) ، فكان هذا القول الثاني يأتي بظاهره
معارضا للأول فلذلك قلنا : إن عبارته هذه ليست بجيدة ، وأن الذي قلناه أجود منها ،
وقد رأيت في بعض النسخ نصاً يوافق ما استجاده هذا القائل : وقد تنفرد إن ولكن
بالعطف على موضعها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر (٦) ، وهذا النص إنما يلثم

(١) الجزولية : ٢١ ب .

(٢) قال الزمخشري : « ... إنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة ، فإن لم تحض لزملك أن تقول :
إن زيدا وعمرا قائمان بنصب عمرو لا غير » ، المفصل ٢٩٦ .

وهذا مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون والأخفش ، واشترط الفراء خفاء الإعراب . انظر : الإنصاف
١٨٥/١ - ١٩٥ ، التبيين ٣٤١ - ٣٤٦ ، شرح المفصل ٦٩/٨ .

(٣) هو الشلوبين نفسه . انظر : الشرح الصغير ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٤) قال اللورقي : « قوله : لا يعطف على موضعها يوهم أن لها موضعاً من الإعراب ، وليس كذا ، لأنها
حرف ، والحرف لا يحكم عليه بالإعراب أصلاً ، إنما يحكم على موضع المبني وحده ، أو على موضع الاسم مع
عامله » ، المباحث الكاملية ٥٢٤/١ .

(٥) في قول الجزولي : « وكلها لا يعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى (إن ولكن) » ،
الجزولية ٢١ ب .

(٦) ليس هذا النص في النسختين فاس ٢١ ب ، تيمور ٨١ .

مع الحمل على موضعها مع الاسم على ما يتفسر بعد ، ويريد بقوله : على موضعها مع الاسم العطف على موضع / ٢٥٧ الاسم خاصة ^(١) الذي صرح به غيره ^(٢) ، لكنه لما لم يتصور الرفع في الاسم مع وجود (إنّ) لكون إنّ ناسخة للابتداء حمل (إنّ) على (لا) ^(٣) ، فكما يكون العطف على الموضع في (لا) مع اسمها كذلك يكون العطف على الموضع في (إنّ) على (إنّ) مع اسمها حملا عليها .

وجاز ذلك في (لا) لأنها مبنية مع ما بعدها ومجمولة معه اسما واحدا ، ثم حملت (إنّ) عليها ^(٤) .

ويريد بقوله : على موضعها إذ لم يقل معه مع اسمها رفع المعطوف بالابتداء وإضمار الخبر لا بالعطف على موضع الاسم ، ولما كان العطف حقه التشاكل وأمكن هنا التشاكل حمله على ذلك الذي هو حقه ، فقدر في موضع إنّ الابتداء وحيثئذ عطف المبتدأ والخبر على مبتدأ وخبر حتى يأتي العطف على حقه ، قلنا لك سمي : هذا العطف عطفًا على موضع إن لأنه يقدر في موضع إنّ الابتداء لما قلناه ^(٥) من طلب التشاكل الذي هو حق العطف .

وقوله : ومطلقا على رأي ^(٦) .

يعني أن صاحب هذا الرأي يميز العطف على موضع إنّ مع الاسم قبل الخبر

(١) يريد قبل دخول (إن) .

(٢) كالزجاجي إذ قال - رحمه الله تعالى - : « أن تعطفه على موضع (إن) قبل دخولها لأن داخله على المبتدأ والخبر ، ولم تغير من المعنى شيئا ، فعطفته على الموضع » ، الجمل ٥٥ ، وانظر : شرح الإيضاح للكثيري ٨٣ - ب .

(٣) قال الأبيدي : « وأما التنظير لها - يعني إن - ب (لا) فغير صحيح ، لأن (لا) مركبة مع الاسم ، فهما في موضع رفع بالابتداء ، و (إن) والاسم ليسا مركبين » ، شرح الجزولية ١٠٠٩/٢ .

(٤) هذا يعني أن الأصل وهو (إن) حملت على الفرع وهو (لا) في وجهه ، كما أن (لا) محمولة في العمل على (إن) .

(٥) ب : ما قلناه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٠ .

(٦) الجزولية : ٢١ ب .

نحو : إنّ زيدا وعمرو قائمان ، ونحو : إنك وزيد قائمان سواء ظهر الإعراب في الاسم أو لم يظهر ^(١) ، بعد الخبر نحو : إنّ زيدا قائم وعمرو وإثك قائم وعمرو ، وليس في الدنيا من يميز : إنّ زيدا وعمرو قائمان على أن يكون (عمرو) مرفوعا بالابتداء معطوفا على موضع (إنّ) دون الاسم على ما قدمناه ^(٢) ، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قولك قائمان بالمبتدأ وبإان ^(٣) ، ولأنك تستأنف قولك (وعمرو) والجملة الأولى لم تتم فلذلك قلنا : إنّ هذا الذي لا يلتزم مع الحمل على موضع إنّ دون اسم ^(٤) .

وقوله : وعلى رأي [إنّ ^(٥)] ظهر الإعراب ^(٦) .

أي لا يجوز عند صاحب هذا الرأي ^(٧) إنّ زيدا وعمرو قائمان لظهور الإعراب في الاسم ، وإنما يميز ذلك بعد الخبر نحو : إنّ زيدا قائم وعمرو ، فلو قلت : إنك وعمرو قائمان لاستوى في الجواز هو وقولك : إنك قائم وعمرو ، وكذلك لا يلتزم هذا الرأي أيضا مع الحمل على موضع إنّ دون الاسم وهو الرفع بالابتداء ، لأنه ليس في الدنيا من يميز ^(٨) ، إنك وزيد / ٢٥٨ قائمان على أن يكون (زيد) مستأنفا لما ذكرناه سابقا ، وإنما يميزه من يميزه على الحمل على موضع إنّ مع الاسم .

وقوله : إنّ المكسورة متى خففت وأعملت ^(٩) .

(١) هو مذهب الكوفيين والأخفش ، والفراء يرى ذلك إن خفي إعراب الاسم . انظر : مصادر ذلك في ص : ٧٠٢ هـ ٢ .

(٢) بل أجازوه الكوفيون مستدلين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ [المائدة : ٦٩] وغيرها . انظر : الإنصاف ١/ ١٨٦ - ١٨٧ . وتأوله البصريون .

(٣) قال ابن يعيش : « فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال ، إذ الخبر قد يكون خيرا عن منصوب ومرفوع قد عمل فيها عاملان مختلفان ، فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محال » . شرح المفصل ٦٩/٨ .

(٤) يعني دون اسمها .

(٥) تكملة من الجزولية : ٢١ ب . (٦) الجزولية : ٢١ ب .

(٧) هو الفراء . انظر ما سبق من مصادر ص : ٧٨٩ هـ ٢ .

(٨) انظر : هـ ٢ .

مثاله : إن زيدا قائم .

وقوله : فحكمها حكم الثقيلة ^(١) .

أي لا يجب إثبات اللام في الخبر مع ذلك كما لا يجب مع الثقيلة بل يجوز إثباتها وحذفها فتقول : إن زيدا قائم وإن زيدا لقائم بالتخفيف ^(٢) كما تقول : إن زيدا قائم وإن زيدا لقائم بالتثقيل ولا يليها الفعل مخففة كما كان لا يليها مثقلة لأنها عاملة عمل ^(٣) الفعل ، وامتناع المثقلة من ولاية الفعل لعملها عمل ^(٣) الفعل فكأنك تولي فعلا فعلا بذلك ^(٤) .

وكذلك يكون الحكم متى خففتها وكانت عندك عاملة .

وقوله : ووليها الأسماء فمبتدآت ^(٥) .

مثاله : إن زيدا قائم ^(٦) .

وقوله : لم تكن إلا مما تدخل على المبتدأ والخبر ^(٧) .

مثاله : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ^(٨) لأن (وجد) هنا بمعنى (علم) ، والمنصوبان بعد مفعولها ، و ﴿ إِنَّ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا ... ﴾ ^(٩) لأن كاد وأخواتها مما ألحق بكان وأخواتها .

(١) الجزولية : ٢١ ب .

(٢) قال ابن السراج : « وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتاج إلى اللام لأن نصب دليل » ، الأصول ٢٣٥/١ .

(٣) ب : على . وهو خطأ ظاهر .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٥٢٩/١ .

(٥) الجزولي : ٢١ ب ، وقوله : « ومتى خففت وألغيت ... » ثم قال « ووجب إثبات اللام » .

(٦) تلبس (إن) المخففة هنا بالنافية لكون الكلام صالحا للنفي والإثبات قال اللورقي : « إذا ألغيت عند التخفيف جاز أن تليها الأسماء والأفعال ، فإن وليتها الأسماء كانت مبتدأة ، ولزمت اللام الفاصلة بين النافية والمخففة » ، المباحث الكاملية ٥٢٩/١ .

(٧) الجزولية : ٢١ ب ، وقوله : « وإذا وليتها الأفعال » .

(٨) الأعراف : ١٠٢ .

(٩) تمامها : ﴿ ... لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا ، وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا ﴾

[الفرقان : ٤٢] .

وقوله : ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفعل ^(١) .

مثاله : ما أنشدوه ^(٢) من قوله ^(٣) :-

سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ^(٤)

وقوله : وإذا وليتها الأسماء فمبتدآت ^(٥) .

مثاله : علمت أن زيداً قائمٌ .

وقوله : وقد يتقدم الخبر ^(٦) .

(١) الجزولية : ٢١ب - ٢٢أ .

(٢) كالصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، والزنجشري في المفصل ٢٩٨ ، والأنباري في الإنصاف

٦٤١/٢ .

(٣) القائل هي : عاتكة العدوية (..... - ٤٠ هـ تقريباً) .

وهي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، شاعرة صحابية جليظة من المهاجرات ، تزوجت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاستشهد عنها ، ثم عمر بن الخطاب وقتل عنها ، ثم الزبير بن العوام وقتل عنها . رحمهم الله جميعاً ورضي عنهم . انظر : المردفات من قريش ٦١ - ٦٤ ، الأغاني ١٦/١٢٨ - ١٣٠ ، الخزانة ١١/٣٧٨ - ٣٨١ .

(٤) من البحر الكامل من قصيدة في رثاء زوجها الزبير بن العوام - رضي الله عنه - مطلعها :-

غَدَرَ ابْنُ جَرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُهْمَةً يَوْمَ اللَّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدٍ

ابن جرموز : عمرو بن جرموز المجاشعي قاتل الزبير غدراً في وادي السباع ، البهمة : ها هنا الجيش ، والبهمة أيضاً الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه ، اللقاء : الحرب ، عرد الرجل : إذا فر في الحرب . الخزانة ١١/٣٧٨ .

ويروى : بالله ربك . المفصل ٢٩٨ ، كتبت عليك . شرح الجزولية ٢/١٠٢٨ .

الشاهد فيه : استدلل به الكوفيون على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة .

الأغاني ١٦/١٢٧ ، المحتسب ٢/٢٥٥ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، المفصل ٢٩٨ ، إصلاح الخلل ٣٧٦ ، الإنصاف ٢/٦٤١ ، شرح المفصل ٨/٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، المباحث الكاملية ١/٥٣١ ، شرح الجمل ، ١/٤٣٨ ، المقرب ١/١١٢ ، المنهاج الجلي ١٣٠ أ ، شرح الجزولية ٢/١٠٢٨ ، ١٠٣٢ ، شرح الكافية ٢/٣٥٩ ، المقاصد النحوية ٢/٢٧٨ - ٢٨٢ ، الخزانة ٩/٣٧٣ - ٣٨١ .

(٥) الجزولية : ٢٢أ ، وقبله : « و (أن) المفتوحة تخفف وتثقل ، وفي خفتها إما ملغاة وإما معملة ،

فالمعملة كالثقل ، والمملغاة تليها الأسماء والأفعال فإذا وليتها » .

(٦) ليس في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٢أ ، وتيمور ٨٢ .

نحو قوله (١) :-

فِي فِتْيَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ (٢)
ولكنه في تقدير ولاية اسم المبتدأ (٣) لأن .

(١) هو الأعشى الكبير (... - ٧ هـ) .

أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، من فحول شعراء الجاهلية كان يسمى صناجة العرب لجودة شعره ، كان يفد على الملوك لا سيما ملوك الفرس ، أدرك الإسلام ولم يسلم .
« طبقات فحول الشعراء ٥٢/١ ، المؤلف والمختلف ١٢ ، معجم الشعراء ٤٠١ - ٤٠٢ ، الخزانة ١٧٥/١ - ١٧٨ .

(٢) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

وَدَعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

وبيت الشاهد ملفق من بيتين هما (٣٤ ، ٣٨) في الديوان مع اختلاف الرواية وهما :-

٣٤ - إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالُ لَنَا إِنَّمَا كَذَلِكَ مَا نَخْفَى وَنَتَّعِلُ
٣٨ - فِي فِتْيَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْجَيْلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

هريرة : قيل : قينة لرجل من آل عمرو بن مرثد ، وقيل : هريرة وخليدة قينتان لبشر بن عمرو ، قينة : جمع قتي وهو الشاب ، يخفى : هو المشي بلا نعل ولا خف ، والمراد به الفقير ، ينتعل : يلبس النعال ، والمراد به الغني .
الخزانة ٣٩٢/٨ - ٣٩٣ .

الشاهد فيه : أن (أن) اسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها الجملة الاسمية التي تقدم فيها الخبر (هالك) على المبتدأ (كل من يخفى وينتعل) .

الديوان ١٠٩ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، المقتضب ٩/٣ ، الأصول ٢٣٩/١ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، المحتسب ٣٠٨/١ ، المنصف ١٢٩/٣ ، التبصرة والتذكرة ٤٦١/١ ، المفصل ٢٩٨ ، الأمالي الشجرية ٢/٢ ، الإنصاف ١٩٩/١ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٤ ، المباحث الكاملية ٥٣٢/١ ، المنهاج الجلي ١٣٠ ، شرح الجزولية ١٠٣٣/٢ ، شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٨٧/٢ - ٢٩٤ ، الخزانة ٣٩٠/٨ - ٣٩٨ .

(٣) كذا في المخطوطة وفي الشرح الصغير ٢٠٣ : « ولكنه في ولاية الاسم المبتدأ لأن وهذا يخالف مراد الشارح من الاستشهاد بالبيت ، كما أنه لا وجه لهذه العبارة بهذه الصيغة ولعل المراد : في تقدير ولاية خبر المبتدأ لأن .
وذكر ابن يعيش تأويلاً جيداً فقال : « والمراد أنه : هلك ، فالهاء : مضمرة مرادة ، وهالك مرفوع لأنه خبر مقدم والتقدير : كل من يخفى وينتعل هالك » ، شرح المفصل ٧٤/٨ .

وقوله : والأحسن أن يفصل بينها وبينها بحرف تنفيس ^(١) .

مثاله : ﴿ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ ^(٢) .

وقوله : فالأحسن ^(٣) .

استظهار على قوله ^(٤) :-

فَلَمَّا رَأَى أَنَّ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ وَأَثَلُ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ ^(٥)

وأجود من هذا أن يقال : فلا بد أن يفصل بينها وبينها بحرف تنفيس أو كذا أو كذا إلا في ضرورة أو يمنع من ذلك مانع في الكلام كقوله تعالى ﴿ وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ^(٦) / ٢٥٩ فإن (أن) الخفيفة هنا قد دخلت على الفعل من غير فصل لاستحالة تلك الفواصل مع ليس ^(٧) وامتناعها ^(٨) .
وقوله : أو نفي أو توقع ^(٩) .

(١) الجزولية : ١٢٢ ، وقوله : « والفرق بين (أن) الناصبة للفعل والناصبة للاسم المخففة للمغاة أن (أن) المخففة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل محقق ، وأنها إذا ولها فعل جاز أن يفصل » .

(٢) المزمّل : ٢٠ .

(٤) الناهغة الذبياني .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا أُبَلِّغُا دُيَّانَ عُنِّي رِسَالَةً فَقَدْ أَصْبَحَتْ عَنْ مَنَهْجِ الْحَقِّ جَائِرَةً

ذهبت : أراد القبيلة ، المنهج : الطريق الواضح ، الجائرة : العادلة عن الحق ، ثمر الله ماله : كثره وأصلحه ، أثل موجودا : كثر إبله ، المفاقر : الفقر . شرح الديوان ١٥٣ ، ١٥٥ .

الشاهد فيه : عدم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة والفعل (ثمر) بفواصل .

الديوان ١٥٥ ، المباحث الكاملية ٥٣٣/١ ، شرح الجزولية ١٠٣٤/٢ ، شرح الكافية ٢٣٤/٢ ، الخزانة ٤١٤/٨ - ٤٢٠ .

(٦) النجم : ٣٩ .

(٧) مع ليس وعسى والأفعال الجامدة . انظر : المباحث الكاملية ٥٣٤/١ ، شرح الجمل ٤٣٧/١ ، شرح الجزولية ١٠٣٣/٢ .

(٨) كذا في المخطوطة والمباحث الكاملية ٥٣٤/١ ، إذ نقل هذا النص كاملا ، وفي الشرح الصغير ٢٠٣ ، « مع ليس وأشياءها » .

(٩) الجزولية ٨٢ نسخة تيمور .

مثاله : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ ^(١) وعلمت أن قد كان كذا ، ويسقط من بعض النسخ قوله : أو نفي ^(٢) ، وكأنه قد استغنى عنه بأنه قد علم أنه لابد للفعل المنفي ^(٣) من حرف قبله ينفيه إلا في الموضع الذي حذف منه للعلم به كقوله ^(٤) :-

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أُبْرِحُ قَاعِدًا ^(٥)

وقوله : واسمها محذوف أيضا موجود معنى ^(٦) .

يريد أن التقدير : أنه سيكون . أفلا يرون أنه لا يرجع ، وعلمت أنه قد كان كذا .

وقوله : فهذا معنى الإلغاء فيها ^(٦) .

(١) تمامها : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه ٨٩] .

(٢) سقط من نسخة فاس ٢٢٢ أ .

(٣) ب : المتعدي ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٣ ، ومن المباحث الكاملية ٥٣٤/١ .

(٤) القائل : هو امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
وعجز البيت :-

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

عم صباحا : تحية عند العرب ، الطلل : ما شخص من آثار الدار ، البالي : الخلق ، العصر : بضمين لغة في العصر وهو الدهر ، الخالي : الماضي ، أبرح : أي لا أبرح ، الأوصال : جمع وصل وهو المفاصل . الخزانة ٦٠/١ - ٦١ ، ٤٥/١٠ .

ويروى : فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ مَا أَنَا بَارِحٌ ... ولا شاهد فيها حينئذ .

ويروى : فَقُلْتُ لَهَا تَاللهِ أُبْرِحُ قَاعِدًا .. انظر : الخزانة ٤٥/١٠ .

الشاهد فيه : حذف (لا) مع الفعل المنفي لدلالة السياق عليه .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ١٤٧/٢ ، المقتضب ٣٢٥/٢ ، الأصول ٤٣٤/١ ، الجمل ٧٣ ، الحليبات ٢٧٤ ، الخصائص ٢٨٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ ، ٤٥٤ ، الحلل ٩٩ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، المفصل ٢٦٨ ، شرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، المباحث الكاملية ٤٩٧/١ ، ٥٣٤ ، شرح الكافية ٣٤٠/٢ ، الخزانة ٤٣/١٠ - ٤٥ ، الدرر اللوامع ٤٣/٢ .

(٦) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

يعني في المشهور من مذهب القوم ، وقد قال سيبويه : ولو قال قائل : إن الإلغاء فيها كإلغاء في المكسورة لكان قولاً ^(١) ، ثم رده آخرًا بقوله : إذن ولو قال قائل كذا كقولك فإن قال قائل كذا وقوله : لكان قولاً بمعنى ، فهذا قول يمكن أن يقوله قائل ويعترض به ، ثم يكون رده لهذا القول آخرًا جواباً لأن التي هي في معنى ، ولو قال قائل .

وقوله : لا يعمل فيها إلا فعل محقق ^(٢) .

مثاله : علمت وتحققت ويريد أو ما جرى مجراه مما يترجح فيه أحد الجانبين من أفعال الشك نحو : ظننت وحسبت قال الله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ... ﴾ ^(٣) قرء برفع تكون ونصبه ^(٤) .

وقوله : وأنها إذا وليها فعل جاز أن يفصل ^(٢) .

كذا قال : (جاز) وصح للمؤلف أن يستعمل (جاز) في موضع اللزوم لأنها

(١) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع ، وقد وقفت عليه في شرح السيرافي : « وإنما اختاروا في (أن) الإضمار لأنها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولاً في موضع المبتدأ ، فيجعل ما يليها مبتدأ ، وتجعل هي ملغاة ، كإن إذا كسرتها وخففت ، لأن المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكد أنه المبتدأ ، ولم تعمل فما بعدها مبتدأ واقع موقعه من الكلام » ، شرح الكتاب ٥١/٤ .

ثم قال - رحمه الله تعالى - : « يعني لو خففوا (أن) وأبطلوا عملها في المضمر والمظهر كإن إذا خففت لكان وجهها قويا وهذا كما قال ، ويصير قوله : علمت أن زيد قائم كقولك : علمت أنما زيد قائم ، وإنما غير عاملة في شيء وزيد قائم مبتدأ وخبر » ، شرح الكتاب ٥٢/٤ .

وهذا النص ليس موجودا في نسخ الكتاب المطبوع التي وقفت عليها في هذا الباب . انظر : نسخة برلين ٤٢٩/١ ، نسخة بولاق ٤٨١/١ ، نسخة هارون ١٦٥/٣ .

(٢) الجزولية : ٢٢٢ .

(٣) تمامها : ﴿ ... فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة : ٧١] .

(٤) قرأ بالرفع : أبو عمرو وحزمة والكسائي .

وقرأ بالنصب : ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر .

انظر : السبعة ٢٤٧ ، التيسير للداني ١٠٠ ، التبصرة ٤٨٧ ، الإقناع ٦٣٥/٢ ، حجة القراءات ٢٣٣ ،

النشر ٢٥٥/٢ .

مقابل بها (لا يجوز) المقدر في الناصبة ، لأن الناصبة لا يجوز فيها الفصل بغير لا النافية ^(١) ، وإنما تكون (جاز) مراداً بها غير اللزوم متى قوبل بها (وجب) ، وهي إنما يقابل بها (لا يجوز) لا وجب ، وإن لم يكن الأمر كما قلناه في (جاز) كان قول المؤلف خطأ لأنه أعني - الفصل - لازم في المخففة في غير الضرورة إذا لم يمنع مانع .
وقوله : وأن تفسيراً ^(٢) .

مثاله : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾ ^(٣) والانطلاق هنا انطلاق في المكان ^(٤) ، ولأن (امشوا) تفسير لذلك الكلام ، الذي انطلقوا فيه ، و (أن) فيه بمعنى (أي) ^(٥) .
وقوله : وزائدة ^(٦) .

مثاله : لَمَّا أَنْ جَاءَ عَمْرُوٌّ جَاءَ زَيْدٌ ، والله أن لو فعلت كذا لكان كذا ^(٦) و ^(٧) :-

(١) قال الجزولي : « والناصب للفاعل عكسها » ، الجزولية ٢٢ .

(٢) الجزولية : ٢٢ .

(٣) تمامها : ﴿ وَأَصْبَرُوا عَلَى الْهَيْكُمِ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَاد ﴾ [ص : ٦] .

(٤) قال الزمخشري : « و (أن) بمعنى (أي) لأن المنطلقين عن مجلس التقاول لابد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم فكان انطلقهم مضمناً معنى القول » ، الكشاف ٣٦٠/٣ .

(٥) انظر (أن) بمعنى (أي) في هذه الآية في :-

الكتاب ٤٧٩/١ ، المقتضب ١٨٨/١ ، ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ ، الأصول ٢٣٧/١ وغيرها .

(٦) قال سيبويه : « وجه آخر تكون فيه لغوا نحو قولك : لما أن جاءوا ذهب ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمك » ، الكتاب ٤٧٥/١ .

(٧) يريد وكقول الشاعر ، وقد اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - علباء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل الشكري ، شاعر جاهلي كان معاصراً للنعمان بن المنذر .

ب - باعث بن صريم الشكري .

ج - أرقم الشكري .

د - راشد بن شهاب الشكري وقال البغدادي « رأيت القصيدة التي أشار إليها لراشد وليس فيها هذا البيت ولا الأبيات الآتية » ، الخزائن ٤١٤/١٠ .

ولعل الصحيح أنها لعباء في زوجته وقصته مع النعمان في ذبح الكبش معروفة . انظر هذه الأقوال في :

الخزائن ٤١٣/١٠ - ٤١٤ .

... .. كَأَنَّ / ٢٦٠ ظَبْيَةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ (١)

في من خفض ظبية .

وقوله : لكن إذا خففت لم تعمل (٢) .

حكى السهيلي عن أبي القاسم بن الرماك (٣) أنه أفاده رواية عن يونس بإعمالها (٤) ، قال السهيلي : ولم أر ذلك في أصل كتاب . قلت : ولا أنا أيضا رأيته في أصل كتاب ، والمشهور ما ذكره المؤلف : من ألا تعمل .

قال الفارسي : الاختصار فيها على الإلغاء منبهة على أن الأصل في هذه الحروف

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَا تَلْكُمَا عِرْسِي تَصُدُّ بِوَجْهِهَا وَتَرْعُمُ فِي جَارَاتِهَا أَنَّ مَنْ ظَلَمَ

وصلد البيت :-

فَيَوْمًا تُؤَافِنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ

توافينا : تأتيان ، المقسم : المحسن ، تعطو : تتناول ، وارق : لغة في مورق ، السلم : شجر كثير الشوك .

انظر : الخزائن ٤١٤/١٠ - ٤١٦ .

الشاهد فيه : زيادة (أن) بين الجار وهو الكاف ومجرورها وهو (ظبية) في رواية خفض ظبية .

الأصمعيات ١٥٧ ، الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الكامل ١١١/١ ، الاختيارين ٢٠٥ ، الأصول ٢٤٥/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيراقي ٩٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٨ ، سر الصناعة ٦٨٣/١٢ ، المنصف ١٢٨/٣ ، الأمالي الشجرية ٣/٢ ، المفصل ٣٠٢ ، الإنصاف ٢٠٢/١ ، نتائج الفكر ٢٥٦ ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، ٨٣ ، شرح الجمل ٤٣٧/١ ، ١٧٣/٢ ، المغرب ١١١/١ ، شرح الكافية ٣٦٠/٢ ، الخزائن ٤١١/١٠ - ٤١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٢٢ .

(٣) ابن الرماك (... - ٥٤١ هـ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الرماك ، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر ، كان أستاذا في العربية فيما بكتاب سيبويه ، روى عنه ابن خیر كثيرا من كتبه .

« الذليل والتكملة ٧٩/٤ ، بغية المتلمس ٣٤٦ ، بغية الوعاة ٨٦/٢ » .

(٤) قال السهيلي : « ... إن الأستاذ أبا القاسم بن الرماك - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الأعمال في (لكن) مع تخفيفها ، وكان أبو القاسم - رحمه الله - يستغرب هذه الرواية ، ورأيت حين ذاك رني بها متعجبا منها ، وكان إماما في هذه الصناعة - رحمه الله تعالى - » ، نتائج الفكر ٢٥٧ .

إذا خففت الإلغاء^(١) .

وقوله : ليت عند الكوفيين تنصب اسمين^(٢) .

قد ذكروا ذلك في (إن) نحو قوله^(٣) :-

..... وَلَتَكُنَّ حُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا^(٤)

وقوله^(٥) :-

إِنَّ الْعَجُوزَ حَبَّةً جَرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا^(٦)

(١) لم أقف عليه في كتب الفارسي التي تحت يدي مطبوعة أو مخطوطة . ولعل الشارح - رحمه الله تعالى - أخذ عن شيخه السهيلي حين قال : « قلنا : زعم الفارسي أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذا خففن ، ولذلك ألزموا (لكن) إذا خففت الإلغاء ، تنبها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب » ، نتائج الفكر ٢٥٦ .

(٢) الجزولية : ٢٢ - ب . (٣) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٤) بيت مفرد من البحر الطويل صدره :-

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلَتَكُنَّ

الشاهد فيه : نصب اسم (إن) وخبرها ، عند الكوفيين .

والبيت ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة المطبوع .

« المباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٤/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، البحر المحيط ٤٤٤/٤ ، ٢٨٣/٨ ، الجنى الدياني ٣٨٠ ، المغني ٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ١٢٢/١ ، معجم الهوامع ١٥٦/٢ ، الخزانة ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، شرح أبيات المغني ١٨٣/١ - ١٨٥ ، الدرر اللوامع ١١١/١ - ١١٢ .

(٥) قائله مجهول .

(٦) بيتان من الرجز .

خبة : خداعة ، جرّوزا : كثرة الأكل ، القفيز : مكيال معروف (الدرر : ١١٢/١) .

ويروى : جنة . شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، ترى العجوز . معجم مقاييس اللغة ٤٤١/١ ولا شاهد فيه ، تأكل في مقعدها . الدرر ١١٢/١ .

الشاهد : أن (إن) نصبت اسمها (العجوز) وخبرها (خبة) .

النوادر ٤٧٤ ، المباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، معجم الهوامع ١٥٦/٢ ، شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .

وذكروا أيضا قوله ﷺ : « إِنْ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً » ^(١) ، وذكروا ذلك أيضا في بيت العماني ^(٢) :-

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا ^(٣)

(١) ليس حديثنا وإنما هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه قال مسلم : حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : وضعت بين يدي رسول الله ﷺ قصعة من ثريد ولحم فتناول الذراع ... - ثم أورد الحديث بطوله وفي آخره - حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا قال : وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به فمخلدوش ناج ومكدوس في النار ، والذي نفس أبي هريرة بيده : إن قعر جهنم لسبعون خريفا « صحيح مسلم بشرح النووي ٧٢/٣ .

قال النووي - رحمه الله - « (لسبعون خريفا) هكذا هو في بعض الأصول لسبعون بالواو وهذا ظاهر ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين بالياء ... » شرح صحيح مسلم ٧٢/٣ .

وانظر ما ذكره البغدادي عن هذا الحديث في : الخزانة ٢٤٣/١٠ .

وأهل الحديث يرونه من الحديث المرفوع الذي رفعه الصحابي إلى النبي ﷺ حكما لا تصريحاً قال ابن حجر « ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحاً أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء ، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة ، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي خبراً له ولا مجال للاجتهاد فيه ، يقتضي موقفاً للقاتل به ، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ » ، نزهة النظر ٥٣ .

(٢) محمد بن ذؤيب الفقيمي الراجر .

(٣) من بحر الرجز من أبيات أولها :-

وَأَذُنُّ بَرِيَّةٌ مِنَ الرَّفَا

الرفا : شدة الانتصاب . القادمة : الريشة في مقدمة الجناح (الديوان ٢٩٥) تشوف الفرس والظلي نصب عنقه وجعل ينظر . اللسان ١٨٥/٩ (شاف) .

الشاهد فيه : نصب اسم كأن (أذنيه) وخبرها (قادمة) .

الديوان ٩٥ ، الكامل ١٠٤٦/٣ (الدالي) ، الخصائص ٤٣٠/٢ ، المخصص ٨٢/١ ، سبط اللآلي ٨٧٦/٢ ، المباحث الكاملية ٥٤٢/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، الضرائر ١٠٨ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، المغني ٢١١/١ ، شرح شواهد المغني ٥١٥/٢ - ٥١٧ ، الخزانة ٢٣٧/١٠ - ٢٤٣ ، شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، ١٧٧/٤ - ١٨٠ .

وقوله : وليس قوله ^(١) :-

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا ^(٢)

[بمثبت ^(٣)] لذلك ^(٤) .

يريد أنه يحتمل أن تكون على حذف خبر ليت ^(٥) ، والتقدير : يا ليت لنا أيام الصبا أو يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا ، أو على حذف كان ^(٦) ؛ لكثرة ذكرها معها نحو قوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ ^(٧) وكذلك ما ذكرناه من قوله :-
..... إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا ^(٨)

يكون على تقدير : إِنَّ لنا حراسنا ، أو على تقدير : إِنَّ حراسنا يحرسوننا أسدا أي في هذه الحال ، وكذلك قوله :-
إِنَّ العَجُورَ حَبَّةٌ جَرُورًا ^(٩)

(١) يعني العجاج . انظر : طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦/٢ .
وزعم البغدادي : أنه « من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها » ، الخزائن ٢٣٦/١٠ ، وتابعه الشنقيطي على هذا . انظر : الدرر اللوامع ١١٢/١ . ثم انظر : أسطورة الأبيات الخمسين ٨١ . ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٤/١ إلى رؤية بن العجاج ، ولعله أراد العجاج .
(٢) بيت من بحر الرجز بعده :-

إِذْ كُنْتُ فِي وَادِي الْعَقِيقِ رَاتِعَا

الشاهد فيه : نصب (ليت) اسمها (أيام الصبا) وخبرها (رواجعا) .

ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦/٢ ، الكتاب ٢٨٤/١ ، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، الأصول ٢٤٨/١ ، المفصل ٢٨ ، ٣٠٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، المباحث الكاملية ٥٤٢/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، اللسان ٨٧/٢ (ليت) ، المغني ٣١٦/١ ، شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢ ، الخزائن ٢٣٤/١ - ٢٣٧ ، شرح أبيات المغني ١٦٤/٥ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .
(٣) بياض في : ب . والتصويب من الجزولية .

(٤) الجزولية : ٢٢ ب .

(٥) وهو مذهب البصريين انظر مصادر تخريج البيت .

(٦) وهو رأي الكسائي قال ابن السراج : « قال الكسائي : أضمر (كانت) » . الأصول ٢٤٨/١ .

(٧) تمامها : ﴿ ... فَأَقُورَ قُورًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] .

(٨) سبق تخريجه ص : ٨٠٠ . (٩) سبق تخريجه ص : ٨٠١ .

يمكن أن يكون خبر إن فيه :-

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا ^(١)

(ونخبة جروزا) حال من القسمين في (تأكل) ، وكذلك قوله ﷺ : « إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا » ^(٢) . (و سبعين خريفا) ظرف زمان نائب مناب (عميقا) وصار للدلالة عليه من جهة المعنى .

وكذلك قوله :-

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا ^(٣)

على تقدير تجرد أو بحرف قادمة أو قلم محرف ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وتجرد أو بحرف المقدر منصوب بإضمار فعل تقديره : يتجردان لا ينحرفان ، ويتجردان وينحرفان هذا خبر وحذف للدلالة المعنى ٢٦١/ عليه وهذا كما قدروا ^(٤) :-
وما الدهر إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ ^(٥)

(١) سبق تخريجه ص : ٨٠٠ . (٢) انظر ما سبق ص : ٨٠١ .

(٣) سبق تخريجه ص : ٨٠١ .

(٤) في قول الشاعر وهو رجل من بني سعد .

(٥) بيت مفرد من البحر الطويل عجزه :-

وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَلَّلًا ويروى : أرى الدهر

المحتسب ٣٢٨/١ .

المنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه ، الخزانة ١٣٢/٤ .

الشاهد فيه : بينه الشارح وهو حذف الخبر عند بعضهم وللنحوين فيه تخريجات غير ما ذكره الشارح . انظر مراجع التخريج .

المحتسب ٣٢٨/١ ، شرح المفصل ٧٥/٨ ، شرح الجمل ٩٢/١ ، الضرائر ٧٥ ، المغرب ١٠٣/١ ، شرح التسهيل ٦١ ، ١١٠ ب ، شرح الكافية ٢٦٧/١ ، المغني ٧٦/١ ، المقاصد النحوية ٩٢/٢ - ٩٤ ، تعليق الفرائد ٩٨٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٢١٩/١ - ٢٢٠ ، مع الهوامع ١١١/٢ ، الخزانة ١٣٠/٤ - ١٣٣ ، شرح أبيات المغني ١١٦/٢ - ١١٩ ، الدرر اللوامع ٩٤/١ .

وما الدهر إلا دوران منجنون بأهله ^(١) ، وإذا علمت هذا كله ، علمت أن قول
من قال : إِنَّ (إن) قد تأني بنصب اسمين وأنشد عليه :-

..... ..
إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا ^(٢)

و : إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا ^(٣)

وأني بر (إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا) ^(٤) عليه ، أنه قد أساء المحاولة في تناوله
لهذه المواضع فإنه تناولها على غير ما هي عليه (إن) في كلام العرب ، وتناولها كما قلناه
هو التناول الصحيح لأنه تناول لها على ما هي عليه في لسان العرب فلا ينبغي أن تتناول
إلا كما تناولناها ، لا كما تناولها من قدمت ذكره ، وهو تناول جملة من المتأخرين ، ومنهم
ابن الطراوة ^(٥) وليته لم يفعل إلا هذا ، أعني تناوله لهذه المواضع هذا التناول السيء ولا
ينسب إلى جملة من حملة هذه اللغة الموثوق بهم عند العلماء بالتجريح والتعديل وغير
ذلك من [... ^(٦)] في نقلهم ونظرهم أنهم تمالأوا على العماني الراجز [.... ^(٦)] في
قوله :-

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا ^(٧)

(١) وقيل فيه بتخريجات أخرى هي :-

أ - أن التقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر ، وأقيم منجنون مقام
المصدر .

ب - أن التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرا .

ج - يجوز أن تكون : (منجنونا) منصوبا على الحال والخبر محذوف تقديره : وما الدهر موجودا إلا
مثل منجنون .

د - أن يكون نصبه كنصب عصبه في قراءة من قرأ ﴿ وَتَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ أي نرى عصبه .

انظر هذه التخريجات في شرح أبيات المغني ١١٨/٢ - ١١٩ .

(٢) سبق ص : ٨٠٠ . (٣) سبق ص : ٨٠١ .

(٥) انظر رأي ابن الطراوة هذا في : منهج السالك ٧٢ ، الجنى الداني ٣٨٠ ، مع الهوامع ١٥٦/٢ ، ابن

الطراوة النحوي ١٧٠ - ١٧٣ .

(٦) كلمة غير واضحة في الصورة . (٧) سبق ص : ٨٠١ .

وتعصبوا مع المهدي ^(١) أو الرشيد ^(٢) اذ أنشده العماني ، وقال له المهدي أو الرشيد : قل :

تَحَالُ أَذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فأجمعوا مع المهدي على استحسان ذلك الإصلاح وتلحين العماني ^(٣) ، وبأن الله والمسلمون أن تكون هذه الرواية حقاً ، فإن القوم الذي نسب إليهم ذلك ثقات في نقلهم ونظرهم ودينهم فلا نظرهم تخطئة العرب وتحسين قول مجردي دنيا لدنياه وإظهار لغليته وهو ليس بعربي على العماني تقمشا ^(٤) لمسرته وإيثارا لهواه وتعصبا على من لم يجعل الله اللسان إلا لسانه ولا القول إلا قوله ، معاذ الله من ذلك . ونعوذ بالله أن يظن بهم ذلك أو يقع إلا في يقين من لا يظن بالمؤمنين خيراً .

وقوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ ثُرَابًا ﴾ ^(٥) وما كان نحو ذلك ، والتقدير : يا ليت أيام

(١) المهدي (١٢٧ - ١٦٩ هـ) .

أبو عبد الله محمد بن عبد الله المنصور بن محمد الخليفة العباسي ، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ١٥٨ هـ ، مدة خلافته عشر سنوات وشهراً ، كان محمود السيرة محبوباً عند الرعية وهو الذي بنى جامع الرصافة .

« تاريخ الأمم والملوك ١٦٨/٨ - ١٨٦ » ، تاريخ بغداد ٣٩١/٥ - ٤٠١ ، فوات الوفيات ٤٠٠/٣ - ٤٠٢ .

(٢) الرشيد (١٤٩ - ١٩٣ هـ) .

أبو جعفر هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور ، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة ١٧٠ هـ ، ازدهرت الدولة في أيامه ، كان يغزو سنة ويحج سنة ، قيل : كملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارته للعلماء في ديارهم .

« تاريخ الأمم والملوك ٣٤٢/٨ - ٣٦٤ » ، تاريخ بغداد ١٤/٥ - ١٣ ، فوات الوفيات ٢٢٥/٤ - ٢٢٧ .

(٣) هذه القصة أوردها المبرد فقال - بعد أن ذكر البيت - : « فعلم القوم كلهم أنه قد لحن ، ولم يبتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد فإنه قال : قل :-

تَحَالُ أَذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا

والراجح وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه » ، الكامل ١٠٤٦/٢ (الدالي) .

(٤) « القمش : جمع الشيء من ها هنا وها هنا وكذلك التقميش » الصحاح ١٠١٦/٣ ، وانظر التاج

٣٤٣/٤ (قمش) .

(٥) أولها : ﴿ إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الرَّءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ... ﴾ [النبا : ٤٠] .

الصبا كانت رواجعا (١) .

وقوله : وقد جروا بلعل منبهة على الأصل (٢) .

يشير إلى ما قدمه من أن أصل عمل الحروف الجر وقد تقدم أنه غير صحيح ،
وأما إعمال لعل الجر فصحيح قد جاء قليلا أنشدوا على ذلك (٣) :-

لَعَلَّ اللَّهُ يُمَكِّنِي [عَلَيْهَا (٤)] جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ (٥)

وأنشدوا أيضا في ذلك (٦) :-

لَعَلَّ أَيَّ الْمَعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ (٧)

(١) هذا تقدير الكسائي انظر ما سبق ص : ٨٠٢ هـ ٦ .

(٢) الجزولية : ٢٢ ب .

(٣) قول خالد بن جعفر (.... - نحو ٣٠ ق هـ) .

وهو خالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة العامري ، من هوازن ، فارس شاعر جاهلي ، كان سيد هوازن
وهو قاتل زهير بن جذيمة العبسي ، وقتل خالد الحارث بن ظالم المري وخبره معروف .

« الأغاني ١٠/١١ - ٢٨ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، الخزائن ١٠/٤٤٠ - ٤٤٤ » .

(٤) تكملة يستقيم بها الوزن وهي مثبتة في المصادر .

(٥) من البحر الوافر من أبيات منها :-

أُرِيْعُونِي إِزَاعَتَكُمْ فَأُنْصِي وَحَذَفَةً كَالشَّجَا تَحْتَ الْوَرِيدِ

الإراغة : الطلب ، حذفة : اسم فرس الشاعر ، الشجا : ما ينشب في الخلق من عظم أو غيره ، وزهير :
هو ابن جذيمة بن رواحة العبسي ، وأسيد أخو زهير انظر : الخزائن ١٠/٤٤١ .

ويروى : بقدرني عليها . الخزائن ١٠/٤٤١ .

الشاهد فيه : حيث صارت (لعل) حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرورا بها .

معاني القرآن ١٢٤/١ ، الأغاني ١٢/١٠ ، البصريات ٥٥٠/١ ، سر الصناعة ٤٠٧/١ ،
الإفصاح ١١١ ، المباحث الكاملية ٥٤٤/١ ، شرح الجزولية ١٠٥٣/١ ، شرح الكافية ٣٦١/٢ ، منهج
السالك ٢٣٥ ، الجنى الداني ٥٣٠ ، اللسان ٤٧٣/١١ (علل) ، الخزائن ١٠/٤٣٨ - ٤٤٤ ، شرح أبيات
المغني ١٦٦/٥ .

(٧) سبق تخريجه ص : ٢٢٣ هـ ٦ .

(٦) قول كعب بن سعد الغنوي .

ولا يكون الخفض بلعل في هذه اللغة دليلاً على أن أصل هذه الحروف الجر كما ذكر المؤلف ^(١) ، بل تكون كذلك كخفضهم بلولا المضمّر في مذهب سيويه ^(٢) ، ولولا ليست مما تعمل أصلاً .

وقالوا : إن في ما يجز ^(٣) بلعل من يكسر لامها الآخر ^(٤) ، وبعضهم ينشد :
لَعْلُ أَبِي المِعْوَارِ مِنْكَ

بكسر لام لعل على ذلك ^(٤) ، وقد تؤول البيت في هذه الرواية على غير ذلك ^(٥) .

وقوله : وأشرها معنى ليت من قرأ ﴿ فَأَطْلَع ﴾ ^(٦) نصبا ^(٧) .

لا يحتاج إلى هذا التأويل إلا على ظاهر ما قدمه من أن الفاء والواو إنما تنصب المضارع بعدها في الأجوبة الثانية ، وليس ذلك على ظاهره ، وإنما التلخيص في ذلك

(١) انظر هذا الاعتراض في : المباحث الكاملية ٥٤٤/١ .

(٢) سبقت الإشارة إلى رأيه هذا . انظر ص : ٢٢٢ هـ ٧ .

(٣) كذا في المخطوطة .

(٤) هي لغة عقيل حكاهما أبو زيد يقولون لعل زيد منطلق وأنشد بيت كعب هذا .

انظر : سر الصناعة ٤٠٧/١ ، اللسان ٤٧٣/١١ (علل) . الخزانة ٤٢٦/١٠ .

(٥) أوله الفارسي بأن لعل مخففة وفيها ضمير القصة والحديث واللام الثانية حرف جر والتقدير : لعله لأبي المغوار منك قريب ، أي جواب قريب ، فأقام الصفة مقام الموصوف .

« إيضاح الشعر ٨٧ - ٨٨ ، وانظر : الخزانة ٤٣٠/١٠ - ٤٣١ » .

(٦) قبلها : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرِّحاً لَعْلِي أُبْلَغَ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] .

(٧) الجزولية : ٢٢ ب .

وقراءة النصب قرأ بها حفص عن عاصم ، والأعرج وأبو حيوه وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم .

« السبعة ٥٧١ ، التيسير ١٩١ ، التبصرة ٦٦٣ ، الاقناع ٧٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، النشر

٣٦٥/٢ ، الاتحاف ٣٧٩ » .

أنه ينصب المضارع بعدهما في جواب غير الواجب ، وإذا كان الأمر كذلك لم يحتاج أن تشرب (لعل) معنى (ليت) لأن الكلام معها غير واجب ، كما هو مع (ليت) ، وليست (ليت) أولى بالنصب في الفاء والواو من (لعل) لأن كل واحد منهما مساو للآخر في أنه غير واجب وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثمانية خاصة كما زعم المؤلف .

« باب الفرق بين إنَّ وإنَّ »

قوله : (إنَّ) تكسر مبتدأة ^(١) .

مثاله : إنَّ زيدا قائمٌ .

وقوله : وجوبا للقسم ^(١) .

مثاله : والله إنَّ زيدا قائمٌ .

وقوله : وفي خبرها اللام ^(١) .

مثاله : ظننت إنَّ زيدا لقائمٌ .

وقوله : وصلة ^(١) .

مثاله : أعطيته ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جيِّدٍ ما معك ^(٢) .

وقوله : وبعد واو الحال ^(١) .

مثاله : جاء زيدا وإنه يضحك ^(٣) .

وقوله : وبعد القول المجرد من معنى الظن ^(١) .

مثاله : قال زيدٌ : إنَّ عمرا منطلقٌ ، واستظهر بقوله المجرد من معنى الظن على القول الذي هو بمعنى الظن لأنه يجوز معه وجهان الفتح والكسر على اختلاف اللغات في الاشتراط في الفتح ^(٤) وعدم الاشتراط فيه ^(٥) .

(١) الجزولية : ٢٢ ب .

(٢) قال سيبويه : « وتقول إذا أردت معنى اليقين : أعطيته ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جيدٍ ما معك ... فإن صلة لما ، كأنك قلت : ما والله إنَّ شره خير من جيد ما معك » ، الكتاب ٤٧٣/١ . وانظر : الأصول ٢٦٣/١ .

(٣) قال الأبيدي : « لأن الواو لا تدخل على الحال إلا إذا كان جملة » ، شرح الجزولية ١٠٥٥/٢ .

(٤) قال الأبيدي : « يشترطون في القول المجري مجرى الظن أن يكون القول فعلا مضارعا مخاطبا ، قد تقدمه استفهام غير مفصول بين الاستفهام وبين الفعل إلا بظرف أو مجرور ومثال ذلك : أتقول زيدا منطلقا ، كما يقال : أتظن زيدا منطلقا » ، شرح الجزولية ١٠٥٦/٢ .

(٥) الذين لا يشترطون هم بنو سليم قال سيبويه : « زعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم ، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) » ، الكتاب ٦٣/١ .

وقوله : وما عدا هذه المواضع فبخلافها ^(١) .

هذا ليس بشيء ، لأن قوله : خرجت فإذا أنّ زيدا قائم ^(٢) ٢٦٣/ مما عدا هذه المواضع ، فينبغي أن تكون فيه أن مفتوحة ، ولا تكون مكسورة لأنه عبر بالذي يخاطب بهذا الكلام ، والسامع له مما عدا تلك المواضع ، وكذلك قولك : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله ^(٣) ، وكذلك : إلا إن زيدا يقوله ، وأما إن زيدا يقوله ^(٤) ، إن في ذلك كله مكسورة وهو مما عدا تلك المواضع فكان ينبغي أن يكون على قوله : مفتوحة في هذه المواضع كلها ولا يكسر .

فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على أن الموضع موضع الابتداء وهي تكسر مبتدأة فاستغني بما ذكر من كسرها في الابتداء عن ذكر كسرها في هذه المواضع .

قال له المخاطب بهذا الكلام والسامع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها في الابتداء لأنها في كل موضع من المواضع التي ذكرها إنما كسرت لأن الموضع موضع الابتداء فلا شيء ذكر بعض ذلك دون بعض ، فلا يجد المسؤول لذلك جوابا .

فسيكون هذا الكلام على هذا سببا للتخليط على المتعلم ، ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ليست مواضع ابتداء ، وإنما هذه المواضع هي التي تكون فيها مكسورة ، وما عداها تكون فيه مفتوحة .

قوله : وإن شئت قلت : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهي مكسورة ... إلى آخره ^(٥) .

(١) الجزولية : ٢٢ ب .

(٢) انظر في هذا : الكتاب ٤٧١/١ ، المقتضب ٣٤٩/٢ ، الأصول ٢٦٥/١ .

(٣) هذا المثال ورد في المصادر السابقة كلها .

(٤) قال المبرد : « وتقول : ألا إنه منطلق ، ف (ألا) تنبيه ، و (إنه) مبتدأة ، وتقول : أما إنه منطلق على

ذلك المذهب » ، المقتضب ٣٥١/٢ .

(٥) الجزولية : ٢٢ ب ، وبعده : « وما انفرد بأحدهما بخلافه » .

هذا أيضا ليس بشيء لأنه قد يكسر بعد لام الابتداء في التقدير نحو : ظننت إن زيدا لقائم ولام الابتداء لا يوقع بعدها الفعل ، وتكسر بعد (إذا) التي للمفاجأة ^(١) إذا قدر الموضع موضع الجملة فإن الجملة التي تقع هناك إنما هي اسمية لا فعلية ، فهذا موضع تكون فيه مكسورة ولا يتعاقب عليه الاسم والفعل ، إنما هو مفرد بالاسم دون الفعل كان الموضع موضع الجملة أو موضع المفرد ، وقد قال : إن ما انفرد بأحدهما : فهي فيه مفتوحة ، وهذا الموضع موضع ينفرد فيه أحدهما وهي فيه مكسورة ففسد كلامه .

فإن قال : إن الفارسي قد قال ذلك ^(٢) . قلنا : نعم ولكن بسط الكلام هنا وزاد فيه أن (أن) المفتوحة إنما تكون في مواضع المفرد ^(٣) ، وأن (إن) المكسورة ليست كذلك ، وذلك يقتضي أنها تكون في موضع الجملة ، وإنما اقتضى كلامه ذلك فالأصل أن كل جملة اسمية فيها معنى الفعل فيصلح في موضعها الجملة الفعلية ، وكل جملة فعلية فيصلح في موضعها الاسمية ، فإن منع من ذلك مانع فعارض ، والعارض لا يعتد به ، فكل موضع كان للجملة لا للمفرد فهو للجملة الاسمية والجملة الفعلية في الأصل ، فإذا قلنا في موضع إن الموضع موضع الجملة لا موضع المفرد فقد قلنا فيه : إن الموضع موضع الجملة الاسمية والفعلية في الأصل ، وإن عارض فيه ما يمنع من أحدهما ، والعارض لا يعتد به ، فكأن ذلك العارض ليس هنا ، أي الموضع - موضع الجملة الاسمية والفعلية كما كان - باق على حاله ، لأن العارض كأنه ليس ثم فإذا كان الأمر كما ذكرنا فقد فرق أبو علي ، والسبب بما يكون سببا لبيان معناه ، ولولا ذلك لم يصح كلامه ، وأنت يا مؤلف قد جردت هذا الكلام مما قرنه هو به ، وكان سببا لما ذكرناه لبيان صحته .

(١) انظر ما سبق ص : ٨١٠ هـ ٢ .

(٢) قال الفارسي : « وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة » ، الإيضاح ١٢٩ .

(٣) هذا معنى قول الفارسي : « ... لأن (أن) المفتوحة مع ما بعدها من الاسم والخبر في تأويل اسم تقول : بلغني أنك منطلق فيكون المعنى : بلغني انطلقك » ، الإيضاح ١٢٩ .

فإن قال : اختصرته . قيل : لا ولكن /٢٦٤ اختصرته^(١) ، والاختصار السيء المخل لا معنى له ، فعلى ما ذكرناه يمكن أن يعتذر عن الفارسي بأن يقال : إنه يريد أو ما هو في حكم ذلك مما لا يتعاقبان عليه لعلة منبعثة من ذلك ، والأصل فيه التعاقب وذلك نحو : خرجت فإذا إن زيدا قائم كأنك إنما تكسر إن إذا قدرت أن الموضع موضع الابتداء والخبر ، والابتداء والخبر أصله أن يجوز وقوع الجملة الفعلية في موضعه ، وإنما منع من ذلك هنا ما دخل على الجملة من (إذا) التي لا تأتي بعدها إلا الجملة الاسمية ، وكذلك لام الابتداء .

وهذا كلام مغلق جداً إذا ذكر فما ظنك به إذا لم يذكر ، أعني قوله : أو ما هو في حكم ذلك كما لا يتعاقبان عليه لعلة تمنعه من ذلك ، الأصل فيه التعاقب فإذا^(٢) لم يذكر لا هو ولا ما يكون سبباً له ، فكأن المتكلم يوكل في ذلك إلى معرفة الغيب إذا لم يفرق بالكلام ما يدل عليه . فلو قرن الكلام المؤلف ما يدل على هذا المعنى كما فعل أبو علي لكان ذلك أشبه شيئاً .

فإن قيل : قد قرن بهذا الكلام المؤلف قوله بعد هذا : « كل موضع هو الاسم المفرد فهي فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للكلام فبالخلاف »^(٣) ، وهذا هو كلام أبي علي الفارسي الذي قرن بكلامه فيبين صحته سواء ، فلم لم يجعل في كلام هذا المؤلف مقروناً به لبيان صحته ، وجعلته في كلام الفارسي مقروناً به لبيان صحته ؟

فالجواب : أن كل قول من هذه الأقوال التي قالها المؤلف هنا إنما قال كل واحد على تقدير أن كل واحد على تقدير أن كل واحد منها مستقل منفرد بنفسه لا على أن بعضها محتاج إلى بعض ، وأبو علي لم يفعل ذلك ، فلذلك افترق الكلامان أعني كلام المؤلف وكلام الفارسي .

وقوله : وإن شئت قلت كل موضع هو الاسم المفرد فهي فيه مفتوحة^(٣) .

(١) اختصر : افعل من خسر خسراً ، ويقال : أخسرت إذا نقصته . اللسان ٢٣٨/٤ - ٢٣٩ (خسر) .

(٢) فإذا معادة في : ب .

(٣) الجزولية : ٢٢ ب .

أحسن منه : كل موضع [يقع فيه ^(١)] المصدر المسبوك منها مع ما بعدها فهي فيه مفتوحة وإلا فإن ^(٢) ما بعدها في قولك : ظننتُ زيدا إنه قائم في موضع المفعول الثاني وهو اسم مفرد ولا تكون (إن) فيه مفتوحة أبداً / ٢٦٥ وكذلك (إن) مع ما بعدها في قولك : قال زيد : إنَّ عمراً قائمٌ في موضع مفعول القول وهو اسم مفرد وهي فيه مكسورة ^(٣) .

وقد يعترض بعضهم قوله : وكل موضع هو للجملة فبخلافه يعني أن كل موضع يكون للجملة فتكون إنَّ فيه مكسورة .

فنقول : قد قال : إنَّ كل موضع يقع فيه الاسم وحده والفعل وحده ، يعني في ما بعد لو في نحو : لو أنَّ زيدا قائمٌ قامَ عمرو .

قال : فقد قال هنا : إن هذا الموضع لا يقع فيه إلا الفعل والفعل مع ما بعده جملة ، (وأن) فيه مفتوحة فكيف يجتمع هذا مع قوله : إن كل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وهذا الموضع موضع تقع فيه الجملة ولا تكون (إن) فيه مكسورة ؟

والجواب عن هذا الاعتراض : أن هذا الموضع وإن وقع فيه الفعل في الظاهر فليس الموضع له في الحقيقة وإنما هو للمفرد لأن لو تطلب أن يكون بعدها الفعل إن كان ظاهراً وإلا فمضمر ، فإذا كان الأمر كذلك فبعد لو هذه فعل مضمر ، وذلك الفعل المضمر يقتضي فاعلاً فما بعد ذلك الفعل إذن ينبغي أن يكون فاعلاً ^(٤) ، والفاعل لا يكون إلا اسماً مفرداً ، فالموضع إذن إنما هو للمفرد لا للجملة ، وإن وقع فيه الجملة في الظاهر ، هذا على مذهب من يقول : إنَّ أن هنا في موضع رفع بإضمار

(١) تكلمة يلثم بها السياق .

(٢) ب : والاقران مع ، ولا معنى له .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٥٤٨/١ .

(٤) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج .

فعل^(١) ، وأما على مذهب من يقول : إن موضعها رفع بالابتداء كما هي بعد لولا وأن لو في ذلك محمولة على لولا ، فالموضع إذن إنما هو موضع مبتدأ^(٢) ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما مفردا ، فالموضع أيضا إنما هو موضع المفرد وإن وقع فيه في الأصل الفعل فقد صار الآن أن مع ما بعدها تحمل لو على لولا فجعل في موضع الاسم المفرد ، وكلا الوجهين - أعني هذا الوجه الذي فيه أن مع ما بعدها في موضع المبتدأ ، والوجه الآخر الذي أن فيه مع ما بعدها في موضع الفاعل بالفعل المضمر بعد لو - فوجب^(٣) له الفتح .

(١) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج .

انظر : المقتضب ٧٧/٣ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، ١٠٩/٨ ، الجنى الداني ٢٩١ ، مغني اللبيب ٢٩٩/١ .

(٢) هو مذهب سيويه رحمه الله تعالى .

انظر : الكتاب ٤٦٢/١ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ ، الأصول ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، الجنى الداني ٢٩١ ، المغني ٢٩٨/١ .

(٣) حقه أن يقول : وجب له الفتح ، خبرا لـ (كلا الوجهين) .

« باب حروف الخفض »

قوله : الحروف التي يجر بها إما حرف فقط كمن وإلى ^(١) ... إلى آخر الفصل .

يقول القائل : قوله : إن (مِنْ) ٢٦٦/ وأخواتها المذكورة معها في هذا الفصل لا تكون إلا حروفا غير صحيح ؛ لأن منها ما هو كذلك ، ومنها كثير يكون حرفا وفعلا ، وحرفا واسما ، فإطلاقه القول على جميعها بأنها حروف فقط غير صحيح ، ألا ترى أن (مِنْ) تكون فعل أمر ^(٢) ، و (إلى) تكون واحدة الآلاء وهي النعم ^(٣) ، و (في) تكون أمرا للمخاطب المؤنث من وفي يفي ^(٤) . واللام تكون أمرا للمذكر من وَلِيَّ يَلِي ^(٥) ، و (مُنْ) مضمومة الميم يكون فعل أمر من : مان يمون أي : قم بالمؤنة ^(٦) .

فالجواب أن الانفصال عن هذا الاعتراض كالانفصال عن اعتراض من اعترض كلامه في علمت في باب التعدي بعلم التي من العلم الذي هو انشقاق الشفة العليا ، واعترض حسبت بحسب الذي من الحسبة التي هي احمرار الشعر ، واعترض خلت بخلت التي بمعنى ذكرت وقد تقدم ذلك فليراجع من هناك ^(٧) إن لم يذكر وإن ذكر فالإكتفاء بتقدمه مغن .

وقوله : ومن في القسم ^(٨) .

(١) الجزولية : ٢٢٢ .

(٢) من : مان يمين مينا وهو الكذب ، انظر تهذيب اللغة ٥٢٩/١٥ ، المباحث الكاملية ٦/٢ .

(٣) قال الأزهري : « والآلاء النعم واحدها إني وأنتي وألئ وألئ وإلئ » ، التهذيب ٤٣٠/١٥ .

(٤) انظر : التهذيب ٥٨٣/١٥ ، الصحاح ٢٥٢٦/٦ .

(٥) انظر : التهذيب ٤٤٧/١٥ - ٤٤٩ ، الصحاح ٢٥٢٨/٦ - ٢٥٢٩ .

(٦) قال الأزهري : « ويقال : مان فلان أهله يمونها إذا عاهم » ، التهذيب ٥٢٩/١٥ .

(٧) انظر ما سبق ص : ٦٩٩ - ٧٠١ .

(٨) الجزولية : ٢٢٢ ب ، وقبله : « الحرف الذي يجر به إما حرف كمين وإلئ وفي ورب والباء واللام

والثاء والواو ومن في القسم ... » .

مثاله : مُن ربي إنك لأشْر^(١) ، ويقال : مُن وَمِنْ في هذا بضم الميم وكسرها^(٢) .
وقوله : ولولا وحاشا على رأي^(٣) .

راجع للولا وحاشا معا لأن الخلاف بينهما ، فالخلاف في لولا سيذكره المؤلف في الباب ، وأما حاشا فمذهب سيبويه أنها حرف جر^(٤) ، والأخفش وأبو العباس^(٥) يجيزان فيها أن تكون حرف جر وفعلاً^(٦) ، ويستشهدان على فعليتها^(٧) بما حكى عن بعضهم من أنه سمع [من^(٨)] يقول : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حاشا الشيطان وأباً الأصْبَغ^(٩) ، إذ لا يوجد حرف ينصب ولا يرفع فلم يبق إلا أن تكون فعلاً بمعنى جاوز وجاز ، والمعنى جاوز أو جاز بعضهم زيدا ، أي لم يكن بعضهم زيدا وليس بعضهم زيدا كعدا فيمن نصب ، وما عدا في قول الجميع إلا من شذ^(١٠) .

(١) قال سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : مِنْ ربي لأفعلن ذلك ، وَمِنْ ربي إنك لأشْر ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله : والله لأفعلن ، ولا يدخلونها في غير ربي كما لا يدخلون التاء في غير الله » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٢) قال سيبويه : « ولا تدخل الضمة في (مِنْ) إلا ها هنا - يعني في القسم - » ، الكتاب ١٤٥/٢ .
(٣) الجزولية : ٢٢ ، وقوله : « الحرف الذي يجز به إما حرف كمن وإلى وفي ورب والباء واللام والتاء والواو ومن في القسم ... » .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجز ما بعده كما تجز حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ، الكتاب ٣٧٧/١ ، وانظر : ٣٥٩/١ .

(٥) يعني المبرد .

(٦) قال المبرد : « وحروف الاستثناء غيرها - يعني إلا - ما أذكره لك : أما ما كان من ذلك اسماً فغير وسوى وسواء وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا » ، المقتضب ٣٩١/٤ .

(٧) ب : فعليتها . (٨) تكلمة يلتزم بها السياق .

(٩) قال ابن السراج : « وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد ، قال : سمعت أعرابياً يقول : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأباً الأصْبَغ » ، نصب بـ (حاشا) ، الأصول ٢٨٨/١ .

(١٠) من أنها تجز ولو تقدمت عليها (ما) ، وبه قال الكسائي والجزمي والفارسي والربيعي . وتكون (ما) عند هؤلاء زائدة . وهو مذهب ضعيف لأن (ما) تزداد بعد الحروف لا قبلها . وما سمع فشاذ لا يقاس عليه .

انظر : البصريات ٨٧٤/٢ ، الارتشاف ٣١٨/٢ ، منهج السالك ١٧٥ ، المغني ١٤٢/١ ، همع الهوامع ٢٨٧/٣ .

وقوله : وفعل أخرى كخلا وعدا ^(١) .

الأشهر فيهما الفعلية ولم يعرف سيبويه الخفض بـ (عدا) ^(٢) إنما حكاها الأَخْفَش ^(٣) .

وقوله : وبخاشا على رأي ^(١) .

راجع لعدا أو حاشا لأن سيبويه لا ينصب بخاشا ولا يخفض بعدا وإنما يميز الوجهين /٢٦٧ فيهما الأَخْفَش ، وإليه وقعت الإشارة بقوله : على رأي هنا .

وقوله : واسم أخرى كعن وعلى وكاف التشبيه ^(١) .

مثال كونها اسما : جئت من عن يمينه ^(٤) ، وَغَدَوْتُ مِنْ عَلَيْهِ ^(٥) .

و ^(٦) :-

رُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ ^(٧)

(١) الجزولية : ٢٢ ب ، وقبله « وإما حرف مرة ... » .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : « وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون وليس وعدا وخلا ، ما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشي وخلا في بعض اللغات » ، الكتاب ٣٥٩/١ .

(٣) قال أبو حيان : « ولم يعرف سيبويه الجر بعدا ، وخلا إنما نقل الجر بهما الأَخْفَش وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر ، فإذا انجر كن حروفا ، وإذا انتصب كن أفعالا » ، الارتشاف ٣١٨/٢ .

(٤) ومثله قول قطري بن الفجاءة :-

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

انظر : شرح المفصل ٤٠/٨ .

(٥) كقوله : مزاحم العقيلي يصف ناقته :-

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا تُصِلُ وَعَنْ قَبْضِ بَرَزَاءَ مَجْهَلٍ

انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، الحزانة ١٤٧/١٠ - ١٥٨ .

(٦) كقول امرئ القيس :-

(٧) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

أَلَا ائْتِمِ صَبَاحًا أَتَيْهَا الرُّبُعُ وَأَنْطَقِي وَحَدَّثَ حَدِيثَ الرُّكْبِ إِنْ شَفَتْ وَاصْدُقِي =

(٥٢ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

ولا تكون كاف التشبيه كما ذكر إلا عند الأخفش ^(١) ، وأما سيبويه فلا تكون الكاف عنده اسماً إلا في الضرورة ^(٢) ، فكان حقه أن يستظهر على ذلك على عادته .

وقوله : فمن تكون لابتداء الغاية ^(٣) .

مثاله : جئت من الدار .

وقوله : للتبويض ^(٤) .

مثاله : أكلت من الرغيف .

وقوله : ولتبيين الجنس ^(٥) .

مثاله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا ^(٦) الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ .

وقوله : وتزاد لاستغراق الجنس في الفعل والفاعل ^(٧) في النهي .

= وتمة البيت :

... .. يَجْتَنِبُ وَسَطَنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

ابن الماء : طائر يقال له الغريق ، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه ، يجنب : يقاد ، تصوب : تنحدر ، ترتقي : ترتفع ، يريد أن عين الناظر تصعد فيه النظر وتصوبه إعجاباً به . انظر : الخزانة ١٠/١٦٧ .

الشاهد فيه : استعمال الكاف اسماً بمعنى مثل ، ودخول حرف الجر عليها .

الديوان ١٧٦ ، الصحاح ٤/١٤٢٥ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، الفصول الخمسون ٢١٧ ، المباحث الكاملية ٣/٢ ، شرح الجمل ١/٤٧٨ ، رصف المباني ٢٧٣ ، اللسان ٩/٣١٢ (كوف) ، الخزانة ١٠/١٦٧ .

(١) انظر رأي الأخفش في : المباحث الكاملية ٣/٢ ، شرح الكافية ٢/٣٤٣ .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : « ... يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله فأجري مجرى بعبد الله ، إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ١/٢٠٣ .

(٣) الجزولية ٢٢ ب .

(٤) الجزولية : ٢٢ ب وفيها « وللتبويض ... » .

(٥) ب : واجتنبوا والصواب ما أثبتته .

(٦) تمامها : ﴿ ... وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [الحج : ٣٠] .

(٧) في الجزولية : ٢٢ ب في الفاعل والمفعول . وهي لا تدخل على الفعل أصلاً .

يريد لبيان استغراق الجنس أو لتأكيد مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النهي لا يقيم من رجل في الفاعل ، ولا تضرب من رجل في المفعول ، ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النهي : لا يقيم من أحد في الفاعل ، ولا تضرب من أحد في المفعول .

وقوله : وفيها وفي المبتدأ في النفي والاستفهام ^(١) .

مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النفي ما قام من رجل في الفاعل وما ضربت من رجل في المفعول ، وفي الاستفهام في الفاعل : هل قام من رجل ؟ وهل ضربت من رجل ؟ في المفعول ، وهل لكم من بطل ؟ في المبتدأ .

ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النفي والاستفهام : ما قام من أحد وهل قام من أحد ؟ ، وما ضربت من أحد ، وهل ضربت من أحد ؟ وما في الدار من أحد ، وهل فيها من أحد ؟ .

وقوله : وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول ^(٢) .

فأولوه على أن الفاعل مضمر والتقدير : قد كان كائن من مطر ، وإضمار كائن لتقدم كان كقوله : ﴿ إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ ^(٣) يريد إذا أخرج المخرج ، فأضمر المخرج لتقدم أخرج ^(٤) .

وقوله : وقد تدخلها معنى مع ^(٥) .

مثال : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٦) وليس هذا عند المحققين على ما قال .

(١) الجزولية : ٢٢ ب - ٢٣ أ .

(٢) الجزولية : ٢٣ ، وقوله : « وقد حكى بعض البغداديين قد كان من مطر ، فزادها في الإيجاب وهو ... » .

(٣) تمامها : ﴿ ... وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [النور : ٤٠] .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٦١٢/١ .

(٥) الجزولية : ٢٣ أ .

(٦) تمامها : ﴿ ... قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ، آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران :

و(إلى) فيه عندهم على أصلها ، والكلام محمول على معناه /٢٦٨ والتقدير: من يضيف نصرته لي إلى الله ، أي إلى نصره الله ^(١) ، فنصرة الله هنا هي انتهاء الغاية .

وقوله : وقد يدخلها معنى على ^(٢) .

مثاله : ﴿وَأَصْلَبْكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ^(٣) أي على جذوع النخل ، وليس هذا عند المحققين على ما قال ، ولكن (في) فيه على أصلها وهي هنا للوعاء ، لأن الجذع مكان المصلوب والمكان ^(٤) وعاء للمتمكن فيه .

وقوله : ورب للتقليل ^(٥) .

قد تكون لتقليل ذات الشيء ، وقد تكون لتقليل نظيره ^(٦) نحو ^(٧) :

فَيَأْرُبْ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتُ وَرَأَاهُ ^(٨)

(١) قال الزمخشري : « (إلى الله) من صلة أنصاري مضمنا معنى الإضافة ، كأنه قيل من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله لينصروني كما نصرني ، أو يتعلق بمحنوف حالا من الياء ؛ أي أنصاري ذاهبا إلى الله ملتجئا إليه » ، الكشاف ٤٣٢/١ ، فالكلام عند هؤلاء على التضمنين .

(٢) الجزولية : ٢٣ ، وقبلة : « وفي للوعاء وقد ... » .

(٣) تمامها : ﴿... وَتَعْلَمُنَّ إِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه : ٧١] .

(٤) ب : والوعان ولا معنى لها ، والتصويب من الشرح الصغير ٢١٣ .

(٥) الجزولية : ٢٣ .

(٦) قال المرادي : « قال بعضهم : (رب) حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير »

الجنى الداني ٤٢٢ .

(٧) قول امرئ القيس .

(٨) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بَعْسَعَسَا كَأَنِّي أَنَادِي أَوْ أَكَلَمُ أُخْرَسَا

وعجز بيت الشاهد :-

.... .. وَطَاعَتْ عَنْهُ الْحَيْلَ حَتَّى تَنْفَسَا

عسعس : اسم موضع ، أخرس : الذي لا ينطق ، كررت وراءه : عطفت ورجعت وراءه ، وقاتلت

أصحاب الخيل ، حتى تنفسا : أي وجد متنفسا ومتسعا . شرح الديوان ١٠٥ - ١٠٦ .

الشاهد فيه : أن (رب) هنا لتقليل النظير ، فكثير من المكرويين كر وراءهم ، وقل مثل ذلك لغيره .

الديوان ١٠٦ ، المباحث الكاملية ٧/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ٨ .

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أن المراد بدخول رب هنا تقليل نظير هذا المذكور هنا ، ولا ينبغي أن تؤخذ رب هنا على معنى التكثر للمكرويين [خلافاً ^(١)] للكوفيين ^(٢) ، وكما غلط من غلط فيها فظنها لا تكون إلا تكثر ، وهو قول صاحب العين ^(٣) ، لأن وضع (رب) إنما هو للتقليل ، فأخرجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكرويين المكرور وراءهم (والكار والكر) ^(٤) إخراج الشيء عن وضعه من غير دليل .

وقوله : ولا تعمل مباشرة في معرفة إلا وهو مضمّر مبهم مفسر بواحد منصوب ^(٥) .

مثاله : ربه رجلاً لقيت ، ومعنى قوله : مبهم بعد قوله : مضمّر أن المضمّر حقه أن يجيء بعد مفسره فيعلم المراد به حين التلفظ به ، فلا يكون إذ ذلك مبهماً لأنه قد علم المراد به وليس المضمّر هنا كذلك لأن مظهره لم يتقدم ، فيعلم المراد به عند ذكره ، ولكنه يكون عند ذكره مبهماً حتى يجيء ما يفسره بعد ، ولذلك جاز أن تعمل فيه (رب) لأنه لما كان مبهماً عند ذكره ولم يخص ذاك جنساً من أي جنس كان أبهم من النكرة ولم يتقدم له ما يعود عليه . فيكون معهوداً كأن يقع عليه المعنى الذي كان ^(٦) المضمّر به ^(٧) معرفة ، ولم يكن فيه إلا الإبهام الذي هو أكثر من إبهام النكرات غالباً .

(١) تكملة يلتم بها السياق .

(٢) المشهور من مذهب الكوفيين أنهم يرونها تفيد التقليل .

انظر : الأصول ٤١٨/١ ، الارتشاف ٤٥٥/٢ ، التذيل والتكميل ١٣٧/٤ ، مع الهوامع ١٧٤/٤ .
(٣) ظن محقق الارتشاف أن صاحب العين هنا هو الخليل بن أحمد الفراهيدي كما هو المتبادر إلى الذهن .
انظر الارتشاف ٤٥٥/٢ هـ ١ ، ويرد ذلك أن هذه المسألة وردت في الارتشاف ٤٥٥/٢ وفي التذيل والتكميل ١٣٧/٤ ، وفي مع الهوامع ١٧٤/٤ ، منقولة عن صاحب البسيط : قال : « ذهب البصريون إلى أنها للتقليل كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر - ثم قال - ولا يخالف هؤلاء إلا صاحب العين فإنه صرح بكونها للتكثر دون التقليل » .

فهذا ينبغي أن يكون الخليل هو صاحب العين هنا ، وربما كان صاحب البسيط يرى أن العين ليس من تأليف الخليل بن أحمد كما يراه بعض اللغويين .

(٥) الجزولية : ١٢٣ .

(٤) كذا في المخطوط .

(٧) أي بسببه .

(٦) كان : معادة في ب .

وقوله : ولا بواسطة ... إلى آخره ^(١) .

مثاله : رب رجل وأخيه لقيته ، واستثناؤه أيضا (أخيه) من قولك رب رجل وأخيه من المعارف غير صحيح / ٢٦٩ عند النحويين ، لأنه عند النحويين نكرة من حيث كان المعنى : رب رجل وأخي رجل لقيت ^(٢) ، وإذا كان المعنى على هذا لم يكن إلا نكرة ، فكيف يستثنى من المعارف ؟ وإنما هو نكرة لا معرفة ، فللقائل أن يقول : فاستثناؤه من المعارف غير مانع على هذا الفهم .

والجواب : أن له أن يستثنيه ^(٣) منها بالنظر إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه لو لم تدخل (رب) على النكرة الذي يعود هذا الضمير عليها وبقيت النكرة على أصلها ، فإن النكرة أصلها إذا عاد عليها الضمير أن يكون ما أضيف إليه معرفة ، وهكذا ينبغي أن يكون (وأخيه) هنا ، لا يعطف على معمول (رب) لو بقي على أصله ، ولو لم تُجره العرب مجرى النكرة ، إلا أن العرب أجرت قولك : رب رجل وأخيه مجرى قولك : رب رجل وأخي رجل ، وهذا الذي فعلته العرب فيه هو الذي ينبغي أن يكون إذا لم يراع إلا المعنى ولم يراع اللفظ ، لأنك إنما تريد أن تقول : رب رجل ورب أخي رجل لقيت فهذا الضمير وإن تقدم له ما يعود عليه فإنك لم تقدم بالمتقدم قصد واحد بعينه فتكون عودة الضمير عليه بمعنى الإحالة على المتقدم الذكر دون غيره ، وإذا لم يكن كذلك فقد ارتفع عن ضمير النكرة المعنى الذي عرفه وإذا ارتفع عنه ذلك بقي نكرة بحسب ظاهره ، لكن أصل وضع ضمير النكرة كما قلنا أن يكون معرفة لا نكرة فأجراه سبويه

(١) الجزولية: ٢٣، وبعده: «... إلا وهو مضاف إلى مضمير يعود على ظاهر نكرة عمل فيه رب مباشرة» .

(٢) هذا عند كثير من النحويين من أن الضمير العائد على نكرة نكرة .

انظر : الكتاب ١/ ٢٤٤ ، شرح اللمع ١/ ٣٠٣ ، المفصل ٢٨٦ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٢ ، الباحث الكاملية ٩/ ٢ ، شرح الجمل ١/ ٥٠٤ ، التسهيل ١٥٥ ، البسيط ١/ ٣١١ (المغرب) ، الارتشاف ٢/ ٥٠٣ ، التذيل والتكميل ٤/ ٧٠ ، شفاء العليل ٢/ ٧٠٣ ، المساعد ٢/ ٣٣١ ، وغيرها حتى إن هذه المصادر لم تذكر سوى الرأي الذي ذكره الشارح .

وذهب الفارسي إلى تعريفه ، لأنه يغتفر في العطف ما لا يغتفر في غيره : انظر إيضاح الشعر ٥٧١ ، منهج السالك ٢٦١ ، توضيح المقاصد ٢/ ١٩٦ ، المغني ٢/ ٧٧٢ - ٧٧٣ ، وبه قال ابن الحاجب انظر : الأمالي النحوية ٢/ ٤٦ .

(٣) ب : يستثنى وهو خطأ ظاهر .

على أصله ، ولم ييال بهذا الذي طرأ عليه من جهة الكلام ، لأنه أمر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه ^(١) ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة ، ثم اعتذر عن كونهم حكموا لهذا الاسم بحكم النكرة ، فإن هذه الإضافة قد تحيىء بمعنى الانفصال ، وبأن هذا الضمير إنما هو ضمير نكرة أي ضمير نكرة لم يطرأ عليه عند إضماره من القصد إلى واحد بعينه ما يخرج عن التنكير إلى التعريف ^(٢) .

وقوله : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم ^(٣) .

هو مذهب الفارسي ^(٤) وأبي بكر ^(٥) ، وذلك أن العرب تقول : رب رجل يقول ذلك ورب رجل يفهم ، ولا يريد على / ٢٧٠ هذا ، وظاهر هذا أن هذا الفعل الذي هو قول ذاك قليل في الرجال ، فيقول ذلك هو العامل برب رجل هو معموله ، أضفنا القول الذي هو قول ذلك إلى الرجل بواسطة (رب) ^(٦) ، على معنى تقليل القول لذلك في هذا الجنس ، فكذلك قولنا رب رجل يفهم ، أن ظاهر هذا الفعل الذي هو الفهم قليل في جنس الرجل ، فيفهم هو العامل ورب رجل هو معموله أضفنا الفهم إلى الرجل بواسطة (رب) ، على معنى تقليل الفهم لهذا الجنس ، فإذا كان هذا ظاهر هذا الكلام

(١) قال سيبويه : « وأما (رب رجل وأخيه منطلقين) ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : (وأخيه) في موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له ، فإن قيل : أمضاة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائل : إلى معرفة ، ولكنها أجريت مجرى النكرة » ، الكتاب ٢٤٤/١ .

(٢) قال رحمه الله تعالى : « ويدل على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجل وزيد ، ولا يجوز لك أن تقول : رب أخيه ، حتى تكون ذكرت قبل ذلك نكرة ، ومثل ذلك قول بعض العرب : كل شاة وسخلتها أي وسخلتها لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئا بعينه ، وأنت تريد شيئا من أمة كل واحد منهم رجل وضممت إليه شيئا من أمة كلهم يقال له : أخ ، ولو قلت : وأخيه وأنت تريد شيئا بعينه كان محالا » ، الكتاب ٢٤٤/١ . وانظر : ٢٤٥/١ .

(٣) الجزولية : ٢٢٣ . (٤) انظر رأي الفارسي في : الإيضاح ٢٥١ .

(٥) يعني ابن السراج وانظر رأيه في : الأصول ٤١٨/١ .

(٦) قال سيبويه : « وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب » ، الكتاب ٢٠٩/١ ، وانظر : الأصول ٤١٨/١ .

أمكن أن يأخذ قوم بهذا الكلام ، فيقولون ^(١) لا يفتقر معمول (رب) إذا كان ظاهرا إلى صفة بدليل قول العرب : رب رجل يقول ذاك ، ورب رجل يفهم ، ألا ترى أنه ليس هنا إلا عامل ومعمول لا صفة ، فهذه تكون حجة من يقول : إن رب لا تفتقر الصلة من معموليها إلى صفة ، وهو ظاهر قول سيبيويه لأنه قال : « ويقول : رب رجل يقول ذاك أضفت القول إلى الرجل برب » ^(٢) إلا أن هذا الذي هو ظاهر في هذا الموضوع لا ينبغي أن يُعَوَّل عليه ، وذلك أنه ليس من كلام العرب أن يتعدى فعلُ المضمرِ إلى ظاهره لا يقول أحد : زيد يمر وهو يريد : يمر زيد بنفسه ، وإذا قلنا هذا الذي ظهر لنا أولا في : رب رجل يقول ذاك ورب رجل يفهمُ جاء فعل المضمر متعديا إلى ظاهره ، فجاء مثل زيد يمر الذي ليس من كلام العرب فينبغي أن يعدل عنه ، ولا يجعل (يقول ذاك) عاملا في (رب) ، وإنما ينبغي أن تكون يقول ذاك صفة لرجل لا عاملا فيه بواسطة لثلاث يتعدى فعل المضمر إلى ظاهره ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في هذا جهة لمن قال : إن الظاهر من معمولي (رب) لا يلزمه الصفة ، لأن قولنا : يقول ذاك ويفهم من قولنا : رب رجل يفهمُ ورب رجل يقول ذاك كما قلنا : إنما هو صفة لرجل كما قلنا : لا عامل فيه .

فإن قال قائل فيه : إنه عامل في رب أخطأ ولابد ، لأنه يأتي منه تعدية فعل المضمر إلى ظاهره ، وذلك لا يجوز وهذا الذي رددناه وخطأناه هو الذي قال به الوقشي ^(٣) رادا على الفارسي وأبي بكر ٢٧١ في قولهما : إنه لابد لمعمول رب إذا كان ظاهرا من صفة ^(٤) ، وقد تبين فساده فانبغي أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي .

(١) ب : فيقولوا .

(٢) الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) الوقشي : (٤٠٨ - ٤٨٩ هـ) .

أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الكنايني الوقشي الكاتب ، من أهل طليطلة ، كان عالما بالعربية واللغة والشعر . والحديث والفقه والأحكام والكلام أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمر الحداد له النكت على الكامل وغيرها .

« انظر : معجم الأدباء ٢٨٦/١٩ - ٢٨٧ ، بغية الوعاة ٣٢٧/٢ - ٣٢٨ » .

(٤) انظر رأي الوقشي في : شرح الجزولية ٢/ص ١٠ ، الارتشاف ٤٥٧/٢ ، التذيل والتكميل ٣٧/٤ ، منح السالك ٢٦١ ، همع الهوامع ١٧٨/٤ ، وقد صحف محقق الجمع اسم أبي الوليد الوقشي فصار عنده : الوحشي ، وذكر أنه وجد محمد بن الحسين الموصلي كان يعرف بابن وحشي فقلعه المراد هنا . الجمع ١٧٨/٤ هـ ٣ . والرأي مشهور لأبي الوليد الوقشي مما لا يحتمل أدنى شك فيه .

فإن قيل : وكيف يكون كلام الوقشي خطأ وهو الظاهر من قول سيبويه الذي قدمتموه في رب رجل يقول ذاك ^(١) ؟

قلنا : يكون قول سيبويه مجازا ، ويكون المعنى فيه أضفت ما قام مقامه يقول ذاك من عامل رب إلى الرجل بررب ، وذلك أن عامل (رب) ي حذف معها كثيرا ويقوم طول الكلام بالصفة مع أنها جواب في المعنى لمن قال : ما رأيت رجلاً يقول ذاك وما رأيت رجلاً يفهم ، فقلت له - أنت مجيبا - : رب رجل يقول ذاك رأيت أو رب رجل يفهم رأيت ، ثم حذفت رأيت للاستغناء عنها بوجودها فيما هذا الكلام جوابه . ولطول هذا الكلام الذي هو جواب لصفة معمول رب قامت الصفة مقام عامل رب فنسب سيبويه إليها ما هو منسوب إلى عامل رب من إضافته إلى الرجل بالواسطة لما قامت مقامه . وقوله : ومتى لحقتها (ما) ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية ^(٢) .

ليس هذا مذهب سيبويه ، ولكنها عنده إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية ^(٣) ، وما ذكره هذا المؤلف قد حكاه غير سيبويه ^(٤) وأنشدوا ^(٥) :-
رَبِّمَا الظَّاعِنُ الْمُؤَبِّلُ ^(٦) فِيهِمْ وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارَى ^(٧)

(١) انظر ما سبق ص : ٨٢٤ . (٢) الجزولية : ٢٣ .

(٣) قال سيبويه : « جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيؤها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى : رب يقول ، ولا إلى : قل يقول ، فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل » ، الكتاب ٤٥٩/١ .
(٤) نسب المرادي هذا إلى المبرد . انظر : الجنى الداني ٤٢٩ .

وقد صرح المبرد بدخول (ربما) على الأفعال ولم يعرض للجملة الاسمية . انظر : المقتضب ٤٧/٢ ، ٥٤ ، الكامل ٤٤٢/١ (الدالي) .

والذي صرح بدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية ابن السراج حين قال : « والوجه الثالث : - أن نصلها فتستأنف (ما) بعدها وتكفها عن العمل فتقول : ربما قام زيد وربما قعد ، وربما زيد قام » ، الأصول ٤١٩/١ .

(٥) لأبي دؤاد الإيادي (..... -) .

اختلف في اسمه فقيل : جارية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة بن الشرقي ، شاعر جاهلي ، أحد فرسان الخيل المشهورين ، وكان في عصر كعب بن مامة الإيادي الذي أثر بنصيبه من الماء رفيقه الإيادي فمات عطشا وضرب به المثل في الجود .

« الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، المؤلف والمختلف ١١٥ ، سمط الآلي ٨٧٩/٢ ، الخزانة ٥٩٠/١٠ - ٥٩٢ .

(٦) ب : الموجل .

(٧) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :-

وينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية للضرورة
كقوله (١) :-

وَقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصُ ابْنِي سُهَيْلٍ مِّنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ (٢)

= أَوْحَشْتُ مِنْ سُرُوبٍ قَوْمِي تَعَارُ فَارُومٌ فَشَابَةٌ فَالْسَّارُ

والقصيدة قافيتها (راء مضمومة) خلافا لما أورده الشارح ، وقد ورد البيت في الديوان بالضم (يَبْتَهَنُ المِهَارُ) ويروى (رُبَّمَا الْجَائِلُ) الخزانة ٥٨٨/١٠ .

أوحشت : أقفرت ، سروب : جمع سرب المال السارح من إبل وخيل . تعار وأروم وشابة والستار : مواضع ، الجامل : الجماعة من الإبل مع من يسوقها ، وإبل مؤبلة إذا كانت للقتية ، العناجيج : الخيل الطوال الأعناق ، واحدها عنجوج ، المهار : جمع مهر وهو ولد الفرس والأنثى مهرة . انظر : الخزانة ٥٨٩/١٠ - ٥٩٠ .

الشاهد : أن (رب) المكشوفة بما دخلت على الجملة الاسمية .

الديوان ٣١٦ ، الأزهية ٩٤ ، ٢٦٦ ، المفصل ٢٨٧ ، الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، المباحث الكاملية ١٠/٢ ، ١١ ، شرح الجزولية ٢/ص ١١ ، شرح الكافية ٣٣٢/٢ ، رصف المباني ٢٧٠ ، ٣٨٤ ، شرح شواهد المغني ٤٠٥/١ - ٤٠٦ ، الخزانة ٥٨٦/١٠ - ٥٩٢ ، شرح أبيات المغني ١٩٨/٣ - ٢٠٣ .

(١) قيل : إن القاتل رجل من بني بختر بن عتود .

(٢) من البحر الوافر ثاني ثلاثة أبيات هي :-

فَلَسْتُ بِنَارِلٍ إِلَّا أَلْمْتُ بِرْخِلِي أَوْ خَيَالَتَهَا الْكَذُوبُ
كَأَنَّ لَهَا بِرْخِلَ الْقَوْمِ بَوًّا وَمَا إِنَّ طَيْهَا إِلَّا اللَّغُوبُ

ويروى ابني زياد . الخزانة ٣٥٢/٩ .

ألمت : من الإلام وهي الزيادة بلا ليت ، الرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع . خياله : طيف يقال : خيال وخيالة . كذوب : صفة خيالة ولم يؤنث لأن فعولاً مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وجعلها كذوباً لأنها تخيل له في النوم ما لا يتحقق . القلوص : الناقة الشابة ، الأكوار : جمع كور وهو الرحل بأداته ، يريد إذا سرحت هذه الناقة لم تبعد لشدة تعبها وكلالها ، البو : أصله جلد الفصيل يحشى تبناً لتدر عليه الأم ، طب : السقم ، اللغوب : الإعياء . الخزانة ٣٥٣/٩ - ٣٥٥ .

الشاهد فيه : أنه جعل جملة (مرتعا قريب) خبراً لـ (جعل) والأصل فيه أن يكون جملة فعلية .

الحماسة ١٨٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١٦٣/١ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ٣٠٧/٢ ، المغني ٢٥٩/١ ، المقاصد النحوية ١٧٠/٢ - ١٧٣ ، شرح شواهد المغني ٦٠٦/٢ - ٦٠٧ ، مع الهوامع ١٤١/٢ ، الخزانة ١٢٠/٥ ، ٣٥٥ - ٣٥٢/٩ ، شرح أبيات المغني ٣٦١/٤ - ٣٦٣ ، الدرر اللوامع ١٠٨/١ .

وكقوله (١) :-

وَبُنْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا (٢)

وكقوله (٣) :-

لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقُ كُنْتُ كَالْعَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارِي (٤)

(١) اختلف في القائل على النحو الآتي :-

أ - الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قره بن هبيرة القشيري ، كان شريفا شاعرا ناسكا عابدا توفي سنة ٩٥ هـ . انظر : ديوانه ١١٣ .

ب - قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى . انظر : ديوانه ١٩٥ .

ج - عبد الله بن عبيد الله بن عمرو بن مالك الخثعمي ، المعروف بابن الدمينه ، شاعر بدوي من أرق الناس شعرا من شعراء العصر الأموي اغتاله مصعب بن عمرو السلولي نحو سنة ١٣٠ هـ . وانظر : ديوانه ٢٠٦ - ٢٠٧ .

د - إبراهيم بن العباس بن محمد الصولي ، نسب هذا البيت وآخر له ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤٧/١ ، ويَعِدُهُ ما ذكره البغدادي من « أن وفاة إبراهيم بن الصولي سنة ثلاث وأربعين ومائتين . ووفاته أبي تمام سنة اثنتين وثلاثين ومائتين » ، الخزائن ٦٣/٣ ، فكيف يذكره أبو تمام .

(٢) من البحر الطويل وبعده :-

أُكْرِمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ قَتْنِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا
ويروى : « وَأُثْبِتُ لَيْلَى » الزهرة ١٩٣/١ .

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد التحضيض شنودا .

ديوان الصمة ١١٣ ، ديوان المجنون ١٩٥ ، ديوان ابن الدمينه ٢٠٦ ، الحماسة ٥/٢ ، الزهرة ١٩٣/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ١١٥/٣ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ١٧٧/١ ، مع الموامع ٣٥٣/٤ ، الخزائن ٦٠/٣ ، ٥١٣/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣٠٣ ، الدرر اللوامع ٨٣/٢ .

(٣) عدي بن زيد العبادي .

(٤) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

أُبَصِّرْتُ عَيْنِي عِشَاءً ضَوْءَ نَارٍ مِنْ سَنَاهَا عَرَفُ جُنْدِي وَغَارِ

سناها : السنه مقصور ضوء النار (اللسان ٤٠٣/٤ « سنا ») . العرف : الرائحة . هندي : العود الطيب الذي من بلاد الهند (اللسان ٤٣٨/٣ « هند ») غار : نبات طيب الرائحة (اللسان ٣٥/٥ « غور ») . شرق فلان بريقه أو بالماء : إذا غص به ولم يقدر على بلعه ، الغصان : من غص فلان بالطعام إذا لم يقدر على بلعه . الاعتصار : الالتجاء . الخزائن ٥١٠/٨ - ٥١١ .

=

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد (لو) شنودا .

وأمثالها (١) .

وقوله : ولا يكون الفعل إلا ماضيا لفظا ومعنى (٢) .

مثاله : ربما قام زيدٌ .

وقوله : أو معنى (٣) .

مثاله : ربما يقومُ زيدٌ ، بمعنى الماضي ، وقد تقدم أن ربما تنقل ٢٧٢/ المهيم عن معناه إلى الماضي (٤) .

وقوله : الباء تكون للإلصاق (٣) .

معنى الإلصاق الإضافة أي يضيف الفعل إلى ما كان لا ينضاف إليه ، لولا هي مثاله : خاضَ برجله الماءَ .

وقوله : ويدخلها معنى الاستعانة (٣) .

مثاله : كتبت بالقلم وإنما هي في الأصل لإضافة الكتب إلى القلم ، إذ لا يصل الكتب إلى القلم في الأصل لا تقول : كتبت القلم ، ولا كتبت الشيء القلم ، فهذا كان أصل هذا أعني أن لا ينضاف الكتب إلى القلم ، فجاءت الباء لتضيف الكتب إلى القلم ، وصحتها من المعنى أن القلم به استعين على الكتب ، إذ لو لم يكن القلم لم يكن الكتب مع وجود الكاتب والمكتوب فيه والمداد إن لم يوجد القلم أصلا ،

= الديوان ٩٣ ، الكتاب ٤٦٢/١ ، إيضاح الشعر ٥٨٢ ، معجم مقاييس اللغة ٢٦٤/٣ ، المستقصى ٤٠٨/٢ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ١٩١/٧ ، الجنى الداني ٢٩٢ ، المغني ٢٩٧/١ ، شرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، ٦٥٩ ، مع الهوامع ٣٤٨/٤ ، الخزانة ٥٠٨/٨ - ٥١٣ ، ١٥٢/١١ ، ٣٠٣ ، شرح أبيات المغني ٨٢/٥ - ٨٤ ، الدرر ٨١/٢ .

(١) كقول جرير :-

تَوَ فِي طَهْيَةِ أَحْلَامٍ لَمَّا اغْتَرَضُوا دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

ديوانه ٥٨٧ وغيرها من الشواهد .

(٢) غير موجود في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ٨٤ .

(٣) الجزولية : ٢٣ . (٤) انظر ما سبق ص : ٤٥٧ .

فلما وجد القلم استعين به على الكتب قد حملها هذا المعنى مع أنها أفادت إضافة ما كان ينضاف لولا وجودها .

وقوله : ومعنى المصاحبة ^(١) .

مثاله : خرج زيد بشيابه ، فهذه الباء أيضا لولا هي لم تنضاف خرج زيد إلى الثياب أصلا ، ولا أمكن أن يقال : خرج زيد بشيابه ، فالباء أضافت خرج زيد إلى الثياب وحصل بدخولها من المعنى : أن زيدا خرج مصاحبا لثيابه ، فلذلك قالوا فيها : إنه دخلها معنى المصاحبة مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف إلى الثياب لولا وجودها .

وقوله : ومعنى الظرف ^(١) .

مثاله : زيد بالبصرة ، والأصل : زيد كائن بالبصرة ، فالباء أفادت إضافة كائن إلى البصرة ، ولولا هي لم ينضاف كائن إلى البصرة لأنه لا يصح أن يقال : زيد كائن بالبصرة لكنها مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف لولا هي أعطت معنى كون البصرة مكانا لزيد ، فأفادت معنى الظرف .

وقوله : وتكون للتعديدية ^(١) .

معناه : وتكون لتعديدية ما كان أصله ألا يتعدى ، يقول القائل : وكذلك هي في كل ما قدمته لتعديدية ما لا يتعدى ، وتوصل ما كان لا يصل ، فيقول إنما يريد وتكون لتعديدية ما لا يتعدى بمعنى الهمزة التي هي لتعديدية ما لا يتعدى ومثاله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ ^(٢) إذ معناه لأذهب / ٢٧٣ سمعهم ، وإلا فالإلصاق تعديدية في المعنى .

وقوله : وتكون زائدة في المعنى [في الفاعل ^(٣)] .

(١) الجزولية : ٢٣ .

(٢) تمامها : ﴿ وَأَنْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٠] .

(٣) تكملة من الجزولية : ٢٣ .

مثاله : ﴿ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً ﴾ (١) .

وقوله : والمفعول به (٢) .

مثاله (٣) :-

سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يُقْرَأُ بِالسُّورِ (٤)

(١) الآية ﴿ قُلْ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد : ٤٣] .

(٢) الجزولية : ٢٣ .

(٣) ورد في قصيدتين لشاعرين هما :-

أ - الراعي الحميري (..... - ٩٠ هـ) .

أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الحميري ، شاعر أموي عاصر جريرا والفرزدق ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو غمير أهل بيت وسؤدد . هجاء جرير هجاء مرا دامغا . « الشعر والشعراء ١/٤١٥ - ٤١٨ ، الأغاني ٢٠/١٦٨ - ١٧٣ ، الخزنة ٣/١٥٠ - ١٥١ » .

ب - القتال (..... - نحو ٧٠ هـ) .

أبو المسيب عبد الله أو عبيد الله بن مجيب المضرحي ، من بني كلاب ربيعة ، شاعر فاتك من الفرسان الشجعان ، وأما (القتال) فإنه لقب غلب عليه لتمرده وفتكه ، سجن في المدينة لقتله ابن عم له اسمه زياد . ثم فر من السجن بعد قتله السجنان .

« الشعر والشعراء ٢/٧٠٥ - ٧٠٦ ، الأغاني ٢٠/١٥٨ - ١٦٦ ، سمط اللآلي ١/١٢ - ١٣ ، الخزنة ٩/١١٢ » .

(٤) من البحر البسيط ومطلع قصيدة الراعي :-

يَا أَهْلُ مَا بَالَ هَذَا اللَّيْلِ فِي صَفَرٍ يَزْدَادُ طُولاً وَمَا يَزْدَادُ مِنْ قِصَرٍ

ومطلع قصيدة القتال :-

عَبْدُ السَّلَامِ تَأْمَلْ هَلْ تَرَى ظُعْناً إِنِّي كَبُرْتُ وَأَنْتَ الْيَوْمَ ذُو بَصَرٍ

وصدر البيت في الديوانين :-

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّائَتْ أَحْمِرَةً

صفر : اسم الشهر ، وخصه بالذكر لأن أهم أصابه فيه . عبد السلام : ابن القتال .

ظعن : جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج . الحرائر : جمع حرة وهي الكريمة الأصيلة ضد الأمة . الربات : جمع ربة بمعنى صاحبة . أحمره : جمع حمار جمع قلة ، وخص الحمير لأنها رذال المال وشرة . سود المحاجر : صفة لربات ، أراد بهذا الإماء السود . لا يُقْرَأُ : صفة ثانية لربات ، يقول : هن كريمات خيرات يُقْرَأُ القرآن .
الخزنة ٩/١٠٩ - ١١٢ .

وقوله : والمبتدأ ^(١) .

مثاله : بحسبك زيد .

وقوله : والخبر ^(١) .

مثاله : ما زيد بقائم وهل زيد بقائم .

ومعنى كون الحرف زائداً أي أنه يفيد الكلام بدخولها ما يفيدته بخروجها ،
والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد ^(٢) .

وقوله : في الأعراف ^(٣) .

استظهر على قوله ^(٤) :-

... .. فَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ ^(٥)

= الشاهد فيه : زيادة الباء في المفعول به .

ديوان الراعي ١٠١ ، ديوان القتال ٥٢ ، مجالس ثعلب ٣٠١/١ ، المخصص ٧٠/١٤ ، شرح المفصل ٢٣/٨ ، المباحث الكاملية ١٤/٢ ، شرح الكافية ٢٧٣/٢ ، البحر المحيط ٤٠٩/١ ، الجني الداني ٢٣٥ ، المغني ٢٧/١ ، ١١٥ ، ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، شرح شواهد المغني ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، الخزانة ١٠٧/٩ - ١١٢ ، شرح أبيات المغني ٣٦٨/٢ - ٣٧٣ .

(١) الجزولية : ٢٣ أ .

(٢) انظر هذا في : الأصول ٢٥٩/٢ ، شرح المفصل ١٣٧/٨ - ١٣٨ .

(٣) الجزولية : ٢٣ أ ، وقبله : « إلا أن زيادتها في الخبر مقصورة على النفي والاستفهام » .

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - عبيدة بن ربيعة بن قحطان بن ناشرة بن رزام بن مازن . انظر : شرح أبيات المغني ٣٩٠/٢ .

ب - القحيف العجلي . انظر : الحماسة البصرية ٧٨/١ .

ج - رجل من بني تميم . انظر : الحماسة ١٢٢/١ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أُبَيَّتَ اللَّعْنُ إِنَّ سَكَابَ عِلْقٍ نَقِيسٌ لَا تُعَارُ وَلَا تُبَاغِ

وصدر البيت :-

= فَلَا تَطْمَعُ أُبَيَّتَ اللَّعْنِ فِيهَا

في أحد القولين ^(١) .

وقوله : واللام تكون للملك ^(٢) .

مثاله : هذا غلامٌ لِزَيْدٍ .

وقوله : وللمجرد التخصيص ^(٢) .

مثاله : هَذَا أَخٌ لِرَيْدٍ .

وقوله : وللاستحقاق ^(٢) .

مثاله : السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ .

وقوله : ويحيى لمجاز الملك ^(٢) .

مثاله : كن لي أكن لك وهذه المعاني الثلاثة التي هي مجرد التخصيص والاستحقاق ومجاز الملك كلها راجعة إلى معنى واحد وهو مجاز الملك ، فقد كان أحسن مما قال وأخصر أن تقول : واللام تكون للملك حقيقة أو مجازاً ^(٣) .
وقوله : ويلزمها معنى التعجب في باب القسم ^(٢) .

= أبيات اللعن : تحية الملوك . واللعن الطرد ، سكاب : اسم فرس الشاعر ، علق نفيس : مال يبخل به ، والعلق : ما فيه علاقة للقلب لجودته . الخزانة ٣٠٠/٥ ، شرح أبيات المغني ٣٩٠/٢ .

الشاهد فيه : زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب .

الحماسة ١٢٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢١١/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١١٢/١ ، الحماسة البصرية ٧٨/١ ، المباحث الكاملية ١٥/٢ ، شرح الجزولية ١٢/ص ٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، الارتشاف ٤٣٢/٢ ، منهج السالك ٢٥٠ ، الجنى الداني ١١٦ ، المغني ١١٧/١ ، تخلص الشواهد ٨٩ - ٩٠ ، المقاصد النحوية ٣٠٢/١ - ٣٠٥ ، شرح شواهد المغني ٣٣٨/١ - ٣٣٩ ، الخزانة ٢٩٧/٥ - ٣٠١ ، شرح أبيات المغني ٣٣٨/٢ - ٣٩١ .

(١) القولان هما : أن تكون (شيء) هي الخبر والباء زائدة . أو تكون الباء غير زائدة والجار والمجرور يجوز أن يتعلق بـ (منعكها) أو بالفعل (يستطاع) . انظر : تخلص الشواهد ٩٠ ، شرح أبيات المغني ٣٨٨/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٣ أ .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ١٦/٢ فقد أورد كلام الشارح بتمامه .

وقوله : وبعضهم يجعل (مِنْ) تلخيص أئمن ^(١) .

هذا ليس بشيء لأنه كان يلزم أن ترفع نونه كما ترفع نون أئمن ^(٢) .

وقوله : وحكى الأخفش دخولها على الرب ^(٣) .

حكى قولهم : ترب الكعبة ^(٤) .

وقوله : ويعكسها من ^(١) .

أي أنه [يريد ^(٥)] أنها تدخل على الرب ولا تدخل على غيره إلا فيما قاله بعضهم : في (مِنْ الله) إنها ^(٦) (مِنْ) وضمت نونها إتباعا ، والصواب أن (مِنْ) هذه هي التي تلخيص أئمن ، لأن (مِنْ) التي هي بمعنى (من) المكسورة الميم لا ينبغي أن تدخل إلا على الرب كما لا تدخل (مِنْ) إلا عليه فإذا ٢٧٤/ سمعنا (مِنْ الله) علمنا أن (مِنْ) هذه ليست التي بمعنى (من) المكسورة لدخولها على الله ، وانبغي أن تقول - في (مِنْ) هذه - : إنها تلخيص أئمن بخلاف ما تقدم لها في (مِنْ)

= بالله ربك إن دخلت ... » الشيرازيات ٢٣أ . وانظر : شرح الجمل ١/٥٢١ - ٥٢٢ .

الديوان ٦٧ ، الشيرازيات ٢٣أ ، الصناعتين ٨٣ ، الفصل ٣٤٧ ، شروح سقط الزند ١/٤٢٤ ، شرح
المفصل ٩/١٠١ ، المباحث الكاملية ٢/١٧ ، شرح الجمل ١/٥٢١ ، شرح الجزولية ٢/١٣ ، رصف المباني
٢٢٤ ، الخزائن ١٠/٤٨ ، ٥٥ .

(١) الجزولية : ٢٣ ب .

(٢) ورد أيضا بدليلين آخرين هما :-

أ - أن (أئمنا) لا تضاف إلا إلى الله فيقال : أئمن الله ، و(مِنْ) لا تدخل إلا على الرب
ب - أن (أئمنا) معرب ، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معربا ، فلو كانت (من)
بقية (أئمن) لكانت معربة ، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف .

وهذا الأخير قريب من قول الشارح انظر : شرح الجمل ١/٥٢٤ .

(٣) الجزولية : ٢٣ ب ، وقبله : « والتاء لا تدخل إلا على اسم الله في الأعرف وحكى ... » .

(٤) انظر حكاية الأخفش في : الفصل ٢٨٧ ، شرح المفصل ٨/٣٢ ، ٣٤ ، المباحث الكاملية ٢/١٩ ،

شرح الجمل ١/٥٢٤ ، رصف المباني ٢٤٧ ، الجنى الداني ١١٧ . وغيرها .

(٥) تكملة يلتزم بها السياق .

(٦) ب : أما والتصويب من الشرح الصغير ٢١٧ .

وفي ذلك لا يكون تلخيص أيمن ، إنما هي تلك لغة في (من) المكسورة الميم لما قدمناه (١) من أنها لو كانت تلخيص أيمن لا ينبغي أن ترفع نونه كما رفعت نون أيمن .

وقوله : لولا عند سيبويه قد تجر المضممر دون الظاهر (٢) .

مثاله (٣) :-

وَكَمَّ مَوْطِنَ لَوْلَايَ طِحَتْ ... (٤)

وقول الراجز (٥) :-

(١) انظر ما سبق في الهامش (٢) .

(٢) الجزولية : ٢٣ ب .

(٣) قول يزيد الثقفي (.... - نحو ١٠٥ هـ) .

وهو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي ، شاعر أموي ، ولده الحجاج كورة فارس ، ثم عزله قبل أن يذهب إليها ، فخرج من عنده مغضبا ولحق بسليمان بن عبد الملك ومدحه بقصائد جيدة ، وأجرى عليه عمالة فارس مدة حكمه .

« الأغاني ٩٦/١١ - ١٠١ ، سمط اللآيء ٢٣٨/١ ، الخزانة ١١٣/١ - ١١٦ » .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تُكَاشِرُنِي كُرْهًا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ بِي دَوِي

وتمام البيت :-

... .. كَمَا هَوَى بِأَجْرَائِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوِي

تكاشرني : كاشر الرجل الرجل إذا كشر كل واحد منهم لصاحبه وهو أن يبدي له أسنانه عند التيسم ، الدوي : دوى صدره إذا ضيعن ، طاح : إذا هلك أو سقط ، الأجرام : جمع جرم وهو الجسد ، قلة : ما استدق من رأس الجبل ، النيق : أرفع الجبل ، منهوي : ساقط . الخزانة ١١٣/٣ ، ٣٤٣/٥ - ٣٤٤ .

الشاهد فيه : أن (لولا) جرت المضممر عند سيبويه . وانظر رأيه رحمه الله في ص : ٢٢٢ .

الديوان ٢٧٦ ، الكتاب ٣٨٨/١ ، معاني القرآن ٨٥/٢ ، الكامل ١٢٧٧/٣ ، الأغاني ١٠٠/١١ ، البصريات ٢٨٩/١ ، الحلييات ٣٨ ، الخصائص ٢٥٩/٢ ، سر الصناعة ٣٩٥/١ ، المنصف ٧٢/١ ، المفصل ١٣٥ ، الأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، الإنصاف ٦٩١/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٣ ، ٢٣/٩ ، المباحث الكاملية ٢٠/٢ ، شرح الجمل ٤٧٣/١ ، شرح الجزولية ١٥/٢ ، المناهج الجلي ١٣٩ ب ، شرح الكافية ٢٠/٢ ، المقاصد النحوية ٢٦٢/٣ - ٢٦٥ ، الخزانة ٣٣٦/٥ - ٣٤٥ .

(٥) رؤية بن العجاج . وليس في ديوانه المطبوع .

لَوْلَا كَمَا لَخَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا ^(١)

وقوله : ويخالفه الأخفش ^(٢) .

[يريد ^(٣)] أن يقول : إن المضمرة في موضع رفع ، ووضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع كما وضع الرفع في موضع ضمير الخفض في قولهم : أنت كأننا ^(٤) .

وقوله : وحتى تجر بمعنى إلى ^(٥) .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها و ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(٥) .

وقوله : وبمعنى كي ^(٦) .

مثاله : كلمته حتى يأمر لي بشيء ^(٦) ، فزعم أن (حتى) الجارة بمعنى (كي) ^(٧) ، وهذا كلام يقوله النحويون على المجاز لا على الحقيقة ، فإنهم يقولون : إن (حتى) للغاية ^(٨) ، وليس منهم من يقول : إنها حرف علة وسبب ^(٩) وهو المثال

(١) من الرجز لم أقف عليه عند غير الشارح والبغدادي .

الشاهد فيه : أن (لولا) جرت المضمرة . .

« الشرح الصغير ٢١٧ ، الخزانة ٣٤١/٥ » .

(٢) الجزولية : ٢٣ ب .

(٣) تكملة يلتزم بها السياق .

(٤) انظر : رأي الأخفش في الكامل ١٢٧٨/٣ ، المقتضب ٧٣/٣ ، المفصل ١٣٨ ، الإنصاف ٦٨٧/٢ - ٦٩٥ . وهو الرأي المنسوب إلى الكوفيين ورجحه أبو البركات الأنباري . انظر : الإنصاف ٦٨٧/٢ - ٦٩٥ .

(٥) القدر : ٥ .

(٦) من أمثلة الكتاب ٤١٣/١ . والأصول ٤٢٦/١ .

(٧) ممن قال بهذا سيويه في الكتاب ٤١٣/١ ، وابن السراج في الأصول ٤٢٦/١ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٢٠/١ .

(٨) انظر المصادر السابقة ، التبصرة ٤١٩/١ .

(٩) قال أبو حيان : « وذكر النحويون أنه إذا انتصب الفعل بعدها تكون علة وسببا لما بعدها نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وللغاية نحو : أسير حتى تطلع الشمس » ، الارتشاف ٤٠٣/٢ .

الذي ذكرناه وأشباهه ، ويمكن أن تكون فيه (حتى) على أصلها وتكون بمعنى (إلى) ، ويكون المعنى : كلمته وأكلمه إلى أن تأمر لي بشيء فتكون (حتى) على أصلها للغاية ، فلا سبيل إلى أن يقال : إنها خرجت عن أصلها وصارت للعلّة والسبب .

فإن قيل : فكيف حذف وأكلمه ؟

فنقول : للدلالة عليه ، وذلك أن هذه الغاية مستقبلة ، وغاية الشيء آخره فهي دالة على فعل مستقبل تكون هذه غايته ، إذ لا يكون المستقبل أبداً غاية للماضي ، لأن غاية الشيء آخره ، وآخره منه والمستقبل لا يكون من الماضي ^(١) .

ومما يدل على أن (حتى) ليست في معنى (كي) حقيقة عند النحويين ما قدمناه من إجماعهم على أن حتى إنما هي حرف غاية ، ولا يقول أحد إنها حرف علة وسبب ^(٢) .

فإن قلت : فقد قالوا في هذا الموضع : أعني في قولهم : كلمته حتى يأمر لي بشيء إنها بمنزلة (كي) أي كي يأمر لي بشيء ^(٣) .

قلنا : هذا مجاز من قولهم ، إنما يريدون / ٢٧٥ أنها هنا مشبهة لكي من حيث كان ما قبلها ماضياً وما بعدها مستقبلاً كما تكون كي في قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء ما قبلها ماضٍ وما بعدها مستقبل ^(٤) ، فهذا الذي قلناه من التأويل في كلامهم يُبقي (حتى) غاية على أصلها ، ولا تخرج إلى أن تكون علة وسبباً ، فإذا أمكن حمل كلامهم عليه لم ينبغ أن يعدل عنه إلى غيره ، مما يُخرِج حتى عن أصلها من الغاية إلى أن تكون علة وسبباً .

فإن قلت : ما دليلك على ذلك ، والأولى أن يجعل الكلام على الحقيقة لا على

(١) لأن (حتى) إذا كانت بمعنى (كي) فإن الفعل « الأول يقع في زمان والآخر في زمان آخر كقولك : كلمته حتى يسمح لي بشيء ، أي كلمته كي يسمح لي بشيء » ، التبصرة والتذكرة ٤٢٠/١ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ هـ ٩ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

المجاز حتى يدل الدليل ، وقد قالوا هم : إن (حتى) هنا بمعنى (كي) فينبغي أن يحمل ذلك على الحقيقة لا على المجاز ؟

فالجواب : أنه قد تقرر عندنا أن (حتى) حرف غاية ، والذي يقول : إنها خارجة عما تقرر إنما هو مُدَّعٍ دعوى مجردة لا دليل عليها إلا القول بما يقتضيه ظاهر كلامهم في هذا الموضع وكلامهم فيه بمعنى إبقائه على الأصل فلا ينبغي أن يعدل عنه ، فلا سبيل إلى القول بظاهر هذا الكلام مع إمكان تأويله بالتأويل الذي يُبقي الحرف على أصله .

وقوله : إلا في تأويل الاسم ^(١) .

قد تقدم مثاله من قولهم : كلمته حتى يأمر لي بشيء ^(٢) .

وقوله : ولم يكن اسماً صريحاً ^(٣) .

أي لا تقول ، كلمته حتى أمره لي بشيء وهذا مبني على ما قاله في حتى من أنها تكون بمعنى (كي) وأنها تجر المتأول دون الصريح ، وأما على ما قلناه من أن (حتى) بمعنى إلى فلا يمتنع عندي : أن تقول كلمته حتى أمره لي غداً بشيء ، على معنى كلمته وأكلمه حتى أمره لي غداً بشيء ، لأن (حتى) التي بمعنى (إلى) تجر الاسم الصريح وما في معناه ، ومن ادعى أن ثم حتى جارة تجر الاسم المتأول دون الاسم الصريح وهي التي بمعنى كي ^(٤) ، فقد خرج عن أصل حرف الجر بغير دليل ، وادعى أن حتى خرجت عن أصلها من الغاية إلى العلة والسبب من غير دليل ومثل هذا من الادعاء لا ينبغي أن يُبالي به .

(١) الجزولية : ٢٣ ب ، وقيله : « فإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجزور بعدها ... » .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٣) الجزولية : ٢٣ ب ، وفيها « ولا يكون ... » .

(٤) يعني الجزولي في قوله : « وإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجزور بعدها إلا في تأويل الاسم » ،

الجزولية ٢٣ ب . وقال به أيضاً الرضي في شرح الكافية ٣٢٤/٢ .

وقوله : وهي إحدى المنتصب بعدها الفعل ^(١) .

يعني حتى ٢٧٦/ في الوجهين ^(٢) .

وقوله : جرت الاسم الصريح ^(٣) .

قد تقدم ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(٤) .

وقوله : وما في معناه ^(٥) .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها ^(٦) .

وقوله : ولا تدخل على المضممر ^(٧) .

أي لا تقول : حتاه ولا حتاك استغناء عنه بغيره مما هو في معناه ^(٨) .

وقوله : بخلاف إلى ^(٩) .

قد قال بعضهم : إنه يدخل ما بعد (إلى) أيضاً فيما قبلها ، وتحقيق هذا الموضوع يفتقر إلى النقل والأظهر خلاف ما أشار إليه المؤلف من أن حق ما بعدها أن يدخل فيما قبلها ، فإذا لم يكن هناك نقل فالأظهر أن ما بعدها يدخل فيما قبلها ولا بد ،

(١) الجزولية : ٢٣ ب .

(٢) وذلك إذا كانت بمعنى (كي) ، والوجه الآخر : أن تكون بمعنى (إلى) . انظر : الجزولية ٢٣ ب .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٤) قال ابن عصفور : « ... تقول : سرت حتى أدخلها ، أي كان سيري حتى أدخل ، وإن لم تلحظ

السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية ، وكان المعنى : سرت إلى هذه الغاية ، لأن الذي كان لأجل الدخول هو السير » ، شرح الجمل ١/ ١٦٤ .

(٥) خلافاً للمبرد والكوفيين الذين أجازوا دخولها على الضمير مستدلين بقول الشاعر :-

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أُنَاسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زَيَْادٍ

وقول الآخر :-

أَنْتَ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَحٍّ تُرْجَى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

انظر : شرح المفصل ١٦/٨ ، المباحث الكاملية ٢٣/٢ ، شرح الكافية ٢/ ٣٢٦ ، الجنى الداني ٤٩٩ ،

المغني ١٣١/١ .

إلا أن يقترن بالكلام قرينة تدل على أن يكون ما بعدها غاية مجاز لا حقيقة ، وذلك أن (إلى) معناها كما تقدم ^(١) أن ما بعدها منتهى الغاية ومنتهى الغاية منها هذا هو الأظهر ، والغاية آخر الشيء ، وآخر الشيء منه فينبغي أن يكون حكم الغاية حكم ما هو غاية له ، فهذا ينبغي أن يقال حتى يدل الدليل على أنه جعل غاية ما ليس بغاية مجازاً .

وأما (حتى) فزعم المؤلف أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها ^(٢) ، قال بعضهم ^(٣) : « وهذا يقتضي أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها ولا يدخل » ^(٤) ، ونص سيبويه بخلاف ذلك ، فإنه قال : إن المجرور في مثل قولك : ضربت القوم حتى زيد بمعنى المنصوب ^(٥) ، وزيد إذا كان منصوباً داخل في الضرب ، فكذلك ينبغي إذا كان مجروراً ، ولا أعرف له في ذلك مخالفاً من المحققين ، وهذا الذي قاله ^(٦) المؤلف غير صحيح لأنه لا فرق بين (حتى) و (إلى) في كون كل واحد منهما غاية فينبغي أن يكون الأمر فيها كالأمر في (إلى) سواء ، وأما نص سيبويه في مثاله على أحد الوجهين فغير خارج عما قلناه في (إلى) ، إذا لم يقترن بها ما يوجب خروج ما بعدها عما قبلها من جهة أن ما بعد (حتى) هناك إنما هو جزء مما قبلها ، وإنما نذكر مع الاستغناء عنه كما قبله ، لما يزداد هناك من التعظيم أو التحقير ، ولولا ذلك لم يذكر لدخوله فيما قبله ، فإنما ذلك من جهة دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها في مثل هذا المثال إذا لم يكن ٢٧٧/ هناك ما يخرج حتى عن أصلها من دخول ما بعدها فيما قبلها إذا لم يقترن

(١) انظر ما سبق ص : ٨٣٧ .

(٢) في قوله : « وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف إلى » ، الجزولية ٢٣ ب .

(٣) هو الشلوبين نفسه . انظر : الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٤) الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٥) قال سيبويه : « وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله وتسكت فإنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك ، وكذلك : ضربت القوم حتى زيداً أنا ضاربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيداً يضربه ، إذا أردت معنى التنوين ، فهي كالواو إلا أنك تجر بها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول ، كما أنك قد تجر في قولك : هذا ضارب زيد غدا وتكف النون ، وهو مفعول بمنزلة منصوباً منونا ما قبله » ، الكتاب ٤٩/١ - ٥٠ .

(٦) من أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها .

معها ما يخرج ما بعدها عن ما قبلها من القرائن وكان ما بعدها جزءا مما قبلها كمثال سيبويه ، وهو الأصل فيها ، وقد لا يكون إذا اقترن بها أن لا يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وليس ذلك بالأصل ، ألا ترى أنك تقول : صمت نهاري حتى الليل كما أن إلى أيضا قد يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها ، كما قلنا إذن هو الأصل فيها وقد لا تكون ، فالقرائن نحو : صُمْتُ نَهَارِي إلى الليل فلا فرق إذن بين حتى وإلى .

وقوله : والأغلب الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفا ^(١) . قال ذلك لأنه يجوز أن تكون الكاف في صلة الموصول اسماً بمعنى مثل ولكنه قبيح لحذف العائد المبتدأ ^(٢) ، وبني هذا على ما قدمه من أن تكون الكاف اسماً وحرفاً ، وذلك غير جائز عند سيبويه إلا في الضرورة ^(٣) كما قدمناه .

وقوله : وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفا ^(٤) .

يريد : لأن الأسماء لا تزداد ^(٥) .

وقوله : ثم هي بعد اسم بمعنى مثل ^(٤) .

كأنه يريد هي بعد هذين الموضعين ^(٦) اسم على الجواز لا على الوجوب ،

(١) الجزولية : ٢٣ ب ، وقوله : « وكذلك كاف التشبيه ... » .

(٢) قال المرادي : « وأنه يقع مع مجروره صلة من غير قبح نحو : جاء الذي كزيد ، ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول » ، الجنى الداني ١٣٢ .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك : أنت كعبد الله كأنه يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله ، فأجري مجرى عبد الله إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ٢٠٣/١ ، وانظر : ١٣/١ .

(٤) الجزولية : ٢٣ ب .

(٥) قال اللورقي : « إن الاسم لا يزداد إلا فيما جاء مقحماً نحو : (تيم) الثاني في نحو : يا تيم تيم عدي في أحد الوجهين » ، المباحث الكاملية ٢٩/٢ .

(٦) وهما إن كانت في صلة الموصول أو كانت زائدة نحو : جاء الذي كزيد ، وكقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ .

وليس هذا مذهب سيبويه ، وإنما هو مذهب الأخفش ^(١) ، وقد تقدم ذلك ، وإن لم يرد هذا الذي تأولناه عليه ^(٢) لم يصح كلامه ، وإن كان الظاهر من كلامه إيجاب اسميتها فيما عدا هذين الموضعين المتقدمين لأنه لا يقول الأخفش ولا أحد : إنها فيما عدا هذين الموضعين اسم ولابد ، فلذلك تأولنا كلامه على ما تأولناه عليه ، إلا أن يكون ذلك مذهباً له انفرد به وخرج به عن جماعة النحويين ، وكأن الذي غره من ذلك أن وجد الكاف في ذلك تتعاقب معها على الموضع (مثل) وهذا لا ينبغي أن يغير ، فإننا إذا قلنا أيضاً : أكلت من الرغيف ، فإن بعضاً يتعاقب مع (من) على الموضع ، ألا ترى أنك تقول في ذلك : أكلت بعض الرغيف ، وكلاهما واحد في أداء معنى التبعيض ولكن لم يقل أحد : إن (من) في ذلك اسم فكذلك الكاف ومثل في : أنت كريد وأنت مثل زيد ، لأنهما في أداء معنى التشبيه واحد .

[الإضافة]

وقوله : وهي / ٢٧٨ إما مقدرة باللام ^(٣) .

مثاله : غلام زيد .

وقوله : وإما مقدرة بمن ^(٣) .

مثاله : خاتم من حديد وليس تقدير النحويين الإضافة باللام وبمن بمعنى أن الاسم إذا كان مضافاً بنفسه أو بحرف الجر بمعنى واحد ^(٤) ، فإنه إذا كان بحرف الجر

(١) انظر رأي الأخفش في : المباحث الكاملية ٣٠/٢ ، شرح الجمل ٤٧٧/١ ، شرح الكافية ٣٤٣/٢ ، الارتشاف ٤٣٧/٢ ، ونسبه الأخير إلى الأخفش والفارسي في ظاهر قوله وابن مالك .

(٢) من الجواز .

(٣) غير موجود في نسخة فاس ٢٣ ب ، وهو في التيمورية ٨٤ ، وقبلة : « والإضافة محضة وغير محضة ، ونعني بالمحضة ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً وهي الحقيقية » .

(٤) ب : واحذف وهو تصحيف .

كان الأول نكرة ولا بد كان المضاف إليه معرفة أو نكرة ، وإذا كان مضافا بنفسه كان بحسب المضاف إليه من معرفته أو نكرته إن كان معرفة فمعرفة أو نكرة فنكرة ، وأما المراد بقوله : إن الإضافة بمعنى من أو اللام أنها بمعناها فيما ترد به اللام أو من [من ^(١)] المعنى الذي وضع له كما أدته ، لا فيما يكون معها من غير ذلك ، من ما لم يوضعا له .

وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها ^(٢) .

يريد به مثل قولك : مررت برجل قائم الأب ، ومررت برجل حسن الوجه ، والأب والوجه في هذا هو الفاعل في المعنى لا في اللفظ ^(٣) .

وقوله : أو ما هو كالفاعل ^(٤) .

يريد أو ما هو كالفاعل في اللفظ وهو المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : مضروبُ الغلام وليس كالفاعل في المعنى ، وإنما هو كالفاعل في اللفظ ، وزعم في هذا الموضع أن الصفة تضاف إلى الفاعل بها وهو على ما قلناه من أنه فاعل في المعنى ولا يصح إضافة الصفة إلى فاعلها في اللفظ أصلا ، وإذا أضيفت إليه فإنما تضاف إليه بعد ما ينصب على التشبيه بالمفعول به ليكون المضاف غير المضاف إليه ^(٥) .

وقوله : وإضافتهما إلى مفعولهما مراداً به الحال ^(٤) .

مثاله : هذا ضاربٌ زيد الآن .

وقوله : والاستقبال ^(٤) .

(١) تكملة يلتزم بها السياق .

(٢) الجزولية : ٢٣ب - ٢٤أ ، وقوله : « وغير المحضة ما لا فائدة لها إلا تخفيف اللفظ وهي ... » .

(٣) فإنه في اللفظ مضاف إليه . (٤) الجزولية : ٢٤أ .

(٥) قال الأبيدي : « وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها يعني فاعلها في المعنى نحو : مررت برجل

حسن الوجه وقائم الأب ، الأصل : حسن وجهه وقائم أبوه ، ثم نقل الضمير المخفوض إلى الصفة فارتفع بها ، فيبقى الوجه والأب فضلة فانتصب على التشبيه بالمفعول به ثم أضيف تخفيفا للفظ والنية الانفصال ، بذلك كانت

غير محضة » ، شرح الجزولية ٢/ص ١٧ - ١٨ .

مثاله : هذا ضاربُ زيد غداً .

وقوله : وإضافة أفعل إلى جنسه مراداً فيه معنى من ^(١) .

ليس هذا ظاهر مذهب سيبويه ، بل ظاهر مذهبه أن إضافته محضة عنده ^(٢) ، وفي مذهب المؤلف في ذلك نظر ، وهو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح ^(٣) ومذهب قوم من المتقدمين غيره ^(٤) ، وليبان مذهب الفارسي والقائلين بقوله كيف يلتئم مع مذهب سيبويه موضع غير هذا ^(٥) .

وقوله : فحكمه بالنسبة ٢٧٩/ إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة ^(٦) .

أي أن إعرابه مضافاً كإعرابه مفرداً نحو : جاءني غلامٌ زيد ورأيت غلامَ زيد ومررت بغلام زيد .

وقوله : إلا أن ما كانت الفتحة فيه علامة الجر تصير الكسرة فيه علامة ^(٦) .

مثاله : مررت بأحمر وبأحمر القوم ، وهذا هو قول النحويين أن ما لا ينصرف إذا أضيف انجر وانصرف .

وقوله : وتحرك ياء المتكلم ^(١) .

مثاله : غلامي .

وقوله : وهو الأصل ^(١) .

لأن الاسم الذي على حرف واحد حقه أن يكون متحركاً لا ساكناً ،

(١) الجزولية : ٢٤٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١٠٥/١ فقد صرح بذلك .

(٣) ص : ٢٦٩ .

(٤) كابن السراج في الأصول ٦/٢ ، وابن برهان في شرح اللمع ١٩٨/١ ، ابن يعيش في شرح المفصل

٤/٣ .

(٥) لم يرد شيء من هذا فيما بعد .

(٦) الجزولية : ٢٤٤ ، وقبله : « كل اسم أضفته إلى غير ياء المتكلم » .

لأن سكونه نهاية في الإخلال به إذ أصل الاسم أن يكون أقل ما يكون على ثلاثة أحرف ، فكيف ينتهي في الإضافة أن يكون على حرف واحد ساكن (١) .

وقوله : فلك فتح ما قبلها وقلبها ألفا (٢) .

يعني لك مع الوجهين المتقدمين (٣) ، وقد كان الأحسن أن يفصح به مثاله : يا غلاماً تعال (٤) .

وقوله : ولك أن تحذفها (٥) .

مثاله : يا غلام .

وقوله : ولك أن تحذفها وتعطي الاسم إلى آخره (٥) .

مثاله : ﴿ قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ (٦) على قراءة من ضم الباء (٧) .

وقوله : لو كان مقصوداً (٥) .

أي : لو كان نكرة مقصودة .

وقوله : فإن كان ما يلي الباء من الاسم المضاف ياء مكسورا ما قبلها (٨) .

(١) قال الأبندي : « وإنما كان التحريك الأصل لأنه اسم على حرف واحد ، وكل مضمر متصل على حرف فإنما وجدناه متحركاً نحو : غلامك وقمت وقمت ونحو ذلك » ، شرح الجزولية ٢/ص ١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٤ ، وقبلة : « وإذا كان الاسم المضاف إليها منادى » .

(٣) وهما إثبات الباء ساكنة أو متحركة .

(٤) قال سيويه : « وقد يدلون مكان الباء الألف لأنها أخف وسنين ذلك إن شاء الله وذلك قولك : يا ربّاً تجاوز عنا ، ويا غلاماً لا تفعل ، فإذا وقفت قلت : يا غلاماه ... » ، الكتاب ٣١٧/١ .

(٥) الجزولية : ٢٤ ، وتامه : « ... ما كان له في النداء لو كان مقصوداً ولم يضاف » .

(٦) تمامها : ﴿ ... وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء : ١١٢] .

(٧) هي قراءة أبي جعفر ويزيد . وهي شاذة .

انظر : الغاية ٢١٢ ، المحتسب ٦٩/٢ ، البحر المحيط ٣٤٥/٦ ، الانحاف ٣١٢ .

(٨) الجزولية : ٢٤ ، وبعده : « أو مفتوحاً ما قبلها أدغمنا في الباء » .

مثاله : جاء قاضي ورأيت مسلمي .

وقوله : أو مفتوحا ما قبلها ^(١) .

مثاله : رأيت مصطفى .

وقوله : مفرداً كان الاسم أو جمعا ^(٢) .

قد تقدم مثال المفرد مما قبل الياء فيه مكسور وهو قولك : جاء قاضي والجمع كقولك : رأيت مسلمي في إضافة مسلمين ، وقد يكون هذا مثلاً لإضافة المفرد أيضاً إذا كان مسلمين مفرداً سمي بالجمع محكياً ، ومثال الجمع مما قبل الياء فيه مفتوح : رأيت مصطفى في إضافة جمع مصطفى إلى ياء المتكلم في حال النصب ، وربما دخل فيه التثنية في نحو قولك : رأيت مسلمي لأن التثنية جمع في المعنى ومثال المفرد ما قبل الياء فيه مفتوح رأيت مصطفى في إضافة (مصطفى) اسم مفرد سمي بالجمع محكياً ورأيت مسلمي في إضافة (مسلمين) اسم مفرد سمي بالتثنية محكياً .

وقوله : وإن كان ٢٨٠/ وأو مضموماً ما قبلها ^(٣) .

مثاله : جاء مسلمي في جمع مسلم مضافاً أو في المفرد المحكي .

وقوله : أو مفتوحاً ^(٣) .

مثاله : جاء مصطفى في الوجهين المتقدمين ^(٤) .

وقوله : فإنك تحذف الواو من آخرها ... إلى آخره ^(٥) .

مثاله : جاءني أخي وأبي وحمي ، وكان أتم من هذا أن لو قال فإنك تحذف الواو

(١) الجزولية : ٢٤ ، وبعده : « ... أو مفتوحا ما قبلها أدغمتا في الياء » .

(٢) الجزولية : ٢٤ .

(٣) الجزولية : ٢٤ ، وبعده : « أو مفتوحا جعلت الضمة كسرة وقلبها ياء وأدغمت » .

(٤) مضافاً أو في المفرد المحكي .

(٥) الجزولية ٢٤ - ب ، وقبله : « إلا في (أخوك) وبابه » .

ومعاقبتها يعني الألف في النصب والياء في الخفض إلا أن ما حذفه هنا معلوم ، والعلم بالشيء يعني عن ذكره فلذلك جاز له حذفه .

وقوله : ولا تحذف واو فوك بل قلبها (١) .

مثاله : هذا في .

[قوله (٢)] : ولا يضاف إليها ذو (٣) .

يريد أن (ذا) بمعنى صاحب لا يضاف إلى مضمير ، وإن كان يضاف كما يضاف إليه صاحب لما نذكره بعد (٤) .

وقوله : لأنها وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس (٥) .

يريد أن وضع (ذو) في كلام العرب على أن تُصَيَّرُ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ التي لا يوصف بها نحو مال أو فضل أو علم موصوفاً بها فلا تقول : جاءني رجلٌ مَالٌ ولا رجلٌ عِلْمٌ ولا رجلٌ فَضْلٌ حتى لا تدخل في ذلك كله ذو لفظاً أو تقديرًا ، ويكون هناك من تأويل فضل بفاضل وعلم بعالم ما يقوم مقام ذلك فدل ذلك على ما ذكرناه من أن وضعها لتصيير ما لا يوصف به من الأجناس موصوفاً به ، فلما كان الأمر فيها كذلك لم يقتض وضعها إلا الدخول على سائر الأجناس ، والمضمرات ليست بأجناس فلذلك لم تدخل عليها (ذو) إذا لم تدخل (ذو) على المضمرات بالجملة لذلك ، فبين أنه لا تدخل على ياء المتكلم .

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة (٦) .

مثاله : هذا مولاي .

(١) ب : بأن لقلبها ، والتصويب من الجزولية ٢٤ .

(٢) تكلمة جرت عادة الشارح أن يقدمها على كلام الجزولي .

(٣) الجزولية : ٢٤ . (٤) ذكر في الفقرة الآتية .

(٥) ليس هذا في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٤ ، ونسخة تيمور ٨٤ .

(٦) الجزولية : ٢٤ ، وقبله : « وان كان ألفا ليست للثنية » .

وقوله : وإن شئت قلبتها ياء ^(١) .

مثاله ^(٢) :-

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ ^(٣)

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة فقط ^(٤) .

مثاله : جاءني غلاماي .

وقوله : إلا أن يرد شاذ ^(٤) .

مثاله : « وَمَحْيَاي » ^(٥) في قراءة من سكن ياء محياي ^(٦) .

(١) الجزولية : ٢٤ ب ، وقبله : « وإن كان ألفا ليست للتثنية » .

(٢) قول أبي ذؤيب الهذلي .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَيْبَهَا تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرَ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مِنْ يَجْزَعُ

وعجزه :-

... .. فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

المنون : المنية ، الريب : الحدث ، التوجع : التشكي ، هوي : هي لغة هذيل يريد هوي ، أعنقوا : تبع بعضهم بعضا ، وقيل : أسرعوا ، فتخرموا : أخذوا واحداً واحداً ، يقول : مضوا للموت وتخرمتهم المنية . انظر : شرح أشعار الهذليين للسكري ٧/١ .

الشاهد فيه : قلب ألف (هوي) ياء ثم أدغمت في ياء التكليم .

ديوان الهذليين ٢/١ ، اللامات ٩٨ ، المسائل العسكرية ١٦٠ ، سر الصناعة ٧٠٠/٢ ، شرح الجماسة للمرزوقي ٥٢/١ ، المحتسب ٧٦/١ ، الأمالي الشجرية ٢٨١/١ ، شرح المفصل ٣٣/٣ ، الباحث الكاملية ٤٢/٢ ، المناهج الجلي ١٤٥ أ ، اللسان ٣٧٢/١٥ (هوي) ، البحر المحيط ٢٦٢/٤ ، المقاصد النحوية ٤٩٣/٣ - ٤٩٨ ، مع الهوامع ٢٩٨/٤ ، الدرر اللوامع ٦٨/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٤ ب .

(٥) الآية بتامها : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦٢] .

(٦) هي قراءة نافع وأبي جعفر وورش .

انظر : السبعة ٢٧٥ ، التيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، التبصرة ٥٠٧ ، الإقناع ٦٤٥/٢ ، البحر المحيط ٢٦٢/٤ ، النشر ٢٦٧/٢ ، الاتحاف ٢٢١ .

[مذ منذ]

وقوله : مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدئين ^(١) .

يعني إذا ارتفع ما بعدهما .

وقوله : وحرفين جارين ^(١) .

يعني : إذا انجر ما بعدهما .

وقوله : ٢٨١/ ويكونان مع الماضي جارين بمعنى من ^(١) .

مثاله : ما رأيته مذ يوم الجمعة ^(٢) .

وقوله : إنهما مع الماضي جارين بمعنى من ظاهره الفساد لأن من لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ، إنما يكون ابتداء الغاية في غير الزمان إلا أن تريد يكونان مع الماضي جارين بمعنى (من) لو كانت (من) إنما تكون لابتداء الغاية في الزمان ، أو بمعنى (من) في غير الزمان ، أي إنما تعطى معه أنه ابتداء الغاية كما تعطى (من) في ذلك فيما تدخل عليه من غير الزمان .

وهذا يجاب من يقول : كيف تكون مذ ومنذ الجارتين بمعنى من إذا قلنا ما رأيته مذ يومين ومذ ثلاثة أيام ، وهي تعطى معنى (من) أول اليومين اللذين قبل يومي ؟ ، وكذلك من ثلاثة أيام يعطى من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، لأنك لو قلت هنا من يومين أو من ثلاثة أيام لم يكن معناه من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، ولا تقل أو إلى اليومين اللذين قبل يومي بل لا يكون لقولي من يومين ولا من ثلاثة أيام معنى أصلاً فيجيب على ذلك بما قلناه من أنه يريد بمعنى (من) لو كانت (من) يقال في ذلك الموضع على ما يقال عليه مذ ومنذ .

(١) الجزولية : ٢٤ ب .

(٢) قال الأبيدي : « ويكونان مع الماضي جارين بمعنى (من) ومع الحاضر بمعنى (في) مثال ذلك في الماضي ما رأيته مذ يومان وهو الأشهر ، ومذ يومين وهو قليل » .

شرح الجزولية ٢/ص ٢٣ .

وقوله : ومع الحاضر ^(١) بمعنى في ^(٢) .

مثاله : ما رأيته مذ يومنا وهذا تقريب ، وإلا فمذ تقتضي ابتداء ^(٣) الغاية و (في) لا تقتضيه .

وقوله : جاء بعدهما خبراً لهما من الزمان ما يكون جواباً لَكُمْ ^(٤) .

يريد ما يزيد به إفادة معنى العدد إذا جعلته جواباً لمن سأل بِكُمْ ، مثاله ما رأيته مذ يومان .

وقوله : وما يكون جواباً لمتى ^(٤) .

يريد ما لا يزيد به إفادة معنى العدد ، مثاله : ما رأيته مذ يوم الجمعة .

وقوله : والاسمية على مذ أغلب ^(٢) .

يعني من الحرفية ، وذلك للحذف الذي دخلها وبابه الاسم ^(٥) .

وقوله : وإذا وليها ما ليس ... يريد إلى آخره ^(٦) .

مثاله : ما رأيته مذ قيام زيد ، وما رأيته مذ أن الله خلقني .

وقوله : وإن كان اسماً ^(٢) .

قد تقدم مثاله : مذ قيام زيد .

وقوله : أو في حكمه ^(٢) .

(١) ب : الحاقه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ ، والجزولية ٢٤ ب .

(٢) الجزولية : ٢٤ ب .

(٣) ب : ابتداءنا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ .

(٤) الجزولية : ٢٤ ب ، وقوله : « وإذا كانا مبتدئين » .

(٥) ذكر هذا الأئدي ثم قال : « وأيضاً فإن الرفع بعدها مطرد بخلاف منذ » ، شرح الجزولية ٢/ص ٢٢ .

(٦) الجزولية : ٢٤ ب ، وبعده : « بزمان قدر بينه وبينها زمان مضاف إليها لفظاً ومعنى إن كان اسماً » .

قد تقدم [مثاله ^(١)] : مذ أن الله خلقني .

وقوله : وإن كان فعلا / ٢٨٢ ... إلى آخره ^(٢) .

مثاله : ما رأيته مذ قام زيد ، وهذا قوله ، وقال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمن قام زيد ^(٣) ، فمذ في قولك : مذ قام زيد في معنى مذ زمن .

وقوله : معنى وإليه لفظا ^(٢) .

لأن التقدير مذ زمن قام زيد ، فزمن مضاف إلى قام في اللفظ وإلى المصدر الذي ناب (قام) منابه في المعنى ، وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل أو إلى الجملة الاسمية .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) الجزولية : ٢٤ ب ، وبعده : « فإلى مصدره معنى وإليه لفظا » .

(٣) قال به الأخفش وابن السراج وابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٦١/٢ ، الارتشاف ٢٤٢/٢ ،

مع الهوامع ٢٢٣/٣ .

« باب القسم »

قوله : القسم جملة ^(١) .

لأن قولك والله أصله بالله وتالله مجرور لا بد له من فعل يتعلق به فهو يتعلق بفعل محذوف يدل عليه الحال التي هو فيها ، وهو حال كونه مفسرا وأصله أقسم بالله .

وقوله : يؤكد بها جملة أخرى ^(١) .

يعني بالجملة الذي أجبت به القوم من قولك : لقد قام زيد ومن قولك : إن زيدا قائم ، في قولك : والله لقد قام زيد وفي قولك والله إن زيدا قائم .

وقوله : ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء ^(١) .

أي لا تكتفي الجملة الأولى دون الثانية ولا الثانية دون الأولى فتصير الجملتان كالجملة الواحدة ، كما تصير الجملتان كالجملة الواحدة في الشرط والجزاء .

فإن قلت : قد تقول : لقد قام زيد دون قسم كقوله ^(٢) :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتَةَ ^(٣)

(١) الجزولية : ٢٤ ب . (٢) هو الأعشى .

(٣) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

مُرَيْرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَأَمْ لَايِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وعجز البيت :-

تُقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأُمُ سَائِمُ ...

البين : الفراق ، واجم : حزين ساكت ، الحول : العام ، ثوى بالمكان أقام لبانات : جمع لبانة وهي الحاجة . شرح الديوان ١٢٦ - ١٢٧ .

الشاهد فيه : مجيء جملة جواب القسم دون جملة القسم .

الديوان ١٢٧ ، الكتاب ٤٢٣/١ ، المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ ، الأصول ٤٨/٢ ، الجمل ٢٦ ، الأمالي الشجرية ٣٦٣/١ ، الحلل ٣٠ - ٣٣ ، الرد على النحاة ١٢٥ ، نتائج الفكر ٣١٧ - ٣١٨ ، =

فالجملـة الثانية في هذا قد اكتفت دون الأولى .

فالجواب : أن اكتفاء الجملة الثانية دون الأولى في ذلك إنما هو في اللفظ دون التقدير لأنه لابد من تقدير قسم قبل قوله :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْرٍ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ

فإذا كان لابد من تقدير قسم قبله فليس إذن مكتفيا دون القسم في التقدير ، وإنما هو مكتف دونه في اللفظ ، وإنما أردنا نحن بقولنا : إنه لا يكتفي إحدى الجملتين عن الأخرى الاكتفاء في التقدير لا الاكتفاء في اللفظ ، أي لا يكتفي إحدى الجملتين دون الأخرى في التقدير ، فأما الاكتفاء في اللفظ بإحدهما إذا دل المعنى على الأخرى فلا يمنع منه ^(١) مانع .

وقوله : إلا أن الجملة الأولى منهما جاءت اسمية لا في موضع واحد بخلاف الشرط والجزاء ^(٢) .

يريد : أن الجملة ٢٨٣/ الأولى إنما جاءت اسمية في الشرط والجزاء في موضع واحد وهو إذا كانت أداة الشرط فيه لولا ^(٣) .

وليس مجيئها في القسم اسمية في موضع واحد كما كان في الشرط بل في مواضع كثيرة نحو أئمن الله لأفعلن ، وعلي عهد الله لأفعلن ، ولعمر الله لأفعلن ، وما أشبه ذلك .

وقوله : وربما حذفت إحدى الجملتين ^(٤) .

= شرح المفصل ٦٥/٣ ، المباحث الكاملية ٥١/٢ ، شرح عمدة الحفاظ ٥٩٠ ، البسيط ٢٣٤/١ ، ٤٠٧ ، (الغرب) ، وصف المباني ٤٨٥ ، المغني ٥٦٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٧٩/٢ ، ٨٨٠ ، شرح أبيات المغني ٩١/٧ - ٩٤ .

(١) ب : من ، والصواب ما أثبتته . (٢) الجزولية : ٢٤ ب - ٢٥ أ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، واختلف الكوفيون فمنهم من يرى أنه مرفوع بفعل مقدر تقدير (وجد) وإليه ذهب الكسائي ، ومنهم من يرى أنه مرتفع بلولا لنيابتها مناب الفعل . (وعليه فجملتها فعلة) .

انظر : الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ - ٢١١ ، الإنصاف ٧٠/١ - ٧٨ ، التبيين ٢٣٩ - ٢٤٤ ، شرح المفصل ١٤٦/٩ وغيرها .

(٤) الجزولية : ٢٥ أ .

مثال حذف جملة القسم :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ ^(١)

أي والله هو ، وقد قدمناه ^(١) .

مثال حذف جملة الجواب قولك : زيد والله قائم أو زيد قائم والله ، فالجواب في هذا محذوف دل عليه الجملة المعترض بالقسم بين جزأها ، أو للمتقدمة للقسم .
وقوله : كما ^(٢) في الشرط والجزاء ^(٣) .

مثال حذف جملة الشرط : أين بيتك أزرك ؟ أي إن أعرفه أزرك ، ومثال حذف جملة الجواب أنت ظالم إن فعلت ، فجواب الشرط هنا محذوف للدلالة ما قبله عليه .
وقوله : وهو ما لفظ معه بأحد حروف القسم ^(٤) .

مثاله : والله لقد كان كذا .

وقوله : إما ها التنبيه ^(٥) .

مثاله : لاها الله ذا ^(٦) ، وجعلوا (ها) عوضا من حرف القسم لما كان حرف القسم يوجد بعد فيها ، ويفقد بوجودها ، ألا ترى أنك تقول ، لا والله فتثبت حرف القسم إذا فقدت (ها) التنبيه ، ولا تقول : لاها والله ولأمر آخر وهو أنك إذا حذف حرف القسم ولم يكن هناك (ها) التنبيه كان الوجه في اسم الله النصب ولم يجوز الجر إلا ضعيفا ^(٧) فإذا أدخلت ها التنبيه لم يكن إلا الجر ، فدل ذلك على أنهم جعلوا (ها)

(١) تقدم ص : ٨٥٣ .

(٢) ب : الا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، والجزولية ٢٢٥ .

(٣) الجزولية : ٢٢٥ .

(٤) الجزولية : ٢٢٥ ، وقيله : « والاسم المقسم به إما مجرور فقط ... » .

(٥) الجزولية : ٢٢٥ ، وقيله : « أو العوض منه ، والعوض ... » .

(٦) ب : اذا ، والصواب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، وانظر : الكتاب ٣٥٧/١ .

(٧) ب : ضعفا .

عوضا من حرف القسم ^(١) ، ولولا ذلك لنصب المقسم به ورفع كما كان مرفوعا ومنصوبا قبل دخولها التنبيه في مثل قوله ^(٢) :-

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ^(٣)

رفع يمين ونصبه لأنه دون عوض كأعواض القسم .

وقوله : وأما ألف الاستفهام ^(٤) .

مثاله : اللَّهُ لتفعلن ، ودليل كونه عوضا أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول : أو الله وأنت لا تنصب الاسم بعدها ولا ترفعه كما تنصبه وترفعه إذا لم تدخل ألف الاستفهام ^(٥) .

وقوله / ٢٨٤ أما قطع همزة الوصل ^(٤) .

مثاله : أفلأله لتفعلن ، ودليل العوضية تعاقب قطع همزة الوصل مع حرف القسم متى وجد أحدهما لم يوجد الآخر ، وأنت إذا لم تقطع ألف الوصل نصبت الاسم المقسم به أو رفعته ، فإذا قطعت ألف الوصل لم تنصبه ولا رفعته ^(٦) .

وقوله : وأما جائز فيه النصب والجر إلى آخره ^(٧) .

(١) قال سيبويه : « وإذا قلت : لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجر ، وذلك أنه يريد : لا والله ، ولكنه صار (ها) عوضا من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه » ، الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) هو امرؤ القيس .

(٣) سبق تخريجه ص : ٧٩٦ .

(٤) الجزولية : ٢٥أ .

(٥) قال سيبويه : « ومثل ذلك : أ الله لتفعلن ، إذا استفهمت أضمرنا الحرف الذي يجر ، وحذفوا تحفيضا على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلا منه في اللفظ معاقبا » ، الكتاب ٢٩٣/١ ، وانظر أيضا : ١٤٥/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها) ، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة ، وذلك قولك : أ فلأله لتفعلن ألا ترى أنك إن قلت : أفو الله لم تثبت » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٧) الجزولية : ٢٥أ ، وبعده : « وهو ما عري من الحروف والعوض » .

مثاله : الله لأفعلن بالنصب ، وقد حكى : الله لأفعلن بالجر ^(١) .

وقوله : وليس جائزاً أن يُتبدأ في ذلك الموضع ^(٢) .

إنما قال ذلك لأن الرفع في هذا الباب على حذف الخبر إلا فيما جاء من قولهم : عَلَيَّ عهد الله لأفعلن ، وحذف الخبر الذي لم يستعمل إظهاره في هذا ، لا يكون إلا فيما سمع عند المؤلف كما أن النصب فيه إنما يكون على ناصب لا يستعمل إظهاره ، قال : وما ينصب على إضمار فعل لا يستعمل إظهاره لا ينبغي أن يقاس ، وإنما يكون مسموعاً ^(٣) ، فلذلك ما يرتفع فيه على إضمار الخبر لا ينبغي أن يقاس ، لأن الخبر يجري فيه مجرى عامل النصب لأن رفع المبتدأ إنما هو بتعريه من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه ^(٤) ، فجعل الخبر كأنه عامل في المبتدأ من حيث كان رفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه مع تعريه من العوامل .

قلت : قد عملت العرب في مواضع من المنصوبات بأفعال مضمرة لم يستعمل إظهارها ، [فإذا جاز ^(٥)] هذا رفعتها بإضمار ما لا يجوز إظهاره ^(٦) ، وكان ذلك مسموعاً في كلامهم غير مفسر عندهم كما أن النصب على إضمار ناصب لا يستعمل غير مفسر ، ولكن هذا الموضع أعني النصب في المقسم به لم يقل أحد من النحويين

(١) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذوه تحفيقا وهم ينوونه كما حذف رب ... » ، الكتاب ١٤٤/٢ ، وانظر : المقتضب ٣٣٥/٢ ، الأصول ٤٣٣/١ .

(٢) الجزولية : ١٢٥ .

(٣) نص الجزولية : « باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » ، ٤٢ وليس فيه « لا ينبغي أن يقاس وإنما يكون مسموعاً » .

(٤) كما هو معروف من مذهب البصريين .

(٥) تكملة يلتزم بها السياق .

(٦) قال سيبويه : « ومثل الرفع : ﴿ فَصَبَّرَ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ ، كأنه يقول : الأمر صبر جميل ، والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره ، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه ، ومثله قول بعض العرب : من أنت زيد ؟ ، أي : من أنت كلامك زيد ، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب ، ولأن فيه ذلك المعنى » ، الكتاب ١٦٢/١ .

فيه : إنه لا يكون إلا مسموعاً وقاسوه لكثرتهم ، فلا ينبغي أن يقال في الرفع فيه : إنه غير مسموع على ما قال لأن الرفع عندهم في ذلك يجري مجرى النصب ^(١) . وهذا الذي قلناه في رفع المبتدأ ها هنا من أنه مبتدأ محذوف الخبر هو مذهب النحويين كلهم ^(٢) ، إلا أن أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك ، وقال : إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين ^(٣) الله / ٢٨٥ قسمي ولعمر الله قسمي وأمين الله قسمي خطأ .

قيل له : لم يكون خطأ ؟

قال : لأن العرب لا تقول : يمين الله قسمي ولا لعمرك قسمي ولا أمين الله قسمي وهي تحلف ^(٤) على الشيء ، إنما تقوله : إذا كانت مخبرة بأنها أقسمت بذلك لا إذا كانت حالفة على الشيء ، والنحويون قالوا ذلك وهم يريدون القسم ، فقالوا : ما لم تقله ^(٥) العرب .

فقلنا له : لم يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمره ولم يستعملوا إظهاره ومما يتوول عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيرا ، ألا ترى أنك تقول : قام أصله قوم ، وباع أصله بيع ، ولم ينطق بقوم ولا ببيع قط ، والعربية ملأى من هذا ، فكيف تنكره هنا وأنت تقول به ولا تنكره في موضع ، هذا تخلف ، وكذلك توافقهم على تقدير تعلق المجرور في القسم بفعل مضمر وتقدره : أحلف بالله أو حلفت بالله معهم ، وأحلف بالله وحلفت بالله قد يكون خبرا وقد يكون قسما ، فكما يكون لفظ القسم في هذه بلفظ الخبر فلا شيء تنكر أن يكون لفظ الخبر في : عهد الله قسمي ويمين الله قسمي بمعنى القسم لا سيما ونحن لم نظهر ، إنما قدرت مضمرا ؟ فإذا أقررت بذلك فيما تظهره العرب

(١) انظر كلام سيبويه المتقدم ص ٨٥٧ هـ ٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١٤٦/٢ - ١٤٧ ، الأصول ٤٣٤/١ ، الإيضاح العضدي ٢٦٤ ، المفصل ٣٤٨ ،

المنهاج الحلبي ١٤٩ ب .

(٣) ب : يمين ، والصواب ما أثبتته .

(٤) ب : لحلف ، والصواب ما أثبتته .

(٥) ب : تحله ، والصواب ما أثبتته .

ولا تضمّره فأَيُّ شيء تنكر من أن يكون ذلك فيما تضمّره العرب ولا تظهره ؟ هذا تخلف آخر .

ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه [في ^(١)] كثرة أخطائه في مذهبه فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفا كما يقول النحويون في هذا ، فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه والمبتدأ مسند ، ولا بد للمسند من مسند إليه ، ألا ترى إلى قول سيبويه : « باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا » ^(٢) ، فيقول : أقول إن المبتدأ في هذا له مسند إليه وهو قوله لأفعلن ، ولا أقول : إن له خبرا فيكون المبتدأ في هذا لا خبر له ، ولكن لا مسند إليه .

قلنا له : المسند إلى المبتدأ [لا ^(٣)] بد أن يكون له فيه ذكر وهذا لا ذكر له فيه .

فقال : أنا أخالف في هذا أيضا ، فأقول : إن المبتدأ لا يلزم أن يكون ٢٨٦/ في المسند إليه ذكر منه ، ويلزم أن يكون ذلك في الخبر .

فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان ؟ ، فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند إليه غير جواب القسم ، وهذا هو قول النحويين بعينه وإن قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه إنما هما جملتان إحداهما مؤكدة بالأخرى وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولا بد أعني أن يكون المسند إلى الجملة الأولى غير الجواب وهو قول النحويين بعينه كما قدمنا ، وكذلك قال في قولهم : لولا زيد لأكرمت عمرا ، ليس خبره محذوفا كما يقول النحويون ، والعرب لا تنطق بهذا الخبر الذي تقدرونه ، فإذا قيل له : فهذا المسند إليه ليس فيه ذكر للمسند ، قال : لا يلزم في المسند إلى المسند أن يكون فيه ذكر للمبتدأ .

(١) تكملة يلثم بها الكلام .

(٢) الكتاب ٧/١ .

(٣) تكملة يلثم بها السياق .

قلنا له : هنا ذلك الذي قلنا له هناك هذا المسند إليه هنا جواب الشرط ، فهل جواب الشرط مع الشرط جملة واحدة أو جملتان ؟

فإن قال : جملتان لزمه أن يكون للمبتدأ في الجملة الأولى مسند إليه فرجع إلى قول النحويين بالرغم ، وإن قال الشرط وجوابه جملة واحدة فلا يكون الشرط وجوابه إلا جملتين تكون إحداها شرطاً في الأخرى كما لا يكون القسم وجوابه إلا جملتين ^(١) ، إحداها مؤكدة للأخرى ولابد .

فإن قال : وأنا أيضاً أخالف في هذا فأقول : إنه لا يلزم في القسم وجوابه أن يكون جملتين ولا في الشرط وجوابه ، بل أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة واحدة . وأزعم أن من ذلك قوله : لولا زيد لأكرمت عمرا ، فزيد ولأكرمت عمرا جملة واحدة وكذلك أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة واحدة . وأزعم أن من ذلك قوله : يمين الله لأفعلن ، فيمين الله لأفعلن جملة واحدة .

قلنا له : هذا التماذي في كسر القوانين وادعاء خلافها فعل المتخلفين لا ينالون بكسر القوانين فيما يرد عليهم مما هو خارج عن مذهبهم مع إمكان رد ذلك / ٢٨٧ الخارج إلى القوانين ولا ضرورة تحمل على كثير مما استقر من أن القسم وجوابه جملتان والشرط وجوابه جملتان إلا ذلك التخلف الذي تقدم له من أن ذلك الخبر الذي قدره النحويون ، ورجعت به هذه الأشياء إلى القوانين من أن القسم والجواب جملتان والشرط والجواب جملتان لم تنطق به العرب ، وأي فرق بين قولنا : في قام زيد أن أصله : قَوْمَ ، وإن كانت بخبر تقدمه قسمي في يمين الله لأخرجن ، وحاضر في لولا زيد لأكرمتك ، وإن كانت العرب لم تنطق بهذا الأصل قط ، وبين قولنا : في قام زيد أن أصله : قَوْمَ ، وإن كانت العرب لم تنطق قط بقَوْمَ وفي باع أن أصله بَيْعَ وإن كانت العرب لم تنطق ببَيْعَ قط ، وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض التخلف ، وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف .

ثم نقول له أيضاً : إذا قلت : إن لأخرجن هو المسند إلى يمين الله ولأكرمت عمرا هو المسند إلى زيد في لولا زيد ، فالجملة التي تسند إلى المبتدأ لا يجوز أن تكون

(١) ب : جملتان .

خالية من ذكر يرجع إلى المسند أيضا أصلا ، فلذلك المسمى في كلام العرب فلم يستمر هذا النوع على الامتناع أبدا أعني كون المسند إلى المبتدأ فيه ذكر رجوع إليه ، ثم يجوز ذلك في هذا الموضع فهل ذلك إلا تجوز ما استمر في كلام العرب امتناع جوازه ، فيقول : هو على أصل تخلفه في كسر القوانين مع إمكان تصحيحها يجوز عندي في هذين البابين أعني بابي القسم وجوابه والشرط وجوابه أن يكون المسند والمسند إليه بغير ذكر يرجع من المسند إليه إلى المسند ، وإن كان لا يجوز ذلك في غير هذا الباب .

فنقول له : كذلك استمر في تخلفك وكسر القوانين أبدا في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب .

وقوله : والوجه فيه النصب ^(١) .

قال ذلك لأن الجر بإضمار الجار ^(٢) من غير عوض قليل وهو ضعيف في القياس ^(٣) ، وعلى قولنا ٢٨٨/ إن الرفع فيه جائز ، فالنصب فيه الوجه أن أصل القسم أن يكون بأقسام وأحلف متعددين بحرف الجر ثم تضرع الفعل فالنصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع .

وقوله : وإما جائز فيه الرفع والنصب ^(٤) .

مثاله ^(٥) :-

يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدَا ^(٦)

يروى برفع يمين ونصبه ^(٧) ، واستظهر بقوله : وهو ما جرى من الحروف

(١) الجزولية : ٢٥ . (٢) ب : الجر ، والصواب ما أثبتته .

(٣) قال سيويه : « ... الجار لا يضر ، وذلك أن المحرور داخل في الجار غير منفصل فصار كأنه شيء من الاسم » ، الكتاب ١/ ١٢٨ ، وكرر هذا في ١/ ٤٩ ، ١٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٧٣ ، ٢٩٥ ، ٤٠٩ .

(٤) الجزولية : ٢٥ ، وبعده : « ... وهو ما عري من الحروف والعوض » .

(٥) قول امرئ القيس . (٦) سبق تخريجه ص ٧٩٦ .

(٧) انظر ذكر الروايتين الرفع والنصب في : المباحث الكاملية ٥٥/٢ ، شرح الجمل ٥٣٢/١ - ٥٣٣ ، شرح الكافية ٣٣٧/٢ ، الخزانة ٤٣/١٠ .

والعوض على والله لقد كان كذا وعلى لاها الله ما كان كذا وما كان مثلهما .

وقوله : وكان جائزا أن يتبدأ في ذلك الموضع ^(١) .

قال ذلك لأن الرفع عنده ^(٢) مسموع من العرب .

وقوله : والنصب فيه أوجه ^(١) .

كأن ذلك لأن النصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع ، لأن أصل الباب أن يكون بأقسام وأحلف ، وأنت إذا نصبت قدرت أقسم وأحلف واصلا بحرف الجر إلى الاسم المنصوب في الأصل ثم أضمرت الفعل ، فقلت : بالله دون فعل ، ثم حذفت الحرف الجار ووصل الفعل المضمر إلى الاسم كما يصل المظهر إليه إذا حذفت من حرف الجر نحو : اخترت الرجل زيدا ، فكما تنصب هناك تنصب هنا فيكون القسم مع المنصوب الذي هو بتقدير أقسم وأحلف على أصل الباب ، ومع الرفع بالابتداء والخبر خارجا عن أصل الباب تكون الجملة فيه اسمية وليس أصل الباب عليها ، فلذلك كان النصب أوجه من الرفع وقد تقدم ذلك .

وقوله : وإما لازم فيه الرفع وهو أيمن ^(١) .

قال النحويون ذلك في أيمن ، لأنه ^(٢) سمع كثيرا على وجه واحد وهو الرفع فاقتصر عليه .

وقوله : فيه لغات .

هي أيمن الله بفتح الهمزة وإيمن الله بكسرها وأيم الله بحذف النون وفتح الهمزة وإيم الله بحذف النون وكسر الهمزة ، ومُ الله مضمومة ، وم الله مكسورة ومُن الله ^(٤) .

(١) الجزولية : ٢٥ أ .

(٢) ب : غير ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٣١ ، كما أنه موافق لما سبق هامش : (٧) .

(٣) ب : أنه ، والتصويب عن الشرح الصغير ٢٣١ .

(٤) انظر هذه اللغات في : المباحث الكاملية ٥٦/٢ ، المنهاج الجلي ١٤٩ ب ، وزاد من الله ، شرح

الجزولية ٢/ص ٢٦ .

وقوله : وهو عَمَرَك وقعدك ^(١) .

مثاله ^(٢) :-

عَمَرَكِ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ^(٣)

و ^(٤) :-

قَعِيدِكَ أَلَا تُسَمِّعِينِي مَلَامَةً ^(٥)

(١) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « وأما لازم فيه النصب وهو ... » .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٣) من البحر الخفيف أول بيتين وصدره :-

أَيُّهَا الْمُتَكَبِّرُ التُّرَيَّا سُهَيْلَا

وبعده :

هِيَ شَامِيَةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلْتُ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

المنكح : اسم فاعل من أنكحه أي زوجه ، استقل : ارتفع ، والغيا : هي الثريا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر ، وسهيل : سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وورى الشاعر بالنجمين . الخزانة ٢٨/٢ - ٢٩ .

الشاهد فيه : نصب عمرك بفعل محذوف وجوبا تقديره : أسألك عمرك الله .

الديوان ٣٦٠/٢ ، الكامل ٧٨٠/٢ (الدالي) ، المقتضب ٣٢٨/٢ ، الشيرازيات ٢٥أ ، الأملالي الشجرية ٣٤٩/١ ، شرح المفصل ٩١/٩ ، المباحث الكاملية ٥٧/٢ ، شرح الكافية ١١٩/١ ، التذيل والتكميل ٤٨/٤ ب ، المقاصد النحوية ٢٠١/٤ ، الخزانة ٢٨/٢ - ٣٣ .

(١) قول متمم بن نويرة (... - نحو ٣٠ هـ) .

أبو نهشل متمم بن نويرة بن حمزة بن شداد من بني يربوع بن حنظلة بن مالك ، شاعر فحل صحابي من أشراف قومه ، اشتهر في الجاهلية والإسلام ، وكان قصيرا دميما أعور ، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه - أيام الردة .

« الأغاني ٦٣/١٤ - ٦٩ ، سمط اللآلي ٨٧/١ ، وفيات الأعيان ١٥/٦ - ٢١ ، الخزانة ٢٤/٢ - ٢٨ » .

(٤) ب : قعدك لا تسميعيني مالة . والتصويب من الشرح الصغير ٢٣٢ . والفضلليات ٢٦٩ .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

لَعَمْرِي وَمَا ذَهْرِي بِتَائِينَ هَالِكٍ وَلَا جَزَعًا مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

وعجز البيت :-

..... .. وَلَا تُنْكَمِي قَرَحَ الْفُؤَادِ فَيَّجَعَا =

وقوله :- وليس يتمحض هذا للقسم / ٢٨٩ بل يشوبه سؤال ^(١) .

عُدَّ عن ذكر هذا النوع في أنواع المقسم به وليس منها ، فإنه ليس ها هنا قسم ، وإنما هو سؤال مضمن ما يقسم به في المعنى فأشبه القسم وليس به ، فإن القسم جملة خبرية في الأصل تؤكد بها جملة خبرية في الحال ، وليس ها هنا شيء من ذلك ، فإنه ليس هنا جملة خبرية تؤكد بها الجملة المضمنة اسماً من أسماء القسم في المعنى ، فقول المؤلف : وليس يتمحض هذا القسم بل يشوبه سؤال قول متسامح فيه ، والصواب : وليس هذا ^(٢) من القسم في شيء وإن كان مضارعاً له في تضمنه ما يقسم به في المعنى .

وقوله : وجواب القسم يكون بإن مخففة ومثقلة ^(٣) .

مثاله : والله إنَّ زيداً لقائم ، والله إنَّ زيداً قائم ، والله إنَّ زيداً لقائم ، والله إنَّ زيداً قائم ، وإنَّ زيداً لقائم .

وقوله : وباللام ^(٣) .

مثاله : والله لزيد قائم .

وقوله : والفعل المضارع مقروناً بنوني التوكيد ^(٤) .

= التأين : مدح الميت بعد موته ، شرح المفضليات ٩٤٩/٢ ، تنكح : نكأت القرحة إذا قشرتها ، فيجمع : أهل الحجاز يقولون : وجع يوجع ، وبنو تميم تقول : وجع يجمع . الخزاعة ٢٢/٢ .

الشاهد فيه : نصب (قعيدك) بفعل محذوف لازم لإضماره .

المفضليات ٢٦٩ ، البيان والتبيين ١٩٣/٢ ، الكامل ١١٨/١ ، ١٤٤٠/٣ (الدالي) ، المقتضب ٣٢٩/٢ ، الشيرازيات ٢٥ ، النصف ٢٠٦/١ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٠/١ ، جمهرة أشعار العرب ٧٥٣/٢ ، المخصص ١١٧/١٣ ، شرح المفضليات ٩٦٣/٢ ، المباحث الكاملية ٥٧/٢ ، المنهاج الجلي ١٤٩ ب ، شرح الكافية ١١٩/١ ، ٣٣٨/٢ ، مع الهوامع ٢٦٢/٤ ، الخزاعة ٢٠/٢ - ٢٨ ، ٥٤/١٠ - ٥٦ ، الدرر اللوامع ٥٥/٢ .

(١) الجزولية : ٢٥ . (٢) ب : وليس من هذا .

(٣) الجزولية : ١٥ ، وفيها : « يكون في الإيجاب بأن » .

(٤) الجزولية : ٢٥ ، وقوله : « ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ ... » .

مثاله : والله لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ .

وقوله : على رأي (١) .

هو رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون والله ليقوم زيد (٢) وأنشدوا (٣) :-
تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرِدَنِي (٤)

بفتح اللام وضم الدال ، وأجازوا أيضا : والله يقومون زيد وأنشدوا أيضا (٥) :-
وَقَتِيلَ مُرَّةٍ أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فَرَّغَ وَإِنْ أَحَاهُمُ لَمْ يُضْهِدِ (٦)

(١) الجزولية : ٢٥ ، وقيله : « ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ ... » .

(٢) هذه المسألة في : المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ٢٧ ، شرح الكافية ٣٣٩/٢ ،

التذيل والتكميل ٦٠/٤ ب ، مع الهوامع ٢٤٦/٤ .

والراجح مذهب البصريين أما ما ذهب إليه الكوفيون فبابه الشعر . ولا يقاس عليه .

(٣) القائل هو زيد الفوارس (... -) .

وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، شاعر فارس جاهلي ، شهد يوم القرنين مع جده ضرار المعروف بالرديم . وكان فارس لإخوانه لذلك سمي بزيد الفوارس .

« المؤتلف والمختلف ١٣١ ، الخزانة ١٧٧/٣ » .

(٤) من البحر الطويل أول أبيات أربعة وعجزه :-

... .. على نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَقَائِدُ

تَأَلَّى وآلَى بمعنى من الألية : وهي اليمين ، وابن أوس : هو قيس بن أوس بن حارثة بن لأم قتلته زيد الفوارس لأنه حلف عليه أن يعود هو وصاحبه وأغلظ عليهما ابن أوس ، مقائد : جمع مفاد وهي المسعر والسفود . الخزانة ٦٦/١ - ٦٧ .

الشاهد فيه : الاستغناء عن لام التوكيد بالنون .

الحماسة ٢٨٨/١ ، شرح المزدوقي ٥٥٧/٢ ، شرح التبريزي ٦٠/٢ ، المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، شرح الجمل ٥٢٨/١ ، الضرائر ١٥٧ ، المغرب ٢٠٦/١ ، شرح الجزولية ٢٥٧/١ ، شرح الكافية ٣٣٩/٢ ، مع الهوامع ٢٤٦/٤ ، الخزانة ٦٥/١ - ٦٨ ، الدرر اللوامع ٤٦/٢ .

(٥) لعامر بن الطفيل .

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

لَتَسْأَلُنَّ أَسْمَاءَ وَهِيَ حَفِيَّةٌ نَصْحَابَهَا ، أُطْرِدْتُ أَمْ لَمْ أُطْرِدْ

أَسْمَاءَ : هي أَسْمَاءُ بنت قدامة بن سكين الفزاري ، كان يهواها عامر ، شرح المفضليات للأبنباري ٧١٢ . =

وقوله : ويجوز تعاقبهما على رأي^(١) .

هو مذهب الكوفيين الذي تقدم^(٢) .

وقوله : بشرط توسط (قد) بينهما ظاهرة^(٣) .

مثاله : والله لقد قام زيد .

وقوله : أو مقدرة .

حكى سيبويه والله لكذبت^(٤) وعليه البيت^(٥) :-

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا^(٦)

= ويروى : (فرغ ... لم يقصد) الخزانة ٦٠/١٠ ، وأشار أبو حيان إلى رواية الشارح فقال : « أنشده الأستاذ أبو علي : وأن أحاهم لم يضهد وأنشده غيره : لم يقصد » ، التذييل والتكميل ٦٠/٤ ب .

قال البغدادي : « وروى بدله في مغني اللبيب وغيره : لم يثأر ، وهو خطأ معنى وقافية » الخزانة ٦٣/١٠ .

الحفية : المستقصية في السؤال ، المبالغة فيه . شرح المفضليات للتبريزي ١٢٤٠/٣ ، نصحاءها : جمع نصيح ، قتل مرة : أخو عامر بن الطفيل الحكم بن الطفيل ، ومرة أبو قبيلة : وهو مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان الغطفاني ، فرغ : الرأس العالي الشرف ، ويروى (فرغ) : أي هدر ، لم يقصد : لم يقتل . الخزانة ٦١/١٠ - ٦٢ ، لم يضهد : لم يظلم أو لم يقهر . اللسان ٢٦٦/٣ .

الشاهد فيه : جواز خلو المضارع من اللام اكتفاء بنون التوكيد عند الكوفيين ومن تابعهم .

الديوان ٥٦ ، الأصمعيات ٢١٦ ، المفضليات ٣٦٤ ، شرح المفضليات للأنباري ٧١٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٨/٢ ، شرح المفضليات للتبريزي ١٢٤٢/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، ٢٢١/٢ ، المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، الضرائر ١٥٧ ، المنهاج الجلي ١١٥٠ ، شرح الجزولية ٢/ص ٢٧ ، المغني ٧١٨/٢ ، شرح شواهد المغني ٩٣٥/٢ ، مع الهوامع ٢٤٦/٤ ، الخزانة ٧٩/٣ ، ٦٠/١٠ - ٦٤ ، شرح أبيات المغني ٣/٨ - ٥ ، الدرر اللوامع ٤٧/٢ .

(١) الجزولية : ٢٥أ . (٢) انظر ما سبق ص : ٨٦٥ هـ ٢ .

(٣) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « والفعل الماضي ... » .

(٤) قال - رحمه الله تعالى - : « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام ، وذلك قولك :

والله لفعلت ، وسمعتنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، والله لكذب » ، الكتاب ٤٥٤/١ .

(٥) لامرئ القيس .

(٦) من البحر الطويل . وقد تقدم مطلع هذه القصيدة . وتمة البيت :-

= فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وزعم المبرد : أن هذا لا يكون إلا في الشعر ^(١) .

وقوله : وربما حذفت اللام مع قد إذا طال الكلام ^(٢) .

مثاله : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾ ^(٣) ثم قال بعد معطوفات كثيرة ^(٤) ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ^(٥) واستظهر بقوله : إذا طال الكلام على امتناع حذفها في قولك : والله قام زيد .

وقوله : وبجواب في النفي بما ^(٦) .

مثاله : والله ما زيد قائم .

وقوله : وإن في ^(٧) ١٥١/أ معناها ^(٦) .

مثاله : والله إن زيداً قائم ، بمعنى (ما) .

= الفاجر : الكاذب ، الصالي : الذي يصطلي بالنار ، شرح الديوان ٣٢ .

إن : زائدة مؤكدة للنفي وكذلك مِنْ . الخزانة ٧٨/١٠ .

الشاهد فيه : (لنامو) جواب قسم و (قد) فيه مقدرة تقدير لقد ناموا .

الديوان ٣٢ ، الأصول ٢٤٢/١ ، التهذيب ٦٦/٥ ، التبصرة والتذكرة ٧٧/١ ، ٤٥٢ ، الأزهية ٥٢ ، المفصل ٣٢٧ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧ ، المباحث الكاملية ٥٨/٢ ، شرح الجمل ٥٢٧/١ ، المغرب ٢٠٥/١ ، المنهاج الجلي ١٥٠ ب ، شرح الكافية ٣٤٠/٢ ، رصف المباني ١٩١ ، الخزانة ٧١/١٠ - ٧٩ .

(١) كلامه في المقتضب يشعر بالجواز قال : « واعلم أنك إذا أقسمت على فعل ماض فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيرة لامة ، وإنما لم تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت ، فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد ، وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمراً فأنكرت ذلك ، وإن وصلت اللام بـ (قد) فجيد بالغ ، تقول : والله لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك » ، المقتضب ٣٣٤/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٥ - ب .

(٤) هي قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاها ، وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا ، وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا ، وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا ، وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَاهَا ، وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس : ٢ - ٨] .

(٥) الشمس : ٩ .

(٦) الجزولية : ٢٥ ب .

(٧) انتهى الحرم الموجود في نسخة تونس ويقابله في نسخة المغرب ص ٢٨٩ ، ومن هنا تبدأ أرقام

النسخة التونسية .

وقوله : وبلا (١) .

مثاله : والله لا يقوم زيد .

وقوله : ويجوز حذف لا (٢) لفظا (٣) .

مثاله (٤) :-

ثَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْآسُ (٥)

(١) الجزولية : ٢٥ ب .

(٢) من هنا سقط مقداره سطران في الجزولية نسخة فاس ٢٥ ب ، والأرقام من التيمورية .

(٣) الجزولية : ٨٦ .

(٤) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - أبو ذؤيب الهذلي .

ب - مالك بن خالد الحناعي من بني خناعة بن سعد بن هذيل .

ج - أمية بن أبي عائد الهذلي .

د - عبد مناف الهذلي .

هـ - الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

و - أبو زيد الطائي . (انظر هذه الأقوال في : الخزنة ١٧٨/٥ - ١٧٩) .

والأظهر أن قائله هو أبو ذؤيب الهذلي ، لكثرة من نسب له .

(٥) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

يَا مِيَّ إِنَّ تَفْقِيدِي قَوْمًا وَلَدَتْهُمْ
أَوْ تُحْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ

تحلّسهم : من الخلس وهو الأخذ في نهزة ومخاتلة . اللسان ٦٥/٦ (خلس) حيد : الوعل ، والحيد :

الروغان والفرار ، المشمخر : الجبل العالي ، الظيان : ياسمين البر ، الآس : الریحان ، وقيل : الآس : أثر النحل إذا

مرت فسقط منها نُقْط من العسل . (الحلل ٩٦ - ٩٧) .

ويروى : (والخس لن يعجز الأيام) ديوان الهذليين ٢/٣ . (لله يبقی) الكتاب ١٤٤/٢ (يامي لا يعجز

الأيام) الخزنة ١٧٦/٥ .

وقد ورد صدر هذا البيت في قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي مطلعها :-

يَا لَيْتَ شِعْرِي أَلَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

والبيت هو :-

ثَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ أَذْفَى صَلَودٍ مِنَ الْأَوْغَالِ ذُو خَدَمٍ =

وقوله : وربما حذفت الجملة الفعلية القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها ^(١) .

مثاله : لا أفعل ذلك عَوْضَ العائضين ، ولا أفعل ذلك دَهْرَ الداهرين ^(٢) ، المعنى أقسم بالله لا أفعل ذلك عوض العائضين ودهر الداهرين فيحذف أقسم بالله ، لأن قوله عوض العائضين ودهر الداهرين تأكيد ^(٣) يقوم مقام ما في القسم من التأكيد .
وقوله : وربما أنزل الظرف المذكور ^(١) .

مثاله : عوض لأفعلن لأن معناه عوض العائضين ثم قطع عن الإضافة وبنى على الضم هذا مذهبه ^(٤) .

وقوله : أو حرف تصديق ^(١) .

مثاله : جَيْرِ لأفعلن .

= انظر : ديوان الهذليين ١٩١/١ - ١٩٣ . وشرح شواهد المغني ١٥٦/١ ، وفيها شاهد على الموضوع نفسه من حذف (لا) النافية التقدير : لا يبقى .

الشاهد فيه : حذف (لا) النافية ، التقدير : لا يبقى .

ديوان الهذليين ٢/٣ ، الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ٣٢٣/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، الجمل ٧١ ، اللامات ٨١ ، إيضاح الشعر ٦٦ ، البصريات ٩١٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٦/١ ، المخصص ١١١/١٣ ، الحلل ٩٦ - ٩٨ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، الفصل ٣٤٥ ، شرح المفصل ٩٨/٩ ، ٩٩ ، المباحث الكاملية ٤٩٨/١ ، المنهاج الجلي ١٥٠ ب ، المغني ٢٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ٥٧٣/٢ - ٥٧٤ ، جمع الهوامع ٢٠١/٤ ، ٢٣٦ ، الخزائن ١٧٦/٥ - ١٧٧ ، شرح أبيات المغني ٢٩٧/٤ - ٣٠١ ، الدرر اللوامع ٢٩/٢ ، ٤٤ .

(١) الجزولية : ٨٦ .

(٢) قال ابن منظور : « ... عوض : معناه الأبد وهو للمستقبل من الزمان ، لأنك تقول : عَوْضَ لا أفارقك تريد : لا أفارقك أبدا ومن كلامهم : لا أفعله عَوْضَ العائضين ولا دهر الداهرين ، أي لا أفعله أبدا » اللسان ١٩٢/٧ - ١٩٣ (عوض) . وانظر : التهذيب ٦٩/٣ .
(٣) ب : تأثير .

(٤) قال الأزهري : « ... عوض لا أفعل ذلك ، وعوض ، كلاهما بغير تنوين ، والنصب في عوض أكثر وأفشى » ، التهذيب ٦٩/٣ . وقال ابن منظور : « وعوض : يبنى على الحركات الثلاث : الدهر معرفة علم بغير تنوين ، والنصب أكثر وأفشى ، وقال الأزهري : « تفتح وتضم » ، اللسان ١٩٢/٧ (عوض) .

وقوله : من الجواب (١) .

متعلق بـ (أنزل) (٢) .

وقوله : توطئة للجواب (٣) .

معنى هذا أن الظرف إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ، ولكنه قدم توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان دالا على ما يدل عليه القسم ، وكذلك زيد في الكلام حرف التصديق وقدم على الجواب توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان تصديقا وتحقيقا (٤) كما كان القسم تصديقا للجواب ، وتحقيقا له ، والصواب : أن الظرف في ذلك مقسم به لأن الدهر يقسم به كثيرا (٥) ، ولا يصح أن يكون الظرف في ذلك معمولاً للفعل الواقع جوابا لأن الروابط من حروف الصدور ولا يتقدم عليها ما هو في حيزها (٦) .

(١) الجزولية : ٨٦ ، وقيله : « منزلة القسم المحذوف ... » .

(٢) من قوله : « وربما أنزل الظرف ... » .

(٣) الجزولية : ٨٦ .

(٤) ب : أو تحقيقا .

(٥) قال ابن عصفور : « والمقسم به : هو كل اسم لله أو لما يعظم من مخلوقاته نحو بالله ليقوم زيد ،

والنبي لأكرم من عمرا ؛ وأليك لتفعلن كذا » ، شرح الجمل ٥٢٢/١ .

وأقول : ان « الله يقسم بما يقسم به من مخلوقاته ، لأنها آياته ومخلوقاته ، فهي دليل على ربوبيته وألوهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته ومشيبته ورحمته وحكمته وعزته ، فهو سبحانه يقسم بها لأن إقسامه بها تعظيم له سبحانه ونحن المخلوقون ليس لنا أن نقسم بها بالنص والإجماع ، بل ذكر غير واحد الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات ، وذكروا إجماع الصحابة على ذلك ، بل ذلك شرك منهى عنه » ، الفتاوي ٢٩٠/١ ، وانظر ٢٠٣ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١١٣/٧ .

« باب اسم ما لم يسم فاعله »

وقوله : وإما تحقيرا ^(١) .

أي لكونه حقيرا ، لم يرد أن يجري ذكره في الكلام ^(٢) .

وقوله : وإما تعظيما ^(١) .

أي لكونه عظيما فصنت اسمه عن الابتذال ^(٣) .

وقوله : وإما إثارا ١٥١/ب لغرض السامع ^(١) .

أي تقديم لغرض السامع ، وذلك إذا كان غرض السامع بيان المفعول به لا بيان الفاعل .

وقوله : وإما للتفعيل ^(١) .

أي لإقامة وزن الشعر ، وكُنِيَ بالتفعيل عن التقطيع يريد تقطيع الشعر ^(٤) .

وقوله : وإما للتوافق ^(٥) .

أي لتوافق القول ^(٦) .

وقوله : وإما للتقارب ^(٥) .

(١) الجزولية : ٢٥ ب ، وقيله : « حكم هذا الباب أن يحذف فيه الفاعل إما جهلا به وإما إبهاما ... » .

(٢) نحو : قُتِلَ فلان لأن « المقتول عظيم القدر جليل الخطر ، والقاتل خسيس ، فتقول : قتل الأمير ، ولا تعرج على من قتله لحسنه كما تقول : قتل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب - عليه السلام - فلحقارته - يعني القاتل - لم ترد أن يجري ذكره في الكلام مع ذكر الشريف » ، المباحث الكاملية ٦٤/٢ .

(٣) نحو : قُتِلَ المجرم فإذا كان : « القاتل عظيما كالسلطان فلكونه عظيما صنت اسمه عن الابتذال » ، المباحث الكاملية ٦٤/٢ - ٦٥ .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من سمي العروض التفعيل . انظر : المباحث الكاملية ٦٥/١ .

(٥) الجزولية : ٢٥ ب .

(٦) فسر اللورقي بتوافق حرف الروي فلا يكون بعضها مرفوعا والآخر منصوبا . انظر : المباحث

الكاملية ٦٥/٢ . وهو قريب ، بدليل أنه جاء بمقابلة نَعَدَ ، وهو السجع في النثر .

أي لتقارب الأسجاع بعضها من بعض ، يريد أن ذلك مؤثر أيضا ولو لم تؤثر لم تكن .

وقوله : فيرفع ^(١) لفظا ^(٢) .

مثاله : ضَرَبَ زَيْدٌ .

وقوله : أو معنى ^(٢) .

مثاله : مُرَّ بَزِيد .

وقوله : والمُقَامُ إِنَّمَا مفعول به .

مثاله : ضَرَبَ زَيْدٌ كما تقدم .

وقوله : وإما مطلق لبيان النوع ^(٢) .

مثاله : ضَرَبَ ضَرَبَ [شَدِيدٌ ^(٣)] .

وقوله : أو لعدد المرات ^(٢) .

مثاله : ضَرَبَ ضَرَبَاتٌ .

وقوله : وإما فيه متمكنا ^(٢) .

مثاله : جُلِسَ مَكَائِكُ أو خُرِجَ يَوْمَ الجمعة ، وتحرز بقوله : متمكنا من غير

التمكن نحو : عندك ؛ لأنك لا تقيمه مَقَامَ الفاعل ، فلا تقول : جُلِسَ عندك على

إقامته مقام الفاعل ؛ لأن إقامته مقام الفاعل توجب [له ^(٣)] الرفع ، وعدم تمكنه ينفيه .

وقوله : وإما مجرور ^(٢) .

مثاله : مُرَّ بَزِيد .

وقوله : فإذا وُجِدَ المفعول له لم يُقَمَّ سواه ^(٢) .

(١) ب : فيرتفع .

(٢) الجزولية : ٢٥ ب .

(٣) تكملة من : ب .

مثاله : ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً وَضُرِبَ زَيْدٌ مَكَائِكَ وَضُرِبَ زَيْدٌ عَلَى أَعْلَى الْحَائِطِ (١) .

و [قوله (٢)] : تساوت مراتب البواقي (٣) .

مثاله : سِيرَ بَزِيدٌ يَوْمِينَ فَرَسَخِينَ سِيراً عَنيفاً .

وقوله : وَكَانَ مِنْ بَابِ كَسَوْتِ (٤) .

أَيُّ مِمَّا يَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ وَكَانَ تَعْدِيهِ إِلَيْهِمَا (٥) بِنَفْسِهِ .

وقوله : كَانَ الْخِتَارُ إِقَامَةَ الْأَوَّلِ (٦) .

يعني الذي هو فاعل في المعنى نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا .

وقوله : وَجَازَ إِقَامَةَ الثَّانِي (٦) .

يعني الذي هو مفعول منهما [في المعنى (٢)] نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا .

وقوله : مَا لَمْ يَوْرَثْ لِبَسًا (٦) .

مثال : الذي يورث اللبس أعطى زَيْدٌ عَمْرًا ، لَا يَرْفَعُ هُنَا إِلَّا الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ

منهما [في المعنى (٧)] وَهُوَ الْآخِذُ لِلْآخِرِ وَلَا يَجُوزُ / ١٥٢ أَوِ الْوَجْهَ الْآخِرَ (٨) .

(١) هذا عند البصريين أما الكوفيون والأخفش وأبو عبيد فيرون جواز إقامة أيها شئت .

انظر : التبيين ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شرح الكافية ٨٤/١ - ٨٥ ، الارتشاف ١٩٤/٢ ، مع الهوامع ٢٦٥/٢ - ٢٦٦ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ٢٥ ، وقيله : « وإذا عدم » .

(٤) الجزولية : ٢٥ ، وقيله : « فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه » .

(٥) أ : إليها . (٦) الجزولية : ٢٥ .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) من إقامة ما هو مفعول في المعنى لوجود اللبس وهو أن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً والآخر

مأخوذاً .

وقوله : وإن كان إنما ينصب بنفسه أحدهما إلى آخره ^(١) .

مثاله : اخترت الرجال زيدا ^(٢) ، لا يقال ^(٣) فيه إلا : اخترت الرجال زيدا ولا يقال : اخترت الرجال زيدا .

وقوله : وإن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط ^(٤) .

لا يمتنع إقامة الثاني على قول من قال : أعطي درهم زيدا ما لم يمنع منه مانع من لبس أو كونه جملة ، هذا قول بعض المتأخرين ^(٥) .

ويمكن أن يكون هذا الذي قاله ^(٥) المؤلف صحيحا من ألا يقام في هذا الباب إلا الأول فقط [على قول من يقول ^(٦)] إن ^(٧) إقامة الثاني في باب أعطيت إنما هو من باب القلب لفهم المعنى فيصير المعنى عطية ، والعطية معطى لفهم المعنى ^(٨) ، ولا يتصور في ^(٩) [ظن ما تصور في أعطي من ^(٦)] القلب لأن القلب يصير الثاني مخبرا عنه والأول خبرا ، وكان أصله أن يكون الأول مخبرا عنه ، والثاني خبرا ، فإذا قلبناه التبس المعنى بغيره .

(١) الجزولية : ٢٥ ب .

(٢) أ : عمرا .

(٣) أ : ولا يقال .

(٤) قال أبو حيان : « وإن كان من باب (ظن) أقيم الأول فتقول : ظن زيد منطلقا ، وأما الثاني فذهب قوم إلى أنه لا يجوز إقامته ، وهو اختيار الجزولي وابن هشام ، وذهب قوم منهم السيرافي إلى أنه يجوز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا شبيها بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك » ، الارشاف ١٨٧/٢ .

وانظر : شرح الجمل ٥٣٨/١ ، مع الهوامع ٢٦٤/٢ .

(٥) ب : قال .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ب : وذلك أن .

(٨) قال أبو حيان - رحمه الله تعالى - : « إن من النحاة من منع إقامة الثاني من باب أعطى وإن أمن اللبس ، وقال : إنه لا يجوز إلا على القلب ، يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول : أعطيت درهما زيدا ، فتقدر أن الدرهم أخذ وزيدا مأخوذ على القلب ، ثم يبنى للمفعول فيقال : أعطى درهم زيدا » ، التذيل والتكميل ١٢٧/٢ أ .

(٩) ب : فيه .

وقوله : على وجه لا يعرض معه اللبس ^(١) .

مثاله : أُعْلِمْتُ زيدا كِبْشُك سَمِيناً .

وقوله : ولا ييني للمفعول إلا المتصرف المتعدي ^(٢) .

يعني المفعول به ، واحترز بقوله إلا المتصرف من فعل التعجب ومن (عسى) وما أشبه ذلك .

واحترز بقوله المتعدي من غير المتعدي لأنه لا ييني للمفعول إلا أن يعدى بوجه من وجوه التعدية .

فإن قلت : [إن ^(٣)] هذا يوجب ألا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به خاصة لأن المتعدي هو ما نصب مفعولاً به ^(٤) .

فالجواب : أن النحويين يقولون : إن غير المفعول به الواصل إليه الفعل بنفسه لا يقام مقام الفاعل حتى يتأول فيه أنه مفعول [به ^(٥)] ، فإذا كان الأمر على هذا صح قوله : إنه لا ييني للمفعول إلا المتعدي ، ولهذا - عندي - قال : وقد ذكر ، يريد وقد ذكر المتعدي ما هو لتوكيد هذا المعنى الذي ذكرناه من أنه لا يقام مقام الفاعل إلا مفعول ^(٦) حقيقة أو مجازاً .

وقوله : وكيفية ١٥٢/ب البناء إلى آخره ^(٦) .

ترك تغييراً آخر سوى ضم الأول وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل ^(٧) ، وضم الثالث من الخماسي والسداسي

(١) الجزولية : ٢٥ ب ، وقبله : « وإن كان من باب أعلمت أقيم الأول وجاز أن يقام الثاني » .

(٢) الجزولية : ٢٥ ب .

(٣) ب : مفعولاً به وغيره .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) أ : مفعولاً .

(٦) الجزولية ٢٥ ب - ٢٦ أ .

(٧) قال بمثل قول الشارح هنا اللورقي في المباحث الكاملية ٧١/٢ ، ولم أقف على سداسي غير مبدوء

بهمزة وصل ، ونص على هذا ابن جعفر في المنهاج الجلي ١٥٤ ب ، ومثال الخماسي المبدوء بغير همزة وصل مبنيا

=

للمجهول قول أبي ذؤيب :-

اللذين أولهما ألف وصل (١) .

وقوله : إلا أن يكون معتل العين (٢) .

استثنائه لمكان الاعتلال الذي يلحق ما قبل الآخر حين يسكن .

وقوله : ثلاثيا (٢) .

مثاله : قِيلَ وَبِيعَ .

وقوله : خماسيا (٢) .

وقوله : اخْتِيرَ وَأُتْقِدَ .

وقوله : أو سداسيا (٢) .

مثاله : أُسْتَقِيمَ .

وقوله : والإشمام لغة (٢) .

أي الإشارة إلى الضم فيما أصل الحرف المكسور فيه الضم لغة . هكذا يريد ولكنه أطلق القول اتكالا على أن السامع يعلم أن الإشارة إنما هي إلى الضم الذي هو أصل المكسور ، فعلم من ذلك أنه إذا لم يكن المكسور أصله الضم نحو : استعيد واستقيم لا يشار فيه إلى الضم ؛ لأنه ليس أصله الضم .

وأطلق القول بقوله : والإشمام لغة لفهم السامع عنه هذا المعنى الذي يعطي تقييد الإشمام .

وقوله : جاز قلب الواو فيه همزة (٢) .

مثاله : وُعِدَ وَأُعِدَ .

= سَبَقُوا هَوًى وَأَغْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَخَرُّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

ديوان الهذليين ٢/١ .

(٢) الجزولية : ٢٦ أ .

(١) نحو : أُنْطَلِقُ وَاسْتُخْرِجَ .

« باب اسم الفاعل ^(١) »

- قوله : المراد به المضي مفردا ^(٢) .
- مثاله : هذا ضاربُ زيد أمس .
- وقوله : أو مكسرا ^(٣) .
- مثاله : هؤلاء ضرَّابُ زيد أمس .
- وقوله : أو مجموعا بالألف والتاء ^(٤) .
- مثاله : هؤلاء ضاريات زيد أمس .
- وقوله : إن كان ثم مانع من الإضافة ^(٥) .
- سيدكره بعد هذا ^(٦) في قولك : الضارب زيدا أمس وهذا معطي زيد درهما أمس .
- وقوله : وحكم النون في التثنية والجمع ... إلى آخره ^(٧) .
- مثاله : هذان ضاريان زيد أمس ، وهؤلاء ضاربوا ^(٨) زيد أمس .
- وقوله : وجب النصب في المفعول مع المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء ^(٩) .
- ... إلى آخره .

(١) ترك الشارح بابا كاملا في الجزولية مقداره نصف صفحة تحدث فيه الجزولي عن اسم الفاعل المجرد عن الألف واللام والمقترب بها . انظر : الجزولية ٢٦ أ - ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ ب ، وبعده : « أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء تجب فيه الإضافة إلى المفعول ، إن كان فعله مما يتعدى ما لم يكن ثم مانع من الإضافة » .

(٣) كذا في النسختين ولعل الصواب ما ورد في الهامش السابق .

(٤) وهو قول الجزولي : « فإذا دخلت الألف واللام وجب النصب في المفعول ... » ، الجزولية ٢٦ ب .

(٥) كلام الشارح هذا يجري مع ما فيه النسخة التيمورية ويختلف عما في نسخة فاس اختلافا يسيرا من حيث التقديم والتأخير . انظر : نسخة تيمور ٨٧ ونسخة فاس ٢٦ - ٢٧ أ .

(٦) ب : ضاربون زيدا .

(٧) الجزولية : ٢٦ ب ، وتيمور ٨٧ . وبعده : « إن خلا المفعول من الألف واللام » .

مثاله : هذا الضارب زيدا أمس ، (وهؤلاء الضارب زيدا أمس) ^(١) وهؤلاء الضاربات زيدا / ١٥٣ أمس .

وقوله : وإن كان فيه ^(٢) الألف واللام جاز النصب والجر ^(٣) .

يعني إن كان في المفعول الألف واللام مثاله : هذا الضارب الرجل أمس [والضارب الرجل وهؤلاء الضارب الرجل والضارب الرجل أمس ^(٤)] وهؤلاء الضاربات الرجل أمس والضاربات الرجل .

وقوله : وفي المثني والمجموع على حد الثانية ^(٥) .

يعني : مما دخلته الألف واللام .

وقوله : [يجب ^(٥)] فيه النصب مع إثبات النون ^(٦) .

مثاله : هذان الضاربان زيدا أمس ، وهؤلاء الضاربون الرجل أمس .

وقوله : مطلقا ^(٧) .

يعني ^(٧) سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل ^(٨) بذلك ^(٩) .

وقوله : ويجوز النصب والجر مع إسقاطها ^(١٠) .

مثاله : هذان الضاربا زيد وزيدا أمس وهذان الضاربا ^(١٠) الرجل والرجل أمس [وهؤلاء الضاربو زيد وزيدا أمس ، وهؤلاء الضاربو الرجل والرجل أمس ^(١١)] .

وقوله أيضا : مطلقا ^(١٢) .

يعني سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل بذلك ^(١٣) .

(١) معاد في : ب .

(٢) أي المفعول .

(٣) الجزولية : ٢٦ ب ، وتيمور ٨٧ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) معادة في : أ .

(٧) ب : أي .

(٨) في الفقرة السابقة .

(٩) أ : بهما .

(١٠) الضاربان .

(١١) ساقط من : ب .

(١٢) الجزولية ٢٦ ب ، وتيمور ٨٧ .

(١٣) انظر ما سبق في هذه الصفحة .

وقوله : واتفق إن كان الفعل له أكثر من مفعول واحد ^(١) .

مثاله : هذا معطي زيد درهما أمس .

وقوله : انتصب ما زاد على الواحد بإضمار فعل ^(١) .

هذا مذهب الفارسي ^(٢) وجماعة معه ^(٣) ، ومذهب السيرافي وغيره أن المنتصب إنما نصبه اسم الفاعل وإن كان بما مضى لما فيه من معنى الفعل لما لم تكن الإضافة إليه مع أنه يقوي شبهه بالفعل عند طلبه المفعول الثاني ^(٤) ، وهو الصحيح لقولهم : هذا ظان ^(٥) زيد أمس منطلقا ، ولا يتصور هنا ما ذكره الفارسي من الانتصاب بإضمار فعل ، لما يؤدي إليه ذلك من الاختصار على أحد المفعولين في الظن إذ لا يجوز أن يقال في ظان : إنه متعد إلى مفعول آخر غير هذا الذي نصبه المضمر مع الامتناع مع نصب المفعول الثاني باسم الفاعل الذي بمعنى الماضي لأن ذلك /١٥٣ ب رجوع عن الامتناع من نصبه ، فلم يبق للممتنع من النصب به إلا الاختصار على أحد مفعولي الظن وذلك غير جائز ، فقولهم : هذا ظان زيد أمس منطلقا ، [يضطر] الممتنع من ذلك إلى أحد أمرين :-

إما الرجوع عن قوله ، وإما القول بما لا يجوز فليختر قائل هذا القول ^(٦) .

(١) الجزولية ٢٦ ب ، وتيمور ٨٧ .

(٢) قال الفارسي : « فأما قولهم : هذا معطي زيد أمس درهما ، فدرهم نصب على إضمار فعل دل عليه

(معط) ، الإيضاح ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) هذا مذهب ينسب إلى الجرمي والجمهور . انظر : التذيل والتكميل ٢١١/٣ أ .

(٤) انظر رأي السيرافي في : المباحث الكاملية ٧٨/٢ ، شرح الكافية ٢٠٠/٢ ، التذيل والتكميل

٢١١/٣ أ . وفي التذيل أن هذا هو اختيار الأعلام وبعض المحققين كأبي عبد الله بن أبي العافية والأستاذ أبي علي .

وأقول : اختاره أيضا ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٥٥٢/١ .

(٥) سقطت النون من : ب .

(٦) نقل اللورقي هذا الاحتجاج في المباحث الكاملية ٧٨/٢ . وزعم المحقق عند توجيهه قول الشلوين

هذا أنه في الشرح الصغير انظر هامش (٣) علما بأنه ليس في الشرح الصغير من هذه المسألة كلها سوى المثال ،

أما ذكر الأفعال والاحتجاج بها فلم يرد منها فيه شيء . انظر : الشرح الصغير ٢٣٩ .

وقوله : [فلك ^(١)] في العطف على المجرور ... إلى آخره ^(٢) .

مثاله : هذا ضارب زيد أمس وعمر وعمر ^(٣) ، وهذا الضارب الرجل والغلام والغلام .

وقوله : وإن ^(٤) كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه ^(٥) .

هذا مذهب أبي العباس ^(٦) ، ومراده بهذا التقييد أنه لا يجوز عنده هذا الضارب الرجل وزيد بالخفض ، لأن المعتبر عنده في الحمل ^(٧) على اللفظ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه .

وسيبيويه لا يعتبر ذلك ، ويميز هذا الضارب الرجل وزيد لأنه يجوز في المعطوف عنده ما لا يجوز في المعطوف عليه ^(٨) ، بدليل قولهم ^(٩) :-

= واحتج بحجة الشارح هذه ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ ، وأبو حيان في التذيل والتكميل ٢١١/٣ .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ ب ، وبعده : « باسم الفاعل الحمل اللفظ والمعنى » .

(٣) ب : وعمر وعمر . (٤) أ : ان ، بدون عاطف .

(٥) ليس هذا النص في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٦) هذا المنسوب إلى المبرد ولم أقف عليه في كتبه صريحا ، وإنما هناك ما هو قريب منه في المقتضب ١٦٤/٤ ، وسيأتي قريبا .

وانظر هذا الرأي منسوباً إليه في : المباحث الكاملية ٧٩/٢ ، والمنهاج الجلي ١٥٧ ب وفيه قال : « وعزى إلى أبي العباس » ، شرح الكافية ٢٨٤/١ ، وقريب منه في الأصول ١٣٥/١ ، شرح المفصل ٧٣/٣ . (٧) ب : بالحمل .

(٨) قال سيبويه : « وقد يشبهون بالشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله ، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا ، ومن قال : هذا الضارب الرجل ، قال : هو الضارب الرجل عبد الله » ، الكتاب ٩٣/١ .

(٩) القائل هو : المرار (..... -) .

وهو أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نظلة الفقعي من بني أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر ، من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك الدولة العباسية كان كثير الشعر .

« الشعر والشعراء ٦٩٩/٢ - ٧٠١ ، المؤتلف والمختلف ١٧٦ ، معجم الشعراء ٤٠٨ - ٤٠٩ ، الخزائن ٢٨٨ - ٢٨٩ » .

[أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيَّ ^(١)] بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا ^(٢)

فجاز هنا مجيء [بشر ^(٣)] تابعا للبكري وهو بغير ألف ولام ، ولو كان بشر في موضع البكري [لم يجز فدل ذلك - أعني مجيء بشر هنا تابعا وكونه لا يجيء مكان البكري ^(٣)] وهو المتبوع ^(٤) - على أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع .

وقوله : أو يكون في قوته ^(٥) .

مثاله قول الشاعر وهو الأعشى :-

الواهبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدُهَا ^(٦)

(١) تكملة من : أ .

(٢) من البحر الوافر ، وهو أول أبيات أربعة بعده :-

عَلَاهُ بِضْرَبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ نَوَائِحُهُ وَأَرْخَصَتْ الْبِضُوعَا

البكري : هو بشر بن عمرو بن مرثد ، من بني بكر بن وائل ، قتله بنو أسد وفخر الشاعر بذلك . بعثت : نهت من النوم ، وبعته : أي أيقظه ، النوائح : جمع نائحة ، وناحت المرأة على الميت إذا بكّت عليه مع صراخ ، البضوعا : إما جمع بضعة وهي القطعة من اللحم ، وإما جمع بضع يطلق على الفرج وهو المراد إذ المعنى أنه لما قتلوا بشرا تعرضت نسائه للسياة ولم يجدن من يحمين ويذود عنهن . الخزائنة ٢٨٦/٤ - ٢٨٧ . ويروى عكوبا . الأصول ١٣٥/١ .

الشاهد فيه : جر (بشر) على البدل أو عطف البيان من (البكري) وهذا لا يصح فيه لو ولي (التارك) بل يتعين نصبه لخلوه من اللام ، وليس المضاف مثنى ولا مجموعا ، لكن يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . ديوانه ٤٦٥ ، الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ١٣٥/١ ، شرح أبيات سيبويه ١٠٦/١ ، فرحة الأديب ٣٧ - ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١٨٤/١ ، المفصل ١٢٣ ، الإفصاح ١٦١ ، شرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، ٨٢/٢ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، المغرب ٢٤٨/١ ، شرح الكافية ٢٨٤/١ ، البسيط ٢٩٥/١ ، ١٠٠٣/٢ (الغرب) ، همع الهوامع ١٩٤/٥ ، الخزائنة ٢٨٤/٤ - ٢٨٩ . (٣) تكملة من : أ . (٤) أ : الممنوع .

(٥) هذه العبارة غير موجودة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، وقد وردت في نسخة الأبهدي فقط حين نقل كلام الجزولي تاما وهو « ولك في العطف على المجرور باسم الفاعل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، إن كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه أو يكون في قوته » ، شرح الجزولية ٢/ص ٤٤ . (٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

رَحَلْتُ سَمِيَّةَ غُلُوَّةٍ أَجْمَالُهَا غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَالُهَا =

لأن قولك وعبيدها في معنى وعبد المائة ، [هذا قول أبي العباس في بيت الأعشى ^(١)] ، ولم يحتج سيبويه إلى أن يقول ما قاله أبو العباس من « أن » وعبيدها في معنى وعبد المائة من حيث كان الضمير في عبيدها عائدا على المائة ، لأنه يجوز عنده في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه بدليل الذي قدمنا ، فلما جاز ^(٢) عنده في ذلك في التابع ما لا يجوز في المتبوع جاز عنده أيضا في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه تابع ولم يحتج إلى التأويل الذي تأوله أبو العباس ^(٣) .

وقوله : ١٥٤/أ ما لم [يكن] في المضاف الألف واللام فإنه حينئذ معرفة بهما ^(٤) .

مثاله : هذان الضاربا زيد أمس وهذا الضارب الرجل أمس .

= وعجز البيت :-

..... غُودًا تُرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

سمية : اسم امرأة ، أجمالها : هي الجمال ، رحلتها : حملتها ، الهجان : الإبل البيض وهي أكرم أنواع الإبل ، غودا : جمع غائد وهي الناقة حديثة النتاج لم يقو ولدها بعد ، ترجي : تسوق والتزجية السوق ، الخزانة ٢٦٠ ، ٢٥٧/٤ .

الشاهد فيه : (وعبيدها) فإنه بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام والتقدير (وعبد المائة) .

الديوان ٧٩ ، الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب ١٦٣/٤ ، الأصول ١٣٤/١ ، ٣٠٨/٢ ، البصرة والتذكرة ١٤٣/١ ، الإفصاح ٢٩١ ، المخصص ١٢٥/١٦ ، المباحث الكاملية ٨٠/٢ ، شرح الجمل ٥٥٦/١ ، المقرب ١٢٦/١ ، المنهاج الجلي ١٥٧ ب ، شرح الجزولية ٤٤ ص ٢ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ ، البسيط ١٠٠٤/٢ (الغرب) . الخزانة ٢٥٦/٤ - ٢٦٥ .

(١) قال المبرد : « فإن قال قائل : ما بالك جررت (عبيدها) وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام ، وتشبيها بالحسن الوجه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة والواهب عبيدها ؟ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبيدها ، كما جاز : رب رجل وأخيه وأنت لا تقول : رب أخيه ، ولكنه على تقدير : وأخ له » ، المقتضب ١٦٤/٤ .

وهذا القول الذي ذكره الشارح هو الذي اعتمد عليه الأعلام الشتمرى في تحفظته لسبويه ، قال الأعلام : « وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة ، وضميرها بمنزلة ، فكأنه قال : الواهب المائة وعبد المائة فهذا جائز بإجماع ، وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن عبد الله اسم علم كالمفرد لم يضاف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلة » ، تحصيل عين الذهب مطبوع مع الكتاب ٩٤/١ .

(٢) أ : كان .

(٤) الجزولية : ٢٦ ب .

(٣) تكملة من : أ .

وقوله : والإضافة غير محضة ^(١) .

أي غير مُعرَّفة لأنه لا يجتمع على اسم واحد تعريفان ^(٢) .

[وقوله ^(٣)] : ويجوز إضافته تخفيفا ^(٤) .

مثاله : هذا ضارب زيد غدا وهؤلاء ضاربو ^(٥) زيد غدا وهؤلاء ضاربات زيد غدا .

وقوله : ولا يتعرف بالمضاف ^(٦) إليه إن كان معرفة ^(٧) .

أي اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال إن كان معرفة يعني إن كان المضاف إليه معرفة .

وقوله : وحكم النون في التثنية وجمع ^(٨) المذكر السالم حكم التنوين في المفرد ^(٩) .

مثاله : هذان ضاربان زيدا غدا ، وهذان ^(٩) ضاربا زيد غدا ، وهؤلاء ضاربون زيدا غدا ، وهؤلاء ضاربو ^(٥) زيد غدا .

وقوله : وحكمه وفيه الألف واللام كما ذكر في المراد به المضي ^(٧) .

مثاله : هذا الضارب زيدا غدا أو الآن ، ولا يجوز الحذف ^(١٠) - وهذا الضارب الرجل غدا أو الآن والرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربان زيدا غدا أو الآن ، وهذان

(١) الجزولية : ٢٦ ب .

(٢) يعني تعريف بالألف واللام وآخر بالإضافة ، قال اللورقي : « اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كانت إضافته محضة ، فتفيد حينئذ تعريفا أو تخصيصا ، فضارب زيد أمس بمنزلة غلام زيد أمس ، فإن كان في اسم الفاعل اللام فالإضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ، لأن تعريف المفعول محال » ، المباحث الكاملية ٨٠/٢ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ٢٦ ب - ٢٧ أ ، وقبله : واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال مفردا أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء أصله أن يثبت له التنوين وينتصب المفعول عنه ، - إن كان لفعله مفعول - » .

(٥) ب : ضاربون .

(٧) الجزولية : ٢٧ أ .

(٦) ب : المضاف .

(٩) ب : هذا .

(٨) ب : الجمع .

(١٠) يعني في زيد لخلوه من الألف واللام ومن ضميرها ومن التثنية والجمع .

الضاريان الرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربا زيد غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربو^(١) زيد وزيدا غدا أو الآن ، وهذان الضاربا الرجل والرجل غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربوا الرجل والرجل غدا أو الآن .

وقوله : أن يكون معتمدا على حرف استفهام^(٢) .

مثاله : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا غَدًا أو الآن .

وقوله : أو نفي^(٣) .

مثاله : ما ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا غَدًا أو الآن .

وقوله : أو صفة لموصوف^(٤) .

مثاله : مررت [برجل^(٥)] ضارب^(٥) زَيْدًا غَدًا أو الآن .

وقوله : أو خبراً لذي خبر^(٦) .

مثاله : هذا ضاربٌ زيدا غدا أو الآن .

وقوله : أو حالا لذي حال^(٦) .

مثاله : إني لأُمُرُ بزيد ضارباً عمراً غدا أو الآن ، على معنى : مقدرا ضرب زيد عمرا [غدا^(٧)] .

وقوله : أو صلة^(٦) .

مثاله : هذا الضارب زيدا غدا أو الآن^(٨) .

(١) ب : الضاربون .

(٢) الجزولية : ٢٧ ، وقيله : « ومن شرط إعمال اسم الفاعل » .

(٣) معادة في : أ . وانظر الجزولية : ٢٧ .

(٥) أ : بضارب .

(٤) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : أ .

(٦) الجزولية : ٢٧ .

(٨) قال الأبيدي : « وكذلك إذا وقع صلة للألف واللام فإنه موضع لا يقع فيه إلا اسم الفاعل أو اسم

المفعول ، فاختصاصهما بهذا الموضع من بين سائر الأسماء إنما كان لما فيهما من قوة رائحة الفعل » ، شرح الجزولية ٢/ص ٤٧ .

« باب الصفة المشبهة باسم الفاعل »

قوله : لا توجد إلا حالا ^(١) .

لأنها [لم توجد في كلامهم إلا كذلك ، وله وجه من القياس وهو أنها ^(٢)]
مشبهة باسم الفاعل فلم تقو قوته في عملها / ١٥٤ ب في الزمانين ^(٣) .

وقوله : ولا تعمل إلا في السببي ^(١) .

يريد ما هو من سبب الموصوف نحو : مررت برجل حسن الوجه .

وقوله : ولا يكون المنصوب بها مفعولا به ^(١) .

العلة في ذلك أنها من فعل غير متعد ^(٤) .

وقوله : كان الأصل الجر ^(٥) .

يعني بخلاف اسم الفاعل في ذلك ، فإن الأصل فيه النصب نحو : هذا
الضارب الرجل الذي أصل الرجل فيه أن يكون منصوبا ^(٦) ، ويريد بقوله : كان
الأصل الجر ^(٧) أي كان الأكثر الجر في الكلام فجعله أصلا لكثيره ، وإلا فليس
الأصل فيه الجر وإنما الأصل فيه النصب لأن الإضافة في هذا الباب لا تكون إلا من
النصب ^(٨) .

وقوله : ولا يعطف على المجرور بها نصبا ^(٩) .

أي لا تقول : هو حسن الوجه والبدن بالنصب ولم يمنع من ذلك نص سيبويه

(١) الجزولية : ٢٧ ، وقيله : « الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها ... » .

(٢) تكملة من : ب . (٣) أي الماضي أو الحال والاستقبال .

(٤) فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به . انظر : المباحث الكلامية ٨٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ٧٢ .

(٥) الجزولية : ٢٧ ، وقيله : « وأنها إذا وقع فيها الألف واللام وفي معمولها ... » .

(٦) ب : منعوتا . (٧) ب : كان الجر الأصل .

(٨) قال ابن عصفور : « والصفة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تحفض ، لأن الحفض لا يكون إلا من

النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه » ، شرح الجمل ١/٥٦٧ .

(٩) الجزولية : ٢٧ .

إلا على إضمار الصفة ^(١) ، وهل يجوز ذلك على العطف على الموضع ؟
 فيه نظر والظاهر من كلام سيبويه المنع في هذا الباب ^(٢) وفي باب اسم
 الفاعل ^(٣) وفي باب المصدر ^(٤) .
 وقوله : وأنه يقبح أن يضم فيها للموصوف ويضاف معمولها إلى مضمرة ^(٥) .
 مثاله : مررت برجل حسن وجهه بإضمار الرجل في حسن ، وبإضماره ^(٦) في
 الوجه المنصوب بعد ذلك [الذي ^(٧)] هو معمول الصفة إذا قلت : مررت برجل
 حسن وجهه بنصب الوجه أو المخفوض من النصب [إذا قلت : مررت برجل حسن
 وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وفي حسن إضمار الرجل كما في الوجه بعد ذلك ^(٧)] .
 وقوله : في هذه المسألة إنها تقبح يقتضي جوازها على القبح ، فإن القبح غير
 الباطل ، وقد صرح بذلك في هذا الباب وليس ذلك على مذهب البصريين ولا أذكر
 أن أحدا من الكوفيين قبحه بل أجازوه على الإطلاق ^(٨) ، [فالرجل في هذا القول ليس
 على واحد من المذهبين على عادته في أمثال هذا ^(٩) ، لأن مذهب البصريين البطلان
 إلا في الضرورة ، ومذهب الكوفيين الجواز على الإطلاق ^(٧)] في ذكره .

(١) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : « وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت
 بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن
 شئت نصبت على المعنى وتضمن له ناصبا ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا كأنه قال : ويضرب عمرا أو
 وضارب عمرا » ، الكتاب ٨٦/١ .

(٢) لأن الصفة المشبهة باسم الفاعل محمولة عليه .

(٣) انظر النص السابق في هـ ١ .

(٤) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : « وتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا أشركت بينهما ،
 كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال : هذا ضارب زيد وعمرا قال : عجبت له من ضرب زيد وعمرا كأنه
 أضر ويضرب عمرا أو وضرب عمرا » ، الكتاب ٩٨/١ .

(٥) الجزولية : ٢٧ .

(٦) ب : إضماره .

(٨) انظر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين كما ذكره الشارح في :-

إصلاح الخلل ٢١٣ - ٢١٥ ، المباحث الكاملية ٨٨/٢ ، التذيل والتكميل ٢٢٤/٣ ب .

(٩) جعلها ابن السيد من القبيح المستحيل « من جهة اجتماع الشيء ونقيضه ، لأن إضافة الوجه إلى
 ضمير الرجل يوجب أن يكون الحسن للوجه غير منقول عنه إلى الرجل ، والإضمار في حسن يوجب أن يكون
 الحسن منقولا إلى الرجل ، فيصير الحسن منقولا غير منقول في حال واحدة » إصلاح الخلل ٢١٤ .

- وقوله : كل مسألة تكرر /١٥٥/ فيها الضمير منها فهي قبيحة ^(١) .
- أحسن من هذا غير جائزة إلا في الضرورة ، هكذا يقول البصريون ، والكوفيون يجوزون ذلك ، وجوازه على قبح هو الذي يأتي عليه كلام المؤلف ، ولم يقل به البصريون ولا الكوفيون وإنما هو شيء انفرد به ^(٢) .
- وقوله : وكل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة ^(٣) .
- هذا صحيح لأن أصل الحذف للرباط وإنما هو للصلة لا للصفة ^(٤) .
- وقوله : تبعت الموصوف تشية وجمعا ^(٥) .
- مثاله : مررت برجل حسن الوجه ، وبرجلين حسنين الوجهين ، وبرجال حسنين الوجه .
- وقوله : وإن خلت منه لم تتبعه تشية وجمع [سلامة] ^(٦) .
- مثاله : مررت برجل حسن وجهه وبرجلين حسن وجههما وبرجال حسن وجوههم ^(٧) .
- وقوله : في الأجود الأفصح ^(٨) .
- استظهر به على لغة أكلوني البراغيث ^(٩) ، فيقال عليها : مررت برجلين

(١) الجزولية : ٢٧ - ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٨٦ هـ ٨ .

(٣) الجزولية : ٢٧ ب .

(٤) قال اللوري : « هذه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه ، وإنما كانت قبيحة لأن هذه الصفة لا تعمل إلا في السبي ، ولا تكون سببا إلا بالضمير ، فإذا حذف الضمير منها قبح ، لأن المعمول يصير أجنيا ولا تعمل في الأجني ... وإنما استجيز - يعني حذف الرابط - في الموصول لطول الاسم بالصلة » ، المباحث الكاملية ٨٨/٢ - ٨٩ .

(٥) الجزولية : ٢٧ ب وقيله : « وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر » .

(٦) تكملة من : أ . وانظر الجزولية : ٢٧ ب .

(٧) قال ابن جعفر : « وأما إذا خلت الصفة من المضمر ورفعت الظاهر فإنها لا تتبع موصوفها في تذكير ولا تأنيث ولا تشية ولا جمع ، بل يحذف حذو الفعل أيضا إذا رفع الظاهر فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث الحقيقي ويتخير فيهما مع غير الحقيقي ، ويوحد مع التثنية في اللغة الفصحى ولا يجمع جمع سلامة مع الجمع في اللغة الفصحى ... » ، المنهاج الجلي ١٦٥ ب .

(٨) تقدم الحديث عنها . انظر ص : ٥٧٦ هـ ٣ .

حسنيين وجهاهما ، ومررت برجلين كريمين أبواهما (١) .

وقوله : وكان التكسير أجود من الأفراد (٢) .

هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرد (٣) ، وجاء به ظاهر من الكتاب (٤) إلا أنه متأول عند (٥) بعضهم ، قال : وإنما الصحيح أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الأفراد (٦) ، وقال آخرون (٧) : بل التكسير أجود من الأفراد لأنه الذي عليه المعنى ، ولا قبح (٨) فيه لأن المكسر (٩) كأنه مفرد (١٠) .
وقوله : إن أمكن (٢) .

أشار إلى أن ثم من الصفات ما لا يجمع جمع التكسير نحو مررت برجلٍ منطلقٍ أبوه (١١) .

(١) أجاز ذلك المبرد في الصفات العاملة عمل الفعل . انظر : المقضب ٥٤/٤ - ٥٨ .

(٢) الجزولية : ٢٧ ب .

(٣) هذا هو المنسوب إلى المبرد . انظر : المباحث الكاملية ٩١/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ٦٢ ، التذييل والتكميل ٢٢٧/٣ ، المساعد ٢٢٠/٢ ، مع الهوامع ١٠١/٥ .

(٤) قال أبو حيان : « وكلام سيبويه في ذلك محتمل ، وغايته أن جعل المكسر بمثابة المفرد ، ومباينا للمسلم من غير أن ينص على ترجيح للمكسر ، إلا أنه وقع في بعض نسخ الكتاب ما نصه : واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجل حسان قومه ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلق ومنطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلق قومه ، وذكر السيرافي أن هذا الفصل ليس من كلام سيبويه » . التذييل والتكميل ٢٢٧/٣ أ .

(٥) أ : حد .

(٦) قال اللورقي : « وأما الصحيح فهو أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الأفراد » ، المباحث الكاملية ٩١/٢ .

(٧) ب : وقوله .

(٨) أ : يصح .

(٩) أ : الكسر .

(١٠) قال ابن جعفر : « وأما جمع التكسير فخارج عن مذهب الفعل غير جار على طريقتيه ، بل هو بمنزلة المفرد وإنما كان أجود من المفرد لموافقته الموصوف في كونه جمعا في الجملة بخلاف المفرد المخالف له في الكمية ، والأصل في الصفة أن تكون على وفق موصوفها » ، المنهاج الجلي ١٦٥ ب - ١٦٦ أ .

(١١) قال ابن أبي الربيع : « وهذه - يعني الصفة المشبهة - تنقسم ثلاثة أقسام : أحدها : ما يجمع جمع سلامة وجمع تكسير ، الثاني : ما يجمع جمع تكسير ولا يجمع جمع سلامة ، الثالث : ما يجمع جمع سلامة ولا يجمع جمع تكسير » ومثل الأول بنحو : حسن وكريم ولثاني بنحو : أحمر وأشقر ، ولثالث بنحو : رجل سيفان وامرأة سيفانة . انظر البسيط ١٠٦٧/٢ - ١٠٦٨ (الغرب) .

« باب التعجب »

- قوله : للتعجب الذي ييؤب له [في النحو ^(١)] لفظان ^(٢) .
- قال ذلك لأنه قد يكون التعجب بغير هذين اللفظين نحو : **للهِ دَرَّةٌ مِنْ رَجُلٍ**
ونحو : كفى بزيدٍ فارساً ونحو قوله ^(٣) :-
- فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ ^(٤)**
- وما أشبه ذلك [مما هو تعظيم للمذكور فإنه تعجب منه في المعنى ^(١)] .
- وقوله : غير مزيد فيه في الأمر العام ^(٥) .
- استظهر على قولهم : ما أعطاه للدرهم وما أولاه للمعروف وما أفقره ^(٦) .
- وقوله : وما يقبل الزيادة والنقصان ^(٣) .
- استظهر على ١٥٥ ب [مثل ^(١)] قولهم : مات زيد فإنك لا تقول [ما أموت ^(٧)]
 زيدا ، لأنه لا يكون موت إنسان أكثر من موت آخر .
- وقوله : وما بناؤه على فَعَل في الأصل ^(٢) .
- مثاله : ما أَظَرَفَ زَيْدًا ^(٨) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٧ ب . (٣) القائل : هو امرؤ القيس .

(٤) من البحر الطويل وقد تقدم مطلع معلقته ، وتما البيت :-

.....
 كَأَنَّ نُجُومَهُ بُكِّلَ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَدُوبِلُ

سبق تخريجه ص ٨٣٣ .

(٥) الجزولية : ٢٧ ب ، وقبله : « ... وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي ... » .

(٦) قال اللوري : « واستظهر بقوله : في الأمر العام على ألفاظ قد بنيت من الرباعي نحو : ما أعطاه

للدراهم وما أولاه للمعروف وما أفقره ، والفعل منه : أعطى وأولى وافتقر » ، المباحث الكاملية ٩٣/٢ ،
 وانظر : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٩٩/١ - ١٠٠ ، ١٠٣ .

(٧) تكملة من : ب . (٨) من : ظرف .

وقوله : أو هو مردود إليه ^(١) .

مثاله : ما أَضْرَبَ زيدا لعمرو ، فدخل اللام في المفعول يدل على أنه رد ضَرَبَ إلى ضَرَبَ ، ولولا ذلك لم يحتج إلى اللام ، ولو كان فعل التعجب يكون من فَعَلَ أو فَعِلَ من غير رد إلى فَعُلَ لم يرد ضَرَبَ إلى ضَرَبَ ، ولقلت : ما أَضْرَبَ زيدا عمرا ، فإن لم تقل ذلك دليل على أن التعجب إنما يكون من فَعُلَ لا من فَعَلَ بالدليل الذي تقدم ^(٢) .

ولا من فَعَلَ بدليل قولهم : ما أَشْرَبَ محمداً للماء ولم يقولوا : ما أَشْرَبَ محمداً الماء ^(٣) .

وقوله : سوى المضي والدوام ^(٤) .

استثنى المضي لأنه إذا انخرم في الفعل لم يتعجب منه ، لأنه لا يتعجب إلا مما وقع .
فإن قلت : فكيف لا يكون التعجب إلا مما وقع ، وأنت قد تقول : ما أطول ما يكون هذا الصبي فتعجب من طوله وهو لم يقع ؟

فالجواب : أنك لا تقول ذلك حتى ^(٥) يكون هناك ما يدل على أن الصبي يكون طويلاً ^(٦) فإذا كان الأمر كذلك فلا ينكر أن يُجْرُوا ما يستدل عليه مجرى الواقع .
واستثنى الدوام ، لأنه إذا انخرم لم يتعجب منه أيضا ، لأن بنية التعجب تقتضي التكثير كما ذكرنا ، ولا يكون ذلك في الفعل إذا كان مرة واحدة أو ما هو في حكمها فلا بد من الدوام حتى يخرج به عن المرة الواحدة وما هو في حكمها .

(١) الجزولية : ٢٧ ب .

(٢) استدلال بمثل استدلال الشارح هنا على أن ضَرَبَ رُدَّ إلى ضَرَبَ كل من اللورقي في المباحث الكاملية ٩٤/٢ ، وابن جعفر في المنهاج الجلي ١٦٧ أ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٩٤/٢ - ١٠٩٥ ، والأبدي في شرح الجزولية ٧٠ ص ٢ .

(٣) قال اللورقي : « وكذلك لا نقول : ما أَشْرَبَ زيدا الماء ، بل : للماء ، فترد فَعَلَ أيضا إلى فَعُلَ » ، المباحث الكاملية ٩٤/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٧ ب ، وقبله : « فإن انخرم أحد هذه الأوصاف » .

(٥) ب : الا حتى .

(٦) اختصرت العبارة في ب ففيها : ما يدل على ذلك .

وقوله : فابنيهما ^(١) من فعل يصح أن يبنيا من مثله ^(٢) .

يعني من كَثُرَ وسُرِعَ وما أشبههما فتقول ما أَكْثَرَ وما أَسْرَعَ .

وقوله : وانصب مصدر الفعل ^(٢) ... إلى آخره .

يعني أنك تقول : ما أَكْثَرَ انطلاق زيد وما أَسْرَعَ موته .

وقوله : واقرن به الباء مضافا إلى الفاعل مع أَفْعَل ^(٢) .

مثاله : أَكْثِرْ بانطلاق زيد ، وَأَسْرِعْ بموته .

وقوله : وتدخل كان إذا انخرم الدوام ^(٣) .

مثاله : ما كان أحسن زيدا لا يقال ذلك حتى يكون هناك ١٥٦/أ حُسْنُ

[قائم ^(٤)] إلا أنه لم يتصل إلى زمانك ، وإنما كان [ذلك الحسن موجودا ^(٤)] فيما

مضى ، فأدخلت كان لتشعر بأن [ذلك الحسن إنما كان موجودا ^(٤)] فيما مضى .

وقوله : ولا يتقدم المنصوب بعدما أَفْعَلَ على أَفْعَلَ ^(٢) .

أي لا تقول : زَيْدًا مَا أَحْسَنَ ولأما زَيْدًا أَحْسَنَ .

وقوله : ولا المجرور بعد أَفْعَلَ [على أَفْعَلَ ^(٥)] .

أي لا تقول : بزيد أَحْسَنَ في : أَحْسَنَ بزيد .

وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما ^(٦) .

(١) أ ، ب : فابنيهما . والتصويب من الجزولية .

(٢) الجزولية : ٢٧ ب .

(٣) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٧ ب ،

وتيمور ٨٩ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧ ب - ٢٨ أ .

(٦) الجزولية : ٢٨ أ .

أي لا تقل : ما أَحْسَنَ اليومَ زيدا ولا أَحْسِنَ اليومَ يزيدَ ، وهذا مذهب نسبة الصيمري إلى سيبويه ^(١) [ولا يصح ذلك ^(٢)] .

والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور ^(٣) .

وقوله : و (به ^(٤)) بعد أَفْعَلْ فاعل ^(٥) على رأي ^(٦) .

هذا رأي البصريين ^(٧) ، ورأي الكوفيين ^(٨) أنه في موضع نصب واستدلوا على ذلك بقوله ^(٩) :-

فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا ^(١٠)

.....

(١) قال الصيمري : « ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ، لأن فعل التعجب لا يتصرف ، وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل » ، التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

وذكر المحقق أنه بعد طول بحث وعناء لم يقف عليه في كتاب سيبويه . انظر : التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ هـ ٢ .

(٢) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧ ب - ٢٨ أ .

(٣) المنع في هذه المسألة هو مذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين واختاره الزمخشري ، أما الجواز فهو مذهب المازني والفارسي وابن خروف واختيار الشلوين رحمهم الله . وهو الراجح .

انظر هذه المسألة في : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ١٠٦/١ - ١٠٧ ، المفصل ٢٧٧ ، شرح المفصل ١٥٠/٧ ، التسهيل ١٣١ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ - ١٠٩٨ ، وعلق عليه ابن مالك بقوله : « هكذا قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما » ، شرح الكافية ١٠٩٨/٢ .

(٤) يعني في قولك : « أفعل به » . (٥) ب : أفعل على فاعل .

(٦) الجزولية : ٢٨ أ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، المباحث الكاملية ٩٨/٢ ، شرح الجمل ٥٨٨/١ ، من غير عزو الرأيين لأي من الفريقين . شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ ، شرح الكافية ٣١٠/٢ .

(٨) نسبة ابن يعيش إلى الزجاج . انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، وانظر المصادر السابقة .

(٩) مجهول القائل .

(١٠) عجز بيت من البحر الوافر ، أورد الأبندي صدره على النحو الآتي :-

أَمَا طَرَقَتْ رِحَالُ الْقَوْمِ لَيْلَى

شرح الجزولية ٧١/٢ ص ٧١ .

وهذا الصدر الذي أورده الأبندي أورد أبو حيان عجزا له يختلف عن هذا العجز ، وفيه شاهد على هذه المسألة وهو عند أبي حيان :-

أَلَا طَرَقَتْ رِحَالُ الْحَيِّ لَيْلَى فَأُبْعِدُ دَارَ مُرْتَحِلِ مَزَارَى =

بنصب مثل ، ووجهه عندي أن يكون أجدر بمعنى (حقق) وأن يكونا بدل اشتغال من مثل ^(١) .

وقوله : ومفعول على رأي ^(٢) ... إلى آخره .

هو رأي الكوفيين المتقدم ^(٣) .

وقوله : منع من اختلافه لاختلاف المخاطب المثلية ^(٤) .

يعني منع من أن يقول : يا زيدان أحسننا بعمرو ، ويا زيدون أحسنوا بعمرو ، ويا هند أحسنني بعمرو لأنك تقول في ذلك كله أحسن من غير أن تصله بشيء كما تقول يا زيد أحسن بعمرو :

وقوله : والباء لازمة على كل حال ^(٥) .

يعني في الأكثر وإلا فقد جاء :-

= التقدير : فأبعد بدار مرتحل ، ثم أورد العجز (فأجدر مثل ...) . مصدرا إياه بقوله وقول الآخر . انظر : التذييل والتكميل ١٨٠/٣ ب .

وهذا يدل على أن البيت ملفق عند الأبدى من بيتين .

وقد ورد في قصيدة عمرو بن أحرر الباهلي التي مطلعها :-

أَلَا لَيْتَ الْمَنَازِلَ قَدْ بَلَيْنَا فَلَا يَرْمِيَنَّ عَنْ شُدُنِّ حَزِينَا

بيت قريب من هذا البيت وهو :-

فَأَمَّا زَالَ سَرَحٌ مِنْ مَعْدٍ وَأَجْدَرُ بِالْخَوَادِثِ أَنْ تُكُونَا

ولا شاهد فيه . ولكن ظن بعض الناس أن بيت الشاهد من هذه القصيدة ولا وجه له .

الشاهد : حذف حرف الجر (الباء) من معمول أجدر وهو (مثل) وانتصابه على أن يكون مفعولا به .

« المباحث الكاملية ٩٨/٢ ، شرح الجزولية ٧١/٢ ص ٧١ ، التذييل والتكميل ١٨٠/٣ ب » .

وبيت ابن أحرر الباهلي في الديوان ١٦١ ، المنصف ١٩/٣ ، شرح الحماسة للبرزوقي ٣٥٣/١ ، ٥٨٥/٢ .

(١) أخذ بهذا اللورقي في المباحث الكاملية ٩٨/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٨ . (٣) انظر ما سبق ص : ٨٩٢ .

(٤) الجزولية : ٢٨ ، وقبله : « وفي أفعل ضمير » .

..... فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا ^(١)

كما تقدم على أنه قد تحتل أن يخرج عن هذا الباب بما ذكرناه ^(٢) .

وقوله : بل نكرة غير موصوفة ^(٣) .

على رأي سيبويه ^(٤) ، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف ^(٥) .

[أفعال التفضيل]

وقوله : وكل ما لا يقال منه ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ ^(٦) .

يعني بذلك مثل انطلق ومات ^(٧) .

وقوله : لا يقال منه هو أَفْعَلُ من كذا للتفضيل ^(٨) .

أي لا يقال : هو أَطْلُقُ منه ولا أَمُوتُ منه .

وقوله : فإن أردته ^(٩) .

يعني [إن أردت منه ^(١٠)] أَفْعَلُ الذي للتفضيل .

(١) سبق تخريجه ص : ٨٩٢ . (٢) انظر ما سبق ص : ٨٩٣ .

(٣) الجزولية : ٢٨ ، وقوله : « (و) ما (مع (ما أفعله) غير موصولة » .

(٤) قال سيبويه : « قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ،

ودخله معنى التعجب » ، الكتاب ٣٧/١ .

(٥) اضطرب قول الأخفش في هذه المسألة على النحو الآتي :-

أ - أنها موصولة والخبر محذوف كما ذكر الشارح .

ب - أنها نكرة تامة كمذهب سيبويه والجمهور .

ج - أنها نكرة ناقصة موصوفة ، وأفعل صفته والخبر محذوف .

انظر : معاني القرآن ٣٨/١ ، شرح المفصل ١٤٩/٧ ، شرح الجمل ٥٨٢/١ - ٥٨٣ ، الارتشاف

١١٦٧/٢ ، التذيل والتكميل ١١٧٨/٣ ، منهج السالك ٣٧٠ .

(٦) الجزولية : ٢٨ .

(٧) الأول للزيادة على ثلاثة والثاني لعدم قبوله التفاوت .

(٨) تكملة من : أ .

وقوله : مما لا يقالان منه ^(١) .

يعني نحو : انطلق ومات اللذين لا يقال منهما ما أَفْعَلَهُ ولا أَفْعَلُ / ١٥٦ ب به .

وقوله : فابن أَفْعَلٌ مما يقالان منه ^(١) .

أي ابن أَفْعَلُ التي للتفضيل من كَثُرَ أو من سُرِعَ اللذين يقال منهما ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعَلٌ به . ونحوهما .

وقوله : وأجره على الموصوف مضمرا ^(٢) فيه ضميره ^(١) ... إلى آخره .

مثاله : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وهذا رجل أسرع موتا من فلان .

وقوله : وانصب مصدر الفعل الذي أردت التعجب منه تمييزا ^(١) .

يعني به انطلاقا من قولك أكثر انطلاقا منك ، وموتا من قولك أسرع موتا من فلان .

[وقوله ^(٣)] : واقرن من بالذي تفضل عليه ^(٤) .

يعني بالمخاطب الذي تفضل عليه غيره في كثرة الانطلاق ، في ^(٤) مثل قولك : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وما كان مثل المخاطب في ذلك نحو فلان في وقولك هذا رجل أسرع موتاً من فلان .

(٢) أ : مضمرا .

(٤) أ : وفي .

(١) الجزولية : ٢٨ أ .

(٣) تكملة من : أ .

« باب ما »

قوله : عمل لا وما المشبهتين بليس ^(١) .

يعني إعمال (ما) في لغة أهل الحجاز عمل ليس لأن بني تميم لا يعملونها ، وإعمال (لا) عمل (ليس) في قول من يعملها عمل (ما) من العرب ، من ذلك قول القائل ^(٢) :-

مَنْ صَدَّ عَنْ زَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ ^(٣)

وقوله : مشروط بتأخير الخبر ^(١) .

استظهر به على تقديم الخبر في قولك : ما قائم زيد لأن أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك عمل ليس ، فلا يقول أحد منهم إلا : ما قائم زيد ، ولا يقولون : ما قائم زيد إلا شاذاً في زعم سيبويه ^(٤) .

(١) الجزولية : ٢٨ أ .

(٢) سعد القيسي (... - ...) .

وهو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، من سادات بكر بن وائل وفرسانها المعدودين في الجاهلية ، له أشعار جياذ قتل في حرب البسوس ، وهو جد طرفة بن العبد .

« المؤلف والمختلف ١٣٥ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢٩/٢ ، ٣٢ - ٣٣ ، الخزائن ١/٤٧٤ » .

(٣) من مجزوء الكامل من حماسية مطلعها :-

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا

أراهط : جمع أراهط جمع رهط ، والرهط من الثلاثة إلى العشرة ، معنى وضعت أراهط : حطتهم وأسقطتهم . البرّاح : مصدر برّح الشيء برّاحاً من باب تعب : إذا زال من مكانه . (الخزائن ١/٤٦٨ - ٤٦٩) .

الشاهد فيه : إعمال (لا) النافية عمل (ليس) .

الحماسة ١/٢٦٦ ، الكتاب ١/٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، المقتضب ٤/٣٦٠ ، الأصول ١/٩٦ ، الجمل ٢٣٨ ، اللامات ١٠٥ ، البصريات ١/٦٤٧ ، المسائل المنثورة ٨٥ ، ٨٧ ، التبصرة والتذكرة ١/٢٩١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٦ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢/٣١ ، الخلل ٣٢٥ - ٣٢٦ ، الأمالي الشجرية ١/٢٣٩ ، ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، ٢٢٤/٢ ، الإنصاف ١/٣٦٧ ، شرح الفصل ١/١٠٨ ، المباحث الكاملية ٢/١٠٦ ، شرح الكافية ١/١١٢ ، الخزائن ١/٤٦٧ - ٤٧٤ .

وعلى الفصل (١) بين لا والمرفوع بها في قولك : لا رجلٌ في الدار ، فإذا قدمت الخبر وفصلت به بينهما لم يرتفع بلا وإنما هو مرفوع بالابتداء ولا ملغاة ولذلك يلزم حينئذ تكرارها .

وقوله : وبعد إن (٢) .

استظهر به على مثل [قوله (٣)] .

فما إن طَبَّنَا جُبْنٌ ... (٤)

= انظر رأي سيويه في الكتاب ٢٨/١ - ٢٩ ، حين قال : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعتب . رفعت ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا » .

(١) قوله : (وعلى الفصل ... الخ) معطوف على قوله : (استظهر به على تقديم الخبر ... الخ) .

(٢) كذا في النسختين أ ، ب وهذا النص ليس في نسخة فاس ٢٨ ، وفي النسخة التيمورية ٨٩ « وألا يفصل بينهما بأن » .

(٣) تكملة من : ب ، وفيها : قولك .

اختلف في القائل : فقيل : فروة المرادي (.... - نحو ٣٠ هـ) .

وهو فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة العطيقي المرادي ، أبو عمر صحابي جليل ، أسلم عام الفتح ، استعمله النبي ﷺ على مراد وزيد ومذجع ، وأجازه النبي ﷺ بانثي عشرة أوقية وحمله على بعير نجيب وأعطاه حلة من نسج عمان ، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات مذجع .

« طبقات ابن سعد ٣٢٧/١ ، شرح شواهد المغني ٨٣/١ - ٨٤ ، الخزائن ١١٥/٤ - ١١٩ » .

وقيل : عمر بن قنعاس بن عبد يغوث بن محرش بن مالك بن عوف المرادي شاعر جاهلي .

انظر ترجمته في : معجم الشعراء ٢٣٦ ، ونسب هذا البيت له السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٢/١ .

وقيل الكميث ؛ ولم يعين ، والشعراء المعروفون باسم الكميث ثلاثة الكميث بن زيد الأسدي والكميث بن ثعلبة ابن نوفل الأسدي والكميث بن معروف الأسدي . انظر تراجمهم في المؤلف والمختلف ١٧٠ .

ونسبه إلى الكميث ابن هشام في تخلص الشواهد ٢٧٩ .

وقد تصفحت ديوان الكميث بن زيد وديوان الكميث بن معروف فلم أجد فيهما شيئا .

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :-

فإن تُغْلِبْ فَعَلَّابُونَ قَدَمًا وإن تُغْلِبْ فَعَيْرٌ مُغْلَبِينَا

وتقام البيت :-

= ... وَلَكِنْ مَنَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا

لأن أهل الحجاز يوافقون بني تميم هنا ، فلا يقول حجازي : ما إن زيد قائماً أصلاً [بنصب قائم ^(١)] .

وقوله : وألا يطل النفي بإلا ^(٢) .

استظهر على قولك : ما زيد إلا قائم ، لأن أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك ، وما جاء مما ظاهره أن (ما) أعملت فيه عمل ليس مع وجود (إلا) في الخبر نحو قوله ^(٣) :
وما الدهر إلا منجئوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً ^(٤)
١٥٧/ أفليس على ظاهره ، ولكنه تؤول تأويلاً لا تكون فيه ما عاملة عمل ليس ^(٥) .

= قدما : بالكسر أي قديماً ، والمُعَلَّب : المغلوب مراراً . الطب : بالكسر العلة والسبب ، يقول : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة . والجبن : ضد الشجاعة . الناي : جمع منية وهي الموت مأخوذة من المنا يوزن عصا وهو القدر ، الدولة : بالفتح الغلبة في الحرب وبالضم يكون في المال . شرح أبيات المغني ١٠٤/١ .

الشاهد : إبطال عمل (ما) الحجازية لوقوع (إن) بعدها .

الكتاب ٤٧٥/١ ، ٣٠٥/٢ ، الكامل ٤٤١/١ (الدالي) ، المقتضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢ ، الأصول ٢٣٦/١ ، ١٩٦/٢ ، ٢٥٨ ، البصريات ٦٥٠/١ ، البغداديات ٢٨٠ ، العضديات ٧٠ ، شرح أبيات سيويه ١٠٥/١ - ١٠٨ ، الخصائص ١٠٨ ، المختص ٩٢/١ ، المنصف ١٢٨/٣ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٩/١ ، فرحة الأديب ٢٠٢ - ٢٠٤ ، شرح المفصل ١٢٠/٥ ، ١٢٩ ، ٥/٨ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، المباحث الكاملية ٥٣٩/١ ، ١٠٥/٢ ، شرح الجمل ٥٩٢/١ ، ٤٨٠/٢ ، تخلص الشواهد ٢٧٨ - ٢٧٩ ، شرح شواهد المغني ٨١/١ - ٨٤ ، مع الهوامع ١١١/٢ ، الخزانة ١١٢/٤ - ١١٩ ، شرح أبيات المغني ١٠٢/١ - ١٠٦ ، الدرر اللوامع ٩٤/١ .

(١) تكملة من : ب . (٢) الجزولية : ٢٨ .

(٣) نسب إلى بعض العرب ولم يسموه . انظر الخزانة ١٣٢/٤ .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٨٠٣ .

(٥) ذكر البغدادي عدة أوجه يخرج عليها هذا البيت وهي :-

أ - أن المضاف محذوف من الأول ، أي يدور دوران منجنون ، ويدور خبر المبتدأ ، وكذلك وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً أي تعذيباً .

ب - أنها مفعولان بالفعل الواقع خبراً . التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً .

ج - يجوز أن يكون منصوباً على الحال والخبر محذوف .

وقوله : وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما ^(١) لفظاً ^(٢) .

مثاله : ما زيد قائماً .

وقوله : أو معنى ^(٣) .

مثاله : ما زيد بقائماً .

وقوله : يوجب لما بعده ^(٤) .

مثاله : لكن في قولك : ما زيد قائماً لكن قاعدٌ ، وما زيد بقائماً لكن قاعدٌ ،

وبل في قولك : ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، وما زيد بقائماً ^(٥) بل قاعدٌ .

وقوله : فحكمه حكم ما بعد إلا ^(٦) .

أي حكمه في امتناع نصبه حكم ما بعد إلا [أي ^(٧)] في أنه يمتنع نصبه لكنه وإن كان حكمها في امتناع النصب فيهما ^(٨) واحداً ، فليس الرفع فيهما من وجه واحد ، إذا قلت : ما زيد إلا قائم ، فارتفاع الخبر هنا على أصل خبر المبتدأ ، لأن أصله الرفع ولم تعمل (ما) شيئاً ، وإذا قلت : ما زيد قائماً لكن قاعدٌ ، أو ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، فارتفاع (قاعد) في هذين الموضعين على أنه خبر ابتداء مضمر ، ولا يحتاج إلى إضمار شيء في قولك ما زيد إلا قائم .

وقوله : وكان الموصوف ^(٩) سبباً من اسمها جاز الرفع والنصب والخفض ^(١٠) في ذلك الوصف ^(١١) .

د - أنه منصوب على نزع الخافض . التقدير إلا كمنجنون .

هـ - أن يكون منصوباً على حد من قرأ « ونحن عصابة » بالنصب أي نرى عصابة . انظر الخزانة ١٣٠/٤ - ١٣١ .

(١) يعني (ما ولا) المشبهتين بليس . (٢) الجزولية : ٢٨أ .

(٣) الجزولية : ٢٨أ ، وقبله : « بحرف ... » .

(٤) ب : قائم . (٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : فيها . (٧) أ : المنصوب .

(٨) ب : الجر ، وهو يوافق ما في الجزولية .

(٩) الجزولية : ٢٨أ - ب ، وقبله : « وإن كان بعد الحرف وصف وموصوف وأولي الوصف الحرف ... » .

مثاله : ما زيد قائما ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه ، وما زيد بقائم ولا قاعد أبوه ولا قاعد أبوه ولا قاعداً أبوه ^(١) ، أي إذا كان الخبر الذي جاء بعده حرف العطف منصوباً لفظاً جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب ، وإذا كان الخبر منصوباً [معنى ^(٢)] مجروراً لفظاً جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب والجر .

وقوله : وإذا تأخر الوصف جاز الرفع والنصب ^(٣) .

مثاله : ما زيد قائماً ولا أبوه قاعد وقاعداً ، وما زيد بقائم ولا أبوه قاعد وقاعداً ولا يجوز الجر ^(٤) .

وقوله : مطلقاً ^(٣) .

أي سواء كان الوصف سبباً نحو ما تقدم أو أجنبياً نحو : ما زيد قائماً ولا عمرو قاعد ولا يجوز الجر ^(٥) .

وقوله : وأما الموصوف فليس / ١٥٧ ب فيه إلا الرفع ^(٣) .

يعني سواء كان الوصف مقدماً أو مؤخراً أو سببياً أو أجنبياً ، وليس يقتضي ذلك اتفاق وجوه الرفع وإنما ^(٦) يقتضي الاتفاق في الرفع خاصة لا في وجوهه ^(٧) .

(١) ب : ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه .

(٢) تكملة من : أ . (٣) الجزولية : ٢٨ ب .

(٤) لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين فيكون الأب معطوفاً على زيد وهو معمول لـ (ما) وقاعد معطوف على (قائم) وهو معمول الباء . بخلافه إن كان منصوباً فهو معطوف على الخبر وهو معمول (ما) . فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد .

قال اللوري : « ولا يجوز الجر أيضاً في المعطوف على خبر ليس المجرور ، إلا إذا تقدم الوصف على الاسم ، أما لو تأخر فلا يجوزُ إلا عند من يجوز العطف على [معمولي] عاملين » ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ . (٥) للغة الآنف الذكر . (٦) ب : إنما . بلون همزة .

(٧) قال اللوري : « فمتى تقدم الوصف منصوباً أو مجروراً ارتفع الموصوف بأنه فاعل ، وإن كان مرفوعاً فرفع الموصوف على الابتداء وتقديم الخبر وكان من عطف الجمل فإن كان الوصف مؤخراً منصوباً أو مجروراً بالباء فرفعه على أنه اسم (ما) الذي ناب حرف العطف عنها ، وإن كان مرفوعاً على الخبر وكان من عطف الجمل أيضاً » ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ - ١٠٩ .

تم بحمد الله (الجزء الثاني)
بتقسيم محققه ، ويليهِ - إن شاء الله تعالى
(الجزء الثالث) وأوله : (باب نعم وبئس)

« باب نعم وبئس »

قوله : قد يسكن وسطه تخفيفا ^(١) .

مثاله : كَتِفَ وَكَتَفَ ، ومعنى التخفيف في ذلك أن الكسرة والضمة مستثقلتان ولذلك يقولون في : ظَرْفٌ ظَرْفٌ وفي عَضُدٌ عَضُدٌ ، كما يقولون في عَلِمَ عَلِمَ ، وفي كَتِفَ كَتِفَ ، ولا يقولون في : جَمَلٌ جَمَلٌ ، ولا في جَبَلٌ جَبَلٌ إلا ما شذ ^(٢) .

وقوله : والتخفيف ^(٣) .

مثاله : شَهَدَ زَيْدٌ بفتح الشين وتسكين الهاء .

وقوله : وكسر الفاء إتباعا للعين .

مثاله : شِهْدَ زَيْدٌ بكسر الشين والهاء .

وقوله : والتخفيف مع الكسر ^(٤) .

أي سكون الهاء مع كسر الشين ومثاله شِهْدَ [زيد ^(٥)] ، وكان ينبغي إذا زالت كسرة الهاء التي [لها ^(٥)] كان الإتيان إذ كسرت الشين أن تزول كسرة الشين ، إلا أن

(١) الجزولية : ٢٨ ب ، وقبله : « نِعَمَ وَبِئْسَ أَصْلُهُمَا فَعِلٌ ، وكل (فَعِلٌ) فإن العرب قد تسكن ... » .

(٢) انظر في إسكان مضموم العين ومكسورها : الكتاب ٢٥٧/٢ وما بعدها ، المقتضب ٢٥٥/١ .

وقال سيبويه : « وأما ما توالى فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر » ، الكتاب ٢٥٨/٢ ، وقال المبرد : « ولا يجوز في مثل ذهب أن تسكن ولا في مثل جَمَلٌ ، لا يسكن ذلك اسما ولا فعلا لحقة الفتحة وثقل الكسرة والضمة » ، المقتضب ٢٥٥/١ .

(٣) الجزولية : ٢٨ ب ، وقبله : « فإن اتفق أن يكون عينه حرفا من حروف الحلق كما في نعم وبئس كان لهم فيه أربع لغات : الأصلية ... » .

(٤) الجزولية : ٢٨ ب .

(٥) تكملة من : ب .

قال ابن السراج : نِعَمَ وَبِئْسَ فعلان ماضيان كان أصلهما : نِعَمَ وَبِئْسَ ، فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما : العين في (نِعَمَ) والهمزة في (بئس) فصار : نِعَمَ وَبِئْسَ ، كما تقول : شهيد ، فتكسر الشين من أجل انكسار الهاء من (شهيد) فيقولون : شهيد ، فقالوا : نِعَمَ وَبِئْسَ ، الأصول ١١١/١ .

ما يفعل على وجه التخفيف ، المراعى فيه الأصل ^(١) ، ولذلك يقولون : غَزِيَّ وَغَزِيَّ
 بإبقاء الياء مع تسكين الزاي ، وإن كانت الياء إنما أتت بها الكسرة التي كانت في
 الزاي وعليه قولهم : ضَوْءٌ وَجَيْلٌ بتصحیح الواو والياء مع تحركها وافتتاح ما قبلها ^(٢) .
 وقوله : لم يكن في الأمر العام ^(٣) .

استظهر على مثل قوله ^(٣) :-

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ ^(٤) لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانًا ^(٥)

(١) وله نظائر ، قال ابن جني : « وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحا غير معل ، ليكون دليلا
 على الأصول المغيرة ، وذلك قولهم : الصَّيْدُ وَالْحَيْدُ وَالْجَيْدُ وَالْقَوْدُ وَالْأَوْدُ وَالْحَوَكَةُ وَالْحَوَنَةُ جمع حائك
 وخائن » ، سر صناعة الإعراب ٦٦٨/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٨ ب ، وقبله : « وفاعل نعم وبئس إن كان ظاهرا ... » .

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - قيل : حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه .

ب - قيل : كثير بن عبد الله بن مالك بن هبيرة النهشلي ، شاعر مخضرم بقي إلى إمرة الحجاج ، رثى
 عثمان بن عفان رضي الله عنه . انظر ترجمته : معجم الشعراء ٣٤٩ ، الخزائن ٤١٨/٩ - ٤١٩ .

ج - قيل : أوس بن مغراء من بني جعفر بن قريع بن عوف بن كعب بن سعد مناة ، وجعفر هو أنف
 الناقة ، مخضرم شهد الفتوح وبقي إلى أيام معاوية بن أبي سفيان له شعر في مدح النبي ﷺ .

ترجمته في : « الشعر والشعراء ٦٨٧/٢ ، سمط اللآليء ٧٩٥/٢ - ٧٩٦ ، الإصابة ١١٥/١ » . ونص
 البغدادي على مراجعته ديواني حسان وكثير فلم يجد فيهما هذا البيت . الخزائن ٤١٨/٩ .

(٤) ب : صلاح .

(٥) من البحر البسيط ، ويذكر قبله هذا البيت :-

ضَحُوا بِأَشْمَطَ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقَرَأَنَا

وهذا البيت في ديوان حسان ٤٦٩ ، أما بيت الشاهد فكما ذكر البغدادي غير موجود فيه . ضحوا :
 ذبحوه كالأضحية ، الشمط : بياض الشعر من الرأس يخالط سواده ، الرجل : أشمط والمرأة شمطاء ، عنوان :
 علامة ، صاحب قوم : إشارة إلى قول عثمان رضي الله عنه يوم الدار « من رمى سلاحه كان حرا » ، صاحب
 الركب : أي ركب الحج . الخزائن ٤١٩/٩ - ٤٢٠ .

عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين مشهور قتل في الفتنة سنة ٣٥ هـ رضي الله عنه .

الشاهد فيه : مجيء فاعل (نعم) نكرة مضافة إلى مثلها وهو قليل .

وقوله : إلا بالآلف واللام الجنسيين ^(١) .

مثاله : نَعَمْ الرجل زيد .

وقوله : أو مضافا إلى ما هو فيه الألف واللام ^(١) .

مثاله : نَعَمْ صاحبُ الرجل زيد .

وقوله : وقد ذكر حكمه إذا كان مضمرا في المضمرات ^(١) .

الذي ذكر هناك أنه مضمر يفسره ما بعده لفظا ومعنى ^(٢) ، وتفسيره مفرد يلزمه النصب ويجوز في المضمر أن يثنى ويجمع ، وألا يثنى ولا يجمع لكنهما كما قلنا ليسا على السواء / ١٥٨ أ في الاستعمال بل الأكثر في [استعمال ^(٣)] هذا المضمر ألا يثنى ولا يجمع وثنيتيه وجمعه قليل .

وقوله : ولابد معهما من المدح أو المذموم ^(٤) لفظا ^(١) .

مثاله : نَعَمْ الرجل زيد .

وقوله : أو نية ^(١) .

مثاله : ﴿ ... نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ^(٥) وذهب في الآية مذهب الفارسي من أن المدح محذوف ^(٦) ، مع وجود المدح قبله ^(٧) في قوله : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ﴾

= الإيضاح العضدي ٨٥ ، البصريات ٦٤٠ ، شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ - ١٠٢ ، شرح المفصل ١٣١/٧ ، المباحث الكاملية ١١٣/٢ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، المغرب ٦٦/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٩٦٩/٢ ، شرح الكافية ٣١٧/٢ ، الملخص ٤٤٦/١ ، المقاصد النحوية ١٧/٤ - ١٩ ، الخزانة ٤١٥/٩ - ٤٢٠ .

(١) الجزولية : ٢٨ ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٦٢٢ هـ ١ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : والمذموم .

(٥) ص الآية : ٤٤ .

(٦) قال الفارسي : « ... كما كان المقصود بالمدح محذوفا في قوله تعالى : ﴿ نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ »

ولم يذكر أيوب » ، الإيضاح العضدي ٨٨ .

(٧) قال الفارسي : « ولم يذكر أيوب لتقدم ذكره » ، الإيضاح العضدي ٨٨ .

نِعَمَ الْعَبْدُ ﴿^(١)﴾ [لأن حمل هذه الآية على أن قوله : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ...﴾ ^(١) وقوله : ﴿... نِعَمَ الْعَبْدُ ...﴾ ^(١) كلامان كل واحد منهما قائم بنفسه أمدح من أن يكونا كلاما واحدا ، فإذا كانا كلامين فلا بد مع (نِعَم) من ذكر الاسم الذي يشتمل على الجنس الممدوح والاسم الذي يعين الممدوح بعد ذلك فلا بد إذن من تقدير حذف أيوب ، لأنه الاسم الذي يعين الممدوح ^(٢) [وقد ^(٣) ذكرناه في شرح الإيضاح ^(٤) .

وقوله : ومن شرطه أن يصدق عليه اسم الفاعل ^(٥) .

مثاله : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ .

وقوله : وإن وقع شيء يوهم خلاف هذا تؤول ^(٥) .

مثاله قوله تعالى : ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ ^(٦) ﴿وَبئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ ^(٧) إذا جعلت موضع الذين رفعا .

وقوله : تؤول ^(٥) .

أي تؤول على حذف المضاف والتقدير ساء مثلاً مثل القوم وبئس مثل القوم الذين كذبوا أو على حذف المذموم في قوله تعالى : ﴿بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ إن جعلت موضع الذين خفضا فيكون التقدير : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ^(٨) .

وقوله : وجائز مع المظهر توكيدا ^(٩) .

(١) ص الآية : ٤٤ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : لما .

(٤) لم أقف عليه ، وهو من ضمن كتب أبي على المفقودة .

(٥) الجزولية : ٢٨ ب .

(٦) تمامها : ﴿... وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف : ١٧٧] .

(٧) تمامها : ﴿... وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة : ٥] .

(٨) ب : مثاهم .

(٩) الجزولية : ٢٨ ب ، وقبله : « والتفسير واجب إن أضمر الفاعل ... » .

هو مذهب أبي العباس ^(١) وبه قال الفارسي ^(٢) ، ومذهب سيبويه أنه لا يجوز التفسير مع إظهار الفاعل ^(٣) .

وقوله : والتفسير واجب إن أضمر الفاعل ^(٤) .

ينقصه أن يقول أو ما يقوم مقامه نحو قوله ^(٥) : « فيها ونعمت » ^(٦) .

وقوله : ومما يفسر به المضمر فيها (ما) النكرة غير الموصوفة ^(٧) .

مثاله : ﴿ إِنَّ تُبْدُوا / ١٥٨ ب الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ ^(٨) أي نعم شيئاً هي ، ونحو : بئسما هو .

(١) قال المبرد : « واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) تأكيد ، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً ، وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً ، إنما ذكرت الدرهم تأكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتاج إليه » ، المقتضب ١٤٨/٢ .

(٢) قال الفارسي : « وتقول : نعم الرجل رجلاً زيد ، فإن لم تذكر رجلاً جاز ، وإن ذكرته فتأكيد » ، الإيضاح العضدي ٨٨ .

(٣) قال سيبويه : « ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر » ، الكتاب ٣٠٠/١ .

(٤) الجزولية : ٢٨ ب ، وقد تقدمت على الفقرة السابقة لها في الجزولية وهو ما يقتضيه السياق .

(٥) جزء من حديث شريف روي من عدة طرق عن سمره بن جندب وعن أبي هريرة وعائشة وأنس رضوان الله عليهم .

(٦) الحديث بنامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن أغتسل فالفعل أفضل » . وهو حديث

حسن . انظر : سنن أبي داود ٢٥١/١ ، سنن الترمذي ٣٦٩/٢ ، سنن النسائي ٩٤/٣ ، سنن ابن ماجه ٣٤٧/١ ، جامع الأصول ٣٢٩/٧ .

(٧) الجزولية : ٢٨ ب .

(٨) تمامها : ﴿ ... وَإِنْ تُخْفُوها وَتُؤْتُوها الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ، وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

« باب حبذا »

قوله : (و (ذا) في هذا الموضع لا يتغير بحسب المشار إليه ^(١) .
أي لا يؤنث ولا يجمع ، ولا يفصل حرف التنبيه بينه وبين حَبُّ بل يبقى على
حالة واحدة في ذلك كله .

وقوله : حين نقل عما وضع له ^(٢) .
يعني أنه إنما وضع عبارة عن المحبة على مناقضة بُغْضٍ ثم نقل بعد ذلك إلى
معنى المدح .

وقوله : وما انتصب بعده من نكرة فتفسير للمبهم ^(٣) .

مثاله : حبذا رجلا زيد وحبذا راكبا عمرو .

وقوله : وقيل فيه مشتقا حال ^(٣) .

الأول الذي هو التمييز أمدح في المشتق من الحال ، والحال فيه أحسن في كلام
العرب لأن التمييز ليس حقه أن يكون بالمشتقات إنما حقه أن يكون بالجوامد ^(٤) .

وقوله : وجمعوا بنيه وبين ذا لأنه مبهم ^(٣) ... إلى آخره .

اعتذر عن الجمع بين التفسير والمفسر ، والمفسر الذي هو (ذا) اسم ظاهر ،
وقد كان ينبغي على مذهبه في الجمع بين الاسم الظاهر والتفسير الذي تقدم له في نعم
الرجل رجلا زيد ^(٥) ألا يعتذر عن ذلك إلا أن يقول : إن الأكثر هناك ألا يجمع
بينهما ، وقد كثر هنا الجمع بينهما ، فلم ذاك ؟

فيكون الجواب : أن الظاهر في هذا الباب بمنزلة المضمَر من جهة إبهامه ^(٦)
فلذلك جمع بينهما كثيرا في هذا الباب ، كما يجمع بين المضمَر وتفسيره كثيرا وليس

(١) الجزولية : ٢٩ ، وقبله : (حب) من قولك : حبذا ، فعل فاعله (ذا)

(٢) الجزولية : ٢٩ ، وقبله : (لأن) حبذا (جرى مجرى المثل ...) .

(٣) الجزولية : ٢٩ . (٤) انظر : المباحث الكاملية ١٢٠/٢ .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٠٦ - ٩٠٧ . (٦) لأنه اسم إشارة .

المظهر في ذلك الباب ^(١) بمنزلة المضمر ، فلذلك لم يجمع بينه وبين التفسير إلا على وجه التوكيد ، والتوكيد يستغنى عنه في الأكثر [فلذلك قل الجمع بين الظاهر والتفسير في ذلك الباب وكثر هنا ^(٢)] .

وقوله : والمبهم قد يسد مسد المضمر ^(٣) .

يعني في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ ^(٤) فسد (كل أولئك) مسد كلها .

[وقوله ^(٥)] : وإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في نعم وبئس ^(٦) .

١٥٩/ يريد ما قدمه ^(٧) من جواز التفسير مع المظهر في قولك نعم الرجل رجلا زيد .

وقوله : وكل فِعْل على فَعْل فالعرب قد تسكن وسطه ^(٨) .

مثاله : كَرَّمَ في كَرَّمَ زيد ، وتخصيصه الفعل بذلك دون الاسم غير جيد وأجود منه إطلاق القول فيما كان [فَعْل ^(٩)] من اسم أو فَعْل فيقول : وكل فَعْل فالعرب قد تسكن وسطه تخفيفا ^(١٠) كما أطلق القول في تخفيف (فَعْل) في باب نَعَمْ وبئس ولم يخص فعلا من اسم ^(١١) .

وقوله : وإن كان فيه معنى المدح كحبذا ^(١٢) استجازوا فيه النقل ^(١٣) .

مثاله : حَسُنْ ذا أدبا ، وينقصه هنا. أن يزيد قبل قوله فيه معنى المدح [فعلا ، ويزيد بعد قوله فيه معنى المدح ، وعمله عمل [حَبَّ ^(١٤)] من حبذا ^(١٥) واستعمل استعمال نَعَمْ وبئس [واستعمال حبذا ^(١٦)] فيما ذكر فيهما من الأحكام في بابيهما .

(١) يعني باب نعم وبئس .

(٢) تكملة من : ب . (٣) الجزولية : ٢٩ .

(٤) الاسراء : ٣٦ . (٥) تكملة يلثم بها السياق .

(٦) الجزولية : ٢٩ ، وبعده : « ... فَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (ذَا) أَوَّلَى » .

(٧) انظر ما سبق ص : ٩٠٧ .

(٨) قد أطلقه سيبويه ومثل للاسم بَعْضُ وَلِلْفِعْلِ ب (كَرَّمَ) . انظر الكتاب ٢/٢٥٧ ، وكذلك صنع

المبرد . انظر المقتضب ١/٢٥٥ وغيرهما .

(٩) انظر ما سبق ص : ٩٠٣ .

(١٠) ب : فحبذا .

(١١) تكملة من : أ . (١٢) ب : كحبذا .

باب [الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما
بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر ^(١)]

قوله : إذا تنازع فعلان ^(٢) .

يريد ^(٣) طلبه كل واحد منهما من جهة المعنى .

وقوله : معمولا واحدا ^(٢) .

مثاله : قام وقعد زيد .

وقوله : فأكثر ^(٤) .

مثاله : أعطاني وأعطيت زيدا درهما .

وقوله : أعمل فيه الثاني ^(٥) .

مثاله : ضربت وضربني زيد ^(٦) .

وقوله : حذف مع الأول ^(٧) .

· أي لم يعمل فيه الأول مرة أخرى فيقال : ضربت زيدا وضربني زيد ، ولم يضم
معه فيقال : ضربته وضربني زيد ، ولكنه يحذف فيقال : ضربت وضربني زيد كما قدمنا .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٩ أ . (٣) ب : أي .

(٤) ليست هذه الكلمة في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما : انظر نسخة فاس ٢٩ أ ، ونسخة

تيمور ٩٠ .

(٥) نص الجزولية ٢٩ أ : « فاختار إعمال الثاني » .

(٦) وفاقا للبصريين ، أما الكوفيون فيرون إعمال الأول ويضمرون في الثاني ما يحتاجه من مرفوع أو

منصوب أو مجرور .

انظر : الإنصاف ٨٣/١ - ٩٦ ، التبيين ٢٥٢ - ٢٥٨ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، شرح الكافية ٧٩/١ .

وهذا إيتار من الشارح للمذهب البصري .

(٧) الجزولية : ٢٩ أ ، وقبله : « وإذا أعمل فيه الثاني ... » .

وقوله : ما لم يكن مرفوعا ^(١) .

يريد إلا أن يكون الأول يطلب ما عمل فيه الثاني مرفوعا مثاله : ضربني وضربت زيدا أو ضرب وضربت زيدا ، فإذا كان كذلك لم يحذف المرفوع الذي يطلبه الأول لأن الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله لا يستغني عنهما الفعل لفظا ولا معنى فلا يصح حذفه ^(٢) لكنه يضمن لأن الإضمار ليس بحذف وإن كان بصورة ١٥٩/ ب الحذف في حال ، فإنه لا يكون كذلك في أخرى يعني إن استتر الضمير المرفوع في حال الإفراد ظهر في حال التثنية والجمع فإن قلت في حال الإفراد : ضربني وضربت زيدا ، قلت في التثنية ضرباني وضربت الزيدتين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدتين ولا يجوز : ضربني الزيدتين ولا ضربني وضربت الزيدتين ، لأن هذا هو الحذف ، وقد قلنا : إن فاعل الفعل لا يحذف وكذلك مفعوله الذي لم يسم فاعله .

وقوله : أو مفعولا لا يقتصر دونه ^(٣) .

مثاله : ظنني وظننت زيدا قائما إياه ، وليس قوله في المفعول الذي لا يقتصر دونه بصحيح لأن حذفه في هذا الباب جائز لمكان الدلالة ، وإنما المنوع في باب ظننت الاختصار على أحد المفعولين ، وهو الحذف دون دلالة عليه ^(٤) .

وقوله : ولا يلزم إن لم يكن مرفوعا ^(٥) .

(١) الجزولية : ٢٩ .

(٢) قال سيويه : « إذا عملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لأن الفعل لا يخلو من فاعل وإنما قلت : ضربت وضربتني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » ، الكتاب ٤٠/١ .

(٣) الجزولية : ٢٩ .

فهو لا يحذف بل يضمن كما يضمن الفاعل .

(٤) قال سيويه : « ليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حبيب عبد الله زيدا بكرا ، وظن عمرو خالدا أباك ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو ؟ » ، الكتاب ١٨/١ .

(٥) الجزولية : ٢٩ ، وقبله : « وإذا عمل فيه الأول أعمل في ضميره الثاني » .

مثاله : ضربني وضربتُ زيدَ على حذف الهاء ، وليس ذلك كما قال إلا على مذهب الكوفيين وأما في مذهب البصريين فحذفه قبيح ^(١) ، ومثال المرفوع : ضربت وضربني زيدا يعني أن المرفوع هنا يضمّر ولا يحذف فتقول في التثنية : ضربت وضرباني الزيدين ، وضربت وضربوني الزيدين ، ولا يجوز ضربني فيهما ، لأن ذلك هو حذف الفاعل وهو غير جائز .

وقوله : أو مفعولا لا يقتصر دونه ^(٢) .

مثاله : ظننت وظنني زيدا قائما أو ظنني ^(٣) إياه .

وقوله : إن الضمير هنا لا يحذف ^(٤) .

ليس بشيء لأن قياس من يحذف المضمر في : ضربني وضربت زيدا ، أن ^(٥) يحذف الضمير هنا ، وليس من الاقتصار ، والممنوع إنما هو الاقتصار ^(٦) كما قدمنا .
وقوله : بل منصوبا ^(٧) .

مثاله : أعطيتُ وأكرمتُ زيدا وتُعطي وتُكرم زيدا [وأعطي وتكرم زيدا ^(٨)] .

(١) قال أبو حيان : « فإن قلت : ضربني وضربت قومك جاز عند الكوفيين على قول من قال : زيد ضربت وهو عند البصريين جيد حسن على الحذف ، وزيد ضربت قبيح جدا » ، الارتشاف ١٨٦/٢ أ .
وذكر هذا الكلام ابن عقيل في المساعد ٤٥٦/١ .

والمشهور أن الحذف في (زيد ضربت) قبيح عند البصريين حتى قال سيبويه « ... ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » ، الكتاب ٤٣/١ ، وانظر : الأمالي الشجرية ٧/١ - ٨ ، الضرائر ١٧٦ - ١٧٧ .
(٢) الجزولية : ٢٩ أ ، وقوله : « وإذا عمل فيه الأول أعمل في ضميره الثاني ... » .

(٣) ب : وظنني .

(٤) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية . انظر : نسخة فاس ٢٩ أ ، تيمور ٩٠ .

(٥) أ : أو .

(٦) الاقتصار هو الحذف لغير دليل ، والمخدوف للاختصار هو المخدوف للدليل .

انظر فيهما : المغني ٦٧٦/٢ .

(٧) الجزولية ٢٩ أ ، وقوله : « ولا يتنازع فعلا المتكلم ولا فعلا المخاطب ، ولا فعلا أحدهما للمتكلم والآخر للمخاطب مرفوعا بل ... » .

(٨) تكملة من : أ .

وقوله : أو مجرورا ^(١) .

مثاله : أَذْهَبُ وَأُمِرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ تَذْهَبُ وَتَمُرُّ بِزَيْدٍ .

وقوله : وأحد هذه الأفعال إلى آخره ^(٢) :

يعني نحو : أُعْطِيَ وَيُكْرَمُ عمرو زيدا ونحو أعني / ١٦٠ أ وَيَمُرُّ عمرو بزيد .

وقوله : مثله مع مثله ^(٣) .

يعني مثل فعل المتكلم مع فعل المتكلم أو مثل فعل المخاطب مع فعل المخاطب في أنهما لا يتنازعان إلا منصوبا أو مجرورا ، كما لا يتنازع هذان المتماثلان إلا منصوبا أو مجرورا .

وقوله : وفعل الغائب يتنازعان جميع المعمولات ^(٤) .

مثاله : قام وقعد زيد وضرب وأكرم خالد وعُني ومُرَّ بعمرو يعني بلفظي ^(٥) الغائب هنا الفعل الذي لم يسند إلى المتكلم ولا إلى المخاطب نحو ما مثلنا به ، فجعل الفعلين في قام وقعد زيد فعلين للغائب ، وجعلهما بعد ذاك متنازعين مرفوعا ولا ينبغي أن يسمى هذان الفعلان فعلين للغائب قبل تنازعهما المرفوع ، فيقول [إن ^(٥)] فعلي الغائب يتنازعان المرفوع لأن معنى ذلك في الحقيقة أن الفعلين اللذين استقر لهما أنهما للغائب يتنازعان المرفوع بعد ذلك فيكونان للغائب أولا ويتنازعان المرفوع بعد ، وهذا لا يتأتى إذا كان للغائب قد رفعا غائبا فمحال أن يتنازعا بعد ذلك مرفوعا ، لكن المؤلف سماهما فعلين للغائب لأنهما ليس لفظهما لفظ فعل المتكلم ولا لفظ فعل المخاطب ^(٦) .

(١) الجزولية : ٢٩ أ .

(٢) الجزولية : ٢٩ ب ، وبعده : « وأحد هذه الأفعال مع فعل الغائب ... » .

(٣) الجزولية : ٢٩ ب .

(٤) ب : بلفظ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) أ : الغائب .

« باب المصدر الذي يعمل عمل الفعل »

قوله : [لا ^(١)] لأنه بدل من اللفظ بالفعل ^(٢) .

يريد بدل من اللفظ العامل فيه مثاله ^(٣) :-

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ ... ^(٤) ...

وضرباً زيداً .

وقوله : شرطه أن يقدر ^(٥) بأن والفعل ^(٦) .

مثاله : أعجبني ضرب زيدٍ عمرًا ، وأراد بهذا الشرط أنه إذا لم يكن المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل العامل فيه ولم يقدر بأن والفعل لم يعمل مثاله ^(٧) : ضربت ضرباً زيداً ^(٨) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٩ ب ، وقيله : « المصدر الذي يعمل عمل فعله » .

(٣) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي .

(٤) من البحر الكامل جزء من بيت مفرد تمامه :-

أَفْئَانُ رَأْسِيكَ كَالثَّقَامِ الْمُخْلِيسِ
... بَعْدَمَا ...

العلاقة : الحب ، وتكون العلاقة أيضا مطلق الارتباط في الأمور المعنوية ، ولید : تصغير وليد للتحبيب ، أفئان : جمع فئَن وهو الغصن وأراد به ذوائب الشعر ، الثقام : نبات ينبت خيوطا دقاقا من أصل واحد ، فإذا جف ابيض . المُخْلِيس : الكَلأ اليابس ينبت في أصله الرطب فيختلط به . الخزانة ٢٣٣/١١ - ٢٣٥ .

الشاهد فيه : (علاقة) مصدر عمل فعله فنصب (أم الوليد) لأنه بدل من اللفظ بالفعل .

الديوان ٤٦١ ، الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ ، إصلاح المنطق ٤٥ ، المقتضب ٥٣/٢ ، الأصول ٢٣٤/١ ، ٢٥٨/٢ ، معاني الحروف ١٥٦ ، الأزهية ٨٩ ، الأمالي الشجرية ٢٤٢/٢ ، المباحث الكاملية ٢٦٠/١ ، ١٣٥/٢ ، شرح الجمل ١٨١/١ ، ٢٤/٢ ، ٢٨٧ ، المغرب ١٢٩/١ ، شرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢ ، شرح الكافية ٣٨٦/٢ ، البسيط ٢٨٩/١ (الغرب) ، رصف المباني ٣٨٠ ، تعليق الفرائد ٢٤٣٩/٤ ، الخزانة ٢٣٢/١١ - ٢٣٥ .

(٥) ب : قدر .

(٦) ب : ومثالي .

(٦) الجزولية : ٢٩ ب .

(٨) قال الصيمري : « وجميع ما يعمل من المصادر مقدر بأن والفعل المأخوذ منه ، وكل ما لم يجز تقديره بأن والفعل الذي أخذ منه لم يجز أن يعمل عمل الفعل ، وذلك إذا كان توكيدا للفعل كقولك : ضربت ضربا =

وقوله : في أنه لا يلزم معه ذكر الفاعل ^(١) .

يريد نحو قوله : تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ ، يَتِيمًا ﴾ ^(٢) .

و ^(٣) :-

يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ ^(٤)

ولابد في اسم الفاعل والصفة المشبهة من الفاعل مضمرا أو مظهرا بخلاف ^(٥) المصدر ، لأن المصدر يستغني عن الفاعل مظهرا ومضمرا نحو ما ذكرناه ، وإنما قلنا : إن فاعل المصدر في قوله : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ ﴾ وفي قوله :-

يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

محذوف ، ولم نقل : إنه مضمّر في المصدر لأننا قد تقدم لنا آنفا ^(٦) في باب الإعمال ^(٧) أن الفرق بين المحذوف والمضمّر أن المحذوف لا يظهر في حال التشية

= وأكلت أكلا ، أو كان الفعل المأخوذ من لفظه عاملا فيه كقولك : ضربت زيدا الضرب الشديد ، فهذا لا يجوز أن يعمل عمل الفعل ، لأنه لا يمكن تقديره بأن والفعل : ألا ترى أنك لا تقول : ضربت أن ضربت ، ولا أكلت أن أكلت ... » ، التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١ .

(١) الجزولية : ٢٩ ب ، وقبلة : « ويفارق اسم الفاعل والصفة المشبهة ... » .

(٢) تمامها : ﴿ ذَا مَقْرِيَةٍ ﴾ [البلد : ١٤ : ١٥] .

(٣) قول المرار التميمي (..... -) .

وهو المرار بن منقذ بن عبد بن عمرو بن صدى الحنظلي من بني العدوية ، سعى بجرير عند سليمان بن عبد الملك ولج بينهما الهجاء . انظر : الأغاني ٤٤/٧ - ٤٥ ، المؤتلف والمختلف ١٧٦ ، معجم الشعراء ٤٠٩ .

(٤) بيت مفرد من البحر الوافر عجزه :-

..... أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

الهام : جمع هامة وهي الرأس ، المقييل : أراد به الأعناق . المقاصد النحوية ٤٩٩/٣ .

الشاهد فيه : « بضرب » فهو مصدر عامل عمل الفعل بدليل نصبه المفعول ولم يذكر معه الفاعل .

الكتاب ٦٠/١ ، ٩٧ ، شرح أبيات سيويه ٣٩٣/١ - ٣٩٤ ، تحصيل عين الذهب للشنتمري ٩٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١ ، شرح المفصل ٦١/٦ ، شرح الجمل ٢٤/٢ ، المهاج الجلي ١١٨٤ ، شرح الكافية

الشافعية ١٠١٣/٢ ، شرح الألفية لابن الناطم ٤١٧ ، المقاصد النحوية ٤٩٩/٣ - ٥٠٠ .

(٥) ب : خلاف .

(٦) ب : أيضا .

(٧) انظر ما سبق ص : ٩١٢ .

والجمع ، والمضمر يظهر في حال التثنية والجمع . فلما كان الفاعل ها هنا لا يظهر أبدا لا في الأفراد ولا في التثنية ولا في الجمع ، وإنما نقول في ذلك كله ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ يَتِيمًا ﴾ ^(١) أردت واحدا أو اثنين أو جمعا ، وكذلك :-
بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ ^(٢)

لا نقول فيه إلا هكذا لا يتصل ^(٣) به ضمير تثنية ولا جمع إن أردت به التثنية والجمع فقلنا ^(٤) في الفاعل في هذا النوع إنه محذوف ولم نقل إنه مضمر لهذا الذي ذكرناه .

وإنما كان اسم الفاعل والصفة لا يستغنيان عن الفاعل والمصدر يستغني ^(٥) عنه حيث لم يُثَبِّتْ له ، واسم الفاعل والصفة لا يستغنيان عنه لأنهما مبنيان للموصوف ^(٦) بهما [له ^(٧)] وهو الفاعل أو المفعول كما بُنِيَ للفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله فلم يستغنيا عنهما كما لم يستغن بالفعل عنهما ^(٨) .

وقوله : وأنه إن أضيف إلى المعرفة تعرف ^(٩) .

يريد على كل حال بمعنى الماضي كان أو بمعنى المستقبل أو بمعنى الحال ،

(١) تمامها : ﴿ ذَا مَسْعِيَةٍ ﴾ [البلد : ١٤ : ١٥] .

(٢) سبق تخريجه ص ٩١٦ هـ ٤ .

(٣) أ : لا تصل ، ب : لا يصل ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) ب : قلنا .

(٥) ب : لا يستغني .

(٦) قال ابن جعفر : « المصدر لا يضم في الفاعل ، واسم الفاعل والصفة يضم فيهما فاعلهما ، وذلك بأن المصدر اسم جنس جامد يجري مجرى الماء والتراب ، فلم يتحملا الفاعل بل حذف معه ، بخلاف اسم الفاعل والصفة فإنهما لا اشتقاقهما تنزلا منزلة الفعل فتحملا الفاعل مضمرًا تحمل الفعل له ، ، النهاج الجلي ١٨٤ أ . وانظر : شرح المقدمة المحسية ٣٩٥/٢ ، المباحث الكاملية ١٣٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص ١١١ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) الجزولية : ٢٩ ب .

وليس كذلك اسم الفاعل لأنه تفترق أحكامه بحسب اختلاف معناه من ذلك ولا الصفة فإن إضافتها غير محضة ، والدليل على أن إضافة المصدر معرفة أنك تقول : عجبنا من ضرب زيد عمرا شديدا ، ولا تقول : عجبنا من ضرب زيد عمرا شديدا على النعت فلو ^(١) كانت إضافة المصدر / ١٦١ إلى المعرفة لا تُعرف ^(٢) لم يمنع نعتها بالنكرة بخلاف اسم الفاعل والصفة ^(٣) .

وقوله : وأن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام ^(٤) .

يريد أن أقوى عمل المصدر عمله منونا ثم معرفاً بالإضافة ثم معرفاً بالألف واللام ^(٥) ؛ من حيث كان نكرة إذا كان منونا ومعرفة إذا كان مضافاً أو معرفاً بالألف واللام ، إلا أن تعريف الإضافة غير لازم [في كل موضع ^(٦)] كتعريف الألف واللام ^(٧) ، وهو - أعني المصدر - إنما يعمل عمل الفعل فكان أولى ^(٨) ما يعمل عمله ما أشبهه في التنكير وجاز أن يعمل معرفة لأنه لم يعمل - أعني المصدر - بالشبه [للفعل ^(٦)] إنما عمل بالنيابة [مناب أن والفعل ^(٩)] ^(٦) فلا يبالي بالشبه [للفعل ^(٦)] ، إلا أنه

(١) ب : فان .

(٢) ب : تعرب .

(٣) قال اللورقي - عن إضافة المصدر - : إنه يتعرف « بالإضافة على كل حال أعني أريد به الحال أو المستقبل أو الماضي بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يتعرف منه بالإضافة إلا المراد به الماضي وبخلاف الصفة المشبهة فإنها لا تتعرف بالإضافة أصلاً ، وذلك لقوة الاسمية في المصدر فكانت إضافته محضة كالأسماء الجوامد » ، المباحث الكاملية ١٣٧/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٩ ب .

(٥) قال أبو علي الفارسي : « وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول ثم المضاف ، ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل » ، الإيضاح العضدي ١٦٠ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) قال ابن بابشاذ : « (الرجل) أعرف من (غلام الرجل) لأن تعريف (الرجل) تعريف الأفراد ، وتعريف (الغلام) تعريف الإضافة ، فالتعريف سار إليه من اسم آخر غيره ، وليس كذلك الرجل » ، شرح المقدمة المحسبة ١٧١/١ .

(٨) ب : أول .

(٩) انظر ما سبق ص : ٩١٥ .

إذا اجتمعت النياية والشبه [للفعل ^(١)] كان [العمل ^(١)] أحسن ، وليس اسم الفاعل كذلك بل أقوى عمله إذا كان معرّفا بالألف واللام [التي بمعنى الذي لأنه يعمل كذلك في الأحوال كلها من الماضي والمستقبل والحال ، فإذا لم تكن فيه الألف واللام بمعنى الذي لكن للعهد مجردا ^(٢) من معنى الذي لم تعمل أصلا ^(١)] ، وإن ^(٣) لم تكن فيه الألف واللام [أصلا ^(١)] لم تعمل إلا في الحال والمستقبل ولا الصفة المشبهة لأنها لاحقة بما شبهت به [فكأنها هو ^(٤)] [لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوته ^(١)] .
وقوله : وأنه ليس وصفا ^(٥) .

يريد وهما وصفان ^(٦) ، أعني اسم الفاعل والصفة المشبهة .

وقوله : وأنه لا يفتقر في كونه عاملا إلى أن يعتمد ^(٥) .

يريد وكل واحد من اسم الفاعل والصفة المشبهة يفتقر إلى الاعتماد ^(٧) .

وقوله : لا يعتبر الزمان في إعماله ^(٥) .

أي أن المصدر يعمل سواء كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال والمستقبل واسم الفاعل والصفة يعتبر الزمان في إعمال كل واحد منهما .

وقوله : أنه يضاف إلى الفاعل ^(٨) .

يعني أن المصدر يضاف إلى الفاعل ، واسم الفاعل المتعدي لا يضاف إليه ^(٩) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) أ ، ب : مجرد ، ولعل الصواب ما أثبتته . (٣) ب : وإذا .

(٤) تكملة من : ب . (٥) الجزولية : ٢٩ ب .

(٦) بعده في أ : إنها بالمصدر ، ولم أر وجهها لهذه الزيادة .

(٧) ب : اعتماد .

(٨) الجزولية : ٢٩ ب ، وقبله : « ويفارق المتعدي منه اسم الفاعل المتعدي في أنه » .

(٩) قال الصيمري : « وإنما جاز أن يضاف المصدر إلى الفاعل وإلى المفعول جميعا ، ولم يجز في اسم الفاعل أن يضاف إلا إلى المفعول لا غير ، لأن المصدر غير الفاعل وغير المفعول فجازت إضافته إلى كل واحد منهما ، فتعلقه بالفاعل لأنه منه وقع ، وتعلقه بالمفعول لأنه عليه وقع » ، التبصرة والتذكرة ٢٤٠/١ - ٢٤١ .

وقوله : ١٦١ ب والعاري من الألف واللام [منه ^(١)] مطلقا ^(٢) .

[يريد ويفارق المصدر العاري من الألف واللام مطلقا ^(١)] اسم الفاعل العاري من الألف واللام مطلقا ، فحذف المفعول من ذلك لدلالة سياق الكلام عليه والمعنى ، وذلك أن الفاعل [في الكلام الأول ^(٣)] مجانس للمفعول ، [فكذلك هو في الثاني ^(٣)] والمعنى على ذلك فجاز حذف ما دل عليه السياق والمعنى .

ومعنى مطلقا في الموضعين أي متعديا كان أو غير متعد أي أنه يفارقه فيما ذكر من تقديم المفعول فيجوز في اسم الفاعل من ذلك ويمتنع في المصدر .

وإنما خص العاري من الألف واللام ، لأن الذي فيه الألف واللام مساوٍ للمصدر في أنه لا يتقدم على واحد منهما ما عمل فيه [وإن اختلفت العلة في امتناع التقديم فيهما ، فامتناعه في اسم الفاعل لأنه صلة للألف واللام وامتناعه في المصدر ^(٤)] لأنه صلة للمصدر ^(٥) لا للألف واللام ^(١) .

وقوله : مطلقا ^(٦) .

مثاله : أنك تقول : عمرا زيد ضارب وإلى زيد عمرو قائم ، ولا تقول : زيدا أعجبني ضرب عمرو ولا إلى زيد أعجبني قيام عمرو .

وقوله : والصفة المشبهة في أنه ينصب المفعول به وأنه يعمل في الأجنبي ^(٦) .

أي ويفارق المصدر الصفة المشبهة فيما ذكر فأوهم ذلك أن مفارقه - أعني مفارقة المصدر في ذلك كله للصفة المشبهة - يختص بها المصدر دون اسم الفاعل ،

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٩ ب ، وبعده : « في أنه لا يتقدم عليه شيء مما يعمل فيه » .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أ ، ب : الصفة ، ولعل الصحيح ما أثبتته .

(٥) قال الصيمري : « ولا يجوز تقديم ما عمل فيه المصدر عليه ، لأنه في صلته ، والصلة لا تتقدم على

الموصول » ، التبصرة والذكرة ٢٤١/١ .

(٦) الجزولية : ٢٩ ب .

وهما معا - أعني المصدر واسم الفاعل - يفارقان الصفة في ذلك كله ، وإنما أوهم كلامه ذلك لأنه ^(١) قد ذكر أولا ثلاثة أشياء : وهي المصدر واسم الفاعل والصفة ، ففرق بين المصدر وبينهما في وجوه ، فإذا ذكر بعد ذلك مفارقة المصدر وحده للصفة المشبهة في وجوه آخر أوهم ذلك أنه لا يفارقها في تلك الوجوه إلا المصدر وحده ، وكل واحد من المصدر واسم الفاعل يفارقانها فيهما ^(٢) .

وقوله : ذلك في تابع ما يضاف إليه الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ^(٣) .

مثاله : أعجبنى ضَرَبُ زيد وعمرو وعمرا ، إن كان (زيد) مفعولا والمصدر مراد به معنى : أن وفعل ^(٤) / ١٦٢ أ وفاعل مقدر كأنه : أن ضربت . ومثاله أيضا : أعجبنى ضرب زيد العاقل والعاقل إن كان (زيد) فاعلا والمصدر مراد فيه أن وفعل فاعل مبني لزيد لا لغيره ، وكذلك أيضا تقول : ضرب زيد العاقل والعاقل إن كان (زيد) مفعولا والمصدر مراد فيه معنى أن وفعل مفعول مبني له .

(١) ب : لأن .

(٢) فيهما في نصب المفعول به والعمل في الأجنبي . انظر : المباحث الكاملية ١٤١/٢ - ١٤٢ .

(٣) الجزولية : ٢٩ ب .

(٤) معادة في : أ .

« باب العدد »

قوله : [ومداره ^(١)] على اثنتي عشرة ^(٢) .

يعني الكلم من واحد إلى عشرة ومائة وألفا .

قوله : فلغة العرب المشهورة أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه إن أرادوا الأفراد ^(٣) .

يعني أنهم يقولون رجل أو غلام أو كتاب أو ما أشبه ذلك ، ويوهم هذا الكلام أنه لا يقال واحد اثنان ولم يرد ذلك ، وإنما أراد به أنه لا يقال : واحد كتب .

ثم قال : في اللغة المشهورة فأوهم أن ثم لغة غير مشهورة يقال [فيها ذلك ^(٤)] ، وليس ذلك كما أوهم ، وإنما يقال [واحد كتب أو اثنا كتب ^(٤)] في الضرورة كقوله ^(٥) :-

(١) تكلمة من : أ . ومداره : أي مدار العدد .

(٢) الجزولية : ٢٩ ب ، وقبلة : « العدد أربع طبقات » .

(٣) الجزولية : ٢٩ ب ، وقبلة : « وإذا أردت أن تعد أشخاصا من جنس » .

(٤) تكلمة من : أ .

(٥) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - خطام بن نصر بن رباح بن عياض بن يربوع المجاشعي ، يعرف بخطام الرمح ، من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم . انظر ترجمته في : المؤلف والمختلف ١١٢ ، الخزنة ٣١٨/٣ .

ب - جندل بن المنى الطهوي نسبة إليه الهروي في شرح الفصيح ٨٤ ، المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ .

ج - دكين بن رجاء الفقيمي الراجز ، ترجمته في : الشعر والشعراء ٦١٠/٢ - ٦١٢ ، سمط الآلاء ٢١٤/١ ، نسبة إليه الهروي في شرح الفصيح ٨٤ .

د - سلمى الهذلية نسب البيت إليها في المقاصد النحوية ٤٨٦/٤ .

هـ - شماء الهذلية نسب البيت إليها في الدرر اللوامع ٢٠٩/١ .

والمشهور أن القائل هو خطام المجاشعي وبهذا جزم ابن الأعرابي انظر : فرحة الأديب ١٥٨ ، والبغداد في الخزنة ٤٠٣/٧ .

..... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثُنْتَا حَنْظَلٍ (١)

وصواب هذا أن يقال فلغة العرب في غير الضرائر أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه إن أرادوا الأفراد .

وقوله : فإن أرادوا التثنية ثنوا ذلك المفرد (٢) .

أي قالوا : رجلان وغللمان وكتابان وما أشبه ذلك ، ولم يقولوا : اثنا رجال ولا اثنا غلمان ولا اثنا كتب إلا في الضرورة (٣) كما قدمناه من قوله :-

ثُنْتَا حَنْظَلٍ

[وقوله : فإذا انتهوا إلى أكثر من اثنين (٢) .

(١) من الرجز من أرجوزة مطلعها :-

يارب بيضاء بُوغْسِ الْأَرْمَلِ

وقبل بيت الشاهد :-

كَأَنَّ حُصْنِيهِ مِنَ التَّدَلُّدِ

ويروى : (سحق جراب) الحماسة ٤٣٢/١ .

بيضاء : امرأة حسناء ، وُغْس : جمع وعساء وهي أرض لينة ذات رمل ، والأرمل : جمع رمل . التدلل : تحرك الشيء المعلق واضطرابه ، ظرف العجوز : الجراب الذي تجمل فيه خبزها وما تحتاج إليه ؛ الحنظل واحدها حنظلة .

انظر الخزانة ٤٠٢/٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ . وقال البغدادي : « شبه خصيتيه في استرخاء صفتهاما وتجلجل بيضتهما ، حين شاخ . واسترخت جلدة استه ، بظرف عجزوز فيه حنظلتان » ، الخزانة ٤٠٢/٧ .

الشاهد في قوله : (ثننا حنظل) وحقه أن يقول : (حنظلتان) فقال هذا للضرورة .

الكتاب ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، الحماسة ٤٣٢/١ ، إصلاح المنطق ١٦٨ ، المقتضب ١٥٣/٢ ، التكملة ١١٨ ، شرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢ - ٣٦٣ ، المنصف ١٣١/٢ ، شرح الفصيح ٨٥ ، المصباح ١٩٢ ب ، فرحة الأديب ١٥٨ - ١٦٠ ، المخصص ١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، ٩٨/١٦ ، ٨٩/١٧ ، ١٠٠ ، تهذيب إصلاح المنطق ٤٠٧ ، المفصل ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢٠/١ ، شرح المفصل ١٦/٦ ، ١٨ ، المباحث الكاملية ٢٢٣/١ ، ١٤٤/٢ ، شرح الجمل ١٤٠/١ ، شرح الكافية ١٥٦/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ - ٤٨٧ ، الخزانة ٤٠٠/٧ - ٤٠٧ ، الدرر اللوامع ٢٠٩/١ .

(٢) الجزولية : ٣٠ . (٣) ب : الضرائر .

يعني ثلاثة وأربعة وما فوق ذلك ^(١) [.

وقوله : وصيغ الجمع ^(٢) .

يعني بذلك نحو : رجال وأفراس وكلاب .

وقوله : فيما تتناول في لغتهم ^(٣) .

يعني بذلك ما يتناوله من العدد ويراد بها منه .

وقوله : وأسماء العدد ^(٢) .

يعني ثلاثة وأربعة وما فوق .

وقوله : نصوص ^(٢) .

يعني فيما يراد بها من العدد .

(وقوله : فيما يراد بها من العدد .

يريد إلى أسماء العدد) ^(٤) .

وقوله : وأضافوه في الأكثر إلى جمع القلة ^(٥) .

مثاله : ١٦٢/ ب ثلاثة أكلب ، [أي عدلوا على أن يقولوا إذا أرادوا الثلاثة والأربعة رجالا إلى أن قالوا : إذا أرادوا ذلك المعنى : ثلاثة رجال فأتوا بالنص على العدد الذي هو ثلاثة وأضافوه بعد ذلك إلى رجال لأن ثلاثة لا يعين المعدود ، وإن نصب على العدد فأضافوه إلى النص على العدد النص على المعدود ^(٦)] .

(١) تكملة من : ب . (٢) الجزولية ٣٠ أ .

(٣) الجزولية : ٣٠ أ ، وقوله : « ليست نصوصا ... » .

(٤) ما بين القوسين مكرر في : أ .

(٥) الجزولية : ٣٠ أ ، وقوله : « عدلوا إلى النص فقالوا : ثلاثة في المذكر ، وثلاث في المؤنث فجعلوا

العدد نصا ... » .

(٦) تكملة من : أ .

واستظهر بقوله في الأكثر على ما جاء من قولهم : ثلاثة كلاب ، وإنما قياسه أن يقال ثلاثة أكلب لأنه لا يضاف كما تقدم إلا إلى جمع القلة ^(١) ، فوضعوا جمع الكثرة موضع جمع القلة ^(٢) ، وإن كان ^(٣) إنما يجيء - أعني ثلاثة كلاب ^(٤) - في الضرورة لا في السعة ^(٥) ، كما ^(٦) أوهمت عبارة سيبويه ^(٧) [خلاف ذلك ^(٨)] [فقد قال الله تعالى : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ....﴾ ^(٩) فوضع ^(١٠) جمع الكثرة موضع جمع القلة ^(١١)] ^(١٢) .
وقوله : إن كان للاسم ^(١٣) .

(١) قال الفارسي : « ... لم يصف ثلاثة وبابه في الأمر الشائع العام إلى الكثرة ، إنما بابه أن يضاف إلى أدنى العدد ، فإن قلت : هَلَّا كان كَلَاثَة شسوع وثلاثة قروءا ، فإن ذلك لا يجب ، لأن إضافة هذا إلى الكثير ليس الوجه والقياس » ، الشيرازيات ٨٣ .

(٢) بعده في ب : ضرورة .

(٣) ب : لأن هذا .

(٤) ب : أكلب .

(٥) بعده في أ : عند سيبويه .

(٦) قال سيبويه : « وقد نجيء : خمسة كلاب ، يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب أي هذا من هذا الجنس » ، الكتاب ١٧٦/٢ - ١٧٧ ، ثم قال بعد ذلك : « ... وسألت الخليل عن : ثلاثة كلاب ، فقال : يجوز في الشعر شبهه بثلاثة قروء ونحوها ، ويكون : ثلاثة كلاب على غير وجه : ثلاثة أكلب ، ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب » ، الكتاب ٢٠٢/٢ .

وهذه من مسائل المبرد التي أخذها على سيبويه ورد ابن ولاد على المبرد فيها . انظر المقتضب ١٥٦/٢ ، وحاشية المحقق - رحمه الله تعالى - ص ١٥٦ هـ ٣ .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) الآية : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ... وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَنَعْلَمْنَ أَنَّهُنَّ بَرَّهْنٌ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ، وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

(١٠) أ : موضع . ولعل الصواب ما أثبت .

(١١) بمثل ذلك رد المبرد على سيبويه . انظر المقتضب ١٥٦/٢ .

وقد رد ابن ولاد على المبرد قوله فقال في معرض رده : « ... إنما الأصل في قليل (فُقل) (أفعل) وقد ترك استعماله ألينة في (قراء) واستغفوا عنه بفعول ، وإذا لم يستعملوا أقل الحقيقتين على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صبروه يقوم مقام الأقل » ، الانتصار ٢٩٦ .

(١٢) تكملة من : أ .

(١٣) الجزولية : ٣٠ ، وبعده : « المعلوم » يعني إن كان للاسم المعلوم جمع قلة .

استظهر بهذا القيد على مثال قولهم : ثلاثة دراهم ^(١) لأنه لا جمع قلة لدرهم ^(٢) وكذلك ما أشبهه ^(٣) .

وقوله : رافع لما يوهمه ما يضاف إليه العدد من التذكير ^(٤) .

أي أن أسماء الأعداد موضوعة على التأنيث ، فلو عد بها المذكر بغير هاء لم يكن ثم ما يحرز أنها مؤنثة لا من جهة اللفظ لأنه لا علم فيها للتأنيث ولا من جهة المعنى لأن المراد بها مذكرون .

وقوله : وإن شئت [قلت ^(٥)] لأن أول العدد مؤنث ^(٦) ... إلى آخره .

يريد أن الأعداد كلها [من الثلاثة إلى العشرة مؤنثة ^(٥)] في [أصل ^(٧)] وضعهم بعلامة مرة وبغير علامة أخرى ، والتأنيث بالعلامة هو الأصل للتأنيث بغير علامة .

وقوله : وبناء النيف في أحد عشر وبابه ^(٨) .

يعني أحد من أحد عشر ، وثلاثة من ثلاثة عشر وكذلك ما أشبههما مما كان أولاً من المركبين [لأنه نيف على العقد ^(٥)] إلا ما استثنى ^(٩) .

(١) ب : درهم . (٢) ب : الدرهم .

(٣) قال سيويي : « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فإنه يكسر على مثال مفاعل ، وذلك قولك : ضفدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا ... » ، الكتاب ١٩٧/٢ .

وقال المبرد : « فإذا جاوزت الثلاثة استوى البناءان ، وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد » ، المقتضب ١٥٨/٢ ، والبناءان يعني بناء القلة وبناء الكثرة .

(٤) الجزولية : ٣٠ ، وقبله : « وإثبات الهاء في عدد المذكر ... » وبعده « ولا يحتاج إليها في المؤنث لعدم الموهم » .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) الجزولية : ٣٠ ، وبعده : « ... والمذكر أول فطوبق بينهما » .

(٧) تكملة من : ب . (٨) الجزولية : ٣٠ .

(٩) يعني ما استثناه الجزولي - رحمه الله تعالى - وهو اثنا عشر وأخته . انظر الجزولية ٣٠ .

وقوله : لوقوع العقد ^(١) موقع هاء التأنيث ^(٢) .

أي : أنه ^(٣) مركب مع ما قبله بعد أن كان ما قبله مفردا ، فكان العقد فيه مع ما قبله كهاء التأنيث مع ما قبلها ^(٤) .

وقوله : لأن العقد إنما وقع / ٦٣ أ منها موقع النون ^(٥) .

يريد : أن هذه الأسماء المركبة كلها تضاف فتقول أحد عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر إلا اثني عشر فإنك لا تقول : اثنا عشر ، وسبب ذلك أن زيادتي الثانية لا تزدان إلا معا ، فإذا حذفت النون للتركيب كما تحذف التنوين ^(٦) للتركيب طلبت بها الزيادة الأولى لأنها لا تزد إلا معها ، فأقمنا الاسم المركب الذي كان سبب حذفها مقام النون ، (فكما لا يجمع بين النون) ^(٦) والإضافة كذلك لا يجمع بين الاسم المركب في اثني عشر والإضافة وليس في بقية الأسماء المركبة ما يطلب بأن يقام الاسم الثاني من المركبين مقام التنوين كما كان في اثني عشر ما يطلب بأن يقام الاسم الثاني من المركبين فيه مقام النون فلذلك جازت إضافة جميعها إلا اثني عشر فهذا مراده بقوله : لأن العقد إنما وقع منها موقع النون ، أي فلم يكن آخر النيف في اثني عشر وأختيه ^(٧) في تقدير التوسط فيجب له البناء بل هو في تقدير التطرف ^(٨) لكون العقد منها في موضع النون ، والنون إنما تلحق الاسم بعد كماله وبني عشر منه لوقوعه منه موقع النون .

وقوله : وفتح آخر العقد طلبا للتخفيف ^(٩) .

(١) ب : العدد .

(٢) الجزولية : ١٣٠ .

(٣) ب : لأنه .

(٤) قال اللورقي : « والحاصل أن الأول بني لأنه صدر الكلمة وخص بالفتح لوقوع الثاني موقع هاء التأنيث ، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا حملا على ألف التأنيث » ، المباحث الكاملية ١٤٨/٢ .

(٥) الجزولية : ١٣٠ ، وقيله : « لم بين اثنا عشر وأختاه ... » .

(٦) معاد في : أ .

(٧) أختاه هما : اثنا عشر واثنا عشر . انظر : المنهاج الجلي ١٨٩ ب .

(٨) ب : التصرف .

(٩) الجزولية : ١٣٠ ، وقيله : « وفتح آخر النيف لشبهه بما قبل هاء التأنيث » .

أي لأن الاسمين قد صارا ^(١) بمنزلة اسم واحد ، فصار اسما واحدا طويلا فوجب أن يكون بناؤه على أخف الحركات .

وقوله : ويجوز الإسكان في ياء ثماني عشر وربما حذفت وفتح النون ^(٢) .

أحسن من هذا يجوز الفتح في ياء ثماني عشرة لأن الإسكان هو الأصل في الياء إذا كان آخر الاسم الأول من الاسمين المجعولين اسما واحدا نحو معد يكرب ، والفتح فيها إنما هو بالحمل على المذكر في قولك ثمانية عشر رجلا ^(٣) ، وأما حذف الياء وفتح النون فمبني على لغة من يجعل آخر هذا الاسم النون ويحذف الياء فيقول : عندي من الجواري ثمان ورأيت من الجواري ثماناً ومرت منهن بثمان ^(٤) قال ^(٥) :-

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حَسَانُ وَأَرْبَعُ فَتَعْرُهَا ثَمَانُ ^(٦)

وجاءت في بعض الحديث « صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ » ^(٧) بحذف الياء وفتح النون وهو على هذا .

(١) ب : صار . (٢) الجزولية : ١٣٠ .

(٣) قال ابن يعيش : « فأما ثماني عشرة ففيها لغتان : فتح الياء وهو الأكثر وتسكينها ، فمن فتحها فإنه أجراها مجرى أخواتها من نحو : ثلاثة عشر وأربعة عشر ؛ لأن العلة واحدة ، ومن أسكن فإنه شبهها بالياء في معدي كرب وقالى فلا » ، شرح المفصل ٢٧/٦ .

(٤) أجاز الكوفيون حذف هذه الياء وجعل الإعراب على نون (ثمان) في الشعر . انظر : الخزانة ٢٦٥/٧ .

(٥) رجز لم يعرف قائله .

(٦) من بحر الرجز وأنشدوا قبله :-

إِنْ كُرِّيَا أُمَّةً مَيْسَانُ

كريا : اسم أمة ، ميسان : بكسر الميم من الميس وهو مصدر ماس يمس ميسا وميساناً وهو التبختر ، الثنايا : مقدم الأسنان ، وأراد هنا الرباعيات مع الثنايا ، والشعر الميسم . الخزانة ٣٦٦/٧ .

تهذيب اللغة ١٥/١٠٧ ، المقصد ٢/١٠٣ ، الغرة ٢/١٣٩ ، شروح سقط الزند ٣/١٢١٩ ، الكشف ٤/٤٦ ، البديع ٢/٤٨٩ ، المباحث الكاملية ٢/١٥٠ ، شرح الجمل ٢/٢١٩ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٤ ، شرح الجزولية ٢/ص ١١٩ ، شرح الكافية ٢/١٥٢ ، المساعد ٢/٨٣ ، اللسان ٤/١٠٣ (ثغر) ، ٨١/١٣ (ثمن) ، الخزانة ٢٦٥/٧ - ٢٦٧ .

(٧) ورد هذا في الحديث البخاري من عدة طرق عن ابن أبي ليلى قال : « ما أنبأ أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ ، ذكرت أن النبي ﷺ يوم فتح مكة اغتسل في بيتها وصلى ثمان ركعات ، فما رأيته صلى صلاة أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود » ، فتح الباري ٢/٥٧٨ .

[وقوله] : وكل موضع كان المعداد فيه نوعا من العدد ^(١) .

مثاله : ثلاث مائة وثلاثة آلاف .

وقوله : إلا في الشعر ^(٢) .

مثاله قوله ^(٣) :-

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ ^(٤)

= عن عائشة رضي الله عنها قالت : « صلى النبي ﷺ العشاء ، ثم صلى ثمان ركعات ، وركعتين جالسا ، وركعتين بين النداءين ، ولم يكن يدعهما أبدا » ، فتح الباري ٤٢/٣ .

وعند مسلم عن ابن عباس قال : « صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات ، وعن علي مثل ذلك » ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٣/٦ .

وقد ورد هذا الحديث برواية « ثمان ركعات » في البخاري عدة مرات ولا شاهد فيه ، انظر : فتح الباري ٤٦٩/١ ، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقا به ، ٥١/٣ ، باب صلاة الضحى في السفر ١٩/٨ ، باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح .

(١) الجزولية : ٣٠ .

(٢) الجزولية : ٣٠ ، وقيله : « فلا بد فيه من تفسير التفسير إن لم يكن عند السامع معلوما ، وقولهم : ثلاثمائة الأصل مئات ومئين ومئون لكن رفضوه إلا في الشعر » .

(٣) القائل هو الفرزدق .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تَجِنُّ بِرُؤْرَاءِ الْمَدِينَةِ نَاقَتِي حَيْنَ عَجُولٍ تَبْتَغِي الْبُورَاتِمِ

العجول : الشكلى الحزينة . البو : جلد الحوار يملأ تبنا ترأمة الناقة . ثلاث : يعني ثلاث ديات . الأهاتم : بنو الأهم بن سنان بن سمي ، وإنما سمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب . الخزنة ٣٧١/٧ .

ورواية الديوان :-

فَدَى لِسُيُوفٍ مِنْ تَجِيمٍ وَفَى بِهَا

ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : (ثلاث مئين) حيث جاء على الأصل المرفوض لأنهم قالوا ثلاثمائة .

الديوان ٣١٠/٢ ، المتقضب ١٦٧/٢ ، المفصل ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢٤/٢ ، ٦٤ ، شرح المفصل ٢١/٦ ، ٢٣ ، المباحث الكاملية ١٥٤/٢ ، شرح الكافية ١٥٣/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨٠/٤ - ٤٨١ ، تعليق الفرائد ٢٠٣٧/٣ (ر) الخزنة ٣٧٠/٧ - ٣٧٥ .

« باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد » .

قوله : إنما لم ينصب فاعل المشتق من اسم العدد موافقه ^(١) .

مثاله : ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ونحوه .

وقوله : لأنه يلزم عنه أن يكون فاعلا مفعولا ^(١) .

إنما وجب ذلك لأنه إنما ينصب بمعنى [الفعل ^(٢)] المستقبل أو فعل الحال فيكون المعنى هذا يَثَلُثُ الثلاثة وهو أحد الثلاثة فيكون فاعلا لأنه فاعل يَثَلُثُ ومفعولا لأنه أحد الثلاثة التي هي مفعولة .

وقد كان حقه أن يقول ^(٣) : إنما لم ينصب فاعِلُ الذي لفظه كلفظ اسم العدد موافقه وأما إذا قال المشتق من اسم العدد فإنما يقال هذا فرقا بينه وبين فاعل من هذا الباب الذي ^(٤) هو مشتق من الفعل أو من المصدر على الاختلاف في اسم الفاعل ، فقد أعطي ذلك أنه ليس باسم فاعل ، وإذا لم يكن اسم فاعل لم يكن من الأسماء العاملة عمل الفعل ، وإذا لم يكن منها لم يحتج إلى الاعتذار عن كونه غير ناصب لأنه إذ ذاك كما جاء من الأسماء على فاعل وليس باسم فاعل كالكاهل ^(٥) والغارب ^(٦) ، وهذا النوع لا يحتاج إلى الاعتذار عن كونه لا ينصب ^(٧) .

(٢) تكلمة من : أ .

(١) الجزولية : ٣٠ ب .

(٤) ب : التي .

(٣) ب : يقال .

(٥) الكاهل : مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى فيه سيِّئٌ قَرَر ، اللسان ٦٠١/١١

(كهـ) .

(٦) الغارب : الكاهل من الخف وهو ما بين السنام والعنق ، وقيل مقدم السنام والذروة أعلاه ، وغارب

كل شيء أعلاه . اللسان ٦٤٤/١ (غـ) .

(٧) قال ابن جعفر : « والمعتمد ما قدمته من أن ثالثا هذا غير مأخوذ من فعل ولا مصدر ، وإنما هو مشتق من أسماء العدد ، فهو على التحقيق ليس باسم فاعل ، بل هو من الأسماء التي جاءت على (فاعل) ليست بأسماء فاعل كالكاهل والغارب ، وإذا كان كذلك لم يكن من الأسماء العاملة ، وإذا لم يكن من الأسماء العاملة لم يحتج إلى الاعتذار عن عدم عمله كالكاهل والغارب ونحوهما » ، المنهاج الجلي ١٩٣ أ .
(٦٠ - شرح المقدمة الجزولية الكبير)

وقوله : ويلزم عنه أيضا إذا أضيف كما يضاف اسم الفاعل ^(١) [إضافة اسم الفاعل ^(٢)] المتعدي إلى الفاعل ^(٣) .

إنما يلزم ذلك لأنه قد أضيف ثالث إلى الثلاثة وهو أحدها ، فإن كان اسم فاعل فقد أضيف اسم الفاعل في إضافته إلى الثلاثة إلى فاعله ، لأن فاعل الثالث هو الفاعل المضمر فيه في ^(٤) المعنى وهو أحد الثلاثة ، والثلاثة مفعول بالثالث فالفاعل إذن أحد الثلاثة / ١٦٤ أ وقد أضيف إليه اسم الفاعل إن كان ثالث اسم فاعل ، وإن لم يكن اسم فاعل ، ولكنه اسم بمعنى أحد الثلاثة بنى على بناء الكاهل والغارب جاز ذلك وتخصيصه اسم الفاعل المتعدي بمنع إضافته إلى الفاعل يقتضي جواز ذلك في غير المتعدي .

وكذلك قوله بعد : وذلك مما ينفرد به المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل وما في حكمهما .

هو نص أيضا على أن صفة الفاعل لا تضاف إلى الفاعل [وهذا كله خطأ لا تجوز إضافة صفة الفاعل إلى الفاعل ^(٥)] بوجه لا كانت الصفة متعدية ولا غير متعدية ، كما لا يجوز في : مررت برجل ضارب أبوه زيدا ضارب أبيه زيدا ، وكذلك لا يجوز في : مررت برجل قائم أبوه قائم أبيه ^(٦) ، ولذلك منع النحويون المعول عليهم : مررت برجل حسن وجهه بالإضافة إلى الوجه ^(٧) ، وإنما غرّه من هذا قولهم : مررت

(١) في الجزولية : ٣٠ ب : « كما يضاف اسم الفاعل إلى منصوبه إضافة » .

(٢) تكملة من : ب . (٣) الجزولية : ٣٠ ب .

(٤) معادة في : أ . (٥) تكملة من : ب .

(٦) قال الصيمري : « ... وأما اسم الفاعل فهو الفاعل كقولك : زيد ضارب ، فضارب هو زيد ، فلم

تجز إضافة إلى نفسه ، وجازت إضافته إلى المفعول لأنه غيره » ، التبصرة والتذكرة ٢٤١/١ .

(٧) أجازة سيبويه في الشعر قال : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه وذلك

ردئ » ، الكتاب ١٠٢/١ ، قال الزجاجي : « والوجه الحادي عشر : أجازة سيبويه وحده ، وهو قولك :

مررت برجل حسن وجهه ؛ بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، وخالفه

جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ ؛ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه وهو كما قالوا » ،

الجمل ٩٨ ، فسبويه لم يجره كما يظهر من كلامه ، وإنما أجازة الزمخشري . انظر : المفصل ٢٣١ ، ونسب =

برجل حسن الوجه وقائم الأب ، فتخيل أن الصفة في ذلك مضافة من الرفع ، وإنما هي مضافة من النصب على التشبيه بالمفعول ، والمفعول غير الفاعل فصحت الإضافة لمكان الغيبة ^(١) ، فإذا لم ينصب الفاعل [على ^(٢)] التشبيه لم تكن الإضافة لأن الإضافة في ذلك تكون إضافة الشيء إلى نفسه وذلك غير جائز ، ألا ترى أنه لم تجز الإضافة في قولهم : مررت برجل حَسَنٍ وَجْهٍ - أعني إضافة حَسَنٍ [إلى ^(٣)] الوجه - كما كان الوجه في ذلك لا يكون منصوباً لأن الضمير لم ينقل من وجه إلى الصفة كما نقل في قولك : مررت برجل حَسَنٍ الوجه .
وقوله : وما في حكمهما ^(٤) .

يعني اسم المفعول غير المتعدي المشبه باسم المفعول المتعدي .

وقوله : ولا يلزم ذلك في رابع ثلاثة ^(٥) .

لأن الرابع ليس أحد الثلاثة ، ولكنه بمعنى مصير ^(٦) الثلاثة أربعة ومتتم الثلاثة أربعة .

وقوله : قلت حادي عشر [أحد عشر ^(٧)] وحادية عشر إحدى عشر .

أتى في ذلك بالاسمين مفتوحين ، وليس المذكر في ذلك كالمؤنث ، لأن المذكر من ذلك يجوز تسكين يائه في ذلك ^(٨) .

= إلى الكوفيين إجازتها . وانظر : إصلاح الخلل ٢١٢ - ٢١٦ ، شرح المفصل ٨٦/٦ - ٨٧ ، شرح الجمل ٥٧٢/١ - ٥٧٤ ، شرح الكافية ٢٠٧/٢ ، البسيط ١٠٩٩/٢ - ١١٠١ (الغرب) .

(١) (غير) ليست باسم متمكن فلا تدخلها الألف واللام ولا تنثى ولا تجمع . انظر الكتاب ١٣٥/٢ .

(٢) تكملة من : ب . (٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ٣٠ ، وقيله : « وذلك مما ينفرده المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل ... » .

(٥) الجزولية : ٣٠ . (٦) أ : مضمّر .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) قال ابن جعفر : « ... إذا كان آخر اسم الفاعل ياء كما في حادي عشر وثاني عشر سكن مع البناء ،

كما سكن آخر بادي وقال ي بادي بدا وقال ي فلا ، ومنهم من يفتحه أيضاً ويجريه مجرى بقية الباب » ، المنهاج الجلي ١٩٣ ب .

وقوله : /١٦٤ ب وحادي هنا مُعَرَّب (١) .

لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا .

وقوله : فمن نوى أحداً مع حادي أعرب (٢) .

إنما وجب الإعراب لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا ، والمنوي بمنزلة الملفوظ به فكما أنك إذا قلت حادي أحد عشر تعرب حاديا فكذلك إذا قلت : حادي عشر ونويت أحدا بينهما .

(١) الجزولية : ٣٠ ب .

(٢) ليس هذا في النسختين اللتين اعتمدتهما .

قال اللورقي قبل هذا النص : « وفي بعض النسخ : وحادي هنا معرب فيمن نوى مع حادي أحدا » ،
المباحث الكاملة ١٦٠/٢ .

« باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى »

قوله : كل اسم جَمْعٌ هو لما لا يعقل ^(١) .

مثاله : الغنم والإبل والخيل ^(٢) ، وقد كان ينبغي أن يقول في هذا الفصل كما قال في الذي بعده فكان يقول كل اسم جمع لما يعقل فقط فالأعم فيه التأنيث لأنه قد جاء في اسم الجمع الذي هو لما لا يعقل فقط ما هو مذكر كقوله ^(٣) :-

وجامِل ، خَوْعٌ من نَبِيهِ [زَجَرَ الْمُعَلَّى أَصْلًا وَالسَّفِيحَ ^(٤)] ^(٥)

وكقوله تعالى : ﴿ ... فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ ^(٦) .

(١) الجزولية : ١٣١ .

(٢) ب : الإبل والغنم والخيل .

(٣) أ : والتسفيح .

(٤) هو طرفة بن العبد البكري .

(٥) ساقط من : ب .

البيت من البحر السريع من قصيدة مطلعها :-

مَنْ عَائِدِي اللَّيْلَةِ أَمْ مَنْ نَصِيحٍ بَتَ بِهِمْ ففؤادي قَرِيحٍ

ويروى : خوف ، شرح شواهد الإيضاح ٥٦٥ .

وأيضاً : أصلاً والمنيح الديوان : ١٤٦ .

النصيح : الناصح وقوم نصحاء ، القرع : رجل قرع وقرع : ذو قرع وبه قرحة دائمة ، والقرع : الجريح

من قوم قرحى وقراحي . اللسان ١٦٥/٢ (نصح) ، ١٥٥٧ (قرح) .

الجامل : جماعة الإبل مع رعاتها ، لم يكسر عليه واحده ، خَوْعٌ : نقص ، نبيه : جمع ناب ، والناب المسن

من الإبل ، الزجر : ترقب ما يخرج من سهام القداح . المعل : أفضل سهام القداح ، وله سبعة أسهم من سهام

الجزور العشرة ، السفيح : أحد الأسهم الثلاثة التي لا شيء عليها . أصلاً : جمع أصيل وهو العشي .

انظر : شرح شواهد الإيضاح ٥٦٥ - ٥٦٦ .

الشاهد : مجيء اسم الجمع الذي هو لما لا يعقل (جامل) مذكراً .

الديوان ١٤٦ ، مجاز القرآن ٣٦٠/١ ، التكملة ١٧٨ ، معجم مقاييس اللغة ٢٣٠/٢ ، المخصص

٢٣/٧ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٦٤ - ٥٦٦ ، شرح الجزولية ٢/ص ١٢٥ ، اللسان ٤٨٦/٢ (سفح) ،

٨١/٨ (خوع) ، ١٢٤/١١ (جمل) .

(٦) تمامها : ﴿ ... فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ، وَاعْلَمْ أَنَّ

اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

وقال (١) :-

فلا تَحْزُنْكَ أَيَّامُ تَوَلَّى تَذَكَّرُهَا وَلَا طَيْرٌ أَرْنَا (٢)

وقوله : يقع على الذكور ممن يعقل (٣) .

مثاله : الرهط والنفر .

وقوله : فيحتمل أن يراد به الجنس (٤) .

مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ (٥) فوصفه بالمفرد يدل على أنهم جعلوا النخل اسما مفردا للجنس ، وإذا قالوا : نخلة فإنما أدخلوا الهاء على هذا الاسم المفرد الذي للجنس ليفرق بها بين ما يراد به واحد من الجنس وبين ما يراد به الجنس .

وقوله : وأن يراد به الجمع فيكون مؤنثا (٦) .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ (٧) فوصفه بخاوية وهو مؤنث يدل على أنه لم يجعل نخلا اسم جنس مفردا ، إذ لو كان كذلك لكان مذكرا فلما وصف بالمؤنث ولم يوصف بالمذكر دل ذلك على أنه لم يجعل اسم جنس ، ولكن جعل

(١) نسب إلى يزيد بن النعمان الأشعري . انظر اللسان ٣٨١/١٣ (لحن) ، تاج العروس ٣٣١/٩ .

(٢) بيت من البحر الوافر قبله بيتان هما :-

لَقَدْ تَرَكْتُ فَوَادَكَ مُسْتَجِنًا مُطَوَّقَةً عَلَى فَنَنِ تَعْنَى
يَمِيلُ بِهَا وَتَرَكْبُهُ يَلْحَنُ إِذَا مَاعَنَّ لِلْمَحْزُونِ أَنَا

الشاهد : مجيء الطير مذكرا وهو اسم جمع لما لا يعقل . الأمالي للقال ٦/١ ، المباحث الكاملية

١٦١/٢ ، شرح الجزولية ١٢٥/٢ ، اللسان ٣٨١/١٣ (لحن) ، تاج العروس ٣٣١/٩ (لحن) .

(٣) الجزولية : ٣١ ، وبعده : « ... فالأعم فيه التذكير » .

(٤) الجزولية : ٣١ ، وقبله : « وكل اسم إذا لحقته الهاء كان شخصا واحدا ، وإذا عري منها كان

أكثر فيكون مذكرا » .

(٥) القمر : ٢٠ .

(٦) الخاقعة : ٧ .

(٧) الجزولية : ٣١ .

جمعا لنخلة ، قال بعض الناس ^(١) : « وكان الأصل على هذا نخلة بالهاء ثم غير للجميع بحذف التاء بخلاف /١٦٥ أ الوجه الأول فان الأصل فيه الاسم بغير الهاء ، ثم دخول الهاء بعد ذلك للمعنى الذي تقدم » ^(٢) . وهذا عندي ليس بشيء لأن (فَعَلًا) ليس عند العرب من أبينة الجمع فلا ينبغي أن يقال في نَحْلٍ إنه مغير عن نخلة للجمع ، ولكن معنى قولهم جعلوه جمعا أي جعلوه ^(٣) كأنه جمع في اللفظ لما كان جمعا في المعنى .
وقوله : وربما غلبوا عليه أن يراد به الجمع فجاء مؤنثا لا غير كالنخل والبط والبقر ^(٤) .

ذكر البقر فيما غلب عليه الجمع فجاء مؤنثا لا غير خطأ لأن البقر قد تذكر كما تؤنث وعليه القراءتان في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا ﴾ ^(٥) و « تشابه علينا ... » بالفتح على التذكير والضم على التأنيث ^(٦) .

(١) القائل هو الشلوبين نفسه - رحمه الله تعالى - . انظر الشرح الصغير ٢٦٣ .

(٢) الشرح الصغير ٢٦٣ .

(٣) ب : جعل . (٤) الجزولية : ٣١ أ .

(٥) تمامها : ﴿ ... وإنا إن شاء الله لمهتدون ﴾ [البقرة : ٧٠] .

(٦) بالفتح قراءة الجمهور ، وبالرفع سواء : تَشَابَهُ أو تَشَابَهُ بتشديد الشين أو يشابه بياء وتضعيف الشين .

الحسن بن سعيد المطوعي والأعرج ومحمد ذو الشامة وابن مسعود ويحيى بن يعمر .

انظر : إعراب القرآن ١/١٨٤ ، مختصر شواذ القراءات ٧ ، الجامع لأحكام القرآن ١/٤٥٢ ، البحر المحيط ١/٢٥٤ ، إتحاف فضلاء البشر ١٣٩ .

« باب كم »

قوله : لا يحمل فيها لفظ قبلها ^(١) .

تتميمه إلا أن يكون حرف جر متعلقا بما بعدها أو اسما مضافا كذلك يعمل فيه ما بعدها .

وقوله : وأنه يجوز حذف التفسير [معها ^(٢)] .

مثاله : كم مالك ؟ ولا يجوز ذلك فيها إلا إذا كان ثم ما يدل على التفسير ^(٣) ، فإن لم يكن ثم ما يدل عليه لم يجز الحذف ولكنه أطلق القول اتكالا على أن ذلك يفهم عنه .

وقوله : ولا يكون إلا مفردا ^(٤) .

مثاله : كم درهما مالك ؟ .

وقوله : ومفسر الخبرية يجوز فيه الأمران ^(٥) .

مثاله : كم غلام ملك ، وم غلمان ملك .

وقوله : وقد تحمل كل واحدة منهما على الأخرى ^(٦) .

ليس هذا بصحيح ، إنما تحمل الخبرية على الاستفهامية في نصب مفسرها سواء كان مفردا أو جمعا . وأما الاستفهامية فإنما تخفض ما بعدها لا بالحمل على الخبرية

(١) الجزولية : ٣١ ، وقوله : « كم الخبرية كالاستفهامية في أنها مبنية على الوقف وأنها » .

(٢) الجزولية : ٣١ ، وقوله : « وأنها مفتقرة إلى التفسير ... » .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ٣١ ، وقوله : « إلا أن مفسر الاستفهامية لا يكون » .

(٥) الجزولية : ٣١ ب .

(٦) الجزولية : ٣١ ب ، وقوله : « والأصل في مفسر الاستفهامية أن ينصب وفي مفسر الخبرية أن ينجر

بإضافتها إليه » .

ولكن بإضمار (من) ، ولابد من تقدم حرف جر قبل كم ليكون عوضا منه ومن اتصال المفسر بكم ^(١) ، فإن نقص واحد من الشرطين رجعت كم إلى أصلها .
وقوله : ويختار ذلك في الخبرية ^(٢) .

قال يختار ثم رجع عنه بقوله : « بل يجب في مقتضى كلام سيويه ^(٣) » فيوهم هذا أن وجوبه إنما هو في كلام سيويه خاصة ^(٤) وأن غيره /١٦٥ ب يجعله غير واجب ، [ولا أعلم من يجعله غير واجب ^(٥)] على الإطلاق ^(٦) ، إنما يجعله غير واجب يونس على ما سنذكره بعد ، وإن كان كلام أبي علي في الإيضاح يوهم ذلك ^(٧) - أعني جعله غير واجب على الإطلاق - لكن قد فهم ^(٨) من مذهبه في غير ذلك الكتاب أنه ليس مذهبه ذلك الذي يوهمه ظاهر كلامه هناك ^(٩) .

(١) قال سيويه : « وسألته عن : على كم جذع بيتك مبني ؟ ، فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (مين) ، ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفا على اللسان وصارت (على) عوضا منها » ، الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) الجزولية : ٣١ ب ، وقبله : « ولا يكون ذلك في الاستفهامية إلا إذا انحوت إذا فصل بينها وبين مميزها بالظرف » .

(٣) الجزولية : ٣١ ب .

(٤) قال سيويه : « إذا فصلت بين كم وبين الاسم لشيء استغني عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المتون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه وقد يجوز في الشعر أن تجر بينهما أو بين الاسم حاجز فتقول : كم فيها رجل » ، الكتاب ٢٩٥/١ .
(٥) تكلمة من : أ .

(٦) بل أجازة الكوفون . انظر : الإنصاف ٣٠٣/١ - ٣٠٩ ، التبيين ٤٢٩ - ٤٣١ .

(٧) نصه : « وقد تجعل (كم) في الخبر بمنزلة عشرين فتنصب ما بعدها ، ويختار ذلك إذا وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه » ، الإيضاح العضدي ٢٢٠ .

(٨) ب : قولهم .

(٩) هنا أمور أنه عليها هي -

أ - أن كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح صريح فلا يوهم شيئا غير ما أراده مؤلفه . انظر الهامش السابق هـ-٧ .
ب - لم أجد كلاما لأبي علي في هذه المسألة في كتبه المطبوعة والمخطوطة التي وقفت عليها عدا حديثه عنها في المسائل المنشورة .

وأرى أن صاحب هذه المقدمة على ظاهر كلام أبي علي بنى كلامه أولاً ، ثم ألحق [كلامه ^(١)] بعد ذلك قوله : « بل يجب في مقتضى كلام سيويه » لما رأى أن كلام سيويه والقياس خلاف ذلك رجوعاً عما بدأ به مما يوهمه ظاهر كلام أبي علي لما لم يصح عنده حمله على ظاهره إذ كان قد أخذ به أولاً ، وإفراده الخبرية بالكلام دون الاستفهامية المخفوض ما بعدها أيضاً غير مخلص ، والصواب أن حكمهما معا ما تقدم .

وقوله : إلا في الشعر ^(٢) .

مثاله ^(٣) :-

= ج - أن كلامه في المسائل المنشورة يوضح ما ذهب إليه في الإيضاح ٢٢٠ ، قال « والنصب في الخير جائز لأنها في الحقيقة ، وإن كان الوجه الجر ، والحسن أن تنصب إذا فصلت بينها وبين ما أضيف إليها لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، فلما قبح نصبوه لأنها في الحقيقة عدد ، ورجل يفسر ويوضح ، وأما قول الشاعر :-

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفًا نَالَ الْعَلَا وَكَرِيماً بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

فنصب (مقرفاً) وفسر به (كم) لأنه حال بينه وبين (كم) بقوله : بجود ، ويجوز الجر لأنك حلت بين كم وبين ما عملت فيه بظرف ، المسائل المنشورة ٧٧ - ٧٨ .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٣١ ب .

(٣) اختلف في قائله :-

أ - قيل هو : أنس بن زعيم أو أنس بن أبي أناس بن زعيم بن عمرو بن عبد الله الكنانى الدؤلى (... - نحو ٦٠ هـ) ، شاعر من الصحابة نشأ في الجاهلية ، ولما ظهر الإسلام هجا النبي ﷺ فأهדר دمه فأسلم يوم الفتح ... انظر ترجمته في : المؤلف والمختلف ٥٥ ، الشعر والشعراء ٧٣٧/٢ - ٧٣٨ ، الإصابة ٦٨/١ - ٦٩ .

ب - قيل : أبو الأسود الدؤلى .

وأقول لأبى الأسود قصيدة مشابهة لقصيدة أنس وزنا وقافية مطلعها :-

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلٍ مَا أَلْدِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ

وليس هذا البيت فيها .

انظر : ديوان أبى الأسود طبعة الدجيلي ١٢٢ - ١٢٣ ، وطبعة محمد حسن آل ياسين ٣٦ -

٣٨ .

ج - قيل : عبد الله بن كريب . انظر : الخزائن ٤٧٣/٦ .

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَّالَ الْعُلَا^(١).....

فيمن خفض^(٢) .

وقوله : ويونس يميز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في غير الشعر^(٣) .

إيراد لمذهب يونس غير مخلص ويونس لا يميز ذلك بكل ظرف ولكن بالظروف والمجرورات غير التامة خاصة^(٤) .

وقوله : ولا يجوز الفصل بغير الظرف وإبقاء الجر عنده ألبتة^(٥) .

(١) من بحر الرمل من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد بن سمية مطلعها :-

سَلَّ أُمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرَهُ عَيْنُ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ

وعجز البيت :-

وَكَرِيمٍ يُحْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ ...

المقرف : اللثم النسب ، ويقال للإنسان إذا كان لؤمه من قبل أبيه مقرف ، وإذا كان نقصه من قبل أمه فهو هجين . شرح أبيات سيبويه ٣٠/٢ (بجود) .

الشاهد فيه : جر (مقرف) مع وجود الفاصل (بجود) بين كم الخبرية ومجرورها .

الكتاب ٢٩٦/١ ، المقضب ٦١/٣ ، الأصول ٣٢٠/١ ، الجمل ١٣٦ ، شرح أبيات سيبويه ٣٠/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٠٤/١ ، المحلل ١٧٧ - ١٧٨ ، الإنصاف ٣٠٣/١ ، ٣٠٦ ، التبيين ٤٣٠ ، شرح المفصل ١٣٢/٤ ، المباحث الكاملية ١٧٢/٢ ، شرح الكافية ٩٧/٢ ، الخزانة ٤٦٨/٦ - ٤٧٦ ، الدرر اللوامع ٢١٢/٢ - ٢٠٦/٢ .

(٢) والبيت يروى رفعا ونصبا : « الرفع على أن تجعل (كم) ظرفا ويكون لتكثير المرات ، وترفع (مقرف) بالابتداء وما بعده خبر ، والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا ، والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر ، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالظرف ضرورة » ، الخزانة ٤٦٨/١ .

(٣) ليس هذا النص في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٤) قال سيبويه : « والجر في : كم بها رجل مصاب ، وترك النون في : (لا يدي بها لك) قول يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت : كم بها رجل ، والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحهما واحد ، إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور ، ألا ترى أن قبح كم بها رجل مصاب كقبح : رب فيها رجل ... » ، الكتاب ٣٤٧/١ .

(٥) الجزولية : ٣١ ب .

قال عنده لأن بعضهم ^(١) أجاز الفصل بغير الظرف بين المضاف والمضاف إليه نحو قوله ^(٢) :-

فَرَجَّجْتُهَا بِمَرْجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَ ^(٣)
ونحو قراءة من قرأ ^(٤) ﴿..... قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ ^(٥) ، ولم يجوز

(١) هم الكوفيون قال الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحروف الجر » ، الإنصاف ٤٢٧/٢ .

(٢) قائله مجهول .

(٣) من مجزوء الكامل .

ويروى فزججتها متمكنا . انظر : معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ .

وقال الفراء : « باطل والصواب :- زج القلوص أبو مزادة » معاني القرآن ٨٢/٢ . ولا شاهد فيها حيثئذ .

ويروى : زج الصعاب أبي مزادة . انظر مجالس ثعلب ١٢٥ .

قال الزمخشري : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :-

فَرَجَّجْتُهَا بِمَرْجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَ

فسينويه بريء من عهده » ، المفصل ١٠٢ .

زججته زجا : إذا طعنته بالزج وهي الحديدية التي في أسفل الرمح ، القلوص : الناقة الشابة ، أبو مزادة :

كنية رجل ، المزج : بكسر الميم رخ قصير كالمنزراق .

انظر : الخزانة ٤١٥/٤ .

الشاهد فيه : الفصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزادة) بغير ظرف ولا جار ومجرور وهو

(القلوص) عند الكوفيين .

معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، مجالس ثعلب ١٢٥ ، الخصائص ٤٠٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٢٨٨/١ ، المفصل ١٠٢ ، الإنصاف ٤٢٧/٢ ، شرح المفصل ١٩/٢ ، ٢٢ ، المباحث الكاملية ١٧٣/٢ ، شرح الجمل ٦٠٥/٢ ، المغرب ٥٤/١ ، شرح الكافية ٢٩٣/١ ، المقاصد النحوية ٤٦٨/٣ - ٤٦٩ ، الخزانة ٤١٥/٤ - ٤٢٥ .

(٤) هي قراءة ابن عامر كما ذكر الشارح .

انظر : السبعة ٢٧٠ ، المبسوط ٢٠٣ ، التيسير ١٠٧ ، التبصرة ٥٠٤ ، الإقناع ٦٤٤/٢ ، النشر

٢٦٣/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٧ - ٢١٨ .

(٥) الآية : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ... لِيُرْذَوْهُمْ وَيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ

مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] .

سيبويه شيئاً من ذلك ، ويريد سيبويه المنع ^(١) من الفصل في الأفصح من الكلام ، وإلا فقد ثبتت قراءة ابن عامر ^(٢) المتقدمة .

(١) ب : بالمنع .

(٢) ابن عامر (٨ - ١١٨ هـ) .

أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة قرأ على أبي معاذ وأبي الدرداء ، والمغيرة بن أبي شهاب صاحب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وكان ابن عامر عالماً إماماً ثقة . وأخذ عنه يحيى الزماري وعبد الرحمن بن عامر ، وجعفر بن ربيعة وابن ذكوان وهشام وغيرهم .

انظر : « الإقناع ١/ ١٠٣ - ١٠٥ ، معرفة القراء الكبار ١/ ٦٧ - ٧٠ ، غاية النهاية ١/ ٤٢٣ - ٤٢٥ » .

باب الفصل [ويسميه الكوفيون العماد ^(١)]

قوله : صيغته صيغة المضمر المرفوع ^(٢) .

أي لا يصح بغير ضمائر الرفع / ١٦٦ أ المنفصلة .

وقوله : أو ما أصلها كذلك ^(٣) .

يعني الاسمين في باب إن وكان وظن .

وقوله : معرفتين ^(٤) .

مثاله : ظننت زيدا هو القائم وما أشبه هذا ^(٥) .

وقوله : أو نكرتين لا يقبلان الألف واللام ^(٦) .

مثال ذلك : ظننت مثل زيد هو مثل عمرو ، وهذا القسم لم يذكره سيبويه إنما ذكر القسم الذي قبله والقسم الذي بعده خاصة ^(٧) .

وباب الفصل باب خرج فيه المضمر عن أصله وقصر على أمر ما فلا ينبغي أن يتعدى فيه ما قصر عليه لو لم يكن المضمر فيه خارجا عن أصله [فكيف وقد خرج فيه المضمر عن أصله ^(٨)] .

وهذا الذي ذكره المؤلف من هذا القسم غير مسموع فلا ينبغي أن يعمل فيه القياس ^(٩) .

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٣١ ب .

(٣) الجزولية : ٣١ ب ، وقبله : « وشرطه أن يكون بين المبتدأ والخبر » .

(٤) ب : ذلك .

(٥) نصه - رحمه الله تعالى - : « واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيدا وعمرا نحو : خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها » ، الكتاب ١/ ٣٩٥ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) نقل اعتراض الشارح اللورقي . انظر : المباحث الكاملية ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

وقوله : لأنهما مضافتان أو في حكمهما .

الذي في حكمهما هو أفعل من ، هكذا ثبت في بعض النسخ هذا الموضع وفي بعضها لا لأنهما مضافتان ^(١) ، ويعدده :
أو معرفة ونكرة كذلك ^(٢) .

مثاله : ظننت زيدا هو مثلك أو ظننت زيدا هو أفضل منك .

وقوله : ومجانسا لما هو المبتدأ في الحال ^(٢) .

مثاله : زيد هو القائم لأن زيدا مبتدأ الآن .

وقوله : أو في الأصل ^(٢) .

يعني ظننت زيدا هو القائم وكان زيد هو القائم لأن زيدا في المسألتين مبتدأ في الأصل .

وقوله : في الغيبة ^(٢) .

مثاله : ما تقدم في نحو قولنا : كان زيد هو القائم ولا تقول كان زيد أنت خيرا منه .

[وقوله : والحضور ^(٢)]

يعني كنت أنت خيرا منه ^(٣) [بالنصب ولا تقول : كنت أنت ^(٤) خيرا منك بالنصب إنما تقوله بالرفع .

وقوله : والمرتبة ^(٥) .

يعني في الأفراد والتثنية والجمع لأن مرتبة الأفراد أولا [ثم مرتبة التثنية ^(٣)]

(١) هو ما ثبت في نسخة فاس ٣١ ب ، وتيمور ٩٤ .

(٢) الجزولية : ٣١ ب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : أنا .

(٥) ب : الرتبة .

وانظر الجزولية : ٣١ ب .

ثم مرتبة الجمع وفي التكلم والخطاب والغيبة ، لأن مرتبة المتكلم أولاً ثم المخاطب ثم الغيبة [سنين هذا في أبواب الضمائر ^(١)] . .

وقوله : وظننت معملة ^(٢) .

مثاله : ظننت زيدا هو القائم أو زيدا هو القائمُ ظننت ، قال معملة لأنك إذا ألغيت في المسألة الثانية وقلت : زيدٌ هو القائمُ ظننت ، لم تثبت فصليته نصا .

وقوله : وأعلمت ^(٣) .

مثاله ١٦٦/ ب : أعلمت زيدا عمراً هو القائم .

وقوله : وما الحجازية ^(٣) .

مثاله : ما زيدٌ هو القائم .

وقوله : و (لا) أختها ^(٤) .

مثاله : لا مثلُ زيدٍ هو مثلُ عمرو ، وهذا على ما قدمه من أن الفصل يقع بين نكرتين لا يقبلان الألف اللام ولم يذكره سيبويه ^(٥) ، ولا ينبغي أن يجوز لما قدمناه ، فإذا لم يقع الفصل بين النكرتين المذكورتين لم يقع في باب (لا) أخت ما الحجازية لأنها لا تعمل إلا في النكرة .

وقوله : ويحتمل ^(٦) في باب المبتدأ ^(٣) .

مثاله : زيد هو القائم لأنه يحتمل أن تكون فصلا ويحتمل أن تكون مبتدأ .

(١) تكلمة من : ب .

(٢) الجزولية : ٣١ ب ، وقوله : « ولا موضع له من الإعراب عند الخليل وإنما ثبت فصليته نصا في باب

كان » .

(٤) ب : أختها . وانظر الجزولية : ٣١ ب .

(٣) الجزولية : ٣١ ب .

(٦) ب : ويتحمل .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٤٥ هـ ٥ .

(٧) تكلمة من : أ .

وقوله : وإنَّ (١) .

مثاله : إن زيدا هو القائم لأنه يحتمل أيضا .

[قوله (٢)] : ولا النافية للجنس (١) .

مثاله : لا مثلُ زيد هو مثلُ عمرو وهو (٣) أيضا بناء على وقوع الفصل بين النكرتين اللتين لا يقبلان الألف واللام لما ذكر (٤) وقد تقدم ما فيه (٥) .

(١) الجزولية : ٣١ ب .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : وهذا .

(٤) من أنه غير مسموع .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٤٥ .

باب [النداء ^(١)]

قوله : أي والهمزة وهما للقريب المصغى إليك ^(٢) .

الهمزة كما ذكر المؤلف ، و(أي) عند سيبويه للبعيد مسافة وحكما كاللواقي ^(٣) ، وهذا من إجراء حرف اللين مجرى حرف المد واللين ، ألا ترى أنهم أدغموا نحو هذا [ثوب ^(١)] بكر وهؤلاء قوم مالك ^(٤) . وجمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخر ^(٥) مشدد شبهوه بمَدَاق ^(٦) ودَاَبَة ونحوهما كما شبهوا مُدَيِّقًا ودُوَيَّةً ونحوهما بها ^(٧) .

وقوله : وحكما ^(٨) .

(١) تكلمة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٢ ، وقبله : « حروف النداء ... » .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « فأما الاسم غير المنسوب فينبه بخمسة أشياء بيا وأيا وهيا وأي وبالألف نحو : قولك : أحرار بن عمرو ، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أو للإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد أو النائم المستقل ، وقد يستعملون هذه للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها » . الكتاب ٣٢٥/١ .

(٤) ب : ملك .

وقال سيبويه : « فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا ... ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكر لك أحسن أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك : جعل لك وفعل لبيد ، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي » . الكتاب ٤٠٧/٢ . وانظر المقتضب ٣٤١/١ .

(٥) متأخر ، معادة في : أ .

(٦) ب : بعدان .

(٧) قال الزمخشري : « متى التقيا في الدرج على غير حدهما ، وحدهما أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما ، في نحو : دَاَبَة ونحويصة وتمود الثوب » .

المفصل ٣٥٢ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٣/٢ ، شرح المفصل ١٢١/٩ ، شرح الكافية الشافية ٢٠٠٥/٤ .

(٨) الجزولية : ٣٢ ، وقبله : « و (وا) وهي للبعيد مسافة » .

يعني النائم القريب منك أو غير النائم القريب منك الغافل عنك .
وقوله : وقد تقع يا في المرتبة الأولى ^(١) .

إفراده (يا) بالذكر دون أخواتها ليس بجيد ، ولعله يريد يا وأخواتها ، فاختصره إلا أن هذا اختصار يخل ، لا ينبغي أن يستعمل مثله إذ كانت (يا) قد تنفرد في هذا الباب بأحكام لا تكون في أخواتها منها : اختصاصها بالتعجب والاستغاثه / ١٦٧ أ دونها ، فتوهم ذكرها على الاختصاص في هذا الموضع أنها أيضا مختصة به كاختصاصها بما تقدم .

وقوله : ولا يقع الموضوعان ^(١) .

يعني الهمزة وأي ، وقد تقدم أنه في (أي) على غير مذهب سيبويه ^(٢) .
وقوله : في مرتبتها ^(١) .

أي للبعيد مسافة وحكما .

وقوله : في الأعم ^(٣) .

استظهر على قوله يا لله ويا الله ذكرهما الفارسي في التذكرة ^(٤) ، ولم يذكر سيبويه إلا القطع ^(٥) .

وعلى قولهم في الشعر ^(٦) :-

(١) الجزولية : ٣٢ أ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٩٤٩ .

(٣) الجزولية : ٣٢ أ ، ونصه : « وشرط الاسم الذي تدخل عليه هذه الحروف ... ألا تدخل عليه الألف واللام » .

(٤) مخطوط لم أقف عليه منه نسخة في زنجان . انظر تاريخ الأدب العربي ١٩٣/٢ - ١٩٤ .

(٥) قال سيبويه : « ... حين قالوا : يا الله فخالقوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه وأثبتوها » .
الكتاب ٢٧٣/١ ، ٣٠٩ .

(٦) زعم العيني أن قائله هو أبو خراش الهذلي وأنكر ذلك البغدادي قال : « وهذا البيت أيضا من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي قال وقوله :-
إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَأ =

... يا اللَّهُمَّ (١)

و (٢) :-

فَيَا الْغَلَامَانَ (٣)

و (٤) :-

= وهذا خطأ ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين له ، وليس هو لأبي خراش وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته » . الخزانة ٢٩٥/٢ . فالبيت إذن مجهول القائل .

وقد ظن بعض المحدثين أنه مختلف في نسبته بين أبي خراش الهذلي وأمية بن أبي الصلت ، وليس الأمر كما زعم . انظر : المباحث الكاملية ١٨٣/٢ هـ ٥ وغيره .

(١) جزء من بيت رجز :-

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا لِلَّهِمَّ يَا لِلَّهِمَّ

ويروى : إِنِّي إِذَا مَا كَلَّمْتُ أَلَمَّا . انظر : النوادر ٤٥٨ .

اللمم : مقارعة الذنب وقيل : الصغائر . الخزانة ٢٩٥/٢ و(دعوت) مكان (أقول) . المقتضب

٢٤٢/٤ .

الشاهد فيه : اجتماع الألف واللام مع ياء النداء ، وهنا شذوذ آخر وهو اجتماع ياء النداء مع الميم ولا يجمع بين العوض والمعوذ منه .

» النوادر ٤٥٨ ، المقتضب ٢٤٢/٤ ، المحتسب ٢٣٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ ، الأمالي الشجرية

١٠٣/٢ ، المخصص ١٣٧/١ ، أسرار العربية ٢٣٢ ، الإنصاف ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، المباحث

الكاملية ١٨٤/٢ ، شرح الكافية ١٤٦/١ ، الخزانة ٢٩٥/٢ - ٢٩٦ ، الدرر اللوامع ١٥٥/١ .

(٢) مجهول القائل .

(٣) جزء من رجز هو :-

.... اللَّذَانِ قَرَا إِنَّا كَمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

الشاهد فيه : اجتماع (يا) النداء مع الألف واللام في (الغلامان) وهو شاذ .

المقتضب ٢٤٣/٤ ، اللامات ٥٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٥/١ ، أسرار العربية ٢٣٠ ، الإنصاف

٣٣٦/١ ، شرح المفصل ٩/٢ ، المباحث الكاملية ١٩٣/٢ ، شرح الجمل ٩٠/٢ ، ضرائر الشعر ١٦٩ ، المغرب

١٧٧/١ ، شرح الكافية ١٤٦/١ ، المقاصد النحوية ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، الخزانة ٢٩٤/٢ .

(٤) قائله مجهول .

مِنْ أَجْلِكَ يَا لَتِي تَيْمَتِ قَلْبِي (١)

وقوله : ولا يحذف حرف النداء عن اسم يصح أن يوصف به (٢) .

أي هو الاسم المبهم ، واسم الجنس المقصود فلا تقول : هذا أقبل ولا [تقول أيضا (٣)] رجلُ أقبل .

وقوله أيضا : في الأمر العام (٢) .

استظهر على قولهم : افتد مخنوق (٤) ، وأطرق كرا (٥) وما أشبه ذلك (٦) .

وقوله : سواء تعرف بالنداء (٧) .

مثاله : يا رجل .

وقوله : أو قبل النداء (٢) .

(١) بيت مفرد من البحر الوافر عجزه :-

وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوَدِّ عَنِّي

ويروى : فديتك بالتي . الخزانة ٢/٢٩٣ .

تيمت : ذلت واستعبدت ومنه : تيم اللات : أي عبد اللات . انظر : الخزانة ٢/٢٩٣ .

الشاهد :- اجتماع (يا) النداء مع الألف واللام في (التي) وهو شاذ .

الكتاب ٣١٠/١ ، المقتضب ٢٤١/٤ ، الأصول ١١٤/٢ ، ٤٦٢/٣ ، اللامات ٥٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ ، المفصل ٤٢ ، أسرار العربية ٢٣٠ ، الإنصاف ٢٣٦/١ ، شرح المفصل ٨/٢ ، ٩ ، المباحث الكاملية ١٨٤/٢ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، شرح الجمل ٩٠/٢ ، ٥٨٨ ، ضرائر الشعر ١٦٩ ، شرح الكافية ١٤٥/١ ، الخزانة ٢/٢٩٣ - ٢٩٤ ، الدرر اللوامع ١/١٥٢ .

(٢) الجزولية : ٣٢ . (٣) تكلمة من : أ .

(٤) مثل يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة .

انظر : مجمع الأمثال ٧٨/٢ ، المستقصى ٢٦٥/١ .

(٥) مثل يضرب لمن يتكرر وقد تواضع من هو أشرف منه .

انظر : مجمع الأمثال ٤٣١/١ - ٤٣٢ ، المستقصى ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

(٦) مثل : أصبح ليل . انظر : المقتضب ٢٦١/٤ .

(٧) الجزولية : ٣٢ ، وقيله : « والمنادى إن كان نكرة فهو منصوب لفظا وإن كان معرفة ليس مضافا ولا مشبها به ولا مستغاثا به فهو مبني على الضم » .

مثاله : يا زيد .

وقوله : وإن كان مضافا ^(١) .

مثاله : يا عبد الله .

وقوله : أو مشبها به ^(٢) .

مثاله : يا ضاربا زيدا مسمى به أو مقبلا عليه .

وقوله : وإن كان مستغاثا به فهو مجرور لفظا ^(٣) .

تمامه أو تقديرا أو حكما على موضعه ومثاله ^(٤) : يا لزيد وياالمثنى وياالتأبط شرا
وما أشبه ذلك .

[وقوله ^(٥)] : ويختص المندوب والمستغاث به ^(٥) بجواز لحاق كذا ^(٦) .

ينقصه أن يقول والمتعجب منه ^(٧) .

(١) الجزولية : ٣٢ .

(٢) الجزولية : ٣٢ ، وبعده : « فهو منصوب » .

(٣) ب : والمثل .

(٤) تكملة يقتضيا السياق وأسلوب الشارح - رحمه الله .

(٥) في الجزولية نسخة فاس ٣٢ ب ، والتمورية ٩٥ ، يختص المندوب بجواز لحاق ... وذكر اللورقي بعد إيراد هذا النص كما في نسختي فاس وتيمور أنه : « في بعض النسخ : ويختص المندوب والمستغاث » ،
المباحث الكاملية ١٩٤/٢ .

(٦) الجزولية : ٣٢ ب ، وبعده : « لحاق الألف في آخره ، وأما الهاء بعد الألف للسكت » .

(٧) استدرك هذا أيضا اللورقي . المباحث الكاملية ١٩٤/٢ .

[أحكام تابع المنادي]

وقوله : النعت وعطف البيان والتوكيد إلى آخره ^(١) .
 مثال ذلك : يا زيد العاقل والعاقل ، يا زيد زيدٌ وزيداً ، يا تميم أجمعون
 وأجمعين .

ويريد بقوله : إذا كانت مفردات ^(١) .
 أي غير مضافات .

وقوله : (أو ما في حكمه ^(٢)) .

مثاله ^(٣) : يا هذا زيدٌ وزيداً .

وقوله : سوى أي ^(٢) .

استظهر بذلك على يا أيُّها الرجل .

وقوله : والمبهم غير الموقوف عليه ^(٢) .

مثاله : يا هذا الرجل لأنك جعلت هذا وصلة للرجل .

وقوله : وحكم المضاف تخفيفاً حكم المفرد ^(٤) .

مثاله : / ١٦٧ ب يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ، واستظهر بقوله تخفيفاً
 على المضاف الذي ليست إضافته إضافة تخفيف لأنه ليس فيه إلا النصب نحو يا زيد
 صاحب الفرس . [وسنذكر بعد هذه الحاشية شرحاً ^(٥) على ما وجد في النسخة التي

(١) الجزولية : ٣٢ ب ، وبعده : « أيها أتبع المنادي المضموم جاز فيه الرفع والنصب » .

(٢) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، انظر نسخة فاس ٣٢ ب ، وتيمور ٩٥ .

(٣) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٤) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٣٢ ب ، وتيمور ٩٥ .

(٥) ب : شرح .

شرحت وأكثر النسخ ليس فيها ذلك ، فالصواب إسقاطها كلها لأنها ليست من كلام صاحب المقدمة والله أعلم ^(١)] .

وقوله : فإن كان الاسم مما يمكنك أن تحذف منه الألف واللام ^(٢) .

مثاله : يا زيد والحارث لأنك تقول يا زيد وحارث .

وقوله : وإلا وافق ^(٣) أبا عمرو ^(٤) في اختيار النصب ^(٥) .

مثال ذلك يا زيد والغلام لأنك لا تقول وغلّام ^(٦) ؛ لأن الأصل : ويا غلام ولا تحذف يا من اسم الجنس المقصود ، وهذا بناء منه على أنا إذا قلنا : يا زيد وغلّام فهو [محذوف ^(١)] منه حرف النداء ، (وكان الأصل) ^(٧) ويا غلام وذلك لا يصح إلا على من يقول ^(٨) : إن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه ، وأن المعطوف محمول على عامل آخر محذوف لنيابة العاطف منابه ^(٩) ، وهذا المذهب غير

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٣٢ ، وبعده : « فيصح من ذلك أن ينسق على المنادى غير مكرر فيه حرف النداء ، وافق أبو العباس الخليل في اختيار الرفع » .

(٣) يعني أبا العباس المبرد .

(٤) أبو عمرو بن العلاء : (٧٠ - ١٥٤ هـ) .

أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري ، وقيل اسمه : زيان وقيل غير ذلك ، أحد القراء السبعة من أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر والنحو ، ليس في القراء السبعة أكثر شيوعاً منه . سمع أنس ابن مالك والحسن البصري وحيد الأعرج وسعيد بن جبير وغيرهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصاري والأصمعي ويونس بن حبيب وسيبويه وغيرهم كثير .

« وفیات الأعيان ٣/٤٦٦ - ٤٧٠ ، معرفة القراء الكبار ١/٨٣ - ٨٧ ، غاية النهاية ١/٢٨٨ - ٢٩٢ » .

(٥) الجزولية : ٣٢ .

(٦) ب : لا تقول : يا زيد ويا غلام .

(٨) هو السهيلي .

(٧) يياض في : ب .

(٩) قال السهيلي - رحمه الله تعالى - : « العامل في المحذوف مضمّر يدل عليه حرف العطف ، وهو في معنى العامل في الاسم الأول ، وكأنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، قلت : قام زيد وقام عمرو وأغنت الواو عن إعادة الفعل وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع » . نتائج الفكر ٢٤٩ ، ثم أفاض في الاستدلال لذلك .

وانظر : شرح المفصل ٣/٧٥ ، البسيط ١/٣٢٩ - ٣٣١ (الغرب) .

صحيح بدليل جواز مررت برجل منطلق زيد وأبوه ، وامتناع مررت برجل منطلق زيد ومنطلق أبوه ^(١) ، فلو كان قولك : مررت برجل منطلق زيد وأبوه على تقدير مررت برجل منطلق زيد ومنطلق أبوه لا ينبغي ألا يجوز كما لم يجوز ما هو في تقديره ، فإذا تقرر بهذا أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، و (يا) هي النائية مناب العامل ، فالعامل إذن في المعطوف هو (يا) لأنها العامل في المعطوف عليه بالنيابة ، فإذا كان الأمر كذلك فكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مناديان معهما حرف نداء واحد وهو حرف النداء الذي اتصل بالأول ، فكيف تقول في قولك يا زيد و غلام : إنه محذوف ^(٢) منه حرف النداء ، وهو منادى بيا الأول والمنسوق الذي فيه ^(٣) الألف واللام إذا عطف على المنادى المضموم فيه ثلاثة ^(٤) مذاهب :-

أحدها : جواز الحمل على اللفظ والحمل على الموضع معا واختيار الرفع وهو مذهب الخليل ^(٥) .

والثاني : جوازهما إلا أن الاختيار النصب وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ^(٦) ١٦٨/ أ وأبو العباس يفصل فيقول : إما أن يكون الألف واللام في اسم يجري مجرى العلم نحو : الحارث والعباس ^(٧) والضحاك أو في اسم لا يجري مجرى العلم نحو الغلام والرجل وما أشبهه ففي القسم الأول من هذين القسمين يوافق الخليل ، وفي القسم الثاني يوافق أبا عمرو ^(٨) .

(١) لأنك لا تنعت الرجل بما ليس من سببه قال ابن أبي الربيع : « ... مررت برجل قائم زيد وأخوه ، ولو قلت : مررت برجل قائم زيد قام أخوه لم يجوز ، لأنك تنعت الرجل بما ليس في سببه » ، البسيط ٣٣٠/١ (الغرب) .

(٢) ب : حذف .

(٣) فيه ، معادة في : أ .

(٤) ب : ثلاث ولا وجه له .

(٥) وتابعه سيويه والمازني . انظر : الكتاب ١ / ٣٠٥ ، المقنضب ٤ / ٢١٢ ، الأصول ١ / ٣٣٦ .

(٦) وكذلك قال به عيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي . انظر : المقنضب ٤ / ٢١٢ ، الأصول ١ / ٣٣٦ ، شرح المفصل ٢ / ٣ ، المباحث الكاملية ٢ / ١٩٧ ، شرح الكافية ١ / ١٣٦ ، ١٣٩ .

(٧) ب : نحو العباس والحارث .

(٨) لم أقف على هذا التقسيم في كتب المبرد وقد ورد هذان القولان عنده وعقب عليهما بقوله : « وكلا القولين حسن » ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس ، المقنضب ٤ / ٢١٣ .

فاختصر المؤلف ذكر هذه المذاهب بما قاله ، وذكر مذهب أبي العباس محالا على مذهب الخليل وأبي عمرو ، ولم يتقدم له [الإعلام إلا على ^(١)] مذهب ^(٢) واحد منهما ، ومثل هذا من الاختصار يحل فكان حقه أن يذكر مذهب كل واحد منهما كما فعلنا ثم يحيل مذهب أبي العباس عليهما .

ثم إنه فصل مذهب أبي العباس بما تسقط فيه الألف واللام ولا يصح عطفه ^(٣) على المنادى مكررا معه حرف النداء وما ليس كذلك ، والقسمان على ما بيناه يصح فيهما إسقاط الألف واللام وعطفهما على المنادى غير مكرر معه حرف النداء فتناهى خلل هذا الفصل .

وقوله : وأما البديل مطلقا ^(٤) .

يريد مفردا كان أو مضافا .

وقوله : والمنسوق القابل لحرف النداء ^(٥) .

مثاله : يا زيد وعمرو .

وقوله : وحكم التابع المضاف تعريفا ^(٦) .

مثال : يا زيد صاحب الفرس ، وإنما قال : إن هذا الحكم هو حكمه في غير هذا الباب ، لأن المبني إنما حكمه في غير النداء أن تتبع على الموضع لا على اللفظ ، فكذلك تقول يا زيد صاحب الفرس بالنصب ، فيتبع على الموضع لا على اللفظ ،

= وأول من نسب هذا القول إلى المبرد على هذا التفصيل - فيما وقفت عليه - ابن السراج . انظر : الأصول ٣٣٦/١ . وتابعه النحويون بعده . انظر : السيرافي في شرح الكتاب ٣/٣٧ ، وابن الحاجب في الكافية ٩٠ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢ ، واللورقي في المباحث الكاملية ١٩٧/٢ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٩٣/٢ . وغيرهم .

(١) تكملة من : ب . (٢) أ : بمذهب .

(٣) ب : عطف . (٤) الجزولية : ٣٢ ب .

(٥) الجزولية : ٣٢ ب ، وبعده : « فحكم كليهما حكمه مباشرة النداء » .

(٦) ليس في نسخة فاس ٣٢ ب ولا نسخة تيمور ٩٥ .

وقد كان أجود من قوله تعريفاً أن يقول [تخصيصاً أو يقول غير ^(١)] إضافة تخفيف لأن ذلك يعم أحكام المضاف الذي لا يراد به الانفصال كله .

وقوله : تعريفاً [يخص بعضه .

وقوله ^(٢)] وتابع التابع ^(٣) .

مثاله : - يا أيها الرجل ذو الجُمَّة بالرفع ، ولا يجوز بالنصب ؛ لأن الرجل مرفوع وليس بمبني على الضم لأنه غير منادى ، وتابع المرفوع أبداً إنما يكون مرفوعاً وهذا الذي قاله هذا القائل عند النحويين إنما هو في غير العطف فإن كان في ١٦٨ ب العطف نحو قولك : يا زيد الطويل وذو الجُمَّة ^(٤) ، فزعم الفارسي في التذكرة : أن النحويين ينصبون هذا على أن يكون نعتاً معطوفاً على الطويل ^(٥) ، وأن أبا عثمان ^(٦) خالفهم في هذا فأجاز الرفع ^(٧) ، ووجه كل واحد من القولين بين كلامه (في ذلك على ^(٨)) قول أبي العباس ^(٩) : أن أبا عثمان يجيز يا زيد الطويل وذو الجمة . قال أبو العباس ، والنحويون على خلافه ^(١٠) ، ولا أرى هذا الذي قاله الفارسي [وأبو العباس عن النحويين ^(١١)] صحيحاً ، لأنني لا أجد منصوباً يعطف على مرفوع أصلاً وبيان ذلك : أن الطويل ^(١٢) مرفوع ولا موضع له في النصب ، فلا وجه للنصب في

(١) تكملة من : أ . (٢) تكملة من : ب .

(٣) ليس في نسخة فاس ٣٢ ب ، ولا نسخة تيمور ٩٥ .

(٤) أ : ذو الجمة ، بغير عاطف .

(٥) كذا في أ ، ب ، وقد نقل اللورقي هذه الفقرة كاملة ، ولم ترد فيها كلمة (نعتاً) فجاءت العبارة على

هذا النحو : « على أن يكون معطوفاً على الطويل » ، المباحث الكاملية ١٩٩/٢ ، وعندي أنه أسلم .

(٦) يعني أبا عثمان المازني .

(٧) قال ابن السراج : « قال أبو عثمان : أنا لا أرى أن أقول : يا زيد الطويل وذو الجمة إن عطفت

على زيد والنحويون جميعاً في هذا على قول . قال : وأرى أن عطفت (ذو الجمة) على (الطويل) أن أرفعه كما فعلت في الصفة ، والنحويون كلهم يخالفونه » ، الأصول ٣٧٢/١ .

(٨) معاد في : أ .

(٩) لم أقف عليه في كتب المترد . وإنما قال بمثل هذا أبو بكر بن السراج . انظر الهامش السابق رقم ٧ .

(١٠) هذا النص في الأصول ٣٧٢/١ . (١١) تكملة من : أ .

(١٢) ب : هذا .

ذي الجمة ^(١) ، وإنما معنى قول أبي العباس : والنحويون على خلافه أنهم لا يميزون أن يكون ذو الجمة ^(٢) إلا نصبا على ما ذكره عنهم أولا ، - وهذا الذي ذكره الفارسي عن النحويين في هذا لا أدري كيف هو ؟ فإنه لا يجوز عطف المنصوب على المرفوع أصلا ، إنهم ربما امتنعوا من رفعه لثلاثا يكون نعت المنادى المضممر المضاف رفعا فعدلوا عنه إلى النصب ، وما في رفعه إذا كان قبله مرفوع يعطف عليه وإنما يمتنع رفعه إذا اتبع المنادى من غير أن يتقدمه مرفوع وعدوهم إلى النصب يدخلهم في عطف المنصوب على المرفوع .

لكني لا أقول : إنه عندهما إذا نصبوه عطفا على الطويل كما قالوا : عطف مفرد على مفرد ، وإنما هو عطف صفة مضافة مناداة على صفة فردة مرفوعة ، وعبروا عن هذا بالعطف وهو عطف منصوب على مرفوع نظرا منهم إلى المعنى لا إلى اللفظ ، وتجوزوا في قولهم فيه إنه معطوف على الطويل لم يقصدوا إلى العطف لفظا ، وإنما قصدوا إلى العطف معنى على ما ذكرناه .

(١) ب : فيه .

(٢) من هنا تختلف العبارة في (ب) ونصها : « أن يكون ذو الجمة معطوفا على الطويل لا رفعا ولا نصبا ، أما نصبا فلما ذكرناه ، وأما رفعا فلثلاثا تكون الصفة المضافة على لفظ المنادى المضموم ، ولاحظ لها في ذلك وإذا تعذر الوجهان لم يبق إلا النصب عطفا على زيد ، وما سوى هذا ففاسد لما بيناه » .

باب [الاستغاثَة ^(١)]

قوله : ما استغثت به من المنادى أو تعجبت منه جرته ^(٢) .

مثاله : يا لزيد فيهما ^(٣) .

وقوله : ما لم يكن في آخره الألف ^(٤) .

مثاله : يا زيدا ^(٥) في الاستغاثَة والتعجب أيضا .

وقوله : ١٦٩/أ ما لم يكن معطوفا على مثله ^(٦) .

استظهر على قوله ^(٧) :-

..... يا للكهول وللشبان للعجب ^(٨)

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٢ ب ، وليس فيها (أو تعجبت منه) وهو تام في التيمورية ٩٦ .

(٣) أي في الاستغاثَة والتعجب منه .

(٤) ليست في نسخة فاس ٣٢ ب ، وهي في التيمورية ٩٦ . (٥) ب : يا زيدا .

(٦) ب : مثاله .

وانظر الجزولية : ٣٢ ب . يريد أن حكم هذه اللام الجارة هنا حكمها مع الضمير بأن تفتح ، ما لم يكن معطوفا على مثله .

(٧) لم أجد من نسبه غير القيسي إذ زعم أن القائل هو أبو الأسود الدؤلي أو أبو زيد الطائي . إيضاح

شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ ، وليس في ديوان أي منهما .

(٨) عجز بيت من البحر البسيط صدره :-

يكيك ناءٍ يعيدُ الدار مُعْتَرِبٌ

يكيك : أي يكي عليك ، النائي : بعيد النسب ، الكهول : جمع كهل وهو عند ابن حبيب من السنة

الخامسة والثلاثين إلى الحادية والخمسين ، الشبان : جمع شاب وهو عند ابن حبيب أيضا من السابعة عشرة إلى

الرابعة والثلاثين وقبل ذلك غلام . انظر الخزائن ١٥٤/٢ .

الشاهد : أن المعطوف على المستغاث به جر بلام مكسورة إذ لم تكرر ياء .

المقتضب ٢٥٦/٤ ، الكامل ١٢٠٠/٣ (الدالي) ، الجمل ١٦٧ ، الإيضاح العضدي ٢٣٦ ، التبصرة

وال تذكرة ٣٥٩/١ ، شرح اللمع ٦٩١/٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ ، المقتصد ٧٨٨/٢ ، الحلل

٢٢٩ - ٢٣٠ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٠٣ - ٢٠٤ ، شرح الجمل ١١٠/٢ ، المغرب ١٨٤/١ ، شرح الكافية

١٣٣/١ ، المقاصد النحوية ٢٥٧ - ٢٥٩ ، الخزائن ١٥٤/٢ ، الدرر اللوامع ١٥٥/١ .

وكان [حقه ^(١)] أن يزيد في هذا الاستظهار غير مكرر معه حرف النداء لأنه إذا كرر مع [حرف العطف ^(٢)] حرف النداء كان حكمهما - أعني حكم لا ميهما - معه حكمهما في لا ميهما معه غير معطوفين كقوله ^(٣) :-

يا لَعَطَافُنَا وَيَا لَرِيَّاحَ ^(٤)

وقوله : حكمهما مع المضم ^(٥) .

يعني مضم المخاطب لأنهما مخاطبان في المعنى ويعني بحكمها ^(٦) مع المضم أن يكون حكمهما معهما الفتح ، كما يكون ذلك مع المضم ، وذلك في المستغاث به للفرق بينه وبين المستغاث من أجله [و ^(١)] في التعجب منه - للفرق ^(٢) - بينه وبينه إذا كان مدعوا له .

وقوله : لأنهما أشبها ما هي فيه [كذلك ^(٢)] مفتوحة ^(٧) .

يعني أن لامي المستغاث به والمتعجب منه أشبها ما دخلت عليه اللام من مضم المخاطب لأنهما مخاطبان في المعنى .

(١) تكملة من : ب . (٢) تكملة من : أ .

(٣) مجهول القائل .

(٤) من الخفيف قبله :-

يا لَقَوْمِي مَن لِّلْعَلَا وَالْمَسَاعِي يا لَقَوْمِي مَن لِّلنَّدَى وَالسَّمَاحِ

وعجزه :-

وَأَنَّى الْحَشْرَجُ الْفَتَى النَّفَّاحَ وَأَنَّى الْحَشْرَجُ الْفَتَى النَّفَّاحَ

المساعي : جمع مسعاة في الكرم والجود ، عطايا ورياح وأبو الحشرج : أعلام رجال ، النفاح : الكثير النفع أي العطية . انظر : الخزانة ١٥٥/٢ .

الشاهد فيه : فتح لام المستغاث به المعطوف لأن (يا) كررت معه .

الكتاب ٣١٩/١ ، المقتضب ٢٥٧/٤ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ٢٤٦ ، الفصل ٣٧ ، شرح المفصل ١٢٨/١ ، ١٣١ ، المنهاج الجلي ١٢٨/أ ، المقاصد النحوية ٢٦٨/٤ - ٢٦٩ ، هج الهوامع ٧٢/٣ ، الخزانة ١٥٤/٢ ، الدرر اللوامع ١٥٦/١ .

(٥) ب : الضمير . وانظر : الجزولية ٣٢ ب .

(٧) الجزولية : ٣٢ - ٣٣ .

(٦) ب : حكمهما .

باب [الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما ^(١)]

قوله : إذا ضممت ^(٢) الأول من الاسمين ^(٣) .

يعني في نحو : يا زيد زيد عمرو .

وقوله : نصبت الثاني من أربعة أوجه ^(٣) .

يعني البدل وعطف البيان والنداء المستأنف والنصب بإضمار فعل ، وأجاز السيرافي وجها خامسا وهو أن يكون نعتا ^(٤) ، وذلك أن يتأول في معنى المشتق .

وقوله : وإذا نصبت ^(٣) .

أي وإذا قلت : يا زيد زيد عمرو بنصبهما .

وقوله : فمن ^(٥) وجه واحد ^(٣) .

أي على أنه منادى مضاف .

وقوله : على تأويلين ^(٣) .

أي على أنه مضاف إلى عمرو الموجود ، والثاني من الاسمين مقحم بين المضاف والمضاف إليه ^(٦) ، والتأويل الثاني : على أنه مضاف إلى محذوف ^(٧) .

(١) تكلمة من : أ . (٢) في نسخ الجزولية (رفعت) .

(٣) الجزولية : ١٣٣ أ .

(٤) قال السيرافي : « وعندي وجه ثالث لم أعلم أحدا ذكره ، وهو قوي في نفسي ، وذلك أن يجعل أصله : يا زيد بن عمرو ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب ، لأن زيد عمرو في بيانه للأول مثل ابن عمرو » ، شرح الكتاب ٤٦/٣ ب - ٤٧ أ .

(٥) ب : من .

(٦) هذا ما ذهب إليه سيبويه : « قولك : يا زيد زيد عمرو ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا زعم الخليل ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم صار الأول نصبا فلما كرروا الاسم تؤكدوا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا » ، الكتاب ٣١٥/١ .

(٧) هذا هو الرأي المنسوب إلى المبرد قال السيرافي : « ومذهب أبي العباس محمد بن يزيد أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم إلى الظاهر المذكور ، وتقديره : يا زيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو الأول اكتفاء بالثاني » ، شرح الكتاب ٤٦/٣ ب .

وقوله : فينتصب الثاني على أحد التأويلين ^(١) .

أي ^(٢) تأويل من جعله مضافا إلى محذوف .

وقوله : من أربعة أوجه ^(١) .

هي الأربعة المتقدمة .

= والريان موجودان في المقتضب ٢٢٧/٤ . سوى أنه دلل للقول الثاني وذكر ما يدعمه من سماع انظر :
ص ٢٢٧ - ٢٢٩ من الجزء نفسه ، وانظر تعليق المحقق هـ ٢ إذ ذكر أن النحويين ينسبون إلى المبرد هذا القول .
بينما الریان مذكوران عنده .

(١) الجزولية : ٣٣ أ .

(٢) ب : يعني .

باب [الترخيم ^(١)]

قوله : وأن يكون مفردا أي ليس بجملة في الأصل ^(٢) .

استظهر ^(٣) على قولهم : تأبط شرا ومثله من الحكاية .

وقوله : ١٦٩ ب وإن كان فيه هاء التأنيث ^(٤) .

مثاله : ثُبة وعدة .

وقوله : والمحذوف من المرخم إما حرف وإما حرفان ^(٥) .

يريد إما حرف أو ما هو في حكمه وإما حرفان ويريد بما ^(٦) هو في حكم الحرف الاسم الثاني في التركيب ، فإن حكمه حكم هاء التأنيث وسندكر ذلك في آخر الباب ^(٧) .

وقوله : فالزيادتان ^(٨) هما زيادتا التثنية ^(٩) .

مثاله : يا زيدان اسم رجل فيمن حكى التثنية .

وقوله : وجمعي ^(٩) السلامة ^(٥) .

مثاله : يا زيدون اسم رجل فيمن حكى الجمع .

وقوله : وألغا التأنيث ^(٥) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٣ أ ، وقيله : « الاسم في النداء إن عري من هاء التأنيث فشرطه أن يكون علما زائدا

على ثلاثة أحرف غير مستغاث به ولا مندوب ... » .

(٣) ب : المستظهر .

(٤) الجزولية : ٣٣ أ ، وبعده : « لم يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف » .

(٦) ب : ما .

(٥) الجزولية : ٣٣ أ .

(٧) هو قول المصنف : « وحكم الاسم الثاني في التركيب حكم هاء التأنيث » ، الجزولية ٣٣ ب .

ولم يعرض لها الشارح بالشرح .

(٩) ب : جمع .

(٨) في الجزولية : والحرفان .

مثاله : أسماء في مذهب سيوييه ^(١) .

وقوله : والألف والنون في فعلان ^(٢) .

مثاله : سعدان .

وقوله : وياء النسب ^(٣) .

مثاله : قرشي اسم رجل .

وقوله : وما أشبه ياءيه ^(٣) .

يعني الياءين في كُرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ اسم رجل أيضا .

وقوله : الاسم بهما خمسة أحرف ^(٤) .

مثاله : منصور .

وقوله : أو أكثر ^(٤) .

مثاله : اشهياب .

(١) قال - رحمه الله تعالى - : « هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد ، وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل ، وفي مروان يا مرو أقبل ، وفي أسماء يا أسم أقبلي » ، الكتاب ٣٣٧/١ .

(٢) (في فعلان) ليست في نسختي الجزولية . وانظر : الجزولية ١٣٣ .

(٣) الجزولية : ١٣٣ .

(٤) الجزولية : ٣٣ ب .

باب [الندبة ^(١)]

- قوله : فموضعها آخر المضاف ^(٢) .
- مثاله : يا عبد العزيزاه .
- وقوله : أو موصولا ^(٣) .
- مثاله : وأمن حفر [بشر ^(١)] زمزماه .
- وقوله : أو مشبها للمضاف ^(٤) .
- مثاله : واضربا زيداه .
- وقوله : أو موصوفا ^(٥) .
- مثاله : وازيد الطويلاه .
- وقوله : فموضعها آخر الصفة على رأي ^(٥) .
- هو رأي يونس ^(٦) .
- وقوله : وآخر الموصوف على رأي ^(٥) .
- هو رأي سيويه ^(٧) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٣ ب ، وقيله : « وينفرد بجواز لحاق الألف في آخره لد الصوت ، وإذا وقفت ألحقت الهاء بيانا لها وإن أدرجت حذفها ، وإن كان مضافا ... » .

(٣) الجزولية : ٣٣ ب ، وبعده : « ... فموضعها آخر الصلة » .

(٤) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية . انظر : نسخة فاس ٣٣ ب ، وتيمور ٩٧ .

(٥) الجزولية : ٣٣ ب .

(٦) قال سيويه : « وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمعتي الشاميتناه »

الكتاب ١/ ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٧) ورأي شيخه الخليل . قال سيويه : « والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف » ،

الكتاب ١/ ٣٢٣ .

وقوله : [فإن ^(١)] خفت ^(٢) التباس المذكر بال مؤنث ^(٣) .

مثاله : واغلامكيه .

وقوله : والثنية بالجمع ^(٤) .

مثاله : واغلامكموه .

وقوله : وإذا لم تخف ذلك فتحت لها الحركة ^(٥) .

مثاله : يا زيداه ويا عبد العزيزاه .

وقوله : وإذا ألقيت التنوين ^(٦) .

مثاله : يا غلام زيداه .

وقوله : أو ساكنا ^(٧) لا يتحرك ^(٨) .

مثاله : واغلامكموه [في الساكن الذي لا يتحرك بوجه ^(١)] ، ووامثناه

[كذلك لأنه لا يتحرك إذا لقي ساكنا من كلمة أخرى نحو : مشنى القوم ^(١)]
ولا تقول واغلامكمواه ولا وامثنياه .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : خيف . وهو موافق لما في الجزولية .

(٣) الجزولية : ٣٣ ب .

(٤) ب : كالجمع .

وانظر الجزولية : ٣٣ ب .

(٥) ليست في نسختي الجزولية . انظر نسخة فاس ٣٣ ب ، وتيمور ٩٧ .

(٦) انظر الهامش السابق .

(٧) ب : وساكننا .

(٨) الجزولية : ٣٣ ب ، وقيله : وإذا لقيت ساكنا ... » .

باب [أفعال المقاربة ^(١)]

١٧٠/أ قوله : وجعل وأخواتها ^(٢) .

أخواتها ^(٣) : أخذ وطفق وأنشأ .

وقوله : فيكون خبرها أن مع الفعل ^(٢) .

مثاله : عسى زيد ^(٤) أن يقوم ، وتجوز في جعله [أن ^(٥)] يقوم خبرا والحقيقة أنه مفعول به وعسى بمعنى قارب ولكنه جعله خبرا لها [لأن الأصل في أفعال المقاربة أن تكون من باب كان فكأن المعنى فيكون موضع خبرها الذي لها ^(١)] في الأصل أن مع الفعل .

وقوله : ما لم تكن متصلة بمضمر ... إلى آخره ^(٦) .

مثاله : عساك أن تقوم .

وقوله : فرأي سيبويه كذا ^(٧) .

يريد أنه حملها على لعل فنصب بها الاسم ورفع الخبر ^(٨) ، وقد قيل غير هذا .

(١) تكلمة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٣ ب .

(٣) ب : وأخواتها .

(٤) ب : زيدا .

(٥) تكلمة من : ب .

(٦) الجزولية : ٣٣ ب - ٣٤ أ ، وبعده : « ... لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل » .

(٧) الجزولية : ٣٤ أ ، وبعده : « أن أن مع الفعل في موضع رفع » .

(٨) قال سيبويه : « وأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة قال الراجز :-

يَا أَبْنَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (في) قال عمران بن حطان :-

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعْنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع » ،

وقوله : فيكون فاعلها أن مع الفعل (١) .

مثاله : عسى أن يقوم زيد .

وقوله : ويوشك تستعمل على هذين الوجهين (٢) .

مثاله : يوشك زيد أن يقوم ، ويوشك أن يقوم زيد .

وقوله : وعدل إلى الفعل مقارنا لأن في عسى ويوشك (٣) .

لفظ غير مخلص وقامه : مقارنا لأن في عسى إذا استعملت استعمال قارب أو قرب وغير مقارن لأن في أكثر الأمر إذا استعملت استعمال لعل ، وقد يكون بأن كما قد يكون ذلك في لعل وجائزا فيه الوجهان - أعني أن وتركها - مع يوشك .

وقوله : وربما استعملت استعمال كاد (٢) .

يعني عسى ويوشك قال (٤) :-

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (٥)

(١) الجزولية : ١٣٤ ، وقيله : « وعلى رأي الأخفش الأمر على ما كان وتستعمل استعمال قرب ... » .

(٢) الجزولية : ١٣٤ .

(٣) الجزولية : ١٣٤ ، وقيله : « وهذه الأفعال من باب كان إلا أنه قد رفض الإخبار بالأسماء في الأمر العام » . وستأتي بعد هذه الفقرة في الشرح .

(٤) هدية الخشرم (... - ٥٠ هـ) .

أبو عمير هدية بن خشرم بن كرز بن أبي حية من بني عامر بن ثعلبة من سعد هذيم من قضاة ، شاعر فصيح شجاع من أهل بادية الحجاز ، كان راوية للحطيئة ، والحطيئة راوية كعب بن زهير وأبيه وكان جميل راوية هدية ، وكثير راوية جميل . قتل هدية قصاصا في زيادة بن زيد وخبره مشهور - رحمه الله تعالى - .

« الشعر والشعراء ٢/٦٩١ - ٦٩٥ ، الأغاني ٢١/١٦٩ - ١٦٣ ، الخزانة ٩/٣٣٤ - ٣٤٠ » .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

طَرِبْتُ وَأَنْتَ أَثِيَاناً طَرُوبٌ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الْمَشِيبُ

ويروى (عسى الهم) اللمع ٢٢٥ .

طربت : الطرب خفة تصيب الإنسان لفرح أو حزن ، الكرب : الهم ، الفرج : انكشاف الهم . الخزانة

وقال آخر (١) :-

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا (١)

وقوله : إلا أنه قد رفض فيها الإخبار بالأسماء في الأمر العام (٢) .

استظهر على قوله (٤) :-

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَعْدِلُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا (٥)

= الشاهد فيه : استعمال (عسى) مثل (كاد) لذلك حذفت (أن) من خبرها (يكون) .

الديوان ٥٤ ، الكتاب ٤٧٨/١ ، الكامل ٢٥٤/١ (الدالي) ، المقتضب ٧٠/٣ ، الجمل ٢٠٠ ، الإيضاح العضدي ٨٠ ، اللمع ٢٢٥ ، شرح أبيات سيويه ١٤٣/٢ ، النكت ٧٩١/٢ ، الحلل ٢٧١ - ٢٧٤ ، المفصل ٢٧٠ ، المرتجل ١٣٠ ، أسرار العربية ١٢٨ ، شرح المفصل ١١٧/٧ ، ١٢١ ، الباحث الكاملية ٢٢٤/٢ ، شرح الكافية ٣٠٤/٢ ، المقاصد النحوية ١٨٤/٢ - ١٨٧ ، الخزانة ٣٢٧/٩ - ٣٤٠ .

(١) القائل هو أمية بن أبي الصلت (... - ٥ هـ) .

وهو أمية بن أبي الصلت عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف بن عقدة بن عترة بن قيس من بكر بن هوازن ، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف ، قرأ الكتب القديمة ورغب عن عبادة الأوثان وحرّم على نفسه الخمر ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

« الشعر والشعراء ٤٥٩/١ - ٤٦٢ ، الأغاني ١٧٩/٣ - ١٨٥ ، سمط اللآلي ٣٦٢/١ - ٣٦٣ .
وقيل ان القائل هو رجل من الخوارج . انظر : المقاصد النحوية ١٨٨/٢ . والصحيح أنه لأمية .
(٢) من البحر المنسرح من قصيدة مطلعها :-

اقرب الوعد والقلوب إلى اللهو وحب الحياة سائقها

فر : هرب ، النية : الموت ، الغرات : جمع غرة وهي الغفلة .

الشاهد فيه : استعمال (أوشك) مثل (كاد) ولذلك تجرد خبرها (يوافقها) من (أن) .
الديوان ٥٣ ، الكتاب ٤٧٩/١ ، الكامل ٩٩/١ ، الأصول ٢٠٨/٢ ، شرح أبيات سيويه ١٦٧/٢ - ١٦٨ ، النكت ٧٩١/٢ ، المفصل ٢٧٢ ، شرح المفصل ١٢٦/٧ ، الباحث الكاملية ٢٢٤/٢ ، شرح الجمل ١٧٦/٢ ، المغرب ٩٨/١ ، المنهاج الجلي ٢١٦ ، تخلص الشواهد ٣٢٣ ، المقاصد النحوية ١٨٧/٢ - ١٨٩ ، مع الهوامع ١٣٥/٢ ، الدرر اللوامع ١٠٣/١ - ١٠٤ .

(٣) الجزولية : ٣٤ . (٤) القائل هو رؤية بن العجاج .

(٥) من الرجز لم أقف على سابق لهما ولا لاحق .

ويروى : لا تكثرن وكذلك : لا تلحنني مكان لا تعذلن . انظر : الخزانة ٣١٨/٩ .

العذل : اللوم . اللسان ٤٣٧/١١ (عذل) . .

الشاهد فيه : مجيء خبر (عسى) اسما .

وعلى قوله ^(١) : « عسى الغوير أبوسا » ^(٢)

وحكى قوله ^(٣) :-

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا ^(٤)

= الديوان ١٨٥ ، الخصائص ٩٨/١ ، شرح المفصل ١٤/٧ ، ١٢٢ ، المباحث الكاملية ٢٢٥/٢ ، شرح الجمل ١٧٨/٢ ، المغرب ١٠٠/١ ، شرح الجزولية ٢/ص ١٧٢ ، المنهاج الجلي ٢١٦ أ ، شرح الكافية ٣٠٢/٢ ، تخلص الشواهد ٣٠٩ ، المغني ١٦٤/١ ، شرح شواهد المغني ١/٤٤٤ - ٤٤٥ ، مع الهوامع ١٤١/٢ ، الخزانة ٣١٦/٩ - ٣٢٢ .

(١) قيل : إن الزباء قالته . وقيل العرب . قال ابن هشام : « قلت : وتكون الزباء تكلمت به تمثلا ، وهذا أحسن ، لأن الزباء فيما زعموا رومية فكيف يحتج بكلامها ، وقد يقال : وجه الحجة أن العرب تمثلت به بعدها » . تخلص الشواهد ٣١١ .

(٢) عسى : للإشفاق . الغوير : ماء لكلب وهو في الأصل تصغير غور أو غار ، الأبوس : جمع بؤس وهو الشدة ، ومعنى المثل : لعل الشر يأتي من قبل الغوير يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها . انظر : تخلص الشواهد ٣١٠ - ٣١١ .

وانظر : المثل في : الأمثال ٣٠٠ ، جمهرة الأمثال ٥٠/٢ - ٥١ ، فصل المقال ٤٢٤ ، مجمع الأمثال ١٧/٢ ، المستقصى ١٦١/٢ .

(٣) القائل هو تأبط شرا .

(٤) صدر بيت من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

إذا المرء لم يَحْتَلْ وقد جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ
وعجز البيت :-

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

أبت : رجعت ، فهم : قبيلة الشاعر ، مثلها : الضمير يعود على لحيان قبيلة من هذيل . تصفر : أي تتأسف على فوقي . انظر : الخزانة ٣٧٥/٨ - ٣٧٧ .

الشاهد فيه : مجيء خبر (كاد) اسما .

الديوان ٩١ ، الحماسة ٧٢/١ ، الخصائص ٣٩١/١ ، معاني أبيات الحماسة ٢٥٨ ، إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله الثوري ٣٤ - ٣٥ ، المفصل ٢٤٥ ، ٢٧٠ ، الإنصاف ٥٥٤/٢ ، شرح المفصل ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، المباحث الكاملية ٢٢٦/٢ ، شرح الجمل ١٣٠/١ ، ٥٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٤٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٣١/٢ ، ٣٠٥ ، المقاصد النحوية ١٦٥/٢ - ١٧٠ ، مع الهوامع ١٤١/٢ ، الخزانة ٣٧٤/٨ - ٣٨٢ ، الدرر اللوامع ١٠٧/١ - ١٠٨ .

في أحد وجهيه ^(١) .

وقوله : سوى ما جاء في كاد تشبيها لها بعسى ^(٢) .

مثاله ^(٣) :-

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا ^(٤)

وقوله : كما أنه قد تسقط أن مع عسى تشبيها لها بكاد ^(٢) .

قد تقدم أن مثاله :-

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِنْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ ^(٥)

/١٧٠ ب وقوله : وذلك لمناقضة (أن) لموضوع ^(٦) هذه الأفعال ^(٢) .

(١) لأنه قد روى (ولم أك آيبا) . انظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٨٣/١ ، وهناك ما يرد عليه . انظر : شرح الحماسة للتبريزي ٤١/١ ، والخزانة ٣٧٤/٨ - ٣٧٥ .

(٢) الجزولية : ٣٤ أ .

(٣) قول رؤية بن العجاج .

(٤) رجز قبله :-

رَسَمَ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَمَحَى

ويروى : ربع عفا ، وكذلك : ربع عفاه الدهر طولاً فامحى . وأيضا : ربع عفاه الدهر وأباً فامتحنى . انظر : الخزانة ٣٥٠/٩ .

الرسم : أثر الدار وعفا : درس ، امحى : أصله امحى مطاوع محوته ، البلى : بلى الثوب إذا أخلق وبلى المنزل إذا درس . يمصح : يذهب وينقطع . انظر : الخزانة ٣٥٠/٩ - ٣٥١ .

الشاهد : اقتران خبر (كاد) ، (يمصح) بأن ، والكثير تجرده .

الديوان ١٧٢ ، الكتاب ٤٧٨/١ ، الكامل ٢٥٣/١ ، المقتضب ٧٥/٣ ، الجمل ٢٠٢ ، الإيضاح العسدي ٨٠ ، النكتة ٧٩١/٢ ، شرح المقدمة المحسية ٣٥٢/٢ ، الحلل ٢٧٤ - ٢٧٥ ، المفصل ٢٧٠ ، أسرار العربية ١٢٩ ، الإنصاف ٥٦٦/٢ ، شرح المفصل ١٢١/٧ ، المباحث الكاملية ٢٢٨/٢ ، شرح الجمل ١٧٧/٢ ، المغرب ٩٨/١ ، شرح الكافية ٣٠٥/٢ ، همع الهوامع ١٣٩/٢ ، الخزانة ٣٤٧/٩ - ٣٥٢ .

(٥) سبق تخريجه والتثيل به في ص : ٩٧٠ .

(٦) ب : لمناقضة معنى (أن) لمعنى .

لأن معنى (أن) الاستئناف ^(١) ، ومعنى هذه الأفعال سوى عسى ويوشك
مقاربة ذات الفعل .

(١) كذا في المخطوطتين أ ، ب ، والشرح الصغير ٢٧٩ ، ولو كانت للاستئناف ما عمل فيها ما قبلها .
والظاهر أنه وهم من النساخ وصحة العبارة : لأن معنى (أن) الاستقبال . ومعنى هذه الأفعال الخ .
وبهذا التصويب علل كل من شرح هذه الفقرة من شراح الجزولية وحتى الشلوين نفسه في التوطئة ٢٩٩ .
وانظر : المباحث الكاملية ٢/٢٢٧ ، شرح الجزولية ٢/ص ١٧٥ ، المنهاج الجلي ٢١٦ ب .

باب [ما ينصرف وما لا ينصرف ^(١)]

قوله : أصل الاسم أن يكون كذا ^(٢) ... إلى آخر الفصل .

غرضه بما ذكره من هذه الأصول أن ما كان أصلاً من الأسماء من كل وجه من هذه الوجوه فهو مصروف ، وما كان فرعاً منها أي جائئياً على ^(٣) وجه من الوجوه المقابلة لهذه الأصول ، فإن لم يكن مع ذلك الوجه غيره بقي على حكمه الأول ، إلا أن يكون ذلك الوجه فيه ما يقوم مقام ^(٤) أمرين فرعين ، فيكون حكمه حكم ما انضاف فيه إلى الوجه الفرعي غيره وهو القسم الثاني ، لكن العرب لم تجعل كل أمرين فرعيين من الفروع المقابلة لهذه الأصول مؤثرين في منع الصرف ، بل فعلت ذلك في بعض دون بعض ، فالغرض بهذا ^(٥) الباب ذكر أصول الأسماء ليعلم منها ما يقابلها من الفروع ، وذكر الفرعين اللذين إذا اجتماعاً في الاسم أثر اجتماعهما عند العرب بذكر كل فرع منها وما يمنع معه من الفروع ليعلم بذلك ما يمنع من اجتماع الفرعين مما لا يمنع ، إلا أنه ربما ذكر من ذلك ما لم يسمع مما قياسه قياس ما سمع .

وقوله : ولا مزيد فيه ^(٦) .

سيأتي شرح الزيادة المتبعة ^(٧) في هذا الباب .

وقوله : ولا مواطىء للفعل في كذا ^(٨) .

أي غير موافق له في ذلك .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٤ ، وبعده : « أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربي الوضع » .

(٣) ب : جائئياً بأي على .

(٤) أ : مقامه . (٥) ب : في هذا .

(٦) الجزولية : ٣٤ ، وقبله : « أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربي الوضع غير وصف » .

(٧) انظر ص : ٩٨٣ - ٩٨٥ .

(٨) الجزولية : ٣٤ ، وفيها : « ولا مواطىء للفعل في وزنه الغالب عليه » .

وقوله : - حين ذكر التركيب وتأثيره - مع العلمية فقط ^(١) .

مثاله : بعلبك وحضرموت .

وقوله : والجمع وتأثيره مع عدم النظير ^(١) .

مثاله : مساجد واستظهر بقوله في الأحاد العربية على مثل سراويل ^(٢) .

وقوله : وتأثير المعنوي ^(٣) مع العلمية بشرط زيادة حرف على ثلاثة أحرف ^(١) .

مثاله : زينب وسعاد .

وقوله : ومعها ومع حركة الوسط في الثلاثي ^(١) .

مثاله : قَدَم وسَقَر ^(٤) اسمين علمين .

[وقوله ^(٥) : ١٧١/أ ومعها ومع العجمة جميعا في الثلاثي إن سَكَنَ الوسط ^(١) .

مثاله : جِمَص وجَوْر ^(٦) إذا أريد بهما البقعة ^(٧)] .

وقوله : ومعها خاصة في الثلاثي مع سكون الوسط عند قوم ^(١) .

مثاله : هند ودعد ^(٨) .

وقوله : [إن كان ^(٧)] هاء فمع العلمية ^(١) .

(١) الجزولية : ٣٤ ب .

(٢) سيأتي الحديث عنها . انظر ص : ٩٨١ - ٩٨٢ .

(٣) أي التأنيث المعنوي .

(٤) ب : سكر .

(٥) قوله : معادة في : أ .

(٦) جِمَص : مدينة معروفة ، أما جَوْر فهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا . معجم

البلدان ١٨١/٢ .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) قال اللوري : « ... نحو هند ودعد ففيه لغتان : الصرف وتركه ، لأن خفة الاسم وهو كونه أقل الأصول حروفا وأعدلها حركة قاومت إحدى العلتين ، واختار الزجاج والأخفش ترك الصرف حتى لا تنتقض العلتان ولأن سببه معنويان فلا تفارقهما الخفة اللفظية » . المباحث الكاملية ٢٣٧/٢ .

مثاله : فاطمة .

وقوله : وإن كان ألفا فمع اللزوم ^(١) .

مثاله : ذِكْرِي وَبُشْرَى .

وقوله : ومعه ومع الصفة جميعا ^(١) .

مثاله : حُبْلَى .

[وقوله : ومعه ومع العلمية جميعا ^(١) .

مثاله : سُعْدَى وَحُبْلَى اسم امرأة .

وقوله : ومعه ومع شبه الصفة جميعا ^(١) .

مثاله : حُبْلَى ^(٢)] إذا نُكِّرَ بعد التسمية به .

وقوله : ومع وزني الفعل ^(١) .

مثاله : تَغْلِبَ اسم رجل وأحمد كذلك .

وقوله : ومع العدل ^(١) .

مثاله : عُمَرُ وَزُفَرُ ^(٣) .

وقوله : ومع العجمة الجنسية ^(١) .

مثاله : بَقَمٌ ^(٤) اسم رجل .

وقوله : إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف علما ^(١) .

الذي يوازن بَقَمٌ وهو لا ينصرف علما ضَرَبَ [اسم رجل ^(٢)] .

(٢) تكملة من : أ .

(١) الجزولية : ٣٤ ب .

(٣) عمر معدول عن عامر ، وزفر معدول عن زافر والزفر : السيد وبه سمي الرجل زفر . اللسان

٣٢٥/٤ (زفر) .

(٤) بقم : فارسي معرب وهو صيغ أحمر . المعرب ١٠٧ .

وقوله : إن العلمية تؤثر مع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف [علما ^(١)] .

كلام غير محقق ، وإلا فالعجمة الجنسية لا تأثير لها ، ألا ترى أنه شرط إذا كان ما يوازن ^(٢) الاسم من العربية لا ينصرف علما ، فالتأثير إذن إنما هو للوزن لا للعجمة الجنسية ، ولكن المؤلف ساءح نفسه ولم يحقق .

وقوله : ومع شبه التأنيث ^(٣) .

مثاله : أرطى ^(٤) إذا سمي به ، وكذلك كل ما في آخره ألف الإلحاق [وكذلك زينب اسم رجل ^(٥)] وكذلك كل ما كان المؤنث فيه زائدا على ثلاثة أحرف إلا ما استثني وقوله : ومع الزيادتين ^(٣) .

مثاله : سعدان وبابه .

وقوله : ومع عدم النظير ^(٣) .

مثاله : مساجد اسم رجل .

وقوله : ومع العجمة مع زيادة حرف على ثلاثة ^(٦) .

مثاله : ابراهيم واسماعيل واستظهر بقوله مع زيادة حرف على ثلاثة أحرف على نوح ولوط ^(٧) وما أشبههما .

وقوله : والمتلقى علما من العجم ^(٦) .

(١) تكملة من : أ ، وانظر الجزولية ٣٤ ب .

(٢) ب : لا يوازن . (٣) الجزولية : ٣٤ ب .

(٤) واحده : أرطاة وهو شجر ينبت بالرمل شبيه بالفضا له نور مثل نور الخلاف ورائحته طيبة .
اللسان ٢٥٤/٧ (أرط) .

(٥) تكملة من : ب . (٦) الجزولية : ٣٥ أ .

(٧) ب : وعلى لوط .

أي الذي أخذته العرب من العجم ولم تستعمله إلا علما فإن أخذته العرب من العجم جنسا / ١٧١ ب ولم تستعمله علما لم تؤثر عجمته في منع الصرف ، فقوله : المتلقى علما من [العجم ^(١)] استظهر به على العجمة الجنسية ، أعني على الاسم الذي أخذته العرب من [العجم ^(٢)] جنسا نحو لَجَام ^(٣) اسم رجل وثِيْرُوز ^(٤) وما أشبه ذلك ، فإن كان الاسم العجمي عجمته جنسية لم تتلقه العرب من العجم جنسا لكن علما لم يكن حكمه حكم لجام ، ولكن حكم إبراهيم وإسماعيل ومثال ذلك قالون ^(٥) في اسم الرجل القاري ، فإن قالون بلسانهم ^(٦) بمعنى جيد ^(٧) ، ولم تتلقه العرب منهم بهذا المعنى ، وإنما استعملته علما فحكمه منع الصرف .

وقوله : ومعها ومع التأنيث فيه مطلقا ^(٨) .

مثاله : إبراهيم اسم امرأة وحمص إذا أردت البقعة ، وعني بقوله مطلقا سواء كان ثلاثيا أو أزيدا .

وقوله : بشرط كون الاسم على وزن في العربية ^(٨) .

(١) تكملة من : أ . (٢) تكملة من : ب .

(٣) قال الجواليقي : « واللجام : معروف وذكر قوم أنه عربي ، وقال آخرون : بل هو معرب ، ويقال : إنه بالفارسية (لغام) » . المعرب ٣٤٨ .

(٤) فارسي معرب معناه : يوم جديد . انظر : المعرب ٣٨٨ ، اللسان ٤١٦/٥ (نرز) .

(٥) قالون (.... - ٢٢٠ هـ) .

أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المرزقي المدني المعروف بقالون القاري مولى بني زهرة قرأ على نافع واختص به ، وكان قالون أصم شديد الصمم لا يسمع قال علي بن الحسين كان عيسى بن مينا قالون أصم شديد الصمم وكان يقرأ عليه القرآن وكان ينظر إلى شفتي القاري ويرد عليه اللحن والخطأ .

« معجم الأدباء ١٦/١٥١ - ١٥٢ ، معرفة القراء الكبار ١٢٨/١ - ١٢٩ ، غاية النهاية ١/٦١٥ - ٦١٦ » .

(٦) أي الروم .

(٧) الذين ترجموا لقالون قالوا : إنها رومية معناها جيد . انظر : معجم الأدباء ١٦/١٥٢ ، معرفة القراء الكبار ١/١٢٩ ، غاية النهاية ١/٦١٥ .

ونص أصحاب المعاجم على أنها رومية معناها أصبت . انظر : تهذيب اللغة ٩/١٥٤ ، المعرب ٣٢٥ ، اللسان ١٣/٣٤٧ (قلن) .

(٨) الجزولية : ٣٥ أ .

- مثاله : بَقَمَ اسم رجل ، وقد تقدم ما في هذا من التسامح ^(١) .
- وقوله : أو تلقيه من العجم علما زائدا على ثلاثة أحرف ^(٢) .
- [مثاله : إبراهيم اسم رجل ، وقد تقدم أنه استظهر بقوله زائدا على ثلاثة أحرف ^(٣)] على نوح ولوط ^(٤) وما أشبههما .
- وقوله : أو مؤنثا ^(٥) .
- مثاله : نوح ولوط اسم امرأة وحمص إذا أردت البقعة .
- وقوله : الوصف تأثيره مع وزن الفعل الغالب ^(٦) .
- مثاله : أحمر وأصفر وما أشبههما .
- وقوله : ومع التأنيث ولزوم التأنيث ^(٧) .
- مثاله : حبل وحمرء .
- وقوله : ومع الألف والنون ^(٨) .
- مثاله : سكران وغضبان ، واستظهر بقوله : « اللتين لا يلحقهما هاء التأنيث » ^(٩) على نحو عُريَان ونَدْمَان والَّيَان ^(١٠) .
- وقوله : ومع العدل عن النكرة ^(١١) .
- مثاله : مثنى وثلاث ورباع .
- وقوله : أو الألف ^(١٢) واللام ^(١٣) .

(١) انظر ص : ٩٧٧ .

(٢) الجزولية : ٣٥ أ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٩٧٨ .

(٥) كبش أليان ونعجة أليانة ، والألية : العجيزة أو ما ركب العجز من شحم ولحم . وكذلك يقال للرجل والمرأة . انظر القاموس المحيط ٣٠٢/٤ (ألى) ، وهذه مصروفة جميعا لأنه يقال : عريانة وندمانه وأليانة .

(٦) ب : والألف .

(٧) ليست في نسختي الجزولية اللتين اعتمدتهما . انظر نسخة فاس ٣٥ أ ، وتيمور ٩٩ .

مثاله : آخر .

وقوله : ومع الجمع ^(١) .

مثاله : مساجد .

[وقوله : ومع العلمية ^(٢) .

مثاله مساجد اسم رجل .

وقوله : ومع شبه الجمع ^(٢) .

مثاله : مساجد ^(٣)] إذا نُكِّر بعد التسمية به .

وقوله : وينبغي أن يكون ^(٢) .

يعني عدم النظر .

وقوله : مع العجمة الجنسية ^(٢) .

يعني في سراويل وجعل / ١٧٢ أ للعجمة [الجنسية ^(٣)] هنا تأثيرا ، والعجمة الجنسية لا تأثير لها في شيء من الباب ، لأنها قد صارت كالعربي فانبغي ألا يكون لها تأثير أصلا ، وينبغي أن يستوي في ذلك عدم النظر وغيره ، فكما أن غيره لا يؤثر مع العجمة الجنسية كذلك ينبغي أن يكون هو غير مؤثر معها ^(٤) ، والمانع لسراويل من الصرف أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو ما ثالث حروفه ألف من الجمع وبعدها حرفان أو ثلاثة ، والمشبّه للشيء في هذا الباب يحكم له بحكمه ^(٥) ، فصار هذا كأنه من الجمع المسمى به ثم المنكر بعد التسمية ، فكما أن ذلك لا ينصرف كذلك ينبغي لهذا ألا ينصرف ، وامتناع سراويل من الصرف يدل على

(١) يتحدث الجزولية عن عدم النظر وتأثيره في منع الصرف . انظر : الجزولية ٣٥ .

(٢) الجزولية : ٣٥ . (٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٢٠١/٢ .

(٥) أيضا انظر المصدر السابق .

صححة قول سيويوه في مساجد : إذا نكر بعد التسمية ^(١) وفساد قول أبي الحسن ^(٢) .

وقوله : وزن الفعل إذا كان يغلب عليه فتأثيره مع الوصف ^(٣) .

مثاله : أحمر وأصفر .

وقوله : ومع العلمية ^(٤) .

مثاله : أحمر وأصفر إذا سمي به .

وقوله : ومع شبه الوصف ^(٣) .

مثاله : أحمر إذا نُكِّر بعد التسمية ، ويريد بشبه الوصف أن هذا الاسم الذي هو أحمر وصفه على ألا يكون معرفة إلا بالالف واللام ، أو الإضافة ^(٤) ، وتعريفه في حال التسمية بنفسه أمر طارئ عليه ، فإذا نُكِّر بعد التسمية فكأنه قد رجع إلى أصله لأنه قد صار إلى ما كان أصله أن يكون عليه فأشبه بذلك أصله إذ كان صفة قبل التسمية .

وقد خالف في هذا أبو الحسن فلم يلتفت إلى [هذا ^(٥)] الشبه ، وقال : إنما هو في حال التنكير بعد التسمية اسم ليس فيه إلا وزن الفعل لأن معنى الصفة قد ذهب منه عند التسمية ، وبقي على ذلك الذهاب مع التنكير بعد التسمية ، فينبغي أن ينصرف

(١) من أنه يمنع من الصرف قال - رحمه الله تعالى - : « هذا باب ما كان على مفاعل ومفاعيل ، اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثل إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة » ، الكتاب ١٥/٢ . وقال المبرد : « فإن سميت رجلاً بمساجد وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ، ويعملون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع » ، المقتضب ٣٤٥/٣ .

(٢) يعني أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش : « فأما العجمة فقد زالت عنها - يعني سراويل - بأنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمي بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول : إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد فلما نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المانع » ، المقتضب ٣٤٥/٣ .

(٣) الجزولية : ٣٥ .

(٤) ب : والإضافة .

(٥) تكلمة من : أ .

هكذا ينقل النحويون عن أبي الحسن ^(١) وكذلك ثبت في طرره الملحقه بالكتاب والذي عليه كلامه في كتابه / ١٧٢ ب الأوسط ^(٢) أن خلافه في ذلك إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فإنما هو على ما قدمناه ، وقد نص على ذلك أبو زيد ^(٣) في كتاب اللغات ^(٤) ، وحكى كيفية سؤال العرب في ذلك وإجابتهم السائل فيه بترك الصرف .

وقوله : وإن كان يختص به ^(٥) .

مثاله : ضَرَبَ وضَرَّبَ اسم رجل .

وقوله : هما الألف والنون اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث ^(٦) .

استظهر على الألف والنون في عريان وندمان وأليان .

وقوله : فإن كان المانع من لحاقها ^(٥) .

يعني من لحاق هاء التأنيث .

وقوله : لهما ^(٥) .

(١) قال المبرد عن (آخر) : « فإن سميت به رجلا فهي منصرفة في قول الأخفش ومن قال به ، لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ، لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العدل ، صار بمنزلة أصفر لو يسمى به رجلا ، وسيبويه يرى أنه على عدله ولكل مذهب قوي يطول الكلام بشرحه » ، المقتضب ٣٧٧/٣ .

(٢) الطرر والأوسط كتابان للأخفش لم أقف عليهما .

(٣) أبو زيد الأنصاري : (١١٩ هـ - ٢١٥ هـ) .

أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت الأنصاري البصري من أئمة اللغة والأدب أخذ عن عمرو بن عبيد وأبي عمرو بن العلاء ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن سعد الكاتب وأبو حاتم السجستاني وغيره ، وكان ثقة ثباتا ، له النوادر والهمز والمطر وغيرها .

« تاريخ بغداد ٧٧/٩ - ٨٠ ، معجم الأدباء ١١/٢١٢ - ٢١٧ ، إنباه الرواة ٢/٣٠ - ٣٥ ، وانظر : أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة » .

(٤) ذكره كثير ممن ترجم له وهو من كتبه المفقودة . انظر : أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة

٩٣ - ٩٤ .

(٥) الجزولية : ٣٥ أ .

(٦) الجزولية : ٣٥ ، وقبله : « الزيادتان المعترتان في هذا الباب » .

يعني للزيادتين ^(١) اللتين هما الألف والنون .

وقوله : اختصاص البناء بالمذكر ^(٢) .

مثاله : غضبان وسكران ^(٣) [وكل ما كان من الصفات على فعلان ومؤنثه فعلى .

وقوله : بالمذكر في النكرات ^(٢) .

قيده بهذا القيد لأنه أعني غضبان وسكران ^(٤) [وبابه إنما يختص بالمذكر قبل أن يسمى به فإذا سمي به لم يختص لأنه يجوز أن يسمى بكل واحد منهما مذكر ومؤنث .

وقوله : أثرتا مع الوصف ^(٢) .

مثاله : رجل غضبان وسكران .

وقوله : ومع العلمية ^(٢) .

مثاله : غضبان وسكران علمين .

وقوله : ومع شبه الوصف ^(٢) .

مثاله : غضبان وسكران منكبين بعد التسمية بهما .

وقوله : وإن كان المانع من لحاقها ^(٢) .

يعني من لحاق ^(٥) هاء التأنيث .

[وقوله : إنهما ^(٦) يؤثران مع الوصف ^(٢) .

خطأ لا تأثير للوصف هنا ، وإنما التأثير لكونهما لا تلحقهما هاء التأنيث في المؤنث ^(٧) .

(١) ب : الزيادتين . (٢) الجزولية : ١٣٥ .

(٣) فلا يلزم الجمع بين علامتي تذكير وتأنيث في كلمة واحدة . انظر : المباحث الكاملية ٢/٢٥٤ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : بالحاء . (٦) يعني الزيادتين .

(٧) لم يشر إلى هذا الاستدراك في الشرح الصغير ٢٨٦ .

وكذلك قوله : مع العلمية ^(١) .

مثاله : أيضا فإنه يجعل زيادة الألف والنون مجردة علة ، والعلمية علة أخرى ، والألف والنون الزائدتان ليسا بعلة من علل منع الصرف ، ولو كانا كذلك لمنعا من الصرف مع الوصف في عريان وأليان وندمان ، كما يمنعان مع العلمية .

وإنما منعا من الصرف مع العلمية لكون العلمية تمنعهما من لحاق هاء التأنيث لهما وكذلك قوله : ومع شبه الوصف ^(١) .

خطأ لما ذكرناه من أن زيادة الألف والنون /١٧٣ أ ليست بعلة لمنع الصرف ، وإنما العلة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التأنيث كزيادتي ألفي التأنيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التأنيث ، وقد تقدم أن شبه ما يمنع الصرف لاحق بما يمنع علة متى انضاف إليها علة من علل الصرف الوصف أو العلمية أو شبه الوصف تمنع الصرف ^(٢)] .

وقوله : لهما ^(١) .

يعني للألف ^(٣) والنون .

وقوله : مانع أن يفيد الاسم معينا ^(٤) .

مثاله : سعدان وسرحان ^(٥) اسم رجل .

وقوله : العدل عن المعرفة ^(٦) .

مثاله : عَمَر وَزُفَر .

وقوله : وعن النكرة تأثيره مع الوصف ^(٧) .

(١) الجزولية : ٣٥ أ .

(٣) ب : الألف .

(٢) تكسلة من : أ .

(٤) ليست في نسخة فاس ٣٥ ب ، وهو في التيمورية ٩٩ ، وبعده : « ... لم يؤثر إلا مع العلمية » .

(٥) ب : سرحان وسعدان .

(٦) التيمورية ٩٩ ، وفيها : « والعدل عن المعرفة معطوف على قوله إلا مع العلمية والعدل ... » .

(٧) انظر الهامش السابق .

مثاله : مثني وثلاث ورباع .

وقوله : ومع العلمية ^(١) .

مثاله : مثني وثلاث اسم رجل .

وقوله : ومع شبه الوصف ^(١) .

مثاله : مثني وثلاث منكر بعد التسمية وهذا مذهب سيبيويه ، أعني أن مثني إذا نكر بعد التسمية يمتنع من الصرف كما يمتنع منه قبل أن يتنكر ^(٢) .

ومذهب الفارسي فيما حكى عنه ابن بابشاذ أنه منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة ^(٣) وهو قسم غريب في الباب ، أعني أن يكون الاسم منصرفا في المعرفة وغير منصرف في النكرة .

وقوله : وكل (فُعَل) عَلِمَ جهل أنه مشتق ^(٤) .

يريد جُهَل اشتقاقه ؛ أي : لم يعلم له اشتقاق مثاله : أتى ^(٥) المقصورة إذا سمي بها رجل .

وقوله : وإن علم كونه مشتقا وجهل كونه في النكرات ^(٦) .

(١) التيمورية ٩٩ .

(٢) قال سيبيويه : « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة (آخر) إنما حده واحدا واحدا واثنين اثنين فجاء محلودا عن وجهه فترك صرفه ، قلت : أفنصرفه في النكرة ، قال : لا لأنه نكرة يوصف به نكرة » ، الكتاب ١٥/٢ .

(٣) قال ابن بابشاذ : « فَإِنْ سَمِيَ هَذَا الْمَعْدُولُ فَمَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ ، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْعَجِيبَةِ الَّتِي لَا يَنْصَرَفُ فِي النَّكْرَةِ وَتَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ قَدْ زَالَتْهَا بِالتَّسْمِيَةِ وَهِيَ الْعَدْلُ وَالْوَصْفُ ، لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ لَمْ يَعْدِلْ إِلَّا فِي حَالِ التَّنْكِيرِ ، وَلَمْ يَوْصَفْ بِهِ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْحَالِ » ، شرح الجمل ١١٥٨ - ب .

وذكر ابن جني - وهو تلميذ الفارسي أن أبا علي يرى أنك إن سميت بالمعدول صرفته . انظر : المبهج ٥٥ ، ١٥١ ، ويلزم من هذا أنه لا يمتنع من الصرف إلا في حال التنكير .

(٤) الجزولية : ٣٥ ، وبعده : « ... فالأصل أن ينصرف حتى يقوم الدليل على منعه » .

(٥) ب : أول . (٦) الجزولية : ٣٥ .

مثاله : زُحِلَ (١) وَقُتِمَ (٢) .

وقوله : حتى يقوم (٣) دليل سمعي (٤) .

مثاله : أَدَدَ (٥) اسم رجل نص سيبويه على صرفه (٦) .

وقوله : وكل فَعَلَ علم وجدته في النكرات .

مثاله : حُطِمَ (٧) وَصُرِدَ (٨) وَجُعِلَ (٩) إذا سمي بها .

وقوله : حتى يقوم الدليل على منعه (١٠) .

مثاله : عُمِرَ وَزَفَرَ لأنه قد سمع في النكرات عُمَرَ جمع عُمرَة ، ورجل عُمَرَ أي :

كثير الاعتمار ، ولكنه لما لم يصرف عُمَرَ اسماً دَلَّ على أنه ليس منقولاً من واحد منهما ، وكذلك أيضاً سمع رجل زُفَرَ أي : كثير / ١٧٣ ب العطاء ، ومنه قوله (١١) :

(١) اسم كوكب من الخنس ، وقيل له : زحل لأنه زحل أي بعد . اللسان ٣٠٣/١١ (زحل) .

(٢) قُتِمَ له أعطاه دفعة من المال جيدة ، وقُتِمَ : اسم رجل مشتق منه وهو معدول عن قائم وهو المعطي .

وقيل : القُتِمَ : المجتمع الخلق ، وقيل : الجامع الكامل ، وقيل : المجموع للخير . اللسان ٤٦٢/١٢ .

(٣) ب : يقول .

(٤) الجزولية : ٣٥ ب ، وقيله : « فالأصل ألا ينصرف » .

(٥) ب : أحد .

وأُدَدَ وأَدَدَ : أبو عدنان وهو أد بن طابخة بن الياس بن مضر ، وكذلك أَدَدَ : أبو قبيلة من اليمن وهو أَدَد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . اللسان ٧١/٣ (أَدَد) .

(٦) قال - رحمه الله تعالى - : « والعرب تصرف (أَدَدًا) ، ولا يتكلمون به بالألف واللام ، جعلوه بمنزلة نُقِبَ ولم يجعلوه مثل : عُمَرَ ، والعرب تقول : تميم بن ود وأد يقالان جميعاً » ، الكتاب ١٢٨/٢ .

(٧) الحُطِمَ : الذي لا يشيع لأنه يحطم كل شيء ، والحطم أيضاً : قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها بعضاً . اللسان ١٣٨/٢ - ١٣٩ (حطم) .

(٨) الصرد : طائر فوق العصفور . اللسان ٢٤٩/٣ (صرد) .

(٩) الجعل : دابة سوداء من دواب الأرض وجمعه جعلان . اللسان ١١٢/١١ (جعل) .

(١٠) الجزولية : ٣٥ ب ، وقيله : « فاصرفه » .

(١١) أعشى باهلة (..... -) .

أبو قحطان عامر بن الحارث بن رياح بن أبي خالد بن ربيعة بن زيد شاعر جاهلي مجيد . رثى أخاه المنتشر ، وهو أخوه لأمه وقصته مشهورة .

« المؤلف والمختلف ١٤ ، سمط اللآليء ٧٥/١ - ٧٧ ، الخزانة ١٨٧/١ - ٢٠٠ » .

..... يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ التَّوْفَلُ الزُّفَرُ (١)

ولما لم ينصرف زُفر اسما دل على أنه ليس منقولاً من زُفر الصفة .

(١) عجز بيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

قَدْ جَاءَ مِنْ عَلٍّ أَتْبَاءُ أَنْبُوْهَا إِلَيَّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَحَرُ

وصدره :-

أَخُو رَغَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيَسْأَلُهَا

من عل : أراد من العالية أو من أعالي البلاد ، لا عجب : أي لا أعجب منها وإن كانت عظيمة لأن مصائب الدنيا كثيرة . ولا سحر : بالموت معناه لا أقول ذلك سخرية . الأخ هنا : بمعنى الملابس والملازم للشيء ، الرغائب : جمع رغبة وهي العطايا الكثيرة ، الظلام : والظلمة ما تطلبه عند الظالم ، التوفل : البحر وقيل كثير العطايا ، الزفر : السيد ، وقيل : الكثير الناصر والأهل والعدة . انظر : الخزانة ١/١٨٧ ، ١٩١ - ١٩٢ .
الشاهد : محي (زفر) هنا بمعنى كثير العطاء .

الأصمعيات ٩٠ ، البصريات ٢٤٨/١ ، التهذيب ٣٥٧/١٥ ، جمهرة أشعار العرب ٧١٦/٢ ، المبهج ٥٥ ، ١٥١ ، ١٦١ ، مجمل اللغة ٤٣٦/٢ ، معجم مقاييس اللغة ١٥/٣ ، مختارات شعر العرب ٦١ ، المباحث الكاملية ٢٥٨/٢ ، المنهاج الجلي ٢٣٥ أ ، شرح الكافية ٤٥/١ ، لسان العرب ٣٢٥/٤ (زفر) ، ٦٧٢/١١ (نقل) ، الخزانة ١/١٨٥ - ٢٠٠ .

باب [ما جاء من المعدول على فعال ^(١)]

قوله : وهي مطردة في الثلاثي دون غيره على رأي ^(٢) .

يعني رأي سيبويه ^(٣) .

وقوله : وإما صفة غالبية وهي ضربان مختص بالنداء ^(٤) .

مثاله : يا فساق ^(٥) ويا غدار ^(٦) .

وقوله : وغير مختص به ^(٤) .

مثاله : جَعَار ^(٧) وحَلَّاق ^(٨) والذي هو غير مختص بالنداء من هذين الضريين هو من الصفات الغالبة دون المختص بالنداء لأن (جَعَار) معدول عن الجاعرة وهي ^(٩) صفة غالبية على الضبع دون غيرها ^(١٠) مما يَجْعَر وليس كذلك يا فساق ويا غدار لأن هاتين الصفتين ليستا غالبيتين على بعض من يوصف بهما دون بعض كجَعَار ^(١١) ، ولكنهما يقعان على كل من يقصد من يوصف بالفسق والغدر [مختصين بالنداء ^(١)] ، فأشبهها جَعَار وحَلَّاق في اختصاصهما ، أو أجرى على أحد النوعين ما أجرى على

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٥ ب ، وقيله : « فعال إما اسم فعل الأمر كنزال » .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فَعَل أو فَعُل أو فَعِل ، ولا يجوز من أفعل ، لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك فَرَقَارٍ وعَرَعَار » ، الكتاب ٤١/٢ .

(٤) الجزولية : ٣٥ ب .

(٥) رجل فاسق وفسيق وفسق دائم الفسق والأنثى فساق . اللسان ٣٠٨/١٠ (فسق) .

(٦) الغدر ضد الوفاء بالعهد ، يقال للذكر غَدَر والأنثى غَدَار كَقَطَام ، وهما مختصان بالنداء في الغالب .

اللسان ٨/٥ (غدر) .

(٧) جَعَار : اسم للضبع لكثرة جعرها . اللسان ١٣٩/٤ (جعر) .

(٨) حَلَّاق : مثل قطام المنية . اللسان ٦٦/١٠ (حلق) .

(٩) وهي معادة في : أ .

(١٠) انظر هذا في اللسان ١٣٩/٤ (جعر) .

(١١) ب : كالجاعرة .

الآخر أذلفهما في الذكر كقوله تعالى : ﴿ نَسِيًا حُوتَهُمَا ... ﴾ ^(١) كذلك ^(٢) القول في جميع الصفات المعدولة في النداء .

وقوله : فيما يقع له ^(٣) .

يعني من الجنس يعني أن حَلَّاقٍ معدول [عن الصفات الغالبة ^(٤)] ولا يخص شيئاً من جنس المنايا ، كما أن فَجَّارٍ لا يخص شيئاً من جنس الفجور ، وهو علم لهذا الجنس وسنذكره بعد فيما هو علم للجنس وهما يستويان في حكم البناء على الكسر خاصة على ما سيأتي ^(٥) .

وقوله : وإمّا علم ^(٦) .

وهو عطف ^(٧) على قوله : إمّا اسم فعل الأمر وإمّا صفة .

وقوله : إمّا شخصي ^(٨) .

مثاله : حَدَّامٍ ^(٩) وَقَطَّامٍ ^(١٠) .

وقوله : وإمّا جنسي ^(٨) .

مثاله : فَجَّارٍ للفجور وَيَسَّارٍ للميسرة ، وَيَدَّادٍ للتبدد .

وقوله : وما كان منها علماً شخصياً في أصل وضعه ^(٦) .

هو نحو حذام وقطام المتقدمين .

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَلَمًا بَلَعًا مَجْمَعٌ بَيْنَهُمَا فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ ، الكهف ٦١ .

(٢) ب : وكذلك .

(٣) الجزولية : ٣٥ ب ، وقبله : « فغير المختص يجري مجرى العلم الجنسي » .

(٤) تكملة من : ب . (٥) انظر ص : ٩٩٠ - ٩٩١ .

(٦) الجزولية : ٣٥ ب . (٧) ب : علم .

(٨) الجزولية : ٣٥ ب ، « والعلم منها اما » .

(٩) حذام : اسم امرأة معدول عن حاذمة . اللسان ١١٩/١٢ (حذم) .

(١٠) قطام : اسم امرأة معدول عن فاعله . اللسان ٣٠٦/٦ (رفش) ، ٤٨٩/٢ (قطم) .

وقوله : أو نقل إليه من البواقي .

مثاله : نزال اسم امرأة وكذلك / ١٧٤ فساق وحلاق ويسار ويداد .

وقوله : جعله بنو تميم من باب ما لا ينصرف ^(١) .

أي لم يبنوه على الكسر ولكنهم أعربوه إعراب اسم لا ينصرف .

وقوله : إلا أن يكون في آخره راء ^(١) .

مثاله : حضار ^(٢) وسفار ^(٣) لبقعتين ووبار ^(٤) لقبيلة .

وقوله : فإنهم يبنونه على الكسر في الغالب ^(١) .

استظهر به على مثل قول الشاعر ^(٥) :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ ^(٦)

(١) الجزولية : ٣٥ ب .

(٢) حضار : جبل بين البصرة واليمامة وهو إلى اليمامة أقرب . معجم البلدان ٢/٢٦٧ ، قال ابن منظور :

« وحضار اسم لكوكب » ، اللسان ٦/٣٠٦ (رقص) .

(٣) سفار : منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة وهو لبني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم . معجم

البلدان ٣/٢٢٣ .

(٤) وبار : قبيلة من العرب العاربة هي : وبار بن أميم بن لاوذ بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام .

انظر : جمهرة أنساب العرب ٤٦٢ . وذكر ابن منظور أن وبار اسم أرض . انظر : اللسان ٦/٣٠٦ (رقص) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس .

(٦) من مجزؤ البسيط من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تَرَوْا إِزْمَأْ وَعَادًا أُودِيَ بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

قال ناشر الديوان د . محمد محمد حسين : « والقصيدة مع هذا ضعيفة البناء مضطربة النظم ، مملوءة

بالزحافات والعلل التي تنفر منها الأذن في بعض الأحيان » ، ديوان الأعشى ٣٣٠ .

ويروى بيت الشاهد : « ومر حد » . الديوان ٣٣٠ . « فهلكت عنوة » ، المقتضب ٣/٥٠ .

الشاهد فيه : رفع (وبار) وكان حقها البناء على الكسر ، فجاءت على اللغة القليلة .

الديوان ٣٣١ ، الكتاب ٤١/٢ ، المقتضب ٣/٥٠ ، ٣٧٦ ، الأصول ٨٩/٢ ، شرح الكتاب ٤/١١٨ ،

شرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٠ ، فرحة الأديب ٢٠٥ - ٢٠٦ ، المخصص ٦٧/١٧ ، الأمل الشجرية ٢/١١٥ ،

المفصل ١٦٠ ، المرجل ٩٥ ، شرح المفصل ٤/٦٤ - ٦٥ ، المباحث الكاملية ٢/٢٦٢ ، شرح الجمل ٢/٢٤٤ ،

المغرب ١/٢٨٢ ، المقاصد النحوية ٤/٣٥٨ - ٣٦١ ، الدرر اللوامع ١/٨ - ٩ .

وهو مذهب لبعض التميميين (١) .

(١) قال الأبيدي : « وإنما بنوا ما فيه الراء ووافقوا أهل الحجاز لأن من لغة بني تميم الإمالة ، والراء المكسورة توجب الإمالة ، فبناه أكثرهم على الكسر ، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف » ، شرح الجزولية ٢/ص ١٩٩ ، وانظر : المنهاج الجلي ٢٣٧ ب .

باب [الاستثناء ^(١)]

قوله : وخلا وعدا المقرونتان بما ^(٢) .

هذا هو رأي الجمهور ^(٣) وأما الجرمي ^(٤) فأنهما يجوز أن يكونا عنده حرفين مع (ما) حكى ذلك عن بعض العرب في باب الجر من كتاب الفرخ ^(٥) ، ووجه ذلك زيادة (ما) ^(٦) .

والعلة في كونهما فعلين عند لحاق ما لهما أن (ما) تلك مصدرية ، وما المصدرية لا توصل إلا بالأفعال .

وقوله : خلا وعدا العاريتان من (ما) ^(٧) .

هذا رأي الأخفش ^(٨) ، وأما سيبويه فخلا عنده مترددة بينهما ، والفعلية فيها أكثر

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١٣٦ ، وقبله : « ومن الأفعال ليس ولا يكون » .

(٣) انظر رأي الجمهور في : الكتاب ١/٣٧٧ ، المقتضب ٤/٤٢٧ ، الأصول ١/٢٨٧ ، الجمل ٢٣٣ ، الإيضاح العضدي ٢١٠ .

(٤) أبو عمر الجرمي (.... - ٢٢٥ هـ) .

صالح بن اسحاق الجرمي البجلي ولاء أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب وأبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وغيرهم . وأخذ عنه المبرد ، وكان - رحمه الله - حسن المذهب صحيح الاعتقاد له كتاب الأبنية ، والفرخ والعروض وغيرها .

« أخبار النحويين البصريين ٨٤ - ٨٩ ، تاريخ بغداد ٩/٣١٣ - ٣١٥ ، إنباه الرواة ٢/٨٠ - ٨٣ ، البيغة ٨/٩ - ٩ » .

(٥) قال القفطي : « وله - يعني الجرمي - في النحو كتاب جيد يعرف بالفرخ ، معناه فرخ كتاب سيبويه » ، إنباه الرواة ٢/٨١ . ولم أقف عليه .

(٦) انظر رأي الجرمي في : المباحث الكاملية ٢/٢٦٦ ، شرح الجزولية ٢/ص ٢٢٣ ، المنهاج الجلي ٢٣٩ ب ، الارتشاف ٢/٣١٨ ، منهج السالك ١/١٧٥ ، توضيح المقاصد ٢/١٢٣ .

(٧) الجزولية : ١٣٦ ، وقبله : « ومن المترددة بين الحروف والأفعال ... » .

(٨) ذكر كثير من النحاة أن الأخفش يرى حرفيتهما ، قال اللورقي : « والأخفش يرى أنهما حرفان عند عرائثهما من (ما) » .

« المباحث الكاملية ٢/٢٦٦ ، المنهاج الجلي ٢٣٩ ب ، الارتشاف ٢/٣١٨ ، ونص الأخفش الذي نقله =

عنده ، وعدا عنده فعل ليس إلا ^(١) .

وقوله : ومما اتفق عليه أن يكون حرفا واختلف في أنه يكون فعلا حاشا ^(٢) .

هو ^(٣) رأي المبرد والمازني ، أعني كونها فعلا ^(٤) ، وحكى المازني : اللهم اغفر لي ولئن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ^(٥) .

ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر ^(٦) ، وكأن تلك الحكاية شاذة عنده ^(٧) ، فلم يعتد بها أو لم يسمعها ، ويقوى مذهبه في ذلك أنها لا تكون صلة لما كما تكون عدا وخلا صلتين لها ولو كانت فعلا لكانت صلة لما المصدرية كما يكونان صلتين لها ويقويه أيضا أنك تقول : حاشاي ولا تقول : حاشاني ولو كانت فعلا للزمت نون الوقاية .
وقوله : وهو ما استثنى بإلا في الإيجاب ^(٨) .

مثاله : قام القوم إلا زيدا إذا كانت (إلا) استثناء .

وقوله : أو ما في حكمه ^(٨) .

مثاله : ما أكل أحد إلا طعامك إلا زيدا / ١٧٤ ب .

= أبو حيان صريح في الجر بخلا وجواز النصب بعدا . قال أبو حيان : « قال الأخفش الأوسط كل العرب يجرون بخلا ، وقد زعموا أنها ينصب بها ، وذلك لا يعرف ، وأما عدا فإنهم ينصبون بها ويجرون فإذا جروا فهو حرف جاء لمعنى وضع للجر بمنزلة (من) وإذا نصبوا فهو فعل كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا وكذلك تفسير خلا انتهى » ، منهج السالك ١٧٥/١ .

(١) انظر رأي سيبويه في : الكتاب ٣٧٧/١ .

(٢) الجزولية : ١٣٦ . (٣) ب : هذا .

(٤) انظر رأيهما في : المقتضب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٨٨/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٥/١ ، شرح المفصل ٨٥/٢ ، المباحث الكاملية ٢٦٧/٢ ، المنهاج الجلي ٢٤٠ أ ، شرح الكافية ٢٤٤/١ . وغيرها .

(٥) انظر المصادر السابقة عدا المقتضب والتبصرة .

(٦) قال - رحمه الله تعالى - : « وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ، الكتاب ٣٧٧/١ ، وأنكر النصب بها مع (ما) فقال : « ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما » ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٧) لم ترد هذه الحكاية في الكتاب . ولم أقف على من نسب الشذوذ في هذه القضية إلى سيبويه قبل الشارح ، وتابع الشارح اللوري في المباحث الكاملية ٢٦٨/٢ ، والرضي في شرح الكافية ٢٤٤/١ .

(٨) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

وقوله : وهو ^(١) الاستثناء المقدم بإلا ^(٢) .

مثاله : ما قام إلا زيدا أحد .

وقوله : والمنقطع الذي لا يمكن أخذه بدلا ألبته ^(٣) .

مثاله : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ... ﴾ ^(٤) وامتناع أخذه بدلا لأن التقدير في الآية : لا عاصم في الوجود اليوم من أمر الله إلا من رحم ، فإذا جعلنا من رحم بدلا لم يكن إلا بدل بعض من كل لأن المرفوع بعد إلا على البديل لا يكون إلا كذلك ، ومحال أن يكون من رحمه الله بعض العاصمين ، إذا أخذ عاصم على بابه من أنه اسم فاعل ، فإن ^(٥) جعلته [بمعنى] ذا عصمة وأردت به المعصوم لم يكن من المستثنى المنقطع ، وإنما هو استثناء متصل فيصح إذ ذاك فيه البديل لأنه بعض المعصومين إذ ذاك .

ووجه آخر في امتناع أخذ [إلا من رحم] بدلا وهو أن البديل في تقدير الحلول محل الأول وإذا أحللنا من رحم محل المبدل منه فإنما نقول ليس في الوجود إلا من رحم لأننا نحذف المبدل منه وهو عاصم ، ونقيم إلا من رحم مقامه ، ونحذفه نحذف اليوم من أمر الله لأنهما إنما هما معمولان [له ^(٦)] من جهة المعنى فيبقى ليس في الوجود إلا من رحمه الله وهذا المعنى ليس بصحيح لأن في الوجود غير من رحمه الله من هؤلاء كثيرا .

وقوله : وأحد المكررين ^(٧) .

مثاله : ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرو وإنما لم يجوز رفع المكررين معا لأنهما لو رفعوا لم يرتفعوا إلا على البديل من أحد ، والبديل في تقدير الحلول محل الأول فإذا رفعتهما على البديل وقدرت حلولهما محل أحد صار التقدير ما قام إلا زيد إلا عمرو وكانا فاعلين لقام كما كان أحد فاعلا لها والفعل لا يرفع اسمين من غير حرف اشتراك .

(١) ب : وهذا .

(٢) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٣) تمامها : ﴿ وَحَالٌ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُفَرِّقِينَ ﴾ [هود : ٤٣] .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : فلو .

(٦) تكملة من : أ .

وقوله : وما استثنى بالفعل ^(١) .

مثاله : قام ^(٢) القوم ليس زيدا ولا يكون ^(٣) عمرا وما عدا بكرا وما خلا محمدا .

[وقوله ^(٤)] : وإما واجب جره وهو ما استثنى بالأسماء والحروف سوى ^(١) إلا .

مثاله : قام القوم سوى زيد وغير عمرو وخلا محمد وعدا بكر فيمن / ١٧٥
جعلهما حرفين وحاشا بكر في مذهب الأكثر ^(٥) .

وقوله : وإما جائز فيه النصب والبدل من مضمّر ^(٦) .

مثاله : ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا وإلا زيد إذا جعلت الاستثناء من المضمّر في يقول فإنه يجوز في زيد ^(٧) النصب والبدل ، لأن يقول منفي في المعنى والاستثناء من المنفي جائز فيه البدل والنصب ، فإن جعلت إلا زيدا مستثنى من أحد كان فيه وجهان النصب على البدل والنصب على الاستثناء ولم يكن للرفع وجه ولا يكون ذلك إلا فيما هو منفي في المعنى مما يوجه النفي في اللفظ على غيره ، فإن لم يكن منفيا في المعنى ولا توجه النفي عليه في اللفظ كقوله ما ضربت أحدا يفعل ذاك إلا زيدا لم يكن في ^(٨) الاستثناء من المضمّر فيه إلا النصب لأنه استثناء من موجب لأن النفي لم يتوجه عليه في اللفظ ولا في المعنى ، وسيأتي هذا المعنى بعد في كلام المؤلف ^(٩) .

وقوله : أو من ظاهر ^(١٠) .

مثاله : ما قام القوم إلا زيدا أو إلا ^(١١) زيد .

(١) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٢) في ب : ما قام . (٣) ب : وما يكون .

(٤) تكملة من : ب . (٥) انظر ما سبق ص : ٩٩٣ - ٩٩٤ .

(٦) الجزولية : ٣٦ وليس فيها (من مضمّر) .

(٧) ب : فيه . (٨) ب : من .

(٩) انظر ص : ٩٩٧ .

(١٠) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، وهو معطوف على قوله : جائز فيه النصب والبدل

من مضمّر

(١١) ب : وإلا .

وقوله : والبدل من الظاهر أحسن ^(١) .

يعني في : ما قام القوم إلا زيد ، وما قام القوم إلا زيدا ، وأما البدل من المضممر في نحو : ما أظن أحدا يقول ذاك ^(٢) إلا زيد ، فالنصب أجود منه لأن البدل إنما هو حمل على المعنى لا على اللفظ والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين .

وقوله : ولا يبدل من مضمّر إلا ^(٣) أن يرجع إلى مبتدأ في الحال ^(١) .

أي لا يجوز ما ضربت أحدا يوحد الله إلا زيد على البدل من المضمّر ، بل لا يكون فيه إلا النصب ، ويريد بقوله إلا أن يرجع إلى مبتدأ في الحال مثاله : ما أحد يقول ذاك إلا زيدا وإلا زيد .

وقوله : أو في الأصل ^(٤) .

مثاله : ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا وإلا زيد .

وقوله : وهو ما استثنى بإلا في النفي ^(٤) .

مثاله : هذا قد تقدم ^(٥) .

وقوله : والنهي ^(٤) .

مثاله : لا يقيم أحد إلا زيد وإلا زيدا .

وقوله : والاستفهام ^(٤) .

مثاله : هل قام أحد إلا زيد وإلا زيدا .

١٧٥/ب وقوله : وإما جائر فيه الجر والرفع ^(٦) ، والجر أحسن ^(٧) .

(١) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، وهو معطوف على قوله : جائر فيه النصب والبدل من

مضمّر

(٣) ب : الى .

(٢) ب : ذلك .

(٤) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٥) انظر ما سبق ص : ٩٩٦ - ٩٩٧ .

(٧) الجزولية : ٣٦ .

(٦) ب : الرفع والجر .

وهو ما استثنى بلا سيما مثاله : قام القوم لا سيما زيد ولا سيما زيد ، وحكى
غيره النصب ^(١) في مثل ^(٢) :-

... لا سَيِّما يوماً بدارة جُلُجُلٍ ^(٣)

وأرى أن النصب لا يكون بعد لا سيما إلا أن يكون المستثنى نكرة لأن انتصابه
كانتصاب : على التمرة مثلها زيدا ^(٤) ، وكذا قال الفارسي في التذكرة ، والتمييز لا يكون
إلا نكرة ولا وجه للنصب في المعرفة .

وقوله : وأما [ما ^(٥)] حكمه مع أداة ^(٦) الاستثناء حكمه لو لم تقترن به ^(٧) .

وهو ما فرغ له الفعل مثاله : ما قام إلا زيد ^(٨) وما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا
بزيد .

(١) كالزخشي قال : « والرابع : جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس :-

ولا سَيِّما يوم بدارة جُلُجُلٍ

يروى مجرورا ومرفوعا وقد روى فيه النصب » . الفصل ٦٨ - ٦٩ ، وانظر أيضا : شرح الفصل
٨٦/٢ - ٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ ، والمنهاج الجلي ٢٤٣ ب .

(٢) قول امرئ القيس .

(٣) عجز بيت من البحر الطويل من معلقته وقد تقدم مطلعها ، وصدر البيت :-

أَلَا رَبُّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ ...

سي : بمعنى مثل ، جلجل : اسم غدير وقيل موضع بديار كندة . انظر : الخزانة ٤٤٥/٣ ، ٤٥١ - ٤٥٢ .

الشاهد فيه : « يوم » فقد روى مرفوعا ومنصوبا ومجرورا .

الديوان ١٠ ، الفصل ٦٩ ، شرح الفصل ٨٦/٢ ، ٨٧ ، شرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ ، شرح الجزولية
٢/ص ٢٢٤ ، المنهاج الجلي ٢٤٣ ب ، شرح الكافية ٢٤٩/١ ، الارتشاف ٣٢٨/٢ ، رصف المباني ٢٧٠ ، الجنى
الداني ٣٣٣ ، ٤٢٠ ، المغني ١٤٩/١ ، ٣٤٧ ، ٤٧٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٤١٢/١ ، الخزانة ٤٤٤/٣ -
٤٥٩ ، شرح أبيات المغني ٢١٦/٣ - ٢١٩ .

(٤) قال ابن مالك : « فإن وقع بعد لا سيما غير ظرف امتنع نصبه إلا أن يكون نكرة فيجوز نصبه على

التمييز » ، شرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) معادة في : أ .

(٨) ب : زيدا .

(٧) الجزولية : ٣٦ أ .

باب [المنفي بلا ^(١)]

قوله : شرط ^(٢) وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وألا يفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة ^(٣) .

معنى وجوب بناء الاسم ألا يجوز معه غيره ، وهذه الشروط التي ذكر يجوز معها أن تعمل (لا) عمل ليس ، فكان ينبغي [له ^(١)] ألا يقول : شروط وجوب بناء الاسم ، ولكن شروط [وجوب ^(١)] بناء الاسم أو عمل (لا) وعمل (لا) عمل ليس - وامتنع وجهان وهما الإلغاء والنصب ، فإن تكررت جاز الرفع ، مثاله : لا رجل في الدار ولا امرأة .

قوله : ومتى ^(٤) فصل بينهما وجب الرفع ^(٣) .

مثاله : لا في الدار رجل ولا امرأة .

وقوله : ولزم التكرار ^(٣) .

كان ينبغي له أن يقيد هنا بقوله : في رأي الأكثر ، كما قيده بعد ^(٥) لأن الأكثر هنا وهناك واحد .

وقوله : وإن وليها وكان نكرة مضافا ^(٣) .

مثاله : لا غلام رجل أحسن منه ولا مثلك فيها .

وقوله : أو مشبها بالمضاف ^(٣) .

مثاله : لا ضاربا زيدا فيها .

وقوله : هنا وجب النصب ^(٣) .

ليس بصحيح لأنه يجوز في هذا النوع الرفع على إعمال (لا) عمل ليس فكان حقه أن يقول : وجب / ١٧٦ أ النصب أو إعمال ^(٦) (لا) عمل ليس .

(٢) ب : شروط .

(٤) ب : وإن .

(٦) ب : وأعمل .

(١) تكلمة من : أ .

(٣) الجزولية : ٣٦ أ .

(٥) انظر ص : ١٠٠٠ .

وقوله : هنا وإن فصل بينهما وجب الرفع ولزم أن يتكرر ^(١) .

وهذا أيضا مقيد برأي الأكثر .

وقوله : وإن كان معرفة وجب الرفع ولزم التكرار ^(١) .

مثاله : لا زيد في الدار ولا عمرو .

وقوله : على رأي الأكثر ^(١) .

استظهر به على مذهب ^(٢) أبي العباس ^(٣) الذي لا يلزم التكرار مع الالغاء .

وقوله : وإذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده ^(٤) ... إلى آخره .

لا يكون ذلك عند الجمهور ، وقد تقدم له نحو كلامهم في : ألم وألما ^(٥) ، وإنما يكون هذا الذي قاله إذا لحقتها همزة الاستفهام ولم يكن في الكلام معنى التمني ، فكأنه جعل هذا تجريدا للاستفهام بما فيه من تجريده من معنى التمني ، وليس بتجريد استفهام كما زعم ، فإن ذلك لا يكون إلا حيث الإنكار والتوبيخ كقوله ^(٦) :-
أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً ^(٧)

(١) الجزولية : ٣٦ ب . (٢) ب : رأي .

(٣) هذا ظاهر كلامه . انظر : المقتضب ٣٥٩/٤ وهامش المحقق ٦ من الصفحة نفسها ، وانظر أيضا ٣٦٠/٤ وهامش المحقق ٣ .

(٤) الجزولية : ٣٦ ب ، وبعده : « أو للعرض أو للتمني فحكمها حكمها عارية منه » .

(٥) انظر ص : ٤٨٦ وما بعدها .

(٦) هو حسان بن ثابت - رضي الله عنه .

(٧) صدر بيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَائِخِ

وعجزه :-

..... إلا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيْرِ

القصيدة في هجاء رهمط النجاشي الشاعر ، حار بن كعب : مرخم حارث يعني الحارث بن كعب المجاشعي رهمط النجاشي . الأحلام : جمع حلم وهي العقول .

ولا أعرف أحدا [ممن يحرر عبارته ^(١)] يقول : إن ألف الاستفهام يلحق أداة نفى فتكون الألف لمجرد الاستفهام كما قاله هذا المؤلف إلا أن ^(٢) يتسامح ^(٣) في التجريد [ويريد به التجريد ^(٤)] من معنى التمني خاصة وهو بعيد .
وقوله : أو للعرض ^(٥) .

خطأ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوبا بإضمار فعل .
وقوله : فحكمها ^(٦) عارية منها ^(٥) .

يكون هذا على إطلاقه في مذهب المبرد ^(٧) ، وأما في مذهب سيبويه فإنما يكون ذلك في التي للتوبيخ والإنكار ^(٨) لا في التي للتمني ، لأن التي للتمني لا يجوز فيها

= الجوف : جمع أجوف وهو الخالي الجوف ، الجماخير : جمع جمخور : وهو العظيم الجسم الخوار ، التجشوء : هو خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة ، التناير : جمع تنور وهو ما يخبز فيه . الخزانة ٧٢ - ٧١/٤ .

الشاهد فيه : أن الهزمة هنا لحقت للإنكار والتوبيخ لا لمجرد الاستفهام .

الديوان ٢٧١ ، الكتاب ٣٥٨/١ ، الجمل ٢٤٠ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٢/١ ، شرح أبيات سيبويه ٥٨٨/١ - ٥٩٠ ، فرحة الأديب ٢٠٨ - ٢١٢ ، الحلل ٣٢٨ ، وانظر ٢٣٠ - ٢٣٤ ، المباحث الكاملية ٢٨٥/٢ ، شرح الجزولية ٢/٢٣١ ، المناهج الجلي ٢٤٨/٢ ، شرح الكافية ٢٦١/١ ، المغني ٧٢/١ ، ٣٨٦ ، المقاصد النحوية ٣٦٢/٢ - ٣٦٥ ، الخزانة ٦٩/٤ - ٧٩ ، الدرر اللوامع ١٢٨/١ .

ويروى بيت لخداش بن زهير هو :-

ألا طَعَّانَ ولا فُرْسَانَ عاديةً إلا تَجَشَّوْكُمْ عند التنايُسر

ويروى ألا جفان . من قصيدة لخداش مطلعها :-

أبلغ أبا كَتَفٍ إما عرضت به والأُ بَجَرَيْنِ ووهباً وابنَ مَنْظُور

انظر : ديوان خداش بن زهير ٧٥ .

(٢) ب : لأن .

(١) تكملة من : أ .

(٤) تكملة من : ب .

(٣) ب : التسامح .

(٦) معادة في : ب .

(٥) الجزولية : ٣٦ ب .

(٧) هذا رأي المازني ذكره المبرد مفصلاً في : المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ ، ونسب لهما معا في : شرح

الكافية ٢٦٢/٢ .

(٨) ب : لا الإنكار .

الإلغاء ولا الحمل على الموضع ^(١) .

وقوله : ونعت الاسم المبني مع لا جائز فيه إذا وليه وكان مفردا الرفع والنصب وجعله مع المنعوت كخمسة عشر ^(٢) .

مثاله : لا رجل عاقل وعاقلاً ولا رجل عاقل .

وقوله : وإن كان مضافاً ^(٣) .

مثاله : لا رجل مثلك على اللفظ ومثلك على الموضع .

وقوله : أو مشبهاً به ^(٣) .

مثاله : لا رجل في الدار ضارباً زيداً على اللفظ وضاربٌ زيداً على الموضع .

وقوله : أو فصل بينهما ^(٢) .

مثاله : لا رجل في الدار عاقلاً على اللفظ وعاقلاً على الموضع .

وقوله : لم يجعلاً كشيء واحد ^(٢) .

أي لا يقول : لا رجل / ١٧٦ ب مثلك على جعل الاسمين اسماً واحداً ، ولا يقول أيضاً لا رجل ضاربٌ زيداً على جعلهما أيضاً كذلك ، ولا تقول أيضاً : لا رجل في الدار عاقل على جعلهما أيضاً كذلك .

وقوله : وحكم ^(٤) المعطوف نسقاً حكم النعت في النصب ^(٢) .

مثاله : لا رجل وامرأة في الدار وعليه ^(٥) :-

(١) قال سيبويه : « واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التثني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر ، ويسقط النون والتثني في التثني كما سقط في الخبر فمن ذلك : ألا غلام لي » ، الكتاب ٣٥٩/١ .

(٢) الجزولية : ٣٦ ب .

(٣) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٤) ب : وحكي .

(٥) قول رجل من عبد مناة بن كنانة . انظر : تخلص الشواهد ٤١٣ ، وزعم محب الدين أفندي أن قائله الفرزدق . انظر : شرح شواهد الكشف ٣٩٨ ، والدرر اللوامع ١٩٨/٢ ، أسطورة الأبيات الخمسين ٧٥ - ٧٦ ، ويرده أمران : أولهما : أن ديوان الفرزدق المطبوع خال من هذا البيت . وإنما فيه عجز قريب من عجز هذا البيت ، =

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ^(١)

و ^(٢) :-

لَا تَسَبَّ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ ^(٣)

= وهذا لا يكفي لأن ينسب البيت إلى الفرزدق من أجل هذا فقد نرى البيتين يتفقان في كل الكلمات عدا كلمة وقد يتفقان تماما والقائلان مختلفان .

ثانيهما : نص كثير من الأئمة على أن قائله مجهول . انظر تخريج البيت .

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه :-

..... إذا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

ورواية ابن الأنباري للعجز :- إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا . شرح القصائد السبع ٢٨٨ .

المجد : العز والشرف ، ارتدى : لبس الرداء ، والرداء ما يستر النصف الأعلى ، تأزرا . لبس الإزار ، والازار : الثوب الذي يستر النصف الأسفل . انظر : الخزنة ٦٨/٤ - ٦٩ .

الشاهد : عطف ابنا بالنصب على محل اسم (لا) .

الكتاب ٣٤٩/١ ، معاني القرآن ١٢٠/١ ، المقتضب ٣٧٢/٤ ، شرح القصائد السبع ٢٨٨ ، الإيضاح المعصدي ٢٤١ ، البصريات ٤٨٨/١ ، اللمع ١٣٠ ، المفصل ٧٩ ، شرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٠ ، المنهاج الجلي ٢٤٩ ، شرح الكافية ٢٦٠/١ ، تخلص الشواهد ٤١٣ - ٤١٤ ، المقاصد النحوية ٣٥٥/٢ - ٣٥٨ ، الخزنة ٦٧/٤ - ٦٩ .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - أنس بن العباس بن مرداس السلمي .

ب - أبو عامر بن حارثة السلمي جد العباس بن مرداس شاعر جاهلي .

انظر : شرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، ونسبت بعض أبياته إلى شقران السلامي . أو بعض الإشكرين .

انظر : المجتنى ٩٥ ، الأمالي ٧٢/٣ .

(٣) صدر بيت من البحر السريع وعجزه :-

..... اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ويروى :-

..... اتَّسَعَ الْفَتَقُ عَلَى الرَّاقِقِ

ورجح الأخير ابن هشام . انظر : تخلص الشواهد ٤٠٧ . وهو من قصيدة مطلعها :-

أَعْرِفْ أَخْوَالِي وَأَدْعُوهُمْ كَأَنَّ أُمِّي ثُمَّ مِنْ بَارِقِ

الرائق الذي يلحم الفتق . انظر : تخلص الشواهد ٤٠٧ .

الشاهد : عطف (خلة) بالنصب على اسم (لا) المبني .

وقوله : والرفع ^(١) .

مثاله : لا رَجُلَ وامرأة في الدار وعليه ^(٢) :-

لا أُمُّ لي إن كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ ^(٣)

قوله : [لا ^(٤)] في التركيب ^(١) .

أي أن قولك : لا رجل وامرأة في الدار على جعل الاسمين مع لا اسما واحدا غير

= الكتاب ٣٤٩/١ ، الكامل ٩٧٧/١ ، الأصول ٤٤٦/٣ ، الأمالي ٨٢/٣ ، شرح أبيات سيويه ٥٨٣/١ - ٥٨٦ ، فرحة الأديب ١٢٦ - ١٢٩ ، النكت ١٣٩/١ - ٦٠٠ ، المفصل ٧٥ ، شرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، شرح الجمل ٢٥٣/١ ، ٢٧٥/٢ ، ضرائر الشعر ٥٤ ، تخلص الشواهد ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، المغني ٢٤٩/١ ، ٦٦٥/٢ ، شرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، ٦٠٢ ، شرح أبيات المغني ٣٤١/٤ - ٣٤٤ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ - ١٩٩ .

(١) الجزولية : ٣٦ ب .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - رجل من بني مذحج .

ب - همام بن مرة أخو جساس .

ج - ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي .

د - هني بن أحمر من بني الحارث بن كنانة .

هـ - رجل من بني عبد مناف .

انظر هذه الأقوال في : تخلص الشواهد ٤٠٨ - ٤٠٩ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

(٣) عجز بيت من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

أَصْغَرَ أَثْبِرِي وَاسْتَبْكَازِبِ وَأُخْوَك تَأْفَعُكَ الَّذِي لَا يَكْذِبُ

وصدره :-

هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّغَارُ بَعِيْهِ

... ..

الصغار : الهوان . انظر : تخلص الشواهد ٤٠٩ .

الشاهد فيه : جواز الرفع في (أب) المعطوف على اسم (لا) المبني .

الكتاب ٣٥٢/١ ، المقتضب ٣٧١/٤ ، الأصول ٣٨٦/١ ، الجمل ٢٣٩ ، الإيضاح العضدي ٢٤١ ،

الحجة ١٤١/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، المفصل ٧٩ ، شرح المفصل ١١٠/٢ ، شرح الجمل ٢٧٥/٢ ،

تخلص الشواهد ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، المقاصد النحوية ٣٣٩/٢ - ٣٤٣ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

(٤) تكملة من : أ .

جائز لمكان فصل حرف العطف بينهما .

وقوله : وخبرها مرفوع ^(١) .

مثاله : لا ضارباً زيداً أفضل منك بغير خلاف في أن (لا) هنا عاملة عمل إن ، وأما قولهم لا رجل أفضل منك ، فالخلاف فيه : هل هذا المرفوع خبر للـ وهو باق على ما كان عليه قبل بناء الاسم مع [لا ^(٢)] لأنها ناصبة له في الأصل قبل بنائه معها رافعه للخبر أو هو الآن خبر للمبتدأ لارتفاع حكم أن بالبناء مع لا ، فالمراد ^(٣) وكثير من المتأخرين ^(٤) يقولون : إنه مرفوع على أنه خبر لا ، وسيبويه يقول : إنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي [لا ^(٢)] والمبني معها في موضعه ^(٥) .

وقوله : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً ^(١) .

يقول : إن قولك : (لا رجل أفضل منك) ^(٦) لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخبر ^(٧) ، فيقولون : لا رجل ولا ينطقون بالخبر ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟

(١) الجزولية : ٣٦ ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال - رحمه الله تعالى - : « فلما كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إن) وأخواتها عليهما ، فأعملت عمل (إن) » ، المقتضب ٣٥٧/٤ .

و(إن) وأخواتها عنده : « تنصب الأسماء وترفع فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله نحو : ضرب زيداً عمرو » ، المقتضب ١٠٩/٤ .

(٤) قال بهذا الرأي الأخفش ومن المتأخرين الزمخشري في المفصل ٧٤ ، وابن الخشاب في المرتجل ١٧٧ ، وابن عيش في شرح المفصل ١٠٦/٢ - ١٠٧ .

(٥) قال - رحمه الله تعالى - : « قال الخليل يدل ذلك على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك ، ومثل ذلك : بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : بحسبك قول السوء ، وقال الخليل حين مثله : كأنك قلت : رجل أفضل منك » ، الكتاب ٣٥٣/١ ، وانظر ٣٤٥/١ .

(٦) معاد في : أ .

(٧) قال الزمخشري : « ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون : لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً » ، المفصل ٣٠ .

ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جوابا لقول قائل ذلك لفظا ولكنه جواب له تقديرا خاصة لا لفظا . فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلا لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلا بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بد في إثبات الخبر لأنه لا دليل عليه .

وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفا ^(١) .

/١٧٧/ استثناء ظرف لا أعلمه عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟

ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياسه وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع والاتساع إنما هو منقول ^(٢) .

= وانظر هاتين اللغتين عند السيرافي في : شرح الكتاب ٨٣/٣ ، وابن الحاجب في الكافية ٨٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٧/١ ، والرضي في شرح الكافية ١١١/١ .

(١) الجزولية : ٣٦ ب .

(٢) اخذ هذا النص بتصريف اللورقي في : المباحث الكاملية ٨٩/٢ ، ونسبه إلى الشارح وأخذه الرضي ناسبا إياه إلى الأندلسي في شرح الكافية ١١٢/١ .

باب [التمييز ^(١)]

قوله : إما فاعل ^(٢) .

مثاله : ﴿ ... وَاشْتَغَلَ ^(٣) الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(٤) وطاب زيد نفسا .

وقوله : وإما مفعول به ^(٥) .

مثاله : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٦) .

وقوله : وهو ضريان ظاهر ^(٧) .

مثاله : عندي رطل زيتا .

وقوله : ومقدر ^(٧) .

مثاله : عندي خمسة عشر درهما .

وقوله : فالظاهر لا يلزم ^(٧) .

يريد لأنك تقول عندي رطل زيت إن شئت .

وقوله : وأما بالنون ^(٨) .

مثاله : هم الطيبون أخبارا .

وقوله : وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية أو الجمع ^(٨) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٦ ب ، وقبله : « التمييز ينقسم قسمين منتصب عن تمام الكلام وهو شغل عنه فعله

بما يلابسه » .

(٣) أ ، ب : اشتغل .

(٤) تمام الآية : ﴿ ... وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم : ٤] .

(٥) الجزولية : ٣٦ ب ، وبعده : « شغل عنه الفعل الواقع به بما يلابسه » .

(٦) تمامها : ﴿ ... فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر : ١٢] .

(٧) الجزولية : ٣٦ ب ، وقبله : « ومنتصب عن تمام الاسم ، وتام الاسم إما بالتثنية » .

(٨) الجزولية : ٣٦ ب ، ويعني المنتصب عن تمام الاسم .

أي أنك تقول : هم طيبو أخبار ^(١) إن شئت ، وكذلك : هما طيبان خبرا وطيبا
خبر وعندي رطلان زيتا ورطلا زيت ، وقفيزان شعيرا وقفيزا شعير .

وقوله : وتلزم إذا كانت فيما يشبه الجمع ^(٢) .

يعني الأعداد من نحو عشرين وثلاثين وأربعين .

وقوله : وإما بالإضافة وتلزم ^(٣) .

مثاله : عندي ملء الإناء عسلا [لأنك لا تقول عندي ملء عسل .

وقوله : لزِم ^(٤) .

مثاله : ملء الإناء عسلا ^(٥) [كما تقدم .

وقوله : أو لم يلزم ^(٦) .

[يريد ^(٥)] نحو وقفيزان شعيرا لأنك تقول قفيزا شعير .

وقوله : فإن دخلت عليه (من) لزِم الجر ^(٧) .

مثاله : عندي ملء الإناء من عسل وقفيزان من شعير .

وقوله : وإذا سقط ما به التمام لزِم الجر ^(٨) .

مثاله : عندي رطل زيت [ورطلا زيت ^(٩)] وهم طيبو أخبار .

وقوله : وقد ألزموا حذف ما به التمام ^(٨) .

(١) معادة في : أ . (٢) الجزولية : ٣٦ ب - ٣٧ أ .

(٣) الجزولية : ٣٧ أ ، القسم الثالث مما انتصب عن تمام الاسم .

(٤) الجزولية : ٣٧ أ ، وقوله : « وكل موضع يثبت فيه التمام ... » .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) الجزولية : ٣٧ أ ، وبعده : « ولم يدخل على التمييز (من) لزِم فيه النصب » .

(٧) ليست في نسخة فاس ٣٧ أ وهي التيمورية ١٠١ .

(٨) الجزولية : ٣٧ أ . (٩) تكملة من : ب .

يعني التنوين والنون .

وقوله : إلا في الضرورة ^(١) .

استظهر على قوله ^(٢) :-

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَاماً ^(٣)

وقوله : في عشر كلمات ^(١) .

يعني من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألفا .

وقوله : ونون التثنية فيها ^(٤) / ١٧٧ ب في كلمتين ^(١) .

يعني في تثنية مائة وألف .

وقوله : وكل ما انتصب من التمييز ^(٥) [عن ^(٦)] تمام الاسم مفرد ^(٧) .

(١) الجزولية : ٣٧ أ .

(٢) الربيع بن ضبع الفزاري ، وقيل : يزيد بن ضبة والصحيح الأول .

(٣) صدر بيت من البحر الوافر من قصيدة سبق مطلعها ص ٧٦٦ وعجزه :-

فَقَدْ ذَهَبَ لِلذَّادَةِ وَالْفَقَاءِ

روى : أودى ، مكان ذهب ، ومكان اللذاذة : التخيل والمسرة والمروءة .

انظر : الخزنة ٣٨٠/٧ - ٣٨١ .

وصف في هذا البيت هرمه وذهاب مروءته ولذته .

الشاهد فيه : أنه لم يحذف ما به التمام وهو نون (مائتين) لضرورة الشعر وكان حقه أن يقول مائتي عام .

الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ١٦٦/٢ ، مجالس ثعلب ٢٧٥/١ ، الأصول ٣١٢/١ ، الجمل

٢٤٢ ، التبصرة والتذكرة ٣١٧/١ ، المخصص ٣٨/١ ، ١٣٢/٥ ، الحلال ٣٧ ، شروح سقط الزند ١٥٩١/٣ ،

المفصل ٢١٤ ، شرح المفصل ٢١/٦ ، ٢٣ ، المباحث الكاملية ٢٩٤/٢ ، شرح الجمل ٣٦/٢ ، المغرب

٣٠٦/١ ، شرح الكافية ١٥٤/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨١/٤ - ٤٨٢ ، الخزنة ٣٧٩/٧ - ٣٨٩ .

(٤) معادة في : أ .

(٥) أ : التنوين .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : مفردا .

وانظر الجزولية : ٣٧ أ .

- ليس هذا بلازم لأنك تقول عندي ملء الدار رجالا وملء الدار أمثالك (١) .
- وقوله : وكل ما انتصب منه عن تمام الكلام فجائز أن يجيء جمعا (٢) .
- مثاله : طبنا نفسا وأنفسا وقررنا به عينا وأعينا .

(١) انظر : المباحث الكاملية ٢/٢٩٥ .

(٢) الجزولية : ١٣٧ .

باب [أسماء الأفعال ^(١)]

قوله : [غير ^(٢)] المتعدي من أسماء الأفعال : مه ^(٣) .

معناه اكفف ، هذا تفسير المعنى ، وحقيقة تفسير الإعراب والمعنى انكف .

وقوله : وصه ^(٣) . معناه : اسكت .

وقوله : وإيه ^(٣) .

معناه زد هذا تفسير المعنى وحقيقة تفسير الإعراب [والمعنى ^(٤)] تماد ^(٥) أي تماد في حديثك .

وقوله : وإيها ^(٣) .

معناه كف عنا هذا تفسير المعنى وحقيقة تفسير الإعراب والمعنى فيه انكف عنا .

[وقوله ^(٤)] : وويها ^(٣) .

حقيقة تفسير إعرابه ومعناه انزجر وتسלט .

وقوله : وواها ^(٣) . معناه : أعجب .

وقوله : وهيت ^(٣) . معناه : أسرع .

وقوله : وهل وهيك وهيك وهيا كذلك ^(٣) .

وفي هيا لغتان كسر الهاء وفتحها ^(٦) .

وقوله : وقطك ^(٣) . معناه : اكتف وكذلك دونك .

وقوله : وإليك ^(٣) . معناه : تنح .

(١) أ : الإغراء ، والصواب ما أثبتته .

(٢) تكملة من : ب . (٣) الجزولية : ٣٧ أ .

(٤) تكملة من : أ . (٥) ب : تمادى .

(٦) هيا : زجر للإبل . وهي بكسر الهاء وفتحها . انظر : تهذيب اللغة ٦/ ٤٨٣ ، اللسان ١٥/ ٣٧٥ (هيا) .

وقوله : ودع ^(١) . معناه : انتعش وكذلك [دعاً لك و ^(٢)] دعدعا ^(٣) .

وقوله : وآمين ^(١) . معناه : استجب .

وقوله : وهلم في أحد معنيها ^(٤) .

معنى هلم أقبل واستظهر بقوله في أحد معنيها ^(٤) على هلم المتعدية ^(٥) في قولك هلم الثريد ^(٦) أي إيته ^(٧) .

وقوله : وحي ^(١) . معناه : أسرع وكذلك هلا .

وقوله : وحيهل في معنيين من معانيها ^(١) .

أي إذا كانت بمعنى أقبل فعديت بعلى أو بمعنى أسرع فعديت بالباء ، استظهر بهذا التقييد على حيهل المتعدية بمعنى إيت كذا ^(٨) .

وقوله : ومكانك ^(١) . معناه : اثبت .

وقوله : ويُعَدِّك ^(١) . معناه : تأخر .

[وقوله : وفرطك ^(١) . معناه : تقدم وكذلك أمامك .

وقوله ووراءك ^(١) . معناه : تأخر ^(٩)] .

(١) الجزولية : ٣٧ أ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) دعاء يقال للعائر . القاموس ٢١/٣ (د ع) .

(٤) ب : وجهيها . وانظر الجزولية : ٣٧ أ .

(٥) قال سيبويه : « واعلم أن ناساً من العرب يجعلون (هلم) بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل ، يقولون : هلمي وهلمها وهلموا » ، الكتاب ١٢٧/١ .

(٦) ثردت الخبز ثرداً : كسرتة وهشمتة . ومنه قيل : لما يهشم من الخير ويبل بماء القدر وغيره ثريد .

انظر : تهذيب اللغة ٨٨/١٤ ، الصحاح ٤٥١/٢ .

(٧) أ : آتية .

(٨) قال سيبويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم آت الصلاة أي

اتوا الثريد وأتوا الصلاة » ، الكتاب ١٢٣/١ .

(٩) تكملة من : أ .

وقوله : ونزال ^(١) . معناه : انزل .

وقوله : وتراك ^(١) . معناه : اترك .

وقوله : بداد ^(١) .

معناه : / ١٧٨ بدد وهو شاذ لأن هذا النوع حقه أن يكون في الثلاثي المجرد ، واستظهر بقوله في أحد معنيها على بداد بمعنى المصدر ^(٢) .

وقوله : ودباب ^(١) . معناه : دبي أو دب .

[وقوله ^(٣) :] وخراج ^(١) . معناه : اخرج .

وقوله : وقرقار ^(١) . معناه : قرقر وهو شاذ لما تقدم ^(٤) .

وقوله : وعرعار ^(١) . معناه : عرعر وهو شاذ لما تقدم ^(٤) .

وقوله : وشتان ^(١) . معناه بعد .

وقوله : ووشكان ^(١) .

معناه : سرع وواوها مثلثة ^(٥) وكذلك سرعان في المعنى خاصة .

[وقوله ^(٣) :] وأف ^(٦) .

معناه : أتضجر وفيها لغات كثيرة ضم الفاء وفتحها وكسرها وتنوينها في الثلاثة

(١) الجزولية : ٣٧ أ .

(٢) قال الأبيدي : « إن بداد بمعنى تبدد وهو شاذ لكونه مبنيًا من غير الثلاثي ، واستظهر بقوله : في أحد معنيها على بداد التي بمعنى المصدر وهو البدة والمبادة قال الجعدي : -

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْتُو بِالصَّعِيدِ بَدَادِ »

شرح الجزولية ٢/ص ٢٤٠ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) لأنه من غير الثلاثي . انظر ما سبق ه : ٢ .

(٥) وشكان ما يكون ذلك مثلثاً أي سرع القاموس ٣/٣٣٤ (وشك) .

(٦) أ : وأو .

وأفي ممال ، وأف ساكنة الفاء خفيفة ^(١) .

وقوله : وهيهات ^(٢) . معناه : بُعَدَ .

وقوله : وإليّ ^(٢) . معناه : أتنحى ^(٣) .

وقوله : ومن المتعدى [رويد ^(٢)] .

معناه : أُمِهْلْ أو دَع [^(٢)] .

وقوله : وهلم ^(٢) .

معناها هنا إيت المتعدية في قولك إيت كذا ^(٤) .

وقوله : وهات ^(٢) . معناه : أعط .

وقوله : وهاء ^(٥) .

معناه : خذ والهمزة تصرف تصرف الكاف في هاءك ^(٦) ، وربما قبل هاك ^(٧) .

وفي لغة أخرى ها بهمزة ساكنة ^(٨) كَهَبْ وكَحَفْ وكَصَنَ ^(٩) ، وها بألف

(١) ذكر الشارح هنا ثمانى لغات على هذا النحو أَفْ أَفْ أَفْ . أَفْ أَفْ أَفْ ، وأفي ، أف . وزاد غيره أفي وأفة .

انظر هذه اللغات في : المقتضب ٢٢٣/٣ ، تهذيب اللغة ٥٨٨/١٥ - ٥٨٩ ، الخصائص ٣٧/٣ - ٣٨ ، المخصص ٨١/١٤ ، اللسان ٦/٩ (أف) .

(٢) الجزولية : ٣٧.

(٣) قال سيبويه : « وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له : إليك ، فيقول : إليّ ، كأنه قيل له : تنح ، فقال : أتنحى » ، الكتاب ١٢٦/١ .

(٤) انظر ما سبق ص : ١٠١٢ هـ ٥ .

(٥) الجزولية : ٣٧ . (٦) ب : هاك .

(٧) قال الأزهري في (هاء) : « ومن العرب من يقول : هاك هذا يا رجل وهاك هذا يا رجلان ... » ، تهذيب اللغة ٤٧٩/٦ .

(٨) ذكرها ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٩١ ، والعكبري في المشوف المعلم ٧٩٨/٢ ، والزيدي في تاج العروس ١٤١/١ .

(٩) ب : أو كحف أو كصه .

مكان الهمزة ^(١) .

وقوله : وحيل ^(٢) . معناه : إيت .

وقوله : وبله ^(٣) .

معناه : دَع ، ولو قال هنا في أحد وجوهها لكان حريا بذلك لأن لها ثلاثة أوجه :-

أحدها : هذا الذي ذكر ^(٣) .

والآخر : أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده بمعنى ترك النائب مناب اترك ^(٤) .

والثالث : أن يكون بمعنى كيف ^(٥) ، وبالجوه الثلاثة أنشدوا ^(٦) :-

نَذِرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتِهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ ^(٧)

(١) انظر هذه اللغة في : المذكر والمؤنث ٧٣٠ ، وإصلاح المنطق ٢٩١ ، المشوف المعلم ٧٩٧/٢ .

(٢) الجزولية : ٣٧ ب .

(٣) انظر هذا في : تهذيب اللغة ٣١٣/٦ ، الصحاح ٢٢٢٧/٦ ، اللسان ٤٧٨/١٣ . (بله) .

(٤) انظر هذا أيضا في : الصحاح ٢٢٢٨/٦ ، اللسان ٤٧٨/١٣ (بله) .

(٥) انظر المصادر في هـ ٢ في هذه الصفحة . وقد تحدث الفارسي عن معاني (بله) في إيضاح الشعر

٣٢ - ٣٧ .

(٦) لكعب بن مالك الأنصاري - رضي الله عنه .

(٧) من البحر الكامل من أبيات أولها :-

مَنْ سَرَّهُ ضَرْبُ يُرْعِلُ بَعْضُهُ بَعْضاً كَمَمَعَةِ الْأَبَاءِ الْمُحَرِّقِ

ورعبله : قطعه ، الممعة : صوت الحريق في القصب وصوت الأبطال في الحرب ، الأباء : واحدة أباءة ،

كسحاب وسحابة هو القصب ، الجماجيم : جمع جمجمة وهي عظم الرأس المشتعل على الدماغ ، ضاحيا : من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله ، الهامة : الرأس . الخزانة ٢١٢/٦ ، ٢١٩ .

ويروى : فترى الجماجيم . انظر : الخزانة ٢١٧/٦ .

الشاهد : أن (الأكف) رويت رفعا فبله بمعنى كيف اسم استفهام ، ونصباً فبله اسم فعل بمعنى دع .

وجرا فبله على هذا مصدر مضاف كما أوضحه الشارح .

الديوان ٢٤٥ ، الإيضاح الشعر ٣٤ ، المفصل ١٥٥ ، شرح المفصل ٤٧/٤ ، ٤٨ ، المباحث الكاملية

٣٠٧/٢ ، شرح الجمل ٢٦٢/٢ ، شرح الجمل ٢/ص ٢٤٢ ، المنهاج الجلي ٢٥٨ ب ، شرح الكافية ٧٠/٢ ،

المغني ١٢٣/١ ، شرح شواهد المغني ٣٥٣/١ - ٣٥٦ ، الخزانة ٢١١/٦ - ٢٢٨ ، شرح أبيات المغني

٢٥/٣ - ٣٤ .

بنصب الأكف على أن بَلَّه اسم فعل كدع ، وخفضها على أنها مصدر كترك
النائب مناب اترك ، ورفعها على أن بله بمعنى كيف .

وقوله : ودونك ^(١) . معناه : الزم وكذلك عندك .

وقوله : وحذرَكَ ^(١) . معناه : احذر وكذلك حذارك .

وقوله : وعليكَ ^(١) . معناه الزم .

وقوله : وعليَّ ^(١) . معناه : أولني ^(٢) .

وقوله : ودراك ^(١) . معناه : أدرك .

١٧٨/ب وقوله : وتَرَاكَ ^(١) .

معناه : اترك .

وقوله : ونَظَّار ^(١) .

معناه : انظر .

وقوله : ومَنَاع ^(١) .

معناه : امنع .

وقوله : ونَعَاءٍ ^(١) .

معناه : انع .

(١) الجزولية : ٣٧ ب .

(٢) قال اللورقي في : « ... عليّ زيدا أي أولني » ، المباحث الكاملية ٢/٣٠٨ .

باب [التصغير ^(١)]

قوله : كل اسم صار ^(٢) بالحذف بحيث لو صغر وقعت فيه ياء التصغير طرفا ^(٣) .
مثاله : يَدٌ وِدْمٌ .

وقوله : من نحو ابن ^(٤) . أي تقول : بني .
و [قوله ^(٥)] : ليس موقع ^(٦) الإعراب ^(٧) .
مثاله : جُعْفِرٌ وَأَسْنَدٌ وَقُسَيْرٌ وما أشبه ذلك .
وقوله : إلا أن يكون في كنف هاء التأنيث ^(٨) .
مثاله : شُجَيْرَةٌ .

وقوله : أو ألفه ^(٨) . مثاله : حُبَيْلَى ^(٩) .
وقوله : أو ألفيه ^(٨) . مثاله : حُمَيْرَاءُ .
وقوله : أو ألف أفعال ^(١٠) جمعا ^(٨) .

مثاله : أُتَيْعَمَ تصغيرُ أُنْعَامٍ ، ولو أَمْسَكَ عن قوله : جمعا لأصاب ، فإن تقييده بقوله : جمعا فائدته أنه إذا كان مفردا يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه ، تقول فيه : أُفْيَعِيلٌ وقد قال سيبويه : « فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت : أُفْيَعَالٌ كما تحقرها قبل أن تكون اسما فتحقير أفعال كتحقير عَطَشَانٍ ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه

(١) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ٣٧ ب ، وبعده : « ... فمردود إليه ما حذف منه في التصغير » .

(٤) الجزولية : ٣٧ ب ، وقبله : « ومطرَح ألف الوصل » .

(٥) تكملة من : ب .

(٧) الجزولية : ٣٧ ب ، وقبله : « وكل اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف ، وبعده فهو مكسور » .

(٨) الجزولية : ٣٧ ب .

(٩) ب : حبلى .

(١٠) ب : أو أفعال .

لا يكون إلا واحدا ، ولا يكون أفعال إلا جمعا ولا يغير عن تحقيره قبل أن يكون اسما ، كما لا يغير سرحان عن تصغيره إذا سميت به «^(١) في كلام متصل في هذا المعنى ، فهذا يدل على أن قول هذا [المؤلف ^(٢)] جمعا بعد قوله : أو أفعال خطأ لا لعا [له ^(٣)] منه ^(٤) .

وقوله : ما لم تجمععه العرب على فعالين ^(٥) .

مثاله : سِرْحَان ^(٦) وسَرَاجِين .

وقوله : وما كان من الأسماء على خمسة أحرف ^(٧) .

مثاله : سَفَرَجَل وَمُنْطَلِق .

وقوله : لا بالفي التأنيث ^(٧) .

مثال ما فيه ألفا التأنيث من ذلك : حمراء .

وقوله : ولا بالألف والنون ^(٧) .

مثال : ما فيه الألف والنون من ذلك سَكْرَان وَعُثْمَان .

وقوله : بحرف مد ولين هو رابعه ^(٨) .

مثاله : سِرْبَال وَمِصْبَاح ، وينقصه أن يقول : زائد ؛ لأنه إن كان أصليا فحكمه

(١) الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) لا لعاله : دعاء تقوله العرب أي لا أقامه الله من عثرته .

انظر : كتاب الأمثال ٧٨ ، فصل المقال ١٠١ ، مجمع الأمثال ٢/٢٢٥ - ٢٢٦ ، المستقصى ٢/٢٦٦ .

(٥) الجزولية : ٣٧ ، حديثه عن الحرف الذي لا يكسر بعد ياء التصغير وذلك إذا كان في كنف هاء

التأنيث أو ... « أو الألف والنون في فعلا ما لم » .

(٦) اسم من أسماء الذئب ، القاموس ١/٢٣٦ (سرح) .

(٧) الجزولية : ٣٧ .

(٨) الجزولية : ٣٧ ، وفيها : « ولا بحرف ... » .

حكم غيره نحو : مختار ، وأن يسقط / ١٧٩ أقوله : (مد) من قوله : حرف مد ولين ^(١) ، فيقول حرف لين زائد نحو كَنْهَوْر ^(٢) ، لأن زيادة المد يقتضي أنه إن كان الخماسي فيه حرف لين زائد نحو كَنْهَوْر يحذف ويرد إلى أربعة ، ولا يقول بذلك محققو النحويين سيبويه ^(٣) ولا الفارسي ^(٤) ومن تابعهما ^(٥) إنما يقولون : كنيهر دون حذف ولا أعلم أحد قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا فإنه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا ^(٦) .

كان من المؤلف ^(٧) أن يزيد ولا بناء التأنيث لأن نقصه هذا يقتضي أن ما فيه تاء التأنيث نحو حرملة يصغر بحذف حرف وهو مما لا يدخله حذف في التصغير أصلا إلا أن هذه الزيادة قد يغني عنها قوله بعد : « وما في مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره ^(٨) » ، [وكان حقه أن يقول أيضا ولا مركبا ؛ لأن نقصه هذا يقتضي أن ما كان من

(١) حروف المد هي : « الألف ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها » ، المقترض ٢٣٣/١ ، وانظر : الكتاب ٤٠٦/١ ، الأصول ٤٠٣/٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥/١ ، المساعد ٢٤٧/٤ .

وحرفا اللين : هما الباء والواو الساكتان اللتان قبلهما فتحة ، الكشف ٤٥/١ ، ولهذا يجمل النحويون ذلك فيجعلون الثلاثة حرف مد ولين . انظر : البديع ٧٥١/٢ ، التسهيل ٣٢٠ . وغيرها .

(٢) الكنهور : العظيم من السحاب وقيل المتراكب منه . اللسان ١٥٣/٥ - ١٥٤ ، (كثر) . وتمثيل الشارح بكنهور لما فيه حرف لين ليس دقيقا لأنه حرف علة لتحركة ، وحرف اللين ساكن وقبله فتحة ، والواو هنا متحركة بفتحة وقبلها ساكن ، لأنها على وزن سفرجل كما نص على هذا الفيروز آبادي . انظر القاموس المحيط ١٣٤/٢ .

إلا أن يتسامح في التعبير فيطلق على العلة اللين .

(٣) قال سيبويه : « وأما كنهور فلا تحذف واؤه لأنها رابعة فيما عدته خمسة وهي تثبت لو أنه كسر للجمع » ، الكتاب ١٢٠/٢ .

(٤) انظر رأي الفارسي في التكملة ٢٠٦ .

(٥) كالسيرافي في شرح الكتاب ٢٠٣/٤ ب - ٢٠٤ . والصيمري في التبصرة والتذكرة ٦٩٢/٢ .

(٦) انظر رأي ابن ملكون في شرح الجزولية ٢/ص ٢٥٥ .

ولا أرى وجها للتفريق بين المد واللين هنا كما اعترض الشارح على الجزولي ، لأن النحويين يسوون بين قرطاس وكُرْدُوس وقُدِيل وبين كَنْهَوْر . انظر التكملة ٢٠٦ وغيرها من كتب الصرف .

(٧) ب : حقه . (٨) الجزولية : ٣٨ .

الأسماء التي على خمسة أحرف مركبا يحذف ،نحو تسميتنا الرجل (زَيْدٌ يدل) و (بعمر دم) أو لما أشبه ذلك وهذا لا يدخله الحذف أصلا ^(١) .

وقوله : وما زاد على الخمسة فلا بد من الحذف ^(٢) .

مثاله : عَضْرُفُوط ^(٣) تقول : عَضْرُفٌ وَعُضْرُفٌ ، وينقصه هنا إلا أن يكون في آخره ألفا التانيث نحو خنفساء لا ألفه نحو قرقى ^(٤) لأنك تقول : خُنْفَسَاءٌ وَقُرَيْقِرٌ ، وهاء التانيث نحو : قَرْقَرَةٌ ^(٥) لأنك تقول : قُرَيْقَرَةٌ ، أو الألف والنون الزائدتان ^(٦) نحو زَعْفَرَانٌ فإنك تقول : زُعَيْفَرَانٌ [أو يكون مركبا نحو : بعل بك وحضرموت فإنه لا يدخله الحذف ^(٧)] .

وقوله : والزائد أولى بالحذف ^(٨) من الأصلي ^(٩) .

مثاله : مُدْخَرَجٌ تقول فيه : دُخِرَجٌ ودُخَيْرَجٌ .

وقوله : والميم اللاحقة لأوائل ^(٩) الأسماء الجارية ^(١٠) ... إلى آخره .

مثاله : مُقْعَنْسِسٌ تقول : مُقْعَيْسٌ [ومُقْعَيْسٌ ^(١١)] هذا مذهب سيبويه ^(١٢) ، ومنهم من يقول : قُعَيْسٌ وقُعَيْسِسٌ وهو المبرد ^(١٣) ومن تبعه .
وقوله : لا من الأصل ^(١٤) .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٣٧ ب .

(٣) ذكر العطاء . القاموس ٢٨٧/٢ (عضر فوط) .

(٤) قرقى : موضع بالجمامة . معجم البلدان ٣٢٦/٤ - ٣٢٧ .

(٥) القرقرة : جلدة الوجه . اللسان ٩١/٥ (قرر) .

(٦) ب : الزائدتين . (٧) تكملة من : أ .

(٨) ب : بالحذف أولى . (٩) ب : أوائل .

(١٠) الجزولي : ٣٧ - ٣٨ أ . (١١) تكملة من : أ .

(١٢) قال - رحمه الله تعالى - : « وإذا حقرت مُقْعَنْسِسٌ حذفت النون وإحدى السنين لأنك كنت فاعلا ذلك لو كسرتة للجمع ، فإن شئت قلت : مُقْعَيْسٌ وإن شئت قلت مُقْعَيْسٌ » ، الكتاب ١١١/٢ - ١١٢ .

(١٣) قال المبرد - رحمه الله تعالى - : « وكان سيبويه يقول : (مقعنس) : مقعس ومقعييس ، وليس القياس عندي ما قال ، لأن السين في مقعنس ملحقة ، والملاحق كالأصلي ، والميم غير ملحقة فالقياس قُعَيْسِسٌ وقُعَيْسِسٌ ، حتى يكون مثل حُرَيْجِمٌ وحُرَيْجِمٌ » ، المقتضب ٢٥١/٢ - ٢٥٢ .

(١٤) الجزولية : ٣٨ أ ، وقيله : « الجارية على أفعالها أولى بالبقاء من الملحق بالأصل على رأي لا من الأصل » .

مثاله مُحَرَّجِمٌ تقول : حُرِّجِمَ وحُرِّجِمَ بلا خلاف .

وقوله : فأَبَقَ أقواهما فائدة (١) .

مثاله : منطلق تقول مُطَيِّلٌ ومُطَيِّلٌ لأن الميم زادت لإعطاء معنى الصفة .

وقوله : فإن تساوتا فاحذف أيتها شئت (٢) .

مثاله : حَبْنَطِي (٣) تقول : حَبِطٌ وحَبِطٌ وحَبِطٌ وحَبِطٌ .

وقوله : وما (٤) ١٧٩ب لم يؤد إلى حذف شيء آخر أولى مما أدى إليه بالحذف (٢) .

مثاله : عَيْضُمُوز (٥) وَعَيْطُمُوس (٦) [تقول : عَضَمِيمِز وَعُطَمِيمِيس (٧)] فتحذف الياء لأن حذفها لا يؤدي إلى حذف الواو ، لأن الاسم يبقى بعدها خماسيا رابعه حرف مد ولين زائد وذلك لا يحذف منه شيء ولو حذفت الواو منهما لأدى ذلك إلى حذف الياء لأنه إذ ذاك خماسي ليس من المستثنى .

وقوله : بالحذف . متعلق بأولى .

وقوله : وكل اسم جاء بعد ياء التصغير فيه ياءان ... إلى آخره (٨) .

مثاله : أحى في تصغير أحوى (٩) بغير صرف في مذهب سيبويه (١٠) وبالصرف في

(١) الجزولية : ٣٨ ، وقبله : « وإذا احتجت إلى حذف حرف وفي الاسم زيادتان » .

(٢) الجزولية : ٣٨ أ .

(٣) الحبنطى : الممتلئ غيظا أو بطنة . اللسان ٢٧١/٧ (حبط) .

(٤) معادة في : أ .

(٥) العيضموز : العجوز الكبيرة . اللسان ٣٨٠/٥ (عضمز) .

(٦) العَيْطُمُوس : المرأة الجميلة الطويلة ذات قوام وألواح ، التامة الخلق ، ومن الإبل الفتيمة العظيمة

الحسناء . اللسان ١٤٣/٦ (عطمس) .

(٧) تكلمة من : أ .

(٨) الجزولية : ٣٨ ، وتماه : « هما آخر الاسم وجب حذف الأخير منهما » .

(٩) رجل أحوى وامرأة حواء والحوة سمرة الشفة . اللسان ٢٠٧/١٤ (حوى) .

(١٠) ويونس ، قال سيبويه : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف

ويصير الحرف على مثال فُعِيل ، ويجرى على وجوه العربية ، وذلك قولك - في عطاء - عَطِيَّ وقَضَاءُ قُضِيَّ ، =

مذهب غيره ^(١) وعُطِّي في تصغير عطا .

وقوله : وما في مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره ^(٢) .

مثاله : شُجَيْرَة في تحقير شَجَرَة وَحُرَيْمَلَة في تحقير حَرْمَلَة .

وقوله : وما لم يكن في مكبره من الثلاثي ^(٣) ... إلى آخره .

مثاله : قُدَيْرَة في تصغير قَدْر ، وَأَرِيضَة في تصغير أَرْض .

وقوله : في الأمر العام ^(٤) .

احترز به مما شذ من نحو : قَوَيْسٌ وَعُرَيْبٌ وَضُحَيٌّ وما أشبه ذلك ، وينبغي له أن يتم هذا الموضع بأن يقول : وما لم يكن في مكبره من الثلاثي المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث لأن حبل ليس في مكبره تاء ^(٥) التأنيث ، ولا تلحق فيه تحقيرا .

وقوله : ما لم يسم به مذكر ^(٦) .

مثاله : قدر اسم رجل تقول فيه قُدَيْر لا غير .

وقوله : ما لم تكن الهاء في مكبره مما زاد على الثلاثة ^(٧) .

مثاله : عَقَيْرَب في تصغير عقرب ، وَزُنَيْب في تصغير زينب .

وقوله : في الأمر العام ^(٨) .

= وكذلك أحوى إلا في قول من قال : أُسَيُود ولا تصرفه ، لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، الكتاب ١٣٢/٢ . ثم قال : « وأما يونس فقوله : هذا أحى كما ترى وهو القياس والصواب » ، الكتاب ١٣٢/٢ .

(١) وهو عيسى بن عمر ، قال سيبويه : « وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرف ، وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحر ، وصرفت أراس إذا سميت به ولم تهمز فقلت أرس » ، الكتاب ١٣٢/٢ .

(٢) الجزولية : ٣٨ .

(٣) الجزولية : ٣٨ ، وتماه : « أثبت في مصغره في الأمر العام » .

(٤) ب : ها . (٥) ب : الثلاثي . وانظر الجزولية : ٣٨ .

(٦) الجزولية : ٣٨ ، وقبله : « لم تلحق في مصغره ... » .

احتترز به من قَدِيدِمَةٍ في قدام وَوَرِيَّةٍ في وراء وحكى أبو حاتم ^(١) أن بعضهم قال : أُمِيمةً في أمام ^(٢) إلا ^(٣) أنه قال بعد حكايته له : وليس بثبت ^(٤) .

وقوله : كل جمع كثرة ^(٥) لواحد جمع قلة ^(٥) .

مثاله : صَبِيان في جمع صَبِي ، وله جمع قلة وهو صَبِيَّة .

وقوله : غير منقول إلى العلم ^(٦) .

لأنه إذا سمي به مصغر على لفظه ولم يرد إلى جمع القلة ولا إلى واحده .

/١٨٠ أ وقوله : فرده إلى أقل الجمع ^(٥) .

أي تقول في تصغير : صبيان على ذلك : صَبِيَّة .

وقوله : أو إلى واحده وصغره مجموعا بالواو والنون ^(٥) .

أي تقول في تصغير : صَبِيان صَبِيُون .

وقوله : إن استوفى الشروط ^(٥) .

يعني شروط الجمع بالواو والنون ، وقد يقول القائل : كيف يقول : إنه لا يجمع بالواو والنون إلا ما استوفى الشروط وأنت تقول في تصغير : رجال رجيلون ورجيل ^(٧) لم يستوف شروط الجمع بالواو والنون ، لأن شروط الجمع بالواو والنون في الجامد المذكورية والعلمية والعقل وخلوه ^(٨) من هاء التانيث ، وهذا ليس فيه علمية .

(١) السجستاني (..... - ٢٤٨ هـ) .

أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني النحوي اللغوي المقرئ ، نزيل البصرة كان إماما في علوم الأدب أخذ عن الأخفش وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة الأصمعي ، وأخذ عنه المبرد وابن دريد وغيرهما . له مصنفات منها : « إعراب القرآن » وكتاب « ما يلحن فيه العامة » وكتاب « الطير » وغيرها . « معجم الأدباء ٢٦٣/١١ - ٢٦٥ ، إنباه الرواة ٥٨/٢ - ٦٤ ، وفيات الأعيان ٤٣٠/٢ - ٤٣٣ » .

(٢) انظر حكاية أبي حاتم في : المباحث الكاملية ٣٢١/٢ .

(٣) معادة في : أ .

(٤) ب : لكثرة . (٥) الجزولية : ٣٨ أ .

(٦) الجزولية : ٣٨ أ ، وقبله : « أردت تصغيره ... » .

(٧) ب : ورجل . (٨) ب : والخلو .

الجواب عن ذلك أن يقال : إنه إنما صغره على معنى تقليل الجمع ، وإذا كان تصغيره لذلك دخله معنى الوصف بقليل ، وقليل مما استوفى هنا شروط الجمع بالواو والنون لأنه هنا صفة لمذكر عاقل ومؤنثه يجمع بالألف والتاء ، فهو - أعني رجالا - أريد بتصغيره معنى جمع قليل فكأنك عند تصغيره تصغر قليلا ، فهو وإن [لم ^(١)] يستوفى الشروط في معنى ما استوفى الشروط وقد كان أبين مما قاله أن يقول : إن استوفى الشروط أو كان في معنى ما استوفاه . ويقول في الجمع بالألف والتاء : إن لم يستوفى الشروط ولم يكن في معنى ما استوفاه .

وقوله : أو بالألف والتاء إن لم يستوف ^(٢) .

مثاله : تصغير كلاب نقول فيه أَكِيلِب ^(٣) أو كليبات .

وقوله : وإن لم يكن له جمع قلة فألى الواحد ^(٤) .

مثاله : دراهم ^(٥) ورجال تقول في ذلك رُجَيْلُون ودُرَيْهَمَات .

وقوله : وأسماء الجموع كالأحاد ^(٦) .

مثاله : قُوَيْم في تصغير قوم ، ونُقَيْر في تصغير نفر .

وقوله : وربما جاء التصغير على غير المكبر ^(٧) .

مثاله : عُشَيْشِيَّة في تصغير عَشِيَّة ، ورُوَيْجِل ^(٨) في تصغير رجل .

وقوله : وربما جاء المصغر وأهمل المكبر ^(٩) .

مثاله : كُمَيْت ^(١٠) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٨ .

(٣) ب : أَكِيلَاب .

(٤) ليست هذه العبارة في نسخة فاس ٣٨ ، وهي في التيمورية ١٠٢ .

(٥) ب : درهم .

(٦) ب : رويجيل .

(٧) قال اللوري : « من الأسماء ما جرى في كلامهم مصغرا ولم يتكلم بمكبره ، لأنه عندهم مستصغر

كأنهم فهموا صغره فوضعوا اسمه كذلك تنبها على ما يفهم ، فمن ذلك جميل : اسم طائر ، وكعيت : طائر أيضا يشبه البلبل ، وكُمَيْت من صفات الخيل » ، المباحث الكاملية ٢/٣٢٤ .

١٨٠/ب باب [ألف الوصل وألف القطع ^(١)]

قوله : إلا في نحو : افعل أمرا ^(٢) .

يعني : الأمر من الثلاثي المجرد .

باب [النسب ^(١)]

قوله : كل اسم نسب ^(٣) إليه فإنه ^(٤) في الأمر العام ^(٥) ...

تحرز بذلك من مثل : عَطَّارٌ وَنَجَّارٌ في الصنَّاع ومن مثل لَأَيْنَ وَتَأْمِر .

وقوله : وإن كان على فِعْلٍ ^(٦) .

مثاله : نَمِر .

وقوله : أو فُعِلٍ ^(٦) .

مثاله : دُئِل .

وقوله ^(٧) : أو فِعِلٍ ^(٦) . مثاله : إِبِل .

وقوله : وإن كان مثل تَغْلِب فإنه يجوز فتح ما قبل آخره ^(٦) .

يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة والثاني منه ساكن ، وهذا الذي قاله في [هذا النوع ^(١)] مذهب المبرد ^(٨) . و [مذهب ^(١)] سيبويه أنه

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٨ ب ، يقول : همزة الوصل لا تلحق الفعل الثلاثي غير المزيد فيه إلا في ... » .

(٣) ب : نسبت .

(٤) ب : فإنك .

(٥) الجزولية : ٣٨ ب ، وبعده : « يلحق آخره ياء النسب وينقل الإعراب إليها ويلزم ما قبلها الكسر » .

(٦) الجزولية : ٣٨ ب .

(٧) أ : وقوله أو قوله .

(٨) لم أقف على رأي المبرد في كتبه التي تحت يدي ، وهو في شرح الكتاب ١٥٠/٤ ب ، شرح المفصل

١٤٦/٥ ، المباحث الكاملية ٣٢٨/٢ ، إرتشاف الضرب ٢٨٥/١ .

موقوف على السماع أعني الفتح ^(١) ، فإن كان الثاني من هذا النوع متحركاً مثل عَلِيطْ وهُدَبْد لم يختلف في بقاءه على الأصل عند النسب إليه ^(٢) .

(وقوله : واختار ألا ^(٣) يفعل) ^(٤) .

[ذلك ^(٥)] مذهب ثالث غير مذهب المبرد ولا سيبويه وذلك أن المبرد يجيز الوجهين ولا يختار الكسر كما اختاره المؤلف ، وسيبويه لا يجيز فيما لم يسمع فيه الفتح إلا الكسر ، وإنما مذهب المؤلف من إجازة الفتح واختيار الكسر مذهب توسط بين القولين ولا أحفظه لغيره ^(٦) .

وقوله : إن كان واجب الرد في التثنية ^(٧) .

مثاله : أخ وأب وما أشبه ذلك مما يرد إليه المحذوف في موضع حقه ألا يتغير فيه الاسم عن حاله كالتثنية أو الإضافة أو الجمع ^(٨) بالألف والتاء ، وكذلك كان حق المؤلف أن يزيد هذه الزيادة ليبين موضع وجوب الرد ، وإلا فسيكون الاختصار على التثنية خاصة لا معنى له ، أو يكون ^(٩) بعض القسم [الثاني من هذا القسم ^(١٠)] إن أطلق وجوب الرد في موضع ما لأنه يجب الرد فيه في الأيدي وما أشبهه ويريد أنك تقول : أخوي وأبوي لا غير .

(١) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : « وقال الخليل من قال في يَثْرِب يَثْرِبِي وفي ثَغْلِب ثَغْلِبِي ففتح مغيراً وقال الخليل الذين قالوا : ثَغْلِبِي ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا : سَهْلِي وبُضْرِي في بَصْرِي ، ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون في يَشْكُر يَشْكُرِي وفي جُلْهُم جُلْهُمِي ، وألا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم ، وهذا قول يونس » ، الكتاب ٧١/٢ - ٧٢ .

(٢) قال الصيمري : « وأما عَلِيطْ فلا يفتح في النسب ويترك على أصله فيقال : عَلِيطِي ولا يعتد بنقله لأنه عارض ، كما أن وزنه عارض ، وليس في أبنية الأصول ما تتوالى فيه أربع متحركات ، فترك على أصله ليؤذن أنه نادر في باب » ، التبصرة والتذكرة ٥٨٦/٢ . وانظر الارتشاف ٢٨٥/١ .

(٣) ب : لا . (٤) معادي : ب . وانظر الجزولية : ٣٨ ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) انظر : المباحث الكاملية ٣٢٨/٢ ، الارتشاف ٢٨٥/١ .

(٧) ب : في التثنية والجمع . وانظر الجزولية : ٣٨ ب .

(٨) ب : والجمع . (٩) ب : ويكون .

(١٠) تكملة من : ب .

وقوله : وإن لم يجب جاز الرد ^(١) وتركه ^(٢) .

مثاله : يد ودم يقول : / ١٨١ أَيْدِيٍّ وَدَمِيٍّ وَيَدَوِيٍّ وَدَمَوِيٍّ ، ولم يبين ^(٣) [هنا ^(٤)] كيفية رد المحذوف ، هل يسكن فيه من المتحركات ما أصله السكون أو يعوض من حركة الإعراب فيه فتحة ، وفي ذلك خلاف : - فالأول : مذهب الأخفش ^(٥) ، والثاني : مذهب سيبويه ^(٦) وهو تمام لما ذكره ، فكان ينبغي له أن يأتي به وإلا لم يعرف الرد كيف هو ؟

وقوله : وإن عوض فيه ألف الوصل ^(٧) .

مثاله : ابن واسم [واست ^(٨)] .

وقوله : جاز حذف الألف والرد ^(٩) .

أي تقول : بَنَوِيٍّ وَسُمُوِيٍّ ^(١٠) .

وقوله : وترك الألف من غير رد ^(١١) .

أي تقول : ابني واسمي [واستي ^(١٢)] .

وقوله : وإن عوض فيه ^(١٣) تاء ^(١٤) .

مثاله : أخت و بنت .

(١) ب : رده .

(٢) الجزولية : ٣٨ ب .

(٣) أ : يعين .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) قال الفارسي : « تقول في غد : غدي وَغَدَوِيٍّ ، وفي دم : دمي وَدَمَوِيٍّ ، وفي يد : يدي وَيَدَوِيٍّ ، وإنما حركت العين من يد وغد وهما في الأصل ساكنان ؛ لأنهما قد جريا متحركين في الكلام هذا قول سيبويه أو قياس قوله ، وفي قول أبي الحسن يسكن من ذلك ما كان أصله السكون إذا رد إليه المحذوف » ، التكملة ٦٠ . وهذا الرأي في المباحث الكاملية ٣٣٠/١ .

(٦) قال سيبويه : « فمن ذلك قولهم في دم : دمي ، وفي يد : يدي ، وإن شئت قلت : دَمَوِيٍّ وَيَدَوِيٍّ ، كما قالت العرب في : غَدَ غَدَوِيٍّ كل ذلك عربي ، فإن قال : فهَلَّا قالوا : غَدَوِيٍّ ، وإنما يد وغد كل واحد منهما فَعَل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتَيْكَ غَدُوا يريدون غدا لأنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يخرجوا من حرف الإعراب التحرك الذي كان فيه لأنهم أرادوا أن يزيدوا الجهد الاسم ما حذفوا منه فلم يريدوا أن يخرجوا منه شيئا كان فيه قبل أن يضيفوا » . الكتاب ٧٩/٢ - ٨٠ .

(٧) ب : منه .

(٨) بنوي وبنوي .

وقوله : ورد على رأي ^(١) .

أي [أن ^(٢)] يقال : أُخَوِّي في النسب إلى أخت وَنَوِّي في النسب إلى بنت وهو مذهب سيبويه ^(٣) .

وقوله : وأقرت ولم ترد على رأي ^(١) .

أي يقال : أختي وبنتي وهو رأي يونس ^(٤) .

وقوله : وإن كان ذلك بحذف عينه ^(٥) .

مثاله : مذ وسه .

وقوله : أو فائه ^(٥) .

مثاله : عدة وزنة .

وقوله : لم يرد ^(٥) .

أي يقال مُذَيّ وَسَهَيّ وَعِدَيّ وَزَنَيّ .

وقوله : إلا في نحو شية ^(٦) .

يريد مما حذف فاؤه وكانت اللام منه حرف علة فإنه يرد إليه المحذوف لأنهم لا ينسبون إلى الاسم حتى يقدرونه كاملاً ، ولا يقدرونه كاملاً إلا على ما يكون [عليه ^(٧)] في كلامهم ، ولا يكون في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، وأنت إن نسبت إلى شية من غير رد المحذوف حذفت الهاء ، فبقي الباقي على ما ليس في

(١) الجزولية : ٣٨ ب ، وقبله : « حذفت » .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال سيبويه : « وإذا أضفت إلى أخت قلت : أخوي هكذا ينبغي له أن يكون على القياس ، وإذا القياس قول الخليل من قبل أنك لما جمعت بالهاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ورددت إلى الأصل » ، الكتاب ٨١/٢ .

(٤) قال سيبويه : « وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس » ، الكتاب ٨١/٢ .

(٥) الجزولية : ٣٨ ب .

(٧) تكملة من : أ .

(٦) الجزولية : ٣٩ أ .

كلامهم فلا بد من الرد ، ولم يبين أيضا هنا كيفية الرد وهي هنا جارية على كيفيتها فيما تقدم من رد المحذوف ^(١) ، والخلاف فيه كالخلاف فيه سواء وقد كان حقه أن ينبه ^(٢) على هذا أيضا فإنه تمام الرد وإلا لم يعرف الرد كيف هو ؟

وقوله : فَإِنَّ أَلْفَهُ إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً ^(٣) .

مثاله : رَحَى وَعَصَا .

وقوله : تَقْلِبْ وَآوَا مُطْلَقًا ^(٤) .

أي سواء كانت ألفه منقلبة عن ياء / ١٨١ ب أو واو .

وقوله : وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً هِيَ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ ^(٥) .

مثل ^(٥) : مَلْهَى وَمَرْمَى .

وقوله : فَالْمُخْتَارُ الْقَلْبُ وَيَجُوزُ الْحَذْفُ ^(٦) .

تمامه غير أن الحذف فيما ألفه من ذلك منقلبة لا تقوى قوة الحذف فيما ألفه للإلحاق ^(٦) .

وقوله : وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ ^(٧) .

مثاله : حُبْلَى .

وقوله : وَجَازَ قَلْبُهَا وَآوَا ^(٨) .

أي جاز أن يقال : حُبْلَوِي .

وقوله : أَوْ إِحْقَاقُهَا ^(٨) بِالْمَمْدُودِ ^(٩) .

(٢) أ : يبينه .

(١) انظر ما سبق ص : ١٠٢٧ .

(٣) الجزولية : ١٣٩ ، وقيله : « وَإِنْ كَانَ مَقْصُورًا » .

(٥) ب : مثاله .

(٤) الجزولية : ١٣٩ .

(٧) ب : الهائية ، وانظر الجزولية : ١٣٩ .

(٦) ب : للإيجاز .

(٨) ب : والحقها .

(٩) بياض في : ب .

وانظر : الجزولية ١٣٩ .

أي قيل : حُبْلَاوِي .

وقوله : وإن كان متحرك الثاني ^(١) .

مثاله : جَمَزَى ^(٢) وَبَشَكِي ^(٣) .

وقوله : حذفت فقط ^(١) .

أي قيل ^(٤) : جَمَزِي وَبَشَكِيّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : جَمَزَوِي وَلَا بَشَكُوِي .

وقوله : وإن كانت خامسة فصاعدا ^(١) .

مثاله : حُبَارِي وَجُمَادَى وَمُشْتَرَى وَمُفْتَرَى .

[وقوله : حذفت مطلقا ^(١) .

أي قيل حُبَارِي وَجُمَادِيّ وَمُشْتَرِيّ وَمُفْتَرِيّ ^(٥)] .

وقوله : مطلقا ^(١) .

أي سواء كانت الألف منقلبة عن أصلي أو زائدة .

وقوله : وإن كان في آخره ياء فإن النسب إليه ثلاثيا ^(٦) .

مثاله : شَجَّ وَعَمَّ .

وقوله : مثله إلى عصا ^(١) .

أي قيل : شَجَوِيّ وَعَمَوِيّ .

وقوله : رباعيا ^(١) .

(١) الجزولية : ٣٩ .

(٢) حمزى : عدد دون الحضر الشديد وفوق العنق . اللسان ٣٢٣/٥ (حمز) .

(٣) امرأة بشكى اليدين أو بشكى العمل : خفيفة اليدين في العمل سريعتهما . اللسان ٤٠١/١٠ (بشك) .

(٤) ب : تقول . (٥) تكملة من : أ .

(٦) الجزولية : ٣٩ ، وفيها : « في آخره ياء قبلها كسرة » .

مثاله : قاضٍ وغازٍ .

وقوله : مثله إلى ملهى ^(١) .

أي قيل : قاضٍ وغازٍ .

وقوله : إلا أن ^(٢) الحذف في الياء رابعة أوجه ^(١) .

أي أن قياس قاضٍ وغازٍ في النسب قياس تغلب ، والوجه في مثل تغلب على ما تقدم له إبقاء ما قبل الآخر على كسره ^(٣) ، وإذا كان كذلك وياء النسب تطلب ما قبلها بالكسر فيقتضي ذلك كسر ياء (قاضٍ وغازٍ) لأنها ترجع عند لحاق ياء النسب إذ كان سقوطها للحاق التنوين لها وهي ساكنة وهي في النسب لا يلحقها التنوين إنما يلحق ياء النسب فإذا رجعت لما ذكرناه انبغى أن تنكسر لياء النسب بعدها ، ويأتي من ذلك قاضيٍّ وغازيٍّ [إلا أن الكسرة في الياء مستقلة فتسكن فيأتي من ذلك قاضي ^(٤)] بياءين ساكنتين ثم ثالثة متحركة بحركة الإعراب ، الثانية منها ^(٥) مدغمة في الثالثة [التي هي الثانية ^(٦)] من يأتي النسب وهي المتحركة بحركة الإعراب من البياءين / ١٨٢ أ الساكنتين لا لتقائها ولا تبقيتها لأن الأولى ^(٧) حرف مد ولين والثانية ساكن مشدد مثل دابة وتمود الثوب لتوفر الأثقال هنا ، وقد قلنا نحن : إنه ليس مذهب سيبويه إلا هذا ^(٨) ، ولا نقول : إنه الوجه كما يقول هذا المؤلف فيقتضي ذلك جواز فتح ما قبل الآخر لأن فتح ما قبل الآخر لا يكون في هذا النحو إلا شاذًا بالسمع ، هذا مذهب سيبويه ^(٩) .

وأما على مذهب المؤلف المتقدم من أن المختار في مثل تغلب الكسر وأن الفتح جائز ، فيأتي عليه ما ذكره من أنه يقال في النسب إلى قاضٍ وغازٍ قاضٍ وغازٍ وقاضيٍّ وغازيٍّ وهو ^(١٠) الذي أشار إليه بقوله : مثله إلى ملهى ، إلا أنه لما قال هنا مثله

(١) الجزولية : ١٣٩ .

(٢) أ : لأن .

(٣) انظر ما سبق ص : ١٠٢٥ - ١٠٢٦ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : منها .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : الأول .

(٨) من أن الفتح موقوف على السماع في مثل تغلب . انظر ما سبق ص : ١٠٢٥ - ١٠٢٦ .

(٩) انظر ما سبق ص : ١٠٢٥ - ١٠٢٦ .

(١٠) ب : وهذا .

إلى مَلْهَى ، وكان الوجه عنده في النسب إلى مَلْهَى مَلْهَوِي على ما تقدم ، وكان الوجه عنده في مثل قاضٍ وغازٍ على ما قاله في تَغْلِب قاضِيٍّ وَغَازِيٍّ احتاج إلى الاستثناء بقوله : إلا أن الحذف في الياء أربعة أوجه ، يريد بخلاف النسب إلى ملهى فإن القلب فيه أوجه من الحذف ، وذلك إذا كان الحذف على قياس من يكسر في تَغْلِب ، وأما إذا كان الحذف على من يفتح هناك فلا فرق بين الحذفين .

وقوله : وزائدا على الرباعي ^(١) .

مثاله : مشترٍ ومفترٍ .

وقوله : مثله إلى قَرَقَرَى ^(١) .

أي قيل : مشترٍ ومفترٍ بالحذف .

وقوله : والنسب إلى فَعِيلَةٍ ^(١) .

مثاله : حَنِيفَةٌ وَرَبِيعَةٌ .

وقوله : ما لم تكن مضاعفة ^(١) .

مثاله : شَدِيدَةٌ .

وقوله : أو معتلة العين ^(١) .

مثاله : طَوِيلَةٌ وينبغي أن يقرأ هذا [الموضع ^(٢)] مضاعفة غير منونة ، ويكون المعنى مضاعفة العين أو معتلة العين ، فيكون هذا كقولهم : برئت إليك من خمسٍ وعِشْرِي النخاسين ^(٣) أي من خمس ^(٤) النخاسين وعشرهم ، إلا أن سيبويه قصر هذا

(١) الجزولية : ١٣٩ . (٢) تكلمة من : ب .

(٣) النخاس : بائع الدواب ، سمي بذلك لنخسه إياها حتى تنشط . انظر : اللسان ٢٢٨/٦ (نخس) . وهذا قول للعرب قال الفراء : إن الكسائي سمعه عنهم .

انظر : الأصول ١/٣٢٥ - ٣٢٦ ، المذكر والمؤنث ٥٩٨ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، الغرة ١٥٦/٢ ، البديع ٥٠٠/٢ ، المباحث الكاملية ٣٣٦/٢ .

(٤) ب : خمسي .

على الشعر ^(١) ، فينبغي أن يكون الكلام الذي أتى به المؤلف على مذهبه لنا .

وقوله : مثله إلى نَمِر ^(٢) .

أي قيل : ١٨٢ ب حَنْفِي وَرَبْعِي بحذف الياء وقلب الكسرة فتحة .

وقوله : وإلى فُعَيْلَة ^(٢) .

مثاله : جُهِينَة وَضُبَيْعَة .

وقوله : مثله إلى صُرْد ^(٢) .

أي يقال : جُهِنِي وَضُبْعِي .

وقوله : وإلى فَعُولَة ^(٢) .

مثاله : شُنُوءَة ^(٣) .

وقوله : مثله إلى جَمَل ^(٢) .

أي قيل : شَنْئِي ، وهذا مذهب سيبويه ^(٤) ، وأما مذهب المبرد في هذا بأن لا يحذف فيه إلا تاء التأنيث خاصة ولا يغير بغير ذلك ، فيقال : شَنْئِي كَرَكُوبِي ^(٥) ، فكان حقه أن يزيد هنا على رأي على عادته في مثل هذا .

وقوله : وَفَعِيل معتل اللام ^(٢) .

(١) انظر: الكتاب ٩١/١ - ٩٢ ، ٣٤٧ . (٢) الجزولية : ٣٩ .

(٣) شُنُوءَة بطن من الأزد من القحطانية وهم بنو نصر من الأزد ، وبنو شُنُوءَة هذا هم الذين يقال لهم أزد شُنُوءَة انظر : نهاية الأرب ٣٠٨ ، معجم قبائل العرب ٦١٤/٢ .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وفي شُنُوءَة شَنْئِي ، وتقديرها : شُنُوءَة وشَنْئِي » ، الكتاب ٧٠/٢ .

(٥) لم أقف على رأي المبرد في كسبه التي وقفت عليها ، قال السيرافي : « وكان أبو العباس المبرد يرد القياس على هذا ويقول : شَنْئِي من شاذ النسبة التي لا يقال عليه ، واحتج في ذلك بأشياء يفرق بها بين الواو والياء » ، شرح الكتاب ١٤٩/٤ ، وانظر رأي المبرد هذا في : التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢ ، الغرة ٢٣١/٢ ، شرح المفصل ١٤٦/٥ - ١٤٧ ، المباحث الكاملية ٣٣٦/٢ ، شرح الجمل ٣١٨/٢ ، الارتشاف ٢٨٣/١ ، التذيل والتكميل ٢٥٦/٥ .

مثاله : عَدِيٌّ .

وقوله : مثله إلى عَمٍ ^(١) .

أي يقال : عَدَوِي ^(٢) .

وقوله : وإلى فُعِيلٍ .

مثاله : قُصَيٍّ .

وقوله : مثله إلى هُدَى ^(١) .

أي قيل : قُصَوِّي .

وقوله : فيصير النسب إليه مثله إلى يَت ^(٣) .

أي يقال في : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ سَيِّدِي وَمَيِّتِي .

وقوله : وحكم الثاني من المركبين ^(١) .

مثاله : بعل بك .

وقوله : وما زاد على الصدر من الجملة ^(١) .

مثاله : تأبط شرا .

وقوله : حكم هاء التانيث ^(١) .

أي يقال بَعْلِيَّ وَتَأْبُطِيَّ فتنسب إلى الصدر ^(٤) .

وقوله : وكذلك ياء النسب ^(١) .

أي تقول : هذا رجل تميمي في النسب إلى تميم ^(٥) .

(١) الجزولية : ٣٩ أ . (٢) أ : يقال نحوى وعدوى .

(٣) الجزولية : ٣٩ أ ، وقوله : « وتطرح الياء المتحركة من نحو : ميت ... » .

(٤) ب : المصدر . (٥) ب : تميمي .

وقوله : والمشبهان بهما ^(١) .

مثاله : كُرْسِي وَيُخْتِي ^(٢) تقول : هذا رجل بُخْتِي وكُرْسِي ^(٣) في النسب إليهما .

وقوله : والجمع ما لم يسم به مردود إلى واحده ^(٤) .

أي تقول : مَسْجِدِي في النسب إلى مساجد جمع مسجد شاهده من كلامهم قولهم في النسب إلى الفرائض فَرَضِي ولم يقولوا فرائضي ^(٥) ، واستظهر بقوله : ما لم يسم به على مساجد اسم رجل لأنك تقول فيه : مساجدي شاهده من كلامهم كلابي وضيبي في النسب إلى كلاب ^(٦) وضياب ^(٧) لأن كلابا في الأصل جمع كلب [وضيَاب جمع ^(٨)] ضب .

وقوله : وأسماء الجموع كالأحاد ^(٩) .

مثاله : رهط ونفر وقوم تقول : رَهْطِي وقَوْمِي ونَفَرِي ^(١٠) .

وقوله : وما آخره همزة ^(١١) .

مثاله : حمراء وخنفساء .

١٨٣/ وقوله : فحكم همزته في النسب حكمها في الثنية .

(١) الجزولية : ٣٩ أ .

(٢) جمل بختي وناقعة بختية وهي الإبل الخراسانية . اللسان ٩/٢ (بخت) .

(٣) ب : كرسي وبختي . (٤) الجزولية : ٣٩ أ - ب .

(٥) قال الفارسي : « تقول في النسب إلى الفرائض : فرضي لأنك تردده إلى فريضة » ، التكملة : ٦٤ .

(٦) هم بنو كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . انظر : جمهرة أنساب العرب ٢٨٢ .

(٧) جد قبيلة وهو الضباب معاوية بن كلاب بن ربيعة بن عامر . انظر : جمهرة أنساب العرب ٢٨٢ ،

٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٨) تكملة من : أ . (٩) الجزولية : ٣٩ ب .

(١٠) ب : كما تقول نفري .

(١١) الجزولية : ٣٩ ب ، وبعده : « قبلها ألف زائدة » .

أي قلب الهمزة وأواً ، كما يكون ذلك في التثنية ، فيقال : حَمْرَاوِيَّ وَخُنْفُسَاوِيَّ
كما يقال : حمران وخنفساون .

وقوله : وحكم فَعْلَةً ^(١) .

مثاله : ظَبْيَةٌ .

وقوله : وفَعْلَةً ^(١) .

مثاله : عُرْوَةٌ .

وقوله : وفَعْلَةً ^(١) .

مثاله : فِتْيَةٌ .

وقوله : على رأي ^(٢) .

استظهر على رأي من يقول ^(٣) : ظَبْيِي وَعُرْوِي وَفِتْيِي .

(١) الجزولية : ٣٩ ب .

(٢) الجزولية : ٣٩ ب ، وقيله : « حكم معتلتها على رأي » .

(٣) هو يونس ، قال سيبويه : « وأما يونس فكان يقول في : ظَبْيِي ظَبْيِي ، وفي دُمِيَّة دُمِيَّة ، وفي فِتْيَةٍ فِتْيِي » ، الكتاب ٧٤/٢ .

وقياس مذهب أبي عمرو وسيبويه : ظَبْيِي وَعُرْوِي وَفِتْيِي ، لأن ما قبل حرف العلة ساكن ، فجري حرف العلة مجرى غير المعتل . انظر : الكتاب ٧٤/٢ .

باب [المعرب والمبني ^(١)]

قوله : ما أدى معناه ^(٢) .

يعني : كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام .

وقوله : والمشبّه به ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه ^(٣) .

يعني : كالموصلات [والمضمرات ^(٤)] وأسماء الإشارة .

وقوله : وما كان اسماً للفعل ^(٥) .

يعني : نحو نَزَّال وشتَّان .

وقوله : وما ليس معناه معنى افعل من باب فَعَالٍ .

مثاله : حَذَام وقَطَام .

وقوله : والقسم الآخر ما أضيف إلى الجمل من أسماء الزمان ^(٦) .

ينقصه أن يقول : وصدرها فعل ماضٍ ، هذا مذهب البصريين ، وما قاله على الإطلاق مذهب لغيرهم هذا المشهور ^(٦) ، وقد رأيت الفارسي يختار مذهب البصريين ويحيز الآخر ^(٧) .

(١) تكلمة من : أ .

(٢) الجزولية : ٣٩ ب ، وقبله : « المتضمن للحرف ... » .

(٣) الجزولية : ٣٩ ب . (٤) تكلمة من : ب .

(٥) الجزولية : ٣٩ ب ، وقبله : « والواقع موقع المبني ما كان » .

(٦) قال ابن الشجري : « وأجاز الفراء أن يكون النصب في (يوم ينفع) بناء وموضع يوم رفع ، فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في الأخرى ، ولم يجر ذلك أحد من البصريين لأن المضارع معرب » ، الأمالي الشجرية ٤٥/١ . وانظر : رأي الفراء في معاني القرآن ٣٢٦/١ - ٣٢٧ . ونسب إلى الكوفيين . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٤/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢٤٥/١ ، الدر المصون ٥٢٠/٤ .

(٧) هذا ما ذكره الشارح وتابعه على القول به اللورقي في المباحث الكاملية ٣٤٧/٢ ، وقد قال الفارسي ما يخالف هذا صراحة قال : ومن قال : « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم » احتمل أمرين : أحدهما : أن يكون مفعول . قال تقديره : قال الله هذا القصص ، أو هذا الكلام يوم ينفع الصادقين ، فيوم ظرف للقول ، =

وقوله : وليس هذا الأخير يوجب البناء ^(١) .

لأنه يروى :-

عَلَى حِينَ عَائِبَتْ [الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ^(٢)]

[عَلَى حِينَ عَائِبَتْ] ^(٣) .

وذكره هذا القسم في أقسام المبنيات ليس بشيء لأن البناء في هذا النوع إنما هو عارض عند الإضافة ، وإنما الباب للبناء والمراد به الحكم المضاد للإعراب اللازم للكلمة الذي ليس بعارض فيه .

وقوله : الحركة [إما ^(٣)] لالتقاء الساكنين ^(٤) .

مثاله : هؤلاء وأين .

[وقوله ^(٥)] : وإما لأنها عرضة لأن يتبدأ بما هي فيه ^(١) .

مثاله : لزيد مال ويزيد مررت .

= وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ ، وجاء على لفظ الماضي ، وإن كان المراد الآتي ، كما قال : ﴿ وَتَأَذَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ ، ونحو ذلك ، وليس ما بعد قال حكاية في هذا الوجه ، كما كان إياها في الوجه الآخر ، ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية تقديره : قال الله هذا يوم ينفع ، أي هذا الذي قصصنا يقع أو يحدث يوم ينفع الصادقين ، فيوم خير للبتداء الذي هو هذا ، لأنه إشارة إلى حدث وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث ، والجملة في موضع نصب بأنها في موضع مفعول ، قال : ولا يجوز أن يكون في موضع رفع وقد فتح لإضافته إلى الفعل ، لأن المضاف إليه معرب ، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنيًا والمضاف مبهماً ، كما يكون ذلك في الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنيًا نحو : « مِنْ يَحْزَى يَوْمِيذٍ » وليس المضارع في هذا كالماضي نحو قوله :-

على حين عاتبت المشيب على الصبا

لأن الماضي مبني والمضارع معرب ، فإذا كان معرباً لم يكن شيء يحدث من أجله في المضاف البناء ،
الحجة ٣٧٧/٢ - ٣٧٨ .

(١) الجزولية : ٣٩ ب . (٢) تكملة من : أ . وقد تقدم تخريجه .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ٣٩ ب ، وقبله : « أصل البناء للوقف والحركة ... » .

(٥) تكملة من : أ .

وقوله : وإما لمضارعة ^(١) المتمكن ^(٢) .

مثاله : عل ^(٣) على أنهم ^(٤) يقولون : من عل فيجرونه ^(٥) .

وقوله : وأما لمضارعة ما ضارع المتمكن ^(٦) .

هو الماضي لأنه ضارع المعرب من الأفعال لوقوعه موقعه في نحو : إن قام زيد قام عمرو ١٨٣ب لأن الماضي في ذلك واقع موقع المضارع للمعرب من الأسماء .

وقوله : وإما للمتمكن ^(٦) في موضع ما ^(٧) .

مثاله : يا زيد في النداء و « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » ^(٧) .

وقوله : الضمة إما للإتباع ^(٧) .

مثاله : مُنْذُ .

وقوله : وإما لأنها حركة الأصل ^(٨) .

مثاله : مذ اليوم ﴿ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ ﴾ ^(٩) ، وذكر هذا النوع أيضا في المبنيات ليس بشيء لأن الباب إنما هو للبناء اللازم للكلمة كما قلنا ، وهذا الحكم عارض في الكلمة عند التقاء الساكنين .

وقوله : وإما لأنها في الكلمة كالواو في نظيرتها ^(٢) .

(١) ب : لمضارعة . (٢) الجزولية : ٣٩ب .

(٣) ب : من عل . (٤) ب : لأنهم .

(٥) وعليه قول امرئ القيس :-

يَكْرُرُ مِفْرًا مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعًا كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ
الديوان : ١٩ .

(٦) أ : للمتمكن .

(٧) الآية : ﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم : ٤] .

(٨) الجزولية : ٣٩ب ، وبعده : « في الحرف » .

(٩) الآية : ﴿ وَضَرَبْتَ وَالْمَسْكَنَةَ وَبَاعُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ٦١] .

مثاله : الضمة في نَحْنُ للمتكلم عنه وعن آخر خاصة لأنها تشبه نَحْنُ التي للجمع من حيث كانت التثنية جمعا في المعنى .

وقوله : وإما لأنها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها ^(١) .

[يعني ^(٢)] : كالضمة في قبل .

وقوله : وإما لشبه الكلمة [بما ^(٣)] لا تكون له الضمة في حال الإعراب ^(١) .

يعني : كالضمة في المنادى المبني على الضم .

وقوله : في أنها متمكنة في موضع ما ^(٤) .

يعني : أن المنادى المبني على الضم قد يتمكن في غير النداء كما يتمكن قبل وبعد إذا أضيف أو كان نكرة .

وقوله : الفتحة إما لمجرد طلب التخفيف ^(٤) .

مثاله : رَدَّ وقرَّ وعضَّ في لغة من يقول ذلك كله بفتح الآخر .

وقوله : وإما للإتباع ^(٤) .

مثاله : عُضَّ في لغة من يقول مُدُّ بالضم وقرَّ بالكسر واطَّلَقَ ^(٥) و :-

لَمْ يَلْدَهُ ^(٦)

وكان حقه ألا يذكر هذا النحو في المبنيات لأنه شيء لم تبين عليه هذه الكلمة وإنما هذه الكلمة [مبنية ^(٢)] في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتماع المثلين في اعضض والتخفيف في :-

لَمْ يَلْدَهُ ^(٦)

(٢) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ٤٠ أ .

(١) الجزولية : ٣٩ ب .

(٣) تكملة من : أ .

(٥) انظر ما سبق ص : ٤١٤ .

(٦) جزء من بيت سبق تخريجه ص : ٤١٥ هـ ٦ .

وانطلق ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمر طاريء غير مبنية عليه هذه الكلمة .

وقوله : وإما لأنها حركة أقرب المتحركات إليه ^(١) .

[هذا داخل تحت الإتياع لأنه إذا حرك بحركة أقرب المتحركات إليه ^(٢)] فقد أتبع تلك الحركة ، ولا أكثر الآن مثالا فيما بني على الفتح للإتياع وليس محركا بأقرب ١٨٤/ المتحركات إليه ^(٣) .

وقوله : وإما لمجاورة محلها الألف ^(١) .

مثاله : يا إسحار في ترخيم إسحار على لغة من نوى ^(٤) هذا أيضا ليس من الباب لأنه ليس بلازم .

وقوله : وإما لشبه محلها بما في كنف هاء التأنيث ^(١) .

يعني : كفتحة الأول من الاسمين المركبين .

وقوله : وإما للفرق بين معني أداة واحدة ^(١) .

يعني : كالفتحة في أنا اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هي للوقف ، وكان حق النون فيه أن تكون ساكنة لأن أصل البناء السكون ، إلا أنا فرقنا بين (أن) الساكنة النون إذا كانت أداة للدلالة على المتكلم وبين (أن) التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلم .

وقوله : وإما لأنها حركة الأصل ^(١) .

يعني : فتحة اللام مع المضمر في نحو : له ولك لأن حق هذه اللام الفتحة

(١) الجوزية : ٤٠ أ . (٢) تكملة من : أ .

(٣) قال اللورقي : « وإما لأنها حركة أقرب المتحركات إليه ، قلت : هذا نحو : انطلق ، يريد : انطلق فَقَدَّرَ طَلِقَ من انطلق تقدير كنف فخفف فالتقى ساكنان فحركت القاف بأقرب المتحركات وهو الطاء » ، المباحث الكاملية ٣٥١/٢ .

(٤) قال سيبويه : « وأما رجل اسمه : إسحار فإنك إذا حذفته الراء الآخرة لم يكن بد من تحريك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وتحريكه الفتحة لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف » ، الكتاب ٣٤٠/١ .

كفتحة واو العطف وفائه ، وهمزتي ^(١) الاستفهام والنداء ولام الابتداء ثم كسرت مع الظاهر للفرق بين معنيين ومنه على مذهب المؤلف فتحة يا مضار في ترخيم مضار اسم المفعول إذا سمي به على لغة من نوى ^(٢) .

وقوله : الكسرة إما لمجرد التقاء الساكنين ^(٣) .

مثاله : اضرب الرجل أو لم يضرب الرجل .

وقوله : أي لأنها لا توهم الإعراب ^(٣) .

يعني : أن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة .

وقوله : أو حملاً على المقابل ^(٤) .

[يعني ^(٥)] : نحو لم يضرب الرجل حمل الجزم على مقابله في معرب الاسم وهو الجر .

وقوله : أو [على ^(٦)] مقابل المقابل ^(٣) .

يعني نحو : اضرب الرجل حمل السكون على مقابل مقابله ومقابله هو الجزم ومقابل مقابله هو الجر ، يعني [أنه ^(٥)] حرك الساكن في النوعين بحركة الجر أي بحركة مثل حركة الجر ، ثبت لفظ هذه العلة الثانية والثالثة هكذا في بعض النسخ ، وفي بعض بعد قوله : أي لأنها لا توهم الإعراب أو حملاً على مقابل المقابل ^(٧) أو على مقابل مقابل / ١٨٤ ب المقابل ^(٨) وهو أحسن ، يعني بقوله : حملاً على مقابل المقابل

(١) ب : وهمزة .

(٢) قال سيويه : « وإن سميت بمضار وأنت تريد المفعول قلت : يا مضار أقبل ، كأنك حذف من مضار » ، الكتاب ٣٤٠/١ .

(٣) الجزولية : ٤٠ أ .

(٤) ليست هذه العبارة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) انظر : الجزولية نسخة فاس ٤٠ أ .

(٨) انظر : الجزولية نسخة تيمور ١٠٥ . وليست في نسخة فاس .

نحو : لم يضرب الرجل حمل الجزم فيه على الكسر ، الذي هو مقابل الجر ، من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب ، وسمي الجر مقابلاً لأنه مقابل للجزم أي لأنه من إعراب الاسم مقابل للجزم من إعراب الفعل ، ولذلك حمل الجزم على الكسر كما كان الكسر مقابلاً لمقابله .

ويعني بقوله : حملاً على مقابل المقابل نحو : اضرب الرجل فإنه حمل السكون فيه الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم ، والجزم مقابل للسكون ، وقد تقدم بيان مقابلة الكسر للجر من حيث هي كما تقدم مقابلة الجر للجزم من حيث هي ، وأما مقابلة الجزم للسكون فإن الجزم في الإعراب مقابل للسكون في البناء من حيث كان أحدهما سكوناً لا تغيره العوامل والآخر سكوناً تغيره العوامل .
وقوله : وإما إشعاراً بالتأنيث ^(١) .

مثاله : حَذَامٌ وَقَطَامٌ .

وقوله : وإما للإتباع ^(١) .

مثاله : فِرٌّ في لغة من يقول : عَضٌّ بالفتح ورُدٌّ بالضم .

وقوله : وإما لمجانسة العمل ^(١) .

مثاله : الكسرة في بَزِيدٍ ولَزِيدٍ .

وقوله : وإما لمجانسة مقابل العمل ^(١) .

مثاله : كسرة لام الأمر .

وقوله : وإما للفرق بين أداتين ^(١) .

مثاله : الكسرة في لك للمؤنث .

وقوله : وإما لأنها حركة الأصل ^(٢) .

(١) الجزولية : ٤٠ . أ٤٠ .

(٢) ليس في نسخة فاس ٤٠ . وهي في التيمورية ١٠٥ .

مثاله : يا مضار^(١) في ترخيم مضار اسم فاعل سمي به ورخم على لغة من نوى ، ومنه قولهم^(٢) :-

... غُضُّ الطُّرْفِ^(٣)

على مذهب الأكثر وهم المتبعون وأكثر الفاتحين والكاسرون ، ومنهم - أعني من الفاتحين - من لا يراعي الأصل في :-
غُضُّ الطرف .

فيجعل حاله كحاله إذا لم يجيء بعده ساكن فيقول :-
غُضُّ الطرف .

بالفتح وقد تقدم^(٤) أن هذين المثالين - أعني مضار في الترخيم وغض الطرف - ليسا من الباب .

(١) أ : يا مضار .

(٢) هو جرير .

(٣) جزء من بيت من البحر الوافر من قصيدة في هجاء الراعي الفيرى مطلعها :-

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

والبيت بتمامه :-

فَغُضُّ الطُّرْفِ لِيْكَ مِنْ نُّمَيْرٍ فَلَا كُفْيَا بَلَّغَتْ وَلَا كِلَابَا

الشاهد : جواز الاتباع في (غض) والفتح والكسر ، وقد وجه الشارح كل وجه .

الديوان ٧٥ ، الكتاب ١٦٠/٢ ، الكامل ٤٣٨/١ (الدالي) ، المقتضب ٣٢١/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٣٩/٢ ، المفصل ٣٥٤ ، شرح المفصل ١٢٨/٩ ، المباحث الكاملية ٣٥٤/٢ ، المقاصد النحوية ٥٩٤/٤ - ٥٩٥ ، الدرر اللوامع ٢٤٠/٢ .

(٤) انظر ص : ١٠٤١ .

باب [الهجاء ^(١)]

/١٨٥ أ قوله : وبالجمع ^(٢) .

مثاله : فَتَيَات في ألف فتى وَقَطَوَات في ألف قطا ^(٣) .

وقوله : ويكونها رابعة ^(٤) .

يعني نحو : مَلَّهَى لأنك تقول : ملهيان .

وقوله : ويكون وسط الاسم أو أوله واوا ^(٤) .

مثال ^(٥) الأول الطُّوى ^(٦) واللَّوى ^(٦) والوسط كناية عن عين الكلمة ، ومثال

الثاني : الوغى والوحى ^(٨) والأول كناية عن فاء الكلمة .

وقوله : ويتصرف الفعل منه ^(٤) .

مثال ذلك : رحيت بالرحى وعصوت بالعصا .

وقوله : سوى الإمامة ^(٩) .

لأن الإمامة تكون في ذوات الواو من ثلاثي الفعل فإذا وجدت فيه لم تكن دليلا

على أنه من الياء .

(١) تكملة من : أ .

(٢) أ : والجمع .

انظر الجزولية : ٤٠ ، أ ، وقوله : « يعرف أن الألف في آخر الاسم منقلبة عن ياء بالتثنية ... » .

(٣) القطا : طائر . وقيل مقعد الردف وهو الرديف . انظر اللسان ١٨٩/١٥ - ١٩٠ (قطا) .

(٤) الجزولية : ٤٠ ، أ . (٥) ب : مثل .

(٦) طوى من الليل : أي ساعة من الليل ، وموضع بالشام . اللسان ٢٠/١٥ (طوى) .

(٧) اللوى : ما التوى من الرمل ، وقيل منقطع الرمله . اللسان ٢٦٢/١٥ - ٢٦٣ (لوى) .

(٨) الوحى : النار ، والوحى : السيد من الرجال . اللسان ٣٨١/١٥ (وحى) .

(٩) الجزولية : ٤٠ ، أ ، وقوله : « فإن عدم ذلك فبالإمالة ، وفي آخر الفعل الماضي بما ذكر سوى الإمامة » .

وقوله : وهو التثنية والجمع بالألف والتاء ^(١) .

استثناهما لأنهما لا يكونان في الفعل .

وقوله : وبالفعل والفَعْلَة ^(٢) .

معطوف على قوله بما ذكر ^(٣) ، ومثال ذلك نحو : الغزو والرمي والغزوة والرمية .

وقوله : ويختص الفعل منه ^(٢) :

أي يختص الفعل من ذلك أي مما يعرف به كونه من الواو أو من الياء ، ومعنى اختصاصه بهذه الذي ذكر بعد أنها علامات في نفس الفعل لا في غيره ، بخلاف الفَعْل والفَعْلَة التي هي علامات في غير الفعل .

وقوله : بأن ذلك يعرف فيه بالمضارع عاريا من العلامة ^(٢) .

مثاله : يغزو ويرمي .

وقوله : وبالحاق علامة التثنية فيه ^(٢) .

مثاله : غَزَوْا ورَمَوْا .

وقوله : وجمع المؤنث فيه ^(٢) .

مثاله : غَزَوْنَ ورَمِينَ .

وقوله : أو في المضارع ^(٢) .

مثاله : يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ .

(١) الجزولية : ٤٠ ، وفيله : « وما تنفرد به الأسماء من ذلك » .

(٢) الجزولية : ٤٠ . أ .

(٣) من قول الجزولي : « وفي آخر الفعل الماضي بما ذكر وبالفعل والفعلَة » ، الجزولية ٤٠ . أ .

باب [أحكام الهمزة في الخط ^(١)]

قوله : بقلبها إلى مجانس الحركة قبلها ^(٢) .

مثاله : كَاسٌ وبِيرٌ ومُومنٌ ^(٣) .

وقوله : وليس لمجرد المد واللين ^(٤) .

استظهر على مثل خطيئة ومقروءة ، ومعنى تجريده لذلك أن يكون زائدا لمد البناء ، واستظهر به على ما ليس زائدا لمد البناء كمُسيء إذ كان حكم هذا النوع النقل ، وكان ينبغي له أن يزيد أو ما هو في حكم المجرد / ١٨٥ ب لذلك أو يزيد أو ياء تصغير يعني نحو : أفيئس تصغير أفئس فإن حكم هذا النوع في منع النقل منه حكم ما حرف المد فيه مجرد للمد ^(٥) واللين والجامع بينهما أن كل واحد منهما موضوع على ألا يتحرك ^(٦) .

وقوله : بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها ^(٧) .

مثاله : الحَب والدف وكهَيَّة والنسي ^(٨) .

وقوله : في الأشهر ^(٩) .

استظهر على لغة من يقول المرأة والكماة ^(٩) .

وقوله : وإن كان لمجرد المد واللين ^(٧) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : قبلهما . وانظر : الجزولية ٤٠ ب ، وقبله : « تخفيف الهمزة الساكنة » .

(٣) أصلهن : كَاسٌ ، وبِيرٌ ومُومنٌ . وانظر : شرح التصريف الملوكي ٢٤٠ .

(٤) الجزولية : ٤٠ ب ، وقبله : « والمتحركة الساكن ما قبلها - وليس لمجرد المد واللين - بإلقاء حركتها على ما قبلها ، وحذفها في الأشهر » .

(٥) ب : المد .

(٦) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ .

(٧) الجزولية : ٤٠ ب .

(٨) هي على النحو الآتي : حَب ودفء وهَيأة ونسيء .

(٩) قال ابن جعفر : « وإنما قال : حذفها في الأشهر ليحتزم من مذهب بعض العرب في مثل : مرأة

وكماة ، إذ من العرب من ينقل حركتها ويقلبها ألفا فيقول : مرأة وكاة كقطاة » ، المنهاج الجلي ٢٨٦ ب . وانظر هذه اللغة في : الكتاب ١٦٥/١ ، الأصول ٤٠٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٣٤/٢ .

- مثاله : خطيئة ومقروء .
 وقوله : وليس ألفا ^(١) .
 استظهر على مثل هبايه ^(٢) لأن تسهيلها هنا بين بين .
 وقوله : فيقلبها إليه وإدغامه فيها ^(١) .
 يعني يقلب الهمزة إلى حرف المد واللين الذي قبلها وإدغام الحرف الذي قبلها فيها .
 وقوله : وتقلب واوا إن كانت مفتوحة مضموما ما قبلها ^(١) .
 مثاله : رأيت أكموك .
 وقوله : وياء إن كانت مفتوحة مكسورا ما قبلها ^(١) .
 مثاله : رأيت مقريك .
 وقوله : وما سوى ذلك ^(٤) إلى آخره .
 يريد مما الهمزة فيه متحركة متحرك ما قبلها ، مثاله : سَيِّمَ وَرَيْمَ وَمُقَرِّثُكَ وَلَوْمَ
 وهذه أكموك وسأل .
 وقوله : وخالف الأخفش [في ^(٥)] المكسورة المضموم ما قبلها ^(٦) .
 مثاله : مررت بأكموك .
 وقوله : وفي المضمومة المكسور ما قبلها ^(١)، ^(٧) .
 مثاله : هذا مقريك ^(٨) .

(١) الجزولية : ٤٠ ب .
 (٢) ب : حياة .
 (٣) قال سيويه - رحمه الله تعالى - : « والألف تحتل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين لأنها مد ، كما تحتل أن يكون بعدها ساكن وذلك قولك في : حياة هبأة » ، الكتاب ١/١٦٦ ، وانظر : الأصول ١/٤٠٠ .
 (٤) الجزولية : ٤٠ ب ، وبعده : « فهي فيه بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة » .
 (٥) تكلمة من : ب .
 (٦) في نسخة فاس ٤٠ ب « وخالف الأخفش في المضمومة المكسور ما قبلها قلبها واوا » ، وهو غير مراد . صحته في التهجوية ١٠٥ .
 (٧) قال الزمخشري : « والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء » ، المفصل ٣٥٠ ، وانظر : شرح المفصل ٩/١١٢ ، المباحث الكاملية ٢/٣٦٩ ، شرح الشافية ٣/٤٦ .
 (٨) ب : مقروك .

باب [المقصور والممدود ^(١)]

- قوله : قبل آخر نظيره من الصحيح [مفتوح ^(٢،١)] .
- أحسن من هذا : قبل آخر نظائره من الصحيح مفتوح على الاطراد لأن المعتبر في هذا إنما هو اطراد النظائر لا مجرد وجودها .
- وقوله : مزيدا في أوله ميم ^(٣) .
- مثاله : مَعَزَى وَمُدْعَى .
- وقوله : أو ليس كذلك ^(٣) .
- مثاله : عَمَى وَرَدَى وَطَوَى لأن نظيرها ^(٤) من الصحيح [مثل ^(٥)] ضَلَعَ وَحَذَرَ وَعَطَشَ .
- وقوله : [اسم ^(٥)] المفعول ^(٣) .
- مثاله : زيد معطى لأن نظائره من الصحيح مثل زيد مكرم .
- وقوله : والزمان والمكان ^(٣) .
- [مثاله : المعطى اسم زمان أو مكان .
- وقوله : والفِعْلِيُّ ^(٦) .
- وقوله : الخَلِيفَى / ١٨٦ أ والخِطْبِيُّ ^(٧) .
- وقوله : وفُعَل وفُعَل جمعا لمعتل اللام ^(٣) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٠ ب ، وقوله : « المقصور المقيس كل مصدر لفعل معتل اللام » .

(٣) الجزولية : ٤٠ ب .

(٤) ب : نظير هذا . (٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ٤٠ ب ، ويَعْدَهُ : « للمبالغة » .

(٧) الخِطْبِيُّ : اسم قاله الليث وقيل مصدر كالحظية . اللسان ٣٦٠/١ (خطب) .

مثاله : رُشِيَّ وَفَرَى ^(١) ، وقد كان أجود من هذا أن يقول : وجمع فُعْلة بضم الأول وفُعْله بكسره معتلتي اللام ، وإلا فقد يأتي ما ربما يتخيل فيه أنه فَعَلَ جمعا مثل نُهِى في جمع نُهِى وفَعَلَ جمعا مثل ثِنَا في جمع ثِنِي ، وإنما هما فَعَال وفُعَال ، وإلا فإذا قال : وفُعَلَ وفَعَلَ جمعا فكأنه يقول : وكل ما يتوهم فيه أنه فَعَلَ أو فُعَال من الجمع أو فَعَلَ أو فَعَال منه وليس كل ما يتوهم فيه ذلك من المعتل اللام مقصورا ولا بد ، إنما المقصور منه ما ذكرناه إلا أنه يمكن أن يكون أطلق القول في ذلك اتكالا على أن (فَعَلَ وفَعَلَ) لا يكونان جمعين إلا لفُعْلة أو فُعْلة معتلة اللام إلا أن الشأن في إثبات أنه فَعَلَ أو فَعَلَ ولعله فَعَال أو فُعَال .

وقوله : وفَعَالِي وفَعَالِي ^(٢) .

مثاله : سُكَارَى وسُكَارَى .

وقوله : وفَعْلَى جمعا .

مثاله : صَرَعِي وَجَرَحِي فأما قولهم : حَلَفَاء ^(٣) وَطَرَفَاء ^(٤) فهو اسم جمع لا جمع ^(٥) فلذلك لم يستثنهما وما كان مثلهما ، ولكن الشأن في معرفة الجمع من اسم الجمع ، وهذا ليس يعرفه كل أحد فالأحوال عليه ليست بشيء .

وقوله : مطلقا ^(٦) .

يعني سواء كان [جمع ^(٦)] صحيح اللام أو معتلة .

وقوله : وكل فعلى مؤنث فعلا ^(٦) .

(١) جمع رُشوة فُعْله على فَعَلَ ، وفُرْية فُعْلة على فَعَلَ .

(٢) الجزولية : ٤٠ ب .

(٣) الحلفاء من بنات الأغلاث . اللسان ٥٦/٩ (حلف) .

(٤) الطرفاء شجر هديه مثل هذب الأثل . اللسان ٢٢٠/٩ (طرف) .

(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما هو اسم يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وذلك قولك

للجميع : حلفاء وحلفاء واحدة ، وطرفاء للجميع وطرفاء واحدة » ، الكتاب ١٨٩/٢ .

(٦) تكملة من : أ .

مثاله : سَكَّرَى مؤنث سَكَّرَانَ وَغَضَّبَى مؤنث غَضَّبَانَ وَعَطَشَى مؤنث عَطَشَانَ وما أشبه ذلك .

وقوله : لا تلحقه الهاء ^(١) .

استظهر على فَعْلَانَ الذي ^(٢) تلحقه الهاء مثل نَدَمَانَ وَنَدَمَانَةَ وَسَيِّفَانَ وَسَيِّفَانَةَ .

وقوله : وَفَعَلَى مؤنث الأَفْعَلِ ^(١) .

مثاله : الْفُضْلَى مؤنث الْأَفْضَلِ وَالْكُبْرَى مؤنث الْأَكْبَرِ .

وقوله : وَفَعَلَى ^(١) .

مثاله : أَرَبَى ^(٣) وَأَدَمَى ^(٤) وَشَعَبَى ^(٥) ، ويعني به المفرد وإلا فقد يكون هذا ممدودا إذا كان جمعا نحو : فَجَاءَ وَكُرِمَاءَ ، وهو مطرد فيه .

وثبت في بعض النسخ فَعَلَى بفتح الفاء والعين ويعني به مثل بَشَكَّى وَمَرَطَى ^(٦) / ١٨٦ ب وهو أجود وإن كان هذا قد يكون ممدودا نحو : جَتَفَاءَ ^(٧) وَقَرَمَاءَ ^(٨) [لمكانين ^(٩)] وَثَادَاءَ ^(١٠) لِلأَمَةِ ^(١١) فَإِنَّ الْأَكْثَرَ مِنْ هَذَا مَمْدُودٌ وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ شاذة لم يجيء غيرها .

(١) الجزولة : ٤٠ ب .

(٢) ب : التي .

(٣) غير واضحة في : ب .

والأرى من أسماء الداهية . تهذيب اللغة ٢٥٩/١٥ .

(٤) « أَدَمَى عَلَى فَعَلَى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع » ، الصحاح ١٨٥٩/٥ .

(٥) شَعْبَى : موضع فيه جبال ذات شعب فيها أوشال ماء . قال جرير يهجو العباس :-

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شَعْبَى غَرِيْبَا
أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَبَا

الصحاح ١٥٧/١ .

(٦) بشكى تقدم شرحها ، مرطى الناقة السريعة . تهذيب اللغة ٣٤٥/١٣ .

(٧) جَتَفَاءَ : موضع في بلاد بني فزارة . معجم البلدان ١٧٢/٢ .

(٨) قَرَمَاءَ : قرية بوادي قرقرى بالجمامة . معجم البلدان ٣٢٩/٤ .

(٩) تكملة من : ب .

(١٠) ب : ثا .

(١١) انظر : تهذيب اللغة ١٥٢/١٤ .

وقوله : وما جمعه ^(١) من المعتل على أفعال ^(٢) .

مثاله : أقفاء ^(٣) وقال : فالأظهر ؛ لأن بعضهم يمد القفا وإن كان الجمع على أقفاء ^(٤) وإنما كان الأظهر فيه أن يكون واحده مقصورا لأن أفعالا إنما هو من جمع الثلاثي المجرد لا من جمع الثلاثي المزيد في الأكثر .

وقوله : وما دون التأنيث منه ^(٥) ألف ^(٦) .

مثاله : قَطَاة وَحَصَاة .

وقوله : فجمعه تحذف الهاء مقصورا ^(٧) .

أي تقول : قَطَاً وَحَصَاً ، ويريد إذا كان من الجمع الذي بين واحده وبينه الهاء نحو ما ذكرناه ، وإلا فقد تقول : أضاة وأضاء ، فيكون ما دون هاء التأنيث منه ألف جمعه ممدود ، فلذلك قيد جمعه بحذف الهاء في القصر والإخبار بهذا الذي أخبر به غير مفيد ، لأنه معلوم أن ما كان قبل هاء التأنيث فيه ألف وجمع بحذف الهاء خاصة أنه يبقى آخره ألفا ، وإذا بقي آخره ألفا كان مقصورا ولابد ، فإذا كان هذا معلوما فالإخبار بالعلوم لإخبار غير مفيد فقد كان ينبغي [له ^(٦)] ألا يتشاغل بما لا فائدة فيه .

قوله : الممدود المقيس كل مصدر لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف ^(٧) .

مثاله : اعطاء واستدعاء [واستدعاء ^(٨)] لأن نظائر هذا ^(٩) من الصحيح لإكرام واستخراج وما أشبه ذلك .

وقوله : وكل جمع لمعتل اللام على فِعَال ^(١٠) أو ^(١١) أفعال ^(١٢) .

(٢) الجزولية : ٤٠ ب .

(٤) انظر : المباحث الكاملية ٣٧٥/٢ .

(٦) تكلمة من : ب .

(٩) ب : نظائرها .

(١١) أ : وأفعال .

(١) أ : جاء .

(٣) ب : قفا .

(٥) ب : منهما .

(٧) الجزولية : ٤١ أ ، وقد ذهب أول الكلام .

(٨) تكلمة من : أ .

(١٠) ب : فعل .

(١٢) الجزولية : ٤١ أ .

مثال ذلك : دماء وأقفاء ويحتاج فعال إلى تقييد بأن يقال : ليس جمعا لفعلته نحو : فرى أو لفعله نحو رشى لأنه إنما يريد بقوله : على فعال أي مما يحتمل أن يكون (فعلا) ممدودا أو فعلا ^(١) مقصورا بادي الرأي ، فإذا كان مراده ذلك فإن لم يقيده بما ذكرناه فسيختل في مثل فرى ورشى أنه يمكن أن يكون مقصورا / ١٨٧ أو ممدودا ، [فإن أهمل الغير ^(٢) الذي ذكرناه كان مقتضى ذلك أن يكون فرى ورشى وما أشبههما ممدودا ^(٣)] ، وليس كذلك فلا بد إذن من القيد الذي قيدناه به لئلا يلحق بالممدود ما ليس منه ، وأما (أفعال) فعلى الإطلاق لأن مراده أيضا مما يحتمل بادي الرأي أن يكون ممدودا ومقصورا ، ولا يصح أن يكون هذا النوع مقصورا وهو جمع لأنه ليس في الجمع ما هو على مثال (أفعل) إلا قولهم : أضحاة وأضحى ، وإنما استغنى عن استثناء أضحى لقوله : وكل جمع لأن هذا مختلف فيه عند العرب بين أن يكون جمعا أو جنسا . وقوله : وكل ما كان من الأصوات مضموم الأول ثالثة ألف ^(٤) .

مثاله : الثغاء والرغاء والدعاء ، وتام هذا الفصل أن يقال [فيه ^(٥)] مما لامة حرف علة لأنه إنما يكون ممدودا من هذا النوع ما لامة حرف علة نحو : الدعاء والرغاء والثغاء ^(٦) لأنك تقول يدعو ويشغو ويرغو ، وما لم تكن لامة حرف علة من هذا النوع فليس من قسم الممدود نحو : النبأ والنهاق وما أشبه ذلك . وقوله : وكل فعلاء أفعل ^(٧) .

مثاله : حمراء وصَفراء .

وقوله : وكل جمع على فعلاء أو أفعاء ^(٨) .

(١) ب : مغلا .

(٢) سبق التنبيه على حكم دخول (ال) على غير .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ١٤١ أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : الثغاء والرغاء .

(٧) ب : فعل الفعل .

وانظر الجزولية : ١٤١ أ .

مثاله : فُقَهَاءُ وَكُرَمَاءُ ^(١) وَأَصْفِيَاءُ وَأَنْبِيَاءُ .

وقوله : وكل ما جاء ^(٢) جمعه على أفعلة معتل اللام فواحد ممدود في الأمر العام ^(٣) .

مثال : قَفَاءٌ وَأَقْفِيَةٌ وَقِبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ ، واحترز بقوله : في الأمر العام من ندى وأندية ورحى وأرجية .

(١) ب : كرماء وفقهاء .

(٢) ب : كان .

(٣) الجزولية : ٤١ أ .

باب [المذكر والمؤنث ^(١)]

قوله : يعرف كونه مؤنثا ^(٢) .

يعني من غير الحقيقي ، لأن الحقيقي يعرف تذكيره وتأنيثه بمعناه إلا ما كان من ذلك في الأجناس ، فقد لا يجري فيه ^(٣) اللفظ على حكم المعنى نحو الغنم للذكور والإناث وهو مؤنث وكذلك الإبل والحيل ^(٤) / ١٨٧ ب .

وقوله : وبالإشارة إليه ^(٥) .

مثاله : هذه الدار .

وقوله : وبإضمامه ^(٦) .

وقوله : رأيت دارا هي أوسع دار .

وقوله وبالحاق علامة التأنيث في فعله ^(٦) .

مثاله : اتسعت الدار .

وقوله : أو نعته ^(٧) .

مثاله : دار واسعة .

وقوله : أو الحال منه ^(٦) .

مثاله : رأيت الدار واسعة .

وقوله : أو في مصغره ^(٦) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤١ أ ، وقبله : « المؤنث الذي لا علامة فيه » .

(٣) ب : فيها .

(٤) انظر هذا في : الكتاب ١٧٣/٢ ، المقتضب ١٨٥/٢ ، الأصول ٤١٢/٢ ، التخصيص ١٣٢/٧ ،

البديع ١٩٢/٢ .

(٥) الجزولية : ٤١ أ ، وفيها : « يعرف كونه مؤنثا بالإشارة إليه » .

(٦) الجزولية : ٤١ أ .

(٧) ب : نعت . وانظر : الجزولية ٤١ أ .

مثاله : دويرة .

وقوله : أو خبره ^(١) .

مثاله : الدار واسعة .

وقوله : أو بعرو ^(٢) عدده من هاء التانيث فيما دون العشرة ^(١) .

مثاله : ثلاث أدوير وأربع أعين وشبه ذلك .

وقوله : في الأعرف ^(١) .

استظهر على ما عَرِي ^(٣) عدده من الهاء وإن كان مذكرا حملا على معناه نحو قوله ^(٤) :-

وإنَّ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ^(٥)

وقوله : وبجمعه على أفعله ^(٦) ... إلى آخره .

مثاله : عقاب وأعقب .

وقوله : في الأعرف ^(١) .

(١) الجزولية : ٤١ أ . (٢) كذا في الأصول ، ولعل المراد : بعري .

(٣) ب : جرى .

(٤) رجل من بني كلاب يقال له النواح ، وقيل الأعور الكلابي .

(٥) صدرت من البحر الطويل عجزه :-

... .. وَأُنْتُ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرُ

وكلاب هو ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة . جمهرة أنساب العرب ٢٨٢ .

الشاهد فيه : (عشر أبطن) ذكر العدد (عشر) مع المندود المذكر (بطن) حملا على إرادة معنى القبيلة ، وانظر : المذكر والمؤنث لابن التستري ٦٢ - ٦٣ .

الكتاب ١٧٤/٢ ، معاني القرآن ١٢٦/١ ، الكامل ٨٠٢/٢ (الدالي) ، المقتضب ١٤٦/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، المخصص ١١٧/١٧ ، النكت ٩٩٠/٢ ، الإنصاف ٧٦٩/٢ ، المباحث الكاملية ٣٨٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤٨٤/٤ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٥٦٤/٢ ، الخزائن ٣٩٥/٧ ، الدرر اللوامع ٢٠٤/٢ . (٦) الجزولية : ٤١ أ ، ونمامه : « ... إذا كان على أربعة أحرف ثالثها لين » .

استظهر به على ما جاء من مثل قوله ^(١) :-

حَتَّى رَمَى مَجْهُولَهُ بِالْأَجْنَنِ ^(٢)

في جمع الجنين وهو مذكر .

وقوله : للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة ^(٣) .

مثاله : قائم وقائمة .

وقوله : وفي الاسم ^(٤) .

مثاله : امرؤ وامرأة ^(٥) .

وقوله : وبين الواحد والجنس ^(٤) .

مثاله : درة ودر إذا كان در جنسا .

وقوله : وبالعكس وهو قليل ^(٤) .

مثاله : كم في الواحد وكماة في الجمع .

وقوله : وبين الجمع والواحد ^(٤) .

(١) هو رؤية بن العجاج .

(٢) رجز مطلعته :-

يَأْيُهَا الْكَاسِرُ عَيْنَ الْأَغْضَنِ
وَالْقَاتِلِ الْأَقْوَالِ مَا لَمْ يَلْقَيْ

الأغضن : الكاسر عينه حلقة أو عداوة أو كبرا . اللسان ٣١٤/١٣ (غضن) .

ورواية الديوان : إذا رمت مجهوله بالأجن .

الشاهد فيه : بالأجن جمع جنين مذكر . كما ذكر الشارح وأفعل مطرد في المؤنث .

الديوان ١٦٢ ، التكملة ١٤٠ ، المخصص ٢٣/١٧ ، شرح شواهد الإيضاح ٤٩١ ، المباحث الكاملية

٣٨١/٢ ، شرح الشافية ١٣٢/٢ ، شرح الجزولية ٣٠٨/٢ ، شرح شواهد الشافية ١٣٤/٤ .

(٣) الجزولية : ٤١ ، وقبله : « وما فيه الهاء علامة فقد تكون للفرق » .

(٤) الجزولية : ٤١ . (٥) ب : امرأة وامرؤ .

مثاله : درة ودر ، إذا كان در جمعا .

وقوله : وبالعكس ^(١) .

مثاله : بَعَالٌ وَبَعَالَةٌ وَحَمَارٌ وَحَمَّارَةٌ ، هذا وجه ما ثبت هنا في بعض النسخ من هذا النص الذي ذكرناه وشرحناه ، وثبت في بعضها هذا النص الذي أذكره بعد وهو بين الواحد والجنس وبالعكس وهو قليل ، وبين الواحد والجمع ^(٢) خاصة دون أن يقال بعده : وبالعكس فيريد أيضا ^(٣) بقوله : وبين الواحد والجمع قولهم : بَعَالٌ وَبَعَالَةٌ وَحَمَارٌ وَحَمَّارَةٌ صفة للجمع .

وقوله : ولتأكيد الصفة ^(٤) .

مثاله : رجل عَلَّامة / ١٨٨٨ ونسابة ، يريد بالتأكيد هنا التأكيد والمبالغة لما كان التأكيد يكون بمعنى التكرير والتمكين جعل [تكثير ^(٥)] معنى الصفة كأنه تكرير لمعناها وتمكين لمعناها أيضا لأنه إذا كثر معناها في الموصوف وبولغ فيه فكأنه قد كرر ذلك المعنى ومكن .

وقوله : وللعجمة ^(٤) .

مثاله : موازنة ^(٦) لأن الموزج أعجمي فدخلت الهاء في جمع ^(٧) هذا النوع دلالة على العجمة .

وقوله : وللنسب ^(٤) .

مثاله : مَهَالِبَةٌ لِأَنَّ مَهَالِبَ جَمْعُ مُهَلَّبٍ فَأَدْخَلْتَ الْهَاءَ فِي هَذَا النَّوعِ لِتَدُلَّ عَلَى

(١) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٢) انظر : الجزولية نسخة فاس ١٤١ أ ، وتيمور ١٠٦ .

(٣) ب : إذن . (٤) الجزولية : ١٤١ أ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) الموزج : الحف ، فارسي معرب . انظر : المعرب ٥٥ ، ٣٥٩ .

(٧) أ : جميع .

أنه ليس كل واحد من هذا الجمع مهلبا حقيقة ، ولكن على أنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب ^(١) إليه فهذا معنى قولهم : إن الهاء دخلت في هذا النوع للدلالة على معنى النسب .

وقوله : ولهما ^(٢) .

مثاله : سياججة ^(٣) لأن المعنى السَّيَّجِيُّونَ وهم قوم من العجم وفيه معنى النسب والعجمة ^(٤) معا ^(٥) .

وقوله : ولتأكيد معنى الجمع ^(٦) .

مثاله : حِجَارَةٌ وَذَكَارَةٌ ^(٧) ويريد بقوله : لتأكيد معنى الجمع من التأنيث ألا ترى أنك تقول : هي الحجار ، فيكون الحجار مؤنثا وإن لم تدخل فيه الهاء ، فأدخلت فيه الهاء لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التأنيث ، وهذا التفسير يجتمع هذا مع قولهم إن التاء دخلت في هذا النحو لتأنيث معنى الجمع ولا ينبغي أن يؤخذ على ظاهره من أنها دخلت لتأكيد معنى الجمع لأن المعنى الذي ذكرناه أليق بالتاء من هذا [المعنى ^(٨)] .

وقوله : ولتأكيد معنى التأنيث ^(٦) .

مثاله : ناقة ونعجة ، ويعني أن انفراد المؤنث في هذا النوع باسم غير اسم

(١) ب : ينسب . (٢) الجزولية : ٤١ أ .

(٣) قال الجواليقي : « السياججة : فارسي معرب » ، المغرب ٢٤٤ ، وقال ابن منظور : « السياججة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يذرقونها واحدهم سييجي » ، اللسان ٢٩٤/٢ (سييج) .

(٤) ب : العجمة والنسب .

(٥) قال الجوهري : « السياججة قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن ، والهاء للعجمة والنسب » ، الصحاح ٣٢١/١ .

(٦) الجزولية : ٤١ ب .

(٧) الذكارة : حمل النخل . اللسان ٣١١/٤ (ذكر) .

(٨) تكملة من : أ .

المذكر كان يغني عن تاء التانيث كما أغني ذلك في جدي وعناق ، فقد كان يكفي في ذلك ناق ونعج لكنهم زادوا التاء لتأكيد ما دلا عليه دون هاء التانيث لو نطقوا بهما كذلك (١) .

وقوله : ولتأنيث اللفظ (٢) .

مثاله : غرفة وظلمة يعني أن هذا التانيث الذي هنا في اللفظ ليس تحته تانيث معنى كما في امرأة وقائمة ، ولكنه للدلالة على أن هذا اللفظ عندهم موضوع وضع المؤنث في الإخبار والإشارة والإضمار وغير ذلك من أحكام التانيث .
وقوله : وللعوض (٣) .

١٨٨/ب مثاله : زنادقة وجحاجة (٤) ، وقالوا : إن الهاء في هذا النوع للعوض من الياء في زناديق وججاجيج ، لما لم يجمعوا بينهما ، بل إذا كانت الياء لم تكن الهاء ، كما أنه إذا كانت الهاء لم تكن الياء ، فدل ذلك على أنهم وضعوها معها على وجه المعارضة بينهما .

وقوله : فعلى (٢) .

مثاله : الجفلى (٥) .

وقوله : وفعلى (٢) .

مثاله : شُعَبَى .

وقوله : وفعلى وفعلى وفعلى (٢) .

سيأتي بيان كل واحد منها بأصنافه بعد (٦) .

(١) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ١٤١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٨٩ ، البديع ١٩٠/٢ .

(٢) الجزولية : ٤١ ب .

(٣) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ١٤١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٨٩ ، البديع ١٩٠/٢ .

(٤) جحاجة : جمع جحاج وهو السيد الكريم . اللسان ٤٢٠/٢ (جحجج) .

(٥) دعاهم الجفلى أي بجماعتهم وعامتهم . القاموس ٣٦٠/٣ (جفل) .

(٦) انظر ص : ١٠٦٣ .

وقوله : وفعلى ضربان مؤنث الأفعل وتلزمه الألف واللام ^(١) .

مثاله : الفضلى والكبرى .

وقوله : أو الإضافة ^(٢) .

مثال ذلك : فضلاهم وكبراهم .

وقوله : كمذكره ^(٢) .

يعني أن الألف واللام أيضا لازمة لمذكره أو الإضافة ، ومثال ذلك الأفضل وأفضل الناس .

وقوله : في الأمر العام ^(٢) .

استظهر به على قراءة من قرأ ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنً ﴾ ^(٣) مَمَالاً ^(٤) في أحد الوجهين وهو وجه من جعل حسنى صفة لمحذوف ، كأنه : قوله حسنى أو مقالة حسنى ، وأما من جعل (حسنى) مصدرا كالرُجعى والبُشرى فليس من هذا .
ويكون الحسنى على هذا مصدرا كالحُسْنُ في قراءة من نون ^(٥) .

أو استظهر ^(٦) على قولهم : أخر وأخرى وآخر وهذا أشبه من الأول لاحتمال [الأول ^(٧)] وجها صحيحا ولما لزم الألف واللام أو الإضافة في هذا النوع إلا ما شذ نقدوا على أبي نواس ^(٨) قوله :-

(١) الجزولية : ٤١ ب ، وقبله : « وفعلى من الأئينة المختصة به » ، أي بالتأنيث .

(٢) الجزولية : ٤١ ب .

(٣) تمامها : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ [البقرة : ٨٣]

(٤) هي قراءة الأخفش عن بعضهم ، مختصر في شواذ القرآن ٧ ، وانظر : الحجة ١٠٦/٢ .

(٥) هي قراءة أبي طلحة بن مصرف . انظر البحر المحيط ٢٨٥/١ .

(٦) ب : واستظهر . (٧) تكملة من : أ .

(٨) أبو نواس (١٤٦ - ١٩٨ هـ) .

الحسن بن هانيء بن عبد الأول بن صباح ، الحكمي ولاء ، كان مولى للجراح بن عبد الله الحكمي أمير =

كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (١)
 وأما رواية من روى (٢) :-
 أَنِّي جَزَوْتُ غَامِرًا سُوءَى يَفْعَلُهُمْ (٣)

= خراسان فنسب إليه ، سمي بأبي نواس ، لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه . قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة ، وكان في الطبقة الأولى من المولدين .
 الشعر والشعراء ٧٩٦/٢ - ٨٢٦ ، تاريخ بغداد ٤٣٦/٧ - ٤٤٩ ، وفيات الأعيان ٩٥/٢ - ١٠٤ ،
 الخزائن ٣٤٧/١ - ٣٤٨ .

(١) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

سَاعَ بِكَأْسٍ إِلَى نَاشٍ عَلَى طَرَبٍ كِلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنْظَرٍ عَجَبٍ
 فَانْتِ ثُرَيْبِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ صَبْحًا تَوَلَّدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْعَبَبِ

وبيت الشاهد هو الثالث منها .

وسبب إيراد أن الشارح بين النحاة نقلوا على أبي نواس قوله (صغرى وكبرى) وحقه أن يأتي بهما معرفتين بالآلف واللام أو الإضافة .

الديوان ٧٧/١ ، الكشف ١٩٩/٤ ، المفصل ٢٣٦ ، شرح المفصل ١٠٠/٢ ، ١٠٢ ، شرح الجمل ٤٨٧/١ ، ٢١٠/٢ ، المغني ٤٢٥/٢ ، المقاصد النحوية ٥٣/٤ - ٥٤ ، تعليق الفرائد ٢٢٩٨/٤ (د) ، الخزائن ٣١٥/٨ - ٣١٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٤/٦ - ١٧٦ ، شرح شواهد الكشف ٣٤٦/٤ - ٣٤٧ .
 (٢) لأفنون التغلبي :-

صريم بن معشر بن ذهل بن تيم من تغلب بن وائل ، شاعر جاهلي ، سمي (أفنونا) بقوله :-
 قَبِينَمَا الْوُدُّ يَا مَضْمُونُ مَضْمُونَا أَهَامُنَا إِنْ لِلشَّبَانِ أَفْتُونَا
 لدغته حية فمات في الألاهة .

انظر : الشعر والشعراء ٤١٩/١ ، المؤلفات والمختلف ١٥١ وفيه (ظالم بن معشر) سمط اللآليء ٦٨٤/٢ - ٦٨٥ .

(٣) صدر بيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

أَتَلِغَ حَبِيبًا وَخَلَّلَ فِي سَرَائِهِمْ أَنَّ الْفَوَازَ انطَوَى مِنْهُمْ عَلَى حَزَنِ

وعجزه :-

أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السُّوءَى مِنَ الْحَزَنِ

الشاهد فيه : أن (سُوءَى) صفة لموصوف محنوف أو تكون مصدرا كالرجعى والبشرى .

المفضليات ٢٦٣ ، الكامل ١٤٠/١ (الدالي) ، مجالس العلماء ٣٥ ، الأملالي ٥١/٢ ، شرح المفضليات ٩٤٦/٢ ، الأملالي الشجرية ٣٧/١ ، سمط اللآليء ٦٨٤/٢ - ٦٨٥ ، المغني ٤٥/١ ، شرح شواهد المغني ١٤٤/١ - ١٤٧ ، الخزائن ١٤٢/١١ ، شرح أبيات المغني ٢٤٠/١ - ٢٥٤ .

بغير تنوين فالكلام فيه كالكلام في قراءة من قرأ وحُسِنَتْ [مُمَالاً ^(١)] .

وقوله ^(٢) : وصفة ^(٣) .

مثاله : حُبْلَى .

وقوله : والاسم مصدر ^(٣) .

مثاله : بُشِّرَى وَرُجِعَى .

وقوله : وغير مصدر ^(٣) .

مثاله : حَزَوَى ^(٤) .

وقوله : وَقَعْلَى مشترك والمؤنث منه [يكون ^(٥)] مصدرا ^(٦) .

مثاله : دَعَوَى .

وقوله : وغير وصف ^(٧) .

مثاله : رَضَوَى ^(٨) .

وقوله : والوصف مؤنث فعلان ^(٦) .

مثاله : سَكَّرَى وَعَطَشَى .

وقوله : وما ليس كذلك جمع ^(٦) .

(١) تكملة من : ب . (٢) أ : قولهم .

(٣) الجزولية : ٤١ ب ، وفيها : « وَقَعْلَى مشترك ، المؤنث منه يكون مصدرا وغير مصدر ، وغير المصدر يكون وصفا وغير وصف ... » .

(٤) حزوى : موضع في ديار تميم بنجد ، وقيل جبل من جبال الدهناء . معجم البلدان ٢٠٥/٢ ، اللسان ١٧٦/١٤ (حزو) .

(٥) تكملة من : أ . (٦) الجزولية : ٤١ ب .

(٧) الجزولية : ٤١ ب ، وقوله : « وغير مصدر ، وغير المصدر يكون وصفا ... » .

(٨) جبل ضخيم سبق التعريف به ص : ١٩١ هـ ٣ .

مثاله : صَرَعِي وَجَرَحِي .

وقوله : : وغير جمع^(١) .

مثاله : ناقة شَكْرِي أي ممتلئة الضرع باللبن .

وقوله : وَفَعَلِي مُشْتَرِكٌ وَالْمَوْثُ مِنْهُ يَكُونُ مُصَدِّراً^(١) .

مثاله : ذِكْرِي .

وقوله : وغير المصدر جمع^(٢) ١٨٩/أ .

مثاله : حَجَلِي وَظَرَبِي فِي جَمْعِ حَجَلٍ وَظَرَبَانٍ .

وقوله : وغير جمع^(١) .

مثاله : ذِفْرِي^(٣) فِيمَنْ لَمْ يَنْوَنْ .

(١) الجزولية : ٤١ ب .

(٢) معادة في : أ .

وانظر : الجزولية ٤١ ب .

(٣) الذفري : العظيم الشاخص خلف الأذن . اللسان ٣٠٧/٤ (ذفر) .

باب [الوقف ^(١)]

قوله : الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم ما لم يكن منصوباً منونا ^(٢) .

قال ذلك لأن المنصوب المنون يعوض من تنوينه ألف فتبقى الحركة التي قبل التنوين على ما كانت عليه ، وقد كان ينبغي له أن يقول : ما لم يكن منصوباً منونا في أشهر اللغة على عادته في الاستظهار لأن من العرب ^(٣) من يقف على المنصوب المنون دون تعويض من ألفه بالإسكان والروم كغيره ^(٤) .

واستظهر بقوله : منونا على مثل رأيت أحمد لأنه ليس فيه تنوين يعوض منه ويكون فيه الروم ^(٥) والإسكان كما كان في المرفوع والمجرور .

وقوله : والتضعيف مع الإسكان ^(٦) .

مثاله : خالد ^(٦) وفرح .

وقوله : بشرط أن يتحرك ما قبله ^(٧) .

استظهر على مثل عمرو فإنه لا يكون فيه التضعيف لأن التقاء ^(٧) الساكنين في ذلك في الوصل على غير شرطهما ^(٨) .

وقوله : ما لم تكن همزة ^(٩) .

[استظهر ^(٩)] على نحو الخطأ والرشأ ^(١٠) فإن هذا لا تضعيف فيه ، ونقصه

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٤٢ أ .

(٣) هم قبيلة ربيعة يميزون إجرأه مجرى المرفوع والمجرور . انظر : المباحث الكاملية ٤٠٠/٢ ، شرح الشافية ٢٧٢/٢ ، الارتشاف ٣٩٢/١ .

(٤) انظر : التكملة ٢٠ ، الخصائص ٩٧/٢ ، التبصرة والتذكرة ٧١٨/٢ ، شرح الشافية ٢٧٢/٢ ، الارتشاف ٣٩٢/١ .

(٥) الروم : هو صويت يتبعه المتكلم آخر الكلمة ينحو به نحو الضمة . التبصرة والتذكرة ٧١٦/٢ .

(٦) ب : خلل . (٧) ب : لالتقاء .

(٨) ب : شرطها . (٩) تكملة من : ب .

(١٠) الرشأ : الغزال إذا تحرك ومثى . أساس البلاغة ٢٣٢ (رشأ) .

من شروط التضعيف أن يقول : ما لم يكن الموقوف عليه منصوباً منونا في أشهر اللغة ، لأن المنصوب المنون في أشهر اللغة إنما يوقف عليه بأن يعوض من تنوينه ألف ولا يكون فيه تضعيف .

وقوله : ونقل حركته على ما قبله إن كان ساكناً ^(١) .

مثاله : الدَّفءُ والبُطءُ .

وقوله : ليس بمجرد ^(٢) المد واللين ^(١) .

استظهر على مثل النسيء فإنه لا نقل فيه ، وقد يكون أحسن من هذا القول أن يقول : ليس ذا لين لأنه أخصر وأجمع لأن كلامه لا يقتضي إلا الاستظهار على ما فيه حرف مد ولين مزيد للمد ، لقوله : لمجرد المد واللين ، وينقصه على ذلك أن يستظهر على مثل شيء وسوء وما أشبه ذلك ، فإنه لا يقال فيه : شيو وسوو ، وليته لو قال هنا ما قاله في الذي الموقوف عليه فيه همزة من اشتراط صحة ما قبل الآخر ^(٣) ولا أدري لم فرق بينهما في الاشتراط ؟

وقوله : وكان الموقوف عليه همزة مطلقاً ^(١) .

أي لا يشرط فيه ما يشرط في الذي لا يكون الموقوف / ١٨٩ب عليه همزة من أن لا تكون الحركة فتحة ومن ألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء أو عن ما ليس في الكلام .

قوله : وإن لم يكن الموقوف عليه همزة ^(١) .

نحو : بَكَرٌ والنَّقَرُ .

وقوله : فمشروط ^(٤) صحة ما قبل الآخر وسكونه ^(١) .

استظهر على مثل عين وعون ^(٥) ، واستظهر بقوله : وسكونه على ما تحرك

(١) الجزولية : ٤٢أ .

(٢) الجزولية : لمجرد .

(٣) انظر ص : ١٠٦٥ .

(٤) ب : فبشرط .

(٥) ب : عون وعين .

ما قبل آخره لأنه لا يكون فيه النقل نحو : جَيْئَلٌ ^(١) .

وقوله : وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء ^(٢) .

استظهر على مثل قولك : عجبت من البُسُر ^(٣) .

وقوله : أو عما ليس في الكلام ^(٤) .

استظهر على مثل قولك : هذا العِدَل ؛ لأنه لا يكون النقل فيهما [لأن النقل فيهما ^(٥)] يخرج في الأول عن أبنية الأسماء ، وفي الثاني عما ليس في الكلام ، وينقصه من هذا الفصل أن يقول : فإن أخرج النقل عن أبينة الأسماء أو عما ليس في الكلام حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك العلة فيقولون : هذا البُسُر ورأيت البُسُر ومررت بالبُسُر ، وهذا العِدَل ورأيت العِدَل ومررت بالعِدَل بالإتباع في ذلك كله .

وقوله : فمنهم من يقر الهمزة ساكنة ^(٦) .

مثاله : البطء .

وقوله : ومنهم من يبدلها إلى الحركة التي قبلها ^(٧) .

أي يقول : هذا البطو ^(٧) ، وهذا الوجه لم يذكره سيبويه ، إنما ذكر مكانه في الوقف على هذا النحو أنهم يبدلون الهمزة بحسب حركتها واوا في الرفع وياء في الخفض وألفا في النصب ولا ينقلون حركتها إلى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض فيقولون :

(١) ب : جمل . والجِيَال : الضيع . اللسان ٩٦/١١ (جال) .

(٢) الجزولية : ٤٢ أ .

(٣) قال أبو حيان : « وألا يؤدي النقل إلى عدم النظر في الأسماء إلا أن يكون مهموزا فلا ينقل في (بُسُر) مجرورا فتقول : بَسِير ، ولا في (بَكُر) مرفوعا فتقول : بكر » ، الارتشاف ٣٩٨/١ .

(٤) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية ٤٢ أ ، وقبله : « وإذا فعل ذلك بالمهموز ... » .

(٧) انظر : شرح الشافية ٣١٠/٢ ، ٣١٢ ، الارتشاف ٤٠١/١ .

هذا الوثو^(١) ومررت بالوثي ورأيت الوثا^(٢) ، ويحتمل أن تكون هذه فتحة قبل الألف حركة نقل ، والأظهر أنها بسبب الألف إذ لا يكون الألف بعد الفتحة ، إذ ليس في لغة هؤلاء نقل ، وإذ ذكر سيبويه هذا الفصل ذكر هذه الوجوه ، وقال : إنها في لغة الذين يحققون الهمزة ولا يسهلونها^(٣) ، ثم ذكر بعد ذلك أن الذين يخففون يقولون على تخفيفهم في الوقف^(٤) ، ويقفون على ما يقتضيه لهم القياس في لغتهم فعلى ما ذكره من ذلك هذا الذي ذكره المؤلف هنا من نقل الحركة في الوقف ثم إبدال الهمزة الساكنة ، فحكم الحركة المنقولة ليس^(٥) ١٩٠/أ موجودا في لغة المحققين ، لأن سيبويه لم يذكره في وقفهم ولا في لغة المسهلين ، لأن من ينقل الهمزة من المسهلين ويبدلها بحكم حركة ما قبلها لا يخص بذلك الوقف دون الوصل بل يفعله فيهما .

وقوله : فحركوا ما قبلها بحركة ما قبله^(٦) .

أي يقولون : رأيت البطو وعجبت من البطو كراهية للمخالفة بين حركة الباء والطاء لو^(٧) نقلوا حركة الهمزة إلى الطاء ، وهذا التعليل غريب ، وأي شيء يكون في مخالفة حركة الباء للطاء ؟ ، إنما علة ذلك أنه لما لزم النقل في هذا النحو في الرفع وكانت الطاء فيه تابعة للياء ولزم الإتيان فيه في الجر في نحو : عجبت من البطء لئلا يخرج عن أئينة الأسماء بالنقل أتبع حالة النصب في رأيت البطو حالتي الرفع والجر ليجري في أحوالها كلها على الإتيان ، ولذلك جعل سيبويه الحركة في قولهم : هذا البطو حركة إتيان لما كانت في النصب والجر إتياعا ، رأى أن يجعلها في الرفع كذلك^(٨) ، لتتفق الأحوال كلها في الإتيان فيكون ذلك تنميما لهذا الغرض .

(١) الوثا : وصم يصيب اللحم ، قيل : هو توجع في العظم من غير كسر . اللسان ١٩٠/١ (وثا) .
 (٢) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : هو الوثو فيجعلها واوا حرصا على البيان ، ويقول : من الوثي فيجعلها ياء ، ورأيت الوثا ، يسكن الثاء في الرفع والجر ، وهو في النصب مثل القفا » ، الكتاب ٢٨٦/٢ .
 (٣) نصه : « وهذا وقف الذين يحققون الهمزة ، فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم : هذا الحيا في كل حال لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة فإنما هي كألف رأس إذا خفت » ، الكتاب ٢٨٦/٢ .
 (٤) انظر الهامش السابق .
 (٥) معادة في : أ .
 (٦) ب : ما قبلها . وانظر : الجزولية ٤٢أ .
 (٧) ب : أو .
 (٨) انظر ما سبق ص : ١٠٦٧ - ١٠٦٨ .
 وانظر : الكتاب ١٨٦/٢ .

وقوله : ومنهم من يقلبها إذا كان ما قبلها متحركا إلى حركتها ^(١) .

مثاله : هذا الكَلَوُ ورأيت الكَلَا في النصب وعجبت من الكَلَي في الخفض .

وقوله : وبعضهم إلى حركة ما قبلها ^(١) .

مثاله : هذا الكَلَا ورأيت الكَلَا ومررت بالكَلَا .

وقوله : ولا إشمام ولا روم فيما قلبت إليه الهمزة كما لا روم ولا إشمام (في حروف) ^(٢) المد واللين ^(١) .

إنما كان ذلك لأن الروم والإشمام ^(٣) إنما هما إشارة إلى الحركة التي كانت في الوصل وما قلبت إليه الهمزة لم يكن له وجود في الوصل أصلا ^(٤) فلا يشم ولا يرام ، كما أن حروف المد واللين لم تكن لها حركات في الوصل إنما كانت سواكن فلا تشم ولا ترام أيضا ، لأنه كما تقدم ^(٥) إنما يشم أو يرام الحركة التي كانت في الوصل .

وقوله : والوقف على المقصور بالألف في الأعرف ^(١) .

استظهر بقوله في الأعرف على مثل قوله ^(٦) :-

رَهْطٌ مرجوم ورَهْطُ ابنِ المَعْلِ ^(٧)

(١) الجزولية : ٤٢ أ . (٢) معادة في : أ .

(٣) الاشمام : هو ضم الشفة بعد الوقف على آخر الكلمة ولا يدركه البصير . التبصرة والتذكرة ٧١٦/٢ . وقد تقدم تعريف الروم أول الباب .

(٤) ب : في الأصل . (٥) انظر ما سبق .

(٦) القائل هو ليبد بن ربيعة العامري رضي الله العامري .

(٧) عجز بيت من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

إن تقوى ربنا نَحْيُرُ نَفْلَ وبإذنِ اللهِ رَئِشي وَعَجَلُ

وصدره :-

وَقَبِيلُ مِنْ لَكَيْزٍ شَاهِدٌ

النفل : الفضل والعطية ، الريث : البطء ، قبيل : أي قبيلة ، لكيز بن أفضي بن عبد القيس ، ابن المعل :

هو جد الجارود بن بشير بن عمرو بن المعل ، شرح الديوان ١٧٤ ، ١٩٩ .

وعلى لغة من يقول : افْعَي (١) وافْعَو (٢) ، وعلى لغة من يقول : حبلأ (٣) .
[وقوله (٤)] : وعلى باب قاضي / ١٩٠ اب وجوار (٥) في (٦) الموضع الذي
تسقط منه الياء (٧) .

يعني في الرفع والجر إذا لم يكن مضافاً ولا معرفاً بالألف واللام ، فنقول على
ذلك : هذا قاضي ، ومررت بقاضي في أوجه اللغتين ، وهذا قاضي ومررت بقاضي في
الأخرى ، ووجه هذه اللغة أن حاذف الياء في الوصل إنما كان التنوين لالتقاءها معه وقد
سقط في الوقف ، فانبغي أن ترجع الياء .

ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به ،
فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك ، وهذه اللغة [أوجه
اللغتين (٨)] لأنها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض (وهو الأكثر) (٩) .

وإنما قلت : إنه يعني ما ذكرناه لأنه إذا كان مضافاً أو معرفاً بالألف واللام
ثبتت فيه الياء ، فيكون حكمه ما ذكر بعد ، وحكم المضاف إلى ما فيه الألف واللام
نحو : قاضي الجماعة حكم المضاف إلى غيرها ، ويجوز فيه حذف الياء في الوقف ،

= الشاهد فيه : (ابن المعل) حيث وقف على المقصور بحذف الألف وإسكان ما قبلها .

الديوان ١٩٩ ، الكتاب ٢/ ٢٩١ ، مجاز القرآن ٢/ ١٦٠ ، الحجة ٢/ ٥٨ ، الخصائص ٢/ ٢٩٣ ،
المختص ١/ ٣٤٢ ، جمهرة اللغة ٢/ ٨٥ ، المباحث الكاملية ٢/ ٤٠٩ ، شرح الجمل ٢/ ٥٧٨ ، المغرب ٢/ ٢٩ ،
٢٠٠ ، المتع ٢/ ٦٢٢ ، شرح الشافية ٢/ ٢٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، الارتشاف ١/ ٣٩٤ ، المقاصد النحوية
٤/ ٤٥٨ ، الدرر اللوامع ٢/ ٢٣٣ ، شرح شواهد الشافية ٣٠٧ .

(١) قلب الألف الموقوف عليها ياء لغة لفزارة وناس من قيس . انظر الكتاب ٢/ ٢٨٧ ، شرح الشافية
٢/ ٢٨٦ ، الارتشاف ١/ ٣٩٣ .

(٢) قلب الألف الموقوف عليها واو لغة لبعض طيء ، انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٧ ، شرح الشافية
٢/ ٢٨٦ ، الارتشاف ٣٩٣ .

(٣) قلب الألف الموقوف عليها همزة لغة لبعض طيء نص عليه في : الارتشاف ١/ ٣٩٣ .

(٤) تكملة من : أ . (٥) أ : جور .

(٦) أ : أي . (٧) الجزولية : ٢٤٢ .

(٨) تكملة من : ب . (٩) معادة في : أ .

وعلى هذا اختلاف القراء في الوقف على هادٍ من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ ... ﴾ (١) .

وقوله : وفي الموضع الذي تثبت فيه الياء في الدرج عليها (٢) .

يريد في الموضع الذي تثبت فيه الياء ساكنة في الدرج [لأن الخلاف الذي ذكر إنما هو في الياء التي تثبت ساكنة في الدرج (٣)] يعني في الرفع والجر إذا كان معرفاً بالألف واللام نحو قولك : هذا القاضي ومررت بالقاضي . ونحو : قاضٍ وما أشبهه من المنقوص إذا كان منادى مقبلاً عليه أو علماً فتقول : يا قاضي ، وإنما قلنا : إنه يعني ما ذكرناه لنستظهر بذلك على المضاف نحو قاضي بلد كذا ، فإن الوقف على هذا لا يكون إلا بالياء إلا قليلاً ، وإن كان الوقف على هذا لا يكون إلا في حال الاضطراب إليه ، فإن تثبت الياء في الدرج متحركة وذلك في المنصوب المتون نحو : رأيت قاضياً وفي المنصوب غير المتون فسيذكر أعني حكمها بعد .

وقوله : ومنهم من يحذف الياء من هذا (٢) .

أي يقول : هذا القاضٍ ومررت بالقاضٍ ويا قاضٍ (٤) .

وقوله : ١٩١ ما لم يؤد إلى بقاء الاسم على حرف واحد أصلي (٥) .

كان تمام هذا اللفظ أن يزيد هنا (٦) ما يدل على أن هذا الاستثناء من كل

(١) تماماً : ﴿ إِنَّ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [التمل ٨١] ، [والروم : ٥٣] . وهو في سورة التمل قد رسم بياء .

كان الكسائي وحمة يقفان على (هاد) بالياء ، والباقون يحذف الياء .

انظر : السبعة ٤٨٦ ، المبسوط ٣٣٥ ، التيسير ١٦٩ ، التبصرة ٦٢٣ ، النشر ١٤٠/٢ .

(٢) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر هذه اللغة منسوبة إلى بعض العرب في : الكتاب ٢٨٨/٢ ، شرح الشافية ٣٠٠/٢ .

(٥) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٦) ب : هناك .

واحد من الفصلين المتقدمين إذ ليس مخصوصاً بأحدهما فيقول : ما لم يؤد إلى بقاء الاسم على حرف واحد أصلي في كل واحد من الموضعين ، إلا أنه استغنى عن هذه الزيادة اتكالا على أن العلة إذا فهمت اقتضت ذلك فاستغني به وذلك نحو : جاءني المري ويامري في مَفْعَل من رأيت ^(١) .

وقوله : والأول أكثر ^(٢) .

يعني : إثبات الياء وأن يقول : هذا القاضي ومررت بالقاضي .

وقوله : إلا أن تكون منصوبه منونة ^(٣) .

مثاله : رأيت قاضياً .

وقوله : فالوقف ^(٤) على البدل من التنوين ^(٥) .

تمام هذا الموضع أن يقول : في الأشهر لأن من العرب من يقف على المنصوب المتون بغير تعويض من التنوين فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المتون من هذا النوع رأيت قاضي ^(٥) وعلى هذا بنى المتنبي ^(٦) قوله :-

أَلَا أُذِنَ فَمَا أَذْكَرَتْ نَاسِي وَلَا لَيْتَ قَلْباً وَهَوَ قَاسِي ^(٧)

(١) قال سيويه : « وقالوا في (مُر) إذا وقفا عليه : هذا مري كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه

ذهاب الهمزة والياء فصار عوضاً ، يريد : مفعول من رأيت » ، الكتاب ٢٨٩/٢ .

(٢) ليست في النسختين اللتين أعتمدت عليهما .

(٣) الجزولية : ٤٢ ب .

(٤) انظر ما سبق ص : ١٠٦٥ هـ ٣ .

(٥) المتنبي (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ) .

أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي ، الشاعر المشهور مدح سيف الدولة وكافور الإخشيدي ثم هجا هذا الأخير ، عرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي بجماعة من أصحابه ، ومع المتنبي جماعة من أصحابه فاقتتل الفريقان فقتل أبو الطيب وابنه وغلماه .

« بتيمة الدهر ١١٠/١ - ٢٢٤ ، وفيات الأعيان ١٢٠/١ - ١٢٥ ، المتنبي لمحمد محمد شاکر » .

(٦) بيتان من البحر الوافر ثانيهما :-

وَلَا شَغِلَ الْأَمِيرُ عَنِ الْمَعَالِي وَلَا عَنْ حَقِّ تَحَالِفِهِ بِكَاسٍ

قال أبو الطيب هذين البيتين ارتجالاً حين أذن المؤذن فوضع سيف الدولة الكأس من يده .

وقوله : أو غير منونة ^(١) .

مثاله : رأيت القاضي ، ويسقط في بعض النسخ ^(١) قوله : أو غير منونة وإثباته هو الصواب فإن الوقف على نحو : رأيت القاضي لا يكون إلا بإثبات الياء .

وقوله : وجزما ^(٢) .

مثاله : لم يغزُ .

وقوله : ووقفنا ^(٣) .

مثاله : اغزُ .

وقوله : بإسكان ما قبل المحذوف وبإلحاق الهاء ^(٤) .

أي تقول : لم يغزُ ولم يغزُهُ واغزُ واغزُهُ ، وقد كان حقه أن يشعر بأجود هذين الوجهين وهو إلحاق الهاء لتقدمه في الذكر أو بالتصريح بذلك فيه وهو أجود .

وقوله : وعلى نحو : قَهْ وشَيْهَ ^(٥) .

يمكن أن يريد مما لم يبق من حروفه الأصلية إلا حرف واحد إلا أن الأول هو الذي يسبق إلى الفهم من قوله ، فكان ينبغي له إن كان أراد هذا الآخر ولا ينبغي أن يريد غيره أو يصرح به لأنه يدخل فيه لَاتَّقِ وَلَا تَشْ وَلَا تَلْ [مع [قِ ^(٦)] وشِ ولِ ^(٧)] لأن الوقف على هذا أيضا - أعني لَاتَّقِ وَلَا تَشْ وَلَا تَلْ - ^(٨) لا يكون إلا بالهاء قط ،

= أورد الشارح هذا البيت مبيناً أن المتنبي قال (ناسي) مثبتا الياء في الوقف معتمدا على لغة بعض العرب .
الديوان : ٢٩٤ .

(١) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٢) الجزولية : ٤٢ب ، وقبله : « وتقف على يرمي ويغزو رفعا ونصباً بلفظ الرفع ... » .

(٣) الجزولية : ٤٢ب .

(٤) الجزولية : ٤٢ب ، وفيها : « ما قبل المحذوف منهما ... » ، والهاء هاء السكت .

(٥) الجزولية : ٤٢ب ، وبعده : « بإلحاق الهاء فقط » .

(٦) تكملة يلتزم بها السياق .

(٧) من وقى ووشى وولى .

(٨) تكملة من : أ .

وإن أراد الأول خرج نحو : لا تَلِّ ولا تَقِ منه وحكمه وحكم وش (١) واحد .

وقوله : وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحاً ما قبلها (٢) .

مثاله : ﴿ لَنَسْفَعْنَ / ١٩١ ب بالنَّاصِيَةِ ﴾ (٣) ﴿ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ (٤) يقول : إن (٥) الوقف عليهما وعلى ما كان مثلهما بالألف ولذلك كتب هذا النحو بالألف لأن الأواخر تكتب على حكم الوقف كما تكتب الأوائل على حكم الابتداء .

وقوله : ومنضماً ومنكسراً بحذفها ورد علامة الرفع (٦) .

مثاله : هل تضربُ في خطاب جماعة المذكرين وهل تضربُ في خطاب المؤنث المفرد فتقول في الوقف عليهما : هل تضربون وهل تضربين ، وقد كان أتم من هذا أن يقول : بحذفها ورد علامة الرفع والضمير اللذين حذفها قبلها ومثال ذلك ما ذكرناه ، أو بحذفها ورد الضمير خاصة في نحو : اضربُ في خطاب جماعة المذكرين واضربِ في خطاب المؤنث تقول في الوقف اضربوا واضربي .

وقوله : وعلى الثقيلة بالإسكان وبإلحاق الهاء (٧) .

أي تقول : والله لتقومن بنون مشددة ساكنة وليقومته بإلحاق الهاء .

وقوله : ما لم يكن آخر الفعل الماضي (٨) .

نحو : قامَ وضربَ فإنه لا تلحقه هاء السكت لأنه مضارع للمعرب وحركة الإعراب لا تلحقها الهاء .

وقوله : وياء المتكلم الساكنة كياء القاضي ساكنة (٩) .

(١) كذا في النسختين أ ، ب . بوجود العاطف .

(٢) الجزولية : ٤٢ ب . (٣) الملق : ١٥ .

(٤) يوسف : ٣٢ . (٥) أ : بأن .

(٦) الجزولية : ٤٢ ب ، وبعده : « ... والوقف عليها » .

(٧) ليست في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ١١٢ .

(٨) الجزولية : ٤٢ ب ، وقيله : « وكل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء ما لم تكن » .

يعني نحو : جاءني غلامي في لغة من أسكن .

وقوله : وإذا تحركت فإن شئت أسكنت وإن شئت ألحقت الهاء ^(١) .

[مثاله : جاءني غلامي في لغة من حرك فتقول في لغتهم في الوقف جاءني غلامي وإن شئت غلامي^(٢) .

وقوله : والألف في غير المتمكن إن شئت وقفت عليها وإن شئت ألحقت الهاء ^(٣)] .

مثاله : هنا وهؤلاء في لغة من قصر فيقول في الوقف (هؤلاء) دون هاء وإن شئت : هؤلاء بالهاء ، وأشار بقوله : في غير المتمكن إلى أن ما في آخره ألف من المتمكن نحو : عصا ورحى وموسى لا تلحقه الهاء ، لأنها لا تلحق المعربات إنما تلحق المبنيات ^(٤) ، وإنما يوقف عليها ^(٥) بالألف دون هاء إلا ما شذ من قولهم : أفعي في الوقف على أفعي وأفعو أيضا ^(٦) ، ومنهم من يجري الوصل في ذلك مجرى الوقف فيقول : أفعي وأفعو بالياء والبواو واصلا إلا ما شذ / ١٩٢ من قولهم : هذه جبلا ^(٧) بالهمز في الوقف .

(١) الجزولية : ٤٢ ب .

(٢) قال سيوريه : « ومن قال : هذا غلامي فاعلم وإنني ذاهب ، ولم يحذف في الوقف لأنها كياء القاضي في النصب ، ولكنهم مما يلحقون الهاء في الوقف فيبينون الحركة » ، الكتاب ٢/ ٢٩٠ ، وانظر : التبصرة والتذكرة . ٧٢٠/٢ .

(٣) تكملة من : أ . وانظر : الجزولية ٤٢ ب .

(٤) هاء السكت تلحق المبنيات دون المعربات . انظر : الفصل ٣٣٢ ، شرح المفصل ٤٥/٩ - ٤٦ ، شرح الكافية ٤٠٨/٢ .

(٥) ب : عليه .

(٦) انظر ما سبق ص : ١٠٧٠ .

(٧) انظر ما سبق ص : ١٠٧٠ .

باب [أقسام المفعولين ^(١)]

قوله : إما واجب فيه ذلك ^(٢) .

مثاله : ذلك ^(٣) : جلست والسارية .

وقوله : وإما مختار فيه ذلك ^(٤) .

مثاله : ما صنعت وأباك لأنه يجوز فيه الرفع على ضعف وموضعه الشعر ^(٥) .

وقوله : وإما مختار فيه الرفع ^(٤) .

مثاله : ما أنت وزيد لأنه يجوز فيه النصب على إضمار كان والرفع أحسن وأكثر .

وقوله : وإما مختار فيه الجر ^(٤) .

مثاله : ما لزيد والعرب يشتمها ، لأنه لا يجوز فيه النصب على إضمار كان والجر ^(٦) أحسن وأكثر .

وقوله : وإما مختار فيه النصب بوجه آخر ^(٤) .

مثاله : مالك وزيد لأن نصبه بإضمار الملابس والجر مع ذلك يجوز على ضعف ^(٧) ،

(١) تكملة من : أ .

(٢) تقدم هذا الباب قبل باب الوقف في الجزولية .

انظر الجزولية : ٤١ ب ، وقوله : « الاسم الذي ينتصب مفعولا ... » .

(٣) ب : مثاله . (٤) الجزولية : ٤١ ب .

(٥) بعده في أ : وقوله الشعر . وهي زيادة لا أصل لها .

ربما جاء على ضعف في الشعر قول عمر بن أبي ربيعة :-

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَيْعَاجِ الْفَلَا تَعْسُفْنَ رَمَلَا

ديوانه ٢٧٩/٢ ، والمباحث الكاملية ٣٩٢/٢ .

(٦) بياض في : ب .

(٧) ولذلك استضعفوا قراءة حمزة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] وانظر :

المفصل ١٢٤ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ .

وموضعه الشعر ^(١) ، والنصب تقديره : مالك وللايستك ^(٢) زيدا ، فإن قلت : وكيف جاز إضممار الموصول هنا وهو المصدر وقد قال سيبويه : إن الموصول لا يضمم حيث منع في قوله ^(٣) :-

... .. إلا الفرقدان ^(٤)

أن يكون على إضممار أن يكون ^(٥) ؟

(١) كقول الشاعر :-

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

انظر : الكتاب ٣٩٢/١ .

(٢) ب : وملايستك .

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - أبو ثور عمرو بن معدى كرب بن عبد الله بن عمرو الزبيدي من بني سعد العشيرة ابن مذحج الصحابي المعروف والفارس المشهور صاحب الغارات والوقائع في الجاهلية والإسلام توفي سنة ٢١ هـ

« المؤلف والمختلف ١٥٦ ، معجم الشعراء ٢٠٨ - ٢٠٩ ، الخزانة ٤٤٤/٢ - ٤٤٦ » .

ب - حضرمي بن عامر بن مجمع بن موعلة بن هشام الأسدي شاعر فارس سيد من سادات بني أسد ، له أشعار وأخبار حسان ، له صحيفة مع الرسول ﷺ توفي نحو سنة ١٧ هـ .

« المؤلف والمختلف ٨٤ ، الخزانة ٤٢٦/٣ - ٤٢٥ » .

(٤) جزء من عجز بيت من البحر الوافر من أبيات أولها :-

أَلَا عَجِبْتَ عُمَيْرَةُ أَمْسَى لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ الذَّوَايَةِ قَدْ عَلَانِي

والبيت بتمامه :-

وَكُلُّ أَجْ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أُبَيْكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

الذَّوَايَةُ : الخصلة من الشعر ، الفرقدان : نجمان قريان من القطب ، الخزانة ٤٢٥/٣ - ٤٢٦ .

الشاهد فيه : أن سيبويه منع هنا أن يكون هنا حذف تقديره أن يكون .

ديوان عمرو ١٨١ ، الكتاب ٣٧١/١ ، الكامل ١٤٤٤/٣ ، المقتضب ٤٠٩/٤ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ، المؤلف والمختلف ٨٥ ، النكت ٦٣٧/١ ، المفصل ٧٠ ، شرح المفصل ٨٩/٢ ، المباحث الكاملية ٣٩٤/٢ ، شرح الكافية ٢٤٧/١ ، الخزانة ٤٢١/٣ - ٤٣١ ، الدرر اللوامع ١٩٤/١ .

(٥) قال سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل

وقال عمرو بن معدى كرب :-

وَكُلُّ أَجْ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أُبَيْكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ =

فالجواب :- أن بين الموضعين فرقاً وهو أن يكون هنا لا دلالة عليه وليس كذلك (مالك) إذا اقترن به قوله : وزيد^(١) ، لأن مالك إنكار فدل ذكر زيد معه على أن الإنكار إنما هو للملابسة زيد لو قلت : مالك ولزيد لأعطي ذلك إنكار ملابسته لزيد فلما دل المعنى على ذلك في هذا حيث لم تضمّر الملابس ، صح إضمار الملابس فيه وإسقاط حرف الجر من زيد وحمله عليها مضمرة .

وقوله : أو معناه^(٢) .

أحسن منه أو ما يعمل عمل الفعل .

[المفعول لأجله]

وقوله : هو علة الإقدام على الفعل^(٣) .

أي الأخذ فيه .

وقوله : أن يكون مصدرأ^(٤) .

احتراز من مثل [قوله^(٥)] : قمته لزيد لأنه لا يجوز حذف الجار ونصبه على أنه مفعول له .

وقوله : وفعلًا لفاعل الفعل المعلل^(٣) .

= كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدن مفارقة أخوه إذا وصفت به كلا ... ولا يجوز رفع زيد على إلا أن يكون ، لأنك لا تضمّر الاسم الذي هذا من تمامه ، لأن (أن يكون) اسماً ، الكتاب ٣٧١/١ .

(١) ب : وزيدا .

(٢) الجزولية : ٤١ ب ، وقبله : « والعامل فيه فعل » .

(٣) الجزولية : ٤١ ب .

(٤) الجزولية : ٤١ ب ، وقبله : « وشرط انتصابه » .

(٥) تكملة من : أ .

استظهر على جئت لإحسانك إلي ، لأنه لا يجوز حذف حرف الجر منه ونصبه على أنه مفعول من أجله ^(١) .

وقوله : ومقارناً له في الوجود ^(٢) .

[استظهر ^(٣)] على مثل خرجت اليوم لمخاضمتك زيدا أمس .

وقوله : غير نوع له ^(٢) .

استظهر ١٩٢/ب على مثل : جاء زيد ركضاً لأنه إن كان مفعولاً من أجله لم يكن بد من اللام لئلا يلتبس بالحال وهذا ^(٤) استظهار لا يحتاج إليه لأنك إذا قلت : جاء زيد يركض فإنما معناه ليركض ، فالجيء والركض ليسا مقترنين في الوجود بل الجيء في زمان والركض في زمان آخر ، فمجيء هذا باللام لكونه ليس مع الفعل المعلل في زمان واحد فقد كفى ما تقدم من الاستظهار وأغنى عن هذا الاستظهار ، فكان إذن استظهاراً غير محتاج إليه [معه ^(٣)] .

وقوله : وانتصابه بإسقاط حرف الجر على رأي ^(٢) .

هو مذهب أبي علي الفارسي ^(٥) وسيبويه ^(٦) .

وقوله : وعلى رأي انتصاب المصدر الملاقي في المعنى ^(٢) .

(١) لاختلاف الفاعل ففاعل الجيء هو المتكلم وفاعل الإحسان هو المخاطب .

(٢) الجزولية : ٤١ ب . (٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : وهو .

(٥) قال الفارسي : « الاسم الذي ينتصب في هذا الباب ينتصب بالفعل الذي قبله ... فلما حذف

الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه » ، الإيضاح العضدي ١٩٧ .

(٦) قال سيبويه : « فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ ولكنه لما

طرح اللام عمل فيه ما قبله » ، الكتاب ١٨٥/١ - ١٨٦ .

مثاله : قولك : جئت إعظاماً لك ، فالجاء إعظام فيكون قولك إعظاماً مصدراً
من معناه وهذا ليس بصحيح لأنه [ليس ^(١)] الجيء والإعظام ^(٢) بمعنى واحد ،
والمصدر الملاقي في المعنى [نحو ^(١)، ^(٣)] :-

..... آلت حَلَفَةً ^(٤)

هو وفعله بمعنى واحد .

وقوله : ويكون معرفة ونكرة ^(٥) .

مثاله ^(٦) :-

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جَمْهُورٍ مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ
وَالْهَوْلُ مِنْ تَهَوُّلِ الْقُبُورِ ^(٧)

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : الاعظام والمجيء .

(٣) القاتل هو امرؤ القيس .

(٤) جزء من عجز بيت من البحر الطويل من معلقته وقد تقدم مطلعها . والبيت بتمامه :-

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَيْبِ تَعَذَّرْتُ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلَفَةً لَمْ تَحْلُلْ

الْكَيْبِ : رمل مرتفع ، تعذرت : تصعبت ، لم تحلل : لم تستثن في ميمها .

شرح الديوان : ١٢ .

الشاهد : أن المصدر (حلقة) من معنى الفعل (آلت) فالآلية هي الخلف .

« الديوان ١٢ ، المباحث الكاملية ٣٩٩/٢ ، شرح الجزولية ٧٩٢/٢ ، مع الهوامع ١٠٠/٣ ، الدرر

اللوامع ١٦١/١ . »

(٥) الجزولية : ٤١ب - ٤٢أ .

(٦) قول المعاج .

(٧) من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة مطلعها :-

جَارِي لَا تُسْتَكْرِجِي عَذِيْرِي

سَغِيْرِي وَاشْفِاقِي عَلَيَّ بِجَوْرِي

العافر : العظيم من الرمل الذي لا يثبت شيئاً ، جمهور : الرملة المشرفة على ما حولها ، زعل : نشاط

مصدر زَعَلَ ، المحبور : اسم مفعول من حبرني الشيء إذا سرنى ، الهول : الخوف ، التهور : الانهدام . انظر :

الخزانة ١١٥/٣ - ١١٦ .

الشاهد فيه : (مخافة) و (زعل المحبور) و (الهول) جاءت مفعولاً لأجله أولها نكرة والثاني معرفة

=

بالإضافة والثالث بالالف واللام .

وقوله : ولا يكون منجرا باللام إلا مختصا ^(١) .

مثاله : قمت لإعظامك ولا يجوز لإعظام لك وهذا غير صحيح ^(٢) بل هو جائز لأنه لا مانع ^(٣) يمنع منه ولا أعرف له سلفا في هذا القول .

= الديوان ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، الكتاب ١٨٥/١ ، الأصول ١٠٨/١ ، الإيضاح العضدي ١٩٧ ،
 البصريات ٢٢٧/١ ، شرح أبيات سيويه ٤٧/١ - ٤٩ ، المصباح ١٧٦ - ب ، الفصل ٦٠ ، أسرار العربية
 ١٨٧ ، ١٨٩ ، شرح شواهد الإيضاح ١٨٤ ، شرح الفصل ٥٤/٢ ، المباحث الكاملية ٣٩٩/٢ ، شرح
 الكافية ١٩٢/١ الخزنة ١١٤/٣ - ١١٧ .
 (١) الجزولية : ٤١ ب - ٤٢ أ .

(٢) قال ابن عصفور : « وإن كان معرفة جاز فيه وجهان : أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه فنقول :
 قمت لإجلالك وقمت لإجلالك » شرح الجمل ٤٥١/٢ .
 (٣) ب : له أي مانع .

باب [ما ينتصب بإضممار فعل يلزم إضمماره ^(١)]

قوله : المنادى ^(٢) .

مثاله : يا عبد الله ^(٣) .

قوله : والمشغول عنه ^(٤) .

مثاله : زيدا ضربته .

قوله : وما (انتصب في قولهم ^(٥)) : إياك والأسد .

انتصب إياك على اتق ، والأسد محمول عليه والمعنى اتق نفسك أن يصيبها الأسد ، والأسد أن يصيبك ، وإن شئت أضمرت للأسد فعلا آخر غير الذي أضمرته لإياك ، كأنك قلت : إياك اتق واحذر الأسد ، وكذلك الياء في [قوله ^(١)] : وإياي والشر على باعد كأنك قلت : باعدي من الشر والشر مني ، وإن شئت كان نصب إياي على احذر كأنك [قلت ^(١)] : إياي أحذر وأبعد الشر وكذلك / ١٩٣ أ [قوله ^(١)] : « إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب » ^(٦) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٢ ب ، وقيله : « المنصوبات بفعل يلزم إضمماره من المفاعيل » .

وقد توسط في الجزولية بين هذا الباب والباب الذي قبله باب الوقف المتقدم عليهما ، وترتيب الشارح منطقي مقبول .

(٣) فهو منصوب بفعل محذوف تقديره : أدعو أو أنادي . انظر : الكتاب ١/ ١٤٧ ، المقتضب

٢٠٢/٤ .

(٥) بياض في : ب .

(٤) الجزولية : ٤٢ ب .

(٦) أثر يروي عن عمر بن الخطاب وروايته في كتب النحويين : « لئن ذك لكم الأسل والرماح والسهم وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب » .

انظر : الكتاب ١/ ١٣٨ ، الفصل ٤٩ ، شرح المفصل ٢/ ٢٥ - ٢٦ ، المباحث الكاملية ٢/ ٤٢١ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨ ، الإرتشاف ٢/ ٢٨١ ، اللسان ١١/ ١٥ (أسل) ، شرح الأشموني ٣/ ١٩١ ، وغيرها كثير ، وجل هذه الكتب تقتصر على قوله وإياي ... إلى آخره .

[وقوله ^(١)] : وشأئك والحجّ .

على الزم .

[وقوله ^(٢)] : وامراً ونفسه .

على دع .

[وقوله ^(١)] : وأهلك والليل .

على بادر .

[وقوله ^(٢)] : وعذيرك .

على أحضر والعذير بمعنى العاذر واما بمعنى العُذر مصدر كالتكثير والتّذير .

[وقوله ^(٢)] : وهذا ولا زَعَمَاتِكَ .

على ولا أزعِم .

[وقوله ^(٢)] : و ﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾ ^(٣) .

على واتوا واتته خيراً لك على وأت [خيراً لك ^(٤)] .

[وقوله ^(٢)] : ووراءك أوسع لك ^(٥) .

على واتٍ أوسع [لك ^(٤)] أي مكاناً أوسع لك .

= ويروى في كتب غريب الحديث برواية أخرى هي : « قال زر بن حبیش : قدمت المدينة فخرجت يوم عيد ، فإذا رجل - يعني عمر بن الخطاب - متلبب أعسر أسير يمشي مع الناس كأنه راكب ، وهو يقول : هاجروا ولا تهجروا ، واتقوا الأرنب أن يحذفها أحدكم بالعصا ، ولكن ليذك لكم الأسل والرماح والنبيل » ، ولا شاهد فيه حينئذ . انظر غريب الحديث للهرودي ٣/٣١٠ - ٣١١ ، الفائق ٣/٢٩٨ .

(١) تكملة يقتضيا السياق . (٢) تكملة من : أ .

(٣) تمامها : ﴿ ... إنما الله إله واحد سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى

بِالله وَكِيلًا ﴾ [النساء : ١٧١] . وانظر : الجزولية ٤٢ ب .

(٤) تكملة من : ب . (٥) الجزولية : ٤٢ ب .

[وقوله ^(١)] : ومن أنت زيداً ^(٢) .

على من أنت تذكر زيدا .

[وقوله ^(١)] : ومرحباً وأهلاً ^(٣) .

على صادفت .

[وقوله ^(١)] : وإن تأتني فأهلاً الليل .

على فتأتني أهل الليل وأهل النهار .

[وقوله ^(٤)] : وسبوحاً قدوساً ^(٣) .

على ذكرت أو ذكرت .

[وقوله ^(١)] : وكلّيهما وتَمراً ^(٣) .

على أعطني .

[وقوله ^(١)] : وكلّ شيء ولا شتيمة حر ^(٣) .

على ارتكب كل شيء ولا ترتكب ^(٥) شتيمة حر .

[وقوله ^(١)] : وانه أمراً قاصداً ^(٣) .

على انه وات ، وذكره هذه اللفظة في جملة (ما انتصب على إضمار فعل لا يظهر) غلط منه تقدمه إليه الزمخشري في ^(٦) مفصله ^(٧) ، [وأظنه الذي غلطه لأنني لا أعرف من غلط فيه غيره ممن تقدم ^(١)] وليس كما قاله ، والذي غلطهما أن

(١) تكلمة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٢ ب .

(٣) الجزولية : ٤٣ أ .

(٤) تكلمة يقتضيها السياق .

(٥) ب : وارتركب .

(٦) معادة في : أ .

(٧) قال الزمخشري : « ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير : إياك والأسد ومنه

قولهم : انه أمراً قاصداً » ، المفصل ٤٨ - ٤٩ .

سيبويه ذكر (١) هذه اللفظة في هذا الباب ليمثل بها في وجه آخر غير التزام الإضمار لا في التزام الإضمار ، والعجب أن سيبويه إذ ذكر هذه اللفظة هناك على المعنى الذي بين أنه إنما ذكرها هناك على ذلك المعنى لا على أن الإضمار فيها لا يظهر ونص على ذلك (٢) .

ولا أدري كيف لفظا هذه اللفظة وعريها مما اقترن بها مما يدل على أنها ليست من الباب ، حتى دخلت لهما في الباب بذلك اللفف والتعري إلا أن ذلك إنما اتفق بقلّة الاشتغال بالكتاب ، فلفظا منه المثل وتخيل أنها كلها مذكورة على جهة واحدة وهذا شنيع في حقهما جدا .

وقوله : ومما يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع ، ويمتنع عند قوم : الأسد الأسد (٣) . تعلق من لم يمنع الإظهار في ذلك بظاهر من الكتاب ، وإذا تبين في موضعه تبين أنه ليس على مأخذهم وانتصابه على احذر / ١٩٣ ب .

وكذلك : الجدار الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق (٣) . على خَلّ .

[وقوله (٤)] وسَقِيًّا (٣) .

على سقاك .

[وقوله (٤)] ورَعِيًّا (٣) .

على رعاك .

وقوله : وعليه خيبة (٣) .

(١) معادة في : أ .

(٢) قال سيبويه : « ... ونظير ذلك قوله : انت يا فلان أمراً قاصداً إنما أردت : انت وأنت أمراً قاصداً ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل ، فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم : ما رأيت كالיום رجلا » ، الكتاب ١/ ١٤٣ .

(٣) الجزولية : ٤٣ أ . (٤) تكملة يقتضيها السياق .

انتصابه على خاب .

وقوله : وَجَدْعاً ^(١) .

على جدعك الله .

[وقوله ^(٢)] عَقِراً ^(١) .

على [عَقِرَكَ الله عَقِراً ^(٢)] .

[وقوله ^(٢)] وَتَعْساً ^(١) .

على تعس أي هلك .

[وقوله ^(٢)] : وَتَباً ^(١) .

على تب أي خسر .

[وقوله ^(٣)] وَجُوعاً ^(١) .

على جاع .

وقوله : وَنُوعاً في انتصابه قولان ^(١) .

أحدهما : أنه على (ناع أي تمايل من الجوع) ^(٤) أو عَطِشَ وهو المراد المتقدم هنا ^(٥) .

والآخر : أنه إِتِّبَاعٌ وسيأتي بعد ^(٦) .

[وقوله ^(٧)] وَبُؤْساً ^(١) .

على بئس .

(١) الجزولية : ٤٣ أ . (٢) تكملة من : أ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق . (٤) معاد في : أ .

(٥) من أنه منصوب بالفعل مضمرأ . انظر : المباحث الكاملية ٤٢٧/٢ .

(٦) سيتحدث عنها الجزولي بأنها منتصبة على الإِتِّبَاع .

(٧) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

[وقوله ^(١)] وَبَهْرًا ^(٢) .

على بَهْر أي غلب ، وقال سيبويه : إنه على غير هذا المعنى ^(٣) ، ويحقق هذا في موضعه ^(٤) .

[وقوله ^(١)] وَبُعْدًا ^(٢) .

على بَعْد بكسر العين .

[وقوله ^(١)] وَسُخْقًا ^(٢) .

على سَحَق أي بعد .

[وقوله ^(١)] إِفَّةً ^(٢) .

أي نتنا .

وكذلك دَفْرًا ^(٢) .

[وقوله ^(١)] وَجُوعًا ^(٥) .

انتصاب جوعا على جاع كما تقدم ^(٦) ، وقد تقدم أن نوعا فيه قولان : أحدهما : [أنه ^(٧)] على ناع بمعنى تمايل من الجوع أو عَطِش كما تقدم وليس ذلك مرادا هنا ،

(١) تكملة يقتضيها السياق وأسلوب الشارح .

(٢) الجزولية : ٤٣ أ .

(٣) قال سيبويه : « ونحو قول ابن ميادة :-

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي
بِجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

وقال :-

ثُمَّ قَالُوا تُجِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا
عَدَدَ النُّجْمِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ

كأنه قال : جهداً أي جهدي ذلك » . الكتاب ١٥٧/١ .

(٤) سيتحدث عنها الجزولي بأنها منتصبة على الإنباع .

(٥) الجزولية : ٤٣ أ ، وقوله : « ومنه متبعا عند بعضهم جوعاً ونوعاً ... » .

(٦) انظر ص : ١٠٨٧ . (٧) تكملة من : ب .

إنما المراد الآخر وهو الإتيان لجوع^(١) .

[وقوله^(٢)] : وجودا^(٣) .

بمعنى^(٤) جوعا^(٥) وكذلك جوسا^(٦) .

[وقوله^(٢)] : وويلك^(٣) .

على ألزمتك الله وهو ترحم .

[وقوله^(٧)] : وويسك^(٨،٣) .

[كذلك وهو استصغار واحتقار .

[وقوله^(٧)] وويلك^(٣) .

كذلك وهو بمعنى الفضيحة .

وقوله : وويلك^(٣) [^(٢)] .

كذلك وهو استصغار أيضا .

[وقوله^(٢)] : وَحَمْدًا^(٩) .

على أحمد الله .

[وقوله^(١٠)] : وشكراً^(٩) .

(١) ب : النوع . وانظر في : الإتيان لنوع هنا للمباحث الكاملية ٤٢٧/٢ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ٤٣ أ . (٤) ب : لمعنى .

(٥) ب : نوعا . الجود : الجوع قال أبو خراش :-

تَكَادُ يَدَاهُ تُسَلِّمَانِ رِذَاءَهُ مِنْ الْجُودِ لَمَّا اسْتَقْبَلَتْهُ الشَّمَائِلُ

اللسان ١٣٨/٣ (جود) .

(٦) ب : حوما ، الجوس : الجوع . اللسان ٤٣/٦ .

(٧) تكملة يقتضيا السياق ومنهج الشارح . (٨) ب : وويلتك .

(٩) الجزولية : ٤٣ أ ، وقوله : « وفي غير الدعاء ... » .

(١٠) تكملة يقتضيا السياق ومنهج الشارح .

على أشكره .

[وقوله ^(١)] : لا كُفْراً ^(٢) .

على لا أكفره .

[وقوله ^(١)] : وَعَجَباً ^(٢) .

على أعجب .

[وقوله ^(٣)] : وَكَرَامَةً ^(٢) .

على أكرمك .

[وقوله ^(٣)] : وَمَسْرَّةً ^(٢) .

على وأسرك .

[وقوله ^(٣)] : وَنِعْمَةً عَيْنٍ ^(٢) .

على وأنعم الله عينك .

[وقوله ^(١)] : وَحُبّاً ^(٢) .

على أحبك .

[وقوله ^(١)] : وَنَعَامٍ عَيْنٍ ^(٢) .

كنعمة عين .

[وقوله ^(١)] : وَلَا كِيداً ^(٢) .

على ولا أكاد .

(١) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٢) الجزولية : ٤٣ أ .

(٣) تكملة من : أ .

[وقوله ^(١)] : ولا هما ^(٢) .

على ولا أهم .

[وقوله ^(٣)] : رغماً ^(٢) .

على ورغمت ^(٤) .

[وقوله ^(٣)] وهواناً ^(٢) .

على وهنت .

[وقوله ^(١)] : وإنما أنت سيراً سيراً ^(٢) .

على : إنما أنت تسيّر سيراً .

[وقوله ^(٣)] : وما أنت إلا قتلاً ^(٢) .

على إلا تقتل .

[وقوله ^(١)] : وإلا سيراً لبريد ^(٢) .

على إلا تسيّر .

[وقوله ^(٣)] : وإلا ضربَ الناس ^(٢) .

على ألا تضرب الناس ضرباً ثم أضمر الفعل وجعل / ١٩٤ المصدر في موضعه وأضيف إلى المفعول .

[وقوله ^(٣)] : ومناً ^(٢) .

على تمنّون .

(١) تكملة يقتضيها السياق ومنهج الشارح .

(٢) الجزولية : ٤٣ أ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) ب : زعما على وزعمت .

[وقوله ^(١)] : وفداءً ^(٢) .

على تفادون .

[وقوله ^(١)] : وصوت حمارٍ ^(٢) .

على يصوت صوت حمارٍ .

[وقوله ^(٣)] : وصراخ الشكلى ^(٢) .

على يصرخ صراخ الشكلى .

[وقوله ^(١)] :-

و :- دَقُّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبُّ الْفُلْفُلِ ^(٢)، ^(٤) .

على تدق دقك .

[وقوله ^(١)] : هو عبدُ الله حقاً ^(٥) .

على أحقه حقاً .

[وقوله ^(١)] : والحق لا الباطل ^(٦) .

على أحق الحق ولا أقول الباطل .

(٢) الجزولية : ٤٣ أ .

(١) تكملة من : أ .

(٣) تكملة يقتضها السياق ومنهج الشارح .

(٤) شطر بيت من بحر الرجز أنشده الليث ، ولم أقف له على تنمة .

قال الفيروز آبادي : « الأصمعي : الفاء تصحيف ، وأبو الهيثم : القاف تصحيف لأن حب الفُلْفُل بالقاف لا يدق » ، القاموس المحيط ٢٠٠/٢ (نخر) .

وهذا مما جرى مجرى المثل يضرب في الإلحاح على الشحيح وفي الإذلال للقوم والحمل عليهم .

الشاهد في قوله : « دق » مفعول لفعل محذوف تقديره تدق .

الأمثال ٣١١ ، تهذيب اللغة ٤/٣٦٨ ، فصل المقال ٤٣٤ ، مجمع الأمثال ١/٢٦٥ ، المستقصى ٢/٨٠ .

اللسان ٤/٤١٥ (نخر) ، القاموس المحيط ٢٠٠/٢ (نخر) .

(٦) الجزولية : ٤٣ ب .

(٥) الجزولية : ٤٣ أ - ب .

[وقوله ^(١)] : وغير ما تقول ^(٢) .

على أقول ^(٣) غير ما تقول .

[وقوله ^(٤)] : ووعد الله ^(٢) .

على وعد الله ذلك وعداً ثم أقيم المصدر مقام الفعل وحذف الفعل .

[وقوله ^(٤)] : وصبغة الله ^(٢) .

على صبغنا ^(٥) الله بذلك .

[وقوله ^(٤)] : ودعوة الحق ^(٢) .

على أدعو ، وجعل قوله : الله أكبر دعاء من باب قوله ^(٦) :

إذا أثنى عليك المرء يوماً كفاه من تعرضه الثناء ^(٧)

[وقوله ^(٨)] : وحنائك ^(٢) .

أي : تحن حناناً بعد حنان .

[وقوله ^(٤)] : وليك ^(٢) .

أي : أجيبك إجابةً بعد إجابة .

[وقوله ^(٤)] : وسعديك ^(٢) .

أي : أتابع أملك متابعةً بعد متابعة .

(١) تكملة يقتضيا السياق ومنهج الشارح .

(٢) الجزولية : ٤٣ ب .

(٣) ب : على ما أقول .

(٤) تكملة من : أ .

(٦) أ : قولك وهو الأمية بن أبي الصلت .

(٥) ب : صبغة .

(٧) من البحر الوافر ، من قصيدة في مدح عبد الله بن جدعان .

الشاهد فيه : أن (الله أكبر) دعاء ، كما أن (الثناء) تعريض بالسؤال .

انظر : الديوان ١٩ ، الشرح الصغير ٣٤٢ ، المباحث الكاملية ٢ / ٤٣٤ .

(٨) تكملة يقتضيا السياق ومنهج الشارح .

- [وقوله ^(١)] : وَهَذَا ذِكْ ^(٢) .
 أي : قطعاً بَعْدَ قطع .
 [وقوله ^(١)] : وَذَوَالَيْكَ ^(٢) .
 أي : مُدَاوِلَةً بَعْدَ مُدَاوِلَةٍ .
 [وقوله ^(١)] : وَسَبِّحَانَ اللَّهِ ^(٢) .
 أي : أَسْبِّحْ بِمَعْنَى أَنْزِهِ .
 [وقوله ^(١)] : وَرَبَّحَانَهُ ^(٢) .
 استرزقه .
 [وقوله ^(١)] : وَمَعَاذَ اللَّهِ ^(٢) .
 أي : أَعُوذُ بِهِ مَعَاذاً .
 [وقولك ^(١)] : وَعَمْرُكَ اللَّهُ ^(٢) .
 أي : عَمَرْتُكَ اللَّهُ أَي سَأَلْتُكَ بَبْقَائِهِ .
 [وقوله ^(١)] : وَقَعْدَكَ اللَّهُ ^(٢) .
 كذلك .
 [وقوله ^(١)] : النَّجَاءَ ^(٢) .
 على ائْجُ .
 [وقوله ^(٣)] : وَضَرْباً ضَرْباً ^(٢) .
 على اضرب .
 [وقوله ^(٣)] : وَتَرْباً ^(٤) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٣ ب .

(٣) تكملة يقتضيهما السياق ومنهج الشارح .

(٤) الجزولية : ٤٣ ب ، وقبله : « ومن الجامدة المجرة مجرى الصدر في الدعاء ... » .

على أطعمه الله ذلك .

[وقوله ^(١)] : وفاها لفيك ^(٢) .

على جعل الله فاها لفيك والضمير للداهية ، وأضمرت للدلالة المعنى عليها من جهة أنه داغ عليه ، وقد قيل : إنه ضمير الحية والأول أولى لأنه قد سمع جعل الفم للداهية ولم يسمع [ذلك ^(٣)] للحية ، وذلك قوله ^(٤) :-

وَدَاهِيَةٌ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُونِ يَرْهَبُهَا النَّاسُ لَا قَالَهَا ^(٥)

[وقوله ^(١)] : وهنيئا ^(٢) .

على ثبت الله ذلك هنيئاً ^(٦) .

وعائذا : أي عياداً بك في أحد الوجهين ^(٧) .

(١) تكملة من : أ . .

(٢) الجزولية : ٤٣ ب . (٣) تكملة من : ب .

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - الخنساء (..... - ٢٤ هـ) وهي ثُمَاضِر بنت عمرو بن الشريد من بني سليم من قيس عيلان من مضر ، أشعر نساء العرب ، أدركت الإسلام فأسلمت ووفدت على الرسول ﷺ مع قومها بني سليم ، فكان الرسول ﷺ يستنشدُها ويعجبه شعرها .

« الشعر والشعراء ١/٣٤٣ - ٣٤٧ ، الأغاني ١٣/١٢٩ - ١٤٠ ، الخزانة ٢/٤٣٣ - ٤٣٨ » .

ب - عامر بن جوين الطائي وقد تقدمت ترجمته .

(٥) من المتقارب وبعده :-

رَفَعْتُ سَنًا بَرِّقَهَا إِذْ بَدَتْ وَكُنْتُ عَلَى الْجَهْدِ حَمَلَهَا

الشاهد فيه : جعل (فا) للداهية ، مما يؤيد أن الضمير في (فاها لفيك) عائد إلى الداهية لا الحية .

الكتاب ١/١٥٩ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ١٧٠ ، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ١/٢٠٣ -

٢٠٤ ، تحصيل عين الذهب ١/١٥٩ ، والنكت ١/٣٦٩ ، المخصر ١٢/١٨٥ ، شرح المفصل ١/١٢٢ ،

المباحث الكاملية ٢/٤٤١ ، شرح الجمل ٢/٤١٢ ، الخزانة ٢/١١٧ .

(٦) أ : هنئا .

(٧) الوجهان : إما اسم فاعل وإما مصدر . انظر : الكتاب ١/١٧١ .

وكذلك أقياما^(١) أي أقياما وأقاعدا^(٢) أي قعودا .

[وقوله^(٣)] : أتميميا^(٤) .

أي أتتلون وأتنتقل^(٥) .

[وقوله^(٦)] : - و

أفي^(٧) السلم أغياراً^(٨) البيت

[قوله^(٩)] : - و

(١) ب : الا قائما .

(٢) ب : لا قاعدا .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) ب : أنما . الجزولية : ٤٣ ب ، وقيله : « ومن الأحوال » .

(٥) ب : على التلون والتنتقل .

(٦) تكملة من : أ . والأبيات الثلاثة في الجزولية ٤٣ ب .

(٧) ب : في .

(٨) البيت لهند بنت عتبة (... - ١٤ هـ) . وهي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ،

زوج أبي سفيان ، صحابية قرشية . أم الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان ، شهدت أحداً وصنعت ما صنعت بحمزة رضي الله عنه . أسلمت عام الفتح .

« الطبقات الكبرى ٢٣٧/٨ ، الخزانة ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ ، أعلام النساء ٢٣٩/٥ - ٢٥٠ » .

والبيت من البحر الطويل تمامه :-

... جَفَاءً وَغِظْلَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهُ النِّسَاءِ العَوَارِكِ

السلم : الصلح ، أعيار : جمع عير وهو الحمار أهليا كان أم وحشيا ، الجفاء : الغلظة والفظاظة . الغلظة :

الشدة وضد اللين والسهولة ، العوارك : جمع عارك وهي الحائض . الخزانة ٢٦٤/٣ .

الشاهد فيه : « أعياراً و « أشباه النساء » فهما حالان حذف عاملهما .

الكتاب ١٧٢/١ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، السيرة النبوية ٣١١/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ، شرح

أبيات سيويه ٣٨٢/١ ، تحصيل عين الذهب ١٧٢/١ ، النكت ٣٨٣/١ ، المباحث الكاملية ٤٤٢/٢ ، المغرب

٢٥٨/١ ، شرح الكافية ٢١٤/١ ، المقاصد النحوية ١٣٢/٣ ، الخزانة ٢٦١/٣ - ٢٦٥ .

(٩) تكملة من : أ . والأبيات الثلاثة في الجزولية ٤٣ ب .

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا^(١) البيت كذلك .

[وقوله^(٢)] - و

... أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ^(٣)

أَي لَأَنْ كُنْتُ ذَا نَقَرٍ .

(١) قائله مجهول وهو من البحر البسيط تمامه :-

... .. لِيَوَاجِدَ فِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعِلَاتٍ

أولاد الواحدة : أي لأم واحدة يعني مؤتلفين ، علات : جمع علة وهي الضرة وأولاد الضرائر متقاطعون .
شرح ابن السرياني ٣٨٣/١ .

الشاهد فيه : « أولادا » فقد جاءت حالا محذوف عاملها .

الكتاب ١٧٢/١ ، الكامل ١٠٩٠/٣ (الدالي) ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، شرح أبيات سيويه ٣٨٢/١ -
٣٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١٧٢/١ ، النكت ٣٨٣/١ ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٠٨ ،
المباحث الكاملية ٤٤٣/٢ ، المغرب ٢٥٨/١ ، شرح الكافية ٢١٤/١ ، لسان العرب ٤٧٠/١١ (علل) .
(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ٤٣ ب ، وقبله : « ومن أخبار كان ... » .

والبيت للعباس بن مرداس (... - نحو ١٨ هـ) .

أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمى من سادات قومه كان شاعراً فارساً أسلم قبيل فتح مكة .
كان من المؤلفات قلوبهم .

« الشعر والشعراء ٣٠٠/١ ، الأغاني ٦٢/١٣ - ٦٩ ، الخزائن ١٥٢/١ - ١٥٤ » .

والبيت من البحر البسيط وهو بتمامه :-

أَبَا نَحْرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وبعد :-

السَّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَارَضِيَّتُ يَهْ وَالْحَرْبُ تُكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ

الضبع : السنة المجدية ، جرع : جمع جرعة وهي ملء الفم .

الشاهد فيه : انتصاب (ذا نفر) خبراً لكان المحذوفة كما قدره الشارح .

الديوان ١٢٨ ، الكتاب ١٤٨/١ ، إيضاح الشعر ٧١ ، البغداديات ٣٠٤ ، ٣٤٧ ، الخصائص
٣٨١/٢ ، المنصف ١١٦/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، الإنصاف ٧١/١ ، شرح المفصل
٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، المباحث الكاملية ٢٧٩/١ ، ٤٤٣/٢ ، شرح الجمل ٣٨١/٢ ، المغرب ٢٥٩/١ ، شرح
الكافية ٢٥٣/١ ، المقاصد النحوية ٥٥/٢ ، الخزائن ١٣/٤ - ١٩ .

١٩٤/ باب [النون الثقيلة والخفيفة ^(١)]

قوله : مواقع النون في الكلام الطلب ثم الاستخبار ثم القسم ثم الشرط بأن المقرونة ^(٢) بما توكيدا ^(٣) .

يريد بالطلب : الأمر والنهي وما في معناهما مما لفظه لفظهما ، وهو استدعاء لإيجاد الفعل أو إعدامه ، ولم يرد به كل ما فيه طلب فإنه لو أراد ذلك لاستغنى عن ذكر الاستخبار ، فلما ذكر الاستخبار بعده دل على أنه إنما أراد به الأمر والنهي وما في معناهما ، وإذ ذكر الاستخبار فقد كان ينبغي له أن يذكر غيره مما يلحقه النون وهو العرض نحو : **أَلَا تَنْزِلَنَّ وَأَلَّا تَقُومَنَّ** والتحضيض ، ولفظه لفظ العرض واحد ، إلا أنه يمكنه أن يقول : **إني إنما أردت بالطلب ما فيه طلب إيجاد الفعل أو إعدامه ^(٤) سواء كان بلفظ الأمر أو لم يكن** فعنيت بذلك عن ذكر العرض [والتحضيض ^(٥)] ولم استغن عن ذكر الاستفهام ، لأنه لا يطلب الاستفهام إيجاد الفعل في نحو : هل يقوم زيد ؟ وإنما يطلب به الإخبار بوجوده .

إلا أنه إن اعتذر عن تركه ذكر العرض والتحضيض فلا عذر له على ^(٦) تركه ذكر الأفعال المستقبلية التي قبلها ما المؤكدة في نحو قوله : « **بجهد ما يبلغن** » ^(٧) .

وفي :-

عِصَّةٌ مَا يَبْتَنُّ شَكِيرَهَا ^(٨) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : المقرون .

(٣) الجزولية : ٤٣ ب .

(٤) معادة في : أ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) أ : عن .

(٧) ورد هذا المثل في الكتاب ١٥٣/٢ ، المغرب ٧٤/٢ .

(٨) جزء من بيت مفرد من البحر الطويل تمامه :-

إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن

وقيل إنه صدر بيت عجزه :-

ومن ... قَدِيمًا وَيَقْطُ الرُّنَادُ مِنَ الرُّنْدِ

= يريد أن الابن يشبه أباه ، فمن رأى هذا فكأن الابن مسروق . الخزانة ٢٢/٤ .

وبألم ما تُحْتَنِنُهُ ^(١) ، وبِعَيْنٍ مَا أُرِيْتُكَ ^(٢) .

ويجري مجراها قولهم : ربما يقولن ذلك [وكثر ما يقولن ذلك ^(٣)] وكذلك أيضا تخصيصه الشرط بأن المقرون بما دون غيره من أدوات الشرط كلها [فتقول : وأدوات الشرط كلها ^(٣)] إذا قرنت بما لحق الفعل معها النون ، وكان ينبغي أن يزيد في هذا النوع [أيضا ^(٣)] أن لحاق النون فيه أكثر [من تركها ^(٤)] [كما ^(٣)] قال سيبويه - رحمه الله - : ومن مواضعها - يعني النون - حروف الجزاء اذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ^(٥) ، وذلك لأنهم ^(٦) شبهوا (ما) باللام في لتفعلن لما وقع التوكيد أول الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تحجها بها ١٩٥/أ فاما اللام فهي لازمة لليمين فشبهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيدا قبل الفعل بهذا اللام التي جاءت لإثبات النون فمن ذلك قولهم : إما تأتيني آتكَ ،

= الشاهد : تأكيد الفعل المسبوق بما الزائدة للتأكيد ، فلأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون .

الكتاب ١٥٣/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٣١/١ ، مجمع الأمثال ١٠٧/١ ، شرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢/٥ ، المغرب ٧٤/٢ ، شرح الكافية ٢٥٤/١ ، المغني ٣٧٥/١ ، الخزانة ٢٢/٤ - ٢٣ ، شرح أبيات المغني ٤٤/٦ - ٤٥ .

(١) أي لا يكون الختان إلا بألم .

انظر : الكتاب ١٥٣/٢ ، المقتضب ١٥/٣ ، مجمع الأمثال ١٠٧/١ ، المغرب ٧٤/٢ ، الارتشاف ٣٠٦/١ .

(٢) مثل يضرب في الحث على ترك البطء .

الكتاب ١٥٣/٢ ، المقتضب ١٥/٣ ، مجمع الأمثال ١٠٠/١ ، شرح المفصل ٤١/٩ ، المغرب ٧٤/٢ ، الارتشاف ٣٠٦/١ .

(٣) تكملة من : أ . (٤) تكملة من : ب .

(٥) قال - رحمه الله تعالى - : « ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك : بجهد ما تبغين وأشباهه ، وإنما كان ذلك لمكان (ما) وتصديق ذلك قولهم في مثل :-

في عضة ما يبتنن شكرها

وقال أيضا في مثل آخر :- بألم ما تحتننه ، وقالوا : بعين ما أرينك ، فما ههنا بمنزلتها في الجزء « ، الكتاب ١٥٣/٢ .

(٦) ب : أنهم .

وأيهم [ما ^(١)] يقولن ذلك تجره ، وتصديق ذلك قوله جل ذكره : ﴿ وَإِنَّمَا تُعْرَضْنَ ^(٢) عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا [فَقُلْ لَهُمْ ^(٣)] ﴾ وقال تعالى جده : ﴿ فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي ﴾ ^(٥) .

وقوله : وأما النفي ^(٦) .

مثاله : قوله ^(٧) :-

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا ^(٨)

(١) تكملة من : أ وهي معادة فيها .

(٢) أ : تعرض . (٣) تكملة من : أ .

(٤) تمامها : ﴿ قَوْلًا مَيُورًا ﴾ [الاسراء : ٢٨] .

(٥) تمامها : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ [مريم : ٢٦] .

(٦) الجزولية : ٤٤أ .

(٧) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - المقوار بن الأعنق حيدة بن كعب المعروف بابن جبابه من بني سعد ثم بني عوف بن سعد بن جبابه .

ب - المساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي شاعر شريف فارس مخضرم إسلامي ، أدرك النبي ﷺ ولم يره .

ج - أبو حيان الفقعسي .

د - العجاج .

هـ - عبد بني عبس . انظر هذه الأقوال في الخزنة ٤١٨/١١ - ٤١٩ .

(٨) رجز أوله :-

عَبْسِيَّةٌ لَمْ تَرَعْ قَفًّا أَدْرَمًا وَلَمْ تُعْجِمْ عَرْفَطًا مُعْجَمًا

العبسية : أي هذه الإبل عبسية منسوبة إلى بني عبس . ترع : من الرعي ، القف : ما غلظ من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا ، الأدرم : المستوى ، تعجم : تعضض ، عرفط : شجر من أشجار البادية ، يحسبه : يحسب الرغبة في القمع ، شبه الرغبة التي تملو القمع بشيخ معمم جالس على كرسي ، الخزنة ٤١٣/١١ - ٤١٤ .

الشاهد : دخول نون التوكيد على الفعل المنفي بلم ، وهو قليل .

« الكتاب ١٥٢/٢ ، النوادر ١٦٤ ، مجالس ثعلب ٥٥٢/٢ ، الأصول ١٧٢/٢ ، ٢٠٠ ، التبصرة والتذكرة ٤٣١/١ ، الأماشي الشجرية ٣٨٤/١ ، الإنصاف ٦٥٣/٢ ، شرح المفصل ٤٢/٩ ، الضرائر ٢٩ ، ٤٨ ، المغرب ٧٤/٢ ، شرح الكافية ٤٠٤/٢ ، الخزنة ٤٠٩/١١ - ٤٢٠ .

وقوله : والتقليل ^(١) .

مثاله : قوله ^(٢) :-

رُبَّمَا أُوفِيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ ^(٣)

وقوله : إِنْ خَلَا مِنَ الضَّمِيرِ ^(٤) .

مثاله : هَلْ يَقُومَنَّ زَيْدٌ ؟ وَهَلْ تَقُومَنَّ هِنْدٌ ؟ .

وقوله : أَوْ كَانَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ لِلوَاحِدِ الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا ^(٥) .

يعني غائبا كان نحو : زيد هل يقوم ؟ أو متكلما نحو : هل أقوم ؟ أو مخاطبا
نحو : هل تقوم ؟ .

(١) الجزولية : ٤٤أ ، وبعده : « فقلما يجيء فيه النون إلا في الشعر » .

(٢) قائله جذية الأبرش (... - ...) .

جذية بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي من ملوك الدولة التنوخية جاهلي عاش عمرا طويلا ،
من أفضل ملوك العرب رأيا وأبعدهم مغاراً وأشدهم نكاية وأظهرهم حزما مات مقتولا ، قتلته الزبلاء وخبره
مشهور .

« الأغاني ٦٩/١٤ - ٧٤ ، الخزانة ٤٠٨/١١ - ٤٠٩ » .

(٣) من البحر المديد وبعده :-

فِي قُتُوْ أَنَا كَالْهُمَّ فِي بَلَايَا عَوْرَةٍ بَأْتُوا

أوفيت : أشرفت ، علم : جبل ، شمالات : هي رياح الشمال تهب من ناحية القطب ، فتو : جمع فتى ،
كالهم : حافظهم وحارسهم ، البلايا : جمع بلية ، عورة : موضع خلل يتخوف منه . الخزانة ٤٠٥/١١ -
٤٠٧ .

الشاهد : توكيد الفعل (ترفعن) لوقوعه بعد التقليل وهو قليل .

« الكتاب ١٥٣/٢ ، النوادر ٥٣٦ ، المقتضب ١٥/٣ ، الأصول ٤٥٣/٣ ، الإيضاح العضدي ٢٥٣ ،
إيضاح الشعر ٤٢٧ ، البغداديات ٣٠١ ، التبصرة والتذكرة ١٩٠/١ ، ٤٣١ ، الأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، الأمالي
الشنجرية ٢٤٣/٢ ، المرتجل ٢٣٢ ، شرح المفصل ٤٠/٩ ، شرح الجمل ٥٦١/٢ ، الضرائر ٢٩ ، المغرب
٧٤/٢ ، شرح الكافية ٤٠٣/٢ ، الخزانة ٤٠٤/١١ - ٤٠٩ » .

(٤) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « وعلامة الفعل الذي تلحقه » .

(٥) الجزولية : ٤٤أ .

وقوله : أو للغائية ^(١) .

مثاله : قوله : هِنْدٌ هل تَقُومَنَّ ؟ .

وقوله : أو للمتكلمة ^(٢) .

مثاله قول المرأة : هل أقومن ؟ وهل نقومن ؟ إذا تكلمت ^(٣) عنها وعن غيرها .

وقوله : وفيما فيه النون التي ثباتها علامة الرفع حذفه ^(٤) .

مثاله : هل يقومان ؟ وهل يقومَنَّ .

وقوله : ولا تلحق الخفيفة فعلا فيه ضمير التثنية ^(٥) .

أي لا تقول : هل يقومان بالخفيفة .

وقوله : أو ضمير جماعة المؤنث ^(٥) .

أي لا تقول : هل تقمنان ؟ بالخفيفة .

وقوله : على رأي ^(٥) .

هو رأي سيبويه والخليل ^(٦) ، وغيرهما يجيزه ^(٧) .

(١) الجزولية : ٤٤أ ، وبعده : « فتح لامة » .

(٢) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٣) ب : كلمت .

(٤) الجزولية : ٤٤أ ، وفيها : « علامة الرفع حذفها » .

(٥) الجزولية : ٤٤أ .

(٦) انظر رأيهما في عدم اجتماع نون التوكيد الخفيفة مع ضمير التثنية وضمير جماعة المؤنث لئلا يلتقي

ساكنان . انظر : الكتاب ١٥٥/٢ - ١٥٧ .

(٧) أجازه يونس وجماعة من النحويين قال سيبويه : « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون :

اضربان زيدا ، واضربان زيدا ، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها » ، الكتاب ١٥٧/٢ .

وانظر : المقتضب ٢٤/٣ ، الأصول ٢٠٣/٢ .

باب [الإخبار ^(١)]

قوله : ألا يلزمه التقديم ^(٢) .

تحرز من ضمير الأمر والشأن وما كان مثله كالمضمر في نعم وبئس والمضمر في رُبَّ وقد تقدم في المضمرات .

وقوله : وألا يكون قبل الإخبار عائداً على شيء ^(٣) .

تحرز من الضمير في مثل : زيد ضربته وفي مثل زيد منطلق ، والصواب أن يقول : وألا يكون قبل الإخبار رابطاً لا يستغنى عنه نحو ما قدمناه وإنما قلنا ذلك لأنه قد يكون الضمير عائداً على اسم قد ذكر في جملة متقدمة (وهو في) ^(٤) ١٩٥ ب جملة أخرى ، وذلك كأن يذكر إنسان فتقول لقيته ، فيجوز الإخبار هنا عن هذا الضمير فيقول الذي لقيته هو ، وهو عائد على شيء .

وقوله : فأن يصح تعريفه ^(٥) .

[تحرز من المخفوض برب ومن المنصوب على التمييز (وما أشبه ذلك) ^(٦) مما يلزم تنكيهه .

وقوله : وإضماره بعد تعريفه ^(٣) .

تحرز من النكرة ونعتها في نحو : مررت برجل عاقل لأنه (يجوز) ^(٦) تعريفه ^(٧) [وتعريف منعوته لا يجوز الإخبار عنه [ولا عن نعته ^(٧)] [لأن النعت لا يكون مضمرا ^(٨)] .

(١) تكملة من : أ ، وفي الجزولية باب الإخبار بالذي وبالألف واللام

(٢) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « شرط الاسم الذي يخبر عنه إن كان مضمرا ... » .

(٣) الجزولية : ٤٤أ . (٤) معاد في : أ .

(٥) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « وان كان ظاهرا نكرة » .

(٦) معادة في : أ .

(٨) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : أ .

[ومن مثل ضرب في مثل قولك يعجبني ضرب زيد عمراً فهذا لا يجوز الإخبار عنه وإن صح تعريفه لأنه لا يصح إضماره بعد تعريفه وما أشبه ذلك مما لا يصح فيه الإضمار من النكرات .

وقوله : وإن كان معرفة فأن يصح إضماره ^(١) .

تحرز من الثاني من الكنى في مثل : قَبَّان في حمار قَبَّان ^(٢) ، ومن نحو النعت في مثل : قام زيد العاقل فإنه يجوز الإخبار عنه لأن النعت لا يكون مضمراً ^(٣) [ومن مثل ضربني من قولك : ضربني زيدا قائماً وما أشبه ذلك مما لا يصح فيه الإضمار من المعارف .

وقوله : وألا يكون إظهاره نائباً عن إضماره ^(٤) .

تحرز من مثل الرجل في قولك : زيد نعم الرجل ، لأن الظاهر فيه قد ناب مناب المضمّر فحكم له بحكم المضمّر العائد على ما قبله ، ومن مثل (الحاقّة) الثانية في قوله تعالى ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(٥) فإنه لا يجوز الإخبار عنه لما تقدم لأنه يؤدي إلى إضماره وذلك يناقض الغرض الذي أنيب ^(٦) له الظاهر مناب المضمّر .

وقوله : وبالألف واللام بشرط أن يكون معمولاً لفعل متصرف ^(٧) .

تحرز من مثل : ليس زيد قائماً فإنه لا يخبر عن الاسم فيه إلا بالذي .

وقوله : ومتأخراً عن الفعل ^(١) .

تحرز من مثل : زيدا ضربت فإنه لا يكون الإخبار فيه إلا بالذي ، ولا يكفي هذا القول الذي قاله فيما يخبر عنه بالألف واللام ، ولابد له أن يزيد فيه بشرط ألا يكون

(١) الجزولية : ٤٤ أ .

(٢) حمار قبان : دوية معروفة . اللسان ٣/٣٣٠ .

(٣) تكلمة من : ب .

(٤) ليست في نسخة فاس ٤٤ أ ، وهو في التيمورية ١١٢ .

(٥) الحاقّة : ١ ، ٢ . (٦) ب : أثبت .

(٧) الجزولية : ٤٤ أ ، وقبلة : « وإن سلم من ذلك كله أخبر عنه بالذي مطلقاً ... » .

من جملة اسمية وإلا فإذا قلنا : زيد ضربت عمراً [عنده ^(١)] فإن عمراً فيه معمول لفعل متصرف متأخراً عن الفعل ولا يجوز الإخبار / ١٩٦ عنه بالألف واللام .

وقوله : وربما أدى ذلك إلى تغيير المضمر من الغيبة إلى الحضور ^(٢) .

يعني كالإخبار عن التاء من ضربت زيداً ، فتقول : الذي ضرب زيدا أنا والضارب زيدا أنا .

وقوله : ومن الإبراز إلى الكمون ^(٣) .

هو ما تقدم أيضاً ونحوه .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٤أ ، وقبله : « وكيفية الإخبار أن تنقل الاسم عن موضعه ، وتعرض فيه منه مضمرًا معربًا بإعرابه وتزيد في أول الكلام موصولا تجعل ذلك الاسم خيرا عنه ، وما بين الخبر والموصول صلة للموصول ، والعائد عليه المضمر المعوض ... » .

(٣) ب : النون .

وانظر الجزولية : ٤٤أ - ب .

باب [جمع التكسير ^(١)]

قوله : جاء (فَعَلَ) في القلة على أَفْعَلْ قياساً في الصحيح العين ^(٢) .

مثاله : كَلَبٌ وَأَكْلَبٌ ، وفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ .

وقوله : وعلى أَفْعَالٍ قياساً في معتلها ^(٣) .

مثاله : بَيَّتَ وَأَيَّاتٍ وَثَوَّبَ وَاثْوَابٌ .

وقوله : وسماعا في الصحيح ^(٤) .

مثاله : أَفْرَاحٌ في جمع فَرَحٍ ، وَأَفْرَادٌ في جمع فَرْدٍ وَأَرَْادٌ في جمع رَأَدٍ وهو أصل اللحي ^(٥) وَأَرْزَادٌ في جمع زَرَدٍ قال الأعشى :-

وُجِدَتْ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزُرْدُكَ أَثْقَبُ أَرْزَادَهَا ^(٦)

وقوله : وفي الكثرة على فُعُول ^(٧) .

مثاله : كُعُوبٌ وفُلُوسٌ .

[وقوله : وفيما عينه ياء ^(٨) .

مثاله : بَيَّتَ وَبُيُوتٌ وَعَيْنٌ وَعُيُونٌ ^(٩)] .

وقوله : وفيما عينه واو نادراً ^(١٠) .

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٤٤٤ ب .

(٣) الناقية تحت الأذن . اللسان ١٦٩/٣ (رَأَد) .

(٤) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :-

أَجَدَّكَ لَمْ تُغْنِضْ نَيْلَةً فَتَرَفَدَهَا مَعَ رُقَادِهَا

الزند : هو العود الذي يقدح به النار . المقاصد النحوية ٥٢٦/٤ .

الشاهد : جمع (زند) على أَرْزَادٍ وذلك موقف على السماع فلا يقاس عليه .

الديوان ١٢٣ ، الكتاب ١٧٦/٢ ، المقتضب ١٩٤/٢ ، الأصول ٤٣٦/٢ ، التبصرة والتذكرة

٦٤٢/٢ ، شرح الفصل ١٦/٥ ، المباحث الكاملية ٤٧٩/٢ ، المقاصد النحوية ٥٢٦/٤ - ٥٢٧ .

(٥) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

- مثاله : فُؤُوج في جمع فُوج .
 وقوله : وعلى فِعَال ^(١) .
 مثاله : حِيَاض وِكِلَاب .
 وقوله : ما لم تكن عينه ياء ^(١) .
 يعني مثل : بَيْت وَعَيْن فإنه لا يقال فيهما عِيَان ولا بِيَات .
 وقوله : وتلحقهما الهاء ^(١) .
 مثاله : فِحَالَة وفُحُولَة .
 وقوله : وفِعَلَة ^(١) .
 مثاله [قولهم ^(٢)] : زَوْجَة في جمع زَوْج .
 وقوله : وفُعْلَان ^(١) .
 مثاله : بُطْنَان في جمع بَطْن .
 وقوله : وفِعْلَان ^(١) .
 مثاله : قولهم جَحْشَان في جمع جَحْش .
 وقوله : وفَعِيل ^(١) .
 مثاله قولهم ^(٣) : كَلِيب في جمع كَلْب .
 وقوله : وفُعْل ^(١) .
 مثاله قولهم : سُقْف في جمع سَقْف .
 وقوله : وفِعْل في القلة على أفعال .
 مثاله : حِمْل وأَحْمَال وعِدْل وأَعْدَال .

(١) الجزولية : ٤٤ ب .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) ب : في مثل .

- وقوله : وعلى أَفْعُل سماعا ^(١) .
- مثاله قولهم : أَذْئِب في جمع ذئب .
- وقوله : وفي الكثرة على فِعَال ^(١) .
- مثاله : ذئَاب .
- وقوله : وفُعُول ^(١) .
- مثاله : جُدُوع في جمع جَدَع ، وَلُصُوص في جمع لَصَّ .
- وقوله : وعلى فِعْلَان ^(١) .
- مثاله : صِينَوَان في جمع صِينُو .
- وقوله : وفُعْلَان ^(١) .
- مثاله : ذُؤْيَان العرب واحدهم ذئب .
- وقوله : وفَعَلَة ^(١) .
- مثاله : قِرْدَة في جمع قِرْد .
- وقوله : وفَعِيل ^(١) .
- مثاله : قولهم ضَرِيرَس في جمع : ضَرِيرَس .
- وقوله : وفُعَل في القلة على ١٩٦/ أب أفعال قياسا ^(١) .
- مثاله : جُنْد وأَجْنَاد وفُعَل وأَفْعَال .
- وقوله : وعلى أَفْعُل سماعا ^(١) .
- مثاله : أَرُكُن في جمع رُكُن .
- وقوله : وفي الكثرة على فُعُول ^(١) .

مثاله : جُرُوح في جمع جُرْح .

وقوله : وَفَعَال ^(١) .

مثاله : خِفاف في جمع خُفِّ وقَفَّاف في جمع قُفِّ .

وقوله : وعلى فِعْلة ^(١) .

مثاله : قِرْطَة في جمع قُرْط .

وقوله : وفُعل ^(١) .

مثاله : فُلْكَ في جمع فُلْكَ ^(٢) .

وقوله : وإن كان معتل العين انفرد به فِعْلان ^(١) .

مثاله : عِيدَان في جمع عُود وَحِيتَان في جمع حُوت .

وقوله : وإن كان معتل اللام انفرد به أَفْعَال ^(٣) .

مثاله : أَطْبَاء في جمع ظَنِّي .

وقوله : وفَعْل في القلة على أَفْعَال قياسا ^(١) .

مثاله : جَمَل وَأَجْمَال .

وقوله : وعلى أَفْعَل سماعا ^(١) .

مثاله : أَجْبُل وَأَزْمَن في جمع جَبَل وزَمَن .

وقوله : وفي الكثرة على فُعُول ^(١) .

مثاله : ذُكُور في جمع ذَكَر .

وقوله : وَفَعَال ^(١) .

(١) الجزولية : ٤٤ ب .

(٢) قال سيويه : « قولك للواحد هو الفُلْكَ فتذكر وللجميع هي الفُلُك وقال الله عز وجل :

﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ فلما جمع قال : ﴿ وَالْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾ ، الكتاب ١٨١/٢ .

(٣) ليست في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

مثاله : جِبَالٌ في جمع جَبَلٍ .

وقوله : وعلى فَعْلَان (١) .

مثاله : ضِرْبَانٌ في جمع ضَرَبٍ .

وقوله : وفُعْلَان (١) .

مثاله : حُمَلَانٌ في جمع حَمَلٍ .

وقوله : وفِعْلة (١) .

مثاله : قَيْعةٌ في جمع قَاعٍ .

وقوله : وفُعل (١) .

مثاله : أُسْدٌ في جمع أُسَدٍ .

وقوله : وفِعلَى (١) .

مثاله : حِجْلِيٌّ في جمع حَجَلٍ (٢) .

وقوله : وفَعِلٌ في القلة على أفعال قياساً (١) .

مثاله : أَكْبَادٌ في جمع كَبَدٍ .

وقوله : وفَعَلٌ في القلة على أفعال قياساً (١) .

مثاله : أَغْتَابٌ في جمع عَنَبٍ .

وقوله : وعلى أَفْعُل سَمَاعاً (١) .

مثاله : قَوْطُمٌ : أَضْلَعُ في جمع ضِلَعٍ .

(١) الجزولية : ٤٤ ب .

(٢) قال الفيروز آبادي : « الحجل الذكر من القبيح الواحدة حجلة ، والحِجْلَى كيدفلى اسم للجمع » .

وقوله : وفي الكثرة على فعول ^(١) .

مثال : ضُلُوع .

وقوله : وفُعَل في القلة على أفعال قياسا ^(١) .

مثاله : أُعْضَاد في جمع عَضُد .

وقوله : الكثرة على فِعَال ^(١) .

مثاله : سَبَاع في جمع سَبَع .

وقوله : وفُعَل في القلة على أفعال قياسا ^(١) .

مثاله : أَطْنَاب في جمع طُنْب .

وقوله : وفِعَل في القلة على أفعال ^(١) [قياسا ^(٢)] .

مثاله : آهَال في جمع إِهْل .

وقوله : وفُعَل في الكثرة على فِعْلَان ^(١) .

مثاله : صِرْدَان في جمع صُرْد .

وقوله : وقد جاء فيه فِعَال وفُعُول ^(٣) .

مثاله : رَبَاع ربوع في جمع رُبْع ذكرهما بعض اللغويين ^(٤) ولم يذكرهما سيبويه ولا الفارسي .

وقوله : ١٩٧/١ في هذا الفصل . « وإن أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلا فإذا جاوزوه فإلى أفعال ، قالوا : أرباع في الرُبْع » ^(٣) .

(١) الجزولية : ٤٤ ب .

(٢) تكملة من : ب . (٣) الجزولية : ٤٥ أ .

(٤) قال ابن سيده : « والربيع : المنزل . والوطن متى كان وبأي مكان كان وهو مشتق من ذلك .

وجمعه : أربع ورباع وربوع » ، المحكم ٩٨/٢ . وزاد ابن منظور في جمعه أرباع . اللسان ١٠٢/٨ (ريع) .

هذا يومهم أن أرباعاً لا يقال إلا في جمع القلة ، ولا أدري من أين هذا الحكم ، إنما قال سيبويه والفارسي : إن فُعْلاً يجمع على فُعْلان هذا هو الأكثر ، وقد يجمع (على أفعال قليلة ، وهذا) ^(١) لا يقتضي أن أفعالاً لا يختص بجمع القلة بل ظاهره أنه يكون في القلة والكثرة ، كما أن فُعْلان يكون فيهما ^(٢) ، فلا ينبغي أن يعدل عن هذا الظاهر إلى غيره إلا بدليل ولا أعرف له دليلاً عليه .

وقوله : وفَعْلَةٌ في القلة بالألف والتاء ويفتح العين ^(٣) .

مثاله : جَفَنَات في جمع جَفْنَةٍ .

وقوله : وإن لم يعتل ^(٤) .

مثال ما اعتلت فيه : بَيْضَةٌ وجَوْزَةٌ فلا يقال فيه إلا بَيْضَات وجَوَزَات بسكون العين .

وقوله : أو يضاعف ^(٥) .

مثاله : مَدَّة يقال فيه : مَدَّات خاصة .

وقوله : وهذيل تسوي ^(٦) .

ينبغي أن يكون معنى تسوي أي تقول : بَيْضَات وجَوَزَات ومَدَّات فتسوي في

(١) بياض في : ب .

(٢) قال سيبويه : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاً) فإن العرب تكسره على فُعْلان وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بأفعل وأفعال فيما ذكرنا ، فلم يجاوزوه في القليل والكثير وذلك قولك : صَرْدٌ وصِرْدَانٌ وثُغْرٌ وثُغْرَانٌ وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فَعَلٍ وهو قولهم : رُبْعٌ وأرباع ورُطَبٌ وأرطَابٌ كقولك : جَمَلٌ وأُجْمَالٌ » ، الكتاب ١٧٩/١ . وانظر : رأي الفارسي في التكملة ١٥٣ - ١٥٤ .

(٣) الجزولية : ٤٥أ ، وبعده : « قياساً » .

(٤) الجزولية : ٤٥أ ، وقبلة : « ويفتح العين إن » .

(٥) ليس في نسخة فاس وهو في التيمورية ١١٣ .

(٦) الجزولية : ٤٥أ .

جواز التحريك في الجمع بين ما كانت العين فيه معتلة أو مضاعفة وبين ما ليست فيه كذلك ، هذا ينبغي أن يكون معنى قول المؤلف (يسوي) إلا أنني لا أعلم أحدا قال : إن هذيلًا تحرك الوسط من المضاعف في هذا النحو ، وإنما هذه التسوية بين المعتل العين والصحيحها ^(١) ، فعلى هذا ينبغي أن يحمل معنى تسوي في كلامه لأن المضاعف لا خلاف في تسكين وسطه فيما أعلمه .

وقوله : وفي الكثرة على فُعال ^(٢) .

وهذا ليس بشيء لأنه كان ينبغي له أن يفرق بين ما كان من ذلك جنسًا مخلوقًا أو مصنوعًا ، والذي ذكره إنما بابه فيما كان مصنوعًا ، وقد يكون فيما كان مخلوقًا وليس ذلك بابه .

ومثال فُعلول بُدور في جمع بَذرة ومُؤون في جمع مائة .

وقوله : وفِعال ^(٢) .

مثاله : جِفان وقِصّاع .

وقوله : وفِعال أكثر ^(٢) .

هذا يومهم أن فُعلولا وفِعالا ^(٣) فيه كثيران وفِعال أكثر وليس كذلك فإن فَعلة بالفتح إنما تجمع على فِعال ، وفُعلول فيها قليل جدًا ^(٤) فكان ينبغي أن يبين ذلك .

وقوله : فيما عينه واو ^(٢) .

مثاله : ثُوب جمع ثوبة .

(١) قال سيويه : « وذلك قولهم : غُرُسات وأَرْضات ، وغير وعِيرات ، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل ، لأنهم يقولون : يَهْضَات وَجَزَات » ، الكتاب ١٩١/٢ .

وانظر لغة هذيل في : الخصائص ١٨٤/٣ ، المحاسب ٥٨/١ ، المفصل ٣٠/٥ .

(٢) الجزولية : ٤٥ . (٣) ب : فعلا وفعلوا .

(٤) قال سيويه : « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على (فِعال) وذلك : قَصَّة وقِصّاع وجِفنة وجِفان وشُقرة وشِفَار وجُمرة وجِمَار ، وقد جاء على فُعلول وهو قليل وذلك قولك : بَذرة وبُدور ومائة ومُؤون ، فأدخلوا فُعلولا في هذا الباب ، لأن فِعالا وفُعلولا أختان » ، الكتاب ١٨١/٢ .

وقوله : وجاء في اسمين لام أحدهما ياء ١٩٧/ ب ولام الآخر واو ^(١) .
الاسمان : قَرْيَةٌ قالوا في جمعها قَرَى ، ونَزْوَةٌ قالوا في جمعها نَزَى وقد يقال فيه
أيضا بَرَّةٌ وبُرَى .

وقوله : وعلى فَعَلَ ^(١) .

مثاله : نَحِيمٌ في جمع نَحِيمَةٍ وضيع في جمع ضَيْعَةٍ وإن كان أبو بكر الزبيدي في
لحن العامة ^(٢) قد جعل ضييعاً من لحن العامة وقال الصواب ضيَّاع ^(٣) ، وليس كما قال
لأن سيبويه حكى ضَيْعَةً وضيَّع ^(٤) .

وقوله : وهما ^(٥) فيما عينه ياء أكثر منه في الصحيح ^(١) .

مثال الصحيح من ذلك : هَضَبٌ في هَضْبَةٍ ، وهذا يومهم أنه يكثر فيما عينه
ياء ويقل في الصحيح ، وهو قليل فيهما فكان حقه أن يبين ذلك .
وقوله : ومع ذلك فليس بقياس ^(١) .

يظهر من هذا أن ما يذكره ^(٦) من أبنية الجمع ويطلق القول فيه ولا ينص فيه
على أنه ليس بقياس وليس الأمر كذلك ، فإن كل ما ذكره في هذا الباب مما أطلق
القول فيه ولم ينص فيه على أنه ليس بقياس لا يقاس عليه ، وإنما يقاس على ما قيد فيه
أنه قياس ، فقد كان أجود من هذا القول. أن يقول : ومع ذلك فليس بكثير وهذا هو
الذي أراد فوضع موضع كثير قياس ^(٧) .

(١) الجزولية : ٤٥ أ .

(٢) طبع هذا الكتاب سنة ١٩٨١ م بتحقيق د / عبد العزيز مطر . طبع دار المعارف .

(٣) قال الزبيدي : « ويقولون في تصغير ضَيْعَةٍ : ضَوَيْعَةٌ ويجمعونها على ضيَّع ، قال محمد : والصواب
ضَيْعَةٌ وإن شئت قلت : ضيَّيعة بكسر أوله ، وكذلك كل ما كان أصله الياء من هذا المثال ونحوه والجمع :
ضيَّاع » ، لحن العامة ١٤٥ .

(٤) قال سيبويه : « وقد قالوا : فعلة في بنات الياء ثم كسروها على (فعَل) وذلك قولهم : ضَيْعَةٌ وضيَّع

ونَحِيمَةٌ ونَحِيمٌ » ، الكتاب ١٨٨/٢ .

(٦) ب : ما يذكر .

(٥) أ : وهو .

(٧) بل نص سيبويه على أنه في هذه المسألة ليست بقياس . انظر الكتاب ١٨٨/٢ .

وقوله : وَفَعْلَةٌ فِي الْقَلَّةِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ^(١) .

مثاله : سِدْرَاتٌ وَكِسْرَاتٌ .

وقوله : وَالْعَيْنُ جَائِزٌ فِيهِ الْإِتْبَاعُ .

أي جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : كِسْرَاتٌ وَسِدْرَاتٌ ^(٢) بِكسر السين والذال .

وقوله : مَا لَمْ تَعْتَلْ أَوْ تَضَاعَفَ ^(٣) .

مثال ما هي فيه معتلة : بَيْعَةٌ ^(٤) وَبَيْعَاتٌ وَدِيمَةٌ وَدِيمَاتٌ وَقِيمَةٌ وَقِيمَاتٌ ،

ومثال ما هي فيه مضاعفة قِرَّةٌ وَقِرَاتٌ وَعِدَّةٌ وَعِدَّاتٌ وَقِدَّةٌ وَقِدَّاتٌ .

وقوله : وَلَمْ تَكُنِ اللَّامُ وَاوًا ^(١) .

مثاله : رِشْوَةٌ وَرِشَوَاتٌ .

وقوله : وَالْفَتْحُ ^(٥) .

أي جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ [فِيهِ ^(٦)] كِسْرَاتٌ وَسِدْرَاتٌ .

وقوله : مَا لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ مِنْ جِنْسِ اللَّامِ ^(١) .

مثاله : دِرَّةٌ وَدِرَّاتٌ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَزِيدَ هُنَا أَوْ تَعْتَلِ الْعَيْنُ أَوْ تَكُونَ اللَّامُ وَاوًا كَمَا

فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْإِتْبَاعِ لِأَنَّ الْفَتْحَ لَا يَكُونُ فِي هَذَيْنِ الضَّرِيرَيْنِ كَمَا لَا يَكُونُ الْإِتْبَاعُ فِيهِمَا ،

ومثال ما اعتلت العين فيه : بَيْعَةٌ وَبَيْعَاتٌ وَقِيمَةٌ وَقِيمَاتٌ ، وَدِيمَةٌ وَدِيمَاتٌ فَهَذَا لَا

يَكُونُ فِيهِ الْفَتْحُ إِلَّا فِي لُغَةِ هَذَا ، ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ سِيبَوِيهٌ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى

عِيرَاتٍ ^(٧) وَمَثَالُ مَا ١٩٨ أَلَامٌ فِيهِ وَاوٌ رِشْوَةٌ لَا يُقَالَ فِيهِ رِشَوَاتٌ بِالْفَتْحِ .

(١) الجزولية : ٤٥أ . (٢) ب : سدرات وكسرات .

(٣) الجزولية : ٤٥أ ، وليس فيها (أو تضاعف) وهو في التيمورية ١١٤ .

(٤) « والبيعة » بالكسر متعبد النصارى ، القاموس المحيط ٨/٣ (باع) .

(٥) الجزولية : ٤٥أ ، وقيله : « أو من جنس العين ، ويجوز فيها الاسكان مطلقا » .

(٦) تكلمة من : ب . (٧) تقدم هذا ص : ١١٥ ، ومفرده غير .

وقوله : وعلى أفعل سماعاً ^(١) .

مثاله : اُنْعَم في جمع نِعْمَة .

وقوله : وفي الكثرة على فَعَلَ ^(١) .

مثاله : نَعَم .

وقوله : وفُعِلَ في القلة بالألف والتاء ^(١) .

مثاله : غُرْفَة وغُرَفَات .

وقوله : ويجوز في العين الإتياع ^(١) .

أي جائز أن يقال فيه غُرَفَات .

وقوله : ما لم تعتل ^(١) .

مثاله : دُوَلَة ودُوَلَات .

وقوله : ما لم تكن اللام ياء ^(١) .

مثاله : كُلِّيَّة وكُلِّيَّات ^(٢) .

وقوله : ولا من جنس العين ^(١) .

مثاله : دُرَّة ودُرَّات .

وقوله : وجائز فيه الإسكان مطلقاً ^(١) .

أي في الصحيح والمعتل والمضاعف ، وقد كان غنياً عن ذكر الإسكان فإن ما تقدم من كلامه يعطيه .

وقوله : والفتح ^(٣) .

أي جائز أن يقال [فيه ^(٤)] غُرَفَات بفتح الراء .

(١) الجزولية : ٤٥ أ .

(٢) ب : كلاب .

(٣) الجزولية : ٤٥ ب .

(٤) تكملة من : ب .

وقوله : ما لم [تكن ^(١)] العين من جنس اللام ^(٢) .

مثاله : دُرَّات لا يجوز فيه الفتح وكان حقه أيضاً أن يزيد هنا أو تعتل العين كدُولات أو يكون اللام ياء ككُلِّيَّات لأن الفتح لا يكون في هذين الضريين ، وقياس لغة هذيل فتح الواو من دولات ^(٣) .

وقوله : وفي الكثرة على فُعَل ^(٤) .

مثاله : ظَلَمَ وكان حقه هنا أن يفرق بين المخلوق والمصنوع على حسب ما تقدم ^(٥) .
وقوله : وفِعَال ^(٤) .

مثاله : بِرَام في جمع بُرْمَة .

وقوله : وَفَعَلَة بالألف والتاء ^(٤) .

مثاله : رَقَبَات .

وقوله : وجاء على أَفْعَل ^(٤) .

مثاله : آكُم ^(٦) في جمع أَكْمَة .

وقوله : وَأَفْعَال ^(٤) .

مثاله : آكَام ^(٧) .

وقوله : وفي الكثرة على فِعَال ^(٤) .

مثاله : إِكَام وِرْقَاب ، وكان حقه أيضاً هنا أن يفرق بين المخلوق والمصنوع على حسب ما تقدم ^(٦) .

وقوله : وعلى فِعَل ^(٤) .

(٢) الجزولية : ٤٥ ب .

(٤) الجزولية : ٤٥ ب .

(٦) ب : أَكْمَة .

(١) تكملة من : ب .

(٣) تقدمت ص : ١١١٥ .

(٥) انظر ما تقدم ص : ١١١٦ .

(٧) أ : آكَم .

مثاله : قِيمَ في جمع قامة وتَيَّرَ في جمع تارة .

وقوله : وَفَعَلَةٌ في القلة بالألف والتاء ^(١) .

مثاله : نُعْرَات في جمع نُعْرَة ^(٢) .

وقوله : وفي الكثرة على فَعَلَ ^(١) .

مثاله : تُهَمَّ ^(٣) وتُحَمَّ وكان حقه أيضا أن يفرق بين المخلوق والمصنوع [على حسب ما تقدم إلا أنه لا فرق هنا بين المخلوق والمصنوع ^(٤)] في اللفظ ، وإنما الفرق بينهما في الحكم فتقول : التُّهَم كذبت والرطب طاب .

وقوله : وَفَعَلَةٌ في القلة بالألف والتاء ^(١) .

مثاله : نِقَمَات .

وقوله : وفي الكثرة على فَعَلَ ^(١) .

مثاله : نِقَمَ ومِعَدَ ، وكذلك كان حقه أيضا أن يفرق هنا بين المخلوق والمصنوع على حسب ما تقدم .

١٩٨/ب وثبت في بعض النسخ بعد هذا الباب ما يكتب بعد هذا نصه
وشرحه .

(١) الجزولية : ٤٥ ب .

(٢) النعرة : كهزمة الخيشوم . اللسان ٢٢٠/٥ .

(٣) ب : تحم .

(٤) تكملة من : أ .

باب [جمع الصفة الثلاثية ^(١)]

قوله : جمع الثلاثي ^(٢) صفة جاء (فَعَلَ) في القلة على (أَفْعَال) وعلى أَفْعُل بشرط [استعماله ^(٣)] استعمال الأسماء ^(٤) .

مثاله : أَشْيَاخٌ وَأَعْبُدُ ، وليس قوله : على أَفْعَالٍ وَأَفْعُلُ بشيء لأنه إنما يجمع على أَفْعُل نحو : أَعْبُدْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتَلُ الْعَيْنِ نَحْوَ أَشْيَاخِ .

وقوله : وبالواو والتون ^(٥) .

مثاله : كَهْلُونَ وَصَعْبُونَ .

وقوله : والألف والتاء ^(٦) .

مثاله : كَهْلَاتٌ وَصَعْبَاتُ .

وقوله : وفي الكثرة على فِعَالٍ ^(٧) وفُعُول .

مثاله : صِعَابٌ وَكُهُولُ .

وقوله : والأول أكثر ^(٨) .

قالوا : صِعَابٌ وَفِسَالٌ وَخِدَالٌ ^(٩) .

وقوله : ويشتركان ^(١٠) .

مثاله : فِسَالٌ وَفُسُولُ ^(١١) .

وقوله : وعلى فُعُلٍ ^(١٢) .

مثاله : كُتٌّ ^(١٣) ، وَفِعْلَانٌ ^(١٤) مثاله : وَغَدَانٌ ، وَفُعْلَانٌ ^(١٥) مثاله : وَغَدَانٌ ^(١٦) .

(١) تكملة من : أ ، وهذا الباب ليس في نسخة فاس . وهو في التيمورية ١١٤ . والترقيم منها .

(٢) ب : جمع الاسم الثلاثي . (٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : فعلات .

(٥) الجزولية : ١١٤ .

(٦) جمع : صعب وفسل وخدلة . (٧) الجزولية ١١٤ وفيها : «وقد يشتركان» .

(٨) الفسل : الرذل الذي لا مروعة له ، وأيضاً قضبان الكرم . القاموس المحيط ٣٠/٤ (فسل) .

(٩) الكت : كثيف اللحية وقوم : كُتٌّ . القاموس ١٧٩/١ (كت) .

(١٠) جمع : وَغَدُوهُوَ الأحمق الضعيف والرذل الدنيء والصبي وخادم القوم . القاموس ٣٥٩/١ (وغد) .

وقوله : وفَعلة ^(١) .

مثاله : شَيْخَة .

وقوله : وإذا لحقت هاء التأنيث جاء مكسراً على فِعَال ^(١) .

مثاله : عِبَال ^(٢) ، « وبالألف والتاء ساكن الوسط » ^(١) مثاله عِبَلَات .

[وقوله ^(٣)] : وقولهم : رَبْعَات ^(٤) وَلَجَبَات ^(٥) متأول .

تأويل ربعة أنهم ألحقوه بالأسماء نحو : حَمَلَة من حيث لم يختلف باختلاف ما جرى عليه من المؤنث والمذكر ، فكأنه اسم مؤنث يقع على المؤنث والمذكر .

وأما تأويل لَجَبَة فلان فلأن فيها لغة أخرى وهي لَجَبَة بتحريك الجيم ، فكأن الذين قالوا : لَجَبَة وَلَجَبَات استغنوا بجمع غيرهم وهم القائلون لَجَبَة بالتحريك عن جمعهم الذي كان قياسه التسكين .

وقوله : فَعَل في القلة على أفعال ^(١) .

هذا خطأ ، وإنما قال سيبويه : وقد كسروه على أفعال ... فاستغنوا به عن فِعَال وذلك بَطَلٌ وَأَبْطَالٌ وَعَزَبٌ وَأَعْزَابٌ وَبَرَمٌ وَأَبْرَامٌ ^(٦) .

وقوله : وبالواو والنون والألف والتاء ^(١) .

مثاله : حَسْتُونٌ وَحَسَنَاتٌ .

[وقوله ^(٧)] : وفي الكثرة على فِعَال ^(١) .

(١) الجزولية : ١١٤ .

(٢) جمع : عبل الضخم من كل شيء . القاموس ١١/٤ (عبل) .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) جمع : ربعة وهو الرجل بين الطول والقصر . القاموس ٢٤/٣ (ربع) .

(٥) جمع : لجة أو لجة وهي الشاة قل لينها . القاموس ١٣٢/١ (لجب) .

(٦) انظر : الكتاب ٢٠٥/٢ .

والبرم : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر . القاموس ٧٩/٤ (برم) .

(٧) تكملة من : أ .

مثاله : حِسَان .

[وقوله ^(١)] : وقدْ يستغنون عنه بأفعال ^(٢) .

قد تقدم [مثاله ^(٣)] وهو أَبْطَالٌ وَأَعْزَابٌ فِي جَمْعٍ عَزَبٌ وَأَبْرَامٌ فِي جَمْعِ بَرَم .

وقوله : فَإِنْ جَاءَ مَذْكُرُهُ عَلَى فِعَالٍ فَهُوَ مِثْلُهُ ^(٢) .

مثاله : حَسَنَةٌ وَحِسَان .

وقوله : وَإِنْ جَاءَ عَلَى أَفْعَالٍ ^(٤) فَمِثْلُهُ ^(٥) بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ^(٢) .

مثاله : بَطَلَةٌ وَبَطَلَات .

[وقوله ^(١)] : وهو فِي الصِّفَاتِ أَقْلٌ مِنْ فَعْلٍ كَمَا كَانَ فِي الْأَسْمَاءِ ^(٢) .

[وقوله ^(١)] : ١٩٩/ أ (فَعْلٌ) فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ وَبِالْوَاوِ وَالنُّونِ [وَلَمْ يَجَاوِزْهُ

لَقَلَّتْهُ فِي الصِّفَاتِ .

لِئِنْ يَجْمَعُ هَذَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِي الْمَذْكُورِ ^(١) ، وَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي الْمُؤَنَّثِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : مُرٌّ وَأَمْرَارٌ ، وَقَالُوا : رَجُلٌ جَدٌُّ لِلْعَظِيمِ الْجَدِّ وَلَا يَجْمَعُونَ إِلَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ .

[وقوله ^(١)] فِعْلٌ جَاءَ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ كَثِيراً ^(١) .

مثاله : أَجْلَافٌ وَأَنْقَاضٌ وَأَنْضَاءٌ ^(٦) ، وَإِنَّمَا يَكُونُ [أَفْعَالٌ ^(٣)] فِي هَذَا بَدَلَا

مِنْ فِعَالٍ وَفُعُولٍ - أَعْنِي - أَجْلَافًا وَأَنْقَاضًا وَأَنْضَاءً .

[وقوله ^(١)] : وَ [فِعْلٌ ^(٣)] عَلَى أَفْعَالٍ نَادِراً ^(١) .

نَحْوُ : أَجْلُفٌ فِي جَمْعِ جَلْفٍ .

[وقوله ^(١)] : وَبِالْوَاوِ وَالنُّونِ ^(٢) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١١٤ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) يعني جمعه .

(٥) أ : فهو .

(٦) جمع جَلْفٍ وَتَقْضٍ وَنَضْوٍ .

- قالوا : رجل صَنَعَ وقوم صَنَعُون ولم يجاوزوه .
 وقوله : وإذا لحقته الهاء لم يجمع إلا بالألف والتاء ^(١) .
 مثاله : نِضْوة ونِضْوات ، « إلا ما جاء من قولهم عِلْج في جمع عِلْجة » ^(٢) .
 [وقوله ^(٣)] : فَعَلَ جاء في القلة على أفعال قليلا ^(٤) .
 مثاله : نَجَّد وأنْجَاد يَقْظ وَيَقَظ .
 وقوله : في القلة ^(٥) .
 ليس بصحيح إنما جاء فيه أفعال .
 وقوله : وبالواو والنون والألف والتاء وفي الكثرة على فَعَال ولا يكاد يكسر ^(٦) ،
 [قوله في الكثرة على فَعَال ^(٦)] يشير إلى قولهم : يَقَظ ، وليس كما قال : إنما يقَظ جمع يَقْظَان ^(٧) .
 وقوله : وفَعِل ^(٨) .
 مثاله : نحو : فَرِع وفَرِعُون وجاء نَكِد وأنْكَاد ^(٩) .

(١) الجزولية : ١١٤ .
 (٢) ناقة عِلْجة كثيرة اللحم . القاموس ٢٠٧/١ ، التاج ٧٦/٢ (عِلْج) .
 (٣) تكملة من : أ .
 (٤) الجزولية : ١١٥ .
 (٥) ليست في نسخة تيمور .
 (٦) تكملة من : ب .
 (٧) ومثله : ندمانه وندمان وندام وخمصانه وخمصان وخمصا . انظر : الكتاب ٢١٢/٢ .
 (٨) الجزولية : ١١٥ ، وبعده : « مثله » .
 (٩) قال سيبويه : « (و) فَعِل (بهذه المنزلة وعلى هذا التفسير ، وذلك قولهم : قوم فَرِعُون وقوم فَرِقُون وقوم وَجِلُون ، وقالوا : نَكِد وأنْكَاد » ، الكتاب ٢٠٦/٢ .

باب [ما كان على أربعة أحرف ^(١)]

قوله : فَعَالٌ فِي الْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ ^(٢) .

مثاله : أُرْدِيَّةٌ وَأُخْمِرَةٌ فِي جَمْعِ رِذَاءٍ وَخِمَارٍ .

وقوله : وَلَمْ يَجَاوِزْهُ ^(٢) .

يعني إلى جمع كثرة .

وقوله : إِنْ كَانَ مَعْتَلٌ اللَّامِ ^(٢) .

يعني مثل : أُرْدِيَّةٌ وَأُغْطِيَّةٌ .

وقوله : أَوْ مَضَاعِفًا ^(٢) .

يعني [نَحْوُ ^(١)] : أُكِنَّةٌ وَأُعِنَّةٌ ^(٣) .

وقوله : وَشَاذٌ عَلَى أَفْعَلٍ ^(٢) .

مثاله : أَطْحَلٌ فِي الطُّحَالِ وَأَذْرُعٌ فِي [لُغَةٍ مِنْ ذِكْرِ ^(١)] الذَّرَاعِ ^(٤) .

وقوله : وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى فُعْلٍ ^(٢) .

مثاله : كُتِبَ وَعُيِّنَ فِي جَمْعِ كِتَابٍ وَعِيَانٍ .

وقوله : وَيَجُوزُ التَّخْفِيفُ ^(٥) .

أَيُّ جَائِزٍ أَنْ يُقَالَ عُيِّنَ وَكُتِبَ .

وقوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُهُ وَأَوَّافِيَّهِ يَجِبُ ^(٥) .

مثاله : خَوْنٌ فِي جَمْعِ خَوَانٍ .

(١) تكملة من : أ ، رجع إلى نسخة فاس . (٢) الجزولية : ٤٥ ب ، وقبله : « جاء » .

(٣) ب : أعنة وأكنة .

(٤) هي لغة بعض عكل قال ابن الأنباري : « وقد ذكر الذراع بعض عكل » ، المذكر والمؤنث ٣٠١ .

(٥) الجزولية : ٤٥ ب .

وقوله : وَفَعَالَ مثله في جميع ذلك ^(١) .

مثاله : قَذَالَ وَأَقْدَلَهُ وَقَذُل .

وقوله : وَفُعَالَ في القلة [على أفعلة ^(٢)] .

مثاله : غُرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ وَغُلَامٌ وَأَغْلِمَةٌ .

وقوله : وَفَعَلَةٌ ^(١) .

مثاله : غِلْمَةٌ .

وقوله : وفي الكثرة على فَعْلَان ^(١) .

مثاله : غِلْمَانٌ وَغُرَبَانٌ .

وقوله : وَفُعْلَان ^(١) .

مثاله : رُقَانٌ في جمع رِقَاق .

وقوله : وجاء فُعْلٌ في مضعفه نادرا ^(١) .

مثاله : قولهم : ذُبُّ في جمع / ١٩٩ ب ذباب .

وقوله : وَفَعِيلٌ في القلة على أفعلة ^(١) .

مثاله : أَرْغِفَةٌ في جمع رَغِيف .

وقوله : وَفَعَلَةٌ ^(١) .

مثاله : صَبِيَّةٌ في جمع صَبِيٍّ وشاذًا على أَفْعُل ، مثاله : أَجْنُنٌ في جمع جَنِينٍ

ويروى بالباء قال ^(٣) :-

حَتَّى رَمَى مَجْهُولَهُ بِالْأَجْنُنِ ^(٤) .

(٢) تكملة من : أ . وانظر : الجزولية ٤٥ ب .

(٤) تقدم تخريجه ص : ١٠٥٧ .

(١) الجزولية : ٤٥ ب .

(٣) العجاج .

- وينشد بالأجبن بالباء أيضا ^(١) .
- وقوله : وفي الكثرة على فُعْلان ^(٢) .
- مثاله : رُغْفان .
- وقوله : وفُعل ^(٢) .
- مثاله : رُغْف .
- وقوله : وعلى أَفْعلاء ^(٢) .
- مثاله : أنْصِيَاء في جمع نَصِيب .
- وقوله : وعلى فُعْلان ^(٢) .
- مثاله : قُضْبَان في جمع قُضِيب وظُلْمَان في جمع ظَلِيم ^(٣) .
- وقوله : وعلى فَعَال ^(٢) .
- مثاله : فِصَال في جمع فِصِيل ^(٤) .
- وقوله : [وعلى ^(٥)] فَعَائِل ^(٢) .
- مثاله : قَبَائِل في جمع قَبِيل .
- وقوله : وربما فتحوا عين فُعْل في مضاعفه والأعراف الضم ^(٢) .
- مثاله : سُرَّر وسُرَّر في جمع سَرِير ، وَجُدَد وَجُدَد في جمع جَدِيد ، وهذا قياس في هذا النحو مطرد عند النحويين ، وبذلك يُرَدُّ قول يعقوب ^(٦) وغيره في قولهم : ثِيَابٌ

(١) انظر ص : ١٠٥٧ .

(٢) الجزولية : ٤٥ ب .

(٣) الظليم : الذكر من النعام . القاموس ١٤٧/٤ (ظلم) .

(٤) ب : فصول .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) يعني ابن السكيت .

جُدَّد ولا تقل جُدَّد إنما الجُدَّد : الطرائق ^(١) فإن الفتح في جُدَّد جمع جديد جائز على ما ذكرناه ولكن لم يعرفه يعقوب .

وقوله : وفُعُول في القلة على أفَعلة ^(٢) .

مثاله : أَعْمِدة في جمع عَمُود .

وقوله : وجاء في بنات الواو منه أفعال ^(٣) .

مثاله : أَفْلاء ^(٤) .

[وقوله : وفي الكثرة على فِعْلان ^(٥) .

مثاله : قَعْدان في جمع قَعُود ^(٦)] .

وقوله : وفُعُل ^(٥) .

مثاله : عُمُد في جمع عَمُود .

وقوله : وعلى فعائل ^(٥) .

مثاله : جَزَائِر في جمع جَزُور فيمن ذكر .

وقوله : والمؤنث من الباب بغير هاء ^(٥) .

يعني مما هو على أربعة أحرف ثلاثة حرف [مد و ^(٧)] لين مثاله : أَعُقب في جمع عِقَاب وَالسُّن في جمع لِسَان فيمن أنث ^(٨) ، ومن ذَكَر قال : السِّنة وهي لغة القرآن ^(٩) .

(١) قال يعقوب بن السكيت : « وتقول : هذه ثياب جُدَّد ، ولا يقال جُدَّد إنما الجدد الطرائق ، قال الله عز وجل : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَّدٌ بِيضٌ ﴾ أي طرائق » ، إصلاح المنطق ١٦٧ .

(٢) الجزولية : ٤٥ ب .

(٣) الجزولية : ٤٥ ب - ٤٦ أ .

(٤) جمع : فلو .

(٥) الجزولية : ٤٦ أ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) انظر : المذكر والمؤنث ٢٩٦ .

(٩) وردت في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ السِّنِّكُمْ وَالْوَنَائِكُمْ ﴾ [الروم : ٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السِّنِّكُمْ الْكَذِبَ هَذَا خَلَلٌ وَمَهْذَا خَرَامٌ ... ﴾ [النحل ١١٦] ، انظر [سورة النور ١٥ ، والأحزاب ١٩] .

- وقوله : وعلى أفعَال (١) .
- مثاله : أَيْمَانٌ فِي جَمْعِ يَمِين .
- وقوله : وأفعِلَة (١) .
- مثاله : أَسْمِيَّةٌ فِي جَمْعِ سَمَاءٍ وَهِيَ السَّحَابُ (٢) .
- وقوله : وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى فُعُول (١) .
- مثاله : عُنُقٌ فِي جَمْعِ عُنَاق .
- وقوله : وَجَاءَ مِنْهُ عَلَى فَعَائِل (١) .
- مثاله : عَجَائِزُ .
- وقوله : وفُئِل (١) .
- مثاله : عُجُزُ .
- وقوله : وفِعَال (١) .
- مثاله : قِلَاصُ .
- وقوله : وفِعْلَان (١) .
- مثاله : عِقْبَانُ .
- وقوله : وَبَاهِءٌ فِي الْقِلَّةِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (١) .
- مثاله : رِسَالَاتٌ وَسَفِينَاتُ (٣) .
- وقوله : وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى فَعَائِل (١) .

(١) الجزولية : ٤٦ أ .

(٢) قال الأزهري : « السماء : سقف كل شيء وكل بيت ، والسماء : السحاب ، والسماء : المطر ، والسماء أيضا : اسم المطرة الجديدة » ، تهذيب اللغة ١١٦/١٣ .

(٣) جمع رسالة وسفينة .

مثاله : رَسَائِلُ وَسَفَائِنُ .

/أ٢٠٠/ وقوله : وعلى فُعْلُ (١) .

مثاله : سُفُنُ .

[وقوله (٢)] : وبإِسْقَاطِ الهاء (١) .

مثاله : سَفِينٍ وَحَمَامٍ فِي سَفِينَةٍ وَحَمَامَةٍ .

(١) الجزولية : ٤٦ أ .

(٢) تكملة من : أ .

باب [جمع ما كان على أَفْعَل (١)]

قوله : أفعل اسما يجمع على أفاعِل (٢) .

مثاله : أَحَامِد .

وقوله : فإن استوفى الشروط (٢) .

يعني شروط جمع الاسم بالواو والنون والياء والنون ، وكان حقه أن يقول : فإن استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون في القلة غالباً لأن باب الجمع بالواو والنون إنما هو للقلة ، وإن كان قد يجيء في غير ذلك (٣) .

وقوله : وصفة مقرونة بمن لفظاً ومعنى لا يشئ ولا تجمع (٢) .

مثاله : زيد أفضل منك .

وقوله : وصفة مؤنثة الفعل على الأفاعِل (٢) .

مثاله : الأكابر والأصاغر .

وقوله : ومؤنثة على الفعل (٤) .

مثاله : الفضل .

وقوله : أو بالألف والتاء (٢) .

(١) تكملة من : أ .

وهذا الباب لم يرد في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ١١٦ .

(٢) الجزولية : ١١٦ .

(٣) جمعا التصحيح بهما القلة وقد يفيدان الكثرة ، انظر في هذا : الكتاب ١٤١/٢ ، ١٨١ ، الأصول

٤٣٩/٢ ، شرح الكتاب للرماني ١٤٩/١/٤ ، التبصرة والتذكرة ٦٤٩/٢ ، المذكر والمؤنث ١٨١ .

أما المبرد فقد نص على أنهما يفيدان القلة لأنهما على منهاج الشبهة . المقتضب ١٥٤/٢ ، وتابعه ابن الأثير .

انظر البديع ٢٦٨/٢ .

(٤) الجزولية : ١١٦ . يعني أن المؤنث يجمع على الفعل .

مثاله : الفضليات وكان حقه أن يبين أين يكون الجمع بالألف والتاء ^(١) ،
[ويقول ^(٢)] في القلة غالباً .

وقوله : وصفة مؤنثة فعلاء ^(٣) [على فعل ^(٢)] .

مثاله : سُود في جمع أسود .

وقوله : وفُعْلان ^(٣) .

مثاله : سُودَان .

وقوله : ومؤنثة على فُعْل ساكن الثاني فيهما ^(٣) .

يعني في جمع فعلاء وفي جمع أفْعَل مثاله : حُمَر في حَمراء وأَحْمَر .

وقوله : ولا يثقل إلا في الشعر ^(٣) .

مثاله : قوله ^(٤) :-

جَرَدُوا مِنْهَا وَرَاداً وَشُقُرُ ^(٥)

(١) بياض في : ب .

(٢) تكلمة من : ب .

(٣) الجزولية : ١١٦ .

(٤) هو طرفة بن العبد .

(٥) عجز بيت من البحر الرمل من قصيدة مطلعها :-

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أُمَّ شَاقَلْكَ هِرَّ وَبَيْنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِيرٌ

وصدره :

أيها الفتيان في مجلسنا

الشاهد : (شُقُر) جمع أشقر ، وأصله (شُقَر) وحرك إتياعاً للأول .

الديوان ٦٩ ، التكلمة ١٩٠ ، الخصائص ٣٣٥/٢ ، المحتسب ١٦٢/١ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٨١ ،

شرح المفصل ٦٠/٥ ، شرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤ .

باب [الأبنية ^(١)]

- قوله : فغير الصفة مصدر ^(٢) .
 مثاله : البأساء والضراء والسراء .
 وقوله : وغير المصدر مفرد ^(٣) .
 مثاله : صَحْرَاء .
 وقوله : اسم جمع ^(٣) .
 مثاله : حَلَفَاء ^(٤) .
 وقوله : والصفة ما مذكّره أفعل ^(٣) .
 مثاله : حَمْرَاء .
 وقوله : وما ليس كذلك ^(٣) .
 مثاله : امرأة عَفْلَاء ^(٥) .
 وقوله : ومما تلحقه فُعْلَاء ^(٣) .
 مثاله : عُشْرَاء .
 وقوله : وفِعْلَاء ^(٣) .
 مثاله : سِيرَاء .
 وقوله : وفَاعِلَاء ^(٣) .
 مثاله : قَاصِعَاء .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١٤٦ أ ، وقبله : « الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة فعلاء وهي صفة وغير

صفة ... » .

(٣) الجزولية : ١٤٦ أ .

(٤) الحلفاء : نبت . القاموس ١٣٤/٣ (حلف) .

(٥) العَفْل : مرض يصيب قبل المرأة كالأدرة للرجل . فهي عفلاء . القاموس ١٨/٤ (عفل) .

- وقوله : وَفَعِلْيَاء ^(١) .
 مثاله : كَبُرِيَاء .
 وقوله : وَفَاعُولَاء ^(١) .
 مثاله : عَاشُورَاء .
 وقوله : وَفَعَالَاء ^(١) .
 مثاله : بَرَأَكَاء ^(٢) .
 وقوله : وَفُعُولَاء ^(١) .
 مثاله : بُرُوكَاء ^(٢) .
 وقوله : وَفَعَلَلَاء ^(١) .
 مثاله : عَقَرَبَاء .
 وقوله : وَفِعِلَاء ^(١) .
 مثاله : زِمِكَاء ^(٣) .
 وقوله : وَفُنْعَلَاء ^(١) .
 مثاله : خُنْفُسَاء .
 وقوله : وَفَعَلِيَاء ^(١) .
 مثاله : زَكَرِيَاء .
 وقوله : ومن المجموع أَفْعَلَاء ^(١) .
 / ٢٠٠ ب مثاله : أَصْدِقَاء .
 وقوله : وَفَعَلَاء ^(١) .
 مثاله : شُعْرَاء .

(١) الجزولية : ٤٦ أ .

(٢) ابتركوا : جثوا للركب فاقتتلوا وهي بُرُوكَاء كَجَلُولَاء وَبَرَأَكَاء . القاموس ٣٠٤/٣ (برك) .

(٣) الزِمِكَاء : أصل ذنب الطائر . يمد ويقصر . اللسان ٤٣٦/١٠ (زمك) .

باب [جمع ما كان على فاعل ^(١)]

قوله : فاعل ^(٢) اسما يجمع على فواعل ^(٣) .

مثاله : حَوَاجِب .

وقوله : وَفِعْلَان ^(٣) .

مثاله : حَيْطَان .

وقوله : وَفُعْلَان ^(٣) .

مثاله : غُلَّان ^(٤) في جمع غَال وهو الوادي ^(٥) .

وقوله : وصفة مستعملة استعمال الأسماء على فِعْلَان ^(٣) .

مثاله : رَغِيَان .

وقوله : وَفِعَال ^(٣) .

مثاله : رِعَاء .

وقوله : وَأَفْعَال ^(٣) .

مثاله : أَصْحَاب .

وقوله : وصفة محضة على أفعال ^(٣) .

مثاله : أَنْصَار جمع نَاصِر .

(١) تكملة من : أ . وهذا الباب جاء في نسخة تيمور متقدما على الباب الذي قبله .

(٢) ب : جاء فاعل .

(٣) الجزولية : ٤٦ أ .

(٤) ب : حملان .

(٥) قال ابن منظور : « والغُلَّان : منابت الطلح ، وهي أودية غامضة في الأرض ذات شجر واحدها

غال وغيل ، اللسان ٥٠٣/١١ (غلل) .

وقوله : وَعَلَى فُعْلٍ وَفُعَّالٍ ^(١) .

مثاله : شُهِدَ وشُهِدَ ، وضُرِبَ وضُرِّبَ في جمع شَاهِدٍ وضَارِبٍ .

وقوله : وَفَعَّلَةٍ ^(١) .

مثاله : كَفَّرَ وَفَجَّرَ وَفَسَّقَ .

وقوله : وَعَلَى فُعْلَةٍ ^(١) .

مثاله ^(٢) : قُضَاةٌ وَغُرَاةٌ .

وقوله : وَعَلَى فُعْلٍ ^(١) .

مثاله : بُزِلَ في جمع بَارِلٍ ^(٣) .

وقوله : وَفُعْلَاءٍ ^(١) .

مثاله : شُعْرَاءٍ في جمع شاعرٍ .

وقوله : وَعَلَى فُعُولٍ ^(١) .

مثاله : قُعُودٍ في قاعدٍ .

وقوله : وشاذاً عَلَى فَوَاعِلٍ ^(١) .

مثاله : فَوَارِسٍ وَهَوَالِكٍ .

وقوله : وموئناً بالهاء ومجرداً منها على فواعلٍ ^(١) .

مثاله : ضَوَارِبٍ في جمع ضاربٍ ، وَحَوَائِضٍ في جمع حائضٍ .

وقوله : وَعَلَى فُعْلٍ ^(١) .

مثاله : حُبَيْضٍ .

(٢) ب : نحو .

(١) الجزولية : ٤٦ أ .

(٣) البازل : هو البعير إذا فطر نابه ، وربما كان ذلك في السنة الثامنة . اللسان ٥٢/١١ (بزل) .

باب [أبنية المصادر ^(١)]

قوله : أبنية مصادر الثلاثي فَعَلَ ^(٢) .

مثاله : ضَرَبَ .

وقوله : وفَعَلَ ^(٢) .

مثاله : ذَكَرَ .

[وقوله ^(١)] : وفُعلَ ^(٢) .

مثاله : شَكَرَ .

[قوله ^(١)] : وبالهاء ^(٣) .

مثاله : ضَرْبَةٌ وَحْمِيَّةٌ وَشُبْهَةٌ .

[وقوله ^(١)] : وبألف التانيث ^(٣) .

مثاله : رُجِعَى وَذُكِرَى وَشَكُوَى .

[وقوله ^(١)] : وبالألف والنون ^(٣) .

مثاله : لَيَّانٌ وَجِرْمَانٌ وَغُفْرَانٌ .

[وقوله ^(١)] : وفَعَلَ ^(٣) .

مثاله : غَلَبَ .

[وقوله ^(١)] : وفَعِلَ ^(٣) .

مثاله : خَنِقَ ^(٤) .

[وقوله ^(١)] : وفُعلَ ^(٣) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) مطموس في أول هذا الباب في نسخة فاس ٤٦ ب .

(٣) الجزولية : ٤٦ ب .

(٤) مصدر الفعل خنق خنقا . القاموس ٢٣٧/٣ (خنق) .

مثاله : هُدَى .

[وقوله ^(١)] : فَعَلَ ^(٢) .

مثاله : ضِيَحَم .

[وقوله ^(١)] : بالهاء في الأول ^(٢) .

مثاله : غَلَبَ ^(٣) .

[وقوله ^(١)] : والثاني ^(٢) .

مثاله : سَرَقَ .

[وقوله ^(١)] : وبالألف والنون في الأول ^(٢) .

مثاله : غَلَيَان .

[وقوله ^(١)] : فَعَالَ ^(٢) .

مثاله : ذَهَاب .

[وقوله ^(١)] : وَفَعَالَ ^(٢) .

مثاله : نِكَاح .

[وقوله ^(١)] : فُوعَالَ ^(٢) .

مثاله : سُؤَالَ .

[وقوله ^(١)] : وبالهاء في الأول ^(٢) .

مثاله : زَهَادَة .

[وقوله ^(١)] : والثاني ^(٢) .

(١) تكملة من : أ . (٢) الجزولية : ٤٦ ب .

(٣) مصدر غلب يغلب غلبا وغلبة . القاموس ١١٦/١ (غلب) .

مثاله : جِمَايَة .

[وقوله ^(١)] : وقُوعِل ^(٢) .

مثاله : لُزُوم .

/ ٢٠١ أ [وقوله ^(١)] : وقُوعِل ^(٢) .

مثاله : قُبُول ، وفَعِيل ^(٢) : مثاله : هَدِير .

[وقوله ^(١)] : وبالهاء في الأول ^(٢) .

مثاله : سُبُوطَة .

[وقوله ^(١)] : مَفْعَل ^(٢) .

مثاله : مَضْرَب .

[وقوله ^(١)] : مَفْعِل ^(٢) .

مثاله : مَرْجِع .

[وقوله ^(١)] : وبالهاء في الأول ^(٢) .

مثاله : مَعْجَزَة .

[وقوله ^(١)] : والثاني .

مثاله : مَغْصِيَة ، « ويحيى على فاعل » ^(٢) مثاله قُمْ قَائِمًا ، « وعلى بناء اسم المفعول » ^(٢) مثاله : خذ ميسوره ودع معسوره وهو في هذا على مذهب أبي الحسن فإنه يقول في هذا : إن الميسور والمعسور مصدران ^(٣) ، وسيبويه يخرجهما وما كان مثلهما من المصادر ويتأول ذلك تأويلا يبقى به على أصله من الصفة ^(٤) .

(١) تكلمة من : أ . (٢) الجزولية : ٤٦ ب .

(٣) قال ابن السراج : « وكان الأخفش يميز أن يأتي بمفعوله مصدرا ويحتج بخذ ميسوره ودع معسوره » ، الأصول ٢٨٤/٣ .

(٤) قال سيبويه : « وأما قوله : دعه إلى ميسوره ودع معسوره ، فإنما يحيى هذا على المفعول كأنه قال : دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه » ، الكتاب ٢٥٠/٢ .

[وقوله ^(١)] : وعلى التَّفْعَالِ ^(٢) .

مثاله : التَّلْعَابُ .

[وقوله ^(١)] : والفِعْلِي ^(٢) .

مثاله : الخِطْبِيُّ .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٦ ب .

[باب [اشتقاق المصدر والزمان والمكان ^(١)]]

- قوله : وما كان منه معتل الفاء يلزم مفعلاً بالكسر ^(٢) .
- صوابه : وما كان منه معتل الفاء بالواو ^(٣) ، لأن لفظه يوهم أن المعتل الفاء بالياء كالمعتلها ^(٤) بالواو نحو : يسر يسر على أصل : فعل يفعل ^(٥) ، ومثال ما كان [من فعل معتل الفاء بالواو : المَوْعِد والمَوْزِن .
- وقوله : وما كان منه ^(٦)] [على فعل ^(٧)] معتل اللام ^(٨) .
- مثاله : المَرْمَى والمَدْعَى ^(٩) .
- وقوله : وكذلك إذا كان عينه معتلاً ولامه معتلاً ^(١٠) .
- مثاله : المأوى ، وكان ينبغي له أن يزيد هنا في الأمر العام ليستظهر به على مأوى ^(١١) الإبل فإنهم حكموه مكسور الواو ^(١٢) .
- (وقوله : وإن كان معتل ^(١٣) الفاء واللام فكذلك ^(١٤)) .
- مثاله : المَوْقَى من وقى بقي غلبوا عليه (حكم اللام) ^(١٥) كما غلبوا حكم اللام أيضاً في قولهم ^(١٦) المولى قال ^(١٧) : -

-
- (١) تكلمة من : أ ، وهذا الباب ليس في نسخة فاس وهو في التيمورية ١١٧ ، والترقيم منها .
- (٢) الجزولية : ١١٧ .
- (٣) لأن معتل الفاء بالياء يجري هنا مجرى الصحيح ، قال سيبويه : « وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء فإنها بمنزلة غير المعتل ، لأنها تتم ولا تعتل » ، الكتاب ٢/٢٤٩ .
- (٤) ب : كالمعتلة .
- (٥) بخلاف الواو فإنها لا تتم وتعتل بالحذف فتقول : يعد ويزن في وعد ووزن .
- (٦) تكلمة من : أ .
- (٧) تكلمة من : ب .
- (٨) الجزولية : ١١٧ ، وبعده : « ... فإنه يلزم مفعلاً بالفتح » .
- (٩) ب : المدعى والمرمى .
- (١٠) بياض في : ب .
- (١١) قال الجوهري : « ومأوى الإبل : بكسر الواو : لغة في مأوى الإبل خاصة وهو شاذ » ، الصحاح ٦/٢٢٧٤ ، وانظر هذا في اللسان ١٤/٥٢ (أوى) .
- (١٢) طمست في : ب .
- (١٣) ب : حكم .
- (١٤) هو لبید بن ربیعۃ العامری - رضي الله عنه - .

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ ^(١) تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا ^(٢) .

يعني به الموضع الذي يلي المخافة ، وهذا التنويع هنا تطويل وكتابه مبني على الاختصار ، فقد كان يكفي من هذا كله ذكره النوع الأول أعني ما كان معتل اللام ويزيد فيه بإطلاقه فإنه يجمع ذلك كله .

وقوله : ما كان على فَعَل يَفْعُل وفَعَل يَفْعُل وفَعِل يَفْعَل [وفَعَل يَفْعُل ^(٣)] فإنه في الأمر العام كذا ^(٤) .

هذا الآخر أيضا تطويل ، وقد كان يكفي منه أن يقول : ٢٠١ ب وما كان مضارعه على يَفْعُل بالضم أو يَفْعَل بالفتح فإنه يجمع ذلك كله .
وقوله : فإنه يلزم في الأمر العام ^(٤) .

استظهر على الأحرف التي شذت نحو المَنْبِتِ والمَعْجَزِ ، وتما هذا الفصل أن يزداد فيه إلا أن ما كان من فَعَل يَفْعُل فاؤه واو فيلزم مَفْعِل منه الكسر كالمَوْضِعِ ، وفي فَعَل يَفْعُل من ذلك الوجهان كالمَوْجِلِ ، والمَوْجَلِ من وجل ، وإلا كان هذا الفصل مختلا إذا لم ترد فيه هذه الزيادة ^(٥) .

(١) أ : الفرخين .

(٢) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بمنى تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرَجَاهُهَا

منى : جبل أحمر عظيم ليس يحصى ضربة أطول منه . تأبد : توحش ، الغول : ما انبسط من الأرض ، الرجام : جبل بناحية طخفة . الفرج : الواسع من الثغر أو الأرض ، يريد غدت كلا الفرجين تحسب أن كل واحد منهما أولى بالخوف من الآخر . شرح الديوان ٢٩٧ ، ٣١١ .

الشاهد : حيث غلب حكم اللام ففتح فقال (مولى) ولم يقل (مولى) بالكسر .

الديوان : ٣١١ ، الكتاب ٢٠٢/١ ، أضداد الأصمعي ٢٥ ، أضداد ابن السكيت ١٨٠ ، المقترض ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، الإيضاح العضدي ١٨٧ ، الأضداد لابن الأنباري ٤٦ ، التبصرة والتذكرة ٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، الأمالي الشجرية ٢٥٢/١ ، شرح شواهد الإيضاح ١٧٠ - ١٧٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ ، الدرر اللوامع ١٧٨/١ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ١١٧ .

(٥) انظر : المباحث الكاملية ٥٣٨/٢ .

باب [الإمالة ^(١)]

قوله : تمال الألف للكسرة تقع قبلها بحرف ^(٢) .

يعني نحو : عِبَاد .

وقوله : أو حرفين أولهما ساكن ^(٢) .

نحو : سِرْبَال وهذا كلام ناقص وتامه أن يقول : أو بحرفين أولهما ساكن أو متحرك ، إذا كان ثانيها الهاء ، ويختص هذا القسم بأن تمال فيه الألف وما قبلها وما قبل ما قبلها .

وقوله : أو بعدها تليها ^(٢) .

يعني نحو : عَابِد .

وقوله : ومقدرها عند بعضهم كملفوظها ^(٢) .

مثاله : هذا رَادٌّ ، يريد أن العرب اختلفوا (في إمالة مثل) ^(٣) هذا ، فمنهم من أماله على مراعاة الأصل ، وهو الذي أشار إليه بقوله : ومقدرها عند بعضهم كملفوظها ^(٤) ، ومنهم من لم يراع الأصل ، وإنما عامل اللفظ فلم يكن (المقدر عند هذا كالملفوظ) ^(٥) به .

وقوله : وللياء تكون قبلها تليها ^(٢) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) معادة في : أ .

(٢) الجزولية : ٤٦ ب .

(٤) قال سيويه متحدثا عن إمالة : نحو باب : « وقال ناس يوثق بعريتهم هذا باب وهذا مال وهذا عاب - أي أنها أميلت - لما كانت بدلا من الياء كما كانت في رميت شبت بها ، وشبهوها في باب ومال بالألف التي تكون بدلا من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين كما تبعتها في اللام ، لأن الياء قد تغلب على الواو هنا » ، الكتاب ٢/ ٢٦٤ .

(٥) طمست في : ب .

(مثالہ : السَّيَالُ ^(١)) .

وقوله : أو (^(٢)) بينهما حرف واحد ^(٣) .

مثاله : شَيْبَانٌ وَغَيْلَانٌ .

وقوله : ولأن تكون ^(٤) منقلبة عن ياء ^(٣) .

مثاله : فتى وطاب .

وقوله : أو واو مكسورة ^(٣) .

مثاله : خاف .

[قوله ^(٥)] : أو صائرة ياء في حالة ما ^(٣) .

يريد أن ما كان من ذوات الواو من ثلاثي الأسماء التي أواخرها ألف لا تمال لأن الألف لا تصير فيه ياء إلا أن تكون رابعة ، فلا تصير الألف فيه ياء والكلمة على عدتها ، وليس كذلك [ما كان ^(٥)] من ذوات الواو من ثلاثي الأفعال لأن هذا النوع يمال بخلاف ذوات الواو من ثلاثي الأسماء ، وإنما أميل هذا النوع ، ولم يمل الأول لأن الألف من هذا النوع تصير ٢٠٢ أياء والكلمة بعدتها إذا بنيت لما لم يسم فاعله مثاله [قولك ^(٦)] : غزا فتميله لأنك تقول : غُزِي .

وقوله : أو لجاورتهما ألفاً ممالة ^(٣) .

يعني : الألف الثانية إذا أميلت في رأيت عمادا .

وقوله : أو لتناسب الأواخر ^(٣) .

(١) سيال : كسحاب نبات له شوك أبيض طويل . القاموس ٤١٠/٣ (سيل) .

(٣) الجزولية : ٤٦ ب .

(٥) تكلمة من : أ .

(٢) طمست في : ب .

(٤) ب : ولا تكون .

(٦) تكلمة من : ب .

يريد بذلك ما أميل من ذوات الواو من الأسماء نحو : ﴿ والضحي ﴾ ^(١) لمناسبة ما يليه مما له الإمامة .

وقوله : ويمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم إذا وقع قبلها يليها ^(٢) عند الكل ^(٣) .
يعني : نحو : ظالم وظاهر وقد تقدمت الإمالة في طاب وخاف ولذلك ما الإمالة فيه لأن الألف منقلبة عن ياء أو واو مكسورة أو صائرة ياء لا يؤثر فيها المستعلي .
وقوله : أو قبلها بحرف مكسوراً ^(٣) .

مثاله : ضَبَاب وجعله حرف الاستعلاء في هذا مانعاً من الإمالة على الإطلاق أو مانعاً منها عند الأقل شيء لا أعلمه عن أحد من العرب ولا من النحويين ، فالصواب إسقاطه من هذا الموضع ، إنما الخلاف عندهم في مثل مِطْعَان ومِقْلَات ^(٤) .
وقوله : أو ساكناً ^(٣) .

مثاله : مِطْعَان ومِقْلَات مما قبل الألف فيه بحرف حرف استعلاء أو بعدها يليها مثاله : ناطق .

وقوله : [وبينهما ^(٥)] بحرف عند الكل ^(٣) .

مثاله : نَاعِق .

وقوله : أو بحرفين ^(٦) (عند الأكثر) ^(٧) .

(١) الضحي : ١ ، والإمالة قراءة حمزة والكسائي .

السبعة ٦٩٠ ، المبسوط ١١٣ - ١١٤ ، التيسير ٢٢٣ ، الإقناع ٢٨٠/١ - ٢٨٢ .

(٢) كذا في النسخ المخطوطة والشرح الصغير ٣٦٣ ، ونسختي الجزولية .

ولعل الصواب - فيما يظهر لي - قبلها تليه عند الجميع .

(٣) الجزولية : ٤٦ ب .

(٤) المقالات : المرأة لا يعيش لها ولد . القاموس ١٦٠/١ (قلت) .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : حرفان .

(٧) معادة في : أ ، وانظر الجزولية ٤٦ ب .

(مثاله : مناشيظ) ^(١) ومغاليق .

وقوله : وتمنع الرءاء من الإمالة إذا ^(١) وقعت (قبل الألف) ^(١) تليها ^(٢) .
مثاله : راشد .

وقوله : أو بعدها تليها مفتوحة أو مضمومة ^(٣) .

مثاله : رأيت حماراً وهذا حمارٌ .

وقوله : أو بعدها بحرف عند الأقل ^(٤) .

مثاله : كافر .

وقوله : وتغلب المستعلي إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل ^(٤) .

مثاله : قارب وخارج .

وقوله : أو بحرف عند الأقل ^(٤) .

مثاله : [قوله ^(٥)] -:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ ^(٦)

(١) طمست في : ب .

(٢) الجزولية : ٤٦ ب - ٤٧ أ .

(٣) الجزولية : ٤٧ أ .

(٤) الجزولية : ٤٧ أ .

(٥) تكلمة من : أ ، والقائل هو هدية بن الخشرم ، ونسبه ابن السيرافي إلى سماعة بن أشول النعامي .

(٦) بيت من البحر الطويل من أبيات أولها :-

لَنَا وَجَدْنَا الْعَجْرَدِيَّ بَنَ قَادِرٍ نَسِيبَ الْعُمَيْرِيِّنَ شَرَّ نَسِيبٍ

هجأ الشاعر رجلاً من بني نمير ثم أحد بني عجرد ، المنهمر : المطر الكثير ، والجون : الأسود ، الرباب : جمع ربابة وهو سحاب دون سحاب ، السكوب : كثير الصب . شرح أبيات سيويه ١٤٢/٢ .

الشاهد : جواز إمالة (قادر) مع أنه فصل بين الألف والراء بحرف .

ديوان هدية ٧٦ ، الكتاب ٤٧٨/١ ، ٢٦٩/٢ ، الكامل ٢٥٤/١ (الدالي) ، المقتضب ٤٨/٣ ، ٦٩ ،

التكملة ٢٢٧ ، التبصرة والتذكرة ٧١٤/٢ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ٣٢٣ ، شرح أبيات سيويه لابن

السيرافي ١٤١/٢ - ١٤٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٧٨/٢ ، تحصيل عين الذهب ٤٧٨/١ ، النكت

٧٩١/٢ ، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٠ - ٦٢١ ، شرح المفصل ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ .

فصل [من باب التصريف ^(١)]

قوله : إذا وقعت الياء والواو طرفاً بعد ألف زائدة ^(٢) .

مثاله : كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ .

وقوله : وكذلك إن كانت تلي الطرف / ٢٠٢ ب ولم تكن في المفرد متحركة ^(٣) .

استظهر به على مثل جَدُولٍ وَجَدَاوِلٍ وَجَثِيلٍ وَجَثَائِلٍ ^(٤) .

وقوله : أو في نية الحركة ^(٥) .

استظهر به على مثل مَعِيشَةٍ وَمَعَايِشٍ وَمَقَامَةٍ وَمَقَاوِمٍ قال ^(٦) :-

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوَلًى جَرِيرٍ يَقُومُهَا ^(٧)

وقوله : إن كان ما وقعت فيه كذلك جمعا ^(٨) .

مثاله : صحيفة وصحائف وركوبة وركائب .

(١) تكملة من : أ ، وليس هذا الباب في نسخة فاس وهو في التيمورية ١١٧ .

(٢) الجزولية : ١١٧ ، وبعده : « قلبت همزة » .

(٣) الجزولية : ١١٧ .

(٤) الخليل : كخديم القصير وشجر جبلي والكسلان . القاموس ٣/٣٦٥ .

(٥) الجزولية : ١١٧ ، وبعده : « إن كانت ما وقعت فيه كذلك جمعا » .

(٦) هو الأخطل ، ونسبه بعضهم غلطاً إلى الفرزدق .

(٧) من قصيدة من البحر الطويل مطلعها :-

عَفَا الْجَوُّ مِنْ سَلَمَى فَبَادَتْ رُسُومُهَا فَذَاكَ الصَّمَا صَخْرَاوُهَا فَقَصِيصُهَا

القصيم ما أثبت الغضا من الرمل . شرح ديوان الأخطل للسكري ١/٣١٣ .

الشاهد فيه : (مقاوم) لم تقلب هذه الواو همزة لأنها في نية الحركة فرقا بين الزائد والأصلي .

الديوان ١/٣٢٠ ، المقتضب ١/٢٦٠ ، معاني القرآن ١/١٨٥ ، ٢/٣٥٣ ، الخصائص ٣/١٤٥ ، المنصف ١/٣٠٦ ، التبصرة والتذكرة ٢/٨٩٦ ، المخصص ١٤/٢١ ، شرح المفصل ١٠/٩٠ ، ٩٧ ، المباحث الكاملية ٢/٥٥٣ .

وقوله : أو متحولة في الفعل إن كان ما وقعت فيه كذلك اسم فاعل ^(١) .
يعني مثل قائل وبائع لأن الواو والياء ^(٢) منهما متحولة في الفعل ألفاً ، فإن لم
تتحول في الفعل لم تهمز نحو : قاومه فهو مقاوم وباعه فهو مبائع .

وقوله : وإن وقع قبل ألف الجمع ياء أو واو فلا أثر للحركة في المفرد ^(٣) .
مثاله : أوائل في جمع أول وخيائر في جمع خير وسيائد في جمع سيد وما أشبه
ذلك يهمز جميع ذلك ، وإن كانت الواو والياء المهموزة فيه متحركة في المفرد فبخلاف
ما تقدم ^(٤) في جداول وحتايل إلا أن المؤلف خص هذا الحكم بألف الجمع ، وليس
كذلك والصواب وإن وقع قبل الألف ، ويعني به الألف الزائدة مطلقاً دون تقييد
لها ^(٥) بجمع ولا غيره .

وقوله : وإن كانت دون الطرف فلا أثر للألف ^(٦) .
هكذا وجدته في النسخ ^(٦) ، وصوابه : وإن كانت دون ما يلي الطرف ومثال
ذلك (طواويس ونواويس) ^(٧) .
وقوله : فلا أثر للألف .

يعني في قلب ما بعدها (بل يبقى) ^(٧) على أصله غير منقلب إلى شيء .

(١) الجزولية : ١١٧ ، وفيها : « أو متحركة أو في نية الحركة إن كان » .

(٢) ب : الياء والواو .

(٣) الجزولية : ١١٧ .

(٤) انظر ما سبق ص : ١١٤٩ .

(٥) ب : تقييدها .

(٦) هو كذلك في التيمورية .

(٧) طمست في : ب .

[باب [الإدغام ^(١)]

قوله : والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم ^(٢) .

يعني بذلك النون المخففة ^(٣) .

وقوله ^(٤) : والشين كالجيم للمجاورة ^(٥) .

ليس بجيد ، إنما تقال المجاورة في حرفين هما من مخرجين متقاربين والشين والجيم ليسا كذلك بل هما من مخرج واحد ، فلو قال للمشاركة في المخرج لكان أحسن .

وكذلك قوله : والصاد كالزاي لها ^(٥) .

لأن الضمير من [لها ^(١)] [إنما ^(٦)] يعود على المجاورة .

وقوله ^(٧) : والضاد الضعيفة ^(٥) .

(هي ضاد عاميتنا فيما أظن) ^(٨) .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٧أ ، وقوله : « حروف الغريبة الأصول تسعة وعشرون ، ويتفرع منها جنسا همزة بين

بين » .

(٣) ذهب بعض حروفها في : ب .

(٤) معادة في : أ .

(٥) الجزولية : ٤٧أ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : باب قوله .

(٨) طمست في : أ .

باب [شواذ الإدغام ^(١)]

قوله : في حروف الطرفين ^(٢) .

يريد بالطرفين / ٢٠٣ أ طرفي الفم وهما الحلق والشفتان ، يبين ذلك أن ما كان من حروف الحلق أدخل في الفم لم يدغم في الأدخل ^(٣) في الحلق نحو : امدح هَلالاً لا يدغم هذا لأنك إذا أدغمته قلت : امدح هَلالاً ، فكان الإدغام في الهاء والهاء متمكنة في الحلق وليس كذلك إذا قلت : أجبه حملاً ، هذا يدغم لأنك إن أدغمت قلت : أجبحملاً فصارت الهاء حاء ، وكان الإدغام في الحاءين ^(٤) والحاء تقرب ^(٥) من الفم .

وقوله : وهو في كلمة أقوى منه في كلمتين ^(٦) .

يبين ذلك أنهم يقولون في مَدَد : مَدَّ ويغيرون بين الإظهار والإدغام في مثل جَعَلَ لَك ^(٧) ، وأنهم يدغمون مثل استعد مما قبل الأول فيه من المثليين ساكن إذا كانا في كلمة ، فإذا كان كذلك في كلمتين نحو : قوم ملك لم يدغموا ^(٨) .

وقوله : وفي المثليين أكد منه في المتقارين ^(٩) .

يبين ذلك التزام الإدغام في مثل « لَمْ يَجْعَلْ لَكَ » ، مما سكن فيه الأول ^(٩) من

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٤٧ ب ، وقوله : « الإدغام في حروف الفم أقوى منه في ... » .

(٣) ب : الأدغم . (٤) ب : في الحاء .

(٥) ب : طرف . (٦) الجزولية : ٤٧ ب .

(٧) قال الصيمري : « وأحسن ما يكون الإدغام في المتحركين في كلمتين إذا توالى خمسة أحرف فصاعداً متحركات فيحسن الإدغام ، لنقل توالي الحركات نحو : جعل لك وفعل ليبد وسرق قميصك ؛ فإذا أدغمت كان حسناً ، وإن لم تدغم جاز وهو الأصل ، وإنما يدغم طلباً للتخفيف بالتسكين » ، التبصرة والتذكرة . ٩٣٥/٢ .

(٨) يتمتع الإدغام إذا كان ما قبل المثل الأول ساكناً غير حرف مد . انظر : الكتاب ٤٠٧/٢ ، الأصول

٤١١/٣ ، التبصرة والتذكرة ٩٣٥/٢ .

(٩) ب : سكن الأول فيه .

المثلين [في كلمتين ^(١)] ، وتخييرهم بينه وبين الإظهار في مثل : ﴿ قَدْ ظَلَم ﴾ ^(٢) و ﴿ قَدْ سَمِع ﴾ ^(٣) من المتقارين .

وقوله : وفيما سكونه لازم أكد منه فيما ليس كذلك ^(٤) .

على ذلك بنى قراءته من أدغم ^(٥) نحو : ﴿ هَلْ نَجْعَلُ لَكَ ﴾ ^(٦) وأظهر نحو : ﴿ قل : نعم ﴾ ^(٧) لأن سكون لام قل لا يلزم في ^(٨) تصاريف ^(٩) / الكلمة وسكون لام هل لازم ليس تصريف يتحرك فيه .

وقوله : وكلما تقارب المخرجان قوي وبالعكس ^(٤) .

يبين ذلك إدغام من أدغم ^(١٠) : ﴿ بَلْ رَأَى ﴾ ^(١١) وإظهاره : ﴿ بَلْ تُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١٢) .

وقوله : وبالعكس ^(٤) .

يعني في جميع ما تقدم من أول الباب إلى هنا .

(١) تكملة من : أ .

(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣١] .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ، وَتُسْتَكْفَى إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ نَحْوَهُمَا إِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة : ١] والإدغام قراءة ابن عامر . انظر : السبعة : ١٢٤ .

(٤) الجزولية : ٤٧ ب .

(٥) هي قراءة الكسائي وابن محيصن . انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٩٥ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَاذَا الْفَرَيْنِ إِنْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾ [الكهف : ٩٤] .

(٧) تمامها : ﴿ ... وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ [الصافات : ١٨] .

(٨) ب : منه . (٩) انتهت هنا نسخة : ب .

(١٠) هم القراء السبعة عدا نافعا وعاصما فقد اختلفت الرواية عنهما . انظر : السبعة : ١١٤ ، ١١٥ ،

١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٥ .

(١١) تمامها : ﴿ كَلَّا بَلْ رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [المطففين : ١٤] .

(١٢) تمامها : ﴿ ... الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى : ١٦] .

وقوله : والشين والفاء ^(١) .

مثال ذلك في الشين : افرش جابرا فلا تدغم وفي الباء : اعرف بكرا .

وقوله : والضاد لاستطالتها ^(١) .

وقوله : اقرض لييدا .

وقوله : والراء لتكرارها ^(١) .

وقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ^(٢) . وقراءة أبي عمرو له بالإدغام ^(٣) شذوذ .

وقوله : والصفيريات ^(٤) .

مثاله : خلص نائبا وزر تميما ونفس تقيم .

وقوله : والميم لغنتها ^(٥) .

وقوله : اعلم بكرا .

وقوله : وما تكافأ من المتقارين فإدغامه حسن ^(٥) .

نحو : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾ ^(٦) وكان ينبغي له أن يقول : وما تكافأ إلا أن الزيادة فيها للثاني على الأول فإدغامه حسن لأن كلامه يوهم أنهما ٢٠٣ ب إذا لم يتكافأ أو كانت الزيادة للثاني على الأول لم يحسن إدغامه ، وليس كذلك فإنهم قد أدغموا إدغاما

(١) الجزولية : ٤٧ ب .

(٢) تمامها : ﴿ ... من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى ، إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم

تعلمون ﴾ [نوح : ٤] .

(٣) انظر قراءة أبي عمرو في : السبعة ١٢١ ، المبسوط ٩٥ ، التيسير ٤٤ .

(٤) الجزولية : ٤٧ ب ، والصفيريات هي حروف الصفير الصاد والزاي والسين . شرح الشافية

٢٥٨/٣ .

(٥) الجزولية : ٤٧ ب .

(٦) تمامها : ﴿ ... عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ

قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١١٧] .

حسننا نحو : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ﴾ ^(٢) وما أشبه ذلك ، وقوانين باب الإدغام كثيرة جدا ولم يذكر منها إلا ما قدر له ، واستيفائها في مظانها فلتنظر هناك .

(١) المجادلة : ١ ، وقد سبقت .

(٢) أ : زين . وما أثبتته يوافق ما في المصحف .

تمامها : ﴿ السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ ﴾

[الملك : ٥] .

باب نعم وبلى

قوله : من حروف التصديق والإيجاب نعم وهي لتصديق ما قبلها مطلقاً ^(١) .

يعني : [نفياً ^(٢)] كان أو إيجاباً .

وقوله : ومنها بلى وهي إيجاب بعد النفي عارياً من حروف الاستفهام كان أو مقروناً به .

يريد أنها إيجاب لما نفاه النفي سواء كان النفي عارياً من حروف الاستفهام أو مقروناً به ، ورد للنفي نفسه ، وقد كان حقه أن يفصح بهذا - أعني بقوله إيجاب - لما نفاه النفي ورد للنفي نفسه لئلا يتوهم أنه إيجاب للنفي نفسه على حسب ما هو نفي ، أي تحقيق له فيتوهم أنا إذا قلنا في جواب من قال : أما قام زيد ؟ بلى ، أوجبنا نفيه وحققناه ^(٣) ، ولم تفعل ذلك وإنما رددنا نفيه وأوجبنا ما نفاه النفي .

وقوله : عارياً من حروف الاستفهام كان أو مقروناً به ^(٤) .

مثاله النفي العاري من حروف الاستفهام قولك : بلى لمن قال : ما قام زيد ، ومثال النفي المقرون بحروف الاستفهام قول الذين قيل لهم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(٥) ﴿ بلى ﴾ ^(٥) لأنهم أرادوا أن يوجبوا أنه ربهم فردوا النفي الذي بعد ألف الاستفهام ، وأنه ليس ربهم ، وإذا ردوا نفي الشيء ثبت إيجابه ولا بد فاقتضى ذلك أنهم أرادوا أنه ربهم ولا بد .

(١) الجزولية : ٤٨ ، وهي آخر ورقة في نسخة فاس ، وهي وجه فقط .

(٢) تكملة يلتزم بها السياق .

(٣) أوجبنا نفيه ... جواب (إذا) في قوله : إذا قلنا ...

(٤) الجزولية : ٤٨ .

(٥) الآية : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] .

وقوله : وقول الجوهري ^(١) بلى إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفي ^(٢) .

هذا موافق لما تقدم من كلامه في بلى على ما فسرناه وهو كلام النحويين ، وتلخيص ذلك : أن الذي يقال لك في بلى إنما هو كلام منفي ، وبلى رد لما نفاه فهي إذن رد للكلام المنفي ، وإذا رد الكلام المنفي ثبت نقيضه ، أي هو الإيجاب فبلى إذن إيجاب لما يقال لك من النفي سواء كان مجرداً نحو لم يقم زيد أو مستفهما عنه نحو : ﴿ ألسنت بريككم ﴾ .

٢٠٤/أ وقوله : وربما ناقضتها نعم ^(٣) .

هذا يقتضي أن مناقضة نعم لها في القليل لقوله : وربما ، وما قدمناه يقتضي خلاف ذلك لأن نعم تصديق لما قبلها ، وبلى رد له ، فهي إذن أبداً مناقضة لها ولا بد ، اللهم إلا أن يريد الجوهري بقوله : وربما ناقضتها نعم ^(٤) ، قد يقول القائل : في جواب من قال : أما قام زيد ؟ ، أو ألم يقم زيد ؟ نعم ، ويكون معناه أنه قام ، ويريد أن في هذا الوجه تكون نعم مناقضة لبلى ، لأن بلى رد لما قبلها فمن حيث كانت نعم في هذا المعنى تصديقاً لما قبلها وبلى رد له جعلها الجوهري مناقضة لبلى ، وإن كان ليس في عبارته هذه إفصاح بهذا المعنى ، لأنك إذا قلت : نعم في جواب من قال : أما قام ؟ وأنت تريد أن تصدق النفي تكون نعم أيضاً مناقضة لبلى ، إلا أن هذه مناقضة لازمة لبلى ، ونعم عليها أكثر الاستعمال ، فلما قال وربما دل على أنه إنما يريد المناقضة الأخرى التي ذكرناها ، وإن كان استعمال ذلك - أعني نعم على إرادة المناقضة لبلى - قليل الوجود

(١) الجوهري : (... - ٣٩٣ هـ) .

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي إمام في علم اللغة ، وخطه يضرب به المثل في الحسن وهو من ممن آتاه الله قوة بصيرة وحسن سيرة ، وكان مؤثراً للسفر والغربة على الوطن ، له الصحاح في اللغة .

« تيممة الدهر ٤٠٦/٤ - ٤٠٧ ، معجم الأدباء ١٥١/٦ - ١٦٥ ، إنباه الرواة ١٩٤/١ - ١٩٨ » .

(٢) قول الجوهري في الصحاح ٢٢٨٥/٦ . وانظر : الجزولية : ٤٨أ .

(٣) الجزولية : ٤٨أ .

(٤) قال الجوهري : « (و بلى) : جواب للتحقيق توجب ما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ، وهي حرف

لأنها نقيضه (لا) » ، الصحاح ٢٢٨٥/٦ .

في كلام العرب ، فإن كان أراد الجوهري هذا الذي ذكرنا فيمكن أن يصح قوله ، فإنك قل ما تجده مسموعا ، [ولقلة وجوده مسموعا ^(١)] أنكره ابن الطراوة على سيبويه حيث قال سيبويه : في « باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به » ^(٢) ، « وإن زعم زاعم أنه يقول : مررت برجل مخالط بدنه داء ، ففرق بينه وبين المنون ، قيل له : ألسنت قد علمت ^(٣) أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء ، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك مررت برجل ملازم أباك ، ومررت برجل ملازم أبيك ، أو ملازمك ، فإنه لا يجد بدا من أن يقول : نعم ، وإلا خالف جميع العرب والنحويين » ، ثم قال : « فإن ^(٤) قال ذلك . قلت أفلسنت تجعل هذا العمل إذا كان منونا وكان [لشيء ^(٥)] من سبب الأول والتبس به بمنزلة إذا كان للأول ، فإنه قائل نعم ، وكأنك قلت : مررت برجل ملازم ، فإذا قال ذلك قلت له : فما بال التنوين وغير التنوين / ٢٠٤ ب استويا حيث كانا للأول ، واختلفا حيث كانا للآخر ، وقد زعمت أنه يجري عليه إذا كان للآخر كمجراه [إذا كان ^(٦)] للأول » ^(٧) ، انتهى كلام سيبويه .

فلحن ابن الطراوة سيبويه في استعماله نعم في هذين الموضعين ، وقال : إنما هو موضع بلى لا موضع نعم ^(٨) .

وهو كما قال في أكثر ما يوجد بين اليدين من كلام النحويين وهو لا شك أكثر في الاستعمال ، وعلى ذلك جاء ما يروى عن ابن عباس ^(٩) من قوله في قول الله تعالى :

(١) تكملة من المباحث الكاملية ٤٧٢/٢ . إذ نقل هذا الباب كاملا في المباحث الكاملية .

(٢) الكتاب ٢٢٦/١ . (٣) في الكتاب : تعلم .

(٤) الكتاب ٢٢٧/١ . (٥) في الكتاب : فإذا .

(٦) تكملة من الكتاب .

(٧) انظر : ابن الطراوة النحوي ٢١٥ - ٢١٩ .

(٨) ابن عباس : (٣ ق . هـ - ٦٨ هـ) .

هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله ﷺ ، حبر الأمة وترجمان القرآن .

مشهور ومعروف .

انظر : المنق ٥٠٩ ، سير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ - ٣٥٩ .

﴿ألست بربكم﴾ أنهم لو قالوا في الجواب : نعم لكفروا ^(١) ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه في قول القائل ^(٢) :-

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرُو وَإِنَّا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ
نَعَمْ وَتَرَى الْهَلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُو بِالنَّهَارِ كَمَا عَلَانِي ^(٣)

ويفتقر كلام ابن عباس مع وجود قول القائل إلى فضل نظر وهو أن تقول : نعم في قول الشاعر ليس بجواب ، لأن الجواب بنعم إذا جاء بعد الاستفهام إنما يكون تصديقا لما بعد ألف الاستفهام ولم يرد الشاعر أن يصدق أنه ليس يجمعه النهار مع أم عمرو ، فلذلك يكون بنو آدم إذا قالوا في الجواب لقوله : ﴿ألست بربكم﴾ نعم كفارا ، لأنهم إذا قالوا ذلك مجيبين كان الجواب بنعم مصدقا لما بعد ألف الاستفهام من النفي فتكون في ذلك تصديقا أنه ليس بهم فيكون ذلك كفرا وهو الأكثر في الاستعمال - (أعني كون نعم بعد الاستفهام) ^(٤) جوابا - ولكنه لا يمتنع مع ذلك

(١) انظر هذا الخبر في : المحصل في شرح المفصل ٢٣٧/٤ ، شرح الكافية ٣٨٢/٢ ، الجني الداني ٤٠٢ ، الإتيان ١٦٠/١ ، الخزانة ٢٠٢/١١ ، أحرف الجواب في اللغة العربية ٢٧٣ .
(٢) حجلدر الحنفي : (... - نحو ١٠٠ هـ) .

وهو حجلدر بن مالك الحنفي وقيل العجلي شاعر لسن فاتك أيام الحجاج بن يوسف ، كان يقطع الطريق تمكن منه والي اليمامة وأرسل به إلى الحجاج وقصته مع الأسد معروفة .

انظر قصته في : الأمالي الشجرية ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، ألف باء ٥٠١/٢ ، الخزانة ٤٦٣/٧ - ٤٦٦ هـ .
(٣) من البحر الوافر من أبيات مطلعها :-

تَأْوَبَنِي فَبِتُّ لَهَا كَيْعَا مُنُومٌ لَا تُفَارِقُنِي حَوَانِي

تأوب : من الأوب وهو الرجوع ، كبيع وكابع : مشدود ، حواني : جمع حان ، من حنا حنوا ، أي تعطف ، الخزانة ٢٠٩/١١ - ٢١٠ .

الشاهد : الجواب بنعم في جواب الاستفهام المنفي .

الأمالي ٢٨٢/١ ، سبط اللآلئ ٦١٧/١ ، أمالي السهيلي ٤٧ ، ألف باء ٥٠١/٢ ، المباحث الكاملية ٤٧٢/٢ ، شرح الجمل ٤٨٥/٢ ، المغرب ٢٩٤/١ - ٢٩٥ ، شرح الكافية ٣٨٢/٢ ، رصف المباني ٤٢٧ ، الجني الداني ٤٠٢ ، المغني ٣٨٣/١ ، الخزانة ٢٠١/١١ - ٢١٠ ، شرح أبيات المغني ٥٨/٦ - ٥٩ .
(٤) معادة في : أ .

أن يقولوا : نعم لا على الجواب للاستفهام ولكن لأن الاستفهام في قوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ تقرير ، والتقدير خبر موجب ولذلك امتنع سيويه أن يجعل أم في قوله ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ، أم أنا خير ﴾ ^(١) متصلة ^(٢) ؛ لأن أم المتصلة لا تأتي بعد الخبر ، فإذا كان التقدير خبراً معناه الإيجاب جاز أن تأتي بعده نعم كما تأتي بعد الخبر الموجب ، لكن إذا أتت نعم هناك لا تأتي على جهة الجواب لكن على جهة التصديق ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن في إجازة نعم للمخلوقين في هذه الآية ولا كان الشاعر في ^(٣) ٢٠٥/أ قوله نعم بعد قوله :-

أليس الليل

مخالفين لابن عباس فيما قاله من ذلك ، لأنهما لم يتواردا معه على معنى واحد ، فإن الذي منعه إنما منعه على أن نعم جواب ، وإذا كانت جواباً إنما تكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام والذي أجزأه إنما أجزأه على أن تكون نعم غير جواب ، إنما نعم فيه على وجه التصديق كما تكون في قولك نعم لمن قال : قام زيد .
وقوله : قال أبو عبيدة ^(٤) قول الأخفش (إِنَّ) بمعنى نَعَمْ في قول الشاعر ^(٥) :-
.... فَقُلْتُ إِنَّهُ ^(٦)

(١) تمامها : ﴿ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكْدُ يُبِين ﴾ [الزخرف : ٥١ ، ٥٢] .

(٢) نص على أنها هنا منقطعة . انظر : الكتاب ٤٨٤/١ .

(٣) معادة في : أ .

(٤) أبو عبيدة : (١١٠ - ٢٠٩ هـ) .

معمربن المشي ، التيمي بالولاء ، تيم قريش - البصري النحوي ، قال عنه الجاحظ : لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه ، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو عثمان المازني وأبو حاتم السجستاني وغيرهم .

له مصنفات : مجاز القرآن ، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن ، وغريب الحديث وغيرها .

« الفهرست ٧٩ - ٨١ ، معجم الأدباء ١٩/١٥٤ - ١٦٢ ، إنباه الرواة ٣/٢٧٦ - ٢٨٧ ، وفيات

الأعيان ٥/٢٣٥ - ٢٤٣ » .

(٥) القائل : هو عبيد الله بن قيس الرقيات .

(٦) جزء من بيت من مجزوء الكامل من قصيدة أولها :-

بَكَرْتُ عَلَيَّ غَوَازِلِي يَلْحَظُّنِي وَالْمُهَاسِنُ =

إنما يريد تأويله لا أنه موضوع في اللغة ^(١) ، لذلك يريد أنه إذا قال : إنه ، قد كان ما تقلن فهو في معنى نعم ، وأن إن في البيت ليست بمعنى نعم وإنما هي على بابها والخبر محذوف ، وتأول بذلك أبو عبيدة كلام الأحفش ، والأحفش إنما قال في ذلك ما قاله سيبويه ^(٢) [وكلام سيبويه ^(٣)] لا يحتمل هذا التأويل الذي تأوله أبو عبيدة أصلاً ، لأنه أتى ^(٤) به على أن هذه الهاء اللاحقة لـ (إن) هي هاء السكت التي تلحق في الوقف ، فكيف يتأول عليه أن هذا ^(٥) عنده ضمير ، وكذلك لا يتأول أيضاً على الأحفش لأنه إنما قال في ذلك ما قاله سيبويه ، ولو كان يريد ما قاله أبو عبيدة لكان مخالفاً لما قاله سيبويه ولم ينبغ أن يقول بقوله ، فكونه قد قال بقوله ولم يخالفه دليل على أن موافقته له وأنه لم ير سوى مذهبه ، وما احتج به أبو عبيدة من إبقاء إن في ذلك على بابها لا حجة فيه لأنه قد ثبت وجود (إن) بمعنى (نعم) في قول الذي قال ^(٦) : لعن الله ناقة حملتني إليك . فقال ^(٧) : إن وراكبها . والمعنى نعم لعننا الله ولعن راکبها ،

= وتنام البيت :-

وَيَقْلُنْ شَيْبَ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَثُرَتْ

العواذل : جمع عاذلة ، يلحطني : يلمني على اللهو والغزل ، وألومهن على لومهن لي .

الشاهد : استعمال (إنه) حرف تصديق للخبر بمنزلة نعم .

الديوان ٦٦ ، الكتاب ٤٧٥/١ ، ٢٧٩/٢ ، الأصول ٣٨٣/٢ ، النكت ١٠٩٩/٢ الأمل الشجرية ٣٢٢/١ ، المفصل ٣١٠ ، البديع ٤١٦/٢ ، شرح المفصل ١٣٠/٣ ، ٧٨/٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، المباحث الكاملية ٤٧٥/٢ ، شرح الكافية ٣٨٣/٢ ، رصف المياني ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٥٠٦ ، الجني الداني ٣٨٤ ، المغني ٣٧/١ ، ٧٢٣/٢ ، شرح شواهد المغني ١٢٦/١ - ١٢٧ ، الخزائن ٢١٣/١١ - ٢١٧ ، شرح أبيات المغني ١٨٨/١ - ١٩٣ .

(١) الجزولية : ٤٨ .

(٢) قال سيبويه : « وأما قول العرب في الجواب : إنه فهو بمنزلة : أجل ، وإذا وصلت قلت : إن يا فتى ، وهي التي بمنزلة أجل » ، الكتاب ٤٧٤/١٠ .

(٣) تكملة يلثم بها السياق ، وهي في المباحث الكاملية ٤٧٥/٢ إذ نقل كلام الشارح بنصه .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) المباحث الكاملية ٤٧٦/٢ فيها : أن الهاء . ولعلها أصح .

(٦) القائل فضالة بن شريك الوالي الأسدي حينما جاء لابن الزبير مستمنحا .

(٧) يعني عبد الله بن الزبير .

ولو كانت إن على بابها لبطل ذلك من وجهين :-

أحدهما :- أنه يؤدي إلى عطف جملة الدعاء على جملة الخبر وهذا ^(١) أمر لا يسلمه كثير من الناس .

والثاني :- لم ^(١) يوجد حذف اسم إن وخبرها في موضع ^(١) من الكلام ^(١) .

فقد ثبت بذلك وجود إن بمعنى نعم ، فإذا ^(١) ثبت وجود (إن) بمعنى (نعم) واحتمل قوله :-

وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ ^(٢)

الوجهين / ٢٠٥ ب :- ما قاله سيبويه من أنها بمعنى نعم ، وما قاله أبو عبيدة من أنها إن التي تدخل على المبتدأ والخبر ، كان ما قاله سيبويه أولى لأنه لا يتكلف فيه حذف ، وتأويل أبي عبيدة يتكلف فيه الحذف ، وحذف الخبر من أن يقل فيكون فيه مع التكلف حملة على القليل وقد أغنانا الله عنهما لوجود إن بمعنى نعم ، فلا ينبغي أن يكون للبيت محمل سواها إلا أني أظن ما نسبته هنا إلى أبي عبيدة لم يقله أبو عبيدة ، لأن هذا الطراز مع ما فسرناه من عدم صحته ليس من طراز أبي عبيدة ، بل أقول فيه ما قاله من تقدمني إذ قال ^(٣) : أبو عبيدة كان أغلظ طبعاً من أن يفهم هذا ، ولعله

= انظر قصتهما في : عبث الوليد ٤٩ - ٥٠ ، النهاية في غريب الحديث ٧٨/١ .

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) سبق تخريجه ص ١١٦١ .

(٣) القائل هو أبو عثمان المازني ، قال المازني : « قال لي أبو عبيدة : ما أكذب النحويين ؟ فقلت له : لم قلت ذلك ؟ فقال : يقولون : إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث وأن الألف التي في علقى ملحقة وليست للتأنيث ، قال : فقلت : وما أنكرت من ذلك ؟ ، قال سمعت رؤية ينشد :-

فَحَطَّ فِي عَلْقَى وَفِي مَكُورِ

فقلت له : فما واحد العلقى ؟ قال لي : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسره له لأنه كان أغلظ من أن يفهم هذا ، ، مجالس العلماء ٤٢ .

تصحيف من الناسخ وإنما هو أبو عبيد^(١) فانه - رحمه الله - أعني أبا عبيد القاسم بن سلام لا ينكر عليه أن يصل إلى ما هو أعلى من هذا فكيف هذا ؟ ولعله - رحمه الله - نقل له كلام الأخفش في البيت أن إن بمعنى نعم ولم ينقل له نصه ولا كيف قال فتأول فيها تأوله ، ولو وقف على كلام الأخفش فيه ونصه ما تأول فيه ذلك التأويل لأنه إنما قاله كما قاله سيويه ، وكلام سيويه لا يحتمل هذا التأويل أصلا .

وقوله : ومنها جبر عند بعضهم^(٢) .

إنما قال ذلك لما قال أولا من حروف التصديق والإيجاب وجبر^(٣) ، قد أقام الدليل بعد على أنها اسم ودليله^(٤) في ذلك صحيح^(٥) ، فاقضى ذلك ألا تدخل جبر في الباب ، فلذلك قال عند بعضهم يشير بذلك إلى قول من قال : إن جبر حرف كنعم .

كمل الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ،،،

(١) أبو عبيد : (١٥٧ - ٢٢٤ هـ) .

القاسم بن سلام كان أبوه روميا مملوكا لرجل من هراة ، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي ، وابن الأعرابي والكسائي والقراء وغيرهم . وكان ثقة ورعا تقيا أخذ عنه يحيى بن معين ، له الغريب المصنف ، وغريب الحديث ، وغريب القرآن ومعاني القرآن .

تاريخ بغداد ٤٠٣/١٢ - ٤١٦ ، معجم الأدباء ٢٥٤/١٦ - ٢٦١ ، إنباه الرواة ١٢/٣ - ٢٣ .
(٢) الجزولية : ٤٨ أ .

(٣) بعضهم يرى أنها حرف . انظر : المباحث الكاملية ٤٧٧/٢ ، رصف المباني ٢٥٢ - ٢٥٣ ، الجنى الداني ٤١٢ .

(٤) استدلال الجزولي بتتويناها في قول الشاعر :-

وقائلة أسيت فقلت جبر أسيتي إئتني من ذاك أنه

(٥) قال المرادي : « ولا حجة فيه لأنه فعل مضطر ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت

فنون بتتوين الترم وهو لا يختص بالأسماء ، بل يلحق الفعل والحرف » ، الجنى الداني ٤١٣ .

الفهارس

- فهرس المسائل النحوية والصرفية .
- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأشعار .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الكتب .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس المسائل النحوية والصرفية

القضايا العامة

- ١٩٢ مقصد النحويين في هذه الصناعة الكلام على أحكام الألفاظ .
- ١٩٣ المتكلمون عنوا بذكر أنواع الألفاظ قبل النحويين .
- ١٩٣ مقصد المتكلمين النظر في الألفاظ من حيث المعاني خاصة .
- مقصد النحويين النظر في الألفاظ من حيث الأحكام من جهة المعاني الذاتية
- ١٩٣ أو الطائفة .
- ١٩٣ اللفظ دال أو غير دال ، أقسام اللفظ الدال ..
- الدال مع غيره ثلاثة أقسام : قسم يلحق بالاسم ، وآخر يلحق بالفعل ، وثالث لم يلحق بواحد منهما .
- ١٩٥، ١٩٤
- ٢٠١-٢٠٠ قسمة الجنس إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه .
- المعتبر في قسمة الجنس والنوع إنما هو بالأمور الذاتية لا الأمور العرضية . ٢٠١
- ٢٠٢-٢٠١ قسمة النوع إلى أشخاصه .
- ٢٠٢ قسمة الجنس إلى أشخاص أنواعه أو النوع إلى أشخاصه غير ممكنة على التحقيق .
- ٢٠٢ قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة .
- ٢٠٢ الفصل بين الجنس والنوع بمقوم وهو الأمر الذاتي .
- ٢٠٣ معرفة الفرق بين الجنس والنوع .
- ٢٠٤ مناقشة الزجاجي والجزولي وابن الطراوة في قول الزجاجي أقسام الكلام ثلاثة ...
- ٢٠٦ الحدود لا يكون فيها الحذف بل لابد فيها من الإفصاح بالمراد .
- ٢٢٦ القلب تغيير الشيء إلى ضده .
- ٢٢٦ الفرق بين التغيير والقلب .
- ٢٢٧ ليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة ...
- ٢٢٩ الحد عند النحويين هو الجامع المانع كائنا ما كان بأي لفظ كان.
- ٢٣٨ دلالة التضمن ، دلالة الالتزام ، دلالة الاستدعاء .
- ٢٤٠ عيب التداخل .
- اسم الشيء بعده في الرتبة ، ألا ترى أن المسمى يوجد وليس له اسم ثم يسمى
- ٢٤٨ بعد ذلك .
- ٢٥١ النحاة إنما يعقدون قوانينهم على الأصول لا على العوارض .
- مراد النحويين بالتصرف وغير المتصرف ثلاثة أشياء :
- أ - متصرف وغير متصرف ويعنون به الفعل .

- ب - متصرف وغير متصرف ويعنون به الظرف .
- ج - متصرف وغير متصرف ويعنون به ما تتصرف ذاته ومادته . ٢٨٥
- زهادة حروف المعاني خلاف الوضع الذي وضعت عليه من الاختصار ، ولذلك لم تكن زهادتها مما يقاس عليه . ٣٠٥
- المذكر هو الأصل والأول والمؤنث فرع وثان . ٣١٢
- تخليط الصنائع والتلبس بها مما لا ينبغي ارتكابه . ٣١٤
- وضع الواحد موضع الجمع . ٣٢٧-٣٢٨
- يستقلون اجتماع الأمثال . ٣٣٨
- الله لم يخلق فينا القدرة على تحريك الألف ، ولذلك تعذرت معها الحركات الثلاث . ٣٣٩، ٣٤٠
- ٤٤٩
- الجمع أقطع من التثنية في الدلالة على المحذوف ٣٦٧
- الأغلب على الاسم الثنائي المحذوف منه لانه أن تكون اللام المحذوفة واوا أو ياء والأغلب الواو . ٣٧١
- يغتفر الأقل بجانب الأكثر . ٣٨٨
- تخفيف باب (فَعَلَ) و(فَعِلَ) بإسكان العين . ٤١٩-٤٢٢
- الرفع يكون بالعامل المعنوي دون أن يكون له عامل لفظي فهو بذلك سابق ، لأنه لا عامل لفظي له يفتقر إليه . ٤٣٢
- العرب لا تجمع بين الساكنين . ٤٤٢
- متى أمكن إبقاء الاسم على وضعه أولى من خروجه عنه . ٤٤٤، ٤٤٥
- الخط لا يعتد به حيث كان قد يكتب ما ليس في الكلمة . ٤٥٤
- علة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها . ٤٦٣
- المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به . ٤٧٦، ٤٧٧
- الجزاء له صدر الكلام وكذلك الجواب أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى ونعم . ٤٧٧
- يحكم للشيء بحكم ما هو بمعناه نحو ما فعلوه من تصحيح عين عور لأنه في معنى أمور ٤٩٩
- سيبويه قد يستعمل لفظ (مستكرهه) كثيرا في المنع ، وعليه مداره في كلامه أبدا ، إلا أن يقترن به ما يدل على الجواز . ٥٠٦
- الياء أغلب على اللام من الواو . ٥٥٢
- هذه الأسماء شهبوا تشبيها بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغير

- فيه الاسم عن حاله في الأصل ، كما أن التثنية ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله في الأصل ، فلما أشبهتها - أعني التثنية - بالإضافة حكم لإحدهما بحكم الآخر في رد المحذوف إبانة للشبه الذي بينهما .
- ٥٦٣ الجمع بين الأمثال مكروه عندهم .
- ٥٦٩ الاعتداد باللائم وعدم الاعتداد بالعارض .
- ٥٧٦ الحكم للطارئ أبدا
- ٥٨١ غير اللازم لا يعتد به في أكثر اللغة
- ٥٨٨ المفرد لفظ يستعمله التحويون في وجوه فيستعملونه مقابلا للمضاف فيقال : مضاف ومفرد ، وقد يكون عندهم بإزاء المثني والمجموع ، فيقال : مفرد ومثنى ومجموع وقد يكون عندهم بإزاء الجملة فيقال : مفرد وجملة .
- ٦٢٣-٦٢٢ الشيء إذا كثر استعماله غيروه .
- ٦٥١ العوامل لا تليها إلا الجوامد لا الصفات ، إلا أن تكون خاصة لجنس ما .
- ٦٥٨ من كلامهم لإجراء الباب كله مجرى واحدا .
- ٦٨٠ الحد حقه أن يكون قولاً جامعاً مانعاً ، أي جامعاً للمحدود مانعاً أن يدخل فيه غيره .
- ٧٢٥ من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبهاً به ، والمشبه به مشبهاً ...
- ٧٥٣ الحذف ليس من أحكام الحروف ، لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن تتصرف فيها .
- ٧٨٣ معنى كون الحرف زائداً : أي أنه يفيد الكلام بدخوله ما يفيد به خروجه ، والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد .
- ٨٣١ المستقبل لا يكون غاية للماضي ، لأن غاية الشيء آخره ، وآخره منه ، والمستقبل لا يكون من الماضي .
- ٨٣٧ يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع .
- ٨٨٢،٨٨١ ما يفعل على وجه التخفيف المراعى فيه الأصل ، ولذلك يقولون : غُزِي وغُزِي بإبقاء الياء مع تسكين الزاي ، وإن كانت الياء إنما أتت بها الكسرة التي كانت في الزاي
- ٩٠٤ الاقتصار هو الحذف دون دلالة .
- ٩١٢ الفرق بين المحذوف والمضمر أن المحذوف لا يظهر في حال التثنية والجمع ، والمضمر يظهر في حال التثنية والجمع .
- ٩١٧

الضرائر

- لا يحذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا قليلا شاذًا أو ضرورة ٢٨٨
- ضرورة الوزن جعلت الشاعر يستعمل التكرير ويترك التثنية التي هي أخصر . ٣١٠-٣١١
- يستعملون المنفصل في موضع المتصل عند ضرورة الوزن . ٣١١
- من الضرورة وضع الواحد موضع الجمع . ٣٢٧
- الإشباع للحركات من قبيح ضرورات الشعر . ٥٣١
- اجتماع الإضافة وميم (فم) من قبيل الضرورة عند بعض النحاة والرد على ذلك . ٣٦٣-٣٦٤
- لا تظهر الضمة والكسرة في المنقوص والفعل المعتل بالواو أو بالياء إلا في الضرورة . ٤٢٢-٤٢٣
- لا تسكن الفتحة إلا في الضرورة . ٤٢٤-٤٢٥
- لم يجيء الضمير المنفصل محل المتصل إلا في الضرورة . ٤٩٣
- حذف الفاء من جملة جواب الشرط الاسمية ضرورة . ٥٢٤-٤٢٥
- (فموان) لا يكون إلا في ضرورة الشعر لأنه جمع بين البدل والمبدل فيه عند بعض النحويين . ٥٤٨
- يجوز في الضرورة حذف تاء التأنيث من الفعل إن كان الضمير عائدا على مؤنث غير حقيقي ... ٥٨٧
- علة الضرائر التشبيه بشيء أو الرد إلى أصله . ٥٨٧
- اللغات في (الذي) كلها ضرائر من ضرورات الشعر لا لغات ووجه ذلك . ٦٠٢
- حذف نون الوقاية من (ليت) للضرورة . ٦٤٣-٦٤٤
- (مني وعني) بالتخفيف لا يكون إلا في الضرورة . ٦٤٥-٦٤٧
- حذف لام الابتداء لضرورة الشعر . ٧٠٢
- ترك الفاصل بين (أن) المخففة والفعل للضرورة . ٧٩٥
- كاف التشبيه لا تكون اسما عند سيبويه إلا في الضرورة . ٨١٨
- الجملة الاسمية قد توضع موضع الجملة الفعلية في الضرورة . شواهد ذلك . ٨٢٦، ٨٢٧
- يقال : واحد كُتِبَ واثنا كُتِبَ في الضرورة . ٩٢٣

الإتباع

- الإتباع في كلام العرب قد يكون إتباع أول لثاني كما يكون إتباع ثان لأول . ٣٥٤
 قيل في ترخيم (إسحار) اسم رجل (إسحار) بفتح الراء إتباعاً للألف وللفتحة
 التي قبلها . ٤١٤
 في كسر نون المثني قال : الإتباع في ذلك أولى من الكسر لأن فيه مراعاة أمر
 زائد على ما يوجب التقاء الساكنين ٤١٥
 كسر الفاء إتباعاً للعين مثاله : شَهِد زيد . ٩٠٣
 (شَهِد) تخفف مع بقاء كسر الشين ، ومثاله : شَهِد زيد ، وكان ينبغي إذا
 زالت كسرة الهاء التي لها كان الإتباع إذ كسرت الشين أن تزول كسرة
 الشين ، إلا أن ما يفعل على وجه التخفيف المراعى فيه الأصل . ٩٠٤، ٩٠٣
 البناء على الضم للإتباع مثل مُنْذُ . ١٠٣٩
 البناء على الفتح للإتباع مثل : عَضَّ . ١٠٤١، ١٠٤٠
 البناء على الكسر للإتباع ١٠٤٣
 حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي فيه العلة
 المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ... ١٠٦٨، ١٠٦٧
 إتباع العين حركة الفاء في الجمع بالألف والتاء وشروط ذلك . ١١١٨
 ١١٢٠-١١١٩

* * *

الكلام

- الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع . ٧٤١، ١٩٦
- جنس الكلام : ما هو ؟ ١٩٦
- العرب تسمي الخط كلاما والإشارة كلاما . ١٩٦
- المراد بالمركب . ١٩٧-١٩٦
- تعريف اللفظ المفرد . ١٩٧
- اللفظ المركب على ضربين : كلام وغير كلام . ١٩٧
- الكلام ما اجتمعت فيه الأوصاف الأربعة . ١٩٧
- تعريف المفيد . ١٩٨-١٩٧
- الفرق بين المفيد والمفهوم ، والرد على ابن طلحة . ١٩٩-١٩٨
- تعريف الكلام عند أبي إسحاق بن ملكون والفارسي . ١٩٨
- المعاني التي يدور عليها الكلام العربي الخبر والاستفهام ... ١٩٨
- الفرق بين الكلام والقول واللفظ ، ورأيه في ذلك . ٢٠٠-١٩٩
- أقسام الكلام . ٢٠٥-٢٠٤
- تعريف الاسم وبيان محترزات التعريف ومناقشة الاعتراضات عليه . ٢٠٩-٢٠٥
- العرب لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ . ٢٢٨
- الأفراد الذي تنفرد به الأسماء . ٣١٨
- الفاعل المبتدأ مخبر عنهما . ٣١٨
- المفعولية لا يصح معناها في الفعل . ٣١٨
- تعريف الفعل وبيان محترزات التعريف . ٢١٠
- وجه خروج البطء والسرعة واللبث والعجلة من حد الفعل لأنها دلت على الزمن بالوضع لا البنية . ٢١١
- وجه خروج إليه وصه ومه من حد الفعل أنها تعرضت للزمن بالوضع . ٢١١
- وجه خروج نزال من حد الفعل ومناقشة الاعتراضات . ٢١٣-٢١١
- وجه خروج اسم الزمان من حد الفعل وجواب الاعتراض به . ٢١٣
- وجه دخول (عسى وليس) تحت حد الفعل . ٢١٧-٢١٦
- وجه دخول (كان) الناقصة تحت حد الفعل . ٢١٧
- دلالة الفعل على المصدر بنفسه (بحروفه) وعلى الزمان بصيغته . ٧١٣، ٢٤٣
- إن كان هناك حروف تعطي الزمان لم يحتج إلى تغير الصيغ . ٢٤٣

- ٢٤٦ الفعل يقع على المعنى الذي يدل عليه المصدر .
الرد على من قال : إن المصدر اسم للفعل ؛ لأن اسم الشيء بعده والفعل مشتق
٢٤٨ من المصدر فكيف يكون بعده وقبله .
٢٤٩ الرد على أبي علي الرندي في ذلك .
٢٥٢ فائدة الإعراب في الفعل شبهه بالاسم .
٢٥٢ الإعراب إذا دخل في الفعل فكأنه إنما دخل فيه للدلالة على المعنى الذي يحدث
بالعامل .
الأفعال لا تملك شيئاً يصح إضافته إليها ، كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها
٢٩٠ إليها .
الأفعال لا تستحق شيئاً يصح إضافته إليها كما تستحق الأسماء أشياء تصح
إضافتها إليها نحو : السرج والحصير ، التي تستحقها الأسماء وتصح إضافتها إليها
٢٩٠ فتقول : سرج الفرس وحصير المسجد .
٣٠٣،٣٠١ الفعل لا يثنى ولا يجمع .
٤٣٩ التنوين والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال .
٨٢٨،٤٥٧ المضارع بالوضع إذا دخلت عليه (لو وربما) صرفاً معناه إلى الماضي .
قرائن تخلص المضارع إلى الحال وهي : لام الابتداء و(ما) النافية والآن وما في
معناها كالساعة والحين ...
٤٥٨ القرائن التي تصرف الفعل الماضي إلى المستقبل ، ومناقشتها .
٤٥٩-٤٥٨ دخول أدوات الشرط على (كان) مع بقاء دلالتها على الماضي .
٤٥٩-٤٥٨ (لم ولما) تصرفان لفظ الماضي إلى المضارع عند الجزولي والأولى أنها تصرف معنى
المضارع إلى الماضي .
٤٦٠ (قد) إذا دخلت على الفعل المضارع تقتضي التقليل .
٢٤٥ تفسير معاني الحروف المزيدة في أول المضارع .
٤٦٤-٤٦٠ سبب اختصاص المتكلم عن نفسه بالهمزة ... وكذا باقي الحروف .
٤٦٤-٤٦٢ اختصاص الياء .
٤٦٤ اختصاص التاء ، واستدراك الشارح على الجزولي .
٤٦٥-٤٦٤ فعل الأمر : بناء صيغته .
٤٩٧-٤٩٤ الهمزة التي تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة ترد عند حذف اللام ٤٩٥
بناء فعل الأمر .
٥٠١-٤٩٧ الفعل لا يدخل على الفعل .
٧٩٢،٧٨٤

- حد الحرف . ٢١٧
- المعاني التي يجيء من أجلها الحرف . ٢٢٧-٢١٨
- الحرف غير المختص لا يعمل . ٧٨١
- الحرف المختص يعمل . ٧٨١
- بشرط ألا يكون كالجزم منه الاعتراض عليه والاستظهار ٧٨١
- الاعتراض بعدم الاستظهار على (لولا ولو) ٧٨٢
- أصل عمل الحرف الجر الاعتراض عليه . ٨٠٦، ٧٨٢
- الحذف ليس من أحكام الحروف لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن يتصرف فيها ... ٧٨٣
- يوجد من الجمل ما ليس بتمام كالجملة الأولى من جملتي الشرط وجوابه ومن جملتي القسم وجوابه . ٢٢٤
- أصل الجمل أن تكون تامة ، وعدم التمام فيها لطارئ يطرأ عليها ٢٢٤
- المفردات أصلها النقصان ولم تنتقل عن أصلها . ٢٢٥
- الجمل صيرت إلى حكم المفردات لأنها أصلها ، ولذلك فصل بين (أما) وجوابها ٢٢٥
- بجملة الشرط . ٢٢٥
- ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكَم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف . ٢٨٩
- الأسماء عندهم خفاف ولذلك تصرفوا فيها . ٢٨٩
- الصحيح ضربان : صحيح مطلق وصحيح مشبه للمعتل ... ٥٣٧
- الصحيح المشبه المعتل ما في آخره همزة أو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها ٥٣٧
- علة كونهما صحيحين مشبهين للمعتل . ٥٣٨-٥٣٧
- المعتل ضربان : منقوص ومقصور ... وأقسام المنقوص . ٥٣٩-٥٣٨
- المشبه للمعتل : ما كان آخره حرفا يكون آخر المعتل بالنقص أو بالقصر أو ما يشبه وهو الهمزة . ٥٤٣

الإعراب

- ٢٣٠-٢٢٩ حد الإعراب والاعتراض عليه .
- ٢٥١ حد الإعراب .
- ٢٥١ الاعتراض عليه بالمصادر الملازمة للنصب والظروف الملازمة له .
- ٢٥٢ فائدة الإعراب .
- ٢٥٢ المعنى الذي يحدث بالعامل في الاسم الذي يجيء الإعراب لبيانه
المعنى هو : كونه فاعلا أو مفعولا أو فضله أو كونه عمدة أو فضلة أو
مضافا إليه .
- ٢٥٣-٢٥٢ حد البناء
- ٢٥٤-٢٥٣ الفرق بين الإعراب والبناء
- ٢٥٥-٢٥٤ أصل الإعراب للأسماء ، الاعتراض على هذه العلة والرد عليها .
- ٢٥٩ الإعراب ولام الابتداء مختصان في أصل وضعهما بالأسماء .
- ٢٥٦-٢٥٥ أصل البناء للأفعال .
- ٤٤٣ ملازمة الفعل توجب في الاسم منع الصرف ، وملازمة الحرف توجب البناء .
- ٢٥٥ الإعراب إنما توجبه المعاني التي أحدثها التركيب .
- ٤٤٣ المعاني التي أوجها الإعراب هي : الفاعلية والمفعولية والإضافة .
- ٢٥٧ لم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا الأفعال المضارعة .
- الاعتراض بأنه : كيف قال : إن الأفعال ليس فيها معاني يحتاج معها بيانها إلى
الإعراب ، ونحن نجد فيها معاني تحتاج إلى الإعراب في بيانها ... والجواب عن
ذلك .
- ٢٥٩-٢٥٧ علة إعراب الفعل المضارع ومضارعه للاسم من ثلاثة أوجه
- ٢٥٩ وانظر مناقشة ذلك
- ٢٦٠-٢٥٩ يشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع في الرفع والنصب ، وينفرد الاسم
المتمكن بالجر ، وينفرد الفعل المضارع بالجزم ، وبيان الاعتراض على ذلك والوجه
فيه .
- ٢٦١-٢٦٠ بناء الفعل المضارع مع النونات الثلاث ، وذكر الخلاف فيه
- ٣٢٢،٢٦٢ حجة من قال : إن الفعل المضارع معرب مع نون النسوة والرد عليه .
- ٢٦٦-٢٦٣ علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة مشابته للفعل الماضي المتصل بنون
النسوة .
- ٣٢٢،٢٦٣

- حجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة مبني . ٢٦٥
- ترجيح أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة مبني . ٢٦٥-٢٦٦
- حكم الفعل المضارع إذا اتصلت به نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة . ٢٦٧-٢٧٠
- لَمْ لَمْ يعرب الفعل المضارع مع نوني التوكيد ؟ ولم أعرب بالنون رفعا مع الضمائر الثلاثة . ٣٣٤-٣٣٦
- انفراد الاسم المتمكن بالجر . ٢٧٠-٢٧١
- ٤٤٠
- انفراد الفعل بالجزم . ٢٧١، ٤٤٠
- الجزم نظير الجر . ٤٤٠، ٤٩٠
- التنوين : تعريفه - فائدته . ٢٧٢-٢٧٣
- الإضافة حكم يوجب التمكن للأسماء ، كما أن التنوين دال بوضعه على أن الاسم أصل في نفسه باقٍ على أصله ... ٣٧٤
- التنوين زيد في الاسم ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف . ٢٧٣، ٢٧٩
- أدلة أخرى على أصالة الاسم . ٢٧٣، ٢٧٩
- علة عدم دخول التنوين الأسماء المبنية والأسماء التي لا تنصرف . ٢٧٣-٢٧٤
- الاعتراض على اختصاص التنوين بالأسماء بأن ذلك يصح لو لم يكن في الكلام إلا تنوين التمكن خاصة ... والرد على ذلك . ٢٧٤-٢٧٩
- من أنواع التنوين . ٢٧٤-٢٧٧
- تنوين جوارٍ تنوين صرف أم تنوين عوض ٤٥١
- من علامات الاسم : الألف واللام والنعت والتصغير . ٢٨٠
- علة امتناع النعت في الأفعال لأنها أحداث والأحداث أعراض .. ٢٨٠
- علة اختصاص النداء بالاسم . ٢٨١
- الفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى . ٢٨٤
- التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني وهي الأزمنة . ٢٨٤
- الفعل يكون متصرفا وغير متصرف . ومراد النحويين بالمتصرف وغير المتصرف . ٢٨٥-٢٨٦
- انفراد الفعل بالتصرف . ٢٨٥
- التمكن في الأسماء يقابل التصرف في الأفعال ، ويبان ذلك . ٢٨٦-٢٨٧
- الأسماء خفاف لذلك تصرفوا فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين ، والجزم حذف ، والحذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقل فلذلك جزمت الأفعال ، ولم تجزم الأسماء . ٢٨٩

إذا طلبَ عامل الحفّض لفظاً حملناه على النصب دون الرفع ... للتأخّي بين
النصب والحفّض .

٤٤٠-٤٣٩

• • •

علامات الإعراب

- الضمة علامة الرفع في أنواع الأسماء المتمكنة وفي الأفعال المضارعة بشرط السلامة من نوني التوكيد ونون الإناث وضمير التثنية أو علامتهما ، وضمير جماعة المذكورين أو علامتهم ، وضمير الواحدة المخاطبة .
- ٣٢٥، ٣٢١
- ٣٢٦ موقع الضمة في الاسم المتمكن المفرد ...
- ٣٣٠ وفي جمع التكسير وجمع المؤنث .
- ٣٣١ الضمة هي الأصل في باب الرفع ، ومناقشة ذلك .
- ٣٣٦ الإعراب التقديري للضمة .
- ٣٤٠، ٣٣٩ إن الله لم يخلق لنا القدرة على تحريك الألف لذلك تعذرت معها الحركات
- ٤٤٩ الثلاث .
- الفتحة الأصل في باب النصب في كل موضع رفع بالضمة إلا جمع المؤنث ، ومناقشة ذلك .
- ٤١٨
- ٤١٨ تظهر الفتحة في المواضع التي تستقل فيها الضمة .
- ٤٢٦-٤١٩ الدليل على خفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة .
- ٤٢٦ تعذر الفتحة في المقصور والفعل المعتل بالألف .
- ٤٢٧ العلة في نيابة الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث .
- ٤٢٧ أصل الإعراب للحركات ، بيان ذلك .
- ٤٢٨ الحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، وجه ذلك .
- أوجه شبه النون للواو والياء والألف ، ولذلك استحقها أسبق ألقاب الإعراب وهو الرفع ...
- ٤٣٢
- العلة في دخول الفتحة في خفض وأصلها أن تكون في النصب ، وفي دخول الحذف في الأمثلة الخمسة من الفعل في النصب وأصل الحذف أن يكون في الجزم ...
- ٤٤٢-٤٣٩
- ٤٤٢ الكسرة علامة الجر في الاسم المتمكن الذي لم يشبه حرف الجر ...
- ٤٤٨ استئصال الكسرة وتعذرهما .
- ٤٤٩ نيابة الياء عن الكسرة .
- ٤٤٩ الفتحة علامة الجر في المنوع من الصرف .
- ٤٥٠ حكم الفتحة النائية عن الكسرة من حيث الاستئصال والتعذر .
- ٤٥٣ جزم الفعل المضارع لمعتل الآخر .

- ٤٥٣ جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر .
- ٤٥٣-٤٥٤ الفعل المضارع المهموز الآخر .
- ٤٥٥ جزم الأفعال الخمسة بحذف النون وكذلك نصبها .
- ٤٩٠ الجر أضعف إعراب الأسماء ، فنظيره الذي هو الجزم أضعف إعراب الأفعال .
- الياء والواو متى تحركت طرفا وقبلها فتحة قلبت ألفا وإذا صارت ألفا لم يظهر فيها الإعراب أصلا ... فاعتل اعتلايين : اعتلال بالقلب أولاً واعتلال امتناع ظهور الإعراب .
- ٥٣٩ المتضمن للحرف ما أدى معناه كأسماء الشرط والاستفهام .
- ١٠٣٧ المشبه به ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه كالموصلات والمضمرات .
- ١٠٣٧ الواقع موقع المبني ما كان اسماً للفعل وما ليس معناه معنى أفعل من باب الأفعال . ١٠٣٧، ٤٤٢
- ٤٤٦-٤٤٧ بناء اسم الزمان المضاف إلى جملة والخلاف فيه .
- ١٠٣٧-١٠٣٨
- ٤٤٦ علة بناء حذام وقطام .
- ١٠٣٨ أصل البناء للسكون (للقوف) .
- ١٠٣٩-١٠٣٨ علة البناء على الحركة .
- ١٠٤٠-١٠٣٩ البناء على الضم .
- ١٠٤١-١٠٤٠ البناء على الفتح .
- ١٠٤٤-١٠٤٢ البناء على الكسر .
- لم يضرب الرجل : حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر ، من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب ...
- ١٠٤٣

الأسماء الستة

- عدتها ، ورأى الزجاجي والاعتذار عنه . ٣٤٤-٣٤٥
- شروط إعرابها بالحروف . ٣٤٥
- إعرابها . ٣٤٥
- اختلفت أواخرُ الأسماء الستة لمقتضى الاعتلال الذي يجب للموضع . ٣٤٦
- الأصل فيها (فَعَلَ) وأُتبع فيها ما قبل الآخر الآخر . ٣٤٧
- العوامل إنما اقتضت الحركات التي كانت في حروف العلة في هذه الأسماء في الأصل خاصة . ٣٤٨
- إعراب الأسماء الستة بالحركات والانتصار لهذا القول . ٣٤٩-٣٦٠
- إبطال أن تكون هذه الأسماء معربة بالحروف . ٣٥٠
- حجة من قال : معربة بالحركات ، وحروف المد واللين لإشباع والرد عليه . ٣٥٣-٣٥٥
- حجة من قال : هذه الأسماء معربة بإعرابين ، والرد عليه . ٣٥٣-٣٥٥
- الاحتجاج لقول من قال : إنها معربة بحركات مقدرة في آخرها ، وأُتبع فيها ما قبل الآخر الآخر . ٣٥٥-٣٥٦
- الرد على قول من زعم أنها معربة بحركات في الحروف التي قبل آخرها . ٣٥٦
- الرد على قول من زعم أن هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب . ٣٥٧
- الرد على قول من زعم أنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة ثم أعل حرف العلة ... ٣٥٨
- حجة من قال : إن هذه الحروف في غير (فوك وذو مال) إشباع ، وهي فيهما حرف إعراب ، والرد عليه . ٣٥٩
- حكم هذه الأسماء إذا أفردت عن الإضافة أو أضيفت إلى ياء المتكلم . ٣٦١
- (ذو) لا تفرد عن الإضافة لثلاث ياقى الاسم على حرف واحد . ٣٦١
- إفراد (فو) . ٣٦٢-٣٦٤
- وزن هذه الاسماء عدا (فوك) (فَعَلَ) والاستدلال على هذا . ٣٦٤-٣٧٠
- (فوك) وزنها (فَعَلَ) . ٣٧٠
- لام الكلمة في الأسماء الستة واو إلا فوك فلامه هاء و(ذو) فلامه ياء . ٣٧٠-٣٧١
- باب شويت وعويت مما عينه واو أن تكون لامه ياء أكثر مما عينه ولامه واو كباب قوة وصوة . ٣٧٢
- الاستدلال على أن المحذوف (هاء) من (فو) بالجمع والتصغير . ٣٧٠

- أصل هذه الأسماء أن تكون مقصورة إلا فوك .
 ٣٧٣-٣٧٢
 هذه الأسماء لها منزلة بأنها إما أن تكون مضافة لفظاً أو مضافة من جهة معناها . ٣٧٣
 لغات (حم) .
 ٣٧٦-٣٧٥
 اللغات في أب ، وأخ ، حم .
 ٣٧٧-٣٧٦
 اللغات في (هن) .
 ٣٧٨
 اللغات في (فوك) إذا عوض من واوها ميم .
 ٣٨٠-٣٧٨

* * *

المثنى

- حد الثنية . ٢٩٦
- المتفقان تقديرا (الثنية على التغليب) . ٢٩٦
- سر قولهم : العمران في ثنية أبي بكر وعمر . ٢٩٦
- شروط الثنية . ٢٩٧-٣٠٧
- الرد على من زعم أنه لا يشترط إلا اتفاق اللفظين دون اتفاق المعنيين . ٢٩٧-٢٩٩
- لم تكن المصادر ولم تجمع وكذلك أسماء الأجناس . ٣٠٠
- لم تكن الأفعال ولم تجمع لأن مدلولاتها مدلولات الأجناس . ٣٠١، ٣٠٣-٣٠٤
- ثنية أسماء الأجناس إذا اختلفت الأنواع ليست بقياس . ٣٠٤
- لا تثنى الحروف ولا تجمع لأن معانيها كمعاني الأفعال . ٣٠٤-٣٠٥
- لم تكن الأسماء المبنية لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن وكذلك في عدم الثنية . ٣٠٦
- لم تكن أسماء الأفعال ، ولا الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهراً ، ولا أفعل من . ٣٠٦
- الثنية والجمع لا تصح إلا في التكرات ، ولا تصح في المعارف . ٣٠٦-٣٠٧
- هذان واللذان ليست ثنية عند بعض النحاة ، لأن أسماء الإشارة والموصولات معارف ، ولأنها عوملت معاملة الحرف بالبناء . ٣٠٧-٣٠٨
- أصل الثنية العطف وعدل عنه بإيجازا . ٣٠٨
- لِمَ لَمْ يعرب المثنى وجع المذكر السالم بالضمه ؟ ٣٣٣-٣٣٤
- الألف الزائدة تقلب في الثنية ياء . ٣٤٢
- المعارف كلها لا تثنى ولا تجمع . ٣٨٤-٥٤٧، ٣٨٦
- النون عوض من الحركة والتنوين . ٤٠٤، ٥٤٤
- الأصل في الثنية والجمع ، والتفريق بينهما . ٤٣٥-٤٣٦
- حذف نون الثنية والجمع عند الإضافة . ٨٧٧
- الخلاف في (كلا) بين البصريين والكوفيين ، والانتصار لمذهب البصريين . ٤١٢
- حقيقة إعراب المثنى . ٤١٣
- حركت نون المثنى بالكسر فرقا بينها وبين نون الجمع ، والاستدلال لذلك . ٤١٣-٤١٤
- المحذوف في (يدودم) قياسه ألا يرد في الثنية كما لا يرد في الإضافة . ٥٤٠، ٥٤٢
- إذا تثنيت المنقوص من الأسماء الستة رددت المحذوف عدا (فوك وذو) . ٥٤٠، ٥٤٢
- ثنية الصحيح بزيادة العلامتين . ٥٤٤

- ٥٤٤ تننية (ألية) على (أليان) ، وكان حقه أن يقال فيه : أليتان .
- ٥٤٥ تننية (خصية) على (خصيان) ، وكان حقه أن يقال فيه : خصيتان
- ٥٤٥ لا أعلم أحدا حكى (خصيتين وأليتين)
- ٥٤٦ تننية المنقوص العام والخاص .
- ٥٤٧-٥٤٦ (يد ودم) ألحقهما المؤلف بالصحيح لما لم يرجع المحذوف في الإضافة والتننية .
- إذا نيت المنقوص فإن كان يرجع نقصه في الإضافة رجع في التننية ، وإن كان لا يرجع نقصه في الإضافة لم يرجع في التننية .
- ٥٤٧ يعوض من الواو ميم في تننية (فوك) كما يعوض منها في الأفراد .
- ٥٤٧-٥٤٨ قد جمع بين المبدل والمبدل منه في قولهم : فموان والخلاف في ذلك .
- ٥٤٩ تننية المقصور .
- إن تصرفت الكلمة على أن يكون في مكان الألف واو كقولهم في العصا : عصوت ، قلبت الألف في التننية واوا ...
- ٥٤٩ إن تصرفت الكلمة على أن يكون لام الكلمة ياء كقولهم في الرحى : رحيت بالرحى ردت الألف إلى أصلها من الياء في التننية .
- ٥٥٠ العلة في قلب الألف وعدم حذفها .
- ٥٥٠ ألف التأنيث المقصورة وألف الإلحاق تقلبان إلى الياء عند التننية .
- ٥٥٢-٥٥٠ حكم الألف المجهولة الأصل في الثلاثي .
- ٥٥٣-٥٥٢ المشبه بالمعتل .
- ٥٦٠-٥٥٣ تننية الممدود .
- ٥٥٥-٥٤٤ قلبت همزة حمراء وصفراء واوا كراهة اجتماع الأتقال ..

جمع المذكر السالم

- حد الجمع وفائدته . ٣١١
- أصله العطف . ٣١٢
- شروطه . ٣١٢
- لِمَ لَمْ يعرب جمع المذكر السالم بالضمّة ؟ ٣٣٤-٣٣٣
- المعارف كلها لا تثني ولا تجمع . ٣٨٥-٣٨٤
- شروطه والاعتلال لها . ٣٩٨-٣٩٣
- علامة في قولهم : رجل علامة - صفة مؤنث أجريت على المذكر بما تؤول فيه من معنى التانيث وكأنهم قالوا نفس علامة . ٣٩٦
- حائض وطاهر عند سيبويه من صفات المذكر التي أجريت على المؤنث بما تؤول في المؤنث من معنى التذكير وكأنهم قد قالوا : شخص حائض . ٣٩٧-٣٩٦
- الصفة تجتمع فيها هذه الشروط ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون وتوجيه شذوذه . ٣٩٨
- إعرابه . ٣٩٩
- إبطال قول من زعم أن هذه الحروف إعراب ، لا حروف إعراب . ٣٩٩
- إبطال قول من زعم أن هذه الحروف علامات إعراب . ٤٠٠
- إبطال قول من زعم أن هذه الحروف حروف إعراب والإعراب فيها حركات مقدرة ... ٤٠٠
- إبطال قول من زعم أن الثنية والجمع معربة بحركات مقدرة . ٤٠١
- إبطال قول من زعم أن هذه الحروف دلائل إعراب . ٤٠٢
- النون في جمع المذكر السالم . ٤٠٤
- فائدة هذه النون لئلا ينقص الجمع عن المفرد نقصين ... ٤٠٤
- النون عوض من الحركة والتنوين . ٤٠٤
- الرد على من زعم أن النون في الثنية عوض من التنوين فقط . ٤٠٤
- لا يعترض على ذلك بـ (أحمران) والرجلين والغلامين ... ووجه ذلك . ٤٠٤
- الرد على ابن جنّي في زعمه أن النون في (الرجلين) عوض من الحركة فقط ، والنون في (غلاما زيد) عوض من التنوين لذهابها عن الإضافة ... ٤٠٥
- الاحتجاج لكون النون عوض من الحركة والتنوين . ٤٠٦

- أقوال النحاة في هذه النون ثلاثة : قول المؤلف وقول المبرد وقول ابن جنى . ٤٠٦-٤٠٧
 العلة في تحريك نون المثني ونون الجمع . ٤٠٧-٤٠٨
 الملحق بجمع المذكر : مجيئه فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً . ٤٠٨-٤١٠
 أو عوضاً من نقص متوهم في الكلمة كأوزة وأوزن . ٤١١
 الأصل في التثنية والجمع ، والتفريق بينهما . ٤٣٥-٤٣٦
 جمع الاسم المقصور بحذف ألفه . ٥٦١
 علة الحذف في الجمع والقلب في التثنية . ٥٦١
 جمع الاسم المنقوص بحذف آخره . ٥٦١
 العلة في عدم رد اللام في (أبون وأخون) . ٥٦١-٥٦٢
 حركة ما قبل الواو الضم في الأصل ، وطراً في بعض هذه الأسماء اعتلال ولم
 يطرأ في بعضها اعتلال ... وجه ذلك والاعتراض عليه والانفصال عن
 الاعتراض ... ٥٦٣-٥٦٧
 وجه حذف ياء المنقوص . ٥٦٥

* * *

جمع المؤنث السالم

- جَفَنَةٌ جمعت على جَفَنَات بفتح العين ولم يفعلوا ذلك في صَعْبَةٍ وصَعَبَات
وسَهْلَةٍ وسَهْلَات ، فرقاً بين الاسم والصفة . ١١١٥، ٣٨٧
- الجمع بالألف والتاء ، إنما هو في المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكر . ٣٩٣
- الذي يجمع من هذا النوع بالألف والتاء هو العلم وما سواه لا يجمع بهما إلا
ما شذ . ٥٦٧
- الجمع بالألف والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر . ٥٦٨
- قال في شَجَرَةٍ وشَجَرَات : لم تلحق العلامتان - الألف والتاء - مع إثبات
التاء كراهية للجمع بين علامتي تأنيث فاستغني بإحدى التائعين عن
الأخرى ٥٦٨
- تاء تأنيث المفرد لا تعطي إلا تأنيث المفرد خاصة ، وتاء تأنيث الجمع تعطي
تأنيث الجمع فكانت أولى بالإثبات ٥٦٨
- صحراوات : قلبت الهمزة في هذا النوع كراهية للجمع بين علامتي
تأنيث ... والاعتلال لذلك . ٥٦٩
- حلبيات : قلبت الألف في هذا النوع باء لأنه لم يمكن الجمع بين ألف حبل
وألف الجمع ، لأنه لا يمكن النطق بهما . ٥٦٩
- مالا يجمع بالألف والتاء . ٥٧٠-٥٧٢
- الغالب على الأوصاف أن يكون تأنيثها والفرق بينها وبين المذكر بالهاء ، إلا
أن فعلاء أفعل خرج عن ذلك ولم يكن تأنيثه بالهاء وكذلك فعلى فعلان ...
فتمموا لهما هذا الغرض بأن لم يجمعوهما بالألف والتاء . ٥٧٠-٥٧١
- إذا أرادوا جمع النوعين جمعوهما بالتكسير واستغنوا بذلك عن جمع السلامة
فيهما ... ٥٧١
- (فَعَلَةٌ) في القلة بالألف والتاء وبفتح العين إن لم يعتل أو يضاعف نحو :
جَفَنَةٌ وجَفَنَات ... ١١١٥
- هذيل تسوى بين الصحيح العين والمعتل ، فيقولون : يَبِيضَات ، وَيَبِيضَات
المضعف لا خلاف في تسكين وسطه نحو : مَدَّة ومَدَّات . ١١١٦-١١١٥
- فَعَلَةٌ في القلة بالألف والتاء ، والعين جائز فيه الإتيان ما لم تعتل أو تضاعف
ولم تكن اللام واوا ، وجائز الفتح ... ١١١٨

الأفعال الخمسة

- ٤١٦ ضابطها ومحتزراته .
 ٤١٧ علامة رفعه .
 إطلاقه القول على كل ما يعرب بالحروف يقتضي أن الخمسة الأمثلة من الفعل
 ليست مما يعرب بالحروف ... بيان وجه ذلك والرد عليه .
 ٤٣٠ مذهب ابن درستويه أن النون في هذه الأمثلة ليست علامة إعراب ، ويرى أنها
 ٤٣١ كلم ليس فيها إعراب ولا حرف إعراب .

* * *

المعرفة والنكرة

- ٣١٧ التنكير الذي تنفرد به الأسماء هو تنكير الآحاد .
- ٣١٧ الأعلام في الأجناس المألوفة إنما هو لفصل الآحاد بعضها عن بعض .
- ٣١٧ تنكير الأجناس لا يقال فيه تنكير آحاد .
- ٦٢٠-٦١٩ علامة الاسم النكرة .

* * *

الضمير

- الضمير يعود على أقرب مذكور ، وعود الضمير على أقرب مذكور أولى من أن يعود على أبعد مذكور . ٢٩٥
- لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل . ٣١٠-٣٠٩
- الزيدان يقومان : الراجع إلى المبتدأ عند المازني ضمير مستتر . ٣٢٤-٣٢٣
- الباء في (تفعلين) ضمير عند الجمهور ، وخالف في ذلك الأخفش . ٣٢٦-٣٢٥
- التنكير لا يصح في المضمر لأنه معرفة ، فإذا لم يمكن تنكيه لم تصح تثنيته ولا جمعه . ٣٨٦-٣٨٥
- استغنوا بالضمير المتصل في قولك : قمت ولم يقولوا : قام أنا ، ولم يجيء إلا في الضرورة . ٤٩٣
- لا ينبغي أن يؤتى بالانفصال في موضع يمكن فيه الاتصال . ٥٩٤
- مفسر الضمير إذا كان قبله لفظا ومعنى ، أو لفظا لا معنى ، أو معنى لا لفظا ... ٦٢٠
- مفسر الضمير إذا كان مفهوما من السياق أو تقدمه ما يدل عليه . ٦٢١
- مفسر ضمير الشأن والمضمر في نعم وئس بعدهما لفظا ومعنى . ٦٢١
- نوع المفسر إما مفرد أو جملة ... ٦٢٢
- الضمير في نعم وئس وباب رب يجوز فيه التثنية والجمع ، والأفصح إفراده . ٦٢٤-٦٢٣
- حصر ألفاظ الضمير المرفوع المنفصل ووجوه ارتفاعه . ٦٢٦-٦٢٥
- ضمير الرفع يؤكد به ضمير النصب والخفض . ٦٢٦
- وجوه ارتفاع الضمير المتصل . ٦٢٩-٦٢٧
- حصر ألفاظ الضمير المنصوب المتصل ووجوه انتصابه . ٦٣٥-٦٢٩
- الخلاف في الضمير (الضاربك) منصوب أم مجرور ، والراجع فيه . ٦٣٢-٦٣٠
- حكم الضمير المنتصب بكان من حيث الاتصال والانفصال . ٦٣٥-٦٣٢
- وجوه انتصاب الضمير المتصل : مفعولا به ، ومطلقا ، وفيه .. ٦٤١-٦٣٦
- الضمير المنصوب إذا كان مفعولا فيه في المعنى لا ينتصب على أنه مفعول فيه في اللفظ ، وإنما ينتصب على أنه مفعول به على الاتساع . ٦٣٩
- نون الوقاية . ٦٤٤-٦٤٢
- أتمدوني أتحاجوني : الخلاف في حذف إحدى النونين في قراءة من خفف فالملف يرى أن نون الوقاية هي المحذوفة ، وسيبويه يرى أن نون الرفع هي المحذوفة ... ٦٤٣

- ٦٤٣ إبتاعها في (لعل) أقل وحذفها أكثر .
- ٦٤٤ حذفها من (ليت) للضرورة .
- ٦٤٥-٦٤٤ لفظ الضمير المحرور كلفظ الضمير المنصوب ، ووجه جره .
- ٦٤٧-٦٤٥ اتصال نون الوقاية بـ (من وعن وقد) في السعة .
- ٦٤٨-٦٤٧ اتصال نون الوقاية بلدن ، الخلاف فيه بين سيبويه لأنه يرى لزومها وبين المؤلف والزجاج يريان الجواز .
- الإضمار قبل الذكر في خمسة مواضع لا تتعدها هي : ضمير الأمر والشأن ...
- والضمير المفسر بالمنصوب في باب نعم وئس ، وفي باب (رب) ، والإضمار قبل
- الذكر في باب الإعمال عند إعمال الفعل الثاني في المفعول وطلبه الأول فاعلا . ٧٥٦
- ٨٢٣-٨٢٢ الضمير العائد على النكرة نكرة .
- ٩٤٧ مرتبة المتكلم أولا ثم المخاطب ثم الغيبة .

الفصل ويسميه الكولون العماد

- ٩٤٥ صيفته صيغة المضمر المرفوع .
- شروطه : ١ - بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك .
- ٩٤٥ ٢ - أو بين معرفتين أو نكرتين لا يقبلان الألف واللام .
- ٣ - مجانساً لما هو المبتدأ في الحال أو في الأصل ، في النية والحضور
- ٩٤٦ والمرتبة .
- باب الفصل باب خرج فيه المضمر عن أصله ، وقصر على أمر ما ، فلا ينبغي
- ٩٤٥ أن يتعدى ما قصر عليه ...
- ٩٤٧ لا موضع له من الإعراب عند التحليل .
- ثبتت فصليته نصاً في باب كان وظننت معملة وأعلمت و(ما) المجازية
- ٩٤٧ و(لا) أختها ...
- ٩٤٧ تحمل الفصلية في باب المبتدأ و(إن) و(لا) النافية للجنس .

العلم

- أقسام العلم . ٦٤٩-٦٤٨
- انقسامه باعتبارات مختلفة . ٦٥١-٦٤٩
- المقيس ماله نظير ، وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره . ٦٥٠
- الأعلام يكثر فيها الشذوذ لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله
غيره ٦٥١
- وجه الشذوذ في : حَيوة ، وَمَحَبَب وَمَوْزَق ... ٦٥٢
- العلم بالغبلة . ٦٥٣-٦٥٢

* * *

الإشارة

- علة مجيء (هذان) رفعاً و(هذين) نصباً وجرأً . ٣٤٩-٣٤٨
- التنكير لا يصح في المضمرة ولا في اسم الإشارة ، لأنهما معرفتان لا يمكن تنكيرهما ، فإذا لم يمكن تنكيرهما لم تصح تثنيتهما ولا جمعهما ... ٣٨٦
- الكوفيون يميزون إجراء أسماء الإشارة بحرى الموصولات ... والأدلة على ذلك ... ٥٩٨-٥٩٧
- المهم يعنون به الموصول واسم الإشارة . ٦٥٤
- تعرف اسم الإشارة بالإشارة بالإشارة به إلى شيء بعينه ... ٦٥٤
- ذانك وذائك : لا فرق بينهما عند اللغويين ، بل هما لغتان ... ٦٦٠
- فرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الأخرى ، وقال بعضهم : إن النون الثانية عوض من اللام . ٦٦٠
- أولئك وأولالك : لا فرق بينهما عند اللغويين فهما لغتان . ٦٦١
- فرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر . ٦٦١
- تانك وتائك : القول فيهما كما في ذائك وذانك . ٦٦١
- المهم قد يفسد مسد المضمرة كقوله تعالى : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولاً ، فسد (كل أولئك) مسد كلها . ٩١٠

الموصل

- ٢٠٧ الموصولات أسماء بالمجاز لا بالحقيقة .
- ٢٠٧ الموصولات ليست بمخلصة إسميتها
- ٢٠٩ الصلة مع الموصول لابد أن تكون معلومة للسامع حاصلة عنده .
- ٢٠٩ الموصول أحدث في الجملة معنى لم يكن قبل كونها صلة .
- ٣٤٦ اللذان واللتان جاءت على طريقة التثنية .
- ٣٤٩-٣٤٨ علة مجيء (اللذان) رفعا و (الذين) نصبا وجرا .
- (ذا) لا تكون من الموصولات إلا إذا كانت مع (ما) الاستفهامية وأريد بها معنى الذي عند البصريين
- ٥٩٧ الكوفيون يميزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات .
- ٥٩٨ الموصولات الحرفية .
- ٥٩٩ جملة صلة الموصول إذا كان اسما يشترط لها أن تكون محتملة الصدق أو الكذب .
- ٦٠٠ الإخبار عن الموصول والاستثناء منه وإتباعه بعد استيفائه ما يطلب ...
- صلة (ما) المصدرية أكثر ما تكون بالجملة الفعلية ، وإن كان (ما) بمعنى الذي وصلت بالفعلية والإسمية على حد سواء ...
- ٦٠٠ اللغات في (الذي) ورأي الشارح فيها .
- ٦٠٣-٦٠٠ حذف نون (اللذان ، الذين) لطول الاسم بالصلة .
- ٦٠٥-٦٠٣ الأحوال التي لها (أي) .
- ٦٠٦ ابن الباذش يرى أن (أيا) لا تكون أبدا مع الماضي وإنما تكون بعد المستقبل ...
- ٦٠٦ حذف صدر صلة (أي) ، ويحسن الحذف مع غيرها إذا طال الكلام ...
- ٦٠٩-٦٠٨ بناء (أي) على الضم عند حذف صدر صلتها أكثر وأشهر من نصبا .
- ٦٠٩ أحوال (من)
- ٦١١-٦٠٩ زيادة (من) عند الكوفيين .
- ٦١٠ أحوال (ما) الاسمية .
- ٦١٢-٦١١ أحوال (ما) الحرفية .
- ٦١٣-٦١٢ المبهم يعنون به الموصول واسم الإشارة .
- ٦٥٤ تعرف الموصول مختلف فيه : قبل بالصلة ، والألف واللام في الذي والتي زائدة وقيل : تعرف الذي والتي بالألف واللام وباقيها بكونه في معناها
- ٦٥٤

المعروف بالأداة

- ٤٥٠ . الألف واللام قد تكون لعهد الذكر كما تكون للعهد المتقدم وللجنس .
- ٦٥٤ (أل) الجنسية تكون لا في معرض الإحالة على شخص واحد معهود .
- ٦٥٥ (أل) العهدية تكون على معهود ذكراً أو علماً .
- يفيد مضمير الاسم الذي هما فيه ما يفيد مظهرهما لأنه إحالة على متقدم ذكراً أو علماً
- ٦٥٥ وليس كذلك ما فيه (أل) الجنسية ، لأنك لو وضعت المضمير موضعها لم يفد المضمير ما أفاده المظهر أصلاً لأنه لا يعلم المراد به .
- ٦٥٥ جاءني هذا الرجل : في الأصل اسم للجنس ثم عرض فيه الحضور ، وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه .
- ٦٥٥ يعرض في الجنسية الحضور .
- ٦٥٦ يعرض في العهدية الغلبة مثل الصعق ووجه ذلك .
- ٦٥٦ ويعرض فيها أيضاً لمح الصفة ... ووجه ذلك .

* * *

المبتدأ والخبر

- حد الابتداء . ٧٤١
- العامل في المبتدأ والخبر الابتداء عند الجزولي . ٧٤٢
- مذهب سيبويه أن الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر ، وتوجيه ذلك . ٧٤٢
- أدى قول الجزولي إلى جعل الرفع المعنوي يرفع مرفوعين وقد أدى إلى أمرين فاسدين هما ١ : - أن يكون الرفع المعنوي أقوى من اللفظي . ٢ - أن يكون رافع يرفع أكثر من واحد .
- وذلك كله فاسد فبطل ... ٧٤٣
- المبتدأ معتمد البيان . ٧٤٤
- الخبر معتمد الفائدة ... معتمد هذا البيان - أعني بيان الفائدة من الكلام كله الخبر دون المبتدأ . ٧٤٤
- مسوغات الابتداء بالنكرة . ٧٤٤-٧٤٥
- أو ظرف هو الخبر شرطه أن يكون الظرف معرفة ، لو قلت : في دار رجل لم يجز . ٧٤٥-٧٤٤
- أنواع الخبر ٧٤٦-٧٤٩
- أبو يوسف أبو حنيفة ، الأصل أبو يوسف مثل أبي حنيفة ثم حذف مثل الذي هو المبتدأ مبالغة في التشبيه ٧٤٦
- الخبر إذا كان جملة لأبد فيها من ضمير لفظا أو نية ٧٤٨
- الزيدان يقومان : الألف في (يقومان) ضمير راجع إلى المبتدأ عند الجمهور ، والممازني يقدر الراجع ضميرا مستترا ... والرد على الممازني . ٣٢٣-٣٢٤
- ربما حذف العائد للعلم به . ٧٤٨
- حذف المبتدأ أو الخبر . ٧٤٨-٧٤٩
- تقديم المبتدأ وجوبا : ١ - إذا كان المبتدأ ضمير شأن . ٢ - أو له الصدارة . ٣ - أو مضافا إلى ماله الصدارة . ٤ - أو كان معه لام الابتداء . ٥ - أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة . ٦ - أو كانا معرفتين أو نكرتين متساويين في الرتبة . ٧ - أو كان المبتدأ مشبها بالخبر . ٨ - أو مخبرا عنه بفعله ... ٧٤٩-٧٥٦
- قد يخرج المبتدأ عن أصله من التشبيه بالخبر كقول الشاعر :-
إن الربيع الجود والخريف
يدا أبي العباس والضيوف

- مذهب ابن الطراوة أنه يعرب الربيع الجود والخريف في هذا الوضع خبر (إن) لا اسمها ، ويعرب (يدا أبي العباس) اسم (إن) لا خبرها ... وتوجيه ذلك عنده ، ورد الشلوين عليه ...
- ٧٥٤-٧٥١ (قاما أخواك) أخواك عند المؤلف - مبتدأ ، وقاما خبر مقدم والألف فيه ضمير ، وعند الشارح (أخواك) فاعل والألف علامة ... وتوجيه ذلك ، وهناك وجه ثالث : أن يكون الألف في (قاما) إضمارا قبل الذكر ، والزيدان بعده يدل منه
- ٧٥٦-٧٥٤ ٦٥٨-٧٥٦ تقديم الخبر وجوبا .
- عليكم سلام ، ولهم ويل : هذان المبتدآن يجوز تقديمهما ، وإن كان خبرهما ظرفا مقدما كقولك : في الدار رجل ، لأن فيهما ما يسوغ الابتداء بهما ، وهو ما فيهما من معنى الدعاء
- ٧٥٦ مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدئين إذا ارتفع ما بعدهما .
- ٨٤٩ خبرهما من الزمان جاء ما يكون جوابا لكم إذا أراد به إفادة معنى العدد ...
- ٨٥٠ وما يكون جوابا لمتى إذا لم يرد به إفادة معنى العدد ...
- ٨٥٠ الإسمية على (مذ) أغلب من الحرفية وذلك للحذف الذي دخلها وبابه الاسم .
- ٨٥٠ إن وليها ما ليس بزمان اسماً أو ما في حكمه قدر بينه وبينها زمان مضاف إليها
- ٨٥١ وإن كان فعلا فالى مصدره معنى واليه لفظا .
- ما رأيته مذ قام زيد ، قال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمن قام زيد فزمن مضاف إلى قام في اللفظ وإلى المصدر الذي ناب (قام) منابه في المعنى ، وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل وإلى الجملة الإسمية
- ٨٥١ ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل وإلى الجملة الإسمية
- ٨٥١ مذهب أبي بكر بن أبي طلحة من أن المبتدأ في قولهم : يمين الله لأفعلن ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي ، وأمين الله قسمي خطأ وجه ذلك عنده ، والرد عليه .
- ٨٦٢-٨٥٨

كان وأخواتها

- ٢١٧ (كان) الناقصة مجردة عن الحدث تدخل تحت حد الفعل .
- ٢١٧ من النحاة من يرى أن (كان) الناقصة غير مجردة من الحدث .
- (كان) عملها ضعيف لأن الرفع والنصب فيها يشبه الفعل المتعدي ، وليس هنا فاعلية حقيقية ولا مفعولية حقيقية
- ٦٣٥
- ٧٦٥ تضمن كان معنى صار .
- ٧٦٥ مجيء كان زائدة .
- ٧٦٦ مجيء كان بمعنى حدث .
- الصباح والضحي والضحاء والمساء والمساء زمان تشارك أصبح وأضحى وأمسى في حروفها الأصلية .
- ٧٦٧
- ٧٦٨-٧٦٧ تضمن أضحى وأصبح وأمسى معنى صار .
- ٧٦٩ نجى هذه الأفعال للدلالة على الدخول في الأزمنة .
- ٧٦٩ نجى (ظل) بمعنى (صار) .
- ٧٧٠-٧٦٩ (بات) تكون تامة بمعنى عرس .
- (جاء وقعد) يكونان بمعنى صار ولا يخرجان عن الموضعين اللذين ورد فيهما من كلام العرب .
- ٧٧٠ حذف (لا) النافية إذا كانت جواباً للقسم .
- ٧٩٦
- ٧٧١ دلالة (ما دام) .
- ٧٧١ (ما) مع (دام) مصدرية ؛ لأن تقديرها مدة دوام زيد كذا ...
- ٧٧١ تحتاج (ما دام) إلى ما يضمن إليها ، لأنها مع ما بعدها في تقدير اسم واحد ...
- ٧٧٢ دلالة (ليس) .
- ٧٧٤-٧٧٣ تقدم الخبر جوازا ووجوبا .
- ٧٧٤-٧٧٣ الخلاف في تقدم خبر (ليس) .
- منع تقدم خبر (ما زال) وأخواتها لمكان (ما) النافية لأنها من حروف الصدور وحروف الصدور لا يتقدم ما في خبرها عليها .
- ٧٧٤ منع تقدم خبر (ما دام) لكونها مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه ما في صلته ...
- ٧٧٤ جواز توسط خبرها .
- ٧٧٥ عدم دخولها على مبتدأ فيه معنى الشرط أو الاستفهام .

- وما تدخل هذه الأفعال على مبتدأ خبره جملة لا تحمل الصدق أو الكذب
 نحو : زيد هل ضربته ؟ لأنه لا يصلح معناه معها ... ٧٧٦-٧٧٥
- لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام نحو : أين زيد ؟
 وكيف عمرو ؟ ومناقشة ذلك . ٧٧٧-٧٧٦
- إذا استوى الاسم والخبر تعريفاً أو تنكيراً مما يجب فيه التقديم فهو غير واجب
 في هذا الباب . ٧٧٨-٧٧٧
- الماضي لا يقع خبراً لبعض الأفعال لكونه يناقض معناها - هي : مادام ،
 ومازال وأخواتها ، وأصبح وأضحى وأمسى ... ٧٧٩-٧٧٨

* * *

ما ولا المشبهتان بليس

- ٨٩٧ إعمال (ما) في لغة أهل الحجاز ، لأن بني تميم لا يعملونها .
شروط إعمالها .
- تأخير الخبر ... لا يقول أحد منهم إلا : ما قائم زيد ، ولا يقولون : ما قائما زيد
٨٩٧ إلا شاذاً في زعم سيبويه ...
- إذا قدمت الخبر وفصلت به بين (لا) واسمها لم يرتفع بلا ، وإنما هو مرفوع
٨٩٨ بالابتداء و(لا) ملغاة ولذلك يلزم حيثئذ تكرارها .
- عدم الفصل بأن لأن أهل الحجاز يوافقون بني تميم هنا ، فلا يقول حجازي :
٨٩٨-٨٩٩ ما إن زيد قائماً أصلاً بنصب قائماً ...
- وَألا ييطل النفي بإلا ، فيقولون : ما زيد إلا قائم .
٨٩٩ ما زيد قائماً لكن قاعد وما زيد بقاءم لكن قاعد ... حكم المعطوف هنا حكم ما
بعد (إلا) في أنه يمتنع نصبه ، وبيان وجه رفعه على أنه خبر ابتداء مضمّر ... ٩٠٠
- إذا كان الخبر الذي بعده حرف العطف منصوباً لفظاً جاز في الوصف الذي
٩٠١ بعد حرف العطف الرفع والنصب .
- إذا كان الخبر منصوباً معنى مجزوراً لفظاً جاز في الوصف الذي بعد حروف
العطف الرفع والنصب والجر . ٩٠١
- إذا تأخر الوصف المعطوف جاز الرفع والنصب مطلقاً نحو : ما زيد قائماً ولا أبوه
قاعد وقاعدا ، وما زيد بقاءم ولا أبوه قاعد وقاعدا . ٩٠١
- أما الموصوف فليس فيه إلا الرفع ، وليس يقتضي ذلك اتفاق وجوه الرفع وإنما
٩٠١ يقتضي الاتفاق في الرفع خاصة لا في وجوهه ..

أفعال المقاربة

- ٩٦٩ أخوات جعل : أخذ وطفق وأنشأ .
 ٩٦٩ عسى يكون خيرها أن مع الفعل .
 ٩٦٩ الأصل في أفعال المقاربة أن تكون من باب كان .
 عساك أن تقوم ، حملها سيويوه على لعل ، فنصب بها الاسم ، ورفع الخبر وقد
 ٩٦٩ قيل غير هذا .
 وعلى رأي الاخفش الأمر على ماكان وتستعمل استعمال قرب ، فيكون فاعلها
 ٩٧٠ أن مع الفعل .
 ٩٧٠ استعمال يوشك .
 ٩٧٠ اقتران الفعل بأن في خبر عسى ويوشك واعتراض الشارح عليه .
 ٩٧١ ربما استعملت عسى ويوشك استعمال كاد .
 ٩٧١ رفض فيها الإخبار بالأسماء في الأمر العام .
 ٩٧٣-٩٧٢ كاد تشبه بعسى .
 ٩٧٣ كما أن عسى تشبه كاد .
 لم تدخل (أن) في أفعال المقاربة لمناقضة (أن) لموضوع هذه الأفعال ، لأن معنى
 (أن) الاستئناف ، ومعنى هذه الأفعال سوى عسى ويوشك مقارنة ذات
 ٩٧٤-٩٧٣ الفعل ...

إن وأخواتها

- ٧٨٣ عمل (إن) وأخواتها ... والاعتراض على عبارة الجزولي .
- ٧٨٣ الموجب لعمل (إن) وأخواتها شبهها بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ .
- ٧٨٣ الشبه اللفظي من وجهين : كونها على ثلاثة أحرف ، وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية ...
- ٧٨٣ الشبه المعنوي من وجهين : ما ظهر في الاسمين من الإعراب كالفعل المتعدي ، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى (إن) التوكيد .
- ٧٨٣ حذف من مضعف هذه الحروف تخفيفاً لها لشبهها بالأفعال .
- ٧٨٣ عدم الحذف من (لعل) منبهة على أن الأصل فيها ألا تحذف .
- ٧٨٤ اختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل لشبهها بالأفعال .
- ٧٨٤ امتناعها من الدخول على الفعل والفاعل لكونها أشبهت الفعل والفعل لا يدخل على الفعل .
- ٧٨٤ السبب في فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال
- ٧٨٤ ويمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف وكثرة الاستعمال ...
- ٧٨٥-٧٨٤ كل مبتدأ لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه (إن) .
- ٧٨٥ لا يجوز تقديم خبرها ، ولا توسيطه إلا أن يكون ظرفاً .
- ٧٨٦ دخول (ما) الكافة عليهم .
- ٧٨٦ سمع العمل في ليت .
- الخلاف في حمل سائر أخوات (ليت) عليها فيه قولان :
- الأول : أنه لا فرق بين (ليت) في القياس وقد سمع في (ليت) الوجهان فينبغي أن يكون الباقي كذلك .
- الثاني : أن الذي ورد به السماع في الباقي هو الإلغاء لا الإعمال ، فينبغي ألا يقال منه إلا ما سمع ونحن لم نسمعه إلا في (ليت) فلا نقول به إلا فيها ولا نقيس عليها شيئاً من أخواتها .
- ٧٨٨-٧٨٧ لام الابتداء مختصة في أصل وضعها بالأسماء .
- ٢٥٩ مواضع لام الابتداء .
- ٧٨٨ دخول اللام على الخبر بشرطين : ١ - ألا يلي الخبر (إن) .
- ٧٨٨ ٢ - ألا يكون الخبر فعلية فعلها ماض ...
- الخلاف في العطف على موضع (إن أو لكن) مع الاسم بعد الخبر على رأي ومطلقاً على رأي ...
- ٧٨٩

- لما لم يتصدر الرفع في الاسم مع وجود (إن) لكون (إن) ناسخة للابتداء حمل
 (إن) على (لا) . ٧٩٠
- كما يكون العطف على الموضع في (لا) مع اسمها كذلك يكون العطف على
 الموضع في (إن) على (إن) مع اسمها حملا عليها ... ٧٩٠
- يرى بعضهم أنه يجوز العطف على موضع (إن) مع الاسم قبل الخبر ... سواء
 ظهر الإعراب أم لم يظهر والرد على ذلك . ٧٩١-٧٩٠
- يرى بعضهم جواز ذلك عند خفاء الإعراب نحو : إنك وعمرو قائمان ... ٧٩١
- تخفيف (إن) المكسورة وإعمالها . ٧٩٢-٧٩١
- حكم المخففة حكم الثقيلة من جواز إثبات اللام في الخبر وأنه لا يلحقها الفعل ... ٧٩٢
- حكم (إن) المخففة المهيمة . ٧٩٢
- تقدم الخبر . ٧٩٤-٧٩٣
- تخفيف (أن) . ٧٩٣
- الفصل بين (أن) والفعل بفواصل . ٧٩٥
- قد يترك الفاصل لضرورة أو لمانع في الكلام كاستحالة الفواصل مع (ليس) ... ٧٩٥
- حذف حرف النفي للعلم به . ٧٩٦
- تقدير اسمها المحذوف لفظا الموجود معنى . ٧٩٦
- معنى إلغاء (أن) . ٧٩٨-٧٩٧
- (أن) المخففة من الثقيلة لا يعمل فيها إلا فعل محقق مثل : علمت وتحققت ... ٧٩٧
- (أن) الناصبة لا يجوز فيها الفصل بغير (لا) النافية . ٧٩٨
- (أن) التفسيرية والزائدة . ٧٩٨
- (لكن) إذا خففت لم تعمل . ٧٩٩
- يلزم في (لكن) المخففة ما يلزم في العاطفة ٦٦٨-٦٦٧
- حكى السهيلي عن الرماك أنه أفاد رواية عن يونس بإعمالها . ٧٩٩
- الاقتصار فيها على الإلغاء منبهة على أن الأصل في هذه الحروف إذا خففت
 الإلغاء ... ٨٠٠-٧٩٩
- (ليت) عند الكوفيين تنصب اسمين وشواهد ذلك . ٨٠١-٨٠٠
- تخريج هذه الشواهد على حذف الخبر . ٨٠٥-٨٠٢
- الجر بلعل . ٨٠٨-٨٠٦
- لا يكون الخفض بلعل في هذه اللغة دليلا على أن أصل هذه الحروف الجر ، بل تكون
 كخفضهم بلولا المضمر في مذهب سيويه ، ولولا ليست مما تعمل أصلا ٨٠٧

- كسر لامها عند من خفض بها . ٨٠٧
- نصب المضارع بعد الفاء والواو المسبوقة بلعل . ٨٠٧
- ليست (ليت) أولى بالنصب في الفاء والواو من (لعل) لأن كل واحد منهما مساوٍ للآخر في أنه غير واجب وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثمانية ... ٨٠٨
- مواضع وجوب كسر همزة (إن) . ٨٠٩
- القول الذي هو بمعنى الظن يجوز معه الوجهان الفتح والكسر على اختلاف اللغات . ٨٠٩
- الكسر بعد : (إذا) الفجائية ، وبعد حتى ، وبعد ألا ، وبعد أما . ٨١٠
- تكسر مبتدأة . ٨١٠
- كسرها بعد لام الابتداء . ٨١١-٨١٠
- فتح همزة أن وجوبا . ٨١٢-٨١٤
- المفتوحة إنما تكون في مواضع المفرد ... وتوجيه ذلك . ٨١١
- كل موضع يقع فيه المصدر المسبوك منها مع ما بعدها فهي فيه مفتوحة . ٨١٣

النافية للجنس

- ٩٩٩ شروط بناء الاسم بعد (لا) التبرئة .
- ٩٩٩ اعتراض الشارح على قول المؤلف : شروط بناء الاسم بعد (لا) التبرئة .
- ١٠٠٠-٩٩٩ متى فصل بين (لا) واسمها وجب الرفع ولزم التكرار في رأي الأكثر .
- ٩٩٩ وإن وليها وكان نكرة مضافاً أو مشبهاً بالمضاف وجب النصب .
- وإن كان معرفة وجب الرفع ولزم التكرار خلافاً للمبرد الذي لا يلزم التكرار مع الإلغاء .
- ١٠٠٠ إذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرد الاستفهام أو للعرض أو للتمني ...
- ١٠٠٠ لا يكون ذلك عند الجمهور ...
- ١٠٠٤-١٠٠٠ قوله : للعرض : خطأ ؛ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوباً بإضمار فعل .
- ١٠٠١ فحكمها حكمها عارية منها .
- ١٠٠١ هذا على إطلاقه مذهب المبرد ، أما مذهب سيبويه فإنما يكون ذلك في التي للتوبيخ والإنكار لا في التي للتمني ...
- ١٠٠١ نعمت الاسم المبني .
- ١٠٠٢ حكم المعطوف نسقاً حكم النعت في النصب والرفع .
- ١٠٠٣-١٠٠٢ قولك : لا رجل وامرأة في الدار ، على جعل الاسمين مع (لا) اسماً واحداً غير جائز لمكان فصل حرف العطف بينهما .
- ١٠٠٥ خبرها مرفوع .
- ١٠٠٥ الخلاف في الخبر : أهو خبر (لا) كما يراه المبرد وكثير من المتأخرين ، أم أنه خبر المبتدأ الذي (لا) والمبني معها في موضعه كما يراه سيبويه ...
- ١٠٠٩-١٠٠٥ لا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً .
- ١٠٠٦١٠٠٥ توجيه الشارح له بأنه ينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل :
- هل من رجل أفضل منك ؟
- أما إذا لم يكن جواباً لقول قائل ذلك لفظاً فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً لأنه لا دليل عليه .
- ١٠٠٦ قول المؤلف : إلا أن يكون ظرفاً ، استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد .
- ١٠٠٦ لا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار .

ظن وأخواتها

- ٤٧٦ أضعف عوامل الأسماء الناصبة هي ظننت وأخواتها .
وجه ضعفها : لأنه ليس من نواصب الأسماء ما يلغي غيرها ، فكان عملها
بذلك ضعيفاً لأنه غير لازم ...
٤٧٧-٤٧٦
٤٧٥ ظننت إذا تأخرت لا تعمل .
٤٧٧ إذا توسطت جاز الإعمال والإلغاء ...
٦٩٩ الإلغاء : ألا يعمل العامل بشرط ألا يكون هناك ما يمنعه .
٦٩٩ التعليق : ألا يعمل لوجود مانع في اللفظ أو في التقدير لعمله .
٦٩٩ المانع في اللفظ : همزة الاستفهام ولام الابتداء ... و(ما) النافية
٦٩٩ المانع في التقدير نحو : عملت أيهم قائم ، لأن همزة الاستفهام مقدرة في همزة
الاستفهام كلها
٦٩٩
٧٠٠-٦٩٩ حسبت وخطت بمعنى ظننت التي ليست بتهمة
٧٠١ عملت ما لم تكن عرفانا ...
٧٠١ لا تلغى مقدمة في الأمر العام .
متى تظن زيد منطلق ، لأنها إذا ألغيت هنا في حكم المتوسط ، فكأنها لم تلغ
إلا متوسطة لا متقدمة ، وذلك أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل
٧٠٣-٧٠٢ المصدر يقوم مقام الفعل في هذا الباب وتكون أحكامه كأحكامه وهذا القول
خطأ انظر وجه تخطئة الشارح للمؤلف .
٧٠٤-٧٠٣
٧٠٥ الجمع بينهما قبيح في الإلغاء ...
علة ذلك عند بعضهم : أن فائدة المصدر - إذا جمع بينهما - التوكيد وهو أكثر
موافقة للإعمال منه للإلغاء وهذا تعليل ضعيف ...
٧٠٥ الصواب أنه إنما قبح الجمع بينهما في الإلغاء لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا
ألغى ، ولا يقوم مقامه إذا أعمل كما ذكرنا ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحا
٧٠٥ في الإلغاء ولم يكن قبيحا في الإعمال ...

أعلم وأرى

- ٧٠٦ استظهر على (أعلم) المتعدية من (علم) بمعنى فإنها متعدية إلى اثنين ..
 استظهر على (أرى) المنقولة من (رأى) التي بمعنى (أبصر) فإنها متعدية إلى اثنين
 ٧٠٦ وعلى ثبأً وخبر وأخبر إذا لم يراع فيها معنى أعلم ...
 ٧٠٦ حكم المفعول الأول في الاختصار عليه حكم الأول من باب (كسوت) ...
 حكم المفعول الثاني والثالث يعني في الاختصار عليه حكم الثاني من باب
 ٧٠٧-٧٠٦ كسوت ...
 حكم منصوبها حكم منصوبي ظننت مطلقاً في ألا يقتصر على أحد مفعولها ،
 ٧٠٧ وفي الإعمال والإلغاء عند المؤلف ...
 ٧٠٨ ورد نصان للجزولي في إلغاء هذه الأفعال وتعليقها ومناقشتها .
 فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين بقول هذا المؤلف على
 النص الأول ثلاثة مذاهب : أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق وهو الذي
 أعول عليه .
 والثاني : إجازته على الإطلاق
 والثالث : التفریق بين بنية الفاعل وبنية المفعول وعلى النص الثاني قولان :
 ٧١٠-٧٠٩ منعه وإجازته

الفاعل

- ٢٢٢ لابد لكل مرفوع من الأسماء من فعل يعمل فيه .
- ٢٢٧ حد الفاعل ، وبيان مراد الجزولي منه ، والاعتراض عليه .
- ٢٢٨ العرب لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ .
- بيان الرد على اعتراض من اعترض الحد وقوله : إن صحة الحد إنما تبني على أن (اسما) أو كل اسم في الحد موضوعان موضع (ما) و (ما) من الألفاظ
- ٢٢٩-٢٢٨ المبهمة التي تتجنب في الحدود ...
- ٢٣٠ شرح حد الفاعل
- الفاعل قد يكون فعل فاعل أو على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة .
- ٢٣١-٢٣٠ وقد يكون اسما بمعنى الفعل يتقدر بفعل فاعل حقيقة أو بفعل على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة .
- ٢٣١ وقد يكون الرفع للفاعل ما هو اسم فعل .
- ٢٣٣ ارتفع الفاعل لأن (ضَرَبَ) حديثه فكان فيه عمدة والعمدة يجب لها الرفع .
- وجب الرفع للفاعل لا لكونه فاعلا إنما وجب له الرفع لكون الحديث حديثه .
- ٢٣٣ هذا المعنى هو الرفع للفاعل فمتى وُجِدَ وَجِدَ الرفع ومتى عُدِمَ عُدِمَ الرفع ، وهو يوجد في الفعل موجبا ومنفيا ونخبرا به ومستفهما عنه
- ٢٣٤ وجه الغلط في قول من جعل العلة للاسم كونه فاعلا .
- ٢٣٥ تحقيق القول في العلة الراجعة للفاعل .
- الزيدان يقومان ويقومان الزيدان : الألف في الأول ضمير وفي الثاني علامة دالة على الفاعل مثني
- ٣٢٣ الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والاستدلال له بعدم جعل الإعراب قبله في الأمثلة الخمسة ، وبالفصل بين الفعل وإعرابه .
- ٤٤١ الفعل والفاعل كالشيء الواحد ...
- ٥٧٣-٥٨٥ كل فعل متى ذكر فإنه يدل على أن له فاعلا ولابد .
- ٥٧٣-٥٧٥ العلة في تأنيث الفعل للفاعل ، وتثنيته وجمعه ، وكون العلامة في الفعل
- ٥٧٥-٥٧٦ العلة في ظهور صورة الفاعل الضمير إذا كان مثني أو مجموعا .
- ٥٧٦ لا يدرك التأنيث بوجه من الوجوه الثلاثة ...

- تأنيث الفعل وجوبا وجوازا ... ٥٨٧-٥٧٧
- الطول يجوز معه من الحذف ما لا يجوز دونه . ٥٧٩
- قد يحدث في الفعل يحدث معنى الجمع في الاسم تأنيث غير حقيقي وهو معنى الجماعة ، والحكم للطارئ أبدا ... ٥٨١-٥٨٠
- تأنيث الجماعة تأنيث غير حقيقي ... ٥٨١
- الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في تأنيث الفعل لهما . ٥٨٤-٥٨٢
- أسماء القبائل كثر فيها حملها مرة على معنى القبيلة ومرة على معنى الحي ... ٢٨٣
- المؤنث غير الحقيقي تأنيثه مجاز . ٥٨٤
- قاما الزيدان وقاموا الزيدون ، الأفصح حذف علامة التثنية والجمع . ٥٨٧
- يقبح الإتيان بهما لوجهين : ١ - ... كأنك تضرر قبل الذكر ...
- ٢ - تخرج الألف والواو عن أصلهما من الإسمية ... ٥٨٨
- مرتبة الفاعل . ٥٨٩
- تقدم المفعول به على الفاعل جوازا . ٥٨٩
- تقدم المفعول به على الفاعل وجوبا . ٥٩١-٥٩٠
- تقدم الفاعل على المفعول به وجوبا . ٥٩٤-٥٩١
- أثر الإضافة والإضمار وترتيب المضمورات في تقديم الفاعل أو تأخيره عن المفعول به . ٥٩٥-٥٩٤
- إذا كان الفاعل والمفعول مضمرين وجب تقدم الفاعل فتقول ضربتك ... ٥٩٥
- ولا يجوز تقدم المفعول ، فلا تقول : ضربكت ...

نائب الفاعل

- العمده يجب لها الرفع ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضُرِبَ) حديث المفعول كما
 ٢٣٣ كان ضُرِبَ حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرِبَ) عمدة .
 ٨٧١ الغرض من حذف الفاعل .
 ٨٧٢ يرفع المفعول لفظاً نحو : ضُرِبَ زَيْدٌ أو معنى نحو مَرَّ بزيد .
 المقام مقام الفاعل : إما مفعول به أو مطلق لبيان النوع أو عدد المرات ، أو فيه
 ٨٧٢ متمكناً أو مجرور .
 الظرف غير المتمكن لا يقام مقام الفاعل نحو عندك ، فلا تقول : جُلِسَ عندك .
 ٨٧٢ إذا وجد المفعول لم يقم سواه
 ٨٧٣ فإن عدم تساوت مراتب البواقي .
 إن كان الفعل مما يقتصر على أحد المفعولين وكان تعديه إليهما بنفسه كان المختار
 ٨٧٣ إقامة الأول الذي هو فاعل في المعنى ما لم يورث لبساً ...
 ٨٧٤ اخترت الرجال زيدا لا يقال فيه إلا الرجال زيد .
 إن كان من باب ظننت أقيم الأول ، ولا يمتنع إقامة الثاني على قول من قال :
 ٨٧٤ أعطني درهم زيدا ما لم يمنع منه مانع من لبس أو كونه جملة .
 باب (أعلمت) يقام الأول وتجاوز إقامة الثاني إن لم يعرض معه لبس نحو : أعلمت
 ٨٧٥ زيدا كبشك سمينا .
 لا يبنى للمفعول إلا المتصرف المتعدي إلى المفعول به ، واحترز بقوله المتصرف
 ٨٧٥ من فعل التعجب ومن عسى وما أشبه ذلك .
 النحويون يقولون : إن غير المفعول به الواصل إليه الفعل بنفسه لا يقام مقام
 ٨٧٥ الفاعل حتى يتأول فيه أنه مفعول به ...
 ٨٧٥ كيفية البناء للمجهول
 إتمام لغة أي الإشارة إلى الضم فيما أصل الحرف المكسور فيه الضم لغة ...
 ٨٧٦ يجوز قلب الواو همزة نحو : وُعِدَ وأُعِدَ .
 ٨٧٦

الاشتغال

- حدّه .
 وجوب الرفع إذا حيل بين الاسم والفعل بحرف له الصدارة كأدوات الاستفهام
 ٧٥٩ وأدوات الشرط ولام الابتداء وما النافية .
 ٧٥٩
 ٧٦٠-٧٥٩ . ٧٦٠-٧٥٩ .
 ٧٦١-٧٦٠ .
 ٧٦٢-٧٦١ .
 ٧٦٢ .
 ٧٦٣-٧٦٢ .

* * *

التنازع

- ٩١١ حده .
- ٩١١ المختار إعمال الثاني والحذف من الأول مثل : ضريت وضريني زهد .
- ٩١٢ لا أن يكون الأول يطلب ما عمل فيه الثاني مرفوعا ... فإن كان كذلك لم يحذف المرفوع الذي يطلبه الأول ...
- ٩١٢ حذف المفعول الذي لا يقتصر دونه جائز في هذا الباب لمكان الدلالة ، وإنما المنوع في باب ظننت الاختصار على أحد المفعولين وهو الحذف دون دلالة .
- ٩١٢ إذا أعمل الأول أعمل الثاني في ضميمه ، ولا يلزم إن لم يكن مرفوعا على مذهب الكوفيين ، وأما في مذهب البصريين فحذفه قبيح
- ٩١٣ المحذوف لا يظهر في حال التثنية والجمع ، والمضمر يظهر في التثنية والجمع .
- ٩١٣ حذفه الضمير واعتراض الشارح على عبارة المؤلف .
- ٩١٣ لا يتنازع فعلا متكلم ولا فعلا مخاطب ولا فعلا أحدهما للمتكلم والآخر للمخاطب مرفوعا بل منصوبا ومجرورا .
- ٩١٤ وأحد هذه الأفعال مع فعل الغائب نحو : أعطي ويكرم عمرو زهدا ...
- المثل مع المثل يعني : مثل فعل المتكلم مع فعل المتكلم أو مثل فعل المخاطب مع فعل المخاطب في أنهما لا يتنازعان إلا منصوبا أو مجرورا .
- ٩١٤ فعلا الغائب يتنازعان جميع المعمولات .

المفعول به

- ٢٤٠ . المفعول به هو محل فعل الفاعل .
 ظرف المكان لا يدخل في هذا وإن كان الحدث يستدعي محلا ... وبيان
- ٢٤٠ . وجه ذلك .
- ٢٤١ . لم يجعل استدعاء الفعل للمفعول به التزاما ... وجه ذلك .
- ٢٨٤ . الفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى .
 المفعولية لا يصح معناها في الفعل ، العلة في ذلك أن كل واحد من
 المفعولات مخبر عنه من جهة المعنى بأنه فَعَلَ أو فُعِلَ به أو فُعِلَ فيه أو فُعِلَ
 معه .
- ٣١٨ .
- ٥٧٣ . ليس كل فعل إذا ذكر يدل على أن له مفعولا ولا بد .
- ١٠٨٣ . المنصوبات بفعل يلزم إضماره .
- ١٠٨٣ . المنادى مثل : يا عبد الله .
- ١٠٨٣ . المشغول عنه : زيدا ضررته .
- ١٠٨٣ . والمتنصب في قولهم : إياك والأسد .
- ١٠٨٤-١٠٨٥ . ثم ذكر مفاعيل منتصبة على المفعولية ، وقدر لها أفعالا تناسب معانيها .
- ١٠٨٥ . انته أمرا قاصدا ، وهم فيها الزمخشري والمؤلف .
- ١٠٩٧-١٠٨٦ . مما يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع عند قوم ، ثم ذكر أمثلة وقَدَّرَ لها أفعالا تناسب معانيها .

التعدي واللزوم

- حرف الجر يربط بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر إلا بحرف الجر . ٢٢٠
وبين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر في الأكثر إلا بحرف الجر ، وقد
ينضاف أحدهما إلى الآخر بدون حرف الجر نحو : مررت بزيد ومررت زيدا . ٢٢٠
أو بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى ، فإذا أريد غيره لم
ينضاف إليه إلا بحرف الجر . ٢٢١
أو يضيف ما فيه معنى الفعل . ٢٢١
لأبد لكل منصوب من فعل يعمل فيه . ٢٢٢
يطرد الفعل اللزوم في أفعال النفس التي لا تلبس غيرها كفرح وحزن . ٦٩٣
وكذلك يطرد في أفعال الجسم التي لا تلبس غيرها كقام وقعد وجلس . ٦٩٣-٦٩٤
وكذلك يطرد في أفعال الطبيعية والغريزة كطال وقصر وابيض وأسود . ٦٩٤
وكذلك يطرد في (فعل) الثلاثي كظرف . ٦٩٤
رحبتكم الطاعة : مفعول عن إسقاط حرف الجر ، وأصله رحبت لكم الطاعة ،
ولكن تعديه يحفظ ولا يقاس عليه لوجهين ... ٦٩٥
وكذلك يطرد في : تفعلل كتحدرج وتفعلل كأنطلق ، وافعل كاحمر ، وافعل
كاحمار وافعلنى كاسلنقى ، وافعلل كاقشعر . ٦٩٥-٦٩٧
الذي يقال فيه متعد بإطلاق هو ما اجتمع في الاسم المتعدي إليه شيان : أن
يكون منصوبا ، وأن يكون مفعولا به ٦٩٧
تعدي اللزوم بحرف الجر . ٦٩٨
مررت زيدا ، تمرن الديار ... شاذ يحفظ . ٦٩٨
يطرد حذف الجار مع (أنَّ وأن) . ٦٩٨
أقسام المتعدي . ٦٩٨
يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى المصدر المبهم والمعدود والمختص . ٧١١
كما يتعدى إلى ظرف الزمان مطلقا ، وإلى ظرف المكان المبهم والمعدود ، والمفعول
له على رأي . ٧١١
بعضهم يرى أن المفعول له : محذوف منه حرف الجر وهو مذهب سيبويه ، ومن
النحاة من يرى أن تعدي الفعل إليه بغير واسطة ... ٧١٢-٧١١
المشبه بالمفعول الظرف المتسع فيه . ٧١٢
تفصيل تعدي الفعل إلى المصدر : (انظر المفعول المطلق) .

المفعول المطلق

سبحان وما أشبهه من المصادر غير المتمكنة معربة وهي لا تختلف باختلاف العوامل .

٢٣٠-٢٢٩

٢٣٩ ما تضمنه الفعل من الحدث يعني به الجزولي المفعول المطلق .

إنما يكون مفعولا مطلقا إذا كان على ما ذكره من تضمن معنى الفعل العامل فيه

له لفظا نحو : ضربت زيدا ضربا ، أو معنى نحو : ضربت زيدا عشرين ضربة . ٢٣٩

المصدر اسم للمعنى الذي صدر عن الفاعل ، وليس اسما للكلمة التي تدل على

معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا ... ٢٤٨

أقوى تعدي الفعل إلى المصدر لأنه اسمه ومشتق منه ... ٢٥٠

نزال وبابه إنما هي موضوعة موضع مصادر منصوبة على أنها مفعولات ، لأن كل

واحد منهما مفعول مطلق . ٤٤٤-٤٤٦

٧١١ مما يتعدى إليه الفعل من غير واسطة : المصدر المبهم والمعدود والمختص .

٧١٢ المصدر المعدود ما فيه هاء التأنيث كضربه ضربة وضربتين وضربات .

٧١٢ المصدر المختص هو النكرة الموصوفة كضربه ضربا شديدا .

٧١٢ أو النكرة المضافة كضربه ضرب شرطي .

٧١٢ أو المصدر المضاف إلى المعرفة : ضربه ضرب الشرط أو الضرب المعروف مني ...

٧١٣ المصدر المبهم يفيد توكيد الفعل وزعم بعضهم أنه نائب مناب تكرير الفعل ...

أنواع المصدر :-

المصدر المنصوب قد يكون جاريا على فعله كما تقدم ، وقد يكون غير جارٍ عليه

٧١٤ كقوله تعالى : « وَبَيَّنَّا لَهُ تَبَيُّلًا » ...

٧١٥ من المصدر مالا يلاقيه في الاشتقاق ويلاقيه في المعنى كحبسته منعاً ودعه تركاً ..

٧١٥ كل وبعض مضافين إلى المصدر كضربه كل الضرب ...

٧١٥ قد يكون اسما لنوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقري .

٧١٥ وقد يكون وصفاً له كضربه قليلا وكثيرا .

٧١٥ أو موصوف به كضربه ذلك الضرب الذي تعلم .

٧١٥ أو عدد له كضربه ثلاث ضربات .

٧١٥ أو مضاف إليه المصدر كضربه سوطا التقدير : ضربه ضربة سوط . ٧١٦-٧١٥

المفعول لأجله (له)

- ٢٤١ المفعول له الذي بعث على الفعل ، ووقع الفعل لأجله .
- ٢٤٢ المفعول له ليس الفعل مستدعيا له بوجه ، إنما يستدعيه أمر يقترن بالفاعل .
- من النحاة من يرى أن المفعول لأجله محذوف منه حرف الجر وهو مذهب سيبويه ومنهم من يرى أن تعدى الفعل إليه بغير واسطه ... واختار عند المحققين مذهب سيبويه .
- ٧١٢-٧١١ هو علة الإقدام على الفعل .
- ١٠٧٩ شرط انتصابه أن يكون مصدرا .
- ١٠٧٩ وفعلًا لفاعل الفعل المعلن .
- ١٠٨٠ ومقارنا له في الوجود .
- ١٠٨٠ غير نوع له .
- ١٠٨٠ انتصابه بإسقاط حرف الجر عند الفارسي وسيبويه .
- ١٠٨١-١٠٨٠ وقيل : انتصب انتصاب المصدر الملاقى في المعنى .
- ١٠٨١ ويكون معرفة ونكرة .
- ١٠٨٢ ولا يكون منجرا باللام إلا مختصا واعتراض الشارح عليه .

المفعول فيه

- الزمان المفعول فيه الفعل ، وتضمن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة
 ٢٣٩ المعنى لا اللفظ .
- الزمان يدل عليه الفعل دلالة تضمن من حيث كان الزمان بعض ما يدل
 ٢٤٠-٢٣٩ عليه لفظ الفعل .
- استدعاء الفعل للمكان التزاما ، لأن كل فعل لابد له من مكان . ٢٤٠
- أقسام ظرف الزمان . ٧١٦
- معنى تصرف اسم الزمان أن يقام مقام الفاعل إذا حذف الفاعل ، وقيل :
 ٧١٧ معنى التصرف أن يستعمل غير ظرف .
- الأمر واحد في الظروف في انصرافها وتصرفها إنما مأخذ كل واحد منهما
 ٧٢٠-٧١٧ السماع .
- غدوة وبكرة ممنوعين من الصرف للتعريف والتأنيث . ٧١٩، ٧١٧
- ٧٢١-٧٢٠ وكذلك سحر . ٧١٩
- يوم وليلة متصرف ومنصرف . ٧٢٠
- عشية إذا أردت بها يوما بعينه منصرفة غير متصرفة . ٧٢٢-٧٢١
- المبهم من اسم المكان : حده . ٧٢٢
- هو أسماء الجهات الست ... ٧٢٢
- فأمام لابد له مما يكون له أمام ، ولذلك سمي أماما لأن ذلك الذي هو له
 ٧٢٢ أمام يؤمه .
- ويدخل في هذا المكان لأنه إنما سمي مكاناً بالتمكن فيه أو بالكون فيه (فعلاً
 ٧٢٢ أو مفعلاً) .
- لا يتعدى إلى المختص من أسماء المكان إلا المتعدي من الأفعال كهدمت
 ٧٢٤-٧٢٣ الدار وبنيت المسجد ...
- ظرف المكان غير المتمكن مثل : سوى وسواء ووسط وبين وعند ودون . ٧٢٤

المفعول معه

- المفعول معه الذي صاحب الفاعل . ٢٤١
- المفعول معه كالمفعول به من وجه ومفارق له من وجه . ٢٤١
- من الأفعال ما يستدعي المفعول معه ، ومنها مالا يستدعيه . ٢٤٢-٢٤١
- إما واجب فيه النصب مثل : جلست والسارية . ١٠٧٧
- وإما مختار فيه مثل : ما صنعت وأباك ، لأنه يجوز فيه الرفع على ضعف . ١٠٧٧
- وإما مختار فيه الرفع مثل : ما أنت وزيد . ١٠٧٧
- وإما مختار فيه الجر مثل : ما لزيد والعرب يشتمها . ١٠٧٧
- وإما مختار فيه النصب بوجه آخر مثل : مالك وزيدا ، بإضمار الملابس . ١٠٨٠-١٠٧٧
- والجر مع ذلك يجوز على ضعف ... ومناقشة ذلك . ١٠٧٩
- العامل فيه : فعل أو ما يعمل على الفعل . ١٠٧٩

الاستثناء

- من أفعال الاستثناء عند الجمهور خلا وعدا المقرونتان بما ، أما الجرمي فإنهما يجوز أن يكونا عنده حرفين مع ما . ٩٩٣
- العلة في كونهما فعلين عند لحاق (ما) لهما أن (ما) تلك مصدرية ، وما المصدرية لا توصل إلا بالأفعال . ٩٩٣
- من المتردد بين الحروف والأفعال (خلا وعدا) العاريتان من (ما) عند الأخفش وأما سيبويه فخلا عنده مترددة بينهما ، والفعلية فيها أكثر ، وعدا عنده فعل ليس إلا . ٩٩٤-٩٩٣
- المتفق على حرفيته ، واختلف في فعليته (حاشا) ، فتأتي فعلا وحرفا عند المبرد والمازني ، ويرى سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر ... ٩٤٤
- المستثنى واجب النصب . ٩٩٦-٩٩٤
- المستثنى واجب الجر . ٩٩٦
- ما جاز فيه النصب والبدل . ٩٩٦
- البدل من الظاهر أحسن . أما البدل من المضمَر في نحو : ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيد ، فالنصب أجود منه لأن البدل إنما هو حمل على المعنى ٩٩٧
- لا يبدل من مضمَر إلا أن يرجع إلى المبتدأ في الحال أو في الأصل . ٩٩٧
- ما جاز فيه الأمران بعد النفي أو النهي أو الاستفهام . ٩٩٧
- ما جاز فيه الرفع أو الجر ، والجر أحسن وهو ما استثنى بلا سيما مثاله : قام القوم سيما زيد ولا سيما زيد . ٩٩٨-٩٩٧
- وحكى غيره النصب في مثل : لا سيما يوما بدارة جلجل . ٩٩٨
- وأرى أن النصب لا يكون بعد (لا سيما) إلا أن يكون المستثنى نكرة لأن انتصابه كانتصاب : على التمرة مثلها زيدا ... والتمييز لا يكون إلا نكرة ، ولا وجه للنصب في المعرفة . ٩٩٨
- ما حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم تقترن به وهو ما فرغ له الفعل . ٩٩٨

* * *

الحال

- ٦٣٩ الفعل لا ينصب حالين .
- ٧٢٦-٧٢٤ حد الحال ومناقشته .
- الحال تكون على وجهين : تكون تبيناً لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له وتكون تبيناً للصفة في حال وجودها بالموصوف ... ٧٢٥
- ضعفت الحال من التكرات لما أمكن فيها المشاكلة بالجرىان على الموصوف في الإعراب ، فضعف غير المشاكلة مع وجودها ... ٧٢٥
- شروط الحال . ٧٣٢-٧٢٦
- إذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال ليفرق بين تقدمه وتأخره في ذلك . ٧٢٦
- ليس من شرط الحال الانتقال إلا أن تكون غير مؤكدة ، فأما إذا كانت مؤكدة فقد تكون غير منتقلة . ٧٢٧
- ادخلوا الأول فالأول أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ... وتوجيه ذلك . ٧٢٨-٧٢٧
- مررت بماء قعدة رجل ووقع أمر فجأة . ٧٢٩
- بينت له حسابه بابا بابا أي مفصلاً ، فهي جامدة في حكم المشتق . ٧٢٩
- الحال اللازمة ، وتوجيه كونها لازمة . ٧٣٠-٧٢٩
- الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول به . ٧٣٠
- ضربي زيدا قائماً في تأويل : ضربي زيدا إذا كان قائماً . ٧٣٠
- لا بد من كون الحال بعد كلام تام أو ما هو في حكم التام . ٧٣١
- ليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم ، لأن المتكلم إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال . ٧٣١
- العامل في الحال ما فيه لفظ الفعل : وهو الفعل أو ما في لفظ الفعل مما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول ٧٣٢
- لا يجوز : ضاحكا زيد القائم ، ولا زيد ضاحكا القائم ... لأنه إذ ذاك من صلة الألف واللام والصلة لا تتقدم على الموصول . ٧٣٢
- لا تتقدم الحال على معمول (أن) لا يجوز : ضاحكا أن يقوم زيد يعجبني . ٧٣٢
- وكذلك إن كان العامل مصدراً لا يجوز ضاحكا قيام زيد أعجبني . ٧٣٣
- خص الألف واللام وأن والمصدر من بين سائر الموصولات والموصولات كلها في ذلك سواء . ٧٣٣

- مما يتمتع فيه تقدم الحال إذ كان العامل واصلا إلى صاحب الحال بحرف
 الجر ، ... وكذلك إذا كانت الحال جملة في أولها الواو ... ٧٣٣
- واو الحال أصلها العاطفة فحفظ عليها حكم أصلها ... ٧٣٣
- ما فيه معنى الفعل لا لفظه كاسم الإشارة والمجرورات والظروف فلا يجوز التقديم . ٧٣٣-٧٣٤
- وقوع الجملة الفعلية حالا . ٧٣٤
- وقوع الجملة الاسمية حالا . ٧٣٤
- إذا خلت الجملة الإسمية من الضمير لزمته واو الحال . ٧٣٥
- الواو تكون مع الفعل الماضي لفظا ومعنى أو معنى فقط . ٧٣٥-٧٣٩
- الواو من روابط الجمل لا من روابط المفردات ، ثم حمل المضارع في ذلك على
 اسم الفاعل لجريانه عليه . ٧٣٥-٧٣٦
- قمت وأصلك عينه ... التقدير : وأنا أصلك عينه ، لأنه قد كثر مجيء المبتدأ بعد
 هذه الواو ، فجاز إضماره إذا فهم معناه . ٧٣٦
- قولهم : جاء زيد يده على رأسه جيد جدا ، لأن الحال فيه مرتبطة بصاحبها
 الضمير الذي فيها ، وعليه قول الشاعر :
- نصف النهار الماء غامره ... ٧٣٦
- مناقشة الزمخشري في زعمه أن الاختيار في هذا النوع أن يأتي بالواو ... ٧٣٧-٧٣٩
- مجيء (قد) مع الماضي لفظا ومعنى مقدرة . ٧٣٩

التمييز

- ٩٠٩ التمييز ليس حقه أن يكون بالمشتقات إنما حقه أن يكون بالجوامد .
- ١٠٠٧ التمييز المنتصب عن تمام الكلام وهو إما فاعل وإما مفعول به .
- ١٠٠٧ المنتصب عن تمام الاسم وهو ضريان ...
- ١٠٠٧ إما بالنون ، هم الطيبون أخبارا ، وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية أو الجمع .
- ١٠٠٨ وتلزم النون فيما يشبه الجمع نحو : عشرين وثلاثين وأربعين ..
- القسم الثالث : مما انتصب عن تمام الاسم بالإضافة نحو : عندي ملء
- ١٠٠٨ الإناء عسلا لأنك لا تقول : عندي ملء عسل .
- كل موضع يثبت فيه التمام لزم نحو : ملء الإناء عسلا أو لم يلزم نحو :
- ١٠٠٨ قفيزان شعيرا لأنك تقول : قفيزا شعير .
- ١٠٠٨ إن دخلت عليه (من) لزم الجر نحو : عندي ملء الإناء من عسل .
- ١٠٠٨ وإذا سقط ما به التمام لزم الجر مثله : عندي رطل زيت .
- ١٠٠٨ وقد ألزموا حذف ما به التمام يعني التنوين والنون إلا في الضرورة .
- ١٠٠٩ حذفوه في عشر كلمات من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف .
- ١٠٠٩ ونون التثنية يعني في تثنية مائة وألف .
- كل ما انتصب من التمييز عن تمام الاسم مفرد . اعترض عليه الشارح
- ١٠١٠-١٠٠٩ بنحو : عندي ملء الدار رجالا ، وملء الدار أمثالك .
- كل ما انتصب عن تمام الكلام فجائز أن يجيء جمعا مثاله : طبنا نفسا
- ١٠١٠-١٠٠٩ وأنفسا

العدد

- مداره على اثنتي عشرة كلمة من واحد إلى عشرة ومائة وألف . ٩٢٣
- لغة العرب أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه إن أرادوا الأفراد فيقولون : رجل أو غلام أو كتاب ، ولا يقولون : واحد كُتِبَ ... ٩٢٣
- يقال : واحد كُتِبَ واثنَا كُتِبَ في الضرورة . ٩٢٣-٩٢٤
- إذا أرادوا التثنية ثنوا ذلك الواحد . ٩٢٤
- قالوا : ثلاثة في المذكر وثلاث في المؤنث ، وأضافوه في الأكثر إلى جمع القلة مثل : ثلاثة أكَلَب لأن ثلاثة لا يعين المعدود ، وإن نصب على العدد فأضافوه إلى النص على العدد النص على المعدود ... ٩٢٥
- ثلاثة كلاب ... وضعوا جمع الكثرة موضع جمع القلة . ٩٢٥-٩٢٦
- يضاف إلى جمع القلة إن كان للاسم المعدود ، استظهر على مثل : ثلاثة دراهم لأنه لا جمع قلة لدرهم وكذلك ما أشبهه . ٩٢٧
- رفعه إليهم ما يضاف إليه العدد من التذكير . ٩٢٧
- أسماء الأعداد موضوعة على التانيث . ٩٢٧
- إن شئت قلت : أول العدد مؤنث . ٩٢٧
- بناء النيف في أحد عشر وبابه . ٩٢٧
- مركب مع ما قبله فكان العقد فيه مع ما قبله كلها التانيث مع ما قبلها . ٩٢٨
- هذه الأسماء المركبة كلها تضاف فتقول : أحد عشرك وثلاثة عشرك وأربعة عشرك إلا اثني عشر فلا تقول : اثنا عشرك . ٩٢٨
- فتح آخر العقد طلبا للتخفيف لأن الاسمين قد صارا بمنزلة اسم واحد . ٩٢٨-٩٢٩
- الأوجه الجائزة في ياء ثماني عشرة : ١ - الفتح ، ٢ - الإسكان ، ٣ - حذف الياء وفتح النون . ٩٢٩
- إذا كان المعدود فيه نوعا من العدد مثل : ثلاثمائة ، وثلاثة آلاف . ٩٣٠
- قولهم : ثلاثمائة الأصل : مئات ومئين ومئون ، لكن رفضوه إلا في الشعر . ٩٣٠

(اسم الفاعل المشتق من العدد)

- ٩٣١ لأنه ينصب فاعل المشتق من اسم العدد موافقه .
 ٩٣١ لأنه يلزم أن يكون فاعلا مفعولا .
 إنما وجب ذلك لأنه إنما ينصب بمعنى الفعل المستقبل أو فعل الحال ، فيكون
 المعنى هذا يثلث الثلاثة وهو أحد الثلاثة ، فيكون فاعلا لأنه فاعل يثلث ،
 ومفعولا لأنه أحد الثلاثة التي هي مفعولة .
 ٩٣١ يلزم عنه إذا أضيف أن يضاف كاسم الفاعل .
 ٩٣٢-٩٣٣ ولا يلزم ذلك في رابع ثلاثة ، لأن الرابع ليس أحد الثلاثة ...
 ٩٣٣ قلت : حادي عشر أحد عشر ، وحادية عشر إحدى عشر أتى بالاسمين
 مفتوحين ، وليس المذكر في ذلك كالمؤنث ، لأن المذكر من ذلك يجوز
 تسكين يائه .
 ٩٣٣ وحادي هذا معرب ، لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا .
 ٩٣٤ من نوع أحد مع حادي أعرب ، لأن ثلاثة أسماء لا تكون اسما واحدا .
 ٩٣٤

(مما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى)

- ٩٣٥ كل اسم جمع لما يعقل فالأعم فيه التأنيث .
 ٩٣٦-٩٣٥ قد جاء في اسم الجمع الذي هو لئلا يعقل ما هو مذكر .
 ٩٣٦ كل اسم جمع هو لئلا يعقل يقع على الذكور ممن يعقل فالأعم فيه التذكير ...
 ٩٣٦ اسم الجنس الجمعي إذا أريد به الجنس كان مذكراً .
 ٩٣٧ وإذا أريد به الجمع كان مؤنثاً .
 ٩٣٧ وربما غلبوا عليه إرادة الجمع فجاء مؤنثاً لا غير .

(باب كم)

- لا يعمل فيها ما قبلها إلا ان يكون حرف جر متعلقا بما بعدها ، أو اسما مضافا
 كذلك يعمل فيه ما بعدها . ٩٣٩
- يجوز حذف التفسير معها إذا كان ثم ما يدل على ذلك ، فإن لم يكن ثم ما يدل
 عليه لم يجوز الحذف . ٩٣٩
- مفسر الاستفهامية لا يكون إلا مفردا ومفسر الخبرية يجوز فيه الأمران . ٩٣٩
- تحمل الخبرية على الاستفهامية في نصب مفسرها سواء كان مفردا أو جمعا . ٩٣٩
- الاستفهامية تنخفض ما بعدها بإضمار (من) . ٩٤٠-٩٣٩
- يختار النصب في الخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها بالظرف إلا في الشعر . ٩٤٢
- يذهب يونس جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في غير الشعر . ٩٤٢
- لا يجوز الفصل بغير الظرف وإبقاء الجر عنده البتة ، وهو جائز عند بعضهم
 يعني الكوفيين . ٩٤٤-٩٤٢

* * *

النداء

- ٢٨١ المنادى منصوب بفعل لازم إضماره .
- ٢٨١ (يا) تكون تنبيها لكل من سمعها .
- وجه منع أن يكون الناصب (يا) لوجهين :-
- ١ - إن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة .
- ٢ - أنها لو كانت عاملة لاتصلت بها الضمائر .
- ٢٨٣-٢٨٢ (أي والهمزة) وهما للقريب المصغى إليك عند المؤلف .
- ٩٤٩ (أي) عند سيبويه للبعيد مسافة وحكما .
- ٩٤٩ (وا) للبعيد مسافة وحكما .
- ٩٥٠-٩٤٩ تقع (يا) في المرتبة الأولى .
- ٩٥٠ لا تقع الهمزة وأي في مرتبتها للبعيد مسافة أو حكما .
- ٩٥٠ شرط الاسم الذي تدخل عليه هذه الحروف في الأعم ألا تدخل عليه الألف واللام .
- ٩٥٠ استطهر على نحو يا الله ، وعلى بعض ما ورد في الشعر .
- ٩٥١-٩٥٠ لا يحذف حرف النداء عن اسم يصح أن يوصف به .
- ٩٥٢ حكم الاسم المنادى إن تعرف بالنداء أو قبل النداء .
- ٩٥٣ حكمه إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف .

أحكام تابع المنادى

- النعته وعطف البيان والتوكيد إذا أتبعته المنادى المضموم جاز الرفع والنصب ... ٩٥٤
- إذا كانت مفردات غير مضافات أو ما في حكمه سوى أي . ٩٥٤
- حكم المضاف تخفيفاً حكم المفرد . ٩٥٤
- الخلاف في الاسم إن كان مما يمكنك أن تحذف منه الألف واللام . ٩٥٥-٩٥٧
- حكم البدل والمنسوق القابل لحرف النداء لحكم كليهما حكمه مباشرة النداء . ٩٥٧
- حكم تابع التابع في يا أيها الرجل ذو الجملة . ٩٥٨-٩٥٩
- يا زيد زيد عمرو ، إذا ضمنت الأول من الأسمين نصبت الثاني من أربعة أوجه هي : البدل وعطف البيان والنداء المستأنف والنصب بإضمار فعل ، وأجاز السرياني وجها خامسا وهو أن يكون نعنا . ٩٦٣
- وإذا نصبت الأول فمن وجه واحد على تأويلين . ٩٦٣-٩٦٤
- وينتصب الثاني على أحد التأويلين من أربعة أوجه هي الأربعة المتقدمة . ٩٦٤

الاستغالة

- ٩٥٣ إن كان مستغاثا به فهو مجرور لفظا أو تقديرا أو حكما ...
- ٩٥٣ ويختص المستغاث به والمندوب بمجاز لحاق الألف في آخره .
- ٩٦١ المستغاث به من المنادى والمتعجب منه مجرور .
- ٩٦٢-٩٦١ ما لم يكن آخره الألف أو معطوفا على مثله غير مكرر معه حرف النداء .
- ٩٦٢ حكم اللام مع المستغاث به والمتعجب منه حكمها مع المضمر ، أي أنها مفتوحة .

الندبة

- ٩٦٧،٩٥٣ يختص المندوب بجواز لحاق الألف في آخره .
- ٩٦٧ إن كان مضافا فموضعها آخر المضاف نحو : يا عبد العزيزاه .
- ٩٦٧ وإن كان موصولا فموضعها آخر الصلة ...
- ٩٦٧ أو مشبها للمضاف نحو : واضربا زهداه .
- أو موصوفا فموضعها آخر الصفة على رأي يونس وآخر الموصوف على رأي سيبويه ...
- ٩٦٧ خشية التباس المذكر بالمؤنث
- ٩٦٨ خشية التباس التثنية بالجمع ...
- ٩٦٨ إذا لم تخف ذلك فتحت لها الحركة ...
- ٩٦٨ إذا ألقى التنوين أو ساكناً لم يتحرك ...

* * *

الترخيم

- ترخيم (إسحار) اسم رجل عند سيبويه بفتح الراء .
 ١٠٤١، ٤١٤
 من شروطه : أن يكون مفردا .
 ٩٦٥
 إن كان فيه هاء التأنيث لم تشترط العلمية ولا الزيادة نحو : ثبة وعدة ...
 ٩٦٥
 المحذوف إما حرف وإما حرفان .
 ٩٦٥
 الزيادتان هما زيادتها التثنية ، أو جمعي السلامة أو ألفا التأنيث ، أو الألف والنون
 في فعالن وياء النسب وما أشبه ياءيه أو الاسم بهما خمسة أحرف أو أكثر .
 ٩٦٥-٩٦٦

حروف الجر

- يطلب النحويون أبدا في كل حرف جر أن يكون في الكلام فعل أو اسم فعل
يتعلق به الجار . ٢٢٢
- لا بد لكل مجرور من فعل يتعلق به أو معناه . ٢٢٢
- وجه شذوذ : لولاك لفعل وقول الشاعر :-
لعل أبي المغوار منك قريب
- لأنه ليس في الكلام فعلا يتعلقان بهما . ٢٢٣-٢٢٤
- الحروف الجارة لابد فيهما من إضافة الفعل أو معناه إلى الاسم . ٢٢٣، ٧٨٢
- أصل عمل الحروف الجر . ٧٨٢، ٨٠٧
- حروف الجر منها ما لا يكون إلا حرف جر ، ومنها كثير يكون حرفا وفعلا وحرفا
واسما ... ٨١٥
- مُن في القسم مثل مَن ربي إنك لأشهر . ٨١٦
- حاشا حرف جر عند سيبويه ، وأجاز الأخفش وأبو العباس أن تكون فعلا . ٨١٦-٨١٧
- المشترك بين الفعلية والحرفية خلا وعدا والأشهر فيهما الفعلية ، ولم يعرف سيبويه
الخفض بعدها ، إنما حكاه الأخفش . ٨١٧
- عن وعلى وكاف التشبيه تكون حروفا وأسماء أخرى وشواهد اسميتها . ٨١٧-٨١٨
- دلالة (مِن) على ابتداء الغاية . ٨١٨-٨١٩
- زيادتها لبيان استغراق الجنس أو تأكيده . ٨١٩-٨٢٠
- زيادتها في الإيجاب عند بعض البغداديين وهو مؤول عند البصريين على أن
الفاعل مضمر . ٨١٩
- دلالة (في) على الوعاء وقد يدخلها معنى (على) ورأي الشارح . ٨٢٠
- رب رجل صالح قد لقيت ، جواب لمن قال : ما لقيت رجلا صالحا . ٤٥٧
- (رب) قد يكون لتقليل ذات الشيء ، وقد تكون لتقليل نظيره . ٨٢٠
- قد تكون للتكثير عند الكوفيين ، وغلط فيها من غلط فظنها لا تكون إلا تكثيرا . ٨٢١
- لا تعمل في معرفة إلا المضمر المبهم المفسر بواحد منصوب ... ٨٢١
- رب رجل وأخيه لقيته ... الضمير عند النحويين نكرة من حيث كان المعنى رب
رجل وأخي لأجل لقيت ... ووجه ذلك ٨٢٢-٨٢٤
- جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة ، ثم اعتذر عن كونهم حكموا
لهذا الاسم بحكم النكرة ، فإن هذه الإضافة تحيى بمعنى الانفصال ... ٨٢٣

- ٨٢٣-٨٢٥ نعت معمول (رب) ...
- ٨٢٥ عامل (رب) يحذف معها كثيرا .
- إذا لحقت (ما) (رب) ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية ، وعند سيبويه إذ
- ٨٢٥ ذاك مختصة بالجملة الفعلية ...
- ٤٥٧ ربما جواب لقول مقدر بالفعل الماضي .
- ٨٢٥ شاهد مجيء الجملة الاسمية بعد (ربما) .
- ٧٢٨-٨٢٦ ينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية ... شواهد ذلك ...
- ٤٥٨، ٨٢٨ الفعل بعدها لا يكون إلا ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فقط .
- ٨٢٨ معاني الباء .
- ٨٣١٨٣٠ تزداد في الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر في الأعراف .
- معنى كون الحرف زائدا أي أنه يفيد الكلام بدخولها ما يفيد به خروجها ، والشئ
- ٨٣١ إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد .
- ٨٣٢ معاني اللام .
- ٨٣٣ يلزم اللام معنى التعجب في باب القسم والنداء والاستغاثة .
- ٨٣٣ القسم الذي فيه معنى السؤال كقوله : بالله ربك إن دخلت
- من جعل (مُن) تلخيص أئمن ليس بشيء لأنه كان يلزم أن ترفع نونه كما ترفع نون
- ٨٣٤ أئمن .
- ٨٣٤ حكى الانخفش (ترب الكعبة) .
- ٨٣٤ (من) تدخل على الرب ، ولا تدخل على غيره .
- (مُن) الله : انبغى أن تكون تلخيص أئمن بخلاف (من) الله إنما هي لغة في (من)
- ٨٣٥-٨٣٤ المكسورة الميم لما قدمناه ...
- ٨٣٥ (لولا) حرف جر يجر المضمر عند سيبويه ، وشواهد ذلك .
- الأنخفش يرى أن المضمر في (لولاك) في موضع رفع ، وضع ضمير الخفض
- ٨٣٦ موضع ضمير الرفع كما وضع ضمير الرفع موضع ضمير الخفض نحو أنت كأنا
- ٨٣٧-٨٣٦ معاني حتى .
- ٨٣٧-٨٣٦ مناقشة المؤلف في دعواه أنها تكون بمعنى (كي) ...
- إذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجزوء بعدها إلا في تأويل (كي) نحو : كلمته
- ٨٣٧ حتى يأمر لي بشيء .
- ٨٣٨ إذا كانت بمعنى (إلى) جرت الاسم الصريح وما في معناه .
- حتى لا تجز المضمر فلا تقول : حتاه ولا حتاك استغناء عنه بغيره مما هو
- ٨٣٩ في معناه .

- الفرق بين حتى وإلى ، ومناقشة المؤلف في ذلك . ٨٤٠-٨٤١
- يجوز أن تكون الكاف في صلة الموصول اسما بمعنى (مثل) ، ولكنه قبيح لحذف
العائد المبتدأ . ٨٤١
- الكاف إذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفا لأن الأسماء لا تزداد ... ٨٤١
- مذهب الأخفش في اسميتها بمعنى (مثل) والرد عليه . ٨٤١-٨٤٢
- مذ ومنذ يكونان حرفين جارين إذا انجر ما بعدهما . ٨٤٩
- يكونان مع الماضي جارين بمعنى (من) ما رأيته مذ يوم الجمعة . ٨٤٩
- وتكون مع الحاضر بمعنى (في) نحو : ما رأيته مذ يومنا ، وهذا تقريب . ٨٥٠
- ما رأيته مذ قام زيد ، قال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية
والمعنى مذ زمن قام زيد ... وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى
الفعل أو إلى الجملة الاسمية ... ٨٥١
- الجر بإضمار الجار من غير عوض قليل وهو ضعيف في القياس . ٨٦١

القسم

- ٨٦٤ القسم جملة خبرية في الأصل تؤكد بها جملة خبرية في الحال .
- ٢٢٥ من الجمل ما ليس بنام كالجمل الأولى من جملتي القسم وجوابه .
- ٨٥٣ القسم جملة لأن قولك والله أصله أن يتعلق بفعل محذوف وأصله أقسم بالله .
- ٨٥٣ يؤكد بها الجملة التي أوجب بها القوم .
- ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء أي لا تكفي الجملة الأولى دون الثانية ولا الثانية دون الأولى ، فتصير الجملتان كالجمل الواحدة .
- ٨٥٣ الاعتراض على هذا بقولهم : لقد قام زيد دون قسم كقوله : لقد كان في حول ثواب ثبوته ... فالجملة الثانية في هذا قد اكتفت دون الأولى ثم الرد على الاعتراض .
- ٨٥٣-٨٥٤ مجيء الجملة الأولى اسمية في مواضع كثيرة نحو : آمين الله لأفعلن ، علي عهد الله لأفعلن بخلاف الشرط والجزاء فقد جاءت اسمية في موطن واحد وهو إذا كانت أداة الشرط لولا .
- ٨٥٤ حذف إحدى الجملتين في القسم .
- ٨٥٤ كما تحذف إحدى الجملتين في الشرط والجزاء .
- ٨٥٥ المقسم به المجرور ما لفظ معه بأحد حروف القسم نحو والله لقد كان كذا .
- ٨٥٥ لا ها الله ذا ، جعلوا (ها) عوضاً من حرف القسم فإذا أدخلت (ها) لم يكن إلا الجر ولولا ذلك لنصب المقسم به ورفع
- ٨٥٥ الله لتفعلن ، ألف الاستفهام عوض عن حرف القسم ، ودليل كونه عوضاً أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ...
- ٨٥٦ أفأفعلن لتفعلن ، قطع همزة الوصل عوض عن حرف القسم ، ودليل العوضيّة تعاقب قطع همزة الوصل مع حرف القسم
- ٨٥٦ إذا أعزى المقسم به من حروف القسم والعوض جاز النصب والجر نحو : الله لأفعلن بالنصب ، وحكي : الله لأفعلن بالجر ...
- ٨٥٧ الرفع في هذا الباب على حذف الخبر وحذف الذي لم يستعمل إظهاره .
- ٨٥٧ النصب فيه إنما يكون على ناصب لا يستعمل إظهاره .
- مذهب أبي بكر بن طلحة من أن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي وأمين الله قسمي خطأ وجه ذلك ورد الشارح عليه .

- النصب فيه الوجه ٨٦١
- ما جاز فيه الرفع والنصب وهو ما عري من الحروف والعوض ... ٨٦٢-٨٦١
- النصب أوجه لأنه أقرب إلى أصل الباب من الرفع . ٨٦٢
- ما لازم الرفع هو أئمن لأنه سمع كثيرا على وجه واحد وهو الرفع ... واللغات فيه . ٨٦٢
- ما لازم النصب (عمرك وقعدك) . ٨٦٣-٨٦٤
- صور جواب القسم . ٨٦٤-٨٦٥
- والله ليقومن زيد على رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون والله ليقوم زيد والله يقومن زيد . ٨٦٦-٨٦٥
- توسط (قد) بين اللام والفعل الماضي ظاهرة أو مقدرة . ٨٦٦
- حذف اللام إذا طال الكلام . ٨٦٧
- حذف جملة القسم في نحو : لا أفعل ذلك عوض العائضين ، ولا أفعل ذلك دهر الداهرين ... ٨٦٩
- عوض لأفعلن ، معناه عوض العائضين ثم قطع عن الإضافة وبني على الضم . ٨٦٩
- وكذلك : جبر لأفعلن ... ٨٦٩
- الظرف إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ، ولكنه قدم توطئة لمجيء الجواب دون قسم . ٨٧٠

الإضافة

- ٢٢٣ الخفض لا يكون إلا بالإضافة وإن كان الخفض يكون بحرف الجر .
- ٤٣٤ أصل الإضافة بالإضافة التي هي بمعنى اللام أو من .
- ٨٤٢ تقدر باللام مثل غلام زيد .
- ٨٤٢ تقدر بمعنى (من) مثل : خاتم حديد .
- المراد بقوله : إن الإضافة بمعنى (من) أو (اللام) أنها بمعناها فيما ترد به اللام أو
- ٨٤٣ من من المعنى الذي وضعاً له كما أدته .
- إضافة الصفة إلى فاعلها كقولك : مررت برجل قائم الأب ، ومررت برجل
- ٨٤٣ حسن الوجه .
- إضافة الصفة إلى ما هو كالفاعل : ما هو كالفاعل في اللفظ هو المفعول الذي
- ٨٤٣ لم يسم فاعله نحو : مضروب الغلام .
- لا يصح إضافة الصفة إلى فاعلها في اللفظ أصلاً ، وإذا أضيفت إليه فإنما
- تضاف إليه بعدما ينصب على التشبيه بالمفعول به ، ليكون المضاف
- ٨٤٣ غير المضاف إليه .
- ٨٤٣ وإضافة الصفة إلى مفعولها مراداً بها الحال أو الاستقبال .
- إضافة أفعل إلى جنسه مراداً فيه معنى (من) محضة عند سيبويه ، وهي
- ٨٤٤ غير محضة عند المؤلف وقوم من المتقدمين كأبي علي الفارسي .
- ٨٤٤ حكم الاسم المضاف بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة .
- ٨٤٤ ما لا ينصرف إذا أضيف انجر وانصرف .
- ياء المتكلم تحرك وهو الأصل ، لأن الاسم الذي على حرف حقه أن يكون
- ٨٤٥-٨٤٤ متحركاً لا ساكناً ، لأن سكونه نهاية الإخلال به .
- ٨٤٥-٨٤٤ الأوجه الجائزة في (ياء) المتكلم المضاف إليها .
- حكم ياء المتكلم إذا كان ما قبلها (ياء) مكسوراً ما قبلها أو مفتوحاً الإدغام . ٨٤٦-٨٤٥
- حكم ياء المتكلم إذا كان ما قبلها (واو) مضموماً ما قبلها أو مفتوحاً ، جعل
- ٨٤٦ الضمة كسرة وقلب الواو ياء ثم الإدغام في ياء المتكلم .
- (أخوك) وبابه تحذف واوه ومعاقبتها يعني الألف في النصب والياء في الخفض
- ٨٤٦ فنقول : أخي وأبي وحيي .
- ٨٤٧ قلب واو (فوك) فنقول : هذا في .

(ذو) بمعنى صاحب لا يضاف إلى مضمَر . ٨٤٧

وضع (ذو) في كلام العرب على أن تصير أسماء الأجناس التي لا يوصف بها

نحو مال أو فضل أو علم موصوفاً بها والمضمَرات ليست بأجناس . ٨٤٧
إن كان آخر الاسم ألفاً جاءت الياء بعدها مفتوحة هذا مولاي ، ولك أن تقلبها

ياء . ٨٤٧-٨٤٨

إسكان الياء بعد الألف شاذ مثل (ومحيائي) في قراءة من سكن ياء محيائي ٨٤٨

إعمال المصدر

- ٩١٥ يعمل المصدر إذا كان بدلا من اللفظ بفعله .
- ٩١٥ إذا لم يكن بدلا من اللفظ بفعله فشرطه أن يقدر بأن والفعل .
- ٩١٦-٩٢٠ الفرق بين المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة .
- لا يلزم مع المصدر ذكر الفاعل ، ولا بد في اسم الفاعل والصفة المشبهة من
- ٩١٦ الفاعل مضمرا أو مظهرا .
- ٩١٧-٩١٦ الفرق بين المحذوف والمضمر .
- ٩١٧ المصدر يستغني عن الفاعل حيث لم يبين له .
- المصدر إذا أضيف إلى المعرفة تعرف على كل حال بمعنى أو المستقبل أو الحال
- ٩١٨ بخلاف اسم الفاعل ، لأنه تفتقر أحكامه ... ولا الصفة فإن إضافتها غير محضة .
- أقوى عمل المصدر عمله منونا ثم معرفا بالإضافة ثم معرفا بالألف واللام بخلاف
- ٩١٨ اسم الفاعل لأن أقوى عمله إذا كان معرفا بالألف واللام .
- ٩١٩ المصدر ليس وصفاً ، واسم الفاعل والصفة المشبهة وصفان .
- لا يفتقر في كونه عاملا إلى الاعتماد ، وكل واحد من اسم الفاعل والصفة المشبهة
- ٩١٩ يفتقر إلى الاعتماد .
- المصدر لا يعتبر الزمان في إعماله ، واسم الفاعل والصفة المشبهة يعتبر الزمان في
- ٩٢٠ إعمال كل واحد منهما .
- ٩٢٠ المصدر يضاف إلى فاعله ، واسم الفاعل المتعدي لا يضاف إليه .
- وفارق المصدر العاري من الألف واللام مطلقا اسم الفاعل العاري من الألف
- ٩٢٠ واللام مطلقا ...
- ٩٢٠ منع تقدم معموله عليه بخلاف اسم الفاعل .
- يفارق المصدر واسم الفاعل الصفة المشبهة في أنه ينصب المفعول به وأنه يعمل
- ٩٢٠ في الأجنبي ...
- ٩٢١ يجوز في تابع ما يضاف إليه الحمل على اللفظ والحمل على المعنى

المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان

- ١١٤٣ ما كان منه معتل الفاء بالواو يلزم مَفْعَلاً بالكسر مثل : المَوْعِد والمَوْزِن .
- ١١٤٣ ما كان منه على فَعَل معتل اللام فإنه يلزم مَفْعَلاً بالفتح مثل : مَرْمَى وَمَذْعَى .
- ١١٤٣ إذا كان معتل العين واللام يلزم الفتح في الأمر العام مثل مأوى .
- ١١٤٣ وكذلك إذا كان معتل الفاء واللام مثل : مَوْقَى ومولى .
- ١١٤٤ ما كان على فَعَل يَفْعَل وفَعِل يَفْعَل وفَعُل يَفْعُل فإنه في الأمر العام يلزم الفتح .
- ١١٤٤ شذ المَنْبُت والمَمْجُز بالكسر فيهما .
- ١١٤٤ المَوْجِل من وَجَل فيه الوجهان الفتح والكسر .

اسم الفاعل

- أمثلة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ما لم يكن ثم مانع من الإضافة ٨٧٧
 منع إضافته إلى الفاعل سواء كان متعديا أو غير متعد . ٩٣٢
 حذف النون في التثنية والجمع للإضافة . ٨٨٣، ٨٧٧
 وجوب نصب المفعول به لاسم الفاعل . ٨٧٨-٨٧٧
 جواز نصب المفعول به وجره . ٨٧٤
 الخلاف في نصب المفاعيل الباقية إن كان للفعل أكثر من مفعول واحد :
 أ - مذهب الفارسي وجماعة أن الواحد منصوب باسم الفاعل وما زاد عليه منصوب بإضمار فعل .
 ب - مذهب السيرافي واختيار الشارح أن المنتصب إنما نصبه اسم الفاعل ، وإن كان بما مضى لما فيه من معنى الفعل . ٨٧٩
 العطف على المجرور لك فيه وجهان مثل : هذا ضارب زيد أمس وعمرو وعمرا . ٨٨٠
 مذهب أبي العباس أن المعتبر عنده في الحمل على اللفظ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه أو في قوته وسيوويه لا يعتبر ذلك ، لأنه يجوز في المعطوف عنده ما لا يجوز في المعطوف عليه . ٨٨٢-٨٨٠
 الواهب المائة الهجان وعيدها
 عيدها في قوة وعبد المائة.... ٨٨٢-٨٨١
 إضافته غير محضة أي غير معرفة لأنه لا يجتمع على اسم واحد تعريفان . ٨٨٣
 لا يتعرف اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال بالمضاف إليه وإن كان معرفة ٨٨٣
 اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال المقترن بالألف واللام حكمه حكم الماضي ، من وجوب نصب المفعول به أو جوازه وجواز خفض . ٨٨٤-٨٨٣
 شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من الألف واللام . ٨٨٤
 اسم الفاعل والصفة لا يستغنيان عن الفاعل ، ووجه عدم استغنائهما عنه ... ٩١٧

الصفة المشبهة باسم الفاعل

- ٨٨٥ الفرق بين الصفة المشبهة باسم الفاعل واسم الفاعل .
يقبح فيها : مررت برجل حسن وجهه ، بإضمار الرجل في حسن وإيضماره
- ٨٨٦ في الوجه المنصوب بعد ذلك الذي هو معمول الصفة .
قوله : إنها تقبح يقتضي جوازها على القبح ، وليس ذلك على مذهب البصريين
- ٨٨٦ ولا أذكر أن أحداً من الكوفيين قبحه بل أجازوه على الإطلاق .
كل مسألة تكرر فيها الضمير غير جائزة إلا في الضرورة عند البصريين ،
والكوفيون يجوزون ذلك ، وجوازه على قبح هو الذي يأتي عليه كلام المؤلف ...
- ٨٨٧ حذف الضمير من المسألة قبيح لأن أصل الحذف للرباط إنما هو للصلة
لا للصفة .
- ٨٨٧ إذا اشتملت الصفة على الضمير تبعت الموصوف ثنية وجمعا
إن خلت منه لم تتبعه ثنية وجمع سلامة في الأجود استظهاراً به على لغة أكلوني
- ٨٨٨ البراغيث .
التكسير أجود من الأفراد عند المبرد ، قال بعضهم : الصحيح أن التكسير أجود
من جمع السلامة لا من الأفراد .
- وقال آخرون : التكسير أجود من الأفراد لأنه الذي عليه المعنى ولا قبح
فيه لأن المكسر كأنه مفرد .
- ٨٨٨ إن أمكن التكسير ، لأن من الصفات ما لا يجمع جمع التكسير نحو :
مررت برجل منطلق أبوه .
- ٨٨٨

باب نعم وبئس

- ٩٠٣ نعم وبئس أصلهما (فعل) .
 ٩٠٣ فعل قد يسكن وسطه تخفيفاً .
 معنى التخفيف أن الكسرة والضمة مستقلتان ، ولذلك يقولون في : ظَرَفَ
 ٩٠٣ ظَرَفَ ، وفي عَضُدَ عَضُدَ ، كما يقولون في : عَلِمَ عَلِمَ ، وفي كَتِفَ كَتِفَ
 ٩٠٣ فإن كان العين حرف حلق فلك فيه أربع لغات ...
 ٩٠٥-٩٠٤ أحوال فاعل نعم وبئس .
 ٩٠٥ مجيئة نكرة مضافة إلى مثلها .
 قد يكون مضمرًا يفسره ما بعده لفظاً ومعنى والأكثر في استعمال هذا
 ٩٠٥ المضمر ألا يثنى ولا يجمع ، وتثنيته وجمعه قليل .
 ٩٠٦-٩٠٥ لابد من ذكر الممدوح لفظاً أو نية .
 ٩٠٦ شرط الممدوح أن يصدق عليه اسم الفاعل .
 ٩٠٦ إن جاء ما يوهم ذلك تؤول على حذف المضاف .
 ٩٠٧-٩٠٦ ويجوز المفسر مع المظهر تأكيداً عند المبرد والفارسي ، ولا يجوز عند سيبويه .
 ٩٠٧ التفسير واجب إن أضمر الفاعل .
 ٩٠٧ مما يفسر به المضمر (ما) النكرة غير الموصوفة .

باب حبذا

- (ذا) في هذا الموضع لا يتغير أي لا يؤنث ولا يجمع ، ولا يفصل حرف التنبيه
 ٩٠٩ بينه وبين (حب) بل يبقى على حالة واحدة في ذلك كله .
- (حبذا) جرى مجرى المثل ... يعني أنه إنما وضع عبارة عن المحبة على مناقضة
 ٩٠٩ بغض ثم نقل بعد ذلك إلى معنى المدح .
- ما انتصب بعده من نكره فتفسير للمبهم مثاله : حبذا رجلا زيد ، وحبذا راكبا
 ٩٠٩ عمر .
- ٩٠٩ قيل في المشتق إنه حال .
- التمييز أمدح في المشتق من الحال ، والحال فيه أحسن في كلام العرب ، لأن التمييز
 ٩٠٩ ليس حقه أن يكون بالمشتقات ، إنما حقه أن يكون بالجوامد .
- اعتذاره عن الجمع بين التفسير والمفسر ، والمفسر هو (ذا) اسم ظاهر . ٩٠٩-٩١٠
- الظاهر في هذا الباب بمنزلة المضمر من جهة إيهامه ، فلذلك جمع بينهما كثيرا
 ٩٠٩ في هذا الباب ، كما يجمع بين المضمر وتفسيره كثيرا .
- ٩١٠ المبهم قد يسد مسد المضمر .
- كل فعل على (فَعَل) فالعرب قد تسكن وسطه مثاله : كَرَّمَ وَكَرَّمَ ، قال الشارح :
 وتخصيصه الفعل بذلك دون الاسم غير جيد ، وأجود منه إطلاق القول فيما
 ٩١٠ كان على فَعَل من اسم أو فعل .
- ٩١٠ إن كان فعلا في معنى المدح كحبذا استجازوا فيه النقل .

التعجب

- ٨٨٩ التعجب له لفظان .
- التعجب قد يكون بغير هذين اللفظين نحو : لله دره من رجل ونحو : كفى بزيد فارسا وما أشبه ذلك مما هو تعظيم للمذكور ، فإنه تعجب منه في المعنى . ٨٨٩
- شروط صياغة فعل التعجب . ٨٨٩-٨٩٠
- استظهر على نحو : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ، وما أفقره . ٨٨٩
- التعجب مما اختل شرطه . ٨٩١
- التعجب مما انحرم شرط الدوام فيه بكان . ٨٩١
- عدم تقدم المنصوب بأفعل عليها أو عليها وعلى (ما) .. ٨٩١
- عدم تقدم المجرور على (أفعل) . ٨٩١
- الخلاف في الفصل بينهما وبين معموليهما المنصوب والمجرور . ٨٩٢
- المجرور بالباء بعد أفعل فاعل على رأي البصريين ، ورأي الكوفيين أنه في موضع نصب ... ٨٩٢-٨٩٣
- في (أفعل) ضمير لا يختلف لاختلاف المخاطب ... ٨٩٣
- الباء لازمة في الأكثر . ٨٩٤
- إعراب (ما) نكرة تامة غير موصوفة عند سيبويه ، وعند الأخفش موصولة والخبر محذوف . ٨٩٤

التفضيل

- شروطه
- ٨٩٤ صياغته مما اختل شرط بناء (أفعل) التي للتفضيل من كَثُرَ وسُرْعَ اللذين يقال
منهما ، وأجره على الموصوف مضمرا فيه ضميره نحو : مررت برجل أكثر
انطلاقا منك وهذا رجل أسرع موتا من فلان .
- ٨٩٥ ينصب مصدر الفعل على التمييز .
- ٨٩٥ تقرن (من) بالمخاطب الذي تفضل عليه غيره في كثرة الانطلاق .
- ١١٣٣،٣٠٦ عدم تشية اسم التفضيل المقرون بمن .

* * *

النعت

- ٦١٥ الغرض من النعت .
- ٦١٥ شروط النعت .
- ٦١٥ مررت برجل ذي مال في حكم مالك مال أو صاحب مال .
- ٦١٦ النعت يتبع المنعوت في ماله من الأفراد ما لم يمنع من ذلك مانع .
- ٦١٦-٦١٧ المشتق مبني من المصدر وليس به ...
- رجل عدل يخرج على وجهين : ١ - أنه موضوع موضع المشتق
- ٦١٧ ٢ - أو على حذف المضاف ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ...
- ٦١٧ ما رادف ما بني من المصدر نحو : ذي مال لأنه مرادف لقولك : صاحب مال .
- ٦٥٧ النعت في أصل وضعه للفرق بين المشتركين في الاسم .
- ٦٥٧ الضمير لا يَنْتَع ولا يَنْتَع به .
- ٦٥٧ العلم لا يَنْتَع به ، وينعت بباقي المعارف لأن باقيةا اما اسم مساو له أو دونه .
- ٦٥٧ المبهم ينعت بالألف واللام الجنسيتين .
- ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لأنه لا يخص جنسا من جنس وكذلك ليس بمستحسن : مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مثل : مررت بهذا الضاحك ، كما يستحسن مررت بالضاحك لأنه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا .
- ٦٥٨ المضاف إلى المعرفة ينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة .
- ٦٥٩ المضاف إلى المعرفة ينعت بما هو مساو له أو دونه .

التوكيد

- ٦٧٥ أنواع التوكيد كثيرة ألا ترى أن التوكيد بأن وبالقسم وبالمفعول المطلق .
- ٦٧٥ التوكيد الذي يبوب له في النحو تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة .
- ٦٧٧-٦٧٦ إتباع الاسم والفعل والحرف .
- ٦٧٨ التجزؤ بحسب العامل والمعمول .
- ٦٧٨ كل وأجمع وأكثع وأبضع وأبتع يؤكد بها الواحد المذكور .
- ٦٨١-٦٧٩ توكيد الاثنين : الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين ، ورأي الشارح .
- ٦٨٠ وكل وأجمع وأكثع وأبضع وأبتع باب واحد من جهة أنها كلها توكيد الإحاطة .
- ٦٨١ الجمع كالأفراد فيما هو منها تابع وغير تابع .
- ٦٨١ الاختلاف في توكيد الاثنين في المؤنث ... كالاختلاف في الاثنين .
- تقول : رأيت الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، ويكون ذلك حملا على معنى الجماعة .
- ٦٨٢ يجيء على قياسه هذا أن يقال في جماعة المذكر العاقل : جاءني الرجال كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء على معنى الجماعة أيضا ... إلا أن هذا لا يكون إلا في جمع التكسير
- ٦٨٣-٦٨٢ فائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في كلامه ، وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم موضع الأخص ...
- ٦٨٤ الضمير المرفوع يؤكد به ضمير النصب والخفض ...
- ٦٢٦

عطف البيان

- عطف البيان يجري على اسم دونه في الشهرة ، وقد يجري على اسم مساو له ،
 وعلى اسم أشهر منه ، كما يكون ذلك في البديل ، لأن البيان يقع بكل ذلك . ٦٦٣
 عطف البيان ليس في تقدير الحلول محل الأول ... والبديل في تقدير ذلك . ٦٦٣
 عطف البيان لا يكون نعتا لكونه غير مشتق . ٦٦٣
 المقصود بأن يخبر عنه من الاسمين الأول لا الثاني والثاني إنما أتى به لبيان
 الأول . ٦٦٤
 الفرق بين عطف البيان والبديل : أن عطف البيان الأول ، كما أن النعت لبيان
 الاسم الأول ، والبديل الاسمان فيه على تقدير تكرير العامل وحلول الثاني محل
 الأول . ٦٦٤
 يا أخانا زيد في البديل ، ويا أخانا زيدا في عطف البيان ٦٦٤
 المضارب الرجل زيدا حملا على الموضع في البديل وعطف البيان ، والمضارب
 الرجل زيد ، حملا على اللفظ في عطف البيان خاصة . ٦٦٥

عطف النسق

- العطف على التوهم . ٣٩٢-٣٩١
- لا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر . ٤٧١
- لم يجوز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأن حرف العطف مشترك في العامل وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر . ٤٧١
- حرف العطف حقه ألا يتقدم عليه شيء من المعطوف به . ٤٨٧-٤٧٦
- تقدم همزة الاستفهام على حرف العطف . ٤٨٧
- العطف حقه التشاكل . ٧٩٠
- يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه . ٨٨٠
- واو الحال لا تدخل على الفعل المضارع ، كما لا تدخل على ما يضارعه . ٢٥٨
- حرف العطف ينوب مناب العامل . ٢٥٨
- الواو لا تعطي رتبة في الفعل كالفاء وثم ولا رتبة في المنزلة كحتى ... ٦٦٥
- واو الحال أصلها العاطفة فحفظ عليها حكم أصلها ، فكما أنها لو كانت عاطفة لم تتقدم على قولك : جاء زيد ، كذلك إذا صيرت رابطة لا تتقدم أيضاً رعيّاً لأصلها . ٧٣٣
- الواو من روابط الجمل لا من روابط المفردات . ٧٣٥
- (أم) المتصلة : شروطها . ٦٧٠-٦٦٨
- حكمها إذا اختل أحد الشرطين . ٦٧٠
- الاستفهام له صدر الكلام . ٤٨٦
- الهمزة أصل في باب الاستفهام ، وتقدمها على حرف العطف إشعاراً بأصلتها في باب ما له صدر الكلام ، وهو باب الاستفهام ٤٨٧-٤٨٦
- (أو) تكون بمعنى الواو . ٢٧٨
- أو وإما تفيدان في الخبر الشك والإبهام والتنويع . والمراد بهما . ٦٧١-٦٧٠
- وتفيدان مع الطلب التخيير والإباحة . ٦٧٠
- التخيير بين ممنوعين في الأصل ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق لها تفعيل من الخير فلذلك قيل فيها تخيير . ٦٧١-٦٧٠
- (أو) تفيد التفصيل . ٦٧٣
- (أما) حرف عطف عند المؤلف ، والصحيح أنها ليست عاطفة وجه ذلك . ٦٧٤-٦٧٣

- ٦٦٥ بل : للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني .
 ٦٦٦ لا مع بل تفيد نفي للإيجاب ونهي للأمر .
 ٦٦٦ في النفي والنهي يفيد (لا بل) التأكيد .
 (لكن) يلزم في المخففة من الثقيلة ما يلزم في العاطفة من مخالفة ما قبلها لما بعدها
 ٦٦٧-٦٦٨ في النفي والإيجاب ، وما في حكمها من الأمر والنهي .

* * *

البدل

- ٦٨٧ البدل بالنسبة إلى التعريف والتذكير ...
- ٦٨٧ البدل بالنسبة إلى الإظهار والإضمار
- ٦٨٧ أمثلة لبدل البعض من الكل .
- ٦٨٨ أمثلة لبدل الاشتغال .
- الخلاف في بدل المضمَر من المضمَر والمضمَر من المظهر من رأى أنها غير جائزة أحتج بأن البدل في تقدير تكرير العامل ... ومنهم من رأى أنها جائزة واحتج بأن البدل إنما هو في تقدير جملتين في الأصل ثم إنه لما حذف العامل الثاني ... وصار الآن بالحذف جملة واحدة .
- ٦٨٩-٦٨٨ المشتمل عليه الأول ...
- ٦٩٢-٦٨٩ الخلاف في المشتمل : أهو الأول أم الثاني أم الخبر المسند إلى الأول ثلاثة أقوال للنحاة ورأي الشارح في ذلك .
- ٦٩٢-٦٨٩ بدل الغلط والبداء والنسيان .
- ٦٩٢

أسماء الأفعال

- غير المتعدي من أسماء الأفعال : مه ١٠١١
 بداد معناه بدد ، وهو شاذ ، لأن هذا النوع حقه أن يكون في الثلاثي المجرد ،
 وكذلك قرقار وعرعار . ١٠١٣
 اللغات الواردة في (هَاء) . ١٠١٤
 من المتعدي : رويد وهلم ١٠١٤
 اللغات الواردة في (هَاء) . ١٠١٤
 بَلَّه لها ثلاثة أوجه : ١٠١٦-١٠١٥
- ١ - بمعنى دع .
 - ٢ - مصدراً مضافاً إلى ما بعده بمعنى (ترك) النائب مناب اترك .
 - ٣ - أن يكون بمعنى كيف .

* * *

المنوع من الصرف

- غير المنصرف فيه تنوين مقدر ، ولذلك إذا اضطر الشاعر صرفه . ٤٤٩
 جعلوا (عُدُوهُ وَيُكَرُّهُ) علمين ممنوعين من الصرف للتعريف والتأنيث ، أردت بهما يوما
 بعينه ، أو لم ترد يوما بعينه ، والتعريف في ذلك كتعريف أسماء الاجناس كأسامة . ٧١٨-٧١٧
 وانظر : ٧٢٠-٧٢١
- أصل الاسم ٩٧٥
 الغرض بهذا الباب ذكر أصول الأسماء ليعلم منها ما يقابلها من الفروع ٩٧٥
 أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيدا فيه
 ولا مواطئ للفعل في وزنه الغالب ... ٩٧٥
- التركيب مع العلمية مثل : بعلبك وحضرموت . ٩٧٥-٩٧٦
 الجمع وتأثيره مع عدم النظر مثل : مساجد . ٩٧٦
 التأنيث المعنوي يؤثر مع العلمية بشرط الزيادة على ثلاثة أحرف . ٩٧٦
 ومعها مع حركة الوسط نحو : قَدَمَ وَسَقَر اسمين علمين . ٩٧٦
 ومعها ومع العجمة جميعا في الثلاثي إن سكن الوسط . ٩٧٦
 ومعها ومع الثلاثي مع سكون الوسط . ٩٧٦
 التأنيث بهاء التأنيث فمع العلمية . ٩٧٦
 أو ألفا التأنيث فمع اللزوم ، ومعها ومع الصفة جميعا ، ومعها ومع العلمية جميعا
 ومعها مع شبه الصفة ٩٧٧
- ومع وزني الفعل ، ومع العدل ، ومع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من
 العربية لا ينصرف علما ٩٧٧-٩٧٨
- ومع شبه التأنيث ومع الزيادتين ومع عدم النظر ، ومع العجمة مع زيادة حرف
 على ثلاثة والمتلقى علما من العجم . ٩٧٨-٩٧٩
 ومعها - أي العجمة الجنسية ومع التأنيث مطلقا . ٩٧٩
 أو تلقيه العجم زائداً على ثلاثة أحرف ... أو مؤنثا . ٩٧٩-٩٨٠
- تأثير الوصف مع وزن الفعل ومع التأنيث ولزوم التأنيث ، ومع الألف والنون ،
 ومع العدل عن النكرة أو الألف واللام . ٩٨٠-٩٨١
- ومع الجمع ، ومع العلمية ومع شبه الجمع ٩٨١
 مع العجمة الجنسية يعني في سراويل . ٩٨١
- الصحيح أن المانع لسراويل من الصرف أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف
 في معرفة ولا نكرة ، وهو ما ثالث حروفه ألف من الجمع ، وبعدها حرفان أو
 ثلاثة ، والمشببه للشيء في هذا الباب يحكم له بحكمه ٩٨١

- وزن الفعل الغالب تأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف . ٩٨٢
- وزن الفعل إن كان يختص به ٩٨٣
- الزيادتان المعتيرتان هما الألف والنون ٩٨٤
- أثرهما مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف . ٩٨٤
- العدل عن المعرفة وعن النكرة تأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف . ٩٨٥
- مثنى وثلاث منكرا بعد التسمية يمنع من الصرف عند سيبويه ، ومذهب الفارسي ٩٨٦
- أنه منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة . ٩٨٦
- (فعل) علم : صوره من حيث الاشتقاق إذا كان مجهولا أو معلوما وأحكامه . ٩٨٨-٩٨٦
- عُمِرَ سمع في النكرات (عُمِرَ) جمع عمرة ، ورجل عُمِرَ كثير الاعتار . ٩٨٧

باب من المعدول على فعال

- ٩٨٩ فَعَالٍ إما اسم أمر مطرد في الثلاثي دون غيره على رأي سيبويه .
- ٩٨٩ الصفة الغالبة ضربان : مختص بالنداء ، وغير مختص به .
- غير المختص يجري مجرى العلم الجنسي فيما يقع له ، يعني أن حَلَّاقٍ معدول عن الصفات الغالبة ، ولا يخص شيئاً من جنس المنايا ، كما أن فَجَّارٍ لا يخص شيئاً من جنس الفجور .
- ٩٩٠-٩٨٩ فَعَالٍ : إما علم شخصي كحَذَامٍ وقَطَامٍ ، وإما جنسي كَفَجَّارٍ وَيَسَّارٍ .
- ٩٩٠ هو إما علم في أصل وضعه أو منقول من البواقي .
- جعله بنو تميم من باب ما لا ينصرف إلا أن يكون في آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر في الغالب .
- ٩٩١ علة بناء حذام وقطام .
- ٤٤٦

باب نوني التوكيد

- مواقع النون في الكلام الطلب ثم الاستخبار ثم القسم ثم الشرط بأن المقرونة بما توكيدا . ١٠٩٩
- يريد بالطلب : الأمر والنهي وما في معناهما مما لفظه لفظهما ، وهو استدعاء لإيجاد الفعل أو إعدامه . ١٠٩٩
- إذ ذكر الاستخبار فقد كان ينبغي له أن يذكر غيره مما يلحقه النون وهو العرض والتحضيض . ١٠٩٩
- لا عذر للمؤلف على تركه ذكر الأفعال المستقبلية التي قبلها (ما) المؤكدة . ١٠٩٩
- يجري مجراها قولهم : ربما يقولن ذلك ، وكثير ما يقولن ذلك . ١١٠٠
- من مواضعها - يعني النون - حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد . ١١٠٠
- دخولها على الفعل المنفي . ١١٠١
- توكيد الفعل بعد التقليل . ١١٠٢
- علامة الفعل الذي تلحقه . ١١٠٢-١١٠٣
- وفيما فيه النون التي ثباتها علامة الرفع حذفها . ١١٠٣
- نون التوكيد الخفيفة لا تلحق فعلا فيه ضمير التثنية أو ضمير جماعة المؤنث على رأي سيبويه والخليل ، وغيرهما يميزه . ١١٠٣

باب الاخبار بالذي والألف واللام

شروطه :

- ١١٠٥ إذا كان مضمرًا ألا يلزمه التقديم .
- ١١٠٥ وألا يكون قبل الخبر عائدا على شيء .
- ١١٠٥ وإذا كان ظاهراً فأن يصح تعريفه ، وإضماره بعد تعريفه .
- ١١٠٦ وإن كان معرفة فأن يصح إضماره .
- ١١٠٦ وألا يكون إظهاره نائباً عن إضماره .
- إذا سلم من ذلك كله أخبر عنه بالذي مطلقاً .
- ١١٠٦ أو بالألف واللام بشرط أن يكون معمولاً لفعل متصرف .
- ١١٠٦ ومتأخراً عن الفعل .
- ١١٠٧ ربما أدى ذلك إلى تغيير المضمر من الغيبة إلى الحضور .
- ١١٠٧ ومن الإبراز إلى الكمون

* * *

التذكير والتأنيث

- ٣١٢ المذكر هو الأصل والأول ، والمؤنث فرع وثان .
- ٣١٣-٣١٢ التأنيث للأشخاص دون الإجناس .
- ٣١٣ حد التأنيث الحقيقي ، وحد التأنيث المجازي .
- ٣١٤ يلحق التأنيث الأشخاص دون الأجناس .
- ٣١٥ مدلولات الأفعال أجناس فلا يلحقها تأنيث شخصي .
- ٣١٥ إن لحق الأفعال تأنيث فهو تأنيث جنسي .
- ٣١٦-٣١٥ الخلاف في تذكير الفعل وتأنيثه .
- ٤١٤ (نَزَّال) وبابه كسر لأجل التأنيث المنوي ، ولم يكسر لأجل التقاء الساكنين .
- ٥٨٤ المؤنث غير الحقيقي تأنيثه مجاز .
- كما قالوا في ألفي صحراء : إنهما للتأنيث ، وليست للتأنيث إلا الثانية منهما التي انقلبت همزة ، والأولى إنما هي لمد البناء ، ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث .
- ٦٧٤ البناء على الكسر إشعاراً بالتأنيث مثل حذام وقطام .
- ١٠٤٣ المؤنث الحقيقي يعرف تذكيره وتأنيثه بمعناه إلا ما كان من ذلك في الأجناس .
- ١٠٥٥ المؤنث غير الحقيقي يعرف بالإشارة إليه مثل : هذه الدار ، وبإضمامه : رأيت داراً هي أوسع داراً .
- ١٠٥٥ وبإلحاق علامة التأنيث في فعله .
- ١٠٥٦-١٠٥٥ أو نعته أو الحال منه أو في مصغره أو خبره .
- ١٠٥٦ أو يعرف عدده من هاء التأنيث فيما دون العشرة في الأعراف .
- ١٠٥٦ ويجمعه على أفْعَل .
- ١٠٦٠-١٠٥٧ تاء التأنيث تأتي لأغراض .
- ١٠٦٤-١٠٦٠ أوزان ألف التأنيث المقصورة ، وبيان كل وزن .
- ١١٣٦-١١٣٥ بيان بالأوزان التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة .

نواصب الفعل المضارع

- هذه النواصب مستبدة بالأفعال المستقبلية ، لا تدخل أبداً غير الأفعال ، ولا تدخل من الأفعال إلا على المستقبلية ٤٧٥
- هذه النواصب لا تدخل على الحال . ٤٧٥
- لا تكون هذه النواصب إلا قبل الأفعال التي تدخل عليها لا متأخرة عنها . ٤٧٥
- النائب لا يضم بعده الفعل . ٤٩٠
- القسم الذي تكون (كي) فيه ناصبة هو القسم الذي تكون فيه مع ما بعدها بتأويل مصدر كأن . ٤٦٥
- القسم الآخر : تكون فيه جارة كاللام . ٤٦٥
- إضمار (أن) وجوباً بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية . ٤٦٦
- مسائل خرجت عن ذلك . ٤٦٦-٤٦٧
- الواو والفاء لا تنصبان بأنفسهما وعلة ذلك . ٤٦٧-٤٦٨
- (إذن) تعمل وتلغى دون سائر أخواتها وذلك شاذ لا يعمل عليه . ٤٦٨
- جواز إضمار (أن) بعد لام (كي) . ٤٦٨
- وجوب إظهارها إذا كان مع لام (كي) (لا) هرباً من التقاء المثليين . ٤٦٨
- إضمار (أن) جوازاً بعد حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به . ٤٦٩-٤٧٠
- حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المتوهم لا تظهر معه (أن) أصلاً . ٤٧٠
- المصدر الملفوظ به تظهر فيه (أن) جوازاً في سعة الكلام . ٤٧١
- ما عدا ما ذكر تظهر فيها (أن) ولا تضم . ٤٧٢
- قال في الأمر العام احترازاً من مثل :
- ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي ... وتوجيه البيت . ٤٧٢
- حذف (أن) ورفع الفعل قليل ، لكنه أكثر من حذفها مع بقاء النصب . ٤٧٣
- عوامل النصب لا تضم إلا (أن) في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها . ٤٩٦
- الخلافاً في أصل (لن) بين الخليل وسيبويه واستدلال كل واحد منهما . ٤٧٤
- إذن : إعمالها . ٤٧٥
- اتسعت العرب في (إذن) اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازوا دخولها على الأفعال وعلى الأسماء ، وعلى فعل الحال ، وتأخرها عن فعلها ، وفصلوا بينها وبين معمولها بالقسم . ٤٧٥-٤٧٦
- شبهوا (إذن) بأضعف عوامل الأسماء الناصبة ، لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به . ٤٧٦

- ٤٧٧ إذن إذا تأخرت لا تعمل .
- ٤٧٧ وإذا توسطت تلغى لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بأن ألغيت .
- تعمل (إذن) إذا تقدمت بشرط أن يجيء الناصب على أصله ، وهو أن تدخل على مستقبل فإن دخلت على حال لم تعمل
- ٤٧٧ إن شئت قلت : (إذن) جواب وجزاء ، فمن حيث كانت كذلك كان الواجب لها صدر الكلام .
- ٤٧٧ شروط إعمالها ، ومحتزمات كل شرط .
- ٤٨٠-٤٧٨ إعمال (كي) : (كي) تكون جارة بمعنى اللام ، وتكون ناصبة بمعنى (أن) المصدرية والاستدلال لذلك .
- ٤٨٢-٤٨١ (أن) الناصبة لا يجوز فيها الفصل بغير (لا) النافية .
- ٧٩٨ (أن) التفسيرية فيه بمعنى (أي) .
- ٧٩٨ (أن) الزائدة
- ٧٩٨ توجيه : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .
- ٢٥٨-٢٥٧

جواز الفعل المضارع

- ٤٨٤ الجواز لفعل واحد عدتها .
 تخصيص (اللام) بالأمر والدعاء ، و(لا) بالنهي والدعاء قول لا يحرق ، لعدم
 اشتماله على الطلب والرغبة ولو قيل (اللام) الطلبية ، و(لا) الطلبية لعمت الأربعة
 المواضع .
- ٤٨٥ تحقيق قول الزجاجي : اللام في الأمر ، و(لا) في النهي ، ومراد المؤلف .
- ٤٨٦ (أو لم يسيروا) (أو كلما ...) تكون الواو والفاء عاطفة للجملة الاستفهامية على
 ما قبلها من الكلام ، ووجه الشذوذ فيها ومناقشة الزجاجي فيما ذهب إليه . ٤٨٨-٤٨٦
- ٤٨٨ (لَمَّا) لنفي الماضي المتوقع خاصة .
- ٤٨٨ (لَمَّا) لنفي الزمان الماضي القريب من الحال .
- ٤٨٨ الاستغراق في (لَمَّا) إنما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لَمَّا) .
- ٤٨٩ جواز الوقف على (لَمَّا) .
- لا يضمن الفعل بعد الناصب فألا يضمن بعد الجازم أخرى وأولى لأنه أضعف
 من الناصب . ٤٨٩-٤٩٠
- إذا دل الدليل على معمول (لم) لم يحذف المجزوم لدلالة ما قبله عليه . ٤٩٠
- (لما يفعل) نفي لـ (قد فعل) . ٤٩٠
- لما كانت (لما) في النفي نظيرة (قد) في الإيجاب ، وقد حذف الفعل كثيراً بعد
 (قد) للدلالة عليه ، حملت (لما) على (قد) في ذلك ٤٩٠-٤٩١
- حكم (لام) الأمر والدعاء إذا بني الفعل للمفعول أو للفاعل . ٤٩٢-٤٩٣
- أمر المخاطب يبنى فعل الفاعل منه بناء مخصوصاً بالأمر أجود من دخول
 لام الطلب عليه . ٤٩٣
- وقد يحىء في الأمر كثيراً : لتذهب ولنضرب . ٤٩٣
- مذهب الكوفيين أن فعل الأمر محذوف من أمر المضارع ، ومناقشته . ٤٩٥-٤٩٦

أدوات الشرط

- الخلاف في جازم جواب الشرط : أهر الأدوات وحدها أم الأدوات مع فعل الشرط أم الأدوات جزمت فعل الشرط ، وفعل الشرط جزم الجواب . ٤٨٢-٤٨٤
- ٥٠١
- ٤٥٧ (إن) تكون شرطاً فيما يأتي .
- ٥٢٦ أداة الشرط تخلص الفعل للاستقبال .
- ٥٢٠ لا يجوز أن يتقدم جواب الشرط على الجازم .
- ٥١١-٥١٠ الجزاء موضوع على الإبهام .
- ٤٧٧ الجزاء له صدر الكلام .
- ٥٣٠ جواب الشرط يقال فيه مع شرطه صدق وكذب .
- ٢٢٤ من الجمل ما ليس بتمام كالجمل الأولى من جملي الشرط وجوابه .
- ٥٠٢ الحروف من أدوات الشرط عند سيبويه هما : إن وإذما .
- ٥٠٢ إذما عند المؤلف اسم ظرف زمني .
- ٥٠٢ الأسماء الجازمة التي ليست ظرفاً : من وما ومهما وأي وكيف .
- ٥٠٥-٥٠٢ الخلاف في أصل (مهما) على ثلاثة أقوال . ذكرها وبيان الراجع فيها
- ٥٠٦-٥٠٥ المجازاة بكيف بين البصريين والكوفيين والوجه في ذلك .
- الظروف الزمانية من أسماء الشرط : جعلت ظرفاً زمانية لأنها في معنى اسم زمان
- ٥٠٧ منصوب مقدر بفي .
- ٥١٠-٥٠٧ الخلاف في (إذما) بين الحرفية والاسمية والاحتجاج لمذهب سيبويه فيه .
- الظروف المكانية من أسماء الشرط : جعلها ظرفاً مكانية لأنها في معنى اسم مكان منصوب مقدر في .
- ٥١٠
- ٥١٠ وجب أن تقرر (حيث) بما إذا جزم بها لتكفيها عن الإضافة .
- ٥١١-٥١٠ العلة في لحاق (ما) لإذ وحيث .
- ٥١٢ العلة في لحاق (ما) (أي) .
- ٥١٣-٥١٢ العلة في لحاق (ما) (إذا) إذا جوزي بها في الشعر .
- ٥١٧-٥١١ الحكم إذا كان الفعلان مضارعين ، ومناقشة عبارة المؤلف في ذلك .
- ٥١٨-٥١٧ حكم دخول الفاء في جواب الشرط ، وعلة دخولها
- ٥١٨ الحكم إذا كان الفعلان ماضيين في الوضع ...
- ٥٢٣-٥١٨ الحكم إذا كان الفعلان مختلفين .

- أنواع جواب الشرط .
 ٥٢٥-٥٢٤ لزوم الفاء مع الجملة الاسمية والفعلية الطلبية
 ٥٣١-٥٢٤ السبب في لزوم الفاء في هذه المواضع أنها لم تكن مما يمكن اتصاله بأداة الشرط
 ٥٢٦ (إذا) الفجائية .
 ٥٣١ إعراب (من) الشرطية وأخواتها .
 ٥٣٥-٥٣٢ (كيف) تعرب في موضع نصب حالا إن كانت في جملة فعلية ، وفي موضع رفع خبرا إن كانت في جملة اسمية .
 ٥٣٢ العامل في أدوات الشرط فعل الشرط لا جوابه .
 ٥٣٣ حذف إحدى جملتي الشرط والجزاء ، حذف جملة الشرط مثل : أين بيتك أزرك ؟ أي إن أعرفه أزرك ؟ ومتى حذف جملة الجواب : أنت ظالم ان فعلت ؟ فجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .
 ٨٥٥ (لو) تكون شرطا فيما مضى .
 ٤٥٧

حروف الزيادة

- ٤٦١ أصل الزيادة لحروف المد واللين ، ثم لما يشبه حروف المد واللين ...
 ٤٦٢ الألف هي الأصل في حروف المد واللين .
 ٤٦٢ تعذر زيادة الواو في أول المضارع ، لأن الواو لا تزداد أولاً في كلامهم .

* * *

همزة الوصل والقطع

تلحق الثلاثي في نحو أفعل يعني الأمر من الثلاثي المجرد . ١٠٢٥

المنقوص والمقصور والممدود

- المنقوص ضربان : خاص وعام ... ٥٣٩
جعل هذا منقوصا خاصا لأن نقصه خاص ببعض الاسماء وليس بمطرّد
في القياس . ٥٣٩
ومن المنقوص الخاص ما كان نقصه على غير قياس كديم ويد وغيد ... ٥٣٩
المنقوص العام : ما كان آخره ياء قبلها كسرة . ٥٤٢
المقصور المقيس يطرد في مصدر الفعل المعتل اللام ١٠٤٩
وفي اسم المفعول من المعتل اللام ١٠٤٩
واسمي الزمان والمكان . ١٠٤٩
والفعل للبالغة . ١٠٤٩
وفعل وفعل جمعا لمعتل اللام ... وأجود من هذا أن يقول : وجمع فعله بضم
الأول وفعله بكسره معتلتي اللام ١٠٥٠-١٠٤٩
ويطرّد في فُعَالِي وفُعَالِي وفُعَلِي . ١٠٥٠
وكل فُعَلِي مؤنث فعلان ، لا تلحقه الهاء . ١٠٥١-١٠٥٠
وفُعَلِي مؤنث الأفعّل . ١٠٥١
وفُعَلِي . ١٠٥١
وما جمعه من المعتل على أفعال ١٠٥٢
وما دون التأنيث منه أَلْف فجمعه تحذف الهاء مقصورا . ١٠٥٢
الممدود المقيس : كل مصدر لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف . ١٠٥٢
وكل جمع لمعتل اللام على فعال أو أفعال . ١٠٥٣
وكل ما كان من الأصوات مضموم الأول ثالثة أَلْف . ١٠٥٣
وكل فعلاء أفعّل . ١٠٥٤
وكل جمع فعلاء أو أفعلاء . ١٠٥٤
وكل ما جاء جمعه على أفعلة معتل اللام فواحد ممدود في الأمر العام . ١٠٥٤

المصادر

- أبنية مصادر الثلاثي (فَعَلَ) مثل : ضَرَبَ . ١١٣٩
 (فَعَلَ) مثل : ذَكَرَ . ١١٣٩
 (فَعَلَ) مثل : شَكَرَ . ١١٣٩
 وبالهاء مثل : ضَرَبَ وَحَمِيَ وَشَبَّهَ . ١١٣٩
 وبألف التأنيث مثل : رُجِعَ وَذَكَرَ وَشَكَرَ . ١١٣٩
 وبالألف والنون مثل : لِيَانٌ وَحِرْمَانٌ وَغِفْرَانٌ . ١١٣٩
 (فَعَلَ) مثل : غَلَبَ . ١١٣٩
 (فَعِلَ) مثل : خَنَقَ . ١١٣٩
 (فَعَلَ) مثل : هَدَى . ١١٣٩-١١٤٠
 (فَعَلَ) مثل : ضَخَّمَ . ١١٤٠
 وبالهاء في الأول مثل : غَلَبَ . ١١٤٠
 والثاني مثل : سَرَقَ . ١١٤٠
 وبالألف والنون في الأول مثل : غَلِيَانٌ . ١١٤٠
 (فَعَالَ) مثل : ذَهَبَ . ١١٤٠
 (فَعَالَ) مثل : نِكَاحَ . ١١٤٠
 (فَعَالَ) مثل : سَوَّلَ . ١١٤٠
 وبالهاء في الأول مثل : رَهَادَةَ . ١١٤٠
 والثاني مثل : حِمَايَةَ . ١١٤٠-١١٤١
 وفُوعُولٌ مثل : كُزُومٌ . ١١٤١
 (فُعُولٌ) مثل : قَبُولٌ . ١١٤١
 (فَعِيلٌ) مثل : هَدِيرٌ . ١١٤١
 وبالهاء في الأول مثل : سُبُوطَةٌ . ١١٤١
 (مَفْعَلٌ) مثل : مَضْرَبٌ . ١١٤١
 (مَفْعِلٌ) مثل : مَرَجِعٌ . ١١٤١
 وبالهاء في الأول مثل : مَعْجِزَةٌ . ١١٤١
 والثاني مثل : مَعْصِيَةٌ . ١١٤١
 ويحْيَى عَلَى فَاعِلٍ قَمَ قَائِمًا . ١١٤١
 ويحْيَى عَلَى بِنَاءِ اسْمِ الْمَفْعُولِ : خَذَ مَيْسُورَهُ وَدَعَّ مَعْسُورَهُ . ١١٤١

- ١١٤١ سيويه يخرجهما وما كان مثلهما من المصادر .
 ١١٤٢ (التفعّال) مثل : التلّعب .
 ١١٤٢ (الفعلّي) مثل : الخطّبي .

* * *

الجمع

- الجمع قسمان : مجموع حقيقة وغير مجموع حقيقة . ٣٨٠
 المجموع حقيقة ما ضم فيه إلى لفظ الواحد أكثر منه في الأصل بحرف العطف ،
 ولكنه اختصر : إما بالزيادة عليه ، وإما بتغيير بنيته . ٣٨٠
 غير المجموع قسمان محصور وغير محصور . والمراد بكل واحد منهما . ٣٨٠
 من غير المجموع المحصور المضمرات والمبهمات والموصولات . ٣٨١
 هذه الأشياء وضعت لتؤدي معنى الجمع من أول وهلة . ٣٨٣
 وجمع مفعولا جمع تكسير لأنه هنا اسم ، وإذا كان صفة لم يكسر إلا شاذاً ... ٥٣٤

* * *

جموع التكسير

حد جمع التكسير والاعتراض عليه بحفنة وجفئات ومسلمه ومسلمات ومصطفون

- ٣٨٧ وموسون والانفصال عن الاعتراض .
- ٣٨٨-٣٨٧ جمع التكسير يكون بزيادة أو نقص أو تغيير حركة .
- ٣٩٠-٣٨٩ فُلْكَ في الجمع مغير في النية عن فُلْكَ المفرد ومثله دلاص ، ووجه ذلك .
- ١١٠٩ (فُعْل) في القلة على (أَفْعَل) قياسا في الصحيح : كَلَبٌ وَأَكْلَبٌ .
- ١١٠٩ وعلى (أَفْعَال) قياسا في معتلها مثل : بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ .
- ١١٠٩ وسماعا في الصحيح مثل : فَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ
- ١١٠٩ وفي الكثرة على (فَعُول) مثل : كعوب وفُلُوس .
- ١١٠٩ وفيما عينه ياء مثل : بيت وبيوت .
- ١١٠٩-١١١٠ وفيما عينه واو نادرا مثل : فُوج في جمع فوج .
- ١١١٠ وعلى (فَعَال) مثل : حِيَاضٌ وَكِلَابٌ .
- ١١١٠ ما لم تكن عينه ياء مثل بَيْتٌ وَعَيْنٌ فلا يقال فيهما : عَيَانٌ وَبَيَاتٌ .
- ١١١٠ وتلحقهما الهاء مثل : فِحَالَةٌ وَفُحُولَةٌ .
- ١١١٠ وعلى (فُعْلَةٌ) مثل : زوج وَزُوجَةٌ .
- ١١١٠ وعلى (فُعْلَان) مثل : بُطْنَانٌ في جمع بطن .
- ١١١٠ وعلى (فُعْلَان) مثل : جَحْشٌ وَجَحْشَانٌ .
- ١١١٠ وعلى (فُعِيل) مثل : كَلَبٌ وَكَلِيبٌ .
- ١١١٠ وعلى (فُعْل) مثل : سَقْفٌ وَسَقْفٌ .
- ١١١٠ (فُعْل) في القلة على (أَفْعَال) مثل : حِمْلٌ وَأَحْمَالٌ .
- ١١١١ وعلى (أَفْعَل) سماعا مثل : أَذْؤُبٌ في جمع ذئب .
- ١١١١ وفي الكثرة على (فَعَال) مثل : ذئاب .
- ١١١١ وعلى (فُعُول) مثل : جَذَعٌ وَجُدُوعٌ .
- ١١١١ وعلى (فُعْلَان) مثل : صِنُونٌ في جمع صنو .
- ١١١١ وعلى (فُعْلَان) مثل : ذئبٌ وَذُؤْبَانٌ .
- ١١١١ وعلى (فُعْلَةٌ) مثل : قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ .
- ١١١١ وعلى (فُعِيل) مثل : ضِرْسٌ وَضَرِيرِسٌ .
- ١١١١ و(فُعْل) في القلة على (أَفْعَال) قياسا مثل : جُنْدٌ وَأَجْنَادٌ .
- ١١١١ وعلى (أَفْعَل) سماعا مثل : رُكْنٌ وَأَرْكُنٌ .

- وفي الكثرة على (فُعُول) مثل : جُرح وجُرُوح .
 ١١١٢-١١١١
 ١١١٢ وعلى (فُعَال) مثل : تُخَفّ ويَخَفّاف .
 ١١١٢ وعلى (فُعَلَة) مثل : فرط وفرطَة .
 ١١١٢ وعلى (فُعَل) مثل : فَلَكَ في جمع فَلَكَ .
 ١١١٢ وإن كان معتل العين انفرد به (فُعَلَان) مثل : عُود وعِيدَان .
 ١١١٢ وإن كان معتل اللام انفرد به (أَفْعَال) مثل : ظَنَبِي وأُظْبَاء .
 ١١١٢ (فَعَل) في القلة على (أَفْعَال) قياسا مثل جَعَلَ وأَجْمَلَ .
 ١١١٢-١١١٣
 ١١١٣ وعلى (أَفْعَل) سماعا مثل : جَبَلَ وأَجْبَلَ .
 ١١١٢ وفي الكثرة على (فُعُول) مثل ذَكَرَ وذُكُور .
 ١١١٢ وعلى (فُعَال) مثل : جَبَلَ وجَبَالَ .
 ١١١٢ وعلى (فُعَلَان) مثل : ضَرَبَ وضَرَبَان .
 ١١١٣ وعلى (فُعَلَان) مثل : حَمَلَ وحِمْلَان .
 ١١١٣ وعلى (فُعَلَة) مثل : قَاعَ وقِيعَة .
 ١١١٣ وعلى (فُعَل) مثل : أَسَدَ وأُسْد .
 ١١١٣ وعلى (فُعَلَى) مثل : حَجَلَ وحِجْلَى .
 ١١١٣ (فَعَل) في القلة على (أَفْعَال) قياسا مثل : كَبِدَ وأَكْبَاد .
 ١١١٣ (فَعَل) في القلة على أفعال قياساً مثل : عَنَبَ وأَعْتَاب .
 ١١١٣ وعلى (أَفْعَل) سماعا مثل : ضِلَعَ وأَضْلَعَ .
 ١١١٤ وفي الكثرة على (فُعُول) مثل : ضُلُوع .
 ١١١٤ (فَعَل) في القلة (أَفْعَال) قياسا مثل : عَضُدَ وأَعْضَاد .
 ١١١٤ وفي الكثرة على (فُعَال) مثل : سَبَاع .
 ١١١٤ (فَعَل) في القلة على (أَفْعَال) قياسا مثل : طَنَبَ وأَطْنَاب .
 ١١١٤ (فَعَل) في القلة على (أَفْعَال) قياسا مثل : إِبِلَ وآبَال .
 ١١١٤ (فَعَل) في الكثرة على (فُعَلَان) مثل : صَرَدَ وصَرَدَان .
 ١١١٤ وقد جاء فيه فِعَال وفُعُول مثل : رَيَّاع ورَيُّوع في جمع (رَيَّع) .
 ١١١٤-١١١٥
 جاوزوه فإلى أفعال ...
 ١١١٥ وفُعَلَة في القلة بالألف والتاء وبفتح العين مثل : جَفَنَة وجَفَنَات .
 بفتح العين إن لم يعتل مثل بَيْضَة وجَوَزة فلا يقال إلا بَيِّضَات وجَوَزَات
 بسكون العين .
 ١١١٥ أو يضاعف مثل : مَدَة ومدات .
 ١١١٥

- وهذيل تسوى بين الصحيح العين والمعتل فيقولون : يَصْنَعَاتُ وَجَوَزَاتُ . ١١١٥-١١١٦
- المضاعف لا خلاف في تسكين وسطه . ١١١٦
- وفي الكثوة على (فُعُول) إن كان مصنوعاً مثل : بذرة وبذور . ١١١٦
- وعلى (فَعَال) مثل : جَفَانٌ وَقَصَاعٌ وفَعَالٌ أَكْثَرُ . ١١١٦
- (فُعُول) فيها قليل جدا . ١١١٦
- فَعَلَةٌ على فُعَلٍ مثل : نَوْتَةٌ على (تُوب) . ١١١٦
- جاء في اسمين لام أحدهما ياء ولام الآخر واو وهما : فَرِيَّةٌ وفَرِيٌّ ، ونزوة ونزى ،
- وقد يقال : بروة وبرى . ١١١٧
- وعلى (فَعَل) مثل : خَيْمَةٌ وَخَيْمٌ وَضَيْعَةٌ وَضَيْعٌ . ١١١٧
- وهم الزبيدي في كتابه لحن العامة حين جعل (ضَيْعاً) من اللحن . ١١١٧
- وهما في معتل العين بالياء أكثر من الصحيح الصحيح أنه قليل فيهما ١١١٧
- مع ذلك فليس بقياس قال الشارح : كل ما ذكره في هذا الباب مما
- أطلق القول فيه ، ولم ينص فيه على أنه ليس بقياس لا يقاس عليه ، وإنما
- يقاس على ما قيد فيه أنه قياس . ١١١٧
- (فَعَلَةٌ) في القلة بالألف والتاء : سِدْرَةٌ وسِدْرَاتُ . ١١١٨
- العين جائز فيها الإتيان تقول : سِدْرَاتُ . ١١١٨
- ما لم تعتل أو تضاعف مثل : دِيْمَةٌ وَدِيْمَاتٌ وَقِيْمَاتٌ ، وَقِرَّةٌ وَقِرَاتٌ .. ١١١٨
- ولم تكن اللام واوا مثل : ورشوات . ١١١٨
- والفتح جائز مثل : كِسْرَةٌ وكِسْرَاتُ . ١١١٨
- ما لم تكن العين من جنس اللام مثل : درة ودرات ، ما لم تعتل العين أو
- تكون اللام واوا لأن الفتح لا يكون في هذين الضريين . ١١١٨
- وعلى (أَفْعَل) سماعاً مثاله : نِعْمَةٌ وَأَنْعَمَ . ١١١٩
- وفي الكثوة على (فَعَل) مثاله : نِعَمٌ . ١١١٩
- (وَفَعَلَةٌ) في القلة بالألف والتاء : غُرْفَةٌ وَغُرَفَاتُ . ١١١٩
- ويجوز في العين الإتيان ما لم تعتل ، ولم تكن اللام ياء ولا من جنس العين . ١١١٩
- الإسكان جائز مطلقاً . ١١١٩
- الفتح جائز ما لم تكن العين من جنس اللام نحو : درة ودرات . ١١١٩
- ولم تكن العين معتلة أو اللام ياء . ١١٢٠
- وفي الكثوة على (فَعَل) مثل : ظُلَمٌ في جمع ظُلْمَةٍ . ١١٢٠
- وعلى (فَعَال) مثل : بَرَمَةٌ وبرَامٌ . ١١٢٠

- ١١٢٠ (فَعَلَّةٌ) في القلة بالألف والتاء مثل : رَقَبَةٌ وَرَقَبَاتٌ .
 ١١٢٠ وجاء على (أَفْعَل) مثل : أَكَمَّةٌ وَأَكَمٌ .
 ١١٢٠ وعلى (أَفْعَال) مثل : أَكَامٌ .
 ١١٢٠ وفي الكثرة على (فَعَال) مثل : إِكَامٌ وَرِقَابٌ .
 ١١٢٠-١١٢١ وعلى (فَعَل) مثل : قِيمٌ وَتِيرٌ في جمع قامة وتارة .
 ١١٢١ (فُعَلَّةٌ) في القلة بالألف والتاء مثل : نُعْرَةٌ وَنُعْرَاتٌ .
 ١١٢١ وفي الكثرة على (فُعَل) مثل : تُهَمَةٌ وَتُهُمٌ .
 ١١٢١ (فُعَلَّةٌ) في القلة بالألف والتاء مثل : نِقَمَةٌ وَنِقَمَاتٌ .
 ١١٢١ وفي الكثرة على (فُعَل) نقم ومعد .
 (فُعَل) صفة جاء في القلة على (أَفْعَال) وعلى (أَفْعَل) بشرط استعماله
 ١١٢٣ استعمال الأسماء مثل : أَشْيَاخٌ وَأَعْبُدُ ...
 ١١٢٣ وبالواو والنون مثل : كَهْلُونَ وَصَغِيرُونَ .
 ١١٢٣ وبالألف والتاء مثل : كَهْلَاتٌ وَصَغَبَاتٌ .
 ١١٢٣ وفي الكثرة على (فَعَال وَفُعُول) مثل : صِغَابٌ وَكُهُولٌ ، والأول أكثر .
 ١١٢٣ ويشتركان مثل : فِسَالٌ وَفُسُولٌ .
 ١١٢٣ وعلى فُعَل مثل كُتٌ وَفُعْلَانٌ مثل : وَعْدَانٌ وَفُعْلَانٌ مثل : وَغْدَانٌ .
 ١١٢٤ وعلى (فُعَلَّةٌ) مثل : شَيْخَةٌ ...
 وإذا لحقت هاء التأنيث جاء مكسرا على (فَعَال) مثل : عِبَالٌ ، وبالألف
 ١١٢٤ والتاء ساكن الوسط مثل : عِبَلَاتٌ ...
 ١١٢٤ قولهم (رَبْعَاتٌ وَلَجَبَاتٌ) متأول .
 ١١٢٤-١١٢٥ (فُعَل) على (أَفْعَال) استغناء عن فَعَال مثل : بَطَلٌ وَأَبْطَالٌ .
 ١١٢٤ وبالواو والنون والألف والتاء مثل : حَسَنُونَ وَحَسَنَاتٌ .
 ١١٢٥ وفي الكثرة على (فَعَال) مثل : حِسَانٌ .
 ١١٢٥ إن جاء المذكر على فَعَال فالمؤنث مثله : حَسَنَةٌ حَسَانٌ .
 ١١٢٥ وإن جاء على أفعال فالمؤنث بالألف والتاء : بَطْلَةٌ وَبَطَلَاتٌ .
 ١١٢٥ (فُعَل) في القلة على أفعال وبالواو والنون ولم يجاوزوه لقلته في الصفات ...
 ١١٢٥ (فُعَل) في القلة على أفعال كثيرا مثل : أَجْلَافٌ وَأَنْقَاضٌ .
 ١١٢٦ (فُعَل) على أفعل نادرا مثل : جَلَفٌ وَأَجْلَفُ ، وبالواو والنون : صَنِعَ وَصَنَعُونَ .
 ١١٢٦ إذا لحقته الهاء لم يجمع إلا بالألف والتاء : رِضْوَةٌ وَرِضْوَاتٌ .
 ١١٢٦ (فُعَل) في القلة على (أَفْعَال) قليلا مثل : نَجْدٌ وَأَنْجَادٌ .

- وبالواو والنون والألف والتاء وفي الكثرة على فَعَال .
 ١١٢٦ (فعل) مثله : فرع فزعون .
 ١١٢٧ (فَعَال) على أَفْعَلَة ولم يجاوزوه مثل : أُرْدِيَة وَأُخْمِرَة .
 ١١٢٧ وشذ على (أَفْعَل) مثل : طَحَال وَأَطْحُل وذِرَاع وَأَذْرُع .
 ١١٢٧ وفي الكثرة على (فُعَل) مثل : عِيَان وَعُيْن وَكِتَاب وَكُتِب .
 ١١٢٧ ويجوز التخفيف : عُيْن وَكُتِب .
 ١١٢٧ ويجب التخفيف إن كانت عينه واوًا مثل : خَوَان وَخُون .
 ١١٢٨ (فَعَال) مثله في جميع ذلك مثل : قَدَال وَأَقْدَلَة وَقُدَل .
 ١١٢٨ (فُعَال) في القلة على أَفْعَله مثل غُرَاب وَغُلَام وَأُغْرِبَة وَأُغْلِمَة .
 ١١٢٨ وعلى (فَعْلَة) مثل : غِلْمَة .
 ١١٢٨ وفي الكثرة على (فُعْلَان) مثل : غِلْمَان وَغِرْبَان .
 ١١٢٨ وفُعْلَان مثل : زُفَان .
 ١١٢٨ وجاء فُعَل في مضعفه نادرا كقولهم : ذُبُّ في جمع دُبَاب .
 ١١٢٨ (فَعِيل) في القلة على أَفْعَلَة مثل : رَغِيف وَأُرْغِفَة .
 ١١٢٨ وعلى (فَعْلَة) مثل : صَبِيَّة .
 ١١٢٩ وفي الكثرة على (فُعْلَان) مثل رُغْفَان .
 ١١٢٩ وعلى (فُعَل) مثل : رُغْف .
 ١١٢٩ وعلى (أَفْعِلَاء) مثل : نَصِيب وَأَنْصِبَاء .
 ١١٢٩ وعلى (فُعْلَان) مثل : قُضْيَان في جمع قَضِيب .
 ١١٢٩ وعلى (فَعَال) مثل : فُصَال في جمع فَصِيل .
 ١١٢٩ وعلى (فَعَائِل) مثل : قَبَائِل في جمع قَبِيل .
 ١١٢٩ وربما فتحوا عين فُعَل في مضاعفه والأعراف الضم .
 ١١٣٠ (فَعُول) في القلة على أَفْعَلَة مثل : عُمُود وَأَعْمَدَة .
 ١١٣٠ وجاء في بنات الواو منه أَفْعَال مثل : فِلُو وَأَفْلَاء .
 ١١٣٠ وفي الكثرة على فُعْلَان مثل : قَعُود وَقَعْدَان .
 ١١٣٠ وعلى (فُعَل) مثل : عُمُود وَعُمْد .
 ١١٣٠ وعلى (فَعَائِل) مثل : جَزُور وَجَزَائِر .
 ١١٣٠ والمؤنث بغير هاء مما هو على أربعة أحرف ثالثة حرف مد مثل : عُقَاب وَأُعْقَب .
 ١١٣١ وعلى (أَفْعَال) مثل : يَمِين وَأَيْمَان .

- ١١٣١ وعلى (أَفْعِلْ) مثل : سَمَاءٌ وَأَسْمِيَّةٌ .
- ١١٣١ وفي الكثرة على (فُعُول) مثل : عناق وعُنُوق .
- ١١٣١ وجاء منه على (فَعَائِل) مثل : عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ .
- ١١٣١ وعلى (فُعُل) مثل : عَجُوزٌ وَعَجُزٌ .
- ١١٣١ وعلى (فِعَال) مثل : قُلُوصٌ وَقِلَاصٌ .
- ١١٣١ وعلى (فُعْلَان) مثل : عُقَابٌ وَعُقْبَانٌ .
- ١١٣١ وبالهاء في القلة بالألف والتاء مثل : رسالات وسفينات .
- ١١٣٢ وعلى فُعُل مثل : سُنُنٌ .
- ١١٣٢ وبإسقاط الهاء مثل : سَفِينٌ وَحَمَامٌ .
- ١١٣٣ أَفْعُلُ اسماً يجمع على أَفَاعِلُ مثل أحاميد .
- ١١٣٣ وإن استوفى الشروط جمع بالواو والنون في القلة غالباً .
- ١١٣٣ الجمع بالواو والنون إنما هو للقلة .
- ١١٣٣، ٣٠٦ صفة مقرونة بمن لا تثني ولا تجمع .
- ١١٣٣ وصفة مؤنثة الفعل على الأفاعِل مثل : الأكابر .
- ١١٣٣ والمؤنث على الفُعُل مثل : الفضل .
- ١١٣٤ أو بالألف والتاء في القلة مثل : الفضلِيَّات .
- ١١٣٤ صفة مؤنثة فعلاء على فُعُل مثل : سُودٌ في جمع أسود .
- ١١٣٣ وفُعْلَان مثل سُودَان .
- ١١٣٣ ومؤنثة على (فُعُل) : حُمْرٌ في جمع حمراء وأحمر .
- ١١٣٣ ولا يثقل إلا في الشعر مثل : شُقُرٌ .
- فاعل اسماً يجمع على فَوَاعِل مثل حَوَاجِب ، وعلى فِعْلَان مثل جِيْطَان ، وعلى فُعْلَان مثل : غُلَان .
- ١١٣٧ فاعل صفة مستعملة استعمال الأسماء على فُعْلَان مثل رُعْيَان ، وعلى فِعَال مثل رِعَاء ، وعلى أفعال مثل : أَصْحَاب .
- ١١٣٧ فاعل صفة محضة على أَفْعَال مثل : أَنْصَار ، وعلى فُعُل وفِعَال مثل : شُهَد وشُهَاد ، وعلى فُعْلَة مثل : كَفَرَة وَفَجَرَة ، وعلى فُعْلَة مثل : قُضَاةٌ وَغُرَاة ، وعلى فُعُل مثل : بَزَل ، وعلى فُعْلَاء مثل : شُعْرَاء ، وعلى فُعُول مثل : قُعُود في جمع قاعد ، وشاذاً على فَوَاعِل مثل فَوَارِسٌ وَهَوَالِكٌ ، ومؤنثا بالهاء وبجردها منها على فَوَاعِل وَضَوَارِبٍ وَحَوَائِض ، وعلى فُعُل مثل : حُيُض .
- ١١٣٧

التصغير

- ١٠١٧ رد المحذوف .
- كل اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف ليس موقع الإعراب كُسير ذلك
- ١٠١٧ الحرف .
- ١٠١٧ ويفتح ذلك الحرف إذا كان في كنف هاء التأنيث .
- ١٠١٧ أو ألفه أو ألفيه أو ألف أفعال جمعا .
- ١٠١٧ اعتراض الشارح على قول المؤلف (جمعا) من قوله أو أفعال جمعا .
- ١٠١٧ أفعال اسم رجل يحقر على أفعال .
- ١٠١٨ من المستثنى من الكسر فلان ما لم تجمع العرب على فعالين .
- ١٠٢٠-١٠١٨ حكم ما كان من الأسماء على خمسة أحرف .
- ١٠١٩ تصغير كنهور على كُنْهِير .
- ١٠٢٠ حكم ما كان زائدا على الخمسة .
- ١٠٢٠ الزائد أولى بال حذف .
- مقْعَسَس تقول : مُقْعَس مُقْعِيس عند سيبويه ، ومنهم من يقول : قُعَيْس
- ١٠٢٠ وقُعَيْس عند المبرد ومن تبعه .
- ١٠٢١ محرنجم تقول : حُرْجِمَ وحُرْجِمَ بلا خلاف .
- ١٠٢١ إذا كان في الاسم زيادتان فتبقى أقواهما فائدة .
- ١٠٢١ فإن تساوتا فاحذف أيهما شئت .
- عِضْمُوز وعِطْمُوس تقول : عِضْمِيز وعِطْمِيس فتحذف الياء ، لأن حذفها
- ١٠٢١ لا يؤدي إلى حذف الواو .
- ١٠٢٢-١٠٢١ كل اسم جاء فيه بعد ياء التصغير ياءان فاحذف الأخير منهما .
- ١٠٢٢ ما في مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره .
- إذا لم تكن في مكبره في الثلاثي أثبتت في مصغره نحو : قُدْرَة وأَرْضَة في
- ١٠٢٢ تصغير قدر وأرض إلا ماشد نحو : قُوَيْس وعُرَيْب وضَحِي .
- ١٠٢٢ مالم يسم به مذكر نحو : قدر اسم رجل تقول فيه : قدير لا غير .
- ١٠٢٣-١٠٢٢ مازاد على الثلاثة ولم تكن الهاء في مكبره لم تثبت في مصغره ..
- ١٠٢٣-١٠٢٢ إلا ماشد من نحو : قُدْرِيْمَة ووُرَيْمَة ...
- تصغير جمع الكثرة برده إلى جمع القلة أو إلى المفرد ثم يجمع بالواو والنون إن
- ١٠٢٤-١٠٢٣ استوفى الشروط .

- أو يجمع بالألف والتاء . ١٠٢٤
 إن لم يكن لجمع الكتوة جمع قلة رددته إلى الواحد . ١٠٢٤
 أسماء الجموع كالأحاد . ١٠٢٤
 ربما جاء المصغر على غير المكبر مثل : عُشَيْشِيَّة في تصغير عَشِيَّة ، ورويجل في
 تصغير رجل . ١٠٢٤
 ربما جاء المصغر وأهمل المكبر مثل : كُمَيْت . ١٠٢٤

* * *

النسب

- تحرز بقوله : كل اسم نسب إليه فإنه في الأمر العام من مثل : عطار
 ١٠٢٥ ونجار ولابن وتامر .
- ١٠٢٥ إن كان على فَعِل أو فُعِل أو فِعِل .
- الخلاف في نحو ثَغْلَب : ١ - كل رباعي كسر ما قبل آخره سكن ثانيه
 جاز فتح ما قبل الآخر عند المبرد .
- ٢ - أن الفتح موقوف على السماع عند سيبويه .
- ٣ - اختار المؤلف مذهبا ثالثا وهو إجازة الفتح واختيار الكسر . ١٠٢٦-١٠٢٥
- ١٠٢٦ إن كان واجب الرد في الثنية وجب الرد في النسب نحو أبوي وأخوي .
- ١٠٢٧ إن لم يجب الرد جاز الرد وتركه .
- هل يسكن من المتحركات ما أصله السكون ، أو يعوض من حركة الإعراب
 فيه فتحة ، مذهبان الأول مذهب الأخفش والثاني مذهب سيبويه . ١٠٢٧
- ١٠٢٧ حكم ما كان التعويض فيه همزة الوصل .
- النسب إلى أخت وبنت . ١٠٢٧-١٠٢٨
- النسب إلى محذوف العين أو الفاء . ١٠٢٨
- النسب إلى شية . ١٠٢٨
- لا ينسبون إلى الاسم حتى يقدرونه كاملا ، ولا يقدرونه كاملا إلا على
 ما يكون عليه في كلامهم ، ولا يكون في كلامهم اسم على حرفين أحدهما
 حرف لين ... ١٠٢٨
- النسب إلى المقصور . ١٠٢٩
- النسب إلى المنقوص . ١٠٣٠-١٠٣٢
- النسب إلى فَعِيلَة كخَيْفَة . ١٠٣٢
- النسب إلى فُعِيلَة كجُهَيْنَة . ١٠٣٣
- النسب إلى فَعُولَة كشنوءة . ١٠٣٣
- النسب إلى فَعِيل كعَدِي . ١٠٣٣-١٠٣٤
- النسب إلى فُعِيل كقَصِي . ١٠٣٤
- النسب إلى مَيِّد ومَيَّت . ١٠٣٤
- النسب إلى المركب . ١٠٣٤
- النسب إلى كُرْمِي ويختي . ١٠٣٥

١٠٣٥

١٠٣٥

١٠٣٥

١٠٣٦

النسب إلى الجمع .

النسب إلى أسماء الجموع .

النسب إلى ما آخره همزة .

النسب إلى فَعْلَة وفُعْلَة وفُعْلَة .

الوقف

- الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان والروم ما لم يكن منصوباً منونا . ١٠٦٥
 المنصوب المتون يعوض من تنوينه ألف ... في أشهر اللغة ، لأن من العرب
 من يقف على المنصوب المتون دون تعويض بالإسكان والروم كغيره . ١٠٦٥
 التضعيف مع الإسكان بشرط أن يتحرك ما قبله ما لم تكن همزة . ١٠٦٥
 استظهر على مثل عمرو ، وعلى نحو : الخطأ والرثاء . ١٠٦٥
 ونقصه من شرط التضعيف : ما لم يكن الموقوف عليه منصوباً منونا في أشهر
 اللغة . ١٠٦٦-١٠٦٥
 نقل حركته على ما قبله إن كان ساكناً . ١٠٦٦
 إن لم يكن الموقوف عليه همزة فمشروط صحة ما قبل الآخر وسكونه . ١٠٦٦-١٠٦٧
 وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء . ١٠٦٧
 وينقصه في هذا الفصل أن يقول : فإن أخرج النقل عن أبنية الأسماء أو عما
 ليس في الكلام حركوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله في الموضع الذي
 فيه العلة المذكورة ... ١٠٦٧
 إذا فعل ذلك بالمهموز فمنهم من يقر الهمزة ساكنة ومنهم من يبدلها إلى
 الحركة التي قبلها . ١٠٦٧-١٠٦٨
 فحركوا ما قبل الهمزة بحركة ما قبله ، يقولون : رأيت البطو وعجبت من
 البطو كراهية للمخالفة بين الباء والطاء لو نقلوا حركة الهمزة إلى الطاء ...
 وتعليق الشارح عليه . ١٠٦٨
 ومنهم من يقلب الهمزة إذا كان ما قبلها متحركاً إلى حركتها . ١٠٦٩
 وبعضهم إلى حركة ما قبلها . ١٠٦٩
 لا إشمام ولا روم فيما قلبت إليه الهمزة ... ١٠٦٩
 حروف المد واللين لم تكن لها حركات في الوصل ، إنما كانت سواكن
 فلا تشم ولا ترام أيضاً ، لأنه إنما يشم ويرام الحركة التي كانت في الوصل . ١٠٦٩
 الوقف على المقصور بالألف . ١٠٦٩-١٠٧٠
 الوقف على باب قاضي وجوار في الرفع والنصب إذا لم يكن مضافاً ولا معرفاً
 بالألف واللام فنقول : هذا قاضي ومررت بقاضي في أوجه اللغتين وهذا قاضي
 ومررت بقاضي في الأخرى . ١٠٧٠-١٠٧١
 بيان الوجه في هاتين اللغتين . ١٠٧٠-١٠٧١

- الوقف في الموضع الذي تثبت فيه الياء في الدرج . ١٠٧١
- ومنهم من يحذف هذه الياء فيقول : هذا القاض ومررت بالقاض ، وياء قاض . ١٠٧١
- ما لم يؤد إلى بقاء الاسم على حرف واحد أصلي . ١٠٧١
- والأول أكثر يعني إثبات الياء وأن يقول : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي . ١٠٧٢
- إلا أن تكون منصوبة مثل : رأيت قاضيا فالوقف على البديل من التنوين . ١٠٧٢-١٠٧٣
- الوقف على يغزو ويرمي رفعا ونصبًا بلفظ المرفوع . ١٠٧٣
- وجزما ووفقا بالحذف ، وبإسكان ما قبل المحذوف وبإلحاق الهاء . ١٠٧٣
- وعلى نحو : قه وشه مما لم يبق من حروفه الأصلية إلا حرف واحد . ١٠٧٣-١٠٧٤
- وعلى نون التوكيد الخفيفة مفتحا ما قبلها بالألف . ١٠٧٤
- ومنضما ومنكسرا يحذفها ورد علامة الرفع . ١٠٧٤
- وعلى الثقيلة بالإسكان وبإلحاق الهاء والله لتقومن ، والله لتقومنه . ١٠٧٤
- كل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء ما لم يكن آخر الفعل الماضي . ١٠٧٤
- ياء المتكلم الساكنة كياء القاضي الساكنة . ١٠٧٥
- إن تحركت لك الإسكان أو إلحاق الهاء . ١٠٧٥
- الألف في غير المتمكن إن شئت وقفت عليها، وإن شئت ألحقت الهاء . ١٠٧٥

الإمالة

- ٣٤٢ إمالة (حبل) وما كانت ألفه زائدة .
لا يمال من هذا النوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء ، ولا يميلون ذوات الواو
إلا شاذاً . ٥٥١
- ١١٤٥ تمال الألف للكسرة تقع قبلها بحرف مثل : عباد .
١١٤٥ أو حرفين أولهما ساكن نحو : سربال .
١١٤٥ أو بعدها تليها نحو : عابد .
١١٤٥ ومقدرها عند بعضهم كمملفوظها مثل : هذا رادّ .
- ١١٤٦-١١٤٥ وللياء تكون قبلها تليها مثل : السيال .
١١٤٦ أو بينهما حرف واحد مثل : شيبان وغيلان .
١١٤٦ ولأن تكون منقلبة عن ياء مثل : فتى وطاب .
١١٤٦ أو واو مكسورة مثل : خاف .
١١٤٦ أو صائرة ياء في حالة ما ، مثل : غزا نقول : غزي .
١١٤٦ أو لمجاورتها ألفاً مماله مثل : رأيت عماداً .
- ١١٤٧-١١٤٦ أو لتناسب الأواخر مثل : والضحى لمناسبة ما يليه مماله الإمالة .
١١٤٧ يمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم إذا وقع قبلها يليها عند الكل نحو : ظالم وظاهر .
١١٤٧ الألف المنقلبة عن ياء أو واو مكسورة أو صائرة ياء لا يؤثر فيها المستعلي .
١١٤٧ ويمنع المستعلي إذا كان قبلها بحرف مكسوراً مثل : ضباب .
١١٤٧ أو ساكناً مثل : مطعان .
١١٤٧ أو بعد يليها مثل : ناطق .
١١٤٧ وبينهما بحرف عند الكل مثل : ناعق .
- ١١٤٨-١١٤٧ أو بحرفين عند الأكثر مثل : مناشيط .
١١٤٨ وتمنع الراء من الإمالة إذا وقعت قبل الألف تليها مثل راشد .
١١٤٨ أو بعدها تليها مفتوحة أو مضمومة مثل : رأيت حماراً ، وهذا حمار .
١١٤٨ أو بعدها بحرف عند الأقل مثل : كافر .
١١٤٨ وتغلب المستعلي إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل مثل : قارب وخارج .
أو بحرف عند الأقل كقوله :
- ١١٤٨ عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر

الإعلال والإبدال

- الإعلال في يلهى ويدعى : أصلهما يلهو ويدعو ثم أعلت بالقلب ياء ، ثم قلبت ألفا . ٣٣٧
- الإعلال في يدعو ويغزو إعلال بحذف الحركة فقط . ٣٣٧
- إبدال الواو ميما شاذ وليس بقياس . ٣٦٤
- الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لاهم أن تكون اللام المحذوفة واوا أو ياء ، والأغلب الواو وإن كان المحذوف قد يكون غيرهما ... ٣٧١
- باب شويت وعويت أكثر من باب قوة وصوة . ٣٧٢
- البدل لا يكون إلا لعله وعلة إبدال الألف من النون الشبه بين البدل والمبدل منه . ٤٣٢
- الواو قد تقلب ألفا فيما فاؤه واو من مضارع فعل كياجل وياهل في يوجل ويوهل . ٤٣٩
- الألف إذا أداك شيء إلى تحريكها ولم تكن منقلبة عن شيء قلبت همزة ، وكذا إذا كانت منقلبة عن شيء وتعذر انقلابها إلى أصلها . ٤٦١
- إبدال الواو تاء أول الفعل المضارع . ٤٦٢
- تصحیح عين (عَوْر) لأنه بمعنى (أعور) ، وتصحيح عين اعتنونا واجتوروا لأنه في معنى تعاونوا وتجاوروا . ٤٩٩
- الخلاف في حروف العلة : الياء والواو والألف والهمزة . ٥٣٧
- الياء والواو متى تحركت طرفا وقبلها فتحة قلبت ألفا ما لم يمنع مانع . ٥٣٩
- الواو إذا وقعت رابعة وهي لام قلبت ياء . ٥٥٠
- الياء أكثر شها بالألف من الواو فإنها تشبهها من أربعة أوجه ... ٥٥٥
- همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث والاستدلال لذلك . ٥٥٧-٥٥٦
- علياء همزته منقلبة عن ياء . ٥٥٧
- الهمزة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل رجوعها إلى الياء إذا لحقتها تاء التأنيث ... ٥٥٩
- علة الحذف في (قاضي) في الرفع والخفض لوجوب سكونها فیهما من أجل استئصال الضمة والكسرة في الياء فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين . ٥٦٢
- القلب أقل تغييرا من الحذف . ٥٦٩
- قلب الهمزة إلى الواو أولى من قلبها إلى الياء ٥٦٩
- الألف إذا كانت رابعة فصاعدا يغلب عليها الياء ... ٥٧٠

- إذا وقعت الياء والواو طرف بعد ألف زائدة قلبت همزة مثل : كساء ورداء . ١١٤٩
 إن كانت تلي الطرف ولم تكن في المفرد متحركة أو في نية الحركة إن كان
 ما وقعت فيه كذلك جمعا مثل : صحيفة وصحائف . ١١٤٩
 أو متحولة في الفعل إن كان ما وقعت فيه كذلك اسم فاعل مثل : قاتل وبائع . ١١٥٠
 وإن وقع قبل الألف الجمع ياء أو واو فلا أثر للحركة ... مثل أوائل . ١١٥٠
 وإن كانت دون الطرف فلا أثر للألف مثل : طواويس . ١١٥٠
 فلا أثر للألف يعني في قلب ما بعدها ، بل يبقى على أصله غير منقلب إلى
 شيء ... ١١٥٠

* * *

الإدغام

- ٤٣٢ الإدغام لا يكون إلا في مثلين أو في متقاربين مخرجا أو صفة .
- ٩٤٩ أدغموا نحو : هذا ثوب بكر ، وهؤلاء قوم مالك ...
- ١١٥١ النون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم .
- ١١٥١ والشين كالجيم للمجاورة ... فلو قال للمشاركة في المخرج لكان أحسن .
- ١١٥١ والصاد كالزاي للمجاورة .
- ١١٥١ الضاد الضعيفة هي ضاد عاميتنا فيما أظن .
- الإدغام في حروف الفم أقوى منه في حروف الطرفين ، وهو في كلمة أقوى
- ١١٥٣ منه في كلمتين مثل : مد .
- ١١٥٣ في المثلين أكد منه في المتقاربين ...
- ١١٥٤ وفيما سكونه لازم أكد منه فيما ليس كذلك .
- ١١٥٤ كلما تقارب المخرجان قوي وبالعكس مثل : (بل ران)
- ١١٥٤ وبالعكس في جميع ما تقدم .
- الشين والفاء لا يدغمان مثل : أفرش جابرا ، فلا تدغم وفي الباء : اعرف
- ١١٥٥ بكرا ...
- ١١٥٥ والضاد لاستطالتها منه : أقرض لييدا .
- ١١٥٥ والراء لتكرارها مثل : يغفر لكم .
- ١١٥٥ والصفيريات مثل : خلص نائبا .
- ١١٥٥ والميم لغنتها مثل : اعلم بكرا .
- ١١٥٦-١١٥٥ وما تكافأ من المتقاربين فإدغامه حسن نحو : لقد تاب الله .

التقاء الساكنين

- ٤١٥ يحركون عند التقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات في نحو : انطَلَق .
- ٤١٦ (هؤلاء) يكسر على أصل التقاء الساكنين ولا يفتح كراهة اجتماع الأمثال .
- من كره اجتماع الساكنين في نحو : دابة والضالين واحمّرت قلبت الألف في ذلك
- ٤٦١ كله همزة .
- جمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخر
- ٩٤٩ مشدد شبهوه بمدّاق ودابة ونحوهما .

* * *

باب نعم وبلى

- ١١٥٧ نعم من حروف التصديق والإيجاب .
- ١١٥٧ وهي لتصديق ما قبلها مطلقا نفيا كان أو إيجابا .
- (بلى) من حروف التصديق والإيجاب ، وهي إيجاب بعد النفي عارضا من حروف الاستفهام كان أو مقرونا بها .
- ١١٥٧ قول الجوهري : بلى إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفي .
- ١١٦١-١١٥٨ ربما ناقضتها نعم .
- ١١٦٤-١١٦١ قول الأخفش (إن) بمعنى (نعم) .
- ١١٦٤ (جبر) حرف عند بعضهم من حروف التصديق والإيجاب .

* * *

باب الهجاء

- يعرف أن الألف في آخر الاسم منقلبة عن ياء ... بالجمع . ١٠٤٥
- وبكونها رابعة نحو : ملهى . ١٠٤٥
- ويكون وسط الاسم أو أوله واوا نحو : الطوى واللوى والوغى والوحى . ١٠٤٥
- ويتصرف الفعل منه مثل : رحيت بالرحى وعصوت بالعصا . ١٠٤٥
- الإمالة تكون في ذوات الواو من ثلاثي الفعل ، فإذا وجدت فيه لم تكن دليلا على أنه من الياء . ١٠٤٥
- مما تنفرد به الأسماء الثنية والجمع بالألف والتاء وبالفعل والفعلة . ١٠٤٦-١٠٤٥
- يختص الفعل بأن ذلك يعرف فيه بالمضارع عاريا من العلامة . ١٠٤٦
- وبالحاق علامة الثنية فيه مثل : غزوا ورميا . ١٠٤٦
- وجمع المؤنث فيه مثل : غزون ورومين . ١٠٤٦
- أو في المضارع مثل : يغزوان ويرميان ويغزون ويرمون . ١٠٤٦

أحكام الهمزة في الخط

- ١٠٤٧ تخفف الهمزة إلى مجانس الحركة قبلها مثل : كاس وبير ومومن .
 ١٠٤٧ الهمزة المتحركة ليس لمجرد المد واللين .
 ١٠٤٨ إن كان لمجرد المد واللين وليس ألفا فيقلبها إليه وإدغامه فيها .
 ١٠٤٨ تقلب واواً إن كانت مفتوحة مضموماً ما قبلها .
 ١٠٤٨ تقلب ياء إن كانت مفتوحة مكسوراً ما قبلها .
 ١٠٤٨ حكم ما سوى ذلك .
 خالف الأنخفش في المكسورة المضموم ما قبلها ، وفي المضمومة المكسورة
 ما قبلها .
 ١٠٤٨

(فهرس الآيات)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ﴾	٧-٦	٦٨٧

سورة البقرة

﴿ ولو شاء الله لذهب بسمهم ﴾	٢٠	٨٢٩
﴿ ما بعوضة فما فوقها ﴾	٢٦	٦٠٨
﴿ عليهم الذلة ﴾	٦١	١٠٣٩
﴿ إن البقر تشابه علينا ﴾	٧٠	٩٣٧
﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾	٨٣	١٠٦٣، ١٠٦١
﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾	٨٥	٥٩٨
﴿ أو كلما عاهدوا عهدا نبذه ﴾	١٠٠	٤٨٦
﴿ واذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾	١٢٤	٥٩٠
﴿ كونوا هودا أو نصارى ﴾	١٣٥	٦٧٣
﴿ فاذا أفضت من عرفات ﴾	١٩٨	٢٧٥
﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٧٤٥
﴿ ثلاثة قرؤ ﴾	٢٢٨	٩٢٦
﴿ قد ظلم ﴾	٢٣١	١١٥٤
﴿ فخذ أربعة من الطير ﴾	٢٦٠	٩٣٥
﴿ إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي ﴾	٢٧١	٩٠٧، ٦١٢
﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾	٢٨٤	٤٦٦

سورة آل عمران

﴿ من أنصاري إلى الله ﴾	٥٢	٨١٩
﴿ فبما رحمة من الله ﴾	١٥٩	٦١٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿ ياليتني كنت معهم ﴾	٧٣	٨٠٢
﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾	٧٨	٥٠٢
﴿ أو جاؤكم حصرت صدورهم ﴾	٩٠	٧٣٩
﴿ فيما نقضهم ﴾	١٥٥	٢٢٧
﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾	١٦٥	٤٦٨
﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾	١٧١	١٠٨٤

سورة المائدة		
﴿ بل يدها مبسوطتان ﴾	٦٤	٥٤١
﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾	٧١	٧٩٧
﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾	٩٥	٥٢٨
﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾	١١٧	٦٢٧

سورة الأنعام		
﴿ سلام عليكم ﴾	٥٤	٧٤٦
﴿ أتأجوني في الله ﴾	٨٠	٦٤٣، ٦٤٢
﴿ فبهذا هم اقتده ﴾	٩٠	٦٤٣
﴿ تماما على الذي أحسن ﴾	١٥٤	٦٠٨
﴿ ومحياى ﴾	١٦٢	٨٤٨
﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾	١٣٧	٩٤٣

سورة الأعراف		
﴿ وما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾	١١	٥٢٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ سلام عليكم ﴾	٤٦	٧٤٦
﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاستقن ﴾	١٠٢	٧٩٢
﴿ ألسنت بركم ﴾	١٧٢	١١٦٠، ١١٥٧
﴿ ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾	١٧٧	٩٠٦

...

سورة التوبة

﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾	٢٥	٧٢٧
﴿ لقد تاب الله ﴾	١١٧	١١٥٥

...

سورة يونس

﴿ أتأها أمرنا ليلا أو نهارا ﴾	٢٤	٦٧١
﴿ فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون ﴾	٥٨	٤٩٣

...

سورة هود

﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله من رحم ﴾	٤٣	٩٩٥
--------------------------------------	----	-----

...

سورة يوسف

﴿ وليكونن من الصاغرين ﴾	٣٢	١٠٧٤
-------------------------	----	------

...

سورة الرعد

﴿ سلام عليكم ﴾	٢٤	٧٤٦
﴿ كفى بالله شهيدا ﴾	٤٣	٨٣٠

...

الآية	رقمها	الصفحة
سورة ابراهيم		
﴿ ويل للكافرين ﴾	٢	٧٤٦

* * *

سورة النحل		
﴿ سلام عليكم ﴾	٣٢	٧٤٦

* * *

سورة الاسراء		
﴿ ولما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم ﴾	٢٨	١١٠١
﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾	٣٦	٩١٠

* * *

سورة الكهف		
﴿ كلنا الجنتين آتت أكلها ﴾	٣٣	٤١٢
﴿ نسيا حوتها ﴾	٦١	٩٩٠
﴿ هل نجعل لك ﴾	٩٤	١١٥٤

* * *

سورة مريم		
﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾	٤	١١٠٧
﴿ ويوم يبعث حيا ﴾	١٥	٧٢٩، ٧٢٧
﴿ فإما ترين من البشر أحدا فقولي ﴾	٢٦	١١٠١
﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾	٦٩	٦٠٩

* * *

الآية	رقمها	الصفحة
سورة طه		
﴿ وما تلك يمينك يا موسى ﴾	١٧	٥٩٨
﴿ ولأصلبكم في جذوع النخل ﴾	٧١	٨٢٠
﴿ أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ﴾	٨٩	٧٩٦
* * *		
سورة الانبياء		
﴿ قل رب أحكم بالحق ﴾	١١٢	٨٤٥
* * *		
سورة الحج		
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	٨١٨
* * *		
سورة المؤمنون		
﴿ عما قليل ﴾	٤٠	٢٢٧
* * *		
سورة النور		
﴿ فاجلدوهم ثمانين جلده ﴾	٤	٧١٥
﴿ اذا أخرج يده لم يكذبها ﴾	٤٠	٨١٩
* * *		
سورة الفرقان		
﴿ وإن كاد ليضلنا عن آلهتنا ﴾	٤٢	٧٩٢
* * *		
سورة النمل		
﴿ قال أتمدوني بما آتاني الله خير مما آتاكم ﴾	٣٦	٦٤٢
﴿ وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم ﴾	٨١	١٠٧١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القصص		
﴿ سلام عليكم ﴾	٥٥	٧٤٦

سورة الروم		
﴿ من قبل ومن بعد ﴾	٤	١٠٣٩
﴿ أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين		
من قبلهم ﴾	٩	٤٨٦
﴿ وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم ﴾	٣٥	١٠٧١
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	٣٦	٥٣١

سورة فاطر		
﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾	٢٨	٥٩١

سورة يس		
﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾	٤٠	٣٢٥

سورة الصافات		
﴿ قل نعم ﴾	١٨	١١٥٤

سورة ص		
﴿ وانطلق الملائم منهم أن امشوا ﴾	٦	٧٩٨
﴿ إنا وجدناه صابرا نعم العبد ﴾	٤٤	٩٠٦، ٩٠٥
﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	٤٤	٩٠٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزمر		
﴿ سلام عليكم ﴾	٧٣	٧٤٦

* * *

سورة غافر		
﴿ لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع إلى إله موسى ﴾	٣٧، ٣٦	٨٠٧، ٤٦٦
﴿ أفلم يسيروا في الأرض ﴾	٨٢	٤٨٦

* * *

سورة الشورى		
﴿ وإنك لتهدى إلى صراط الله ﴾	٥٢	٦٨٧

* * *

سورة الزخرف		
﴿ لجعلنا لمن يكفر لبيوتهم سقفا ﴾	٣٣	٦٩١، ٦٨٩
﴿ أفلا تبصرون أم أنا خير ﴾	٥١	١١٦١

* * *

سورة النجم		
﴿ وإن ليس للإنسان إلى ما سعى ﴾	٣٩	٧٩٥

* * *

سورة القمر		
﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾	١٢	١٠٠٧
﴿ كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾	٢٠	٩٣٦

* * *

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الرحمن		
﴿ ذواتا أُنْثان ﴾	٤٨	٣٦٨

* * *

سورة الواقعة		
﴿ فظلمت تفكّهون ﴾	٦٥	٧٦٩
﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾	٩٠-٩١	٢٢٥

* * *

سورة الحديد		
﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ﴾	٢٣	٤٨١

* * *

سورة المجادلة		
﴿ قد سمع ﴾	١	١١٥٦، ١١٥٤

* * *

سورة الحشر		
﴿ لكيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾	٧	٤٨١

* * *

سورة الصف		
﴿ من أنصاري إلى الله ﴾	١٤	٨١٩

* * *

سورة الجمعة		
﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ﴾	٥	٩٠٦

* * *

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الملك		
﴿ ولقد زينا ﴾	٥	١١٥٦
﴿ إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ﴾	١٩	٤٧١

سورة الحاقة		
﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾	٢٠١	١١٠٦
﴿ أعجاز نخل خاوية ﴾	٧	٩٣٦

سورة نوح		
﴿ يغفر لكم ﴾	٤	١١٥٥

سورة المزمل		
﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾	٨	٧١٤
﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	٢٠	٧٩٥

سورة النبأ		
﴿ إن للمتقين مفازا . حدائق وأعناها ﴾	٣٢، ٣١	٦٨٧
﴿ يا ليتني كنت ترابا ﴾	٤٠	٨٠٥

سورة المطففين		
﴿ بل ران ﴾	١٤	١١٥٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعلى		
﴿ بل تؤثر ﴾	١٦	١١٥٤

سورة البلد		
﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ﴾	١٥، ١٤	٩١٦

سورة الشمس		
﴿ والشمس وضحاها ﴾	١	٨٦٧
﴿ قد أفلح من زكاه ﴾	٩	٨٦٧

سورة الضحى		
﴿ والضحى ﴾	١	١١٤٧

سورة العلق		
﴿ لنسفن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾	١٦، ١٥	٦٨٧
﴿ لنسفن بالناصية ﴾	١٥	١٠٧٤

سورة القدر		
﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٨٣٩، ٨٣٦

سورة الإخلاص		
﴿ هو الله أحد ﴾	١	٧٤٩، ٦٢٢

(فهرس الأحاديث)

الصفحة	الحديث
٧٤٨	أفضل ما قلته والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
٨٠٤، ٨٠٣، ٨٠١	إن قعر جهنم لسبعين خريفاً
	صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمان ركعات
٩٢٩	في أربع سجادات
٤٩٢	قوموا فلا أصل لكم
٦٣٢	كن أباً خيثة فكانه
٩٠٧	من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت

(فهرس أقوال العرب والأمثلة)

رقم الصفحة

٣٦٧	أهوت الرجل .
٢١٥، ٢١٤	أتت الناقة على مضربها .
٧٠٤	أجذك لا تفعل كذا .
٧٢٧	ادخلوا الأول فالأول .
٢٤١	استوى الماء والخشبة .
٧٦٩	أصبحتم كم تنامون أو أمسيتم كم تتجرون .
٩٥٢	أطرق كرا .
٩٥٢	افتد مخنوق .
٨٨٧	أكلوني البراغيث .
٨١٦	اللهم اغفر لي ولن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصغ .
٢١٣	إن في ألف درهم لمضربا .
١٠٣٢	برئت إليك من خمس وعشري النخاسين .
٢٤١	جاء البرد والطياسة .
٧٣٨، ٧٣٧	جاء زهد عليه جبة وشي .
٣٥١	جاءني أخك ، ورأيت أخك ومررت بأخك .
٥٢٧	جفت بلا زاد .
٢٥٣، ٢٢٠	خطرت على زهد وخطرت على عمرو .
٨٢٤، ٨٢٣	رب رجل يقول ذلك ، ورب رجل يفهم .
٣١٧	رجل خير من امرأة .
٣٩٨	رجل سيفان .
٦٩٧، ٦٩٥	رحبتكم الطاعة .
٩٥٢	عسى الغوير أبوسا .
٥٤٩	عصرت بالعصا .
٧٧٣، ٧٥٧	على التمرة مثلها زيدا .
٧٥٦	عليكم سلام .
٢٥٠	عندي درهم ونصفه .

رقم الصفحة

٥٢٧	غضبت من لا شيء .
٥٧٩	قال فلانة .
٣٣٣	قام الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان .
٧٣٦	قمت وأصك عينه .
٨٣٦	كلمته حتى يأمر لي بشيء .
٢٥٨،٢٥٧	لا تأكل السمك وتشرب اللبن .
٤٩٢	لتوضع في تجارتك .
٧٥٦	لهم ويل .
٧٧٢	ليس خلق الله مثله .
٣٦٢	م الله .
٦٠٨	ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً .
٢٥٧	ما تأتينا فتحدثنا .
٧٢٩	مررت بماء قعدة رجل .
٦٩٨،٢٢٠	مررت زيدا .
٨١٦	من ربي إنك لأشر .
٢٩٣	من كذب كان شرا له .
٢٥٠	هذا تراب هذا الإناء .
٧٢٩	وقع أمر فجأة .

« فهرس الأمثال »

رقم الصفحة

١١٠٠	بألم ما تُحِثَّنَه .
١٠٩٩	بجهد ما يبلغن .
١١٠٠	بعين ما أرينك .
١٠٩٢	دقك بالمنتحاز حب الفلفل .
٧٤٥	شر أهر ذا ناب .
٦٤٠	شر ما جاء بك إلى نخة عرقوب .
٢٥٨	فالج بن خلاوة .
١٠١٨	لا لعا له .
٣٧٦	مكره أخاك لا بطل .

★ ★ ★

(فهرس الأبيات الشعرية)

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وقال الله قد يسرت جندا هم الأنصار عرضتها اللقاء إذا عاش الفتى مائتين عاما	الوافر	حسان بن ثابت	٦٨٢
فقد ذهب اللذاذة والفتاء	الوافر	الربيع بن ضبيع الغزاري	١٠٠٩
إذا كان الشتاء فأدفعوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء إذا أثنى عليك المرء يوما	الوافر	الربيع بن ضبيع الغزاري	٧٦٦
كفاه من تعرضه الشتاء ما إن رأيت ولا أرى في مدتي	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٠٩٣
كجوارى يلعبن بالصحراء فالشوب ينفض صبغه	الكامل	مجهول	٤٢٣
فيما يليه من الثياب وما الدهر إلا منجنونا بأهله	مجزوء الكامل	مجهول	٦٧٤
وما صاحب الحاجات إلا معذبا ففض الطرف إنك من نعيم	الطويل	رجل من بني سعد	٨٩٩، ٨٠٣
فلا كعبا بلغت ولا كلابا ليس إيسى وإيا	الوافر	جرير	١٠٤٤
ك ولا نخشى رقيبا يا هند لا تنكحي بوهة	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٦٣٣
عليه عقيقته أحسبا كأنك لم تسبق من الدهر ليلة	المتقارب	مختلف فيه	٧٠٠
إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب	الطويل	أحد بني فقعس وقيل غيره	٢١٥
فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل من الأدم دبرت صفحته وغاريه	الطويل	الأخطل	٤١٩

البيت	البحر	القائل	الصفحة
بها جيف الحسرى فأما عظامها فيض وأما جلدها فصليب فقلت : ادع أخرى وارفح الصوت جهرة لعل أني المغوار منك قريب كذاك أدبت حتى صار من خلقي أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب أردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العر مكروب وقد جعلت قلوص ابني سهيل من الأكوار مرتعها قريب	الطويل	علقة الفحل	٣٢٧
عسى الكرب الذي أوسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لمن مطلب	الطويل	كعب الغنوى	٨٠٦، ٢٢٣
وظل لثوان الصريم غماغم يداعسها بالسهمري المقلب فما سودتني عامر عن قرابة أنى الله أن أسمو بأمر ولا أب عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهر جون الرباب سكوب كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب يكيك ناء بعيد الدار مغرب باللكهول وللشبان للعجب	البسيط	بعض الغزاريين	٧٠٢
	البسيط	ابن عنمه	٤٧٨
	الوافر	رجل من بني بختر ابن عنود	٨٢٦
	الوافر	هدبة بن الحشرم	٩٧٣، ٩٧٠
	الكامل	مختلف فيه	١٠٠٤
	المنسرح	عبد الله بن قيس الرقيات	٤٢٣
	الطويل	امرؤ القيس	٥٥٨
	الطويل	عامر بن الطفيل	٤٢٥
	الطويل	مختلف فيه	١١٤٨
	البسيط	أبو نواس	١٠٦٢
	البسيط	مجهول	٩٦١

البيت	البحر	القائل	الصفحة
سراة بني أبي بكر تساموا على كان المسومة العراب بالله ربك إن دخلت فقل له	الوافر	مجهول	٧٦٦
هذا ابن هرمة واقفا بالباب ربما أوفيت في علم	الكامل	إبراهيم بن هرمة	٨٣٣
ترفعن ثوبى شمالات أبي الولائم أولادا الواحدة	المديد	جذيمة الأبرش	١١٠٢
وفي العيادة أولاداً لعلات وجامل نخوع من نبيه	البسيط	مجهول	١٠٩٧
زجر المعل أصلا والسفيح قد كان من طول البلى أن يمصحها	السريع	طرفة بن العبد	٩٣٥
وكان سيان ألا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح	رجز	رؤبة بن العجاج	٩٧٣
من صدعن نوانها فأنا ابن قيس لا براح	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٢٧٨
بالعطافنا وبالرياح وأبي الحشرج الفتى التفاح	مجزوء الكامل	سعد القيسي	٨٩٧
فكان وإياها كحمران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا	الخفيف	مجهول	٩٦٢
إذا اسود جنح الليل فلتأت وتلكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا	الطويل	كعب بن جعيل	٦٤١
للا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موافقا وعهودا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٨٠٢، ٨٠٠ ٨٠٤
يديان يضاوان عند محلم قد بمنعائك أن تضام وتضهدا	الطويل	جميل بثينة	٦٧٧
فرجحتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة	الطويل	مجهول	٣٦٧
	مجزوء الكامل	مجهول	٩٤٣

البيت	البحر	القائل	الصفحة
كا للذ تزئى زينة فاصطيدا تألى ابن أوس حلفه ليردني	الرجز	رجل من هذيل	٦٠٣، ٦٠١
على نسوة كأنهن مفائد فما كل مبتاع ولو سلف صفقه	الطويل	زهد الفوارس	٨٦٥
براجع ما قد فاته برداد وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	الطويل	الأخطل	٤٢١
هم القوم كل القوم يا أم خالد أخي ثقة لا ينثني عن ضريبة	الطويل	الأشهب بن رميلة	٦٠٤
إذا قلت مهلا قال حاجزه : قد ألا أيها الزاجرى أحضر الوغى	الطويل	طرفة بن العبد	٤٩١
وأن أشهد للذات هل أنت مخلدي سوى أبك الأدنى فإن محمدا	الطويل	طرفة بن العبد	٤٧٢
على كل حال يا ابن عم محمد قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا	الطويل	مجهول	٣٥٢
إلى حمامتنا أو نصفه فقد ردت عليه أقاصيه وليده	البسيط	النابعة الذبياني	٧٨٦
ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأد لعل الله يمكنني عليها	البسيط	النابعة الذبياني	٤٢٥
جهاراً من زهير أو أسيد شلت يمينك إن قتلت لمسلما	الوافر	خالد بن جعفر	٨٠٦
حلت عليك عقوبة المتعمد وقتل مرة ائثارن فإنه	الكامل	عاتكة العدوية	٧٩٣
فرع وأن أخاهم لم يضهد أفد الترحل غير أن ركبنا	الكامل	عامر بن الطفيل	٨٦٥
لما نزل برحالنا وكان قد قدني من نصر الحبيبين قدي	الكامل	النابعة الذبياني	٤٩٠
	الرجز	مختلف فيه	٦٤٦

البيت	البحر	القائل	الصفحة
من يكديني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد	الخفيف	أبو زيد الطائي	٥١٩
وجدت إذا اصطلحوا خيولهم وزندك أثقب أزنادهما	المتقارب	الأعشى	١١٠٩
وبات وبات له ليلة كليلة ذى العائر الأرمد	المتقارب	مختلف فيه	٧٧٠
لو عصر منها البان والمسك انعصر أيها الفتيان في مجلسنا	الرجز	أبو النجم العجلي	٤٢٠
جردوا منها ورادا وشقر فلما رأى أن ثمر الله ماله	الرمل	طرفة بن العبد	١٠٣٤
وأثل موجودا وسد مفارقة فألفيته يوما يبر عوده	الطويل	النابهة الذبياني	٧٩٥
وجر عطاء يستخف المعابرا فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	الطويل	النابهة الذبياني	٤٧١
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا لقائل : يا نصر نصر نصرا	الطويل	مختلف فيه	١٠٠٣
واللذ لو شاء لكنت صحرا أو جبلا أصم مشمخرا	الرجز	رؤبة بن المعجاج	٦٧٦
فيا الغلامان اللذان فرا إيا كما أن تكسبانا شرا	الرجز	قائله مجهول	٦٠١
لا تتركسي فهم شطرا إني إذن أهلك أو أطرا	الرجز	مجهول	٩٥١
أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا	الرجز	مجهول	٤٧٩
ربما الظاعن المؤمل فهم وعناجيج يهنن المهاري	المنسرح	الربيع بن ضيع الغزاري	٧٦٨
فأبت إلى فهم وما كدت آيا وكم مقلها فارقتها وهي تصفر	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	٨٢٥
	الطويل	تأبط شرا	٩٧٢

البيت	البحر	القائل	الصفحة
لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد الإنسان قد يتغير وان كلابا هذه عشر أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضبة ما ينبتن شكرها وإني حيثما ينثني الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار مجزوء البسيط أخو رغائب يعطيا ويسألها يأبى الظلامة منه النوفل الزفر وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار البسيط ألم يخز التفرق جند كسرى ونفخوا في مدائنهم فطاروا الوافر وكننت به أكنني فأمسيت كلما كنيت به فاضت دموعي على نحري الطويل وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه تشوف أهل الغائب المنتظر الطويل إلا طعان ألا فرسان عادية الا تجشؤكم عند التناوير البسيط هن الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقرآن بالسور البسيط نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدري الكامل ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر الكامل	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٣٤
	الطويل	مختلف فيه	١٠٥٦
	الطويل	مجهول	١٠٩٩
	البسيط	ابراهيم بن هرمة	٣٥١
	مجزوء البسيط	الأعشى	٩٩١
	البسيط	أعشى باهلة	٩٨٨
	البسيط	مجهول	٦٤١
	الوافر	القطامي	٤٢٠
	الطويل	العتبي	٧٦٨
	الطويل	عروة الصعاليك	٥٢١
	البسيط	حسان بن ثابت	١٠٠٠
	البسيط	مختلف فيه	٨٣٠
	الكامل	الأعشى	٧٣٦، ٧٣٤
	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٤٤٣

البيت	البحر	القائل	الصفحة
يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور			
والهول من تهول القبور لو بغير الماء حلقي شرق	الرجز	العجاج	١٠٨١
كنت كالغصان بالماء اعتصاري	بحر الرمل	عدي بن زيد العبادي	٨٢٧
ان العجوز خبة جروز تأكل ليلة قفيزا	الرجز	مجهول	٨٠٣، ٨٠١ ٨٠٤
فيارب مكروب كررت وراءه وطاعنت عنه الخيل حتى تنسفا	الطويل	امرؤ القيس	٨٢٠
ورمل كأوراق العذارى قطعته إذا جللته المظلمات الحنادس	الطويل	ذو الرمة	٧٥٣
تالله يبقى على الأيام ذو حيد بشمخر به الظيان والآس	البيسيط	مختلف فيه	٨٦٨
ألا أذن فما أذكرت ناسي ولا لينت قلبا وهو قاسي	الوافر	المتنبى	١٠٧٢
أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام الخلس	الكامل	المرار بن سعيد الفقعسي	٩١٥
بتيها قفر والمطبي كأنها قط الحزن قد كانت فراخا يبوضها	الطويل	ابن أحمر الباهلي	٧٦٥
بلى إنها تعفى الكلام وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي	الطويل	أبو خراش الهذلي	٥٨١
قعيدك ألا تسمعي ملامه ولا تنكهي قرح الفؤاد فييجعا	الطويل	متمم بن نويرة	٨٦٣
أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا	الوافر	المرار الفقعسي	٨٨١
يا ليت أيام الصبا رواجعا إذ كنت في وادي العقيق راتعا	الرجز	مختلف فيه	٨٠٢

البيت	البحر	القائل	الصفحة
كم بجود مقرف نال العلا وكريم يخله قد وضعه على حين عاتبت المشيب على الصبا	الرمل	عبد الله بن كريب	٩٤٢
وقلت ألما أصح والشيب وازع ونبت ليلي أرسلت بشفاعة	الطويل	النابعة الذبياني	١٠٣٨، ٤٤٦
إلي فهلا نفس ليلي شفيحها أبا خراشة أما أنت ذا نفر	الطويل	مختلف فيه	٨٢٧
فإن قومي لم تأكلهم الضبع فلا تطمع أبيت اللعن فيها	البيسيط	العباس بن مرداس	١٠٩٧
فمنعكها بشيء يستطيع يا أقرع بن حابس يا أقرع	الوافر	مختلف فيه	٨٣١
إنك إن مصرع أخوك تصرع وكوني بالكمارم ذكريني	الرجز	مختلف فيه	٥٢٢
ودلي دل ماجدة صناع سبقوا هوى وأعنفوا لهوام	الوافر	مجهول	٧٧٦
فتخرموا ولكل جنب مصرع فبكي بناتي شجوهن وزوجتي	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٨٤٨
والظاعنون إلي ثم تصدعوا لا تجزعي إن منفسا أهلكه	الوافر	عبدة بن الطبيب	٥٨٣
وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي لانسب اليوم ولا خلة	الكامل	الهمر المكي	٧٦٠
اتسع الحرق على الراقع إن الريع الجود والخريف	السريع	مختلف فيه	١٠٠٣
يدا أبي العباس والصيوبا كان أذنيه إذا تشوفا	الرجز	رؤبة بن المعجاج	٧٥٢، ٧٥١
قادمة أو قلما محرفا	الرجز	محمد بن ذؤيب الفقعسي	٨٠٣، ٨٠١ ٨٠٥، ٨٠٤
لبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشغوف	الوافر	ميسون الكلبيه	٤٧١، ٤٦٩

البيت	البحر	القائل	الصفحة
نذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق كأن أيديهن بالقاع الفرق	الكامل	كعب بن مالك الأنصاري	١٠١٦
أيدي جوار يتعاطين الورق عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق	الرجز	رؤية بن العجاج	٤٢٥
أنوار سرع ماذا يا فروع وحبل الوصل منتكث حديق	الطويل	يزيد بن مفرغ	٥٩٨
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها رحنا بكابن الماء يجب وسطنا	الوافر	مختلف فيه	٤٢١
تصوب فيه العين طورا وترتقي وقاتم الأعماق خاوى المحترق إليك حتى بلغت إياكا	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	٩٧١
اطلب أبا نخلة من يابوكا إنا سألنا عنك من يعزوكا الى أب فكلهم ينفيك	الطويل	امرؤ القيس	٨١٧
أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك كأن بين فكها والفق	رجز	رؤية بن العجاج	٢٧٦
فأرة مسك ذبحت في سك في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفى ويتنعل	رجز	حميد الأرقط	٣١١
وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل كأن الفتى لم يمر يوما اذا اكتسى	الرجز	مختلف فيه	٣٦٨
ولم يك صعلوكا إذا ما تمولا ولم يك في بؤس إذا بات ليلة يناعي غزالا ساجى الطرف أكحلا	الطويل	هند بنت عتبة	١٠٩٦
	الطويل	مختلف فيه	٣١٠
	البسيط	الأعشى الكبير	٧٩٤
	الرمل	لبيد بن ربيعة	١٠٦٩
	الطويل		٢١٦
	الطويل	جابر الطائي	

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلا الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها أطفالها فلا مزنة ودقت ودقها	الكامل	الأخطل	٦٠٥،٦٠٣
ولا أرض أبقل إبقاها رأى الأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولا	المتقارب	عامر الطائي	٥٨٦
وداهية من دواهي المنو ن يرهبا الناس لا فالها ويوم شهدناه سليما وعامرا	الكامل	محمود الوراق	٢٧١
قليل سوى الطعن النبال نوافله فيالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت ببذل فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	الطويل	رجل من بني عامر	٦٣٧
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل حلفت لها بالله حلقة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال ألا رب يوم لك منهم صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل ويوما على ظهر الكتيب تعذرت علي وآلت حلقة لم تحلل تنورتها من أذرعات وأهلها يئرب أدنى دارها نظر عال نعاء جذاما غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والأصل	الطويل	امرؤ القيس	٨٨٩،٨٣٣
	الطويل	امرؤ القيس	٨٥٦،٧٩٦ ٨٦١
	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٦
	الطويل	امرؤ القيس	٨٦٦
	الطويل	امرؤ القيس	٩٩٨
	الطويل	امرؤ القيس	١٠٨١
	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٥
	الطويل	الكميت	٤٤٥

البيت	البحر	القائل	الصفحة
كمنيه جابر إذ قال ليتني أصادفه وأفقد بعض مالي فأرسلها العراك ولم يذدها	الوافر	زهد الخير «الخويل»	٦٤٤
ولم يشفق على نفص الدخال بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل	الوافر	ليبد بن ربيعة	٧٢٨
كأن خصيه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ودقك المنحاز حب الفلفل	الوافر	المرار التميمي	٩١٧، ٩١٦
ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذاك الدهر حالا بعد حال أقبلن من نهلان أو وادي خيم	الرجز	خطام المجاشعي	٩٢٤
على قلاص مثل خيطان السلم فيوما توافينا يوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى وراق السلم	الرجز	الليث	١٠٩٢
ولولا رجال من زرام أعزة وآل سبيع أو أسوك علقما كلا يومي أمانة يوم صد	الرمل	عدى بن زهد العبادي	٧٦٧
وإن لم تأتها إلا لماما أكثر في العذل ملحاً دائماً لا تعذلن إني عسيت صائماً	الرجز	جرير	٦٨٣
لولا كما لخرجت نفساهما إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما	الطويل	مختلف فيه	٧٩٩
كفاك كف لا تليق درهما جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما	الطويل	الحصين المري	٤٧٠
	الوافر	جرير	٤١٣
	الرجز	أمية بن أبي الصلت	٩٧١
	الرجز	رؤبة بن العجاج	٨٣٦
	رجز	مختلف فيه	٩٥١
	الرجز	قائله مجهول	٦٠٢

البيت	البحر	القائل	الصفحة
يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معما تراه وقد فات الرماة كأنه	الرجز	مختلف فيه	١١٠١
أمام الكلاب مصني الخد أصلم لقد كان في حول ثواء ثويته	الطويل	أبو خراش الهذلي	٤٢٢
تقضي لبانات ويسأم سامم	الطويل	الأعشى	٨٥٤، ٨٥٣ ٨٥٥
واني لقوام مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها وان أتاه خليل يوم مسألة	الطويل	مختلف فيه	١١٤٩
يقول لا غائب مالي ولا حرم تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٥٢١
لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	الوافر	جرير	٦٩٨، ٢٢١
مولى الخافة خلفها وأمامها يصبح عطشان وفي البحر فمه في ليلة يحبها الطعام	الوافر	جرير	٥٧٩
جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا وإلا بيد بالظلم يظلم هما نفثا في فمي من فمويهما	الكامل	ليبد بن ربيعة	١١٤٤
على النابح العاوي أشد رجاء ثلاث مئين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	الرجز	رؤبة بن العجاج	٣٦٣
قالت بنو عامر : خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضارا لأقوام يا شاة من قنص لمن حلت له	الرجز	مجهول	٦٣٨
حرمت علي وليتها لم تحرم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٤٥٥
	الطويل	الفرزدق	٥٤٨
	الطويل	الفرزدق	٩٣٠
	البسيط	النابعة الذبياني	٥٨٣
	الكامل	عنترة بن شداد	٦١٠

البيت	البحر	القائل	الصفحة
حتى إذا ما أخرجت من فمه فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم	الرجز	مختلف فيه	٣٧٩
وصاحب الركب عثمان بن عفانا فلا تحزنك أيام تولى	البسيط	مختلف فيه	٩٠٤
تذكرها ولا طير أرنأ	الوافر	يزيد بن النعمان الأشعري	٩٣٦
فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا	الوافر	مختلف فيه	٨٩٨
أما طرقت رجال القوم ليلى فأجدر مثل ذلك أن يكونا	الوافر	مجهول	٨٩٤، ٨٩٢
ويقلن شيئا قد علا ك وقد كبرت فقلت انه	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١١٦٣، ١١٦١
في حلقكم عظم وقد شجينا لها ثانيا أربع حسان	الرجز	مختلف فيه	٣٢٨
وأربع فثغرها ثمان فإن لا يكنها أو تكنه فانه	الرجز	مجهول	٩٢٩
أخوها غذته أمه بلبانها ألا رب مولود وليس له أب	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٦٣٢
وذى ولد لم يلد له أبوان جاد بالعين حين أعمى هواه	الطويل	مختلف فيه	١٠٤٠، ٤١٥
عينه فائنسى بلا عينين أنى جزوا عامرا سوى بفعلهم أم	الخفيف	الحريري	٢٩٧
كيف يجزونني السوأي من الحزن من يفعل الحسنات الله يشكرها	البسيط	الأفنون التغلبي	١٠٦٢
والشر بالشر عند الله مثلان أليس الليل يجمع أم عمرو	البسيط	مختلف فيه	٥٢٤، ٥٢٣
وليانا فذاك بنا تدان	الوافر	جحدر الحنفي	١١٦١، ١١٦٠

البيت	البحر	القائل	الصفحة
نعم وترى الهلال كما أراه ويعلو بالنهار كما علاني فلو أنا على حجر ذبحنا جری الدميان بالخبر اليقين وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني حتى رمى مجهوله بالأجن قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني أيها السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني أيها المنكح الثها سهيلا عمرک الله كيف يلتقيان إن أباهما وأبا أباهما وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا وليس المال فاعلمه بمال وإن أنفقته إلا الذي تنال به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيك وللصفي	الوافر	جحدر الحنفي	١١٦١، ١١٦٠
	الوافر	مختلف فيه	٥٤٢
	الوافر	مختلف فيه	١٠٧٨
	الوافر	مجهول	٩٥٢
	رجز	رؤية بن المعجاج	١٠٥٧
	الرجز	مجهول	٦٩٦
	الرمل	مجهول	٦٤٥
	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٨٦٣
	الرجز	مختلف فيه	٣٧٧
	الطويل	يزيد الثقفي	٨٣٥
	الطويل	مختلف فيه	٣٩٢
	الوافر	مجهول	٦٠١

(فهرس الأعلام)

- الأخفش : ٣٢٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ،
 ٨٣٤ ، ٨٣٦ ، ٨٤٢ ، ٨٩٤ ، ٩٨٢ ،
 ٩٨٣ ، ٩٩٣ ، ١٠٢٧ ، ١٠٤٨ ، ١١٤١ ،
 ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٤ .
 ابن الأعرابي : ٢٢٠ ، ٦٩٨ .
 الأعشى : ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ١١٠٩ .
 الأعلم : ٣٥٧ .
 امرؤ القيس : ٧٠٠ .
 ابن بابشاذ : ٣٦٣ ، ٩٨٠ ، ٩٨٦ .
 ابن الباذش : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ .
 أبو بكر الصديق : ٢٩٦ .
 ثابت الأندلسي : ٦٩٥ .
 ثمر : ١٩١ .
 ثعلب : ٢٤٦ .
 جرير : ٦٨٣ .
 جميل : ٦٧٧ .
 الجرمي : ٩٩٣ .
 ابن جني : ٢٢٥ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ ،
 ٤٠٦ ، ٤٢١ ، ٤٤٢ ، ٥٢٠ ، ٦٩٦ .
 الجوهري : ١١٥٨ ، ١١٥٩ .
 أبو حاتم السجستاني : ١٠٢٣ .
 بنو الحارث بن كعب : ٣٣٣ .
 الحريري : ٢٩٧ .
 حسان بن ثابت : ٦٨٢ .
 الحسن البصري : ٦٧٢ .
 أبو حنيفة : ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ، ٧٧٨ .
 الحنبل : ٧٧٣ .
 ابن خروف : ٦٨٠ .
 الخليل : ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٥٠١ ،
 ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٦١٦ ، ٩٥٧ ، ١١٠٣ .
 ابن درستويه : ٤٠٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ .
 الرشيد : ٨٠٥ .
 رضوى : ١٩١ .
 أبو زيد الطائي : ٥١٩ .
 الزبيدي : ٣٧٧ ، ١١١٧ .
 الزجاج : ٦٤٧ .
 الزجاجي (أبو القاسم) : ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ،
 ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ ،
 ٢٦٢ ، ٢٧٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٢١ ،
 ٣٤٤ ، ٤٨٦ ، ٧٠٩ ، ٧٥٢ ، ٧٨٥ .
 الزخشي : ٤٨٧ ، ٦٧٨ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ،
 ١٠٨٥ .
 زهير بن أبي سلمى : ٥٢٠ .
 أبو زيد الأنصاري : ٩٨٣ .
 ابن السراج : ٢٦٥ ، ٤٥٧ ، ٧٨٢ ، ٨٢٣ ،
 ٨٢٤ .
 ابن السكيت : ٣٧٩ ، ١١٢٩ .
 السهيلي : ٣٦٠ ، ٤٦٢ ، ٧٩٩ .
 سيبويه : ٢٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٨٤ ،
 ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨ ، ٣٦٤ ،
 ٣٦٨ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ،
 ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ،
 ٤٥٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ،
 ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،
 ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،
 ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٤٨ ، ٥٧٢ ، ٥٧٩ ،
 ٦٠٠ ، ٦١١ ، ٦١٦ ، ٦٣١ ، ٦٣٦ ،
 ٦٤٣ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ،
 ٦٩٢ ، ٧٠٢ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ،
 ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ،
 ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٧٢ ،
 ٧٧٣ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٧ .

أبو عمرو بن العلاء : ٩٥٧ ، ٩٥٦ ، ٩٥٥ ،
 الفارسي أبو علي : ١٩٨ ، ٢٦٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٨ ،
 ٤٥٢ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٥١٩ ، ٥٤٥ ،
 ٥٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٧٣ ، ٦٧٧ ، ٧٣٨ ،
 ٧٦٣ ، ٧٩٩ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨٢٣ ،
 ٨٢٤ ، ٨٤٤ ، ٨٧٩ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ،
 ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٥٠ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ،
 ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ١٠١٩ ، ١٠٣٧ ، ١٠٨٠ ، ١١١٤ .

الفراء : ٣٤٤ ، ٣٧٦ .

أبو القاسم بن الرماك : ٧٩٩ .

القالبي : ٣٧٧ .

الكسائي : ٦٠٦ .

ابن الكلبي : ٣٧٧ .

ابن كيسان : ٦٧٨ ، ٧٧٤ .

المازني : ٣٢٣ ، ٣٥٤ ، ٤٥٢ ، ٩٥٨ ، ٩٩٤ ،
 المبرد : ٤٠٦ ، ٥٠٢ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،

٥١١ ، ٥١٠ ، ٥١٦ ، ٧٧٤ ، ٦٩١ ، ٦٩٠ ،

٨٦٧ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٨ ، ٩٠٧ ،

٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٩٤ ،

١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠٢٠ ،

١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٣٣ .

المتنبي : ١٠٧٢ .

ابن ملكون : ١٩٨ ، ٦٩١ ، ١٠١٩ .

المهدي : ٨٠٥ .

أبو موسى الجزولي (المؤلف) : ١٩١ ، ٢٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ،

٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،

٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧ ،

٢٩٩ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ،

٣٤٣ ، ٣٨٧ ، ٤٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،

٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٥٢٢ ،

٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ،

٥٦٤ ، ٥٧٢ ، ٥٩٩ ، ٦٢٥ ، ٦٣٩ ،

٧٩٧ ، ٨٠٧ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ،

٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٣٥ ،

٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٤ ، ٨٥٩ ،

٨٦٦ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ،

٨٩٢ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٩٠٧ ، ٩٢٦ ،

٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٧ ،

٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٩ ،

٩٨٢ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٩ ، ٩٩٣ ،

٩٩٤ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥ ، ١٠١٧ ، ١٠١٩ ،

١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ،

١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ،

١٠٣٣ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ،

١٠٧٨ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٨ ،

١١٠٠ ، ١١٠٣ ، ١١١٤ ، ١١١٧ ،

١١١٨ ، ١١٢٤ ، ١١٤١ ، ١١٥٩ ،

١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ .

السيرافي : ٦٩١ ، ٨٧٩ ، ٩٦٣ .

ابن سمين : ٦٧٢ .

الصيمري : ٢٥٩ ، ٨٩٢ .

ابن طاهر الخدب : ٢٤٥ ، ٧٧٣ .

ابن الطراوة : ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ،

٧٥٤ ، ٨٠٤ ، ١١٥٩ .

ابن طلحة : ١٩٩ ، ٢٦٥ ، ٨٥٨ .

ابن أبي العافية : ٣٥٧ .

ابن عامر : ٩٤٤ .

ابن عباس : ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ .

أبو عبيد القاسم بن سلام : ١١٦٤ .

عبد بن الطوب : ٤١٢ .

أبو عبيدة معمر بن المثنى : ١١٦١ ، ١١٦٢ ،

١١٦٣ .

أبو علي الرندي : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٨٠ .

العماني : ٨٠١ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ .

عمر بن الخطاب : ٢٩٦ .

، ١١١٦ ، ١٠٦٨ ، ١٠٤٢ ، ١٠٣٣

. ١١٥٠

أبو نواس : ١٠٦١ .

هذيل : ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٨ ، ١١٢٠ .

الوقشي : ٨٢٤ ، ٨٢٥ .

أبو يوسف : ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ، ٧٧٨ .

يونس : ٤٥٢ ، ٧٩٩ ، ٩٤٢ ، ٩٦٧ ، ١٠٢٨ .

، ٦٩٠ ، ٦٦٨ ، ٦٥١ ، ٦٤٧ ، ٦٤٣

، ٧١٠ ، ٧٠٩ ، ٧٠٤ ، ٧٠٢ ، ٦٩١

، ٧٥٤ ، ٧٥٢ ، ٧٤٥ ، ٧٣٧ ، ٧١٧

، ٧٨٨ ، ٧٧٨ ، ٧٧٢ ، ٧٦٣ ، ٧٥٥

، ٨٢٥ ، ٨١٦ ، ٨١٢ ، ٨١١ ، ٧٩٩

، ٨٧٤ ، ٨٦٤ ، ٨٥٧ ، ٨٤٤ ، ٨٤٠

، ٩٩٦ ، ٩٥٧ ، ٩٤٩ ، ٩٤٥ ، ٨٨٧

، ١٠٣١ ، ١٠٢٦ ، ١٠١٩ ، ١٠١٨ ، ١٠٠٦

« فهرس الكتب الواردة في المتن »

- الأصول لابن السراج : ٧٨٢ .
 الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال للشلوين : ٣٢١ .
 الأوسط للأخفش : ٩٨٣ .
 الإيضاح العضدى للفارسي : ١٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٨٤٤ ، ٩٤٠ .
 البارع للقالي : ٣٧٧ .
 التذكرة للفارسي : ٩٥٠ .
 التوطعة للشلوين : ٤٥٩ .
 الجمل للزجاجي : ٢٦١ .
 الخصائص لابن جني : ٢٢٥ ، ٢٩٢ .
 الدلائل لثابت الأندلسي : ٦٩٥ .
 الزيادة على البارع للزبيدي : ٣٧٧ .
 شرح الإيضاح : ٩٠٦ .
 الفرخ للجرمي : ٩٩٣ .
 الفصيح لثعلب : ٢٤٦ .
 الكتاب لسيبويه : ٣٦٤ ، ٥١٠ ، ٨٨٨ ، ١٠٨٦ .
 كتاب الزمخشري في القرآن (يعني الكشاف) : ٤٨٧ .
 كتاب طرر الاخفش على الكتاب : ٩٨٣ .
 لحن العامة للزبيدي : ١١١٧ .
 اللغات لأبي زيد : ٩٨٣ .
 المفصل : ٧٣٧ ، ١٠٨٥ .

« فهرس المراجع »

أولا : المخطوطات :

- اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ، تأليف : محمد بن أحمد ابن محمد بن غازي ، تحقيق : أحمد عبد الله الدويش . رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ .
- أحرف الجواب في اللغة العربية ، رسالة مقدمة من صالح بن سليمان العمير لنيل درجة الماجستير من جامعة الرياض ، كلية الآداب قسم اللغة العربية .
- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي ، نسخة فلمية بجامعة الإمام تحمل الأرقام التالية (١٣٧٨ ، ٧٨٨٢) مصورة عن نسخة القاهرة (٥٦٢٤) .
- ابن السراج النحوي ، آراؤه النحوية والصرفية مع تحقيق كتاب الأصول المنسوب إليه ، رسالة مقدمة من عبد الحسين محمد الفتلي لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- الأغفال ، لأبي علي الفارسي ، منه مصورة فلمية في قسم المخطوطات في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، رقم ٨٧٣٢ ف .
- الإنصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، مصورة د : عياد الثبتي ، عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠) .
- الانتصار لابن ولاد ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٩ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٧٠٥ .
- البديع في علم العربية ، تأليف : المبارك بن محمد بن الأثير ، تحقيق : صالح حسين العائد ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ .
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع السبتي ، رسالة دكتوراه تقدم بها د . عيلد بن عيد الثبتي ، إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ .
- التخمير شرح المفصل في صفة الإعراب ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦١٧ هـ ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

- تذكرة النحاة ، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي ، الجزء الثاني فقط الخزانة العامة بالرباط رقم (٢١٤) .
- التذييل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ، نسخ فلمية بجامعة الإمام تحمل الأرقام الآتية على الترتيب (٧٣٢٩ ، ٧٣٢٣ ، ٧٣٢٤ ، ٧٣٢٥ ، ٧٣٢٦ ، ٥٩٩٤) الأجزاء ٣ ، ٤ ، ٥ .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد ، للدماميني القسم الأول ، رسالة تقدم بها محمد بن عبد الرحمن المفدي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٣٩٦ هـ .
- التعليقة على المقرب ، تأليف : بهاء الدين بن النحاس ، النسخة الأثرية رواق المغاربة ٤٩٤٧ .
- تلخيص أخبار النحويين واللغويين ، لأحمد بن عبد القادر ، تاج الدين بن مكتوم ت ٧٤٩ هـ ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ٢٦٩ تيمور .
- التيمورية (الجزولية نسخة تيمور) قام بنسخها ونقلها ناصر بن عبد الله الطريم في أول رسالته الشرح الصغير للشلوين التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ .
- ثمار الصناعة في علم العربية ، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري ، رسالة تقدم بها محمد بن خالد الفاضل لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية .
- الجزولية ، لأبي موسى الجزولي نسخة مكتبة القرويين بفاس رقم ١٣٦٦ ، ومنها صورة فلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم المخطوطات ٥٧٧٨ ف .
- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٨١٣ قراءات على نسخة مكتبة مراد ملا بتركيا رقم ٧ ، وهي نسخة نفيسة بخط طاهر بن غلبون .
- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوين ، رسالة ماجستير تقدم بها حماد محمد الثمالي إلى جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ .
- شرح الألفية ، للشاطبي ، نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (٨٠٣٨) مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، نسخة دار الكتب المصرية ، مصورة الدكتور : محمد بن عبد الرحمن المفدي .
- شرح الجزولية ، للأبدي ، تحقيق : د . سعد حمدان الغامدي ١٤٠٦ هـ ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، مكة المكرمة .

- شرح الجمل ، للأستاذ أبي الحسن علي بن محمد بن خروف الحضرمي الاشيلي مصورة .
عياد الثبتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم (٣٠٤) .
- شرح الجمل ، لابن بابشاذ ، مصورة عن نسخة مكتبة فيض الله باستانبول .
- شرح الحدود النحوية ، للفاكهى ، تحقيق : صالح بن حسين العائد ، رسالة ماجستير ١٤٠٢ هـ ، مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالرياض .
- الشرح الصغير على المقدمة الجزولية ، لأبي علي الشلوين ، تحقيق : الشيخ ناصر بن عبد الله الطريم ١٤٠٢ هـ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالرياض .
- شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي برقم (١٩٦ - ٢٠٠) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو .
- شرح كتاب سيويه ، لقاسم بن علي الصفار البطلوسى ، الجزء الأول عن نسخة كوبرلى رقم (١٤٩٢) .
- الشيرازيات ، للفارسي ، مصورة من نسخة راغب باشا بتركيا .
- طبقات النحويين واللغويين ، لابن قاضي شعبة ، نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (١٩٦٥) مصورة عن جسترىتي الرقم نفسه .
- الفرة في شرح اللمع ، لابن الدهان ، الجزء الثاني نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (٥٧٠٤) مصورة عن نسخة قليج علي .
- المباحث الكاملية ، لعلم الدين اللورقي ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد ، رسالة دكتوراه ١٣٩٨ هـ مقدمة إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة .
- المحصل في شرح المفصل ، لأبي محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد علم الدين اللورقي الأندلسي ، الجزء الرابع شهيد علي ٢٤٨٣ .
- المصباح في شرح شواهد الإيضاح ، لابن يسعون نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (٤٩٠٨) مصورة عن نسخة جسترىتي الرقم نفسه .
- المشكاة والنبراس ، للطاهر ، مكتبة القرويين بفاس رقم ل ٥٠٧/٤٠ .
- معاني القرآن وأعرابه ، ج ٢ ، ج ٤ لأبي إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج ت ٣١١ هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ف ٢٨٨٨ ، ٨٨٠٦ .
- المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي ، لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الإزلي ، مصورة الأخ / عبد الرحمن الحضيري .

- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ، لأحمد بن محمد الرصاص ، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراة / أحمد بن عبد الله السالم ، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ١٤٠٧ هـ .
- هشام بن معاوية الضرير حياته ، آراؤه ، منهجه ، رسالة ماجستير تقدم بها تركي بن سهو العتيبي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ١٤٠٥ هـ .

...

ثانيا : المطبوعات :-

- القرآن الكريم .
- ائتلاف النصر في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة ، تأليف : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق : د . طارق الجنائي ، ط الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، تأليف : محمد بن حمد الدمياطي الشافعي ، طبع في مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر ، سنة ١٣٥٩ هـ .
- الاتقان في علوم القرآن ، تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المكتبة الثقافية - بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م .
- أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د . عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ م .
- أخبار النحويين البصريين ، تأليف : أبي سعيد السوزاني ، تحقيق : طه محمد الزيني ومحمد عبد النعم خفاجي ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٧٤ هـ .

- اختصار القدر الملقى في التاريخ المحلى ، لأبن سعيد أبى الحسن على بن موسى ٦١٠ هـ - ٦٨٥ هـ ، اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل ، تحقيق : إبراهيم الأبياري - القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٥٩ م .
- الاختيارين ، صنعة الأخفش الأصغر ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، طبع مطبعة محمد هاشم الكتبي ، دمشق ١٣٩٤ هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- أدب الكاتب تصنيف أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط الرابعة طبع مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق : د . مصطفى أحمد التماس ، ط أولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- الأزهية في علم الحروف ، تأليف : علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، طبع دار المعارف دمشق ١٤٠٢ هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- أساس البلاغة ، تأليف : الإمام العلامة أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- أسرار العربية ، لأبى البركات الأنباري تحقيق : محمد بهجة البيطار ، طبع مطبعة الترقى دمشق ، ١٣٧٧ هـ .
- أسطورة الآيات الخمسين ، رمضان عبد التواب ، منشور ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد التاسع والأربعون ، الجزء الثاني ، ربيع الأول ١٣٩٤ هـ .
- أسماء المختالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قتل من الشعراء ، لمحمد ابن حبيب ضمن الجزء الثاني من نواذر المخطوطات ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تأليف : عبد الباقي بن عبد المجيد البجلي ، تحقيق : د . عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأشباه والنظائر بين أشعار المتقدمين للخالدين ، تحقيق : السيد محمد يوسف ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٥ هـ .
- الإشتقاق ، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد ٣٢١ هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، نشر مكتبة الخانجي بمصر .

- إشتقاق أسماء الله الحسنى ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ، النجف ١٣٩٤ هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، للعسقلاني ، تحقيق : د . طه محمد الزيني ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تأليف : ابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د . حمزة عبد الله النشري ، نشر دار المريح بالرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- إصلاح ما غلط فيه الحمري ، في معاني الحماسة ، ، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني ، تحقيق : د . محمد سلطاني ، ط الأولى ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، طبع دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ .
- الأضداد ، إختيار الأضعمي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة دار المعارف القاهرة .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الأضداد ، تأليف : أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، نشر : د . أوغست هفتر (ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩١٢ م .
- الأضداد ، تأليف : عبد الملك بن قريب الأضعمي ، نشر أوغست هفتر (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩١٢ م .
- الأضداد ، تأليف : محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت ١٩٦٠ م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، طبع مطبعة العاني بغداد .
- إعراب القرآن الكريم المنسوب للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، طبع مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، ط الخامسة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار العلم للملايين بيروت .

- أعلام النساء ، تأليف : عمر رضا كحالة ، طبع مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ .
- الإعراب في جدل الأعراب ، تأليف : أبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ، طبع مع لمع الأدلة .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د . ت .
- الإفصاح في شرح الآيات مشكلة الإعراب ، للفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد قاسم ، طبع دار المعارف سوريا ، حلب سنة ١٣٥٨ هـ .
- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ١٩٧٣ م .
- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي أحمد الأنصاري ، المعروف بابن الباذش ت ٥٤٠ هـ ، تحقيق : د . عبد المجيد قطامش ، من منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، مطابع دار الفكر بدمشق ، ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ .
- ألف باء ، لأبي الحجاج يوسف محمد البلوي ، عالم الكتب ، بيروت .
- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، دار الفكر ، بيروت .
- أمالي السهيلي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ت ٥٨١ هـ ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط ١ سنة ١٣٩٠ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ، المعروف بابن الشجري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، طبع بمطبعة المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- أمالي المرتضى - غرر الفوائد ودرر القلائد - ، لعلي بن الحسين الموسوي العلوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٣٨٧ هـ .
- الأمالي النحوية « أمالي القرآن الكريم » ، لابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، ط الأولى ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
- الامتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي ، صححه أحمد أمين وأحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

- الأمثال ، تأليف : الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : عبد المجيد قطامش ، ط الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، نشر محمد محي الدين عبد الحميد ، د . ت ، دار الفكر .
- الأنواء في مواسم العرب ، لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري ت ٢٧٦ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٥ هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف : أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، ط . محمد محي الدين عبد الحميد ، د . ت .
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب) ، تأليف : أبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، ط الأولى ، دار القلم دمشق ، دار العلوم والثقافة بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فريود ، ط ١ سنة ١٣٨٩ هـ ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ٦٤٦ هـ ، تحقيق : د . موسى بنى العلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت ٣٣٧ هـ ، تحقيق : د . مازن المبارك ، طبع دار النفائس ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، بيروت .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، للإمام الخطيب القزويني ت ٧٣٩ هـ ، شرح وتعليق وتنقيح : د . محمد عبد المنعم خفاجي ، ط الخامسة ١٤٠٣ هـ ، منشورات دار الكتاب اللبناني .
- البارع في علم العروض ، تأليف : أبي القاسم علي بن جعفر قدم له ودرسه وحققه وعلق عليه ووضع فهرسه : د . أحمد محمد عبد الدايم ، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت .

- برنامج التجيبي ، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي المتوفى ٧٣٠ هـ ، تحقيق وإعداد عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ١٩٨١ م .
- برنامج ابن أبي الربيع ، تحقيق : د . عبد العزيز الأهواني ، مجلة معهد المخطوطات ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، ربيع الأول ١٣٧٥ هـ - نوفمبر ١٩٥٥ م .
- برنامج شيوخ الرعيني (وهو أبو الحسن علي بن محمد ابن الرعيني الاشبيلي ٥٩٢ - ٦٦٦ هـ) ، تحقيق : إبراهيم شيوخ ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- برنامج المجاري ، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي المتوفى ٨٦٢ هـ ، تحقيق : محمد أبو الأجنان ، ط الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ١٩٨٢ م .
- برنامج الوادي آشي (برنامج محمد بن جابر الوادي آشي الأصل التونسي) ، تحقيق : محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي أثينا - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع السبتي ، تحقيق ودراسة : د . عياد بن عيد الشبتي ، ط الأولى ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد سنة ١٩٨٣ م .
- بغية الملتبس ، للضبي ، ط مدريد سنة ١٨٨٤ م .
- بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى ، ١٣٨٤ هـ ، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق : محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، راجعه مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط الرابعة ١٣٩٥ هـ الناشر : مكتبة الخانجي بمصر .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

- تاريخ الأدب العربي ج ٥ ، كارل بروكلمان ، نقله د . رمضان عبد التواب ، مراجعة د . السيد يعقوب بكر ، ط الثانية ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧ م .
- تاريخ الأمم والملوك ، تأليف : محمد بن جرير الطبري ، الطبعة الحسينية ، القاهرة .
- تاريخ بغداد ، تأليف : الخطيب البغدادي ، مكتبة الخانجي ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- تاريخ العلماء النحويين ، للقاضي أبي المحاسن التنوخي ، تحقيق : د . عبد الفتاح الحلو ، ط الأولى ١٤٠١ هـ ، مطابع دار الهلال للأوفست الرياض ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، شرح السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، ط الثالثة ، المدينة المنورة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- التبصرة في القراءات السبع ، للإمام المقرئ أبي محمد مكِّي بن أبي طالب ، تحقيق : د . محمد غوث الندوي ، ط الثانية ، مطبوعات الدار السلفية رقم ٢٦ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- التبصرة والتذكرة ، لابن إسحاق الصيمري ، تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ ، دار الفكر ، دمشق (من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف : أبي البقاء العكبري تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تأليف : يوسف الشتيمري ، طبع مع كتاب سيبويه بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تصنيف العلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي ، ط الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، الناشر : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، المكتبة العربية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، مطبوع مع المنصف لابن جني .
- التصريف الملوكي ، تأليف : ابن جني ، تحقيق : محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، وتعليق : أحمد الحائي ومحي الدين الجراح ، دار المعارف للطباعة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- تعليقات في كتاب باري ارمينياس ، ابن باجه ، تحقيق : د . محمد سليم سالم مطبعة دار الكتب ١٩٧٦ م .

- تعليق الفرائد ، تأليف : الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني تحقيق : د . محمد عبد الرحمن المفدى ، ط الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، تأليف : ابن حزم الأندلسي ، تحقيق : د . احسان عباس ، طبع في مطابع دار الصباد بيروت د . ت .
- التكملة : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، ط الأولى ١٤٠١ هـ ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ، نشر جامعة الرياض .
- التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار عني بنشره وتصحيحه ووقف على طبعه السيد عزت العطار الحسيني ، طبع بمطبعة السعادة بمصر .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : الحسن بن محمد ابن الحسن الصنعاني ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، مراجعة : عبد الحميد حسن ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : أحمد القيسي ، وخديجة الحديشي ، وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٨١ هـ .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، تأليف : أبي محمد عبد الله بن بري المصري ، تحقيق : مصطفى حجازي ، مراجعة : علي النجدي ناصف ، ط الأولى ، الهيئة المصرية العام للكتاب ١٩٨٠ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الثانية .
- التوطئة ، لأبي علي الشلويني ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، ط الأولى ، دار التراث العربي للطبع والنشر ، القاهرة .
- تهذيب إصلاح المنطق ، صنعة الخطيب التبريزي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الأولى ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- تهذيب اللغة ، تأليف : أبو منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- التيسير في القراءات السبع ، تأليف : الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني عني بتصحيحه أوتوبرتزل ، مكتبة المثني ، بغداد ، د . ت .
- الجامع لأحكام القرآن الكريم ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارري القرطبي ، ط الثانية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ .

- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لابن الأثير ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، نشر : مكتبة الحلواني ، مطبعة الملاح ، ومكتبة دار البيان ١٣٨٩ هـ .
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، طبع مؤسسة الرسالة بيروت ، ودار الأمل الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الجمل في النحو : المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، تأليف : أبي زيد القرشي ، تحقيق : د . محمد علي الهاشمي ، طبع بمطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- جمهرة الأمثال ، تأليف : أبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- جمهرة أنساب العرب ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، تحقيق : د . عبد السلام هارون ، ط الرابعة ، دار المعارف القاهرة .
- الجمهرة في اللغة ، تأليف : أبي بكر محمد بن دريد ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة .
- الجنى الداني ، حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : طه محسن ١٣٩٦ هـ ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .
- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد بغداد ، ١٩٧٣ هـ - ١٩٧٤ م .
- حاشية الدسوقي على المغني ، المطبعة المصرية ببولاق ، ١٢٨٦ هـ .
- حاشية الدماميني ، مطبوع بحاشية المنصف للشمني ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥ هـ .
- حاشية الشمني على المغني المعروف بالمنصف ، للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥ هـ .
- حاشية محمد الأمير على المغني ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حجة القراءات ، للإمام أبي زرعة بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، طبع مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، مراجعة : محمد علي النجار ، ط الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د . مصطفى إمام ، طبع مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- الحماسة ، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحري ، تحقيق : كمال مصطفى ، القاهرة ، المطبعة الرحمانية ، ١٣٤٨ هـ .
- الحماسة ، لأبي تمام الطائي ، تحقيق : د . عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، طبع مطابع دار الهلال للأوفست ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م (من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبي الفرج بن حسين البصري ، تعليق : د . مختار الدين أحمد ، ط الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- الحيوان ، لأبي عثمان الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، طبع المطبعة الأميرية ببغداد ، الطبعة الأولى .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، د . ت ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- الخط ، لأبي بكر محمد بن السرى بن سهل بن السراج ، تحقيق : د . عبد الحسين محمد ، منشورة ضمن مجلة المورد م / ٥ ، ع / ٣ .
- دراسات في العربية وتاريخها ، لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين ، ط الثانية ، الناشر : المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح دمشق ، ١٣٨٠ هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، ط الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الدرر اللوامع ، لأحمد بن أمين السنقيطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- درة الحجال في أسماء الرجال ، تأليف : أبي العباس ابن القاضي ، تحقيق : د . محمد الأحمد أبو النور ، ط الأولى ، ١٣٩١ هـ في القاهرة .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي ، تحقيق : د . محمد الأحمدى أبو النور ، مكتبة دار التراث شارع الجمهورية القاهرة .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق : محمد جبار المعيد ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٣٨٩ هـ .
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي حلب ، ١٣٩٠ هـ .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، شرح سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب ، مكتبة الحياة بيروت ، د . ت .
- ديوان ابن المدينة ، تحقيق : أحمد راتب النفاخ ، دار العروبة ، القاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي ، تحقيق : د . إحسان عباس ، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) ، دار مكتبة الحياة بيروت ، ١٩٥٩ م .
- ديوان أبي زيد الطائي ، تحقيق : د . نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء إسلاميون) ، ط الثانية ، الناشر : عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : عبد الكريم الدجيلي ، ط الأولى ١٣٧٣ هـ ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، ط الثانية مطبعة المعارف بغداد ، ١٣٨٤ هـ .
- ديوان الأشهب ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء أمويون) ط الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د . محمد محمد حسين دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ديوان جرير ، شرح محمد إسماعيل الصاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- ديوان جميل ، جمع وتحقيق وشرح : د . حسين نصار ، ط الثانية ١٩٦٧ م ، دار مصر للطباعة ، الفجالة .
- ديوان خدّاش (شعر خدّاش بن زهير) صنعة د . يحيى الجبوري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦ هـ .

- ديوان الراعي (شعر الراعي الثموري) دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ديوان رؤية بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، ضمن كتاب « مجموع أشعار العرب » ط الثانية ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى (شعر زهير بن أبي سلمى) صنعة الأعلام الشنتمري ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الثالثة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ديوان زيد الخيزر (الخيل) ، تحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، النجف ، مطبعة النعمان .
- ديوان الصمة بن عبد الله القشيري ، جمعه وحققه : د . عبد العزيز بن محمد الفيصل ، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ١٤٠١ هـ ، مطابع الفرزدق التجارية .
- ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلام الشنتمري ، تحقيق : دنية الخطيب ولطفى الصقال ، طبع مطبعة دار الكتب ١٣٩٥ هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- ديوان عامر بن الطفيل ، راوية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، طبعة دار الجمهورية بغداد ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسان ، تحقيق : د . سامي مكي العاني ، نشر بالعدد الثالث عشر بمجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٧٠ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح : د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه : محمد جبار المعبيد ، دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان عروة بن الورد ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، ١٩٦٦ م .
- ديوان عنتره ، تحقيق ودراسة ، دراسة علمية محققة على ست نسخ مخطوطة ، محمد سعيد مولوي ، ط الثانية ، المكتب الإسلامي ١٤٠٣ هـ .
- ديوان عمرو بن معديكرب ، صنعة هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- ديوان عمرو بن أحرر الباهلي ، جمعه وحققه : د . حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : د . فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ١٩٨٠ م .
- ديوان العماني ، جمع وتحقيق : د . جميل حداد ، ضمن مجلة معهد المخطوطات ، المجلد السابع والعشرين ، الجزء الأول .
- ديوان الفرزدق ، شرح عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- ديوان القتال الكلابي ، حققه وقدم له : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ديوان القطامي ، تحقيق : إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، دراسة وتحقيق : سامي مكّي العاني ، ط الأولى منشورات مكتبة النهضة بغداد ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي (شعر الكميت بن زيد) جمع وتقديم : د . سلوم ، مطبعة النعمان النجف الأشرف ، بغداد ١٩٦٩ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : إبراهيم جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث بيروت ، مكتبة النهضة بغداد .
- ديوان المتنبي ، شرح عبد الرحمن البوقوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- ديوان المجنون ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة .
- ديوان المزار (شعر المزار الفقعسي الأسدي) ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، ضمن القسم الثاني من (شعراء أميون) بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعة : علاء الدين آغا ، من منشورات النادي ، الرياض ١٤٠١ هـ ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض .
- ديوان النمر بن تولب العكلي ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، ضمن شعراء إسلاميون ، ط الثانية ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية .
- ديوان أبي نواس ، ضبط معانيه وشرحها وأكملها : إيليا الحاوي ، ط الأولى منشورات دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٨٣ م .
- ديوان هذبة (شعر هذبة بن الخشرم) تحقيق : د . يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٧٦ م .

- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ديوان يزيد الثقفي ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء أمويون) القسم الثالث ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٤٠٢ هـ .
- الذيل والتكملة لكتاني الموصول والصلة ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي ، تحقيق : محمد بن شريفة ، دار الثقافة بيروت ، لبنان .
- رصف المباني شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : د . أحمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت دمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) .
- رغبة الآمل من كتاب الكامل ، تأليف : سيد بن علي المرصفي ، مكتبة دار لبنان بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الموسني الخوانساري تحقيق : محمد علي الموسوي ، دار الكتب الإسلامية ، طهران .
- الروض الأنف للسهيلي في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ، تعليق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار المعرفة لطباعة والنشر بيروت ، لبنان .
- الروض المعطار في خبر الأقطار ، تأليف : محمد بن عبد المنعم الحميري ، تحقيق : د . إحسان عباس ، طبع في دار القلم للطباعة لبنان ، ١٩٧٥ م .
- زاد المعاد في هدى خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، عبد القادر الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- زهر الأكم من الأمثال والحكم ، للحسن اليوسي ، تحقيق : د . محمد حجي ، د . محمد الأخضر ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- الزهرة ، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ط الثانية ، مكتبة المنار ، الأردن ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، ط الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت .
- سر صناعة الإعراب ، تأليف : إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق : د . حسن هندائي ، ط الأولى ، دار القلم دمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، تأليف : الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- سمط اللآيء ، تأليف أبي عبيد البكري ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- سنن الترمذي المطبوع مع تحفة الأحوزي ، المطبعة السلفية بالمدينة المنورة .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة .
- سنن أبي داود ، اعداد عزت الدباس ، دار الحديث ، حمص ١٩٦٩ م وما بعدها .
- سنن النسائي (شرح السيوطي) ، مصورة دار احياء التراث العربي ، بيروت ، عن المكتبة التجارية ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- سير أعلام النبلاء ، للإمام الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم الأياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، تأليف : محمد بن محمد مخلوف ، تصوير بالأوفست عن الطبعة الأولى ، ١٣٤٩ هـ ، الناشر : دار الكتاب العربي .
- شرح أبيات سيويه ، تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : د . وهبه متولي عمر سائلة ، ط الأولى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح أبيات سيويه ، لأبي محمد السيرافي ، تحقيق : د . محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادى ، تحقيق : عبد العزيز رباح ويوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٨١ م .
- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق : عبد الستار فراج ، مطبعة المدني .
- شرح الأشعوني على ألفية بن مالك ، طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- شرح الألفية ، لابن عقيل ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة عشرة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- شرح الألفية ، لابن الناظم ، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية ، تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل بيروت .
- شرح ألفية ابن معطي ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس ، تحقيق : د . علي موسى الشوملي ، ط الأولى ، الناشر : مكتبة الخريجي ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، ط الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- شرح التصريح ، تأليف : خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- شرح التصريف الملوكي ، صنعة ابن يعيش ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الأولى ، طبع في مطابع المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- شرح الجمل ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح ١٤٠٠ هـ ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر .
- شرح ديوان الحماسة ، شرح الإمام أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، ط الثانية ، دار المسيرة ، بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- شرح السلم في المنطق ، لمحمد بن الحسن البناني ، ط الأولى بولاق ١٣١٨ هـ .
- شرح الشافية للرضي الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تأليف : عبد الله بن بري ، تقديم وتحقيق : د . عيد مصطفى درويش ، مراجعة : د . محمد مهدي علام ، الهيئة العامة لشئون المطبعة الأممية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي ، حققه وضبط غريبه وشرح مبهمه : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح شواهد الكشاف ، تأليف : محب الدين أفندي ، طبعة طهران (بآخر الكشاف للزخشري) .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تصحيح وتعليق : محمد محمود الشنقيطي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- شرح العلامة الأخضري على السلم ، للأخضري ، د . ت طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى الباني الحلبي وشركاه .

- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح عيون كتاب سيبويه ، تأليف : أبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي الجرجيني القرطبي ، دراسة وتحقيق : عبد ربه عبد اللطيف ، ط الأولى ، مطبعة حسان ، القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح الفصيح المسمى التلوخ في شرح الفصيح ، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي ، نشر وتعليق ، الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، ط الأولى ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح القصائد العشر ، صنعة الخطيب التبريزي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الرابعة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح الكتاب ، للرماني ، مصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، نحو ١٨٣ .
- شرح الكتاب ، لأبي سعيد السيرافي ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٦ هـ ، على حواشي كتاب سيبويه .
- شرح الكافية ، لابن الحاجب ، مطبعة شنده .
- شرح الكافية ، لرضي الدين الاسترأبادي ، ط الثانية ، ١٣٩٩ هـ - دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د . عبد المنعم هريدي ، ط الأولى ، ١٤٠٢ هـ ، دار المأمون للتراث ، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح اللمحة البدوية في علم اللغة العربية ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . هادي مطر ، طبع مطبعة الجامعة بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح اللمع صنعة ابن برهان العكبري الإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ، تحقيق : د . فائز فارس ، ط الأولى مطابع كويت تايمز ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، د . ت ، عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
- شرح الفضليات ، لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري ، تحقيق : كارلوس يعقوب لائل ، ط الأولى ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٠ م .

- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ م .
- شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، دراسة وتحقيق : د . موسى بني علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شروح سقط الزند ، قام بتحقيقه : مصطفى السقا وزملاؤه ، مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ، نشر : الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ، تحقيق : د . الشريف عبد الله علي الحسيني ، ط الأولى ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الصاحبى ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، ١٩٧٧ م ، طبع بمطبعة عيسى الباني الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- صبح الأعشى في صناعة الانشا ، تأليف : أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيلة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- الصحاح ، تأليف الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ط الأولى ، ط الثانية ، القاهرة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٣١٦ هـ - ١٩٥٦ م ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، ط الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- صفة الصفوة ، لابن الجوزي ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- صلة الصلة ، لأبي جعفر أحمد بن الزبير ، أصدره السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير ، تعليق : أ . لافي برفا نصال ، المطبعة الاقتصادية لصاحبها مصطفى بن عبد الله ، الرباط .
- الصناعتين الكتابة والشعر من تصنيف أبي هلال العسكري ، تحقيق : د . مفيد قميحة ، ط الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م .
- ضرائر الشعر أو كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقرظ القيرواني ، تحقيق : د . محمد زغلول سلام ، ود . محمد مصطفى هدارة ، الأسكندرية ١٩٧٣ م .
- ضرورة الشعر ، للسيرواني ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، ط الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- طبقات فحول الشعراء ، تأليف : ابن سلام الجمحي ، شرح محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني القاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، دار صادر بيروت .
- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى ١٣٧٣ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- ابن الطراوة النحوي ، تأليف : د . عياد الثبيتي ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ ، دار الزايد للطباعة والنشر ، الطائف .
- العبارة للفارابي وتعليقات ابن باجه عليه ، تحقيق : د . محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٦ م .
- عبث الوليد شرح ديوان البحري ، إملاء أبي العلاء المعري ، تعليق : محمد عبد الله المدني ، ط الثالثة ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- العبر في خبر من غير ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨ هـ ، تحقيق : صلاح الدين المنجد وآخرين الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ١٣٨٠ هـ - ١٣٨٣ هـ .
- العقد الفرید : تأليف : أبي عمر أحمد بن عبد ربه ، تحقيق : محمد سعيد العريان ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابقة ببجاية ، تأليف : أبي العباس الغبيني أحمد بن أحمد بن عبد الله ، تحقيق : عادل نويهض ، منشورات لجنة التأليف الترجمة والنشر ، بيروت ، ط الأولى ١٩٦٩ م .
- عيون الأثر ، لابن سيد الناس ، ط الأولى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٧٧ م .
- عيون الأخبار ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

- الغاية في القراءات العشر ، للمحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري ، تحقيق : محمد غياث الجنباز ، مراجعة الشيخ سعيد عبد الله العبد الله ، ط الأولى ، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، نشر برجستراسر ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، طبع تحت مراقبة : د . محمد عبد المعيد خان ، مصورة عن ط الأولى ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمحدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، ط الثانية ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- الفائق في غريب الحديث ، للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، ط الثانية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الفاخر في الأمثال ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي ، ومساعدة ابنه محمد ، ط الأولى ، طبع مطابع دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ١٣٩٨ هـ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أخرجه محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية .
- فرحة الأديب ، لأبي محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني ، تحقيق : د . محمد علي سلطاني ، مطبعة دار الكتاب دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق : إحسان عباس ، د . عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- الفصيح ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق ودراسة : د . عاطف مذكور ، دار المعارف القاهرة .
- الفصول الخمسون ، لابن معطي ، زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات ، تأليف : عبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني باعثناء د . إحسان عباس ، ط الثانية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الفهرست ، لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

- فهرس المخطوطات المصورة « معهد المخطوطات بالقاهرة » ، فؤاد سيد ، القاهرة ، دار الرياض للطبع والنشر ١٩٥٤ م .
- فوات الوفيات ، تأليف : محمد شاکر الکتبی ، تحقیق : د . إحسان عباس ، دار صادر بیروت ١٩٧٣ م .
- القاموس المحيط ، لمجد الدین الفیروز آبادی ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- القرط على الكامل (وهي الطرر والحواشي على الكامل للمبرد) ، لأبي الوليد الوقشي وابن السيد البطليوسي ، تحقیق : ظهور أحمد أظهر ، جامعة بنجاب بلاهور باكستان ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .
- القوافي ، للقاضي التنوخي ، تحقیق : د . عوني عبد الرؤوف ، ط الثانية ، مكتبة الخانجي مصر ١٩٧٨ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للعالم الفاضل الأديب ، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، عنی بتصحيحه : محمد شرف الدین بإلتقایا ورفعت بيلكه ، منشورات مكتبة المثنى ، بیروت .
- الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقیق : الحساني حسن عبد الله الناشر : خانجي وحمدان بیروت ، د . ت ، نشرة خاصة عن ج ١ من المجلد الثاني عشر ، لمجلة معهد المخطوطات .
- الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، تحقیق : د . طارق نجم عبد الله ، ط الأولى مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع جده ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، دار صادر بیروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، المطبوع مع رغبة الآمل للمرصفي ، مكتبة دار البيان بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- كتاب الكتاب ، لابن درستويه ، تحقیق : د . إبراهيم السامرائي ، ود . عبد الحسين الفتلي ، ط الأولى ، مؤسسة دار الكتب الثقافية ، حولي الكويت ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، ط الأولى ١٣١٦ هـ ، المطبعة الكبرى الأممية ببولاق ، مصر .
- كتاب المعمرين من العرب ، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، تصحيح : محمد أمين الخانجي ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٢٣ هـ .

- الكشف ، للزحشري ، طبعة طهران .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، لإسماعيل العجلوني ، مصورة دار إحياء التراث العربي بيروت ، عن مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥١ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، وعللها وحججها للقيسي ، تحقيق : د . محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمنى ، تحقيق : د . هادي عطية مطر ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ ، مطبعة الإرشاد بغداد .
- ابن كيسان النحوي ، حياته - آثاره - آراؤه ، د . محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- اللامات ، لابن فارس ، تحقيق : شاهر الفحام ، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد الثامن والأربعون ، الجزء الرابع ، رمضان ١٣٩٣ هـ .
- اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، طه الثانية ١٤٠٥ هـ دار الفكر ، دمشق .
- لباب الإعراب لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الأسفرايني ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، ط الأولى ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- لحن العامة ، تأليف : أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : د . عبد العزيز مطر ، ط الأولى ، دار المعارف ١٩٨١ م .
- لسان العرب ، لابن منظور ، اعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم مرعشلي ، دار لسان العرب ، بيروت .
- اللمع ، لابن جني ، تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٩ هـ - ١٣٧٩ م .
- لمع الأدلة ، تأليف : أبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية دمشق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- المؤلف والمختلف ، للآمدى ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق : هدى قراة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حمزه حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ، لابن جنبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- المتنبي رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، تأليف : أبي فهر محمود محمد شاكر طبع مطبعة المدني ، القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، تحقيق : فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- المجتني ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، ط الأولى ، دار الفكر دمشق ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنبي ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د . عبد الحلیم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم ، تأليف : أبي الحسن علي بن سيده ، تحقيق : مصطفى السقا وزملائه ، ط الأولى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٥٨ م - ١٩٧٣ م .
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري ، تحقيق : د . نعمان محمد أمين طه ط الأولى ، دار التوفيق للطباعة بالأزهر ، ١٣٩٩ هـ .
- مختصر في شواذ القرآن الكريم ، من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عنى بنشره ج . برجستراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د . ت .
- المخصص ، لأبي الحسن علي بن سيده ، دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- المخطوطات العربية في دير الأسكوريال ، باللغة الإنجليزية ، مطبوع سنة ١٨٨٤ م .
- المذكر والمؤنث ، لابن الانباري ، تحقيق : د . طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٨ م .
- المذكر والمؤنث ، لابن التستري الكاتب ، تحقيق : أحمد عبد المجيد هريدي ، ط الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، مطبعة قاصد خير بمصر ١٩٧٥ م .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- المرتجل في شرح الجمل ، تأليف : ابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المردفات من قریش ، لأبي الحسن علي بن محمد المدائني ، ضمن الجزء الأول من نواذر المخطوطات ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط الثانية شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المزهري ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، علي البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار احياء الكتب العربية .
- المسائل البصرييات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المسائل الحلييات ، صنعة أبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق : د . حسن هندايي ط الأولى ، دار القلم دمشق ، دار المنارة بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- مسائل خلافية في النحو ، تأليف : أبي البقاء العكبري ، تحقيق : د . محمد خير الحلواني ، ط الثانية ، منشورات دار المأمون للتراث ، دمشق ، مطبعة زهد بن ثابت .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط الأولى ، مطبعة المدني القاهرة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدرى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : د . محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- المستقصى من أمثال العرب ، للزغشري ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- مسند الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دار الفكر دمشق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- المعارف ، لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- معاني الحروف ، تأليف أبي الحسن الرماني ، تحقيق : د . عبد الفتاح شليبي ، دار الشروق جده ، ط الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق : د . فائز فارس ، المطبعة العصرية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م (وهو نسخة مصورة عن الطبعة الأولى المحققة) .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شليبي ، منشورات المكتبة العصرية صيدا ، بيروت .
- المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لابن قتيبة الدينوري ، تصحيح المستشرق الكبير : سالم الكرنكوي ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، لبنان .
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار المأمون ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- معجم الشعراء ، للمرزباني ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- معجم شواهد العربية ، تأليف : عبد السلام هارون ، ط الأولى ، مطابع الدجوي القاهرة ، ١٣٩٢ هـ .
- معجم شواهد النحو الشعرية ، للدكتور حنا جميل حداد ، دار العلوم بالرياض ، ١٤٠٤ هـ .
- المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصوفي ، لابن الأبار ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٧ هـ .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف : عمر رضا كحالة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- معجم ما استعجم ، تأليف : عبد الله بن العزيز البكري ، تحقيق : مصطفى السقا ، ط الثالثة ١٤٠٣ هـ - ، عالم الكتب ، بيروت .

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، للدكتور أ . ي ونسك ، ليدن ١٩٣٩ م .
- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار احياء الكتب العربية ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .
- العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد ابن الخضر الجواليقي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، ط الثانية ، مطبعة دار الكتب ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تأليف : الذهبي ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- معيار العلم ، للإمام الغزالي ، تحقيق : د . سليمان دنيا ، ط الثانية ، ١٩٦٩ م ، دار المعارف بمصر .
- المغرب في حلى المغرب ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، ط الثانية ، طبع بمطابع دار المعارف .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي عبد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- المفصل في علم العربية ، تأليف : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، د . ت ، ط الثانية ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت .
- المفضليات ، تأليف : أبي الفضل الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة السابعة ، دار المعارف ، القاهرة .
- مقاصد الفلاسفة ، للإمام الغزالي ، تحقيق : د . سليمان دنيا ، ١٩٦١ م ، دار المعارف بمصر .
- المقاصد النحوية ، للعيني ، طبع على حاشية خزانة الأدب ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى .
- المقامات ، للقاسم بن علي الحريري ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، ١٩٨٢ ، ، المطبعة الوطنية ، عمان الأردن .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : د . محمد عبد الخالق عزيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد الجوّاري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر الإشبيلي ، تحقيق ودراسة : د . علي سلطان الحكمي ، ط الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المتع في التصريف ، لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ط الرابعة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، مكتبة مصطفى الباني الحلبي القاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- من الضائع من معجم الشعراء ، للمرزباني ، تأليف : د . إبراهيم السامرائي ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- منطق أرسطو ، حققه عدد من المترجمين الأوائل ، حققه وقدم له : عبد الرحمن بدوي ، ط الأولى ١٩٨٠ م ، الناشر : وكالة المطبوعات الكويت ، دار القلم بيروت ، لبنان .
- المنطق في أخبار قريش ، لمحمد بن حبيب البغدادي ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه : خورشيد أحمد فاروق ، ط الأولى ، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمحدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- منهج السالك ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : سدني جليزر نوهافن ١٩٤٧ م .
- أبو موسى الجزولي : تأليف : أحمد الزواوي ، مطبعة موناستير المحمدية .
- الموشح ، للمرزباني ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، طبع دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- الموقفي ، لابن كيسان ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش ، نشر في مجلة المورد العراقية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، تأليف : د . خديجة الحديشي دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ م .
- موطأ الإمام مالك ، رواية يحيى بن يحيى الليثي ، اعداد أحمد راتب عرموش ، ط الأولى ، ط الثانية ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه محمد بن محمد بن أبي بكر المرباط الدلائي ، تحقيق : د . مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي .
- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، ط الثانية ، دار الرياض للنشر والتوزيع .

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- نزهة الألبا في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية ، القاهرة .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تأليف : الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط الأولى ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- نهاية الأرب للقلقشندي ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط الأولى القاهرة ١٩٥٩ م .
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ، دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، جمعها د . رمضان ششن ، ط الأولى ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ١٤٠٢ هـ .
- الهاشميات ، للكميت بن زيد الأسدي ، تحقيق : د . داود سلوم ، ود . نوري القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط الأولى ، ١٤٠٤ هـ .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف : إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى بيروت ، مصورة عن طبعة استانبول ، ١٩٥٥ م .
- مع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، د . عبد العال سالم مكرم ، في الجزء الأول ، وانفرد الثاني بتحقيق بقية الأجزاء ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر بيروت .

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي
النيسابوري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط الثانية ، دار الفكر بيروت ،
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ - د	مقدمة المشرف الشيخ توفيق سبع
٥	المقدمة
	القسم الأول :-
	الدراسة
٩	التمهيد : أبو علي الشلوين : سوره ، آثاره
٤٩	الفصل الأول :- متن الجزولية : عرض وتحليل
٦٧	الفصل الثاني :- أثر الجزولية
٧٧	الفصل الثالث :- شرح المقدمة الجزولية الكبير : عرض وتحليل
١٤٠	الفصل الرابع :- موازنة بين شرح الجزولية الكبير والصغير للشلوين
١٤٧	الفصل الخامس :- موازنة بين شرح الجزولية الكبير وشرح الجزولية للأبدي
	القسم الثاني : التحقيق :-
١٥٧	منهج التحقيق
١٩١	مقدمة الكتاب
١٩٦	الكلام : تعريفه وأقسامه ١
٢٠٠	الفعل ٢
٢١٩	الحرف ٣
٢٢٧	للفاعل ٤
٢٣٥	العامل في الفاعل ٥
٢٣٨	المفعول ٦
٢٤٣	دلالة الفعل ٧
٢٥١	باب الإعراب ٨
٢٧٢	التنوين ٩
٢٩٥	الثنية ١٠
٣١١	الجمع ١١
٣١٢	التذكير والتأنيث ١٢
٣٢١	باب معرفة علامات الإعراب ١٣

الصفحة

الموضوع

٣٤٤	١٤	الأسماء الستة
٣٨٠	١٥	الجمع
٤١١	١٦	المثنى
٤١٦	١٧	الأفعال الخمسة
٤١٨	١٨	الإعراب
٤٢٧	١٩	علامات الإعراب
٤٥٧	٢٠	باب الأفعال
٤٦٠	٢١	حروف المضارعة
٤٦٥	٢٢	نواصب المضارع
٤٨٢	٢٣	الجوازم
٥٠١	٢٤	أدوات الشرط
٥٣٧	٢٥	باب التثنية والجمع
٥٦٠	٢٦	جمع المذكر السالم
٥٦٧	٢٧	الجمع بالآلف والتاء
٥٧٣	٢٨	الفاعل
٥٩٠		وجوب تقديم المفعول به
٥٩١		وجوب تقديم الفاعل على المفعول
٥٩٧	٢٩	الموصلات
٦٠٦		موصلات مشتركة
٦٠٦		أي
٦٠٩		من
٦١١		ما
٦١٥	٣٠	النعت
٦١٩	٣١	النكرة
٦٢٠	٣٢	المعارف
٦٢٠		المضمرات
٦٢٥		إعراب الضمائر
٦٢٧		المرفوع المتصل
٦٤٢		نون الوقاية
٦٤٨		العلم

الصفحة	الموضوع
٦٥٣	الموصول واسم الإشارة
٦٥٤	المعرف بالألف واللام
٦٥٧	نعت المعارف والنعت بها
٦٦٠	مراتب الإشارة
٦٦٣	باب العطف
٦٦٥	عطف النسق
٦٦٨	أم
٦٧٠	أو وإما
٦٧٥	باب التوكيد
٦٨٧	باب البدل
٦٩٣	باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية
٧١١	باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية
٧١٦	المفعول فيه
٧٢٤	الحال
٧٤١	باب الابتداء
٧٥٩	باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره
٧٦٥	باب كان وأخواتها
٧٨١	باب إن وأن
٨٠٩	باب الفرق بين إن وأن
٨١٥	باب حروف الخفض
٨٤٢	الإضافة
٨٥٣	باب القسم
٨٧١	باب اسم ما لم يسم فاعله
٨٧٧	باب اسم الفاعل
٨٨٥	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٨٨٩	باب التعجب
٨٩٤	أفعل التفضيل
٨٩٧	باب ما
٩٠٣	باب نعم ونعمس
٩٠٩	باب حبذا

٩١١	باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه ما يفعل به الآخر
٩١٥	باب المصدر الذي يعمل عمل الفعل
٩٢٣	باب العدد
٩٣١	باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد
٩٣٥	باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى
٩٣٩	باب كم
٩٤٥	باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد
٩٤٩	باب النداء
٩٥٤	أحكام تابع المنادى
٩٦١	باب الاستغاثة
٩٦٣	باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما
٩٦٥	باب الترخيم
٩٦٧	باب الندبة
٩٦٩	باب أفعال المقاربة
٩٧٥	باب ما ينصرف وما لا ينصرف
٩٨٩	باب ما جاء من المعدول على فعال
٩٩٣	باب الاستثناء
٩٩٩	باب المنفي بلا
١٠٠٧	باب التميز
١٠١١	باب أسماء الأفعال
١٠١٧	باب التصغير
١٠٢٥	باب ألف الوصل وألف الفصل
١٠٢٥	باب النسب
١٠٣٧	باب المعرب والمبني
١٠٤٥	باب الهجاء
١٠٤٧	باب أحكام الهمزة في الخط
١٠٤٩	باب المقصور والممدود
١٠٥٥	باب المذكر والمؤنث
١٠٦٥	باب الوقف

الصفحة	الموضوع
١٠٧٧	باب أقسام المفعولين
١٠٧٩	المفعول لأجله
١٠٨٣	باب ما ينتصب بإضمار فعل يلزم إضماره
١٠٩٩	باب النون الثقيلة والخفيفة
١١٠٥	باب الأخبار
١١٠٩	باب جمع التكسير
١١٢٣	باب جمع الصفة الثلاثية
١١٢٧	باب ما كان على أربعة أحرف
١١٣٣	باب جمع ما كان على أفعل
١١٣٥	باب الأبنية
١١٣٧	باب جمع ما كان على فاعل
١١٣٩	باب أبنية المصادر
١١٤٣	باب اشتقاق المصدر والزمان والمكان
١١٤٥	باب الإمالة
١١٤٩	فصل من باب التصريف
١١٥١	باب الإدغام
١١٥٣	باب شواذ الإدغام
١١٥٧	باب نعم وبلى
١١٦٥	الفهارس:-
١١٦٧	فهرس المسائل النحوية والصرفية
١٢٩٠	فهرس الآيات
١٣٠٠	فهرس الأحاديث
١٣٠١	فهرس أقوال العرب
١٣٠٣	فهرس الأمثال
١٣٠٤	فهرس الأشعار
١٣١٨	فهرس الأعلام
١٣٢١	فهرس الكتب
١٣٢٢	فهرس المصادر والمراجع
١٣٥٤	فهرس الموضوعات